

مكتبة حقائق التراث

الأدب

تأليف: مصطفى بن عبد الله بن مصطفى

الطبعة الأولى - ١٩٨٥

مكتبة حقائق التراث

الطبعة الأولى - ١٩٨٥

مكتبة حقائق التراث

الطبعة الأولى - ١٩٨٥

مطبع نجوستان سوماس وشركاه
ه شابع وقت انجربطس انعامية ع-ع
تلفون ٩٠١١٨٨ سحت ١٢٣١٥

اهداءات ١٩٩٨

مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع

القاهرة

تراثنا
نشر

الأم

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الثاني

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ

الدار المصرية للنأليف والترجمة

الجزء الثاني

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن إدريس
الشافعي رحمه الله في فروع الفقه برأية
الربيع بن سليمان المرادي عنه
نعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسكنهما فسيح
الجنان آمين

(وبهامشه مختصر الامام الجليل أبي ابراهيم اسمعيل بن يحيى المزني الشافعي المتوفى سنة ٢٦٤)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط
سراج الدين البلقيني تفردت بزيادات مترجمة معروفة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض
ما انفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا
أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً
بين ما يجادل وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته
وان كان مخالفاً لساير النسخ فانه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصيام

باب النية في الصوم

قال الشافعي ولا يجوز

لأحد صيام فرض من

شهر رمضان ولا تذروا

كفارة إلا أن ينوي

الصيام قبل الفجر فأما

في التطوع فلا بأس أن

أصبح ولم يطعم شيئاً أن

ينوي الصوم قبل الزوال

واخرج في ذلك بأن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

كان يدخل على أزواجه

فيقول هل من غداء

فإن قالوا لا قال أني صائم

ولا يجب عليه صوم شهر

رمضان حتى يستيقن

أن الهلال قد كان أو

يستكمل شعبان ثلاثين

فيعلم أن الحادى والثلاثين
من رمضان لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
لا تصوموا حتى تروه
فان غم عليكم فأكلوا
العدة ثلاثين يوما وكان
ابن عمر يتقدم الصيام
يوم وان شهد شاهدان
أن الهلال روى قبل
الزوال أو بعده فهو ليلة
المستقبله ووجب
الصيام ولو شهد على رؤيته
عدل واحد رأيت أن
أقبله لا ثرفيه والاحتياط
ورواه عن على رضى الله
عنه وقال على عليه
السلام أصوم يوما
من شعبان أحب الى
من أن أفطر يوما من
رمضان (قال) والقياس

الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كل مال يؤدى زكاته
فليس بكنز وان كان مدفونا وكل مال لا يؤدى زكاته فهو كنز وان لم يكن مدفونا وقال الله عز وجل لنبيه
صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها (قال الشافعى) وانما أمره أن يأخذ
منهم ما أوجب عليهم وذكر الله تبارك وتعالى الزكاة في غير موضع من كتابه سوى ما وصفت منها (قال)
فأبان الله عز وجل فرض الزكاة في كتابه ثم أبان على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم في أى المال الزكاة
فأبان في المال الذى فيه الزكاة أن منه ما تسقط عنه الزكاة ومنه ما ثبت عليه وأن من الأموال ما لا زكاة فيه
(قال) وكان فيما أبان من هذا مع غيره أبانة الموضع الذى وضع الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه
وكتابه والدليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما لله عز وجل فيه حكم والدليل على ما أراد الله
تبارك وتعالى بحكمه أخصا أراد أم عاما وكم قدر ما أراد منه وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا
الموضع من كتاب الله عز وجل ودينه في موضع كان كذلك في كل موضع وسنته لا تكون إلا بأبانه عن الله
تبارك وتعالى واتباع أمره

(باب العدد الذى إذا بلغته الإبل كان فيها صدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك بن أنس عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة
المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان قال حدثنا عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه قال سمعت
أبا سعيد الخدرى يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة (قال الشافعى)
أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله
(قال الشافعى) وهذا أنا أخذ ولا أعلم فيه مخالفا لفته ولا أعلم ثقة بروه إلا عن أبي سعيد الخدرى فإذا ثبتوا
حديثا واحدا أمره ووجب عليهم أن يثبتوه أخرى (قال الشافعى) وبين في السنة أن ليس فيما دون خمس
من الإبل صدقة وأن في الخمس صدقة

(باب كيف فرض الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن المثني بن أنس وأبن فلان بن
أنس « الشافعى يشك » عن أنس بن مالك قال هذه الصدقة ثم تركت الغنم وغيرها وكرها الناس
بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التى
أمر الله تعالى بها فمن سئلها على وجهها من المؤمنين فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعطه فى أربع وعشرين
من الإبل فإدونها الغنم فى كل خمس شاة فإذا بلغت خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين من الإبل ففيها البسة
مخاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت مخاض فإن لبون ذكر فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت
لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس
وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها إبتال لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى
عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإن زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفى كل
خمس حقة وإن بين أسنان الإبل فى فريضة الصدقة من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده
جذعة وعنده حقة فأن تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسر عليه وأربعين درهما فإذا بلغت
عليه الحقة وليست عنده حقة وعنده جذعة فأن تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو
شاتين ❦ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال وأخبرني عدد ثقات كلهم عن حماد بن سلمة عن غمامة بن

عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل معنى هذا إلا يخالفه إلا أن لا أحفظ فيه إلا يعطى شاتين أو عشر من درهم أو لا أحفظ أن أسدس عليه (قال الشافعي) وأحسب في حديث جاد عن أنس أنه قال دفع إلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه كتاب الصدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر هذا المعنى كما وصفت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريح قال قال لي ابن طاوس عن أبي كتاب من العقول نزل به الوحي وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من العقول أو الصدقة فأنزل به الوحي (قال الشافعي) وذلك أن شاء الله تعالى كما روى ابن طاوس وبين في قول أنس (قال) وحديث أنس حديث ثابت من جهة جاد بن سلمة وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن هذا كتاب الصدقات فيه في كل أربع وعشرين من الأبل فدونهم من الغنم في كل خمس شاة وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض وابن لبون ذكر وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين بنت لبون وفيما فوق ذلك إلى ستين حنة طروقة الحمل وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جذعة وفيما فوق ذلك إلى تسعين ابن لبون وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان طروقة الحمل فما زاد على ذلك ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائة الغنم إذا كانت أربعين إلى أن تبلغ عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك إلى ثلثمائة ثلاث شياه فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا نيس الامشاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين فانهما يتراحعا بينهما بالسوية وفي الرق ربع العشر إذا بلغت رقعة أحدهم خمس أواق هذه نسخة كتاب عمر بن الخطاب التي كان يأخذ عليها (قال الشافعي) وبهذا كله تأخذ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرني الثقة من أهل العلم عن سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا أدري أدخل ابن عمر بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم عرف في حديث سفيان أم لا » في صدقة الأبل مثل هذا المعنى لا يخالفه ولا أعلم بل لا أشك أن شاء الله تعالى إلا أنه حدث بجميع الحديث في صدقة الغنم والخطاء والرقعة هكذا إلا أني لا أحفظ إلا الأبل في حديثه (قال الشافعي) فإذا قيل في سائة الغنم هكذا فينبه والله تعالى أعلم أن لا يكون في الغنم غير السائة شيء لأن كلما قيل في شيء بصفة والشئ يجمع صفتين يؤخذ من صفة كذا ففيه دليل على أن لا يؤخذ من غير تلك الصفة من صفته (قال الشافعي) بهذا قلنا لا يتبين أن يؤخذ من الغنم غير السائة صدقة الغنم وإذا كان هذا هكذا في الأبل والبقر لانهما الماشية التي تجب فيها الصدقة دون ماسواها (قال الشافعي) وإذا كان الرجل أربعين من الأبل فلا يكون فيها زكاة حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت خمسا ففيها شاة ثم لازكاة في الزيادة على خمس حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها شاتان فإذا زادت على عشرين فلا زكاة في الزيادة حتى تكمل خمس عشرة فإذا كملتها ففيها ثلاث شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت ففيها أربع شياه فإذا زادت فلا زكاة في الزيادة حتى تبلغ خمسا وعشرين فإذا بلغت خمسا وعشرين سقطت الغنم فلم يكن في الأبل غنم بحال وكانت فيها بنت مخاض فإن لم يكن فيها بنت مخاض ففيها ابن لبون ذكر فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وثلاثين فإذا كملتها ففيها بنت لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل ستا وأربعين فإذا كملتها ففيها حقة طروقة الفعل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تكمل إحدى وستين فإذا كملتها ففيها جذعة فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت ففيها ابن لبون فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت ففيها حقتان طروقة الفعل فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين فإذا بلغت سقطت الفرض الثاني واستقبل بها فرض ثالث فعدت كلها فكان في كل أربعين منها

أن لا يقبل على مغيب
الاشاهدان (قال)
وعليه في كل ليلة تسعة
الصيام للفقد ومن أصبح
جنباً من جاع أو احتلام
اغسل وأتم صومه لأن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصوم جنباً من جاع
ثم يصوم (قال) وإن
كان يرى الفجر لم يجب
وقد وجب أو يرى أن
الليل قد وجب ولم يجب
أعاد وإن طلع الفجر
وفي فيه طهام لفظه فان
ازدرد أفسد صومه
وإن كان مجامعاً أخرجه
مكانه فان مكث شيئاً أو
تحركه لغير أخرجه
أفسد وقضى وكفر وإن
كان بين أسنانه ما يجري

به الرقي فلاقضاء عليه
وان تقبأ عمداً أظفر
وان ذرعه التي لم يظفر
واحج في التي بآبن عمر
رضي الله عنهما (قال
المرزني) وقد درو بناء عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال المرزني) أقرب
ما يحضرن في الشافعي
فما يحضرن به الرقي
أنه لا يظفر ما غلب
الناس من الغبار في
الطريق وغريبه
الديق وهدم الرجل
الدار وما يتطير من
ذلك في العيون والأنوف
والافواه وما كان من
ذلك يصل الى الحلق
حين يفحه فيدخل فيه
فيشبه ما قال الشافعي

بنت لبون وفي كل خمسين حقة (قال الشافعي) وابانة ذلك أن تكون الابل مائة واحدي وعشرين
فيكون مائة ثلاث بنات لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وثلاثين فاذا اكتملتها ففيها
حقة وبنات لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وأربعين فاذا اكتملتها ففيها حقتان وبنات
لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تكمل مائة وخمسين فاذا اكتملتها ففيها ثلاث حقات ثم ليس في
زيادتها شيء حتى تكمل مائة وستين فاذا اكتملتها ففيها أربع بنات لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ
مائة وسبعين فاذا اكتملتها ففيها حقة وثلاث بنات لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وتسعين
فاذا اكتملتها ففيها ثلاث حقات وبنات لبون فاذا ازادت فليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وتسعين
فعلى المصدق أن يسأل فان كانت أربع حقات منها خير من خمس بنات لبون أخذها وان كانت خمس
بنات لبون خيرا أخذها لا يحمل له غير ذلك ولا أرا يحمل لرب المال غيره فان أخذ من رب المال الصنف
الادنى كان حقا عليه أن يخرج فضل ما بين ما أخذ منه وترك له فيعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) ثم
هكذا كل ما اجتمع فيه الفرض في أربع مائة وغيرها أخذ المصدق الأفضل لأهل السهمان وأعطى ذلك لرب
المال فان ترك له أخرج رب المال فضله (قال الشافعي) وان استوت قيم أربع حقات وخمس بنات
لبون كان للمصدق أن يأخذ من أي الصنفين شاء لأنه ليس هنالك فضل يدعه لرب المال (قال الشافعي)
وان وجد المصدق أحد الصنفين ولم يجد الآخر أخذ الصنف الذي وجد ولم يأخذ الآخر كأن وجد أربع
حقات ولم يجد خمس بنات لبون فبأخذ الحقات فان وجد خمس بنات لبون ولم يجد الحقات فبأخذ بنات لبون
لأنه ليس هنالك فرض ولا فضل يدعه (قال الشافعي) واذا كانت الابل مائتين فوجد أربع بنات لبون
وأربع حقات فرأى أربع بنات لبون يقارن الحقات ولم يشك في أن لو كانت معهن واحدة منهن في أنها
أفضل من الحقات لم يكن له أن يأخذ إلا الحقات ولم يكن له أن يكلفه ما ليس في ابله وهو يجد فرضته في ابله
(قال) ولو كانت بنات لبون كما وصفت وهنالك حتى فأراد أخذها وحقا أو أخذها وبنت مخاض لانهادون
بنت لبون وكان مع بنات لبون خير الساكنين لم يكن ذلك لانه حينئذ يصير الى فراق الفريضة (قال) ولو
كانت الحقات مراضاً وذوات نقص أو عيب لم يكن له أن يأخذ إلا بنات لبون اذا كانت صحاحا (قال) ولو كان
لصنفان اللذان هما الفرض معاناً قصين وسائر الابل صحاحا قيل له ان أعطيت من أحد الصنفين صحاحا من
حيث شئت قبلناه وان لم تفعل أخذنا منك السن التي هي أعلى ورددنا عليك والسن التي هي أسفل وأخذنا
منك (قال الشافعي) وان كانت الابل معيبة كلها أو بعضها معيبة إلا الأقل من عدد الصدقة كأن
الصدقة خمس أو أربع والصحيح ثلاث أو اثنتان قيل له تأخذ منك الصحيح الذي عندك وعليك ما بقي من
الصحيح صحاحا مثله فان جشبهه وأخذنا منك الصحيح الأعلى ورددنا عليك والصحيح الأسفل وأخذنا
منك ولا تأخذ منك مريضاً وفي الابل عدد صحيح (قال الشافعي) واذا كانت الابل خمسا وعشرين
فلم يكن مريضاً بنت مخاض أخذ منها ابن لبون ذكر فان لم يكن فيها فالتجار لرب المال يأتي بأيهما شاء وأيهما
جاءه فهو فريضة فان جاء بهما عالم لم يكن للمصدق أن يأخذ إلا بنت مخاض لانه الفرض الأول الذي لا فرض
غيره وهي موجودة

(باب عيب الابل ونقصها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وان كانت الابل معيبة كلها يجرب أو يهيم أو مرض أو عوار أو
عيب ما كان أخذ المصدق واحدة منها لم يكلفه صدقة من غيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
للمصدق اذا كانت الابل معيبة كلها أن يخفض ولا يرتفع عن الفرض ويرد أو يأخذ نظراً لساكني انما

يكون له الارتفاع أو الانخفاض إذا لم تكن السن موجودة أو كانت السن موجودة معية وفي المال سواها سالم من العيب (قال) وله أن يأخذ غير المعيب من السن التي وجبت له وليس لرب المال أن يبدله شرانها (قال الشافعي) ولو كانت الأبل معيبة كانت فريضتها الغنم فكانت الشاة التي نجب فيها أكثر غنما من غير منها قيل له أن أعطيتها قبلت وإن لم تعطها فالك الخيار في أن تعطى بعيراً متطوعاً مكانها أو تعطى فان أبي الخيار جبر على أخذ الشاة ومتى جبر فلم يعط الشاة حتى يختار أن يعطى البعير قبل منه (قال) وإذا كان بعض الأبل مباناً لبعض فأعطى أنقصها وأذناها أو أعلاها قبل منه وليس كالأبل فريضتها من أبقها النقص (قال الشافعي) وسواء كان النقص قديماً أو حدث بعد ما عذ الأبل (١) وقبل ينقص منها أو من الغنم ثم نقص ما قبض أو هلك في يده أو نقصت أبل رب المال أو هلك في يده لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشئ (قال الشافعي) وإن عذ الساعي الأبل فلم يقبض من ربه إلا ما أحسنى تلفت أو تلف بعضهم ولم يفرط فان كان في الباقي شئ أخذته أو افلاشئ له (قال الشافعي) وكان لرجل أبل فعذها الساعي وقال رب المال لي أبل غائبة فأخذ منه صدقة الغائبة ولما حضرته ثم أخذ منه ساعي بلداً به الغائبة صدقة فعلى المصدق الذي أخذ منه صدقة الغائبة أن يرد عليه قدر صدقة الغائبة من صدقة غيره مثل ما أخذ منه إذا كان قد قسم صدقته الآن يشاء رب الماشية أن يدع حقه

(باب إذا لم توجد السن)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في أسنان الأبل التي فريضتها بنت لبون فصاعد إذا لم يجد المصدق السن التي وجبت له وأخذ السن التي دونها أخذ من رب المال شاتين أو عشرين درهماً وإن أخذ السن التي فوقها رد على رب المال شاتين أو عشرين درهماً (قال الشافعي) رجه الله تعالى وعلى المصدق إذا لم يجد السن التي وجبت له ووجد السن التي هي أعلى منها وأسفل أن لا يأخذ لأهل السهمان إلا خير لهما وكذلك على رب المال أن يعطيه الخير لهما فان لم يقبل المصدق الخير لهما كان على رب المال أن يخرج فضل ما بين ما أخذ المصدق وبين الخير لهما ثم يعطيه أهل السهمان (قال الشافعي) وإذا وجد العليا ولم يجد السفلى أو السفلى ولم يجد العليا فلا خيار له وبأخذ من التي وجبت وليس له غير ذلك (قال الشافعي) وإذا وجد أحد السنين ذات عواراً وهما معاداة عوار وتحتهما أو فوقهما من الأبل سالم من العوار ولم يجد السن العليا ولا السفلى فليس له أن يأخذ ذلك من ذوات العوار وفي الأبل صحيحة وله أن يأخذ على النظر لساكنين على ما وصفت فكلما ارتفع سنا أعطى رب المال شاتين أو عشرين درهماً وإذا ارتفع إلى السن التي فوق السن التي تلي ما وجبت له فقد ارتفع سنين أعطى رب المال أربع شياه أو أربعين درهماً ثم إن ارتفع سناً ثالثاً شاتين فأعطاه ست شياه أو ستين درهماً وهكذا إذا انخفض أخذ منه في سن ما انخفض إليها شاتين أو عشرين درهماً لا يختلف ولا ينظر في ذلك إلى أن تكون قيمة ما بين السنين أكثر أو أقل مما جاءت به السنة أن يأخذ (قال الشافعي) ولا يحل للساعي أن يعطيه عشرين درهماً أو الشاتان أقل نقداً على المساكين من العشرين الدراهم ولا الشاتين والعشرون الدراهم أقل نقداً على المساكين منهما (قال الشافعي) (٢) وإذا كان المصدق يبي صدقة دراهم وأبل وغنم وهكذا وإن لم يكن يصدق إلا ماشية باع منها فبره على المأخوذ منه عشرين درهماً إذا كان ذلك النظر لساكنين (قال الشافعي) ويباع على النظر لساكنين من أي أصناف الماشية أخذ (قال الشافعي) وإذا كان يصدق إلا لالونها أو عيب بها فلم يجد السن التي وجبت في المال ووجد السن التي أسفل منها فكان إذا أخذها شاتين أو عشرين درهماً كانت الشاتان أو العشرين درهماً خير من غير منها خير رب المال بين أن يتطوع له بالسن التي هي أعلى مما وجبت عليه أو يعطيه المصدق الذي هو خير

للساكين

من قلة ما يجري به الربق (قال) وحدثنى إبراهيم قال سمعت الربيع أخبر عن الشافعي قال الذي أحب أن يفتسر يوم الشاة أن لا يكون صوماً كان بصومه ويحمل مذهب ابن عمر أن يكون متطوعاً قبله ويحمل خلافه (قال) وإن أصبح لا يرى أن يومه من رمضان ولم يعلم ثم استبان ذلك له فعليه صيامه وأعادته ولو نوى أن يصوم غداً فإن كان أول الشهر فهو فرض والأفهي تطلق فإن بان له أنه من رمضان لم يجزئه لأنه لم يصمه على أنه فرض وإنما صامه (١) قوله وقبل ينقص منها أو من الغنم ثم نقص الخ كذا في النسخ ولعل في العبارة تحسیر بفا وسقطاً فلتهزركتبه مصححه (٢) قوله وإذا كان المصدق الخ كذا في النسخ والنظر أين جواب الشرط ولعل قوله بعد وهكذا محرف عن فهو هكذا أو نحوه وحرو كتبه مصححه

للساكين (قال الشافعي) وإذا أخذ من رب المال الفضل بين السنين أعطى رب المال أيهما شاء إن شاء شاتين وإن شاء عشرين درهما وليس للوالي أن يمتنع لأن في الحديث شاتين أو تسعرا أو عشرين درهما فإذا تبسرت الشاتان وفيهما وفاء أعطاهما الآن يشاء عشرين درهما (قال الشافعي) والاحتياط لرب المال أن يعطي الأكثر للساكين من شاتين أو عشرين درهما (قال الشافعي) وإذا كانت ابل لرجل فيها صدقة منها فلم يكن فيها السن التي وجبت فيها فقتل رب الابل آتى بها قبلت منه إذا جاء بها من أمثل ابله أو خير منها وإن جاءها من ابل الأم منها لم يكن للصدق أن يقبلها وكان له أن يرتفع في ابل ويرد عليه أو يتخلف ويأخذ منه (قال الشافعي) والابل في هذا مخالفة للبقر والغنم إذ لم يجد السن من البقر والغنم كافها بها إلا أن يتطوع له بأعلى منها وإذا وجد ذلك السن منها عيبة وفي ما شئت صحيح فليس له أن يرتفع ويرد ولا يتخلف ويأخذ من البقر ولا الغنم بحال

(باب الشاة تؤخذ في الابل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل ابل فربضتها الغنم وله غنم أخذ من غنمه ما يجوز أن يكون أخصية فإن كانت غنمه معزى فثنية وإن كانت ضانا فثنية وإن كانت ضانا فثنية ولا يؤخذ منه ابل منها ولا دونها إلا أن يتطوع رب المال بأعلى فيقبل منه (قال الشافعي) وإن كانت غنمه ذوات هو أو امرأة أو لا غنم له فلتقبلها اليه برفع اليد أي شاة أجزأت أخصية من ضان أو معزى ولا أنظر إلى الأغلب بالبلد لأنه إنما جاء أن عليه شاة فإذا أخذتها في السن الذي يجوز في صدقة الغنم فليس لأكثر ما (قال الشافعي) وهكذا إن كانت ضانا أو معزى أو ضانا فأراد أن يعطي ما عزة أو معزى فأراد أن يعطي ضانته قبلتها منه لأنه إنما سميت عليه شاة فإذا جاءها به قبلتها منه (قال الشافعي) ويأخذ ابله بالعدد ما كانت ابله لثام أو كراما لا يختلف ذلك وأي شاة من شاء بلده تجزى أخصية قبلت منه وإن جاءها من غير شاء بلده ومثل شاء بلده أو خير قبلت وإن جاءها دونها لم تقبل ولو كانت له ابل كرام وجبت فيها فريضة منها فأراد أن يعطينا من ابله وغيره تلك السن وهي أدنى من ابله لم يكن لنا أخذها منه ولم تجز عنه أن يعطينا إياها كالأول كانت له ابل لثام وله ابل كرام بلده أو يبلده ابل كرام لم يأخذ منه صدقة اللثام من ابل بلده ولا ابله التي يبلدها بلده وأخذنا من كل واحدة منهما بقدر ما فيها (قال الشافعي) وإذا وجبت لنا عليه صدقة لم يكن للصدق أن يأخذها منه ما خضا إلا أن يشطرح فإذا ضرب الفعل المسن التي وجبت فلم يدر أحوال أولت قيمت قيل له لا تأخذها منك أو تأتى بغيرها من تلك السن إن شئت أو تأخذ السفلى وترد علينا والعليا وتردها علينا

(باب صدقة البقر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر فقال يا مرن في به النبي صلى الله عليه وسلم بشي (قال الشافعي) والوقص ما لم يبلغ الفريضة (قال الشافعي) وبشيه أن يكون معاذ إنما أخذ الصدقة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد روى أنه أتى بمادون ثلاثين فقال لم أسمع من النبي صلى الله عليه وسلم بشي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن طاوس البجلي أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعا ومن أربعم بقرة مسنة وأتى بمادون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئا وقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي حتى أقام فأسأله فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل (قال الشافعي) وطاوس عاينها بمعاذ وان كان لم يلقه على كثر من لقي عن أدرك معاذ من أهل اليمن فباعت وندر وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذ أن يأخذ من ثلاثين تبعا ومن أربعم مسنة (قال

على الشاة ولو عند رجل
على أن غدا عند من
رمضان في يوم شاتين
بأنه أنه من رمضان
أجزاء وإن كل شاة
في الشهر ولا شيء عليه
وان وطئ امرأته أو ولي
فأخذ الله عليه ما اقتضا
والشاة واحدة غنم
وعنها وإن كان ناسيا
فلا قضاء عليه للغير عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في كل الناسي (قال)
والشاة عتق رقبة فان
لم يجد فصيام شهرين
متتابعين فان أفطر فيهما
ابتدأهما فان لم يستطع
فأطعم مسكينين مسكنا
لكل مسكين هذا النبي
صلى الله عليه وسلم وأخبر

الشافعي) وأخبرني غير واحد من أهل اليمن عن عديمه وامنهم أن معاذ أخذ منهم صدقة البقر على ماروى طابوس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بعض أهل العلم والأمانة عن يحيى بن سعيد عن نعيم (١) بن سلامة أن عمر بن عبد العزيز عاب حبيفة فزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم كتبها إلى معاذ ابن جبل فاذا فيها في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة (قال الشافعي) وهو ما لا أعلم فيه بين أحد لقبيته من أهل العلم خلافاً وبه نأخذ

(باب تبرع صدقة البقر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس في البقر شيء حتى تبلغ ثلاثين فاذا بلغت فها تباع فاذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فاذا بلغت فها بقر مسنة (قال الشافعي) ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين فاذا بلغت فها تباع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ سبعين فاذا بلغت فها مسنة وتبيع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين فاذا بلغت فها مسنتان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ تسعين فاذا بلغت فها ثلاثة أثنية ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة فاذا بلغت فها مسنة وتبيعان ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة فاذا بلغت فها مسنتان وتبيع ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين فاذا بلغت جعل للصدق أن يأخذ لتدبر لساكنين أربعة أثنية أو ثلاث مسنات كما قلت في الأبل وإذا وجد أحد السنين ولم يجد الآخر أخذ الصدقة من السن التي وجدت كما قلت في الأبل لا يختلف إذا اجتمع له سنان فيه ما فرض ثم هكذا صدقة البقر حتى تنهاى إلى ما تنهاه إليه

(باب صدقة الغنم)

(قال الشافعي) ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدقة الغنم معنى ما ذكر أن شاء الله تعالى وهو أن ليس في الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين فاذا كانت أربعين فها بقر مسنة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وأحدى وعشرين فاذا بلغت فها بقر مسنتان ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وثلاثة وأربعين فها بقر مسنة ثلاث شياه ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربعين فها بقر مسنة ثم يسقط فرضها الأول فاذا بلغت هذا تعد في كل مائة شاة ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ثم تكون فيها شاة وتعد الغنم ولا تفرق ولا يخير رب الماشية ولا يساعى أن يختار السن التي وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة

(باب السن التي تؤخذ في الغنم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخالفها فخرج (ج) (٢) صدقة فاعتد عليهم (٣) بالغذى ولم يأخذ منهم فقالوا له إن كنت معتدا علينا بالغذى فخذ منا فأسل حتى لقي عمر فقال أعلم أنهم يزعمون أن تطالهم ما اعتد عليهم بالغذى ولا تأخذ منهم فقال له عرفنا عتد عليهم بالغذى حتى بالسخلة يروح بها الراعي على يده وقبل لهم لا آخذ منكم (٤) الربى ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الا كولة ولا خفل الغنم وخذ العناق والجذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه نأخذ انقول أن تؤخذ الجذعة والثنية وهو في معنى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الصدقة من (٥) الجعرور ولا مبي القارة وإن كان معقولا أنه أخذ من وسط التمر فيقول تؤخذ الصدقة من وسطه ثم تجزى الشاة التي تجوز أصحبه (قال الشافعي) وهو والله أعلم معقول إذا قبل فيها شاة فما أجزأ أصحبه أجزأها أطلق اسم شاة

بأن النبي صلى الله عليه وسلم لما أخبره الواطي أنه لا يجدر بقره ولا يستطيع صيام شهرين متتابعين ولا يجدر اطعام ستين مسكيناً أن يعرق فيه غمر (قال) سفيان والعرق المكنل فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فتصدق به (قال الشافعي) والمكنل خمسة عشر صاعاً وهو ستون (١) قوله ابن سلامة كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر ابن سلام من غير هاء ولم نعر عليه في المسند ولا غيره من الكتب التي بيدنا اه (٢) قوله مصدقاً كذا في بعض النسخ وفي بعض مصنفات النون والقاف وكلاهما له معنى صحيح والمدار على صحة الرواية (٣) الغذى كغنى السخلة وجمعه غداء (٤) الربى كجلى الشاة يتبعها ولدها والماخض الحامل والا كولة السمينة تعد للذبح (٥) الجعرور بضم الجيم ومعى القارة نوعان من ردى التمر كتبه معصمه

مددا (قال الشافعي) وان
دخل في الصوم ثم وجد
رقبة فله أن يتم صومه
وان أكل عامدا في
صوم رمضان فعليه
القضاء والعقوبة ولا
كفارة الا بالجماع في شهر
رمضان (قال) وان تلذذ
بامرأته حتى ينزل فقد
أفطر ولا كفارة وان
أدخل في دبرها حتى
يفيه أو في بهيمة أو
تلوط ذا كرا للصوم
فعليه القضاء والكفارة
والحامل والمرضع اذا
خافتا على ولدهما
أفطرا وعليهما القضاء
وتصدق كل واحدة
منهما عن كل يوم على
مسكين بمد من حنطة

(١) الدر بانية بالفتح
ضرب من البقر ترق
أطرافها وجلودها ولها
أسنة كذا في القاموس

كتبه مصححه
(٢) أولبنا أو متابع
الذين يضم اللام وكثيرها
وسكون الباء جمع لبون
وهي ذات اللبن والمتابع
جمع منبع للبقر أو
الشاة التي يتبعها ولدها
كذا في كتب اللغة كتبه
مصححه

(باب الغنم اذا اختلفت) قال الشافعي رحمه الله تعالى فاذا اختلفت غنم الرجل وكانت فيها أجناس
بعضها أرفع من بعض أخذ المصدق من وسط أجناسها لا من أعلاها ولا من أسفلها وان سكنت واحدة
أخذ خير ما يجبله (قال الشافعي) وان كان خير الغنم أكثرها أو وسطها أكثرها فسواء والله أعلم يأخذ
من الاوساط من الغنم فان لم يجبد في الاوساط السن التي وجبت له قال الرب الغنم ان تطوعت بأعلى منها
أخذتها وان لم تطوع كلفنا أن تأتي بعمل شاه وسط ولم آخذ من الادنى والوسط فيؤخذ مما وصفت من ثنية
وجديعة وانما معنى أن أخذ أعلى منها اذا كانت الغنم كلها أعلى منها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لعاذن جبل حين بعته مصدقا يا لؤكرا ثم أموالهم وكرا ثم الأموال فيما هو أعلى من كل ما يجوز أن يبيع (قال
الشافعي) وان كانت الغنم ضا أو معزى سواء فقد قبل بأخذ المصدق من أيهما شاء وان كانت أحدهما
أكثر آخذ من الأكثر (قال الشافعي) والقياس أن يأخذ من كل بقدر حصته ولا يشبه هذا التمر لان الشان
بين التميز من المعزى وليس كذلك التمر (قال الشافعي) وهكذا البقر لا تختلف الغنم اذا كانت جواميس
وعرايا (١) ودر بانية (قال الشافعي) فاذا كانت الابل مختاوعرايا ومن أجناس مختلفة فكانت صدقتها الغنم
فلا تختلف وان كانت صدقتها منها فن قال يأخذ بالأكثر من أصنافها آخذ من الأكثر فان لم يجبد في
الأكثر السن التي تجبله كفهارب الماشية ولم ينقص ولم يرتفع ويرد الا أن ينقص في الأكثر منها أو
يرتفع فيرد فأما في غير الصنف الذي هو أكثر فلا (قال الشافعي) ومن قال يأخذ في كل بقدره أخذها بيمين
فكانه كانت له ابنة مختاض والابل عشر مهر به تسوى مائة وعشر أرحية تسوى خمسين وخمس تجدي
تسوى خمسين فبأخذ بنت مختاض أو ابن لبون ذكر أرحية خمسين مهر به وخمسة أرحية وخمس واحدة
تجديبة الا أن تطيب نفس رب المال فيعطيها من الخير منها بلا قيمة (قال الشافعي) فاذا كان في بعض الابل أو
البقر والغنم المختلفة عيب أخذ المصدق من الصنف الذي لا عيب فيه لانه ليس له عيب (قال الشافعي) واذا
كانت لرجل غنم غائبة عن الساعي فزعم أنها دون الغنم التي تحضر به وسأل الساعي أن يأخذ من الأكثر أو
من التي هي دون الأكثر ومن كل بقدره فعلى الساعي تصديقه اذا صدقه على عددها صدقه على انخفاضها
وارتفاعها وهكذا اذا سكنت البقر عرايا ودر بانية وجواميس والغنم مختلفة هكذا أخذت صدقتها كما
وصفت بقدرها وقيمة المأخوذ منها من قدر عدد كل صنف منها ويضم الجفت الى العرايا والجواميس الى البقر
والشان الى المعز

(باب الزبالة في الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت لرجل أربعة أو ثلثة كلها فوق الثنية جبر المصدق رب الماشية
على أن ياتيه بثنية ان كانت معزى أو جذعة ان كانت ضانا الا أن يتلوع فيعطى ثلثة منها فيقبلها لانها
أفضل لانه اذا كاف ما يجب عليه من غير غنم فقد ترك فضلها في غنم (قال الشافعي) وهكذا ان كانت الغنم
التي وجبت فيها الزكاة مختاضا كلها (٢) أولبنا أو متابع لان كل هذا ليس له فضل على ما يجبله وكذلك ان
كانت تبوسا فضل التبوس (قال الشافعي) وكذلك ان كانت كل الغنم التي وجبت له فيها الزكاة أكلة
كف السن التي وجبت عليه الا أن يتلوع فيعطى مما في يديه ومتى تطوع فأعطى مما في يديه فوق السن
التي وجبت عليه غير ذات نقص قبلت منه فان أعطاها منها ذات نقص وفيها صحيح لم يقبل منه (قال الشافعي)
فان أعطى ذات نقص أكثر قيمة من سن وجبت عليه لم يقبل ذات نقص اذا لم يجر ضحية وقبلت اذا جاز ضحية
الا أن يكون تبسا فلا يقبل بحال لانه ليس في فرض الغنم ذكور (قال الشافعي) وهكذا هذا في البقر
لا يختلف الا في خصلة فانه اذا وجب عليه مسنة والبقر ثيران فأعطى ثورا أجزأ عنه اذا كان خيرا من تبسيع
اذا كان مكان تبسيع فاذا كان فرضها من الاثان فلا يقبل مكانها ذكرا (قال الربيع) أظن مكان مسنة

تبيع وهذا خطأ من الكاتب لأن آخر الكلام يدل على أنه تبيع (قال الشافعي) فأما الأبل فتختلف الغنم والبق في هذا المعنى فإن المصدق يأخذ السن الأعلى ويرد الأسفل ويأخذ ولا رد في غنم ولا بقر وإذا أعطى ذكراً ببقية أنثى لم يؤخذ منه ويؤخذ منه أنثى إذا وجبت أنثى وذكراً إذا وجب ذكراً إذا كان ذلك في ماشيته التي هي أعلى مما يجوز في الصدقة ولا يؤخذ ذكراً مكان أنثى إلا أن تكون ماشيته كلها ذكراً فيعطى منها ومنى أطوع فأعطى مما في يده فوق السن التي وجبت غير ذوات نقص فلبت منه (النقص في الماشية) قال الشافعي إذا كانت أربعون شاة فقال عليها الحول فما نتجت بعد الحول لم يعد على ربه كان قبل أن يأتي المصدق أو بعده (قال) ويعد على رب المال ما نتجت قبل الحول ولو بطرفة عين عدته على رب الماشية (قال الشافعي) ولا يصدق الماشية حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة (قال الشافعي) ولا أنظر إلى قدوم المصدق وإنما أنظر إلى الحول من يوم يملك رب الماشية الماشية والقول قول رب الماشية فإذا خرج المصدق في المحرم وحول الماشية صفر أو ربع الأول أو ربعه أو قبله أو بعده لم يأخذ من رب الماشية شيئاً حتى يكون - ولها إلا أن يتفرع رب الماشية بالاداء عنها (قال الشافعي) وهذا بين أن المصدق ليس مما تجب به الصدقة بسبيل وأن الصدقة إنما تجب لحولها (قال الشافعي) وبولايه المصدق من يقبض منه الصدقة في حولها فإن لم يفعل فعلى رب الماشية أن يؤدي صدقته لحولها (قال الشافعي) فإذا كان لرجل أربعون من الغنم فقال عليها حول فحولت بعد الحول ثم ماتت الأمهات ولم يمكنه أن يؤدي صدقته فلا صدقة عليها وإن كان لها أولادها وإن كثروا حتى يحول على أولادها الحول وأولادها كالفائدة فيها إذا حال عليها الحول قبل تلدها وإنما بعد عليه أولادها إذا كان الولاد قبل الحول (قال الشافعي) وإذا كانت الولادة قبل الحول ثم ماتت الأمهات فإن كان الأولاد أربعين ففيها الصدقة وإن لم تكن أربعين فلا صدقة فيها لأن الحول حال وهي مما لا تجب فيه الصدقة لو كانت الأمهات أنفسها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل غنم لا تجب في مثلها الصدقة فتنتجت قبل الحول فقال الحول وهي أربعون لم يكن فيها صدقة ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ويحول عليه الحول وهي أربعون أو أكثر (قال) وهكذا لو أفادها غنم نفسها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة لم يجب عليه فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها الأربعين (قال الشافعي) ولا يعد قبل السجل على رب الماشية إلا بان يكون السجل قبل الحول ويكون أصل الغنم أربعين فصاعداً أما إذا كانت أقل من أربعين (١) ولم تكن الغنم مما فيه الصدقة ولا يعد بالسجل حتى يتم بالسجل أربعين ثم يستقبل بها حولا من يوم تمت أربعين (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل أربعون شاة فقال عليها الحول فأمكنه أن يهديها ولم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة ولو لم يكن أن يصدقها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أقل من أربعين شاة فإذا كانت الغنم أربعين شاة فنتجت أربعين قبل الحول ثم ماتت أمهاتها وجاء المصدق وهي أربعون جدياً وبهيمة وبين جدي وبهيمة أو كان هذا في أبل هكذا الجاء المصدق وهي فضال أو في بقريها المصدق وهي محول أخذ من كل صنف من هذا واحد منه فإن كان في غنم غنم الغنم ثمان ذكراً كوراً أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غنم البقر ذكراً كوراً وثلاث أخذ ذكراً وإن لم يكن إلا واحدة إذا كانت ثلاثين وإن كانت أربعين أخذ أنثى وإن لم يكن إلا واحدة وإن كان في غنم الأبل ثمان ذكراً كوراً أخذ أنثى ولو لم يكن إلا واحدة فإن كانت كلها أنا أخذ من الأبل أنثى وقال لرب المال إن شئت فأت بذكراً مثل أحدها وإن شئت أدبت أنثى نأنت متطوع بالفضل إن كان فيها تبيع (قال) فإن قال قائل فكذلك لم تطل عنه الصدقة إذا لم تكن في ماشيته السن التي وجبت فيها الصدقة أو كيف لم تكفه السن التي تجب في الصدقة إذا عادت عليه بالصغار عدل بالكبار قبل له إن شاء الله تعالى لا يجوز عند واحد من القولين لا يجوز أن يبطل عنه الصدقة وحكم الصغار حكم الأمهات في العدد إذا كن مع الأمهات يجب فيهن الصدقة وأما أخذى منه سناهي أكبر مما في غنمه فأبعد أن يجوز ولا

(قال المزني) كيف يكفر من أبيع له الأكل والافطار ولا يكفر من لم يبع له الأكل فأكل وأفطر وفي القياس أن الحامس كالمرضى وكالمسافر وكل يباح له الفطر فهو في القياس سواء واحتج بالخبرين استقراء عمداً فعليه القضاء ولا كفارة (قال المزني) ولم يجعل عليه أحد من العلماء علة فيه كفارة وقد أفطر عامداً وكذا فالواقي الحاصلة منها الصائم (قال) ومن حركت القبلة شهوته كرهتهاله وإن فعل لم ينقض صومه وتركه أفضل (١) ولم تكن الغنم الخ كذا في النسخ وأنظر أين جواب الشرط ولعل الواو في قوله ولم مزيدة من النسخ كتبهه معجعه

(قال ابراهيم) سمعت
الربيع يقول فيه قول
آخر انه يظن ان يغلبه
فيكون في معنى المكره
يبقى ما بين أسنانه وفي
فيه من الطعام فيجرب به
الريق وروي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان
يقبل وهو صائم قالت
عائشة وكان أمككم
لاربه بأبي هو وأمي (قال)
وروي عن ابن عمر وابن
عباس أنهم ما كانا
يلبثان للشباب ولا
يكرهانها للشيوخ (قال)
وان وطي دون الفرج
فازل أفطر ولم يكفر
وان تلذذ بالنظر فازل

(١) البردي يضم فكون
من جسد التريشه
البرقي أو ضرب من غر
الحجاز جسد معروف كذا
في اللسان كتبه معجمه
(٢) قوله وهكذا هذا
في البقر كذا في التسخ
وهذه الجملة مكررة مع
ما يأتي بعد ولعلها هنا
من يدق من النسخ كتبه
معجمه

(٣) قوله حولا كذا
في التسخ ولعلها من يدق
من النسخ كتبه معجمه

يجوز عندي والله أعلم من قبل أني اذا قبل لي دع الربى والماخض وذات الدر وفل الغنم واخضع عن هذا
وخذا الجذعة والثنية فقد عقلت أنه قيل لي دع خيرا بما تأخذ منه اذا كان فيما عنده خير منه ودونه وخذه من
ماشية أدنى مما تدع وخذا العدل بين الصغير والكبير وهو الجذعة والثنية فإذا كانت عنده أربعون بهمة
تسوي عشرين درهمها فكلته شاة تسوي عشرين درهمها فلم آخذ عدلا من ماله بل أخذت قيمة ماله كله وانما
قبل لي خذ ما يشبه أن يكون ربع عشر ماله اذا كان أربعين فان قال فقد أمرت اذا كانت الثنية موجودة
أن تأخذها ونهيت عما هو أصغر منها قيل نعم وأمرت أن لا تأخذ الجعرو ولا مصران الفارة فإذا كان غر
الرجل كله جعروا ومصران فارة أخذت منها ولم أكلفه ما كنت آخذ منه ولو كان في غرمها هو خير منه
وانما أخذت الثنية اذا وجدتها في البهم أن الصدقة قد وجبت فيها بالحوال على أمهاتها غير أن أهماتها
يموتن فلا صدقة في ميت فهو يخالف ههنا الجعرو ولو كان لرجل جعرو ونخل (١) بردي أخذت الجعرو
من الجعرو وعشر البردي من البردي (قال الشافعي) فان قال قائل كيف تأخذ من خمس وعشرين من
الابل أحد سنين قلت العدد فيما يؤخذ منها واحد وانما الفضل بين الاخذ من مائة من أعلى من سن فاذا
لم يوجد أحد السنين ووجد السن الآخر آخذ من السن الذي وجد وهكذا روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عمر من هذا ولا يؤخذ ما لا يوجد في المال ولا فضل في المال عنه وانما صدقته فيه لا يكلف غيره
الا أن يكون في ماله فضل فيجيبه عن المصدق فيقال انت بالسنة التي عليك الآن تعطى متطوعا بما في
يدك كما قبل لناخذ وما من أوسط التمر ولا تأخذ واجعروا فاذا لم تجد الاجعروا أخذنا منه ولم ننقص
من الكيل ولكننا نقصنا من جودة ما أخذنا اذا لم تجد الجيد فكذلك نقصنا من السن اذا لم تجدها ولم ننقص
من العدد

(باب الفضل في الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا كان لرجل أربعون من
الغنم كلها فوق السن التي تؤخذها وخاضا كلها أو شبعة أو كانت كلها أو تبسوا قبل لصاحبها عليك
فيها ثنية أو جذعة فان جئت بها قبلت منك وان أعطيت منها واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل
فيها (٢) وهكذا هذا في البقر واذا تركنا لك الفضل في ماله فلا بد أن تعطيك الذي عليك وهكذا هذا
في البقر فاما الابل فاذا أخذنا سنا أعلى ردنا عليك وان أعطيتنا السن التي لنا لم تأخذ غيرها ان شاء الله
تعالى واذا أعطيتنا تبسا من الغنم أو ذكرا من البقر في غنمك فربضته أنت وفيها أنتي لم تقبل لان الذكور
غير الاناث

(باب صدقة الخطاء) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال جاء الحديث لا يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خيلطين أو غنم ما يتراجعان بينهما بالسوية (قال الشافعي) والذي لا
أشك فيه أن الخيلطين الشريكين لم يقسموا بينهما بالسوية وتراجعهما بالسوية أن يكونا خيلطين في الابل فيها الغنم
توجد الابل في يد أحدهما فتؤخذ في صدقة من الغنم يرجع على شريكه بالسوية (قال الشافعي) وقد يكون
الخيلطان لرجلين يتخاطبان بما بينهما من حرف كل واحد منهما ما يشته ولا يكونان خيلطين حتى يروما
ويسرحا ويسقيهما معا وتكون قولهما مختلطة فاذا كانا هكذا صدقة واحدة الواحد بكل حال (قال الشافعي)
وان تفرقا في مراح أو سقى أو فصول فليس خيلطين ويصدقان صدقة الاثنين (قال الشافعي) ولا يكونان
خيلطين حتى يحول عليهما حول من يوم اختلطا فاذا حال عليهما حول من يوم اختلطا زكاة الواحد وان
لم يحل عليهما حول زكاة الاثنين وان اختلطا (٣) عولاهم اقترقا قبل أن يأتي المصدق والحوال زكيا
زكاة المقتقرين (قال) وهكذا اذا كانا شريكين (قال الشافعي) ولا أعلم مخالفا في أن ثلاثة خلطاء لو كانت لهم
مائة وعشرون شاة أخذت منهم شاة واحدة فصدقوا صدقة الواحد ولا ينظر إلى عددهم ولا حصه كل واحد
منهم (قال الشافعي) واذا قالوا هذا فنقصوا المسكين شاتين من مال الخطاء الثلاثة الذين لو فرق ما لهم

كان فيه ثلاث شياه لم يجز إلا أن يقولوا لو كانت أربعون شاة بين ثلاثة وأكثركان عليهم فيها صدقة لانهم صدقوا الخلطاء صدقة الواحد (قال الشافعي) وبهذا أقول فيصدق الخلطاء صدقة الواحد في الماشية كلها الأبل والبقر والغنم وكذلك الخلطاء في الزرع والحائط أرايت لو أن حائطاً صدقته بحجزة على مائة إنسان ليس فيه إلا عشرة أوسق أما كانت فيها الصدقة وإن كانت حصص كل واحد منهم من غنمه لا تبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) في هذا صدقة وفي كل شاة صدقة إذا بلغت حيلته خمسة أوسق بكل حال (قال الشافعي) وما قلت في الخلطاء معنى الحديث نفسه ثم قول عطائ بن أبي رباح وغيره من أهل العلم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح قال سألت عطائ عن النفر يكون لهم أربعون شاة قال عليهم شاة (قال الشافعي) فإن قال قائل فقد قيل في الحديث لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة قيل فهذا يدل على ما قلنا لا يفرق بين ثلاثة في عشرين ومائة خشية إذا جمع بينهم أن يكون فيها شاة لأنها إذا فرقت ففيها ثلاث شياه ولا يجمع بين متفرق (١) ورجل له مائة شاة وآخر له مائة شاة وشاة فإذا تركا على اقتراحهما كانت فيهما شاتان وإذا اجتمعت كانت فيهما ثلاث ورجلان لهما أربعون شاة وإذا اقتربت فلا شيء لهما وإذا اجتمعت ففيهما شاة فالخشية خشية الوالي أن تقل الصدقة وخشية أخرى وهي خشية رب المال أن تكثر الصدقة وليس واحد منهما أولى باسم الخشية من الآخر فأمر أن يفرق كلا على حاله وإن كان مجتمعاً صدق مجتمعاً وإن كان متفرقاً صدق متفرقاً (قال الشافعي) وأما قوله وما كان من خليطين فإنهما يتراخيان بينهما بالسوية للجماعة أن يكون للرجلين مائة شاة وتكون غنم كل واحد منهما معروفة فتؤخذ الشاة من غنم أحدهما فيرجع المأخوذة منه الشاة على خليطه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنمه إذا كان عدد غنمهما واحداً فإن كانت الشاة مأخوذة من غنم رجل له ثلث الغنم ولشريكه ثلثاها رجوع المأخوذة منه الشاة على شريكه بنصف قيمة الشاة المأخوذة عن غنمه وغنم شريكه لأن ثلثها أخذ عن غنم شريكه ففرم حصصه ما أخذ من غنمه (قال الشافعي) ولو كانت في غنمهما مائة شاة فأخذت الثلاث من غنم واحد له ثلث الغنم ورجع على خليطه بنصف قيمة الثلاث الشياه المأخوذة عن غنمها ولا يرجع عليه بقية شاتين منها وذلك أن الشياه الثلاث أخذت معاً فثلثها من خليطه وثلثها عنه محتلفة لا مقسومة (قال الشافعي) ولا يصدق صدقة الخلطاء أحد إلا أن يكون الشاهديان مسلمين معاً فإما أن خالط نصراني مسلماً صدق المسلم صدقة المنفرد لانه إنما يصدق الرجلان كما يصدق الواحد إذا كانا معاً من عليه الصدقة فإما إذا كان أحدهما من لا صدقة عليه فلا (قال الشافعي) وهكذا إن خالطه نكاحاً لم يكن له إلا الصدقة في مال مكاتب (قال الشافعي) وإذا كانا خليطين عليهما صدقة فالقول فيهما كما لو صفت (قال الشافعي) ولو كانت غنمهما سواء وكانت فيهما عليهما شاتان فأخذت من غنم كل واحد منهما شاة وكانت قيمة الشاتين المتقاربة لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لانه لم يؤخذ منه إلا ما عليه في غنمه لو كانت على الأبقار ولو كانت لأحدهما ثلث الغنم والآخر ثلثاها فأخذت من غنم أحدهما شاة ومن غنم الآخر شاة ورجع الذي له ثلث على شريكه بقيمة ثلث الشاة التي أخذت من غنمه لأن ثلثها مأخوذة عن غنم صاحبه وثلثها مأخوذة عن غنم نفسه (قال الشافعي) وإذا أخذت من غنم أحدهما شاة وغنمها سواء في العدد فتداعيا في قيمة الشاة فالقول الذي يؤخذ منه نصف قيمة الشاة وعلى رب الشاة البيعة فإن أقام رب الشاة البيعة على أن قيمتها عشرة رجوع بخمسة وان لم يقيم بيعة فقال شريكه قيمتها خمسة حلف ورجع عليه بدرهمين ونصف (قال الشافعي) ولو ظلهما الساعي فأخذ من غنم أحدهما عن غنمه وغنم الآخر شاة في أو ما خضاً وذات دراً وتيساً وشاتين وانما عليهما شاة فأراد المأخوذ منه الشاة الرجوع على خليطه بنصف قيمة ما أخذ من غنمه عن غنم مالكه لانه أن يرجع عليه إلا بقيمة نصف ما وجب عليهما إن كانت ثنية أو جذعة لا يزيد على ذلك وكذلك لو لم يكن عليهما شاة فأخذ من غنم أحدهما شاة لم يرجع على خليطه بشيء لانه أخذها بنظم انما يرجع عليه بالحق الذي وجب عليه وكذلك لو وجبت

لم يضر وإذا أغنى على وجب لفضي له يوم أو يومان من شهر رمضان ولم يكن أكل ولا شرب فعليه القضاء فإن أفاق في بعض النهار فهو في يومه ذلك صائم وكذلك إن أصبح راقداً ثم استيقظ (قال المزني) إذا نوى من الليل ثم أغنى عليه فهو عندئذ صائم أفاق أو لم يبق واليوم الثاني ليس بصائم لانه لم يتوعد بالليل وإذا لم ينو في الليل فأصبح مفقاً وليس بصائم (قال الشافعي) وإذا حاضت المرأة فلا صوم عليها فإذا طهرت فست الصوم ولم يكن عليها أن تعيد (١) قوله ورجل كذا في الأصول التي بيدنا ولعل الواو زائدة أو محرفة من التناخ والوجه في رجل الخ كتبه مصححه

من الصلاة الا ما كان
في وقتها الذي هو وقت
العذر والضرورة كما
وصفت في باب الصلاة
(قال) وأحب تبجيل
الفطر وتأخير السجود
اتباعا لرسول الله صلى
الله عليه وسلم واذا سافر
الرجل بالمرأة سفرا
يكون ستة وأربعين
ميلا بالهاتمي كان لهما
أن يفطرا في شهر رمضان
وبأني أهله فان صاما
في سفرهما أجزأهما
وليس لاحد أن يصوم
في شهر رمضان (٢) دينا
ولا قضاء لغيره فان فعل لم
يجز له رمضان ولا غيره
صام رسول الله صلى الله

(١) قوله أخذت منها
كذا في السخ ولعل هذه
العبارة مزيدة مسن
النساج فان قوله في قول
من لا يأخذ يظهر أنه
متعلق بقوله ولم يؤخذ
فتأمل وحركته مصححه
(٢) قوله دينا كذا في
السخ ولعله محرف من
الناسخ عن نذر أو نحوه
فحركته مصححه

عليهما شاة فأخذ بغيرهما دراهم أو دنانير لم يرجع عليه الا بقية نصف الشاة التي وجبت عليهما (قال الشافعي)
وكذا لو وجبت عليهما شاة فطوع فاعطاه أكبر من السن التي وجبت عليه لم يرجع الا بنصف قيمة السن
التي وجبت عليه واذا تطوع بفضله لم يرجع به (قال الشافعي) وهذه المسائل كلها اذا كانت غنم
كل واحد منهما تعرف بعينها فاما اذا كانا شريكين في جميع الغنم سواء لافرق بين غنمهما فأخذ منهما طلم كثير
أو قليل لا يتراجعان في شيء من المظلة لان المظلة دخلت عليهما معا (قال الشافعي) واذا كان الرجلان
خليطين فاقترقا قبل الحولز كيا على الاقتراق فان اقترقا بعد الحولز كيا على الاجتماع واذا وجدوا
متفرقين فالقول قولهما في الوقت الذي اقترقا فيه (قال الشافعي) فاذا كانت لرجل غنم تحب الزكاة في
مثلها فأقامت في يديه شهر اثم باع نصفها مشاعا من رجل أو ملكة اياها ملكا يصح أي ملك كان ثم حال
الحول على هذه الغنم أخذت الزكاة من نصيب المالك الاول بحوله ولم تؤخذ من نصيب المالك الثاني الا
بحوله وانما يصدقان معا اذا كان حولهما معا واذا كانت أربعين أخذت من نصيب الاول نصف شاة فاذا
حال الحول الثاني أخذت منه نصف شاة وان كانت في يد رجل غنم تحب فيها الزكاة فخالطه رجل بغير غنم تحب
فيها الزكاة فكان ذلك بتبايع بينهما استقبل كل رجل منهما الحول بما ملك على صاحبه من يوم ملكه وزكي ما لم
يخرج عن ملكه بحوله وان لم يكونا تبايعا ولكلتهما اختلاطز كيت ماشية كل واحد منهما على حولها ولم
يزكيا زكاة الخليطين في العام الذي اختلطافيه فاذا كان قابلا وهما خليطان كاهما زكيا زكاة الخليطين
لانهما قد حال عليهما الحول من يوم اختلطوا وان كانت ماشيتهما حول أحدهما في الحرم وحول الآخر في
صفر أخذت منهما نصف شاة في الحرم ونصف شاة في صفر يكون المصدق شريك بنصف شاة ويعطيا أهل
السهام ويكونان شريكين فيهما

(باب الرجل اذا مات وقد وجبت في ماله زكاة) قال الشافعي رحمه الله واذا مات الرجل وقد وجبت
في ماله زكاة وعليه دين وقد أوصى بوصايا أخذت الزكاة من ماله قبل الدين والميراث والوصايا وان مات
قبل أن تجب الزكاة فيها ثم حال حولها قبل أن تقسم أخذت منها الزكاة لانها لم تقسم ولو أوصى منها بغير
بعينها أخذ فيما بقي منها الصدقة ولم يؤخذ من الغنم التي أوصى بها بعينها (١) أخذت منها في قول من
لا يأخذ الصدقة من مال الخليطين اذا عرفا غنمهما وأخذت في قول من يأخذ الصدقة منهما وان عرفا
أموالهما

(باب ما يعسبه على رب الماشية) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن
بشر بن عاصم عن أبيه أن عمر استعمل أباسفيان بن عبد الله على الطائف ومخالبها فخرج مصدقا فاعتد عليهما
بالغذاء ولم يأخذ منهما منهم فقالوا له ان كنت معتدا عليهما بالغذاء فاعتدنا فأنفكنا فمسل حتى لقي عمر بن الخطاب رضي
الله عنه فقال انهم يزعمون أنا نطلبهم نعتد عليهم بالغذاء ولا نأخذ منهم فقال له عمر اعتد عليهم بالغذاء حتى
بالغذاء وح بها الراعي على يده وقل لهم لا تأخذ منكم الرمي ولا الماخض ولا ذات الدر ولا الشاة الا كولة
ولا حل الغنم وخذ العناق والحذعة والثنية فذلك عدل بين غداء المال وخياره (قال الشافعي) جملة جماع
ما أحفظ عن عمد دلقت وأقول به أن الرجل لا يكون عليه في ماشيته صدقة حتى يملك أربعين شاة في أول
السنة وآخرها يحول عليها حول حتى يده فان كانت أقل من أربعين شاة في أول الحول ثم تجب فصار
أربعين ليحب عليه فيها صدقة حتى يحول عليه فيها حول من يوم صارت أربعين وكذلك لو كانت أقل من
أربعين شاة ثم أفاد اليها تمام أربعين لم يكن فيها زكاة حتى يحول عليها حول من يوم تمت في ملكه أربعين وان
نتاجها اذ لم يحب فيها الصدقة كالفائدة فاذا حال عليها حول وهي مما يحب فيها الصدقة فنتاجها كأصل
ما وجبت فيه الصدقة منها (قال الشافعي) واذا حال عليها حول وهي أربعون أو أكثر فبها المصدق
عدا عليه بنتاجها كله اذا كان نتاجها قبل الحول وأخذ السن التي تجب له من الغنم (قال الشافعي) وكلما

أفاد الرجل من الماشية صدق الفائدة بحولها ولا يضمنها إلى ماشية له وجبت فيها الزكاة فيز كمالها بحول ماشيته ولكن يزكي كل واحدة منها بحولها وكذلك كل فائدة من ذهب وريح في ذهب أو ورق لا يضمن منه شيء إلى غيره ولا يكون حول شيء منه إلا حول نفسه وكذلك كل نتائج الماشية لا يجب في مثلها الصدقة فأما نتائج الماشية التي يجب في مثلها الصدقة فتصدق بحول أمهاتها إذا كان النتائج قبل الحول فإذا كان بعد الحول لم تعد لأن الحول قد مضى ووجبت فيها الصدقة

(باب السن التي تؤخذ من الغنم) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا إبراهيم بن محمد عن اسمعيل بن أمية عن عمرو بن أبي سفيان عن رجل سمع ابن مسعر أن شاء الله تعالى عن مسعر أخى بنى عدى قال باعني رجلان فقالا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثنا نصدق أموال الناس فأخرجت لهما ماشية ما خضاً أفضل ما وجدت فرداها عليّ وقالان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا أن نأخذ الشاة الحلي فأعطيتهم ماشية من وسط الغنم فأخذها (قال الشافعي) إذا وجد المصدق عند الرجل الغنم فعدها عليه فزعم أن بعضهم أديعة عنده وأنه استرجعها أو أنها ضال أو أن بعضها فائدة لم يحصل عليها الحول أو أن كلها فائدة لم يحصل عليها الحول الصدقة لم يأخذ منها شيئاً فإن خاف كذبه أحلفه بالله عز وجل ثم قبل منه وإن شهد عليه شاهدان أن له مائة شاة من أول السنة وآخرها لم تقبل شهادة الشاهدين حتى يشهدا أنها هذه الغنم بأعيانها فإذا فعلوا أخذ منه الصدقة وإن لم يثبتا على هذا أو قالاً منها شيء نعرفه بعينه ومنها شيء لا نعرفه فإذا كان ما يعرفه مما يجب فيه الصدقة أخذ منه الصدقة وإن كان مما لا يجب فيه الصدقة لم يأخذ منه الصدقة لأنه قد يكون له غنم بعينها ثم يفيد أخرى ولا يحول على التي أفاد الحول حتى يأتي المصدق ولا يجب عليه فيها الصدقة (قال) فإن قطعوا الشهادة على مائة بعينها فقال قد بعثنا ثم اشتريتها صدق ولم تؤخذ صدقتها حتى يحول عليها حول من يوم اشتراها الشراء الآخر (قال الشافعي) وهكذا الأبل والبقر (قال الشافعي) وإذا غل الرجل صدقته ثم ظهر عليه أخذت منه الصدقة ولم يزد على ذلك (قال الشافعي) ولا يثبت أهل العلم بالحديث أن تؤخذ الصدقة وشرط أبل الغال لصدقته ولو ثبت قلنا به وإن كان الوالي عدلاً يضع الصدقة مواضعها فله عقوبته إلا أن يدعى الجهالة فيكف عن عقوبته وإن كان لا يضعها مواضعها لم يكن له أن يعززه

(باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال أخذ الصدقة كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال محمد بن إدريس الشافعي) وهذا مما لا اختلاف فيه علمته في كل صدقة ماشية وغيرها ليست مما يخرج الأرض أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول أخبرنا مالك عن ابن عقبة عن القاسم بن محمد قال لم يكن أبو بكر يأخذ في مال زكاة حتى يحول عليه الحول (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمر بن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أقبض منه عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت فيه الزكاة فإن قلت نعم أخذت من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفع إلى عطائي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال أول من أخذ من الأعطية زكاة معاوية (قال الشافعي) العطاء فائدة فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول (قال) وإنما هو مال يؤخذ من التي من المشركين في دفع إلى المسلمين فإنما ملكونه يوم يدفع إليهم (قال الشافعي) كل مال لرجل وجبت فيه الزكاة فإنما يجب فيه عليه بأن يحول عليه في يده مال كله حول إلا ما أنبت الأرض فإن الزكاة يجب فيه حين يخرج من الأرض ويصلح وكذلك ما خرج من الأرض من المعادن وما وجد في الأرض من الركاك (قال) فيجب على الوالي أن يبعث المصدقين قبل الحول فيوافقون أهل الصدقة مع حلول الحول فيأخذون منهم صدقاتهم (قال) وأحب أن يكون يأخذها في الحرم وكذلك رأيت السعاة يأخذونها عند ما كان المحرم في صيف أو شتاء ولا يجوز إلا أن يكون لها شهر

عليه وسلم في السفر وأفطر وقال الجريري رضي الله عنه إن شئت فقصم وإن شئت فافطر (قال) وإن قدم رجل من سفر نهارة مفطراً كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد وإن كانت امرأته حائضاً فظهرت كان له أن يجامعها ولو ترك ذلك كان أحب إلى ولو أن مقبلاً نوى الصوم قبل التفجير ثم خرج بعد الفجر مسافراً لم يفطر يومه لأنه دخل فيه مقبلاً (قال المزني) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صام في شجر جبه إلى مكة في رمضان حتى بلغ كسراع الغميم وصام

و صام الناس معه ثم
أفطر وأمر من صام
معه بالأفطار ولو كان
لا يجوز فطره ما فعل
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) ومن رأى الهلال
وحده وجب عليه
الصيام فأبى هلال
شوال حل له أن يأكل
حيث لا يراه أحد ولا
يعرض نفسه للتممة
بتركه فرض الله والعقوبة
من السلطان (قال) ولا
أقبل على رؤية الفطر
الاعدين (قال المزني)
هذا (٢) بعض لأحد قوله
أن لا يقبل في الصوم
الاعدين (قال) حدثنا
ابراهيم قال حدثنا
الربيع قال الشافعي
(١) أدربنا بشهرها كذا
في النسخ بالجمع بين همزة
أدربنا والباء في قوله
بأشهرها كنبه مصححه
(٢) قوله بعض لأحد
قوله كذا في الاصل
وفي نسخة بقض
ويحذف اللفظ كنبه مصححه
(٣) قوله من الحول أى
بالحول متعلق بقوله
تجب كالموظف كنبه
مصححه

معلوم ولا نالو (١) أدربنا بشهرها مع الصيف جعلنا وقتها بغير الأهلة التي جعلها الله تبارك وتعالى مواقيت
(قال) ولا يجوز أن تكون الصدقة تجب إلا بالحول دون المصدق وبأخذها المصدق إذا حال عليها الحول (قال
الشافعي) وإن كانت الماشية مما تجب فيه الصدقة فتتجرب قبل الحول حسب نتائجها معها وكذلك إن نتجت
قبل مضى الحول بطريقة حسب نتائجها معها وعد عليهم الساعي بالنتائج فإذا حال الحول ولم تنقص العدة
قبض الصدقة (قال الشافعي) ولا يبين لي أن يجز عليهم أن يعد عليهم المصدق بما نتج بعد الحول وقبل
قدومه أو معه إذا كان قدومه بعد الحول وإن تطوع بهارب المال أن يعد عليه فهو أحب إليه ولا
أرى أن يجز على ذلك وإن حال الحول على رب الماشية وما شئته مما تجب فيه الصدقة فتأخر عنه الساعي فلم
يأخذها فعليه أن يخرج صدقتها فإن لم يفعل وهو يمكن له فهو ضمان لما فيها من الصدقة حتى يؤديه (قال
الشافعي) وكذلك إن ذبح منها شيئاً أو وهبه أو باعه فعليه أن يعد عليه حتى تؤخذ منه الصدقة على عددها
يوم يحول عليها أحولها (قال الشافعي) وكذلك إن باعها بعد ما يحول عليها الحول وقبل قدوم الساعي أو
بعده وقبل أن يأخذها منه كانت عليه فيها الصدقة (قال) وهكذا الوعد الساعي ثم موتت وقد أقامت بعد
الحول ما يمكن الساعي أن يقبضها فيه فترك قبضها باها وقد أمكن رب الماشية أن يضعها مواضعها فإذا
اجتمع ما وصفت من الحول وأن يمكن الساعي قبضها مكانه ويمكن رب الماشية وضعها مكانها فلم يفعل ربها
ولا الساعي فهلكت فهي من ضمان رب الماشية وعليه صدقتها كما يكون ذلك فيما حال عليه الحول من
ناض ماله وأمكنه أن يضعه موضعه فلم يفعل حتى هلك منه فعليه فيه الزكاة (قال الشافعي) ولا يجوز عندى
الاهذ القول لأن السنة أن الصدقة تجب بالحول وليس للمصدق معنى الآن إلى قبضها فينبغي ما وصفت من
أن يحضرها حتى يقبضها مع رأس السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن سعد بن
ابن شهاب أن أبابكر وعمر لم يكونا يأخذان الصدقة مثناة ولكن يبعثان عليها في الجند والخصب والسمين
والجحف لأن أخذها في كل عام من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة (قال الشافعي) ولا اختلاف
بين أحد علمته في أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الزكاة تجب في الماشية وغنمها من المال إلا
ما أخرجت الأرض (٣) من الحول ومن قال تكون الصدقة بالمصدق والحول خالف السنة وجعل مع الحول
غير الصدقة ولزمه أن استأخر المصدق سنة أو سنتين أن لا تجب الصدقة على رب المال حتى يقدم فإذا قدم
أخذها مرة واحدة لا مرارا (قال) وإذا كانت لرجل أربعون شاة فلم يصدقها حتى مر بها أعوام ولم تزد شيئا
فعليه فيها شاة وان زادت شاة فعليه فيها شاتان وإن زادت ثلاث شياه فعليه فيها أربع شياه إذا مرت بها أربع
سنين لأن كل شاة فضل عما تجب فيه الصدقة ثم تبقى أربعون ففيها شاة (قال الشافعي) وأحب إلى لو كانت
أربعون لا تزيد أن تؤدى في كل سنة شاة لأنه لم ينقص عن أربعين وقد حالت عليها أحوال هي في كلها
أربعون (قال الشافعي) ولو كانت عند أربعين شاة فحال عليها حول فلم يصدقها ثم حال عليها حول ثان
وقد ولدت واحدا ثم مات الواحد وحال عليها حول ثالث وهي أربعون ففيها شاتان شاة في أنها أربعون وشاة
لأنها زادت على أربعين ثم ماتت الشاة الزائدة بعد ما وجبت فيها الصدقة للزيادة ففيها ولم يؤدها وقد أمكنه
أدائها (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أربعون شاة فضلت في أول السنة ثم وجدها في آخرها قبل الحول
أو بعد ما كانت عليه زكاتها وكذلك لو ضلت أحوالها وهي خمسون شاة أدى في كل عام منها شاة لأنها كانت
في ملكه وكذلك لو غصبها ثم أخذها أدى في كل عام منها شاة (قال) وهذا كذا في البقر والأبل التي
فريضة منها وفي الأبل التي فريضة من الغنم قولان أحدهما أنها كذا لأن الشاة التي فيها في رقابها يباع
منها بصير فؤخذ منها لم يأت بها ربحا وهذا أشبه القولين والثاني أن في كل خمس من الأبل حال عليها
ثلاثة أحوال ثلاث شياه في كل حول شاة (قال) وإن كانت لرجل خمس وعشرون من الأبل فحال عليها
في يد ثلاثة أحوال أدى بنت مخاض للسنة الأولى ثم أربع شياه للسنة الثانية ثم أربع شياه للسنة الثالثة

ولو كانت ابلة احدى وتسعين مذبى لها ثلاث سنين أدى السنة الاولى حقين والسنة الثانية ابنتي لبون
والسنة الثالثة ابنتي لبون (قال) ولو كانت له مائتا شاة وشاة خال عليها ثلاثة احوال كانت فيها الاول
سنة ثلاث شياه ولكل واحد من السنتين الاخرتين شاتان (قال) ولو كان ترك الصدقة عاماً ثم أفاد
غنماً وترك صدقتها وصدقة الاولى عاماً آخر صدق الغنم الاولى لحولين والغنم الفائدة لحول لانه انما وجبت
عليه صدقتها عاماً واحداً

(باب الغنم تختلط بغيرها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو كانت لرجل غنم فزرتها طلباء فولدت لم تعد الاولاد مع أمهاتها
بحال ولو كثر أولادها حتى تكون مائة وأكثر لم يكن فيها زكاة لانه لا زكاة في الظباء وكذلك لو كانت له
طلباء فزرتها تبيوس فولدت لم يؤخذ من صدقة وهذا خلط طلباء وغنم فان قيل فكيف أبطلت حق الغنم فيها
قيل انما قيل في الغنم الزكاة ولا يقع على هذه اسم الغنم مطلقاً كما أسهمت للفرس في القتال ولا أسهم للبغل
كان أو فرساً أو أمه (قال) وهكذا ان زنا نور وحشي بقرة انسية أو نور انسي بقرة وحشية فلا يجوز نبي
من هذا أخصية ولا يكون للعهرم أن يذبحه (قال الشافعي) ولو زنا كبش ماعزة أو نيس مائنة فتختب كان
في نتائجها الصدقة لانها غنم كلها وهكذا الوزاجاموس بقرة أو نور جاموسة أو بختي عربية أو عربي بختية
كانت الصدقات في نتائجها كلها لانها بقر كلها ألا ترى أنا نصدق الجفت مع العرب وأصناف الابل كلها
وهي مختلفة الخلق ونصدق الجواميس مع البقر والدر بانية مع العرب وأصناف البقر كلها وهي مختلفة
(١) والضأن يفتخ المعز وأصناف المعز والضأن كلها لأن كلها غنم وبقر وابل (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أربعون شاة فضلت منها شاة قبل الحول لم يأخذ المصدق منها شيئاً فإذا وجدها فعليه أن يؤذي شاة يوم يجدها
فان وجدها بعد الحول بشهراً أو أكثر وقد ماتت غنمه كلها أو بعضها أو باعها فعليه أن يؤذي الشاة
التي وجدها الآن أن يرغب فيها ويؤدي السن الذي وجب عليه فيجزئ عنه لانه قد أحاط حين وجدها أنه
كانت عليه شاة

(باب افتراق الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل بيلد أربعون شاة وبيلد غيره أربعون شاة أو بيلد
عشرون شاة وبيلد غيره عشرون شاة دفع الى كل واحد من المصدقين قيمة ما يجب عليه من شاة يقسمها مع
ما يقسم ولا أحب أن يدفع في أحد البلدين شاة ويترك البلد الآخر لاني أحب أن تقسم صدقة المال حيث
المال (قال) وإذا كانت له أربعون شاة بيلد فقال الساعي آخذ منها شاة فاعلم أنه انما عليه فيها نصف شاة
فعلى الساعي أن يصدقه وان اتهمه أحلفه وقبل قوله ولا يزيده على أن يحلفه بالله تعالى ولو أدى شاة في أحد
البلدين كرهت ذلك له ولم أر عليه في البلد الآخر إعادة نصف شاة وعلى صاحب البلد الآخر أن يصدقه
بقوله ولا يأخذ منه وان اتهمه أحلفه بالله تعالى (قال) ولو كانت له بيلد مائة شاة وبيلد آخر مائة شاة
كان عليه فيها ثلاث شياه في كل بلد شاة ونصف الا زيادة فضل حسب الشاة على المائة كما وصفت في نصي
الساكن بحساب (قال الشافعي) ولودفع الثلاث الشياه الى عامل أحد البلدين ثم أثبت عنده أن ماشيته
الفائدة قد تلفت قبل الحول كان على الساعي أن يرذ عليه شاتين لانه انما وجبت عليه شاة (قال) وسواء
كان احدى غنمه بالمشرق والاخرى بالمغرب في طاعة خليفة واحد أو طاعة والين متفرقين انما يجب عليه
الصدقة بنفسه في ملكه لا بواله ولا يقرب البلد ولا بعده (قال) وهكذا الطعام وغيره إذا افترق (قال)
ولو أن رجلاً له ماشية فاردين عن الاسلام ولم يقتل ولم يبت حتى حال الحول على ماشيته وقعت ماشيته فان

لا يجوز ان يصام بشهادة
رجل واحد ولا يجوز
ان يصام الا بشاهدين
ولانه الاحتياط (قال)
(٢) وان صحا قبل الزوال
أفطر وصلى بهم الامام
صلاة العيد وان كان
بعد الزوال فلا صلاة في
يومه وأحب الى أن
يصلى العيد من الغد
لما ذكر فيه وان لم يكن
ثابتاً (قال المزني) وله
قول آخر أنه لا يصلى من
الغد وهو عندي أقبس
لانه لو جاز أن يقضى جاز
في يومه وإذا لم يجز القضاء
في أقرب الوقت كان فيما
بعده أبعد ولو كان ضحى
غد مثل ضحى اليوم لزم
في ضحا يوم بعد شهر لانه

(١) قوله والضأن يفتخ
المعز الخ كذا في التسخ
وانظر كتبه معجمه
(٢) قوله وان صحا الخ
كذا في الاصل وعبارة
الام وان غما أي هلال
رمضان وشوال « بقاءتهم
البينة أنهم صاموا يوم
القطر أفطروا أي ساعة
جاءتهم البينة فان جاءتهم
البينة قبل الزوال صلو
صلاة العيد الخ اه وبها
يعلم ما هنا كتبه معجمه

ثاني أخذ صدقتها وان مات أو قتل على الردة كانت فباختصم فيكون جسم الأهل الحسن وأربعة أنجلها
لأهل النى (قال الشافعي) ولو كانت بين رجلين أو بعون شاة ولا حدة في بلد آخر أو بعون شاة أخذ
المصدق من الشريكين شاة ثلاثة أو بأعها على صاحب الأربعين الفانية وربها على الذي له عشرون لا غنم
له غير هالاي أضرم كل مال رجل إلى الماله حيث كان ثم أخذ في صدقته (قال الشافعي) ولو كانت لرجل
أو بعون شاة في بلد أو بعون في بلد غيره فلما مضت سنة أشهر باع نصف الأربعين مشاعا من رجل فلم
يقامه حتى حال الحول على غنمه وذلك بحضرة ستة أشهر من يوم باع غنمه أخذت منه شاة كلها عليه لأن
حواله قد مال وعليه شاة تامة وله كذا ماشية شريكه فإذا حال حول شريكه بحضرة ستة أشهر أخرى أخذ من
شريكه نصف شاة بخلطه ولا أورد على المأخوذ منه الشاة لا اختلاف حولهما وإن ضمت ماشيتهما إليها اشتركا
فيه (قال) ولو كان لرجل غنمان يحب عليه في كل واحدة منهما الرزك وهو ما تحتها الحولين ضمت بهما
وأخذت من كل واحدة منهما بقدر حوله بالتمام بلغ

(باب أين تؤخذ الماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى على المصدق أن يأخذ الماشية على مباد أهل الماشية وليس عليه إذا كان
لرجل ما أن تغلبه إلى أيهما شارب الماشية وعلى رب الماشية أن يوردها المأخوذ صدقتها عليه
وليس للمصدق أن يحبس الماشية على الماء على ماشية غير هاليفة يربها من جبهه بزينة (قال الشافعي)
وإذا جازت الماشية على الماء فعلى المصدق أن يأخذها في بيوت أهلها أو أفنتهم وليس عليه أن يقبضها لراعية
(قال) ولو كلفهم المجمع التي يوردونها إذا كان الظلما ما كان ذلك ظلمًا والله تعالى أعلم (قال الشافعي)
وإذا (١) انتروا أخذ الصدقة منهم حيث انتروا على مياه مواضعهم التي انتروا إليها وحسب انتروا وادبرهم
(قال الشافعي) وإذا عظمت المؤنة وقلت الصدقة كان للمصدق أن يعث من تحض مؤنته إلى أهل الصدقة
حيث كانوا فباخذ صدقاتهم

(باب كيف تعد الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى فحضر الغنم إلى حظير أو جدار أو جبل أو
نق فقام حتى يضيق طريقها ثم تزرع قسرب والطريق لا تحتل الاشاة أو اثنين بعد العاتق يده شي يشير
به ثم يأخذ الصدقة على ذلك العدد فله ليس عدد أحصى وأوحي من هذا العدد ولو ادعى رب الماشية أنه
أخطأ عليه أعدده العدد وكذلك إن ظن الساعي أن عاذة أخطأ العدد

(باب تهيل الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا بجائنه ابل من الصدقة فهاجر
أن أقضيه إياه (قال الشافعي) ويجوز لو ألى إذا رأى الخلة في أهل الصدقة أن يستسلف لهم من ماله فانه أهل
الاموال إذا طابوا بها نفسا ولا يجبر رب مال على أن يخرج صدقة قبل حبلها إلا أن يتطوع (قال الشافعي)
وإذا استسلف الوالي من رجل شيئا من الصدقة أو مال لرجل غير صدقة القوم الذين تقسم صدقاتهم على
من استسلف فله أن يقضى من سهمان أهل الصدقات مثل ما أخذ لهم (قال الشافعي) فإن استسلف لهم
فهلك السلف منه قبل أن يدفعه اليه وقد فرط أو لم يفرط فهو ضامن له في ماله وليس كوالي النجم الذي
يأخذ فله في إصلاحه إلا أنه لا يأهل السهمان قد يكونون أهل رستمته وأرشد ولا يكونون أهل رستمته
ويكونون لهم ولا دونه (قال الشافعي) وانما جاز أن يستسلف لهم لانه فصيل حتى لهم قبل وجوبه وتهيل
الحق زيادة لهم بكل حال (قال) ويجوز له أن يستسلف بعضهم دون بعض ثم يقضيه من حق من استسلف
له دون حق غيره (قال) فإن استسلف والرجل أو اثنين من أهل الصدقة بغير أو اثنين قد دفع ذلك إليهما
فانتفاه وما تقبل الحول فله أن يأخذ مثل ما استسلف لهما من أموالهما لأهل السهمان لانهما مال بلفا

مثل ضي اليوم (قال)
ومن كان عليه الصوم
من شهر رمضان لم يرض
أو سفره لم يقضه وهو
يقدر عليه حتى دخل
عليه شهر رمضان آخر
كان عليه أن يصوم الشهر
ثم يقضى من بعده الذي
عليه ويكفر لكل يوم مدا
لمسكين بعد النبي صلى
الله عليه وسلم فان مات
أطعم عنه وإن لم يمكنه
القتل فاحسنى مات فلا
كفاية عليه (قال) ومن
قضى متفسرا بأجزاء
ومتباها أحب إلى ولا
يصام يوم الفطر ولا يوم
النحر ولا أيام منى فرضا
أو نفلا (قال) وإن بلغ
حصاة أو مائيس بطعام
(١) انتروا يقال انتوى
القوم أى انتقلوا من
منزل إلى منزل كذا في
كتب اللغة كتبه معصمه

أواحقن أوداوى جريحه
حتى يصل الى جوفه أو
استعط حتى يصل الى
جوف رأسه فقد أنظر
إذا كان ذا كرا ولا شئ
عليه إذا كان ناسا وإذا
استششق رفق فان
استقر أنه قد وصل الى

(١) قوله فيكون قد
يجل شيأ عليه الخ كذا
في التسخ وفي الكلام شئ
سقط من النسخ يؤخذ
من عبارة الرزفي في المختصر
ونصها ولو كان له مال
لا تجب في مثله الزكاة
فأخرج خمسة دراهم
فقال ان أئدت مائتي
درهم فهذا زكاتها لم يجز
عنه لأنه دفعها بالاسباب
مال تجب في مثله الزكاة
فيكون قد جعل شيأ
ليس عليه ان مال عليه
فيه حول واذا جعل
شأين من مائتي شاة
لحال الحول ودة وزادت
شاة أخذ منها شاة ثالثة
فيجزئ عنه ما أعطى
منه اه كنه معصية

(طلب التسه في اخراج الزكاة) قال الشافعي رحمه الله تعالى لما كان في المسدقة فرض وتطوع لم يجز والله تعالى أعلم أن يجزي عن رجل زكاة يتولى في نفسها الابنية أنه فرض واذا زوى الفرض وكان له رجل أربعين درهم فأدى خمسة دراهم بغيره: فإنه زكاة عنها كلها وبعضها وبسرى بهما ما وجب عليه فيها

الرأس أو الجوف في
المضمضة وهو عامداً كـ
لصومه أفطر (وقال) في
كتاب ابن أبي ليلى لا يلزمه
حتى يحدث أو يرداداً فاما
ان كان أراد المضمضة
فسبقه لادخال النفس
واخرجه فلا يبعد وهذا
خطأ في معنى النسيان
أو أخف منه (قال
المرتني) اذا سكن
الأكمل لا يشك في الليل
فيوافي الفجر مفطراً
باجتماع وهو بالناسي
أشبه لان كليهما لا يعلم
أنه صائم والسابق الى
جوفه الماء يعلم أنه صائم
فاذا أفطر في الاشبه
بالناسي كان الابعد
عندي أولى بالفطر

أجزاء عنه لانه قد نوى بهانية زكاة (قال الشافعي) ولو أدى خمسة دراهم لا يحضره فيها نية زكاة ثم نوى
بعد أدائها انها مما يجب عليه لم يجز عنه من شيء من الزكاة لانه إذا أهمل لانية فرض عليه (قال الشافعي)
ولو كانت له أربعة دراهم فأدى ديناراً عن الأربع مائة درهم قيمته عشرة دراهم أو أكثر لم يجز عنه لانه غير
ما وجب عليه وكذلك ما وجب عليه من صنف فأدى غيره بقيته لم يجز عنه وكان الأول له تطوعاً (قال
الشافعي) ولو أخرج عشرة دراهم فقال ان كان مالي الغائب سالماً فهذه العشرة من زكاته أو نافله وإن لم
يكن سالماً فهي نافله فكان ماله الغائب سالماً لم يجز عنه لانه لم يقصد بالنية فيها قصد فرض خالصاً
جعلها مشتركة بين الفرض والنافلة (قال) وكذلك لو قال هذه العشرة دراهم عن مالي الغائب أو نافله (قال
الشافعي) ولو قال هذه العشرة الدراهم عن مالي الغائب أجزاء عنه ان كان ماله سالماً وكانت له نافله ان كان
ماله عاملاً قبل تجب عليه فيه الزكاة (قال) ولو كان قال هذه العشرة عن مالي الغائب ان كان سالماً وإن لم
يكن سالماً فهي نافله أجزاء عنه وأعطاه إياها عن الغائب بنو بهكذا وإن لم يقله لانه إذا لم يكن عليه في ماله
العائد زكاة فأخرج نافله (قال الشافعي) ولو أخرج رجل عن مائة درهم غائبة عنه أو حاضرة
عنده خمسة دراهم فهلكت الغائبة فإن كان يعمل الخمسة عن الحاضرة قبل حولها أو أخطأ حولها فرأى أنه
قد تم فأخرجها عنهم علم أنه لم يتم حولها فهلكت الحاضرة أو الغائبة قبل أن تجب فيها الزكاة فأراد أن يجعل
هذه الخمسة دراهم عن مائة من آخرين لم يكن له ذلك لانه قصد بالنية في أدائها قصد مال له بعينه فلا يكون له
أن يصرف النية فيه بعد أن يدفع الدراهم الى أهلها (قال الشافعي) ولو لم يكن دفع الدراهم الى أهلها أو أخرجها
ليقتسمها فملك ماله كان له حبس الدراهم وبصر فيها الى أن يؤديها عن الدراهم غيرها فجزى عنه لانه لم
تقبض منه (قال الشافعي) ولو كان دفع هذه الدراهم الى والى الصدقة متطوعاً بدفعها فانفذها والى الصدقة
فهو تطوع عنه وليس له الرجوع بها على والى الصدقة اذا أنفذها ولا أن يجعلها بعد أن نفذت عن غيرها
(قال الشافعي) ولو لم ينفذها حتى هلك ماله قبل أن تجب عليه فيه الزكاة كان على والى الصدقة ردّها اليه
وأجزاء هو أن يجعلها عن غيرها (قال الشافعي) وإذا أخرج رجل خمسة دراهم فقال هذه من زكاتي ما لي
قبل محل الزكاة أو بعده فكان له مال تجب فيه الخمسة أجزاء عنه وإن لم يكن له مال تجب فيه الخمسة فهي
نافله ولو كان له ذهب فأدى ربع عشرة ورقاً أو ورق فأدى عنه ذهباً لم يجز له أن يؤدي عنه إلا ما وجب
عليه (قال) وإن كان له عشرون ديناراً فأدى عنها نصف دينار دراهم بقيته لم يجز عنه أن يؤدي الأذنها
(قال الشافعي) وكذلك كل صنف فيه الصدقة بعينه لا يجز به أن يؤدي عنه إلا ما وجب عليه بعينه لا البدل
عنه اذا كان موجوداً ما يؤدي عنه (قال الشافعي) وانما قلت لا تجزى الزكاة الابنية لان له أن يعطي
ماله فرضاً ونافله فلم يجز أن يكون ما أعطى فرضاً الابنية وسواء نوى في نفسه أو تكلم بأن ما أعطى فرض
(قال الشافعي) وانما معنى أن أجعل النية في الزكاة كنية الصلاة لا اقتران الزكاة والصلاة في بعض
حالتها لا ترى أنه يجزى أن يؤدي الزكاة قبل وقتها ويجز به أن يأخذها والى منه بلا طيب نفسه فجزى
عنه وهذا لا يجزى في الصلاة (قال الشافعي) وإذا أخذ الوالي من رجل زكاة بلانية من الرجل في دفعها
اليه أو بنية طائعا كان الرجل أو كارهها ولا نية له والى الأخذ لها في أخذها من صاحب الزكاة أو بنية فهي
تجزى عنه كما تجزى في القسم لها أن يقسمها عنه وليه أو السلطان ولا يقسمها بنفسه كما يؤدي العمل عن يده
بنفسه (قال الشافعي) وأحب الى أن يتولى الرجل قسمتها عن نفسه فيكون على يقين من أدائها (قال
الشافعي) وإذا أفاد الرجل ماشية فلم يعمل عليها حول حتى جاء الساعي فتطوع بأن يعطيه صدقتها كان
للساعي قبولها منه وإذا قال خذها فتعسبها اذا حال الحول جاز ذلك له (قال الشافعي) فان أخذ الساعي على
أن يعسبها اذا حال الحول فتعسبها موتاً ما شئت قبل الحول فعليه رد ما أخذ منه فان ولي غيره فعليه رد
ما أخذ منه الساعي من سهمان أهل الصدقة التي قبضها الساعي منه (قال الشافعي) وان دفعها رب المال

(قال الشافعي) وان
اشبهت الشئ ورجل
أبصر فترى شئ من ربه ضا
فوافقه أو ما بعده أجزاء
والصائم أن يكاد له وينزل
الحول من فيضه فيه
ويجوز أن يكون
يشبهه صائما (قال) ومما
يجوز من البيع قال
الشافعي ولا يعلم في
العلمة شيئا يثبت ولو
ثبت العلم بثمان حديث
أظهر العلم بثمان حديث
آخر أن النبي صلى الله
عليه وسلم احتجهم وهو صائم
فإن حديث ابن عباس
احتجهم وهو صائم ناسخ
للول (٣) وإن فيه بيان
وأنه لمن الفسخ وجبته
النبي صلى الله عليه وسلم

(١) ترى مرة وتركب
الحول كذا في التبع والعل
في الكلام فحسب بها
وجبة الشئ في المختصر
قال الشافعي وإن كانت
العوامل ترى مرة
وتربها أخرى أو كانت
تغيا فحسب في حسيين
وترى في آخر فلا يبين
في الخ كتيبه معصيه
(٢) وإن فيه بيان وأنه
زمن الفسخ كذا في الأصل
وأطن العارة بمسرفة
طوره كتيبه معصيه

السبب ولم يعلم أن الحول لم يعمل عليها ففسدها الساعي ثم موت غنم الدافع لم يكن له أن يرجع على الساعي بشئ
وكان مشطورا بما دفع (قال) وإذا أطلع الرجل قبل الحول بأن يؤدي حقة ما شئته فأخذت وهي مائتان
فيها ثمان لحال عليها الحول وقد زادت شاة أخذت منها شاة ثالثة ولا يقطع عنه تقديمه الشاتين الحق عليه في
الشاة الثالثة لأن الحق إنما يجب عليه بعد الحول كما لو أخذت منها شاتان لحال عليه الحول وليس فيها الأمانة
ردت عليه شاة

(باب ما يسقط الصدقة عن الماشية)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في سائمة الغنم كذا إذا
كان هذا يثبت فلا زكاة في غير السائمة من الماشية (قال الشافعي) ويرى عن بعض أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم أن ليس في الأبل والبقر والعوامل صدقة (قال الشافعي) ومثلها الغنم تعلم (قال الشافعي)
ولا يبين في أن شئ من الماشية صدقة حتى تكون سائمة والسائمة الرعية (قال) وذلك أن يجتمع فيها أمران
أن يكون لها مؤنة العلف ويكون لها أسماء الرعي فأما أن علفت فالعلف مؤنة تحيط بكل فضل لها وترى إذا
تقارب (قال الشافعي) وقد كانت المواضع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاءه فلم أعلم أحدا
يرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منها صدقة ولا أحد من خلفائه ولا أشك أن شاء الله تعالى أن قد
كان يكون للرجل الخمس وأكثر وفي الحديث الذي ذكرت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سائمة الغنم
كذا وهذا يشبه أن يكون يدل على أن الصدقة في السائمة دون غيرها من الغنم (قال الشافعي) وإذا كانت
لرجل فواضع أو يفرح أو أبل جولة فلا يبين في أن فيها الزكاة وإن بطلت كثيرا من السنة ورعت فيها لأنها
غير السائمة والسائمة ما كان راعيا دهره (قال الشافعي) وإن كانت العوامل (١) ترى مرة وتركب أخرى أو
زمانا وتركب في غيره فلم ينضح عليها أو كانت غنما هكذا فحسب في حسيين وترى في آخر فلا يبين في أن يكون في
شئ من هذه صدقة ولا أخذها من مالكها وإن كانت في أذيت عنها الصدقة إن شاء الله تعالى واخترت أن
هي له أن يفعل

(باب المبادلة بالماشية)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت لرجل ماشية من أبل فبادل بها إلى بقر أو أبل بصنف من هذا صنف غيره
أو بادل معزى ببقر أو بابل ببقر أو باعها بعل عرس أو نقد فكل هذا سواء فإن كانت مبادلة بها قبل الحول
فلا زكاة عليه في الأولى ولا الثانية حتى يعول على الشاة الحول من يوم ملكها وكذلك إن بادل بالتي ملك
آخر قبل الحول إلى ماشية أخرى لم يكن عليه فيها زكاة وأكرهه هذا إن كان فرارا من الصدقة ولا يوجب
الفرار الصدقة إنما يوجبها الحول والمالك (قال الشافعي) وإن بادل بها بعد أن يعول عليها الحول أو باعها
في التي حال عليها الحول الصدقة لأن مال قد حال عليها الحول وسواء كان ذلك قبل قدوم المصدق أو بعده
(قال الشافعي) وإذا بادل بها أو باعها بعد الحول ففيها الصدقة وفي عقديها قولان أحدهما أن مبادلتها
بأنظار بين أن يرد البيع لأن ما أخذ منها من الصدقة نقص مما بيع أو بعير البيع ومن قال بهذا القول قال
وأن أعطى رب المال البائع المصدق ما وجب فيها من ماشية غير ما فلا خيار للبائع ولا المبادل لأنه لا ينقص من
البيع شئ (قال) والقول الثاني أن البيع فاسد لأنه باع ما ملك وما لا ملك فلا يجوز إلا أن يحدد فيها بيعا
مستأنفا (قال الشافعي) ولو أن رجلا بادل بغيره قبل أن يعول عليها الحول إلى غنم أو غيرها لم يملك حولها
في يد المبادل إلا تخريبها ثم ظهر منها على عيب بعد الحول أو في المبادل فبطلت ردها بها قبل الحول
أو بعده فبطلت ولا زكاة فيها على مالكها إلا تخريبها لأنه لم يعمل عليها حول من يوم ملكها ولا على المالك

الاول لانه بادل بها قبل الحول فخرجت من ملكه ثم رجعت اليه بالعيب فيستأنف بها ولا من يوم ملكها
بغير المبادل بها الذي ردها بالعيب (قال الشافعي) ولو بادل بها قبل الحول وقبضها المشتري لها بالبدل أو
التقدي فقامت في يده حولا أو لم يقبضها فقامت في ملكه حولا ثم أراد ردها بالعيب لم يكن ذلك له لانه لا يفسد
وجبت عليه فيها صدقة منها وهي في ملكه فلا يكون له أن يردّها ناقصة عما أخذها عليه ويكون له أن يرجع
بالعيب من أصل الثمن (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها فاقاله فبها ربهما الاول وهو يعلم أن الزكاة
وجبت فيها أخذت الزكاة من ربهما الثاني الذي حال عليها في يده حولا (قال الشافعي) ولو بادل رجل بأربعين
شاة ولم يحصل عليها حولا في يده إلى أربعين شاة لم يحصل عليها حولا في يده صاحبه مبادلة صحيحة لم يكن على واحد
منهما فيها صدقة حتى يحصل على كل واحد منهما حولا وهي في يده (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمحالها
وكانت المبادلة فاسدة كان كل واحد منهما مأكلا فبها حولا على كل واحد منهما فيها الصدقة لأنهم لم
يخرجوا من ملكه بالمبادلة الفاسدة ولا البيع الفاسد (قال الشافعي) ولو باع رجل ماشيته قبل الحول أو بادل
بها على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فقال عليها حولا البائع في يد المشتري أو لم يقبضها حتى حال عليها حولا
في يده ثم اختار البائع رد البيع كانت عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه قبل الحول ولو اختار
امضاء البيع بعد حوله أو جبت أيضا عليه فيها صدقة لأنها لم تخرج من ملكه إلا بعد الحول

(باب الرجل يصدق امرأة)

(قال الشافعي) ولو أصدق رجل امرأة أربعين شاة بغير أعيانها أو قال أربعين شاة في غنم هذه ولم يشتر إليها
أعيانها ولم يقبضها أياها فالصدقة عليه وليس لها من ماشيته في الوجهين أما الأولى فعليه أربعون شاة بصفة
وأما الثانية فعليه مهر مثلها ولو أصدقها أياها بأعيانها فبها الصدقة ولو لم يقبضها أياها فأي ذلك كان فلا
زكاة عليه فيها (قال) وإذا حال عليها حولا وهي في ملكها فبها الصدقة ولو لم تقبضها فبها الصدقة ولو أصدقها رجل
عليها نصف الغنم ونصف الشاة التي أخذت منه وان لم تؤدّها وقد حال عليها الحول في يدها أخذت منها
الشاة التي وجبت فيها ويرجع عليها نصف الغنم ونصف شاة التي أخرجت من زكاتها ولو أذنت منها شاة
من غير مهر يرجع عليها نصفها سواء لأنه لم يؤخذ منها شيء في يدها إذا كانت الغنم بها اليوم قبضتها منه أو
أصدقها إياه لم يزد ولم ينقص (قال الشافعي) ولو وجبت عليها شاة فلم تخرجها حتى أذنت نصفها
السمسمين طلقها أخرجت من النصف الذي في يدها شاة فإن كانت استهلك ما في يدها منها أخذت من
النصف الذي في يدها ويرجع عليها بقية (قال الشافعي) وهكذا لو كانت امرأة التي تزكيتها
الغنم بأعيانها أو مدبرة لأن سيدها مال ما ملكت ولو كانت مكاتبه أو ذمية لم يكن عليها صدقة
(قال) وهكذا إذا في البقرة الأبل التي فرضتها عنها فأما الأبل التي فرضتها من الغنم فبها الصدقة
وصفت وفي أن يصدقها غنم من الأبل ولا يكون عندها شاة ولا ما تشتري شاة فبها الصدقة منها ولو لم يصدقها
من غنم شاة ويرجع عليها بغير بن ونصف إذا طلقها قبل الدخول (قال) وهكذا إذا أصدقها
بدواهم أو ذنابهم أو ذنابهم بغير أذنهاهم لا يختلف لأزكاة في البيع بين فيها حتى يحوّل عليها حولا
من يوم ملكه

(باب رهن الماشية)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت رجل غنم فقال عليها حولا فلم يخرج منها شيء حتى يذهب
أخذت منها الصدقة وكان ما بقي بعد الصدقة رهنها وكذلك الأبل والغنم التي فرضتها عنها وإن كان الرهنين
بائع الراهن على أن يرهنه هذه الماشية التي وجبت فيها الزكاة كان له فسخ البيع لأنه يرهنه شيئا لم يرهنه

بعده ما كره المالكي لا يرى
يعطى الرهن (قال) وهو يوم
شهر ربهما ولو أبيع
كل بالغ من رجل وأبيع
وهو يوم من يوم
المالكي أن أبيع
الذكور يوم من يوم
ليوم يوم من يوم
يستقبلان العيب ولا
قد أبيعها في يوم
وأبيع للراهن أن يره
مبادلة من الغنم المفقود
والماشية وإن شئتم أن
يقولوا في يوم من يوم
في ذلك من يوم من يوم
مستحب في ذلك
(قال) والشئ الكبير
الذي لا يستطيع الرهن
ويقتدر على الكفاية
ينفذ في كل يوم

من حنطة (١) وروى عن
ابن عباس في قوله جل
وعز وعلى الذين يطيقونه
فدية طعام مسكين قال
المراء الهسم والشيخ
الكبير الهسم يفطران
ويطعمون عمن لكل يوم
مسكينا (قال الشافعي)
وغيره من المفسرين
يقسرونها بطيقونه
وكذلك نقرأها وزعم
أنهم أنزلت حين نزل
فرض الصوم ثم نسخ
ذلك (قال) وآخر الآية

(١) قوله وروى عن ابن
عباس في قوله جل وعز
وعلى الذين يطيقونه الخ
عبارة الكشف بعد
أن فسر الآية على
القراءة المشهورة وقرأ
ابن عباس بطوقونه
تفعيل من الطوق
أي يكافونه أو بقلونه
ويقال لهم صوموا وعنه
يتطوقونه بمعنى يكافونه
ويطوقونه بأدغام التاء
في الطيساء ويطيقونه
ويطيقونه بمعنى يتطوقونه
وأصلها ما يطيقونه
ويتطوقونه على أنهم ما من
فعل وتفعيل من الطوق
أه ملخصا وبهذا يعلم
ما هنا كتبه معجمه

لغيره بعضه فكان كن رهن شيأه وشيأه ليس له وكذلك لو أخرج عنها الشاة من غيرها كان للبائع الخيار وكان
كن باع شيأه وشيأه ليس له ثم هلك الذي ليس له فللبائع الخيار بكل حال لأن عقد الرهن كان رهنا لا علق (قال
الشافعي) ولو كانت المسئلة بحالها فرها بعد الحول ووجب عليه في ابل له أربيع شاء أخذت من
الغنم صدقة الغنم ولم يؤخذ منها صدقة الابل وبيع من الابل فاشترى منها صدقتها (قال الشافعي) ولو كان
عليه في الغنم شيء من صدقتها عامين أو ثلاثة وهي فيها أخذت منها صدقة ما مضى وكان ما بقي رهنا (قال) ولو
كانت له غنم غيرها وجبت فيها زكاة فلم يؤدها حتى استهلك الغنم لم يؤخذ من غنم المرهونة زكاة الغنم غيرها
وأخذ بأن يخرج زكاة الغنم غيرها من ماله فان لم يوجد له مال وفلس فيباع الغنم الرهن فان كان منها فضل
بعد حق المرتين أخذت زكاة الغنم غيرها منه وان لم يفضل منها فضل كان ديناً عليه متى أسره أو أده وصاحب
الرهن أحق برهنه (قال الشافعي) ولو كان الرهن فاسداً في جميع المسائل كان كاله لم يخرج من
يده لا يخالفه في أن يؤخذ منه الصدقة التي فيه وفي غيره فأخذ غراماً مع المرتين (قال الشافعي)
ولو رهن رجل ابلا فربضتها الغنم قد حلت فيها الزكاة ولم يؤدها فان كان له مال أخذت منه زكاتها وان لم يكن
له مال غير هافر هافر بعد ما حلت الصدقة فيها فلم يؤدها أخذت الصدقة منها وان كان رهناً قبل أن تحل فيها
الصدقة ثم حلت فيها الصدقة فلم يؤدها مال ففيها قولان أحدهما أن يكون مغلساً وتباع الابل فيأخذ
صاحب الرهن حقه فان فضل منها فضل أخذت منه الصدقة والا كان ديناً عليه متى أسره أو أده وغراماً
يحاوون أهل الصدقة من بعد ما يقضى المرتين رهنه والثاني أن نفس الابل مرتبة من الأصل فيها من
الصدقة فحلت فيها الصدقة بيعت فيها على مالكها ومرتبتها فكان لمرتبتها الفضل عن الصدقة فيها وهذا
أقول (قال الشافعي) وإذا ذهبت الماشية فتعبت فالتجارج خارج من الرهن ولا يباع ما خسر منها حتى
تضع الآن يشاء بها الرهن فإذا وضعت بيعت الام في الرهن دون الولد

(باب الدين في الماشية) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل ماشية فاستأجر عليها
أجيراً في مصلحتها بن موصوفة أو بغير من ماله يسمه لخال عليها حول ولم يدفع منها في أجازتها في فقيها
الصدقة وكذلك ان كان عليه دين أخذت الصدقة وقضى دينه منها وما بقي من ماله ولو استأجر رجل رجلاً
بغير منها أو بعرة منها بأعيانها فالأجرة للستأجر فان أخرجهما منه فكانت فيها زكاة كزكاةها وان لم يخرجهما منه
فهو ابله وهو خليط بها يصدق مع رب المال الذي فيها وفي الحرث والورق والذهب سواء وكذلك الصدقة
فيها كلها سواء

(باب أن لا زكاة في الخيل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن
عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة
عن أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عمار بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثله (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن يزيد
جابر عن عمار بن مالك عن أبي هريرة مثله موقوفا (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك
عن عبد الله بن دينار قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن فقال وهل في الخيل صدقة (قال
الشافعي) فلا زكاة في خيل بنفسها ولا في شيء في الماشية عدا الابل والبقر والغنم بدلالة سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا صدقة في الخيل فإنا لم نعلمه صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة في شيء من الماشية غير الابل
والبقر والغنم (قال الشافعي) فإذا اشترى شيأ من هذه الماشية أو غيرها لم لا زكاة فيه لا تجارة كانت فيه
الزكاة بنية التجارة والشراء لها لأنه لا يأنه نفسه مما تجب فيه الزكاة

يدل على هذا المعنى لأن
الله عز وجل قال
فدية طعام مسكين
فمن أطوع خيراً فارد على
مسكين فهو خير له ثم قال
وأن تصوموا خير لكم
قال فلا يأمر بالصيام
من لا يطيقه ثم بين
فقال فمن شهد منكم
الشهر فليصمه والي
هذا ذهب وهو أشبه
بظاهر القرآن (قال
المرق) هذا بين في التزوير
مستغنى فيه عن التأويل
(١) قوله لا يملكه كذا
في النسخ ولعل فيه
تحريراً من التسامح
والوجه لا يملكه كسبه
معصية
(٢) كتب في هذا الموضع
من نسخة السراج البلقيني
ما نصه اعلم أن الربيع
ذكر الزكاة في مال المرتد
في آداب ميراث القوم
المال فقد ذكرته هناك
بمعناه وهذا موضعه قال
الشافعي وإذا كان لرجل
مال تجب فيه الزكاة
فأرند عن الاسلام الخ
كتبه معصية
(٣) قوله فان قال كذا
في النسخ وانقله ابن
الفاعل ولعله سقط من
الناسخ أو قال محرف
عن قبل كتب معصية

(باب من تجب عليه الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجب الصدقة على كل مال نام المالك من الأحرار وإن كان صبياً ومعتوها
أو امرأة لا افتراق في ذلك بينهم كما يجب في مال كل واحد ما نزل ماله بوجه من الوجوه جناية أو ميراث منه أو
نفقة على والده أو ولد من محتاج وسواء كان في الماشية والزرع والناس والتجارة وركاة الفطر لا يختلف
(قال) وإذا كانت لعبد ماشية وتجب فيها الصدقة لأنها مال للمولاه وضمت إلى مالك مولاه حيث كان ملك مولاه
وهكذا اغنم المذبر وأم الولد لأن مال كل واحد منهم ملك للمولاه وسواء كان العبد كافراً أو مسلماً لأنه مملوك
للسيد (قال الشافعي) فاما مال المكاتب من ماشية وغيره فليس به أن يكون لازكاً فيه لأنه خارج من ملك
مولاه ما كان مكاتباً (١) لما يملكه مولاه إلا أن يهزمه وان ملك المكاتب غير تام عليه ألا ترى أنه غير جائز فيه
هبة ولا أجيره على النفقة على من أجبره الحر على النفقة عليه من الولد والوالد وإذا عتق المكاتب فله مال
استفاد من ساهته إذا حال عليه الحول من يوم عتق صدقه وكذلك إذا عتق فله مال استفاد منه ساهته من متاعه
إذا حال عليه حوله صدقه لأنه حينئذ ملك كل واحد منهما عليه (٢) قال الشافعي وإذا كان لرجل مال
تجب فيه الزكاة فأرند عن الاسلام وهرب أو جبن أو عته أو حبس ليستتاب أو يقتل فمال الحول على ماله من
يوم ملكه ففيها قولان أحدهما أن فيها الزكاة لأن ماله لا يعدل ويوت على رده فيكون للسلين وما كان
لهم ففيه الزكاة أو يرجع إلى الاسلام فيكون له فلا تخط الرد عنه شيئاً وجب عليه والقول الثاني أن
لا يؤخذ منه زكاة حتى ينظر فإن أسلم مالك ماله وأخذت زكاة لأنه لم يكن سقط عنه الفرض وإن لم يؤجر
عليها وإن قتل على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال منسرك مغنوم فإذا صار لرجل من شيء فهو كالفائدة
ويستقبل به حوله زكته ولو أقام في رده زماناً كان كما وصفت إن رجع إلى الاسلام أخذت منه صدقة
ماله وليس كالمال المنوع المال المحرمة ولا المحارب ولا المشرك غير الذي لم تجب في ماله زكاة قط إلا
ترى أنا أمر بالاسلام فان امتنع قتلناه وأنا نحتكم عليه في حقوق الناس التي نلزمه ويحيط أجره فيما أدى منها قبل أن
يرتد وكذلك لا يؤجر على أن يؤخذ الدين منه فهو يؤخذ

(باب الزكاة في أموال البتة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال الناس عبيد الله جل وعز فملكهم ما شاء أن يملكهم وفرض عليهم فيما
ملكهم ما شاء لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون فكان فيما أتاهم أكثر مما جعل عليهم فيه وكل أنتم فرب
عليهم جل ثناؤه فكان فيما فرض عليهم فيما ملكهم زكاة أبان أن في أموالهم حقاً لغيرهم في وقت على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم فكان سجلاً لأنهم ملك المال وحراً أعطاهم حبس الزكاة لأنه ملكها غيرهم في وقت كما
ملكهم أموالهم دون غيرهم فكان بيننا فيما وصفت في قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
أن كل مال نام المالك من حوله مال فيه زكاة سواء في أن عليه فرض الزكاة بالغاً كان أو صبياً ومعتوها أو
صبيلاً كمال مالك ما علك صاحبك وكذلك يجب في ملكه ما يجب في ملك صاحبه وكان مستغنياً عما وصفت من
أر على الصبي والمعتوه الزكاة عن الأحاديث كما يلزم الصبي والمعتوه نفقة من تلزم العجيج البالغ نفقته ويكون
في أموالهما حاجتا بهما على أموال الناس كما يكون في مال البالغ العاقل وكل هذا حق لغيرهم في أموالهم
فكذلك الزكاة والله أعلم وسواء كل مال البتة من باع وماشية وزرع وغيره فما وجب على الكبير
البالغ فيه الزكاة وجب على الصغير فيه الزكاة والمعتوه وكل حر مسلم وسواء في ذلك الذكر والأنثى أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال ابتغوا في مال البنيم أوفي أموال البني حتى لا تذهبها ولا تستهلكها الصدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن أيوب بن أبي غيبة عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل إن عندنا مال يتيم قد أسرعت فيه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تلبس أنا وأخو بن لي يتيمين في جبرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة

(باب في مال البنيم الثاني) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي الزكاة في مال البنيم كافي مال البالغ لأن الله عز وجل يقول خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ويزكهم بها فلم يخص ما لادون مال وقال بعض الناس إذا كانت ليتيم ذهب أو ورق فلا زكاة فيها واحتج بأن الله يقول أقيموا الصلاة وآؤا الزكاة وذهب إلى أن فرض الزكاة إنما هو على من وجبت عليه الصلاة وقال كيف يكون على بنيم صبي غير فرض الزكاة والصلاة منه سابقة وكذلك أكثر الفرائض الأخرى أنه يزني ويشرب أكله فلا يجد ويتكلم فلا يخطئ ولا يحكيو بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع العلم عن ثلاثة ثم ذكر الوصي حتى يبلغ (قال الشافعي) رحمه الله بعض من يقول هذا القول إن كان ما احتجبت على ما احتجبت فأنبت تأويله مواضع الحجة قال وابن قتيبة زعمت أن الماشية والزروع إذا كانا ليتيم كانت فيهما الزكاة فإن زعمت أن لا زكاة في مالها فقد أخذتها في بعض مالها ولعله الأكثر من ماله وظلته فأخذت ما ليس عليه في ماله وإن كان داخل في الأثر لأن في ماله الزكاة فقد تركت زكاة ذهابه وورقه أرايت لو جاز لاحد أن يفرق بين هذا فقال أخذ الزكاة من ذهابه وورقه ولا أخذها من ماشيته وزرعه هل كانت الحجة عليه الآن يقال لا بعد وأن يكون داخل في معنى الآية لأنه حر مسلم فتكون الزكاة في جميع ماله أو يكون خارجا منها بأنه غير بالغ فلا يكون في شيء من ماله الزكاة أورايت أذ زعمت أن على وليه أن يخرج عنه زكاة الفطر فكيف أخرجه من زكاة وأدخلته في أخرى أورايت أذ زعمت أنه لا فرض للصلاة عليه فذهبت إلى أن الفرائض تثبت معا وتزول معا وإن كانا يتيم بالغا فزعمت أن الفرائض كلها من وجه واحد تثبت بعضها بثبوت بعض وتزول بعضها بزوال بعض حتى فرض الله عز وجل كرمه على المعتقة من الوفاة أربعة أشهر وعشرا ثم زعمت أن الصغيرة داخل في معنى فرض العدة وهي رضيع غير مدخول بها أورايت أذ فرض الله عز وجل على القاتل البتة فسيبها رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بجناية القاتل خطأ كيف زعمت أن الصبي إذا قتل إنسانا كانت فيه دية وكيف زعمت أن الصبي في كل ما جنى على عبده حر من جناية لها أو رش أو أفسده من متاع أو استهلكه من مال فهو مضمون عليه في ماله كما يكون مضمونا على الكبير وجنابته على عاقلة أليس قد زعمت أنه داخل في معنى فرائض خارج من فرائض غيرها أورايت أذ زعمت أن الصلاة والزكاة إذا كانتا مفروقتين فأنما تثبت أحدهما بالآخرى أفرأيت أن كان لا مال له أليس يخرج من فرض الزكاة فإذا خرج من فرض الزكاة يكون خارجا من فرض الصلاة أولايت أن كان ذاهبا فبساقر أليس له أن ينقص من عدد الحضر أفيكون له أن ينقص من عدد الزكاة بقدر ما ينقص من الصلاة أرايت لو أني عليه سنة أليس تكون الصلاة عنه مرفوعة أفتكون الزكاة عنه مرفوعة من تلك السنة أورايت لو كانت امرأة تمضي عشر أو تطهر نجسة عشر وتمضي عشر أليس تكون الصلاة عنها مرفوعة في أيام حيضها وأما الزكاة عليها في الحول أفرع عنها في الأيام التي حاضتها أن تحسب عليها في عدد أيام السنة فإن زعمت أن هذا ليس هكذا فقد زعمت أن الصلاة تثبت حيث تسقط الزكاة وأن يكون قيسا على غيره أورايت المكتاتب أليس الصلاة عليه ثابتة والزكاة عليه عند ذلك الله فقد زعمت أن من البالغين الأحرار وغير الأحرار والصغار من ثبت عليه بعض الفرض دون بعض قال فاما دوينان بن الخفي وسعيد بن جبيرة وسفيان بن عمار من التابعين أنهم قالوا ليس في مال البني زكاة فقبل له ولم

(قال الشافعي) ولا أكره في الصوم السواك بالعود الرطب وغيره وأكرهه بالمشي لبنا أحب من خلافه لهم الصائم

(باب صوم التطوع)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة عن جده عائشة بنت طلحة أنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت خانا لك حيسا فقال أمانني كنت أريد الصوم ولكن قرأ به قال وقد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقره حتى بلغ كراع النعيم ثم أظفر وركع عمر ركعة ثم انصرف فقبل له في ذلك فقال اغما هو تطوع فمن شاء

تكن لنا حجة بنى هذا كروا ولا بغيرة حالنا سند كره الاماروت كنت مجموعا به قال وابن قلت ذهبت
 ان التابعين لو قالوا كان لك خلافهم برأيت فكيف جعلتهم حجة لانعدوا ان يكون ما قلت من ذلك كما قلت
 فخطي باختصاصك من لاجته في قوله أو يكون في قولهم حجة فخطي بقولك لاجته فيه وخلافهم بالكثر
 في غير هذا الموضع فاذا قيل لك لم خالفتم قلت انما الجدة في كتاب أوسنة أو أترعن بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم أو قول عامة المسلمين لم يختلفوا فيه أو قياس داخل في معنى بعض هذا ثم أنت تخالف بعض
 ما رويت عن هؤلاء هؤلاء يقولون في ما رويت ليس في مال النبي زكاة وأنت تجعل في الاكثر من مال النبي
 زكاة قال فقد روينا عن ابن مسعود انه قال أحص مال النبي فاذا بلغ فأعطه بما مر عليه من السنين قلنا
 وهذه حجة عليك لو يكن لنا حجة غير هذا هذا لو كان ثابتا عن ابن مسعود كان ابن مسعود أمر والي النبي ان
 لا يؤدى عنه زكاة حتى يكون هو بنو آداهما عن نفسه لانه لا يامر بأمر خاصا ما مر عليه من السنين وعدد
 ماله الا يؤدى عن نفسه ما وجب عليه من الزكاة مع أنك تزعم أن هذا ليس بثابت عن ابن مسعود من
 وجهين أحدهما أنه منقطع وأن الذي رواه ليس بمحافظ ولو لم يكن لنا حجة بما وجدناك الآن أصل مذهبا
 ومذهبك من أن لا يخالف الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالفه غير منهم كانت لنا
 بهذا حجة عليك وأنتم تروون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ولي بنى أبي رافع أبنا ما فكان يؤدى
 الزكاة عن أموالهم ونحن نرويه عنه وعن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم
 وغير هؤلاء مع أن أكثر الناس قبلنا يقولون به وقد روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه منقطع
 أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في مال النبي
 لا تستهلكه الصدقة ولا تذهب الصدقة أو قال في أموال البتاي لا تأكلها ولا تذهب الزكاة والصدقة
 «شك الشافعي رجة الله عليه بها جميعا» أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال كانت عائشة
 تلبس وأحالي يمين في حجرها فكانت تخرج من أموال الزكاة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ابتغوا في أموال البتاي لا تستهلكها الزكاة أخبرنا سفيان عن أبيه عن
 نافع عن ابن عمر أنه كان يزكي مال النبي أخبرنا سفيان عن أبيه عن موسى ويحيى بن سعد وعبد الكريم
 ابن أبي الخضر كلهم يخبر عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة رضي الله عنها تزكي أموالنا وله أمير بها في
 البصرين أخبرنا سفيان عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه كانت عنده أموال بني
 أبي رافع فكان يزكيها كل عام (قال الشافعي) وهذه الأحاديث نأخذ وبالأستدلال بان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق
 صدقة فدل قوله صلى الله عليه وسلم على أن خمس ذود وخمس أواق وخمسة أوسق إذا كان واحد منها حرم
 مسلم ففيه الصدقة في المال نفسه لا في المالك لان المالك لو أعوز منها لم يكن عليه صدقة

(باب العدد الذي اذا بلغه التبر وجبت فيه الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصصعة المازني
 عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر
 صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا
 سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة أخبرنا الربيع قال
 أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت عمرو بن يحيى المازني يقول أخبرني أبي عن أبي سعيد
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) رجه الله وبهذا
 نأخذ وليس يروى من وجه يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي سعيد الخدري فاذا كان قول

زاد من شأنه نقص وما
 يثبت عن علي رضي الله
 عنه مثل ذلك وعن ابن
 عباس رجة الله وبما
 انهما كانا لا يريان بالافطار
 في صوم التطوع بأسا وقال
 ابن عباس في رجل صلى
 ركعة ولم يصل معها
 له أجر ما احتسب (قال
 الشافعي) فمن دخل في
 صوم أو صلاة فاجب أن
 يستتم وان خرج قبل
 التمام لم يعد

باب النهي عن الوصال
 في الصوم

(قال الشافعي) أخبرنا مالك
 عن نافع عن ابن عمر أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الوصال
 فقيل يا رسول الله انك

أكثر أهل العلم به وإنما هو خير واحد فقد وجب عليهم قبول خبر واحد جعله حيث كان (قال الشافعي) فليس في التمر كذا حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغ خمسة أوسق ففسيه الزكاة (قال الشافعي) والوسق ستون صاعا يصاع النبي صلى الله عليه وسلم فذلك ثلثمائة صاع يصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم والصاع أربعة أمدا بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي (قال الشافعي) والخلطان في الخلل اللذان لم يقسما كالشريكين في الماشية يصدقان صدقة الواحد فواجبت فيه على الواحد صدقة ووجب على الجماعة إذا كانوا شركاء في أصل الخلل وكذلك إذا كانوا شركاء في أصل الزرع (قال الشافعي) وكذلك إذا كانت أرض صدقة موقوفة على جماعة فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وإذا ورث القوم الخلل أو ملكوها أي ملك كان ولم يقتسموها حتى أثمرت فبلغت ثمرتها خمسة أوسق أخذت منها الصدقة فإن اقتسموها بعد ما حل بيع ثمرتها في وقت الحصر فقسما صحيحا فلم يصرف في نصيب واحد منهم خمسة أوسق وفي جماعة خمسة أوسق فعليهم الصدقة لأن أول وجوب الصدقة كان وهم شركاء فلا تسقط الصدقة بفرقها بعد أول وجوبها وإذا اقتسموها قبل أن يخل ببيع الثمرة فلا زكاة على واحد منهم حتى تبلغ حصته خمسة أوسق (قال الشافعي) وإن تجاذبوا بغير قطع وبغير قسم لأصل الخلل براض منهم معافهم شركاء بعد فصدقون صدقة الواحد لأن هذه قسمة لا تحوز (قال الشافعي) وإن كانت صدقة موقوفة فاقسموها فالقسم فيها باطل لأنهم لا يعلكون رقبتهما وتصدق الثمرة صدقة المالك الواحد فإذا بلغت خمسة أوسق وجبت فيها الصدقة وإذا كانت لرجل فخل براض وأخرى بغيرها بعدت وأقرت فأثرت في سنة واحدة وضمت إحدى الثمرتين إلى الأخرى فإذا بلغت ما عا خمسة أوسق أخذت منها الصدقة (قال الشافعي) ولو كانت بينه وبين رجل فخل فخلت بأربعة أوسق وكانت له نخل أخرى جاءت بثلاثة أوسق أذى الصدقة عن نخله معا لأن له خمسة أوسق ولم يؤدشريكه الصدقة عن نخله لأنه ليس له ولشريكه خمسة أوسق في شيء مما هما فيه شريكان وهكذا هذا في الماشية والزرع (قال الشافعي) وثمرة السنة تختلف فثمر النخل وتجدد ثمرها وهي بخدس وبرم فبعض بعض ذلك إلى بعض لأنه ثمرة واحدة فإذا أثمرت النخل في سنة ثم أثمرت في قابل لم يضم إحدى الثمرتين إلى الأخرى وهكذا القول في الزرع كله مستأخره ومشتته فإنه يتقدم ببلاد الحر ويستأخر ببلاد البرد وإذا كان لرجل زرع بالبلدين معا فبعض بعضه إلى بعض فإذا بلغ خمسة أوسق وجبت فيه الصدقة (قال الشافعي) وإذا زرع رجل في سنة زرع فلم يخرج منه خمسة أوسق وله زرع آخر وهما إذا ضمما معا كانت فيهما خمسة أوسق فإن كان زرعهما وحصدهما معا في سنة واحدة فهما كالزرع الواحد والثمرة الواحدة وإن كان بذر أحدهما يتقدم عن السنة أو حصاد الآخر يستأخر عن السنة فهما لزرعان مختلفان لا يضم واحد منهما إلى الآخر (قال الشافعي) وهكذا إذا كان لرجل (١) نخل مختلف أو واحد يحمل في وقت واحد حقلين أو سنة حقلين فهما مختلفان (قال الشافعي) وإذا كان النخل بمختلف الثمرة فبعضه إلى بعض سواء في ذلك دقله وبرده والوسط منه وتؤخذ الصدقة من الوسط منه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه قال لا يخرج في الصدقة الجعور ولا مبي الفارة ولا (٢) عذوق ابن حبيب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن سعد عن الزهري (قال الشافعي) وهذا تمرودي جدا ويترك لصاحب الحائط جيد التمر من البردي والأكيس وغيره ويؤخذ من وسط التمر (قال الشافعي) وهذا مثل الغنم إذا اختلفت يترك منها فوق الثنية والجذعة لرب المال ويترك عليه ما دونها وتؤخذ الجذعة والثنية لأنهما وسط وذلك أن الأغلب من الغنم أنها تكون أسنانا كما الأغلب من التمر أن يكون ألوانا فإن كان لرجل تمر واحد بردي كله أخذ من البردي وإن كان جعورا كله أخذ من الجعور وكذلك إن كانت له غنم صغار كلها أخذها منها (قال الشافعي) وإن كان له نخل (٣) بردي صنفين صنف بردي وصنف لون أخذ

تواصل قال أني لست ملككم أني أطمع وأسقى (قال الشافعي) وقرق الله بين رسوله صلى الله عليه وسلم وبين الناس في أمور أباحها له حظرها عليهم وفي أمور كتبها عليه خففها عنهم

(باب مسوم يوم عرفة ويوم عاشوراء)

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا داود بن شبيب وغيره عن أبي فرعة عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صيام يوم عرفة كفارة السنة والصلاة التي أتمها وصيام يوم عاشوراء يكفر سنة

(١) قوله نخل مختلف كذا في بعض النسخ وسقط هذا الفرع من نسخ أخرى ولا يخلو من تعريف فليجوز كتبه معجمه

(٢) عذوق ابن حبيب هو نوع من التمرودي وحقيق مسفر كافى اللسان كتبه معجمه

(٣) قوله بردي كذا في جميع النسخ ولعل الكلمة من بدق من التامع كتبه معجمه

من كل واحد من اثنين بقدر ما فيه وانما يؤخذ الوسط اذا اختلف التمر واختلفا وهو يخالف
المسألة في هذا الموضع وكذلك ان كان أصنافاً أحصى كل صنف منها حتى لا يشك فيه وعرض رب المال
أن يعطى كل صنف ما يلزمه أخذ منه

(باب كيف تؤخذ زكاة النخل والعنب)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في زكاة الكرم يخرص كما يخرص النخل
ثم يؤخذ من ثمره زكاة النخل ثم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن
نافع عن محمد بن صالح التمار عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يبعث على الناس من يخرص كرومهم وثمارهم (قال الشافعي) رجه الله وبهذا أخذني كل
ثمرة يكون لها ربيب وثمارها يجاز فيها علمت كلها تكون غراً أو زيباً إلا أن يكون شيئاً لا يعرفه (قال الشافعي)
وأحسب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرص النخل والعنب لشبهين أحدهما أن ليس لأهله منع
الصدقة منه وأنهم ما يكون تسعة أعشاره وعشرة لاهل السهمان (قال) وكثير من منفعة أهله به انما يكون
إذا كان رطباً وعنباً لا على ثمنه ثمراً أو زيباً ولو منعوه رطباً أو عنباً يؤخذ عشرة أضراسهم ولو ترك
خرصه ضيع حق أهل السهمان منه فإنه يؤخذ ولا يحصى نخرص والله تعالى أعلم وخلى بينهم وبينه للرفق بهم
والاحتياط لأهل السهمان (قال الشافعي) وانخرص إذا حل البيع وذلك حين يرى في الحائط الحرة
والصفرة وكذلك حين يقوم العنب ويوجد فيه ما يؤكل منه وبأنى انخرص النخله فيطوف بها حتى يرى
كل ما فيها ثم يقول خرصاً رطباً كذا وينقص إذا صار غراً كذا يقيس على كيلها ثم يبيع ذلك بجميع
الحائط ثم يحمل مكيلته ثم يوزن كذا يصنع بالعنب ثم يخطي بين أهله وبينه فإذا صار زيباً أو ثمره أخذ العشر على
ما خرصه غراً أو زيباً من التمر والزبيب (قال الشافعي) فإن ذكر أهله أنه أصابته بثلثة أذهب منه شيئاً
أو أذهبته كله صدقوا فيما ذكر وأمنه وإن اتهموا حلقوا وإن قالوا قد أخذنا منه شيئاً وذهب شيء لا يعرف
قدره قبل اتهموا أذهب ما شئتم واتقوا الله ولا تدعوا إلا ما أحطتم به علموا وحلقوا ثم يأخذ العشر منهم بما
بقي إن كان فيه عشر وإن لم يكن فمباقي في أيديهم واستهلكوا عشره ولم يؤخذ منهم منه شيء وإن قال هلك منه
شيء لا يعرفه قبل له أن ادعى شيئاً وحلفت عليه طرحتا عشره من عشره بقدره وإن لم يدع شيئاً عرفه أخذنا
منك العشر على ما خرصنا عليك (قال الشافعي) فإن قال قد أحصيت مكيلته ما أخذت فكانت مكيلته
ما أخذت كذا وما بقي كذا وهذا خطأ في النحرص صدق على ما قال وأخذ منه لانه لا كاه وهو فيها أمين
(قال الشافعي) فإن قال قد سرق مني شيء لا أعرفه لم يضمن ما سرق وأخذت الصدقة منه مما أخذت وبقي
إذا عرف ما أخذ وما بقي (قال الشافعي) وإن قال قد سرق بعد ما صيرته إلى الجرين فإن سرق بهد ما يس
وأمكنه أن يؤدي إلى الوالي أو إلى أهل السهمان فقد فرط وهو له ضامن وإن سرق بعد ما صار غراً أبداً ولم
يمكنه دفعه إلى الوالي (١) أو يقصمه وقد أمكنه دفعه إلى أهل السهمان فهو له ضامن لأنه مفرط فإن جف التمر
ولم يمكنه دفعه إلى أهل السهمان ولا إلى الوالي لم يضمن منه شيئاً وأخذت منه الصدقة مما استهلك هو وبقي في يده
إن كانت فيه صدقة (قال الشافعي) وإذا وجد بعض أهل السهمان ولم يجد بعضاً لم يدفعه اليهم ولا إلى
الوالي ضمن بندر ما استحق من وجب من أهل السهمان منه ولم يضمن حق من لم يضمن من أهل السهمان (قال
الشافعي) وإن استهلكه كله رطباً أو بسر بعد انخرص ضمن مكيلته خرصه ثم مثل وسط غره وإن اختلف
هو والوالي فقال وسط غري كذا فإن جاء الوالي ببينة أخذ منه على ما شهدت به البينة وإن لم يكن عليه بينة أخذ
منه على ما قال رب المال مع يمينه وأقل ما يجوز عليه في هذا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين (قال

(قال) فأحب صومها إلا
أن يكون حاجاً فأحب
له ترك صوم يوم عرفة
لأنه حاج مضطرب مسافر
وترك النبي صلى الله
عليه وسلم صومه في الحج
ولبقوى بذلك على الدعاء
وأفضل الدعاء يوم عرفة

(باب انتهى عن صيام
يومي الفطر والاخفى
وأيام التشريق)

(قال الشافعي) وأنهى
عن صيام يوم الفطر ويوم
الاخفى وأيام التشريق
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم عنها ولو صامها منع
لا يجزئها ما لم يجز عنه
عندنا (قال المزني) قد كان
قال يجزئ ثم يرجع عنه

(١) قوله أو يقصمه
كذا في السخ وانظر
كتبه معصمه

(الشافعي) وليس للوالي أن يحلف مع شاهده ولا لاحد من أهل السهمان أن يحلف لانه ليس بما الشيا بما يحلف عنه دون غيره (قال الشافعي) وإن أصاب حائطه عطر فعمل أنه ان ترك الثمرة فيه أضرت بالتخل وان قطعها بعد ما يخر من بطل عليه كغير من غيرها كان له قطعها ويؤخذ عشرها مقطوعة فيقسم على أهل السهمان فان لم يدفع عشرها الى الوالي ولا الى السهمان ضمن قيمته مقطوعا وان لم يكن له مثل (قال الشافعي) وما قطع من غير حائطه قبل أن يخل بيعه لم يكن عليه فيه عشر أو كره ذلك له الا أن يكون قطع شيا باكله أو بطعمه فلا بأس وكذلك كره له من قطع الطلع الا ما أكل أو ألعق أو قطعه تخفيفا عن التخل ليحسن حلها فأما ما قطع من طلع الفصول التي لا تكون قرا فلا كرهه (قال الشافعي) وإن صير الثمر في الجرين لم يستحقه قرش عليه ماء أو أحدث فيه شيا فذلك الشيء أو نقص فهو ضامن له لانه الجاني عليه وان لم يحدث منه الا ما يعلم به صلاحه لم يضمنه (قال الشافعي) وإذا وضع الثمر حيث كان يضمنه في جريته أو بيته أو داره فسرق قبل أن يحلف لم يضمن وان وضعه في طريق أو موضع ليس بجريته فهلك ضمن عشره (قال الشافعي) وما أكل من الثمر بعد أن يصير في الجرين ضمن عشره وكذلك ما ألعق منه (قال الشافعي) وإذا كان التخل يكون ثمر الفاضل مالكة رطبا كاله أو ألعقه كله أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشره ثمر امثل واما (قال الشافعي) وإذا كان لا يكون ثمر الفاضل مالكة رطبا كاله أو ألعقه كله أو أكله كرهت ذلك له وضمن عشره ثمر امثل واما رطبا كان لم يفعل شئ من حرمه عليه ثم صدق به ما بلغ رطبه وأخذ عشر رطب فحله ثمانا فان أكله كله أو استهلكه كله أخذ منه قيمة عشر رطبه ذهنا أو ورقا (قال الشافعي) وان استهلك من رطبه شيا وبقي منه شئ فقال خذ العشر مما بقي فان كان ثمن ما استهلك أكثر من ثمن ما بقي أخذ عشر ثمن ما استهلك وعشر ما بقي وكذلك لو كان أقل ثمنًا أو مثله فلم يضره رب المال الا الثمن كان عليه أخذ ثمن العشر (قال الشافعي) وان كان النظر للساكن أخذ العشر مما بقي من الرطب وفعل ذلك رب المال أخذ ما لمصدق كما يأخذهم كل فضل تطوع به رب المال (قال الشافعي) وان كان لرجل نخلا نخل يكون قرا ونخل لا يكون قرا أخذ صدقة الذي يكون قرا قرا أو صدقة الذي لا يكون قرا كما وصفت (قال الشافعي) وان عرض رب المال عن التمير على المصدق لم يكن له أن يأخذ به حال كان نظر الأهل السهمان أو غير نظر ولا يخل بيع الصدقة (قال الشافعي) فان استهلكه أو عوزها بعد قرا به حال جاز أن يأخذ قيمته منه لأهل السهمان وهذا كرجل كان في يده لرجل طعام فاستهلكه فحله مثله فان لم يوجد فقيته بالجناية بالاستئالة لان هذا ليس بيعا من البيوع لا يجوز حتى يقضى (قال الشافعي) وان كان يخرج نخل رطب لم يملكه قبل أن ترض فيه الحرة أو قطعه مطلقا خوف العطش كرهت ذلك له ولا عشر عليه فيه ولا يكون عليه العشر حتى يقطعه بعد ما يخل بيعه (قال) وكل ما قلنا في النخل فلكان في العنب فهو مثل النخل لا يختلفان (قال الشافعي) وان كانت لرجل نخل فله ان يبيع أو يقرع أو يبيع فيه خمسة أو سق أخذت الصدقة من النخل ولم تؤخذ من العنب ولا يضمن مستحب الى غيره والعنب غير النخل والنخل كله واحد في قيمته الى جيده وكذلك العنب كله واحد في قيمته رديته الى جيده

(باب صدقة القرا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يود خير من اقتسم خيرا فتركم على ما أفتركم الله تعالى على أن التمر ينناو بينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيض من عليهم ثم يقول ان شئتم فلنكم وان شئتم فلي فلكوا ياخذونه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة فيض من بيته وبين يهود خيبر (قال الشافعي)

وعبد

(باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراة)

(قال الشافعي) أخبرنا

ابراهيم بن سعيد عن

الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن

ابن عباس عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

انه كان أجود الناس

بالخير وكان أجود ما يكون

في شهر رمضان وكان

جبريل عليه السلام

يلقاه في كل ليلة في

رمضان فيعرض عليه

القرآن فذا القية كان

أجود بالخير من الربيع

المرسل (قال الشافعي)

وأحب للرجل الزيادة

بالخير في شهر رمضان

اقتداء به وللملحة

الناس فيه الى حالهم

وتشاكل كثير منهم
بالصوم والصلاة عن
مكاسبهم

(باب الاعتكاف)

قال الشافعي أخبرنا مالك
عن أبي الهادي عن محمد بن
إبراهيم بن الحرث
التي عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي سعيد
الحديري أنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعتكف العشر
الوسط من شهر
رمضان فلما كانت ليلة
أحدى وعشرين وهي
الليلة التي يخرج من
صبيته من اعتكافه
قال صلى الله عليه وسلم من
كان اعتكف معي
فليعتكف العشر الأواخر

(١) قوله وأكثر كذا

في السج ولعل الواو

مزيدة من التساخ وما

بعدها خبر المبتدأ فالتقدير

كتبه مصحبه

(٢) الف بالفتح ثبت

بجانبه وفي كل في

الجذب والاسيوش هو

البرق طونا والثفاء بالضم

وتسديد الثفاء حب

الطرد والآخر كذا

في كتب القصة كتبه

مصحبه

وعبد الله بن ربيعة كان يحرص بخله على ما كان يملكه التي صلى الله عليه وسلم والناس ولا شك أن قدر ضوايه ان
شاء الله تعالى ثم يخبرهم بعد ما يعلمهم انهم بين أن يضمنوا له نصف ما حرصوا على ما كان يملكه التي صلى الله عليه وسلم
أو يضمن لهم مثل ذلك التبرؤ يسلموا له النصف بما فيه والعاملون يشتهون أن يكونوا ممن يجوز أمرهم على
أنفسهم والمدعون إلى هذا المال يكون يجوز أمرهم على أنفسهم فإذا حرص الواحد على العامل وغيره جاز
له انحرص (قال) ومن تؤخذ منه صدقة الثقل والعنب خلط فثم البالغ الحائز الأمر وغيره الجاز الأمر من
الصبي والسفيه والمعتوه والغائب ومن يؤخذ له انحرص من أهل السهمان (١) وأكثر من أهل الأموال فإن
بعت عليهم خالص واحد من كان بالغاً جاز الأمر في ماله بغيره الخارص بعد انحرص فاختار ماله جاز عليه كما
كان ابن ربيعة يصنع وكذلك ان يغيرهم فرضوا فأما الغائب ولا وكيل له والسفيه فليس يغير ولا يرضى
فاحب أن لا يبعث على العشر خالص واحد بمال ويبعث اثنين فيكونان كالقومين في غير انحرص (قال
الشافعي) وبعث عبد الله بن ربيعة واحد منقطع وقدر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع
عبد الله غيره وقد يجوز أن يكون بعث مع عبد الله غيره وان لم يذكره كرسيد الله بن ربيعة بأن يكون
المقدم وفي كل أحب أن يكون خارصاً أو أكثر في المعاملة والعشر وقد قيل يجوز خالص واحد كما يجوز
حاكم واحد فإذا غلب عنقه قدر ما بلغ التبرج جاز أخذ العشر على انحرص وأما غيب ما أخذ منه بما يؤكل منه
رطباً أو يستهلك باباً بغير احصاء (قال الشافعي) وإذا ذكر أهلهم أنهم أحصوا جميع ما فيه وكان في انحرص
عليهم أكثر قبل منهم مع أحبابهم فإن قالوا كان في انحرص نقص عما عليهم أخذ منهم ما أفروا به من الزيادة
في عمرهم وهو يخالف القيمة في هذا الموضع لأنه لا سوق له يعرف به يوم انحرص كما يكون للسلعة سوق يوم
التقويم وقد تلف في بطنهم فيما تلف الصدقة إذا كان التلف بغير اتفاقهم وتلف بالسرق من حيث
لا يعلمون وضعة الثقل بالعطش وغيره (قال الشافعي) ولا يؤخذ من شيء من الثبر غير الثقل والعنب فإن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الصدقة منهم ما كانوا قوتاً وكذلك لا يؤخذ من الكرسف ولا أعطاهم في
الزيتون لأنه آدم لا مأ كوله بنفسه وسواء الجوز فيها والوز وغيره مما يكون أدماً أو يابس ويدخلان كل هذا
فأكهة لأنه كان بالحجاز قوتاً لأحد عائلته (قال الشافعي) ولا يحرص من زرع لأنه لا يابس لخارص وقته
والحائل دونه وأنه لم يغيره من الصواب ما اختبر في الثقل والعنب وأن الخبر فيه من أخاص وليس غيرهما في
معناها ما وصفت

(باب صدقة الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله ما جمع أن يزرعه الآدميون وييس ويدخرو يقتات ما كولا خبزاً أو سويقاً أو
طبخاً فيه الصدقة (قال الشافعي) ويرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أخذ الصدقة من الخنطة
والشعير والذرة (قال الشافعي) وهكذا كل ما وصفت يزرعه الآدميون ويقتاتونه فيؤخذ من العلس وهو
حنطة والدخن والبلت والقطنية كلها حصها وعدسها وفولها ودخنها لأن كل هذا يؤكل خبزاً وسويقاً
وطبخاً وزرعه الآدميون ولا يبيسن إلى أن يؤخذ من (٢) الفدان كان قوتاً لأنه ليس مما يثبت
الآدميون ولا من حب الخنطة وإن اقتبث لأنه في أبعده من هذا المعنى من الفث وكذلك لا يؤخذ من حب
شجرة بريئة كما لا يؤخذ من بقر الويش ولا من الطياء صدقة (قال الشافعي) ولا يؤخذ في شيء من الثفاء
والا لاسيوش لأن الأكثر من هذا أنه يثبت للدواء ولا مما في معناه من حبوب الادوية ولا من حبوب البقل
لأنها كالفاكهة وكذلك الثفاء والبطيخ وجبه لأنه كالفكهة ولا يؤخذ من حب العصفور
ولا يزر الثجيل ولا يزر بقل ولا جسم

(باب تفريع زكاة الخنطة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا بلغ صنف من الحبوب التي فيها الصدقة خمسة أوسق ففيه الصدقة والقول في كل صنف منه جمع جيد وأوردنا أن يعد بالجد مع الردي كما يعد بذلك في التمر غير أن اختلافه لا يشبه اختلاف التمر لانه انما يكون صنفين أو ثلاثة فيؤخذ من كل صنف منه بقدره والتمر يكون نجسين جنساً ونحوها أو أكثر والخنطة صنفان صنف خنطة تداس حتى يبقى حبها مكشوفاً لا حائل دونه من كمال ولا قمع فنلك ان بلغت خمسة أوسق ففيها الصدقة وصنف علس اذا دبست بقيت حبثان في كمال واحد لا يطرح عنها الكلام الا اذا أراد أهلها استعمالها وبذلك كرام أهلها أن طرح الكلام عنها بضر بها فانها لا تبقى بقاء الصنف الاخر من الخنطة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طرح عنها الكلام بهرس أو طرح في رحا خفيفة ظهرت فكانت حبا كالخنطة الاخرى ولا يظهرها الدراس كما يظهر الاخرى وذكر من جزها انها اذا كان عليها الكلام الباقى بعد الدرس ثم ألقى ذلك الكلام عنها صارت على النصف مما كانت أولاً فيخرجها من الكاهن أن يلقى الكلام وتكال عليه فاذا بلغت خمسة أوسق أخذت منها الصدقة وبين أن تكال بكاملها فاذا بلغت عشرة أوسق أخذت منها صدقتها لانها حينئذ خمسة فأيهما اختار لم يحمل على غيره فيضرب ذلك به (قال الشافعي) فان سأل أن تؤخذ منه في سبيلها لم يكن له ذلك وان سأل أهل الخنطة غير العلس أن يؤخذ منهم في سبيلها لم يكن ذلك لهم كالتجيز بيع الجوز في قشره والذي يبقى عليه حرزله لانه لو نزع منه عجل فساد اذا ألقى عنه ولا تجيزه فوق القشر الأعلى الذي فوق القشر الذي دونه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل خنطة غير علس وخنطة علس ضم احدهما الى الاخرى على ما وصفت الخنطة بكيتها والعلس في أكلها بنصف كيلة فان كانت الخنطة التي هي غير علس ثلاثة أوسق والعلس وسقان فلا صدقة فيها لانها حينئذ أربعة أوسق (١) ونصف وان كانت أربعة ففيها صدقة لانها حينئذ خمسة أوسق الخنطة ثلاث والعلس الذي هو أربعة في أكلها اثنتان

(باب صدقة الحبوب غير الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يؤخذ من زرع فيه زكاة غير العلس صدقة حتى يطرح عنه كماله ويكال ثم تؤخذ منه الصدقة اذا بلغ خمسة أوسق فتؤخذ من الشعير ولا يضم شعير الى خنطة ولا سلت الى خنطة ولا شعير ولا أرز الى دخن ولا ذرة (قال الشافعي) والذرة ذرتان ذرة (١) بطيس لكامل عليه ولا قمع بيضاء وذرة عليها شيء أجز كالخلفة أو التفروق الا أنه أرق وكشيرة الخنطة دقيق لا ينقص لها كيلة ولا يخرج الامطعون وقلياً يخرج بالهرس فكلاهما يكال ولا يطرح كيلة شيء كما يطرح الاطراف الشعير الحديدة ولا قمع التمرة وان كان مابين التمرة وهذا الايبان الحبة لانه موصل بنفس الخلفة وكما لا يطرح الخنطة الشعير ولا الخنطة شيء (قال الشافعي) ولا يضم الدخن الى الجلبان ولا الحصى الى العدى ولا القول الى غيره ولا حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وخلافها باث في الخلفة والطعم والتمر الى غيرها ويضم كل صنف من هذا أكبر الى ما هو أصغر منه وكل صنف استطال الى ما تدرج منه (قال الشافعي) ولا أعلم في التمر من صدقة ولا أعلم في كل الادواء أو تشكها لا قوتاً ولا صدقة في بصل ولا ثوم لان هذا لا يؤكل الا باراً أو أداما (قال الشافعي) فان قيل فاسم القطنية يجمع الحصى والعدى قيل نعم قد يفرق لهما اسماء منفرد كل واحد منهما باسم دون صاحبه وقد يجمع اسم الحبوب معها الخنطة والذرة فلا يضم بجمع اسم الحبوب ولا يجمع اليها ويجمع التمر والزبيب في الخلوة وأن يخرجها ثم لا يضم أحدهما على الآخر فان قيل فقد أخذ عمر العشر من (٣) النبط في القطنية قيل وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم من التمر والزبيب وما أثبت

الأرض

قال وأريت هذه الليلة ثم أنسيتها قال ورأيتني أعمد في صبيحتها في ماء وطين فالتسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر فطرت السماء من تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوقك المسجد قال أبو سعيد فابصرت عني رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف علينا وعلى جنبه وأنفه أثر الماء والطين في صبيحة احدى وعشرين (قال الشافعي) وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أنه في العشر الاواخر والذي يشبه أن يكون فيه ليلة احدى

(١) قوله ونصف كذا في السج ولعل الكلمة من زيادة التساخ أو يكون قوله السابق والعلس وسقان محرفاً والوجه والعلس ثلاثة أوسق كما هو ظاهر كتبه صحيحه (٢) قوله بطيس كذا في الاصل وساقى بهذا اللفظ ولم نقف عليه في كتب اللغة كتبه صحيحه (٣) النبط بفتح نون قوم بنزلون بالبطائع بين العراقيين كذا في الصحاح كتبه صحيحه

(۱) قوله فيض كذا
في النسخ ولعل المعنى
الى الاستفهام أى افيض
الخ كتبه مصححه

(۲) قوله كمال يبنى الخ
كذا في النسخ ولعل
العبارة تحذف وتوافق الوجه
والله اعلم كان كما يبنى
الخ وانظر كتبه مصححه

(۳) قوله وشسم كذا
في النسخ ولعلها من
حرف ياء التامع والوجه
هو كتبه مصححه

الأرض مما فيه زكا العشر وكان اجتماعه في أن فيه العشر غير دال على جمع بعضه إلى بعض وقد أخذ عمر
من النبط من الزبيب والقطنية العشر (١) فيضم الزبيب إلى القطنية (قال الشافعي) ولا يؤخذ زكاة شيء مما
أخرجت الأرض مما ليس حتى يبس ويدرس كأوصفت ويبس غيره وزيبه وينتهي ببسه فان أخذ
الزكاة منه رطباً كرهته له وكان عليه ردّه وأورد قيته إن لم يوجده مثله وأخذه بابسا لأجز ببع بعضه
ببعض رطباً لاختلاف نقصانه وأنه حينئذ مجهول (قال الشافعي) والعشر مقيمة كالبيع (٢) فان أخذه
رطباً فليس في يده كمال يبقى في يدي صاحبه فان كان استوفى فذال له وإن كان مافي يده أزيد من العشر ردّه
الزيادة وإن كان أنقص أخذ النقصان وإن جهل صاحبه مافي يده واستهلكه فالقول قول صاحبه وردّه إذا
مافي يده إن كان رطباً حتى يبس (قال) وهكذا إن أخذ الحنطة في أكمامها (قال الشافعي) وإن أخذه
رطباً ففسد في يدي المصدق فالصدق ضامن مثله لصاحبه أوقيته إن لم يوجده مثل ويرجع عليه بأن يأخذ
عشره منه بابسا (قال الشافعي) ولو أخذ رطباً من غنبل لا يصير زببياً أو رطباً لا يصير غراً كرهته وأمره
بردّه لما وصفت من أنه لا يجوز بيع بعضه ببعض رطباً فان استهلكه ضمن مثله أوقيته وتراد الفضل منه
وكان شريكاً في الغنبل يبيعه ويعطى أهل السهمان عنه وإن كان لا يتزبب فلو ضمه غنماً موازنة وأخذ
عشره وأعطى أهل السهمان كرهته ولم يكن عليه غرم

(باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الارض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا بلغ ما أخرجت الارض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ولم ينتظر بها حول لقول الله عز وجل وأتواحقه يوم حصاده ولم يجعل له وقتا إلا الحصاد واحتل قول الله عز وجل يوم حصاده اذا صلح بعد الحصاد واحتل يوم يحصد وان لم يصلح فذلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تؤخذ بعد ما يحق الا يوم يحصد النخل والعنب والاخذ منها زبيبا وخرافكا كذلك كل ما يصلح بحقوق ودرس ما فيه الزكاة مما أخرجت الارض وهكذا زكاة ما أخرج من الارض من معدن لا يؤخذ حقى يصلح فيعير ذهباً وفضة ويؤخذ يوم يصلح (قال الشافعي) وزكاة الركا يوم يؤخذ لانه صالح بحاله لا يحتاج الى اصلاح وكله مما أخرجت الارض

(باب الزرع في أوقات)

(باب الزرع في أوقات) الذرة تزرع مرة فتخرج فتجصد ثم تستخلف في كثير من المواضع فتجصد أخرى فهذا كله كجصد واحدة تضم بعضه الى بعض لانه زرع واحد وان استأخرت جصدته الاخرة (قال الشافعي) وهكذا اذا بذرت ووقت البذار بذر اليوم وبذر بعشر لان هذا كله وقت واحد للزرع وتلاحق الزرع فيه متقارب (قال) واذا بذرت ذرة بطيسا وجرأ وبجنونة (٣) وهما في أوقات فأدرك بعضها قبل بعض ضم الاول المدرك الى الذي يليه والذي يليه الى المبدور بعده هذه فإذا بلغ كله خمسة أو سق وحبت فيه الصدفة (قال الشافعي) وإذا كان حائطه غيب أو رطب فبلغ بعضه قبل بعض في عام واحد وان كان بين ما يحيف ويقطف منه أولا وآخر الشهور أكثر وأقل ضم بعضه الى بعض وهذه غمرة واحدة لان ما يخرج الارض كله يدرك هذا وبذر هذا (قال) واذا كانت ارجل خلخلات بطنين فبكون فبين الرطب والبسر والبلج والطلع في وقت واحد فيجذر الرطب ثم يدرك البسر فيجذر ثم يدرك البلج فيجذر ثم يدرك الطلع فيجذر ضم هذا كله وحسب على صاحبه كما يحسب الملاحه واحسب في جذوه واحدة لانه ثم نخله في وقت واحد (قال الشافعي) واذا كان لرجل حائط يجصد وآخر بالشعف وآخر بنهاية جذه التهامي ثم الشفعي ثم التجدي فهذه غمرة عام واحد يضم بعضها الى بعض وان كان بينهما الشهور والنهران (قال الشافعي) وبعض أهل اليمن يزرعون في السنة مرتين في الخريف ووقت يقاله السباط فان كان قوم يزرعون هذا الزرع أو يزرعون في السنة ثلاث مرات في أوقات تختلف من خريف وبيع وجمع أو صيف فزرعوا في هذا حنطة أو أرزاً أو حنفاً

كان من صنف واحد ففيه أقول منها أن الزرع إذا كان في سنة واحدة فأدركه بعضه قبله وبعضه في غيرهما فبعضه إلى بعض ومنها أنه يضم منه ما أدركه منه في سنة واحدة وما أدركه في السنة الثانية ضم إلى ما أدركه من سنته التي أدرك فيها ومنها أنه إذا زرع في أزمان مختلفة كما وصفت لم يضم بعضه إلى بعض (قال الشافعي) وأما ما زرع في خريف أو بكر ثم منعه وتأخر ثم في ثلثة أشهر فبعض بعضه إلى بعض وكذلك ما زرع في الربيع في أول شهره وآخرها وكذلك الصنفان زرع فيه (قال) ولا يضم زرع سنة إلى زرع سنة غيرهما ولا ثمرة سنة إلى ثمرة سنة غيرهما وإن اختلف المصدق ورب الزرع وفي يده زرع فقال هذا زرع سنة واحدة وقال رب الزرع بل سنتين فالقول قول رب الزرع مع ميمنه إن اتهم وعلى المصدق البينة فإن أطم البينة ضم بعضه إلى بعض وهذا هكذا في كل ما فيه صدقة

(باب مقدار الصدقة فيما أخرجت الأرض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولاً معناه ما سقى بنضح أو لحرب ففيه نصف العشر وما سقى بغير من عين أو سماء ففيه العشر (قال الشافعي) وبلغني أن هذا الحديث يؤول من حديث ابن أبي ذباب عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم أعلم مخالفاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول صدقة الثمار والزروع ما كان تخللاً أو كرمًا أو زرعًا أو شعيرًا أو سلتًا ما كان منه بعلًا أو يسقى بنهر أو يسقى بالعين أو يعتري بالمطر ففيه العشر في كل عشرة واحد وما كان منه يسقى بالنضح ففيه نصف العشر في كل عشرين واحد (قال الشافعي) فهذا ما أخذ فكل ما سقته الانهار أو السبل أو البحار أو السماء أو زرع غير ما فيه الصدقة ففيه العشر وكل ما يزرع برشاء من تحت الأرض المسقية يسقى فوقها ففيه نصف العشر وذلك أن يسقى من نهر أو نهر (١) أو فجبل بدلو يزرع أو يغرب بغير أو بقر أو غيرها أو بزر فوق أو بحالة أو دلاب (قال) فكل ما سقى هكذا ففيه نصف العشر (قال) فإن سقى ثوب من هذا بنهر أو سبل أو ما يكون فيه العشر فلم يكف حتى سقى بالغرب فالقياس فيه أن ينتظر إلى ما عاش بالسقيتين فإن كان عاش بهما نصفين كان فيه ثلاثة أرباع العشر وإن كان عاش بالسبل أكثر زيد فيه بقدر ذلك وإن كان عاش بالغرب أكثر نقص بقدر ذلك (قال) وقد قيل ينتظر إلى ما عاش به أكثر فتكون صدقته فإن عاش بالسبل أكثر فتكون صدقته العشر أو عاش بالغرب أكثر فتكون صدقته نصف العشر (قال الشافعي) وإن كان فيه خبر فالحبر أولى به والأقل قياس ما وصفت والقول قول رب الزرع مع ميمنه وعلى المصدق البينة إن خالفه (قال الشافعي) وأخذ العشر أن يكال رب المال تسعة ويأخذ المصدق العاشر وهكذا أخذ نصف العشر يكال رب المال تسعة عشر ويأخذ المصدق تمام العشر (قال) فما زاد على عشرة مما لا يبلغها أخذ منه بحساب وسوا ما زاد مما قل أو كثر إذا وجبت فيه الصدقة ففي الزيادة على العشرة صدقتها (قال) ويكال رب المال ووالى الصدقة كيلا واحد لا يلف منه شيء على المكيال ولا يدق ولا يزلل المكيال ويوضع على المكيال فما أسلرأسه أفرغ به وإن بلغ ما يؤخذ نصف عشرة نجسة أو سقى أخذت منه الصدقة كما تؤخذ الصدقة فيما يؤخذ عشرة (قال) وإن حتى التبر في قرب أو جلال أو جوار أو قوارير قد عارب التمر والى الصدقة إلى أن يأخذ الصدقة منه عددا أو وزنا لم يكن ذلك وكان عليه أن يأخذ مكياله على الخرص (قال) وكذلك لو أغفل الخرص فوجد في يده تمرًا أخذته كيلا وصدق رب المال على ما بلغ كيلا وما مضى منه ربطا أخذته على التصديق له أو حرمه فأخذته على الخرص (قال الشافعي) وهكذا الودعاء إلى أن يأخذ منه حنطة أو شيئا من الحب جزا أو معاتق غرائر أو عية أو وزنا لم يكن ذلك وكان عليه أن يستوفي ذلك منه (قال الشافعي) وإذا أغفل الوالي الخرص قبل قول صاحب التمر مع ميمنه

لم يجر صوم شهر رمضان بغير تطوع وفي اعتكافه صلى الله عليه وسلم في رمضان دليل على أنه لم يصم للاعتكاف فتبهموا رجسكم الله ودليل آخر لو كان الاعتكاف لا يجوز إلا بمقارنا الصوم لخرج منه الصائم بالدليل لخروجه فيه من الصوم فلما لم يخرج منه من الاعتكاف بالدليل وخرج فيه من الصوم ثبت منقدها بغير الصوم وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم هر أن يعتكف ليلة كانت عليه نذرا في الجاهلية ولا يصيام فيها (قال الشافعي) ومن أراد أن

(١) أو فجبل أو فجبل بالفتح التمر الذي يخرج من الأرض والزروع فإن منارتان ميبان على رأس البئر من سائتيها فتوضع عليهما النعامة وهي خشبة تعرض عليهما ثم تعلق فيها البكرة فيسقى بها والحالة متجنون يستقي عليها كذا في كتب الفقه كنهه

(باب الصدقة في الزعفران والورس)

(قال الشافعي) ليس في الزعفران ولا الورس صدقة لان كثير من الاموال لا صدقة فيها وانما أخذنا الصدقة خيرا أو بحافى معنى الخبر والزعفران والورس طيب لا قوت ولا زكاة في واحد منهما والله تعالى أعلم كالا يكون في غير ولا يملك ولا يغيره من الطيب زكاة (قال) وكذلك لا خس في ثلث ولا زكاة في شيء بغيره البصر من جلته ولا يؤخذ من صيده

(باب أن لا زكاة في العسل) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن بن أبي ذياب عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسألت ثم قلت يا رسول الله اجعل لقوي ما أسألو عليه من أموالهم قال ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعاني عليهم ثم استعاني أبو بكر ثم عمر قال وكان سعد من أهل السراة قال فكلمت قومي في العسل فقلت لهم كره فإنه لا خير في ثمره لا تركي فقالوا كرمي قال فقلت العسل فأخذت منهم العشر فأتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بما كان قال فقبضه عرف بضاعه ثم جعل عنه في صدقات المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو يعني أن لا يأخذ من الخليل ولا من العسل صدقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وسعد بن أبي ذياب يحكي ما يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأخذ الصدقة من العسل وأنه شيء رأه فتطوع به أهله (قال الشافعي) لا صدقة في العسل ولا في الخيل فان تطوع أهلها بشيء قبل منهم وجعل في صدقات المسلمين وقد قبل عمر بن الخطاب من أهل الشام أن تطوعوا بالصدقة عن الخيل وكذلك الصدقة عن كل شيء تقبل بمن تطوع بها

(باب صدقة الورق)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا عمرو بن يحيى المازني قال أخبرني أبي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ فإذا بلغ الورق خمس أواق وثلاث مائتي درهم بدراهم الاسلام وكل عشرة دراهم من دراهم الاسلام وزن سبعة مثاقيل من ذهب بمقال الاسلام في الورق الصدقة (قال الشافعي) وسواء كان الورق دراهم جياذمة صفة غاية سعرها عشرة دينار أو ورقا ثمانين عشر من دينار ولا أنظر إلى قيمته من غيره لان الزكاة فيه نفسه كالا أنظر إلى ذلك في الماشية ولا الزرع وأضرم كل جدي من صنف الردى من صنفه (قال الشافعي) وان كانت لرجل مائتي درهم تنقص حبة أو أقل وتجوز جواز الوازنة أولها فضل على الوازنة غير هافلا زكاة فيها كالا كانت له أربع من الابل نسوي ألف دينار لم يكن فيها شاة وفي خمس من الابل لا نسوي عشرة دنانير شاة وكالا كانت له أربعة أوسق ردى خير قيمته من مائة وسق لو لم يكن فيها زكاة (قال) ومن قال بغير هذا فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالواجب الزكاة في أقل من خمس أواق وقد طرحتها النبي صلى الله عليه وسلم في أقل من خمس أواق (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل ورق ودينه وورق جيدة أخذ من كل واحد منهما بقدر الزكاة التي وجبت عليه من الجيدة بقدره ومن الردى بقدره (قال) وان كانت له ورق محمول عليه انحاس أو غش أمرت بتصفيتها وأخذت زكاتها إذا صفت إذا بلغت ما تجب فيه الزكاة وإذا تطوع فأدى عنها أو زاعها محمول عليه الغش دونها قبل منه وأكرمه الورق

يعتكف العشر الاوخر
دخل فيه قبل الغروب
فاذا هل سؤال فقد أنتم
العشر ولا بأس أن يشترط
في الاعتكاف الذي
أوجبه بأن يقول ان
عمرض لي عارض
خرجت ولا بأس أن
يعتكف ولا ينوي
أماما حتى شاء خرج
واعتكافه في المسجد
الجامع أحب إلى فان
اعتكف في غيره من
الجمعة إلى الجمعة (قال)
ويخرج للفاط والبول
إلى منزله وان بعد ولا بأس
أن يسأل عن المريض
إذا دخل منزله وان أكل

(١) وليس لذاتي السخ
بالواو ولعلها ثبتت لتكون
هذه الجملة بقية حديث
كلا يتخفى كتبه معصمه

المضروب ثلاثين مرة أحدا أو يموت فيغتر به وارثه أحدا (قال الشافعي) ويضم الورق التبر إلى الدراهم المضروبة (قال) وإذا كانت لرجل فضة قد خاطها بذهب كان عليه أن يدخلها النار حتى يغير بينهما فيخرج الصدقة من كل واحد منهما وإن أخرج الصدقة من كل واحد منهما على قدر ما خاط به فلا بأس وكذلك إن لم يحط عليه فاختلط حتى يسنقن أن قد أخرج من كل واحد منهما ما فيه أو أكثر فلا بأس (قال) وإن ولي أخ ذلك منه الوالي لم يكن له قبول هذا منه إلا أن يحلف على شيء يحيط به فيقبله منه فأما ما غاب عنه عنه فلا يقبل ذلك منه فيه حتى يقول له أهل العلم لا يكون فيه أكثر مما قال وإن لم يقولوا له لم يحلف على خاطة أدائه عليه فأخذ من كل واحد منهما الصدقة بقدر ما فيه (قال الشافعي) وإن كانت له فضة مملوكة على الجاهل أو مملوكة له فكانت غير فتكون شيئا أن جعلت بالنار فعليه إخراج الصدقة عنها وإن لم تكن غير ولا تكون شيئا فهي مستهلكة فلا شيء عليه فيها (قال الشافعي) وإن كانت لرجل أقل من خمس أو أوقية فضة حاضرة وما يتم خمس أو أوقية فضة دينارا أو غائبة في تجارة أحصى الحاضرة وانتظر الدين فإذا اقتضا وقوم العرض الذي في تجارة فبلغ ذلك كله ما يؤدى فيه الزكاة أداها (قال الشافعي) وزكاة الورق والذهب ربع عشرة ولا يزاد عليه ولا ينقص منه (قال الشافعي) وإذا بلغ الورق والذهب ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشرة وما زاد على أقل ما يجب فيه الزكاة أخذ ربع عشرة ولو كانت الزيادة غير ما أخذ ربع عشرة

(باب زكاة الذهب)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولا أعلم اختلافا في أن ليس في الذهب صدقة حتى يبلغ عشرين مثقالا فإذا بلغت عشرين مثقالا ففيها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله والقول في أنها أنما تؤخذ منها الزكاة بوزن كان الذهب جيدا أو رديئا أو دنانيرا أو إناء أو تبرا كهو في الورق وإن الدنانير إذا نقصت عن عشرين مثقالا حبة أو أقل من حبة وإن كانت تجوز كانت تجوز الزكاة أو كان لها فضل على الوازنة لم يؤخذ منها زكاة لأن الزكاة بوزن وفيما خاط به الذهب وغاب منها أو حضر كالقول في الورق لا يختلف في شيء منه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل عشر وزن مثقالا من ذهب الإقراط أو خمس أو أوقية فضة الإقراط لم يكن في واحد منهما زكاة ولا يجمع الذهب إلى الورق ولا الورق إلى الذهب ولا صنف مما فيه الصدقة إلى صنف (قال) وإذا أجمع التبر إلى الزبيب وهما بخير صان وعشيران وهما حلوان معا أو أشد تقاربا في التبر والخلف من الذهب إلى الورق فكيف يجوز لأحد أن يلفظ بأن يجمع الذهب إلى الفضة ولا يشبهان في لون ولا في شيء ويجعل الفضل في أحدهما على الآخر فكيف يجوز أن يجمعها من جمع بينهما فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قال ليس فيما دون خمس أو أوقية من الورق صدقة فأخذ هذا في أقل من خمس أو أوقية قال قد ضمت إليها غير ما قبل فضم إليها ثلاثين مثقالا أو أقل من ثلاثين مثقالا فانه قال لا أخمها وإن كانت مما فيه الصدقة لأنها ليست من جنسها فكذلك الذهب ليس من جنس الفضة ولا يكون على رجل زكاة في ذهب حتى يكون عشرين دينارا في أول الحول أو أكثر فإن نقصت من عشرين قبل الحول يوم ثم غت عشرين لم يكن فيها زكاة حتى يستقبل بها حول من ثم (قال) وإذا انفجر رجل في الذهب فاصاب ذهابا فضة لا لم يضم الذهب الفضل إلى الذهب قبله والذهب قبله على حوله ويستقبل بالفضل حولا من يوم أو أفاذ كالفائدة غيره من غير بيع الذهب وهكذا هذا في الورق يختلف

(باب زكاة النخيل)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ثمانية عن محمد بن الحسن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها كانت تلي نبات أخيه يابن أبي حجر هاتين الحلي ولا يخرج منهن زكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال

فيه فلا شيء عليه ولا يقيم بعد فراغه ولا بأس أن يشتري ويبيع ويحيط ويحالي العلماء ويحدث بما أحب ما لم يكن مانعا ولا يفسده سببا ولا جسد ولا يهود المرضي ولا يشهد الجنابة إذا كان اعتكافه واجبا (قال) ولا بأس إذا كان مؤذنا أن يصعد المنارة وإن كان خارجا وأكره إلا إذا كان بالصلاة لقوله وإن كانت عليه شهادة فعليه أن يجيب فإن فعل خرج من اعتكافه وإن مرض أو أخرجه السلطان واعتكافه واجب فإذا برئ أو خلى عنه بنى

فان مكث بعد برئه شيئا
من غير عذر ابتداء وان
خرج لغير حاجة نقض
اعتكافه فان نذر اعتكافا
بصوم فافتقر استئناف
(وقال) في باب ما جعت
له من كتاب الصيام
والسنن والاسمار لا يباشر
المعتكف فان فعل
أفسد اعتكافه (وقال)
في موضع من مسائل في
الاعتكاف لا يفسد
الاعتكاف من الوطء
الا ما وجب الحد (قال
الزنى) هذا أشبه بقوله
(١) قوله وقال فيما
وصفت الخ كذا في
النسخ وانظر حروجه
معجمه
(٢) مسكين تفتة مسكة
بالتحريك وهي السوار
من الذبل والقرون
والعاج والذبل بالفتح
جلد السمكة يجعل
منه الامشاط والمسك
كذا في كتب القصة
كتبه معجمه

أخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها كانت تحلى بنبات أخيه بالذهب والفضة
لا تخزع زكاته أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحلى
بنباته وجواربه الذهب ثم لا يخرج منه الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار قال سمعت رجلا يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفضيه زكاة فقال جابر لا فقال وان كان يبلغ
ألف دينار فقال جابر كثير (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وأنس بن مالك وأدري أثبت عنهما معنى
قول هؤلاء ليس في الحلي زكاة وروى عن عمرو بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص أن في الحلي زكاة
(قال الشافعي) المال الذي يحب فيه الصدقة بنفسه ثلاثين ذنبا وفضة وبعض نبات الأرض وما
أصيب في أرض من معدن ورزق وما شبة (قال) وإذا كان لرجل ذهب أو ورق في مثلها زكاة فالزكاة
فيها عينا يوم يحول عليها الحول كأن كانت له مائتا درهم تسوى عشرة دنانير ثم غلت فصارت تسوى عشرين
دينارا ورخصت فصارت تسوى دينارا فالزكاة فيها نفسها وكذلك الذهب فان انجز في المائتين درهم فصارت
ثلثمائة درهم قبل الحول ثم حال عليها الحول زكى المائتين لحولها والمائة التي زادتها لحولها ولا يضم ما ربح
فيها اليها لانه شيء ليس منها (قال الشافعي) وهذا يخالف أن يملك مائتي درهم ستة أشهر ثم يشتري بها
عرضا للتجارة فيحول الحول والعرض في يده فيقوم العرض بزيادة أو نقصه لان الزكاة حينئذ تحولت في
العرض بنسبة التجارة وصار العرض كالدرهم يحسب عليه حول الدرهم فيه فإذا انقضت عن العرض بعد
الحول أخذت الزكاة من ثمنه بالغاما بلغ لان الحول قد حال عليه وعلى الأصل الذي كانت فيه الزكاة فاشترى
به (قال الشافعي) ولكن لو نض عن العرض قبل الحول فصار درهم لم يكن في زيادته زكاة حتى يحول
عليه الحول وصار الحكم الى الدرهم لانها كانت في أول السنة وآخرها درهم وحالت عن العرض (قال
الشافعي) وهذا يخالف غناء الماشية قبل الحول وبوافق غناها بعد الحول وقد كتبت غناء الماشية في
الماشية (قال الشافعي) والخلطاء في الذهب والفضة كالخلطاء في الماشية والحريث لا يختلفون (قال
الشافعي) وقد قيل في الحلي صدقة وهذا ما استخبر الله عز وجل فيه (قال الربيع) قد استخبر الله عز وجل
فيه أخبرنا الشافعي وليس في الحلي زكاة ومن قال في الحلي صدقة قال هو وزن من فضة قد جعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم في مثل وزنه صدقة ووزن من ذهب قد جعل المسلمون فيه صدقة (قال الشافعي) ومن
قال فيه زكاة فكأن منقطع ما بغيره ميزه ووزنه وأخرج الزكاة منه بقدر وزنه أو احتاط فيه حتى
يعلم أنه قد أدى جميع ما فيه أو أداه وزاد (١) وقال فيما وصفت فيما موه بالفضة وزكاة حلية السيف
والصنف والخاتم وكل ذهب وفضة كان يملكه بوجه من الوجوه (قال الشافعي) ومن قال لازكاة في الحلي
ينبغي أن يقول لازكاة فيما حاز أن يكون حليا ولا زكاة في خاتم رجل من فضة ولا حلية سيفه ولا معصفه
ولا منطقتة إذا كان من فضة فان اتخذ من ذهب أو اتخذ لنفسه حلي امرأة أو قلادة أو دملجين أو غيره من
حلي النساء ففيه الزكاة لانه ليس له أن يتختم ذهباً ولا يلبسه في منطقة ولا يتقلده في سيف ولا معصف
وكذلك لا يلبسه في درع ولا قباء ولا غيره بوجه وكذلك ليس له أن يتحلى (٢) مسكين ولا خنثى ولا قلادة
من فضة ولا غيرها (قال الشافعي) وللازكاة أن تتحلى ذهباً ورقاً ولا يجعل في حليها زكاة من لم يرق في الحلي
زكاة (قال الشافعي) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة ناء من ذهب أو ورق زكاة في القولين معا فان كان ناء
فيه ألف درهم قيمته مصوغا لغان فاعماز كانه على وزنه لا على قيمته (قال) وإذا انكسر حليها فأرادت اخلافه
أو لم ترده فلا زكاة فيه في قول من لم يرق في الحلي زكاة إلا أن تريد إذا انكسر أن تجعله مالا تتكتمه فتزكيه
(قال) وإذا اتخذ الرجل أو المرأة آنية ذهب أو فضة ففيها الزكاة في القولين معا ولا تسقط الزكاة في واحد
من القولين الا فيما كان حليا بلبس (قال الشافعي) وان كان حليا بلبس أو يدخرا أو يعار أو يكرى فلا زكاة
فيه وسواء هذا كذا الحلي لامرأة أو ضعفا أو قل وسواء فيه الفتوح والخوانم والتاج وحلي العرائس

(باب ما لا زكاة فيه من الخلق) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وما يحل للنساءه أو أذخره أو أذخره الرجال من الثؤاز و زبرجد وياقوت و صجان و حياصة و حجر و غيره فلا زكاة فيه ولا زكاة الأني ذهب أو ورق ولا زكاة في مسفر ولا حد يد ولا لصاص ولا بهائم ولا كبريت ولا مما أخرج من الأرض ولا زكاة في غنم ولا ثؤاز أو خلد من البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن مريم بن دينار عن أذينة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما أنه قال ليس في الغنم زكاة إنما هو شيء (١) دسر البحر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن الغنم فقال إن كان فيه شيء فليس فيه الجنس (قال الشافعي) ولا شيء فيه ولا في مسك ولا غيره مما خالف الرثا والحرث والماشية والذهب والورق

أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا غسل في المعادن فلازكاة حتى يخرج منها الذهب أو ورق فأما التكليل والراسخ والنحاس والحديد والكبريت (٢) والموميا وغيره فلازكاة فيه (قال الشافعي) وإذا خرج من ذهب أو ورق فكان غير متميز حتى يعالج بالنار أو الطعن أو التصدع سبيل فلازكاة فيه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ويميز ما اختلط به من غيره (قال الشافعي) فإن سأل رب المعدن المصدق أن يأخذ كانه مكابله أو موازنة أو مجازفة لم يكن له ذلك وإن فعل فذلك مردود وعلى صاحب المعدن إصلاحه حتى يصير ذهباً أو ورقاً ثم نزل عنه الزكاة (قال) وما أخذ منه المصدق قبل أن يحصل ذهباً أو ورقاً فالمصدق ضامن والغول فيما كان فيه من ذهب أو ورق فقول المصدق مع يمينه أن استهلكه وإن كان في يده فقال هذا الذي أخذت مثلك فاقول قوله (قال الشافعي) ولا يجوز بيع تراب المعادن بحال لانه فضة وأذهب مختلط بغير غير متميز منه (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن المعادن ليس ركاز وأن فيها الزكاة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزني معدن (٣) القبيلة وهي من ناحية الفرج فقلت تلك المعادن لا يؤخذ منها الزكاة إلى اليوم (قال الشافعي) ليس هذا بما يشته أهل الحديث رواية ولو أنبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعها (قال الشافعي) وقد ذهب بعض أهل ناحيتنا إلى أن في المعادن الزكاة (قال) وذهب غيرهم إلى أن المعادن ركاز فيها الخمس (قال) فمن قال في المعادن الزكاة قال ذلك فيما خرج من المعادن فيما تكلفت فيه لمؤنة فيما يحصل ويطن ويدخل النار (قال) ونوقله فيما يوجد ذهباً بمقتضى المعادن وفي البطحاء في أثر السيل مما يخلق في الأرض كان مذهبا ولو فرق بينه فقال كل هذا ركاز لأن الرجل إذا أصاب البكرة المحمقة المعدن قبل قدأ ركز وقاله فيما يوجد في البطحاء في أثر المطر وجعله ركازا دون ما وصفت مما لا يصل إليه لا يحصل وطمع كان مذهبا (قال الشافعي) وما قبل منه فيه الزكاة فلازكاة فيه حتى يبلغ الذهب منه شترين مثقالا والورق منه خمس أواق (قال) ويخص منه ما أصاب في اليوم والايام المتتابعة ويقسم بعضه في بعض إذا كان عليه في المعدن متتابعا وإذا طلع ما يخص فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان المعدن غير (٤) حاد فقطع العامل العمل فيه ثم ألقاه لم يقسم ما أصاب بالحل إلا شراى ما أصاب بالحل لأول قل قطعه أو أكثر والقطع ترك العمل بغيره رداة وعليه تعرض فإذا كان العمل أداءة وعليه تعرض

٢٤) حاشد قال ابن
لا عرابي فقد المعدن
الم يخرج منه شيء
نفت منالته ومعدن
أقد اذالم ينل شيئا
وهرى وأحد القوم
اطلبوا من المعدن
بأفم مجدوا ٥١ كذا
اللسان كتبه

المباشر في الاعتكاف
 كذلك عند في القياس
 (قال الشافعي) وان جعل
 على نفسه اعتكافا
 ثم رجع فليس متتابعا
 أحببته متتابعا (قال
 المزني) وفي ذلك دليل انه
 بمنزلة متفرقا (قال) وان
 نوى يوما فدخل في نصف
 النهار اعتكافا إلى غايته
 وان قال لله علي اعتكاف
 يوم دخل في قبل الغجر
 إلى غروب الشمس وان
 قال يومين قال لغروب
 الشمس من اليوم الثاني
 إلا أن يكون له نية النهار
 ذون العسل ويجوز
 اعتكافه ليلة وان قال
 لله علي أن اعتكاف يوم
 يقدم فلان فقدم في

(١) ميتة بكسر الميم
 والياء بعدها تنوين
 ولا تخم من مفعول من
 الاتيان وهو الطريق
 العاصي الذي يسلكه كل
 أحد كذا في اللسان كتبه
 معجده

(٢) قوله الذي يبناء
 كذا في جميع النسخ ولعل
 فيه سقطا من البناء
 والوجه الذي ليس يبناء
 كتبه معجده

مقيا ما يمكنه عمل فيه فليس هذا قاطعا لان العمل كله يكون هكذا وهكذا الزيادة اجزاؤه أو حرب عبده
 فكان على العمل فبما كان هذا غير قطع ولا وثاق في الاما وصفته قبل أكثر (قال الشافعي) ولو تابع العمل
 في المعدن فقد قطع العمل فيه فبما أصاب منه بالعمل إلا تجري العمل الاول لانه عمل كله وليس
 في كل يوم سبيل المعدن ولو تابع العمل فما شئت لم يضم ما أصاب منه بالعمل إلا تجري ما أصاب بالعمل الاول
 ولا وثاق في ذيل قطعه ولا كثر الاما وصفته مع القطع وغير القطع

(باب كذا الركا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة
 ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا سفيان بن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الركا الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
 سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركا الخس أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان
 عن داود بن شبيب عن يعقوب بن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 كذا وجد من رجل في خربة جاهلية أن وجدته في قرية مسكونة أو سبيل (١) ميتة فزله وان وجدته في خربة
 جاهلية أو في قرية غير مسكونة ففيه وفي الركا الخس (قال الشافعي) روجه الله تعالى الذي لا أشك فيه أن
 الركا دفن الجاهلية (قال الشافعي) والذي أنا واقف فيه الركا في المعدن وفي التبر الخلق في الأرض
 (قال) والركا الذي فيه الخس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لا خد في الأرض التي من أجنتها كانت له
 من بلاد الاسلام ومن أرض الحوات وكذلك هذا في الأرض من بلاد الحرب ومن بلاد الفلج إلا أن يكونوا
 صاحبوا على ملكها وانما فن وجد دفن الجاهلية في موات قار بعة أنجاسه والخس لأهل سمعان
 الصدة (قال الشافعي) وان وجد الركا في أرض ميتة فهو وجد وقلة كانت حية لقوم من أهل الاسلام
 أو لغيرهم كان لأهل الأرض لانها كانت غير موات كالو وجدته في دار خربة رجل كان للرجل (قال الشافعي)
 واذا وجدته في أرض الحرب في أرض عامرة رجل أو خراب قد كانت عامرة رجل فهو غنمة وليس بأحق به
 من الجيش وهو كذا خدم منازلتهم (قال الشافعي) واذا قطع الرجل قطعة في بلاد الاسلام وجد رجل
 فيها ركا أو صاحب القطعة وان لم يضرها لانها لم تكن له (قال الشافعي) واذا وجد الرجل في أرض
 الرجل أو داره ركا فادعى صاحب الدار أنه له فهو بلا بين عليه وان قال صاحب الدار ليس لي وكان ورث
 الدار قبل ان ادعته الذي ورث الدار منه فهو بينك وبين ورثته وان وقفت عن دعوائه فله أوقفت ليس
 لمن ورثت عنه الدار كان من بقى من ورثة مالك الدار ان يدعوا ميراثهم يأخذوا منه بقدر ميراثهم (قال
 الشافعي) وان ادعى ورثة الرجل أن هذا الركا لهم كان القول قولهم (قال الشافعي) وان أنكر الورثة أن
 يكون لأبهم كان الذي ملك الدار قبل أبهم ورثته ان كان ميتا فان أنكر ان كان حيا أو ورثته ان كان ميتا
 أن يكون له كان الذي ملك الدار قبله أبا هكذا ولم يكن الذي وجد (قال الشافعي) وان وجد الرجل الركا
 في دار رجل وفيها سكن غيرهما وادعى رب الدار الركا له فالركا ليسا كن كما يكون للسكن المتاع الذي
 في الدار (٢) الذي يبناء ولا يمتد لي يبناء (قال الشافعي) ودفن الجاهلية ما عرف أن أهل الجاهلية كانوا
 يفتنونهم من ضرب الاعجم وحليتهم غيرهم من أهل الشمال (قال الشافعي) وسواء ما وجد ذلك
 في قبر وغيره اذا كان في موضع لا يملكه أحد (قال الشافعي) فان كان لأهل الجاهلية والشركاء على وضرب
 تدعاه أهل الاسلام وضرب أو وجد في من ضرب الا لا ولاهم يضره ولم يعله أهل الجاهلية فهو
 لقطة وان كان مدفونا أو وجد في غير ذلك أحد عرف وصنع فيه ما يصنع في اللقطة (قال الشافعي) واذا

وجد في ملك رجل فهو له والاحتياط لمن وجد ما يعمل أهل الجاهلية والاسلام أن يعرفه فان لم يفعل أن يخرج نفسه ولا أجبره على تعريفه فان كان ركازا أدى ما عليه فيه وان لم يكن ركازا فهو منقطع بالخارج الخمس وسواء ما وجد من الركاز في قبر أو دار أو خربة أو سد فونا أو في بنائها أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني وجدت ألفا وخمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه أما لا قضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدت في خربة يؤدي خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية وان كنت وجدت في قرية ليس يؤدي خراجها قرية أخرى فلك أربعة أنجاسه ولنا الخمس ثم الخمس لك (قال الشافعي) ولو وجد ركازا في أرض غير ملك فأكخذ الوالي الخمس وسلم له أربعة أنجاسه ثم أقام رجل بينة عليه أنه أخذ من الوالي وأخذ من واجد الركاز جميع ما أخذ (١) وان استهلكها معاضن صاحب الاربعه الانجاس الاربعه الانجاس في ماله وان كان الوالي دفعه إلى أهل السهمان أخذ من حق أهل السهمان فدفعه إلى الذي استحقه وذلك أن يأخذ ما يقسم على أهل البلد الذي يقسم فيهم خمس الركاز من ركاز غيره أو صدقات مسلم أي صدقة كانت فيؤديها إلى صاحب الركاز وان استهلكه لنفسه ضمنه في ماله وكذلك ان أعطاه غير أهل السهمان ضمنه ورجع به على من أعطاه إياه ان شاء (قال الشافعي) وان هلك الخمس في يده بلا جناية منه وانما قبضه لأهل السهمان فيغرمه لصاحبه من حق أهل السهمان (قال) وان عزل الذي قبضه كان على الذي ولي من بعده أن يدفعه إلى صاحبه من حق أهل السهمان (قال الشافعي) وما قلت هو ركاز فهو هكذا وما قلت هو لأهل الدار وهو لقطعة فلا تخمس الاقطعة وهي للذي وجدها اذا لم يعرف وكذلك اذا اعترف لم تخمس (قال الشافعي) واذا وجد رجل ركازا في بلاد الحرب في أرض موات ليس بملك موات كوات أرض العرب فهو لمن وجدته وعليه فيه الخمس وان وجدته في أرض عامرة بملكها رجل من العدو فهو كالغنيمة وما أخذ من بيوتهم

(باب ما وجد من الركاز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا أشك اذا وجد الرجل الركاز ذهباً أو ورقاً بلغ ما يجده منه ما تجب فيه الزكاة أن زكاته الخمس (قال الشافعي) وان كان ما وجد منه أقل مما تجب فيه الزكاة أو كان ما وجد منه من غير الذهب والورق فقد قيل فيه الخمس (٢) ولو كان فيه نفاً أو قيمة درهم أو أقل منه ولاثنين إلى أن أوجب على رجل ولا أجبره عليه ولو كنت الواجد له خمسة من أي شيء كان وبالغائنه ما بلغ (قال الشافعي) واذا وجد الركاز فوجب فيه الخمس فالتما يجب حين يجده كما تجب زكاة المعادن حين يجدها لانها موجودة من الأرض وهو مخالف لما استفيد من غير ما يوجد في الأرض (قال الشافعي) ومن قال ليس في الركاز شيء حتى يكون ما تجب فيه الصدقة فكان حول زكاة ماله في المحرم فخرج زكاة ماله ثم وجد الركاز في صفر وله مال تجب فيه الزكاة زكى الركاز بالخمسة وان كان الركاز ديناراً لان هذا وقت زكاة الركاز ويُسده مال تجب فيه الزكاة أو مال اذا ضم اليه الركاز وجبت فيه الزكاة وهذا هكذا اذا كان المال بيده وان كان ما لا ديناً أو غائباً في تجارة عرف الوقت الذي أصاب فيه الركاز ثم سأل فاذا علم أن المال الغائب في تجارة كان في يدهن وكله بالتجارة فيه فهو كمن سأل المال في يده وأخرج زكاة الركاز حين يعلم ذلك ولو ذهب المال الذي كان غائباً عنه وهكذا اذا كان له ودبعة في يد رجل أو مدفون في موضع فعلم أنه في الوقت الذي أصاب فيه الركاز في موضعه (قال الشافعي) وهكذا الواقد عشرة دنانير فكان حولها في صفر وحول زكاة في المحرم كان كما وصفت في الركاز (قال الشافعي) واذا وجد الركاز في صفر وله دين على الناس تجب فيه اذا قبضه الزكاة بنفسه واذا ضم إلى الركاز فليس عليه أن يزكيه حتى يقبضه وعليه طلبه اذا حل واذا قبضه

أول النهار اعتكف ما بقي فان كان مريضاً أو مجبوساً فاذا قسدر قضاءه (قال المزني) يشبه أن يكون اذا قدم في أول النهار أن يقضى مقدار ما مضى من ذلك اليوم من يوم آخر حتى يكون قد اكمل اعتكاف يوم وقد يقدم في أول النهار لطاوع الشمس وقد مضى بعض يوم فيقضى بعض يوم فلا بد من قضاءه حتى يتم يوم ولو استأنف يوماً حتى يكون اعتكافه موصولاً كان

أحب إلى (قال الشافعي) ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة وبأكله وتطيبها بما شاء (١) قوله وان استهلكها كذا في النسخ ولعل فيه تحريفاً من النسخ والوجه استهلاكها فانظر (٢) قوله ولو كان فيه نفاً الخ كذا في النسخ وانظر حركته معجمه

أو قبض منه ما بقي بالزكاة ما تجب فيه الصدقة زكاة (قال الشافعي) من قال هذا القرآن قال لو أفاد اليوم زكاة لا تجب فيه زكاة وغدا مثله ولو جمعا معا وجبت فيه الزكاة لم يكن في واحد منهما تجب ولم يجعلا وكما كالمال يفيده في وقت ثم عليه سنة ثم يغد آخر في وقت فتم عليه سنة ليس فيه الزكاة فإذا أقام هذا من الزكاة في يد هكذا وهو ما تجب فيه الزكاة قال عليه حول وهو كذلك أنخرج زكاته ربع العشر بالحوال لأخسا

(باب زكاة التجارة)

(أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمرو بن حسان أن أباه قال مررت بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلى عنق (أ) آدمة أحملها فقال عمر لا تؤذي زكاتها يا حسان فقلت يا أبا عبد الله المؤمنين مالي غير هذه التي على ظهري وأهبة في القرض فقال ذلك مال فضع قال فوضعتها بين يديه ففسها فوجدها قد وجبت فيها الزكاة فأخذ منها الزكاة (أخبرنا) الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثنا ابن عجلان عن أبي الزناد عن أبي عمرو بن حسان عن أبيه مثله أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس في العرض زكاة إلا أن يراد به التجارة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن يحيى بن سعيد عن رزيق بن حكيم أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مر بك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموالهم من التجارات من كل أر بعين دينار أدinar فأفانقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرين دينارا فانقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا (قال الشافعي) وبعده حتى يحول عليه الحول فيأخذ ولا يأخذ منهم حتى يعلموا أن الحول قد حال على ما يأخذ منه (قال الشافعي) ونوافقه في قوله فان نقصت ثلث دينار فدعها وتخالف في أنها إذا نقصت عن عشرين دينارا أقل من حبة لم تأخذ منها شيئا لأن الصدقة إذا كانت معدودة فإن لا يؤخذ إلا من عشرين دينارا فالعلم بحيط أنها لا تؤخذ من أقل من عشرين دينارا بشئ ما كان الشئ (قال الشافعي) وبعدها كله تأخذ وهو قول أكثر من حقت عنه وذكر كرى عنه من أهل العلم بالبلدان (قال الشافعي) والعروض التي لم تستقر للتجارة من الأموال ليس فيها زكاة بأنفسها فمن كانت له دورا وحمامات لغلة أو غيرها أو ثياب كثر أو قلت أو رقيق كثر أو قل فلا زكاة فيها وكذلك لا زكاة في غلاتها حتى يحول عليها الحول في يد مالكها وكذلك كتابة المكاتب وغيرها لا زكاة فيها إلا بالحوال له وكذلك كل مال ما كان ليس بمأشبه ولا حر ولا ذهب ولا فضة يحتاج إليه أو يستغنى عنه أو يستعمل بماله غلة منه أو يدخره ولا يراد بشئ منه التجارة فلا زكاة عليه في شئ منه بقبضة ولا في غلته ولا في غلته لو باعه إلا أن يبيعه أو يستغله ذهباً أو ورقاً فإذا حال على ما نض بسد من غلته حول زكاة وكذلك غلته إذا كانت مما يركب من سائمة أبل أو بقرا أو غنم أو ذهب أو فضة فإن أكرى سائمة بمحنة أو زرع مما فيه زكاة فلا زكاة عليه فيه حال عليه الحول أو لم يحل لأنه لم يزرعه فوجب عليه فيه الزكاة وإنما أمر الله عز وجل أن يؤتى حقه يوم حسابه وهذا دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع (قال الربيع) قال أبو يعقوب وزكاة الزرع على بائعه لأنه لا يجوز بيع الزرع في قول من يجزى ببيع الزرع إلا بعد أن يبيض (قال أبو محمد الربيع) وجواب الشافعي فيه على قول من يجزى ببيع فاما هو فكان لا يرى بيعه في سنبله إلا أن يثبت فيه خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فينبع (قال الشافعي) ولا اختلاف بين أحد علمته أن من أدى عشر أرضه ثم حبس طعامها أحوالاً لم يكن عليه فيه زكاة (قال الشافعي) ومن ملك شياً من هذه العروض غير أن أهبة أو وصية أو أي وجوه الملك ملكها به إلا الشراء أو كان متر بصار يديه البيع فحالت عليه أحوال فلا زكاة عليه فيه لأنه ليس بعشري للتجارة (قال الشافعي) ومن اشترى من العروض شيئاً مما وصفت أو غيره مما لا تجب فيه

وان هلك زوجها
خرجت فاعتقت ثوبت
ولا بأس أن توضع
المائدة في المسجد وغسل
اليد في الطشت ولا
باس أن ينكح نفسه
وينكح غيره والمرأة
والعبد والمسافرون
يعتقون حيث شاؤوا
لأنه لا جعة عليهم

(كتاب الحج)

قال الشافعي فرض الله
تبارك وتعالى الحج على
كل حارب استطاع إليه
سبيلاً بدلالة الكتاب
والسنة ومن حج مرة
واحدة في دهره فليس
عليه غيرها (قال الشافعي)
والاستطاعة وجهان
أحدهما أن يكون
(أ) قوله آدمة بوزن
أفعلة جمع أدبم
كرغيف وأرغفة وأهبة
كذلك جمع أهاب
كسوار وأسورة كنبه
مصححه

الزكاة بعينه ذهب أو ورق أو عرض أو باي وجوه الشراء الصحيح كان أحصى يوم ملكه ملكا صحيحا فإذا حال عليه الحول من يوم ملكه وهو عرض في يده للتجارة فعليه أن يقومه بالأغلب من نقد ببلده دنائره كانت أو دراهم ثم يخرج زكاته من المال الذي يقوم به (قال الشافعي) وهكذا إن باع عرضا منه بعرض اشتراه للتجارة قوم العرض الثاني بوجه يوم ملك العرض الأول للتجارة ثم أخرج الزكاة من قيمته وسواء عيّن فيها اشتراه منه أو عيّن عامة إلا أن يعيّن بالهبة واجهلا به لأنه بعينه لا يختلف فيما يخص عليه الزكاة منه (قال الشافعي) وإذا اشترى العرض بنفسه فحجب فيه الزكاة أو عرض فحجب في قيمته الزكاة حسب ما أقام المال في يده ويوم اشتري العرض كان المال أو العرض الذي اشتري به العرض للتجارة أقام في يده ستة أشهر ثم اشتري به عرضا للتجارة فأقام في يده ستة أشهر فقد حال الحول على المالكين معا الذي كان أحدهما مقام الآخر وكانت الزكاة واجبة فيهما معا فيقوم العرض الذي في يده فيخرج منه زكاته (قال الشافعي) فإن كان في يده عرض لم يشتريه أو عرض اشتراه لغير تجارة ثم اشتري به عرضا للتجارة لم يحجب ما أقام العرض الذي اشتري به العرض الآخر وحسب من يوم اشتري العرض الآخر فإذا حال الحول من يوم اشترا من كاهل أن العرض الأول ليس مما تحجب فيه الزكاة بحال (قال الشافعي) ولو اشتري عرضا للتجارة دنائره أو بدراهم أو شيئا تحجب فيه الصدقة من الماشية وكان أقاما ما اشتري به ذلك العرض من يومه لم يقوم العرض حتى يحول الحول يوم أخذ من العرض ثم زكاه بعد الحول (قال الشافعي) ولو أقام هذا العرض في يده ستة أشهر ثم باعه بدراهم أو دنائره فأقامه في يده ستة أشهر زكاه وكانت كدنايره أو دراهم أقامت في يده ستة أشهر لأنه لا يحجب في العرض زكاة إلا بشرائه على نية التجارة فكان حكمه حكم الذهب والورق التي حال عليها الحول في يده (قال الشافعي) ولو كانت في يده مائتا درهم ستة أشهر ثم اشتري بها عرضا فأقام في يده حتى يحول عليه حول من يوم ملكه المائتي درهم التي حوّلها فيه للتجارة عرضا أو باعه بعرض للتجارة لحال عليه الحول من يوم ملك المائتي درهم أو من يوم زكى المائتي درهم يقوم به بدراهم ثم زكاه ولا يقوم به دنائره إذا اشتراه بدراهم وإن كانت الدناير الأغلب من نقد البلد وأما يقوم به بالأغلب إذا اشتراه بعرض للتجارة (قال الشافعي) ولو اشتراه بدراهم ثم باعه دنائره قبل أن يحول الحول عليه من يوم ملك الدراهم التي صرفها فيه أو من يوم زكاه فعليه الزكاة من يوم ملك الدراهم التي اشتراها إذا كانت مما تحجب فيه الزكاة وذلك لأن الزكاة تجوز في العرض بعينه فباي شيء بيع العرض فحجب الزكاة وقوم الدناير التي باعها بدراهم ثم أخذ زكاة الدراهم ألا ترى أنه يباع بعرض فيقوم فتؤخذ منه الزكاة ويبقى عرضا فيقوم فتؤخذ منه الزكاة فإذا بيع بدناير زكيت الدناير بقيمة الدراهم (قال الربيع) وبه قول آخر أن البائع إذا اشترى السلعة بدراهم فباعها بدناير فالبيع جائز ولا يقوم به بدراهم ولا يخرج لها زكاة من قبل أن في الدناير باعها بها زكاة فقد حوّلته الدراهم بدناير فلا زكاة فيها وأصل قول الشافعي أنه لو باع بدراهم فحال عليها الحول اليوم بدناير لم يكن عليه في الدناير زكاة حتى يشتري لها حولا كاملا كالربيع بقرا أو عتبا بابل فحال الحول على ما باع اليوم استقبل حولا عما اشتري إذا كانت سائمة (قال الشافعي) ولو اشتري عرضا لا ينوي بشرائه للتجارة لحال عليه الحول أو لم يحل ثم نوى به التجارة لم يكن عليه فيه زكاة بحال حتى يبيعه ويحول على أنه الحول لأنه إذا اشتراه لغيره للتجارة كان كاملا بغير شراء لا زكاة فيه (قال الشافعي) ولو اشتري عرضا بدينه للتجارة فلم يحل عليه حول من يوم اشتراه حتى نوى به أن يشتريه ولا يتخذ للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة كان أحب إلى لو زكاه وأما بين أن عليه زكاته إذا اشتراه بدينه للتجارة ولم تنصرف نيته عن إرادته للتجارة فأمّا إذا انصرفت نيته عن إرادته للتجارة فلا أعلمه أن عليه فيه زكاة وهذا مخالف لما نسبته إلى إمامنا فلا ينصرف عن السائمة حتى يعلفها (١) فأما القنية والتجارة فسواء لافرق بينهما إلا بنية المالك (قال الشافعي) ولو كان لا يملك الأقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالا فاشترى بها عرضا للتجارة فباع العرض

مستطاع بعينه واجدا من ماله ما يملكه الخ زاد وراحله لأنه قبل يا رسول الله ما الاستطاعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم زاد وراحله والوجه الآخر أن يكون معضوبا في يده لا يقدر أن يشت على مركب بحال وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يخرج عنه بطاعته أو من يستأجره فيكون هذا من زكاه فرض الحج كما قد روي معروف من لسان العرب أن يقول الرجل أنا مستطيع لأن أبي داري أو أخيط نوري يعني بالاجارة أو من يطيعني وروي عن ابن (١) قوله فأما القنية الخ كذا في النسخ ولعل لفظ قنية هذا من زيادة النسخ فأنظر كتبه

عباس أن امرأة من
ختم قالت يا رسول
الله إن غريضة القنفذ
الجم على عباده أدركت
أي شخصاً كسبراً لا
يستطيع أن يستنك
على راحته فهل ترى أن
أحج عنه فقال النبي
صلى الله عليه وسلم نعم
فكانت يا رسول الله فهل
ينفعه ذلك فقال نعم كما
لو كان على أبيسكدين
ففضيسته لشعته (قال
الشافعي) ليعمل النبي
صلى الله عليه وسلم قضاءها
الحج عنه كفصاها الدين
عنه فلا تني أولي أن

(١) قوله لاني كلوصفت
كذا في النسخ وأصل في
الكلام سقط من النسخ
والوجه والله أعلم لاني
الظن لما وصفت الحج
فانظر كتبه معجمه
(٢) قوله ولازكاة فيها
أقام الحج كذا في النسخ
وانظر كتبه معجمه

بعد ما حال عليه الحول أو عنده أو قبله بما يجب فيه الزكاة في العرض من يوم ملك العرض لا يوم ملك
الدراهم لانه لم يكن في الدراهم كذا لحوال عليها الحول وهي بحالها (قال الشافعي) ولو كانت الفنادير أو
الدراهم التي لا يملك غيرها التي اشترى بها العرض أقامت في يده أشهر الميعاد مقامها في يده لانه كانت في
يد ملكه لا يجب فيها الزكاة وحسب العرض حوله من يوم ملكه وانما صدقنا العرض من يوم ملكه أن الزكاة
وميتته بنفسه بنسبة شرائه كالتجارة إذا حال الحول من يوم ملكه وهو ما يجب فيه الزكاة (١) لاني
كلوصفت من أن الزكاة سارت فيه نفسه ولا تنظر فيه إلى قبته في أول السنة ولا في وسطها لانه انما يجب فيه
الزكاة إذا كانت قبته يوم قبل الزكاة بما يجب فيه الزكاة وهو في هذا الخصال الذهب والفضة الأخرى أنه
لو اشترى عرباً من بني نزار وكانت قبته يوم يحول الحول أقل من عشرين سقطت فيه الزكاة لان هذا
بين أن الزكاة تنظر في قبته وفي غنمه إذا بيع لأفيا اشترى به (قال الشافعي) وسواء فيها اشتراء التجارة كل
ما عدا الأعيان التي فيها الزكاة بأنفسهم رقيق وغيرهم فلو اشترى رقيقاً للتجارة فباعه عليهم الفطر وهم عنده
زكاة عنهم كذا لظن إذا كانوا مسلمين وزكاة التجارة بهم لهم وإن كانوا مشركين زكاة عنهم كذا التجارة
وليست عليهم فيها زكاة الفطر (قال) وليس في شيء اشترى للتجارة زكاة الفطر غير الرقيق المسلمين وزكاة غير
زكاة التجارة الأخرى أن زكاة الفطر على عسدة الأحرار الذين ليسوا بعمال وانما هي طهور لاني لانه اسم
الأعيان (قال الشافعي) ولو اشترى دراهم بدنانير أو عرض أو فنانير بدراهم أو عرض يربدها للتجارة فلا
زكاة فيها اشترى بها إلا بعد ما يحول عليه الحول من يوم ملكه كانه ملك ما تدبره لأحد عشر شهراً ثم اشترى
بها نقد ينزل أو نقد حرم فلا زكاة في الدنانير الأخرى ولا الدراهم حتى يحول عليها الحول من يوم ملكه إلا أن
الزكاة فيها بنفسها (قال الشافعي) وهكذا إذا اشترى سائمة من ابل أو بقراً أو غنم بدنانير أو دراهم أو غنم أو
ابل أو بقراً فلا زكاة فيها اشترى بها حتى يحول عليها الحول في يده من يوم ملكه اشتراءه عنده أو غيره مما فيه
الزكاة (٢) ولا زكاة فيها أقام في يده ما اشتراء ما شاء أن يقيم لان الزكاة فيه بنفسه لا يبيعه للتجارة ولا غيرها (قال
الشافعي) وإذا اشترى السائمة للتجارة كاهل زكاة السائمة لا زكاة للتجارة وإذا ملك السائمة بغير أن وجهه أو
غيره كاهل يحول زكاة السائمة وهذا اختلاف التجارات (قال الشافعي) وإذا اشترى بخلاف أو بضاً للتجارة
زكاة كاهل كاهل والزروع وإذا اشترى أو ضاً بغير أن غير غنم أو زروع غير غنم أو زروع أو يقر
والربع) وغيره ما بها الزكاة كاهل زكاة التجارة لان هذا ما ليس فيه بنفسه كاهل زكاة كاهل زكاة
التجارة (قال الشافعي) ومن قبله لا زكاة في الخيل ولا في الماشية غير السائمة فإذا اشترى واحد من هذين
التجارة ففيه الزكاة كما يكون في العروض التي لا يشتري للتجارة

(باب زكاة مال القراض)

(قال الشافعي) ربحه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم قراضاً فاشترى به سائمة تسمى ألقين
وحال عليها الحول فهل أن يبيعها فبها الحول أو أن أحدها أن السائمة تترك كلها لأنها من ملك مالكها لا تني فيها
لقراض حتى يسلم رأس المال الذي يقرضه الرجل على ما شرطوا (قال الشافعي) وكذلك لو باعها
بعد الحول أو قبل الحول لم يقتسمها المال حتى حال الحول (قال) وانما يبيعها قبل الحول ويسلم الذي يقرضه المال
رأس ماله وانقسم الربح ثم حال الحول ففي رأس مال رب المال ورب ماله الزكاة ولا زكاة في حصص القراض لانه
استجاب ما لا يملك عليه الحول (قال الشافعي) وكذلك لو دفع رأس مال رب المال إليه ولم يقتسم الربح
حتى حال الحول صدق رأس مال رب المال وحصته من الربح ولم يصدق مال القراض وإن كان شريكاً به
لان ملكه حادث فيه ولم يعمل عليه حوله من يوم ملكه (قال الشافعي) ولو استأجر مال سبعة لا يبيع زكاة
كل سنة على رب المال أبداً حتى يسلم الذي يقرضه رأس ماله فأما ما يسلم الذي يقرضه رأس ماله فهو من

ملك رب المال في هذا القول لا يختلف (قال الشافعي) وان كان رب المال حراما مسلما أو عبدا ما دون الله في التجارة والعامل نصرانيا أو مكاتباً فهكذا يركى ما لم يأخذ رب المال رأس ماله وإذا أخذ رأس ماله زكى جميع ماله ولم يزل مال النصراني ولا المكاتب منه وهو أشبه القولين والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والقول الثاني إذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم فراضا فاشترى بها سلعة تسوى ألف الفحل الحول على السلعة في يدي المقارض قبل بيعها فوفت فإذا بلغت ألفين أدبت الزكاة على ألف ونحوها لا تنهضت رب المال ووقفته زكاة خمسة فأن حال عليه الحول فإن بلغت ألفين زكى ألفان لأنه قد حال على الخمسة الحول من يوم صار رب المقارض فان نقصت السلعة فلا شيء على رب المال ولا المقارض بتراجعه منه من الزكاة وان زادت حتى تبلغ في عام قبل ثمن ثلاثة آلاف درهم زكى ثلاثة آلاف كما وصفت ولو لم يكن الفضل فيها إلا ما أتته درهم لم للمعارض نصفها وحال عليه الحول من يوم صار للمعارض فيها فضل زكى لان المقارض خبط بها فان نقصت السلعة حتى تصير إلى ألف درهم زكى ألفا ولا تعدو الزكاة الأولى أن تكون عنهما معا فمالو كانا خبطا في مال أخذنا الزكاة منهما معا وعن رب المال وهذا إذا كان المقارض حراما مسلما أو عبدا أذن له سيد في القراض فكان ماله مال سيده فان كان المقارض من لا زكاة عليه كأن كان نصرانيا أو مسئلة بماله زكى حصصه المقارض المسلم ولم يزل حصصه المقارض النصراني بحال لان نعمه هو المسلم كانه (قال الشافعي) وهكذا لو كان المقارض مكاتباً في القول الأول إذا كان رأس المال لمسلم ولا زكى حصصه العامل النصراني والمكاتب في القول الآخر لأنه لا زكاة عليه ما في أموالهما (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بماله ورب المال نصراني والعامل في المال مسلم فاشترى سلعة بالفحل عليها حول وهي ثمن ألفين فلا زكاة فيها وان حال عليها أحوال لانها مال نصراني إذا دفع العامل إلى النصراني رأس ماله فيكون ما فضل بينهما بين النصراني فيزكى نصيب العامل المسلم منه إذا حال عليها حول ولا يزكى نصيب النصراني في القول الأول وأما القول الثاني فإنه يخص ذلك ولا يكون عليه فيه زكاة فإذا حال حول فان سلمه فضلهما أدى زكاة كما يؤدي زكاة ما مر عليه من السنين منذ كان في المال فضل (قال) وإذا كان المسلم في المال بين المسلم والكافر صدق المسلم ماله صدقة المنقرض لإسداءه النبي بك ولا الخبط في المشايبة والنخبة وغير ذلك لأنه انما يجمع في الصدقة ما فيه كراهة صدقة فأما التي هي في الصدقة ما لا زكاة فيه فلا يجوز له

يجمع بينه مما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بينه وروى عن عطية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رجلا يقول لبيك عن شربة فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن كنت عجبته فلبت عنه والافاهج وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لشئح كبير لم يجمع شئت فجهز رجلا يجمع عنك

باب الاستطاعة بالغير

(قال الشافعي) وإذا استطاع الرجل فمكنه مسير الناس من يله فقد لزمه الحج فان مات قضى عنه وإن لم يمكنه

(باب الدين مع الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان بن عفان كان يقول هذا شهر زكاةكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فليؤد منها الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث عثمان يشبه والله تعالى أعلم أن يكون انما أمر بقضاء الدين قبل حلول الصدقة في المال في قوله هذا شهر زكاةكم يجوز أن يقول هذا الشهر الذي إذا مضى حلت زكاةكم كما يقال شهر ذي الحجة وانما أطلقه بعد مضي أيام منه (قال الشافعي) فإذا كانت لرجل مائتا درهم وعليه دين مائتا درهم ففضى من المائتين شيئا قبل حلول المائتين أو استعدي عليه السلطان قبل محل حول المائتين ففضاها فلا زكاة عليه لان الحول حال وليست مائتين (قال) وان لم يقض عليه بالمائتين إلا بعد حولها فعليه أن يخرج منها خمسة دراهم ثم يقضى عليه السلطان بما بقي منها (قال الشافعي) وهكذا لو استعدي عليه السلطان قبل الحول فوف ماله ولم يقض عليه بالدين حتى يحول عليه الحول كان عليه أن يخرج زكاة ما لم يدفع إلى غرمائه ما بقي (قال الشافعي) ولو قضى عليه السلطان بالدين قبل الحول ثم حال الحول قبل أن يقضه الغرماء لم يكن عليه فيه زكاة لان المال صار للغرماء ودونه قبل الحول وفيه قول ثان أن

عليه

عليه فيه الزكاة من قبل أنه لو تلف كان منه ومن قبل أنه لو طرأ له مال غير هذا كان له أن يحبس هذا المال وان يقضي الغرماء من غيره (قال الشافعي) وإذا أوجب الله عز وجل عليه الزكاة في ماله فقد أخرج الزكاة من ماله إلى من جعله له فلا يجوز عندي والله أعلم إلا أن يكون كمال كان في يده فاستحق بعضه فيعطى الذي استحقه ويقضى دينه من ثمنه إن بقي له (قال الشافعي) وهكذا في الذهب والورق والزرع والثمار والماشية كلها لا يجوز أن يخالف بينها بحال لأن كلاما قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في كله إذا بلغ ما وصف صلى الله عليه وسلم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا في صدقة الإبل التي صدقتم منها والتي فيها الغنم وغيرها كالرهن بالشئ فيكون لصاحب الرهن مافيه ولغرماء صاحب المال مافضل عنه وفي أكثر من حال المرتهن وما وجب في مال فيه الصدقة من اجارة أجير وغيره أعطى قبل الحول (قال الشافعي) ولو استأجر الرجل على أن يرعى غنمه بشاة منها بعينها فهي ملك للاستأجر فان قبضها قبل الحول فهي له ولازكاة على الرجل في ماشيته إلا أن يكون ما يجب فيه الصدقة بعد شاة الاجير وان لم يقبض الاجير الشاة حتى حال الحول ففي غنمه الصدقة على الشاة حصتها من الصدقة لانه خلط بالشاة (قال الشافعي) وهكذا في الرجل يستأجر بتمر نخلة بعينها أو نخلات لا يختلف اذا لم يقبض الاجارة (قال الشافعي) فان استؤجر بشئ من الزرع قائم بعينه لم تجز الاجارة لانه مجهول كالأجير في بيعه إلا أن يكون مضي خبر لازم يجوز بيعه فتجوز الاجارة عليه ويكون كالشاة بعينها وتمر النخلة والنخلات باعياتهن (قال الشافعي) وان كان استأجره بشاة بصفة أو تمر بصفة أو باع غنما فعليه الصدقة في غنمه وتمر وزرعه ويؤخذ بان يؤدى إلى الاجير والمشتري منه الصفة التي وجبت له من ماله الذي أخذت منه الزكاة أو غيره (قال الشافعي) وسواء كانت له عروض كثيرة تحمل دينه أو لم يكن له شئ غير المال الذي وجبت فيه الزكاة (قال الشافعي) ولو كانت لرجل ما تادروهم فقام عليه غرماء فقال قد حال عليا الحول وقال الغرماء لم يحل عليا الحول قال قول قوله ويخرج منها الزكاة ويدفع ما بقي منها إلى غرمائه اذا كان لهم عليه مثل ما بقي منها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت له أكثر من مائتي درهم فقال قد حال عليا أحوال ولم يخرج منها الزكاة وكذبه غرماء كان القول قوله ويخرج منها الزكاة لحواله ثم يأخذ غرماء ما بقي منها بعد الزكاة أبدا وأولى به من مال الغرماء لانها أولى به من ملك مالكها (قال الشافعي) ولو رهن رجل رجلا ألف درهم بالف درهم أو ألفي درهم بمائة دينار فسواء وإذا حال الحول على الدراهم المهرونة قبل أن يهل دين المرتهن أو بعده فسواء ويخرج منها الزكاة قبل دين المرتهن (قال الشافعي) وهكذا كل مال يرهن وجبت فيه الزكاة

(باب زكاة الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الدين لرجل غائبا عنه فهو كائنه لو كان الدين له غائبا عنه والوديعة وفي كل زكاة (قال) وإذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحول لم يجز أن يجعل زكاة ماله إلا في حوله لأن المال لا يبعد وأن يكون فيه زكاة ولا يكون إلا كما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولا يكون فيه زكاة فيكون كالمال المستفاد (قال الشافعي) وإذا كان لرجل دين على رجل دين لرجل عليه حول ورب المال يقدر على أخذه منه بحضور رب الدين وملائته وأنه لا يجده ولا يضطره إلى عدوى فعليه أن يأخذه منه أو زكاته كما يكون ذلك عليه في الوديعة هكذا وان كان رب المال غائبا وأحضره لا يقدر على أخذه منه إلا بخوف أو بفلس له ان استعدي عليه وكان الدين غائبا حسب ما احتسب عنده حتى يمكنه أن يقبضه فإذا قبضه أدى زكاة له ما مر عليه من السنين لا يسهه غير ذلك وهكذا الماشية تكون للرجل غائبة لا يقدر عليها بنفسه ولا يقدره عليها وهكذا الوديعة والمال يدفعه فينسى موضعه لا يختلف في شئ (قال الشافعي) وان كان المال الغائب عنه في تجارة يقدر وكيله على قبضه حيث هو فقوم حيث هو وأدبت زكاته ولا يسهه

لعدد داره ودينه الحليج
منه ولم يعش حتى
يمكنه من قابل لم يلزمه
وان كان عام جديب أو
عطش ولم يقدر على مالا
بذله منه أو كان خوف
عدو أو شبه أن يكون غير
واحد للسبيل لم يلزمه ولم
ين على أن أوجب عليه
ركوب البحر الحج اذا قدر
عليه وروى عن عطاء
وطيوس أنهم قالوا لا حاجة
لواجبه من رأس المال
وهو القياس (قال
الشافعي) فليس تأجر عنه
في الحج والعمره بالكل
ما يؤجر من ماله ولا
يصح عنه الا من قد أدى
القرض مرة فله ان يكون
حج فحج عنه الاجرة

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سمع رجلا يلى عن فلان فقال له ان كنت سمعت قلبه عنه والافاض عن نفسك وعن ابن عباس انه سمع رجلا يقول ليلتي من شجرة فقال ويحك ومن شجرة فاذكر فقال اجمع عن نفسك ثم سمعت شجرة (قال) وكذلك لأحرم متطوعا وعليه حج كان فرضه أو مرة كانت فرضه

(باب بيان وقت فرض الحج وسكوته على التراخي)

(قال الشافعي) أزيلت فريضة الحج بعد

(١) قوله من الملتقط كذا في الصحيح ولعله من

تجريف النسخ ووجهه من صاحبها التأصيل كتيبه معجمه

(٢) قوله وكل ما قبض الوله فكذلك تكرير مع سابق فربما كتيبه معجمه

(٣) قوله في الترجمة بدليع زكاته أي يرد دفعها وحبها ذلك كتيبه معجمه

الأثك وهكذا المال المدفون والدين وكل ما لا يسعه إلا تاديه زكاته بجمعه وامكانه فان ذلك قبل أن يصل اليه وبعد الحول وقد أمكنه فزكاته عليه دين وهكذا كل مال له يعرف موضعه ولا يدفع عنه فكلما قلت زكته فلا يلزمه زكاته قبل قبضه حتى يقبضه فهلك المال قبل أن يكتنه قبضه فلا ضمان عليه فيما مضى من زكاته لان العين التي فيها الزكاة هلكت قبل قبضه أن يؤدبها (قال الشافعي) فان غصب مالا فأقام في يدي الغاصب زمانا لا يقدر عليه ثم أخذه وأغرقه مال فأقام في الجوز زمانا ثم قدر عليه أو دفين مالا فبطل موضعه فلم يدر أين هو ثم قدر عليه فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن لا يكون عليه فيه زكاة لما مضى ولا إذا قبضه حتى يحول عليه حول من يوم قبضه لأنه كان مغلوبا عليه بلا طاعة منه كطاعته في السلف والتجارة والدين أو يكون فيه الزكاة ان سلم لأن ملكه لم يزل عنه لما مضى عليه من السنين (قال الربيع) القول الآخر أصح القولين عندى لأن من غصب ماله أو غرق لم يزل ملكه عنه وهو قول الشافعي (قال الشافعي) وهكذا لو كان له على رجل مال أصله مضمون أو مائة لمجده مائة ولا يمسكه عليه أوله بينة غالبة لم يقدر على أخذه منه بأي وجه ما كان الأخذ (قال الربيع) فإذا أخذ من كمال ما مضى عليه من السنين وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) فان ذلك منه مال فالتقطه منه رجل أو لم يدر الملتقط أو لم يلتقط فقد يجوز أن يكون مثل هذا ويجوز أن لا يكون عليه فيه زكاة بحال لأن الملتقط يملكه بعد سنة على أن يؤديه اليه ان جاءه ويخالف الباب فيه بهذا المعنى (قال الشافعي) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة زكاة إذا كان في مثله زكاة لما مضى ثم كمال قبض منه شيئا فكذلك (قال الشافعي) وإذا عرف الرجل القطعة سنة ثم ملكها بحال عليها أحوال ولم يزل بها كما هم جاء صاحبها فلا زكاة على الذي وجدها وليس هذا كصدقات المرأة لأن هذا لم يكن لها مال كالتقط حتى جاء صاحبها وان أدى عنها زكاة منها فإنها صاحبها (قال الشافعي) والقول في أن لا زكاة على صاحبها الذي أقر لها وأن عليه الزكاة في مقامها في يدي غيره كما وصفت أن تسقط الزكاة في مقامها في يدي الملتقط بعد السنة لأنه أبيع له أكلها بلا رضاء (١) من الملتقط أو يكون عليه فيها الزكاة لأنها ماله (٢) وكل ما قبض من الدين الذي قلت عليه فيه زكاة إذا كان في مثله زكاة لما مضى فكلما قبض منه شيئا فكذلك وان قبض منه مالا لا زكاة في مثله فكان له مال أخذه اليه ولا حجب إلا القبض ما حجب فيه الزكاة معه أي زكاة لما مضى عليه من السنين

(باب الذي يدفع زكاته قبل أن يدفعها إلى أهلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخرجه رجل زكاة ماله قبل أن يحل فلهك قبل أن يدفعها إلى أهلها لم تجز عنه وان حلت زكاة ماله زكي ما في يده من ماله ولم يحسب عليه ما هلك منه من المال في هذا الموضع وسواء في هذا زوجه وثرة ان كالتب (قال الشافعي) وان أخرجه بعد ما حلت فلهك قبل أن يدفعها إلى أهلها فان كان لم يفرط والفرط أن يكتنه بعد حوله يدفعها إلى أهلها أو إلى من أتوا في تأخير لم يحسب عليه ما هلك ولم تجز عنه من الصدقة لأن من لم يفرط في يده شيء لم يبرأ منه إلا يدفعه إلى من يستوجب عليه (قال الشافعي) ورجوع المأبق من ماله فان كان لم يبق منه زكاة زكاة وان لم يكن لبقا في منه زكاة لم يركه كان حلت عليه نصف دينار في عشرة بن دينار فأخرج النصف فلهك قبل أن يدفعه إلى أهلها فبقيت تسعة عشر ونصف فلا زكاة عليه فيها وان كانت له إحدى وعشرون دينار ونصف فأراد أن يركبها فخرج عن العشر بن نصفها وعن الباقي عن العشر بن ربع عشر الباقي لأن ما زاد من الدنانير والدراهم والطعام كله على ما يكون فيه الصدقة ففيه الصدقة بحدابه فان هلك الزكاة فبقي عشرة بن دينار أو أكثر لم يركه في ما بقي ربع عشرة (قال الشافعي) وهذا هكذا ما أنبت الأرض والنجارة وغير ذلك من الصدقة والمباشية إلا أن المباشية تخالف هذا إلى أنها بعدوا وأنها معطو عجايب العدد فان حال عليه حول وهو في سفر لم يجد من يستحق

السهمان أو هو في مصرف فطلب فلم يحضر في ساعته تلك من يستحق السهمان أو سبعين أو حبل بينه وبين ماله
فكل هذا لا يكون به مفترطاً وما هلك من ماله بعد الحول لم يحسب عليه في الزكاة كالأحساب ما هلك
قبل الحول وإن كان يمكنه إذا حاسب من ينق به فلم يأخذه بذلك أو وجد أهل السهمان فأخذ ذلك للبدل أو كثيراً
وهو يمكنه فلم يعطهم بوجود المال وأهل السهمان فهو مفترط وما هلك من ماله فالزكاة لازمة له فيما بقي في
يده منه كان كانت عشرون ديناراً فامكنه أن يؤدي زكاته بأخرها فهلكت العشرون فعليه نصف
دينار يؤديه متى وجده ولو كان له مال يمكنه أن يؤدي زكاته فلم يفعل فوجبت عليه الزكاة سنين ثم هلك أدى
زكاته لمافترط فيه وإن كانت له مائة شاة فأقامت في بده ثلاث سنين وأمكنه في مضي السنة الثالثة أداء
زكاته فلم يؤديها أدى زكاتها ثلاث سنين وإن لم يمكنه في السنة الثالثة أداء زكاتها حتى هلكت فلا زكاة
عليه في السنة الثالثة وعليه الزكاة في السنتين اللتين فرط في أداء الزكاة فيهما

(باب المال يحول عليه أحوال في يده صاحبه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا كانت لرجل خمس من الأبل فحال عليها أحوال وهي في يده لم يؤدي
زكاته ما فعله فيها زكاة عام واحد لأن الزكاة في أعيانها وإن خرجت منها شاة في السنة فلم يبق له خمس تغيب
فيمن الزكاة (قال الربيع) وفيه قول آخر أن عليه في كل خمس من الأبل أقامت عنده أحوالاً أدى زكاتها
في كل عام أقامت عنده شاة في كل عام لأنه إنما يخرج الزكاة من غير أعيانها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وكذلك إن كانت له أربعون شاة أو ثلاثون من البقر أو عشرون ديناراً أو مائتا درهم أخرج زكاتها العام
واحد لأن زكاتها خارجة من ملكه مضمونة في يده لاهلها ضمان ما غصب (قال الشافعي) ولو كانت أبله
ستأهل عليها ثلاثة أحوال وبغيره منها يسوي شاتين فأكثر أدى زكاتها الثلاثة أحوالاً لأن بغيره منها إذا
ذهب بشاتين أو أكثر كانت عنده خمس من الأبل فيها زكاة (قال الشافعي) ولو كانت عنده انسان
وأربعون شاة أو واحد وعشرون ديناراً فحالت عليه ثلاثة أحوال أخذت من الغنم ثلاث شاة لأن شاتين
يذهبان ويبقى أربعون فيها شاة وأخذت منه زكاة الدنانير ديناراً ونصفاً وحصة الزيادة لأن الزكاة تذهب
ويبقى في يده ما ليس به زكاة وهكذا لو كانت له أربعون شاة أول سنة ثم زادت شاة فحالت عليها سنة ثانية وهي
أحدى وأربعون ثم زادت شاة في السنة الثالثة فحالت عليها سنة وهي اثنتان وأربعون شاة كانت فيها ثلاث
شاة لأن السنة لم تدخل الأور بها فحالت فيها أربعين شاة (قال الشافعي) فعلى هذا الباب كله فيه الزكاة
(قال الشافعي) ولو كانت له أربعون شاة فحال عليها أحوال ولم ترد فأجب إلى أن يؤدي زكاتها لما مضى
عليها من السنين ولا يبين أن تجبره إذا لم يكن له إلا أربعون شاة فحالت عليها ثلاثة أحوال أن يؤدي ثلاث
شاة (قال الربيع) وفي الأبل إذا كانت عنده خمس من الأبل فحال عليها أحوال كانت عليه في كل
حول شاة لأن الزكاة ليست من عينها إنما يخرج من غيرها وهي مخالفة للغنم التي في عينها الزكاة

(باب البيع في المال الذي فيه الزكاة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ولو باع رجل رجلاً مائتي درهم بخرمسة دينار ببيعاً فاسداً فأقامت
في يد المشتري شهر ثم حال عليها الحول من يوم ملكها البائع ففيها الزكاة من مال البائع وهي مردودة عليه
لأنه لم يخرج من ملكه بالبيع الفاسد وهكذا كل مال وجبت فيه الزكاة فبيع ببيعاً فاسداً من ما شئت
أو غير هاتين على أصل ملك المالك الأول لأنه لم يخرج من ملكه ولو كان البائع باعها ببيعاً صحيحاً على أنه
بالشهر فلا وقضها المشتري أو لم يقضها حال عليها حول من يوم ملكها البائع وجبت فيها الزكاة لأنه لم يتم
خروجها من ملك البائع حتى حال عليها الحول ولم يشتر بها رد المال الذي دخل عليها بالزكاة وكذلك

الهجرة وأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أبا بكر على الحج وتختلف
صلى الله عليه وسلم
بالمدينة بعد منصرفه
من تبوك لا يحج بأولا
مشغولاً بشئ وتختلف
أكثر المسلمين قادرين
على الحج وأزواج رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ولو كان كنزك الصلاة
حق يفرح وقتها ما تركه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الفرض ولا تركه
المختلفون عنه ولم يحج
صلى الله عليه وسلم بعد
فرض الحج إلا بحجة
الاسلام وهي حجة
الوداع وروى عن جابر
ابن عبد الله أن النبي

لو كان الخيار للبائع والمشتري معا (قال الشافعي) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فاخترنا انفاذا البيع بعد ما حال عليها الحول فقيم اقولان أحدهما أن على البائع الزكاة لأن البيع لم يتم إلا بعد الحول ولم يتم خروجهما من ملكه بمحال (قال) والقول الثاني أن الزكاة على المشتري لأن الحول حال وهي ملك له وانما له خيار الردان شاء دون البائع (قال الربيع) وكذلك لو كانت له أمة كان للمشتري وطؤها في أيام الخيار دون البائع فلما كان أكثر المالك للمشتري كانت الزكاة عليه اذا حال عليها الحول من يوم اشتراها وقبضت وسقطت الزكاة عن البائع لانه قد خرجت من ملكه ببيع صحيح (قال الشافعي) ولو باع الرجل صنفا من مال وجبت فيه الزكاة قبل حوله بيوم على أن البائع فيه بالخيار يوما فاخترنا انفاذا البيع بعد يوم وذلك بعد تمام حوله كانت في المال الزكاة لأن البيع لم يتم حتى حال عليه الحول قبل أن يخرج من ملكه وكان للمشتري رده بنقص الزكاة منه ولو اخترنا انفاذا البيع قبل أن يضي الحول لم يكن فيه زكاة لأن البيع قد تم قبل حوله (قال الشافعي) وهكذا كل صنف من المال باعه قبل أن يحل الصدقة فيه وبعده من دنائره ودراهم وما شابه لا اختلاف فيها (١) ولا عليه بفرق بينها (قال الشافعي) واذا باع دنائره بدراهم أو دراهم بدنائره أو بقران غنم أو بقران غنم أو بابل أو بابل أو غنم فكل ذلك سواء فأى هذا باع بل حوله فلا زكاة على البائع فيه لانه لم يحل عليه الحول في يده ولا على المشتري حتى يحول عليه حوله من يوم ملكه (قال الشافعي) وسواء اذا زالت عين المال من الابل أو الذهب بابل أو ذهب أو غيرها لا اختلاف في ذلك فاذا باع رجل رجلا رجلا فخلها فتم أو تمرادون التخل فسواء لأن الزكاة انما هي في التمر دون التخل فاذا مال المشتري الثمرة بان اشتراها بالتخل أو بان اشتراها منفردة بشرائه يصح أو وهبته وقبضها أو أقر له بها أو تصدق بها عليه أو وصى له بها أو أوى وجهه من وجوه الملك صح له ملكها به فاذا صح له ملكها قبل أن تری فيها الحرة أو الصفرة وذلك الوقت الذي يحل فيه بيعها على أن يترك حتى يبلغ فالزكاة على مالكها إلا خزان أول وقت زكاتها أن تری فيها حرة أو صفرة فيخرج من مال مالكها الأول (٢) ولو لم يملك الزكاة المالك إلا أخرخصت الثمرة قبل ملكها أو صفرة فالزكاة في الثمر من مال مالكها الأول (٣) ولا يختلف الحكم في هذا في أي وجه ملك به الثمرة بمحال في الزكاة ولا في غيرها إلا في وجه واحد وهو أن يشتري الثمرة بعد ما يبدو صلاحها فيكون العشر في الثمرة لا يزول و يكون البيع في الثمرة مفسوخا كما يكون لو باعه عبدا من أحدهما له ولا تحل له مفسوخا ولكنه يصح لا يصح غيره اذا باعه على ترك الثمرة أن يبيعه تسعة أعشار الثمرة أن كانت تسقى بعين أو كانت بعلا وتسعة أعشارها ونصف عشرها ان كانت تسقى بغرب وبيعه جميع ما دون خمسة أوسق اذا لم يكن البائع غيره فيصح البيع ولو تعذر المصدق فأخذ مما لست فيه الصدقة وزاد فيها فيه الصدقة فأخذ أكثر منها لم يرجع فيه المشتري على البائع وكانت مظلمة دخلت على المشتري (٣) (قال الشافعي) ولو كان لواحد حائط فيه خمسة أوسق فباع ثمره من واحد أو اثنين بعد ما يبدو صلاحها ففيه الزكاة كما وصفت في مال البائع نفسه ولو باعه قبل أن يبدو صلاحه ولم يشترط أن يقطع من واحد أو اثنين ففيه الصدقة والبيع فيه فاسد (قال الشافعي) وان استهلك المشتري الثمرة كلها أخذت بالحائط بالصدقة وان أفلس أخذ من المشتري قيمتها بما اشتري من ثمنها العشر ورماني على رب الحائط وان لم يقاس البائع أخذت بعشرها لانه كان سبب هلاكها وان كان للمشتري غرماء فكان غن ما استهلك من العشر عشرة ولا يوجد مثله وثن عشر مثله عشر من يوم توخذ الصدقة اشتري بعشرة نصف العشر لانه ثمن العشر الذي استهلكه وهو له دون الغرماء وكان أولى الصدقة أن يكون غرماء يقوم مقام أهل السهمان في العشرة الباقية على رب الحائط (قال الشافعي) فان باع رب الحائط ثمرته وهي خمسة أوسق من رجلين قبل أن يبدو صلاحها على أن يقطعها كان البيع جائزا فان قطعها قبل أن يبدو صلاحها فلا زكاة فيها وان تركها حتى يبدو صلاحها ففيها الزكاة فان أخذها رب الحائط فمظلمة

صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة تسع سنين ولم يخرج من حج (قال الشافعي) فوقت الحج ما بين أن يجب عليه أن يموت

(باب بيان وقت الحج والعمرة)

(قال الشافعي) قال الله جل وعز الحج أشهر معلومات الآية (قال الشافعي) وأشهر الحج شوال وذو القعدة وتسع من ذي الحجة وهو يوم عرفة فمن لم يدركه إلى الفجر من يوم النحر فقد فات به الحج وروى أن جابر بن عبد الله سئل أيهل بالحج قبل أشهر الحج قال لا وعن عطاء انه قيل له أرايت رجلا

(١) قوله ولا عليه الحج كذا في النسخ وانظر كتبه معجمه

(٢) قوله ولو لم يملك كذا في النسخ ولعل لومزة من الناس فتأمل وحرر كتبه معجمه

(٣) من هنالك إلى آخر الباب قدمه السراج الباقين في نسخة عن محله الذي انفقت عليه النسخ وهو باب ميراث المال الآتي وصنيع البلقيني أحسن كتبه معجمه

ففسنا البيع بينهما لان الزكاة وجبت فيها فلا يجوز أن يقطع فيمنع الزكاة وهي حق لاهلها ولا أن تؤخذ بحالها تلك وليست الحال التي أخذها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يثبت للمشتري على البائع عمرة في نخله وقد شرط قطعها ولا يكون في هذا البيع الا فسخه ولورضى البائع بتركها حتى تجذف في نخله وورضى المشتريان لم يرجع على البائع بالعشر لانه قد أقبضهما جميع ما باعهما من الثمرة ولا عشر فيه وعليه ما أن ترك البائع بتركها ولم يرضه المشتريان كان فيها قولان أحدهما أن يجبر على تركها ولا يفسخ البيع بما وجب فيها من الصدقة والثاني أن يفسخ البيع لانها شرط القطع ثم صارت لا يجوز قطعها بما استحق من الصدقة فيها (قال الشافعي) ولورضى أحد المشتريين بقرارها والبائع ولم يرضه الآخر جبر في القول الاول على اقرارها وفي القول الآخر يفسخ نصيب الذي لم يرض ويقر نصيب الذي رضى وكان كرجل اشترى نصف الثمرة واذا رضى اقرارها ثم أراد قطعها قبل الحداد لم يكن له قطعها كلها ولا يفسخ للبيع اذا ترك رده مرة لم يكن له رده بعدها وكل هذا اذا باع الثمرة مشاعا قبل أن يبدو صلاحها (قال الشافعي) فان كان لرجل حائط في ثمره خمسة أوسق فباع رجلا منه نخلات باعيا منهن وأخر نخلات باعيا منهن بعد ما يبدو صلاحه فغيبه العشر والبيع مفسوخ الآن يبيع من كل واحد منهما خمسة أعشاره وان كان هذا البيع قبل أن يبدو صلاح الثمرة على أن يقطعها ففقط ما منها شيئا وتر كاشيا حتى يبدو صلاحها فان كان فيما بقي خمسة أوسق فغيبه الصدقة والبيع فيه كما وصفت في المسئلة قبله فان لم يكن فيما بقي من الثمرة خمسة أوسق فالبيع جائز لا يفسخ ويؤخذ بان يقطعها الآن يتطوع البائع بتركها لهما وان قطعها الثمرة بعدما يبدو صلاحها فقالا لم يكن فيما خمسة أوسق فالقول قولهما مع أعيانهم ولا يفسخ البيع في هذا الحال فان قامت بينة على شيء أخذ بالينة وان لم تقم بينة قبل قول رب المال فيما طرح عن نفسه به الصدقة أو بعضها اذا لم تقم عليه بينة بخلاف ما قال (قال الشافعي) واذا قامت بينة بأمر بطرح عنه الصدقة أو بعضها أو أقر بما ثبت عليه الصدقة أو يرضى بها أخذت بقوله لاني انما أقبل بينته اذا كانت كما ادعى فيما يدفع به عن نفسه فاذا أكتذبت فقلت قوله في الزيادة على نفسه وكان أثبت عليه من بينته (قال الشافعي) واذا كان للرجل الحائط لم يمنع قطع ثمره من حين تطلع الى أن ترى فيه الحجرة فاذا رويت فيه الحجرة منع قطعه حتى يخرص فان قطعه قبل يخرص بعدما يرى فيه الحجرة فالقول قوله فيما قطع منه وان أتى عليه كله مع عينه الآن يعلم غير قوله بينة أهل مصره فيؤخذ ذلك منه بالينة (قال الشافعي) واذا أخذت بينته أو قوله أخذ بتموسط سوى ثمر حائطه حتى يستوفي منه عشرة ولا يؤخذ منه ثمة (قال الشافعي) فهذا ان خرس عليه ثم استهلكه أخذ بتموسط

(باب ميراث القوم المال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال واذا ورث القوم الحائط فلم يبق قسموا وكانت في ثمره كله خمسة أوسق فعلمهم الصدقة لانهم خلطوا بصدقة الواحد (قال الشافعي) فان اقتسموا الحائط مئرا قسما يبيع فكان القسم قبل أن يرى في الثمرة صفرة أو حجرة فلا صدقة على من لم يكن في نصيبه خمسة أوسق وعلى من كان في نصيبه خمسة أوسق صدقة (قال الشافعي) فان اقتسموا بعدما يرى فيه صفرة أو حجرة صدق كله صدقة الواحد اذا كانت في جمعه خمسة أوسق أخذت منه الصدقة لان أول محل الصدقة أن يرى الحجرة والصفرة في الحائط خرس الحائط أول يخرص (قال الشافعي) فان قال قائل كيف جمع صدقة الغنل والغب الذين يخرصان أولا وآخرا دون الماشية والورق والذهب وانما أول ما تحب فيه الصدقة عندئذ وآخروا حول المصدق قبله ان شاء الله تعالى لما خرس الثمار من الاعناب والنخل لرسول الله صلى الله

جاءه لالج في رمضان
ما كنت قائله قال
أقول له اجعلها عشرة
وعن عكرمة قال لا
ينبغي لاحد أن يحرص
بالج الا في أشهر الحج
من أجل قول الله جل
وعز الج أشهر معلومات
(قال) فلا يجوز لاحد أن
يجب قبل أشهر الحج فان
فعل فانها تكون عمرة
كرجل دخل في صلاة
قبل وقتها فتكون نافلة
(قال) ووقت العمرة متى
شاء ومن قال لا يعتبر
الامرة في السنة خالف
سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لانه أحرص
عائشة في شهر واحد
من سنة واحدة مرتين

وخالف فعمل عائشة
نفسها وعلى رضى الله
عنسه وابن عمر وأنس
رحمهم الله

(باب بيان أن العمرة واجبة كالطيم)

(قال السافى) قال الله
جعل ذكره وأعوأ الحج
والعمرة لله ففقرن العمرة
به وأشبهه بظاهر القرآن
أن تكون العمرة واجبة
واعتمر النبي صلى الله
عليه وسلم قبل الحج ومع
ذلك قول ابن عباس والذي
نفسى بيدها أنها التوريتها
في كتاب الله وأعوأ الحج
والعمرة لله وعن عطية
قال لبس أحد من خلق
الله الأ وعليه حجة وعصرة
واحسان (قال) وقال

(۱) قوله خزرات جمع
خزرة كسجدة وسجدة
وخزرة المال خياريه يقال
هذا خزرة نفسى أى
خير ما عندى وقوله
نكبوا عن الطعام أى
اعدوا عن الاكولة وذات
الدر ونحوهما وازكوها
لاهلها كذا فى كتب
الفقه كنهه معجمه

(باب زكوة التعدي على الناس في الصدقة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت مر على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بضع من الصدقة فرأى فيها شاة فألذات ضرع فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طاعتون لا تفتنوا الناس لا تأخذوا (١) خزرات المسلمين نكسوا عن الطعام (قال الشافعي) وجهه الله تعالى توهم عمر أن أهلها يتطوعوا به أو لم ير عليهم في الصدقات ذات در فقال هذا ولو علم أن المصدق جبراً لأهلها على أخذها لردّها عليهم إن شاء الله تعالى وكان شبيهاً بعاقب المصدق ولم يأمر بأسان تؤخذ بطيب أنفس أهلها (قال الشافعي) وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما خرج بيته إلى اليمن مصدقاً يملك وكرائم أموالهم وفي كل هذا دلالة على أن لا يؤخذ بخيار المال في الصدقة وإن أخذت على الواحدة وأن يجعله من ضمان المصدق لأنه تعدى بأخذه حتى رده على أهله وإن ظلت ضمنه المصدق وأخذ من أهله ما عليهم إلا أن يرضوا بأن يرد عليهم فضل ما بين القيتين فيردها المصدق وينفذ ما أخذوها

ونأمر المصدق

باب الهدية للوالي بسبب الولاية

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي جريد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له (١) ابن اللبينة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي إلى فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال ما بال العامل تبعته على بعض أعمالنا فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلى فهاهنا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أبهى له أم لا فوالذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبة إن كان بغيره رضاء أو بقره لها خواراً وشاة (٢) تبع ثم رفع يديه حتى رأينا عفرة لإبطيه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي جريد الساعدي قال بصري عني وسمع أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله عن ما أتى به من ثياب يعني مثله (قال الشافعي) فيجوز قول النبي صلى الله عليه وسلم في ابن اللبينة تحريم الهدية إذا لم تكن الهدية له إلا بسبب السلطان ويحتمل أن الهدية لأهل الصدقات إذا كانت بسبب الولاية لأهل الصدقات كما يكون ما تطوع به أهل الأموال مما ليس عليهم لأهل الصدقات لا والى الصدقات (قال الشافعي) وإذا أهدي واحد من القوم للوالي هدية فإن كانت لشيء ينال به منه حقاً وباطلاً (٣) أو لشيء ينال منه حق أو باطل فحرام على الوالي أن يأخذها لأن حراماً عليه أن يستعمل على أخذه الحق لمن ولي أمره وقد أئزمه الله عز وجل أخذ الحق لهم وحرام عليه أن يأخذهم باطلاً والجعل عليه أحرم وكذلك إن كان أخذته ليدفع به عنه ما كره أما أن يدفع عنه بالهدية حقاً لئزمه فحرام عليه دفع الحق إذا لزمه وأما أن يدفع عنه باطلاً فحرام عليه إلا أن يدفع عنه بكل حال (قال الشافعي) وإن أهدي له من غير هذين الوجهين أحد من أهل ولايته فكانت تفضلاً عليه أو شكر الحسن في المعاملة فلا يقبلها وإن قبلها كانت في الصدقات لا يسعه عنده عنده غيره إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يقدره فافهمه أن يتقبلها (قال الشافعي) وإن كان من رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي له به سلطان شكره على حسن ما كان منه فأحب إلى أن يجهلها لأهل الولاية أن يقبلها أو يدع قبولها فلا يأخذ على الحسن مكافأة وإن قبلها فمقتولها لم تحرم عليه عندي أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن شيخ نقه سمعته لا يحضرني ذكر اسمه أن رجلاً من بني عذرة فاحس فيها فبعث إليه بعض الأتاجم بدية جداله على إحسانه فكتب فيها إلى عمر بن عبد العزيز فاحسها قال قولاً معناه تجعل في بيت المال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عثمان بن صفوان الجمعي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحالط الصدقة ما لا أهلكته (قال الشافعي) يعني والله أعلم أن خيانة الصدقة تملك المال المختلط بالخيانة من الصدقة (قال الشافعي) وما أهدي له ذرورحم وأوذو موته كان يهديه قبل الولاية لا يبعثه للولاية فيكون إعطائه على معنى من الخوف فالتز به أحب إلى وأبعد لقالة السوء ولا بأس أن يقبل ويتقبل إذا كان على هذا المعنى ما أهدي أو وهب له

باب ابتياع الصدقة

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حدثني شيخ من أهل مكة قال سمعت طاوساً أو أباؤا واقف على رأسه يستل عن بيع الصدقة قبل أن تقبض فقال طاوس ورب هذا البيت ما يحل بيعها قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض (قال الشافعي) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أن تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فقراء أهل السهمان فترد بعينها ولا يردنّها (قال الشافعي) وإن باع منها المصدق شيئاً لغيره أن يقع لرجل

أن يقرن العمرة مع الحج وهم يرتق دما والقارن أخف حالاً من المتمتع وإن عتمر قبل الحج ثم أقام بمكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لا من الميقات ولو أفرد الحج وأراد العمرة بعقد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء ففقط عنه بأجره بالحج من الميقات الميقات وأحرم بها من أفسر الموضع من ميقاتها ولا

(١) في القاموس وسنو لتب بالضم حتى منهم عند الله بن اللبينة اه كنه معجمه

(٢) يعرف الشاة تبع من باب ضرب ومنع يعار بالضم صاحبت كذا في كتب اللغة كنهه معجمه

(٣) قوله أولئني ينال منه الخ كذا في النسخ وانظر كنهه معجمه

ميقات لهادون الحل كما
يسقط ميقات الحج اذا
قدم العمرة قبله لدخول
أحدهما في الآخر (قال)
وأحب الي أن يعتمر من
الجرانة لان النبي صلى
الله عليه وسلم اعتمر منها فان
أخطأ ذلك فمن التنعيم
لان النبي صلى الله عليه
وسلم أمر عائشة منها
وهي أقرب الحل الى
البيت فان أخطأ ذلك
فمن الحديبية لان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى
بها وأراد أن يدخل
بعمرة منها

(١) القلوب بفتح الفاء
وضم اللام وتشديد
الواو الجلس أو المهر اذا
فطم يقال فلانة عن أمه
اذا عزل عنها وفطمه
كذا في كتب اللغة كتبه

معجمه

نصف شاة أو ما يشبه هذا فاعلمه أن يأتي بثلثها أو يقسمها على أهلها لا يجزيه الا ذلك (قال) وأفسح بيع
المصدق فيها على كل حال اذا قدرت عليه وأكره أن يخرج منه أن يشتريها من يدا أهلها الذي قسمت
عليهم ولا أفسح البيع ان اشتروها منهم وانما كرهت ذلك منهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا
جاء على فرس في سبيل الله فراه يباع أن لا يشتريه وأنه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم العائد في هبته
أو صدقته كالكلب يعود في فيه ولم يبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شراء ما وصفت على الذي خرج
من يديه فأفسح فيه البيع وقد تصدق رجل من الانصار بصدقة على أبيه ثم مات فأمره رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأخذ ذلك بالبراءة فبذلك أجرت أن يملك ما خرج من يديه بما يحل به الملك (قال الشافعي)
ولا أكره أن يشتري من يدا أهل السهمان حقوقهم منها اذا كان ما اشتري منها ما لم يؤخذ منه في صدقته
ولم يتصدق به متطوعا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن عمرو بن مسلم وأبو طائوس
أن طائوسا ولي صدقات الركب محمد بن يوسف فكان يأتي الغوم فيقول زكوا برحمتكم الله عما أعطاكم الله
فما أعطوه قبله ثم يسألهم أين مساكنهم فبأخذها من هذا وينفعها الى هذا وأنه لم يأخذ لنفسه في عمله ولم
يتبع ولم يدفع الى الوالي منها شيئا وإن الرجل من الركب كان اذا ولي عنه لم يقل له هلم (قال الشافعي) وهذا
يسمع من ولهم عندي وأحب الي أن يحتاط لأهل السهمان فيسأل ويحلف من اتهم لانه قد كثرت الغلوم
فيهم وليس لاحد أن يحتاط ولا يحلف ولا يلي حتى يكون يضعهم اوضاعها فأما من لم يكن يضعها
مواضعها فليس له ذلك

(باب ما يقول المصدق اذا أخذ الصدقة لم يأخذها منه) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال
قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها الآية (قال) والصلاة عليهم
الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم (قال) حقي على الوالي اذا أخذ صدقة امرئ أن يدعو له وأحب الي أن
يقول أجرك الله فيما أعطيت وجعلها لك طهورا وبارك لك فيما بقيت وما دعا له أجره ان شاء الله

(باب كيف تعد الصدقة وكيف تؤسم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال حضرت معي محمد بن
العباس تؤخذ الصدقات بحضوره يأمر بالخطار فيحضر ويأمر قومًا فيكتبون أهل السهمان ثم يقف رجال
دون الخطار فيسألون تسرب الغنم بين الرجال والخطار فتز الغنم سراعا واحدة واثنان وفي يد الذي يعدها
عصى يشير بها ويعتدين يدي محمد بن العباس وصاحب المال معه فان قال أخطأ أمره بالاعادة حتى
يجمعها على عدد ثم يأخذ ما وجب عليه بعد ما يسأل رب المال هل له من غنم غير ما أحضره فيذهب بما
أخذ الى الميسم فيؤسم بمسمى الصدقة وهو كتاب الله عز وجل وتؤسم الغنم في أصول آذانها والابل في
أفخاذها ثم تصير الى الخطيرة حتى يحصى ما يؤخذ من المجمع ثم يفرقها بقدر ما يرى (قال الشافعي) وهكذا
أحب أن يفعل المصدق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه انه
قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان في الظهيرة ناقة عمياء فقال أمن نعم الجزية أمن نعم الصدقة
فقال أسلم بل من نعم الجزية وقال ان عليا ميسم الجزية (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عمر رضي الله
تعالى عنه كان يسم ويسم الجزية ووسم صدقة وهذا نقول

(باب الفضل في الصدقة) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن عجلان
عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول والذي نفسي بيده ما من
عبد يتصدق بصدقة من كسب طبيب ولا يقبل الله الاطيبا ولا يصعد الى السماء الاطيب الا كان كأنما
يضعها في يد الرحمن فيريها له كما يرى أحدكم (١) فلو حتى ان اللقمة لتأتي يوم القيامة وانها لثل الجبل العظيم
ثم قرأ ان الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المنفق والبخل

كش رجلين علم ما جئنا وأجبتان من لدن (١) نديمهما إلى راقبهما فإذا أراد المنفق أن ينفق سبغت عليه الدرع أو مرت حتى تخفى بئانه وتعفو أثره وإذا أراد البخل أن ينفق تقلصت وزمت كل حلقة موضعها حتى تأخذ بعنقه أو ترفوته فهو يوسعها ولا تنسع أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال فهو يوسعها ولا تنوسع (قال الشافعي) حمد الله عز وجل الصدقة في غير موضع من كتابه في قدر على أن يكابر منها قليل فعل

(باب صدقة النافلة على المشرك)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أمه أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي رغبة في عهد قریش فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أأصلها قال نعم (قال الشافعي) ولا بأس أن يتصدق على المشرك من النافلة وليس له في الفريضة من الصدقة حق وقد حمد الله تعالى قوما فقالوا يطعمون الطعام الآية

(باب اختلاف زكاة المال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا أساف الرجل الرجل مائة دينار في طعام موصوف أو غيره سلفا صححها فالمائة للمالك سلف ويركها كان له مال غير هياؤدى دينه أو لم يكن يركها لحوالها يوم قبضها ولو أفلس بعد الحول والمائة قائمة في يده بعينها كاهوا كان الذي له المائة أخذ ما وجد منها أو تابعه بما يبق عن الزكاة وما تلف منها وهكذا لو أصدق رجل امرأه مائة دينار فقبضتها وحال عليها الحول في يديها ثم طلقها زكت المائة ورجع عليها بخمسين لأنها كانت مالكة لكل وأغما انتقض الملك في خمسين بعد تمام ملكها لحوالها وهكذا لو لم تقبضها وحال عليها الحول في يده ثم طلقها ورجعت عليها في الزكاة إذا قبضت الخمسين منه أذنت زكاة المال لأنها كانت في ملكها لو كانت كني له على رجل مائة دينار فقبضت خمسين بعد الحول وأبرأه من خمسين وهو قادر على أخذها منه بركيها مائة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو طلقها قبل الحول من يوم تكهها لم يكن عليها إلا زكاة الخمسين إذا حال الحول لأنها لم تقبضها ولم يحل الحول حتى انتقض ملكها في الخمسين (قال الشافعي) ولو أكرى رجل رجلا دارا بعينه دينار أربع سنين فالتكرار حال إلا أن يشترطه إلى أجل فإذا حال عليه الحول من يوم أكرى الدار أخصى الحول وعليه أن يركي خمسين دينار أو الأختبار له ولا يجبر على ذلك أن يركي المائة فإن تم حوله ثمان فعليه أن يركي عن خمسين دينار أو الخمسين يحتسب منها زكاة الخمسة والعشرين التي أداها في أول سنة ثم إذا حال حوله ثالث فعليه أن يركي خمسة وسبعين ثلاث سنين يحتسب منها ماضى من زكاته عن الخمسة والعشرين والخمسين فإذا مضى حوله رابع فعليه أن يركي مائة لاربعة سنين يحتسب منها كل ما أخرج من زكاته قبلها وكثيرها (قال الربيع وأبو يعقوب) عليه زكاة المائة (قال الربيع) سمعت الكتاب كله إلا أني لم أعارض به من ههنا إلى آخره (قال الشافعي) ولو أكرى بمائة فقبضت المائة ثم أتمت الدار لنفسه الكراء من يوم تنسدم ولم يكن عليه زكاة إلا فيما سلم له من الكراء قبل الهدم ولهذا قلت ليس عليه أن يركي المائة حتى يسلم الكراء فيها وعليه أن يركي ما سلم من الكراء منه وهكذا أجرة الأرض بالذهب والفضة وغير ذلك مما أكرأ المالك من غيره (قال الشافعي) وإنما فرقت بين أجرة الأرض والمنازل والصدقات لأن الصدقات شي تملكته على التكاليل فإن ماتت أو مات الزج أو دخل بها كان لها التكاليل وإن طلقها رجع إليها بنفسه والاعارة لا تخلط منها شي بملكه إلا بسلاطة منفعة ما يستأجره مدة فيكون لها حصص من الأجرة فلم يجر إلا الفرق بينهما ما يوصف (قال الشافعي) ومالك الرجل نصف المهر بالطلاق يشبه ملكه الشفعة تكون ملكا الذي هي في يديه حتى تؤخذ من يديه (قال) وكتابة المكاتب والعبد بخارج والامة فلا يشبه

(باب بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك)

(قال الشافعي) في مختصر الحج وأحب إلى أن يسرد لأن الثابت عندنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد وقال في كتاب اختلاف الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة (قال الشافعي) ومن قال أنه أفرد الحج يشبه أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم (٢) الذي أدرك وفد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحدا لا يكون

(١) قوله نديمهما بضم الاول وكسر الشافعي وتشديد الثالث جمع ندى على فاعول كقلس وفلوس كتبه معججه (٢) قوله الذي أدرك وفد الحج كذا في الأصل وأصل في الكلام تحريفا فخر كتبه معججه

هذا هذا لا يكون عليه ولا على سيده فيه زكاة وان ضمنه مكانه أو عبده حتى يقبضه السيد ويحول عليه الحول من يوم قبضه لأنه ليس بدين لازم للكتاب ولا العبد ولا الأمة فليس يتم ملكه عليه بحال حتى يقبضه وما كان في ذمة حرقه قائم عليه (قال الشافعي) وهكذا كل ماملك بمافي أصله صدقة تبرأ وفضة أو غنم أو بقرا أو ابل فاما ماملك من طعام أو ثياب أو غيره فلا زكاة فيه انما الزكاة فيها أخرجت الارض بان تكون أخرجته وهو ملك ما أخرجت فيكون فيه حق يوم حصانه (قال الشافعي) وما أخرجت الارض فأذيت زكاته ثم حبسه صاحبه سنتين فلا زكاة عليه فيه لان زكاته انما تكون بان تخرجه الارض له يوم تخرجه فاما ما سوى ذلك فلا زكاة فيه بحال الا ان يشتري التجارة فاما ان يوتيه التجارة وهو ملك لصاحبه بغير شراء فلا زكاة فيه (قال الشافعي) فاذا أوجف المسلمون على العدو بالخيول والركاب فجمعت غنائمهم فمال عليها حول قبل أن تقسم فقد أساء الوالي اذا لم يكن له عذر ولا زكاة في فضة منها ولا ذهب ولا ماشية حتى تقسم يستقبل بها بعد القسم حول لان الغنيمة لا تكون ملكا لو احدث دون صاحبه فانه ليس بشئ ملكوه بغيره ولا ميراث فافترقوا راضين فيه بالشركة وان لا امام ان ينعى قسمه الى أن يمكنه ولان فيها خصال من جميعها قد يصير في القسم في بعضها دون بعض فليس منها مال واحد لا أحد بعينه بحال (قال الشافعي) ولو قسمت بجمعيت بينهم مائة في شئ رضاهم وكان ذلك الشئ ماشية أو شيئا مما يحب فيه الزكاة فلم يقتسموه بعد ان صار لهم حتى حال عليه الحول زكوه لانهم قد ملكوه دون غيرهم من الغنيمة ودون غيرهم من أهل الغنيمة ولو قسم ذلك الوالي بالرضاهم لم يكن له ان يلزمهم ذلك ولو قسمه وهم غيب ودفعه الى رجل فقال عليه حول لم يكن عليهم فيه زكاة لانهم لم يملكوه وليس للوالي جبرهم عليه فان قبضوه ورضوا به ملكوه ملكا مستأنفا واستأفوا له حول من يوم قبضه (قال الشافعي) ولو عزل الوالي سهم أهل الخس ثم أخرج لهم سهمهم على شئ بعينه فان كان ماشية لم يجب عليهم فيه الصدقة لانه لقوم متفرقين لا يعرفهم فهو كالغنيمة بين الجماعة لا يحصون واذا صار الى أحد منهم شئ استأنف به حولا وكذلك للثابتين والتبر والدراهم في جميع هذا (قال الشافعي) واذا جمع الوالي الذي ذهبوا وورقا فادخله بيت المال قال عليه حول أو كانت ماشية فرعاها في الخي قال عليها حول فلا زكاة فيها لان مالها لا يحصون ولا يعرفون كلهم باعيانهم واذا دفع منه شيئا الى رجل استقبل به حولا (قال الشافعي) ولو عزل منها الخس لأهلها كان هكذا لان أهلها لا يحصون وكذلك خمس الخس فان عزل منها شيئا من الاصناف فله فعه الى أهلها فقال عليه في أيديهم حول قبل ان يقتسموه صدقة الواحد لانهم خلطوا فيه وان اقتسموه قبل الحول فلا زكاة عليهم فيه

(باب زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكور والانثى ممن يؤمنون أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح انه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نأخذ وفي حديث نافع دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفرضها الا على المسلمين وذلك موافقة لكتاب الله عز وجل فانه جعل الزكاة للمسلمين ظهورا والظهور لا يكون الا للمسلمين وفي حديث جعفر دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها على المرء في نفسه ومن يؤمن (قال الشافعي) وفي حديث نافع دلالة (١) سنة بحديث جعفر رحمه الله

مقبى على حج الا وقد
ابتدا احرامه بهج
واحد عشرة حجة
حدث ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أكرم
بهج ذهب الى أنه سمع
عائشة تقول بفعل في
حج على هذا المعنى
وقال فيما خلفت
فيه الاحاديث عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في تخرجه ليس شئ
من الاحتلاف بأسر
من هذا وان كان الغلط
فيه فيجاء من جهة أنه
مباح لان الكتاب ثم
السنة ثم ما أعلم فيه

(١) قوله سنة كذا
في السج وعلى معرفة
من اساجع عن بيته فافطر
سنة معصية

خلافاً ليدل على أن التمتع
بالعمرة إلى الحج وافراده
الحج والقران واسع كله
وثبت أنه خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ينتظر القضاء فغزل
عليه القضاء وهو فهاين
الصفا والمروة وأمر
أصحابه أن من كان منهم
أهل وليكن معه هدى
أن يجعلها عمرة وقال لو
استقبلت من أمرى
ما استدبرت لما سقت
اللهدى ولجعلتها عمرة
(فان قال قائل) فمن أين
أثبت حديث عائشة
وجابر وابن عمر وماوس
يرون حديث من قال
قرن (قبل) لتقدم حجة

فركاة الفطر عن الرقيق في ماله وإن كان موته قبل شوال فلم يرز الرجل الوصية ولم يقبلها أو علمها أو لم يعلمها حتى أهل شوال فصدقة الفطر عنهم موقوفة فإذا أجاز الموصي له قبول الوصية فهي عليه لأنهم خارجون من ملك الميت وإن ورثته غير مالكين لهم فإن اختار رد الوصية فليست عليه صدقة الفطر عنهم وعلى الورثة إخراج الزكاة عنهم لأنهم كانوا موقوفين على ملكهم أو ملك الموصي له (قال الشافعي) ولو مات الموصي له بهم قبل أن يختار قبولهم أو رددهم قام ورثته مقامه في اختيار قبولهم أو رددهم فإن قبلواهم فركاة الفطر عنهم في مال أبيهم لأنهم عليه ملكهم إلا أن يتطوعوا بها من أموالهم (قال الشافعي) وهذا إذا خرجوا من الثلث وقبل الموصي له الوصية فإن لم يخرجوا من الثلث فهم شركاء الورثة فيهم وزكاة الفطر بينهم على قدر ميراث الورثة ووصية أهل الوصايا (قال الشافعي) ولو أوصى برقبة عبد لرجل وخدمته لا خير حياته أو وقتا فبطلت صدقة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل كانت صدقة الفطر على الورثة لأنهم يملكون رقبة (قال الشافعي) ولو مات رجل وعليه دين ورثته رقبة فإن زكاة الفطر في ماله عنهم فإن مات قبل شوال زكاهم الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا بانبياعها بالموت أو الدين وهو لا يتخالفون العبد بوصيهم العبد بوصيهم خارجون بأعيانهم من ماله إذا قبل الوصية الموصي له وهو لا يشاء الورثة لم يخرجوا من ماله بحال إذا أدوا الدين فإن كان لرجل مكان كتبه فاستأجره فاستأجره فهو مثل رقيقه يؤدي عنه زكاة الفطر وإن كانت كتبه صحيحة فليست عليه زكاة الفطر لأنه ممنوع من ماله وبيعته ولا على المكاتب زكاة الفطر لأنه غير تام المالك على ماله وإن كانت لرجل أم ولد أو مدبرة فعليه زكاة الفطر فيهما بماله لأنه مالك لهما (قال الشافعي) ويؤدي ولي المعتوه والسبي عنهما زكاة الفطر وعن ثلثهما مؤنته كما يؤدي الصحیح عن نفسه (قال الشافعي) ولا يقف الرجل عن زكاة عبده الغالب عنه وإن كان منقطع الخبر عنه حتى يعلم موته قبل هلال شوال (١) فإن فعل فعلم أنه مات قبل شوال لم يؤدي عنه زكاة الفطر وإن لم يستيقن أدى عنه (قال الشافعي) وإذا غاب الرجل عن بلد الرجل لم يعرف موته ولا حياته في ساعة زكاة الفطر فليؤد عنه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يخرج زكاة الفطر عن غلمان الذين يواذي القرى وخيبر (قال الشافعي) وكل من دخل عليه شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وما يؤدي به زكاة الفطر عنه وعنهم أداها عنهم وعنه وإن لم يكن عنده إلا ما يؤدي عن بعضهم أداها عن بعض وإن لم يكن عنده سوى مؤنته ومؤنتهم يومه فليس عليه ولا على من يقوت عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) فإن كان أحدهم يقوت واجدا لزكاة الفطر لم أرخص له أن يدع أداها عن نفسه ولا يبين أن يحب عليه لأنها مفروضة على غيره فيه (قال الشافعي) ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر ويأخذها إذا كان محتاجا وغيره من الصدقات المفروضات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سواء (قال الشافعي) وليس على من لا عرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستأجر زكاة

(باب زكاة الفطر الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من شهر رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر وعبد ذكر وأنثى من المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله لا زكاة فطر إلا على مسلم وعلى الرجل أن يزك عن كل أحد لهم مؤنته صغارا أو كبيرا (قال الشافعي) ويلزمه نفقة امرأته وخادمها لا أكثر منها ويلزم امرأته تأدية الزكاة عن بقي من رقيقها ويلزم من كان له رقيق حضور أو غيبا كانوا التجارة أو الخدمة رجاء رجوعهم أو لم يرجع إذا عرف حياتهم أن يزك عنهم وكذلك يزك عن رقيق رقيقه ويزك عن أمهات الأولاد والمعتقين إلى أجل ولا زكاة على أحد في عبدا كافر ولا أمة كافرة ومن قلت تجب عليه زكاة الفطر فلا أولاد أو كان في ملكه أو عياله

جابر النبي صلى الله عليه وسلم وحسن سابقه لا تبدأ الحديث وآخره ولرواية عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر عنه ولأن من وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء أذ لم يخرج من المدينة بعد نزول فرض الحج طلب الاختيار فيما وسع الله من الحج والعمره يشبه أن يكون أحفظ لأنه قد أتى في المتأخرين فانتظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء (قال المزني) إن ثبت حديث أنس عن

(١) قوله فإن فعل الخ كذا في النسخ ولعل هنا تحريف من التماسخ فأنظر كتبه معجبه

في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه وإن مات من ليلته وإذا غابت الشمس في آخر يوم من شهر رمضان ثم ولد له أو صار أخدق عياله لم تجب عليه زكاة الفطر وذلك كمال ملكه بعد الحول وانما تجب إذا كان عنده قبل أن يحل ثم حل وهو عنده وإذا اشترى رجل عبدا على أن المشتري بالخيار فأهل شوال قبل أن يختار الراد والاختار الراد أو الاختار فالزكاة على المشتري لأنه إذا وجب بيعه ولم يكن الخيار إلا له فالبيع له وإن اختار رده بالشرط فهو كاختار رده بالعيب وسواء كان العبد المسع في يد المشتري أو البائع انما انفار إلى من ملكه فأجبل زكاة الفطر عليه ولو غصب رجل عبدا كانت زكاة الفطر على مالكه ولو استأجر رجل عبدا بشرط عليه نفقته كانت زكاة الفطر على سيد العبد وإن وهب رجل لرجل عبدا في شهر رمضان فلم يقبضه الموهوب له حتى أهل شوال وقبض زكاة الفطر فإن أقبضه أباه زكاة الموهوب له وإن لم يقبضه زكاة الواهب وإن قبضه قبل الليل ثم غابت الشمس فرد فعلى الموهوب له زكاة الفطر وكذلك نال مالك له رجل عبدا أو أمة ولو مات رجل وله رقيق فورثه ورثته قبل هلال شوال ثم هل شوال ولم يخرج الرقيق من أيديهم فليس عليهم شيء من زكاة الفطر بقدر مواريتهم ولو أرا أحدهم أن يبيع نصيبه من ميراثه بعد ما هل شوال فعليه زكاة الفطر لأن الملك لزمه بكل حال وإذا كان العبد بعهده حرو بعهده رقيق أدى الذي له فيه الملك بقدر ما يملك وعلى العبد أن يؤدي ما بقي والعبد ما كسب في يومه إن كان له ما يقوته يوم الفطر وإيلته وإن لم يكن له فضل ما يقوته نفقه ليلة الفطر ويومه فلا شيء عليه وإذا اشترى المتقارن رقيقا فأهل شوال وهم عنه فعلى رب المال زكاتهم وإدامات الرجل حين أهل شوال فالزكاة عليه في ماله عبداً على الدين والوديعة بشرط جعته وعن مالك وغيره من المسلمين الذين يلزمه النفقة عليهم ولو مات رجل وأوصى لرجل بعبد فإن كان موته بعد هلال شوال وخرج من الثلث فالزكاة على السيد في ماله وإن مات قبل هلال شوال فالزكاة على الموصي له إن قبل الوصية (١) وإن لم يقبلها أو علمها أو لم يعلمها فالزكاة مرفقة فإن اختار أخذها فالزكاة عليه وإن رده فعلى الورثة إخراج الزكاة عن العبد وإن لم يخرج من الثلث فهو شريك للورثة إن قبل الوصية والزكاة عليهم كسبي على الشراء وإن مات الموصي له قبل أن يختار عبداً لم يسم أو ردهم فورثته يقومون مقامه فإن اختار قبوله فليس عليهم زكاة الفطر في مال أبيهم ولو أوصى لرجل رقيقاً عبداً خدمته لا يخرج من الموهوب له زكاة الفطر على مالك الرقبة ولو لم يقبل الموصي له بالرقبة كانت زكاة الفطر على الورثة (٢) (الشافعي) وإن مات رجل وله رقيق وعليه دين بعد هلال شوال فالزكاة عليه في ماله عنه وعنهم وإن مات في الهلال فالزكاة على الورثة لأنهم في ملكهم حتى يخرجوا في الدين ولا يؤدي الرجل عن مكاتبه إذا كانت كتابته صحيحة ولا على المكاتب أن يؤدي عن نفسه فإن كانت كتابته فاسدة فهو مثل رقيقه فيؤدي عنه زكاة الفطر (قال الشافعي) ويؤدي ولي الصبي والمعتق عنهما وعن تالزمهما مؤنثه كالأبوي الصحيح وكل من دخل عليه هلال شوال وعنده قوته وقوت من يقوته يومه وليته وجا يؤدي به زكاة الفطر عنهم وعنهم إذا علم عنه وعنهم فأن لم يكن عنده إلا ما يؤدي به زكاة الفطر عنه أو عن بعضهم أداها فإن لم يكن عنده إلا قوته وقوتهم فلا شيء عليه فإن كان فيهم وأجسد الفضل عن قوت يومه أدى عن نفسه إذا لم يؤدي عنه ولا يقين لي أن تجب عليه لانتهاء فروضة على غيره فيه ولا بأس أن يؤدي الرجل زكاة الفطر رويًا غذها وغيرهما من أمة فالتب المفروضات والطلوع وكل مسلم في الزكاة سواء وليس على أحد لا شيء عنده أن يستفسر زكاة الفطر وإن وجد من يملكه ولو أيسر من جليل شوال لم يجب عليه أن يؤدي لأن وقتها قد زال وهو غير واجد ولو أخرجها كان أحب إلى (قال الشافعي) وإذا باع الرجل عبداً بغير فاسد أفر زكاة الفطر على البائع لأنه لم يخرج من ملكه وكذلك لو رهنه رهنًا فاسداً أو صحيفاً زكاة الفطر على مالكه وإذا زوج الرجل أمة عبداً فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فإن زوجها حراً فعلى الحر الزكاة إذا دخل بينه وبينها فإن لم يحل بينه وبينها فعلى السيد الزكاة

الني صلى الله عليه وسلم أنه قرن حتى يكون معارضاً لا حادياً سواء فأصل قول الشافعي أن العمرة فرض وأداء الفرضين في وقت الحج أفضل من أداء فرض واحد لأن من كثر عمله لله كان أكثر في ثواب الله

(باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت وغير ذلك)

(قال الشافعي) قال الله جل وعز في فتح بالعمرة إلى الحج الآية فإذا أهل بالحج في شوال أدنى القعدة أدنى الحجة صار قوله وإن لم يقبلها أو علمها الحج كذا في التمتع وانظر كتبه معجمه

متفقان له أن يصوم
حين يدخل في الحج
وهو قول عرو بن دينار
(قال) وعليه أن لا يخرج
من الحج حتى يصوم
إذا لم يجد هذا وأن
يكون آخر ماله من الأيام
الثلاثة في آخر صيامه
يوم عرفة لا يخرج
بعد عرفة من الحج
ويكون في يوم لا صوم
فيه يوم النحر ولا يصام
فيه ولا أيام بني لحي
التي صلى الله عليه
وسلم عنها وإن من
طاف فيها فقد حصل ولم
يجز أن أقول هذا حج
وهو خارج منه وقد
كنت أراه وقد يكون
من قال يصوم أيام منى

(١) فيه وإن وجد
من يسلفه كذا في النسج
ولعل هذه الجملة مقدمة
من التماس وحققها
التأخير بعد قوله فإذا
أفلس ليس عليه زكاة
الفطر فأنظر كتبه

(٢) فصوله ضرور
الضرور بالضم غيب
أبيض كبير الحب قليل
الماء غظيم العنايف
وجنس من غيب الطائف
أه كتبه معجزة

فإن كان الزوج الحر مرفعا على سيد الأمة الزكاة وإذا وهب الرجل لولده الصغير أمة أو عبدا ولا مال لولده
غيره فلا يقين أن تجب الزكاة على أبيه لأن موثقه ليست عليه إلا أن يكون مرضعا أو من لا غنى بالصغير عنه
فلزم بأية نفقتهم والزكاة عنهم وإن حبسهم أبوهم لخدمة نفسه فقد أساء ولا يقين أن عليه زكاة الفطر فيهم لأنهم
ليسوا بمن تلمه النفقة عليهم فإن كان لا ينفق على أبيه من رقيق ابنه وإن استأجر لابنه مرضعا فليس
على أبيه زكاة الفطر عنها وليس لغير ولي المهر أن يخرج عنه زكاة فطر وإن أخرجها بغير أمرها كم ضمن

(باب في زكاة الفطر)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن النضر قال أخبرنا ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسع عن أبي سعيد الخدري
يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط
أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن النضر عن أبي سعيد الخدري عن أبي سعيد الخدري
ابن سعد يقول إن أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من طعام أو صاعا
من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج ذلك حتى قدم معاوية حاكما أو
معتبرا فخطب الناس فكل من كان في كنفه من الناس به أن قال اني أرى من يدين منكم أمة أو عبدا لا يخرج زكاة فطر
الناس بذلك (قال الشافعي) ولا يخرج من حنطة أو صاعا من شعير (قال الشافعي) ولا يخرج
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر والشعير ولا يرى أبا سعيد الخدري عن أبي النبي صلى الله عليه وسلم فرضه
إساعرا أنهم كانوا يخرجونه (قال الشافعي) وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن زكاة الفطر هي بيتان
الرجل ومما فيه زكاة (قال) وأي قوت كان الأغلب على رجل أدى منه زكاة الفطر (١) وإن وجد من يسلفه
فإذا أفلس ليس عليه زكاة الفطر فلو أيسر من يومه أو من بعده لم يجب عليه إخراجها من وقتها لأن وقتها كان
وليست عليه ولو أخرجها كان أحسن المله (قال الشافعي) وإذا باع الرجل العبد بيعا فأسد الفطر زكاة
الفطر على البائع لأنه لم يخرج منه من ملكه وكذلك لو ربه رجل لا وغصبه إياه رجل فزكاة الفطر عليه لأنه في
ملكه (قال الشافعي) وهكذا لو باع عبدا لم يملكه فزكاة الفطر عليه شوال قبل أن يختار أنفذ البيع ثم أنفذ كانت
زكاة الفطر على المشتري لأنه ملكه بالقد الأول وإن كان الشراء للشري ولفقت زكاة الفطر فإن استأجره فهو
على المشتري وإن رده فهو على البائع (قال أبو محمد) وفيه قول آخر أن زكاة الفطر على البائع من قبل
أنه لا يتم ملكه عليه إلا بعد اختياره ومضى أيام الحيار (قال الشافعي) وإذا زوج الرجل أمة العبد
فعليه أن يؤدي عنها زكاة الفطر وكذلك المكاتب فله زوجها حرا فعلى الحر أداء زكاة الفطر عنها وإن
كان محتاجا فعلى سيد هار زكاة الفطر عنها ولو زوجها حرا فلم يدخلها عليه أو منعها منه فزكاة الفطر على
السيد وإذا وهب الرجل لولده الصغير عبدا أو أمة ولا مال للصغير فلا يقين أن على أبيه فيهم زكاة الفطر
وليسوا بمن تلمه نفقة عليهم لأن موثقه ليست عليه إلا أن يكون مرضعا أو من لا غنى بالصغير عنه فتلزم بأية نفقتهم وزكاة الفطر عنهم
(قال) فإن حبسهم أبوهم لخدمة نفسه فقد أساء ولا يقين أن عليه فيهم صدقة الفطر لأنهم ليسوا بمن تلمه
نفقتهم بكل حال إنما تلزمه بالحبس لهم وإن استأجر لابنه مرضعا فليس عليه فيها زكاة الفطر ولا يكون أن
ليس بولي أن يخرج من ماله زكاة الفطر وإن أخرجها أو زكاة غيرها بغير أمرها كم ضمن ورفع ذلك إلى
الحاكم حتى يأمر من يخرجها عنه إن كانت الحنطة أو القمح أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى
من هذا أدى صاعا من النبي صلى الله عليه وسلم ليس له عندى أن ينقص من ذلك شيئا ولا تقوم الزكاة ولو
قوت كان لو أدى صاعا من زبيب (٢) ضرور أدى عثمان أجمع حنطة (قال الشافعي) ولا يؤدي من الحب

غير الحب نفسه ولا يؤدى دقيقا ولا سويقا ولا قيمته وأحب لأهل البادية أن لا يؤدوا أقطالا أنه ان كان لهم قوتا فأتوا من قوت فالف قوت وكذلك لو يقتالون الخنظل والذي لا شأن فيه أن يتكفوا أداء قوت أقرب أهل البلاد انهم لا لهم يقتاتون من ثمرة لازكاة فيها فيؤدون من ثمرة فيها زكاة صاعا عن كل انسان وأهل البادية والقرية في هذا سواء لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص أحدا من المسلمين دون أحد ولو أدوا أقطالا لم ينل أن أرى عليهم إعادة وما أدوا أو غيروهم من قوت ليس في أصله زكاة غير الاقط فليهم الاعادة (قال الشافعي) ولا أعلم من يقتات القطنية وان لم تكن تقتات فلا تجزى زكاة وان كان قوم يقتاتونها أجزأت عنهم زكاة لان في أصلها الزكاة (قال) ولا يجوز أن يخرج الرجل نصف صاع حنطة ونصف صاع شعير وان كان قوته الشعير ولا يجوز أن يخرج زكاة واحدة الا من مسنف واحد ويجوز اذا كان قوته الشعير أن يخرج عن واحد أو أكثر شعير او عن واحد أو أكثر حنطة لانها أفضل كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن التي هي أعلى ولا يقال جاد بعدل من شعير انما يقال لهذا جعل له أن يؤدى شعيرا اذا كان قوته لا بأن الزكاة في شعير دون حنطة وان كان قوته حنطة فإراد أن يخرج شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات كالا يكون له أن يخرج شعير او عن واحد أو أكثر شعير او عن واحد أو أكثر حنطة لان هذا صنف واحد والحنطة والشعير صنفان فلا يجوز أن يضم صنف الى غيره في الزكاة واذا كانت له حنطة أخرجه من أيها شاء زكاة الفطر (قال الشافعي) واذا كان له شعير أخرجه من وسطه الذي تجب فيه الزكاة فان أخرجه من أعلاه كان أحب الي ولا يكون له أن يخرج من شعير ولا حنطة ولا غيرها اذا كان مسوسا أو معيلا لا يخرج له الا سالما ويجوز له أن يخرج شعير قديما سالما لم يتغير طعمه أو أولونه فيكون ذلك عيبا فيه

(باب مكيلة زكاة الفطر الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض ابن عبد الله بن سعد أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط وأخبرنا أنس بن عياض عن داود بن قيس أنه سمع عياض بن عبد الله بن سعد يقول ان أبا سعيد الخدري قال كنا نخرج في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير فلم نزل نخرج به كذلك حتى قدم معاوية حاجا ومعترا فطلب الناس فكان فيما كلم الناس به أن قال اني أرى المدين من سمراء الشام تعسل صاعا من تمر فاخذ التمس بذلك (قال الشافعي) فمباروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أخذ (قال الشافعي) ويؤدى الرجل من أي قوت كان الاغلب عليه من الحنطة أو الذرة أو العلس أو الشعير أو التمر أو الزبيب وما أدى من هذا أدى صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يؤدى ما يخرج من الحب لا يؤدى الا الحب نفسه لا يؤدى سويقا ولا دقيقا ولا يؤدى قيمته ولا يؤدى أهل البادية من شيء يقتاتونه من الفث والخنظل وغيره أو ثمرة لا تجوز في الزكاة ويكفون أن يؤدوا من قوت أقرب البلاد اليهم من يقتات الحنطة والذرة والعلس والشعير والتمر والزبيب لا غيره وان أدوا أقطالا جزأ عنهم وما أدوا أو غيرهم من شيء ليس في أصله الزكاة غير الاقطا أعادوا (قال الشافعي) ولا أعلم أحد يقتات القطنية فان كان أحد يقتاتها أجزأت عنه لان في أصلها الزكاة وان لم يقتتها لم تجز عنه ولا يجوز أن يخرج رجل نصف صاع حنطة ونصفها شعيرا وان كان قوته الشعير لا يجوز أن يخرج زكاة الا من مسنف واحد ويجوز أن يخرج عن نفسه وعن بعض من يعون حنطة ويخرج عن بعض من يعون شعيرا كما يجوز أن يعطى في الصدقة السن الاعلى وان كان قوته حنطة فإراد أن يؤدى شعيرا لم يكن له لانه أدنى مما يقتات ولا يكون له أن يخرج شعيرا او عن واحد أو أكثر شعير او عن واحد أو أكثر حنطة ولا غيرها اذا كان مسوسا أو معيلا لا يخرج له الا سالما

ذهب عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (قال المزني) قوله هذا قياس لانه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وسلم سوى في نهيه عنها وعن يوم النحر فاذا لم يجز مسيام يوم النحر لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه فكذلك أيامه منى لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها (قال) ويصوم السبعة اذا رجع الى أهله فان لم يصم حتى مات تصدق عما أمكنه فلم يصمه عن كل يوم مدام حنطة فان لم يمت ودخل في الصوم ثم وجد الهدى فليس عليه الهدى وان

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي ومن أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده بقسمها فضاءت منه وكان من يجذر زكاة الفطر فعليه أن يخرج جهاتها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئه منه إلا إذا ما كان من أهل الاداء الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك فلا تولاها رجل قسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين وسهم المؤلفة ساقطان (قال) ويسقط سهم العامل لأن تولاها بنفسه فليس له أن يأخذ عليه أجرا ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الركب وهم المحكاتبون والعلماء وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها (قال الشافعي) ويعطى الرجل زكاة ماله ذوى روجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحبهم إلى أن يعطيه أياها إذا كان من لا تزمه نفقته بكل حال ولو أنفق عليه متطوعا أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنهم لا يملكون (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجب عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أطرح زكاة الفطر فى المسجد فقال ابن أبي مليكة أفنالك العليج غير رأيه أقسمها فافاضها بين هشام أحواسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عريق يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التى تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

أهدى حسن وحاضرو
المسجد الحرام الذين
لا تمتنع عليهم من كان
أهلهم دون ليلتين وهو
حينئذ أقرب المواعيت
ومن سافر إليه صلى صلاة
الحضرة ومنه يرجع من
لم يكن آخر عهد الطواف
بالبيت حتى يطوف
فان جاوز ذلك إلى أن
يصير مسافرا أجزأهم

(باب مواقيت الحج)

(قال الشافعي) ميقات
أهل المدينة من ذى
الحليفة وأهل الشام
ومصر والمغرب وغيرها
من الحفمة وأهل تهامة
البن بلام وأهل نجد
البن قرن وأهل المشرق
ذات عرق ولواهلوا من

(١) الطرفة بالضم
ما يستطرف أى يستطع
كذائق المصباح كشيء
مفضله

(باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني) قال الشافعي من أخرجه زكاة الفطر عند حملها أو قبله أو بعده بقسمها فضاءت منه وكان من يجذر جهاتها حتى يقسمها أو يدفعها إلى الوالي وكذلك كل حق وجب عليه فلا يبرئه منه إلا إذا ما كان من أهل الاداء الذين يجب عليهم (قال الشافعي) وتقسم زكاة الفطر على من تقسم عليه زكاة المال لا يجزئ فيها غير ذلك ولا تولاها الرجل يقسمها على ستة أسهم لأن سهم العاملين والمؤلفة ولهم ساقطان ويقسمها على الفقراء والمساكين وفي الرقاب وهم المحكاتبون والعلماء وفي سبيل الله وابن السبيل فأى صنف من هؤلاء لم يجده فعليه ضمان حقه منها وللرجل إذا أخرجه زكاة الفطر أن يعطيه ذوى روجه إذا كانوا من أهلها وأقر بهم به أحبهم إلى أن يعطيه أياها إذا كان من لا تزمه نفقته بكل حال ولو أنفق عليه متطوعا أعطاه منها لأنه متطوع بنفقته لأنهم لا يملكون (قال الشافعي) وأختار قسم زكاة الفطر بنفسى على طرحها عند من تجب عنده أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أطرح زكاة الفطر فى المسجد فقال ابن أبي مليكة أفنالك العليج غير رأيه أقسمها فافاضها بين هشام أحواسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عريق يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التى تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

(باب الرجل يجتلف قنونه)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل قال سمعت ابن أبي مليكة ورجل يقول له إن أعطاه أمرنى أن أطرح زكاة الفطر فى المسجد فقال ابن أبي مليكة أفنالك العليج غير رأيه أقسمها فافاضها بين هشام أحواسه ومن شاء أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أنس بن عياض عن أسامة بن زيد البجلي أنه سأل سالم بن عبد الله عن الزكاة فقال أعطها أنت فقلت ألم يكن ابن عريق يقول ادفعها إلى السلطان قال بلى ولكنى لأرى أن تدفعها إلى السلطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر التى تجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة

أقتات شعيرا أن يخرج حنطة لانها أفضل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يخرج في زكاة الفطر الا التمر والامرة واحدة فانه أخرجه شعيرا (قال الشافعي) وأحسب نافعاً كان مع عبد الله بن عمر وهو يقتات الحنطة وأحب الي ما وصفت من إخراج الحنطة (قال الشافعي) وان أقتات قوم ذرة أو دخنا أو أرزا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذفر زكاة الفطر من الطعام وسمى شعيرا وتمرا فقد عقلتنا عنه أنه أراد من القوت فمكأن ما سمي من القوت ما فيه الزكاة فإذا اقتلوا طعاما فيه الزكاة فأنجزوا منه أجزأ عنهم ان شاء الله تعالى وأحب الي في هذا أن يخرجوا حنطة إلا أن يقتاتوا شعيرا أو شعيرا فخرجوا أجزأ عنهم (باب الرجل يختلف قوته الثاني) قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان الرجل يقتات حبوا بشعيرا وحنطة وربيبا وتمر فأحب الي أن يؤدي من الحنطة ومن أيها أخرجه أجزأ فان كان يقتات حنطة فأراد أن يخرج زبيبا أو شعيرا أو شعيرا كرهته وأحببت أن يعيد وان أقتات قوم ذرة أو دخنا أو أرزا أو وسطا أو أي حبة ما كانت مما فيه الزكاة فلهم إخراج الزكاة منها وكذلك ان اقتاتوا القطنية

(باب من أعسر زكاة الفطر) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال ومن أهل عليه شوال وهو معسر زكاة الفطر ثم أسير من يوم الفطر أو بعده فليس عليه زكاة الفطر وأحب الي أن يؤدي زكاة الفطر في أسير في شهرها أو غيره (قال) وانما قلت وقت زكاة الفطر هلال شوال لأنه خروج الصوم ودخول أول شهر الفطر كالأول كان لرجل على رجل حتى في انبلاخ شهر رمضان إذا رأى هلال شوال لا إذا طلع الفجر من ليلة هلال شوال ولو جاز هذا في كل يوم من شوال بعد يوم وعشر أو أكثر ما ينبغي شوال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يؤدي زكاة الفطر بأخذها إذا كان محتاجا أو غيرها من الصدقات المفروقات وغيرها وكل مسلم في الزكاة سبي (قال الشافعي) وليس على من لا جرض له ولا نقد ولا يجد قوت يومه أن يستلف زكاة

(باب جباة فرض الزكاة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل الزكاة في غير موضع من كتابه (١) قد كتبنا في آخر الزكاة فقال في غير آية من كتابه أقوموا الصلاة وآؤوا الزكاة يعني أعطوا الزكاة وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية (قال الشافعي) ففرض الله عز وجل على من له مال تجب فيه الزكاة أن يؤدي الزكاة إلى من جعلت له وفرض على من ولي الأمر أن يؤديها إلى الوالي الذي يردوها على الوالي إذا أدها أن لا يأخذها منه لأنه سبها زكاة واحدة لا زكاةين وفرض الزكاة على من استحكم الله عز وجل وفرضه في كتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وبين في أي المال الزكاة وفي أي المال تسقط وكم الوقت الذي إذا بلغه المال حلت فيه الزكاة وإذا لم يبلغه لم تكن فيه زكاة وما اقتب (الشافعي) وهذا من بيان الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من الإبانة عنه (قال) وكل ما وجب على مسلم في ماله بلا عناية جناها أو جناها من يكون عليه العقل ولا تطوع عنه ولا شيء أوجبه هو في ماله فهو زكاة وان زكاة صدقة كالأهل والاسم فإذا ولي الرجل صدقة ماله أو ولي ذلك الوالي فلي كل واحد منهما أن يقسمها حيث قسمها الله ليس له خلاف ذلك وقد بينا ذلك في مواضع ونسأل الله التوفيق

(كتاب قسم الصدقات)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة فلو جه وفي الرقاب والمغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فان حكم الله عز وجل فرض الصدقات في كتابه ثم أكد

فقال

العقيق كان أحب الي والمواقيت لاهلها وكل من يتر بها ممن أرادها أو صرة وأبهم مربيقات غيره ولم يأت من يده كان ميقاته ميقات ذلك البلد الذي مرت به والمواقيت في الحج والعصرة والقرآن سواء ومن سلك برا أو بحرا تأتى حتى يهل من حدو المواقيت أو من وادها ولو أتى على ميقات لا يرد حجا ولا عسرة فلو زعم بالله أن يجرم أحرم منه وذلك ميقاته ومن كان أهله دون الميقات فمقاته من حيث يجرم من أهله لا يجاوزه وروى عن ابن عمر أنه أهل من الفريغ (١) قوله قد كتبنا في آخر الزكاة ثبتت هذه الجملة في جميع أصول الأم وانظر عبارة من هي كتبه مصححة

فقال فريضة من الله (قال) وليس لاحد ان يقسمها على غير ما قسمها الله عز وجل عليه ذلك ما كانت الاصناف موجودة لانه انما يعطى من وجد كقوله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرنون وكقوله ولكم نصف ما ترك أزواجكم وكقوله ولين الربع مما تركتم ومعقول عن الله عز وجل انه فرض هذا لمن كان موجودا يوم موت الميت وكان معقولا عنه ان هذه السهمان لمن كان موجودا يوم تؤخذ الصدقة وتقسم (قال) واذا أخذت الصدقة من قوم فسخت على من معهم في دارهم من أهل هذه السهمان ولم يخرج من جيرانهم الى أحد حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها (أخبرنا) مطرف عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن معاذ بن جبل انه قضى أن يجارجل انتقل من خلاف عشرة ففسخ وصدقته الى خلاف عشرته (قال الشافعي) وهو ما وصفت من أنه جعل في العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها على جيران مال المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا وكيع بن الجراح أن ثقة غيره أو هنادي عن ثمر بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صفى عن أبي معمر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن فان أجابوك فأعلمهم أن عليهم الصدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (قال) وهذا مما وصفت من أنه جعل العشر والصدقة الى جيران المال ولم يجعلها الى جيران مال المال اذا ما نأى عن موضع المال أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حبان عن الثبني سعد بن سعد بن أبي سعد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك أن رجلا قال يا رسول الله نأشدت الله الله أمره أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا وتردها على فقرائنا فقال اللهم نعم (قال) ولا تنقل الصدقة من مودع حتى لا يبقى فيه أحد يستحق منها شيئا

(جاء بيان أهل الصدقات) قال الشافعي رحمه الله الفقير والله أعلم من لا مال له ولا حرفة تقع منه موقعاً زمنياً كان أو غير زمن سائلاً كان أو متعقفاً والمسكين من له مال أو حرفة لا تقع منه موقعاً ولا تغنيه سائلاً كان أو غير سائل (قال) واذا كان فقيراً أو مسكيناً فاعشاه وعياله كسبه أو عرفته فلا يعطى في الواحد من الوجوهين شيئاً لأنه غني بوجهه والعاملون عليها المشركون لقبضهم من أهلها من السعاة ومن أمانتهم من عريف لا يقدر على أخذها إلا بعرفته فأما الخليفة والوالي الاقليم العظيم الذي يولى أخذها عامل دونه فليس له فيها حق وكذلك من أعان واليها على قبضهم من الغنى عن معونته فليس له في سهم العامل حق وسواء كان العاملون عليها أغنياء أو فقراء من أهلها كانوا أو غير باءا ذلولاً أو هاهم العاملون ويعطى أحوالاً أو دونه والى الصدقة بقدر موقوفاتهم عليها ومنعقتهم فيها والمؤلفة قلوبهم من دخل في الاسلام ولا يعطى من الصدقة مشرك يتألف على الاسلام فان قال قائل أعطى النبي صلى الله عليه وسلم عام حنين بعض المشركين من المؤلفة فذلك العطايا من النبي ومن مال النبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا من مال الصدقة ومباح له أن يعطى من ماله وقد خول الله تعالى المسلمين أموال المشركين لا المشركين أموالهم وجعل صدقات المسلمين مردودة فيهم كالمسح على من خالف دينهم (قال) والرقاب المكاتبون من جيران الصدقة فان اتسع لهم السهم أعطوا حتى يعتقوا وان دفع ذلك الولى الى من يقتضهم فحسن وان دفع اليهم أجزاء وان ضاقت السهمان دفع ذلك الى المكاتبين فاستعانوا بها في كتابتهم والغارمون صنفان صنف اذا نأى في محلهم أو معروف وغير معصية ثم عجزوا عن أداء ذلك في العرض والتقدم يعطون في غيرهم ليجزهم فان كان لهم عروض أو نقد يقضون منه ديونهم فمهم أغنياء لا يعطهم منها شيئا ويقضون من عروضهم أو من نفودهم ديونهم وان قضوها فكان قسم الصدقة ولهم ما يكونون به أغنياء لم يعطوا شيئا وان كان وهم فقراء أو مساكين فسأوا أي الاصناف كانوا أعطوا لانهم من ذلك الصنف ولم يعطوا من صدقة غيره (قال) واذا بقي في أيديهم من أموالهم ما يكونون به أغنياء وان كان عليهم فيه دين يحيط به لم يعطوا من السهمان شيئا لانهم من أهل الغنى وانهم قد يبرؤون من الدين فلا يعطوا حتى لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء

وهذا عندنا أنه من
مبقاه لا يريد احراماً
بداله فاهل منه أوجاه
الى الفرع من مكة أو
غيرها ثم بداله فاهل منه
وروى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه لم
يكن يهل حتى تنبعث
به راحلته

(باب الاحرام والتلبية)

(قال الشافعي) واذا

أراد الرجل الاحرام

اغتسل للاحرامه من

مبقاهه وفجره ولبس ازارا

ورداه أبيضين وبشطب

لاحرامه ان أحب قبل

أن يحرم ثم صلى ركعتين

ثم يركب فاذا توجهت

به راحلته لبي ويكفيه

أن ينوي بها وعمرة

(قال) وصنف اذا توافي حالات واصلاح ذات بين ومعروف ولهم عروض تحمل جالاتهم واعانتها ان بيعت
أضر ذلك بهم وان لم يقتروا فبعضى هؤلاء ما يفرع عن روضهم كما يعطى أهل الحاجة من الغارمين حتى يقضوا
غرمهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن هرون بن (١) رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة بن مخارق الهلالي
قال فحملت بحملة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال نؤدبها ونخرجها عنك غدا اذا قدم
نعم الصدقة باقية المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل يحمل جماله فخلت له المسئلة حتى يؤد بها ثم يمسك
ورجل أصابته فاقة أو حاجة حتى شمله أو تكلم ثلاثة من ذوي الجاه من قومه أن به حاجة أو فاقة فخلت له
المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة فاجتاحت ماله حتى
يصيب سدادا من عيش أو قواما من عيش ثم يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فهو سحت (قال الشافعي)
وهذا أنا أخذ وهو معنى ما قلت في الغارمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحمل المسئلة في الفاقة والحاجة
يعنى والله أعلم من سهم الفقراء والمساكين لا الغارمين وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يصيب سدادا من
عيش يعنى والله أعلم أقل من اسم الغنى وبذلك نقول وذلك حين يخرج من الفقر أو المسكنة ويعطى من
سهم سبيل الله جل وعز من غرام من جيران الصدقة فقيرا كان أو غنيا ولا يعطى منه غيرهم إلا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فيعطاه من دفع عنهم المشركين وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر في غير
معصية فيجوزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة على سفرهم وأما ابن السبيل بقدر على بلوغ سفره بلا معونة
فلا يعطى لأنه ممن دخل في جملة من لا تحمل له الصدقة وليس ممن استغنى عنها فحمل له ويخالف للغازي في
دفع الغازي بالصدقة عن جماعة أهل الاسلام ويخالف للغارم الذي اذان في منفعة أهل الاسلام واصلاح
ذات البين والعامل الغنى بصلاح أهل الصدقة وهو يخالف الغنى يهديه المسلمون لان الهدية تطوع
من المسلمين لأن الغنى أخذها بسبب الصدقة وهذا يدل على أن الصدقة والعطايا غير المفروضة تحمل
لأن لا تحمل له الصدقة من آل محمد صلى الله عليه وسلم وهم أهل الخمس ومن الاغنياء من الناس وغيرهم

(باب من طلب من أهل السهمان)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى الاغلب من أمور الناس أنهم غير أغنياء حتى يعرف غناهم ومن طلب من
جيران الصدقة باسم فقرا أو مسكنة أعطى ما لم يعلم منه غيره أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عبد الله بن عدي بن الحيار قال حدثني رجلا أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة
فصعد فيهما النظر وصوب ثم قال ان شئتموا ولا حظ فيهما لغنى ولا لقوى مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي
صلى الله عليه وسلم جلدا ظاهرا يشبهه الاكتساب الذي يستغنى به وغاب عنه العلم في المال وعلم أن قد يكون
الجلد فلا يغني صاحبه مكتسبه به إما لكثرة عيال وإما للضعف خوفا فاعلموا أنهما ان ذكرا أنهما لا غنى لهما
بمال ولا كسب أعطاهما فان قيل أين أعلمهما قيل حيث قال لا حظ فيهما لغنى ولا لقوى مكتسب أخبرنا
ابراهيم بن سعد عن أبيه عن ربحان بن زيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصل الصدقة
لغنى ولا لذي مرة أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل
الصدقة الا للغازي سبيل الله أو لعامل عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على
المسكين فاهدى المسكين للغنى (قال الشافعي) وهذا قلنا يعطى الغازي والعامل وإن كانا غنيين والغارم
في الجملة على ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غارما غيره الا غارما لا مال له يقضى منه فعطى في غرمه
ومن طلب سهم ابن السبيل وذكر أنه عاجز عن البلد الذي يريد الا بالمعونة أعطى على مثل معنى ما قلت من
أنه غير قوى حتى تعلم قوته بالمال ومن طلب بأنه يغزو وأعطى غنيا كان أو فقيرا ومن طلب بأنه غارم أو عبد
بأنه مكاتب لم يعط الأبيسة تقوم على ما ذكر لان أصل أمر الناس أنهم غير غارمين حتى يعلم غرمهم والعبد

عند دخوله فيه وروى
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمر بالغسل
وتطيب لآحرامه وتطيب
ابن عباس وسعد بن أبي
وقاص (قال) فان
لي بجمع وهو يريد عمرة
فهى عمرة وان لي
بعمرة يريد حجا فهو حج
وان لم يرد حجا ولا عمرة
فليس بشئ وان لي
يريد الاحرام ولم ينو
حجا ولا عمرة فله الخيار
أيهما شاء وان لسبي
بأحد هما فنبه فهو
قارن ويرفع صوته
بالتلبية لقول النبي صلى
الله عليه وسلم أتاني
جبريل عليه السلام
فأمرني أن آمر أصحابي
(١) قوله رباب براء
مكسورة ومثناة تحتية
ثم موحدة كافي شرح
مسلم كتبه معجعه

أنهم غير مكاتبين حتى تعلم كتابتهم ومن طلب بانه من المؤلفات فلو بهم لم يعط إلا أن يعلم ذلك وما وصفته يستحق به أن يعطى من سهم المؤلف

(باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أعطى الوالي القاسم الصدقة من وصفنا أن عليه أن يعطيه بقوله أو بينة تقوم له ثم علم بعد اعطائهم أنهم غير مستحقين لما أعطاهم نزع ذلك منهم وأعطاه غيرهم من يستحقه (قال) وإن أفلسوا به أو (١) فأنه لم يقدر لهم على مال ولا عين فلا ضمان على الوالي لأنه أمين لمن يعطيه وبأخذ منه لا بعضهم دون بعض وإن أخطأ وإنما كلف فيه الظاهر مثل الحكم فلا يضمن إلا من معا ومتى ما قدر على ما فات من ذلك أو قدر على غيره أغرمه حموه وأعطاه الذين استحقوه يوم كان قسمه (قال الشافعي) وإن كانوا ماؤدفعه إلى ورثته إن كانوا فقراء أو أغنياء دفعه إليهم لأنهم استحقوه في اليوم الذي أعطاه غيرهم وهم يومئذ من أهله وإن كان المتولى القسم رب المال دون الوالي فعلم أن بعض من أعطاه ليس من أهل السهمان أمما أعطاهم على مسكنة وفقير وغرم أو ابن سبيل فإذا هم بمال أو ليسوا على الحال التي أعطاهم لمارجع عليهم فأخذهم منهم فقسمة على أهله فإن ماؤد أو أفلسوا فيها قولان أحدهما أن عليه ضمانه وأداءه إلى أهله ومن قال هذا قال على صاحب الزكاة أن يوفيها أهلها ولا يبرئه منها إلا أن يدفعها إلى أهلها كما لا يبرئه ذلك من شيء فزعمه فأما الوالي فهو أمين في أخذها وأعطائها لا يرى أنه لا يضمن صاحب الصدقة الدافع إلى الوالي وأنه يبرأ بدفعه إليه الصدقة لأنه أمر بدفعها إليه والقول الثاني أنه لا ضمان على صاحب الصدقة إذا قسمها على الاجتهاد كما لا يضمن الوالي (قال) وإن أعطاهم رجلا على أن يفرأ أو رجلا على أن يسير من بلد إلى بلد فأما نزع منها الذي أعطاهما وأعطاه غيرهما ممن يخرج إلى مثل يخرجهما

(باب جتماع تقرير السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي لوالي الصدقة أن يبدأ في أمر بأن يكتب أهل السهمان ويوضعون مواضعهم ويحصى كل أهل صنف منهم على حديثهم فيحصى أسماء الفقراء والمساكين ويعرف كم يخرجهم من الفقراء والمساكين إلى أدنى اسم الغني وأسماء الغارمين ويبلغ غرم كل واحد منهم وابن السبيل وكم يبلغ كل واحد منهم البلد الذي يريد والمكاتبين وكم يؤدي كل واحد منهم حتى يعقوا وأسماء الغزاة وكم يكفيهم على غاية مغازيهم ويعرف المؤلفات قلوبهم والعالمون عليها وما يستحقون به لهم حتى يكون قبضه الصدقات مع فراغه من معرفة ما وصفت من معرفة أهل السهمان أو بعدها ثم يجزئ الصدقة ثمانية أجزاء ثم يفرقها كما أوصف أن شاء الله تعالى وقد مثلت لك مثالا كان المال ثمانية آلاف فلكل صنف ألف لا يخرج عن صنف منهم من الألف شيء وفيهم أحد يستحقه فأحصينا الفقراء فوجدناهم ثلاثة والمساكين فوجدناهم مائة والغارمين فوجدناهم عشرة ثم ميزنا الفقراء فوجدناهم يخرج واحد منهم من الفقر بمائة وآخر من الفقر بثلاثمائة وآخر من الفقر بستمائة فأعطينا كل واحد ما يخرج من الفقر إلى الغني وميزنا المساكين هكذا فوجدنا الألف يخرج المائة من المسكنة إلى الغني فأعطينا هموا على قدر مسكنتهم كما وصفت في الفقراء إلا على العدد ولا وقت فيما يعطى الفقراء والمساكين إلى ما يصيرهم إلى أن يكونوا ممن يقع عليهم اسم أغنياء لا غنى سنة ولا وقت ولكن ما يعقل أنهم خارجون به من الفقر والمسكنة داخلون في أول منازل الغني إن أغنى أحدهم درهم مع كسبه أو ماله لم يرد عليه وإن لم ينفه الألف أعطاهم إذا اتسعت الأسهم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حظ فيها لغني والغني إذا كان غنيا بالمال ولا لقوى مكتسب يعني والله تعالى أعلم ولا فقيرا استغنى

أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية (قال) ويلبي المحرم قائما وقاعدا وراكبا ونازلا وجنبا ومظهرًا وعلى كل حال رافعا صوته في جميع مساجد الجماعات وفي كل موضع وكان السلف يستحبون التلبية عند (٢) اضططام الرفاق وعند الاشراف والهبط وخلف الصلوات وفي استقبال الليل والنهار وبالأسفار ونفيسه على كل حال (قال) والتلبية أن يقول ليلى اللهم ليلى لا شريك لك ليسكنك الله والنعم لك والمآل (١) فأنه أي سبغوه وأعجزوه كما يفيد قوله فلم يقدر الخ كتبه معصمه (٢) اضططام الرفاق أي ازدهامهم افتعال من الضم كتبه معصمه

بكسبه لانه أحد الضمانين ولكنه صلى الله عليه وسلم فرق الكلامين لا فراق سبب الغناء من فالتنبي الاول الغنى
بالمال الذي لا يضره تركه الكسب ويريد فيه الكسب وهو الغنى الا العظيم والغنى الثاني الغنى بالكسب فان
قبل قد يذهب الكسب بالمرض قبل ويذهب المال بالتلف وانما ينظر اليه بالحال الذي يكون فيها القسم
لا في حال قبلها ولا بعدها لان ما قبلها ما هو وما بعدها لا يعرف ما هو كائن فيه وانما الاحكام على يوم يكون
فيه القسم والقسم يوم يكون الاستحقاق ووبعدنا الغارمين فنظرنا في غرضهم فوجدنا انهم لا يفتقر جهنم
معامن الغرم على اختلافه يخرج كل واحد منهم فاعطيناها لالف كلها على مثال ما اعطينا الفقراء
والمساكين ثم فعلنا هذا في المساكين كما فعلنا في الفقراء والمساكين والغارمين ثم نظرنا في ابناء السبيل
فغيرناهم ونظرنا للبلدان التي يريدون فان كانت بعيدة اعطيناهم الجلال والنفقة وان كانوا يريدون البداية
فالبداية وحدها وان كانوا يريدون البداية والرحمة فالبداية والرحمة والنفقة مبلغ الطعام والشراب والكرام
وان لم يكن لهم ملبس فالملبس باقل ما يكفي من كان من أهل صنف من هذا أو أفضله وان كان المكان
قريبا وابن السبيل منسحقا فله كذا وان كان قريبا وابن السبيل فله ما يفي بالغرض اذا كان بلادا عيشى
مثلها مأهولة متصلة بالماء مأمونة فان (١) انما طاب مياها أو أضافت أو أضافت أعطوا الجحولة ثم صنع
بهم فيها كما وصفت في أهل السهمان قبلهم يعطون على المؤنة لا على العدد ويعطى المؤنة الجحولة والرحل
والسلاح والنفقة والكسوة فان اتسع المال زيدوا الخيل وان لم يتسع خفوه الا بدان بالكرام ويعطون
الجحولة بادئين ورابعين وان كانوا يريدون المقام اعطوا المؤنة بادئين وقوة على المقام بقدر ما يريدون منه
على قدر مقامهم وموتاهم فيها لا على العدد وما أعطوا من هذا ففضل في أيديهم يضيح عليهم أن يتولوه
ولم يكن لا والى أخذهم منهم بعد أن يضر واو كذا ابن السبيل (قال) ولا يعطى أحد من المؤلفة ثلثي سهمهم على
الاسلام ولا ان كان مسلما الا ان ينزل بالاسلحة نازلة لا تكون الطاعة للوالي فيها قائمة ولا أهل الصدقة
(٢) المولى أقوي ما على استغفارها بالمولفة لعلها تكون بلا لأهل الصدقات متعنة بالبعد أو كثرة الأهل
أو منه من الاداء أو يكون قوم لا يوثق بقبائلهم فيعطون منها الشيء على قدر ما يرى الامام على اعتناء الامام
لا يبلغ اجتهداه في حال أن يزيدهم على سهم المؤلفة وينقصهم منه ان قدر حتى يقوى بهم على أخذ الصدقات
من أهلها وقدر وى أن يسدى بن حاتم أتى أبابكر بنحو ثلثمائة بصير صدقة فومه فاعطاه منها ثلاثين بعيرا
وأمره بالبراد مع حاله فبداه منه فبعض من ألف رجل ولعل أبابكر اعطاه من سهم المؤلفة ان كان هذا ثابتا
فان لا يعرفه من وجهه ينسب إلى الحديث وهو من حديث من ينسب إلى بعض أهل العلم بالردة (قال)
ويعطى العاملون عليهم قدر أجورهم مثلهم فيما تكفوا من السفر وقاموا به من الكفاية لا يزدون عليه
شيئا وينبغي للوالي أن يستأجرهم أجرة فان أغفل ذلك أعطاهم أجر أمثالهم فان ترك ذلك لم يسعهم أن
يأخذوا الا قدر أجور أمثالهم وسواء كان ذلك سهم من أسهم العاملين أو سهم العاملين كله انما لهم فيه أجور
أصالحهم فان جاوز ذلك سهم العاملين ولم يوجد أحد من أهل الامانة والكفاية إلى الامجاورة العاملين رأيت
أن يعطيه سهم الوالى سهم العاملين تاما ويزيدهم قدر أجور أمثالهم من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الشيء
والنقمة ولو اعطاهم من السهمان معه حتى يوفهم أجور أمثالهم ما رأيت ذلك والله أعلم بما عليه ولا على
العامل أن يأخذ لانه ان لم يأخذ ضاعت الصدقة ألا ترى أن مال التيمم يكون بالموضع فيستأجر عليه اذا
خيف منسحقته من يحفظه وان أتى ذلك على كثير منه وقبله يكون أن يجر سهم العاملين عن مبلغ أجرة العامل
وقد وجد من أهل الصدقة أمين يرضى بسهم العامل وأقل منه فيولاه أحب إلى

(باب جامع بيان قسم السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وجامع ما قسمنا على السهمان على استحقاق كل من سعى لاعلى العسدد ولا على أن

لا شريك لك لانه انما تلبية
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يفتق أن
يزيد عليه وانما ان
يفرد تلبية رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يقصر
عنها ولا يجاوزها الا ان
يرى شيئا يجهه فيقول
ليكن ان العيش عيش
الآخرة فانه لا يروى
عنه من وجه ثبت أنه
زاد غير هذا فاذا فرغ
من التلبية صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسأل الله رضاه والجنة
واسمعتنا برحمته من
النار فانه يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
(قال) والمرأة في ذلك
كالرجل الا ما أمرت به
(١) انما طاب الماء أى
بصدقت كذا في كتب
اللغة كتبه مجع
(٢) قوله المولى كذا
في التسخ ولعله يحرف
من التسخ والوجه
المزول بالواو لانه صفة
للفروع كالا يفتق كتبه
مصححه

من السر وأسترلها
أن تخفض صوتها
باللبية وأن لها أن تلبس
القيص والقباء والدرع
والسراويل والنجار
والخفين والقفازين
واحرامها في وجهها
فلا تخمره وتسدل
عليه الثوب وتحقيه
عنه ولا تمسه وتخمر
رأسها فان نجرت
وجهها عامدة افتدت
وأحب إلى أن تختضب
للأحرام قبل أن تحرم
وروي عن عبد الله بن
عبيد وعبد الله بن دينار
قال من السنة أن تسمع
المرأة يبدعها شيئا من
الحناء ولا تحرم وهي
(١) غفل وأحب لها

(١) قوله غفل بضم
الفين وسكون الفاء
أي خالية من الخضب
لأن أثر علمها مأكود
من قولهم ناقة غفل
لأن أثر عليها ولا علامة
كذا في كتب اللغة كتبه
مصححه
(٢) وفي فعل ماض
مبنى للفعول من التوفية
وكل صنف نائب فاعل
وسمه مفعول ثان
كتبه مصححه

يعطى كل صنف سهمان لم يعرفوه بالحاجة إليه ولا يمنهم أن يستوفوا سهمانهم أن يأخذوا من غيرها إذا
فضل عن غيرهم لأن الله عز وجل أعطى كل صنف منهم سهما موقفا فاعطيناه بالوجهين معافكان معقولا أن
الفقراء والمساكين والغارمين إذا أعطوا حتى يخرجوا من الفقر والمسكنة إلى الغنى والغرم إلى أن لا يكونوا
غارمين لم يكن لهم في السهمان شيء وصاروا أغنياء كما لم يكن للأغنياء على الابتداء معهم شيء وكان الذي
يخرجهم من اسم الفقر والمسكنة والغرم يخرجهم من معنى أسمائهم وهكذا المساكين وكان ابن السبيل
والغازي يعطون مما وصفت من كفايتهم مؤنة سبلهم وغزوهم وأجرة الوالي العامل على الصدقة ولم يخرجهم
من اسم أن يكونوا بنى سبل ولا غزاة ولا عاملين ما كانوا مسافرين وغزاة وعمالا لم يغطوا إلا بالمعنى دون نجاع
الاسم وهكذا المولفة قلوبهم لا يزول هذا الاسم عنهم ولو أعطى كل صنف من هؤلاء كل السهمان (قال) فهم
يجتمعون في المعاني التي يعطون بها وان تفرقت بهم الأسماء

(باب اتساع السهمان حتى تفضل عن بعض أهلها) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى
فاذا اتسعت السهمان فقد مثلت لها مثالا كانت السهمان ثمانية آلاف فوجدنا الفقراء ثلاثة يخرجهم
من الفقر مائة والمساكين خمسة يخرجهم من المسكنة مائتان والغارمين أربعة يخرجهم من الغرم ألف
فيفضل عن الفقراء تسعمائة وعن المساكين ثمانمائة واستغرق الغارمون سهمهم فوقفنا الألف وسبعمائة
التي فضلت عن الفقراء والمساكين ففضمناها إلى السهمان الخمسة الباقية سهم الغارمين وسهم المولفة وسهم
الرقاب وسهم سبل الله وسهم ابن السبيل ثم ابتدأنا بالقسم بين هؤلاء الباقين كما ابتدأنا بالرقاب كانوا هم أهل
السهمان ليس لاحد من غير أهل السهمان معهم فأعطينا سهمهم سهمهم والفضل عمل استغنى من أهل
السهمان منهم فاذا استغنى صنف منهم بأقل من سهمه جعل في حلة الأصل وهو الثمن ومارد عليهم من
الفضل عن أهل السهمان وأرد الفضل عنه على أهل السهمان معا كما أرد عليه وعلى أهل السهمان معه
الفضل عن غيره

(باب اتساع السهمان عن بعض وغيره عن بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كانت السهمان ثمانية آلاف فكان كل سهم ألفا فاحصينا الفقراء
فوجدناهم خمسة يخرجهم من الفقر ثمانمائة ووجدنا المساكين عشرة يخرجهم من المسكنة ثمانمائة
ووجدنا الغارمين عشرة يخرجهم من الغرم خمسة آلاف فسأل الغارمون أن يبدأ بالقسم بينهم فوضي على
قدر استحقاقهم بالحاجة فليس ذلك لهم ويعطى كل صنف منهم سهمه حتى يستغنى عنه فاذا استغنى عنه رد على
أهل السهمان معه ولم يكن أحد منهم بأحق به من جميع أهل السهمان ثم هكذا يصنع في جميع أهل السهمان
(٢) وفي كل صنف منهم سهمه ولا يدخل عليه غيره حتى يستغنى ثم لا يكون أحد أحق بالفضل عنه من أهل
السهمان من غيره فان اختلف غرم الغارمين فكان عدتهم عشرة وغرم أحدهم مائة وغرم الآخر ألف
وغرم الآخر ثمانمائة فسألوا أن يعطوا على العدد لم يكن ذلك لهم وجمع غرم كل واحد منهم فكان غرمهم
عشرة آلاف وسهمهم ألفا فاعطى كل واحد منهم عشر غرمه بالتمام ما بلغ فيعطى الذي غرمه مائة عشرة والذي
غرمه ألف مائة والذي غرمه ثمانمائة ثمان مائة يكونون قدس وي بينهم على قدر غرمهم لا على عدد هم ولا
يزاد عليه فان فضل فضل عن أحد من أهل السهمان معهم عيده عليهم وعلى غيرهم فأعطى كل واحد منهم
ما يصيبه لعشر غرمه فاذا لم تكن رقاب ولا مولفة ولا غارمون ابتدأ القسم على خمسة أسهم فضلت الثمانية
أسهم عليهم أنجاسا وهكذا كل صنف منهم لا يوجد وكل صنف استغنى عيده بفضل على من معه من أهل
السهمان ولا يخرج من الصدقة شيء عن بلده الذي أخذت به قل ولا كتر حتى لا يبقى واحد من أهل السهمان

الاعطى حقه ولو فقد أهل السهمان كلهم إلا الفقراء والعاملين قسمت الثمانية عليهم حتى يوفي الفقراء ما يخرجهم من الفقر ويعطى العاملون بقدر اجزائهم

(باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت السهمان ثمانية وأهل السهمان وأقربون فجمعنا الفقراء فوجدناهم (١) ووجدنا المساكين مائة يخرجهم من المسكنة ألف والغارمين فوجدناهم ثلاثة يخرجهم من الغرم ألف فسأل الفقراء والمساكين أن يجعل المال كله بينهم فوضي على قدر استحقاقهم منه لم يكن ذلك لهم وأعطى كل صنف منهم كاملاً وقسم بين أهل كل صنف على قدر استحقاقهم فان أغناهم فذلك وإن لم يغنهم لم يعطوا شيئاً إلا ما فضل عن غيرهم من أهل السهمان وإن لم يفضل عن غيرهم شيء لم يزدوا على سهمهم ولو كانت المسئلة بحالها فضاقت السهمان عنهم كلهم فلم يكن منهم صنف يستغنى بسهمه أو في كل صنف منهم سهم لم يزد عليه لأنه ليس في المال فضل يعاديه عليه ولو كان أهل صنف منهم متمسكين لو تركوا ولم يعطوا في عامهم ذلك لما شكوا (١) وأهل كل صنف منهم يخاف هلاكهم لكثرة نفهم وشدة حاجتهم وضيق سهمهم لم يكن الوالي أن يزيدهم على سهمهم من سهم غيرهم حتى يستغنى عنهم ثم يرد فضلهم كان عليهم مع غيرهم ولم يجعلهم أولى بالفضل من غيرهم وإن كانوا أشد حاجة كما لا يجعل ما قسم لقوم على قوم يعني لغيرهم لشدة حاجة ولا غلة ولكن يوفي كل ما جعل له وهكذا يصنع بجميع السهماني ولو أجذب أهل بلد وهلك مواشيهم حتى يخاف تلفهم وأهل بلد آخر يخشون لا يخاف عليهم لم يجز نقل صدقاتهم عن جيرانهم حتى يستغنوا فلا ينقل شيء لجعل لقوم إلى غيرهم أحوج منهم لأن الحاجة لا تنقح لاحد أن يأخذ مال غيره

(باب قسم المال على ما يوجد)

(قال الشافعي) وأى مال أخذت منه الصدقة قسم المال على وجهه ولم يبدل بغيره ولم يبع فإن اجتمع حق أهل السهمان في بغيره أو بقرة أو شاة أو دينار أو درهم واجتمع فيه اثنان من أهل السهمان وأكثر أعطوه وأشرك بينهم فيه كما يعطى الذي وهب لهم وأوصى لهم به وأقر لهم به واشتروه بأموالهم وكذلك إن استحق أحدهم عشرة وآخر نصفه وآخر ما بقي منه أعطوه على قدر ما استحقوا منه وهكذا يصنع في جميع أصناف الصدقات لا يختلف فيه في الماشية كلها والدنانير والدرهم حتى يشرك بين النفر في الدرهم والدينار ولا يباع عليهم بغيره ولا يباع الدنانير بدرهم ولا الدراهم بفلس ولا بختطة ثم يفرق بينهم وأما التمر والزبيب وما أخرجت الأرض فانه يكال بكل حقه

(باب جباة قسم المال من الوالي ورب المال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجميع ما أخذ من مسلم من صدقة فطر ونحوها كان وزناً معدن وصدقة ماشية وزناً معدن وعشر زرع وأى أصناف الصدقات أخذ من مسلم قسمه وأخذ على الآية التي في راءة أعما الصدقات للفقراء والمساكين الآية لا يختلف وسواها قليلة وكثيره على ما وصفت فإذا قسمه الوالي فقه سهم العامل من ساقط لأنه لا عامل عليه يأخذ مكيكونه أجره فيه والعاملون فيه عدم فإن قال رب المال فإنا ألى أخذ من نفسه وجهه وقسمه فأخذ أجره مثلي قبل أنه لا يقال له عامل بنفسه ولا يجوز ذلك إذا كانت الزكاة فرضاً عليك أن يعود إليك من ثمنه فإن أدبت ما كان عليك أن تؤديه والاكنت حاصل الوضعة فإن قال فإن وليته بغيري قيل إذا كنت لا تكون عاملاً على غيرك لم يكن غيرك عاملاً إذا استعملته أنت ولا يكون

أن تطوف ليل ولا رمل عليها ولكن تطوف على هبتها

(باب فيما يجتمع على المحرم من اللبس)

(قال الشافعي) ولا يلبس المحرم قبصاً ولا عمامة ولا برنسا ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وإن لم يجد أزاراً لبس سراويل لآخر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كله ولا يلبس ثوباً مسه زعفران ولا ورس ولا شيء من الطيب ولا يغطي رأسه وله أن يغطي وجهه فإن (١) بياض في جميع النسخ التي بيدنا (١) قوله وأهل كل صنف كذا في النسخ ولعل لفظ كل هنا من زيادة النسخ فانظر كتبه معجبه

احتاج الى تغطية رأسه
وليس توب غيظ وخفين
ففعّل ذلك من شدة برد
أوجران فعل ذلك كله في
مكانه كانت عليه فدية
واحدة وان فرق ذلك
شيأ بعد شي كان عليه
لكل لبسة فدية وان
احتاج الى حلق رأسه
خلفه فعليه فدية وان
تطيب ناسيا فلا شيء
عليه وان تطيب عامدا
فعليه الفدية والفرق
في التطيب بين الجاهل
والعالم أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمر
الاعرابي وقد أحرم
وعليه خلق نزع
الجبة وغسل الصفرة ولم
بأمره في الخبر بفدية
(١) قوله فإذا تحقق
مثلا الخ كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر فإذا
تحققت منه فليس لك
الانتقاص منها لما
تحققت بقيامه بها
وانظر وحرر كتبه معجمه
(٢) قوله ليمتنع بعضها
الخ: نذافي النسخ ولعل
فيه تحريغ من النسخ
والوجه والله أعلم ليمتنع
بعض ما بعض من أرادها
فحرر كتبه معجمه
(٣) الاوارك هي الابل
المقيمة في الاراء وهو
الحض نعاء كذا في كتب
اللغة كتبه معجمه

وكذلك فيها الا في معنك أو أقل لان عليك تفريقها (١) فإذا تحقق منك فليس لك الانتقاص منها لما تحققت
بقيامه بها (قال) ولا أحب لاحد من الناس بولي زكاة ماله غيره لان المحاسب بها المسؤول عنهم فهو أولى
بالاحتياط في رضه هاهنا واضعها من غيره وأنه على يقين من فعل نفسه في أدائها وفي شئ من فعل غيره لا يدري
أدائها عنه أو لم يؤدها فان قال أخاف حياث فهو يخاف من غيره مثل ما يخاف من نفسه ويستيقن فعل
نفسه في الا. أو يشك في فعل غيره
(باب فضل السهمان عن جماعة أهلها) قال الشافعي رحمه الله ويعطى الولاة جميع زكاة الاموال
الطاهرة الثمرة والزرع والمعادن والمناشي فان لم يأت الولاة بعد حلولها لم يسع أهلها الا قسمها فان جاء
الولاة بعد قسم أهلها لم يأخذوها منهم ثانية فان ارتأوا بأحد وخافوا دعواه الباطل في قسمها فلا بأس أن
يخلفوه بالله لقد قسمها كاملة في أهلها وان أعطوهم زكاة التجارات أجزأهم ذلك ان شاء الله تعالى وان
قسموها دونهم فلا بأس وهكذا زكاة الفطر والركاز

(باب تدارك الصدقين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ينبغي للوالي أن يؤخر الصدقة عن محلها عاما واحدا فان أخرها لم ينبغ لرب
المال أن يؤخر فان فعلا معاقبها ما عاقب ساعة يمكنهم ما قسمها الا يؤخرها بحال فان كان قوم في العام
الماضي من أهلها وهم العام من أهلها وكان يقوم حاجته في عامهم هذا وكانوا من أهلها ولم يكونوا في العام
الماضي أعطى الذين كانوا في العام الماضي من أهلها صدقة العام الماضي فان استغوا به لم يعطوا منه في
هذا العام شيئا وكذلك لو أخذت الصدقة ورجل من أهلها لم تقسم حتى أسلم يعط منها شيئا ولا يعط منها حتى
يكون من أهلها يوم تقسم وان لم يستغوا بصدقة العام الماضي كانوا شركاء في صدقة عامهم هذا مع الذين
استحقوا في عامهم هذا بأن يكونوا من أهلها ولا يدفعهم عن الصدقة العام وهم من أهلها بأن يكونوا
استوجبوا في العام الماضي قبله على قوم لم يكونوا من أهلها وانما يستحقها في العام من مع الفقراء
والمساكين والغرمون والرقاب فأما من سواهم من أهل السهمان فلا يؤتى لعام أول وذلك أن العاملين
انما يعطون على العمل فهم لم يعملوا عام أول وأن ابن السبيل والغراء انما يعطون على الشحوص وهم لم
يشخصوا عام أول أو شحوصا فاستغوا عنها وأن المؤلفة قلوبهم لا يعطون الا بالتأليف في قومهم للعون على
أخذها وهي في عام أول لم تؤخذ فيعينون عليها

(باب جيران الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله كانت العرب أهل الصدقات وكانت تجاور بالقرابة (٢) ليمتنع بعضها على بعض لمن
أرادها فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤخذ الصدقة من أغنيائهم وترد على فقراءهم كان ينفق أمره أنها
ترد على الفقراء الجيران للأخذ منه الصدقة وكانت الاخبار بذلك متطاهرة على رسل رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى الصدقات أن أحدهم يأخذها من أهل هذا البيت ويدفعها الى أهل هذا البيت يحببهم اذا كانوا من
أهلها وكذلك قضى معاذ بن جبل حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعمار رجل انتقل عن مخلاف
عشيرته الى غير مخلاف عشيرته فصدقته وعشره الى مخلاف عشيرته يعني الى جارات المال الذي تؤخذ منه
الصدقة دون جارات المال فهذا نقول اذا كان للرجل مال سبيل وكان ساكنا ببلد غيره قطعت صدقته على
أهل البلد الذي به ماله الذي فيه الصدقة كانوا أهل قرابته أو غير قرابة وأما أهل الزرع والثرثرة التي فيها
الصدقة فأمرهم به ينقسم الزرع والثرثرة على جيرانها فان لم يكن لها جيران فأقرب الناس بها جوارا لانهم
أولى الناس باسم جوارها وكذلك أهل المواشي الخصب (٣) والاوارك والابل التي لا تمتنع بها قاما أهل

(قال المزني) في هذا دليل
أن ليس عليه فدية إذا
لم يكن في الخبر (٢) وهكذا
روى في الحديث عن
النبي صلى الله عليه
وسلم في الصائم يقع على
أمرأته فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أعتق
وافعل ولم يذكر أن
عليه القضاء وأجمعوا
أن عليه القضاء (قال
الشافعي) وما شئ من
نبات الأرض مما لا يتخذ
طيباً أو كل نفاخاً وأترجا
أو دهن جسد به غير
طيب فلا فدية عليه
وإن دهن رأسه أو
لحيته بدهن غير طيب
فعله الفدية لأنه موضع
الدهن وتزجيل الشعر
(١) التبع يضم ففتح
جمع نجعة كغرفة
وغرف وهي طلب
الكلا والخصب
(٢) العدى بالكسر والقصر
الغراء قال الشاعر
إذا كنت في قوم عدى
لست منهم
فكل ما علف من خيث
وطيب
(٣) قوله وهكذا روى
في الحديث الخ كذا في
الاصل ولعل في العبارة
سقطاً وتحريراً فالتحرير
كتبه معجبه

التبع (١) الذين يتبعون مواقع القطر فإن كانت لهم ديارهم أمياهم أو كثر مقامهم لا يؤثر عليهم إذا
أخصبت شيئاً فأهل تلك الدار من المساكين الذين يلزمهم أن تكون الأغلب عليهم أولى كما كان جيران أهل
الأموال المقيمين أولى بها فإن كان فيهم من ينتجع بنجعتهم كان أقرب جواراً ممن يقيم في ديارهم إلى أن يقدم
عليهم ونقسم الصدقة على الناحية المقيمة بنجعتهم ومقامهم دون من انتجع معهم من غير أهل دارهم ودون
من انتجعوا إليه في داره ولقيمهم في النجعة من لا يجاورهم وإذا تخلف عنهم أهل دارهم ولم يكن معهم منتجع
من أهلها استحق السهمان جعلت السهمان في أهل دارهم دون من انتجعوا إليه ولقيمهم في النجعة من أهلها
ولو انتقلوا بأموالهم وصدقاتهم بجيران أموالهم التي فروا بها وإن بعدت بنجعتهم حتى لا يعودوا إلى بلادهم
الافيا تقصر فيه الصلاة قسمت الصدقة على جيران أموالهم ولم تحمل إلى أهل دارهم إذا صاروا منهم سفراً
تقصر فيه الصلاة

(باب فضل السهمان على أهل الصدقة) قال الشافعي رحمه الله وإذا لم يبق من أهل الصدقة الا صنف
واحد قسمت الصدقة كلها في ذلك الصنف حتى يستغنوا فإذا فضل فضل عن إغنائهم نقلت إلى أقرب الناس
بهم داراً (قال) وإذا استوى في القرب أهل نسبه (٢) وعدى قسمت على أهل نسبه دون العدى وإن كان
العدى أقرب الناس بهم داراً وكان أهل نسبه منهم على سفر تقصر الصلاة فيه قسمت الصدقة على العدى إذا
كان دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم أولى باسم حضرتهم ومن كان أولى باسم حضرتهم كان أولى بجوارهم
وإن كان أهل نسبه دون ما تقصر فيه الصلاة والعدى أقرب منهم قسمت على أهل نسبه لأنهم بالبادية غير
خارجين من اسم الجوار ولذلك هم في المتعة حاضر والمسجد الحرام

(باب مبسم الصدقة) قال الشافعي رحمه الله ينبغي لو أن الصدقة أن يسم كل ما يأخذ منها من ابل
أو بقراً وغنم يسم الابل والبقرة في أنفاذها والغنم في أصول أذانها ويجعل مبسم الصدقة مكتوباً لله ويجعل
مبسم الغنم أظف من مبسم الابل والبقرة وإنما قلت ينبغي له لما بلغنا أن عمال النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يسمون وكذلك بلغنا أن عمال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كانوا يسمون أخبرنا ما لا عن
زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن الخطاب إن في الظهور رافعة عياله فقال عمر ندفها إلى أهل بيت ينتفعون
بها قال فقلت وهي عياله فقال بقطر ونها بالابل قلت فكيف تأكل من الأرض فقال عمر أمن نعم الجزية أهم من
نعم الصدقة فقلت لا بل من نعم الجزية فقال عمر أردتم والله أكلها فقلت إن عليها رسم الجزية قال فأمر بها
عمر فأتى بها ففحرت وكانت عنده صحاف تسع فلا تكون فأكته ولا طرفه إلا جعل منها في تلك الصحاف فبعث
بها إلى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون الذي يبعث به إلى حفصة من آخر ذلك فإن كان فيه
نقصان كان في حظ حفصة قال فجعل في تلك الصحاف من لحم تلك الجزر وبعث بها إلى أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر بما بقي من اللحم فصنع فتعاً المهاجرين والأتصار (قال الشافعي) فلم يزل السعاة يلغون عنهم
أنهم يسمون كما وصفت ولا أعلم في المبسم إلا أن يكون ما أخذ من الصدقة معلوماً لا يشترطه الذي أعطاه
لأنه شئ خرج منه لله عز وجل كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب في فريس حل عليه في سبيل
الله فراءه يباع أن لا يشترطه وكان ترك المهاجرين نزول منازلهم عكة لأنهم تركوه الله عز وجل

(باب العلة في القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا ولى الرجل قسم الصدقة قسمها على ستة أسهم أمقط منها سهم المؤلف
قلوبهم إلا أن يجدهم في الحال التي وصفت يشخصون لمعونة على أخذ الصدقة فيعطون ولا سهم العاملين فيها
وأحب له ما أمرت به الوالي من تقريرها في أهل السهمان من أهل مصره كلهم ما كانوا موجودين فإن لم
يوجد من صنف منهم إلا واحداً أعطاهم ذلك الصنف كله إن استحق ذلك أني أن لم أعطه إياه فأتى أخرجه

الى غيره من له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف سبواشيا ومنهم محتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف
منهم جماعة كثيرة وضائق زكاته أحببت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن
يعطى منهم ثلاثة لان أقل جامع أهل سهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين وكذلك
ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يحد الناض من ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه
لوزله أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرجه من بلد الى بلد
غيره كرهت ذلك ولم يبق لي أن أجعل عليه الاعانة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وان ترك موضع الجوار
وان كانت له قرابة من أهل السهمان من لا تلزمه النفقة عليه أعطاه منها وكان أحق بهما من البعدينه وذلك
أنه يعلم من قرابته أكثر ما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده
ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زنا ولا أبلا ولا أملا ولا جندا ولا حدة زمني (قال الربيع)
لا يعطى الرجل من زكاته ما لا أبلا ولا أملا ولا أبنا ولا جندا ولا حدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن
نفقتهم تلزمه وهم أغنياءه وكذلك ان كانوا غير زمني لا يعطى منهم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطى منهم من زكاته
وتلزمه نفقتهم وان كانوا غير زمني مستغنين بحرفتهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الأغنياء الذين لا يجوز
أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطى منهم من زكاته ما لا شيا وهذا عندى أشبه بمنزلة
الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تلزمه وانما قلت لا يعطى من تلزمه نفقتهم لانهم
أغنياءه في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابنه بلغ فاذا ان غم من واحتاج أو أب له دائر
أعطاهم من سهم الفارين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطىهم جماعة الفقراء والمسكينه لانه لا يلزمه قضاء
الدين عنهم ولا حلهم الى بلد أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكينه بانفاقه
عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالغير غير زمني من صدقته اذا أراد واسفر الاله
لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غزوا
وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم
الجنس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضات شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا
يجزى عن يعطى موها اذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الجنس
وليس منعهم حقهم في الجنس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة
المفروضة أهل الجنس وهم أهل الشعب وهم صلبية بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة
التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان
يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أتشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرمت
علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وأصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطلب باموالهما
وذلك أن هذا انطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من
بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا أولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه
واسعاعا له بجميع صدقات عامه فتكثر فلا يحل له أن يؤثر فيها أحدا على أحد علم مكانه فان فعل على غير
الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم يبق لي أن أضمنه اذا أعطاه أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه
أهل الاصناف لم يبين لي أن أضمنه في الحالين (قال) ولو ضمنه رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما
لوزله العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لان سهم
هؤلاء بين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يعهم بين في النص وكذلك اذا قسمها الى أهلها فترك
أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة له ولا مال والمسكين الذي له الشئ
ولا يقوم به

(قال المزني) و هن
المحرم لشخص في موضع
ليس بهانه من الرأس
ولافديه (قال الربيع)
وقد اس عسرا في تدور
له الزيت كل حال سهر
المحرم الزكاه
طبيب (قال الربيع)
طبيب ما له مال
اشافعي وما
من حبره
يصبح السنه
الفدية وان كان مستهلكا
فلا فدية فيه والعصفر
ليس من الطبيب وان
مس طبيا بالابن
له اثر وان بقي له ربح
فلا فدية وله أن يجلس
عند العطار ويشتري
الطيب ما لم يسه بشئ
(١) قوله ولو كان فيه
الخ لذا في الاصل وانظر
كتبه معجبه

(باب العلة في اجتماع أهل الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الصدقة ثمانية آلاف وأهل السهمان موجودين فكان فيهم فقير واحد يستغرق سهمه ومسكين واحد يستغرق سهمه وغارمون مائة يجهز السهم كله عن واحد منهم فسأل الغارمون أن يعطى الفقراء والمساكين ثلث سهم لانه واحد وأقل ما يجزى عليه أن يعطى إذا وجدوا ثلاثة قيل ليس ذلك لكم لأنكم لا تستحقون من سهم الفقراء والمساكين شيئا أبدا ما كان منهم محتاج إليه والسهم مجموع مقتصر به عليهم ما احتاج إليه أحد منهم فإذا فضل منه فضل كنتم وغيركم من أهل السهمان فيه سواء وأنتم لا تستحقون إلا بما يستحق به واحد منهم وكذلك هذا في جميع أهل السهمان وإذا كان فيهم غارمون لأموال لهم عليهم ديون فأعطوا مبلغ غرمهم أو أقل منه فقالوا نحن فقراء غارمون فقد أعطينا بالقرم وأنتم تزونا أهل فقر قيل لهم إنما نعطيكم بأحد المعنيين ولو كان هذا على الابتداء فقال أنا فقير غارم قيل له اختر بأى المعنيين شئت أعطيناك فإن شئت بمعنى الفقر وان شئت بمعنى القرم فأيهما اخترت وهو أكثره أعطيناك وان اخترت الذي هو أقل لعطائه أعطيناك وأيهما قال هو لا أكثر أعطيناك ولم نعطه بالآخر فإذا أعطيناك باسم الفقر قل غرمانه أن يأخذوا مما في يدهم حقوقهم كالهم أن يأخذوا مما لو كان له وكذلك أن أعطيناك بمعنى القرم فإذا أعطيناك بمعنى القرم أحبيت أن يتولى دفعه عنه فإن لم يفعل فأعطاه بما لا يجوز في المكاتب أن يعطى من سهمه فإن قال ولم لا أعطى بمعنى إذا كنت من أهلهم ما عاقل الفقير مسكين والمسكين فقير يحال بحمهم اسم ويفترق بهما اسم وقد فرق الله تعالى بينهما (١) فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين فيعطى الفقير بالمسكنة مع الفقر والمسكين بالفقر والمسكنة ولا يجوز أن يعطى أحدهما إلا بأحد المعنيين وكذلك لا يجوز أن يعطى رجل ذو سهم إلا بأحد المعنيين ولو حاز هذا جاز أن يعطى رجل بفقر وغرم وبأيهما سئل وفاز ومؤلف وعامل فيعطى بهذه المعاني كلها فإن قال قائل فهل من دلالة تدل على أن اسم الفقير يلزم المسكين والمسكنة تلزم الفقير قيل نعم معنى الفقر معنى المسكنة ومعنى المسكنة معنى الفقر فإذا جعلا مع الجزاء أن يفترق بين حالهما بأن يكون الفقير الذي يدعى به أشدهما وكذلك هو في اللسان والعرب تقول للرجل فقير مسكين ومسكين فقير وإنما المسكنة والفقر لا يكونان بحرفة ولا مال

(قسم الصدقات الثاني)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال فرض الله عز وجل على أهل دينه المسلمين في أموالهم حق الفقيرهم من أهل دينه المسلمين المحتاجين إليه لا يبيع أهل الأموال حبه من أمره وأيدفعه إليهم من أهل أهله أو ولاته ولا يبيع الولاة تركه لأهل الأموال لأنهم آمناء على أخذه لأهله منهم قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ففي هذه الآية دلالة على ما وصفت من أن ليس لأهل الأموال منع ما جعل الله عز وجل عليهم ولأنهم لم يزل ذلك لهم ولا عليهم (أخبرنا) إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال لم يبلغنا أن أبابكر وعمر أخذوا الصدقة مشاة ولكن كانا يبعثان عليهما في الخصب والجند واليمن والحبش ولا يضمنانها أهلها ولا يؤخرانها عن كل عام لأن أخذها في كل عام سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرها عاملا يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لم نعرفنا عاقلها أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها لا تفرقوا بين ما جمع الله (قال الشافعي) هذا إنما هو فيما أخذ من المسلمين خاصة لأن الزكاة والطهور إنما هو للمسلمين والدعاء بالاجر والبركة (قال الشافعي) وإذا أخذ صدقة مسلم دعا له بالاجر والبركة كما قال الله عز وجل وصل عليهم أي ادع لهم فما أخذ من مسلم فهو زكاة أو زكاة صدقة

من جسده ويجلس عند الكعبة وهي تجمهر وان سها ولا يعلم أنها رطبة فعلق بيده طيب غسله فان تعد ذلك اقتسدى وان خلق وتطيب عامدا فغلبه قبيدتان وان خلق شعرة فغلبه مد وان خلق شعرتين فدان وان خلق ثلاث شعرات قدم وان كانت متفرقة ففي كل شعرة مد وكذلك الاطفال والعمد فيها والخطا سوء ويحلق المحرم شعر المثل وليس للمجمل أن يحلق شعر المحرم فان فعل بأمر المحرم فالفسدية على المحرم وان فعل بغيره

(١) قوله فلا يجوز أن يعطى ذلك المسكين كذا في النسخ ولعل في الكلام تكرار أو تحسيرا يفا ليصر كنهه مجعنه

أمره مكرها كان أو نائما
رجع على الحلال بفدية
وتصدق بها (٣) فإن لم
يصل اليه فلا فدية عليه
(قال المزني) وأصب
في سمعي منه ثم خط
عليه أن يفندي ويرجع
بالفدية على المحل
وهذا أشبه بمعناه عندى
(قال الشافعي) ولا
بأس بالكل مال بكن
فيه طيب فإن كان فيه
طيب اقتدى ولا بأس
بالاغتسال ودخول
(١) قوله فإن يصل الخ
كذا في الاصل وانظر
(٢) قوله وبين هذا
في أسفل الكتاب كذا
في جميع النسخ التي بيدنا
وليس لهذا البيان أثر
في شيء منها فاعلمه كان
في أصل الام الذي كتبه
الربيع أو كتب من
نسخته
(٣) قوله يعني الصدقة
كذا وقعت هذه الجملة
في جميع النسخ واعلمها
حاشية أثبتنا السامخ
بصلب الكتاب كنه
معصمه

والصدقة زكاة وظهر أمرهما ومعناها واحد وإن سميت مرة زكاة ومرة صدقة هما اسمان لها بمعنى واحد وقد تسمى العرب الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وهذا بين في كتاب الله عز وجل وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لسان العرب قال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة قال أبو بكر لم يمنعوني عنا فإما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه لا تفرقوا بين ما جمع الله يعني والله أعلم قول الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأسم ما أخذ من الزكاة صدقة وقد سماها الله تعالى في القسم صدقة فقال إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية تقول إذا جاء المصدق يعني الذي يأخذ الماشية وتقول إذا جاء الساعي وإذا جاء العامل (قال الشافعي) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيمادون خمس ذود صدقة ولا فيمادون خمسة أوسق من التمر صدقة ولا فيمادون خمس أواق من الورق صدقة (قال الشافعي) والأغلب على أفواه العامة أن في التمر العشر وفي الماشية الصدقة وفي الورق الزكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة والعرب تقول له صدقة وزكاة ومعناها عندهم معنى واحد فما أخذ من مسلم من صدقة ماله ناضا كان أو ماشية أو زرعاً أو زكاة فطر أو خمس ركازاً أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله في كتاب أو سنة أو أمر أجمع عليه عوام المسلمين فغناه واحداً من زكاة والزكاة صدقة وقسمه واحداً لاختلاف تقسيمه الله الصدقات ما فرض الله عز وجل على المسلمين فهي طهور (قال الشافعي) وقسم النبي علفاً في قسم هذا والتي مما أخذ من مشرك فهو به أهل دين الله وهو موضوع في غير هذا الموضع (قال) يقسم ما أخذ من حق مسلم وجب في ماله بقسم الله في الصدقات سواء قليل ما أخذ منه وكثيره وعشر ما كان أو خمس أو أربع عشر أو بعدد مختلف أن يستوى لأن اسم الصدقة يجمعه كله قال الله تبارك وتعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية فبين الله عز وجل لمن الصدقات ثم وكدها وشذها فقال فريضة من الله والله عليم حكيم فقسم كل ما أخذ من مسلم على قسم الله عز وجل وهي سهمان ثمانية لا يصرف منها سهم ولا شيء منه عن أهله ما كان من أهله أحداً يستحقه ولا يخرج صدقة قوم منهم عن بلدهم وفي بلدهم من يستحقها أخبرنا وكيع عن زكريا بن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعاذ بن جبل حين بعثه فأن أجابوا فاعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم أخبرنا يحيى بن حسان الثقة من أصحابنا عن الليث بن سعد عن سعيد القبري عن شريك بن أبي نمر عن أنس بن مالك أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشدتك الله آله أمرك أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتردها على فقرائنا قال نعم (قال الشافعي) والفقراء همنا كل من لزمه اسم حاجة ممن سمي الله تعالى من الاصناف الثمانية وذلك أن كلهم انما يعطى بموجب الحاجة لا بالاسم فالوأن ابن السبيل كان غنيا لم يعط وانما يعطى ابن السبيل المحتاج إلى السلاح في وقته الذي يعطى فيه فإن لم يوجد من أهل الصدقات الذين يوجد منهم أحد من أهل السهمان الذين سمي الله عز وجل ردت حصته من لم يوجد على من وجد كأن وجد منهم فقراء ومساكين وغارمون ولم يوجد غيرهم فقسم الثمانية الاسهم على ثلاثة أسهم (٢) وبين هذا في أسفل الكتاب فأهل السهمان يجمعهم أنهم أهل حاجة إلى مالهم منها كلهم وأسباب حاجاتهم مختلفة وكذلك أسباب استحقاقهم بعان مختلفة يجمعها الحاجة ويفرق بينها صفاتها فإذا اجتمعوا الفقراء الرزقي الضعفاء الذين لا حرفة لهم وأهل الحرفة الضعيفة الذين لا تقع حرفة موقعهم حاجتهم ولا يسألون الناس والمساكين السؤال ومن لا يسأل من له حرفة تقع منه موقع ولا تغنسه ولا عياله فإن طلب الصدقة بالمسكنة رجل جلد فعلم الوالي أنه صحيح مكتسب يعني عياله بشئ إن كان له وبكسبه أذلا عياله فعلم الوالي أنه يعني نفسه بكسبه غني معروفا لم يعطه شيئاً فإن قال السائل لها (٣) يعني الصدقة الجلد لست مكتسباً وأنا مكتسب لا يغنيني كسبي ألا يغني عيالي ولي عيال وليس عند الوالي يقين من أن ما قال على غير ما قال فالقول قوله ويعطيه الوالي أخبرنا سفيان عن هشام عن

أبى عن عبد الله بن عدي بن الخيار أن رجليه أخبراه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه من الصدقة فصعد فيهما وصوب وقال ان شئت وألاحظ فيهما الغنى ولا الذي قوة مكتسب (قال الشافعي) رأى النبي صلى الله عليه وسلم جلد أوصية يشبه الاكتساب وأعلمهم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يصلح لهما مع الاكتساب الذي يستغنيان به أن يأخذاهما ولا يعلم أم مكتسبان أم لا فقال ان شئت بعد أن أعلمكما أن لاحظ فيهما الغنى ولا مكتسب فعلت وذلك أنهما يقولان أعطنا فأناذوا حظا لئلا يساغنين ولا مكتسبين كسبا يعني أخبرنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن رجحان بن يزيد قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول لا تصلح الصدقة لغنى ولا الذي مرة قوى (قال الشافعي) ورفع هذا الحديث عن سعد بن أبيه عليه السلام والعاملون عليها من ولاه الوالي قبضها وقسمها من أهلها كان أو غيرهم ممن أعان الوالي على جمعها وقبضها من العرفاء ومن لا غنى له الوالي عنه ولا يصلحها إلا مكانه فأما رب الماشية يسوقها فليس من العاملين عليها وذلك بأنهم رب الماشية وكذلك من أعان الوالي عليها من بالوالي الغنى عن معونته فليس من العاملين عليها الذين لهم فيها حق والخليفة والوالي الأقليم العظيم الذي يلي قبض الصدقة وإن كان من العاملين عليها القلائك بالامر بأخذها فليس عندنا من له فيها حق من قبل أنهم لا يلبان أخذها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر شرب لبنا فأعجبه فقال للذي سقاه من أين لك هذا اللبن فأخبره أنه ورد على ماء قد سماه فأذا بمن نعم الصدقة وهم يستقون فلبوا من لبن ما فجعلته في سقائي فهو هذا فدخل عمر أصبعه فاستقاه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة عازي سبيل الله والعامل عليها أو الغارم أو الرجل اشتراها بعماله أو الرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغنى (قال الشافعي) والعامل عليها يأخذ من الصدقة بقدر غنائه لا يزاد عليه وإن كان العامل موسرا إنما يأخذ على معنى الإجارة والمؤلفة قلوبهم في مقدم من الأخبار (١) فضر بان ضرب مسلون بطاعون أشرف يجاهدون مع المسلمين فيقوى المسلون بهم ولا يرون من نياتهم ما يرون من نيات غيرهم فإذا كانوا هكذا فجاهدوا المشركين فأرى أن يعطوا من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهو خمس الخمس ما يتألفون به سوى سهمياتهم مع المسلمين إن كانت نازلة في المسلمين وذلك أن الله عز وجل جعل هذا السهم خالصا لثبته فرتبه النبي صلى الله عليه وسلم في مصلحة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم مالي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس والخمس مردود فيكم يعني بالخمسة حقه من الخمس وقوله مردود فيكم يعني في مصلحةكم وأخبرني من لا أنهم عن موسى بن محمد ابن إبراهيم بن الحرث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى المؤلفة قلوبهم يوم حنين من الخمس (قال الشافعي) وهم مثل عينة والاقارع وأحبابهم ما لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم عباس بن مرداس وكان شريكا عظيم الغناء حتى استعجب فأعطاه (قال الشافعي) لما أراد ما أراد القوم واحتل أن يكون دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيء حين رغب عما صنع بالمهاجرين والانصار فأعطاه على معنى ما أعطاهم واحتل أن يكون رأى أن يعطيه من ماله حيث رأى لآله له خالص ويحتل أن يعطى على التقوية بالعطية ولا يرى أنه قد وضع من شرفه فأنه صلى الله عليه وسلم قد أعطى من خمس الخمس النقل وغير النقل لآله له وقد أعطى صفوان بن أمية قبل أن يسلم ولكنه قد أعاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أداة وسلاحا وقال فيه عند الهزيمة أحسن مما قال فيه بعض من أسلم من أهل مكة عام الفتح وذلك أن الهزيمة كانت في أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين في أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد فقال صفوان بغير الخمر (٢) فوالله لرب من قرئش أحب إلي من رب هوازن وأسلم قومه من قرئش وكان كانه لا يشك في إسلامه والله أعلم وهذا مثبت في كتاب قسم النبي عليه السلام فإذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب إلى لاقتداء بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قال قائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث رأى فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مرة وأعطى من سهمه

الحمام اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ودخل ابن عباس حمام الخففة فقال ما يعبا الله بأوصائكم شيئا (قال) ولا بأس أن يقطع العرق ويحجم ما لم يقطع شعرا واحتج رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم ولا ينكح المحرم ولا ينكح لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك

(١) قوله فضر بان الخ ذكر الضرب الاول وأشار الثاني بقوله الآتي وقد أعطى صفوان الخ كتبه معصمه

(٢) قوله فوالله لرب الخ كذا في التسخ والمجروف في الرواية فوالله لان يربني رجل من قرئش أحب إلى من أن يربني رجل من هوازن قال ابن الأنبار يعني أن يكون ربا قوفي وسيد اعلى كني اه فلعل ما في الامرواية أخرى كتبه معصمه

وقال فان تكلم أو أنكح
فالنكاح فاسد ولا بأس
بأن يراجع امرأته اذا
طلقها تطليقة مالم
تنقض العدة ولا بأس
الحرم المنطقة للنفقة
ويستقل في الحمل
ونازل في الارض

(باب ما يلزم عند
الاحرام وبيان الطواف
والسعي وغير ذلك)

(قال الشافعي) وأحب
للحرم أن يغتسل من
ذي طوى لدخول مكة
ويدخل من ثنية كذا
وتغتسل المرأة للحائض
لامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسماء
بذلك وقوله عليه السلام

(١) شاط أي بعيد وفي
بعض النسخ منطاط وهو
معناه يقال شطت الدار
وانطاطت أي بعدت

كذا في كتب اللغة
(٢) غريزية كذا في
النسخ بإفراد ذي وانظر
(٣) ثم يقضى الخ كذا
في جميع النسخ ويعمل
في العبارة تحريفاً من
النسخ ووجه الكلام
ثم يقضى جميع ما بقي من
السهمان عليهم فانظر
(٤) قوله يغتفرون أي
يستوعبون ويستغفرون

كبته معصمه

بخبير رجالا من المهاجرين والانصار لانه ماله يضعه حيث شاء فلا يعطى اليوم أحد على هذا من الغنية ولم
يلفتنا أن أحد من خلفائه أعطى أحد بعده وليس للولفة في قسم الغنية سهم مع أهل السهمان ولو قال
هذا أحد كان مذهبا والله أعلم وللولفة قلوبهم في سهم الصدقات سهم والذي أحفظ فيه من متقدم
الخبر أن عدي بن حاتم جاء أب بكر الصديق أخسبه بثلاثمائة من الابل من صدقات قومه فأعطاه أبو بكر منها
ثلاثين بعيرا وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد عن أطاعه من قومه فعاه بهاء ألف رجل وأبلى بلا عسنا وليس
في الخبر في أعطائه إياها من أين أعطاه إياها غير أن الذي يكاد أن يعرف القلب بالاستدلال بالخبر والله أعلم
أنه أعطاه إياها من قسم المؤلفة فما زاد له يرغبه فيما يصنع وإما أعطاه ليتألف به غيره من قومه عن لا يتق منه
عقل ما يتق به من عدي بن حاتم فأرى أن يعطى من سهم المؤلفة قلوبهم في مثل هذا المعنى ان نزلت بالمسلمين
نازلة ولن ينزل ان شاء الله تعالى وذلك أن يكون فيها العبد وبموضع (١) شاط لاتناله الجيوش الا بغيره ويكون
العبد ويا قوم من أهل الصدقات فاعان عليهم أهل الصدقات إنا نبينة فأرى أن يقوى سهم سبل الله من
الصدقات وإما أن يكون لا يقابلون الا بان يعطوا سهم المؤلفة أو ما يكفهم منه وكذلك ان كان العرب
أشرا فامتنع (٢) غريزية ان أعطوا من صدقاتهم هذين السهمين أو أحدهما اذا كانوا أعطوا أعطوا
على المشركين فيما أعانوا على الصدقة وان لم يعطوا لم يوثق بمعونتهم رأيت أن يعطوا به هذا المعنى اذا انتاط
العذو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل التي يوجهون اليه تبعدارهم وتنقل مؤنتهم ويضعفون عنه فان
لم يكن مثل ما وصفت مما كاد في زمان أبي بكر مع امتناع أكثر العرب بالصدقة على الردة وغيرها لم أر أن
يعطى أحد منهم من سهم المؤلفة قلوبهم ورأيت أن يرد سهمهم على السهمان معه وذلك أنه لم يلغى أن عمر
ولا عثمان ولا عليا أعطوا أحد تألفه على الاسلام وقد أعز الله له الحمد الاسلام عن أن يتألف الرجال عليه
وقوله وفي الرقاب يعني المكاتبين والله أعلم ولا يشتري عبد فعتق والغارمون كل من عليه دين كان له
عرض بحتم دينه ولا يحتله وانما يعطى الغارمون اذا اذنا في حل دية أو أصابتهم جائحة أو كان دينهم
في غير فسق ولا سرف ولا معصية فاما من اذان في معصية فلا يرى أن يعطى من سهم سبل الله كما وصفت
يعطى منه من أراد الغزو فلو امتنع قوم كما وصفت من أداء الصدقة فاعان عليهم قوم رأيت أن يعطى من
أعان عليهم فان لم يكن مما وصفت شيء رد سهم سبل الله الى السهمان معه وابن السبيل عند عدي ابن السبيل
من أهل الصدقة الذي ير بدال غير بلده لامن يلزمه

(كيف تقرب في قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى ينبغي الساعي على الصدقات أن يأمر باحصاء أهل السهمان في عمله فيكون
فراغه من قبض الصدقات بعد تنهاى أسمائهم وأنسابهم وحالاتهم وما يحتاجون اليه ويخصى ما صار في
يديه من الصدقات فيعزل من سهم العاملين بقدر ما يستحق بعمله (٣) ثم يقضى جميع ما بقي من السهمان كله
عندهم كما أصف ان شاء الله تعالى اذا كان الفقراء عشرة والمساكين عشرين والغارمون خمسة وهؤلاء ثلاثة
أصناف من أهل الصدقة وكان سهمانهم الثلاثة من جميع المال ثلاثة آلاف فان كان الفقراء (٤) يغتفرون
سهمهم وهؤلاء ثلث المال فيكون سهمهم كفا فخرجون به من حصد الفقراء الى حد الغنى أعطوه كله
وان كان يخرجهم من حصد الفقراء الى حد الغنى ثلاثة أو أربعة أو أقل أو أكثر أعطوا منه ما يخرجهم من
اسم الفقر ويصرون به الى اسم الغنى ويقب الوالى ما بقي منه ثم يقسم على المساكين سهمهم وهؤلاء
هكذا وعلى الغارمين سهمهم وهؤلاء هكذا فان قال قائل كيف قلت لكل أهل صنف موجود سهمهم ثم
استغفروا بعض السهم فلم لا يسلم اليهم بقية (قال الشافعي) قلته بان الله تبارك وتعالى سماء لهم مع غيرهم
بمعنى من المعاني وهو الفقر والمسكنة والغرم فاذا خرجوا من الفقر والمسكنة فصاروا الى الغنى ومن الغرم

فبرئت ذمتهم وصاروا غير غارمين فلا يكونون من أهلهم لأنهم ليسوا ممن يلزمه اسم من قسم الله عز وجل له بهذا الاسم ومعناه وهم خارجون من تلك الحال ممن قسم الله له ألا ترى أن أهل الصدقة الأغنياء لو سألوا بالفقر والمسكنة في الابتداء أن يعطوا منهم لم يعطوا وقيل استم من قسم الله له وكذلك لو سألوا بالغرم وليسوا غارمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغنى الأمن استثنى فإذا أعطيت الفقراء والمساكين فصاروا أغنياء فهم عن التحل لهم وإذا لم تحل لهم كنت لو أعطيتهم أعطيتهم ما لا يحل لهم ولا أن أعطيتهم وأما شرط الله عز وجل إعطاء أهل الفقر والمسكنة وليسوا منهم (قال) ويأخذ العاملون عليها بقدر أجورهم في مثل كفايتهم وقيامهم وأمانتهم والمؤنة عليهم فيأخذ الساعي نفسه لنفسه بهذا المعنى ويعطى العريف ومن يجمع الناس عليه بقدر كفايته وكففته وذلك خفيف لانه في بلاده ويعطى ابن السبيل منهم قدر ما يبلغه البلد الذي يريد في نفقته وجولته إن كان البلد بعيدا وكان ضعيفا وإن كان البلد قريبا وكان جلد الأغلب من مثله وكان غنيا بالمشي إليها أعطى مؤنته في نفقته بلا جولة فإن كان يريد أن يذهب ويأتي أعطى ما يكفيه في ذهابه ورجوعه من النفقة فإن كان ذلك يأتي على السهم كله أعطيه كله إن لم يكن معه ابن سبيل غيره وإن كان يأتي على سهم من مائة سهم من سهم ابن السبيل لم يزد عليه فإن قال قائل لم أعطيت الفقراء والمساكين والغارمين حتى يخرجوا من اسم الفقر والمسكنة والغرم ولم تعط العامل وابن السبيل حتى يسقط عنهم الاسم الذي له أعطيتهم ويزول فليس للاسم أعطيتهم ولكن للعنى وكان المعنى إذا زال زال الاسم ونسبى العاملين بمعنى الكفاية وكذلك ابن السبيل بمعنى البلاغ ولو أتى أعطيت العامل وابن السبيل جميع السهمان وأمثالهما يسقط عن العامل اسم العامل لم يعزل ولم يسقط عن ابن السبيل اسم ابن السبيل مادام محتازا أو كان يريد الاحتياز فأعطيتهم ما وافقوا الفقراء والمساكين والغارمين بمعنى واحد غير مختلف وإن اختلفت أسماءهم كما اختلفت أسماءهم والعامل إنما هو مدخل عليهم صار له حق معهم بمعنى كفاية وصالح للأخذ منه والمأخوذه فأعطى أجر مثله وبهذا في العامل مضى الكلام وعلمه من أدركت من سمعت منه بلدنا ومعنى ابن السبيل في أن يعطى ما يبلغه إن كان عاجزا عن سفره إلا للمعونة عليه بمعنى العامل في بعض أمره ويعطى المكاتب ما يتيه ويمن أن يعتق قل ذلك أو أكثر حتى يفرق السهم فإن دفع إليه فالظاهر عندنا على أنه حريص على أن لا يهجز وإن دفع إلى مالكه كان أحب إلى وأقرب من الاحتياط

(رد الفضل على أهل السهمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا لم تكن مؤلفة ولا قوم من أهل الصدقة يريدون الجهاد فليس فيهم أهل سهم سبيل الله ولا سهم مؤلفة عزلت سهمهم وكذلك إن لم يكن ابن سبيل ولم يكن غارم وكذلك إن غابوا فأعطوا ما يبلغهم ويفضل عنهم أو عن أحد من أهل السهمان معهم شيء من المال عزل أيضا ما يفضل عن كلهم ثم أحصى ما بقي من أهل السهمان الذين لم يعطوا أو أعطوا فلم يستغنوا فابتدئ قسم هذا المال عليهم كما ابتدئ قسم الصدقات فيجزي على من بقي من أهل السهمان سواء كان بقي فقراء ومساكين لم يستغنوا وغارمون لم تنقض كل ديونهم ولم يبق معهم من أهل السهمان الثمانية أحد غيرهم فيقسم جميع ما بقي من المال بينهم على ثلاثة أسهم فإن استغنى الغارمون بسهمهم وهونلت جميع المال أعيد فضل سهمهم على الفقراء والمساكين فيقسم على أهل هذين القسمين حتى ينفد فإن قسم بينهم فاستغنى الفقراء ببعضه ردم ما بقي على المساكين حتى يستغنوا فإن قال كيف رددت ما يفضل من السهمان عن حاجة أهل الحاجة منهم ومنهم من لم يكن له سهم من أهل السهمان مثل المؤلفة وغيرهم إذا لم يكونوا (١) على أهل السهمان معهم وأنت إذا اجتمعوا جعلت لأهل كل صنف منهم سهما (قال الشافعي) فإذا اجتمعوا كانوا (٢) شرعا في الحاجة وكل واحد منهم يطلب ما جعل الله له وهم غانية فلا يكون لى منع واحد منهم ما جعل الله له وذكر الله تبارك وتعالى لهم واحد لم

للحائض أفعلى ما يفعل
الحاج غير أن لا تطوف
بالييت (قال) فإذا رأى
الييت قال اللهم زد هذا
الييت تشريفا وتعظيما
وتكراما ومهابة وزد
من شرفه وعظمه من جهة
أوأعظم تشريفا وتعظيما
وتكراما ومهابة (قال)
وتقول اللهم أنت السلام
ومنك السلام فمينا
ربنا بالسلام ويقتض
الطواف بالأسس سلام
فيقبل الركن الأسود
ويستلم البياض بيده
ويقبلها ولا يقبله لاني
لم أعلم روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه قبل الحجر الأسود
واستلم البياض وأنه لم

- (١) قوله على أهل السهمان متعلق بقوله رددت المتقدم في صدر السؤا كتبه مصححه
- (٢) شرعا بالتحريك أى سواء كتبه مصححه

يخصر أحد منهم دون أحد فأقسم بينهم بما كاذرهم الله عز وجل معا وانما معنى أن أعطى كل صنف منهم سهمه تاما وإن كان يغنيه أقل منه أن يينا والله تعالى أعلم أن في حكم الله عز وجل أنهم انما يعطون بمعان سماء الله تعالى فاذا ذهبت تلك المعاني وصار الفقير والمسكين غنيا والغارم غير غارم فليسوا بمن قسم له ولو أعطيتهم كنت أعطيت من لم أو مر به ولو جاز أن يعطوا بعد أن يصيروا إلى حد الغنى والخروج من الغرم جاز أن يعطوا أهل دارهم ويسهم بالأغنياء فأحيلت عن جعلته إلى من لم يجعل له وليس لأحد إحالتها عما جعلها الله تعالى ولا إعطاؤها من لم يجعلها الله تعالى وانما ردي ما فضل عن بعض أهل السهمان على من بقى ممن لم يستغن من أهل السهمان بأن الله تبارك وتعالى أوجب على أهل الغنى في أموالهم شيئا يؤخذ منهم لقوم بمعان فاذا ذهب بعض من سعى الله عز وجل له أو استغنى فهذا مال لا مال له من الآدميين بعينه يرد إليه كما ورد على الآدميين وصاياهم ولو أوصى رجل لرجل فبات الموصى له قبل الموصى كانت الوصية راجعة إلى وارث الموصى فلما كان هذا المال محالاً لرجل يورثه من قبل الله عز وجل في قسم الله عز وجل وأقرب عن سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال وهو لا من جملة من سعى الله تبارك وتعالى له هذا المال ولم يبق مسلم يحتاج إلا له حق سواء أما أهل التي فلا يدخلون على أهل الصدقة وأما أهل صدقة أخرى (١) فهو مقسوم لهم صدقتهم ولو كثرت لم يدخل عليهم غيرهم وواحد منهم يستحقها فكما كانوا لا يدخلون عليهم غيرهم فكذلك لا يدخلون على غيرهم ما كان من غيرهم من يستحق منها شيئا ولو استغنى أهل عمل ببعض ما قسم لهم ففضل عنهم فضل رأيت أن ينقل الفضل عنهم إلى أقرب الناس بهم نسباً وداراً

(صديق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإذا ضاقت السهمان فكان الفقراء ألفاً وكان سهمهم ألفاً والغارمون ثلاثة وكان غرمهم ألفاً وسهمهم ألفاً فقال الفقراء انما يغنيان مائة ألف وقد يخرج هؤلاء من الغرم ألفاً فاجع سهمنا وسهمهم ثم اضرب لنا مائة سهم من ألف ولهم سهم واحد كما يقسم هذا المال لو كان بيننا فوضي بعضي واحد فليس ذلك لهم عندنا والله أعلم لأن الله عز وجل ذكر الفقراء من سهمهم فليس على الغارمين وإن اغتروا السهم فهو لهم ولم يعطوا أكثر مما أعطوا وإن فضل عنهم فضل فليس لهم بأحق به من غيركم إن فضل معكم أهل سهمان ذكر وامعكم ولكن ما فضل منهم أو من غيرهم رذعكم وعلى غيركم ممن لم يستغن من أهل السهمان معكم كما يتبدأ القسم بينكم وكذلك لو كنتم المستغنين والغرماء غير مستغنين لم تدخلهم عليكم إلا بعد غناكم ولم يجعلهم يخصمونكم ما غتروا كل واحد منكم سهمه ولا وقت فيما يعطى الفقراء إلا ما يخرجهم من حد الفقر إلى الغنى قل ذلك أو أكثر مما تجب فيه الزكاة ولا تجب لانه يوم يعطى لانه عليه فيه وقد يكون الرجل غنياً وليس له مال تجب فيه الزكاة وقد يكون الرجل فقيراً يكثر العيال وله مال تجب فيه الزكاة وانما الغنى والفقير ما عرف بالناس بقدر حال الرجل والعرب قديماً يجاورون في بواديهم وقراهم بالنسب لخواصهم من غيرهم كان في الجاهلية يجاورون لئلا يمنع بعضهم بعضاً فإذا كانوا هكذا يوم يصدقون قسمت صدقاتهم على فقراهم بالقرابة والجوار وما كانوا أهل ياديه وكان العامل والوالي يعمل فيهم على قبيلة أو قبيلتين وكان بعض أهل القبيلة يخاطب القبيلة الأخرى التي ليس منها دون التي منها وجوارهم ويخاطبهم أن يكونوا يتجمعون معا ويقومون معا فضاقت السهمان قسمنا على الجوار دون النسب وكذلك ان خالطهم بعم غيرهم وهم معهم في القسم على الجوار فان كانوا عند النجعة يفترونهم ويختلطون أخرى فاحب أن لو قسمها على النسب اذا استوت الحالات وكان النسب عندي أولى فاذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وان قال من تصدق لنا فقرا على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في النجعة أحصوا معانهم فضل ذلك على الثائب والحاضر وان كانوا أطراف من ياديتهم متباعدة فكان يكون بعضهم بالطرف

يصرح على شيء دون الطواف ولا يتدنى بشيء غير الطواف إلا أن يجد الامام في المكتوبة أو يخاف فوت فرض أو ركن في الفجر (قال) ويقول عند ابتدائه الطواف والاستلام باسم الله والله أكبر اللهم ايمانك وتصديقك بكتابتك ووفاء بعهدك واتباع السنة نيلك محمد صلى الله عليه وسلم ويضطبع للطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم اضطبع حين طاف ثم عمر (قال) والاضطباع أن يشتمل برأيه على منكبيه الأيسر ومن نحت منكبه (١) فهو مقسوم لهم كذا في التسخير وانظر كتبه معجمه

وهو له الزم قسم ذلك بينهم وكان الطرف الذي هو له الزم كالدار لهم وهذا اذا كانوا معاً أهل نحة لدار لهم
يقرون بها فأما ان كانت لهم دار يكونون بها الزم فاني أقسمها على الجوار ابدأ وأهل الاراك والخص من
أهل البادية يلزمون منازلهم فأقسم بينهم على الجوار في المنازل وان جاورهم في منازلهم من ليس منهم قسم
على جيرانهم القسم على الجوار اذا كان جوارهم على النسب والجوار اذا كانوا معاً ولو كان لأهل البادية معدن
قسم ما يخرج من المعدن على من يلزم قرية المعدن وان كانوا غريباء دون ذوي نسب أهل المعدن اذا كانوا
منه بعيداً وكذلك لو كان لهم زرع قسم زرعهم على جيران أهل الزرع دون ذوي النسب اذا كانوا بعيداً
من موضع الزرع وزكاة أهل القرية تقسم على أهل السهمان من أهل القرية دون أهل النسب اذا لم
يكن أهل النسب بالقرية وكانوا منها بعيداً وكذلك نخلهم وزكاة أموالهم ولا يخرج شيء من الصدقات
من قرية الى غيرها وفيها من يستحقها ولأمن موضع الى غيره وفيه من يستحقه وأولى الناس بالقسم أقربهم
جواراً من أخذ المال منه وان بعد نسبة اذا لم يكن معه ذوقرابة واذا أولى الرجل اخراج زكاة ما له فكان له
أهل قرابة يبلده الذي يقسمه به وجيران قسمة عليهم معاً فان ضاق فأتزقرابته فحسن عندي اذا كانوا من
أهل السهمان معاً (قال الشافعي) فأما أهل الى فلا يدخلون على أهل الصدقات ما كانوا يأخذون من
التي فلو أن رجلاً كان في العطاء فضر به البعيب في الغزو وهو بقرية فيها صدقات لم يكن له أن يأخذ
من الصدقات شيئاً فان سقط من العطاء بان قال لا أغزو واحتاج اعطى في الصدقة ومن كان من أهل
الصدقات بالبادية والقرى من لا يغزو وعدوا فليس من أهل التي فان هاجر (١) وأفرض وغرصار من أهل
التي وأخذ منه ولو احتاج وهو في التي لم يكن له أن يأخذ من الصدقات فان خرج من التي وهاد الى
الصدقات فذلك له

(الاختلاف) قال الشافعي رحمه الله قال بعض أصحابنا لا مؤلفة فيجعل سهم المؤلفة وسهم سبيل الله في
الكراع والسلاح في ثغر المسلمين حيث يراه الوالي وقال بعضهم ابن السبيل من يقاسم الصدقات في البلد
الذي به الصدقات من أهل الصدقات وأغريهم وقال أيضاً (٢) انما قسم الصدقات دلالات حيث كانت التكررة
أو الحاجة فهي أستعبد به كانه يذهب الى أن السهمان لو كانت ألفاً وكان غارم غرمه ألف ومساكين يغنيهم
عشرة آلاف وفقراء مثلهم يغنيهم ما يغنيهم وابن السبيل مثلهم يغنيهم ما يغنيهم جعل للغارم سهم واحد
من هؤلاء فكان أكثر المال في الذين معه لانهم أكثر منه عدد او حاجة كانه يذهب الى أن المال فوضي
بينهم فيقتسمونه على العدد والحاجة لا لكل صنف منهم سهم ومن أصحابنا من قال اذا أخذت صدقة قوم ببلد
وكان آخرون ببلد مجدين فكان أهل السهمان من أهل البلد الذين أخذت صدقاتهم ان تر كوا تمام سكو
ولم يجهدوا جاهد المجدين الذين لا صدقة ببلادهم أولهم صدقة يسيرة لا تقع منهم موقعا نقلت الى المجدين اذا
كانوا يخاف عليهم الموت هل لا ان لم ينقل اليهم كانه يذهب أيضاً الى أن هذا المال مال من مال الله عز وجل
قسمه لأهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله فينظر اليهم لوال فينقل هذه الى هذه السهمان حيث كانوا على
الاجتهاد قروا أو بعدوا وأخسسه بقول وتنقل سهمان أهل الصدقات الى أهل التي ان جاهدوا وضاق التي
عليهم وينقل الى أهل الصدقات ان جاهدوا وضاق الصدقات على معنى ارادة صلاح عباد الله تعالى
وانما قلت بخلاف هذا القول لان الله عز وجل جعل المال قسمين أحدهما قسم الصدقات التي هي ظهور
قسمها الثمانية أصناف ووكدها وجاءت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بان تؤخذ من أغنياء قوم وترد على
فقرائهم لا فقر أغريهم ولا فقرهم فقراء فلم يخرج عندي والله أعلم أن يكون فيها غير ما قلت من أن لا تنقل عن
قوم الى قوم وقومهم من يستحقها ولا يخرج سهم ذي سهم منهم الى غيره وهو يستحقه وليف يجوز ان يسمى الله
عز وجل أصنافاً فيكونوا موجودين معاً فيعطى أحدهم سهمه وسهم غيره لو جاز هذا عندى حاز أن تجعل
في سهم واحد فيمنع سبعة فرضا فرضهم ويعطى واحد ما لم يفرض له والذي يقول هذا القول لا يخالفنا

الابن فيكون منكبه
الابن مكشوفاً حتى
يكمل سعيه والاستلام
في كل وتر أحب الي منه
في كل شفيع (قال
الشافعي) ويرسل
ثلاثاً وعشراً أربعاً
ويتدنى الطواف من
الحجر الاسود ويرمل
ثلاثاً لان النبي صلى
الله عليه وسلم رمل من
الحجر الاسود حتى
انتهى اليه ثلاثاً والرمل
هو انجب لاشدة
السعي والدن من البيت
أحب الى وان لم يمكنه
الرمل وكان اذا وقف
وجد فرجة وقف
ثم رمل فان لم يمكنه
أحيث أن يصير
(١) وأفرض بالبناء
للفعل أي جعل له
فرض أي عطية كذا
في كتب اللغة كتبه
مصححه

(٢) انما قسم الصدقات
دلالات وفي بعض النسخ
انما الصدقات دلالات
باسقاط لفظ قسم وانظر
وحرر العبارة كتبه
مصححه

حاشية في الطواف الا
أن يمنعه كثرة النساء
فيتحرك حركة مشيه
متقاربا ولا أحب أن
يشب من الارض وان
ترك الرمل في الثلاث لم
يقض في الاربع وان
ترك الاضطباع والرمل
والاستلام فقد أساء ولا
شي عليه وكلما حذى
الحجر الاسود كبر وقال
في رمله اللهم اجعله حجا
مبرورا وذنباً مغفورا
وسعي مشكورا
ويقول في سعيه اللهم
اغفر وارحم واعف
عما علمت أنك أنت الاعز
الاكرم اللهم آتني
الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقناعذاب النار

(١) لو قال أوصى لفلان
الح كذا في جميع النسخ
ولعل في العبارة تحريفا
من الساخ فتأمل وحرر
كتبه معصمه
(٢) أو أقل كذا في
جميع النسخ وأنظر
كتبه معصمه

في أن رجلا (١) لو قال أوصى لفلان وفلان وفلان وأوصى بثلاث ماله لفلان وفلان وفلان كانت الارض
أثلاثا بين فلان وفلان وفلان وكذلك الثلث ولا يخالف علمته في أن رجلا لو قال ثلث مالي لفقراء بني فلان
وغارم بني فلان رجلا آخر وبني سبيل بني فلان رجلا آخران كل صنف من هؤلاء يعطون من ثلثه
وان ليس لوصي ولا لوال أن يعطى أحدهم هؤلاء الثلث دون صاحبه وكذلك لا يكون جميع المال للفقراء دون
الغارمين ولا للغارمين دون بني السبيل ولا صنف ممن سمي دون صنف منهم أوفر وأحوج من صنف ثم يعطيه
دون غيرهم ممن سمي الموصى لأن الموصى أو المتصدق قد سمي أصنافا فلا يصرف مال صنف الى غيره ولا يترك
من سمي له لمن لم يسم له معه لأن كلا ذوق للمسمى له فلا يصرف حق واحد الى غيره ولا يصرف حقهم
الى غيرهم ممن لم يسم له فإذا كان هذا عندنا فاعند قائل هذا القول فما أعطى الآدميون لا يجوز أن يعطى
الاعلى ما أعطوا فقطاء الله عز وجل أحق أن يجوز وأن يعطى على ما أعطى ولو جاز في أحد العطاء أن
يصرف عن أعطيه الى من لم يعطه أو يصرف حق صنف أعطى الى صنف أعطيه منهم كان في عطاء الآدميين
أجوز ولكنه لا يجوز في واحد منهما وإذا قسم الله عز وجل النقي فقالوا أعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله حصة
ولرسول الآية وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه لمن أوجف على الغنمة للفارس من
ذلك ثلاثة أسهم وللراجل سهم فلم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل الفارس ذا الغنم العظيم على
الفارس الذي ليس مثله ولم نعلم المسلمين الاسوياء من الفارسين حتى قالوا لو كان فارس أعظم الناس غناء وآخر
جبان سوا بينهما وكذا قالوا في الرجالة أفرأيت لو عارضنا وإياهم معارض فقال إذا جعلت أربعة أنجاس
الغنمة لمن حضر واتمام معنى الحضور للغنم عن المسلمين والسكاية في المشركين فلا يخرج الأربعة الانجاس لمن
حضر ولكنني أحصى أهل الغنم من حضر فأعطى الرجل سهم مائة رجل أو أقل إذا كان يغني مثل غنائهم
أو أكثر وترك الجبان وغير ذي النسبة الذي لم يغني فلا أعطيه أو أعطيه جزءا من مائة جزء من سهم رجل ذي
غنم أو أكثر قليلا أو أقل قليلا بقدر غنائه هل الحجة عليه الآن يقال له لما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم فإكان مخربا الخبر منه عاما ولم نعلمه خص أهل الغنم بل أعطى من
حضر على الحضور والحسرة والاسلام فقط دون الغنم ومن خالفنا في قسم الصدقات لا يخالفنا في قسم
ما أوجف عليه من الأربعة الانجاس فكيف جازله أن يخالفنا في الصدقات وقد قسم الله عز وجل لهم أربعين
القسم فيعطى بعضا دون بعض وإذا كان لا يجوز عندنا ولا عنده في الموجهين لو أوجفوا وهم أهل ضعف
لا غناء لهم على أهل ضعف من المشركين لا غناء عندهم وكان بازاءهم أهل غناء يقاتلون عدوا أهل شوكه
شديدة أن يعطوا إنما أوجف عليه الضعفاء من المسلمين من الضعفاء من المشركين ولا يعطاه المسلمون ذوو
الغنم الذين يقاتلون المشركين ذوى العدد والشوكه نظرا للاسلام وأهلهم حتى يعطى بالنظر ما أوجف عليه
المسلمون الضعفاء على المشركين الضعفاء الى المسلمين الاقوياء المقاتلين للمشرك الاقوياء لان عليه مؤنة عظيمة في
قتالهم وهم أعظم غناء عن المسلمين ولكنني أعطى كل موجب حقه فكيف جاز أن تنقل صدقات قوم
يحتاجون اليها الى غيرهم ان كانوا أحوج منهم أو يشركهم معهم أو يتقلها من صنف منهم الى صنف والصنف
الذين نعلها عنهم يحتاجون الى حقهم أو رأيت لو قال قائل لقوم أهل يسر كثيرا وجفوا على عدو أتم أغنياء
فأخذ ما أوجفتم عليه فأقسمه على أهل الصدقات المحتاجين إذا كان عام سنة لأن أهل الصدقات مسلمون
من عيال الله تعالى وهذا مال من مال الله تعالى وأخاف أن حبست هذا غنمهم وليس يحضر في مال غيره أن
يضرهم فخر راشد يداؤخذهم مستكم لا يضر بكم هل تكون الحجة عليه الآن يقال له من قسم له أحق بما قسم
من لم يقسم له وان كان من لم يقسم له أحوج وهكذا ينبغي أن يقال في أهل الصدقات انها بقسمة مقسومة
لهم بينة انفسهم أو رأيت لو قال قائل في أهل الموارث الذين قسم الله تعالى لهم والذين جاء أثر بالقسم لهم أو
فيهم ما عاتقوا ثوابا بقرابة المصيبة بالميت فان كان منهم أحد خيرا للميت في حياته وتركته بعد وفاته وأقفر

الى ما ترك أو تركه لانه كان كذا فحق في حال هل تكون الحجة عليه الا أن يقال لا نعد وما قسم الله تبارك وتعالى فهكذا الحجة في قسم الصدقات (قال الشافعي) الحجة على من قال هذا القول أكثر من هذا وفيه كفاية وليست في قول من قال هذا الشبهة ينبغي غندي أن يذهب اليها ذهاب لانها عندى والله تعالى أعلم ابطال حق من جعل الله عز وجل له حقاً وابتدأه أن يأخذ الصدقات الى حيث يشاء الى ذى قرابته واحد أو وضيع بلد غير البلد الذى به الصدقات اذا كان من أهل البهمن (قال الشافعي) فاحتج بحجج في نقل الصدقات بان قال ان بعض من يقتدى به قال ان جعلت في صف واحد أجراً والذي قال هذا القول لا يكون قوله حجة تلزم وهو لو قال هذا لم يكن قال ان جعلت في صنف وأصناف موجودة ونحن نقول كما قال اذا لم يوجد من الاصناف الاصناف أجراً أن توضع فيه واحتج بان قال ان طابوا ساروا أن معاذ بن جبل قال لبعض أهل اليمن اتوني بعرض ثياب آخذها منكم مكان الشعير والحنطة فانه أهون عليكم وخير للهاجرين بالمدينة (قال الشافعي) صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل ذمة اليمن على دينار على كل واحد كل سنة فكان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ من الرجل ديناراً وقيمته من (١) المعافر كان ذلك اذا لم يوجد الدينار فلفل معاذاً لو أعسر وابل الدينار أخذ منهم الشعير والحنطة لانه أكثر ما عندهم واذا جاز أن يترك الدينار لغرض فعله جاز عنده أن يأخذ منهم طعاماً وغيره من العرض بقيمة الدينار فاسرعوا الى أن يعطوه من الطعام لكثرة عندهم يقول الثياب خير للهاجرين بالمدينة وأهون عليكم لانه لا مؤنة كثيرة في الحمل للثياب الى المدينة والثياب بها أغلى عنا فان قال قائل هذا تأويل لا يقبل الا بدلالة عن روى عنه فانما قلناه بالمثل عن معاذ وهو الذي رواه عنه هذا أخبرنا مطرف بن مازن عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن معاذ قضى أيام رجل انتقل من مخلاف عشرينه الى غير مخلاف عشرينه وصدقته الى مخلاف عشرينه (قال الشافعي) فبين في قصة معاذ أن هذا في المسلمين خاصة وذلك أن العشر والصدقة لا تكون الا للمسلمين (قال الشافعي) واذا رأى معاذ في الرجل المأخوذ منه الصدقة ينتقل بنفسه وأهله عن مخلاف عشرينه أن تكون صدقته وعشره الى مخلاف عشرينه وذلك ينتقل بصدقته ماله الناض والمأشاة فيجعل معاذ صدقته وعشره لاهل مخلاف عشرينه لانه ينتقل اليه بقرابته دون أهل المخلاف الذي انتقل عنه وان كان الاكثر أن مخلاف عشرينه لعشرينه وانما خلطهم غيرهم وكانت العشيرة أكثر والاخر أنه رأى أن الصدقة اذا انت لاهل مخلاف عشرينه لم تحوّل عنهم صدقته وعشره نحو قوله وكانت لهم كما ثبت بدأ (قال الشافعي) وهذا يحتمل أن يكون عشره وصدقته التي هي بين ظهراني مخلاف عشرينه لا تحوّل عنهم دون الناض الذي تحوّل ومعاذ ان حكم هذا كان من أن ينتقل صدقة المسلمين من أهل اليمن الذين هم أهل الصدقة الى أهل المدينة الذين أكثرهم أهل النى وأبعد وفيما روي بنان هذا عن معاذ ما يدل على قولنا لا تنتقل الصدقة من جيران المال المأخوذ منه الصدقة الى غيرهم (قال الشافعي) وطاوس لو ثبت عن معاذ شيء لم يخالفه ان شاء الله تعالى وطاوس يخلف ما يحل بيع الصدقات قبل أن تقبض ولا بعد أن تقبض ولو كان ما ذهب اليه من احتج علينا بان معاذ باع الحنطة والشعير الذي يؤخذ من المسلمين بالثياب كان بيع الصدقة قبل أن تقبض ولكنه عندنا انما قال اتوني بعرض من الثياب فان قال قائل كان عدى بن حاتم جاء أب بكر بصدقات والزبرقان بن بدر وهما وان جاء أب بكر بصدقات الخنط والزرع والناض والمأشاة والمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلفائهم ما أجمع وجهته ومن ينة بها ويا طرافها وغيرهم من قبائل العرب فبما كان المدينة بالمدينة وعيال عشرينهم وجيرانهم

ويدعو فيما بين ذلك بما أحب من دين ودنيا ولا يجزئ الطواف الا بما تجزئ به الصلاة من الطهارة من الحدث وغسل الثوب فان أحدث وضاً وابتدأ وان بنى على طوافه أجزاء وان طاف فساك الحجر وعلى جدار الحجر أو على شانزوان الكعبة لم يعتد به في الطواف وان نكس الطواف لم يجز به حال (قال المزني) الشاذ وان تأزير البيت خارج عنه وأحسبه على أساس البيت لانه لو كان مبانينا لاساس البيت لاجزاء الطواف

(١) المعافر بفتح الميم ثياب منسوبة الى بلد أو قبيلة باليمن قال الازهرى برد معافري منسوب الى معافر اليمن ثم صار اسمها بغير نسبة فيقال معافرا اه كنه معافره

عليه (قال الشافعي)
فاذا فرغ صلى ركعتين
خلف المقام بقرا في
الاولى بأمر القرآن وقل
يا أيها الكافرون وفي
الثانية بأمر القرآن وقل
هو الله أحد (قال
الشافعي) ثم يعود الى
الركن فيستلمه ثم يخرج
من باب الصفا فيرى
عليها فيكب ويهمل ويده
الله فيما بين ذلك بما
أحب من دين ودنيا ثم
ينزل فيمشي حتى اذا
كان دون الميل الاخضر
المعلق في ركن المسجد

(١) جلة بكسر الجيم
وتشديد اللام أي
مسان كبيرة كذا في
كتب اللغة كتبه معجده
(٢) قوله ومن أن ينقل
الح كذا في جميع النسخ
ويظهر أن في الكلام
سقطا فانظر وحركته
معجده
(٣) قوله وفي كل
ما أصيب كذا في النسخ
ولعل لفظ في مزيد من
الناس كتبه معجده

وقد يكون عيال ساكن أطرافها عيال جيرانهم وعشائرهم فيؤتون بها ويكونون مجععا لاهل السهمان كما
تكون المياه والقرى مجععا لاهل السهمان من العرب ولعلهم استغنوا فنقلها الى أقرب الناس بهم دارا ونسبا
وكان أقرب الناس بالمدينة دارا ونسبا فان قال قائل فان عمر كان يحمل على ابل كثيرة الى الشام والعراق
قل له ليست من نعم الصدقة والله أعلم وانما هي من نعم الجزية لانه انما يحمل على ما يحتمل من الابل
وأكثر فرائض الإبل لا تحمل أحدا أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم أن عمر كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية
أخبرنا بعض أصحابنا عن محمد بن عبد الله بن مالك الدار عن يحيى بن عبد الله بن مالك عن أبيه أنه سأله أرايت
الابل التي كان يحمل عليها عمر الغزاة وعثمان بعده قال أخبرني أبي أنها ابل الجزية التي كان يبعث بها معاوية
وعمر بن العاص قلت ومن كانت تؤخذ قال من أهل خربة أهل المدينة تؤخذ من بني تغلب على وجهها
فبيعت فيبائع بها ابل (١) جلة فيبائع بها الى عمر فيحمل عليها أخبرنا الثقة من أصحابنا عن عبد الله بن أبي
يحيى عن سعد بن أبي هند قال بعث عبد الملك بعض الجماعة بعهده أهل المدينة وكتب الى والي البصرة أن
يحمل من البصرة الى المدينة ألف ألف درهم يتم بها عطاءهم فلما قدم المال الى المدينة أتوا أن يأخذوه
وقالوا أبطعنا أو ساخ الناس وما لا يصلح لنا أن نأخذ لاناخذ ما بدأ فبلغ ذلك عبد الملك فردده وقال لا تزال في
القوم بقية ما فعلوا هكذا قلت لسعيد بن أبي هند ومن كان يومئذ يتكلم قال أولهم سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله في رجال كثيرة (قال الشافعي) وقولهم لا يصلح لنا
أي لا يحمل لنا أن نأخذ الصدقة ونحن أهل الفء وليس لاهل الفء في الصدقة حق (٢) ومن أن ينقل عن
قوم الى قوم غيرهم (قال الشافعي) واذا أخذت الماشية في الصدقة وسمت وأدخلت الخظير ووسم الابل
والبقرة في أخذها والغنم في أصول أذانها يومئذ الصدقة مكتوب لله عز وجل وتوسم الابل التي تؤخذ
في الجزية بمسما مختلفا ليسم الصدقة فان قال قائل ما دل على أن ليسم الصدقة مختلفا ليسم الجزية قيل
فان الصدقة إذا هالما لكها لله وكتب الله عز وجل على أن مالها أخرجه الله عز وجل وابل الجزية أدبت
صغارا لأجل ما أحبا فيها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر إن في الظهر ناقة حمراء قال من
نعم الجزية تأمن من نعم الصدقة قال بل من نعم الجزية وقال له ان عليها ليسم الجزية وهذا يدل على فرق بين
اليسمين أيضا وقال بعض الناس مثل قولنا ان كل ما أخذ من مسلم فسيبيله سبيل الصدقات وقالوا سبيل
الركاز سبيل الصدقات ورووا مثل ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس (قال
الشافعي) والمعادن من الركاز (٣) وفي كل ما أصيب من دفين الجاهلية مما تجب فيه الزكاة ولا تجب فهو ركاز
ولو أصابه غني أو فقير كان ركازا فيه الخمس (قال الشافعي) ثم عاد لما شد دفيه كله فأبطله فزعم أن الرجل
اذا وجد ركازا فواسع فيما بينه وبين الله عز وجل أن يكتمه الوالي والوالي أن يرده عليه بعدما يأخذه منه
ويدعه (قال الشافعي) أو أرايت اذ زعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل في الركاز الخمس وزعم أن كل
ما أخذ من مسلم قسم على قسم الصدقات فقد أبطل الحق بالسنة في أخذه وحق الله عز وجل في قسمه والخمس
انما يجب عندنا وعند غيره في ماله لما كين جعله الله عز وجل لهم فكيف جاز للوالي أن يترك حقا أو حبه الله
عز وجل في ماله وذلك الحق لمن قسمه الله عز وجل له أرايت لو قال قائل هذا في عشر الطعام أو زكاة الذهب
أو زكاة التجارة أو غير ذلك مما يؤخذ من المسلمين ما المحجة عليه أليس أن يقال ان الذي عليك في مالك انما هو
نبي وجب لغيرك فلا يحمل السلطان تركه لك ولا لك حصة ان تركه لك السلطان عن جعله الله تبارك وتعالى
له (قال الشافعي) ولست أعلم من قال هذا في الركاز ولو جاز هذا في الركاز جاز في جميع من وجب عليه حق
في ماله أن يحبس وللسلطان أن يدعه فيبطل حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان الثمانية فقال
انارو يتعن الشعبي أن رجلا وجد أربعة آلاف وخمسة آلاف فقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه
لا تقص فيهما قضاء بيتا ما أربعة أخماس فلبس الخمس لخمسين ثم قال والخمس مردود عليك (قال الشافعي)

وهذا الحديث ينقض بعفته بعضا اذ زعم أن عليا قال وخس المسلمين فكيف يجوز أن يكون الوالي يرى للمسلمين في مال رجل شيئا ثم يردده عليه أو يدعه له والواجب على الوالي أن لو منع رجل من المسلمين شيئا لهم في ماله أن يجاهده عليه (قال الشافعي) وهذا عن علي مسند كرو وقد روى عن علي باسناد موصول أنه قال أربعة أنجاس لك وأقسم الخس على فقراء أهلاك وهذا الحديث أشبه بعلي لعل عليا علمه أمينا وعلم في أهله فقراء من أهل السهمان فأمره أن يقسمه فيهم (قال الشافعي) وهم محتالفون ماروي عن الشعي من وجهين أحدهما أنهم يزعمون أن من كانت له مائتادهم فليس للوالي أن يعطيه ولله أن يأخذ شيئا من السهمان المقسومة بين من سمي الله عز وجل ولا من الصدقة تطوعا والذي زعموا أن عليا ترك له خمس ركاه وهذا رجالة أربعة آلاف درهم ولعله أن يكون له مال سواها ويزعون أن الوالي إذا أخذ منه واجبا في ماله لم يكن للوالي أن يعود بما أخذ منه عليه ولا على أحد يعوله ويزعون أن لو وليها هودن الوالي لم يكن له حبسها ولا دفعها إلى أحد يعوله (قال الشافعي) والذي يروى عن علي رضي الله تعالى عنه أعادتها عليه بعد أن أخذها منه أو تركها له قبل أن يأخذها منه وهذا إبطالها بكل وجه وخلاف ما يقولون وإذا صار له أن يكتسبها والوالي أن يردّها عليه فليس بواجبة عليه وتركها لا تؤخذ منه وأخذها سواء وقد بطل بهذا القول السنة في أن في الركاز الخمس وأبطل به حق من قسم الله عز وجل له من أهل السهمان التماسية فان قال لا يصلح هذا إلا في الركاز قيل فإذا قال قائل فإذا أصلي في الركاز وهو من الصدقات صلح في كلها ولوجاز ذلك أن يخص بعضها دون بعض قلت يصلح في العسور وصدقات التماسية وقال غيري وغيري يصلح في صدقة الرقة ولا يصلح في هذا فان قال فائما هو خمس وكذلك الحق فيه كما الحق في الزرع العسور وفي الرقة ربع العشر وفي التماسية مختلفة وهي مخالفة كل هذا وانما يؤخذ من كل بقدر ما جعل فيه ويقسم كل حيث قسم الصدقات (قال الشافعي) ثم خالفناه من الناس فيما يعطى من الصدقات فقال لا يأخذ منها أحد له مال يجب فيه الزكاة ولا يعطى منها أحد ما تاتي درهم ولا شيء يجب فيه الزكاة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل لا يكون له مائتادهم ولا شيء يجب فيه الزكاة فلا يحمل له أن يأخذ منها شيئا إذا لم يكن محتاجا به فحرقه أو كثرة عيال وكان الرجل يكون له أكثر منها فيكون محتاجا به فالحرقه أو بقلعة العيال فكانت الحاجة انما هي ما عرف الناس على قدر حال الطالب للزكاة وماله لا على قدر المال فقط فكيف إذا كان الرجل له مائة من العيال ومائتادهم لا يعطى وهذا المحتاج البين الحاجة وأخران لم يكن له مائتادهم ولا عيال له وليس بالغنى أعطى والناس يعلمون أن هذا الذي أمر بأعطائه أقرب من الغنى والذي نهي عن إعطائه أبعد من الغنى ولم إذا كان الغرم يعطى ما يخرج منه من الغرم لا يعطى الفقير ما يخرج منه من الفقر وهو أن يقول ان أخرجه من الفقر إلى الغنى مائة درهم وأقل لم يزد عليها فلم إذا لم يخرج منه من الفقر إلى الغنى إلا ما تاذرهم لا يعطاه وهو يوم يعطاه الزكاة عليه فيها انما الزكاة عليه فيها إذا حال عليها حول من يوم ملكها

(كتاب الصيام (١) الصغير)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا فان غم عيكم فاكلوا العدة ثلاثين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا يقول فان لم تر العادة هلال شهر رمضان وراى رجل عدل رأيت أن أقبله لا تروا الاحتياط (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند علي رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال رمضان فصام وأحسبه قال وأمر الناس أن يصوموا وقال أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان (قال الشافعي) بعد لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا لا أقبل عليه

ينجم من ستة أذرع سعي
سعي أشد احتياجا حتى
الميلين الأخضرين الذين
بقناء المسجد ودار
العباس ثم عشي حتى
يرقى على الروة فيصنع
عليها كما صنع على
الصفاحي يتم سبعا
يدأ بالهفاوي حتى بالمروة
فان كان معتمرا وكان
معه هدى فبحر وحلق
أو قصر والحلق أفضل
وقد فرغ من العمرة ولا
يقطع العنبر التليسة
حتى يفتح الطواف
مستلما وغير مستلما وهو
قول ابن عباس وليس
على النساء حلق ولكن
يقصرن

(١) ثبت في جمع
النسخ التي بيدنا الوصف
بالصغير وهو يفيد
أن هناك كتابا صغيرا
للصيام ولم نجد في الام
بعد البحث والتفتيش
ولو وجدناه في غير هذا
الموضع أو شيئا منه
وضعه حديث وجدناه
ان شاء الله كتبه معصمه

وان كان حائبا أو قارنا
أجزاء طواف واحد
لحجه وعمرته لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
لعائشة وكانت قارئة
طوافك يكفى لك الحن
٤٠ رتل سيران على
القران الهدى لقرانه
ويقيم على احرامه
حتى يتم حجه مع امامه
ويحطب الامام يوم
السابع من ذي الحجة
بعد الظهر عكة ويأمرهم
بالعدو من الغدالى
ملى ليوافوا الظهر غنى
فيصلى بها الامام
الظهر والعصر والمغرب
(١) قوله ولم تنه كذا في
جميع التسخيع ولعله محرف
من التسخيع ووجهه ولم
تنه بصيغة الاستفهام
لان المقام يقتضيه
لانني فتأمل وحرر

كتبه مصححه

الاشاهدين وهذا القياس على كل مغيب استدلل عليه بيته وقال بعضهم جماعة (قال الشافعي) ولا أقبل
على رؤية هلال الفطر الاشاهدين عدلين وأكثر فان صام الناس بشهادة واحد أو اثنين كذا والعدة ثلاثين
الآن يرؤية الهلال أو تقوم بيته برؤية فيفطروا وان غم الشهران معافصاه وان اثنين فجاءتهم بيته بان
شعبان روى قبل صومهم يوم قضا يوم لا تنهم تركوا يوم من رمضان وان غما فجاءتهم البيته بانهم صاموا
يوم الفطر أفتروا أى ساعة جاءتهم البيته فان جاءتهم البيته قبل الزوال صلاوا صلاة العشاء وان كان بعد
الزوال لم يصلوا صلاة العيد وهذا قول من أحفظ عنه من أصحابنا (قال الشافعي) فعلم انه في هذا بعض
الناس فقال فيه قبل الزوال قولنا وقال بعد الزوال بخبرهم الامام من الغد ولا يصلى بهم في يومهم ذلك
(قال الشافعي) فقبل لبعض من يخبر بهذا القول اذا كانت صلاة العيد عندنا وعندك سنة لا تقتضى ان
تركت وغفلت فكيف أمرت بها أن تعمل في غيره وأنت اذا مضى الوقت تعمل في وقت لم تؤمر بان تعمل
مثل المزدلفة اذا أمرت ليلتها لم تؤمر بالمبيت فيها والحجارة اذا مضت بأهلها لم تؤمر برميها وأمرت بالهدية فيما فيه
فدية من ذلك ومثل الرمل اذا مضت الاطواف الثلاثة فلا ينبغي أن تأمر به في الاربعه الوافيه لانه مضى
وقته وليس منه بدل بكفارة وادأ أمرت بالعد في غير وقته فكيف لم تأمر به بعد الظهر من يومه والصلاة
تحل في يومه وأمرت بهام الغد ويوم الفطر أقرب من وقت الفطر من غده (قال) وانها من غدت يصلى في
مثل وقته قيل له أليس تقول في كل ما فات مما يقضى من المكتوبات يقضى اذا ذكر فكيف حالف بين هذا
وبين ذلك فان كانت عليك الوقت فما تقول فيه ان تركته من غده أنصلي به بعد غده في ذلك الوقت قال لا
قيل فقد تركت عليك في أن تصلى في مثل ذلك الوقت فما تحتك فيه قال رويناه عن شافع رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما قدس عنه ولكنه ليس مما يثبت عندنا والله أعلم وأنت تضعف ما هو أقوى منه وادأ
زعمت أنه ثابت فكيف يقضى في غده (١) ولم تنه أن يقضى بعد غده فينبغي أن تقول يقضى بعد أيام وان
طلبت الايام (قال الشافعي) وأنا أحب أن أذكر فيه شيئا وان لم يكن ثابتا وكان يجوز أن يفعل تطوعا أن
يفعل من الغد بعد الغد ان لم يفعل من الغد لانه تطوع وأن يفعل المرع البس عليه أحب الى من أن يدع
ما عليه وان لم يكن الحديث ثابتا فاذا كان يجوز أن يفعل بالتطوع فهذا خيرا أراد الله به أرجوان يأجره
الله عليه بالنية في عمله (قال الشافعي) بعد لا يصلى اذا زالت الشمس من يوم الفطر (قال الشافعي) أخبرنا
مالك أنه بلغه أن الهلال رى في زمن عثمان بن عفان بعثى فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس (قال
الشافعي) وهكذا تقول اذا لم ير الهلال ولم يشهد عليه أنه روى ليلا لم يفطر الناس برؤية الهلال في النهار كان
ذلك قبل الزوال أو بعده وهو والله أعلم هلال الليلة التي تستقبل وقال بعض الناس فيه اذا روى بعد
الزوال قولنا واذا روى قبل الزوال أفتروا وقالوا انما اتبعنا فيه أنرا رويناه وليس بقياس فقلنا الاثر
أحق أن يتبع من القياس فان كان ثابتا فهو أولى أن يؤخذ به (قال الشافعي) اذا رأى الرجل هلال
رمضان وحده يصوم لاسبعة غير ذلك وان رأى هلال شوال فيفطر الا أن يدخله شك أو يخاف أن يتهم على
الاستغفاف بالصوم

(باب الدخول في الصيام والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله فقال بعض أصحابنا لا يجوز صوم رمضان الابنية كالأحزى الصلاة الابنية واحتم
فيه بان ابن عمر قال لا يصوم الامن أجمع الصيام قبل الفجر (قال الشافعي) وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن
ابن عمر (قال الشافعي) فكان هذا والله أعلم على شهر رمضان حاصصة وعلى ما أوجب المرء على نفسه من نذر
أو وجب عليه من صوم فأما التطوع فلا بأس أن ينوى الصوم قبل الزوال ما لم يأكل ولم يشرب فخالفى في
هذا القول بعض الناس فقال معنى قول ابن عمر هذا على النافلة فلا يجوز في النافلة من الصوم ويجوز في شهر

رمضان وخالف في هذا الآمار (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول لم زعمت أن صوم رمضان يجزى بغيرنية ولا يجزى صوم النذر ولا صوم الكفارات الابنية وكذلك عندك لا تجزى الصلاة المكتوبة ولا نذر الصلاة ولا التيمم الابنية (قال) لأن صوم النذر والكفارات بغير وقت متى عمله أجزأ عنه (١) والصلاة والنية التيمم بوقت قيل له ما تقول فيمن قال لله على أن أصوم شهرا من هذه السنة فأهمل حتى إذا كان آخر شهر منها فصامه لا ينوي به النذر قال لا يجزئه قيل قد وقت السنة ولم يبق منها الا هذا الشهر فصار ان لم يصمه يخرج من الوقت وقيل له ما تقول ان ترك الظهر حتى لا يبقى عليه من وقتها الا ما يكملها فيه ثم صلى أربعاً كفرض الصلاة لا ينوي الظهر قال لا يجزئه لانه لم ينو الظهر قال الشافعي لا أعلم بين رمضان وبين هذا فرقاً وقد اعتل بالوقت فأوجدناه الوقت في المكتوبة بمحدد او محصوراً بغوت ان ترك العمل فيه فأوجدناه ذلك في النذر أو وجدناه في الوقتين المحصورين كلاهما معسلاً كعمل المكتوبة وعمل النذر وليس في الوقتين فضل للمكتوبة والنذر لانه لم يبق المكتوبة والنذر موضع الا هذا الوقت الذي علمها فيه لانه علمها في آخر الوقت فزعم انهما لا يجزيان اذا لم ينويهما المكتوبة والنذر فلو كانت العلة أن الوقت محصوراً بنوي ان يزعم ههنا أن المكتوبة والنذر يجزيان اذا كان وقتهم محصوراً كما يجزى رمضان اذا كان وقته محصوراً

(باب صوم رمضان) قال الشافعي رحمه الله فمن قال لا يجزى رمضان الابنية فلو اشتبهت عليه الشهر وهو أصغر فصام شهر رمضان بنوي به التطوع لم يجزه وكان عليه أن يأتي بالبدل منه ومن قال يجزى بغيرنية فقد أجزأ عنه غير أن قائل هذا القول قد أخطأ قوله عندى والله أعلم فزعم أن رجلاً لو أصبح يرى أنه يوم من شعبان فلم يأكل ولم يشرب ولم ينو الاطعام فعلم أنه من رمضان قبل نصف النهار فأمسك عن الطعام أجزأ عنه من شهر رمضان وهذا يشبه قوله الاول ثم قال وان علم بعد نصف النهار فأمسك ونوى الصيام لم يجزه وكان عليه أن يأتي بيوم مكانه وهذا خلاف قوله الاول (قال الشافعي) وانما قال ذلك فيما علمت بالراى وكذلك قال فيه أصحابنا والله أعلم بالراى فيما علمت ولكن معهم قياس فصح فيه لمن خالفه قول أصحابنا والله أعلم وهذا فيما أرى أحسن وأولى أن يقال به اذا كان قياساً

(باب ما يقطر الصائم والسحور والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم حين يتبين الفجر الاخر معترضا في الافق (قال الشافعي) وكذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم الى أن تغيب الشمس وكذلك قال الله عز وجل ثم اتوا الصيام الى الليل (قال الشافعي) فان كل فيما بين هذين الوقتين أو شرب عامداً الاكل والشرب إذا كرا للصوم فعليه القضاء (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غير رأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا مسير المؤمنين قد طلعت الشمس فقال عمر انظروا ما لي بكم في وقت مغارب يتخاف أن يكون الفجر طلع فاني أحب قطعه في ذلك الوقت فان طلع الفجر وفي فيه شيء قد أدخله ومضت لفته لان ادخاله فاه لا يصنع شيئاً انما يفطر بادخاله جوفه فان ازدرد بعد الفجر قضى يوماً مكانه والذي لا يقضى فيه من ذلك الشيء يبق بين أسنانه في بعض فيه مما يدخله الريق لا يمتنع منه فان ذلك عندى خفيف فلا يقضى فأما كل ما يدخله مما يقدر على لفته فيه ففطره عندى والله أعلم (وقال بعد) ففطره عما بين أسنانه اذا كان يقدر على طرحه (قال الربيع) الا أن يغاسيه ولا يقدر على دفعه فيكون مكرهاً فلا شيء عليه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) وأحب تجهيل الفطر وترك تأخيرها وانما أكره تأخيرها اذا علم ذلك كأنه يرى الفضل فيه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

والعشاء الآخرة والصبح من الغد ثم يغدو اذا طلعت الشمس الى عرفة وهو على ثلثيته فاذا زالت الشمس سعد الامام مجلس على المنبر فخطب الخطبة الاولى فاذا جلس أخذ المؤذنين في الاذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الاخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الاذان ويقم المؤذن ويصلى الظهر ثم يقيم فيصلى العصر ولا يجهر بالقراءة ثم يركب فيروح الى الموقف عند العصريات ثم يستقبل القبلة بالنهضة وحينا وقف (١) قوله والصلاة والنية للتيمم بوقت كذا في التسبيح والظاهر أن في العبارة تحريكاً وسقطاً فتأمل وحركته

الناس من عرفة أجزاءهم
لان النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الموقف
وكل عرفة موقف (قال)
حدثنا ابراهيم قال
حدثنا الربيع قال
سمعت الشافعي يقول
عرفة كل سهل وجبل
اقبل على الموقف فيما
بين الثلثة التي بعض
الى طر بن نعام والى
حسين وما اهل من
كتب واحب اليه
تزل صوم عرفة لان
النبي صلى الله عليه وسلم
ليصومه وارى انه اقوى
للفطر على السواء

(١) قوله اسود كذا الى
بعض النسخ وفي بعض
آخر الاسود وسيله
المستد وكلاهما
والسنة اربعه
كتبه بحججه

لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر ولم يؤخروه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن بن عوف أن عمرو عثمان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل (١) أسود ثم يفطران بعد الصلاة وذلك في رمضان (قال الشافعي) كأنهم ما يريدان تأخير ذلك واستعجالاً أنهما يمدان الفضل لتوكة بعد أن أبيع له ما وصار مفطرين بغير أكل ولا شرب لأن الصوم لا يصلح في الليل ولا يكون به صاحب صائماً وإن نواه (قال الشافعي) فقال بعض أصحابنا لا بأس أن يحتجم الصائم ولا يفطره ذلك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يحتجم وهو صائم ثم تزل ذلك (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه لم ير أمة قط احتجم وهو صائم (قال الشافعي) وهذا قول كثير من لقبت من الفقهاء وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفطر الحاجم والمحجوم وروى عنه أنه احتجم صائماً (قال الشافعي) ولا أعلم واحداً منهم ما نأنا ولو ثبت واحد منهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم فثبت به فكانت الحجة في قوله ولو تزل رجل الحصة صائماً للتوفي كان أحب الي ولواحتجم لم أره يفطره (قال الشافعي) من تقيا وهو صائم وجب عليه القضاء ومن ذرعه التي فلا قضاء عليه وهذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (قال الشافعي) ومن أكل أو شرب ما نأنا بغير صومه ولا قضاء عليه وكذلك بلغنا عن أبي هريرة وقد قيل إن أبا هريرة قد دفعه من جده بشار بن يسير بحافط (قال الشافعي) وقد قال بعض أصحابنا يقضى ولست أنا أخيه في قوله وقال بعض الناس غسل قولنا لا يقضى وأما عليه في الكلام في الصلاة ساهوا وتفرق بين العمد والنسيان في الصوم فحجة عليهم في الصلاة بل الكلام في الصلاة ناسباً أثبت وأولى لأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف فرق بين العمد والنسيان في الصوم وانما فرق بينهما بأن أبا هريرة لم ير علي من أكل ناسباً الصوم قضاء فمأى أبي هريرة حجة فرق بين العمد والنسيان وهو عندنا حجة ثم تزل رواية أبي هريرة وابن عمر وعمران ابن حصين وطه بن عيسى وغيرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ذي البدن وفيه ما دل على الفرق بين العمد والنسيان في الصلاة فهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابت وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو جاب عما جاء عن غيره فمأى الإثبات وأخذ بالذي هو أضعف عنده وجاب غيره الذرع أن العمد والنسيان سواء ثم قال بما عاب في الصلاة فزعم أن العمد والنسيان سواء ثم لم يقم بذلك (قال الشافعي) من احتلم في رمضان اغتسل ولم يفرض وكذلك من أصاب أهله ثم طلع الفجر قبل أن يغتسل اغتسل ثم أتم صومه (قال الشافعي) وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرج من ساعته أتم صومه لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا وإن ثبت شيئا آخر أو حركه لغيره فخرج وقد بان له الفجر كثر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي يونس مولى عائشة عن عائشة رضى الله عنها أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تسمع إلى أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل ثم أتم صوم ذلك اليوم فقال الرجل انما لست مثلكم فغضب الله لك ما تقدم من ذلك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله إنى لأرجو أن أكون أخيراًكم به وأعلمكم بما أنق (قال الشافعي) وقد جاء هذا من غير هذا الوجه وهو قول العامة عندنا وفي أكثر البلدان فإن ذهبوا إلى أنه جنب من جماع في رمضان فإن الجماع كان وهو مجامع والجنب باقية معنى متقدماً والغسل ليس من الصوم بسبيل وإن وجب بالجماع فهو غير الجماع (قال الشافعي) وهذا حجة لنا على من قال في المطلقة لزوجهما عليها الرجعة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وقد قال الله تعالى وتعالى ثلاثه قروء والقرء عند الحيضة قبل الغسل وان وجب بالحيض فهو غير الحيض فلو كان حكمه إذا وجب به حكم الحيض كان حكم الغسل إذا وجب بالجماع حكم الجماع فافطروا كثر من أصبح جنباً (قال الشافعي) فإن قال فقد روى فيه شيء فهذا أن ثبت من تلك الرواية أهل تلك الرواية كانت بان سمع صاحبها من أصبح جنباً فطر على معنى إذا كان الجماع بعد الفجر أو غسل فيه بعد الفجر كما وصفنا (قال الشافعي)

ومن حركت القبلة شهوته كرهته له وان فعلها لم ينقض صومه ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة
وملك النفس في الحالبين عنها أفضل لأنه منع شهوته يرجى من الله تعالى ثوابها (قال الشافعي) وانما قلنا
لا ينقض صومه لأن القبلة لو كانت تنقض صومه لم يقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرخص ابن عباس
وغيره فيها كالأبرصون فيما يفطر ولا ينظرون في ذلك إلى شهوة فعلها الصائم لها ولا غير شهوة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم تفعلت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عائشة كانت اذا ذكرت ذلك
قالت وأبكم أملك لأربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه أنه قال لم أر القبلة تدعو إلى خير (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
أن ابن عباس سئل عن القبلة للصائم فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب (قال الشافعي) وهذا عندي
والله أعلم على ما وصفت ليس اختلافاً بينهم ولكن على الاحتياط لئلا يشتمى في جامع ويقدر ما يرى من
السائل أو يظن به

(باب الجامع في رمضان والخلاف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
رجلاً أفطر في شهر رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين
مسكيناً قال اني لا أجد فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق فقال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله
ما أجد أحداً أحوج مني فتعلل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال كله (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال أتى اعرابي النبي صلى الله عليه وسلم بقتب شعيرة
ويضرب نحره ويقول هلاك الأبعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم وماذا قال أصبت أهلي في رمضان وأنا
صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي
بنته قال لا قال فاجلس فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق عرق فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أجد
أحداً أحوج مني قال فكله وصم يوماً مكان ما أصبت قال عطاء فسألت سعيداً كم في ذلك العرق قال ما بين
خمسة عشر صاعاً إلى عشرين (قال الشافعي) وفي حديث غيره هذا فأطعمه أهلاً (قال الشافعي) فهذا
كله نأخذ بعق فان لم يقدر صام شهرين متتابعين فان لم يقدر أطعم ستين مسكيناً (قال الشافعي) وقول
النبي صلى الله عليه وسلم كله وأطعمه أهلاً يحتمل معاني منها أنه لما كان في الوقت الذي أصاب أهله ليس
بمن يقدر على واحدة من الكفارات تطوع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه بان قال له في شيء أتى به كفره
فلما ذكر الحاجة ولم يكن الرجل قبضه قال كله وأطعمه أهلاً (١) وجعل له التملك حينئذ ويحتمل أن
يكون ملكه فلما ملكه وهو محتاج كان انما يكون عليه الكفارة اذا كان عنده فضل فلم يكن عنده فضل
فكان له كله هو وأهله ويحتمل في هذا أن تكون الكفارة ديناً عليه متى أطاعها أو شيئاً منها وان كان
ذلك ليس في الخبر وكان هذا أحب البناء وأقرب من الاحتياط ويحتمل أن كان لا يقدر على شيء من الكفارات
فكان لغيره أن يكفر عنه وأن يكون لغيره أب يضعه عليه وعلى أهله ان كانوا محتاجين (٢) ويجزى عنهم
ويحتمل أن يكون اذا لم يقدر في حاله تلك على الكفارة أن تكون الكفارة ساقطة عنه اذا كان مغلوباً كما تسقط
الصلاة عن المعمر عليه اذا كان مغلوباً والله أعلم ويحتمل اذا كفر أن تكون الكفارة بدلاً من الصيام
ويحتمل أن يكون الصيام مع الكفارة ولعل وجهه (قال) وأحب أن يكفر متى قدر وأن يصوم مع
الكفارة (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين أن الكفارة مد (٣) لامين (قال الشافعي) وقال بعض
الناس مدين وهذا خلاف الحديث والله أعلم (قال الشافعي) (٤) وان جامع يوماً فكفر ثم جامع يوماً فكفر

وأفضل الدعاء يوم عرفة
فاذا غربت الشمس
دفع الامام وعليه الوقار
والسكينة فان وجد
فرجسة أسرع فاذا
أتى المزدلفة جمع مع
الامام المغرب والعشاء
بأقامين لأن النبي صلى
الله عليه وسلم صلاهما
بهما ولم ينادي واحدة
منهما الا بأقامة ولا يسبح
بينهما ولا على اثر واحدة
منهما ويبيت بها فان
لم يأت بها فعليه دم شاة
وان خرج منها بعد نصف
الليل قال ابن عباس
كنت فيمن قدم النبي

(١) قوله وجعل له التملك
حينئذ كذا في بعض
النسخ وفي بعض آخر
زيادة مع القبض على
التملك فانظر
(٢) قوله ويجزى
عنهم كذا في النسخ
بضمير الجمع
(٣) قوله لا مدين
كذا في النسخ بالياء
والنون وانظر
(٤) قوله وان جامع
الح كذا في النسخ ولعل
في التركيب نحو ريفا
من النسخ كتبه معصية

صلى الله عليه وسلم مع
ضعفة أهله يعني من
مزلفة إلى منى (قال)
ويأخذ منها الحصى
للرمي يكون قدر حصي
الخطف لأن بقدرها
رمى النبي صلى الله عليه
وسلم ومن حيث أخذ
أجزاء وقع عليه
اسم حجر مرأوبرام
أو كذا أن أوفهر فان
كان كسلا أو زرنجلا أو
نما أشبهه لم يجزه وان
رمى بما قدر به مرة
كرهته وأجزأ عنه ولو
رمى فوقعت حصاة على
محل ثم استنت فوقعت
في موضع الحصى أجزأه
وان وقعت في ثوب رجل
فنفضها لم يجزه فإذا

(١) قوله ويرزعه أنه لو
جامع يومئذ كفر الخ
كذا في النسخ ولعل ثم
في الجلسين زائد من
التساخ فتأمل كتبه
معصمه

(٢) قوله وأنت إذا
جامع الخ هكذا
في النسخ ولعل هنا
سقطوا الأصل وأنت
تقول إذا جامع الخ كتبه
معصمه

وكذلك أن لم يكفر فلكل يوم كفارة لأن فرض كل يوم غير فرض الماضي (قال الشافعي) وقال بعض
الناس إن كفر ثم عاد بعد الكفارة كفروا ولم يكفروا حتى يعود فكفارة واحدة ورمضان كله واحد (قال
الشافعي) فقبل لقائل هذا القول ليس في هذا خبر مما قلت والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر
رجلا جامع مرة بكفارة وفي ذلك ما دل عندنا والله أعلم على أنه لو جامع يوما آخر كفر بكفارة لأن كل يوم مفروض
عليه فإلى أي شيء ذهبت قال ألا ترى أنه لو جامع في الحج مرارا كانت عليه كفارة واحدة قلنا وأي شيء
الحج من الصوم الحج شريعة والصوم أخرى قد يباح في الحج الأكل والشرب ويحرم في الصوم ويباح في
الصوم اللبس والصيد والطيب ويحرم في الحج (قال الشافعي) والحج إحرام واحد ولا يخرج أحد منه
الأكباله وكل يوم من شهر رمضان كله بنفسه ونقصه فيه ألا ترى أنه يصوم اليوم من شهر رمضان ثم يفسد
وقد كمل اليوم وخرج من صومه ثم يدخل في آخر فلو أفسده لم يفسد الذي قبله والحج منى أفسد عندهم
قبل الزوال من يوم عرفة فسد كله وان كان قدم منى كثير من علمه مع أن هذا القول خطأ من غير وجه الذي
يقبسه بالحج زعم أن الجامع في الحج يختلف أحكامه فيكون عليه شاة قبل عرفة ويفسده وبذنه إذا جامع
بعد الزوال ولا يفسده وهذا عنده في الصوم لا يختلف في أول النهار وآخره انما عليه رقة فيها ما يفسد
صومه فيفريق بينهما في كل واحدة منهما ما يفرق بينهما في الكفارة (١) ويرزعه أنه لو جامع يوما ثم كفر ثم
جامع يوما آخر ثم كفر وهو لو كفر عنده في الحج عن الجامع ثم عاد لجامع آخر لم يعد الكفارة فإذا قيل له لم ذلك
قال الحج واحد وأيام رمضان متفرقة قلت فكيف تقيس أحدهما بالآخر وهو يباح في الحج فيفسده ثم يكون
عليه أن يعمل على الحج وهو فاسد وليس هكذا الصوم ولا الصلاة (قال الشافعي) فان قال قائل منهم فاقبسه
بالكفارة قلنا هو من الكفارة أبعد المانث يحث غير عامد للثب فكيف ويحث عامد أفلا يكفر عندك
(٢) وأنت إذا جامع عامدا كفر وإذا جامع غير عامد لم يكفر فكيف قسمته بالكفارة والمكفر لا يفسد عدا
يخرج منه ولا يعمل بعد الفساد شيئا يقضيه انما يخرج به عندك من كذبه حلف عليها وهذا يخرج من صوم
ويعد في مثل الذي خرج من حج (قال الشافعي) ولو جامع صبية لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفارة واحدة ولو جامع بالغة
كانت كفارة لزيادة عليها على الرجل وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته وكذلك في الحج والعمرة وبهذا مضت
السنة ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل تكفر المرأة وأنه لم يقل في الخبر في الذي جامع في الحج تكفر
المرأة (قال الشافعي) فان قال قائل فما بال الحد عليها في الجامع ولا تكون الكفارة عليها قبل الحد لا يشبه
الكفارة ألا ترى أن الحد يختلف في الحر والعبد والنب والكفر ولا يختلف الجامع عامدا في رمضان مع
اقتراحه ما في غير ذلك فان مذهبا وما ندعى إذا فرقت الأخبار بين الشيء أن يفرق بينه كما فرقت (قال
الشافعي) وإن جامع في قضاء رمضان أو صوم كفارة أو نذر فقد أفسد صومه ولا كفارة عليه ولكن يقضى
بوما كان يومه الذي جامع فيه (قال الشافعي) وهكذا قال بعض الناس وهذا كان عندنا أولى أن يكفر لأن
البدل في رمضان بقوم مقامه فإذا اقتصر بالكفارة على رمضان لأنها جاءت فيه في الجامع ولم يقس عليه
البدل منه فكيف قاس عليه الطعام والشراب ولم تأت فيه كفارة (قال الشافعي) وإن جامع ناسيا لصومه
لم يكفر وان جامع على شبهة مثل أن يأكل ناسيا فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه شبهة فلا كفارة عليه في
مثل هذا (قال الشافعي) وهذا أيضا من الخبة عليهم في السهو في الصلاة اذ زعموا أن من جامع على شبهة
سقطت عنه الكفارة فمن تكلم وهو يرى أن الكلام في الصلاة كان له مباحا أولى أن يسقط عنه فساد صلاته
(قال الشافعي) وإن نظر فانزل من غير لیس ولا تلذذ بها ففسده تام لا تجب الكفارة في رمضان إلا بما يجب
به الحد أن يلتقي الختانان فأما ما دون ذلك فإنه لا يجب به الكفارة ولا تجب الكفارة في فطر في غير جماع ولا
طعام ولا شراب ولا غيره وقال بعض الناس تجب أن أكل أو شرب لا تجب بالجامع (قال الشافعي) فقبل
لن يقول هذا القول السنة جاءت في الجامع فمن قال لكم في الطعام والشراب قال قلنا قياسا على الجامع

فقلنا أو يشبهه الاكل والشرب الجماع فتدبر معاملة قال نعم في وجهه من أنهم ما يحرمون بفطران فقبل لهم
فكل ما وجدتموه محرما في الصوم يفطر فيه بالكفارة قال نعم فينبول فاستقول فبن كل طيبا أو دواء
قال لا كفارة عليه قلنا ولم قال هذا لا يغذو الجسد فلنا انما قسمت هذا بالجماع لانه يحرم بفطر وهذا عندنا
وعندنا يحرم بفطر قال هذا لا يغذو الجسد قلنا وما أدراك أن هذا لا يغذو البدن وأنت تقول ان ازدر من
الما كنهه شيئا صحيحا فطره ولم يكفر وقد يغذو هذا البدن فيما نرى وقلنا وقد صرت من الفقه الى الطب
فان كنت صرت الى ههنا ما يغذو فالجماع ينقص البدن وهو انخراج نبي ينقص البدن وليس بادخال شي
فكيف فسدته عاير بين البدن والجماع ينقصه وما يشبهه والجماع يجيع فكيف زعمت أن الحفنة
والسحوط يفطران وهما لا يغذوان وان اعتقلت بالغذاء ولا كفارة فيه ما عندك كان بلزمت أن تنظر كل
ما حكمت له بحكم الفطران فحكمكم فيه بالكفارة ان أردت القياس (قال الشافعي) قال منهم قائل ان هذا
ليزينا كاله ولكن لم نفسمه بالجماع فقلت له أخسر يا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أنه قال من ذرعه
التي فلا قضاء عليه ومن استقاء عامدا فعليه القضاء (قال الشافعي) وهكذا نقول نحن وانتم فقد وجدنا
رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرى على رجل أن أفطر من أمر عده القضاء ولا يرى عليه الكفارة
فيه وجهنا قلنا لا كفارة الا في جماع ورأيت الجماع لا يشبه شيئا سواه رأيت حده مبينا للحد وسواه رأيت
من رأيت من الفقهاء مجتهدين على أن المحرم اذا أصاب أهله أفسده وجهه ومضى فيه وجاء بالبدل منه وقد
يحرم عليه في الجماع والطيب والبس فأى ذلك فعله لم يفسد وجهه غير الجماع ورأيت من جامع وجب عليه
الغسل وليس كذلك من صنع ما هو أقدر منه فهدا فرقنا بين الجماع وغيره (قال الشافعي) ان تاذبنا امرأته
حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاءه وما تلذذه دون ذلك كرهته ولا يفسد والله أعلم وان أتى
امرأته في دبرها فغيبه أو بهمة أو تلو ط أفسد وكفر مع الاثم بالله في المحرم الذي أتى مع افساد الصوم وقال
بعض الناس في هذا كله لا كفارة عليه ولا يعيد صوما الا أن ينزل فيقضه ولا يكفر (قال الشافعي) فخالفه
بعض أصحابه في الوطى ومن أتى امرأته في دبرها فقال يفسد وقال هذا جماع وان كان غير وجه الجماع
المباح ووافقه في الآتي المهمة قال وكل جماع غير أن في هذا معصية لله عز وجل من وجهين فلو كان
أحد هما زاده عليه زيد على الآتي ما حرم الله من وجهين (قال الشافعي) ولا يفسد الكحل وان تخمه
فالتخامة تجي من الرأس باستنزاه والعين متصلة بالرأس ولا يصل الى الرأس والجوف على ولا أهل أحدا
كره الكحل على أنه يفطر (قال الشافعي) ولا أكره الدهن وان استنقع فيه أو في ماء فلا بأس وأكره
العلك لانه يجلب الرقي وان مضغه فلا يفطره وكذلك ان تغمض واستنشق (١) ولا يستنقع في الاستنشاق
لثلا يذهب في رأسه وان ذهب في رأسه لم يفطره فان استيقن أنه قد وصل الى الرأس أو الجوف من المضمضة
وهو عامد اذا كراه صومه فطره (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة لا شيء عليه (قال الربيع) وهو أحب الى
وذلك أنه مغلوب (قال الشافعي) ولا أكره السؤال بالعود الرطب واليابس وغيره بكرة وأكرهه بالغشي
لما أحب من خلوف فم الصائم وان فعل لم يفطره وما داوى به قرحه من رطب أو يابس فخلص الى جوفه
فطره اذا داوى وهوذا كراه صومه عامدا لا دخاله في جوفه وقال بعض الناس يقطره الرطب ولا يفطره
اليابس (قال الشافعي) فان كان أنزل الدواء اذا وصل الى الجوف غزلة الماء كحل أو المشر وبه فالرطب
واليابس من الماء كحل عندهم سواء وان كان لا ينزله اذا لم يكن من سبيل الاكل ولا الشرب غزلة واحد
منهما فينبغي أن يقول لا يفطران فأما أن يقول يفطر أحدهما ولا يفطر الاخر فهذا خطأ (قال
الشافعي) وأحب له أن ينزه صيامه عن اللفظ والمشاغمة وان شئتم أن يقول أنا صائم وان شئتم لم يفطره
(قال الشافعي) وان قدم مسافرا في بعض اليوم وقد كان فسه مفطرا وكانت امرأته حائضا فظهرت فغاصها
لم أرباسا وكذلك ان أكل أو شرب أو ذلث أنهم ما غير صائمين وقال بعض الناس هماغير صائمين ولا كفارة

أصبح صلى الصبح في أول
وقته ثم يقف على فزح
حتى يسفر قبل طلوع
الشمس ثم يرفع إلى منى
فإذا صار في بطن يجسر
حرلا دابته قد رويته
يجسر فإذا أتى منى روى
بحرة العقبة من بطن
الوادي سبع حصيات
ويرفع يديه كلها روى
حسنى يرى بياض
ما تحت منكبيه ويكبر
مع كل حصاة وان روى
قبل الفجر بعد نصف
الليل أجزأ عنه لان
النبي صلى الله عليه

(١) قوله ولا يستنقع
كذا في الذبح التي بيدها
والمعروف المشهور
يبالغ ولم يجد في كتب
اللغة استنبغ ففعل هنا
فحسرى فبان النسخ
كتبه

عليهما ان فعلاوا كره ذلك لان الناس في مصر صيام (قال الشافعي) إما أن يكونا صائمين فلا يجوز لهما أن
 يفعلوا أو يكونا غير صائمين فأنما يحرم هذا على الصائم (قال الشافعي) ولو توفى ذلك لثلاثه أو أحد فظن أنه
 أفطر في رمضان من غير علم كان أحب الي (قال الشافعي) ولو اشتبهت الشهرة على أسير فحترى شهر رمضان
 فوافقه أو ما بعده من الشهر وفصام شهرا أو ثلاثين يوما أجزاء ولو صام ما قبله فقد قال قائل لا يجز به الا
 أن يصيبه أو شهر بعده فيكون كالقضاء له وهذا مذهب ولو ذهب ذهاب إلى أنه إذا لم يعرفه بعينه فتأخاه
 أجزاء قبل كان أو بعد كان هذا مذهبنا وذلك أنه قد يتأخى القبلة فإذا علم بعد كمال الصلاة أنه قد أخطأها
 أجزاء عنه ويجزى ذلك عنه في خطأ عرفه والفطر وانما كاف الناس في المغرب الظاهر والاسير إذا
 اشتبهت عليه الشهرة فهو مثل المغرب عنه والله أعلم (قال الربيع) وأخر قول الشافعي أنه لا يجز به إذا
 صامه على الشك حتى يصيبه بعينه أو شهر بعده وأخر قوله في القبلة كذلك لا يجز به وكذلك لا يجز به إذا تأخى
 وان أصاب القبلة فعليه الاعادة إذا كان تأخيه بلا دلالة وأما عرفة ويوم الفطر والاضحى فيجز به لان هذا
 أمر انما يفعله باجتماع العامة عليه والصوم والصلاة شيء يفعله في ذات نفسه خاصة (قال الشافعي) ولو
 أصبح يوم الشك لا ينوي الصوم ولم يأكل ولم يشرب حتى علم أنه من شهر رمضان فأنتم صومه رأيت اعادة صومه
 وسواء رأى ذلك قبل الزوال أو بعده إذا أصبح لا ينوي صيامه من شهر رمضان (قال الشافعي) وأرى
 والله أعلم كذلك لو أصبح ينوي صومه نطوعا لم يجزه من رمضان ولا أرى رمضان يجز به الا بارادته والله
 أعلم ولا أعلم بينه وبين نذر الصلاة وغير ذلك مما لا يجزى الا بنية فرقا (قال الشافعي) ولو أن مقبلا نوى
 الصيام قبل الفجر ثم خرج بعد الفجر مسافرا لم يفطر يومه ذلك لانه قد دخل في الصوم مقبلا (قال الربيع)
 وفي كتاب غير هذا من كتبه الا أن يصح حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم حين أفطر (١) بالكديد أنه نوى
 صيام ذلك اليوم وهو مقبلا (قال الشافعي) ولو نواه من الليل ثم خرج قبل الفجر كان كأن لم يدخل في الصوم
 حتى سافر وكان له ان شاء أن يتم فيصوم وان شاء أن يفطر (قال الشافعي) وإذا تأخى الرجل القبلة بلا
 دليل فلما أصبح علم أنه أصاب القبلة كانت عليه الاعادة لانه صلى حين صلى على الشك (قال الشافعي) وقد
 نهى عن صيام السفر وانما نهى عنه عندنا والله أعلم على الفرق بالناس لا على التحريم ولا على أنه لا يجزى
 وقد يسمع بعض الناس النهي ولا يسمع ما يدل على معنى النهي فيقول بالنهي جلة (قال الشافعي) والدليل
 على ما قلنا أنه رخصة في السفر أن مالكاً أخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حزن بن عمرو
 الأسدي قال يا رسول الله أصوم في السفر وكان كثير الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فصم
 وان شئت فافطر أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في رمضان فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم (قال الشافعي) وهذا دليل على ما وصفت
 فان قال انسان فانه قد سمى الذين صاموا والعصاة فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن الصيام في السفر
 للتعزى للعصاة وذلك أنه كان محاربا عام نهى عن الصيام في السفر فأبى قوم الا الصيام فسمي بعض من سمع
 النهي العصاة اذ تركوا الفطر الذي أمر به وقد يمكن أن يكون قد قيل لهم ذلك على أنهم لم يتركوا قبول
 الرخصة ورغبوا عنها وهذا ما ذكره عندنا انما نقول يفطر أو يصوم وهو يعلم أن ذلك واسع له فإذا جاز ذلك
 فالصوم أحب اليك من قولي عليه (قال الشافعي) فان قيل فقد روي ليس من البر الصيام في السفر قيل
 ليس هذا بخلاف حديث هشام بن عروة ولكنه كما وصفت اذا رأى الصيام براو الفطر ما نجا وغير بر رغبة عن
 الرخصة في السفر (قال الشافعي) وإذا أدرك المسافر الفجر قبل أن يصل إلى بلده أو البلد الذي ينوي المقام
 به وهو ينوي الصوم أجزاء وان أزمع الفطر ثم أزمع الصوم بعد الفجر لم يجزه في حضر كان أو في سفر وان
 سافر فلم يصم حتى مات فليس عليه قضاء ما أفطر لانه كان له أن يفطر وانما عليه القضاء إذا لم يكن أن يصوم
 وهو مقبلا فترك الصوم فهو حينئذ يلزم بالقضاء ويكفر عنه بعد موته وكذلك المريض لا يصح حتى يموت فلا

وسلم أمر أم سلمة أن
 تجعل الاقاسة وتوافي
 صلاة الصبح بمكة وكان
 يومها فاحب أن يوافيه
 صلى الله عليه وسلم ولا
 يمكن أن تكون رمت
 الا قبل الفجر ثم نحر
 الهدى ان كان معه ثم
 يحلق أو يقصر أو يأكل
 من لحم هديه وقد حل
 من كل شيء الا النساء فقط
 ولا يقطع التلبية حتى
 يرمى الجرة بأول حصاة
 لان النبي صلى الله
 عليه وسلم يزل يلبى
 حتى رمى الجرة وعمر
 وابن عباس وعطاء وطاوس
 وحج هذلم يزلوا يلبون
 حتى رموا الجرة (قال)
 ويتطبل ان شاع له
 (١) الكديد وزان
 كريم ما بين عسفان
 وقد يد مصغرا على ثلاث
 مراحل من مكة شرفها
 الله تعالى كذا في المصباح
 كتبه معصمه

(باب صيام التطوع)

(قال الشافعي) والمتطوع بالصوم مخالف للذي عليه الصوم من شهر رمضان وغيره الذين يجب عليهم الصوم لا يجزئهم عندى إلا إجماع الصوم قبل الفجر والذي يتطوع بالصوم مالم يأكل ولم يشرب وإن أصبح يجزئ به الصوم وإن أفطر المتطوع من غير عذر كرهته له ولا قضاء عليه وخالفنا في هذا بعض الناس فقال عليه القضاء وإذا دخل في شيء فقد أوجبه على نفسه وأخرج بحديث الزهري أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة وحفصة أن يقضيا يوم ما كان يومهما الذي أفطرتا فيه (قال الشافعي) فقبل له ليس بثابت إنما حدثه الزهري عن رجل لا نعرفه ولو كان ثابتا كان يحتمل أن يكون إنما أمرهما على معنى أن شاء الله وأعلم كما أمر عمر أن يقضى نذراندره في الجاهلية وهو على معنى أن شاء الله قال فنادى على معنى ما قلت فإن الظاهر من الخبر ليس فيه ما قلت قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن طلحة بن يحيى عن عمة عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا خبيثا نألك حيسا فقال ألم أفنى كنت أريد الصوم ولكن قرئ به (قال الشافعي) فقلت له لو كان على المتطوع القضاء إذا أخرج من الصوم لم يكن له الخروج منه من غير عذر وذلك أن الخروج حينئذ منه لا يجوز وكيف يجوز لأحد أن يخرج من عمل عليه تمامه من غير عذر إذا كان عليه أن يعود فيه لم يكن له أن يخرج منه (قال الشافعي) والاعتكاف وكل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكماله وأحب إلى لو أنه ألاج والعمره فقط فإن قال قائل فكيف أمرته إذا أفسد الحج والعمره أن يعود فيها فبعضها مأمورين دون الأعمال قلنا لا يشبه الحج والعمره الصوم ولا الصلاة ولا ما سواهما ألا ترى أنه لا يختلف أحد في أنه عضى في الحج والعمره على الفساد كما يعضى فيهما قبل الفساد ويكفر ويعود فيهما ولا يختلف أحد في أنه إذا أفسد الصلاة لم يعض فيها ولم يجز له أن يصلي بأفاسدة بلا وضوء وهكذا الصوم إذا أفسد لم يعض فيه ألا ترى أنه يكفر في الحج والعمره متطوعا كان أو واجبا عليه كفارة واحدة ولا يكفر في الصلاة على كل حال ولا في الاعتكاف ولا في التطوع في الصوم وقد روى الذين يقولون بخلافنا في هذا عن ابن عمر أنه صلى ركعة وقال إنما هو تطوع وروى عن ابن عباس شيئا به في الطواف

(باب أحكام من أفطر في رمضان) قال الشافعي رحمه الله تعالى من أفطر أياما من رمضان من عذر مرض أو سفر فضاها في أي وقت ما شاء في ذي الحجة أو غيرها وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر متفرقات أو مجتمعات وذلك أن الله عز وجل يقول فعذرة من أيام أخر ولم يذكر من متابعات وقد بلغنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا أحصيت العدة فصم من كيف شئت (قال) (١) وصوم كفارة اليمين متابع والله أعلم فإن مرض أو سفر المفطر من رمضان فلم يصح ولم يقدر حتى يأتي عليه رمضان آخر فضاها من ولا كفارة وإن فرط وهو يمكنه أن يصوم حتى يأتي رمضان آخر صام رمضان الذي جاء عليه رمضان ونظر عن كل يوم عند حنطة (قال الشافعي) والحامل والمرضع إذا أطاقتا الصوم ولم تخافا على ولديهما مالم تفطرا فإن خافتا على ولديهما ما أفطرا أو تصدقا عن كل يوم عند حنطة وصامتا إذا أمنا على ولديهما (قال الشافعي) وإن كانتا لا تقدران على الصوم فهذا مثل المرض أفطرتا وقضتا بكفارة أعما تكفرا بالانحراف وبأنهما لم تفطرا لأنفسهما إنما أفطرتا لغيرهما فذلك فرق بينهما وبين المريض لا يكفر والشيخ الكبير الذي لا يطيق الصوم ويقدر على الكفارة تصدق عن كل يوم عند حنطة خبرنا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيما سأل من لم يطق الحج أن يحج عنه غيره وليس عمل غيره عنه عمله نفسه كليس الكفارة كعمله

قبل أن يطوف بالبيت
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم تطيب
خلعه قبل أن يطوف
بالبيت ويخطب الإمام
بعد الظهر يوم النحر
ويعلم الناس النحر
والرمي والتجهيل لمن
أراد في يومين بعد
النحر ومن حلق قبل
أن يذبح أو نحر قبل
أن يرمي أو قدم الأضحية
على الرمي أو قدم نسكا
قبل نسك مما يفعل يوم

(١) في نسخة سراج
الدين البلقيني هنا ما نصه
قال شيخنا شيخ الإسلام
ما ذكره الشافعي هنا
من أن صوم كفارة
اليمين متابع هو أحد
قوليه والقول الآخر
أنه لا يجب التتابع في
كفارة اليمين وهو المشهور
المعتمد في الفتوى اه
كتبه معصيه

التصريف لارج ولا فدية
واحتج بان النبي صلى
الله عليه وسلم ما سئل
يومئذ عن شيء قدّم
أو أخر الا قال افعل
ولا حرج ويطوف
بالبيت طواف الفرض
وهي الافاضة وقد حل
من كل شيء النساء وغيرهن
ثم يرى أيام منى الثلاثة
في كل يوم اذا زالت
الشمس الجسرة الاولى
بسبع حصيات والثانية
بسبع والثالثة بسبع
فان رمى بحصاتين أو ثلاث
في مرة واحدة فهن
كواحدة وان نسي من
اليوم الاول شيئا من
الرمي رماه في اليوم الثاني
وامنسيه في الثاني رماه
(١) قوله لم تصمه ولم
تقضه كذا في النسخ
بتذكير الضمير أي لم
تصم هذا الصوم ولم
تقضه وهو ظاهر كتبه
مصححه

(قال الشافعي) والحال التي يتركها الكبير الصوم أن يكون يجهد الجهد غير المحتمل وكذلك المريض والحامل
(قال الشافعي) وان زاد مرض المريض زيادة بينة أفطروا وان كانت زيادة محتملة لم يفطر والحامل اذا خافت
على ولدها أفطرت وكذلك المرضع اذا أضر بلبها الاضرار الذين فأما ما كان من ذلك محتملا فلا يفطر صاحبه
والصوم قد يزداد عامة العال ولكن زيادة محتملة وينتقص بعض اللبن ولكنه نقصان محتمل فاذا تفاحش أفطرتا
(قال الشافعي) فكله يتأول اذا لم يطق الصوم الفدية والله أعلم فان قال قائل فكيف يسقط عنه فرض
الصلاة اذا لم يطقها ولا يسقط فرض الصوم قبل ليس يسقط فرض الصلاة في حال تفعل فيها الصلاة ولكنه
يصلى كما يطيق قائما أو قاعدا أو مضطجعا فيكون بعض هذا بدلا من بعض وليس شيء غير الصلاة بدلا من
الصلاة ولا الصلاة بدلا من شيء فالصوم لا يجزى فيه الا كماله ولا يتغير بتغير حال صاحبه ويزال عن وقته
بالسفر والمرض لانه لا ينقص فيه كما يكون بعض الصلاة قصر او بعضها قاعدا وقد يكون بدلا من الطعام في
الكهارة ويكون الطعام بدلا منه (قال الشافعي) ومن مرض فلم يصح حتى مات فلا قضاء عليه انما القضاء
اذا صح ثم فطر ومن مات وقد فطر في القضاء اطعم عنه مكان كل يوم مسكين مدام طعام (قال الشافعي)
ومن نذر أن يصوم سنة صامها وأفطر الايام التي نهر عن صومها وهي يوم الفطر والاخى وأيام منى وقضاها
ومن نذر أن يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان صامه وان قدم فلان وقدم مضي من النهار شيء أو كان يوم فطر
قضاء وان قدم ليل فاجب الي أن يصوم الغد بالنية لصوم يوم النذر وان لم يفعل لم أره واجبا (قال الشافعي)
ومن نذر أن يصوم يوم الجمعة فوافق يوم فطر أفطر وقضاه ومن نوى أن يصوم يوم الفطر لم يصمه ولم يقضه لانه
ليس له صومه وكذلك لو أن امرأة نذرت أن تصوم أيام محضها (١) لم تصمه ولم تقضه لانه ليس لها أن
تصومها (قال الربيع) وقد قال الشافعي مرة من نذر صوم يوم يقدم فلان فوافق يوم عيد لم يكن عليه شيء
ومن نذر صوم يوم يقدم فيه فلان فقدم في بعض النهار لم يكن عليه شيء (٢)

(٢) وفي اختلاف الحديث ﷺ الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أن سعد بن عباد استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال ان أمي ماتت وعليها نذر فقال النبي صلى الله عليه وسلم أقضه عنها (قال الشافعي)
سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقضى فريضة الحج عن رافع لا يستمسك على الراحلة وسن أن يقضى نذر
الحج عن نذره وكان فرض الله في الحج على من وجد اليه السبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السبيل
الزاد والمركب وفي هذه النفقة على المال وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتصدق عن الميت ولم يجعل الله
من الحج بدلا غير الحج ولم يسم ابن عباس ما كان نذرا لم سعد فاحتمل أن يكون نذر حج فأمره بقضائه عنها لان من
سنه قضاءه عن الميت ولو نذر صدقة كان كذلك والعمره كالحج (قال الشافعي) فأما من نذر صياما أو صلاة ثم
مات فانه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلى عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فان قال قائل
ما الفرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله بينها فان قال وأنى قلت فرض الله الحج على من وجد اليه
سبيل وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن الحج ولم يجعل الله ولا رسوله من الحج بدلا غير الحج
وفرض الله عز وجل الصوم فقال من كان منكم مريضا أو على الذي يبطقونه فدية طعام مسكين فقبل
يطبقونه كانوا يطبقونه ثم حجروا فاعلمهم في كل يوم طعام مسكين وأمر بالصلاة وسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تقضى الحائض ولا يقضى عنها ما تركت من الصلاة وقال عوام من المفتين ولا المغلوب على عقله
ولم يجعلوا في ترك الصلاة كفارة ولم يذكروا في كتاب ولا سنة عن صلاة كفارة من صدقة ولا أن يقوم به أحد
عن أحد وكان كل امرئ لنفسه وكان الصوم والصلاة عمل المرء لنفسه لا يعمله غيره وكان يعمل الحج عن
الرجل اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبخلافه الصوم والصلاة فان فيه نفقة من المال =

(كتاب الاعتكاف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي والاعتكاف سنة فمن أوجب على نفسه اعتكاف شهر فانه يدخل في الاعتكاف قبل غروب الشمس ويخرج منه اذا غربت الشمس آخر الشهر (قال) ولا بأس بالاشتراط في الاعتكاف الواجب وذلك أن يقول ان عرض لي عارض كان لي الخروج ولا بأس أن يعتكف ولا ينوي أماماً ولا وجوباً اعتكاف متى شاء انصرف والاعتكاف في المسجد الجامع أحب لنا وإن اعتكف في غيره من الجمعة إلى الجمعة وإذا أوجب على نفسه اعتكافاً في مسجد فانه يهدم المسجد اعتكافاً في موضع منه فإن لم يقدر خرج من الاعتكاف وإذا بني المسجد رجع فبني على اعتكافه ويخرج المعتكف طاب جسده إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يعتكف بعد فراغه من حاجته ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله ولا بأس أن يشتري ويبيع ويخط ويحاسب العلماء ويتحدث بما أحب ما لم يكن انما ولا يفسد الاعتكاف بسبب ولا جحدال (قال) ولا يعود المريض ولا يشهد الجنائز إذا كان = وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فان قيل أقرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم تأخذه قيل حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لم تأخذه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء غيره عن رجل عن ابن عباس بغير ما في حديث عبيد الله أشبه أن لا يكون محققاً فان قيل أتعرف الذي جاء بهذا الحديث يغلط عن ابن عباس قيل نعم روى أصحاب ابن عباس عن ابن عباس أنه قال لابن الزبير ان الزبير حل من متعة الحج فروى هذا عن ابن عباس أنها متعة النساء وهذا غلط فاحش (قال الشافعي) وليس علينا كبر مؤنة في الحديث الثابت إذا اختلف أو ظن مختلفاً لما وصفت ولا مؤنة من أهل العلم بالحديث والتسقية في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض مستقنان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال نقص محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تطلب الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة من لا يثبت حديثه والآخرون يوجبون الحديث ما يردونه فيقولون فإذا جازى واحد منه جازى كله وصرفتم في معناها قلت أرايتم الحاكيم إذا شهد عنده ثلاثة عدل يعرفه ويحجروا يعرفه ورجل يحول حرجه وعدله ليس يحجز شهادة العدل ورتب شهادة المجرور ويقف شهادة المجهول حتى يعرفه بعدل فيصير أو يحجز فيرده فان قال لي قيل (١) فلماذا المجرور والموجود في شهادة الظن والمجهول جازله أن يرد العدل الذي لا يوجد ذلك في شهادته فان قيل لا قيل فكذلك الحديث لا يختلف وليس تحجز لكم خلاف الحديث وطائفة تكلمت بجهالة ولم ترض أن تترك الجهالة ولم تقبل العلم فتقلت مؤنتها وقالوا قد تردون حديثنا وتأخذون بالآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في اليهود وكانت فيهم مؤنة وإن غضب قوم لبعض من رده من حديثه فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء وليس يجوز على الحكم أن يقال هؤلاء يردون شهادة المسلمين وإن ردا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رده الشهادة وترجم في اختلاف الحديث (من أصبح جنباً في شهر رمضان) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن مهران الانصاري عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين عن عائشة أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وأنا سمع بارسول الله أني أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصوم فاعتسل وأصوم ذلك اليوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع =

في الثالث (قال) ولا بأس إذا رمى الرعاء الجفرة يوم القدر أن يصعدوا ويدعوا الميت يني في ليتم ويدعوا الرمي من النفس من يوم النحر ثم يأتوا من بعد القدر وهو يوم النفر الأول فيرمون اليوم المسمى ثم يعودوا فبستانوا يومهم ذلك ويخطب الامام بعد الظهر يوم الثالث من يوم النحر وهو النفر الاول فيودع الحاج ويعلمهم أن من أراد التحجيل فذلك له ويأمرهم أن يحتموا بجهنم بتقوى الله وطاعته واتباع أمره فلم يتجهل حتى يمسى من القدر فاذا (١) فسوله فلماذا الجسروح الخ كذا في الاصل الذي بيننا وهي عبارة لا تجوز من تحريف فارجع في تحريرها إلى الاصول العجيبة كتبه معصمه

اعتكافا واجبا ولا بأس أن يعتكف المؤذن ويصعد المنارة كانت داخلية المسجد أو خارجة منه وأكرهه
الاذن للوالي بالصلاة ولا بأس أن يقضى وإن كانت عنده شهادة فدهى البهاقانه يلزمه أن يجيب فإن أجاب
يقضى الاعتكاف وإن أكل المعتكف في بيته فلا شيء عليه وإذا مرض الذي أوجب على نفسه الاعتكاف
خرج وإذا برئ رجع فبني على ما مضى من اعتكافه فإن مكث بعد برئه شيئا من غير عذر استقبل الاعتكاف
وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه وإذا أفطر المعتكف أو وطئ استأنف اعتكافه إذا
كان اعتكافا واجبا بصوم وكذلك المرأة إذا كانت معتكفة (قال) وإذا جعل لله عليه شهر أو لم يسم
شهر بعينه ولم يقل متنا اعتكف متى شاء وأحب إلى أن يكون متنا بعا ولا يصعد الاعتكاف من الوطء إلا
ما يوجب الحد لا تقصد قبلته ولا مباشرة ولا نظره أنزل أو لم ينزل وكذلك المرأة إذا كان هذا في المسجد أو في غيره
وإذا قال لله على أن أعتكف شهرا بالنهار فله أن يعتكف النهار دون الليل وكذلك لو قال لله على أن لا أكلم
فلا نهار بالنهار وإذا جعل لله عليه اعتكاف شهر بعينه فذهب الشهر وهو لا يعلم فعله أن يعتكف شهرا

== أبابكر بن عبد الرحمن يقول كنت أنا وأبي عند عمر بن الخطاب وهو أمير المدينة فذكر له أن أباه مرة
يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم فقال مروان أقميت عليك يا عمه الرحمن لتذهبن إلى أم المؤمنين عائشة
وأم سلمة فأتتا أباهما ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهب معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليه عبد
الرحمن وقال يا أم المؤمنين أنا كنتا عند عمر بن الخطاب فذكر له أن أباه مرة يقول من أصبح جنبا أفطر ذلك اليوم
قالت عائشة لبس كما قال أبوهريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله قال
عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان يصبح جنبا من جماع غير
احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فأتاها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة
فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قالت أنا أخبره فقال مروان أقميت عليك يا أبا محمد لتركن
دأبتي بالباب فلتأتين أباه مرة فلتخبرنه بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أباه مرة فقصت
عبد الرحمن معه ساعة ثم ذكر ذلك له فقال أبوهريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرتني بخبر أخبرتني عن عائشة
سعد بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وسلم يدركه الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) فأخذنا نحن بمحدث عائشة وأم سلمة
ز وجى النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روى أبوهريرة عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم لمعان منها أنهما
ز وجعناه وز وجعناه أعلم هذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومن أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة
حافضة ورواية أنس بن مالك من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي صلى الله عليه وسلم المعروف في
المعقول والأشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قبل إذا كان الجماع والطعام والشراب مباحا
في الليل قبل الفجر ومنعوا بعد الفجر إلى مغيب الشمس فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان
فيها مباحا فإذا قيل بلى قيل أم رأيت الغسل أهو الجماع أم هو شيء وجب بالجماع فإن قال قائل هو شيء وجب
بالجماع قيل وليس في فعله شيء يحرم على صائم في ليل ولا نهار فإن قال لا قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم
صومه لأنه يحتل من النهار فيصيب عليه الغسل ويتم صومه لأنه لم يجماع في نهار وأن وجوب الغسل لا يوجب
إفطارا فإن قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والنهي عن العيب العرم وقد كان تطيب حللا قبل يحرم عما بقي عليه لونه ورائحته بعد الإحرام لأن
نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معنى ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم بالجماع (قال
الشافعي) فإن قال قائل فأنترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد سمع الرجل سائلا
يسأل عن الرجل جامع ليل وأقام جماعا بعد الفجر شيئا فامر بأن يقضى لأن بعض الجماع كان في الوقت ==

تفسيرت الشمس
انقضت أيامه من ول
تدارك عليه رمضان في
أيام مني ابتداء الأول
حتى يكمل ثم عاد فأبتدأ
الأخر ولم يحضره أن يرى
باربع عشرة حصاة في
مقام واحد فإن أخر
ذلك حتى تنقضي أيام
الربيع وتزل نسبة فعله
مد طعام هذا النبي صلى
الله عليه وسلم لمسكين
وان كانت حصا كان
فدان لمسكينين وان
كانت ثلاث حصيات
قدم وان تزل للبيت
ليلة من ليالي مني فعله

سواء وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر فاعتكفه الا يوما فعليه قضاء ذلك اليوم وإذا اعتكف الرجل اعتكافا واجبا فأخرجه السلطان أو غير مكرها فلا شيء عليه متى خلا بني على اعتكافه وكذلك إذا أخرجه بعد أو دين فليس عليه اعتكاف رجب ربيع قبي وإذا سكر المعتكف ليلا أو نهارا أفسد اعتكافه وعليه أن يتسدي إذا كان واجبا وإذا خرج المعتكف لحاجة فلقه غيره فلا بأس أن يركب به وإذا كان المعتكف الذي عليه الدين يحبسه الطالب عن الاعتكاف فاذا خلاه رجع قبي وإذا خاف المعتكف من الوالي خرج فاذا آمن بني والاعتكاف الواجب أن يقول الله على أن اعتكف كذا وكذا والاعتكاف الذي ليس بواجب أن يعتكف ولا ينوي شيئا فان قوى المعتكف يوما فدخل نصف النهار في الاعتكاف اعتكف الى مثله وإذا جعل الله عليه اعتكاف يوم فدخل قبل الفجر الى غروب الشمس وإذا جعل الله عليه اعتكاف يومين فدخل قبل الفجر فاعتكف يوما وليلة ويوما الا أن يكون له نية النهار دون الليل وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر يصوم ثم مات قبل أن يقضيه فله بطعم عنه مكان كل يوم مدا فان كان جعل على نفسه وهو مريض مات قبل أن يصح فلا شيء عليه فان كان صبح أقل من شهر ثم مات أطعم عنه بعد ماصح من الايام كل يوم هذا (قال الربيع) إذا مات وقد كان عليه أن يعتكف ويصوم أطعم عنه وإذا تمكنه فلا شيء عليه ولا بأس أن يعتكف الرجل الليلة وكذلك لا بأس أن يعتكف يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق

مدوان تركه ليلتين فعليه
مدان وان تركه ثلاث
ليال فدم والدم شاة يذبحها
لمساكين المسرم ولا
رخصة في تركه الميت
بني الارعاء الابل وأهل
سقاية العباس دون
غيرهم ولا رخصة
فيها الا لمن ولي التيمم
عليها منهم وسواء من
استعمل عليها منهم
أو من غيرهم لان النبي
صلى الله عليه وسلم
أوصى لاهل السقاية
من أهل بيته أن
يبتوا بمكة ليالي منى ويفعل
العسبي في كل أمره

الذي يترجم فيه (قال) فان قال قائل فكيف اذا أمكن هذا على حديث ثقة ثبت حديثه ولزمته حجة قبل كما تراه بشهادة الشاهدين في الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهم الغلط والكذب ولا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما ان كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بشهادة غيرهما لم يستعمل شهادتهما فإلا يستعملها اذا انفرد الحكم المحدث لا يخالفه غيره كعكس الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويحول حكمه اذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ من الحديثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال ان كان الاقليل

وترجم في اختلاف الحديث (حجامة الصائم) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفتح فرأى رجلا يحتجم لثمان عشرة خلت من شهر رمضان فقال وهو أخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم محرما صائما (قال الشافعي) وسماع ابن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ولم يكن يومئذ محرما ولم يصحبه محرر قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجامة النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الاسلام ستة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام سنتين فاذا كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطر الحاجم والمحجوم معنوخ (قال الشافعي) وإن كانا حديثين معاشين به وحديث ابن عباس أمثلهما اسنادا فان نزل رجل الحجامة كان أحب الى احتياطه ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر وإن احتجم فلا تفطره الحجامة الا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يحتجم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد الا أن يخرج به الصائم من جوفه متقيبا وأن الرجل قد ينزل غير متلدذ ولا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويعتسل ويتنزه ولا يبطل صومه وإنما الفطر من ادخال البدن أو التلدذ بالجماع أو التقيؤ فيكون على هذا اخرج شيء من جوفه كما عدا خاله فيه (قال الشافعي) رحمه الله والذي أحفظ عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجامة

والاعتكاف يكون بغير صوم فإذا قال الله على أن اعتكف يوم يقدم فلان فتقدم فلان في أول النهار وآخره اعتكف ما بقي من النهار وإن قدم وهو مريض أو مجنون فإنه إذا صح أو خرج من الحبس قضاء وإن قدم للافلاشي عليه وإذا جعل الله عليه اعتكاف شهر سماه فإذا الشهر قدمه فبلاشي عليه (قال) وإذا أحرم المعتكف بالجماع وهو معتكف أتم اعتكافه فإن عاف فوات الجماع مضى بجمعه فإن كان اعتكافه متتابعاً فإذا قدم من الجماع استأنف وإن كان غير متتابع بنى والاعتكاف في المسجد الحرام أفضل من الاعتكاف فيما سواه وكذلك مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما عظم من المساجد وكذا أهلها فهو أفضل والمرأة والعبد والمسافر يعتكفون حيث شاؤوا لأنهم لا جعة عليهم وإذا جعلت المرأة على نفسها اعتكافاً فزوجها منعها منه وكذلك السيد العبد والمدرؤام الولد منعهم فإذا أذن لهم ثم أراد منهم قبل تمام ذلك فذلك له وليس لسيد المكاتب منعه من الاعتكاف وإذا جعل العبد المعتق نصفه عليه اعتكافاً أياماً فإنه أن يعتكف يوم أو يومين بجمعه يعتكف به حتى يتم اعتكافه وإذا اجن المعتكف فأقام سنين ثم أفاق بنى والاعشى والمقعد في الاعتكاف كالصحيح ولا بأس أن يلبس المعتكف والمعتكفة ما بداهما من الثياب ولا كلاماً بداهما من الطعام ويتطيبان بما بداهما من الطيب ولا بأس أن ينام في المسجد ولا بأس بوضع المائدة في المسجد وغسل السيد في المسجد في الطست ولو نسي المعتكف فخرج ثم رجع لم يفسد اعتكافه ولا بأس أن يخرج المعتكف رأسه من المسجد إلى بعض أهله فيغسله فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأس أن يتكلم المعتكف نفسه ويتكلم غيره وإذامات عن المعتكفة زوجها فخرجت وإذا قضت عدتها رجعت فبنت وقد قبل ليس لها أن تخرج فإن فعلت ابتدأت والله أعلم

(كتاب الحج)

(باب فرض الحج على من وجب عليه الحج)

أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي عصر سنة سبع ومائتين قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعي رحمه الله قال أصل إثبات فرض الحج خاصة في كتاب الله تعالى ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الله عز وجل الحج في غير موضع من كتابه فذكر أنه قال لا إبراهيم عليه السلام وأذن في الناس بالحج يأتوه رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق وقال تبارك وتعالى لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام مع ما ذكره الحج (قال الشافعي) والآية التي فيها بيان فرض الحج على من فرض عليه قال الله جل ذكره والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين وقال وأغوا الحج والعمرة لله وهذه الآية موضوعة بتفسيرها في العمرة (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عكرمة قال لما نزلت ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه الآية قالت اليهود فحن مسلمون فقال الله تعالى لنبيه فحجهم فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم حجوا فقالوا لم يكتب علينا وأولاً أن يحجوا قال الله جل ثناؤه ومن كفر فإن الله غني عن العالمين قال عكرمة من كفر من أهل الملل فإن الله غني عن العالمين وما أشبه ما قال عكرمة بما قال والله أعلم لأن هذا كفر بفرض الحج وقد أنزل الله والكفر بآية من كتاب الله كفر (أخبرنا) مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال مجاهد في قول الله عز وجل ومن كفر قال هو ما لم يحج لم يره برأ وإن جلس لم يره إنما كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج (قال الشافعي) ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً وهذا إن شاء الله كما قال مجاهد وما قال عكرمة فيه أوضح وإن كان هذا واضحاً (قال الشافعي) فم فرض الحج على كل بالغ مستطيع إليه سبيلاً فإن قال قائل فلم لا يكون غير البالغ إذا وجد إليه سبيلاً من عليه فرض الحج قيل الاستدلال بالكتاب والسنة قال الله جل ذكره وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم يعني الذين أمرهم بالاستئذان

ما يفعل الكبير وما يحجز عنه الصبي من الطواف والسعي وحل فعل ذلك به وجعل الحصى في يده ليرمي فإن عجز رمي عنه وليس على الحاج بعد فراغه من الرمي أيام منى الاوداع البيت فيودع البيت ثم ينصرف إلى بلدته والوداع الطواف بالبيت وبرقع ركعتين بعده فإن لم يطف وانصرف فعليه دم لساكنين الحرم وليس على الخائض وداع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص لها أن تنفر بلا وداع وإذا أصاب المحرم امرأته المحرمة فغيب

من البالغين فانه من اسم انما ثبت عليهم القرض في انفسهم في الاستدانة اذا باعوا قال الله تعالى وابتاعوا
 المتاعين حتى اذا بلغوا النكاح فان اسلم منهم فسد اقدافهم اهلهم فلم ياخذوا في بيع المتاع اليهم بالرشيد
 حتى يبيعوا اليهم في بيعه وفر من الله اهلهم ان في كتابه ثم ان الله يقين فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث الله من عرسه على ابنه ابا عبد الله واوله من عرسه على جده وهو ابن اربع سنين سنة فترده رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عام واحد ثم اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في خمس عشرة سنة عام اثنى عشر
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في خمس عشرة سنة عام اثنى عشر ورسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه في خمس
 واطلوا واما غيبه في الباقين وصنع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عام واحد من عمره في خمس عشرة سنة
 رجلا كلهم في مثل سنه (قال الشافعي) فابحوا وجب على البالغ العاقل والفرانض كلها وان كان صغيرا
 وكذلك الحدود فانها باعها فلما اجازها لم يكن عليه ان يهود عليه اخرى اذا صار رشيدا وكذلك المرأة
 البالغة (قال) وفر من ابنه عن بيعه مغلوبا على عقله لان الفرانض على من عقله او ذلك ان الله عز وجل
 خاطب بالفرانض من فرحها عليه في غير ما من كتابه ولا يخطا على الا من يعقل لها طلبة وكذلك الحدود
 وذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك على ما دل عليه كتاب الله قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رفع العلم عن ثلاثة من العسبي حتى يحتمل والمجنون حتى يفق والناقم حتى يستغفر فان كان من
 وبقى فعليه ايلع فاذا جرحه فباجزائه وان جرح في حال جنونه لم يجر منه ايلع وعلى ولي السفيه البالغ ان
 يتكاريه ويجوزه في بيعه لانه واجب عليه ولا يضيع السفيه من الفرانض شيئا وكذلك ولي السفيه البالغة
 (قال الشافعي) ولو جرح غلام قبل بلوغ الحلم واستكمل خمس عشرة سنة ثم عاش بعدها بالغ لم ينجس لم يقض ايلعه
 التي جرح قبل البلوغ منه حجة الاسلام وذلك انه جهل قبل ان يفتى عليه وكان في معنى من صلى من بضعة قبل
 وقته الذي يجب عليه فيه (١) في هذا الموضع فيكون بهامة طويلا يكون بالصلوة متطوعا ولم يفتل المسلمون
 عليه فيما وصفت في الذين لم يبلغوا الحلم والمالبسوا بهجوا وان لم يستعلي واحد منهم من بضعة ايلع ولو اذن
 له ايلع ما يلح او ايجده سبيده كان بهجة تطوعا لا يجزي عنه من حجة الاسلام ان عتيق ثم عاش مدة يمكنه فيها ان يبيع
 بعد ما ثبتت عليه فربضه ايلع (قال) ولو بيع كافر بالغ ثم اسلم لم يجز عنه حجة الاسلام لانه لا يكتب له عمل
 يؤدي فرضا في بدنه حتى يصير الى الايمان بالله ورسوله فاداسلم وجب عليه ايلع (قال) وكان في ايلع ونة في
 المال وكان العبد لا مال له لان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بقوله من باع عبدا وله مال فاشاله قبل ان
 يشترط المتاع فدل ذلك على ان لا مال للعبد وان ما ملك فاعناه هو ملك له وكان المسلمون لا يقرنون العبد من
 ولده ولا والده ولا غيره شيئا فكان هذا عندنا من اقاويلهم اسند لا لاسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه
 لا يملك الا لسيده وكان سيده غير الوارث وكان المسلمون لا يبيعون على سيده الا ذل له الى ايلع فكان العبد من
 لا يستطيع اليه سبيلا فدل هذا على ان العبد خارج من فرض ايلع بخبر وجههم من استطاعة ايلع وخارج
 من القرض لو اذن له سيده ولو اذن له سيده وجع لم يجز عنه فان قال قائل فكيف لا يجزي عنه قلت لانها
 لا تزمه وانما لا يجزي عن لم تزمه قال ودل ما اذا قلت مثل مصلى المكتوبة قبل وقتها وصلى شهر رمضان
 قبل اهلاله لا يجزي عن واحد منهما الا في وقتها لانه عمل على البدن والمصل على البدن لا يجزي الا في الوقت
 والكبير الفاني القادر يلزمه ذلك في نفسه وفي غيره وليس هكذا المملوك ولا غير البالغ من الارواح فلو جهل
 فخر عن حجة الاسلام اذا باع هذا وعتيق هذا وامكنها ايلع

المشرك فانه ما بين ان
 يجرم الى ان يجرى الجرح
 فقد افسد به وسواء
 وطرق منه او من غيره
 لانه فساد واحد وعينه
 الهدي بدنه ويخبر من
 قابل باصره ويجزي
 عنهما هدي واحد وما
 تلذذ منها دون الجراح
 فشاقتة فانه لم يبد
 الفساد بدنه فقرة فان
 لم يبد فسيما من الغنم
 فان لم يبد فقومت البدنة
 بواضعها فلو لم يبد صام
 عن كل من يوما هكذا
 كل واجب عليه بغير
 بهجاء وان فيه نص
 فغير ولا يكون العلم
 (١) قوله في هذا الموضع
 كذا في بعض النسخ
 في بعض آخر في هذا
 الموضع وانظر بما اذا
 يتعلق هذا الجواب بان
 قوله بصدده ولم يختلف
 المسلمون عليه هو هكذا
 في النسخ والنفس بما
 ذابته قوله عليه وسور
 كتبه

(باب تفرع بيع العسبي والمملوك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليس على العسبي حتى يبلغ الغلام الحلم والجاره المبيع في أي سن ما
 بلغها واستكمل خمس عشرة سنة فاذا بلغا استكمال خمس عشرة سنة أو بلغا المبيع أو الحلم وجب

عليهما الحج (قال) وحسن أن يحجوا صغيرين لا يعقلان ودون البالغين يعقلان يجردان للأحرام ويحسبان ما يحسب الكبير فإذا أطاعا فعل شيء أو كانا إذا أمر به عملاه عن أنفسهما ما كان فإن لم يكونا يطيقانه عمل عنهما وسواء في ذلك الصلاة التي تحب بالطواف أو غيرها من عمل الحج فإن قال قائل أفصلني عنهما المكتوبة قبل لا فإن قال فافرق بين المكتوبة وبين الصلاة التي وجبت بالطواف قبل تلك عمل من عمل الحج وجبت به كوجوب الطواف والوقوف به والرمي وليست بفرض على غير حاج فتؤدى كما تؤدى غيرها فإن قال قائل فهل من فرق غير هذا قبل نعم الحائض تحج وتغفر فتقضى ركعتي الطواف لا بد منها ولا تقضى المكتوبة التي مرت في أيام حيضها (قال) والحق في هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لآراء أن يحج عن غيره وفي ذلك أن عمله عنه يجزئ كما جاز عمله عن نفسه فمن علم هذا علم أنه مضطر إلى أن يقول لا يبقى من عمل الحج عنه شيئا فلو جاز أن يبقى من عمل الحج مسلاة جاز أن يبقى طواف ورمي ووقوف ولكنه باقى بالكامل عن عمله كما كان على المعمول عنه أن باقى بالكامل عن نفسه (قال) ولا أعلم أحدا ممن سمعت منه في هذا شيئا خالف فيه ما وصفت وقد حكى لي عن قائل أنه قال يعمل عنه غير الصلاة وأصل قول القائل هذا أنه لا يحج أحد عن أحد إلا في بعض الأحوال دون بعض فكيف جاز أن يأمر بالحج حال يأمر بها النبي صلى الله عليه وسلم فيه ويتركها حيث أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم وكيف إذا ترك أصل قوله في حال يحج المرء فيها عن غيره أو يعمل فيها شيئا من عمل الحج عن غيره لم يجعل الصلاة التي تحب بالحج مما أمر به في الحج غير الصلاة فإن قال قائل فما الحق أن للصبي سجودا لم يكتب عليه فرضه قيل إن الله يفضل نعمته أن ياب الناس على الأعمال أصعافها ومن على المؤمنين بأن أتوا بهم ذريتهم وهم ووفر عليهم أعمالهم فقال أخلصناهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء فلما من على الذراري بأفعالهم حنته بلا عمل كان أن من عليهم بأن يذهب لهم عمل البر في الحج وإن لم يجب عليهم من ذلك المعنى فإن قال قائل ما دل على ما وصفت فقد جاءت الأحاديث في أطراف المسلمين أنهم يدخلون الجنة فأعطاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم فقل فلما كان بالروحاء أتني ركب فاسلم عليهم فقال من القوم فقالوا مسلمون فن القوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفعت إليه امرأة صبيها من حجة فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم ولا أجر أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عتبة عن كريب بن مولى ابن عباس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بأمره وهو في حجة فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولا أجر (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن مالك بن مغول عن أبي السرف قال قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أيها الناس اسمعوني ما نقولون وافهموا ما أقول لكم أعيانهم أول حج به أهله فبات قبل أن يتركه فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأما غلام حج به أهله فبات قبل أن يتركه فقد قضى حجه وإن بلغ فليحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال وتقصي حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا اعتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء في العبد إن شاء الله ومن لم يبلغ ولدين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا وقوله فإذا اعتق فليحج يدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الإسلام لم يأمر به أن يحج إذا اعتق ويدل على أنه لا يراه واجبة عليه في عوديته وذلك أنه وغيره من أهل الإسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمرة لأن الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فذكره مرة ولم يرد ذكره مرة أخرى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن سعد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أ رأيت أن حج العبد تطوعا يذنه سيده يحج لأجر نفسه ولا حجه أهله يخدمهم قال سمعنا أنه إذا عتق حج لا بد أخبرنا مسلم وسعيد بن ابن جريج عن ابن طاووس أن أباه كان يقول تقضي حجة الصغير عنه حتى يعقل فإذا عقل وجبت عليه حجة لا بد منها والعبد كذلك أيضا (قال) وأخبرنا ابن جريج أن قولهم

ولهدي الأمانة أو منى
والصوم حيث شاء لأنه
لا نفعه لأهل الحرم
في الصوم ومن وطئ
أهله بعد رحي الجمار
فعله بدنة وينم حجه
(قال المزني) فسرأت
عليه هذه المسئلة قلت
أنا إن لم تكن البسطة
اجماعا أو أملا فالقياس
شأنها هدى عندي
(قال الشافعي) ومن
أفسد العمرة فعليه
القضاء من الميتات الذي
ابتدأها منه فإن قيسل
فقد أمر النبي صلى الله
عليه وسلم عائشة
أن تقضي العمرة من
التنعم فليس كما قال النما

هذا عن ابن عباس (قال الشافعي) وقولهم اذا عقل الصبي اذا احتلم والله أعلم ويروى عن عمر في الصبي والمملوك مثل معنى هذا القول فيجتمع المملوك وغير البالغين والعبد في هذا المعنى ويتفرقان فيما أصاب كل واحد منهما في حجه

(الاذن للعبد) قال الشافعي اذا أذن الرجل لعبده بالجماع فاحرم فليس له منه أن يتم على إحرامه وله بيعه وليس لمبتاعه منعه أن يتم على إحرامه ولمبتاعه الخيار اذا كان لم يعلم بإحرامه لأنه محمول بينه وبين حبيسه لنفعته إلى أن ينقض إحرامه وكذلك الأمانة وكذلك الصبيان اذا أذن لهما أو وهما فاحرم ما لم يكن له حبسهما (قال) ولو أصاب العبد امرأته فبطل حجه لم يكن لسيده حبسه وذلك لأنه مأمور بان يحض في حج فاسد مضى في حج صحيح ولو أذن له في الجماع فاحرم فذمه مرض لم يكن له حبسه اذا صح عن أن يحل بطواف وان أذن له في حج فلم يحرم كان له منعه ما لم يحرم (قال) وان أذن له أن يمتنع أو يقرن فأعطاه دما للتمتع أو القرآن لم يحز عنه لأن العبد لا يملك شيئا فاذا ملكه شيئا فاعلم ملكه للسيد فلا يحز عنه ما لا يكون له مال كالبحال وعنه فيما لم يملكه الصوم ما كان مملوكا فان لم يصم حتى عتق ووجد ففهم اقولان أحدهما أن يكفر كفارة الحر الواحد والثاني لا يكفر الا بالصوم لأنه لم يكن له ولا عليه في الوقت الذي أصاب فيه شيء الا الصوم ولو أذن له في الجماع فأفسده كان على سيده أن يدعه يتم عليه ولم يكن له على سيده أن يدعه يقضيه فان قضاه أجزأ عنه من القضاء وعليه اذا عتق حجة الاسلام ولو لم ياذن للعبد سيده بالجماع فاحرم به كان أحب إلى أن يدعه يتنه فان لم يفعل فله حبسه وفيها قولان أحدهما أن عليه اذا حبسه سيده عن إتمام حجه شاة يقومها درهم ثم يقوم الدرهم طعما ثم يصوم عن كل مديوم ما تم يحل والقول الثاني يحل ولا شيء عليه حتى يعتق فيكون عليه شاة ولو أذن السيد لعبد ففتح قنات العبد أخيرا سبه مدع عن ابن جريح عن عطية قال اذا أذنت لعبدك ففتح قنات فاعرم عنه فان قال قائل فهل يجوز أن يفرق بين ما يحزرى العبد حيا من إعطائه سيده عنه وما يحز به مستأنف أم ما أعطاه حيا فلا يكون له إخراج من ملكه عنه حاجته فيكون المعطي عنه مال كاله والعبد لا يكون مالكا وهكذا ما أعطى عن الحر باذنه أو وهبه العرف فأعطاه الحر عن نفسه فذلك الحرف الخالين ولو أعطى عن حر بعد موته أو عبد لم يكن المولى عليه شيئا أبدا ألا ترى أن من وهب لهم أو وصى أو تصدق عليهم لم يحز وانما أجزأ أن يتصدق عنهم بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر سعدا أن يتصدق عن أمه ولو لا ذلك لما جاز ما وصفت لك

(باب كيف الاستطاعة إلى الجماع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الاستطاعة وجهان أحدهما أن يكون الرجل مستطيعا بدينه واجدا من ماله ما يبلغه الجماع فتكون استطاعته تامة ويكون عليه فرض الجماع لا يحز به ما كان بهذا الحال إلا أن يؤذيه عن نفسه والاستطاعة الثانية أن يكون مضنوا في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب فيصحب على المركب بحال وهو قادر على من يطعمه اذا أمره أن يحج عنه بطاعته له أو قادر على مال يجلبه من يستاجر به بعضه فيصحب عنه فيكون هذا من لزمته فريضة الجماع كما قدر ومعموف في لسان العرب ان استطاعة تكون بالبدن وعن يقوم مقام البدن وذلك أن الرجل يقول انا مستطيع لأن ابني دارى يعني بيده ويعني بان يأمر من ينيها بإجارته أو يتطوع ببنائها له وكذلك مستطيع لان أخيط نوني وغير ذلك مما يعمل هو بنفسه وبماله له غيره فان قال قائل الجماع على البدن وأنت تقول في الاعمال على الأبدان انما يؤد بها عملها بنفسه مثل الصلاة والصيام فصلى المرأة قائما فان لم يقدر صلى جالسا أو مضطجعا ولا يصلى عنه غيره وان يقدر على الصوم قضاء اذا قدر أو كفر ولم يصم عنه غيره وأجزأ عنه قبل له ان شاء الله تعالى الشرائع تجتمع في معنى وتفرق في غيره بما فرق الله به عز وجل بينها في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو بما اجتمعت عليه عوام المسلمين الذين لم يكن

كانت قارنا وكان عمرتها شيئا استحسنته فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها لأن عمرتها كانت قضاء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لها طوافك يكفبك حجك وعمرتك (قال الشافعي) ومن أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الجماع واحتج في ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك عرفة قبل الفجر من يوم النحر فقد أدرك الجماع (قال) ومن فاته ذلك فاته الجماع فامر أن يحل بطواف وسعي وحلق (قال) وان حل

بمثل عمرة فليس أن
يحصي صاعرة وكيف
يصير عمرة وقد ابتداء
بها (قال المزني) إذا
كان عليه عنده عمل حج
لم يخرج منه إلى عمرة
فقياس قوله أن يأتي
بأبي الحج وهو الميت يعني
والرعي بهامع الطواف
والسعي وتأول قول عمر
أفعل ما يفعل المعتمر
انما أراد أن الطواف
والسعي من عمل الحج
لأنها عمرة (قال
الشافعي) ولا يدخل مكة
الابحرام في حج أو عمرة
لما ينته باجمع البلدان
الآن من أصحابنا من
رخص للعطايين ومن

(١) أفند البناء للفاعل
أي ضعف رأيه وخرف
من المرض أو الكبر كذا
في كتب اللغة كتبه مصححه

فيهم أن يجوهوا أحكام الله تعالى فان قال فادلني على ما وصفت من كتاب الله تعالى أو سترسوله صلى الله عليه وسلم قيل له ان شاء الله أخبرنا سليمان قال سمعت الزهري يحدث عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن امرأته من خنم سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستسكن على راحلته فهل تری أن أجمع عنه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم نعم قال سليمان هكذا حفظته عن الزهري وأخبرني عمرو بن دينار عن الزهري عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد فقالت يا رسول الله فهل ينفعه ذلك فقال نعم كآلو كان عليه دين فقصته نفعه فكان فيما حفظ سليمان عن الزهري ما بين أن أباه إذا أدركته فريضة الحج ولا يستطيع أن يستسكن على راحلته أن يجازي الفيراء أن يجمع عنه ولدا وغيره وأن لغيره أن يؤدي عنه فريضة الحج كان عليه في الحج إذا كان غير مطبق لتأديته بيده فالفرض لا زحله ولو لم يلزمه لقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فريضة على أبيلك إذا كان انما أسلم ولا يستطيع أن يستسكن على الراحلة ان شاء الله تعالى ولقال لا يجمع أحد عن أحد انما يعمل المرء عن نفسه ثم بين سليمان عن عمرو عن الزهري في الحديث ما لم يدع بعده في قلب من ليس بالفهم شيئا فقال في الحديث فقالت له أنفعه ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم كآلو كان على أبيك دين فقصته نفعه وتأدية الدين عن عليه حيا وميتا فرض من الله عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وفي إجماع المسلمين فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تأديته عنه فريضة الحج فافسده كما ينفعه تأديته عنه دينوا كان عليه ومنفعته أخرجه من الأثم وإيجاب أجر تأديته الفرض له كما يكون ذلك في الدين ولا شيء أولى أن يجمع بينهما ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه ونحن نجمع بالقياس بين ما أشبه في وجهه وان خالفه في وجه غيره إذا لم يكن شيئا أشد مجامعة له منه فیری ان الحجة تلزم به العلماء فإذا جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين شيئين فالعزم أن يجمع بين ما جاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وفيه فرق آخر ان العاقل للصلاة لا تسقط عنه حتى يصلحها بالناس لم يقدر على القيام أو مضطجعا أو موميا أو كيفما قدر وأن الصوم ان لم يقدر عليه قضاء فان لم يقدر على قضاء كفر والفرض على الابدان يجمع في أنه لازم في حال ثم يختلف بما خالف الله عز وجل بينه ورسوله صلى الله عليه وسلم ثم يفرق بينه بما يفرقه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض من هودوهم فالذي يخالفنا ولا يجيز أن يجمع أحد عن أحد يزعم أن من نسي فتكاه في صلاة لم تفسد عليه صلاته ومن نسي فأكل في شهر رمضان ففسد صومه ويزعم أن من جامع في الحج أهدي ومن جامع في شهر رمضان تصدق ومن جامع في الصلاة فلا شيء عليه ويفرق بين الفرائض فيما لا يحصى كثرة وعلته في الفرق بينها خبروا جاع فإذا كانت هذه علته فلم رد مثل الذي أخذ به قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما قال كان الفضل ابن عباس رديف النبي صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خنم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشئ الآخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأج عنه فقال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جهم قال قال ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس عن الفضل بن عباس أن امرأته من خنم قالت يا رسول الله ان أبي أدركته فريضة الله عليه في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوي على ظهر بعيره قال هجي عنه (قال الشافعي) أخبرنا عمرو بن أبي سلمة عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عدا الرحمن بن الحرث المحزومي عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل مني منصر ثم جاءت امرأة من خنم فقالت يا رسول الله ان أبي شيخ كبير قد أفند وأدركته فريضة الله على عباده في الحج ولا يستطيع أداءها فهل يجزي عنه أن تؤديها

عنه فقال نعم (قال الشافعي) وفي حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم بيان أن عليه أداءها أن قدر وان لم يقدر (١) أداها عنه فأداؤها أيها عنه يحزبه والأداء لا يكون إلا للمسلم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول أنت النبي صلى الله عليه وسلم امرأته فقالت إن أمي ماتت وعليها حجة فقال يحيى عن أمك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيلك عن فلان فقال إن كنت حججت فلبت عنه وإلا فاحجج عنك وروى عن جعفر ابن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال لشيخ كبير لم يحجج أن شئت فجهز رجلا يحجج عنك (قال الشافعي) ولو جهز من هو بهذه الحال رجلا فحجج عنه ثم أنت له حال يقدر فيها على المركب للصبح ويكفيه أن يحجج لم يحجج تلك الحجة عنه وكان عليه أن يحجج عن نفسه فإن لم يفعل حتى مات أو صار إلى حال لا يقدر فيها على الحج وجب عليه أن يبعث من يحجج عنه إذا بلغ تلك الحال أو مات لأنه إنما يحزبه عن حج غيره بعد أن لا يجد السبيل فإذا وجدها وجب عليه الحج وكان من فرض عليه بدنه أن يحجج عن نفسه إذا بلغ تلك الحال وما أوجب على نفسه من حج في نذر وتبرؤ فهو مثل حجة الإسلام وعمرته يلزمه أن يحجج عن نفسه ويحججه عنه غيره إذا جاز أن يحجج عنه حجة الإسلام وعمرته جاز ذلك فيما أوجب على نفسه

(باب الخلاف في الحج عن الميت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأعلم أحدنا سبب العلم ببلد يعرف أهله بالعلم خافنا في أن يحجج عن المراء إذا ماتت الحجة الواجبة عنه إلا بعض من أدركها بالمدينة وأعلام أهل المدينة والأكارم من ماضي فقهاهم تأمر به مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمر علي بن أبي طالب وابن عباس به وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وربيعة والذي قال لا يحجج أحد عن أحد قاله وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وخو به سوي ما روى الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته أنه أمر بعض من سأله أن يحجج عن غيره ثم ترك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج به بعض من قال بقوله بأن ابن عمر قال لا يحجج أحد عن أحد وهو يروى عن ابن عمر ثلاثة وستين حديثا يخالف ابن عمر فيها منها ما يدعيه لنا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لما جاء عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنها ما يدعيه لقول رجل من التابعين ومنها ما يدعيه لآي نفسه فكيف جاز لأحد نسب نفسه إلى علم أن يحل قول ابن عمر عنده في هذا المثل ثم يحججه له حجة على السنة ولا يحججه له حجة على قول نفسه وكان من حجة من قال بهذا القول أن قال كيف يجوز أن يعمل رجل عن غيره وليس في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتباعها بفرض الله عز وجل كيف والمسئلة في شيء قد ثبتت فيه السنة ما لا يسمع عالمنا والله أعلم ولو جاز هذا لأحد جاز عليه مثله فقد ثبت الذي قاله هذا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء باضعف من إسناد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض الناس أن يحجج عن بعض وله في هذا المخالفون كثير منها القطع في ربيع دينار ومنها بيع العرايا ومنها التمس عن بيع اللحم بالحيوان وأضعف هذه السنة فكيف جاز له على من خالفه أن يثبت الأضعف ويرد على غيره الأقوى وكيف جاز له أن يقول بالقسامة وهي مختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكثرا لخلق يخالفه فيها أو أعطي فيها ما يمان المدعين الدم وعظيم المال وهو لا يعطى بها جرحا ولا درهما ولا أقل من المال في غيرها فإن قالوا راس في السنة قياس ولا عرض على العقل فحدثت حج الرجل من غيره أثبت من جميع ما ذكرته وأحرى أن لا يدعي أن العقل بعد ما وصفت من القسامة وغيرها ثم عا د فقال بما عاب من حج المراء من سميره حيث لو تركه كان أجوز له وتركه حيث لا يجوز تركه فقال إذا أوصى الرجل أن يحجج عنه حج عنه من ماله وأصل مذهبه أن لا يحجج أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد وقد سألت بعض من يذهب مذهبه فقلت أ رأيت لو أوصى الرجل أن يصلي أو يصام عنه باجارة أو نفقة غير اجارة أو بطوع أو بصام

يدخله لمنافع أهله أو كسب نفسه (قال الشافعي) ولعل خطابهم عيب ومن دخلها بغير إجماع فلا قضاء عليه

(باب من لم يدرك عرفه)

(قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أنه قال ومن لم يدرك عرفه قبل الفجر فقد فاتته الحج فليات البيت ولطف به وأبوع بين الصفا والمروة ثم ليحلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدى فليحمله قبل أن يحلق (١) أداها عنه كذا في التسخير وانظر ابن الفاعل وحركته معصية

أوصلى عنه قال لا الوصية باطلة فقلت له فإذا كان انما البطل الحج لانه كالصوم والصلاة فكيف أجاز أن
يجمع المرء عن غيره عباده ولم يطل الوصية فيه كما بطلها قال أجازها الناس قلت فالتاس الذين أجازوها أجازوا
أن يجمع الرجل عن الرجل إذا أفندوا مات بكل حال وأنت لم تجزها على ما أجازوها عليه مما جاء به السنة
ولم تبطلها البطل الوصية بالصوم والصلاة فلم يكن عنده فيها سنة ولا أثر ولا قياس ولا معقول بل كان عنده
خلاف هذا كله وخلاف ما احتج به عن ابن عمر فمألمته اذ قال لا يجمع أحد عن أحد استقام عليه ولا أمر بالجمع
في الحال التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أجمع به وعامة الفقهاء وما علمت من رد الأحاديث من
أهل الكلام تزوجوا من الحجلة علينا إلى شيء تزوجهم إلى البطل من أبطل من أجمعنا أن يجمع المرء عن الآخر
حاشا لأبطالها وأشياء قد تركها من السنن ولا شغب فيه شغبه في هذا فقلنا لبعض من قال ذلك لنا مذهبك
في التزويج إلى الحجلة بهذا المذهب من لا علم له أو من له علم بلاهفة فقال وكيف قلت أرايت ما تزوجت إليه
من هذا أو قول أحد يلزم قوله فانت تكبر خلافه أو قول أحدي قد يدخل عليه ما يدخل على الآخرين من
الخطأ قال بل قول من يدخل عليه الخطأ قلنا فتركه بان يجمع المرء عن غيره حيث تركه من غوب عنه غير
مقبول منه عندنا قال فهو من أهل ناحيتكم قلنا وما زعمنا أن أحدنا من أهل زماننا وناحيتنا يرى من أن
يفعل وانهم لك الناس وما يجمع منصف على امرئ يقول غيره انما يجمع على المرء يقول نفسه
(باب الحال التي يجب فيها الحج) قال الشافعي رحمه الله ما أحب لأحد ترك الحج ماشيا إذا قدر عليه ولم
يقدر على مركب رجل أو امرأة والرجل فيه أقل عذرا من المرأة ولا يسيئ لي أن أوجه عليه لاني لم أحفظ
عن أحد من المؤمنين أنه أوجب على أحد أن يجمع ماشيا وقد روي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج وأن طاعة غيرنا منها مقطوعة ومنها ما يجمع أهل العلم بالحديث
من تشيته (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر قال قعدنا
إلى عبد الله بن عمر فسمعت يقول سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما الحاج فقال الشعب التفل
فقام آخر فقال يا رسول الله أي الحج أفضل قال الحج والنج فقام آخر فقال يا رسول الله ما السبيل فقال زاد
وراحلة (قال) وروي عن شريك بن أبي نجر عن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال السبيل الزاد والراحلة

(باب الاستسلاف للحج) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان
الثوري عن طارق بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سألت عن
الرجل لم يجمع أبستقرض الحج قال لا (قال الشافعي) ومن لم يكن في ماله سعة يجمع هاهنا غير أن يستقرض
فهو لا يجد السبيل ولكن أن كان ذا عرض كثير فعليه أن يبيع بعض عرضه أو الاستدانة فيه حتى يجمع فإن
كان له مسكن ونادى وقوت أهله بقدر ما يرجع من الحج ان سلم فعليه الحج وإن كان له قوت أهله أو ما يركب به
لم يجمعهم ما قوت أهله إلزمه من الحج عندى والله أعلم ولا يجب عليه الحج حتى يضع لاهله قوتهم في قدر غيبته
ولو أجز رجل نفسه من رجل يخدمه ثم أهل بالجمع معه أجزأت عنه من حجة الاسلام وذلك أنه لم ينتقض من عمل
الحج بالاجارة شيء إذا جاء بالحج بكاه ولا يحرم عليه أن يقوم بأمر غيره بغير أن ينتقض من عمل الحج شيئا كما يقوم
بأمر نفسه إذا جاء بما عليه وكما يتطوع فيخدم غيره لثواب أو لغير ثواب أخبرنا مسلم وسعيد عن إبراهيم بن
عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال أو أجز نفسي من هؤلاء القوم فأنسل معهم الناسك إلى أجز فقال ابن
عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ولو حج رجل في جلان غيره ومؤنته أجزأت
عنه حجة الاسلام وقد حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر جلهم فقس بين عوامهم غنما من ماله فذهبوا
عما وجب عليهم وأجزأت عنهم وذلك أنهم ملكوا ما أعطاهم من الغنم فذهبوا ما ملكوا ومن كفاه غيره مؤنته
أجزأت عنه متطوئا أو بجرته ينتقض حجه إذا أتى بما عليه من الحج ومباح له أن يأخذ الأجرة ويقبل الصلاة

ويرجع إلى أهله فإذا
أدرك الحج قابلا فليصحب
وليهد وروى عن عمر أنه
قال لا يابى أبوب الانصاري
وقد فانه الحج اصنع
ما يصنع المعتمر ثم قد
حلت فإذا أدركت الحج
قاسا واجه وأهد
ما استيسر من الهدى
وقال عمر رضى الله عنه
أيضا الهارب من الاسود
مثل معنى ذلك وزاد
فان لم يجد هديا فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
إذا رجعتم (قال الشافعي)
فهذا كله تأخذ (قال)
وفي حديث عمر دلالة أنه
استعمل بابا بوب عمل
المعتمر لأن احرامه صار
عمرة

غنيا كان أو فقيرا الصلاة لا تحرم على أحد من الناس انما تحرم الصدقة على بعض الناس وليس عليه اذا لم يجد من كفا أن يسأل ولا يؤجر نفسه وانما السبيل الذي يوجب الحج أن يجد المونة والمركب من شيء كان عليه قبل الحج أو في وقته

(باب حج المرأة والعبد) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كان فيما يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن السبيل الزاد والراحلة وكانت المرأة تحدهما وكانت مع نفقة من النساء في طريق مأهولة آمنة فهي ممن عليه الحج عندي والله أعلم وإن لم يكن معها ذلك لم يحرم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستثن فيها بوجوب الحج الا الزاد والراحلة وإن لم تكن مع حرة مسلمة نفقة من النساء فصاعدا لم يخرج مع رجال لا امرأة معهم ولا يحرم لها منهم وقد بلغنا عن عائشة وابن عمر وابن الزبير مشيل قولنا في أن تسافر المرأة للحج وإن لم يكن معها محرم أخير ناسلم عن ابن جريج قال سئل عطاء عن امرأة ليس معها زوج ولا زوج معها ولكن معها ولا تدوم وليات يلبس لئلا يراها وحفظها ورفعها قال نعم فتجيب (قال الشافعي) فان قال قائل فهل من شيء يشبهه غير ما ذكرت قيل نعم ما لا يخالفنا فيه أحد علمته من أن المرأة إذا لم يلقها الحق وثبت عليها الدعوى ببلد لا قاضي به فحلب من ذلك البلد ليدعوى تبطل عنها أو تأتي بمخرج من حق لو ثبت عليها مسيرة أيام مع غير ذي محرم اذا كانت معها امرأة وأن الله تعالى قال في المعتدات ولا يخرجن إلا أن يأتين بغاشة مبينة فقبل بقاء عليهما الخد فاذا كان هذا هكذا فقد بين الله عز وجل أنه لم يمنعها الخروج من حق لزومها وإن لم يكن هكذا وكان خروجها فاحشة فهي بالمعصية بالخروج إلى غير حق الزم فان قال قائل ما دل على هذا قيل لم يختلف الناس عاين أن المعتدة تخرج من بيتها لأقامة الخد عليها وكل حق لزومها والسنة تدل على أنها تخرج من بيتها للنداء كما أخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس فاذا كان الكتاب ثم السنة يدلان معا والاجماع في موضع على أن المرأة في الحال التي هي ممنوعة فيها من خروج إلى السفر أو خروج من بيتها في العدة انما هو على أنها ممنوعة مما لا يلزمها ولا يكون سببها لما يلزمها وما لها تركه فالحج لازم وهي له مستطاعة بالمال والبدن ومعها امرأة فأكثرت نفقة فاذا بلغت المرأة الحيض واستكملت خمس عشرة سنة ولا مال لها تطبق به الحج فيجب أو أهاول أو لا ولا زوج المرأة على أن يعطى من ماله ما يحجبها به (قال) ولو أراد رجل الحج ماشيا وكان ممن يطبق ذلك لم يكن لا يسره ولا وليه منه من ذلك (قال) ولو أرادت المرأة الحج ماشية كان لوليها منعها من المشي فيما لا يلزمها (قال) وإذا بلغت المرأة سنها وقدرتها بنفسها وما لها على الحج فلو أراد وليها منعها من الحج أو أراد مزوجها منعها منه ما لم تنهل بالحج لانه فرض بغير وقت الا في العكر كله فان أهلت بالحج بانته لم يكن له منعها وإن أهلت بغير انته ففها قولان أحدهما أن عليه تخليتها ومن قال هذا القول لزمه عندي أن يقول لو تطوعت فأهلت بالحج أن عليه تخليتها من قبل أن من دخل في الحج ممن قدر عليه لم يكن له الخروج منه ولزمه غير أنها اذا تنفلت بصوم لم يكن له منعها ولزمه عندي في قوله أن يقول ذلك في الاعتكاف والصلاة والقول الثاني أن تكون ممن أحضر فتدبر وتقص وتخل ويكون ذلك لزوجها (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم ومسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في المرأة تنهل بالحج فيمنعها زوجها بمنزلة المحصر (قال الشافعي) وأحب لزوجها أن لا يمنعها فان كان واجبا عليه أن لا يمنعها كان قد أدى ما عليه وإن تركه أباه أداء الواجب وإن كان تطوعا أجر عليه إن شاء الله تعالى

(الخلافا في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهب بعض أهل الكلام إلى معنى ما صنف ما كتبه به ومن قال قوله فزعم أن فرض الحج على المستطيع اذا لزمه في وقت يمكنه أن يحج فيه فتركه في أول ما يمكنه كان أنما تركه وكان بمن ترك الصلاة وهو يقدر على صلاحها حتى ذهب الوقت وكان انما يجزئته بجه بعد أول سنة من مقدرة عليه

(باب الصبر اذا بلغ والعبد اذا اعتق والذي اذا أسلم وقد أحرموا)

(قال الشافعي) وإذا بلغ غلام أو أعتق عبد أو أسلم ذمي وقد أحرموا ثم وافوا عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدركوا الحج وعليهم دم (وقال) في موضع آخر أنه لا يبين له أن الفسليم والعبد عليهما في ذلك دم وأوجبه على الكافر لأن إحرامه قبل عرفة وهو كافر ليس بأحرام

قضاء كما تكون الصلاة بعد ذهاب الوقت قضاء ثم أعطاها بعضهم ذلك في الصلاة إذا دخل وقتها الأول فتركتها
 (١) فان صلاها في الوقت وفيما تذر من صوم أو وجب عليه بكفارة أو قضاء فقال فيه كذا متى أمكنه فأخبره
 فهو عاص بتأخير ثم قال في المرأة يجبر أبوها وزوجها على تركها لهذا المعنى وقاله معه غيره ممن يقتضي ولا
 أعرف فيه حجة إلا ما وصفت من مذهب بعض أهل الكلام (قال الشافعي) وقال لي نفر منهم نسألك
 من أين قلت في الحج للمرأة أن يؤخره وقد أمكنه فإن جاز ذلك جاز لك ما قلت في المرأة قلت استدلالا مع كتاب الله
 عز وجل بالحجة اللازمة قالوا فإذا كررها قلت نعم زلت فريضة الحج بعد الهجرة وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أبابكر على الحاج وتختلف هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك لا للحج بالمشغول ولا بخلاف أكثر
 المسلمين قادرين على الحج وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان هذا كما تقولون لم يترك رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن فرض عليه لأنه لم يصل إلى الحج بعد فرض الحج إلا في حجة الإسلام التي يقال لها حجة الوداع
 ولم يدع مسلما يتخلف عن فرض الله تعالى عليه وهو قادر عليه ومعهم الوفاء كلهم قادر عليه لم يحج بعد فريضة
 الحج وصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في وقين وقال ما بين هذين وقت وقد أتم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالعمرة حتى نام الصبيان والنساء ولو كان كما تصفون صلاحيين غاب الشفق وقالت عائشة رضي الله تعالى
 عنها إن كان ليكون علي الصوم من شهر رمضان فما أقدر على أن أقضيه حتى شعبان وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم ما وزوجها شاهد إلا بأذنه (قال الشافعي) فقال لي بعضهم فصف
 لي وقت الحج فقلت الحج ما بين أن يحجب على من وجب عليه إلى أن يموت أو يقضيه فإذا مات علمنا أن وقته قد
 ذهب قال ما الدلالة على ذلك قلت ما وصفت من تأخير النبي صلى الله عليه وسلم وأزواجه وكثير من معه وقد
 أمكنهم الحج قال فبقي يكون فائتا قلت إذا مات قبل أن يؤديه أو يبلغ ما لا يقدر على أدائه من الافتاد قال
 فهل يقضى عنه قلت نعم قال أفترى جدي مثل هذا قلت نعم يكون عليه الصوم في كل ما عدا شهر رمضان
 فإذا مات قبل أن يؤديه وقد أمكنه كفر عنه لأنه كان قد أمكنه فتركه وإن مات قبل أن يتمكن لم يكفر عنه لأنه
 لم يتمكن أن يتركه قال أفترى الصلاة قلت موافقة لهذا في معنى مخالفة في آخر قال وما المعنى الذي
 وافقه فيه قلت أن الصلاة وقتين أول وآخر فان أخرها عن الوقت الأول كان غير مفترط حتى يخرج الوقت
 الآخر فإذا أخرج الوقت قبل أن يصلي كان آثما تركه ذلك وقد أمكنه غير أنه لا يصلي أحد عن أحد قال
 وكيف خالفت بينهما قلت بما خالف الله ثم رسوله بينهما ألا ترى أن المأثم تقضى صوما ولا تقضى صلاة ولا
 تصلي وتجب وأن من أفسد صلاته بجماع أعاد بلا كفارة في شيء منها وأن من أفسد صومه بجماع كفر وأعاد
 وأن من أفسد حجه بجماع كفر غير كفارة الصيام وأعاد قال قد أرى افتراقهما فندع ذكره (قال الشافعي) فان
 قال قائل فكيف لم تقبل في المرأة تمهل بالحج فيمنعهها وليها أنه لا حج عليها ولا دم أذلم يكن لها ذلك وتقول ذلك في
 المأثوم قلت إنما أقول لا حج عليها ولا دم على من كان لا يجوز له بحال أن يكون محرما في الوقت الذي يحرم
 فيه والأحرام لهذين جائز (٢) بأحوال أو حال ليسا ممنوعين منه بالوقت الذي أحرم فيه إنما كانا ممنوعين منه
 بأن لبعض الأديمين عليهما النع ولو خلاهما كان أحراما محججا عنهما معا فان قال فكيف قلت لهما يقرأ الدم
 في موضعهما بنت نحر النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية في الحل إذا أحصر فان قال ويشبه هذا المحصر قيل
 لا أحسب شيئا أو أن يقاس عليه من المحصر وهو في بعض حالاته في أكثر من معنى المحصر وذلك أن المحصر
 مانع من الأديمين بخوف من الممنوع فبجعل له الخروج من الأحرام وإن كان المانع من الأديمين متعديا
 بالمتع فإذا كان لهذه المرأة والمأثوم مانع من الأديمين غير متعد كانا محججين له في منع بعض الأديمين وفي
 أكثر من من أن الأدي الذي منعهما له منعهما (قال الشافعي) في العبد يهل بالحج من غير إذن سيده فأجاب
 إلى أن يدعه سيده وله منعه وإذا منعه فالعبد كالمحصر لا يجوز فيه الأقولان والله أعلم أحدهما أن ليس عليه
 الأدم لا يجزئ غيره ففعل إذا كان عبدا غير واجد للدم ومتى عتق ووجد نحر ومن قال هذا في العبد قاله

(قال المزني) فإذا لم يكن
 عنده إن على العبد
 والصبي دما وهما مسلمان
 فالكافر أحرق أن
 لا يكون عليه دم لأن
 إحرامه مع الكفر ليس
 بإحرام ولا سلام يحجب
 ما كان قبله وإنما وجب
 عليه الحج مع الإسلام
 بعرفات فكأنهما بينهما
 أو كرجل صار إلى غرفة
 ولا يريد جحائمه أحرم أو
 كن جاوز الميقات لا يريد
 جحائمه أحرم فلا دم عليه
 وكذلك تقول (قال
 الشافعي) ولو أفسد
 العبد حجه قبل عرفة ثم
 أعتق والمراهق يوطئه
 قبل عرفة ثم أحتمل أنما
 ولم يجز عنه ما من حجة

(١) قوله فان صلاها
 الخ كذا في السخ ولعل
 في الكلام تحسريفا
 أو نقصا فانظر كتبه
 معصمه
 (٢) قوله بأحوال
 أو حال كذا في السخ
 وانظر كتبه معصمه

في الحر يحصر بالعدو وهو لا يجحد شيأ يحلق ويحلق ومتى أسير أذى الدم والقول الثاني أن تقوم الشاة دراهم
والدراهم طعاما فإن وجد الطعام تصدق به والأصام عن كل مديوما والعبد بكل حال ليس بواجد فيصوم (قال
الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب فاسه على ما يلزمه من هدى المتعة فإن الله عز وجل يقول فاستسبر من
الهدى فمن لم يجحد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فلو لم يجحد هديا ولم يصم لم يمنعه ذلك من أن يحل
من عمرته وجهه ويكون عليه بعده الهدى أو الطعام فيقال إذا كان للحصر أن يحل بدم يذبحه فلم يجده حل
وإذا لم يجد متى وجد أو جاء بالبدل من الذبح إذا كان له بدل ولا يحبس للهدى حراما على أن يحل في الوقت الذي
يؤمر فيه بالاحلال وقاسه من وجه آخر أيضا على ما يلزمه من جزاء الصيد فإن الله تعالى يقول يحكم به ذوا
عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما فيقول إن الله عز وجل لما ذكر
الهدى في هذا الموضع وجعل بدله غيره وجعل في الكفارات أبدأ لا ثم ذكر في الحصر الدم ولم يذكر غيره كان
شرط الله جل ثناؤه الإبدال في غيره مما يلزم ولا يجوز للعالم أن يجعل ما أنزل مما يلزم في النسب مفسرا دليلا
على ما أنزل بجملته فيحكم في الجملة حكم المفسر كما قلنا في ذكر رقية مؤمنة في قتل مثلها رقية في الظهار وإن لم
يذكر مؤمنة فيه وكما قلنا في الشهود حين ذكر وأعد ولا وذكروا في موضع آخر فلم يستتر ففهم العدول هم
عدول في كل موضع على ما شرط الله تعالى في الغير حيث شرطه فاستدل لنا والله أعلم على أن حكم الجملة
حكم المفسر إذا كان في معنى واحد والبدل ليس بزيادة وقد يأتي موضع من حكم الله تعالى أن يقول هذا فيه
هذا ليس بالبين لأن ما أن نقول هذا في دم الإحصار كل البيان وليس بالبين وهو مجمل والله أعلم (قال
الشافعي) في المرأة المعتدة من زوج له عليها الرجعة تم بالحلوان راجعها فله منعها وإن لم يراجعها منعها حتى
تنقضي العدة فإذا انقضت العدة فهي مالكة لأمها أو يكون لها أن تتم على الحج وهكذا المالكة لأمها
التيب تحرم منع وليها من حبسها ويقال لوليها أن شئت فأخرج معها والابتناب مع نساء ثقات فإن لم تجد
نساء ثقة لم يكن لها في سفر أن تخلو برجل ولا امرأتها فان قال قائل كيف تبطل إحصاءها إذا أحرمت
في العدة قلت إذا كانت تجد السبيل إلى به بحال لم يعمل بإبطاله حتى أعلم أن لا تجد السبيل إليه وإن أهلت
في عده من وفاة وهي قد أتت على طلاقها الزمها الإحصاء ومنعها الخروج حتى تتم عدتها فإن انقضت خرجت
فإن أدركت حيا والاحتجاب بعمل عمره فان قال قائل فلم لا تجعلها محصورة بها نهارا قلت له منعها إلى مسدة
فإذا بلغت لم يكن له منعها وبارغها أيام تأتي عليها ليس منعها بشئ إلى غير ما لا يجوز لها الخروج حتى إذا نزلها
فإذا بلغت لم يكن لغيرها سبيل عليها منعها منه والعبد إذا منع سيده لم يكن عليه تخليته فان قيل فديعتي
قبل عتقه شئ يجحد به غيره له أو لا يجحد به وليس كالمعتدة فيما لنا من منعها فلو أهل عبد بحج فعتقه سيده
حل وإن عتق بعد ما يحل فلا حج عليه إلا حجة الإسلام وإن عتق قبل أن يحل مضى في إحصاءه كما يحصر الرجل
بعده فيكون له أن يحل فان لم يحل حتى يأمن العدو لم يكن له أن يحل وكان عليه أن يمضي في إحصاءه ولو أن
امرأته مالكة لأمها أهلت بحج ثم تكلمت لم يكن لزوجه ما منعها من الحج لأنه لم يقبل أن يكون له منعها ولا
نفقة لها عليه في مضيا ولا في إحصاءها في الحج لأنهما مائة لنفسها بغير إذن كان معها في حجها أو لم يكن ولا يجوز
نكاح المحرمة ولا المحرم (قال الربيع) هذه المسئلة فيها غلط لأن الشافعي يقول لا يجوز نكاح المحرمة ولا
المحرم فلما أهلت هذه بحج ثم تكلمت كان نكاحها باطلا ولم يكن لها زوج منعها وتغضي في حجها وليس لها
زوج تلزمه النفقة لها لأنها ليست في أحكام الزوجات ولعل الشافعي إنما حكى هذا القول في قول من يحرز
نكاح المحرم فأما قوله فإنه لا يجوز نكاح المحرم ولا المحرمة وهذا في كتاب الشغار (قال الشافعي) وعلى
ولي السفينة البالغة إذا تطوع لها أو يحرم وكان لها مال أن يعطيها من مالها ما تنجح إذا شئت ذلك وكان لها
ذو حرم يحج بها وأخرجت مع نساء مسلمات

الاسلام لأنه روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن امرأة رفعت السه
من محبتها صلياً فقالت
يا رسول الله ألهذا حج
قال نعم ولك أجر (قال)
وإذا جعل له حجاجاً لمع
إذا جامع أفسد حجه
(قال المزني) وكذلك
في معناه عندي يعيد
ويهدى (قال الشافعي)
وإذا أحرمت العبد بغير
إذن سيده أوجبيت أن
يدعه فإن لم يفعل فله
حبسه وفيه قولان
أحدهما تقوم الشاة
دراهم والدراهم طعاما
ثم يصوم عن كل مديوما
ثم يحل والآخر لا شئ
عليه حتى يعتق فيكون

(باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا احتلم الغلام أو حاضت الجارية وإن لم يستكمل خمس عشرة سنة أو استكملا خمس عشرة سنة قبل البلوغ وهم أغبر مغلوبين على عقولهما وأجسدان من كباو بلا غامط يقان المركب غير محبوبين عن الحج عرض ولا سلطان ولا عدو وهما في الوقت الذي بلغ فيه قادران بوضع لو خرجا منه فصارا بسير الناس قدرا على الحج فقد وجب عليهما الحج فإن لم يفعلا حتى ما تافقد لزمهما الحج وعلما بأنهما قادران عليه في وقت يجزئ عنهما لو مضى فيه حتى يقضى عنهما الحج وإن كانا بموضع يعلمان أن لو خرجا عند بلوغهما لم يدركا الحج لبعده دارهما أو دونوا الحج فلم يخرجوا الحج ولم يعيشا حتى أتى عليهما ما يجزئ فلا حج عليهما ومن لم يجب الحج عليه قبل دعوته وهو لو حج أجزاء لم يكن عليه قضاءه ولو كانا إذا بلغا فخر جاسيران سيرا ميا بالسير الناس في السرعة حتى يسيرا مسيرة نوب في سيرا العامة في يوم ومسيرة ثلاث في يومين لم يلزمهما عندي والله أعلم أن يسيرا سيرا يخالف سيرا العامة فهذا كله لو فعلا كان حسنا ولو بلغا فخر جاسيران سيرا ميا لم يخرج أهل بلادهما حتى غلب على عقولهما ولم ترجع إليهما عقولهما في وقت لو خرجا فيه أدركا حال يلزمهما أن يحج عنهما وإنما يلزمهما أن يحج عنهما إذا أتى عليهما وقت يعقلان فيه ثم لم تذهب عقولهما حتى يأتي عليهما وقت لو خرجا فيه إلى الحج بلغاه فإن قال قائل ما فرق بين المغلوب على عقله وبين المغلوب بالمرض قيل الفرائض على المغلوب على عقله زائلة في مدته كلها والفرائض على المغلوب بالمرض على عقله غير زائلة في مدته ولو حج المغلوب على عقله لم يجز عنه لا يجزئ عمل على البدن لا يعقل عاملة قياسا على قول الله عز وجل لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ولو حج العاقل المغلوب بالمرض أجزأ عنه ولو كان باوعهما في عام جذب الأغلب فيه على الناس خوف الهلكة بالعشر في سفر أهل ناحيته هم أفيها ولم يكن ما لا بد لهم منه من علف موجود فيه أوفي خوف من الجوع ولا يقوى جماعة حاج مصرهما عليه أو اللصوص كذلك أشبه هذا والله أعلم أن يكون من أراد فيه الحج غير مستطيع له فيكون غير لازم له بأنه غير مستطيع فإن مات قبل أن يكتنه الحج بتغير هذا لم يكن عليه حج وكذلك لو حج أول ما بلغ فأحصر بعد وفجر وحمل دون مكة ورجع فلم يكتنه الحج حتى عوت لم يكن عليه حج ولو كان ما وصفت من الحائل في البر وكان يقدر على الركوب في البحر فيكون له طريقا أحببت له ذلك ولا يبين لي أنه يجب عليه ركوب البحر الحج لأن الأغلب من ركوب البحر خوف الهلكة ولو بلغا مغلوبين على عقولهما فلم يبقا فأتى عليهما مائة يعقلان فيها ويكتنهما الحج لم يكن عليهما وإذا بلغا مائة فمات الحج بعد ذلك يبين أهل ناحيته صامعا وبين الحج ثم يأت عليهما مائة وقت الحج يقدران هما ولا غيرهما من أهل ناحيتهما فيه على الحج فلا حج عليهما ما يقضى عنهما ما تاقبل نكتهما وأحد من أهل ناحيتهما من الحج ولو حبل بينهما خاصة بحبس عدو أو سلطان أو غيره وكان غيرهما يقدر على الحج ثم ماتا ولم يجزا كان هذا من عليه الاستطاعة بغيرهما ويقضى الحج عنهما وكذلك لو كان حبس ببلده أوفي طريقه عرض أو زمن لا بعلة غيره وعاش حتى الحج غير صحيح ثم مات قبل أن يصح حج عليه الحج وجماع هذا أن يكون البالغان إذا لم يقدر أبى وجه ما كانت القدرة بأبدانهم ما قادران بما والهما وفي ناحيتهما من يقدر على الحج غيرهما ثم ما تاقبل أن يجزا فقد لزمهما الحج وإنما يكون غير لازم لهما إذا يقدر أحد من أهل ناحيتهما على الحج ببعض ما وصفت فإن قال قائل ما خالف بين هذا وبين المحصر بما ذكر من عدو وحدث قيل ذلك لا يجد السبل بنفسه إلى الحج ولا إلى أن يحج عنه غيره من ناحيته من قبل أن غيره في معناه في خوف العدو والهلكة بالجذب والزمن والمرض وإن كان معذورا بنفسه فقد يمكنه أن يحج عنه صحيح غيره . ومثل هذا أن يجبسه سلطان عن حج أو لصوص وحده وغيره يقدر على الحج فيموت فعليه أن يحج عنه والشيخ الغاني أقرب من العذر من هذين وقد وجب عليه أن يحج عنه إذا وجد من يحج عنه

عليه شاة (قال المزني)
أولى بقوله وأشبه عندي
عنده أن يحل ولا
يظلم مولاه بغيره ومنع
خدمته فإذا أعتق
أهراق دما في معناه
(قال الشافعي) ولو أذن
له أن يتبع فأعطاه دما
لتمتع به يجزئ عنه إلا
الصوم ما كان مملوكا
ويجزي أن يعطى عنه
ميتا كما يعطى عن ميت
قضاء لان النبي صلى الله
عليه وسلم أمر سعد أن
يتصدق عن أمه بعد
موتها

(باب هل له أن يحرم
بجنتين أو عشرين وما
يتعلق بذلك)

(قال الشافعي) من

(باب الاستطاعة بنفسه وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنعية بالجمع عن أبيها دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قول الله من استطاع اليه سبيلا على معنيين أحدهما أن يستطيعه بنفسه وماله والآخر أن يهجز عنه بنفسه بعارض كبر أو سقم أو فطرة خلفة لا يقدر معها على الثبوت على المركب ويكون من بطيئه إذا أمر به بالجمع عنه إما بشئ يعطيه إياه وهو واجده وإما بشئ فيجب عليه أن يعطى إذا وجد أو بأمر ابنه أو غيره وهذا إحدى الاستطاعتين وسواء في هذا الرجل يسلم ولا يقدر على الثبوت على المركب أو الصبي يبلغ كذا ليل أو العبد يعتق كذلك ويجب عليه أن يقدر على الثبوت على العمل بالإضطرر وكان واجدا له أو لم يركب غيره وإن لم يشد على غيره أن يركب العمل أو ما أمكنه الثبوت عليه من المركب وإن كان واحدا من هؤلاء لا يجد بطيئه أو لا ماله فهو ممن لا يستطيع بالبدن ولا بالطاعة فلا جمع عليه وجماع الطاعة التي توجب الجمع وتفرقها اثنتان أحدهما أن يأمر بقطاع بلا مال والآخر أن لا يستأجره من بطيئه فتكون إحدى الطاعتين ولو تحامل فخرج أجزاء عنه ورجوت أن يكون أعظم أجرا ممن يخفف ذلك عليه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن تهج عن أبيها إذا أسلم وهو لا يستطيع على الرحلة فدل ذلك على أن عليه الفرض إذا كان مستطيعا بغيره إذا كان في هذه الحال والمبت أولى أن يجوز الجمع عنه لأنه في أكثر من معنى هذا الذي لو تكلف الجمع بحال أجزاء والمبت لا يكون فيه تكلف أبدا

(باب الحال التي يجوز أن يهجز فيها الرجل عن غيره) قال الشافعي رحمه الله تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجمع الواجب أن يهجز المرء عن غيره فاحتل القياس على هذا وجهين أحدهما أن الله تعالى فرض على خلقه فرضين أحدهما فرض على البدن والآخر فرض في المال فلما كان ما فرض الله على الأبدان عليها لا يتجاوزها مثل الصلاة والحدود والمصاص وغيره ولا يصرف عنها إلى غير ما يحال وكان المريض يصلي كما رأى ويغلب على عقله فيرتفع عنه فرض الصلاة ويخبط المرأة فيرتفع عن فرض الصلاة في وقت الغلبة على العقل والحيض ولا يهجز في المغاوب على عقله صلاة صلاها وهو مغلوب على عقله وكذلك الحائض لا تجزئها صلاة صلتها وهي حائض ولا يجب عليها أن يصلي عنها غيرهما في حالهما تلك فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة أن يهجز عن غيره حجة الإسلام كان هذا كما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الإسلام وعمرته وكل ما وجب على المرأة يجلبه على نفسه من حج وعمره وكان ما سوى هذا من حج وتطوع أو عمره تطوع لا يجوز لأحد أن يهجز عنه أحد ولا يهجز في حياته ولا بعد موته ومن قال هذا كان وجهها محتملا وزمه أن يقول لو أوصى رجلا أن يهجز عنه تطوعا بطلت الوصية كالأوصى أن يصلي عنه بطلت الوصية وزمه أن يقول إن حج أحد عن أحد بوصية فهي في ثلثه والأجرة عليه فاسدة ثم يكون القول فيما أخذ من الأجرة على هذا وأحد من قولين أحدهما أن له أجر مثله وبذلك الفضل مما أخذ عليه ويلحق بالفضل إن كان نقصه كما يقول في كل أجرة فاسدة والآخر أن لا أجر له لأن عمله عن نفسه لا عن غيره والقول الثاني أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر المرء أن يهجز عن غيره في الواجب دل هذا على أن يكون الفرض على الأبدان من وجهين أحدهما ما لا يعمل المرء عن غيره مثل الصلاة ولا يجمله عنه غيره مثل الحدود وغيرها والآخر للنسك من الحج والعمره فيكون للمرء أن يعمله عن غيره من تطوعا عنه أو واجبا عليه إذا صار في الحال التي لا يقدر فيها على الحج ولا يشبه أن يكون له أن يتطوع عنه والمنطوع عنه يقدر على الحج لأن الحال التي أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالجمع عنه هي الحال التي لا يقدر فيها على أن يهجز عن نفسه ولأنه لو تطوع عنه وهو يقدر على الحج لم يهجز عنه من حجة الإسلام فلما كان هو لو تطوع عن نفسه كان حجة الإسلام وإن لم ينوها فتطوع عنه غيره لم يهجز عنه وقد ذهب عطاء مذهبنا يشبه أن يكون أراد أنه يهجز عنه أن يتطوع عنه بكل

أهل يهجزين أو عمرتين معا أو يهجز ثم أدخل عليه حجا آخر أو عمرتين معا أو بعمره ثم أدخل عليها أخرى فهو صحيح واحد وعمره واحدة ولا قضاء عليه ولا فدية (قال المزني) لا يهجز من أن يكون في يهجزين أو حجة فإذا أجمعوا أنه لا يعمل عمل يهجزين في حال ولا عمرتين ولا موصيتين في حال دل على أنه لا معنى إلا الواحدة منهما فبطلت الأخرى

(باب الإجارة على الجمع والوصية به)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يستأجر الرجل

من يحج عنه اذا لم يقدر
على مركب لضعفه
أو كبره الا بان يقول
يحرم عنه من موضع كذا
وكذا فان وقتله وقتا
فأحرم قبله فقد زاده
وان تجاوزه قبل أن
يحرم فرجع محرما
أجزأه وان لم يرجع
فعليه دم من ماله ورد
من الاجرة بقدر ما ترك
وما وجب عليه من شيء
يفعله فن ماله دون مال
المتأخر فان أفسد
وجهه أفسد اجارته وعليه
الحل ما أفسد عن نفسه
ولو لم يفسد فأت قبل
أن يتم الحج فله بقدر
عمله ولا يحرم عن
رجل الامن قد حج مرة

(١) شهاب بوزن كتاب
هو اليهودج الصغير
الذي يكتب واحدا فقط
كذا في كتب اللغة كتبه
مصححه

نسل من حج أو عمرة ان علمه ما يطبقه أو غير مطبق وذلك أن سفيان أخبرنا عن يزيد بن مولى عطاء قال رعا
أمرني عطاء أن أطوف عنه (قال الشافعي) فكأنه ذهب إلى أن الطواف من النسل وأنه يحجز أن يعمل
المرد عن غيره في أي حال ما كان وليس نقول بهذا وقولنا لا يعمل أحد عن أحد الا والمحول عنه غير مطبق
العمل بكبرا ومريض لا يرجى أن يطبق بحال أو بعد موته وهذا أشبه بالسنة والمعقول لما وصفت من أنه لو
تطوع عنه رجل والمتطوع عنه يقدر على الحج لم يحجز المحجوج عنه (قال) ومن ولد زنا لا يستطيع أن يثبت
على مركب محجل ولا غيره أو عرض ذلك له عند بلوغه أو كان عبدا فعتق أو كافرا فأسلم فأتت عليه مدة يمكنه
فيها الحج حتى يصير بهذه الحال وجب عليه ان وجده من يحج عنه بإجارة أو غير إجارة وإذا ما مكنته مركب محجل
أو (١) شجارا أو غيره فعليه أن يحج ببدنه وان لم يقدر على الشبوت على بعيرا أو دابة الا في محل أو شجارا أو كيفما
قدر على المركب وأي مركب قدر عليه فعليه أن يحج بنفسه لا يحجز به غيره (قال) ومن كان صحيحا مكنته الحج
فلحج حتى عرض له هذا كان له أن يبعث من يحج عنه لانه قد صار إلى الحال التي أذن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن يحج فيها بمن بلغها (قال) ولو كان به مرض يرجى البر منه لم أره أن يبعث أحدا يحج عنه حتى
يبرأ فيحج عن نفسه أو يهرم فيحج عنه أو يموت فيحج عنه بعد الموت فان قال قائل ما الفرق بين هذا المريض
المضنى وبين الهرم أو الزمن قيل لم يصبر أحد عائلته بعد هزمه لا يحمله سقيم غيره إلى قوة يقدر فيها على المركب
والاغلب من أهل الزمان أنهم يسمون بالهرم وأما أهل السقيم فتراهم كثيرا يعودون إلى الصحة (قال) ولو حج رجل
عن زمن ثم ذهب زمانه ثم عاش مدة يمكنه فيها أن يحج بنفسه كان عليه أن يحج عن نفسه لا أنما أذن
له على ظاهرها لا يقدر فلما أمكنته المقدرة على الحج لم يكن له تركه وهو يقدر على أن يعمل ببدنه والله أعلم
(قال) ولو بعث السقيم رجلا يحج عنه في حج عنه ثم برأ وعاش بعد البر مدة يمكنه أن يحج فيها فلم يحج حتى مات
كان عليه الحج وكذلك الزمن والهرم (قال) والزمن الزمان الذي لا يرجى البر منه والهرم في هذا المعنى ثم
يفارقهم المريض فلا نأمره أن يبعث أحدا يحج عنه ونأمر الهرم والزمن أن يبعث من يحج عنه فان بعث
المريض من يحج عنه ثم لم يبرأ حتى مات ففيم أقول ان أحدهما أن لا يحجز عنه لانه قد بعث في الحال التي
يسر له أن يبعث فيها وهذا أصح القولين به أخذ والثاني أنهم يحجزون عنه لانه قد حج عنه حرا بالغ وهو لا يطبق
ثم لم يصبر إلى أن يقوى على الحج بعد أن حج عنه غيره فيحج عن نفسه

(باب من ليس له أن يحج عن غيره)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء
قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقول لبيك عن فلان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان كنت
تحببت قلبك عن فلان والا فاحج عن نفسك ثم احج عنه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة قال سمع
ابن عباس رجلا يقول لبيك عن شبرمة فقال ابن عباس ويحك وما شبرمة قال فذكر قرأه فقال أجببت
عن نفسك فقال لا قال فاحج عن نفسك ثم احج عن شبرمة (قال الشافعي) وإذا أمر النبي صلى الله عليه
وسلم الخشعية بالحج عن أبيها في ذلك دلالة من أمها أو صغرتها أنها إحدى الاستطاعتين وإذا أمرها بالحج عنه
فكان في الحال التي أمر فيها بالحج عنه وكان كفضاء الدين عنه فأتى من أراد العمل عن بدنه في حاله تلك يجوز أن
يعمله عنه غيره فيحجز عنه ويخالف الصلاة في هذا المعنى فسرأه من حج عنه من ذى قرأه أو غيره وإذا أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة تحج عن رجل وهما مجتمعان أو أمة واحدة الا البوس فانهما يختلفان
في بعضه فالرجل أولى أن يحوز حجه عن الرجل والمرأة من المرأة عن الرجل وكل جائز مع ما روى عن طلوس
وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما كتبتا مما يستغنى فيه بنص الخبر ولو أن امرأة لم يحج عليه الحج الا وهو
غير مطبق ببدنه لم يكن على أحد غيره واجبا أن يحج عنه وأحب إلى أن يحج عنه ذور حجه وان كان ليس

عليه أو يستأجر من يحج عنه من كان ولو كان فقيرا لا يقدر على زاد ومركب وإن كان بدنه صحيحا فلم يرز
كذلك حتى يسير قبل الحج عدة لو خرج فيها لم يدرك الحج ثم مات قبل أن يأتي عليه حج آخر لم يجب عليه حج يقضى
ولو أسير في وقت لا يمكنه فيه الحج فأقام موسرا إلى أن يأتي عليه أشهر الحج ولم يدن الوقت الذي يخرج فيه أهل
بلده لموافاة الحج حتى صار لا يجد زاد ولا مراكبا ثم مات قبل حجه ذلك أو قبل حج آخر موسرا لم يكن عليه حج إنما
يكون عليه حج إذا أتى عليه وقت حج بعد بلوغ ومقدرة ثم لم يحج حتى يفوته الحج ولو كان موسرا محبوبا عن الحج
وجب عليه أن يحج عن نفسه غيره أو يحج عنه بعد موته وهذا مكتوب في غير هذا الموضع

(باب الإجارة على الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى للرجل أن يستأجر الرجل حج عنه إذا كان لا يقدر على المركب لنفسه عفه
وكان ذامقة قدرة عماله ولو ارثه بعده والإجارة على الحج جائزة جوازها على الأعمال سواء بل الإجارة أن شاء الله
تعالى على البرخير منها على ما لا يرفقه وبأخذ من الإجارة ما أعطى وإن كثر كما يأخذها على غيره لا فرق بين ذلك
ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فقرن عنه كان دم القران على الأجير وكان زاد المحجوج عنه خيرا لأنه قد جاء
بالحج وراحمه مرة ولو استأجر الرجل الرجل حج عنه أو عن غيره فالإجارة جائزة والحج عنه من حيث شرط
أن يحرم عنه ولا تجوز الإجارة على أن يقول يحج عنه من المذكذذ حتى يقول يحرم عنه من موضع كذا لأنه
يجوز الإحرام من كل موضع فإذا لم يقل هذا فالإجارة مجبولة وإذا وقف له موضع يحرم منه فأحرم قلبه ثم مات
فلا إجارة له في شيء من سفره وتجعل الإجارة له من حين أحرم من الميقات الذي وقف له إلى أن يكمل الحج فإن
أهل من وراء الميقات لم تحسب الإجارة إلا من الميقات وإن مر بالميقات غير محرم فمات قبل أن يحرم فلا
إجارة له لأنه لم يعمل في الحج وإن مات بعد ما أحرم من وراء الميقات حسبت له الإجارة من يوم أحرم من وراء
الميقات ولم تحسب له من الميقات إذا لم يحرم منه لأنه ترك العمل فيه وإن خرج للحج فترك الإحرام والتلبية
وعمل على الحج ولم يعمل إذا قال لم أحرم بالحج أو قال اعتمر ولم أجد أو قال استؤجرت على الحج فاعتمرت فلا شيء له
وكذلك لو حج فأفسده لأنه نازك للإجارة بمطل لحق نفسه ولو استأجره ليحج عنه على أن يحرم من موضع فأحرم
منه ثم مات في الطريق فله من الإجارة بقدر ما مضى من سفره أو استأجره على أن يهمل من وراء الميقات
ففعل فقد قضى بعض ما استأجره عليه وإذا استأجره فأنما عليه أن يحرم من الميقات وإحرامه قبل الميقات
تطوع ولو استأجره على أن يحج عنه من أين فاعتمر عن نفسه ثم خرج إلى الميقات الذي استؤجر عليه فأهل
بالحج عن الذي استأجره فلا يجزيه إذا أهل بالعمره عن نفسه إلا أن يخرج إلى الميقات المستأجر الذي شرط أن
يهمل منه فيهل عنه بالحج منه وإن لم يفعل وأهل بالحج من دون الميقات فكان عليه أن يهمل فبلغ الميقات فأهل
منه بالحج عنه أجزأ عنه والأهراق دما وذلك من ماله دون مال المستأجر ويرد من الإجارة بقدر ما يصيب ما بين
الميقات والموضع الذي أحرم منه لأنه نبي من عمله نقصه ولا يحسب الدم على المستأجر لأنه لم يعمل به كان ويجزئه
الحج على كل حال شرط عليه أن يهمل من دون الميقات أو من وراء الميقات أو منه وكل شيء أحدثه الأجير في الحج
لم يأمر به المستأجر مما يجب عليه فيه الفدية والفدية عليه في ماله دون مال المستأجر ولو أهل بالحج بعد العمرة
عن نفسه من ميقات المستأجر عن المستأجر ثم مات قبل أن يقضى الحج كان له من الإجارة بقدر ما عمل من
الحج وقد قيل لأجره إلا أن يكمل الحج ومن قال هذا القول قاله في الحاج عن الرجل لا يستوجب من
الإجارة شيئا إلا بكال الحج وهذا قول يتوجه والقياس القول الأول لأن لكل خطأ من الإجارة ولو استأجر محج
عنه فأفسد الحج كان عليه أن يرد جميع ما استأجره به وعليه أن يقضى عن نفسه من قابل من قبل أنه لا يكون
حاجا عن غيره بخلافه فإذا صار الحج الفاسد عن نفسه فعليه أن يقضيه عن نفسه فلو وجهه عن غيره كان عن
نفسه ولو أخذ الإجارة على قضاء الحج الفاسد رد هالها لأنها لا تكون عن غيره ولو كان إنما أصاب في الحج ما عليه

ولو أوصى أن يحج عنه
وارث ولم يسم شيئا أحج
عنه بأقل ما وجد
أحد يحج به فان لم يقبل
أحج عنه غيره ولو أوصى
لرجل بمائة دينار يحج
بها عنه فزاد على أجر
مثله فهو وصية له فان
متنع لم يحج عنه أحد
الأقل ما وجد منه من
يحج عنه

(باب جزاء الصيد)

(قال الشافعي) وعلى
من قتل الصيد الجزاء
إذا كان أخطأ والكفارة
فيه ما سواه لأن كلا
ممنوع بجمرة وكان
فيه الكفارة وقياس ما
اختلفوا فيه من كفارة
قتل المؤمن عدا على

ما أجعوا عليه من
كفارة قتل الصيد عدا
(قال) والعامد أولى
بالكفارة في القياس من
المخطف

(باب كيفية الجزاء)

(قال الشافعي) قال
الله جل وعز فجاءه من
ما قتل من النعم (قال
الشافعي) والنعم الابل
والبقر والغنم (قال) وما
أكل من الصيد صنفان
دواب وطائر فأصاب

(١) قوله وعلى المستأجر

دم القرآن كذا في النسخ
وان كسرت جيم المستأجر
فالحكم مخالف لما تقدم
في مثل هذا الفرع أول
الباب من أن دم القرآن
على الاجير ومخالف
أيضا للكلية السابقة وهي
قوله وكل شيء أحسنه
الاجير في الجلم بأمر به
المستأجر مما يجب عليه
فيه الفدية فالفدية عليه
في ماله دون مال المستأجر

اه فتعين فتح جيم
المستأجر الآن يكون
محرفا عن الاجير كنه
معصية

(٢) قوله اذا أنزلت
الخ كذا في النسخ
وانظر كنه معصية

فيه الفدية مما لا يفسد الحج كانت عليه الفدية فيما أصاب والاحارة ولو استأجره للحج فاحصر بعد وفاته
الحج ثم دخل فطاف وسعى وحلق ان له من الاجارة بقدر ما بين أن أهل من المقات الى بلوغه الموضع الذي
حبس فيه في سفره لان ذلك ما بلغ من سفره في حجه الذي له الاجارة حتى صار غير حاج وانما أخذ الاجارة على
الحج وصار يخرج من الاحرام بل ليس من الحج ولو استأجر رجل رجلا على أن يحج عنه فاعتمر عن نفسه
ثم أراد الحج عن المستأجر خرج المقات المحجوج عنه فأهل عنه منه لا يحجز به غير ذلك فان لم يفعل أهرق
دما ولو استأجر رجل رجلا يحج عن رجل فاعتمر عن نفسه ثم خرج الى مقات المحجوج عنه الذي شرط أن
يهل عنه منه ان كان المقات الذي وقتله بعينه فأهل بالحج عنه أجزاء عن المحجوج عنه فان ترك مقاته
وأحرم من مكة أجزاء الحج وكان عليه دم تركه مقاته من ماله ورجع عليه عما استؤجر به بقدر ما تركه مما بين
المقات ومكة ولو استأجره على أن يتمتع عنه فأفرد أجزاء الحج عنه ورجع بقدر حصة العمرة من الاجارة لانه
استأجره على عملين فعمل أحدهما ولو استأجره على أن يفرد فقرن عنه كان زاده عمرة (١) وعلى المستأجر
دم القرآن وهو كرجل استؤجر أن يعمل لافعله وزاد آخر عمره فلا شيء له في زيادة العمرة لانه متطوع بها
ولو استأجره على أن يقرن عنه فأفرد الحج أجزاء عنه الحج وبعث غيره يعتمر عنه ان كانت العمرة الواجبة ورجع
عليه بقدر حصة العمرة من الاجارة لانه استأجره على عملين فعمل أحدهما ولو استأجره على أن يحج عنه فأهل
بعمره عن نفسه وحجته عن المستأجر جميع الاجارة من قبل أن سفرهما وعملهما واحد وأنه لا يخرج من
العمره الى الحج ولا يأتي بعمل الحج دون العمرة لانه لا يكون له أن ينوي جامعين عملين أحدهما عن نفسه
والآخر عن غيره ولا يجوز أن يكونا معا عن المستأجر لانه نوى أحدهما عن نفسه فصارا معا عن نفسه لان
عمل نفسه أولى به من عمل غيره اذ لم يتغير عمل نفسه من عمل غيره ولو استأجر رجل رجلا يحج عن ميت
فأهل الحج عن ميت ثم نواه عن نفسه كان الحج عن الذي نوى الحج عنه وكان القول في الاجرة واحدا من
قولين أحدهما أنه مبطل لها لانه حقه فيما أو لا تحريمها لان الحج عن غيره ولو استأجر رجلا رجلا
يحج عن أبيه ما فأهل بالحج عنهما معا كان مبطلا لاجارته وكان الحج عن نفسه لانه واحد منهما ولو
نوى الحج عن نفسه وعنهما أو عن أحدهما كان عن نفسه وبطلت اجارته وادامات الرجل وقد وجبت عليه
حجة الاسلام ولم يحج قط فتطوع متطوع قد حج حجة الاسلام بان يحج عنه فحج عنه أجزاء عنه لم يكن لوصيه
أن يخرج من ماله شيئا ليحج عنه غيره ولا أن يعطي هذا شيئا ليحج عنه لانه حج متطوعا واذا أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم الخشعية أن يحج عن أبيها ورجل أن يحج عن أمه ورجل أن يحج عن أبيه لنذر
نذره أو يدل هذا دلالة بينة أنه يجوز أن تحرم المرأة عن الرجل ولو لم يكن فيه هذا كان أن يحرم الرجل عن
الرجل والرجل عن المرأة أولى من قبل أن الرجل أكمل احراما من المرأة واحرامه كاحرام الرجل فأى
رجل حج عن امرأة أو رجل أو امرأة حجت عن امرأة أو عن رجل أجزاء ذلك المحجوج عنه اذا كان الحاج قد
حج حجة الاسلام

(باب من أين نفقة من مات ولم يحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء وطاوس أنهما قالوا لاجحة الواجبة
من رأس المال (قال الشافعي) وقال غيره لا يحج عنه إلا أن يوصى فان أوصى حج عنه من ثلثه اذا بلغ ذلك
الثالث وبدي على الوصايا لانه لازم فان لم يوص لم يحج عنه من ثلث ولا من غيره وقال غيره (٢) اذا أنزلت الحج
عنه ووصيه حاص أهل الوصايا ولم يبدأ على غيره من الوصايا ومن قال هذا فكان يبدأ بالعقيد يدا بالعقيد عليه
(قال) والقياس في هذا أن حجة الاسلام من رأس المال فمن قال هذا قضى أن يستأجر عنه بأقل ما يقدر
عليه وذلك أن يستأجر رجلا من أهل مقاته أو قربه لتخف مؤنته ولا يستأجر رجلا من بلده اذا كان بلده

المحرم من الدواب نظر
الى اقرب الاشياء من
المقتول شبه من النعم
فقدى به وقد حكم عمر
وعثمان وعلي وعبد
الرحمن بن عوف وابن
عمر وابن عباس رضی
الله عنهم وغيرهم في بلدان
مختلفة وأزمان شتى
بالمثل من النعم فحكم
حاکمهم في النعمة ببدنة
وهي لا تسوى بدنة وفي
حمار الوحش ببقرة وهو
لا يسوى ببقرة وفي
الضبع بكبش وهو
لا يسوى كبشا وفي
الغزال بعز وقد يكون
أكثر من ثمنها أضعافا
دونها ومثلها في الارنب
يعناق وفي السرو

(قال الشافعي) رحمه الله أحب أن ينوي الرجل الحج والعمرة عند دخوله فيهما كما أحب له في كل واجب عليه غيرهما فإن أهل بالحج ولم يكن حج حجة الاسلام ينوي أن يكون تطوعا أو ينوي أن يكون عن غيره أو أحرّم فقال أحرّمي كاحرام فلان لرجل غائب عنه فكان فلان مهلا بالحج كان في هذا كله حاجا أو جزءا عنه من حجة الاسلام فإن قال قائل ما دل على ما وصفت قلت فإن مسلم بن خالد وغيره أخبرنا عن ابن جريج قال أخبرنا عطاء الله سمع جابرا يقول قدم على رضى الله عنه من سعيته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بم أهلت يا علي قال بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم قال فأهدوا مكث حراما كما كنت قال وأهدى له على هديا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا أتى البداء فظنرت مذنبى من بين ركب وراجل من بين يديه وعن عيني وعن شمالي وعن ورائه كلهم يريد أن يأتى به يلتمس أن يقول كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينوي إلا الحج ولا يعرف غيره ولا يعرف العمرة فلما طفنا فاكنا عند المروة قال أيها الناس من لم يكن معه هدى فليحل وليحلبها عروة ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت حل من لم يكن معه هدى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن منصور بن عبد الرحمن عن صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليقم على إحرامه ومن لم يكن معه هدى فليحل ولم يكن معى هدى فحلت وكان مع الزبير هدى فلم يحل أخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخبس بقيع من ذى القعدة لا نرى إلا أنه الحج فلما كنا بسرف أوفر بياضنا أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى أن يحلبها عروة فلما كنا ببي أنبت بلجم بقر فقلت ما هذا قالوا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه قال يحيى فحدث به القاسم بن محمد فقال جاءتك والله بالحدث على وجهه أخبرنا ما لا عن يحيى بن سعيد عن حمزة والقاسم مثل معنى حديث سفيان لا يخالف معناه أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة لا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرف أوفر بياضنا خضت فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أنكرى فقال ما لك أنفست فقلت نعم فقال ان هذا أمر كتب الله على بنات آدم فافضى ما يقضى الحاج غير أن

لا تطوفی

بحجزة وهما لا يساويان
عنا فالوجه فدل ذلك
على أنهم نظر والى
أقرب ما يقتل من
الصيدها بالبدل من
النعم لا بالقيمة ولو حكموا
بالقيمة لاختلقت
لاختلاف الاستعار
وتباينها في الزمان وكل
دابة من الصيد لم نسماها
فقد أوها قياسا على
ما سمي فداها منها
لا يختلف ولا يفدى
الامن النعم وفي صغار
أولادها صغار أولاد
هذه وإذا أصاب صيدا
أعورا ومكسورا فداها
بمثلها والصحيح أحب
إلى وهو قول عطاء
(قال) ويفدى الذكر

لا تطوف بالبيت قالت ونحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر أخبرنا سفيان قال حدثنا
ابن طاوس وأبراهيم بن ميسرة وهشام بن جبير سمعوا طائفة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
المدينة لا يسمى حجوا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فامرأه أحياه من كان منهم
أهل ولم يكن معه هدى أن يجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدى ولكنني
لبدت رأسي وسقت هدي فليس لي محل دون محل هدى فقام إليه سراق بن مالك فقال يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كائنا ولدوا اليوم أعمرتنا هذه لعامنا هذا أم لا بد فقال لا بل لأبد دخلت العمرة في الحج يوم القيامة
قال ودخل على من النبي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أهلك فقال أحدهما عن طائفة أهل النبي
صلى الله عليه وسلم وقال ألا خير ليك حجة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأصحابه مهلين ينتظرون القضاء فعقدوا الأحرام ليس على حج ولا عمرة ولا قرآن ينتظرون
القضاء فنزل القضاء على النبي صلى الله عليه وسلم فأمر من لا هدى معه أن يجعل إحرامه عمرة ومن معه
هدى أن يحج به حجا (قال الشافعي) ولي على وأبو موسى الأشعري باليمن وقال في تليتهما أهلا لا كاهلال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهما بالمقام على إحرامهما فدل هذا على الفرق بين الأحرام والصلاة
لان الصلوة لا تجزئ عن أحد الا بأن ينوي فريضة بعينها وكذلك الصوم ويجزئ بالسنة الأحرام فلما دلت
السنة على أنه يجوز للمرأة أن يهل وان لم ينو حجا بعينه ويجرم إحرام الرجل لا يعرفه دل على أنه إذا أهل
متطوعا لم يحج حجة الفريضة كانت حجة الفريضة ولما كان هذا كان إذا أهل بالحج عن غيره ولم يهل بالحج
عن نفسه كانت الحجة عن نفسه وكان هذا معقولا في السنة من كثرة ما عن غيره وقد كرت فيه حديثنا
منقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأى بالان عباس رضي الله عنهما متصلا (قال) ولا يجوز أن يحج
رجل عن رجل إلا بالبرهان مسلم ولا يجوز أن يحج عنه عبد بالغ ولا حر غير بالغ إذا كان جهملا لا نفسهما
لا يجزئ عنهما من حجة الاسلام لم يجز عن غيرهما والله أعلم (قال) وأمر الحج والعمرة سواء فيعتبر عن
الرجل كما يحج عنه ولا يجزئ أن يعتبر عنه الامن اعتبر عن نفسه من بالغ حرم (قال) ولو أن رجلا اعتبر
عن نفسه ولم يحج فأمره رجل يحج عنه ويعتبر في حجه واعتبر أجزأت المعتبر عنه العمرة ولم تجز عنه الحجة
وهكذا لو حج عن نفسه ولم يعتبر في حجه عن غيره واعتبر أجزأت المحجوج عنه الحجة ولم تجز عنه العمرة ويجزئ
أي التمسك كان العامل عنه عن نفسه ثم عمله عنه ولا يجزئ التمسك الذي لم يعمله العامل عن نفسه وإذا
كان ممن له أن يعتبر من يحج عنه ويعتبر أجزأه أن يعتبر رجلا واحدا بقرن عنه وأجزأه أن يعتبر اثنين
مفترقين يحج هذا عنه ويعتبر هذا عنه وكذلك امرأتين أو امرأه رجلا (قال) وهذا في فرض الحج والعمرة
كما وصفت يجزئ رجلا أن يحج عن رجل وقد قيل إذا أجزأت في الفرض أجزأ أن يتنفل بالحج عنه وقد
قبل حج الفرض فقط بالسنة ولا يحج عنه نافلة ولا يعتبر نافلة (قال الشافعي) ومن قال يحج المرء عن المرء
متطوعا قال إذا كان أصل الحج مقارفا للصلوة والصوم وكان المرء يعمل عن المرء الحج فيجزي عنه بعد موته
وفي الحال التي لا يطبق فيها الحج فكذلك يعمل عنه متطوعا وهكذا أكل شيء من أمر التمسك أخبرنا ابن عيينة عن
يزيد بن مولى عطاء قال قال لي عطاء طيف عني (قال الشافعي) وقد يحتل أن يقال لا يجوز أن يحج رجل
عن رجل إلا بحجة الاسلام وعمرته ومن قال هذا قال الدلالة عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر
بالحج عن الرجل في الحال التي لا يقدر فيها المحجوج عنه أن يحج عن نفسه وأني لأعلم بخالف في أن رجلا لو حج
عن رجل بقدر على الحج لا يجزئ عنه من حجة الاسلام فإذا كان هذا عندهم هكذا دل على أنه إنما عذر في حال
الضرورة بتأدية الفرض وما جاز في الضرورة دون غيرها لم يجز ما لم يكن ضرورة مثله (قال الشافعي)
ولو أهل رجل يحج ففاته فحل بطواف البيت وسعي بين الصفا والمروة ولم يجز عنه من حجة الاسلام لانه لم يدركها
ولم تجز عنه من عمرة الاسلام ولا عمرة تذر عليه لانها ليست بعمرة وإنما كان حجا لم يجز له أن يقيم عليه لو جهن

أحدهما أنه حج سنة فلا بد من حج سنة غيرها والآخرة ليس له أن يقيم محرما حج في غير أشهر الحج ولو أهل بالحج في غير أشهر الحج كان أهلا له مرة يجزئ عنه من عمره الاسلام لأنه لا وجه للاهلال إلا بالحج أو عمره فلما أهل في وقت كانت العمرة فيه مباحة والحج مخطورا كان مهلا بعمره وليس هذا كالمهل بالحج والحج مباح له فيصوته لأن ابتداء ذلك الحج كان مجاوبا بابتداء هذا الحج كان عمره وإذا اجزأت العمرة بلائسها أنها عمره أجزأت إذا أهل بالحج وكان أهلا له عمره (قال الشافعي) والعمره لا تقوت من قبل أنها تصلح في كل شهر والحج يقوت من قبل أنه لا يصلح إلا في وقت واحد من السنة فلو أن رجلا أهل بالعمرة في عام فحسبه مريض أو خطأ عددا وغير ذلك ما خلا العدا وأقام حراما حتى يحل متى حل ولم تنقضه العمرة متى وصل إلى البيت فعمل عليها (قال) ولو حج رجل عن رجل بلا اجارة ثم أراد الاجارة لم يكن له وكان متطوعا عنه وأجزأت عنه حجة (قال) ولو استأجر رجل رجلا بعمره في شهر فاعتمر في غيره أو على أن يحج عنه في سنة فحج في غيرها كانت له الاجارة وكان مسيا بما فعل (قال) ولا بأس بالاجارة على الحج وعلى العمرة وعلى الخبير كله وهي على عمل الخبير أجوز منها على ما ليس بخبير ولا بر من المباح فان قال قائل ما الحجة في جواز الاجارة على تعليم القرآن والخير قيل أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأة بسورة من القرآن (قال) والشكاح لا يجوز إلا بماله قيمة من الاجارات والائتمان

(باب الوصية بالحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لم يحج أن يحج عنه وارث ولم يسم شيئا حج عنه الوارث بأقل ما يوجب حجه أحد يحج عنه فان لم يقبل ذلك فلا يزاد عليه ويحج عنه غيره بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه به من هو أمين على الحج (قال الشافعي) ولا يرث من الوارث وصية بهذا لانه اجارة ولكن لو قال أحجوه بكذا لأبطل كل ما زاد على أقل ما يوجب حجه من يحج عنه فان قبل ذلك لم أحج عنه غيره (قال) ولو أوصى لغير وارث بمائة دينار يحج بها عنه فان حج فذلك له وما زاد على أجر مثله وصية فان امتنع لم يحج عنه أحد إلا بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه ولو قال أحجوا عني من رأى فلان بمائة دينار فرأى فلان أن يحج عنه وارث لم يحج عنه الوارث إلا بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه فان أبي قبل فلان (١) رأى غير وارث ففعل أجزأ ذلك وإن لم يفعل أحجبت عنه رجلا بأقل ما يوجب حجه من يحج عنه (قال) ولو قال رجل أول واحد يحج عني فله مائة دينار فخج عنه غير وارث فله مائة دينار وإن حج عنه وارث فله أقل ما يوجب حجه من يحج عنه وما زاد على ذلك مردود لأنها وصية لوارث (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو يعتمر بمائة كان ذلك مالا من مال المستأجر إذا حج عنه أو اعتمر فان استأجره على أن يحج عنه فافسد الحج لم يقض ذلك عن الرجل الحج وكان عليه أن رد الاجارة كلها وكذلك لو أخطأ العدد ففاته الحج وكذلك الفساد في العمرة (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو يعتمر فاصطاد صيدا أو تطيب أو فعل في الحج أو العمرة شيئا يجب فيه الفدية فدى ذلك من ماله وكأنت له الاجارة وأنظر إلى كل ما كان يكون حججه لو حج عن نفسه فاضاعه وعليه فيه كفارة حج عن غيره جعلته فاضيا عن غيره وله الاجارة كاملة في ماله وعليه في ماله فدية كل ما أصاب (قال) وهكذا أولى الميت إذا استأجر رجلا يحج عن الميت لا يختلفان في شيء (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه فمقرن عنه كان زام مخيرا له ولم ينقصه وعليه في ماله دم القرآن (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر أو يعتمر فخج رد الاجارة لأن الحاج إذا أمر أن يعتمر عمل نفسه غير ما أمر به والحج غير العمرة والعمره غير الحج (قال) ولو استأجره يحج عنه فاعتمر ثم عاد فخج عنه من ميقاته أجزأت عنه (قال) ولو اعتمر عن نفسه ثم أراد الحج عن غيره لم تكن حجته كاملة عن غيره إلا بان يخرج إلى ميقات الحجوع عنه يحج عنه من ميقاته فان ترك ذلك وجع من دون ميقاته أهراق

بالذكر والائتي بالائتي وقال في موضع آخر ويفدى بالاناث أحب إلى وإن جرح طليبا ففنه من قيمته العشر فعليه العشر من ثمن شاة وكذلك ان كان النقص أقل أو أكثر (قال المزني) عليه عشر الشاة أولى بأصله وإن قتل الصيد فان شاء جزأ بمثله وإن شاء قتم المثل دراهم ثم الدراهم طعاما ثم تصدق به وإن شاء صام عن كل مديوما ولا يجزئه أن يتصدق بشيء من الجزاء إلا بمكة أو عني فأما الصوم فثبت شاة لانه لا منفعة فيه لمساكين الحرم وإن (١) قوله رأى غير وارث كذا في النسخ ولعل هنا تحريفان للناسخ ووجه الكلام رم غير وارث بصيغة الامر من رأى لحقته هاء السكت وقفا وخطا لبقائه على حرف واحد كما هو معلوم من التصريف أي انظر غير وارث كتبه معصمه

دما وأجزاء عنه (قال) ولو خرج رجل حاجا عن رجل فسلط غير طريق المحجوج عنه وأتى على ميقات في طريقه غير ميقات الرجل فأهل منه ومضى على حجة أجزأت عنه حجة الاسلام إن شاء الله تعالى (قال) ويجزى الحاج عن الرجل أن ينوي الحج عنه عند إحرامه وإن لم يتكلم به أجزأ عنه كما يجزى ذلك في نفسه والمتطوع بالحج عن الرجل كالمستأجر في كل أمر يجزى به في كل ما أجزأه في كل ويفسد عليه في كل ما أفسد عليه في كل الآن المتطوع لا بردا جارة لانه لم يأخذها (قال) ولو استأجر رجل رجلا يحج عنه أو عن ميت فحج ولم يكن حج عن نفسه أجزأت عنه ولم تجز عنه ما ورثه الأجرة (قال) ولا بأس أن يستأجر الوصي للميت إذا لم يحج الميت بعض ورثة الميت عنه أو وصى بذلك الميت أو لم يوص ولا جارة ليست بوصية منه وإن كان المستأجر وارثا أو غير وارث ففسوا ويحج عن الميت الحجة والعمره والاجتبان أو وصى بهما أو لم يوص كما يؤدي عنه الواجب عليه من الدين وإن لم يوص به (قال) ولو أوصى بثله للحاج اخترت أن يعطاه فقراء الحاج ولا أعلم بحرم أن يعطاه غنى منهم (قال) ولو أوصى أن يحج عنه تطوعا فقبها قولان أحدهما أن ذلك جائز والآخر أن ذلك غير جائز كما لو أوصى أن يستأجر عنه من يصلي عنه لم يجز ومن قال لا يجوز رد وصيته فقبها ميراثا (قال) ولو قال رجل لرجل حج عن فلان الميت بنفقته دفع اليه النفقة أو لم يدفعها كان هذا غير جائز لأن هذه أجرة غير معلومة فإن حج أجزأت عنه وله أجرة مثله وسواء كان المستأجر وارثا أو غير وارث أو وصى بذلك الميت أو لم يوص به غير أنه إن أوصى بذلك لوارث لم يجز أن يعطى من الأجرة ما زاد على أجرة مثله من الفضل لأن المحاباة وصية والوصية لا تجوز لوارث

(باب ما يؤدي عن الرجل البالغ الحج)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وصل الرجل المسلم الحر البالغ إلى أن يحج أجزأت عنه حجة الاسلام وإن كان ممن لا مقدرة له بذات يده فحج ماشيا فهو محسن بتكفئه شيئا له الرخصة في تركه وحج في حين يكون عليه مؤديا عنه وكذلك لو أجزأ نفسه من رجل يخدمه وحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا سأل ابن عباس فقال أأجزأ نفسي من هؤلاء القوم فأنتسلك معهم المتسلك هل يجزى عنى فقال ابن عباس نعم أولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب (قال) وكذلك لو حج وغيره يكفيه مؤنته لانه حاج في هذه الحالات عن نفسه لاعتن غيره (قال) وكذلك لو حج في عام أخطأ الناس فيه يوم عرفة لأن حجهم يوم يجعون كما فطرهم يوم يفترون وأخضعهم يوم يتخفون لأنهم إنما كانوا الظاهر فيما يغيب عنهم فيما بينهم وبين الله عز وجل وهكذا لأصاب رجل أهله بعد الرمي والحلاق كانت عليه بذنه وكان حج تاما وهكذا لو دخل عرفة بعد الزوال وخرج منها قبل مغيب الشمس أجزأت عنه حجه وأهراق دما وهكذا كل ما فعل مما ليس له في إحرامه غير الجماع كفروا أجزأت عنه من حجة الاسلام

(باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رجه الله تعالى وإذا بلغ غلام أو عتق مملوك أو أسلم كافر بعرفة أو من دلفه فأحرم أي هؤلاء صار إلى هذه الحال بالحج ثم وافى عرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة واقفها أو غير واقف فقد أدرك الحج وأجزأ عنه من حجة الاسلام وعده دم ترك الميقات ولو أحرم العبد والغلام الذي لم يبلغ بالحج ينويان بإحرامهما فرض الحج والتأفلة أولانية لهما ثم عتق هذا أو بلغ هذا قبل عرفة أو بعرفة أو عرفة أو أين كانا فرجعا إلى عرفة بعد البلوغ والعتق أجزأت عنه من حجة الاسلام ولو احتاطا بأن يهرق دما كان أحب إلى ولايين أن يكون ذلك عليهما وأما الكافر فلو أحرم من ميقاته ثم أسلم بعرفة لم يكن له بدن من دم يهرقه

أكل من لحمه فلا جزاء عليه إلا في قتله أو جرحه ولودل على صيد كان مسيا ولا جزاء عليه كما لو أمر بقتل مسلم لم يقتص منه وكان مسيا ومن قطع من شجر الحرم شيا جزاء محرما كان أو حلالا وفي الشجر الصغيرة شاه وفي الكبيرة بقره وذكروا هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال) وسواء ما قتل في الحرم أو في الأحرام مفردا كان أو قارنا فجزأ ما واحد ولو اشتركوا في قتل صيد لم يكن عليهم الأجزاء واحد وهو قول ابن عمر وما قتل من الصيد لإنسان فعليه جزاؤه

لان احرامه ليس باحرام ولو اذن الرجل لعبده فاهل بالحل ثم افسده قبل عرفة ثم عتق فوافى عرفة لم تجز عنه من حجة الاسلام لانه قد كان يجب عليه تمامها لانه احرم باذن أهله وهي تجوز له وان لم تجز عنه من حجة الاسلام فاذا افسدها مضى فيها فاسدة وعليه قضاؤها ويهدى بدنة ثم اذا قضاها فالقضاء عنه يجز به من حجة الاسلام (قال الشافعي) في الغلام المراهق لم يبلغ يهل بالحل ثم يصيب امرأته قبل عرفة ثم يحتلم بعرفة يمضي في حجه ولا يرى هذه الحجة مجزئة عنه من حجة الاسلام من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل له حجا فالحاج اذا جامع افسد وعليه البدل وبدنة فاذا جاء ببدل وبدنة اجزأت عنه من حجة الاسلام (قال) ولو اهل ذمي أو كافر ما كان هذا الحج ثم جامع ثم أسلم قبل عرفة وبعد الجماع بقدر احراما من الميقات أو دونه وأهراق ما تلذ الميقات اجزأت عنه من حجة الاسلام لانه لا يكون مفسدا في حال الشرك لانه كان غير محرم فان قال قائل فاذا زعمت أنه كان في احرامه غير محرم أفكان الفرض عنه موضوعا قبل لابل كان عليه وعلى كل أحد أن يؤمن بالله عز وجل ورسوله ويؤدى الفرائض التي أنزلها الله تبارك وتعالى على نبيه غير أن السنة تدل وما لم أعلم المسلمين اختلفوا فيه أن كل كافر أسلم انتفى الفرائض من به م أسلم ولم يؤمر بإعادة ما فرط فيه في الشرك منها وان الاسلام يهدم ما قبله اذا أسلم ثم استقام فلما كان انما استأنف الاعمال ولا يكون عاملا عما يكتب له الا بعد الاسلام ما كان غير مكتوب له من احرامه ليس احراما وانعمل يكتب للعبد البالغ واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبي له حج في ذلك لانه على أنه حاج وان حجه ان شاء الله تعالى مكتوب له

(باب الرجل ينذر الحج أو العمرة)

(قال الشافعي) فمن أوجب على نفسه حجاً أو عمرة بنذر حج أو اعتبر يريد قضاء حجه أو عمرته التي يدركها بجنه وعمرته التي نوى بها قضاء النذر حجة الاسلام وعمرته ثم كان عليه قضاء حجة النذر بعد ذلك (قال الشافعي) فاذا مات ولم يقض النذر ولا الواجب قضى عنه الواجب أو لافان كان في ماله سعة أو كان له من حج عنه قضى النذر عنه بعده (قال الشافعي) وان حج عنه رجل بآجرة أو تطوع بنوى عنه قضاء النذر كان الحج الواجب عليه ثم قضى عنه النذر بعده اذا كان احرام غيره عنه اذا أراد تأدية الفرض عنه يقوم مقام احرام نفسه عنه في الادعاء عنه فكذلك هو في النذر عنه والله أعلم ولو حج عنه رجلان هذا الفرض وهذا النذر كان أحب الي وأجزأ عنه

(باب الخلاف في هذا الباب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد سألنا بعض الناس في هذا الباب فقال نحن نوافقك على أن الرجل اذا حج تطوعاً أو بغيره كان ذلك عندنا حجة الاسلام لا تارة والقياس فيه ولان التطوع ليس بواجب عليه أقرأيت الواجب عليه من النذر ان كان واجبا (١) وفرض الحج التطوع واجبا فكيف زعمت أنه اذا نوى النذر وهو واجب كان الحج الواجب كما قلته في التطوع والنذر غير تطوع فقلت له زعمته بأنه اذا كان مستطيعا من حين يبلغ الى أن يموت فلم يكن وقت حج يأتي عليه الا وفرض الحج لازمه بلا شيء ألزمه نفسه ولم يكن النذر لازما له الا بعد ايجابه فكان في نفسه بمعنى من حج تطوعا وكان الواجب بكل حال أولى أن يكون المقدم من الذي لم يجب الا بايجابه على نفسه فان قال ما يشبه النذر من النافلة قيل له اذا دخل فيه بعد حج الاسلام وجب عليه أن ينه ولكنه لما كان اذا دخل فيه كان في حكمه في أنه ينه كتبت في حج الاسلام ينه كان دخوله فيه لم يوجب عليه انما أوجب على نفسه فرضا عليه وغيره ولو أوجب عليه فأمره بالخروج منه كما أمره بالخروج من الحج بالطواف وأمره بقضائه فقال فابكرت أن ابن عباس وابن عمر سئلا فقال أحدهما قضيتهما ورب الكعبة

للساكن وقيمه لصاحبه ولو جاز اذا تحول حال الصيد من التوحش الى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الانيس جاز أن يفتى به ويجزى به ما قتل من الصيد واذا توحش الانيس من البقر والابل أن يكون صيدا يجزى به المحرم ولا يفتى به ولكن كل على أصله وما أصاب من الصيد فداء الى أن يخرج من احرامه وخروجه من العمرة بالطواف والسعي والحلاق وخروجه من الحج بخروجان الاول الرمي والحلاق وهكذا الطواف بعد عرفة وحلق وان لم يرم فقد (١) قوله وفرض الحج التطوع كذا في النسخ ولعل لفظ التطوع هنا من زيادة الناسخ كتبه مصححه

لمن نذرهما جميعه قضاء النذر واجل المكتوب وقال الآخر هذه حجة الاسلام فليتمس وفاء النذر فقلت فانت
تخالفهما جميعا فترجم ان هذا النذر وعليه حجة الاسلام فكيف تخبر عما تخالف قال وانت تخالف أحدهما
فقلت ان خالفته خالفته بمعنى السنة وأوافق الآخر أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد
ابن سالم عن الثوري عن زيد بن جبير قال إني لعند عبد الله بن عمر إذ سئل عن هذه فقال هذه حجة الاسلام فليتمس
أن يقضى نذره (قال الشافعي) ولم نر علمين وجبا عليه فلم يكن له ترك واحد منهما على الابتداء فيجزي
عنه أن يأتي بأحدهما فنقول هذا في الحج بنذره الرجل وعليه حجة الاسلام فان كان قضى حجة الاسلام وبقي
عليه حجة نذره في متطوعا فهو حجة النذر ولا يتطوع بحج وعليه حج واجب وإذا أجزأ التطوع من الحجة
المكتوبة لا نأخذ ما تطوع به هو الواجب عليه من الفرض فكذلك إذا تطوع وعليه واجب من نذر
لا فرق بين ذلك

نخرج من الاحرام فان
أصاب بعد ذلك صيدا
في الحل فليس عليه شيء

(باب جزاء الطائر)

(قال الشافعي) والطائر
صنفان حمام وغير حمام
فما كان منها حراما ففيه
شاة اتباعا للعمرو عثمان
وابن عباس ونافع بن عبد
الحري وابن عمر وعاصم
ابن عمر وسعيد بن
المسيب (قال) وهذا اذا
أصيب بكرة أو أصابه
المحرم قال عطاء في
القمرى والدبسي شاة
(قال) وكل ما عذب وهدر
فهو حمام وفيه شاة وما سواه
من الطير ففيه قيمته في
المكان الذي أصيب
فيه وقال عمر لكعب في
جواذتين ما جعلت في

(باب هل تجب العمرة وجوب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فاختلف الناس في العمرة فقال
بعض المشركين العمرة تطوع وقاله سعيد بن سالم واحتج بأن سفيان الثوري أخبره عن معاوية بن اسحق عن
أبي صالح الحنفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحج جهاد والعمرة تطوع فقلت له أثبت مثل هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو منقطع وهو وإن لم تثبت به الحجة فان حجتنا في أنها تطوع أن الله
عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ولم يذكر في الموضع الذي بين فيه الإيجاب الحج
الإيجاب العمرة وأما لم نعلم أحدا من المسلمين أمر بقضاء العمرة عن ميت فقلت له قد يحتل قول الله عز وجل
وأتموا الحج والعمرة لله أن يكون فرضهما معا وفرضه إذا كان في موضع واحد ثبت ثبوته في مواضع كثيرة
كقوله تعالى أقموا الصلاة أو الزكاة ثم قال ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فذكرها مرة مع
الصلاة وأمر بالصلاة مرة أخرى دونها فلم يمنع ذلك الزكاة أن تثبت وليس لك حجة في قولك لا نعلم أحدا أمر
بقضاء العمرة عن ميت إلا عليك مثلها لمن أوجب العمرة بان يقول ولا نعلم من السلف أحد أثبت عنه أنه قال
لا تقضى عمرة عن ميت ولا هي تطوع وأن لا تقضى عن ميت حجة عليك (قال) ومن ذهب هذا المذهب أشبه
أن يتأول الآية وأتموا الحج والعمرة لله إذا دخلتم فيها وقال بعض أصحابنا العمرة سنة لا نعلم أحدا أخص في
تركها (قال) وهذا قول يحتمل إيجابها ان كان يريد أن الآية تحتل إيجابها وان ابن عباس ذهب إلى إيجابها
ولم يخالفه غيره من الأئمة ويحتمل تأكيدها لإيجابها (قال الشافعي) والذي هو أشبه بظاهر القرآن وأولى
بأهل العلم عندي وأسأل الله التوفيق أن تكون العمرة واجبة فان الله عز وجل قرنهما مع الحج فقال
وأتموا الحج والعمرة لله فان أحسنهما أسبغ من الهدى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتبر قبل أن
يحج وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن أحرامها وانخرج منها بطواف وحلاق وميقات وفي الحج زيادة
عمل على العمرة فظاهر القرآن أولى إذا لم يكن دلالة على أنه باطن دون ظاهر ومع ذلك قول ابن عباس وغيره
أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أنه قال والذي نفسي بيده إنها القرية التي فيها
الله وأتموا الحج والعمرة لله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال ليس من خلق الله تعالى أحد
الأول عليه حجة وعمرة واجبتان (قال الشافعي) وقاله غيره من مكيننا وهو قول الأكثر منهم (قال الشافعي)
قال الله تبارك وتعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قران
العمرة مع الحج هديا ولو كان أصل العمرة تطوعا أشبه أن لا يكون لأحد أن يقرن العمرة مع الحج لأن أحدا
لا يدخل في نافلة فراضحتي يحرج من أحدهما قبل الدخول في الآخر وقد يدخل في أربع ركعات وأكثر

نافلة قبل أن يفصل بينهما بسلام وليس ذلك في مكتوبة ونافلة من الصلاة فأشبهه أن لا يلزمه بالتمتع أو القرآن هدى إذا كان أصل العمرة تطوعا بكل حال لان حكمه ما لا يكون الا تطوعا بحال غير حكمه ما يكون فرضا في حال (قال الشافعي) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسائله عن الطيب والشباب افعل في عمرتك ما كنت فاعلا في حجتك (أخبرنا) مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي بكر أن في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم ان الهرة هي الحج الاصغر قال ابن جريج ولم يحدثني عبد الله بن أبي بكر عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم شيئا الا قلت له أفى شك أتم من أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا (قال الشافعي) فان قال قائل فقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأه أن تقضي الحج عن أبيها ولم يحفظ عنه أن تقضي العمرة عنه قيل له ان شاء الله قد يكون في الحديث فيحفظ بعضه دون بعض ويحفظ كله فيؤدى بعضه دون بعض ويحجب عما يستل عنه ويستغنى أيضا بان يعلم أن الحج اذا قضى عنه فسيبيل العمرة سبيله فان قال قائل وما يشبه ما قلت قيل روى عنه طلبة أنه سئل عن الاسلام فقال خمس صلوات في اليوم واليلة وذكر الصيام ولم يذكر حجا ولا عمرة من الاسلام وغير هذا ما يشبهه هذا والله أعلم فان قال قائل ما وجه هذا قيل له ما وصفت من أن يكون في الخبر فيؤدى بعضه دون بعض أو يحفظ بعضه دون بعض أو يكتب في علم السائل أو يكتب في الجواب عن المسئلة ثم يعلم السائل بعد ولا يؤدى ذلك في مسئلة السائل ويؤدى في غيره (قال) واذا أفرد العمرة فالميلقات لها كالميلقات في الحج والعمرة في كل شهر من السنة كلها الا انتهى الحرم بالحج ان يعتمر في أيام التشريق لانه معكوف على عمل الحج ولا يخرج منه الى الاحرام حتى يفرغ من جميع عمل الاحرام الذي أفرد (قال الشافعي) ولولم يحج رجل فتوفي العمرة حتى تمضي أيام التشريق كان وجهها وان لم يفعل فجاز له لانه في غير احرام غنعه به من غيره لاحرام غيره (قال الشافعي) ويجزئه أن يقرن الحج مع العمرة ويجزئه من العمرة الواجبة عليه ويهرق دمافيا على قول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستيسر من الهدى قالقارن أخف حالا من المتمتع المتمتع انما أدخل عمره فوصل بها حقا فسقط عنه ميقات الحج وقد سقط عن هذا وأدخل العمرة في أيام الحج وقد أدخلها القارن وزاد المتمتع أن تمتع بالاحلال من العمرة الى احرام الحج ولا يكون المتمتع في أكثر من حال القارن فيما يجب عليه من الهدى (قال) وتجزئ العمرة قبل الحج والحج قبل العمرة من الواجبة عليه (قال) واذا اعتمر قبل الحج ثم أقام مكة حتى ينشئ الحج أنشأه من مكة لامن الميقات (قال) وان أفرد الحج فأراد العمرة بعد الحج خرج من الحرم ثم أهل من أين شاء وسقط عنه باحرامه بالحج من الميقات الميقات فاحرم بهامن أقرب المواضع من ميقاتها ولا ميقات لها دون الحل كما يسقط ميقات الحج اذا قدم العمرة قبله لدخول أحدهما في الآخر وأحب الى أن يعتمر من الجعرانة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر منها فان أخطأه ذلك اعتمر من التنعيم لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عائشة أن تعتمر منها وهي أقرب الحل الى البيت فان أخطأه ذلك اعتمر من الحديبية لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد المدخل لعمرته منها أخبرنا ابن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت عمرو بن أوس الثقفي يقول أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يردف عائشة فيعمرها من التنعيم (قال الشافعي) وعائشة كانت قارئة فقصت الحج والعمرة الواجبتين عليها وأحببت أن تنصرف بعمره غير مقرورة بهج فسألت ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأمره بأعمارها فكانت لها نافلة خيرا وقد كانت دخلت مكة باحرام فلم يكن عليها رجوع الى الميقات أخبرنا سفيان بن عيينة عن اسمعيل بن أمية عن مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد عن (١) محرز الكعبي أن محرز أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الجعرانة ليلا فاعتمر وأصبح بها كبائت أخبرنا مسلم عن ابن جريج هذا الحديث بهذا الاسناد وقال ابن جريج هو محرز (قال الشافعي) وأصاب ابن جريج لان ولده عندنا يقول بنو محرز أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاه أن

نفسك قال درهمين قال
يجزئ درهمان خير من مائة
جرادة ان فعل ما جعلت في
نفسك وروى عنه أنه
قال في جرادة تمره وقال
ابن عباس في جرادة
تصدق بقبضة طعام
ولأخذن بقبضة
جرادات فدل ذلك على
أنهما رأيا في ذلك القيمة
فأمر بالاحتياط وما
كان من بيض طير
يؤكل في كل قبضة
قيمتها وان كان فيها فرخ
فقيمتها في الموضع الذي
أصابه فيه ولا يأكلها
محرم لانها من الصيد
وقد يكون فيها صيد
(قال) وان تنفطيرا
فقطبه بقدر ما نقص

(١) قوله محرز الكعبي
أو محرز كذا في النسخ
وانظر ما الفسرق بين
الموضعين وما الذي
أصاب فيه ابن جريج
والذي في المسند
والخلاصة أنه محرز
بهمتين قبل المعجزة
بدون شك في الضبط
لقرر المقام كتبه معصمه

التنف فان تلف بعد
فلا احتياط أن يغديه
والقياس أن لا شيء
عليه اذا كان ممتعا
حتى يعلم أنه مات من
نتفه فان كان غير ممتنع
حبسه وألقه وسقاه
حتى يصير ممتعا وفدي
ما نقص التنف منه
وكذلك لو كسره بغيره
فصار أعرج لا يمتنع فداء
كاملا

(باب ما يحل للمحرم
قتله)

قال الشافعي والمحرم

(١) قوله من نذرو
أوجبه تبرر كذا في النسخ
وفي بعضها أو أوجبه
ببذره وعلى كل حال
فالعبرة بالتحل من
تحريره فانظر وحرر
كتبه معصيه

(٢) قوله وكان مهلا كذا
في النسخ بالافراد فيه
وفيما بعده ولعل معناه
وكان كل منهم مهلا الخ
فانظر كتبه معصيه

(٣) اذا حرم رأسه أي
اسود بعد الخلق بنبات
شعره والمعنى أنه كان
لا يؤخر العمة إلى المحرم
وانما كان يخرج إلى
المقات ويقتل في ذي
الحجة كذا في النهاية
كتبه معصيه

الذي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة بكفيل حجك وعمرتك (أخبرنا)
سفيان عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وربما قال سفيان عن عطاء عن
عائشة وربما قال ابن أبي نجيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة (قال الشافعي) فمأثرة كانت قارئة في ذي الحجة
ثم اعترت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأعمالها بعد الحج فكانت لها عمرتان في شهر ورسول الله صلى الله
عليه وسلم اعتمر قبل الجعرة عمرة القضية فكان متطوعا بعمرته فحجها وان دخل مكة عام الفتح بغير
احرام للعرب فليست عمرته من الجعرة قضاء ولكنها تطوع والمتطوع يتطوع بالعمره من حيث شاء فخرجها
من الحرم (قال الشافعي) ولو أهل رجل بحج ففاته خرج من حجه بعمل عمره وكان عليه حج قابل والهدى
ولم تجز هذه عنه من حجه ولا عمره واجبة عليه لانه انما خرج من الحج بعمل العمة لانه ابتداء عمره فنجزي
عنه من عمره واجبة عليه

(باب الوقت الذي تجوز فيه العمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز أن يهل الرجل بعمره في السنة كلها يوم عرفه أو أيام منى وغيرهما من
السنة اذ لم يكن حاجا ولم يطعم بادرالك الحج وان طعم بادرالك الحج أحببت له أن يكون اهلا له بحج دون عمرة
أو جمع مع عمرة وان لم يفعل واعتبر جازت العمة وأجزأت عنه عمرة الاسلام وعمرة كان أو جمعها على نفسه
(١) من نذروا أو وجبه تبررا واعتبر عن غيره (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف يجوز أن تكون العمة في
أيام الحج قيل قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة فأدخلت الحج على العمة فوافقت عرفه ومنى حاجه
معمرة العمة لها متقدمة وقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه هبار بن الاسود وأبا أيوب الانصاري في يوم
النحر (٢) وكان مهلا بالحج أن يطوف ويسعى ويحلق ويحل فهذا عمل عمره ان فاته الحج فان أعظم الايام حرمة
أولها أن ينسلق فيها لله تعالى (قال الشافعي) ولا وجه لأن ينهي أحد أن يعتمر يوم عرفه ولا إلى منى الا
أن يكون حاجا فلا يدخل العمة على الحج ولا يعتمر حتى يكمل عمل الحج لانه معكوف بمعنى على عمل من عمل
الحج من الرمي والاقامة بمعنى طواف للزيارة أو لم يطف فان اعتمر وهو في بقية من احرام حجه أو خارجا من احرام
حجه وهو مقيم على عمل من عمل حجه فلا عمرته ولا فدية عليه لانه أهل بالعمره في وقت لم يكن له أن يهل بها فيه
(قال الشافعي) والعمره في السنة كلها فلا بأس بأن يعتمر الرجل في السنة مرارا وهذا قول العامة من المكين
وأهل البلدان غير أن قائلين الجازين كرمه العمره في السنة الامرة واحدة واذا كانت العمة تصلح في
كل شهر فلا تشبه الحج الذي لا يصلح الا في يوم من شهر بعينه ان لم يدرك فيه الحج فأتى إلى قابل فلا يجوز أن تقاس
عليه وهي تخالفه في هذا كله فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له عائشة ممن لم يكن معه هدى وعن
دخل في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون احرامه عمره فمركت فلم تقدر على الطواف للطمث فأمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تهل بالحج فكانت قارئة وكانت عمرتها في ذي الحجة ثم سألت أن يعمرها فأمرها
في ذي الحجة فكانت هذه عمرتين في شهر فكيف ينكر أحد بعد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعمرتين في شهر
يزعم أن لا تكون في السنة الامرة أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال كنا
مع أنس بن مالك بمكة فكان (٢) اذا حرم رأسه خرج فاعتمر أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في كل شهر عمرة أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب
ان عائشة اعتمرت في سنة مرتين مرة من ذي الحليفة ومرة من الحجة أخبرنا سفيان عن سعد بن يسار عن
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين قال صدقة فقلت
هل عاب ذلك عليها أحد فقال سبحان الله أم المؤمنين فاستحييت أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن
عقبة عن نافع قال اعتمر عبد الله بن عمر أبا في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام أخبرنا عبد الوهاب

أن يقتل الحية والعقرب
والقارورة والحداثة
والغراب والكلب
العقور وما أشبه الكلب
العقور مثل السبع
والتمر والفهد والذئب
صغار ذلك وكباره سواء
وليس في الرخم والنفاس
والقردان والحلم وما لا
يؤكل لحمه جزاء لأن
هذا ليس من الصيد
وقال الله جل وعز وحرم
عليكم سيد البر مادمت
حرما فسدل على أن
الصيد الذي حرم عليهم
ما كان لهم من الاحرام
حلالا لأنه لا يشبه أن
يحرم في الاحرام خاصة
الاما كان مباحا قبله

(باب الإحصار)

قال الشافعي قال الله
جل وعز فإن أحصرتم
فما استيسر من الهدى
وأحصر رسول الله

(١) لعل هناسقطان
الناسخ ووجه الكلام
سئل عطاء عن العسرة
في كل شهر أن يجوز الخ
(٢) قوله لأنه لا يجوز
كذا في النسخ ولعل هنا
سقطا ووجه الكلام إلا
لأنه الخ لأن المعنى على
حصر النفي فانظر كتبه
مصححه

ابن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال سئل عطاء عن العسرة في كل شهر (١) قال نعم (قال الشافعي) وفيما وصفت
من عسرة عائشة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها في ذي الحجة وفي أنه اعتمر في أشهر الحج بيان أن العسرة تجوز
في زمان الحج وغيره وإذا جازت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم زالت معنى الحج الذي لا يكون في
السنة الأمرة واحدة وصححت في كل شهر وحين أراد صاحب الأمان أن يكون محرما بغيره من حج أو عسرة فلا
يدخل احراما بغيره عليه قبل أن يكمله (قال الشافعي) وإذا أهل رجل بعسرة كان له أن يدخل الحج على
العسرة ما لم يدخل في الطواف بالبيت فإذا دخل فيه فليس له أن يدخل عليه الحج ولو فعل لم يلزمه حج لأنه يعمل
في الخروج من عسرة في وقت ليس له ادخال الحج فيه على عمل العسرة ولو كان أهلا له حج لم يكن له أن يدخل
عليه العسرة ولو فعل لم يكن مهلا بعسرة ولا عليه فدية (قال) ومن لم يحج اعتمر في السنة كلها ومن حج لم يدخل
العسرة على الحج حتى يكمل عمل الحج وهو آخر أيام التشريق أن أقام إلى آخرها وان نذر النفر الأول فاعتمر
يومئذ لم يمسسه العسرة لأنه لم يبق عليه الحج عمل ولو أخره كان أحب إلى ولو أهل بالعسرة في يوم النفر الأول ولم
ينفر كان أهلا له بالاطلالة معكوف على عمل من عمل الحج فلا يخرج منه إلا بكاه والخروج منه (قال) وخالفنا
بعض مجازينا فقال لا يعتمر في السنة الأمرة وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أعمر عائشة
في شهر واحد من سنة واحدة مرتين وخلاف فعل عائشة نفسها وعلى بن أبي طالب وابن عمر وأنس رضي الله
عنهم وعوام الناس وأصل قوله أن كان قوله أن العسرة تصلح في كل السنة فكيف فاسم الحج الذي لا يصلح إلا
في يوم من السنة وأي وقت وقت للعسرة من الشهور فان قال أي وقت شاء فكيف لم يعتمر في أي وقت شاء
مرارا وقول العامة على ما قلنا

(باب من أهل بحجتين أو عسرتين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أهل بحجتين معاً أو حج ثم أدخل عليه حجاً آخر قبل أن يكمل الحج فهو مهمل
بحج واحد ولا شيء عليه في الثاني من فدية ولا قضاء ولا غيره (قال) وأكمل عمل الحج أن لا يبقى عليه طواف
ولا حلاق ولا رمي ولا مقام يعني فان قال قائل فكيف قلت هذا قيل كان عليه في الحج أن يأتي بعمله على كماله
فدخول فيه حراماً ويكون كماله أن يخرج منه حلالاً من يوم التحرم من بعضه دون بعض وبعد التحريم كله
بكله فالأزمنة الجنتين وقتنا أكل أحدهما أمرناه بالاحلال وهو محرم بحج ولو قلنا لا يخرج من الحرم
أحدهما لا يخرج من الحرم الآخر بكاه فاسألنا أنت ببعض عمل الحج دون بعض فان قال وما بقي عليه من عمل
الحج قيل الحلاق فأمرناه أن لا يكمل الحج انتظاراً للذي بعده ولو جاز هذا جاز أن يقال له أقم في بلدك أو في مكة
ولا تعمل لأحد تهيك حتى تعمل للأخر منهما كما يقال للقارن فيكون أنما عمل بحج واحد وطل الآخر ولو
قلنا بل يعمل لأحدهما ويبقى محرماً بالآخر قلنا فهو لم يكمل عمل أحدهما أو كل عمل الآخر فكيف يجب
عليه في أحدهما ما سقط عنه في الآخر فان قلت بل يحل من أحدهما قبل بل يلزمه أداء الآخر إذا جاز له أن
يخرج من الأول لم يدخل في غيره إلا يتجدد بدخول فيه (قال الشافعي) وإذا كان عمر من الخطأ
وكثير من حفظنا عنه لم نعلم منهم اختلافاً يقولون إذا أهل بحج ثم فاته عرفة لم يقيم حراماً وطاف وسعى وحلق ثم
قضى الحج الفاتت له لم يجز أبدأ الذي لم يقم الحج أن يقيم حراماً بعد الحج وإذا لم يجز له جزاء الإسقاط
أحدى الجنتين والله أعلم وقد روي من وجه عن عطاء أنه قال إذا أهل بحجتين فهو مهمل بحج وتابعه الحسن بن
أبي الحسن (قال) والقول في العسرتين هكذا أو كمال العسرة الطواف بالبيت وبالصفاء والمروة والحلاق وأمرهم
من فاته الحج أن يحل بطواف وسعى وحلاق ويقضي بدلان معاً على أنه لا يجوز أن يهل بالحج في غير أشهر الحج
لأن من فاته الحج قد بقدر أن يقيم حراماً إلى قابل ولا أراههم أمرهم بالخروج من حرامهم بالطواف ولا يقيم
حراماً (٢) لأنه لا يجوز له أن يقيم محرماً بحج في غير أشهر الحج وبذلك على أنه إذا خرج من حجه بعمل عسرة

فليس أن يجه صاعرة ولا يصير عمرة وقد ابتداء بحاق وقت يجوز فيه الإهلال بالبح ولو جاز أن ينقش بالبح
عمرة جاز أن يكون من ابتداء أهل بحجتين مهلا بجمع وعمرة لأنه يصلح أن يتبدأ بجمع وعمرة ولم يجوز أن يصير
جمع عمرة إلا ما وصفت من أنه إذا ابتداء أهل بحجتين فهو مهل بجمع وعمرة فأما من أهل بجمع ثم أدخل عليه
بعد أهلاله به حاقين في كل حال أن لا يكون مدخلا جماعلي ج ولا تكون عمرة مع ج كما لو ابتداء فأدخل عمرة
على ج لم تدخل عليه ولو جاز أن يصرف بالبح عمرة جاز أن تصرف العمرة بحاقين يكون من أهل بعمرتين في أشهر
البح مهلا بجمع وعمرة وصرفنا الحرامه إلى الذي يجوز له ولا يجوز في هذا غير القول الأول من أن من أهل
بمحجتين فهو مهل بجمع ومن أهل بعمرتين فهو مهل بعمرتين ولا شيء عليه غير ذلك

(باب الخلاف بين أهل محجتين أو عمرتين) قال الشافعي رحمه الله وخالفنا رجلا من الناس فقال
أحداهما من أهل محجتين لزمناه فإذا أخذ (١) في عمله ما فهو رافض الآخر وقال الآخر هو رافض الآخر
حين ابتداء الإهلال وأحبسهما قالوا عليه في الرضا دم وعليه القضاء (قال الشافعي) قد حكى في
عنهما معا أنها قالوا من أجمع صياهما يومين فصام أحدهما فليس عليه الآخر لأنه لا يجوز أن يدخل في الآخر
الإبصار والخروج من الأول وهكذا من فاتته صلوات فكبر بنوى صلاتين لم يكن الأصلاة واحدة ولم يلزمه
صلواتان معا لأنه لا يدخل في الآخر إلا من بعد الخروج من الأولى (قال) وكذلك لو نوى صلاتين تطوعا لم
يفصل بينهما بسلام فإذا كان هذا هكذا في الصوم والصلوة فكيف لم يكن عندهما هكذا في الجمع أنه
يلزمهما أن يدعوا لهما في الجمع أن زهما أن لا يصير عمرة إذا كانت عرفة أشبه أن يلزمهما إذا كان الأحرام
بمحجتين لزم أن يقولوا هج وعمرة فالأبيض أحدهما ولم يقلوا (قال الشافعي) وبهذا قلنا لا يقرن
بين عليهما إلا بجمع وعمرة يدخل الجمع على العمرة ولا يدخل العمرة على الجمع إذا بدأ بالبح لأن الأصل أن لا يجمع
بين عليهما فلما جمع بينهما في حال السلم للغير في الجمع بينهما ولم يجمع بينهما إلا على ما جاهد فيه الخبر لا يخالفه
ولا يقين عليه

(في الواقف) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل
أهل نجد من قرن قال ابن عمر بن زعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم
أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة وأهل
الشام من الحظفة وأهل نجد من قرن قال ابن عمر أنه قال أمر أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة وأهل
وأخبرت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر قال قام رجل من أهل المدينة في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل قال يهل
أهل المدينة من ذي الحليفة ويهل أهل الشام من الحظفة ويهل أهل نجد من قرن قال نافع ويزعمون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل اليمن من يلم (قال) وأخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن
جرير قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهل فقال سمعت ثم انتهى رأيه يريد النبي
صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة من ذي الحليفة والطريق الآخر من الحظفة وأهل المغرب ويهل
أهل العراق من ذات عرق ويهل أهل نجد من قرن ويهل أهل اليمن من يلم (قال الشافعي) ولم يسم جابر بن
عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجوز أن يكون سمع عمر بن الخطاب قال ابن سيرين يروى عن عمر بن
الخطاب مرسل أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق ويجوز أن يكون سمع غير عمر بن الخطاب من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقت لأهل المدينة ذات الحليفة ولأهل المغرب الحظفة ولأهل المشرق ذات عرق ولأهل نجد قرن ومن
سلك نجد من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل ولأهل اليمن يلم أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن

صلى الله عليه وسلم
بالحدية فصر الدنة
عن سبعة والبقرة عن
سبعة (قال) وإذا
أحصر بعدو كافر أو مسلم
أو سلطان بحبس في
سجن نحره بالاحصاره
حبس أحصر في حل أو
حرم ولا قضاء عليه إلا
أن يكون واجبا يقضى
وإذا لم يجد هديا بشره
أو كان معصرا فيها
قولان أحدهما أن
لا يهل إلا بهدي والآخر
أنه إذا لم يقدر على شيء
حل وأقربه إذا قدر عليه
وقيل إذا لم يقدر أجزاء
وعليه إطعام أو صيام
قال لم يجد ولم يقدر فحى
فقد (وقال) في موضع آخر
أشبههما بالقياس إذا

(١) في علمها في عمل
أحدهما كما هو ظاهر
كتبه محمده

جرى مجازاً فراجعت عطاء فقلت ان النبي صلى الله عليه وسلم زعموا لم يترك عرق ولم يكن أهل المشرق حينئذ قال كذلك سمعنا أنه وقت ذات عرق أو العقيق لأهل المشرق قال ولم يكن عراق ولكن لأهل المشرق ولم يعزه إلى أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه يأتي الآن النبي صلى الله عليه وسلم وقته أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل مشرق فوق الناس ذات عرق (قال الشافعي) ولا أحسبه إلا كما قال طاوس والله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم لأهل المشرق شيئاً فأنخذ الناس بحمال قرن ذات عرق أخبرنا الثقة عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عمر بن الخطاب وقت ذات عرق لأهل المشرق (قال الشافعي) وهذا عن عمر بن الخطاب مرسل وذات عرق شيء بقرن في القرب والملم (قال الشافعي) فان أحرم منها أهل المشرق رجعت أن يحرم بهم قياساً على قرن ويالم ولو أهلوا من العقيق كان أحب إليّ أخبرنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذات الحليفة ولأهل الشام الحنيفة ولأهل نجد قرنا ولأهل اليمن بلزم لأهل نجد قرنا الله عليه وسلم هذه المواقيت لأهلها ولكل أتى عليها من غير أهلها ممن أراد الحج والعمره ومن كان أهله من دون الميقات فلهل من حيث يشي حتى يأتي ذلك على أهل مكة أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت مثل معنى حديث سفيان في الميقات أخبرنا سعيد بن سالم عن القاسم بن معن عن ليث عن عطاء بن طاوس عن ابن عباس أنه قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذات الحليفة ولأهل الشام الحنيفة ولأهل اليمن بلزم لأهل نجد قرنا ومن كان دون ذلك فن حيث يبدأ أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وقت المواقيت قال ليستمتع المرء بأهله ونسائه حتى يأتي كذا وكذا المواقيت قلت أفلم يبلغ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بلغوا كذا وكذا أهلوا قال لا أدري

(باب تفريع المواقيت) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قال «ولم يسم عمرو والقائل إلا أناراه ابن عباس» الرجل يهل من أهله ومن بعد ما يجاوز ابن شاة ولا يجاوز الميقات إلا محرم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرتعن جاوز الميقات غير محرم (قال الشافعي) وبهذا أخذوا ذات أهل الرجل بالحج والعمره من دون ميقاته ثم رجع إلى ميقاته فهو محرم في رجوعه ذلك فان قال قائل فكيف أمرته بالرجوع وقد أزمته أحرما فقد ابتدأ من دون ميقاته أفلت ذلك اتباعاً لابن عباس أم خبراً من غيره وقبائنا قلت هو وان كان اتباعاً لابن عباس ففيه أنه في معنى السنة فان قال فاذكر السنة التي هو في معناها قلت أرايت أذوقت رسول الله صلى الله عليه وسلم المواقيت لمن أراد حجاً أو عمرة أليس المرء يلهم ما موراً أن يكون محرماً من الميقات لا يحل إلا بتيان البيت والطواف والعمل معه قال بلى قلت أفترامأذوناه قبل بلوغ الميقات أن يكون غير محرم قال بلى قلت أفترامأذوناه أن يكون بعض سفره حلالاً وبعضه حراماً قال نعم قلت أفرايت إذا جاوز الميقات فأحرم أو لم يحرم ثم رجع إلى الميقات فأحرم منه أم أتى بما أحرمه من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف بالبيت وعمل غيره قال بلى ولكنه إذا دخل في أحرار بعد الميقات فقد لزمه أحراره وليس يعتدي أحراراً من الميقات (قال الشافعي) قلت أنه لا يضيق عليه أن يعتدي الأحرار قبل الميقات كما لا يضيق عليه لو أحرم من أهله فلم يأت الميقات الا وقد تقدم بأحراره لأنه قد أتى بما أحرمه من أن يكون محرماً من الميقات إلى أن يحل بالطواف وعمل الحج وإذا كان هذا هكذا كان الذي جاوز الميقات ثم أحرم ثم رجع إليه في معنى هذا في أنه قد أتى على الميقات محرماً كان بعد محرماً إلى أن يطوف ويعمل لأحراره إلا أنه زاد على نفسه سفره بالرجوع والزيادة لا تؤمنه ولا توجب عليه فدية إن شاء الله تعالى فان

أمر بالرجوع للخوف أن لا يؤمر بالمقام للصيام والصوم يجزئ في كل مكان (قال المسزني) القياس عندهم حتى وقد زعم أن هذا أشبه بالقياس والصوم عنده إذا لم يجد الهدى أن يقوم الشاة ذراعهم ثم الدراهم طعماً ثم يصوم مكان كل مدبوما وروى عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو وذهب الحصر الآن وروى عن ابن عمر أنه قال لا يحل محرم حبسه بلاء حتى يطوف بالبيت الا من حبسه عدو (قال) فيقيم على أحراره قال فان أدرك الحج والاطاف

وسعى وعليه الج من
قابل وما استيسر من
الهدى فان كان معترا
أجزأه ولا وقت للعمرة
فتغونه والفرق بين
المحصر بالعدو والمرض
أن المحصر بالعدو
خائف القتل ان أقام
وقد رخص لمن لقي
المشركين أن يتصرف
لقتال أو يتحيز إلى فئة
فينقل بالرجوع من
خوف قتل إلى أمن
والمرض حاله واحدة
في التقدم والرجوع
والاحلال ونخسة فلا
يعدى بها موضعها كما
أن المسح على الخفين
رخصة فلم يقس عليه
مسح عامة ولا فغازين

(١) قوله مهمها الخ
كذا في التسميع بدون نط
ولعلها محرفة هن النساخ
وأصلها تهامتها ولتحرر
العبارة كتبه مصححه

قال أفرأيت من كان أهله من دون الميقات أو كان من أهل الميقات قلت سفر ذلك كله أحرام وحاله اذا جاوز
أهله حال من جاوز الميقات يفعل ما أمرناه من جاوز الميقات (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد
ابن سالم عن ابن جريج قال قال عمرو بن دينار عن طاوس من شاء أهل من بيته ومن شاء استمتع بقيابه حتى يأتي
ميقاته ولكن لا يجاوز الا محرم ما يعني ميقاته أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء
قال المواقيت في الحج والعمرة سواء من شاء أهل من ورائها ومن شاء أهل منها ولا يجاوزها الا محرم وهذا
ناخذ أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال ومن أخطأ أن يهل بالحج من ميقاته
أو عمد ذلك فليرجع إلى ميقاته فليهل منه الا أن يحبس أمره بعذر به من وجع أو غيره أو يخشى أن يقوته
الحج ورجع فليهرق دما ولا يرجع وأدى ما بهريق من الدم في الحج وغيره شاة أخبرنا مسلم بن جريج أنه
قال لعطاء رأيت الذي يخطئ أن يهل بالحج من ميقاته وبأى وقد أرف الحج فبهريق دما يخرج مع ذلك من
الحرم فبهل بالحج من الحل قال لا يهرق خنيسة الدم الذي بهريق (قال الشافعي) وبهذا ناخذ من
أهل من دون ميقاته أمرناه بالرجوع إلى ميقاته ما ينسبه وبين أن يطوف بالبيت فإذا طاف بالبيت لم نأمره
بالرجوع وأمرناه أن يهرق دما وان لم يقدر على الرجوع إلى ميقاته بعذرا وتركه عامدا لم نأمره بان يخرج
إلى شيء دون ميقاته وأمرناه أن يهرق دما وهو مسمى تركه أن يرجع اذا أمكنه عامدا ولو كان ميقات
القوم قرية فاقبل ما يلزمه في الاهلال أن لا يخرج من بيوتها حتى يحرم وأحب إلى أن كانت بيوتها متباعدة
أو متفرقة أن يتقضى فيحرم من أقصى بيوتها ما يلي بلدة الذي هو أبعد من مكة وان كان واديا فأحب إلى
أن يحرم من أقصاه وأقربه ببلده وأبعد من مكة وان كان ظهرا من الأرض فاقبل ما يلزمه في ذلك أن يهل
بما يقع عليه اسم الظهرا والوادي أو الموضع أو القرية الا أن يعلم موضعه قبل منه وأحب إلى أن يحرم
من أقصاه إلى بلدة الذي هو أبعد من مكة فانه اذا أتى بهذا أفقد أحرم من الميقات يقينا وزاد والزيادة لا تضر
وان علم أن القرية نقلت فيحرم من القرية الاولى وان جاوز ما يقع عليه الاسم رجعا وأهراق دما أخبرنا
سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيد بن جبير رجلا يريد أن يحرم من ميقات ذات عرق
فاخذ بيده حتى أخرجه من البيوت وقطع به الوادي وأتى به المقابر ثم قال هذه ذات عرق الاولى (قال الشافعي)
ومن سلك بحرا أو بر من غير وجهه المواقيت أهل بالحج اذا حاذى المواقيت متأخيا وأحب إلى أن يحتاط
فيحرم من وراء ذلك فان علم أنه أهل بعد ما جاوز المواقيت كان كمن جاوزها فرجع أو أهراق دما أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من سلك بحرا أو برا
من غير جهة المواقيت أحرم اذا حاذى المواقيت (قال الشافعي) وبهذا ناخذ ومن سلك كداه من أهل
نجد والسرارة أهل بالحج من قرن وذلك قبل أن يأتي ننة كدى وذلك أرفع من قرن في نجد وأعلى وادى قرن
وجامع ذلك ما قال عطاء أن يهل من جاء من غير جهة المواقيت اذا حاذى المواقيت وحديث طاوس في
المواقيت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشهدا غنى عما دونه وذلك أنه أتى على المواقيت ثم قال
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا هلن ولكل أت أتى عليهن من غير أهلن ممن أراد حجاً وعمرة وكان بينا فيه
ان عراقياً أو شامياً أو مديناً يريد حجاً أو عمرة كان ميقاته ذى الحليفة وان مديناً أو جاء من اليمن كان
ميقاته يلزم وان قوله يهل أهل المدينة من ذى الحليفة انما هو لانهم يخرجون من بلادهم ويكون ذوا الحليفة
طريقهم وأول ميقات يمررون به وقوله وأهل الشام من الحفة لانهم يخرجون من بلادهم والحفة طريقهم
وأول ميقات يمررون به ليست المدينة ولا ذوا الحليفة طريقهم الا أن يعرجوا إليها وكذلك قوله في أهل نجد
والين لان كل واحد منهم خارج من بلدته وكذلك أول ميقات يمررون به وفيه معنى آخر أن أهل نجد والين
يمرون بقرن فلما كانت طريقهم لم يكفوا أن يأتوا بل لم وانما ميقات يلزم لاهل غور الين (١) مهمها من
هي طريقهم (قال الشافعي) ولا يجوز في الحديث غير ما قلت والله أعلم وذلك أنه لو كان على أهل المدينة

أين كانوا أرادوا الحج أن يهاول من ذي الحليفة رجوعا من اليمن إلى ذي الحليفة ورجع أهل اليمن من المدينة أن أرادوا منها الحج إلى بلح ولكن معناه ما قلت والله أعلم وهو موجود في الحديث معقول فيه ومعقول في الحديث في قوله ولكل أتى عليها ما وصفت وقوله من أراد حجا أو عمرة أنهن موافقت لمن أتى عليهن يريد حجا أو عمرة فمن أتى عليهن لا يريد حجا ولا عمرة فلا يزالون الميقات ثم بداه أن يحج أو يعتمر أهل بلح من حيث يسدوله وكان ذلك ميقانه كما يكون ميقات أهل الذين أنشؤا منه يريدون الحج أو العمرة حين أنشؤا منه وهذا معنى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أراد حجا أو عمرة لأن هذا جاوز الميقات لا يريد حجا ولا عمرة ومعنى قوله ولكل أتى عليهن من أراد حجا أو عمرة فهذا إنما أراد الحج أو العمرة بعدما جاوز الميقات فأرادوه وهو من دون المواقيت المنصوبة وأرادوه وهو داخل في حجة المواقيت لقول النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان أهله دون المواقيت فمن حيث ينشئ حتى يأتي ذلك على أهل مكة فهذا حجة المواقيت أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من الفرع (قال الشافعي) وهذا عندنا والله أعلم أنه من عيقاته لم يريد حجا ولا عمرة ثم بداه من الفرع فأهل منه أوجه الفرع من مكة أو غيرها ثم بداه الإلهال فأهل منها ولم يرجع إلى ذي الحليفة وهو روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في المواقيت فلأن بعض أهل المدينة أتى الطائف لما حجه عامد لا يريد حجا ولا عمرة ثم خرج منها كذا لا يريد حجا ولا عمرة حتى قارب الحرم ثم بداه أن يسجل بالحج أو العمرة أهل من موضع ذلك ولم يرجع أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أنه قال إذا حضر المكي ميقات أهل مصر فلا يجاوز ذلك إلا هجرها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال طاوس فإن مر المكي على المواقيت يريد مكة فلا يجاوزها حتى يعتمر

(باب دخول مكة لغير إرادته حج ولا عمرة)

قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا إلى قوله والركع السجود (قال الشافعي) المثابة في كلام العرب الموضع ينوب الناس إليه ويؤوبون يعودون إليه بعد الذهاب منه وقد يقال تاب إليه اجتمع إليه فالمثابة تجمع الاجتماع ويؤوبون يحنون إليه راجعين بعد ذهابهم عنه ومبتدئين (١) قال ورقة بن نوفل يذكر البيت مثابة للناس القبال كلها تختب إليه العمليات الذوامل وقال خدش بن زهير النصري

فأبرجت بكر تشوب وتدهي * ويلقى منهم أولون وآخر

وقال الله عز وجل أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ولم يظف الناس من حولهم يعني والله أعلم آمننا من ضرر إليه لا يتخطف اختطاف من حولهم وقال إبراهيم الخليل وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج جوق (قال الشافعي) فمنعت بعض من أرضي من أهل الحرم كثر أن الله تبارك وتعالى لما أمر بهذا إبراهيم عليه السلام فوقف على المقام فصاح صيحة عباد الله أجيوا إذا أي الله فاستجاب له حتى من في أصلاب الرجال وأرغام النساء فمن خرج البيت بعد دعوته فهو من أسبغ دعوته وواظم من وأقام يقولون لنبيك داعي ربنا ليك وقال الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا الآية فكان ذلك دلالة كتاب الله عز وجل فينا وفي الأمم على أن الناس مسلمون إلى أتلف البيت بأحرام وقال الله عز وجل وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرنا بيتنا للطائفين والماكين والركع السجود وقال فلجسلا أئمة من الناس تهوى إليهم (قال الشافعي) فكان محمد بن أبيه إلى أتلف الحرم بالأحرام قاله روى عن ابن أبي لبيد عن أبي سلة بن عبد الرحمن أنه قال لما أبط الله تعالى آدم من الجنة طافا فبكا الوحشة إلى السموات

ولو جاز أن يقبل حبل المريض على حصر العدو جاز أن يقاس حبل محطى الطريق ومحطى العدو حتى يفوته الحج على حصر العدو وبالله التوفيق

(باب أحرام العبد والمرأة)

(قال الشافعي) وإن أحرم العبد بغير إذن سيده والمرأة بغير إذن زوجها فهما في معنى الإحصار والسيد والزوج منهما ما هو في معنى العدو في الإحصار وفي أكثر من معناه فإن لهما متعهما وليس ذلك للعدو وبخالفون في أنهما غير خائفين خوفا

(١) قوله قال ورقة

ابن نوفل كذا في جميع نسخ الام التي بيدنا وفي اللسان في مادة ث وب أن البيت لا يطلب فانظر لمن البيت منهما كتبه معصمه

الملائكة فقال يارب مالي لا أسمع حس الملائكة فقال خطيتك يا آدم ولكن اذهب فان لي بيتا بمكة فانه فافعل
 حوله نحو ما رأيت الملائكة يفعلون حول عرشى فأقبل يتخطى موضع كل قدم قرينة وما بينهما مفاضة فافقت
 الملائكة (١) بالردم فقالوا برحمتك يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلا بالتي عام أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي
 ليبيد عن محمد بن كعب القرظي أو غيره قال حج آدم فافقت الملائكة فقالت برنسك يا آدم لقد حججنا قبلك بالتي
 عام (قال الشافعي) وهوان شاء الله تعالى كما قال وروى عن أبي سلمة وسفيان بن عيينة كان يشك في استناده (قال
 الشافعي) ويحكي أن النبيين كانوا يحجون فاذا أتوا الحرم مشوا اعظاما له ومشوا أحفاة ولم يحل لنا عن أحد
 من النبيين ولا الامم الخالصة أنه جاء أحد البيت قط الاحراما ولم يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة علمناه
 الاحرام الا في حرب الفتح فهذا قلنا ان سنة الله تعالى في عبادته ان لا يدخل الحرم الاحراما وبان من سمعناه
 من علمنا شافعا قالوا نحن نذكر ان باني البيت يأتيه محرما بجمع أو مرة (قال) ولا أحسبهم قالوا العباد وضفت وان الله
 تعالى ذكر وجهه دخول الحرم فقال لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
 آمين محلفين رؤسكم ومقصرين (قال) فدل على وجه دخوله للنسك وفي الامن وعلى رخصة الله في الحرب
 وعفوه عنه عن النسك وان فيه دلالة على الفرق بين من يدخل مكة وغيره من البلدان وذلك ان جميع
 البلدان تستوى لانها لا تدخل باحرام وان مكة تنفرد بان من دخلها من اهلها او اهلها او الكسبية لنفسه ورأيت
 الشافعي (الان من اصابنا من رخص العطارين ومن مدخلها اهلها او اهلها او الكسبية لنفسه ورأيت
 احسين ما يحتمل عليه هذا القول الى ان انشيت هو لا مكة انشيت كسب لا انشيت تبر وان ذلك متتابع كثير
 متصل فكانوا يشبهون المقيمين فيها ولعل خطايهم كانوا انما السالك غير ما ذنوبهم بالشاغل بالنسك فاذا كان
 فرض الحج على المأثلة ساقطنا سقط عنه ما ليس بفرض من النسك فان كانوا عبيدا ففهم هذا المعنى
 الذي ليس في غيرهم مثله وان كانت الرخصة لهم لعنى ان قصدهم في دخول مكة ليس قصد النسك ولا التبر
 وانهم يجمعون ان دخولهم يشبه بالانتم فن كان هكذا كانت له الرخصة فاما المرء بان اهلها بمكة من سفر
 فلا يدخل الا حرمه ما لا ليس في واحد من المعنيين فاما البريدي باني رسالة اوزور اهلها وليس بدائم الدخول فلو
 استأنف فدخل محرما كان احب اليه وان لم يفعل ففيه المعنى الذي وصفته انه يسقط عنه ذلك ومن
 دخل مكة خائفا للحرب فلا بأس ان يدخلها بغير احرام فان قال قائل ما دل على ما وضفت قبل الكتاب
 والسنة فان قال وابن قيل قال الله تبارك وتعالى فان احضرتم فاستسبرم من الهدى فاذن لالحرمين بحج
 أو عمرة ان يحولوا لحول الحرب فكان من لم يحرم أو ان خاف الحرب ان لا يحرم من محرم بخروج من
 احرامه ودخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح غير محرم للحرب فان قال قائل فهل عليه اذا دخلها
 بغير احرام بعد ذلك وحزب ان يقضى احرامه قيل لا انما يقضى ما وجب بكل وجه فاستد او ترك فلم يفعل فاما
 دخوله مكة بغير احرام فلما كان أصله ان من شاء لم يدخلها اذا قضى حجة الاسلام وعمرته كان أصله غير
 فرض فلما دخلها لم يفرق كان تار كالفضل وأمر لم يكن أصله فربما كل حال فلا يقضيه فاما اذا كان فرضا
 عليه اتيناها حجة الاسلام أو نذر نذره فتركه اياه لا بد ان يقضيه أو يقضى عنه بعد موته أو في بلوغ الوقت الذي
 لا يستطيع ان يستسك فيه على المركب ويجوز عهدي لمن دخلها انا فقام سلطان أو امر لا يقدر على دفعه
 ترك الاحرام اذا خافه في الطواف والسعي وان لم يخفه فيها لم يجز له والله اعلم ومن المدينين من قال لا بأس
 ان يدخل بغير احرام واحتج بان ابن عمر دخل مكة غير محرم (قال الشافعي) وابن عباس بخالفه ومعه
 ما وصفتنا واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها عام الفتح غير محرم وان النبي صلى الله عليه وسلم دخلها
 كما وصفتنا عاريا فان قال أقيس على مدخل النبي صلى الله عليه وسلم قبله أفقيس على احرام النبي صلى
 الله عليه وسلم بالحرب فان قال لا لان الحرب مخالفة لغيرها قيل وهكذا فعل في الحرب حيث كانت
 لا تنفر بينهما في موضع وتجمع بينهما في آخر

(باب يذكر فيه الايام
 المعلومات والمعدودات)

قال الشافعي والايام

المعلومات العشر وأخرها

يوم النحر والمعدودات

ثلاثة ايام بعد النحر

(قال المزني) سمعنا الله

عز وجل باسمين مختلفين

وأجروا أن الاثنين لم

يقع على ايام واحدة

وان لم يقع على ايام

واحدة فاشبه الامر

أن تكون كل ايام منها

غير الاخرى كان اسم

كل يوم غير الآخر

وهو ما قال الشافعي

عندي (قال المزني) فان

قيل لو كانت المعلومات

العشر لكان النحر

في جميعها فلما لم يحضر

(١) الردم بالغنم سنة

ينسب الى بني جمكة

كذا في بعض ياقوت

كتبه مصححه

(باب ميقات العمرة مع الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله وميقات العمرة والحج واحد ومن قرن أجزاء عنه حجة الاسلام وعمرة وعليه دم القرآن ومن أهل بعمرته ثم بدله أن يدخل عليها حجة فذلك ما بينه وبين أن يفتح الطواف بالبيت فإذا افتتح الطواف بالبيت فقد دخل في العمل الذي يخرج به من الإحرام فلا يجوز له أن يدخل في إحرام ولم يستكمل الخروج من إحرام قبله فلا يدخل إحراما على إحرام ليس مقيما عليه وهذا قول عطاء وغيره من أهل العلم فإذا أخذ في الطواف فادخل عليه الحج لم يكن به محرما ولم يكن عليه قضاء ولا فدية تركه فان قال قائل وكيف كان له أن يكون مفردا بالعمرة ثم يدخل عليها حجة قيل لأنه لم يخرج من إحرامها وهذا لا يجوز في صلاة ولا صوم وقيل له إن شاء الله أهلت عائشة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون القضاء فقول على النبي صلى الله عليه وسلم القضاء فأمر من لم يكن معه هدى أن يجعل إحرامه عرفة فكانت معتمرة بأن لم يكن معها هدى فلما حال المحيض بينهما وبين الإحلال من عرتها ورهقها الحج أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تدخل عليها الحج ففعلت فكانت قارئة فهذا قلنا يدخل الحج على العمرة لم يفتح الطواف وذكرته قرآن الحج والعمرة فإذا قال جائز قيل أفيجوز هذا في صلاتين أن تقرأنا وفي صومين فان قال لاقبل فلا يجوز أن تجمع بين ما تفرق أنت بينه (قال الشافعي) ولو أهل بالحج ثم أراد أن يدخل عليه عمرة فان أكثر من لقيت وحفظت عنه بقول ليس ذلك له وإذا لم يكن ذلك فلا شيء عليه في ترك العمرة من قضاء ولا فدية (قال الشافعي) فان قال قائل (١) فكيف إذا كانت السنة أنهم ما تسكن يدخل أحدهما في الآخر ويقتربان في أنه إذا أدخل الحج على العمرة فاعلم أن الإحرام إذا أدخل العمرة فإذا أدخل العمرة على الحج زاد إحراما أقل من إحرام الحج وهذا وإن كان كما وصفت فليس يفرق بين أحدهما أن يكون قياسا على الآخر لأنه يقاس ما هو بأبعده منه ولا أعلم حجة في الفرق بين هذا إلا ما وصفت من أنه الذي أحفظ عن سمعت عنه عن لقيت وقدير يروى عن بعض التابعين ولا أدري هل ثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء أم لا فإنه قد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وليس ثبت ومن رأى أن لا يكون معتمرا فلا يجزى عنه من عمرة الاسلام ولا هدى عليه ولا شيء تركها ومن رأى أنه لا يدخل العمرة على الحج رأى أن يجزى عنه من حجة الاسلام وعمرة وإذا أهل الرجل بعمرته ثم أقام بمكة إلى الحج أنشأ الحج من مكة وإذا أهل بالحج ثم أراد العمرة أنشأ العمرة من أي موضع شاء إذا خرج من الحرم وقد أحدهما إذا أقام عاملهما بمكة أهل كاهلال أهل الآفاق أن يرجعوا إلى موافقهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت قيل أهل عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه بعمرته ثم أمرهم يهلون بالحج إذا توجهوا إلى منى من مكة فكانت العمرة إذا حج قبلها قياسا على هذا ولم أعلم في هذا خلافا من أحد حفظت عنه عن لقيته فان قال قائل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن أبي بكر بعمرته عائشة من التنعيم فعائشة كان إحرامها عمرة فأهلت بالحج من مكة وعمرتها من التنعيم فافله فليست في هذا حجة عندنا لما وصفنا ومن أهل بعمرته من خارج الحرم فذلك يجزى عنه فان لم يكن دخل قبلها بهج أو عمرة ثم أقام بمكة فكانت عمرته الواجبة رجوع إلى ميقاته وهو محرم في وجوعه ذلك ولا شيء عليه إذا جاء ميقاته محرما وإن لم يفعل أهراق ما فكانت عمرته الواجبة عليه بجزئته عنه ومن أهل بعمرته من مكة ففهم قولان أحدهما أنه إذا لم يخرج إلى الحل حتى يطوف بالبيت وبالصفاء والمروة لم يكن حلالا وكان عليه أن يخرج فيلبي بثلاث العمرة خارجا من الحرم ثم يطوف بعدها ويسعى ويحلق أو يقصر ولا شيء عليه أن لم يكن حلق وإن كان حلق أهراق دما وإن كان أصاب النساء فهو مفسد لعمرته وعليه أن يلبي خارجا من الحرم ثم يطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويغفر بنية ثم يقضي هذه العمرة إذا أقامها بعمرته مستأنفة وانما خروجه من الحرم لهذه العمرة المفسدة والقول الآخر أن هذه

عمرة

النهر في جميعها بطل أن تكون المعلومات فيها يقال له قال الله عز وجل سبع سموات طباقا وجعل القمر فيهن نورا وليس القمر فيهن نورا وليس القمر في جميعها وانما هو في واحدة أفيبطل أن يكون القمر فيهن نورا كما قال الله جل وعز وفي ذلك دليل لما قال الشافعي وبالله التوفيق

(باب الهدى)

(قال الشافعي) والهدى من الابل والبقر والغنم فمن نذر لله هديا فسمى شيئا فهو على ما سمي وإن لم يسمه فلا يجزئ من الابل والبقر (٢) والغنم الاثنى قصاعدا ويجزئه الذكور والانثى ولا

(١) قوله فان قال قائل فكيف إذا كانت الحج كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط ولعل في العبارة تحريفا أو نقصا فخر كسبه

(٢) قوله والغنم المراد به المعزى كما هو صريح عبارة الام ونصها فلا يجزئ من الابل ولا البقر ولا المعزى الاثنى قصاعدا ويجزئ من الضأن وحده الجذع

اه كسبه

عمره ومهر يق دما لها والقول الاول أشبه بها والله أعلم ولكنه لو أهل حجج من مكة ولم يكن دخل مكة محرما ولم يرجع الى ميقاته أهرق دما تركه الميقات وأجزأت عنه من حجة الاسلام الحج من مكة لان عمادا الحج في غير الحرم وذلك عرفة وجميع عمل العمرة سوى الوقت في الحرم فلا يصلح أن يبتدأ من موضع ينتهي عملها وعماده وأكره للرجل أن يهل بحج أو عمره من ميقاته ثم يرجع الى بلدته أو بغير موضع وان فعل فلا فدية عليه ولكن أحب له أن يضي وجهه في قصد قدسك (قال) وكذلك أكره له أن يسلك غير طريقه عناهوا بعد منه الغير أمر بنوبه أو رفق به فان نابه أمرا أو كانت طريق أرفق من طريق فلا أكره ذلك له ولا فدية في أن يعرج وان كان لغير عذر ومن أهل بعمرة في سنة فأقام عكة أو في بلدته أو في طريق سنة أو سنتين كان على إحرامه حتى يطوف بالبيت وكانت هذه العمرة حجة عنه لان وقت العمرة في جميع السنة وليست كالالحج الذي اذا فات في عامه ذلك لم يكن له المقام على إحرامه ويخرج منه وقضاه وأكره هذا له للتغير بإحرامه ولو أهل بعمرة مفقاهم ذهب عقله ثم طاف مفقاه أجزأت عنه وعماد العمرة الاهلال والطواف ولا يضرب المعتبر ما بينهما من ذهاب عقله (قال الشافعي) فقال قائل لم جعلت على من جاوز الميقات غير محرم أن يرجع اليه ان لم يخف فوت الحج قلت له لما أمر في حجه بان يكون محراما من ميقاته وكان في ذلك دلالة على أنه يكون فيما بين ميقاته والبيت محراما (٢) ولا يكون عليه في ابتداءه الاحرام من أهله الى الميقات محراما قلت له ارجع حتى تكون مهلا في الموضع الذي أمرت أن تكون مهلا به على الابتداء واقفائه مع قول ابن عباس لما يشبه من دلالة السنة فان قال قائل فلم قلت ان لم يرجع اليه تلفوت (٣) ولا غير عذربذلك ولا غيره أهرق دما عليه قلت له لما جاوز ما وقت له رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه أن يأتي بكامل ما عليه أمرناه أن يأتي بالبدل مما تركه فان قال فكيف جعلت البدل من تركه شيء يلزمه في عمل يجاوزه ويجاوزته الشيء ليس له ثم جعلت البدل منه دما مبريقه وأنت انما تجعل البدل في غير الحج شيئا عليه فتجعل الصوم بالصوم والصلاة بالصلاة قلت ان الصوم والصلاة مختلفان الحج مختلفان في أنفسهم قال فأنى اختلافهما قلت يقصد

الحج فيمضي فيه ويأتي بسنة والبدل وتفسد الصلاة فيأتي بالبدل ولا يكون عليه كفارة ويقوته يوم عرفة وهو محرم فيخرج من الحج بطواف وسعي ومحرم بالصلاة في وقت فيخرج الوقت فلا يخرج منها ويقوته الحج فلا يقضيه الا في مثل يومه من سنته وتقوته الصلاة فيقضيه اذا ذكرها من ساعته ويقوته الصوم فيقضيه من غده ويفسده عندنا وعند بقى وغيره فلا يكون عليه كفارة ويعوده ويفسده بجماع فيجب عليه عتق رقبة ان وجد وبدل مع اختلافهما فيما سوى ما سمي فكيف تجمع بين المختلف حيث يختلف (قال الشافعي) وقلت له الخ في هذا انما نعلم تخالف في أن الرجل أن يهل قبل أن يأتي ميقاته ولا في أنه ان ترك الاهلال من ميقاته ولم يرجع اليه أجزأه حججه وقال أكثر أهل العلم به ريق دما وقال أقلهم لاشئ عليه وجهه مجزئ عنه ومن قول أكثرهم فيه أن قالوا في التارك البيتوتة مجزئ وتارك من دلفه به ريق دما وقلنا في الجبار يدعها به ريق دما ففعلنا وجعلوا الابدال في أشياء من عمل الحج دما (قال) واذا جاوز المكي ميقاته أتى عليه يرد حجا وعمرة ثم أهل دونه فقل غير يرجع أو به ريق دما فان قال قائل وكيف قلت هذا في المكي وأنت لا تجعل عليه دم المتعة قيل لان الله عز وجل قال ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام

(باب الغسل للاهلال)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراودي وحاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه قال حدثنا جابر بن عبد الله الانصاري وهو يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فلما كنا بذي الحليفة ولدت أسماء بنت عيسى فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والاحرام (قال الشافعي) فاستحب

يجزئته من الضأن الا الجذع فصاعدا وليس له أن يضردون الحرم وهو محلها لقول الله جل وعز ثم محلها الى البيت العتيق الا أن يحصر فينصر حيث أحصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية وان كان الهدي بدنة أو بقرة قلدها نعلين وأشعرها وضرب شقها الا عين من موضع السنم بحديدة حتى يدميها وهي مستقبله القبلة وان كانت شاة قلدها (١) خرب القسرب (١) الحرب جمع خربة يضم ففتح وهي كافي اللسان عروة المزاة والقسرب بكسر ففتح جمع القرية المعروفة كتبه معجمه (٢) قوله ولا يكون عليه الحج كذا في النسخ ولعل كلمة عليه من زيادة النسخ فانظر كتبه معجمه (٣) قوله ولا غير عذر بذلك ولا غيره كذا في النسخ والعبارة لا تتناول من تحريف خبر كتبه معجمه

الغسل عند الاهل للرجل والصبي والمرأة والخائض والنفساء وكل من اراد الاهلال اتباع السنة
ومعقول انه يجب اذا دخل المرفق نسيان لم يكن له فيه ان يدخله الا بالاكل الطهارة وان يتنظف له لا تمناعه
من احداث الطيب في الاحرام واذا اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة وهي نفسها لا يطهرها
الغسل للصلاة فاختار لها الغسل كان من يطهره الغسل للصلاة أولى ان يختاره أو في مثل معناه أو أكثر منه
واذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أسجد أن تغتسل وتهل وهي في الحال التي أمرها أن تهل فيها من
لا تحل له الصلاة فلا حرم من لم يغتسل من جنب أو غير متوضئ أو خائض أو نفساء أجزأ عنه الاحرام لانه اذا
كان يدخل في الاحرام والداخل فيه من لا تحل له الصلاة لانه غير طاهر جاز ان يدخل فيه كل من لا تحل له
الصلاة من المسلمين في وقت الذي دخل فيه ولا يكون عليه فيه فدية وان كنت أكثر مثلاً واختاره الغسل
وما تركت الغسل للاهلال قط ولقد كنت أعتقد أنه لم يرض في النفساء والنفوساء ما يجب
أخذاً أفتدى به فإني كنت أرى أن ما أرى من أجد أعباءه أن يراها اختياراً (قال الشافعي) وإذا كانت
النفساء والخائض من أهل أمي لم يخرجهما طاهرين بعد غسلهما بنفسهما أو حوض أو كانتا نفساء من أوطأ من
عصرهما فجاء وقت جهنم فإلا ناس أن يخرجهما طاهرين بتلك الحال وإن قدرنا إذا جاءتا معاً فماتتا تغتسلتا
فعلتا وإن لم تغتسلتا ولا الرظا على ماء أحسب لهما أن يخرجهما طاهرين ولو أجزأ المرأة ولا أحب للنفساء
والخائض أن تغتسلتا معاً من غير غسل ميقاتهما وكذا الله أن كانا في مكان واحد فغسلتا معاً من
الزمان ما فكتن فيه يظهر ورهنا وأدراكم ما لا يخفى من ذلك ولا علة أحسب استخارهما ليطهرا فماتتا طاهرتين
وكذلك أن كانتا من دون المواقف ومن أهل المواقف وكذلك أن كانتا معاً في مكان لم يدخلها
مخرج من فخرتهما بالخروج إلى ميقاتهما ما يجب أحسب إذا كان عليهما وقت أن لا يخرجهما إلا طاهرتين
أو قرب طهرهما التهلان من الميقا طاهرتين ولو أجزأنا بالميقا حتى تطهرا كان أحب إلى وكذلك إذا
أمرتهما بالخروج لغيره قبل الحج وعليهما ما لا يفوتهم جامعه الحج أو من أهلها أحسب لهما أن تسلا
طاهرتين وإن أهلتا في هذه الأحوال كلها مستبدتي وغير مستبدتي سفراً غير طاهرتين أجزأ عنهما ولا
فدية على واحدة منهما وكل ما عملته الخائض من عمل الحج غسله الرجل جنباً على غير وضوء واختيار
له أن لا يعمل كله إلا طاهراً وكل غسل الحج عمله الخائض وغير الطاهر من الرجال الا الطواف بالبيت
والصلاة فقط

(باب الغسل بعد الاحرام)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر بن أنس عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين
عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسود بن حزيمة اختلعا بالأنواء فقال عبد الله بن عباس يغسل المحرم رأسه
وقال المسعود لا يغسل المحرم رأسه فسئل عن أبيه فقال لا يغسل المحرم رأسه فقال عبد الله بن عباس أسأله فوجدته يغتسل بين
القرنين وهو يسبح ثم شرب قال فيسبح فقال من هذه القلعة أنا عبد الله أرسلني إليك ابن عباس أسألك كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا
لرأسه ثم قال لا نسا أن يصيب عليه أصيب فصب على رأسه ثم حلق رأسه بيده فأقبل ثم جاء أدبر ثم قال هكذا
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بن وهبان
ابن يعلى أخبرني عن أبيه يعلى بن أمية أنه قال بشا عمر بن الخطاب يغتسل إلى بعير وأنا أسأله عليه ثوب إذا قال
عمر يا يعلى (١) أصيب على رأسي فقلت أمير المؤمنين أعلم فقال عمر بن الخطاب والله لا يرد الماء الشعر
الا شعاع يسمى الله ثم أفاض على رأسه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه بلغه أن ناساً (٢) تفاقموا
بين يدي عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو يسأل من السواحل وعمر ينظر إليهم فلم يذكره عليهم أخبرنا

ولا يشعرها وإن تركت
التقليد والأشعار
أجزأه (قال) ويجوز أن
يشترط السبعة في الدية
الواحدة وفي البقرة
كذلك وروى عن جابر
ابن عبد الله أنه قال يخبرنا
عمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالسندنية
بالحدودية عن سبعة
والبقرة عن سبعة
(قال) وإن كان الهدي
نافع فتجبت سيق معها

- (١) قوله أصيب على رأسي كذا في النسخ بصيغة الامر ونزول الرواية كتبه مصححه
- (٢) تفاقموا أي تفاطسوا في الماء كما في كتب اللغة كتبه مصححه

سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربما قال لي عمر بن الخطاب تعال
أبقيك في الماء أبنا أطول نفسا ونحن محرمون أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرنا ابن جريح عن عطاء قال
الجنب المحرم وغير المحرم إذا اغتسل ذلك جلده إن شاء ولم يترك رأسه قال ابن جريح فقلت له لم يترك جلده
إن شاء ولا يترك رأسه قال من أجل أنه يبدوله من جلده ما لا يبدوله من رأسه أخبرنا ابن عيينة عن أيوب
عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب قال قال عاصم بن عمرو وعبد الرحمن بن زيد وهما مخترمان وعمر بنطر
(قال الشافعي) وهذا كله تأخذ فيغتسل المحرم من غير جنبته ولا ضرورة ويفسل رأسه ويدلك جسده
بالماء وما تغمر من جميع جسده لينقيه ويذهب تغيره بالماء وإذا غسل رأسه أفرغ عليه الماء فراغا وأحب
إلى أن لم يغسله من جنبته أن لا يحرك يديه فإن فعل رجوت أن لا يكون في ذلك ضيق وإذا غسله من جنبته
أحببت أن يغسله بطن أنامله ويديه وبزابل شعره من الزينة فقسه ويشرب الماء أصول شعره ولا يحكه
بأظفار أو يتوقى أن يقطع منه شيئا فإن حركه تحركه بكأخف فأشددت في يديه من الشعر شيئا
فلا احتياط أن يغديه ولا يجب عليه أن يغديه حتى يستيقن أنه قطعه أو تنفقه بفعله وكذلك ذلك في لحيته
لأن الشعر قد ينتفخ ويتعلق بين الشعر فإذا نسي أو حركه خرج المنتفخ منه ولا يغسل رأسه بسدر ولا
خطمي لأن ذلك يبرجه فإن فعل أحببت لو أفتسدى ولا أعلم ذلك واجبا ولا يغسل المحرم رأسه في الماء إذا
كان قد لبده من أرايلين عليه وبذلك المحرم جسده ذلك أشد إذا كان شاه لأنه ليس في بدنه من الشعر ما يتوقى كما
يتوقاه في رأسه ولحيته وإن قطع من الشعر شيئا من ذلك ما يراه

(باب دخول المحرم الحمام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولا أكره دخول الحمام للمحرم لأنه
غسل والغسل باح لمعين للطهارة والتنظيف وكذلك هو في الحمام والله أعلم وبذلك الوسخ عنه في
حمام كان أو غيره وليس في الوسخ نسك ولا أمر نهى عنه ولا أكره للمحرم أن يدخل رأسه في ماء سخن ولا
بارد جار ولا نافع

(باب الموضع الذي يستحب فيه الغسل) قال الشافعي استحب الغسل للدخول في الأهل والدخول
مكة وللوقوف عشية عرفة وللوقوف بمنى ليلة ولرمي الجمار سوى يوم النحر واستحب الغسل بين هذا وعند
تغير البدن بالعرق وغيره تنظيفا للبدن وكذلك أحبه للعائض وليس من هذا واحد واجب وروى عن
اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن عثمان بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بذي طوى
حتى صلى الصبح ثم اغتسل بها ودخل مكة وروى عن أم هانئ بنت أبي طالب وروى عن جعفر بن محمد عن
أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يغسل عنقه بمكة حين يقدم قبل أن يدخل المسجد وروى عن
صالح بن محمد بن زائدة عن أم ذرة أن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تغسل بذي طوى حين تقدم مكة (قال
الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا خرج حاجا ومغتبرا لم يدخل مكة حتى يغتسل ويأمر
من معه فيغتسلوا

(باب ما يلبس المحرم من الثياب)

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء جابر بن
زيد يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول إذا لم يجد المحرم ثيابين
لبس خفين وإذا لم يجد أزارا لبس سراويل أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلا
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله ما يلبس المحرم من الثياب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلبس
القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا الخفين إلا أن لا يجد ثيابين فأن لم يجد ثيابين فليلبس
خفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله

فصلها وتخصر الأبل
قياماً معقولة وغير معقولة
فإن لم يكن له نحرها بركة
ويذبح البقر والغنم
فإن ذبح الأبل ونحر
البقر والغنم أجزأه ذلك
وكرهه له فإن كان
مغتبرا نحره بعد
ما يطوف بالبيت ويسعى
بين الصفا والمروة
قبل أن يحلق عنقه
المروة وحيث نحر
من الحاج مكة أجزأه وإن
كان حاجا نحره بعد
ما رمى جرة العقيقة
قبل أن يحلق وحيث
نحر من شاء أجزأه
وما كان منهم أبطوا على
منها لقول الله جل وعز
فاذا وجبت جنوبها
فكلوا منها وأكل النبي

صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا
العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخنفر في الأحد لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من
الكعبين أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن
يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً زعفراناً أو ورساً وقال من لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من
الكعبين (قال الشافعي) استثنى النبي صلى الله عليه وسلم لمن لم يجد نعلين أن يلبس خفين ويقطعهما
أسفل من الكعبين (قال الشافعي) ومن لم يجد أزاراً لبس سراويل فهمسا أو غيراً لأنه لا يقطع من السراويل
شيئاً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بقطعه وأيهما لبس ثم وجد بعد ذلك نعلين لبس النعلين وألقى
الخفين وإن وجد بعد أن لبس السراويل أزاراً لبس الأزار وألقى السراويل فإن لم يفعل افتدى أخبرنا
مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبعت وهي محرمة
ليس فيها زعفران أخبرنا صفوان عن عروة بن دينار عن أبي جعفر محمد بن علي قال أبصر عروة بن الخطاب
على عبد الله بن جعفر ثوبين مضرجين وهو محرم فقال ما هذه الثياب فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
مأانال أحدنا يعلن الستة فسكت عمر

(باب ما تلبس المرأة من الثياب)

أخبر ناسعدين سالم عن ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر أنه سمعه يقول لا تلبس المرأة ثياب الطبيب وتلبس
الثياب المعسفرة ولا ترى المعسفر طيبا أخبر ناسفیان عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يفتي النساء
إذا أحرمن أن يقطعن الخلفين حتى أخبرته صفية عن عائشة أنها كانت تفتي النساء أن لا يقطعن فاتهم
عنه (قال الشافعي) لا تقطع المرأة الخلفين والمرأة تلبس السراويل والخفين والمار والبرقع من غير
ضرورة كضرورة الرجل وليست في هذا كالرجل أخبر ناسعدين سالم عن ابن جرير عن عطاء قال في
كتاب علي رضي الله عنه لم يجد نعلين ووجد خفين فلبسهما قلت أنت تقول بأنه كتاب علي قال ما أشك أنه
كتابه قال وليس فيه فليقطععهما أخبر ناسعدين سالم عن ابن جرير عن عطاء أنه قال من لم يكن له أزار وله
ثيابان أو سراويل فليلبسهما قال سـعـيـد بن سالم لا يقطع الثغقان (قال الشافعي) أرى أن يقطع الاذن ذلك
في حديث ابن عمر وان لم يكن في حديث ابن عباس وكلاهما صادق حافظ وليس زيادة أحدهما على الآخر
شيأ لم يؤده الآخر إما عذب عنه وإما شك فيه فلم يؤده وإما سكنت عنه وإما آذاه فلم يؤد عنه لبعض هذه المعاني
اختلافا وبهذا كله نقول الامينا أنا ندعه والسنة ثم أقول أكثر من حفظت عنه من أهل العلم تدل على
أن الرجل والمرأة المحرمين يجتمعان في اللبس ويفترقان فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ما
مصنوعا بزعفران ولا ورس وأذا لم يلبس ثوبا مصنوعا بزعفران ولا ورس لانهما طيب فصنع الثوب بماء الورد
أو المسك أو العنبر وغير ذلك من الطيب الذي هو أطيب من الورد أو مثله أو ما يعد طيبا كان أولى (١) أن
لا يلبسانه كان ذلك مما له لون في الثوب أو لم يكن إذا كانت رائحة طيبة توجد والثوب جاف أو رطب ولو
أخذ ماء ورد فصنع به ثوبا فكان رائحته توجد منه والثوب جاف أو مبلول لأنه أثر طيب في الثوب لم يلبسه
المحرمان وكذلك لو صنع له زعفران حتى يبيض لم يلبسه المحرمان وكذلك لو غمس في (٢) انضوح أو ضياع أو
غير ذلك وكذلك لو صنع له الريحان العربي أو الفارسي أو شيأ من الراحين التي لرمح العرم بها فغمس في ما نلم
بها لم يلبسه المحرمان وجامع هذا أن ينظر إلى كل ما كان طيبا لا يشمه المحرم فاذا استخرج ماؤه بأي وجه استخرج
طيبا كان أو مطبوخا ثم غمس فيه الثوب فلا يجوز للعمر ولا للحرمة لـبـسـه وما كان مما يجوز للعمر والمحرمـة
منه من نبات الأرض الذي لا يعد طيبا ولا ريحاناً مثل الأذخر والضرر والنج والقبصوم والبام وما أشبهه
أو ما كان من النبات المأكول الطيب الريح مثل الأترج والسفرجل والتفاح فعصر ماؤه خالفه غمس فيه

صلى الله عليه وسلم من
لحم هديه وأطمع
وكان هديه أطلعوا
وما عطب منها فخرها
وخل بيننا وبين المساكين
ولا بدل عليه فيها وما
كان واجبا من جزاء
الصيد أو غيره فلا يأكل
منها شيئا فإن أكل فلعنه
بقدر ما أكل المساكين
الحرم وما عطب منها
فعله مكره

(١) أن لا يلبسانه كذا
في جميع النسخ ثابت
النون مع أن الناصبة
وكثيرا ما يقع ذلك في
هذا الكتاب ولعله من
تخريف النسخ ان لم
يكن جريا على لغة من
لا ينصب بأن
(٢) الضوح بالفتح
ضرب من الطيب نفوح
رائحته وأصل النضج
الرش فنبه كثره ما يفوح
من طيبه بالرشح
كذافي اللسان والضياع
كدهاب ضرب من
الطيب كذافي القاموس
كتبه معجده

(كتاب البيع)

باب ما أمر الله تعالى به ونهى عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قال الشافعي) قال الله جل وعز لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعوع تراضى بها المتبايعان استدللنا أن الله جل وعز أحل البيع الا ما حرم الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم أو ما كان في معناه فإذا عقد ابعا عما يجوز واقتراعا عن راض منهما به لم يكن لاحد منهما رده الا بغير أو بشرط خيار (قال المزني) وقد أجاز في الاملاء وفي كتاب الجديد والقديم وفي الصداق وفي الصلح

(١) العصب يفتح فسكون برودغنية يعصب غزلها ثم يصنع وينسج فيأتي موشيا لبقاء ما عصب أبيض لم يأخذه صبغ (٢) قوله وما قلت موجود الخ كذا في النسخ وانظر وحرر كتبه

الثوب فلو توافاه المحرمان كان أحب الي وان لبساه فلا فدية عليهما ويجمعان في أن لا يتبرقعان ولا يلبسان القفازين ويلبسان مع الثوب المصبوغ بالعصفر مشعرا كان أو غير مشعير وفي هذا دلالة على أن لم يمنع لبس المصبوغ بالورس والزعفران للونه وأن اللون اذا لم يكن طيبا لم يصنع شيئا ولكن انما نهى عما كان طيبا والعصفر ليس بطيب والذي أحب لهما معا أن يلبسا البياض وأكره لهما كل شهرة من عصفر وسواد وغيره ولا فدية عليهما ان لبسا غير المطيب ويلبسان المشق وكل صبغ غير طيب ولو تر كاذك لبسا البياض كان أحب الي الذي يقتدى به ولا يقتدى به أما الذي يقتدى به فلما قال عز بن الخطاب راء الجاهل فيذهب الي أن الصبغ واحد فلبس المصبوغ بالطيب وأما الذي لا يقتدى به فأخاف أن لبس الظن به حين يترك مستحقا باحرامه وهذا وان كان كما وصفت فالمقتدى به وغير المقتدى به يجمعان في ترك العالم عنده من جهل العلم مستحقا باحرامه واذا رأى الجاهل فلم ينكر عليه العالم رأى من يجهل أنه لم يقر الجاهل الا وهذا جاز عند العالم فيقول الجاهل قد رأيت فلانا العالم رأى من لبس ثوبا مصبوغا وصحبه فلم ينكر عليه ذلك ثم تفارق المرأة الرجل فيكون لهما لبس الخفين ولا تقطعهما وتلبسهما وهي تحت نعلين من قبل أن لهما لبس الدرع والخمار والسر او بيلس الخفان بآن ثمر من واحد من هذا ولا أحب لهما أن تلبس نعلين وتفارق المرأة الرجل فيكون احرامهما في وجهها واحرام الرجل في رأسه فيكون للرجل تغطية وجهه كله من غير ضرورة ولا يكون ذلك للمرأة ويكون للمرأة اذا كانت بارزة تريد السترة من الناس أن ترخي جلبابها أو بعض خمارها أو غير ذلك من ثيابها من فوق رأسها وتجاويف عن وجهها حتى تغطي وجهها متجاوفا كالسترة على وجهها ولا يكون لهما أن تنتقب أخيرا ناسعين سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال تدلى عنهما من جلبابها ولا تضرب به قلت وما لا تضرب به فأشار الي كالتجلب المرأة ثم أشار الى ما على خدها من الجلباب فقال لا تغطي فترضب به على وجهها فذلك الذي بقي عليها ولكن تسدله على وجهها كما هو مسدول ولا تقلبه ولا تضرب به ولا تغطي أخيرا ناسعين سالم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال لتدل المرأة المحرمة ثوبها على وجهها ولا تنتقب (قال الشافعي) ولا ترفع الثوب من أسفل الي فوق ولا تغطي جبهة ولا شيئا من وجهها الا ما لا يستسك الخمار الا عليه مما يلي قصاص شعرها من وجهها مما ثبت الخمار ويستتر الشعر لان الخمار لو وضع على قصاص الشعر فقط انكشف الشعر ويكون لها الاختيار ولا يكون للرجل التعم ولا يكون له لبس الخفين الا أن لا يحد نعلين فلبسهما أو يقطعهما أسفل من الكعبيين ولا يكون له لبس السراويل الا أن لا يحد ازارا فلبسه ولا يقطع منه شيئا ويكون ذلك لها ويلبسان رقيق الوشي (١) والعصب ودقيق القطن وغليظه والمصبوغ كله بالمدرلان المدري ليس بطيب والمصبوغ بالسدر وكل صبغ عدا الطيب واذا أصاب الثوب طيب بقي ريحه فيه لم يلبس وكان كالصبغ ولو صبغ ثوب بزعفران أو ورس فذهب ريح الزعفران أو الورس من الثوب اطول لبس أو غير موكان اذا أصاب واحد منهما الماء حرل ويحبه شيئا وان قل لم يلبسه المحرم وان كان الماء اذا أصابهما لم يحرل واحد منهما فلو غسلا كان أحب الي وأحسن وأحرى أن لا يبقى في النفس منهما شيء وان لم يغسل رجوت أن يسع لبسهما اذا كانا هكذا لان الصباغ ليس بنجس وانما أردنا بالغسل ذهاب الريح فان ذهب الريح بغير غسل رجوت أن يجزى ولو كان أمره أن لا يلبس من الثياب شيئا منه الزعفران أو الورس بحال كان ان مسه ثم ذهب لم يجز لبسه بعد غسلات ولكنه انما أمر أن لا يلبسه اذا كان الزعفران والورس موجودا في ذلك الحين فيه والله أعلم (٢) وما قلت موجود من ذلك في الخبر والله أعلم (قال) وكذلك لو صبغ ثوب بعد الزعفران والورس بسدرا أو سوادا فكانا اذا مسهما الماء لم يظهر للزعفران والورس ريح كان له لبسهما ولو كان الزعفران والورس اذا مسهما الماء يظهر لهما شيء من ريح الزعفران أو الورس لم يلبسهما ولو مس زعفران أو ورس بعض الثوب لم يكن للحرم لبسه حتى يغسل به بعد المحرم عليه ازاره لانه من صلاح الازار والا زار ما كان معقودا ولا يأترو ذيلين ثم بعد الذيلين من ورائه ولا يعقد

رداء عليه ولكن يفرز طرفي ردائه ان شاء ان ازاره او في سراويله اذا كان الرداء منشورا فان لبس شيا مما قلنا ليس له لبسه اذا كرا عالما انه لا يجوز له لبسه افتدى وقيل لبسه وكثيره سواء فان قنع المحرم رأسه طريقة عين ذا كرا عالما وانتقيت المرأة اوليست مالبس لها ان تلبسه فاعلم ما القدية ولا يعصب المحرم رأسه من علة ولا غيرها فان فعل افتدى وان لم يكن ذلك لباسا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه قال في المحرم يلوى الثوب على بطنه من ضرورة او من برد قال اذا الواء من ضرورة فلا قدية أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن هشام بن عمار عن طاوس قال رأيت ابن عمر يسبح بالبيت وقد خرم على بطنه ثوب أخبرنا سعيد بن سالم عن اسمعيل بن أمية ان نافعا أخبره ان عبد الله بن عمر لم يكن عقد الثوب عليه انما غرز طرفيه على ازار أخبرنا سعيد بن سالم عن مسلم بن جندب قال جاء رجل يسأل ابن عمر واما نفعه قال اختلف بين طرفي فوي من ورائي ثم اعقده وانما محرم فقال عبد الله لا تعقد شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كره للمحرم ان يتوشع بالثوب ثم يعقد طرفيه من ورائه الامن ضرورة فان فعل من ضرورة لم يفقد أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا محترما بمجمل ابرق فقال انزع الحبل مرتين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء في المحرم يجعل المكمل على رأسه فقال نعم لا بأس بذلك وسألته عن العصاة يعصب بها المحرم رأسه فقال لا العصاة تكففت شعرا كثيرا (قال الشافعي) لا بأس أن يرتدي المحرم ويطرح عليه القميص والسراويل والفرو وغير ذلك ما لم يلبس لباسا وهو كالرداء ولا بأس أن يغسل المحرم ثيابه وثياب غيره ويلبس غير ما أحرم فيه من الثياب ما لم يكن من الثياب المنهي عن لبسها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال ويلبس المحرم من الثياب ما لم يلبس فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بالمسوق للحرم بأسا أن يلبسه وقال انما هو مودة أخبرنا سعيد بن سالم قال الربيع انطعن عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بأسا أن يلبس المحرم (٢) ساجا لم يرزعه عليه فان زرعه عليه عمد افتدى كما يفقد اذا تقصص عدا (قال الشافعي) وبهذا نأخذ (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء انه كان لا يرى بدرس العصفرو الزعفران للحرم بأسا ما لم يجدر به (قال الشافعي) أما العصفور فلا بأس به وأما الزعفران فاذا كان اذا مسه الماء ظهرت رائحته فلا يلبسه المحرم وان لبسه افتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة انها قالت كنا عند عائشة اذ جاءتها امرأة من نساء بني عبد الدار يقال لها تملك فقالت يا أم المؤمنين ان ابنتي فلانة خلعت انها تلبس حلها في الموسم فقالت عائشة قولي لها اني أم المؤمنين تقسم عليك ان لا يلبس حليلك كله أخبرنا سعيد بن موسى بن عبيدة عن أخيه عبد الله بن عبيدة وعبد الله بن دينار قال من السنة أن تسم المرأة يديها عند الاحرام بشئ من الخناء ولا تحرم (٣) وهي عفا (قال الشافعي) وكذلك أحب لها (قال) ان اختضت المحرمة ولقت على يديها رأيت أن تفقدى وأما الموسى يديها بالخناء فاني لأرى عليها قدية وأكرهه لانه ابتداء عزيمة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن ناسا سألوه عن الكحل الاعم للراة المحرمة الذي ليس فيه طيب قال أكرهه لانه زينة وانما هي أيام تخشع وعبادة (قال الشافعي) والكحل في المرأة أشد منه في الرجل فان فعلا فلا أعلم على واحد منهما قدية ولكن ان كان فيه طيب فأيهما اكتمل به افتدى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رمد وهو محرم أقطر في عينه الصبر أقطارا وأنه قال يكحل المحرم بأي كحل اذا رمد ما لم يكحل بطيب ومن غير رمد ابن عمر القائل (باب لبس المنطقة والسيف للحرم) قال الشافعي رحمه الله تعالى يلبس المحرم المنطقة ولو جعل في طرفها سورا ففقد بعضها على بعض لم يضره وبقوله المحرم السيف من خوف ولا قدية عليه وينتكب المعصف (باب الطيب للأحرام) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب اذا رميت الحجر فقد دخل لكم ما حرم عليكم الا النساء والطيب

أخبرنا

خيار الرؤية (١) وهذا كله غير جائز في معناه (قال المزني) وهذا ينفي خيار الرؤية أولى به اذ أصل قوله ومعناه أن البيع بيعان لالثالث له عاصمة مضمونة وعين معروفة وأنه لا يبيع الثوب لم يربعه لجهله به فكيف يجوز شراءه ما لم ير شيئا منه قط ولا يدري أنه ثوب أم لا حتى يجعل له خيار الرؤية

(١) قوله وهذا كله غير جائز الى قوله اذ أصل قوله كذا في الأصل الذي بيده وفي العبارة تحريف ظاهر فأنظر وحرر كتبه معصمه (٢) الساج هو الطيلسان الاخضر والاسود كما في القاموس (٣) فتوله وهي عفا كذا في نسخ الام التي بيدها وقع في مختصر المزني وهي غفل وكتبتا هناك أن الغفل التي لا أثر بها من الخصاب من قول الصرب ناقة غفل لعلامة عليها فأنظر كتبه معصمه

أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سالم قال قالت عائشة أنا طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سالم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيّب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال سمعت عائشة وبسطت يديها تقول أنا طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لأحرامه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي هاتين لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عثمان بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عائشة تقول طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه ولحله فقلت لها بأى الطيب فقالت بأطيب الطيب وقال عثمان ما روى هشام هذا الحديث إلا عنى أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت رأيت وبص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع القاسم بن محمد وعروة يخبران عن عائشة أنها قالت طابت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي في حجة الوداع للعل والأحرام أخبرنا سفيان عن محمد بن مجمل أن أنه سمع عائشة بنت سعد تقول طابت أبي عند أحرامه (١) بالسك والذرية أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد عن أبيه أنه قال رأيت ابن عباس يحرم ما وان على رأسه لمثل (٢) الرب من الغالية (٣) قال الشافعي) وهذا كله تأخذ فنقول لا بأس أن يطيب الرجل قبل أحرامه بأطيب ما يجد من الطيب غالبه ومجرو وغيره ما لا مانع من الرجل من الترعرع ولا بأس على المرأة في التطيب بما شاءت من الطيب قبل الأحرام وكذلك لا بأس عليها أن يغفل بعد ما يرميها جرة العقبة ويخلق الرجل وتقصر المرأة قبل الطواف بالبيت والحجة فيه ما وصفنا من طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحالين وكذلك لا بأس بالمجمر وغيره من الطيب لأنه أحرم وأبداً الطيب حلالاً وهو مباح له وبقاؤه عليه ليس بابتداء منه له وكذلك أن كان الطيب دهناً أو غيره ولكنه إذا أحرم فس من الطيب شيئاً أقل أو أكثر بيده أو أمسه جسده وهو ذا كر لحرمته غير جاهل بأنه لا ينبغي له اقتدى وكل ما سمي الناس طيباً في هذه الحال من الاقوايه وغيرها وكل ما كان ما كولا انما يتخذ لئلا كل أو يشرب لدواء أو غيره وان كان طيب الريح ويصلح في الطيب فلا بأس بأكله وشمه وذلك مثل المصطكا والزنجبيل والدارصيني وما أشبه هذا وكذلك كل معلوف أو حطب من نبات الارض مثل الشيم والقصوم والأذخر وما أشبه هذا فان شمه أو أكله أو دقه فطبخ به جسده فلا فدية عليه لأنه ليس بطيب ولا دهن والريحان عندى طيب وما طيب من الادهان بالرياحين فبقى طيباً كان طيباً وما (١) ربيها عندى طيب اذا بقى طيباً مثل الزنبق والخيري والكاذي والبان المنشوش وليس البنفسج طيب انما ربي للنفعة لا للطيب أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر أنه سئل أي شئ المحرم الريحان والدهن والطيب فقال لا أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال ما أرى الورد والياسمين الا طيباً (قال الشافعي) وما من المحرم من رطب الطيب بشئ من بدنه اقتدى وان مس بيده منه شيئاً يابس لا يبق له أثر في بدنه ولا له ربح كرهته ولم أر عليه الفدية وانما يقتدى من الشم خاصة بما أثر من الطيب من الشم لان الشم غاية الطيب للتطيب وان جلس الى عطار فاطال أو مر به فوجد ربح الطيب أو وجد ربح الكعبة مطيبة أو مجرمة لم يكن عليه فدية وان مس خلوق الكعبة جافاً كان كما وصفت لافدية عليه فيه لأنه لا يؤثر ولا يبق ربحه في بدنه وكذلك الركن وان مس الخلقوط طيباً اقتدى وان انتضخ عليه أو تلطح به غير عامد له غسله ولا فدية عليه وكذلك لو أصاب ثوبه ولو عقد طيباً فحمله في خرقة أو غيرها أو ربحه يظهر منها لم يكن عليه فدية وكهرته لأنه لم يمس الطيب نفسه ولو أكل طيباً أو استعط به أو احتقن به اقتدى وإذا كان طعام قد خالطه زعفران أصابته ناراً ولم تصبه فانظر فان كان ربحه يوجد أو كان طعم الطيب يظهر

(باب خيار المتبايعين
مالم يتفرقا)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال
المتبايعان كل واحد
منهما على صاحبه بالخيار
مالم يتفرقا الا بيع الخيار
(قال الشافعي) وفي
حديث آخر أن ابن عمر
كان اذا أراد أن يوجب
البيع مشى قليلاً ثم رجع
وفي حديث أبي الوضوء

(١) السك بالضم
ضرب من الطيب يركب
من مسك وروامل كذا
في اللسان

(٢) الرب بالضم الطلاء
الخاتر كذا في اللسان

(٣) ربيها أى طيب
وغذى ودهن منشوش
أى مخلوط بالطيب كذا
في كتب اللغة كنه
مصحه

فيه فأكله المحرم افتدى وإن كان لا يظهر فيه ريح ولا يوجد له طعم وإن ظهر لونه فأكله المحرم لم يفتد لانه قد يكثر الطيب في الماء كقول وعيس النار فيظهر فيه ريحه وطعمه ويقل ولا تفسد نار فلا يظهر فيه طعمه ولا لونه وأما الفدية وتركها من قبل الريح والطعم وليس للون معنى لأن اللون ليس بطيب وإن حشا المحرم في جرح له طيبا افتدى والادهان دهنان دهن طيب فذلك يفتدى صاحبه إذا دهن به من جسده شيئا قل أو كثر وذلك مثل البان المنشوش بالطيب والزيت والورد وغيره (قال) ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير المنشوش والشبرق والزيت والسمن والزبد فذلك إن دهن به أي جسده شيء غير رأسه وحيته أو أكله أو شربه فلا فدية عليه فيه وإن دهن به رأسه أو وحيته افتدى لأنهما في موضع الدهن وهما رجليان ويذهب شعثهما بالدهن فأدى دهن أذهب شعثهما ورجلها ما بقي فيها طيبا ولم يبق فعلي المذهب بدفدية ولو دهن رأسه بعسل أو لبن لم يفتد لانه لا طيب ولا دهن إنما هو يقذر لارجل ولا يهني الرأس أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال يدهن المحرم قدميه إذا تشققت بالودك ما لا يكن طيبا أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه سأله عن المحرم يشق رأسه أي دهن الشقاق منه بسمن قال لا ولا يودك غير السمن إلا أن يفتدى فقلت له أنه ليس بطيب قال ولكنه يرحل رأسه قال فقلت له فإنه يدهن قدمه إذا تشققت بالودك ما لا يكن طيبا فقال إن القدم ليست كالشعران الشعر يرحل قال عطاء والحيه في ذلك مثل الرأس بالودك ما لا يكن طيبا فقال إن القدم ليست كالشعران الشعر يرحل قال عطاء والحيه في ذلك مثل الرأس

(باب لبس المحرم وطيبه جاهلا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة يعني جبة وهو متضمخ بالخلوق فقال يا رسول الله أتى أحرمت بالعمرة وهذه علي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت تصنع في جئت قال كنت أنزع هذه المقطعة وأغسل هذا الخلوق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في جئت فاضنعه في عرتك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول من أحرم في قبض أو جبة فليزعها نزعا ولا يشقهها (قال الشافعي) والسنة كما قال عطاء لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صاحب الجبة أن ينزعها ولم يأمره بشقهها أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قلت لعطاء أرايت لو أن رجلا أهدى من ميقاته وعليه جبة ثم سار أسبلا ثم ذكرها فزعهما عليه أن يعود إلى ميقاته فيحدث احراما قال لا حسبه الاحرام الاول (قال الشافعي) وهذا كما قال عطاء إن شاء الله تعالى وقد أهدى من ميقاته والجبة لا تمنعه أن يكون مهلا وهذا كاله تأخذ (قال الشافعي) أحسب من نهى المحرم عن التطيب قبل الاحرام والافاضة بلفه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الاعرابي بغسل الخلوق عنه ونزع الجبة وهو محرم فذهب إلى أن النهي عن التطيب لأن الخلوق كان عنده طيبا وخفي عليهم ما روت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلموه فرأوه مختلفا فأخذوا بالنهي عن التطيب وإنما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعرابي بغسل الخلوق عنه والله أعلم لأنه نهى أن يزعر الرجل أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزعر الرجل فان قال قائل إن حديث النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب الجبة يغسل الخلوق يحتمل ما وصفت ويحتمل أن يكون إنما أمره بغسله لانه طيب وليس للعرم أن يبقى عليه الطيب وإن كان قبل الاحرام قيل له إن شاء الله تعالى فلو كان كما قلت كان منسوخا فان قال وما نسخته قلنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم في الاعرابي بالجعرانة والجعرانة في سنة ثمان وحديث عائشة أنها طابت النبي صلى الله عليه وسلم لحله وحرمه في حجة الاسلام وهي سنة عشر فان قال فقد نهى عنه عمر قلنا لعله نهى عنه على المعنى الذي وصفت إن شاء الله تعالى فان قال أفلا تخاف غلظ من

قال كئافي عسرة فباع صاحب لنا فرسا من رجل فلما أربنا الرجل خاصه فيه إلى أبي برزة فقال أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال) وفي الحديث ما لم يتحضر يحيى بن حسان حفظه وقد سمعته من غيره أنهما بالبلدة ثم غدوا عليه فقال لا أراكما تفرقا وجعل لهما انليار اذبقيا في مكان واحد بعد البيع وقال عطاء بخير بعد وجوب البيع وقال شريح شاهدا عدل أنكما تفرقا بعد رضا ببيع

روى عن عائشة قيل هم أولى أن لا يغلطوا من روى عن ابن عمر عن عمر لأنه أثار روى هذا عن ابن عمر عن عمر رجل أو اثنا وروى هذا عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ستة أو سبعة والعديد الكثير أولى أن لا يغلطوا من العدد القليل وكل عندنا لم يغلط أن شاء الله تعالى ولو جاز إذا خالف ما روى عن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب أن يخاف غلط من روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جاز أن يخاف غلط من روى هذا عن عمر وإذا كان علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وإن عمر كره علما واحدا من جهة الخبر فلا يجوز لاحد أن يزعم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم يتلوا بحال الا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا لقول غيره وقد خالف عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عباس وغيرهما وقد يتلوا من يكره الطيب للأحرام والاحلال لقول عمر أفاويل لعمر لقول الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأفاويل لعمر لا يخالف فيها أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخالف عمر لرأى نفسه فإذا كان يصنع هذا في بعض قول عمر فكيف جاز أن يدع السنة التي فرض الله تعالى على الخلق اتباعها لقول من يفعل في قوله مثل هذا (١) لعمرى لئن جاز له أن يأخذ به فيدع السنة بخلافه فيما لا سنة عليه فيه أضيق وأحرى أن لا يخبر به من خلافه وهو يكثر خلافه فيما لا سنة فيه ولما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السائل بأن يزج الحبة عنه ويغسل الصفرة ولم يأمره بالكفارة قلنا من ليس مالمس له لبسه قبل الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا للحرمة (٢) ثم ثبت عليه أي مدة ما ثبت عليه بعد الأحرام وأبتدأ لبسه بعد الأحرام جاهلا بما عليه في لبسه أو ناسيا للحرمة أو مخطئا به وذلك أن يزيد غيره قبله نزع الحبة والقميص نزعاً ولم يشقه ولا فدية عليه في لبسه وكذلك الطيب قياساً عليه أن كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمره بغسله لما وصفنا من الصفرة وإن كان الطيب فهو أكثر أو مثله والصفرة جامعة لآنها طيب وصفرة فإن قال قائل كيف قلت هذا في الناسي والجاهل في اللبس والطيب ولم تقله فيمن جرحه أو قتل صيداً قيل له إن شاء الله تعالى قلته خبراً وقياساً وإن حاله في اللبس والطيب بخلاف حاله في جز الشعر وقتل الصيد فإن قال فما فرق بين الطيب واللبس وقتل الصيد وجز الشعر وهو جاهل في ذلك كله قيل له الطيب واللبس شيء إذا أزاله عنه زال فكان إذا أزاله كماله قبل أن يلبس ويتطيب لم يلف شيئاً حرم عليه أن يتلفه ولم يزل شيئاً حرم عليه أزالته إنما أزال ما أمره بأزالته مما ليس له أن يثبت عليه وقاتل الصيد أتلف ما حرم عليه في وقته ذلك اتلافه وجز الشعر والظفر أزال بقطعه ما هو ممنوع من أزالته في ذلك الوقت والأزاله إنما ليس له أزالته اتلاف وفي الاتلاف لما نهى عن اتلافه عوض خطأ كان أو عداً لما جعل الله في اتلاف النفس خطأ من الدية وليس ذلك في غير الاتلاف كهو في الاتلاف ولكنه إذا فعله عالماً بأنه لا يجوز له وإذا كراهي لآحرامه وغير مخطئ فعليه القدية في قليل اللبس والطيب وكثيره على ما وصفت في الباب قبل هذا ولو فعله ناسياً أو جاهلاً لم عليه فتركه عليه ساعة وقد أمكنه أزالته عنه بنزع ثوب أو غسل طيباً فتدلى لأنه أثبت الثوب والطيب عليه بعد ذهاب العذر وإن لم يمكنه نزع الثوب لعله مرض أو عطل في بدنه وانتظر من ينزعه فلم يقدر عليه فهذا عذر ومتى أمكنه نزع نزعته والا فتدلى إذا تركه بعد الإمكان ولا يقضى إذا نزع بعد الإمكان ولو لم يمكنه غسل الطيب وكان في جسده رأيت أن يصح به بخرقة فإن لم يجد خرقه فتراب إن أذهبه فإن لم يذهب فبشجر أو حشيش فإن لم يقدر عليه أو قدر فلم يذهب فهذا عذر ومتى أمكنه الماء غسله ولو وجد ماء قليلاً ان غسله لم يكفه لوضوئه غسله به وتيمم لأنه مأثور بغسله ولا رخصة له في تركه إذا قدر على غسله وهذا أمر خص له في التيمم إذا لم يجد ماء ولو غسل الطيب غيره كان أحب إلى وإن غسله هو بيده لم يقدر من قبل أن عليه غسله وإن ماسه فأنما ماسه ليذهب عنه لم يماسه ليتطيب به ولا يثبت به وهكذا ما وجب عليه الخروج منه خرج منه كما يستطيع ولو دخل دار رجل بغیرا ذن لم يكن جائزاً له وكان عليه الخروج منها ولم أرعهم أنه يخرج بالخر وج منه وإن كان عشي فيما لم يؤذن له فيه لأن مشيه للخر وج من

أخير أحد كما صاحبه
بعيد البيع (قال
الشافعي) وبهذا نأخذ
وهو قول الأكثرين
أهل الحجاز والأكثرين
أهل الأمصار بالبلدان
(قال) وهما قبل التساوم
غير متساومين ثم يكونان
متساومين ثم يكونان
متبايعين فلو تساوما
فقال رجل امرأتى
طالق ان كنتما متبايعتما
كان صادكاً وانما جعل
لهما النبي صلى الله عليه
وسلم الخيار بعد التبايع
مالم يقترقا فلا يفرق بعد
ما صار متبايعين لا يفرق
الأبدان فكل متبايعين
في سلعة وعين وصرف
وغيره فسل كل واحد منهما
(١) قوله لعمرى لئن
جاز الخ في جميع النسخ
التي بيدنا اختلاف في
هذا المقام زيادة ونقص
وتحريف ولعل أقربها
إلى الصحة النسخة التي
أثبتناها فانظر وحرر
(٢) قوله ثم ثبت عليه
الخ كذا في النسخ ولعل
في العبارة تحريفاً فحرر
كتبه معصمه

الذي لا يزال ياد فيه فكذلك هذا الباب كله وقياسه

(باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة) قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله عز وجل الحج أشهر مبعومات من فرض فيه من الحج فلا رقت الى قوله في الحج أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن الرجل يهل بالحج قبل أشهر الحج فقال لا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن جريج قال قلت لنافع أسمع عبد الله بن عمر يسمي شهورا بالحج فقال نعم كان يسمي (١) شوالا وذو القعدة وذو الحجة قلت لنافع فإن أهل أنسان بالحج قبله من الحج قال لم أسمع منه في ذلك شيئا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال قال طاوس هي شوال وذو القعدة وذو الحجة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرايت لو أن رجلا جاء مهلا بالحج في شهر رمضان كيف كنت فأناله قال أقول له اجعلها عمرة أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج قال أخبرنا عمر بن عطاء عن عكرمة أنه قال لا ينبغي لأحد أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله عز وجل الحج أشهر مبعومات ولا ينبغي لأحد أن يلي حج ثم يقيم

(باب هل يسمي الحج أو العمرة سدا لاهلال أو تكتفي بالنية منهما) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله فيما حكى من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دليل على أن نية الملبى كافية له من أن يظهر ما يحرم به كما تكون نية المصلي مكتوبة أو نافله أو نذرا كافية له من اظهار ما ينوي منها بأى احوال نوى ونية الصائم كذلك وكذلك لو حج أو اعتمر عن غيره كفته نيته من أن يسمي أن يحج هذا عن غيره (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تليته حجاقط ولا عمرة (قال الشافعي) ولو سمي المحرم ذلك لم كرهه إلا أنه لو كان سنة سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من بعده ولو لم يسمي المحرم فقال لبيك بحجة وعمرة وهو يريد حجة كان مفردا ولو أراد عمرة كان معتمرا ولو سمي عمرة وهو يريد حجة كان حجا ولو سمي عمرة وهو يريد قرانا أو قرانا أصغرا أمره الى النية إذا أظهر التلبية معها ولا يلزم إذا لم يكن لنية أن يكون عليه أكثر من لفظه وذلك أن هذا عمل لله خالصا لا شيء لاحد من الآدميين غيره فيه فيؤخذ فيه بما ظهر من قوله دون نيته ولو لم يكن حاجا ولا معتمرا لم يكن حاجا ولا معتمرا كمالا لا يريد صلاة لم يكن داخل في الصلاة ولو كل صر الا يريد صوما لم يكن داخل في الصوم وكذلك لو لم يأكل يوما كاملا ولا ينوي صوما لم يكن صائما وروى أن عبد الله بن مسعود قال ركبا من أهل مكة من قبلنا فقلت ابن مسعود وهو داخل الى الكوفة والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل لا يضيق على أحد أن يقول ولا يوجب على أحد أن يدخل في احرام اذا لم ينو

(باب كيف التلبية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال نافع كان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك لبيك وسعديك والخير بيدك والرباه البك والعمل (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وذكر المباحثون عن عبد الله بن الفضل عن الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان من تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك إلى الحق لبيك (قال الشافعي) كما روى جابر وابن عمر كانت أكثر تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي التي أحب أن تكون تلبية المحرم لا يقصر عنها ولا يجاوزها إلا أن يدخل ماروى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه مثلها في المعنى لأنها تلبية والتلبية اجابة فأجاب الله الحق بليدك أولا

فسح البيع حتى يتصرفا
تصرف الابدان على ذلك
أو يكون بيعهما معان
خيار وانما كان يجب
التصرف بعد البيع
فكذلك يجب اذا اخبر
أحدهما صاحبه بعد
البيع وكذلك قال
طاوس خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
بعد البيع فقال الرجل
عمر الله ممن أنت
فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم امرؤ من
قريش (قال) فكان
طاوس يحلف ما الخيار
الابعد البيع (قال) فان
اشترى بارية فأعتقها
المشتري قبل التفريق
أو الخيار واختار البائع

(١) قوله شوالا وذو

القعدة وذو الحجة كذا

في بعض النسخ بالنصب

وفي بعضها شوال

وذو القعدة الحج بالرفع

ومثله في المسند وكل

صحيح والمدار على الرواية

كتبه معصمه

وأخراً أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني جيد الأعرج عن مجاهد أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظهر من التلبية ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لأن شريكك ليبيك أن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك قال حتى إذا كان ذات يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجب ما هو فيه فزاد فيها ليبيك أن العيش عيش الآخرة قال ابن جريج وحسببت أن ذلك يوم عرفة (قال الشافعي) وهذه تلبية كتليته التي رويت عنه وأخبرنا العيش عيش الآخرة لا عيش الدنيا ولا ما فيها ولا يصح على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غير ممن تعظيم الله تعالى ودعائه مع التلبية غير أن الاختيار عندي أن يقرأ ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من التلبية ولا يصل بها شيئاً إلا ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويعظم الله تعالى ويدعوه بعد قطع التلبية أخبرنا سعيد بن القاسم بن معن عن محمد بن عثمان عن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال سمع سعد بن أبي أخيه وهو يلبي بأذن المعارج فقال سعد المعارج أنه لا ذو المعارج وما هكذا كنا نلبي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب رفع الصوت بالتلبية) قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن خيلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فأمرني أن أمرأعجباً أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو بالأهلال يريد أحدهما (قال الشافعي) وبما أمر به جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر الرجال المحرمين وفيه دلالة على أن أعجابه هم الرجال دون النساء فأمرهم أن يرفعوا أصواتهم ما يبلغ ذلك أن يقطع أصواتهم (١) فكانوا يرفعون أصواتهم وإذا كان الحديث يدل على أن المأمورين برفع الأصوات بالتلبية الرجال فكان النساء مأورات بالستر فإن لا يسمع صوت المرأة أحد أو لبيها وأستر لها فلا ترفع المرأة صوتها بالتلبية وتسمع نفسها

(باب أين يستحب لزوم التلبية) قال الشافعي أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط قال كان سلفنا لا يدعون التلبية عند أربع عند اضطمام الرقاق حتى تنضم وعند أشرفهم على الشيء وهبوطهم من بطون الأودية وعند هبوطهم من الشيء الذي يشرفون منه وعند الصلاة إذا فرغوا منها (قال الشافعي) وما روى ابن سابط عن السلف هو موافق لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن جبريل عليه السلام أمره أن يرفعهم برفع الصوت بالتلبية وإذا كانت التلبية برأمر الملبون برفع الصوت به فأولى الموضع أن يرفع الصوت به بجميع الناس حيث كانوا من مساجد الجماعات والأسواق واضطمام الرقاق وأين كان اجتماعهم لا يجمع من ذلك من طاعتهم برفع الصوت وإن معنى رفع الصوت به كعني رفعه بالأذان الذي لا يسمعه شيء إلا شهد به وإن في ذلك تنبيه السامع له يحدث له الرغبة في العمل لله بنفسه ولسانه أو بعضها أو بجزء منه له اليه

(باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية في المساجد) قال الشافعي فإن قال قائل لا يرفع الملبى صوته بالتلبية في مساجد الجماعات إلا في مسجد مكة ومعنى فهذا قول يخالف الحديث ثم لا يكون له معنى يجوز أن يذهب إليه أحد إذ حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جبريل أمره أن يأمر أعجابه أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية فحق كانت التلبية من الرجل فينبغي له أن يرفع صوته بها ولو جاز لأحد أن يقول برفعها في حال دون حال جاز عليه أن يقول برفعها حيث زعمت أنه يخفضها ويخفضها حيث زعمت أنه يرفعها وهذا لا يجوز عندنا لأحد وفي حديث ابن سابط عن السلف أنهم كانوا لا يدعون التلبية عند اضطمام الرقاق دليل على أنهم واطلوا عليها عند اجتماع الناس وادخلوا الاجتماع الناس على الطريق كانت المساجد أولى أن يجهروا بذلك فيها أو في مثل معناها أرايت الأذان أيتلوا رفع الصوت به في مساجد الجماعات فإن قيل لآله أنه قد أمر برفع الصوت قبل وكذلك التلبية به أرايت لو لم يعلم أحد من هؤلاء شيئاً كانت التلبية نهياً وأن يرفع

نقض البيع مكان له وكان عتيق المشتري باطلاً لأنه أعتق مالم يتم ملكه فإن أعتقها البائع كان جائزاً ولو عمل المشتري فوطئها فأحبها قبل التفريق في غفلة من البائع فاختار البائع ففسخ البيع كان على المشتري مهر مثلها وقيمة ولده منها يوم تلده ولحقه بالشبهة وإن وطئها البائع فهي أمته والوطء اختيار لفسخ البيع (قال المزني) وهذا يمتد دلل على أنه إذا قال لامرأتين له احدا كما طلق فكان له الخيسار فإن وطئ احداهما أشبه أن يكون

(١) قوله فكانوا يرفعون أصواتهم كذا في جميع النسخ وانظر كتبه معصمه

الصوت بهامع الجماعات فكل جماعة في ذلك سواء أو ينهى عنها في الجماعات لأن ذلك يشغل المصلي عن صلاته فهي في المسجد الحرام ومسجد منى أولى أن لا يرفع عليهم الصوت أو سئل غيرهم وإن كان ذلك كراهية رفع الصوت في المساجد أديا واعظا ما لها فأولى المساجد أن يعظم المسجد الحرام ومسجد منى لأنه في الحرم

(باب التلبية في كل حال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن محمد بن أبي حنيفة عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر من التلبية أخبرنا سعيد بن سالم عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يلبى راكبا ونازلا ومضطجعا (قال الشافعي) وبلغني عن محمد بن الحنفية أنه سئل ألبى الحرم وهو جنب فقال نعم (قال الشافعي) والتلبية ذكر من ذكر الله عز وجل فلبى المرء طاهرا وجنباً وغير متوضي والمرأة حائضا وجنباً وطاهرا وفي كل حال وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة وعركت أفعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت والتلبية مما يفعل الحاج

(باب ما يستحب من القول في اثر التلبية) قال الشافعي استحب إذا سلم المصلي أن يلبى ثلاثا واستحب إذا فرغ من التلبية أن يتبعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويسأل الله جل ثناؤه بركته والجنة والتعويض من النار اتباعا ومغضولاً أن الملبى وافد الله تعالى وإن منطلقه بالتلبية منطلقه بإجابة داعي الله وإن تمام الدعاء ورجاء إجابته الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأن يسأل الله تعالى في أثر كل ذلك بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ويتعوذ من النار فإن ذلك أعظم ما يسأل بعد ما أحب أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن صالح بن محمد بن زائدة عن عمار بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا فرغ من تليته سأل الله تعالى بركته والجنة واستغفاره بركته من النار أخبرنا إبراهيم بن محمد بن القاسم بن محمد كان يأمر إذا فرغ من التلبية أن يصلي على محمد النبي صلى الله عليه وسلم

(باب الاستثناء في الحج) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض بضاعة بنت الزبير فقال أما تريدن الحج فقالت إني شاكية فقال لها حيي واشترطي أن أحمل حيث حبستني أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة هل تستنقي إذا حججت فقلت لها ماذا أقول فقالت قل اللهم الحج أريدت وله عمدت فإن يسرت فهو الحج وإن حبستني بحابس فهي عمرة (قال الشافعي) وثبت حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستثناء لم أعده إلى غيره لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الحجفة فيه أن يكون المستنقي مخافة أن يغتسل المستنقي من محصر بعد أو مرض أو ذهاب مال أو خطا عدد أو توان وكان إذا اشترط حبس بعد أو مرض أو ذهاب مال أو ضعف عن البلوغ حل في الموضع الذي حبس فيه بلا هدى ولا كفارة غير ما نصرف إلى بلاده ولا قضاء عليه إلا أن يكون لم يحج حجة الإسلام فيجبها وكانت الحجفة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمر بشرط إلا أن يكون على ما أمر به وكان حديث عروة عن عائشة يوافق في معنى أنها أمرت بالشرط وكان وجه أمرها بالشرط أن حبس عن الحج فهي عمرة أن يقول أن حبسني حابس عن الحج ووجدت سبيلا إلى الوصول إلى البيت فهي عمرة وكان موجودا في قولها أنه لا فقه ولا كفارة عليه والله أعلم ومن لم يثبت حديث عروة لانقطاعه عن النبي صلى الله عليه وسلم احتمل أن يحج في حديث عائشة لأنها تقول أن كان حجوا لافهي عمرة وقال أستدل بأنهم لم يرحلوا بالوصول إلى البيت ولو كانت إذا ابتدأت أن تأمره بشرط أنه أن يحمل بغير وصول إلى البيت أمر به وذهب إلى أن الاشتراط وغيره سواء وذهب إلى أن على الحاج القضاء إذا حل بعمل عمرة كما روى عن عمر بن الخطاب والظاهر أنه يحتمل فيمن قال هذا أن يدخل عليه خلاف عائشة إذا أمره بالقضاء والحج بين من اشترط ولم يشترط فلا يكون الشرط معنى وهذا مما استخبر الله تعالى فيه ولوجود

قد اختارها وقد طلقت
الآخرى كما جعل الوطاء
اختيارا لفسخ البيع
(قال الشافعي) فإن
مات أحدهما قبل
أن يتفرقا فالحيار لو أرتبه
وإن كانت بهيمة فتجب
قبل التفرق ثم تفرقا
فولدها للشترى لأن
العقد وقع وهو حل
وكذلك كل خيار بشرط
جائز في أصل العقد ولا
بأس بتفقد الثمن في بيع
الخيار ولا يجوز شرط
خياراً كثر من ثلاث
ولو لا الخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
الخيار ثلاثة أيام في
المصراة والمبستان بن
متقد فيما اشترى ثلاثا

أحد خلاف عائشة ذهب إلى قول عمر بن قنانه الجعفي يذهب إلى أن يوطئ ويحلق أو يمشي ويهدي وبعضهم يذهب إلى أن يذهب إلى إبطال الشرط وليس يذهب إلى إبطاله (١) إلى شيء عال أحققه أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه قال إن الاستناء في الحج فأنكره ومن أبطل الاستناء فعمل رجل به فل من حج أو عذرة فأصاب النساء والطيب والصديق له مفسدا وجعل عليه الكفارة فيما أصاب وأن يعود حراما حتى يطوف بالبيت ثم يقضى حجه إن كان أحرم بحج أو عذرة إن كان أحرم بعذرة

(باب الإحصار بالعدو)

قال الشافعي رحمه الله قال الله عز وجل وآتوا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولا لحاء
رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله الآية (قال الشافعي) فلم أسمع من حنيفة عنه من أهل العلم بالتفسير
مثالها في أن هذه الآية نزات بالحديبية حين أحصر النبي صلى الله عليه وسلم قال المشركون بينه وبين البيت
وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالاً ولم يصل إلى البيت ولا أعصابه إلا عثمان
بن عفان وحده وسند كرقصته وظاهر الآية أن أمر الله عز وجل بإيهاهم أن لا يحلقوا حتى يبلغ الهدى محله
وأمرهم من كان به أذى من رأسه بقديسه ما هو قال عز وجل فإذا أمنتهم من منع البعرة إلى الحج فما استيسر من
الهدى الآية وما بعد ما يشبه والله أعلم أن لا يكون على المحصر بعدو قضاء لأن الله تعالى لم يدكر عليه قضاء
وذكر فرائض في الأحرام بعد ذكر أمره (قال) والذي أعقل في أخبار أهل المغازي شبهه بما ذكرتم من
ظاهر الآية وذلك أنافد عكافي متواطئاً أحاديثهم أن قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية
رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة القضية وثقت بعضهم بالحديبية من غير
ضرورة في نفس ولا مال عكسه ولولزمهم القضاء لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن شاء الله تعالى أن
لا يتخلفوا عنه وما تخلفوا عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي تواطئ أخبار أهل المغازي ما وصفت من
تخلف بعض من أحصر بالحديبية والحديبية موضع من الأرض منه ما هو في الحل ومنه ما هو في الحرم
فأما نحر الهدى عندنا في الحل وفيه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يوضع فيه تحت الشجرة
فإنزل الله عز وجل في الحديث الذي أذينا بعونك تحت الشجرة فهذا كله نقول فنقول من أحصر
بعدو رجل حية من بني قريظة قال كان أوحرم ونحر أودع هدبا وأقل ما يذبح شاة فإن اشتد سعة في بيته أو
بقرة أو جزأتهم أو جزأهم أو أراحدهم ووهب لهم حصصهم من قبل ذبحها فذبحوها فأما أن ذبحها ثم
وهب لهم حصصهم من بعد ذبحها فلا تخربهم ولا قضاء على المحصر بعدو إذا خرج من أحرامه والحكم قائم
عليه فان خرج من أحرامه والعدو بجده ثم زال العدو قبل أن ينصرف فكانوا على دعام من الوصول إلى
البيت بأذن العدو لهم أوزواهم عن البيت أحببت أن لا يجهلوا بالاحلال ولو عالجوا ولم ينتظر وأجار لهم أن
شاء الله تعالى ولو أقام المحصر متأنلاً في وجهه ما كان أو يمتد إلى الإحلال فاستأج إلى شيء مما عليه فيه
الفسدية ففعله اقتدى لأن فدية الأذى نزلت في كعب بن جحر وهو محصر فان قال فائز ما قول الله عز وجل
في الحديبية حتى يبلغ الهدى محله قيل والله أعلم أما السنة فتدل على أن محله في هذا الموضع بعمرة لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر في الحل فان قال فقد قال الله عز وجل في البدن ثم محله إلى البيت العتيق
فيل ذلك إذا قدر على أن ينحر ما عند البيت العتيق فهو محله فان قال فهل خالف أحد في هدى المحصر قبل
نم عطائه إلى رباح كان يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر في الحرم فان قال فبأي شيء رددت ذلك وخبر
عطاء وان كان منقطعاً شبيه بخبر عن أهل المغازي قلت عطائه وغيره يذهبون (٢) إلى أن محل الهدى
وغيره من خالفنا يقول لا يجعل المحصر بعدو ولا عرض حتى يبلغ الهدى الحرم فينصرف فيه لما وصفت من
ذكرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر في الحرم فان قال فهل من شيء بين ما قلت فتم (٣) إذا ذبحوا

لما جاز بعد السرى
ساعة ولا يكون الا
الارتفاع بالنفس ولا
السرى الارتفاع
بالجوارح والافعال
والاعمال والاشياء
والمنازل والمقامات
ولم يخبروه وذلك ان
امرهم ونهيهم ان يكون
ثلاثا احدا

باب المأوى والمأوى
بفتح الميم وضم الهمزة
ولا مؤبلا والمؤبلا

سمعت المزيني يقول قال
الشافعي أخبرني عبد
الوهاب بن عبد الحميد

(١) الى شئ عال أحفظه
كذا في بعض النسخ
وفي بعضها الى شئ قال
أحفظه وانظر

(۳) قوله الى أن محل
الهدى كذا في النسخ
وفي الكلام نقص أو
بشرى بقر

(۳) قوله اذا زعموا الخ
كذا في النسخ وانظر أين
جواب الشرط ان لم
تكن اذا معرفة عن اذا
وسر كنهه

وزعمنا أن الحرم انتهى الهدى بكل حال وإن نحر فيه فقد أجزأ عنه والقرآن يدل على أن الهدى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الحرم فإن قال وأين ذلك قلت قال الله عز وجل هم الذين كفروا وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ محله فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول حتى يبلغ الهدى محله قلت الله أعلم بمحله ههنا يشبه أن يكون إذا أحصر نحره حيث أحصر كما وصفت ومحله في غير الأحصار الحرم وهو كلام عربي واسع ونالنا بعض الناس فقال المحصر بالعدو والمرض سواء وعليهما القضاء ولهما الخروج من الأحرار وقال عمرة النبي صلى الله عليه وسلم التي اعتبر بعد حصره قضاء عمرته التي أحصر بها ألا ترى أنها تسمى عمرة القضية وعمرة القصاص فقبل لبعض من قال هذا القول إن لسان العرب واسع فهي تقول اقتضيت ما صنعني واقتصمت ما صنعني فقلت ما صنعت مما يجب لي وما لا يجب علي أن أبلغه وإن وجب لي (قال الشافعي) والذي ذهب إليه من هذا أنها انما سميت عمرة القصاص وعمرة القضية أن الله عز وجل اقتصر لرسوله صلى الله عليه وسلم فدخل عليهم كما منعه ولا على أن ذلك وجب عليه قال أفنذكر في ذلك شيئاً فقلت نعم أخبرنا سفيان عن مجاهد (١) قال الشافعي فقال فهذا قول رجل لا يزنني قوله قلت ما زعمنا أن قوله يلزمك لولا دلالة القرآن وأخبار أهل المغازي وما تدل عليه السنة فقال قد سمعت ما ذكرت من السنة ولم تستد فيه حديثاً فقلت ولا أنت أسندت فيه حديثاً في أن عمرة النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها عمرة القضية وانما عتد فيها أخبارهم فكان لي دفع ما عتلت ولم تقم فيه حديثاً مستنداً مما يشهد على الانفراد لم يكن إذا كان معروفاً وطائفاً عند بعض أهل العلم بالمغازي فإن لم يكن لي دفع عنه بهذا لم يكن للدفع عن أنه يخلف بعض من شهد بالحديث من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرة القضية فقال ما يقتضي هذا الجواب فادلتني على الدلالة من القرآن قلت قال الله عز وجل الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال فن جئني أن الله عز وجل قال قصاص والقصاص انما يكون واجب (قال الشافعي) فقلت له ان القصاص وإن كان يجب لمن له القصاص فليس القصاص واجبا عليه أن يقتص قال وما دل على ذلك قلت قال الله عز وجل والجروح قصاص أفواجب على من جرح أن يقتص من جرحه أو مباح له أن يقتص وخيره أن يعفو قال له أن يعفو ومباح له أن يقتص وقلت له قال الله عز وجل فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فلو أن معتداً يمشي كما اعتدى علينا كان لنا أن نعتدى عليه بمثل ما اعتدى علينا ولم يكن واجبا علينا أن نفعل قال ذلك على ما وصفت فقلت فهذا يدل على ما وصفت وما قال مجاهد من أن الله عز وجل أقصه منهم فدخل عليهم في مثل الشهر الذي ردوه فيه وليست فيه دلالة على أن دخوله كان واجبا عليه من جهة قضاء التسلي والله أعلم وانما يدرك الواجب فيه وغير الواجب خبراً والتجريد على مثل ما وصفنا من أنه ليس واجب (قال الشافعي) ومن أحصر في موضع كان له أن يرجع عن موضعه الذي أحصر فيه ويحل فإذا أمن بعد انصرافه كان له أن يتم على الانصراف قريباً أو بعيداً أن يرجع حتى يصل إلى ما صد عنه من البيت واختار لي في ذلك بالقرب بانه وإن كان الرجوع له مباحاً فله الرجوع كان فيه وحشة أكثر بهذا المعنى وإن كان الرجوع من بعد أعظم أجراً ولو أبحاث له أن يذبح ويحلق ويحل وينصرف فذبح ولم يحلق حتى يزول العدو لم يكن له الحلاق وكان عليه الانعام لأنه لم يحلق حتى صار غير محصور وهو ما جاوز في الذبح إن شاء الله تعالى وهذا قول من يقول لا يكل إحلال المحرم إلا بالحلاق ومن قال يكل إحلاله قبل الحلاق وإحلال أول الإحلال قال إذا ذبح فقد حل وليس عليه إذا ذبح أن يضي إلى وجهه ولو أحصر ومعه هدى قد ساقه متطوعاً به أو واجبا عليه قبل الإحصار فله ذبحه في مكانه كما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم هديه بالحديبية وقد أوجبه قبل أن يحصر وإذا كان عليه أن يحل بالبيت ففعله في دونه بالذبح كان كذلك

الثقي عن أيوب عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعر بالشعر ولا التمر بالتمر ولا الملح بالمح إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعر والشعر بالبر والتمر بالتمر والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم (قال) ونقص أحدهما التمر والملح وزاد الآخر في زاد وأستزاد فقد أربي (قال الشافعي) وهو

(١) كذا في جميع النسخ لم يذكر بقية الحديث وانظر وحرر كتبه مصححه

الهدى أولى أن يكون له نحر محبت حبس وعليه الهدى لاحتصاره سوى ما وجب قبل أن يحصر من هدى
 وجب عليه بكل حال (قال الشافعي) ولو وجب عليه هدى في فوره ذلك فلم يكن معه كان له أن يشتره ويذبحه
 مكانه ولو كان وجب عليه قبل ذلك كان ذلك له ولو أخر هديه ليعيبه إذا ذهب الحصر كان أحب إلى
 لأنه شيء لم يجب عليه في فوره وتأخير بعد فوره كآخره بعد ما وجب عليه (قال) ولو أحصر ولا هدى معه
 اشترى مكانه هديا وذبحه وحل ولو وهب له أو ملكه بأى وجه ما كان فذبحه أجزأ عنه فان كان مؤسرا
 لأن يشترى هديا ولم يجد هديا مكانه أو معسر الهدى وقد أحصر فقبها قولان أحدهما لا يحل إلا هدى
 والاخر أنه ما موربان يأتي بما يقدر عليه فإذا لم يقدر على شيء خرج مما عليه وكان عليه أن يأتي به إذا قدر عليه
 ومن قال هذا قال يحل مكانه ويذبح إذا قدر فان قدر على أن يكون الذبيح عكة لم يجز أن يذبح إلا بها وان لم يقدر
 ذبيح حيث يقدر (قال) ويقال لا يجزئه الا هدى ويقال يجزئه إذا لم يجد هديا بطعام أو صيام فان لم يجد
 الطعام كان كمن لم يجد الهدى وان لم يقدر على الصيام كان كمن لم يجد هديا بالاطعام وإذا قدر أدى أى
 هذا كان عليه وان أحصر بعد قد أذن له سبيد في الحج والعبد لا مال له وعليه الصوم تقوّم له الشاة دراهم ثم
 الدراهم طعاما ثم يصوم عن كل مدينون والقول في أحلاله قبل الصوم واحد من قولين أحدهما أن يحل
 قبل الصوم والاخر لا يحل حتى يصوم والاول أشبههما بالقياس لأنه إذا أمر بالبرجوع من الاحرام
 والرجوع الخوف أشبه أن لا يؤمر بالمقام على الخوف للصوم والصوم يجزيه في كل موضع وإذا أحصر
 رجلا أو امرأة أو عدد كثير بعد ومشرّكين كالهدي الذي أحصر بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام
 الحديبية وأصحابه فكانت بهم قوة على قتالهم أو لم تكن كان لهم الانصراف لأن لهم ترك القتال الا في التغير
 أو أن يبدوا بالقتال وان كان النظر للمسلمين الرجوع عنهم اخترت ذلك لهم وان كان النظر للمسلمين قتالهم
 اخترت قتالهم وليس السلاح والغدية وإذا أحصر وغير مشركين اخترت الانصراف عنهم بكل حال بعد
 الاحلال من الاحصار فان قال قائل فكيف زعمت أن الاحصار بالمسلمين احصار يحل به الحرم اذ كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أحصر مشركين قيل له ان شاء الله تعالى ذكر الله الاحصار بالعدو مطلقا
 لم يخص فيه احصارا بغير دين مسلم وكان المعنى الذي في المشرك الحاصر الذي أحل به الحصر والخروج
 من الاحرام خوفا أن ينال العدو من الحرم ما ينال عدوه فكان معقولا في نص السنة أن من كان بهذه
 الحال كان للمحرّم عذر بان يخرج من احرامه أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه خرج الى مكة في الفتنة
 معتبرا فقال ان صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)
 يعنى أحلنا كما أحلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية وقول ابن عمر هذا في مثل المعنى الذي
 وصفت لانه انما كان عكة ابن الزبير وأهل الشام فرأى أنهم ان منعوه أو خافهم ان لم يمنعوه أن ينال في
 غمار الناس فهو في حال من أحصر فكان له أن يحل وان أحصر بمشركين أو غيرهم فاعطوهم الامان
 على أن يأذوا لهم في أن يحلوا لم يكن لهم الرجوع وكانوا كغير محصرين إلا أن يكونوا ممن لا يوثق بأمانه
 ويعرف غدوهم فيكون لهم الانصراف اذا كانوا هكذا بعد الاحلال ولو كانوا ممن يوثق بأمانه بعد فأعطوه
 أن يدخل فيحل على جعل قليل أو كثير لم أر أن يعطوهم شيئا لأن لهم عذرا في الاحصار يحل لهم به الخروج
 من الاحرام وانى أكره أن ينال مشرك من مسلم أخذ شئ (١) لأن المشركين المأخوذ منهم الصغار ولو فعلوا
 ما حرم ذلك عليهم وان كرهته لهم كالا يحرم عليهم ما وهبوا المشركين من أموالهم ومباح العصر قتال
 من منعه من البيت من المشركين ومباح له الانصراف عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل الاحرار
 فقاتلهم وانصرف عنهم ولو قاتلهم المحصر فقتل وجرح وأصاب دواب انسية فقتلها لم يكن عليه في ذلك غرم
 ولو قاتلهم فأصاب لهم سيدا لم يكن عليه جزم بماله ولم يضمن لهم شيئا ولو كان الصيد لمن هو بين ظهرانيهم من
 المسلمين عن لا يقاتلهم فأصابه جزم بماله وضمنه للمسلمين لأن مكة ليست بدار حرب فيباح ما فيها ولو كان

موافق للاحاديث عن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في الصرف وبه
 قلنا وبه تأثر كقول من
 روى عن أسامة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انما الربا في النسبة
 لانه يحل وكل ذلك
 مفسر فيحتمل أن يكون
 النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الربا في صنفتين
 مختلفتين ذهب بورق أو غير
 بحنطة فقال الربا في
 النسبة لحفظه فأذى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم نرد المسئلة (قال)
 ويحتمل قول عسر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربا الاياه

(١) قوله لان المشركين
 الخ كذا في السخ ولعل
 في العبارة تحسيرا عما
 النساخ فانظر وحرر كتبه

مصححه

الوحش لغير مالك جزاء الحرم بمكة ان شاء الله لان الله جعل فدية الرأس في مكانه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها كعبا وجعل الهدى في مكانه ونحو رسول الله صلى الله عليه وسلم ماسقا من الهدى تطوعا في مكانه فيكون حال الاحصار غير حال الوصول ولو كرهت أن يوصله الى البيت لم أكره ذلك الا لأن يحدث عليه حديث فلا يقضى عنه ولو أحصر قوم بعد وفارادوا الاحلال ثم قاتلوه لم أر بذلك بأسا ولو أحصر قوم بعد وغير مقيمين بمكة أو في الموضع الذي أحصر وافيته فكان الحرم يؤمل انصرافهم وبأمنهم في مكانه لم أر أن ينصرف بأمانا ثلثا ولو زاد كان أحب الي ولوا انصرف بعد احلاله ولم يتم ثلثا ناجاه ذلك لان معنى انصراف العدو مغيب وقد يردون الانصراف ثم لا ينصرفون ولا يريدونه ثم ينصرفون وانما كان مقام النبي صلى الله عليه وسلم بالحديبية من اسئلة المشركين ومهادتهم ولو أحصر قوم بعد ودون مكة وكان الحاج طريق علي غير العسدي رأيت أن يسلكوا تلك الطريق ان كانوا يأمنون بها ولم يكن لهم رخصة في الاحلال وهم يأمنون فيها أن يصلوا الى البيت ويقدر وا فان كانت طريقهم التي يأمنون فيها لبحرا لبرا لم يلزمهم ركوب البحر لانه مخوف تلف ولو فعلوا كان أحب الي وان كان طريقهم برا وكافوا غير قادرين عليه في أموالهم وأبدانهم كان لهم أن يحلوا اذا كانوا غير قادرين على الوصول الى البيت يحصرين بعدوا فان كان طريقهم راي بعدوا كانوا قادرين على الوصول الى البيت بالاموال والابدان وكان الجوع يفتشهم وهم محرمون لم يكن لهم أن يحلوا حتى يطوفوا بالبيت وبالصفاء المروءة لان أول الاحلال من الحج الطواف والقول في أن عليهم الاعادة وانهم ليست عليهم واحد من قولين أحدهما أنه لا اعادة للحج عليهم لانهم ممنوعون منه بعدوا وقد جاؤا بغيرهم بمقادير وامن الطواف ومن قال هذا قال وعليهم هدى اقوت الحج وهو الصحيح في القياس والقول الثاني أن عليهم حجا وهذا هو كمن فاته الحج من أحصر بغير عدو اذا صار والى الوصول الى البيت ولهذا وجه ولو وصلوا الى مكة وأحصر واقتوا عرفة حلوا بطواف وسعى وحلق وذبح وكان القول في هذا كالقول في المسئلة قبلها وسواء المكي المحصر ان أقبل من أفق محرم او غير المكي يجب على كل ما يجب على كل وان أحصر المكي بمكة عن عرفة فهو كالغير مب محصر بمكة عن عرفة يذبحان ويطوفان ويسعيان ويحلقان والقول في قضائهما كالقول في المسئلتين قبل مسئلتهما ولا يخرج واحد منهما من مكة اذا كان اهلا له بالحج ولو اهلا من مكة فلم يطوف حتى أحرمها منها وأحصر في ناحيتها ما منع الطواف كانا كمن أحصر خارجا منها في القياس ولو ترصا بالعلماء يصلان الى الطواف كان احتياطا حسنا ولو أحصر حاج بعد عرفة بمنزلة أو بمنى أو بمكة تمنع عمل من دلفه ومنى والطواف كان له أن يذبح ويحلق أو يقصر ويحل اذا كان له الخروج من الاحرام كله كان له الخروج من بعضه فان كانت حجة الاسلام لحل النساء فمضى حجة الاسلام وان كانت غير حجة الاسلام فلا قضاء عليه لانه محصر بعدوا ولو أراد أن يمسك عن الاحلال حتى يصل الى البيت فيطوف فيه ويهريق دما ترك من دلفه ودما ترك الجوار ودما ترك البيتة بمعنى لما في منى أجزأ ذلك عنه من حجة الاسلام متى طاف بالبيت وان بعد ذلك لانه لو فعل هذا كله بعد احصار ثم أهرق له دما أجزأ عنه من حجة الاسلام وكذلك لو أصاب صيد افداء وانما يفسد عليه أن يخرج عنه من حجة الاسلام النساء فقط لان ذلك الذي يفسد بالحج دون غيره مما فعل فيه والمحصر بعدوا والمحسوس أى جسم ما كان نامر به بالخروج منه فان كانوا مهلين بالحج فأصابوا النساء قبل يحلون فمضى بدون الحج وعليهم معاينة ويح بعد الحج الذي أنفسدوه واذا أصابوا ما فيه الفدية كانت عليهم الفدية ما لم يحلوا فاذا حلوا فمضى كمن لم يحصر

وهاء يعطى يبدو يأخذ
بأخرى فيكون الاخذ
مع الاعطاء ويحتل أن
لا يتفرق المتبايعان من
مكانهما حتى يتقابضا
فلما قال ذلك عمر كالمك
ابن أوس لا تفارقه حتى
تعطيه ورقة وأثرذ اليه
ذهب وهو راوى الحديث
دل على أن يخرج هاء
وهاء تقابضا قبل أن
يتفرقا والراي من وجهين
أحدهما في التفسد
بالزيادة وفي الوزن والكيل
والآخر يكون في الدين
زيادة الاجل وانما
حرمنا غير ما سمي
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالماكول
المكيل والمسوزون لانه

(باب الاحصار بغير حبس العدو)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي ولو أن رجلا أهل بالحج فحسبه سلطان فان كان تلبس ثيابا يرى أنه بذلك

معها الحج وكانت طريقه آمنة فمكة لم يحلل فان أرسل مضي وان كان حبسه مغبيا عنه لا تدرى غايته أو كانت له غاية لا يدرك معها الحج اذا أرسل أو لا يمكنه المضي الى بلده فله أن يحل كما يحل المحصر والقياس في هذا كله أنه محصر كحصر العدو ومثله المرأة تنهل بالحج فيمنعها زوجها ومثلها العبيد يولون فيمنعهم ساداتهم (قال الشافعي) في الرجل يحل بالحج غير الفريضة فيمنعه والداه أو أحدهما يرى واسعه أنه يحل يحل المحصر (قال الشافعي) وهذا اذا كانت حجة تطوع فأما الفريضة اذا أهل بها مضي فيها ولم يكن لواحد من والديه منعه بعدما لزمت وأهل بها فان قال قائل أرايت العدو اذا كان مانعا نحو فافأذنت للحر أن يحل بمنعه أفتجدها بالرجل وأمه وسيد العبد وزوج المرأة في معناه قيل له نعم هم في معناه في أنهم مانعون وفي أكثر من معناه في أن لهم المنع وليس للعدو والمنع ومخالفون له في أنهم غير مخوفين خوفه فان قال كيف جعت بينهم وهم مفترقون في معنى وان اجتمعوا في معنى غيره قلت اجتمعوا في معنى وزاده هؤلاء أن لهم المنع وحفظت عن غير واحد أن المرأة اذا أهلت بالحج غير حجة الفريضة كان لزومها منعها وحفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة أن تصوم يوما وزوجها شاهدا الا باذنه فكان هذا على التطوع دون الفريضة وكانت اذا لم يحل لها الصوم الا باذنه فكان له أن يفطرها وان صامت لانه لم يكن لها الصوم وكان هكذا الحج وكان سيد العبد أقدر عليه من زوج المرأة على المرأة وكان حق أحد والدي الرجل أعظم عليه من حق الزوج على المرأة وطاعتهما أوجب فهذا قلت ما وصفت

(باب الاجصار بالمرض)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وأتموا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدي (قال الشافعي) فلم أسمع مخالفا ممن حفظت عنه من لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها زلت بالحديبية وذلك احصار عدو فكان في الحصر اذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدي ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه المحرم الاجصار بالعدو فقرأت أن الآية بامر الله تعالى باتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج وهو غير الامن استثنى الله ثم سن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصر بالعدو وكان المريض عندى ممن عليه عموم الآية وقول ابن عباس وابن عمر وعائشة توافق معنى ما قلت وان لم يلقظوا به الا كما حدث عنهم أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه قال لا حصر الا حصر العدو (قال الشافعي) قول ابن عباس لا حصر الا حصر العدو ولا حصر يحل منه الحصر الا حصر العدو كأنه يريد مثل المعنى الذي وصفته والله أعلم أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال من حبس دون البيت عرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه قال المحصر لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة فان اضطر الى شيء من لبس الثياب التي لا بد له منها صنع ذلك واغتدى (قال الشافعي) يعنى المحصر بالمرض والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمرو مروان بن الحكم وابن الزبير أفتوا ابن حنبل أن المحرم لو كان في مكة وهو محرم أن يتداوى بما لا بد له منه ويغتدى فاذا أصبح اعتمر غسل من أحرامه وكان عليه أن يحج عاما قابلا ويهدي أخبرنا مالك عن أبيه السخيتي عن رجل من أهل البصرة كان قد دعى أنه قال خرجت الى مكة حتى اذا كنت بالطريق كسرت فخذي فأرسلت الى مكة ومعهما عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما والناس فلم يرخص لي أحد في أن أحل فافأذنت على ذلك الماء سبعة أشهر ثم حلت بعمرة أخبرنا اسمعيل بن علية عن رجل كان قديما وأحسنه قد سماه وذكر نسبه وسمى الماء الذي أقامه الله وحديث شيخنا بمعنى حديث مالك أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه عن عائشة

في معنى ما سمي ولم يحجز
أن نفيس الوزن على الوزن
من الذهب والورق
لانها غير ما كولين
ومباينان لما سواهما
وهكذا قال ابن المسيب
لاربا لا في ذهب أو ورق
أو ما يكال أو يوزن
يؤكل ويشرب (قال)
وهذا صحيح ولو فسنا
عليهما الوزن لزمنا أن
لا نسلم دينار في موزون
من طعام كالأجوز أن
نسلم دينار في موزون
من ورق ولا أعلم بين
المسلمين اختلاف أن
الدينار والدرهم يسلمان
في كل شيء ولا يسلم أحدهما
في الآخر غير أن من
الناس من كره أن يسلم

أنها كانت تقول المحرم لا يحل له البيت (قال الشافعي) وسواء في هذا كله أي مرض ما كان وسواء ذهب عقله أو لم يذهب وإن اضطر إلى دواء يداوى به دوى وإن ذهب عقله فدى عنه فدية ذلك الدواء فإن قال قائل كيف أمرت الذاهب العقل أن يفتدى عنه والقلم مرفوع عنه في حاله تلك قيل له إن شاء الله أنما يداوى به من يعقل والفدية لازمة بأن فاعلها يعقل وهي على المداوى له في ماله إن شاء ذلك المداوى لأنها جناية من المداوى على المداوى وإن غلب المحرم على عقله فأصاب صيدا فقيم بقولان أحدهما أن عليه جزاء من قبل أنه يلزم المحرم بإصابة الصيد جزاء لمساكين الحرم كما يلزمه لو قتل رجلا والقائل مغلوب على عقله ولو أتلف رجلا ما لا لزمته قيمته ويحتمل حاققه شعره هذا المعنى في الوجهين جميعا والقول الثاني لا شيء عليه من قبل أن القلم مرفوع عنه وأصل الصيد ليس بمعتمد وكذلك خلق الشعر وإنما جعل هذا عقوبة على من أتاه تعبد الله والمغلوب على عقله غير متعبد في حال غلبته (١) وليس ثأموال الناس المتنوعة بكل حال كالمباح إلا في حال (قال) ولو أصاب امرأة إن كانا معنيين وكان أخف لانه ليس في إصابته لأمر أنه اتلاف لشيء فاما طيبه وليس فإشياء عليه فيه من قبل أن أنقضه عن الجهل العاقل والناسي العاقل وهذا أولى أن يوضع عنه وذلك أنه ليس في واحد منهما آثار لشيء وقد يحتمل الجماع من المغلوب العقل أن يقاس على هذا لأنه ليس باتلاف شيء فإن قال قائل أفرايت إذا غلب على عقله كيف لم تزعم أنه خارج من الأحرام كما أنه خارج من الصلاة قيل له إن شاء الله لا اختلاف الصلاة والجم فإن قال قائل فأين اختلافهما قيل يحتاج المصل إلى أن يكون طاهرا في صلاته عاقلا لها ويحتاج إلى أن يكون عاقلا لها كلها لأن كلهما على لا يجزئ به غيره والحاج يجوز له كثير من عمل الجم وهو جنب ونعمه الحائض كله إلا الطواف بالبيت فإن قال قائل فما أقل ما يجزئ الحاج أن يكون فيه عاقلا قيل له غسل الجم على ثلاثة أشياء أن يحرم وهو يعقل ويدخل عرفة في وقتها وهو يعقل ويطوف بالبيت وبالصفاء المروة وهو يعقل فإذا جمع هذه الخصال وذهب عقله فيما بيننا فعمل عنه أجر أعنه إن شاء الله وهذا مكتوب في دخول عرفة (قال الشافعي) في مكى أهل الجم من مكة أو غرب بدخلها بحرم ما غلب ثم أقام بها حتى أنشأ الجم منها فذهب ما مرض حتى فاتهما الجم يطوفان بالبيت وبين الصفاء المروة ويحلقان أو يقصران فإذا كان قابل حج أو جزاء كل واحد منهما أن يخرج من الحرم إلى الحل لانهم لم يكونا معتبرين قط أنما يخرجان بأقل ما يخرج به من غسل الجم إذا لم يكن لهما أن يعمل بعرفة وسعى ومزدلفة وذلك بأمراف وسعى وأخذ من شعره فإن قال قائل فكيف عماري من عمر من هذا قيل له على معنى ما قلت إن شاء الله وذلك أنه قال لسانه اعمل ما يعمل المعتبر ولم يقل له إنك معتبر وقال له اجمع قابلا وأهد ولو انقلب أحرامه عمة لم يكن عليه حج وكان مدركا للعمرة وفي أمره وأمرنا بما بهج قابل دلالة على أن أحرامه حج وأنه لا ينقلب عمة ولو انقلب عمة لم يجز أن نأمر بهج قابل قضاء وكيف يقضى ما قد انقلب عنه ولكن أمره بالقضاء لأنه فائتله وقد جاء من فاته الجم فسأل عمر وهو ينحر ولا أشد أن شاء الله تعالى أن قد دخل الحرم قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فلو كان حجه صار عمة حين طلع الفجر من ليلة النحر وكان الجم فائتلا أمره عمر أن يخرج بنفسه إلى الحل فيلبي منه ولكنه كما وصفت إن شاء الله لا كقول من قال صار عمة (٢) وإنما قول من قال صار عمة بغلط إلى قوله يعني صار عليه عمة وسقط بعض عمل الجم إذا فاتت عرفة ولو كان صار عمة أجزأ عنه من عمة الإسلام وعمره لو نذرها فنواها عند فوت الجم وهو لا يجزئ من واحد منهما ومن أحرم بهج فلبس عن الجم عرض أو ذهب عقل أو شغل أو توان أو خطا عدتم أو فاق من المرض في حين يقدر على إتيان البيت لم يحل من شيء من أحرامه حتى يصل إلى البيت فإن أدرك الجم عامه الذي أحرم فيه لم يحل إلى يوم النحر وإن فاته حج عامه الذي أحرم فيه حل إذا طاف بالبيت وسعى بين الصفاء المروة وحلق أو قصر فإن كان أهلا له بهج فادركه فلا شيء عليه وإن كان أهلا له بهج ففاته خرج منه بعمل عمة وعليه حج قابل أو بعد ذلك وما استيسر من الهدى وإن كان قارنا

دينارا أو درهمين في فلوس وهو عندنا جائز لانه لا زكاة فيها ولا في تبرها وانها ليست بمن للاشياء المتلفة وإنما أنظر في التبر إلى أصله والناس عما لا يرباهيه وقد أجاز عدد منهم إبراهيم النخعي السلف في الفلوس وكيف يكون مضروب الذهب دنائره ومضروب الورق دراهم في معنى الذهب والورق غير مضروبين ولا يكون مضروب النحاس فلوسا في معنى النحاس غير مضروب (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلف شيئا

(١) قوله وليس كأموال الخ كذا في النسخ وفي الكلام تحريف والإصل والله أعلم وليس كمال أموال الناس الخ فالنظر (٢) قوله أو أنما قول من قال الخ كذا في النسخ وأنظر وحرر كتبه

فأدرك الحج فقد أدركه والمرة فان فات الحج حل بالطواف والسعي والحلق أو التقصير وكان عليه أن يهل بحج وعمره مقرر وإن لا يزيد على ذلك شأ كما إذا فاته صلاة أو صوم أو عمرة أمرناه أن يقضي ذلك بمثله لا يزيد على قضائه شيئاً غيره وإذا فاته الحج فباعد عرفه لم يقم معنى ولم يعمل من عمل الحج شئ أو قد خرج من عمل الحج مفرداً كان أو قارناً بعمل عمرة من طواف وسعي وحلق أو تقصير وحج قابل أحب إلى فان أخر ذلك فأداء بعد أجزأ عنه كما يؤخر حجة الاسلام بعد بلوغه أعواماً (١) فيؤديه عنه متى أداها وإن اضطر قبل الإحلال إلى شئ مما عليه فيه فدية إذا كان محرماً أو أصابه فعله فدية وكان إذا لم يصل إلى البيت كامل الأحرار قبل فوت الحج وبعد يجب عليه الفدية فيما فيه فدية والفساد فيما فيه فساد لا يختلف ذلك لأن الأحرار قائم عليه ولو كان ممن يذهب إلى أن المريض يحل بهدي يبعث بهدي ونحر أو ذبح عنه وحل كان كمن حل ولم يبعث بهدي ولم ينحر ولم يذبح عنه حراماً بحاله ولورجع إلى بلده رجوع حراماً بحاله ولو صح وقد بعث بهدي فمضى إلى البيت من فور ذلك وقد ذبح الهدى لم يجز ذلك الهدى عنه من شئ وجب عليه في إحرامه فدية حج ولا عمرة لأنه ذبحه عما لا يلزمه ولو أدرك الهدى قبل أن يذبح فبسه كان ذلك له ما لم يتكلم بالحجبه ولو أدرك الهدى قبل أن ينحر أو يذبح وقد أوجب به بكلامه بوجبه كان واجباً أن يذبح وكان كالمسئلة الأولى وكان كمن أوجب تطوعاً وكان كمن أعتق عن شئ لم يلزمه فيه العتق فاعتق ماض تطوعاً ولو لم يوجب الهدى بكلامه يبعث به فأدركه قبل أن يذبح كان ما لا من ماله ولو لم يوجب به بكلامه وأشعره وبعث به فأدركه قبل أن يذبح فن قال نبتة في هديه وتحليله وتقليده وإعلامه أي علامات الحج أعله بوجهه عليه كان كالكلام به ومن قال هذا القول أشبه أن يفرق بين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الله تعالى وبين العمل في نفسه وماله فيما بينه وبين الآدميين فلم يوجب عليه إلا دميين الأمانتكلم به ولم يلزمه فيما بينه وبينهم الأمانتكلم به مما يكون فيه الكلام وقال فيما بينه وبين الله عز وجل تجز به النية والعمل كما تجز به في الصلاة والصوم والحج ولم يتكلم بفرض صلاة مكتوبة ولا صوم ولا حج إلا أنه نواه وعمله والمكي يهل بالحج من مكة أو الحل من ميقات أو غير ميقات ثم عرض أو يغلب على عقله أو يفوته الحج بأي وجهه ما كان مثل الغريب لا يزال به يحل بطواف وسعي وحلق أو تقصير ويكون عليه حج بعد حجه الذي فاته وأن يهدي ما استيسر من الهدى شاة

(باب فوت الحج بلا حصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من فاته الحج لا يحصر العدو ولا يحبس سائر مرض ولا ذهاب عقل بأي وجهه ما فاته من خطأ عسداً أو إبطاء في مسيره أو شغل أو توان فسواء ذلك كله والمريض والذاهب العقل يقوته الحج يجب على كل الفدية والقضاء والطواف والسعي والحلق أو التقصير وما وجب على بعضهم وجب على كل غير أن المتواني حتى يقوته الحج آثم إلا أن يعفو الله عنه فان قال قائل فهل من أثر فيما قلت قلت نعم في بعضه وغيره في معناه (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن عبد الله ابن عمر أنه قال من أدرك ليلة النحر من الحاج فوقف بحال عرفه قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج ومن لم يدرك عرفه فيقف بها قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطف به سبعاً وليطف بين الصفا والمروة سبعاً ثم ليعلق أو يقصر إن شاء وإن كان معه هدي فليخبره قبل أن يحلق فإذا فرغ من طوافه وسعيه فليعلق أو يقصر ثم ليرجع إلى أهله فان أدركه الحج فأبلا فليجئ أن استطاع ولهدي فحجه فان لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني سليمان ابن يسار أن أبا أيوب خرج جالساً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل راحله وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم الخندق كرز ذلك فقال له اصنع كما يصنع المعتمر ثم قدحلت فإذا أدركك الحج فأبلا جواهد

مما يكال أو يوزن من
المأكول والمشروب في
شئ منه وإن اختلف
الجنسان جازاً متفاضلين
يبدأ بسد قياساً على
الذهب الذي لا يجوز
أن يسلف في الفضة
والفضة التي لا يجوز
أن تسلف في الذهب
وكل ما خرج من المأكول
والمشروب والذهب
والفضة فلا بأس ببيع
بعضه ببعض متفاضلاً
إلى أجل وإن كان من

(١) قوله فيؤديه عنه
الحج كذا في التسميع ولعل
في العبارة تحريفاً والوجه
والله أعلم فيؤديه
وتحجز عنه متى أداها
فخر ركنه معصية

ما استيسر من الهدى أخيراً ما لك عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود جاء وعمر بن الخطاب
 يعمره فله عمارته فظف ومن معك واحد يان كان. ثم احلقوا أو قسروا ثم ارجعوا
 فإذا كان قابل حجوا أو هدا في لم يجد فصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع (قال الشافعي) وهذا
 كله تأخذ وفي حديث يحيى عن سليمان دلالة على أنه يعمل عمل معمر لأن إحصاءه عمرة وان كان الذي
 يذوقه الحج قارناً مع قارنا وقرن وأهدى هدى بالقرب الحج وهدي بالقران ولو أراد المحرم بالحج إذا فاتته الحج أن يقيم
 إلى قابل محرماً بالحج لم يكن ذلك له وإذا لم يكن ذلك له فهذا دلالة على ما قلنا من أنه لا يكون لأحد أن يكون
 مهلاً بالحج غير أشهر الحج لأن أشهر الحج مع معلومات لقول الله عز وجل الحج أشهر معلومات فأشبهه والله أعلم
 أن يكون حطراً في غيرها فان قال قائل فلم يقل أنه يقيم مهلاً بالحج إلى قابل قيل لما وصفت من الآية
 والآية عن عمر وابن عمر وما لا أعلم اختلاف فيه وفي هذا دلالة على أنه لو كان له أن يقيم محرماً بالحج إلى أن
 يخرج قابلاً كان عليه المقام ولم يكن له الخروج من عمل بقدر على المقام فيه حتى يكمل له لانا كذلك
 العمرة وكل صلاة وصوم كان له المقام فيها كان عليه أن يقيم فيها حتى يكملها إذا كانت مما يبرز به بكل
 حال وخالفنا بعض الناس وبعض مكيناً في محسوس عن الحج بمرض فقلوا هو والمحصر بعد ولا يقتصران
 في شيء وقال ذلك بعض من لقبت منهم وقال بيعت المحصر بالهدى ويؤاخذ به المبعوث بالهدى معه يوماً ينجيه
 فيه عنه وقال بعضهم يحتاج يوماً أو يومين بعد موعده ثم يحلق أو يقتصر ثم يحل ويعود إلى البلد وعليه قضاء
 إحصاءه الذي فاتته وقال بعض مكيناً كفايته لا يزيد عليه وقال بعض الناس بل إن كان مهلاً بالحج ففنى
 حجا وعمرة لأن إحصاءه بالحج صار عمرة وأحسبه قال فان كان قارناً للحج وعمرة فإن كان مهلاً
 بعمرة قضى عمرة وقال في بعض من ذهب إلى هذا القول لانتها الفل في أن آية الإحصاء نزلت في المدينة وأنه
 إحصاء عذر وأفرأت اذن الله تعالى للمحصر بما استيسر من الهدى ثم سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 والاحلال كيف لم يجعل المحصر بالمرض قياساً على المحصر بالعدو وأن يحكم له حكمه فقلت له الأصل على
 الفرض اتمام الحج والعمرة لله والرخصة في الاحلال للمحصر بعد وفقتنا في كل بأمر الله عز وجل ولم نعد بالرخصة
 موضعها كالم نعد بالرخصة المسح على الخفين ولم نجعل عمارة ولا قفازين قياساً على الخفين فقال فهل يقتصر
 الإحصاء بالعدو والمرض قلت نعم قال وأين قلت المحصر بعد وفقتنا في القتل على نفسه إن أقدم عليه
 وغير عالم بما يصير إليه منه إذا أقدم عليه وقدر خص لمن لقي المشركين أن يتحرف للقتال أو يتحيز إلى
 فئة فإذا فارق المحصر موضعه راجعاً إلى حال أحسن من حاله في التقدم والمقام إلى الخوف إلى الامن
 والمريض ليس في شيء من هذه المعاني لاهو خائف بشراً ولا صائراً بالرجوع إلى أمن بعد خوف ولا حال ينتقل
 عنه إلا رجاؤه الذي يرجوه في تقدمه رجاءه في رجوعه ومقامه حتى يكون الحال به معتدلاً في المقام
 والتقدم إلى البيت والرجوع فالمرض أولى أن لا يقاس على المحصر بعدو من العمارة والقفازين والبرقع على
 الخفين ولو جاز أن يجعل ما وصفنا من الأصل في اتمام الحج والعمرة وأن المستثنى المحصر بعد وفقتنا الجبس
 ما كان كالعدو جاز لنا لوضو رجل طرياً وأخطأ عددنا حتى يقوته الحج أن يحل فقال بعضهم إنا إنما اعتمدنا
 في هذا على شيء روينا عن ابن مسعود وبه قلنا قلت لولم يخالفه واحد من سمينا أنا قلنا بقوله أما كنت
 محجوباً به قال ومن أين قلت ألسنا وإياكم نزع من أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لولا اختلافنا
 فكان قول أحدهما أشبه بالقرآن كان الواجب علينا أن نصير إلى أشبه القولين بالقرآن فقلنا أشبه
 بالقرآن عما وصفت لك أو رأيت لولم نستدل على قولنا وقولك بالقرآن وكان قولنا أصح في الابتداء والمتعقب
 من قولك أكان قولنا أولى أن يذهب إليه قال بلى إن كان كائن قول قلت فهو كما أقول ومعنا ثلاثة من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة أكثر عدداً من واحد قال فأين هو أصح قلت أرأيت إذا
 مرض فأمرته أن يبعث به هدى ويؤاخذ به يوماً ينجيه فيه عنه الهدى ثم يحلق أو يقتصر ويحسب أنه قد

من واحد فلا بأس
 أن يبعث به هدى
 يعمرين أو يبعث به هدى
 أولم يرد ورطيل فحسب
 برطيل وعرض بعرضين
 إذا دفع العاجل وصف
 الآجل وما كل أو
 شرب مما لا يكال ولا
 يوزن فلا يباع منه يابس
 برطب قياساً على
 ما يكال ويوزن مما
 يؤكل أو يشرب وما يبق
 ويدخر ولا يبق ولا يدخر
 وكان أولى بنا من أن
 نقيسه بما يباع عدداً
 من غير المأكل كقول من
 الثياب والخشب وغيرها
 ولا يصلح على قياس هذا
 القول ومات به برمانتين

أمرته بان يحل وأنت لا تدري لعل الهدى لم يبلغ محله وأنت تعيب على الناس أن يأمرُوا أحدًا بالنظر ورج من
 شيء منهم بالفنون قال فإنا لا نقول بظن ولكن بالظاهر قلت الظاهر في هذا ظن ولو خرج الظاهر في
 هذا من أن يكون ظنا كتب أيضا متناقض القول فيه قال ومن أين قلت إذا كان الحكم في أمرك
 المريض بالاحلال بالموعد بذي الهدى وكان الظاهر عندك أنه قد حل بهذه المدة (١) فكيف زعمت أنه ان
 بلغه أن الهدى عطب أو ضل أو سرق وقد أمرته بالاحلال حل وجامع وصاد (قال) يكون عليه جزاء الصيد
 والفدية ويعود حراما كما كان قلت وهكذا لو بعث الهدى عشرين مرة وأصابه مثل هذا قال نعم قلت
 أفقلت قد أبحث له بالاحلال ثم جعلت عليه الفدية فيما أبحث له والفساد فيه وجعلته في موضع واحد
 حللا لا يأمر حراما يأمر فأى قول أشد تناقضا وأولى أن يترك من هذا وأى شيء يؤخذ من قول أولي أن
 زعمه العقول من هذا وقال أيضا في الرجل تغتبه عرفة ويأتي يوم التحرق قال كما قلنا بلطف ويسعى ويحلق
 أو يقصر وعليه حج قابل ثم خالفنا فقال لا هدى عليه وروى فيه حديثان عن عمر أنه لم يذكر فيه أمر بالهدى
 قال وسألت زيد بن ثابت بعد ذلك بعشرين سنة فقال كما قال عمر وقال قدر ويناهذا عن عمر (قال) فإلى قول
 من ذهبهم فقلت روي نافع عن عمر مثل قولنا من أمر بالهدى قال روي نافع عن عمر منقطعنا وحديثنا متصل قلنا
 حديثنا المتصل يوافق حديثنا عن عمرو بن زيد عليه الهدى والذي يزي في الحديث أولى بالحفظ من الذي
 لم يأت بالزيادة عندنا وعندك قال لا أثبت لك بحال عن عمر منقطعنا فهل روي عن غيره قلنا نعم عن ابن
 عمر كما قلنا متصلا قال فكيف اخترت ما روي عن ابن عمر على ما روي نافع عن عمر قلنا روي نافع عن عمر مثل
 روي نافع عن ابن عمر وان لم يكن متصلا قال أفذهبت فيما اخترت من قول ابن عمر إلى شيء غير تقليد ابن عمر
 فيكون لنا تقليد عمر على ابن عمر فقلت له نعم ذهب إلى ما يلزمك أنت خاصة أكثر مما يلزم الناس حتى يكون
 عليك ترك قولك لقولنا قال وأين قلت له زعمت أن الحائض إذا لم تطهر إلى عرفة وهي معتمة رفضت
 العمرة وأهلت بالحج وأهراقت لرفض العمرة وما كان عليها قضاؤها ثم قلتم هذا فيمن خاف فوت الحج من
 الرجال المعتمرين قال قد قلتم في الحائض وفيمن خاف فوت الحج من الرجال المعتمرين ثم شككت في الرجال
 المعتمرين وأنا نأبى على الحائض بما روي نافعها فقلت له ولم شككت هل كان عليها أن تهريق دماغك إلا
 لفوت العمرة قال فان قلت ليس لفوت العمرة قلت فقل لما شئت قال لنروجهما من العمرة بلا فوت
 لأنها لو شاعت أقامت على العمرة قلت فإنا نقول ان لم يرهاها الحج فإرادت الخروج من العمرة بدم تهريقه
 ثم حج وتقضى العمرة قال ليس ذلك لها قلت فهل أمرتها بالخروج من العمرة إلا بفوتها عندك وهي لو
 أقامت على العمرة لم يكن عليها شيء والحاج عندك إذا فاته الحج لم يكن له المقام على الحج وكان قد خرج منه قبل
 يكمله كما خرجت الحائض من العمرة قبل تكملها فلم جعلت على الحائض دمانظر وجهها قبل اكمال الاحرام
 الذي لزمها ولم تجعل ذلك على الحاج وقد خرج منه قبل اكمال الاحرام الذي لزمه واجتمع في هذا المعنى وفي
 انها يقضيان ما خرجا منه فكيف فرقت بينهما في الدم وقلتم عن ابن عمر ان رجلا لو كان عليه صوم من شهر
 رمضان فغلبه في أن يأتي رمضان آخر فصامه له يصوم بعده ما عليه من الشهر لرمضان الذي نسي ويتصدق
 عن كل يوم على مسكين لانه لم يأت بالصوم في موضعه فالحاج يفوته الحج في مثل معناه وأولى أن تقولوا به فيه
 وخالفنا أيضا فقال ان كان الذي فاته الحج فردا بالحج فعليه حج وعمره وان كان قارنا فعليه حج وعمرته فقلت له
 أقلت هذا خبرا أم قياسا فلم يذكر خبر انراه ولا عنده هو إذا أنصف حجة قال قلته قياسا قلنا فعلى أي شيء
 فسسته قال ان عمر قال اعلم ما نهى عن المعتمر فدل هذا على أن حجه صار عمرة فقلت له لما لم يكن يخرج
 من الاحرام بالطواف وسعى في حج كان أو عمرة وكان الطواف والسعي كمالا يخرج به من العمرة وعرفة
 والجمار ومنى والطواف كمال ما يخرج به من الحج فكان إذا فاته عرفة لا حج ولا عمل عليه من عمل الحج
 فقبل اخرج بأقل ما يخرج به من الاحرام وذلك عمل معتبر لأن حجه صار عمرة وأريت لو كانت عليه عمرة

عددا ولا وزنا ولا
 سفر حله بسفر جلتين
 ولا بطيخة يطيختين
 ونحو ذلك ويبيع جنس
 منه بجنس من غيره
 متفاضلا وجزأ فأيضا
 يسد ولا بأس برماته
 بسفر جلتين كالأبأس
 عند حطة عبد من
 عمر ونحو ذلك وما كان
 من الادوية هليلجها
 ولبليها وان كانت
 لا تقنات فقد تعدت
 ما كولة ومشروبة
 فهي بان تقاس على
 المأكول والمشروب
 لقول لان جميعها في
 معنى المأكول والمشروب
 لمنفعة البدن أولى

(١) قوله فكيف
 زعمت أنه ان بلغه الحج
 كذا في النسخ وانظر
 كتبه معصية

واجبة فنوى بهذا الحج عمره ففاته أيقضى العمرة الواجبة عنه قال لا لأنه عقده حجا قلت فاذا عقده حجا لم يصح عندك عمره تجزئ عنه قال لا فقلت فن أين زعمت أنه عمره وهو لا يجزئ عنه من عمره واجبة ولو ابتداء بأحرامه ابتداء العمرة الواجبة عليه وقلته ولو كان صار عمرة كان أبعده لولا أن لا تقول عليه حج ولا عمرة لأنه قد قضى العمرة وانما فاته الحج فلا يكون عليه حج وعمرة فقال انما قلته لأن الحج تحول عمرة ففاته لما فاته الحج فقلت له ما عليك توردها الا كانت عليك أرايت احرامه بالحج متى صار عمرة قال بعد عرفه قلت فلو ابتداء الاحرام بعد عرفه بعمرة أ يكون غير محرم بها أو محر ما يجزئ به العمل عنها ولا يقضى بها قال فنقول ماذا قلت أيهما فاته فقد ترك ما احتجبت به قال فدع هذا قلت فأجابك متباينة قال وكيف قلت وبيت عن عمر أنه أمر من فاته الحج بطوف ويسعى ويقصر أو يحلق ويحج قابلا وقلت لو كان عليه هدى أمر به ورددت روايتنا عنه أنه أمر بالهدى فان قلت هي مقطوعة فكيف اذا كان في روايتك عنه أنه أمر به حج قابل ولم يأمر بعمرة فلم لا تقول لعمرة عليه اتباعا لقول عمر وزيدين ثابت وروايتنا عن ابن عمر ما أعلمك الا قصدت قصد خلافتهم معانهم خالفهم بحال فقلت لرجل فاته الحج عليك عمرة وحج وهل رأيت أحدا قط فاته شيء فكان عليه قضاء ما فاته وأخرجه والآخر ليس الذي فاته لأن الحج ليس عمرة والعمرة ليست بحج

من أن تقاس على ما خرج من المأكول والمشروب من الحيوان واليابس والخشب وغيرها وأصل الحنطة والتمر الكيل فلا يجوز أن يباع الجنس الواحد بمثله وزنا وزنا ولا وزن بكيل لأن الصاع يكون وزنه أرطالا وصاع دونه أو أكثر منه فلو كيل كان صاع بأكثر من صاع كيلا ولا يجوز بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل من قبل أنه يكون متفاضلا في نحو ذلك ولا بأس بخجل العنب مثلاً بمثل فاما خجل

(باب هدى الذي يفوته الحج) قال الشافعي رحمه الله تعالى في المحصر بعد توسق هديا واجبا وأهدى تطوع بخر كل واحد منهما حيث أحصر ولا يجزئ واحد منهما ما عنه من هدى الاحصار لأن كل واحد منهما واجب عليه الواجب بوجوبه والتطوع بإيجابه قبل أن يلزمه هدى الاحصار فاذا أحصر فعليه هدى سواهما يحل به فأما من فاته الحج عرض أو غيره فلا يجزئ به الهدى حتى يبلغ الحرم (باب الغسل لدخول مكة) قال الشافعي واذا اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح لدخول مكة وهو حلال يصيب الطيب فلا أراه ان شاء الله ترك الاغتسال لدخولها حراما وهو في الحرم لا يصيب الطيب أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة (قال الشافعي) وأحب الغسل لدخول مكة وأن تركه تارك لم يكن عليه فيه فدية لأنه ليس من الغسل الواجب

(باب القول عند رؤية البيت) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت رفع يديه وقال اللهم زد هذا البيت تشريفات وتعظيما وتكريما ومهابة زد من شرفه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفات وتعظيما وتكريما أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحرث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع الأيدي في الصلاة واذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وعشية عرفه وجميع وعند الجمرتين وعلى الميت أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان حين ينظر الى البيت يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام (قال الشافعي) فاستحب للرجل اذا رأى البيت أن يقول ما حكيت وما قال من حسن أجزاء ان شاء الله تعالى

(باب ما جاء في تهليل الطواف بالبيت حين يدخل مكة)

أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو ولم يعرج (قال الشافعي) رحمه الله لم يبلغنا أنه حين دخل مكة لوى لشي ولا عرج في حجه هذه ولا عمرته كلها حتى دخل المسجد ولا صنع شيئا حين دخل المسجد لاركع ولا صنع غير ذلك حتى بدأ بالبيت فطاف هذا أجمع في حجه وفي عمرته كلها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قال عطاء فبين قدمه معتمرا فقدم المسجد لان

يطوف بالبيت فلا يجتمع الطواف ولا يصلى تطوعاً حتى يطوف وان وجد الناس في المكتوبة فليصل معهم ولا أحب أن يصلى بعد هاشيا حتى يطوف بالبيت وان جاء قبل الصلاة فلا يجلس ولا ينتظرها ولا يطوف فان قطع الامام طوافه فليتم بعد اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء الأركع قبل تلك المكتوبة ان لم يكن ركعتين قال لا الأركع حتى يصبح ان لم تكن ركعتين ما فارقكهما ثم طف لانهما أعظم شأن من غيرهما اخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء المرأة تقدم نهاراً قال ما بالي ان كانت مستورة أن تقدم نهاراً (قال الشافعي) وبما قال عطاء كله أخذوا ففقه السنة فلا أحب لاحد قدر على الطواف أن يبدأ بشئ قبل الطواف الا أن يكون نسي مكتوبة فليصلها أو يقدم في آخر مكتوبة فيصاف فونها فيبدأ بصلاتها وناف فون ركعتي الفجر فيبدأ بهما ونسي الوتر فليبدأ به ثم يطوف فاذا جاء وقد منع الناس الطواف ركع ركعتين لدخول المسجد اذا منع الطواف فان جاء وقد أقيمت الصلاة بدأ بالصلاة فان جاء وقد تقاربت اقامة الصلاة بدأ بالصلاة والرجال والنساء فيما أحببت من التعجيل حين يقدمون ليللا سواء وكذلك هم اذا قدموا نهاراً الا امرأته هاشيا ومنظر فاني أحب لتلك تؤخر الطواف حتى الليل ليسترا الليل منها

(باب من أين يسند بالطواف) اخبرنا الربيع قال اخبرنا الشافعي قال اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله بن مسعود أنه رأى عبد الله بن مسعود إذا استلم الحجر ثم أخذ عن يمينه فمرل ثلاثة أطواف ومشي أربعة ثم أتى المقام فصلى خلفه ركعتين اخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال يلبي المتمر حين يفتح الطواف مستلباً وغير مستلم (قال الشافعي) لا اختلاف أن حدى من قبل الطواف من الركن الاسود وأن كمال الطواف اليه وأحب استلامه حين يدخل الركن قبل الطواف فان دخل الطواف في موضع فلم يحاذ بالركن لم يعتد بذلك الطواف وان استلم الركن بيده من موضع فلم يحاذ بالركن لم يعتد بذلك الطواف بحال لان الطواف على البدن كله لا على بعض البدن دون بعض واذا حاذى الشئ من الركن بيده كله اعتد بذلك الطواف وكذلك اذا حاذى شئ من الركن في السابع فقد أكمل الطواف وان قطعه قبل أن يحاذى شئ من الركن وان استلمه فلم يكمل ذلك الطواف

(باب ما يقال عند استلام الركن) اخبرنا سعيد بن ابن جريج قال اخبرنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول اذا استلنا الحجر قال قولوا باسم الله والله أكبر ايماناً بالله وتصديقاً بما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رجه الله هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف ويقول كلما حاذى الركن بعد الله أكبر ولا اله الا الله وما ذكر الله به وصلى على رسوله فحسن

(باب ما يفتح به الطواف وما يستلم من الأركان) قال الشافعي وأحب أن يفتح الطائف الطواف بالاستلام وأحب أن يقبل الركن الاسود وان استلمه بيده قبل يده وأحب أن يستلم الركن اليماني بيده ويقبلها ولا يقبله لاني لم أعلم أحداً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل الحجر الاسود وان قبله فلا بأس به ولا أمره بالاستلام الركنين اللذين يليان الحجر الاسود ولو استلمهما وما بين الأركان من البيت لم يكن عليه عادة ولا فدية الا أني أحب أن يقتدى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن الاسود فذلك أحب ويجوز استلامه بلا تقبيل لانه قد استلمه واستلامه دون تقبيله اخبرنا سعيد بن ابن جريج عن (١) أبي جعفر قال رأيت ابن عباس جاء يوم التروية (٢) مسبداً رأسه فقبل الركن ثم سجد عليه ثم قبله ثم سجد عليه ثلاث مرات اخبرنا سعيد بن حنظلة بن أبي

الزبيب فلا خير في بعضه
ببعض مشلا بمنزل من
قبل أن الماء يقل فيه
ويكثر فاذا اختلفت
الاجناس فلا بأس ولا
خير في التحري فيما
في بعضه ببعض ربا ولا
خير في مدحوة ودرهم
بعدي عموه حتى يكون
التمر بالتمر مشلا بمنزل

(١) أبي جعفر هو كذلك
في بعض النسخ وفي
بعضها ابن جعفر وحرر
(٢) قوله مسبداً رأسه
في اللسان سبداً شعره
استأمله حتى ألزقه
بالجلد وأغناه جميعاً فهو
مضد ويقال سبداً
الشعر اذا نبت بعد
الحلق فبدأ سواده وقال
أبو عبيد التسيبدهنا
يعني في حديث ابن
عباس ترك التدهن
والغسل اه كنه
مصححه

سفيان عن طاوس أنه كان لا يستلم الركن إلا نراه خاليا قال وكان إذا استلمه قبله ثلاث مرات وسجد عليه على أثر كل تقبيلة (قال الشافعي) وأنا أحب إذا أمكنني ما صنع ابن عباس من السجود على الركن لأنه تقبيل وزيادة سجد لله تعالى إذا استلمه لم يدع تقبيله وإن ترك ذلك تارك فلا فدية عليه أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت له طاء هل رأيت أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمرو وأبا سعيد الخدري وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم قلت وابن عباس قال نعم حسبت كثيرا قلت هل تدع أنت إذا استلمت أن تقبل يده قال فلم أستلمه إذا (قال الشافعي) وإذا ترك الاستلام الركن لم أحب ذلك ولا شئ عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن إبراهيم بن نافع قال طفت مع طاوس فلم يستلم شيئا من الأركان حتى فرغ من طوافه

(الركن الذي يلبس الجحر) أخبرنا سعيد بن سالم (١) عن موسى بن عبيدة الرندي عن محمد بن كعب القرظي أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله تعالى أن يكون شئ منه مهبورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) الذي فعل ابن عباس أحب إلى لأنه كان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ترك الاستلام الركنين اللذين يلبس الجحر الأسود يدل على أن منهما مهبورا وكيف بهجر ما يطاق به ولو كان ترك الاستلام مهبورا فالله مال كان ترك الاستلام ما بين الأركان هجرانها

(باب استحباب الاستلام في الوتر) أخبرنا سعيد بن سالم عن عثمان بن الأسود عن مجاهد أنه كان لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن اليماني والجحري في كل وتر من طوافه أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن طاوس أنه قال استلموا هذا الناحية (قال الشافعي) أحب الاستلام في كل وتر أكثر مما استحباب في كل شفع فإذا لم يكن زحام أحببت الاستلام في كل طواف

(الاستلام في الزحام) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب الاستلام حين ابتدىء بالطواف بكل حال وأحب أن يستلم الرجل إذا لم يؤذ ولم يؤذ به الزحام ويدع إذا أودى أو أذى بالزحام ولا أحب الزحام إلا في بدء الطواف وإن زاحم في الآخر وأحب النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن أصبت أنه وصفه أنه استلم في غير زحام وترك في زحام لأنه لا يشبه أن يقول له أصبت في فعل وترك إلا إذا اختلف الحال في الفعل والتارك وإن ترك الاستلام في جميع طوافه وهو يمكنه أو استلم وهو يؤذي ويؤذي بطوافه لم أحبه له ولا فدية ولا إعادة عليه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال إذا وجدت على الركن زحاما فأنصرف ولا تقف أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن منبوذ بن أبي سليمان عن أمه أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها فدخلت عليها مولاهما فقالت لها يا أم المؤمنين طفت بالبيت سبعوا استلمت الركن مرتين أو ثلاثا فقالت لها عائشة لا أجرله الله لا أجرله الله تدافع الرجال الأكرهت ومررت أخبرنا سعيد بن سالم عن (٢) عثمان بن مقسم الربي عن عائشة بنت سعد أنها قالت كان أبي يقول لنا إذا وجدت من فرجة من الناس فاستلني والاقكبرين وأه ضيق فلما قالت عائشة أم المؤمنين وسعد أمر الرجال إذا استلم النساء أن لا يراحوهن ويضروا عنهن لأنني أكره لكل زحاما عليه وأحب إذا أمكن الطائف الاستلام أن يستلم الركنين الجحري واليماني ويستلمهما بيده ويقبل بيده وأحب إذا أمكنه الجحر أن يقبله بغيره ويستلم اليماني بيده فان قال قائل كيف أمرت بتقبيل الجحر ولم تأمر بتقبيل اليماني قيل له إن شاء الله وينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الركن وأنه استلم الركن اليماني ورأى بنا أهل العلم يقولون هذا ويستلمون هذا فان قال قائل فلو قبله مقبل قلت حسن وأي البيت قبل لحسن غير أننا إنما أمر

وكل زيت ودهن لوز وجوز وبز ولا يجوز من الجنس الواحد إلا متلاعبة فإذا اختلف الجنس فلا بأس به متفاضلا لا يدايد ولا يجوز من الجنس الواحد مطبوخ بغيره منه بحال إذا كان انما يدخر مطبوخا ولا

(١) في بعض النسخ زيادة «عن إبراهيم بن نافع» بين سعيد بن سالم وموسى بن عبيدة خرو السند كتيبه معجبه

(٢) عثمان بن مقسم الربي كذا في النسخ ولم نقف عليه في كتب أسماء الرجال فخره كتيبه معجبه

بالاتباع وأن تفعل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون فان قال فكيف لم تأمر باستلام الركنين الذين يديان الحجر قلنا له لانعم النبي صلى الله عليه وسلم استلهما ورأينا كثر الناس لا يستلونهما فان قال فانما نرى ذلك قلنا الله أعلم أما الخجة في ترك استلامهما فهي ترك استلام ما بقي من البيت فقلنا نسلم ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه دون ما لم يستلمه وأما العلة فيهما فترى أن البيت لم يتم على قواعده ابراهيم فكانا كسائر البيت اذا لم يكونا (١) مستوطناتهما البيت فان مسهما ما جعل كما يسمع سائر البيت لحسن أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني موسى بن عبيدة الربدى عن محمد بن كعب القرظي أن ابن عباس كان يسمع على الركن اليماني والحجر وكان ابن الزبير يسمع على الأركان كلها ويقول لا ينبغي لبيت الله أن يكون شيء منه مهجورا وكان ابن عباس يقول لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة (قال الشافعي) كان ابن عباس يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركن اليماني والحجر دون الشامين وهذا نقول وقول ابن الزبير لا ينبغي أن يكون شيء من بيت الله مهجورا ولكن لم يدع أحد استلام الركن هجرة لبيت الله تعالى ولكنه استلم ما استلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمسك عما أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استلامه وقد ترك استلام ما سوى الأركان من البيت فلم يكن أحد تركه على أن هجر من بيت الله شيئا أخبرنا سعيد بن سالم عن أبي مسلم عن ابراهيم بن ميسرة قال ذكر ابن طاوس قال كان لا يدع الركنين أن يستلهما قال لكن أفضل منه كان يدعهما أوله

(القول في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن جريح عن يحيى بن عبيد مولى السائب عن أبيه عن السائب أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيما بين ركني بجمع والركن الأسود ربنا أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا من أحب ما يقال في الطواف إلى وأحب أن يقال في كله

(باب اقلال الكلام في الطواف) أخبرنا سعيد بن سالم عن حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس أنه سمعه يقول سمعت ابن عمر يقول أقلوا الكلام في الطواف فأنتم في صلاة (قال الشافعي) فذهب إلى استحباب قلة الكلام وقوله في صلاة في طاعة لا يجوز أن يكون فيها الابطهارة الصلاة لان الكلام يقطع الصلاة ولو كان يقطعه عندهم عن قليله وكثيره أخبرنا سعيد بن سالم عن جريح عن عطاء قال طفت خلف ابن عمر وابن عباس فسمعت واحدا منهما متكلمتا حتى فرغ من طوافه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابراهيم بن نافع الاعور قال طفت مع طاوس وكلمته في الطواف فكلمني أخبرنا سعيد بن سالم عن جريح عن عطاء أنه كان يكره الكلام في الطواف الا الشئ اليسير منه الا ذكر الله وقراءة القرآن (قال الشافعي) وبغنا أن يجاهدنا كان يقرأ القرآن في الطواف (قال الشافعي) وأما أحب القراءة في الطواف وقد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الطواف وكلم فمن تكلم في الطواف فلا يقطع الكلام طوافه وذكر الله فيه أحب إلى من الحديث فان قال قائل فلم إذا بعت الكلام في الطواف استحببت اقلاله والاقبال على ذكر الله فيه قيل له ان شاء الله اني لأحب الاقلال من الكلام في العصراء والمنازل وفي غير موضع منسكنا الا بذكر الله عز وجل لتعود منه فعة الذكر على اذا كرا ويكون الكلام في شيء من صلاح أمره فإذا كان هذا هكذا في العصراء والبيوت فكيف قرب بيت الله مع عظيم رجاؤه الثواب فيه من الله فان قال فهل من دليل من الآثار على ما قلت قلت نعم ما ذكرنا عن ابن عمر وابن عباس وأصحاب القراءة في الطواف والقراءة أفضل ما نسكبه المره

(باب الاستراحة في الطواف) قال الشافعي رحمه الله لا بأس بالاستراحة في الطواف أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريح عن عطاء أنه كان لا يرى بأسا بالاستراحة في الطواف وذكر الاستراحة جالسا

مطبوع منه بمطبخ
لان النار تنقص من
بعض أكثر مما تنقص
من بعض وليس له غاية
ينتهي إليها كما يكون
لترقي اليس غاية ينتهي
إليها (قال المزني)
ما أرى لاشتراطه يعني
الشافعي اذا كان انما
يدخر مطبوخا معني لان

(١) مستوطناتهما كذا في
بعض النسخ وفي بعض
آخر مستطيفا ولعل
الأولى هي الصواب
ويكون مستوطناتهما
القاء أي مستوعبا بالبناء
للفعل لجرر الكلمة
كتبه معصمه

(الطواف را نبأ) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير المحمي عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه سمعه يقول طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة ولما رآه الناس وأشرف لهم لأن الناس غشوه أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته واستلم الركن بحجته أخبرنا سعيد بن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال أخبرني عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت والصفا والمروة كما فعلت لم قال لأدري قال ثم نزل فصلى ركعتين أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأعمش عن ابن حكيم قال رأيت أنس بن مالك يطوف بين الصفا والمروة راكباً على جدار وطاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة راكباً من غير عرض ولكنه أحب أن يشرف للناس ليسأله وليس أحدف هذا الموضوع من الناس وأكثر ما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت والصفا والمروة نسكاً ماشياً فأحب إلي أن يطوف الرجل بالبيت والصفا والمروة ماشياً لئلا يعلو وإن طاف راكباً من غير علو فلا إعادة عليه ولا فدية

(باب الركوب من العطف في الطواف) قال الشافعي رحمه الله ولا ركوب الرأسي الطواف بين الصفا والمروة ولا حمل الناس أيها في الطواف بالبيت من علو وأكره أن يركب المرء الدابة حول البيت فإن فعل طواف عليه أجزاء (قال الشافعي) فأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه طاف راكباً وأخبر أنه أتى ما فعل ليراه الناس وفي هذا دلالة على أنه لم يطف من شكوى ولا أعله اشتكى صلى الله عليه وسلم في حجته تلك وقد قال سعيد بن جبير طاف من شكوى ولا أدري عن قبله وقول جابر أولى أن يفصل من قوله لأنه لم يدركه (قال الشافعي) أما سبعة الذي طاف لمقدمه فعلى قدميه لأن جابراً المحمي عنه فيه أنه رمل منه ثلاثة وسنني أربعة فلا يجوز أن يكون جابراً يحكي عنه الطواف ماشياً راكباً في سبع واحد وقد حفظ عنه أن سبعة الذي ركبه في طوافه يوم النحر أخبرنا سفيان بن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يمشوا بالافاضة وأفاض في نسائه ليلا على راحلته يستلم الركن بحجته وأحسبه قال ويقبل طرف الحنبلين

(باب الاضطباع) أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه سمعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اضطبع بردائه حين طاف أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة أن عمر بن الخطاب استلم الركن ليسبي ثم قال لمن يسدي الآن منا كبنا ومن نرائ وقد أظهر الله الإسلام والله على ذلك لاسبعين كاسي (قال الشافعي) رحمه الله يعني رمل مضطبعاً (قال الشافعي) والاضطباع أن يشتمل بردائه على منكبيه الأيسر ومن تحت منكبيه الأيمن حتى يكون منكبيه الأيمن بارزاً حتى يكمل سبعة فإذا طاف الرجل ماشياً لعله به ثغره الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس وإن كان في أزار وعمامة أحببت أن يدخلها تحت منكبيه الأيمن وكذلك إن كان مرتدياً بقميص أو سراويل أو غيره وإن كان مؤثراً الأثني على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه ثم يرمي حين يفتح الطواف فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيما بقى منه وإن لم يضطبع بحال كرهته كما كرهته ترك الرمل في الاطواف الثلاثة ولا فدية عليه ولا إعادة أخبرنا سعيد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرمي من الجمر إلى الجمر ثم يقول هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من سبعة ثلاثة أطواف خيلاً ليس بين من مشى أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سعى في عمره كاهن الأربعة بالبيت والصفا

القياس أن ما ذكره وما لم يدخر واحسد والنار تنقصه (قال الشافعي) ولا يباع غسل نخل بعسل نخل الاصفين من الشيع لانهم لو يباع وزنا وفي أحدهما شيع وهو غير العسل كان العسل بالعسل غير معلوم وكذلك لو يباع كيلاً ولا خير في مدح خطه فيها فصل أوزان مدح خطه لاشي فيها من ذلك لانها حنطة مخططة متفاضلة ومجهولة وكذلك كل ما اختلط به الآن يكون لا يزيد في كسبه من قليل التراب ومادى من تنبه فأما الوزن فلا خبر في مثل هذا ولبن

والمرءة إلا أنهم ردوا في الأولى والرابعة من الحديبية أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال سئى أبو بكر عام حج أذبعته النبي صلى الله عليه وسلم ثم عزم عثمان والخلفاء لهم جراسيمون كذلك (قال الشافعي) والرمل الحب لاشدة السعي ثلاثة أطواف لا يفصل بينهم بوقوف إلا أن يقف عند استلام الركبتين ثم يعصى خيبا فإذا كان زحاما لا يمكنه معه أن يجيب فكأن أن وقف وجد فرجة وقف فإذا وجد الفرجة رمل وإن كان لا يطعم بفرجة لكثرة الزحام أحببت أن يصير حاشية في الطواف فيمكنه أن يرمل فإنه إذا صار حاشية أمكنه أن يرمل ولا أحب ترك الرمل وإن كان إذا صار حاشية منعه كثرة النساء أن يرمل رمل إذا أمكنه الرمل ومشي إذا لم يمكنه الرمل بحية مشيه ولم أحب أن يمشي من الأرض وثوب الرمل وإنما عشي مشيا ويرمل أول ما يتسدى ثلاثة أطواف وعشي أربعة فان ترك الرمل في الطواف الأول رمل في الطوافين بعده وكذلك أن ترك الرمل في الطوافين الأولين رمل في الطواف بعدهما وإن ترك الرمل في الثلاثة لم يقضه في الأربع لأنه هتة في وقت فإذا مضى ذلك الوقت لم يضعه في غير موضع ولم يكن عليه فدية ولا إعادة لأنه جاء بالطواف والدلواف هو الفرض فان تركه لم يكره لم ينجبه ولا إعادة عليه وإن تركه الرمل في بعض طواف رمل فيما بقي منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرق ما بين سبعة فرقين فراق رمل فيه وفراق مشي فيه فلا يرمل حيث مشى النبي صلى الله عليه وسلم وأحب إلى أولي عيش حيث رمل النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وترك الرمل عامدا إذا كراوساها وناسيا واجاهلا سواء لا يمس ولا يفقد من تركه غير أن أكرهه العامد ولا مكرهه فيه على ساء ولا جاهل وسواء في هذا كله طواف نسل قبل عرفة وبعدها وفي كل حج وعمره إذا كان الطواف الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفوا والمرءة فلان قدم حاجا وقارنا فطاف بالبيت ويحيى بين الصفوا والمرءة ثم زار يوم النحر أو بعده لم يرمل لأنه طاف الطواف الذي يصل بينه وبين الصفوا والمرءة وإنما طوافه بعد ما تحل له النساء وإن قدم حاجا فلم يطف حتى يأتي منى رمل في طوافه بالبيت بعد عرفة أخبرنا سعيد عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم أنه رأى يهاجدا يرمل يوم النحر فان قال قائل فأنك قد تقول في أشياء يتركها المرء من نسكه يهريق دما فكيف لم تأمره في هذا أن يهريق دما قلت إنما أمره إذا ترك العمل بنفسه قال أفليس هذا عمل نفسه قلت لا الطواف العمل وهذا هتة في العمل فقد أتى بالعمل على كماله وترك الهتة فيه والسجود والركوع العمل فان ترك التسبيح فمالم يكن نازكا لعمل بقضيه كما يقضى بعده لتركها أو تفسدها عليه صلاته لو خرج منها قبل أن يكملها بل التسبيح في الركوع والسجود كان أولى أن يفسد من قبل أنه قول وعمل والقول عمل والاضطباع والرمل هتة أخف من التسبيح في الركوع والسجود (قال) وإذا رمل في الطواف فاشتد عليه الزحام تحركا حركة مشيه بقارب وإنما منعني من أن أقول له يقف حتى يجد فرجة أنه يؤذى بالوقوف من خلفه ولا أطعمه أن يجد فرجة بين يديه فلو كان في غير مجمع فلا زحم الناس انفتح باب الكعبة وأعرض الطواف حيث لا يؤذى بالوقوف من خلفه ويطعم أن ينفر رجلا ما بين يديه أمرته أن يقف حتى ينفر رجلا بين يديه فيمكنه أن يرمل ومتى أمكنه الرمل رمل وأحب إلى أن يدفون البيت في الطواف وإن بعد عن البيت وطعم أن يجد السبيل إلى الرمل أمرته بالبعد

(باب في الطواف بالراكب مريضا أو صيبا أو راكبا على الدابة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا طاف الرجل بالصبي أحببت أن يرمل به وإن طاف رجل برجل أحببت أن يمشي على أن يرمل به أن يرمل به وإذا طاف النضر بالرجل في حجة أحببت أن يمشي على أن يرمل به وإذا طاف الرجل راكبا لم يؤذ أحد أحببت أن يحث دابته في موضع الرمل وهذا كله في الرجال

الغنم ما عزه وضأنه صنف
وليس البقر عرابها
وجواميسها صنف
والإنابل مهر بها وعراج
صنف واحد فأما إذا
اختلف الصنفان فلا
بأس متفاضلا يابدا
ولاخير في زيد غنم يابن
غنم لابل الزبد شيء من
الابن ولاخير في سمن غنم
يزيد غنم وإذا أخرج
منه الزبد فلا بأس أن
يباع بزبد سمن ولاخير
في شاة فيها لبن يقدر على
حلبه بلبن من قبل أن
في الشاة لبنا لأدري
كم حصته من اللبن
الذي اشتريته نقدا
وإن كانت نسيئة فهو
أقصد للبيع وفلجول

(باب ليس على النساء سبي بالبيت ولا بين الصفوا والمروة) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال ليس على النساء سبي بالبيت ولا بين الصفوا والمروة أخبرنا سعيد بن رجل عن مجاهد أنه قال رأيت عائشة رضي الله عنها النساء يسعين بالبيت فقالت أما لکن فینا أسوة لیس علیک سبی (قال الشافعي) لا رمل على النساء ولا سبي بين الصفوا والمروة ولا اضطباع وإن حملن لم يكن على من حملهن رمل بهن وكذلك الصغيرة ممن تحملها الواحدة والكبيرة تحمل في محفة أو تركب دابة وذلك أنهن مأمورات بالاستتار والاضطباع والرمل مفارقان للاستتار

(باب لا يقال شوط ولا دور) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن مجاهد أنه كان يكره أن يقول شوط دور للطواف ولكن يقول طواف طوافين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأكره من ذلك ما كرم مجاهد لأن الله عز وجل قال وليطوفوا بالبيت العتيق فسمي طوافا لأن الله تعالى سمي جماعه طوافا

(باب كمال الطواف) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألم تر إلى قومك حين بنوا الكعبة اقتصر واقع قواعده إبراهيم فقلت يا رسول الله أفلا تردها على قواعده إبراهيم قال لولا حدنان قومك بالكفر لردتها على ما كانت عليه فقال عبد الله بن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الآن البيت لم يرك على قواعده إبراهيم أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن طائفة من أصحابنا أنه قال عن ابن عباس أنه قال الحجر من البيت قال الله عز وجل وليطوفوا بالبيت العتيق وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم من وراء الحجر أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن أبي يزيد قال أخبرني أبي قال أرسل عمر إلى شيخ من بني زهرة فبثت معه إلى عمرو وهو في الحجر فسأله عن ولادته من ولاد الجاهلية فقال الشيخ أما التطفة من فلان وأما الولد فعلى فراش فلان فقال عمر صدقت ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش فلما ولي الشيخ دعاه عمر فقال أخبرني عن بناء البيت فقال إن قربنا كانت (١) تقوت لبناء البيت فخير وأقرب كوا بعضهما في الحجر فقال له عمر صدقت أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما جاز الحجر فطاف الناس من وراءه إلا إرادة أن يستوعب الناس الطواف بالبيت وسمعت عديدا من أهل العلم من قريش يذكرون أنه ترك من الكعبة في الحجر نحو من ستة أذرع (قال الشافعي) وكمال الطواف بالبيت أن يطوف الرجل من وراء الحجر فإن طاف فساك الحجر لم يعتد بطوافه الذي ساك فيه الحجر وإن طاف على جدار الحجر لم يعتد بذلك الطواف لأنه لم يكمل الطواف بالبيت وكان كل طواف طافه على شاذروان الكعبة أو في الحجر أو على جدار الحجر كالمطاف وإذا ابتداء الطائف الطواف استلم الركن ثم يدعه عن يساره ويطوف فإن استلم الركن وتركه عن يمينه وطاف فقد تكس الطواف ولا يعتد به طواف بالبيت من كوسا ومن طاف سبعا على ما نهيت عنه من تكس الطواف أو على شاذروان الكعبة أو في الحجر أو على جداره كان في حكم من لم يطوف ولا يخلو فان

(باب ما جاء في موضع الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكال الطواف بالبيت من وراء الحجر ووراء شاذروان الكعبة فإن طاف طائف بالبيت وجعل طريقه من بطن الحجر أعاد الطواف وكذلك لو طاف على شاذروان الكعبة أعاد الطواف فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول وليطوفوا بالبيت العتيق فكيف زعمت أنه يطوف بالبيت وغيره قيل له إن شاء الله تعالى أما الشاذروان فأحسبه منشأ على أساس الكعبة ثم مقتصر بالبدان (٢) عن استيفائه فإذا كان هذا هكذا كان الطائف عليه لم يستكمل الطواف

بالبيت

الذي صلى الله عليه وسلم للبيت التصريفة بدلا وانما السب في الضرع كالجوز واللوز المبيع في قشره يستخرج منه صاحبه أي شاء وليس كالولد لا يقدر على استخراج منه وكل ما لم يجز التفاضل فيه فالقسم فيه كالبيع ولا يجوز بيع تمر بربط بحال لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أينقص

(١) قوله تقوت كذا في بعض النسخ وفي بعض آخر صورة ذلك بدون نقط فليجوز (٢) قوله عن استيفائه أي استيعابه وبعبارة الشافعي في كتاب الصيد والذبائح إذا ذهبت ذبيحة فاستوف قطع الحلقوم والمرى والودجين أي استوعب ذلك كله كذا في اللسان اه كنه

معناه

باليث انما طاف ببعضه دون بعض وأما الحجر فان قريشاً حين بنت الكعبة استقصرت من قواعد إبراهيم قرك في الحجر أذرع من البيت فهدمه ابن الزبير وابتناء على قواعد إبراهيم وهدم الحاج زيادة ابن الزبير التي استوطفت بها القواعد وهم بعض الولاة باعاده على القواعد فكره ذلك بعض من أشار عليه وقال أخاف أن لا يأتي وال إلا أحب أن يرى له في البيت أثر ينسب إليه والبيت أجل من أن يطعم فيه وقد أقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خلفاؤه بعده (قال الشافعي) والمسجد كله موضع للطواف

(باب في حج الصبي) أخبرنا مالك عن إبراهيم بن عقبة عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بأهله وهو في محضها فقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذت بعض صبي كان معها فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر أخبرنا سعيد بن مالك بن مغول عن أبي السفر قال قال ابن عباس أيها الناس اسمعوني ما تقولون وأفهموا ما أقول لكم أيما عملوا حج به أهله فات قبل أن يعتق فقد قضى حجه وإن عتق قبل أن يموت فليحج وأيما غلام حج به أهله فات قبل أن يدرك فقد قضى عنه حجه وإن بلغ فليحج أخبرنا سعيد ومسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء قال وتقضى حجة العبد عنه حتى يعتق فإذا عتق وجبت عليه من غير أن تكون واجبة عليه (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء إن شاء الله في العبد ومن لم يبلغ وقد بين معنى قوله ومعنى قول ابن عباس عندنا هكذا أو قوله وإذا عتق فليحج بدل على أنها لو أجزأت عنه حجة الاسلام لم يأمره أن يحج إذا عتق وبذل على أنه لا يرأى واجبة عليه في عبوديته وذلك أنه وغيره من أهل الاسلام لا يرون فرض الحج على أحد الأمره لأن الله عز وجل يقول والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا

(باب في الطواف متى يجزئته ومتى لا يجزئته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسجد كله موضع للطواف فن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم أو من ورائها أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فخف بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها كلها فطوافه يجزئ عنه لانه في موضع الطواف وأكثر الطائفين يحول بينه وبين الطواف بالناس الطائفين والمصلين وإن خرج من المسجد فطاف من ورائها لم يعتد بشئ من طوافه خارجا من المسجد لانه في غير موضع الطواف ولو أجزت هذه أجزت الطواف لو طافه وهو خارج من الحرم أو في الحرم ولو طاف بالبيت منكوسا لم يعتد بطوافه ولا أحسب أحدا يطوف به منكوسا لأن بحضرة من يعلمه لو جهل ولو طاف بالبيت محرما وعليه طواف واجب ولا ينوي ذلك الطواف الواجب ولا ينوي به نافلة أو نذرا عليه من طوافه كان طوافه هذا طوافه الواجب وهكذا ما عمل من عمل حج أو عمرة لانه إذا أجزأ في الحج والعمرة أن يعتد به برينه به نافلة فيكون فرضا كان في بعض عمله أولى أن يجزئه ولو طاف بعض طوافه ثم أغنى عليه قبل الحائله فطيف به ما بقي عليه من الطواف لا يعقله من انعماء أو جنون أو عارض ما كان أو ابتدى به في الطواف مغلوبا على عقله لم يجزه حتى يكون يعقل في السبع كله كالأجزي الصلاة حتى يعقل في الصلاة كلها ولو طاف وهو يعقل ثم أغنى عليه قبل كمال الطواف ثم أفاق بعد ذلك ابتداء الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا ولو طاف على بعير أو فرس أجزأه وقد كثر الناس واتخذوا من يحملهم فيكون أخف على من معه في الطواف من أن يركب بعيرا أو فرسا ولو طاف بالبيت فيما لا يجوز للحرم أن يلبسه من الشباب كان طوافه حجة ناعنه وكانت عليه الفدية فيما ليس مما ليس له لبسه وهو محرر وهكذا الطواف منتقبا ومتبرعا

(باب الخلاف في الطواف على غير طهارة) قال الشافعي رحمه الله فزعم بعض الناس أن الطواف لا يجزئ الا طهرا وأن المعتمر والحاج ان طاف بالبيت الطواف الواجب عليه على غير وضوء أمره بالاعادة

الربط اذا ليس فنهى عنه فنظر الى المتعقب فكذلك لا يجوز بيع رطب برطب لانهم في المتعقب مجهول المثل ثم اوكذالك لا يجوز فتح مبلول بقمع جاف (قال) واذا كان المتبايعان الذهب بالورق باعيانها اذا تفرقا قبل القبض كانا في معنى من لم يبايع دل على أن كل سلعة باعها فلهكت قبل القبض فن مال بائعها لانه كان عليه تسليمها فلما هلك لم يمكن له أخذتها (قال الشافعي) واذا اشترى بالدينار دراهم باعيانها فليس لاحد أن يعطى غير ما وقع عليه البيع فان

فان بلغ بلد لم يأمره بالاعادة ولو طاف جنباً أمره أن يعود من بلده حيث كان فقبل لبعض من يقول قوله
أبعد والطواف قبل الطهارة أن يكون كما قلنا يطوف بالبيت الامن فيحمله الصلاة أو يكون كذكر الله وعمل
الحج والعمرة غير الطواف قال ان قلت هو كالصلاة وأنه لا يجزى الا بوضوء قلت فالجنب وغير المتوضئ سواء
لان كلا غير طاهر وكل غير جائز له الصلاة (قال الشافعي) قلت أجل قال فلا أقوله وأقول هو كغيره من عمل
الحج قلت فلم أمرت من طاف على غير وضوء أن يعيد الطواف وأنت تأمره أن يتدنى على غير وضوء قال
فان قلت لا يعيد قلت اذا تخالف السنة قال فان قلت انما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة أن لا تطوف
بالبيت ثلاثاً يدخل المسجد حائض قلت فانت تزعم أن المشرك يدخل المسجد الحرام والجنب قال فلا أقول
هذا ولكني أقول أنه كالصلاة ولا تجوز الا بطهارة ولكن الجنب أشد حالاً من غير المتوضئ قلت أو تجد
بينهم ما فرقا في الصلاة قال لا قلت فأي شيء يثبتهما فيل ولا تهدوا أن تخالف السنة وقول أكثر أهل العلم لأنه
لا يكون لغير الطاهر أن يطوف بالبيت أو تقول لا يطوف به الا طاهر فيكون تركه أن تأمره أن يرجع حيث
كان ويكون كمن لم يطف تركه الاصل قولك

(باب كمال عمل الطواف) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وعبد العزيز بن
محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله وأخبرنا أنس بن عباس عن موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف
بالبيت وسعى أربعة ثم صلى بعد ذلك ثم يطوف بين الصفا والمروة (قال الشافعي) فمن طاف بالبيت أقل من
سبعة أطواف لم يخلو من واحد فلم يكمل الطواف وان طاف بعده بين الصفا والمروة فهو في حكم من لم يسع بين
الصفا والمروة ولا يجزى به أن يسعي بين الصفا والمروة الا بعد كمال سبع تام بالبيت وان كان معتمراً فصدر
الى أهله فهو محرم كما كان يرجع فيبتدئ أن يطوف سبعاً بالبيت وبين الصفا والمروة سبعاً ثم يخلو أو يقصر
وان كان حلقاً قبل ذلك فعليه دم للعراق قبل أن يخل ولا يرضى له في قطع الطواف بالبيت الامن عذر وذلك
أن تمام الصلاة فصليها ثم يعود فيبني على طوافه من حيث قطع عليه فان بقي من موضع لم يعد فيه الى
الموضع الذي قطع عليه منه ألقى ذلك الطواف ولم يعتبه (قال الشافعي) أو يصيبه زحام فيقف فلا يكون
ذلك قطعاً أو يعي فيستريح فاعدا فلا يكون ذلك قطعاً أو يتنقض وضوءه فيخرج فيتوضأ وأحب الى اذا
فعل أن يتدنى الطواف ولا يني على طوافه وقد قبل يني ويجزى به ان لم يتناول فاذا تناول ذلك لم يجز إلا
الاستئناف ولا يجزى به أن يطوف الا في المسجد لان المسجد موضع الطواف ويجزى به أن يطوف في المسجد
وان حال دون الكعبة شيء نساء أو جماعة ناس أو سقايات أو أساطين المسجد أجزأ ما لم يخرج من المسجد فان
خرج فطاف لم يعتد بما طاف خارجاً من المسجد قل أو كثر ولو أجزأه أن يطوف خارجاً من المسجد أجزأه
أن يطوف من وراء الجبال اذا لم يخرج من الحرم فان خرج من باب من أبواب المسجد ثم دخل من آخر
فان كان الباب الذي دخل منه يأتي على الباب الذي خرج منه اعتد بذلك الطواف لانه قد أتى على الطواف
ورجع في بعضه وان كان لا يأتي عليه لم يعتد بذلك الطواف

(باب الشك في الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي
يشك أصلي ثلاثاً أو أربعاً أن يصلي ركعة فكان في ذلك الغناء الشك والبناء على اليقين فكان ذلك اذا شك في شيء
من الطواف صنع مثل ما يصنع في الصلاة فأنى الشك وبني على اليقين لأنه ليس في الطواف سجود سهو
ولا كفارة (قال) وكذلك اذا شك في وضوئه في الطواف فان كان على يقين من وضوئه وشك من حدثه
أجزأ الطواف كما تجزئه الصلاة فان كان على يقين من حدثه وفي شك من وضوئه لم يجز الطواف كما
لا تجزى به الصلاة

وجد بالدنانير والدرهم
عياقهم بالدينار شاه
حبس الدينار بالدرهم
سواء قبل التفرق أو
بعده أو حبس الدرهم
بالدنانير أو نقض البيع
واذا تابعا ذلك بغير عين
الدنانير والدرهم
وتقابضا ثم وجد بالدنانير
أو ببعض الدرهم عيا
قبل أن ينفق فله كل
واحد منهما ما أحب
المعيب وان كان بعد
التفرق ففسيخه أو يول
أحدهما أنه كالجواب
في العين والثاني أن يبطل
المعيب لأنه يبيع صفة
أجازها المسلمون اذا
قبضت قبل التفرق
ويشبه أن يكون من

(باب الطواف في الثوب الجبس والرافع والحدث والبناء على الطواف) قال الشافعي رحمه الله تعالى
 فإذا طاف في ثوب نجس أو على جسده نجاسة أو في نعليه نجاسة لم يعتد بما طاف بذلك الحال كما لا يعتد في
 الصلاة وكان في حكم من لم يطف وانصرف فألقى ذلك الثوب وغسل النجاسة عن جسده ثم رجع فاستأنف
 لا يجزئ به من الطهارة في نفسه وبئنه وما عليه إلا ما يجزئ به في الصلاة ومن طاف بالبيت فكم للمصلي في الطهارة
 خاصة وإن رعب أو فاء انصرف فغسل الدم عنه والتي ثم رجع فبني وكذلك إن غلبه حدث انصرف فتوضأ
 ورجع فبني وأحب إلى في هذا كله لو استأنف (قال) ولو طاف ببعض ما لا يجزئ به به الصلاة ثم سعى أعاد
 الطواف والسعي ولا يكون له أن يعتد بالسعي حتى يكمل الطواف بالبيت ولو انصرف إلى بلد مرجع حتى
 يطوف ويسعى هذا الطواف على الطهارة ورجع هذا أن يكون من طاف بغيره كمال الطهارة في نفسه ولباسه
 فهو كمن لم يطف (قال الشافعي) وأختار أن قطع الطائف الطواف فطاول رجوعه أن يستأنف فإن ذلك
 احتياط وقد قيل لو طاف اليوم طوافاً وغداً آخر أجزأ عنه لأنه عمل بغير وقت

(باب الطواف بعد عرفة)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى ثم ليقتضوا تفهيمهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق (قال
 الشافعي) فاحتلت الآية أن تكون على طواف الوداع لأنه ذكر الطواف بعد قضاء التفث واحتلت أن
 تكون على الطواف بعد منى وذلك أنه بعد حلاق الشعر وليس الثياب والتطيب وذلك قضاء التفث وذلك
 أشبه معنيهما بالان الطواف بعد منى واجب على الحاج والتزليل كالدليل على إيجابه والله أعلم وليس هكذا
 طواف الوداع (قال الشافعي) إن كانت نزلت في الطواف بعد منى دل ذلك على إباحة الطيب (قال
 الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس قال كان الناس
 ينصرفون في كل وجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت أخبرنا
 سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه أخص
 لمرأة الحائض أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده
 بالبيت فإن آخر تلك الطواف بالبيت (قال الشافعي) وبهذا نقول وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحائض أن تنفر قبل أن تطوف طواف الوداع دلالة على أن ترك طواف الوداع لا يفسد حجا والجمع أعمال
 متفرقة منها شيء إذا لم يعمل الحاج أفسد حجه وذلك الأحرام وأن يكون عاقلاً لا إحرام وعرفة فأي هذا ترك لم
 يجزئ عنه حجه (قال الشافعي) ومنها ما إذا تركه لم يحل من كل إحرامه وكان عليه أن يعمل في عمره كله وذلك
 الطواف بالبيت والصفاء والمروة الذي يحل به (١) إلا النساء وأيهما ترك رجع من بلده وكان معمر ما من النساء
 حتى يقضيه ومنها ما يعمل في وقت فإذا ذهب ذلك الوقت كله لم يكن له ولا عليه عمله ولا بدله وعليه الفدية
 مثل المزدلفة والبيوتة غنى وروي الجار ومنها ما إذا تركه ثم رجع إليه سقط عنه الدم ولو لم يرجع لزمه
 الدم وذلك مثل الميقات في الأحرام ومثله والله أعلم طواف الوداع لأنها إعلان أمرهم بما عاقدت كهم فلا
 ينفر فإن عندي فيما يجب عليه من الفدية في كل واحد منهم حقا ساعلي مزدلفة والجار والبيوتة ليالي حتى
 لا نسلك قدر تركه وقد أخبرنا عن ابن عباس أنه قال من نسى من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما فإن قال
 فأن طواف الوداع طواف مأموره وطواف الإحلال من الأحرام طواف مأموره وعملان في غير وقت
 متى جاء بهما العامل أجزأ عنه فلم تقس الطواف بالطواف قيل له بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الفرق بينهما والدلالة بما لا أعلم فيه مخالفاً فإن قال قائل وأن الدلالة قبل له لما أمر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بطواف الوداع وأرخص للحائض أن تنفر بلا وداع فاستدلنا على أن الطواف الوداع لو كان
 كالطواف للإحلال من الأحرام لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض في تركه ألا ترى أن

بجنته كالأشترى سلما
 بصفة ثم قبضه فأصاب
 به عيبا أخذ صلحبه
 بعثه (قال) وتنوع
 الصفات غير تنوع
 الأعيان ومن أجاز بعض
 الصفة رد المعيب من
 الدراهم بمحضتها من
 الدينار (قال المزني)
 إذا كان بيع العين
 والصفات من الذنائب
 بالدراهم فيما يجوز
 بالقبض قبل الاقتراق
 سواء وفيما يفسد به
 البيع من الاقتراق قبل
 القبض سواء لزم أن
 يكونا في حكم المعيب
 بعد القبض سواء وقد
 قال يرقد الدراهم بقدر
 حسنهما من الدينار

(١) قوله إلا النساء
 كذا في بعض النسخ
 بلفظ الاستثنائية
 وفي بعضها إلى النساء
 بلفظ إلى الجارة وكلاهما
 لا يظهر وأعله من زيادة
 التناسخ فقرر كتبه
 معصية

رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن صفة أطاف بعد الخمر فقيل نعم فقال قلت نفر (قال الشافعي) وهذا الزامها للمقام للطواف بعد الخمر وتخفيف طواف الوداع (قال الشافعي) ولا يخفف ما لا يحل المحرم الآية أولاً ترى أن من طاف بعد الجرة والخمر والحلاق حل له النساء وهو إذا حل له النساء أخرج من إحرام الحج بكامل الخروج ومن خرج من إحرام الحج لم يفسده عليه ما تركه بعده وكيف يفسد ما خرج منه وهذا بين أن ترك الميقات لا يفسد حاله يكون محرماً وإن جاوز الميقات وإن من دون الميقات يهل فيجزي عنه والشئ المفسد الحج إذا ترك ما لا يجزي أحد غير فعله وقد يجزي عالماً أن يهلوا دون الميقات إذا كان أهلوه دونه ويدل على أن ترك البيت قبل ما يهل وترك رعي الجمار لا يفسد الحج

(باب ترك الحائض الوداع) أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت حاضت صفة بعدما أفاضت فذكرت حبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت يا رسول الله أنها حاضت بعدما أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أن صفة بنت حبي حاضت فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك فقال فلا إذا أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن صفة حاضت يوم الفطر فذكرت عائشة حبسها النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحابستناهي فقلت أنها قد كانت أفاضت ثم حاضت بعد ذلك قال قلت نفر إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر صفة بنت حبي فقيل أنها قد حاضت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمها أحابستنا فقالوا يا رسول الله أنها قد أفاضت قال فلا إذا أخبرنا مالك عن هشام بن عروة قال عروة قالت عائشة ونحن نذكر ذلك فلم يقدم الناس نساءهم إن كان لا ينفعهم ولو كان ذلك الذي يقول لا يصح عني أكثر من ستة آلاف امرأة ماض أخبرنا سعد بن سالم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت أتفق أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت قال نعم قال فلا تنبت بذلك قال فقال ابن عباس إما لا تنسل فلانة الانصاري يهمل أمرها ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع إليه زيد بن ثابت فضحك ويقول ما أراك إلا قد صدقت أخبرنا سفيان عن ابن أبي حسين قال اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة الحائض فقال ابن عباس تنفرو قال زيد لا تنفرو فقال له ابن عباس سل فقال أم سليم وصواحبها قال فذهب زيد فلبث عنه ثم جاءه وهو فضحك فقال القول ما قلت أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت إذا حجت ومعها نساء مخاف أن يحضن فقدمن يوم النحر فأفطن فأن حضن بعد ذلك لم تنتظرن أن يطهرن تنفريهن وهن حضن أخبرنا سفيان عن أيوب عن القاسم بن محمد أن عائشة كانت تأمر النساء أن يجعلن الأفاضة بخلافه الحوض أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وأبراهيم بن مسرة عن طاوس قال جلست إلى ابن عمر فسمعت يقول لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهدها بالبيت فقلت ناله أما سمع أصابعه ثم جلست إليه من العام المقبل فسمعت يقول زعموا أنه رخص للمرأة الحائض (قال الشافعي) كان ابن عمر والله أعلم مع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة للحائض فقال به على العام وهكذا ينبغي له وإن سمع عاماً أن يقول به فلما بلغه الرخصة للحائض ذكرها وأخبرنا عن ابن شهاب قال جلست عائشة للنساء عن ثلاث لأصدر الحائض إذا أفاضت بعد المعرف ثم حاضت قبل الصدر وإذا أطافت المرأة طواف الزيار الذي يجلهن زوجها ثم حاضت نفرت بغير وداع ولا قدية عليها وإن طهرت قبل أن تنصرف عليها الوداع كما يكون على التي لم تحض من النساء وإن خرجت من بيوت مكة كلها قبل أن تطهر ثم طهرت لم يكن عليها الوداع وإن طهرت في البيوت كان عليها

(قال الشافعي) ولو راطل مائة دينار عتي مروانية ومائة دينار من ضرب مكروه عاتق دينار من ضرب وسط خير من المكروه ودون المروانية لم يجز لأني لم أرى من أحد من أئمت من أهل العلم اختلافاً في أن ما جعته اله فقتل من عبدودار أن الثمن مقسوم على كل واحد منهما بقدر قيمته من الثمن فكان قيمة الجيد من الذهب أكثر من الردي والوسط أقل من الجيد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا بأس أن يشتري

الوداع وكذلك لورأت الطهر فلم تحمها كان عليها الوداع كما تكون عليها الصلاة فان كانت مستحاضة طافت في الايام التي تصلي فيها فان بدأت بها الاستحاضة قلنا لها تنق حتى تعلم قدر حيضتها واستحاضتها فنصرت فعلنا ان اليوم الذي نصرت فيه يوم طهر كان عليها دم لترك الوداع وان كان يوم حيض لم يكن عليها دم

(باب تحريم الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (قال الشافعي) والبحر اسم جامع فكل ما كثر ماؤه واتسع قبل هذا البحر فان قال قائل فالبحر المعروف هو البحر المالح قيل نعم ويدخل فيه العذب وذلك معروف عند العرب فان قال فهل من دليل عليه في كتاب الله قيل نعم قال الله عز وجل وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظرا في الآية دلالتان احدهما أن البحر العذب والمالح وأن صيدهما مذكوز كراوا احدا فكل ما صيد في ماء عذب أو بحر قليل أو كثير مما يعيش في الماء للبحر حلال وحلال اصطباؤه وان كان في الحرم لان حكمه حكم صيد البحر الحلال للبر لا يختلف ومن خوطب بالحلل صيد البحر وطعامه عقل أنه انما أحل له ما يعيش في البحر من ذلك وأنه أحل كل ما يعيش في مائه لانه صيده وطعامه عندنا ما ألقى وطعامه والله أعلم ولا أعلم الآية تتحمل الا هذا المعنى أو يكون طعامه في دواب تعيش فيه فتؤخذ بالأيدي بغير تكلف ككف صيده فكان هذا اخلافا في ظاهر جملة الآية والله أعلم فان قال قائل فهل من خبر يدل على هذا قيل أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن صيد الانهار وقلات المياه ليس بصيد البحر قال بلى وتلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحاظرا أخبرنا سعيد بن ابن جريج أن انسا سأل عطاء عن حيتان بركة القسري وهي بركة عظيمة في الحرم أنصاد قال نعم ولو ددت أن عندنا منه

(باب أصل ما يحل للحرم قتل من الوحش ويحرم عليه) قال الشافعي ذكر الله عز وجل صيد البحر جملة ومفسرا فالقصر من كتاب الله عز وجل يدل على معنى الجملة منه بالدلالة المفسرة المينة والله أعلم قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما قلنا أثبت الله عز وجل احلال صيد البحر وحرم صيد البر ما كانوا حراما دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حراما ما كان كله حلالا لهم قبل الاحرام لانه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم بالاحرام خاصة الا ما كان مباحا قبله فأما ما كان محرما على الحلل فالتحريم الاول كافيه منه وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على معنى ما قلنا وان كان بيننا في الآية والله أعلم أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب لا جناح على من قتلهن في الحل والحرم الغراب والحلأة والغارة والعقرب والكلب العقور

(باب قتل الصيد خطأ) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا (قال الشافعي) يجرى الصيد من قتله عدا أو خطأ فان قال قائل يجاب الجزاء في الآية على قاتل الصيد عدا أو كيف أوجبته على قاتله خطأ قيل له ان شاء الله ان يجاب الجزاء على قاتل الصيد عدا لا يحظر أن يوجب على قاتله خطأ فان قال قائل فاذا أوجب في العمد بالكتاب فمن أين أوجب الجزاء في الخطأ قيل أوجبته في الخطأ قياسا على القرآن والسنة والاجماع فان قال فأن القياس على القرآن قيل قال الله عز وجل في قتل الخطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فمهر رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى أهله وقال فان كان من قوم يدينكم ودينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبته مؤمنة فلما كانت النفسان ممنوعتين بالاسلام

الدرهم من الصراف
وبيعهما منه اذا قبضها
بأقل من الثمن أو أكثر
وعادة وغسيرة عادة
سواء

(باب بيع اللحم بالحم)

(قال الشافعي) واللحم كله صنف وحشيه وانسيه وطأه لا يحل فيه البيع حتى يكون بابا وزنا وزن وقال في موضع آخر فيها قولان ففرجهما ثم قال في آخره ومن قال اللحمان صنف واحد لزمنية اذا أحدهما بجمع اللحم أن يقوله في جماع التمر فيجعل الزبيب والتمر وغيرهما من التمار صنفا واحدا وهذا

والعهد فأوجب الله عز وجل فيه ما بالخطايتين ورقبتين كان الصيد في الاحرام ممنوعا بقول الله عز وجل
 وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وكان الله فيه حكما فيما قتل منه عدا مجزاة مثله وكان المنع بالكتاب مطلقا
 فاما على جميع الصيد وكان المالك لما وجب بالصيد اهل الحرم لقول الله تعالى هدي بالغ الكعبة ولم أعلم بين
 المسلمين اختلافا ان ما كان ممنوعا ان يتلف من نفس انسان أو طائر أو دابة أو غير ذلك مما يجوز ملكه فأصابه
 انسان عمد افكان على من أصابه فيه عن يئدي لصاحبه وكذلك فيما أصاب من ذلك خطأ لا فرق بين ذلك الا
 المات في العمد فلما كان هذا كما وصفت مع أشباهه كان الصيد كله ممنوعا في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل
 أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللنساء وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فلما كان الصيد محرما
 كله في الاحرام وكان الله عز وجل حكما في شيء منه بعد بالغ الكعبة كان كذلك كل ممنوع من الصيد في
 الاحرام لا ينفرد في كالم يفرق المسلمون بين الغرم في المنوع من الناس والاموال في الصيد والخطا فان قال
 قائل فن قال هذا معك قبل الخطا فيه ما وصفت وهي عندنا مكتنى بها وقد قاله عن قبلنا غيرنا قال فاذا كره
 قلت أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء قول الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله
 منكم متعمدا قتلناه من قتله خطأ لا يغم قال نعم يعظم بذلك حرما لله ومضت به السنن أخبرنا مسلم بن
 خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال رأيت الناس يغمرون في الخطا (قال الشافعي) فان
 قال قائل فهل شيء أعلى من هذا قيل شيء يحتمل هذا المعنى ويحتمل خلافه فان قال ما هو قلت أخبرنا مالك
 عن عبد الملك بن قريش (١) (قال الشافعي) فيحتمل أن يكونا وطأ الصب مخطئين باطنه أو وطأ
 حامدين له فقال لي قائل هل ذهب أحد في هذا خلاف مذهبي فقلت نعم قال فاذا كره قلت أخبرنا سعيد
 عن ابن جريج قال كان مجاهد يقول ومن قتله منكم متعمدا غير ناس لحرمه ولا امر بغيره فأخطأ به فقد أحل
 وليسته رخصة ومن قتله ناسيا لحرمه أو أراد غيره فأخطأ به فذلك العمد المكفر عنه من النثم قال فابعض
 بقوله فقد أحل قلت أحسبه يذهب إلى أحل عقوبة الله قال أقرأه يريد أحل من احرامه قلت ما أقرأه ولو
 أراد أن كان مذهب من أحفظه عنه خلافه ولم يلزم بقوله حجة قال فاجاع معنى قوله في الصيد قلت انه لا يكفر
 العمد الذي لا يخطأه خطأ ويكفر العمد الذي يخطأه انطأ (قال) فنصه قلت يذهب إلى أنه ان عمد قتله
 ونسي احرامه في هذا خطأ من جهة نسيان الاحرام وان عمد غيره فأصابه في هذا خطأ من جهة الفعل الذي
 كان به القتل أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ومن قتله منكم متعمدا لقتله ناسيا لحرمه
 فذلك الذي يحكم عليه ومن قتله متعمدا القتل ذكر الحرام لم يحكم عليه قال عطاء يحكم عليه ويقول عطاء
 ناخذ فان قال قائل فهل يخالف هذين المذهبين أحد قلت نعم قال غيرهم من أهل العلم يحكم على من قتله
 عمد ولا يحكم على من قتله خطأ بحال

(باب من قتل الصيد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قتل صيدا لحكم عليه ثم عاد لا أخر قال يحكم عليه كلما عاد أبدا فان
 قال قائل ومن أين قلته قلت اذا لم يسه أن يحكم عليه بالاول لزمه أن يحكم عليه بالثاني وكل
 ما بعده كما يكون عليه لو قتل نفسا دية وانفسا بعده دية دية في كل نفس وكما يكون عليه لو أفسد متاعا لاحد ثم
 أفسد متاعا لآخر ثم أفسد متاعا كثيرا بعده فدية ما أفسد في كل حال فان قال فاقول الله عز وجل ومن عاد
 فينتقم الله منه ففي هذا دلالة على أنه لا يحكم عليه (قال الشافعي) ما يبلغ على أن فيه دلالة على ذلك فان
 قال قائل فما معناه قيل الله أعلم بما معناه أما الذي يشبه معناه والله أعلم فان يجب عليه بالعود النعمة وقد تكون
 النعمة بوجوه في الدنيا المال وفي الآخرة النار فان قال فهل يجمل ما يدل على ما وصفت في غير هذه الآية
 أو على ما يشبهه قيل نعم قال الله تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله الا

بالحق

لا يجوز لاحد أن يقوله
 (قال المزني) فاذا
 كان نصير الامان متقا
 واحد قياسا لا يجوز
 بحال وان ذلك ليس على
 الاسماء الجامعة وانها
 على الاصناف والاسماء
 الخاصة فقد قطع
 بان العمان أصناف
 (قال المزني) وقد قطع
 قبل هذا الباب بان
 ألبان البقر والسنم
 والابل أصناف مختلفة
 فلموما التي هي أصل
 الالبان بالاختلاف
 أولى وقال في الاملاء
 على مسائل مالك المجموعة
 فاذا اختلفت اجناس
 الجنان فلا بأس بعضها
 ببعض متفاضلا وكذلك
 (١) سقط هنا من
 النسخ بقية الاسناد
 والمتن وكثيرا ما يقع مثل
 هذا في الام وقريب بضم
 القاف وفتح الراء على
 بناء التصغير وعبد الملك
 ابن قريش هو الاصمعي
 اللغوي الشهير يحكي عنه
 أنه قال سمع مني مالك
 كذا في الخلاصة كتبه
 مصححه

لحوم الطير اذا اختلفت
أجناسها (قال الزبيدي)
وفي ذلك كفاية لما
وصفنا وبالله التوفيق

(باب بيع اللحم
بالحيوان)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم عن
ابن المسيب أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع اللحم
بالحيوان وعن ابن
عباس أن جزوا نحررت
على عهد أبي بكر رضي
الله عنه فجاء رجل بعناق

فقال أعطوني جزأ
بهذه العناق فقال أبو
بكر لا يصلح هذا وكان
القاسم بن محمد وابن

(١) قوله فلما أوجب
الله عليهم إلى قوله فلما
أوجب الله عليهم
الحدود هكذا في النسخ
وتأمل وحركته معجمه

(٢) سقط هنا من
جميع النسخ ومن أصل
المسند جملته من لفظ
القرآن وهي قوله تعالى
يحكمهم ذوا عدل منكم
هدى بالغ كتب معجمه

بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا وجعل الله القتل
على الكفار والقتل على القاتل عداوس رسول الله صلى الله عليه وسلم العفو عن القاتل بالدية إن شاء ولي
المقتول وجعل الحد على الزاني (١) فلما أوجب الله عليهم النعمة بمضاعفة العذاب في الآخرة إلا أن يتوبوا
وجعل الحد على الزاني فلما أوجب الله عليهم الحدود دل هذا على أن النعمة في الآخرة لا تسقط حكم غيرها
في الدنيا قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاحملوا كل واحد منهما مائة جلدة فلم يختلف الناس في أنها
كلما زنا بعد الحد جلدوا فكان الحق عليهم في الزنا الآخر مشله في الزنا الأول ولو أنبى أن يفرق كان في
الزنا الآخر والقتل الآخر أولى ولم يطرح فان قال أفرأيت من طرحه على معنى أنه عدا من فأنزل
ما قتل من الصيد عدا بآثم به فكيف حكم عليه فقلت حكم الله تعالى عليه فيه ولو كان كما تقول كان أولى
أن لا يعرض له في عهد المأثم فإذا كان الابتداء على أنه عدا من فالثاني مثله فان قال فهل قال هذا معك
أحد غيرك قيل نعم فان قال فاذكره قلت أخبرنا سعيد بن محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم أنه قال في
المحرم يقتل الصيد عدا بآثم به فكيف حكم عليه كما قتل فان قال قائل فما قول الله عز وجل عفا الله عما سلف ومن عاد
فانتقم الله منه قيل الله أعلم بما أراد فأعطاء من أبي رباح فيذهب إلى عفا الله عما سلف في الجاهلية
ومن عاد في الإسلام بعد التحريم يقتل صيد محرمة فينتقم الله منه أخبرنا سعيد بن جريح قال قلت لعطاء
في قول الله عز وجل عفا الله عما سلف قال عفا الله عما كان في الجاهلية قلت وقوله ومن عاد فينتقم الله
منه قال ومن عاد في الإسلام فينتقم الله منه وعليه في ذلك الكفارة قال وان عدا فعله الكفارة قلت هل
في العود من حد يعلم قال لا قلت أفتري حقا على الإمام أن يعاقبه فيه قال لا ذنب أذنبه فيما بينه وبين الله
تعالى وبفتدي (قال الشافعي) ولا يعاقبه الإمام فيه لأن هذا ذنب جعلت عقوبته فدينته إلا أن يزعم أنه
بأن ذلك عامد استخفا

(باب من يهدى الصيد) قال الشافعي قال الله تعالى هدي بالغ الكعبة (قال الشافعي) فلما
كان كل ما أريد به هدى من ملك ابن آدم هديا كانت الانعام كلها وكل ما أهدى فهو بركة والله أعلم ولو خفي عن
أحد أن هذا هكذا ما أنبى والله أعلم أن يخفى عليه إذا كان الصيد إذا جرى بشئ من النعم لا يجزى فيه إلا أن
يجزى بركة فعمل أن مكة أعظم أرض الله تعالى حرمة وأولاد أن نزع عن الدماء ولا ما علقنا من حكم الله في أنه
للساكنين الحاضرين بركة فاذعقلنا هذا عن الله عز وجل فكان جزاء الصيد بطعام لم يجز والله أعلم إلا بركة
وكما علقنا عن الله ذكر الشهادة في موضعين من القرآن بالعدل وفي مواضع فلم يذكر العدل وكانت الشهادات
وان افرقت فحتمت في أنه يؤخذ بها كفتينا أنها كلها بالعدل ولم نزع أن الموضع الذي لم يذكر الله عز وجل
فيه العدل معفو عن العدل فيه فلو أعلم في كفارة صيد بغير مكة لم يجز عنه وأعاد الاطعام بركة أو بغيره فهو
من مكة لأنه لحاضر الحرم ومثل هذا كل ما وجب على محرم بوجه من الوجوه من فدية أذى أو طيب أو لبس
أو غيره لا يخالف في شئ لأن كل من جهة التسلي والتسل إلى الحرم ومنافعه للساكنين الحاضرين الحرم (قال)
ومن حضر الكعبة حين يبلغها الهدى من النعم والطعام من مسكين كان له أهل بها أو غريب لأنهم إنما
أعطوا بحضورتها وان قل فكان يعطى بعضهم دون بعض أجزاء أن يعطى مساكين الغرباء دون أهل مكة
ومساكن أهل مكة دون مساكين الغرباء وأن يخلط بينهم ولو أنزبه أهل مكة لأنهم يحضرون الحضور
والمقام لكان كانه أسرى إلى القلب والله أعلم فان قال قائل فهل قال هذا أحد منكم قلت أخبرنا
سعيد بن جريح قال قلت لعطاء فجاء مثل ما قتل من النعم (٢) هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام
مسكين قال من أجل أنه أصابه في حرم يريد البيت كفارة ذلك عند البيت أخبرنا سعيد بن جريح أن
عطاء قال له مرة أخرى يتصدق الذي يصيب الصيد بركة قال الله عز وجل هدي بالغ الكعبة قال فيصدق بركة
(قال الشافعي) يريده عطاء ما وصفت من الطعام والنعم كاهدى والله أعلم

(باب كيف يعدل الصيام) قال الشافعي رحمه الله تعالى أو عدل ذلك صياما الآية أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال لعطاء ما قوله أو عدل ذلك صياما قال إن أصاب ما عدله شاة فصاعدا أقيمت الشاة طعاما ثم جعل مكان كل مديوم يصومه قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء وبه أقول وهكذا بنه أن وجبت وهكذا مدين وجب عليه في قيمة شيء من الصيد صام مكانه يوما وإن أصاب من الصيد ما قيمته أكثر من مديوم من مدين صام يومين وهكذا كل ما لم يبلغ مديوم مكانه يوما أخبرنا مسلم بن عبد الله عن ابن جريح عن عطاء هذا المعنى قال الشافعي فإن قال قائل فمن أين قلت مكان المديوم يوم وما زاد على مديوم لا يبلغ مديوم آخر صوم يوم قلت قلته معقولا وقاسا فإن قال قائل القياس به والمعقول فيه قلت أرايت إذا لم يكن لمن قتل جراد أن يدع أن يتصدق بقيته تارة أو لقمة لأنها محرمة مجزية لا تعطى بقلة قيمته ثم جعل فيها قيمتها فإذا بدله أن يصوم هل يجد من الصوم شيئا يجزيه أبدا أقل من يوم فإن قال لا قلت فذلك عقلنا أن أقل ما يجب من الصوم يوم وعقلنا ونفسنا أن الطلاق إذا كان لا يتبع فوقع إنسان بعض تطلقة لزمته تطلقة وعقلنا أن عدة الامة إذا كانت نصف عدة الحرة فلم يتبعص الحبيضة نصفين فجعلنا عدتها حبيضتين

(باب الخلاف في عدل الصيام والطعام) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض الناس إذا صام عن جزاء الصيد صام عن كل مديوم وإذا أطعم منه في كفارة اليمين أطعم كل مسكين مدين وقال هل رويت في هذا عن أصحابك شيئا وافق قولنا ويخالف قولك قلت نعم أخبرنا سعيد بن جريح أن مجاهدا كان يقول مكان كل مدين يوما فقال وكيف لم تأخذ بقول مجاهد وأخذت بقول عطاء يطعم المسكين حيث وجب أطعمه مديوم لا في فدية الذي فأنك قلت يطعمه مدين ولم تقل أقلت في فدية الذي يطعمه مدين في كل موضع قال الشافعي فقلت يجمع بين مسئلتك جواب واحد إن شاء الله قال فذكره قال الشافعي أصل ما ذهبنا إليه نحن وأنت ومن نسبنا معنا إلى الفقه فالنقض عليه في تأدية ما يجب عليه من أن لا يقول إلا من حيث يعلم ويعلم أن أحكام الله جل ثناؤه ثم أحكام رسوله من وجهين يجمعهما معا أنها تعبد ثم في التعبد وجهان فنه تعبد لاحرأبان الله عز وجل وأمر رسوله سببه فيه وفي غير من كتابه وأوصيته رسوله فذلك الذي قلناه وبالقياس فيما هو في مثل معناه ومنه ما هو تعبد لما أراد الله عز شأنه معاملة وعلمنا حكمه ولم نعرف فيه ما عرفنا مما أمان لنا في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فاذ بنا الفرض في القول به والانتباه إليه ولم نعرف في شيء له معنى فنقيس عليه وانما قسنا على ما عرفنا ولم يكن لنا علم إلا ما علمنا الله جعل ثناؤه فقال هذا كله كما وصفت لم أسمع أحدا من أهل التكشيف قال بغيره ففقتي منسه على أمر أعره فإن أصحابنا يعطون هذه الجملة كما وصفت لا يغادرون منها حرفا ويختلف أقالو يلهم إذا فرغوا عليها فقلت فاقبل منهم الصواب وأردد عليهم الغفلة قال إن ذلك لا لزوم له وما يرا أدعى رأيه من غفلة طويلة ولكن أنصب لما قلت مثالا فقلت أرايت إذ حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغيره قلنا وقلت قيمتها بخمسون دينارا وهو لو كان حيا كانت فيه ألف دينار وميتا لم يكن فيه شيء وهو لا يحل أن يكون ميتا أو حيا فكان مغيب المعنى يحتمل الحياة والموت إذا جنى عليه فهل قسنا عليه ملغفا أو رجلا في بيت يكتن فيها الموت والحياة وهما مغيبا المعنى قال لا قلت ولا قسنا عليه شيئا من الدماء قال لا قلت ولم قال لا تعبدنا بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم فيه ولم نعرف سبب ما حكم به به قلت فهكذا قلنا في المسح على الخفين لا يقاس عليهم إمامة ولا برقع ولا قفازان قال وهكذا قلنا فيه لأن فيه فرض وضوء ونحو من الخفان خاصة فهو تعبد لا يقاس عليه قلت وقسنا نحن وأنت إذ قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الخراج بالضم أن الخليفة كخراج قال نعم قلت لا نعرفنا أن الخراج حادث في ملك المشتري وضمنه منه ولم يقع عليه صفقة البيع قال نعم وفي هذا

المسبب وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يجرمون بيع اللحم بالحياوان عاجلا وأجلا يعظمون ذلك ولا يرخصون فيه (قال) وهذا أناخذ كان اللحم مختلفا وغير مختلف ولا تعلم أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خالف في ذلك أبابكر وأرسال ابن المسدب عندنا حسن (قال المزني) إذا لم يثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقياس عندي أنه جائز وذلك أنه كان فصلي مجزورا قائمين جائزا ولا يجوز أن مسجونين لأنهما

طعامان لا يحمل الامتلا
يمثل فهذه اللحم وهذا
حيوان وهما مختلفان
فلا بأس به في القياس
ان كان فيه قول
متقدم عن يكون بقوله
اختلاف الا ان يكون
الحديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فابا فيكفون ما قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم

(باب بيع الثمر)

(قال الشافعي) أخبرنا
سفيان بن عيينة عن
الزهري عن سالم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من باع
تخلابعد أن يؤبر فتمرتها
للبيع الا أن يشتريه

(١) قوله قلت نعم
أخبرنا مالك كذا في جميع
النسخ لم يذكر بقية
الاثرو كثيرا ما يقع مثل
هذا في الام فليعلم

(٢) قوله فلعسل مد
هشام مدين كذا
في النسخ مدين بالنصب
وهي لقصة قليلة يكثر
في هذا الكتاب وقوعها
(٣) قوله بعد يحدث
الذي هو كذا في النسخ
واظرو حرر العبارة كتب
مصححه

كفاية من جملة ما أوردت ودلالة عليه من أن سنة مقيس عليها أو أخرى غير مقيس عليها وكذلك القسامة
لا يقاس عليها غيرها ولكن أخبرني بالامر الذي له اخترت أن لكل مسكين مدا الا في فدية الاثني اذ انزل
الصوم فاما أن يصوم مكان كل مديوما فيكون صوم يوم مكان مدين ثبث لك المد فصحيح لا سألك عنه الا
فما قلت ان صوم اليوم يقوم مقام اطعام مسكين فقلت له حكم الله عز وجل على المظاهر اذا عاينها قال
فتعير رقيقة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فكان معقولا أن امسأله
المظاهر عن أن يأكل ستين يوما كاطعام ستين مسكينا وجه هذا المعنى صرت الى أن اطعام مسكين مكان كل
يوم قال فهل من دليل مع هذا قلت نعم امر النبي صلى الله عليه وسلم المصيب لاهله نهارا في شهر رمضان هل
يجد ما تعق قال لا فسأله هل تجد ما يطعم قال لا فسأله هل تجد ما لا فسأله هل تجد ما لا فسأله هل تجد ما لا فسأله هل تجد ما لا
مسكينا فقال لا فاعطاه عشرين ومعرفة أن يتصدق به على ستين مسكينا فأدى المؤدى الحديث أن في العرق
خمس عشرة صاعا قال أو عشرين ومعرفة أن العرق يعمل على خمسة عشر صاعا يكون الوسق به أربعة فذهبنا
الى ان اطعام المسكين مد طعام ومكان اطعام المسكين صوم يوم قال أما صوم يوم مكان كل مسكين فكما قلت
وأما اطعام المسكين مدا فاذا قال أو عشرين صاعا قلت فهذا مد وثلاث مسكين قال فلم لا تقول به قلت فهل
علت أحد فقط قال الامد أو مدين قال لا قلت فلو كان كما قلت أنت كنت أنت فكذا لفته ولكنه احتياطين
الحديث وهذا كما قلت في العرق خمسة عشر صاعا وعلى ذلك كانت تعمل فيما أخبرني غير واحد من أهل العلم
باليمن انهم كانوا يجملونهم معاير كالمكايل على خمسة عشر صاعا بالتر قال فقد زعمت أن الكفارة في الطعام
واصابه المرأة بعد لمر قد عرفته وعرفناه معك فان أن الكفارة في فدية الاثني وغيرها تعبد لا يقاس عليه
قلت أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة في الطعام فراقين ستة مساكين فكان ذلك مدين
مدين قال بلى قلت وأمره فقال أو صم ثلاثة أيام قال بلى قلت وقال أو انسأ شاة قال بلى قلت فلو قسنا
الطعام على الصوم أما نقول صوم يوم مكان اطعام مسكين قال بلى قلت ولو قسنا الشاة بالصوم كانت شاة عدل
صيام ثلاثة أيام قال بلى قلت وقد قال الله عز وجل في المتع فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة اذا رجعت فمحل البدل من شاة صوم عشرة أيام قال نعم قلت قال الله عز وجل فكفارته
اطعام عشرة مساكين الآية فجعل الرقبة مكان اطعام عشرة مساكين قال نعم قلت والرقبة في الظهار
والقتل مكان ستين يوما قال نعم وقد بان أن صوم ستين يوما أولى بالقرب من الرقبة من صوم عشرة وبن إلى أن
صوم يوم أولى باطعام مسكين منه باطعام مسكين لان صوم يوم وجوع يوم واطعام مسكين اطعام يوم فيوم
بيوم أولى أن يقاس عليه من مدين بيوم وأوضع من أنه أولى الامور بالقياس قال فهل فيه من أثر أعلى
من قول عطلة قلت نعم أخبرنا مالك (١) (قال الشافعي) قال فهل خالفك في هذا غيرك من أهل ناسبتك
فقلت نعم زعم منهم ما قلت من أن الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا كفارة الظهار فانها بعد هشام
قال (٢) فلعسل مدهشام مدين فيكون أراد قولنا مدين وانما جعل مدهشام علما قلت لا مدهشام مد
وثلاث بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو مد ونصف (قال الشافعي) فقال فالتعني بالمسئلة عن هذا القول
اذا كان كما وصفت غني بما لا يعيد ولا يسدي كيف جاز لاحد أن يزعم أن الكفارات بعد مختلف أرايت
لو قال له انسان هي بعدا كبر من مدهشام أضعافا والاطعام بعد النبي صلى الله عليه وسلم وما سواه (٣) بعد
حدث الذي هو كبر من مدهشام أو أرايت الكفارات اذ نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم كيف جاز
أن تكون بعد رجل لم يخلق أبوه ولعل جده لم يخلق في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وانما قال الناس هي
مدان بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فما أدخل مد أو كسرا هذا خروج
من قول أهل الدنيا في الكفارات (قال الشافعي) وقلت له وزعم بعض أهل ناسبتنا أنصا أن على غير
أهل المدينة من الكفارات أكثر مما على أهل المدينة لان الطعام فيهم أوسع منه بالمدينة قال فما قلت

لمن قال هذا (قال الشافعي) فقلت له أرايت الذين يقتاتون الغنم والذين يقتاتون اللبن والذين يقتاتون الخنظل والذين يقتاتون الحيتان لا يقتاتون غيرها والذين السمر عندهم على منه بالمدينة بكثير كيف يكفرون ينبغي في قولهم أن يكفروا أقل من كفارة أهل المدينة ويكفرون من الدخن وهو نبات يقتاه بعض الناس في الجذب وينبغي إذا كان سعر أهل المدينة أرخص من سعر أهل بلد أن يكون من يكفر في زمان غلاء السعر يلد أقل كفارة من أهل المدينة إن كان انما زعم أن هذا لغلاء سعر أهل المدينة وقيل له هل رأيت من فرائض الله شيئا خفف عن أحد أو اختلفوا في صلاة أو زكاة أو حدة أو غيره (قال الشافعي) قلت فما ينبغي أن يعارض بقول من قال هذا (قال الشافعي) وزعم زاعم غير قائل هذا أنه قال الطعام حيث شاء المكفر في الحج والصوم كذلك (قال الشافعي) فقبل له ثم زعمت أن الدم لا يكون إلا نكحة ما ينبغي أن يكون الطعام إلا نكحة كما قلت لأنهم ما طعامان قال فما جعلت في الصوم قلت أذن الله للتمتع أن يكون من صومه ثلاث في الحج وسبعة إذا رجع ولم يكن في الصوم منفعة لمساكين الحرم وكان على بدن الرجل فكان محلا بغير وقت فيعمله حيث شاء

(باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدي بالغ الكعبة إلى قوله صيا ما فكل ما كان المصيب ما مورا بأن يفديه وقيل له من النعم أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيا ما فاحتمل أن يكون جعل له الخيار بأن يقتدي بأي ذلك شاء ولا يكون له أن يخير من واحد منها وكان هذا أظهر معانيها وأظهرها الأولى بالآية وقد يحتمل أن يكون أمر يهدي أن وجدته فأن لم يجد فطعام فأن لم يجد فصوص كما أمر في التمتع وكما أمر في التلها والمعنى الأول أشبه بهما وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن جهمرة بأن يكفر بأي الكفارات شاة في فدية الذي جعل الله تعالى إلى المولى أن ينيء أو يطلق وإن احتمل الوجه الآخر فإن قال قائل فهل قال ما ذهبت إليه غيرك قيل نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيا ما قال عطاء فإن أصاب إنسان نعامة كان عليه أن كان ذابا يران يهدي جزورا أو عدلها طعاما أو عدلها صيا ما أبتهن شاة من أجل قول الله عز وجل فجزاء كذا وكذا وكل شيء في القرآن أو أوفيتهم منه صاحب ما شاء قال ابن جريج فقلت لعطاء رأيت أن قدر على الطعام ألا يقدر على عدل الصيد الذي أصاب قال ترخص الله عسى أن يكون عنده طعام وليس عنده عن الجزور وهي الرخصة (قال الشافعي) إذا جعلنا إليه ذلك كأنه أن يفعل أبة شاء وإن كان قادرا على اليسير معه والاختيار والاحتياط له أن يفديه بنعم فأن لم يجد فطعام وأن لا يصوم إلا بعد الإغواز منها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في قول الله عز وجل فدية من صيا ما أو صدقة أو نسلكه أبتهن شاء أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال كل شيء في القرآن أو أوفيه أبة شاء قال ابن جريج الأفي قوله أنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله فليس بخير فيها (قال الشافعي) وكما قال ابن جريج وعمر في المحارب وغيره في هذه المسئلة أقول قيل للشافعي فهل قال أحد ليس هو بالخيار فقال نعم أخبرنا سعيد بن جريج عن الحسن بن مسلم قال من أصاب من الصيد شيئا يبلغ فيه شاة فذلك الذي قال الله فجزاء مثل ما قتل من النعم وأما أو كفارة طعام مساكين فذلك الذي لا يبلغ أن يكون فيه هدي العصفور يقتل فلا يكون فيه هدي قال أو عدل ذلك صيا ما عدل النعامة وعدل العصفور قال ابن جريج فذكرت ذلك لعطاء فقال عطاء كل شيء في القرآن أو أوفيتهم منه صاحب ما شاء (قال الشافعي) وفيه قول عطاء في هذا أقول قال الله عز وجل في جزاء الصيد هدي بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صيا ما وقال جل ثناؤه من كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيا ما أو صدقة أو نسلك وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لكعب بن جهمرة أي ذلك فعلت أجرك (قال الشافعي) ووجدتهما عافية من شيء أفيت قد منع

المبتاع (قال الشافعي) فإذا جعل النبي صلى الله عليه وسلم الأبار حدة للبايع ففقد جعل ما قبله حدة للبايع المشتري وأقل الأبار أن يؤبرني من حاطه وان قل وان لم يؤبر الذي إلى جنبه فيكون في معنى ما أبركه ولو تشق طلع اناته أو شيء منه فهو في معنى ما أبركه وان كان فيها فعل نحل بعد أن يؤبر الاناث فتمرها للبايع وهي قبل الأبار وبعده في البيع في معنى ما لم يختلف فيه من أن كل ذات حمل من بني آدم ومن البهائم بيعت فعملها تبع لها كعضو

منع المحرم من إقامته الأول الصيد والثاني الشجر (قال الشافعي) فكل ما أقامه المحرم سواهما مما نهى عن إقامته فعليه جزاء وهو بالخيار بين أن يفديه من النعم أو الطعام أو الصوم أي ذلك شاء فعل كان واجدا أو غيره واجدا قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام الآية (قال الشافعي) فكان التمتع بالعمرة إلى الحج ليس بإقامة شيء جعل الله عز وجل فيه الهدى فما فعل المحرم من فعل يجب عليه فيه الفدية وكان ذلك الفعل ليس بإقامة شيء فعليه أن يفديه من النعم إن بلغ النعم وليس له أن يفديه بغير النعم وهو يجد النعم وذلك مثل طيب ما تطيب به أو لبس ما لبس له لبسه أو جامع أو نال من امرأته أو ترك من نسكه أو ما في معنى هذا (قال الشافعي) فإن قال فإمضى قول الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه فلت الله أعلم أما الظاهر فإنه مأذون بحلاق الشعر للرض والأذى في الرأس وإن عجز فإذ جعلت عليه في موضع الفدية فقلت لا يجوز الأمن النعم ما كانت موجودة فأعوز المفتدى من النعم الحاجة أو أنقطاع من النعم فكان يقدر على طعام قوم الذي وجب عليه دراهم والدراهم طعاما ثم تصدق بالطعام على كل مسكين عد وإن أعوز من الطعام صام عن كل مديونا فإن قال قائل فإذا قسسته على هذه المتعة فكيف لم تقل فيه ما قلت في التمتع قيل له إن شاء الله قسسته عليه في أنه جامع في أنه فعل لا إقامته وفرقت بينه وبينه أنه يختلف فيكون بدنة على قدر عظم ما أصاب وشدة دون ذلك فلما كان ينتقل بفعله ويكثر بقدر عظم ما أصاب فخارج في هذا المعنى هدى المتعة الذي لا يكون على أحد إذا وجدته أقل ولا أكثر منه وإن زاد عليه كان متطوعا (قال الشافعي) فصرنا بالطعام والصوم إلى المعنى المعقول في القرآن من كفارة المظاهر والقتل والمصيب أهله في شهر رمضان ومن هذرك البيوتة ونحو ذلك المزدلفة والخروج قبل أن تغيب الشمس من عرفة وترك الجمار وما أشبهه

(الاعواز من هدى المتعة ووقته) قال الشافعي قال الله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى إلى قوله عشرة كاملة (قال الشافعي) فدل الكتاب على أن يصوم في الحج وكان معقولا في الكتاب أنه في الحج الذي وجب به الصوم ومعقولا أنه لا يكون الصوم إلا بعد الدخول في الحج لاقبله في شهر الحج ولا غيرها (قال الشافعي) فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن أهل بالحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة كان له أن يصوم حين يدخل في الحج وعليه أن لا يخرج من الحج حتى يصوم إذا لم يجد هديا وأن يكون آخر ما له من الأيام في آخر صيامه الثلاث يوم عرفة وذلك أنه يخرج من الغد من يوم عرفة من الحج ويكون في يوم لا صوم فيه يوم الفطر وهكذا روي عن عائشة وابن عمر أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في المتمتع إذا لم يجد هديا ولم يصم قبل يوم عرفة فليصم أيام منى أخبرنا إبراهيم بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثل ذلك (قال الشافعي) وهذا قول وهو معنى ما قلنا والله أعلم وينسب القرآن (قال الشافعي) واختلف عطاء وعمر بن دينار في وجوب صوم المتمتع أخبرنا مسلم بن خالد وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا يجب عليه الصوم حتى يوافي عرفة مهلا بالحج وقال عمرو بن دينار إذا أهل بالحج وجب عليه الصوم (قال الشافعي) ويقول عمرو بن دينار نقول وهو أشبه بالقرآن ثم أخبر عن عائشة وابن عمر (قال الشافعي) فإذا أهل بالحج ثم مات من ساعته أو بعد قبل أن يصوم فيها قولنا أحدهما أن عليه دم المتعة لأنه دين عليه لأنه لم يصم ولا يجوز أن يصام عنه وهذا قول يحتمل والقول الثاني لا دم عليه ولا صوم لأن الوقت الذي وجب عليه فيه الصوم وقت زال عنه فرض الدم وغلب على الصوم فإن كان بقي مدة يمكنه أن يصوم فيها ففرض صدق عنه مكان الثلاثة الأيام ثلاثة أمداد حنطة لأن السبعة لا يجب عليه إلا بعد الرجوع إلى أهله ولورجع إلى أهله ثم مات ولم يصم الثلاث ولا السبع تصدق عنه في الثلاث وما أمكنه صومه من السبع فتركه يوما كان ذلك أو أكثر وهذا قول يصح قياسا ومعقولا والله أعلم (قال الشافعي) في صوم المتمتع أيام منى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم أيام منى ولا نجد السبيل إلى أن يكون النهي خاصا إذا لم يكن

منه لأنه لم يراها فان
بيعت بعد أن ولدت
فالولد للبائع الآن بشرط
المبتاع والكسر إذا
يسع أصله كالنخل إذا
خرج جوزه ولم ينشق
فهو للشئري وإرا
تسحق فهو للبائع
(قال) ويخالف الثمار
من الاعناب وغيرها
النخل فتكون كل ثمرة
خرجت بارزة وترى
في أول ما يخرج كثرى
في آخره فهو في معنى
ثمر النخل بارز من الطلع
فإذا باعه شجرة من ثمرها
للبيع الآن بشئ طه
المبتاع لأن الله
فارق أن يكون مائة
في الشجر كما يكون

عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة بان نهيه انما هو على ما لا يلزم من الصوم وقد يجوز ان يكون من قال يصوم المتمتع أيام منى ذهب عليه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها فلا يرى أن يصوم أيام منى وقد كنت أراه وأسأل الله التوفيق (قال الشافعي) ووجدت أيام منى خارجا من الحج يحل به اذا طاف بالبيت النساء فلم يجز أن أقول هذا في الحج وهو خارج منه وان بقي عليه بعض عمله فان قال قائل فهل يحتمل اللسان أن يكون في الحج قيل نعم يحتمل اللسان ما بقي عليه من الحج شئ احتملا مستكرها باطنا لا ظاهرا ولو جاز هذا جاز اذا لم يطف الطواف الذي يحل به من حجه النساء شهرا أو شهرين يصومهن على أنه صامهن في الحج (قال) ولو جاز أن يصوم أيام منى جاز فيها يوم النحر لانه منهي عن صومه وصومها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها مرة كنهيه عن صوم يوم النحر مرة ومرة ارا

(باب الحال التي يكون المرء فيها معوزا عما يلزمه من فدية) قال الشافعي اذا حج الرجل وقد وجبت عليه بدنة فليس له أن يخرج منها اذا كان قادرا عليها فان قدر على الهدى لم يطعم وان لم يقدر على الهدى أطعم ولا يكون الطعام والهدى الا بمكة وان لم يقدر على واحد منهما صام حيث شاء ولو صام في فوره ذلك كان أحب اليّ أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال في صيام المفتدي ما يلحق في ذلك شئ وإن أحب أن يصنعه في فوره ذلك أخبرنا سعيد بن ابن جريح قال كان مجاهدا يقول فدية من صيام أو صدقة أو نسك في حجه ذلك أو عمرته أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن سليمان بن موسى قال في المفتدي باغى أنه فيما بين أن صنع الذي وجبت عليه فيه الفدية وبين أن يحل أن كان حاجا أن يخر وان كان معتمرا أن يطفوف (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله هكذا فان قال قائل ما دل على ما وصفت قيل ان كانت الفدية شأ واجبت بحج وعمره فأحب اليّ أن يقف في الحج والعمرة وذلك ان اصلاح كل عمل فيه كما يكون اصلاح الصلاة فيها وان كان هذا يفارق الصلاة بأن الفدية غير الحج واصلح الصلاة من الصلاة فالاختيار فيه ما وصفت وقد روى أن ابن عباس أمر رجلا يصوم ولا يقف في فوره نفعه فكانه لولا أنه رأى الصوم يجزى في سفره لسا له عن يسره ولقال آخر هذا حتى يصير الى مالك ان كنت موسرا (قال الشافعي) فأنظر الى حال من وجبت عليه الفدية في حج أو عمره في ذلك الحج والعمرة فان كان واجدا للفدية التي لا يجزى به اذا كان واجدا غيرها جعلتها عليه لا يخرج له منها فاذا جعلتها عليه فلم يقف حتى أعوز كان ديناً عليه حتى يؤديه منى قدر عليه وأحب اليّ أن يصوم احتياطاً لا إيجاباً اذا وجد أهدي (قال الشافعي) واذا كان غير قادر تصدق فان لم يقدر صام فان صام يوماً أو أكثر ثم أيسر في سفره أو بعده فليس عليه أن يهدي وان فعل حسن (قال) وان كان معوزا حين وجبت فلم يتصدق ولم يصم حتى أيسر أهدي ولا بدله لانه مبتدئ شأ فلا بد من بدنة ولا صوما وهو يجدها (قال) وان رجع الى بلده وهو معوز في سفره ولم يقف حتى أيسر ثم أعوز كان عليه هدي لا بدله لانه لم يخرج من الهدى الى غيره حتى أيسر فلا بد من هدي وأحب اليّ أن يصوم احتياطاً لا إيجاباً واذا جعلت الهدى عليه ديناً فساوئه بعث به من بلده أو اشتري له بمكة ففقر عنه لا يجزى عنه حتى يذبح بمكة ويتصدق به وكذلك الطعام وأما الصوم فيقتضيه حيث شاء اذا أخره عن سفره وهكذا كل واجب عليه من أي وجه كان من دم أو طعام لا يجزى به الا بمكة

(فدية النعام) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء الخراساني أن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية رضي الله تعالى عنهم قالوا في النعامة يقتلها المحرم بدنة من الأبل (قال الشافعي) هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث وهو قول الأكثر من لقبت فيقول لهم ان في النعامة بدنة وبالقياس قلنا في النعامة بدنة لا بهذا فاذا أصاب المحرم نعاماً ففقهها بدنة أخبرنا سعيد بن ابن جريح أنه قال لعطاء (١) فكانت ذات جنين حين سميتها انها جزء النعامة ثم ولدت فان ولدها قبل أن يبلغ يحمله أغرمه

الحمل مستودع في الامة ومعقول اذا كانت الثمرة للبائع أن على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الجداد أو القطاف أو اللقاط في الشجر فاذا كان لا يصلحها الا السقي فعلى المشتري تخليصة البائع وما يكسفي من السقي وانما له من الماء ما فيه صلاح عمره فاذا كانت الشجرة مما تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم يخرج منها قبل أن تبلغ الخارجة ثمرة غيرها فان تميز فللبائع الثمرة الخارجة والمشتري الحادثة وان كان لا يميز فقيم اقولان أحدهما

(١) قوله فكانت ذات الخ هكذا في النسخ ولعله محرف من الناسخ وأصل الكلام فان كانت الخ الآن يكون بقيمة حديث فليحرق كتبه مصححه

لا يجوز البيع الآن

يسلمه البائع الثمرة كلها
فيكون قد زاد حقه
أو تركه المشتري للبائع

فيعضوه عن حقه

والقول الثاني أن البيع

مفسوخ وكذلك قال

في هذا الكتاب وفي الاملاء

على مسائل مالك

مفسوخ وهكذا قال

في بيع البائعين في

في شهره والخبر وهكذا

قال فيمن باع قرصا لجزءه

عند بلوغ الجزاء فتركه

المشتري حتى زاد كان

البائع بالخيار في أن يبيع

له العنصل الذي له بلا

عمن أو يقض البيع

كلوا بانه حنطة فأنشأت

عليها حنطة فله الخيار

في أن يسلمه الزيادة أو

يفسخ لاختلاط ما باع

بما لم يبيع (قال المزني)

هذا عندئذ أشبه بمذبه

إذا لم يكن قبض لأن

(١) قوله لأنه كذا في

جميع النسخ ولعل هذه

الكلمة من زيادة

النسخ فإن التعليل هنا

ليس له معنى يظهر

(٢) التفتيل بفتح

المثلثة والمثناة الفوقية

بينهما مشابة تحتية هو

الذكر المسنن من

الوعول كذا في كتب

اللغة كتبه معجمه

قال لا قلت فابتعته وأمعها وأدها فأهدتها فابتها ولدها قبل أن يبلغ محله أغرمه قال لا (قال الشافعي) وهذا يدل على أن عطاء يرى في النعمة بدنة وبقوله نقول في البدنة والجنين في كل موضع وجبت فيه بدنة فأوجبنا معها فبخر معها ونقول في كل صيد صاد ذات جنين فقيه مثله ذات جنين

(باب بيض النعمة بصيبه المحرم) أخبرنا سعيد بن ابن جريح عن عطاء أنه قال إن أصبت بيض نعمة وأنت لا تدري غرمتها تعظم بذلك حرمة الله تعالى (قال الشافعي) وبهذا نقول لأن بيضة من الصيد جزء منها لأنها تكون صيدا ولا أعلم في هذا مخالفا ممن حفظت عنه ممن لقيت وقول عطاء هذا يدل على أن البيضة تغرم وإن الجاهل يغرم لأن هذا اتلاف قياسا على قتل الخطأ وهذا نقول (قال الشافعي) وفي بيض النعام قيمته (١) لأنه حيث يصاب من قبل أنه خارج محله مثل من النعم وداخل فيماله قيمة من الطير مثل الجرادة وغيرهما قياسا على الجرادة فإن فيها قيمتها فقلت للشافعي فهل تروى فيها شيئا عاليا قال أما شيء ثبت مثله فلا فقلت فما هو فقال أخبرني الثقة عن أبي الزناد عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم قيمتها أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعمة يصيبها المحرم صوم يوم أو أطعام مسكين أخبرنا سعيد بن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله فقلت للشافعي أفرأيت أن كان في بيضة النعمة فرخ فقال لي كل ما أصاب المحرم مما المثل له من النعم ولا أثر فيه من الطائر فعلقه فيه قيمته بالموضع الذي أصابه فيه ونقومه عليه كما نقومه لو أصابه وهو لأنسان فتقوم البيضة لافرخ فيها قيمة بيضة لافرخ فيها والبيضة فيها فرخ فيها فرخ قيمة بيضة فيها فرخ وهو أكثر من قيمة بيضة لافرخ فيها قلت فإن كانت البيضة فاسدة قال فتقومها فاسدة إن كانت لها قيمة وتنصدق بقيمتها وإن لم يكن لها قيمة فلا شيء عليك فيها قلت للشافعي أقرأها كلها المحرم قال لا لأنها من الصيد وقد يكون منها صيد قلت للشافعي فالصيد ممنوع وهو غير ممنوع (قال الشافعي) وقد يكون من الصيد ما يكون مقصودا وصغيرا فيكون غير ممنوع والمحرم يحجز به إذا أصابه فقلت إن ذلك قد كان ممنوعا أو بول إلى الامتناع قال وقد تزل البيضة إلى أن يكون منها فرخ ثم يؤل إلى أن يمتنع

(الخلاص في بيض النعام) فقلت للشافعي أحلفك أحد في بيض النعمة قال نعم قلت قال ماذا قال قال قوم إذا كان في النعمة بدنة فتعمل على البدنة وروى هذا عن علي رضي الله عنه من وجه لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله ولذلك تركناه وبأن من وجب عليه شيء لم يحجز به بغيره ولا يكون وانما يحجز به بقاءه قلت للشافعي فهل خالفك غيره قال نعم رجل كانه سمع هذا القول فاحتذى عليه قلت وما قال فيه قال عليه عشرة قيمة أمه كما يكون في جنين الأمة عشر قيمة الأمة قلت أفرأيت لهذا وجها قال لا البيضة أن كانت جنينا كان لم يصنع شيئا من قبل أنها من إبله لا منها فحكمها حكم نفسها والجنين لو خرج من أمه ثم قتله إنسان وهو حي كانت فيه قيمة نفسه ولو خرج ميتا فقطعه إنسان لم يكن عليه شيء فإن شئت فاجعل البيضة في حال ميت أو حي فقد فرق بينهما وما للبيضة والجنين أنما حكم البيضة حكم نفسها فلا يجوز إذا كانت ليست من النعم إلا أن يحكم فيها بقيمتها (قال الشافعي) ولقد قال لي قائل ما في هذه البيضة شيء لأنها ما كولة غير حيوان والمعمر أكلها ولكن هذا خلاف مذهب أهل العلم

(باب بقر الوحش وجار الوحش (١) والتبيل والوعول) قلت للشافعي أ رأيت المحرم يصيب بقره الوحش أو جار الوحش فقال في كل واحد منهما بقرة فقلت للشافعي ومن أين أخذت هذا فقال قال الله تبارك وتعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزأ مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) ومثل ما قتل من النعم يدل على أن المثل على مثله البدن فلم يحجز فيه إلا أن ينظر إلى مثل ما قتل من دواب

التسليم عليه مضمون
بالمس من مادام في يديه
ولا يكلف مالا سبيل
له الب (قال المزني)
ولم يأتنا فإنا كان بعد
القبض لم يضر البيع
شيئا تمامه وهذا المختلط
لهما بتراضيان فيه بما
شأنا لكل واحد منهما
يقول لا أدري مالي فيه
وان تدعيما القول قول
الذي كانت التمسرة في

(١) الأروى بفتح
الاول والثالث بينهما
ساكن اسم جمع واحده
أروية بضم فسكون
فكسروهي الانثى من
الوعول وفي المصباح
أن الأروى تيس الجبل
السبرى والليل بضم
الهمزة وكسرها مع فتح
الياء المشددة وبفتح الهمزة
مع كسر الياء الذكر
من الوعول
(٢) العضب بفتح
فسكون ولد البقرة إذا
طلع قرنه وذلك بعد ما ياتي
عليه حول كذا في كتب
اللغة

(٣) رقوب هو كذا
في النسخ ولم نقف على
هذا اللفظ يعني يناسب
ما هنا فخره كتبه
مصححه

الصيد فإذا جاوز الشاة رفع إلى الكباش فإذا جاوز الكباش رفع إلى بقرة فإذا جاوز البقرة رفع إلى البذنة ولا يجاوز
شيئا يؤدى من دواب الصيد بدنة وإذا كان أصغر من شاة ثنية أو جذعة خفض إلى أصغر منها فهكذا
القول في دواب الصيد أخبرنا سعيد بن أسباط عن أبي إسحق الهمداني عن الفضالة بن مزاحم
بقرة وفي (١) الأروى بقرة أخبرنا سعيد بن أسباط عن أبي إسحق الهمداني عن الفضالة بن مزاحم
عن ابن عباس أنه قال في بقرة الوحش بقرة وفي الأيل بقرة (قال الشافعي) وبهذا نقول (قال الشافعي)
والأروى دون البقرة المستنة وفوق الكباش وفيه (٢) عضب ذكر أو أنثى أي ذلك شاء فداه (قال
الشافعي) وإن قتل جوار وحش صغير أو ثنيتا صغيرا فداه ببقرة صغيرة ويفدى الذكر بالذكور والأنثى
بالأنثى (قال) وإذا أصاب أروى صغيرة خفضناه إلى أصغر منه من البقر حتى يجعل فيه ما لا يفوته وهكذا
ما فدى من دواب الصيد (قال الشافعي) إن كان ما أصيب من الصيد بقرة (٣) رقوب فضرهم فألقت
مافي بطنها حيافات فداها بما بقرة وولد بقرة مولود وهكذا في كل ذات حل من الدواب (قال الشافعي)
وان خرج ميتا ومات أمه فأراد فداه طعاما يقوم المصاب منه ما خضابتمله من النعم ما خضابوا يقوم من ذلك
المثل من النعم طعاما

(باب الضبع) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قضى في الضبع بكباش (قال الشافعي) وهذا قول من حفظت عنه من مقتنا المكيين (قال الشافعي)
في صغار الضبع صغار الضأن وأخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله
عنه ما يقول في الضبع كبش حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج عن عكرمة
مولي ابن عباس قال أنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ضبعاصدا وقضى فيها كبشا (قال الشافعي) وهذا
حديث لا يثبت مثله لو انفرد وانما ذكرناه لأن مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن
عمر عن ابن أبي عمير قال ابن أبي عمير سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أمسيدهي قال نعم قلت أنوكل
قال نعم قلت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي) وفي هذا بيان أنه انما يفدى
ما يؤكل من الصيد دون ما لا يؤكل أخبرنا سفيان بن أبي نعيم عن مجاهد أن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه قال الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم

(باب في الغزال) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي
الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الغزال بعنز (قال الشافعي) وبهذا نقول والغزال لا يفوت
العنز أخبرنا سعيد بن أسباط بن يونس عن أبي إسحق عن الفضالة بن مزاحم عن ابن عباس أنه قال
في الظبي تيس أعفرا وشاة مسنة (قال الشافعي) يفدى الذكر بالذكور والأنثى بالأنثى مما أصيب
والأنثى في هذا كله أحب إلى أن يفدى به الآن يكون يصغر عن بدن المقتول فيفدى الذكر ويفدى بالذي
يلحق بأبدانهم أخبرنا سعيد بن سالم عن أسباط بن يونس عن سمالك عن عكرمة أن رجلا بالطائف
أصاب ظبيا وهو محرم فأتى عليا فقال أهدك كبشا أو قال تيسا من الغنم قال سعيد ولا أراه إلا قال تيسا (قال
الشافعي) وبهذا أخذنا ما وصفت قبله مما ثبت فأما هذا فلا يثبت أهل الحديث أخبرنا سعيد بن سالم
عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الغزال شاة

(باب الأرنب) أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب قضى في الأرنب
بعناق أخبرنا سعيد بن سالم عن أسباط بن يونس عن أبي إسحق عن الفضالة بن مزاحم عن ابن عباس أنه
قال في الأرنب شاة أخبرنا سعيد بن أسباط عن ابن جريج أن مجاهد قال في الأرنب شاة (قال الشافعي) الصغيرة
والكبيرة من الغنم يقع عليها اسم شاة فإن كان عطاء ومجاهد أرادا صغيرة فكذلك نقول ولو كانا أرادا مسنة

خالقناهما وقلنا قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وماروى عن ابن عباس من أن فها عناقادون المسنة وكان أشبه بعنى كتاب الله تعالى وقد روى عن عطاء ما يشبه قولهما أخبرنا عبيد بن سالم عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الارنب عناق أو حجل

(باب في الربوع) أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الربوع بجفرة أخبرنا سفيان عن عبيد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أخبرنا سعيد عن الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الربوع جفرة (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ

(باب الثعلب) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه كان يقول في الثعلب شاة أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عياش بن عبد الله بن معبد أنه كان يقول في الثعلب شاة

(باب الضب) أخبرنا ابن عينة عن مخارق عن طارق بن شهاب قال خرجنا جاجا فأوطأ رجل منا يقال له أر بدض با فقصر ظهره فقدمنا على عمر فسأله أر بدض قال له عمر احكم فيه بأر بدض فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تكتفي فقال أر بدض أرى فيه جد يا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن عطاء أنه قال في الضب شاة (قال الشافعي) ان كان عطاء أراد شاة صغيرة فبذلك نقول وان كان أراد مسنة خالفنا وقلنا يقول عمر فيه وكان أشبه بالقرآن

(باب الوبر) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في الوبر ان كان يؤكل شاة (قال الشافعي) قول عطاء ان كان يؤكل يدل على أنه انما يفدى ما يؤكل (قال الشافعي) فان كانت العرب تأكل الوبر ففيه جفرة وليس بأكثر من جفرة بدنا أخبرنا سعيد أن مجاهد اقال في الوبر شاة

(باب أم حنين) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان قضى في أم حنين بحملان من الغنم (قال الشافعي) يعني حملا (قال الشافعي) ان كانت العرب تأكلها فهي بكاروى عن عثمان يقضى فيها بولادة شاة حبل أو مثله من المعز مما لا يفوته

(باب دواب الصيد التي لم تسم) قال الشافعي رحمه الله تعالى كل دابة من الصيد المأكول سميناها ففداؤها على ما ذكرنا وكل دابة من دواب الصيد المأكول لم نسمها ففد أوها قياسا على ما سمينا فداء منها لا يختلف فيما صغر عن الشاة منها وأولاد الغنم يرفع في أولاد الغنم بقدر ارتفاع الصيد حتى يكون الصيد مجز يا بمثل بدنه من أولاد الغنم أو أكبر بدنا منه شيئا ولا يجزى دابة من الصيد إلا من النعم والنعم الأبل والبقر والغنم (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت والعرب تقول للأبل الانعام والبقر المعز والغنم قيل هذا كتاب الله تعالى بما وصفت فاذا جمعتهما قلت نعم كلاهما وأضفت الأدنى منها إلى الأعلى وهذا معروف عند أهل العلم بها وقد قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الانعام الا ما تبلى عليكم فلا أعلم مخالفا أنه عني الأبل والبقر (١) والغنم والضأن وهي الأزواج الثمانية قال الله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين قل آله كرين حرم أم الاثنين الآية وقال ومن الأبل اثنين ومن البقر اثنين فهي بهيمة الانعام وهي الأزواج الثمانية وهي الانسية التي منها الضحايا والبدن التي يذبح المحرم ولا يكون ذلك من غيرها من الوحش

(فدية الطائر يصيبه المحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى قوله فجزاء مثل ماقتل من النعم (قال الشافعي) وقول الله عز وجل مثل ماقتل من النعم يدل على أنه لا يكون المثل من النعم الا فيما له مثل منه والمثل لدواب الصيد لان النعم دواب واتع في الارض والدواب

بديه والآ خر مدع عليه
(قال الشافعي) وكل
أرض بيعت فله شترى
جميع ما فيها من بناء
وأصل والاصل ماله
ثمرة بعد ثمرة من كل شجر
مثمر وزرع مثمر وان
كان فيها زرع فهو للبائع
يترك حتى يحصد وان
كان زرعاً يجز مرارا
فللبائع جزء واحدة وما
بقى فكل اصل وان كان
فيها حب قد بذره
فالمشتري بالخيار ان أحب
نقض البيع أو ترك
البذر حتى يبلغ فيحصد
وان كانت فيها حجارة
مستودعة فعلى البائع
نقلها وتسوية الارض
على حالها لا يتركها

(١) قوله والغنم
والضأن كذا في النسخ
ولعل هنا تحريف لمن
النسخ أو سقط فليجرد
كتبه معصمه

من الصيد كهي في الرتوع في الارض وأنهادواب مواش لاطواثروا أن أبدانها تكون مثل أبدان النعم ومقاربه لها وليس شيء من الطير يوافق خلق الدواب في حال ولا معانيها معانيها فان قال قائل فكيف تفدى الطائر ولا مثل له من النعم قيل فديته بالاستدلال بالكتاب ثم الآثار ثم القياس والمعقول فان قال فأن الاستدلال بالكتاب قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما فدخل الصيد المأكول كله في التحريم ووجدت الله عز وجل أمر فيما له مثل منه أن يفدى بثله فلما كان الطائر لا مثل له من النعم وكان محرما ووجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بقضاء في الزرع إضمائه والمسلمون يقضون فيما كان محرما أن يتلف بقيته فقضيت في الصيد من الطائر بقيته بآته محرما في الكتاب وقياسا على السنة والاجماع وجعلت تلك القيمة لمن جعل الله له المثل من الصيد المحرم المقضي بجزائه لأنه ما محرمان معالما لك لهما أمر بوضع المدل منهما فيمن بحضرة الكعبة من المسكين ولا يرى في الطائر الا قيمته بالآثار والقياس فيما أذكروا شاء الله تعالى

(فدية الحمام) أخبرنا سعيد بن سالم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عبد الله بن كثير الداري عن طلحة بن أبي حفصة عن نافع بن عبد الحارث قال قدم عمر بن الخطاب مكة فدخل دار الندوة في يوم الجمعة وأراد أن يستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقى رداءه على واقف في البيت فوقع عليه طير من هذا الحمام فأطاره فأنهزته حية فقتلته فلما صلى الجمعة دخلت عليه أنا وعثمان بن عفان فقال أحكما علي في شيء صنعت اليوم أتى دخلت هذه الدار وأردت أن أستقرب منها الرواح إلى المسجد فألقيت رداي على هذا الواقف فوقع عليه طير من هذا الحمام فقتلت أن يلطخه بسلحه فأطرتة عنه فوقع على هذا الواقف الآخر فأنهزته حية فقتلته فوجدت في نفسي أني أطرتة من منزلة كان فيها آمنا إلى موقعة كان فيها حقت فقلت لعثمان كيف ترى في عزنته عقره فحكهم بها على أمير المؤمنين قال أتى ذلك فأمر بهامر أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أن عثمان بن عبد الله بن جند قتل ابن له حامة فجاء ابن عباس فقال له ذلك فقال ابن عباس اذبح شاة فتصدق بها قال ابن جريج فقلت لعطاء أمن حمام مكة قال نعم (قال الشافعي) ففي قول ابن عباس دلالتان أحدهما أن في حمام مكة شاة والآخرى أنه يتصدق بالفداء على المسكين وإذا قال يتصدق به فاعني كله لا بعضه أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وأخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء في الحمامة شاة أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال عطاء أحد أمر عمر بن الخطاب بحمامة فأطيرت فوقع على المروة فأخذتها حية فجعل فيها شاة (قال الشافعي) من أصاب من حمام مكة بمكة حمامة ففيها شاة أتباعا لهذه الآثار التي ذكرنا عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمرو وعاصم بن عمرو وعطاء وابن المسيب لا قياسا

(في الجراد) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن يوسف بن ماهك أن عبد الله بن أبي عمار أخبره أنه أقبل مع معاذ بن جبل وكعب الأحمري في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره حتى إذا كتب بعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرتبه وجعل من جراد فأخذ جرادتين فلهما ونسي إحراره ثم ذكر إحراره فالتقاهما فلما قدما المدينة دخل القوم على عمر بن الخطاب ودخلت معهم فقص كعب قصة الجرادتين على عمر فقال عمر (١) من بذلك أمره يا كعب قال نعم قال ان جريحتك الجراد قال ما جعلت في نفسك قال درهمين قال بخ درهمان خير من مائة جرادة اجعل ما جعلت في نفسك (قال الشافعي) في هذا الحديث دلائل منها إحرار معاذ وكعب وغيرهم من بيت المقدس وهو وراء المقات بكثير وفيه أن كعبا قتل الجرادتين حين أخذهما بلا ذكاة وهذا كله قد قصص على عمر فلم ينكره وقول عمر درهمان خير من مائة جرادة أنك تطوعت بماليس عليك فافعله متطوعا أخبرنا سعيد بن بكر بن عبد الله بن الأشج قال سمعت القاسم بن محمد يقول

سفسرا ولو كان غرس
عليها شجرة فلن كانت
تضرب بعروق الشجر
فلا تشتري الخيار وان
كانت لا تضربها ويضربها
إذا أراد قلعها قبل البائع
أستأجرها لها
وان عني
قيل للمشتري أن بالخيار
في الرد ويملعه ويكون
عليه فية ما فسد
عليك

(باب لا يجوز بيع الثمر
حتى يبدو صلاحه)

(قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن جند عن أنس
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن بيع
الثمار حتى ترثي قيل
يا رسول الله وما ترثي

(١) قوله من بذلك أمره
يا كعب كذا في بعض
النسخ وفي بعضها من
بذلك لعلاء بذلك يا كعب
وحرر الرواية فإن العبارة
هنا لا تخلو من تحريف
ولا يثبت معها قوله بعد
قال نعم وقوله قال ان
جسير في بعض نسخ
المسند قال ابن حصين
ان جيرا الخ كنبه مصححه

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس فسأله رجل عن جرادة قتلها وهو محرم فقال فيها قبضة من طعام ولأخذ قبضة جرادات ولكن ولو وهذا يدل على أنه انما رأى على قيمة الجرادة وأمره بالاحتياط وفي الجرادة قيمتها في الموضع الذي يصيبها فيه كان ثمرة أو أقل أو أكثر وهذا مذهب القوم والله أعلم ووجدت مذهب عمرو بن عباس وغيرهم في الجرادة أن فيها قيمتها ووجدت كذلك مذهبهم أن في دواب الصيد مثله من النعم بلا قيمة لأن الضبيع لا يسوى كبشاً والغزال قد يسوى غزالاً ولا يسوى غزالاً ولا يسوى جفرة والارنب لا يسوى عناقاً فلما رأيتهم ذهبوا في دواب الصيد على تقارب الأبدان لا القيم لما وصفت ولأنهم حكموا في بلدان مختلفة وأرمان شتى ولو حكموا بالقيم لاختلقت أحكامهم لاختلاف البلدان والأزمان ولقاولوا فيه قيمته كما قالوا في الجرادة ووجدت مذهبهم مجتمعاً على الفرق بين الحكم في الدواب والطيائر لما وصفت من أن في الدواب مثلاً من النعم وفي الجرادة من الطائر قيمة وفيما دون الحمام (قال الشافعي) ثم وجدت مذهبهم يفرق بين الحمام وبين الجرادة لأن العلم يحيط أن ليس يسوى حمام مكة شاة وإذا كان هذا هكذا فافهم أن اتباعهم لا تالاتوسع في خلافهم إلا إلى مثلهم ولم يعلم مثلهم خالفهم والفرق بين حمام مكة ومادونه من صيد الطير يقتله المحرم لا يجوز فيه إلا أن يقال بما تعرف العرب من أن الحمام عندهم أشرف الطائر وأغلاء مما يملكه الذي كانت تؤاقف في منازلهم وزمراً أعقل الطائر وأجعله للهداية بحيث يؤلف وسرعة الألفة وأصواته التي لها عندهم فضل لاستحسانهم هديرها وأنهم كانوا يستمعون لها لا أصواتها ولا لغها وهذا هو ما فرأيتها وكانت مع هذا ما كولة ولم يكن شيء من ما كول الطائر ينتفع به عندها إلا أن يؤكل فيقال كل شيء من الطائر سمته العرب حمامة فقيه شاة وذلك الحمام نفسه والحمام والقمارى والديبى والفواخت وكل ما وقع العرب عليه اسم حمامة (قال الشافعي) وقد كان من العرب من يقول حمام الطائر رأس الطائر أى يعقل عقل الناس وذكر العرب الحمام في أشعارها

فقال الهذلي وذكرني بكاء على تلبد • حمامة ان تجاوبت الحماما

وقال الشاعر أحن اذا حمامة بطن وج • تغت فوق مرقبة خنينا

وقال جرير اني تذكرني الزبير حمامة • ندع بعد دفع رامتين هديلا

قال الزبيع وقال الشاعر

وقفت على الرسم المحيل فهاجنى • بكاء حمامات على الرسم وقع

(قال الشافعي) مع شعر كثير قالوه فيها ذهبوا فيه إلى ما وصفت من أن أصواتها غناء وبكاء معقول عندهم وليس ذلك في شيء من الطائر غير ما وقع عليه اسم الحمام (قال الشافعي) فيقال فيما وقع عليه اسم الحمام من الطائر فيه شاة لهذا الفرق باتباع الخبر عن سميت في حمام مكة ولا أحسبه يذهب فيه مذهب أشبه بالفقه من هذا المذهب ومن ذهب هذا المذهب أنبى أن يقول ما يقع عليه اسم حمامة مما دونها وأفوقها فقيه قيمته في الموضع الذي يصاب فيه

(الخلاف في حمام مكة) قال الشافعي وقد ذهب ذاهب إلى أن في حمام مكة شاة وما سواه من حمام غير حمام مكة وغيره من الطائر قيمته (قال الشافعي) ويدخل على الذي قال في حمام مكة شاة أن كان انما جعله لحرمته الحمام نفسه أن يجعل على من قتل حمام مكة خارجاً من الحرم وفي غير أحرام شاة (قال الشافعي) ولا شيء في حمام مكة إذا قتل خارجاً من الحرم وقتله غير محرم وإذا كان هذا مذهبنا ومذهب قليس لحمام مكة إلا ما لحمام غير مكة وإن كان ذهب إلى أنه جمع أنه في الحرم ومن حمام مكة أنبى أن يقول هذا في كل صيد غير قتل في الحرم (قال الشافعي) ومذهبنا ومذهب أن الصيد يقتله المحرم القارن في الحرم كالصيد يقتله المحرم المفرد أو المعتز خارجاً من الحرم وما قال من هذا قول إذا كشف لم يكن له وجه ولا يصح

قال حتى تحمر وروى عنه صلى الله عليه وسلم ابن عمر حتى يسدو صلاحها وروى غيره حتى تنجو من العاهة (قال) فهذا تأخذ وفي قوله صلى الله عليه وسلم إذا منع الله جبل وعز الثمرة فم بأخذ أحدكم مال أخيه دلالة على أنه انما نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة التي تترك حتى تبلغ غاية أباها لأنه نهي عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع منها لا آفة تأتي عليه تمنعه انما يمنع ما يترك مدة يكون في مثلها الآفة كاليلج وكل مادون البسر

أن يقول في حمام الحرم فيه شاة ولا يكون في غير حمام الحرم شاة إذا كان قوله أن حمام الحرم إذا أصيب خارجا منه في غير أحرار فلا شيء فيه أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أنه قال إن أصاب الحرم حمامة خارجا من الحرم فعليه درهم وإن أصاب من حمام الحرم في الحرم فعليه شاة (قال الشافعي) وهذا وجه من القول الذي حكيت قبله وليس له وجه يصح من قبل أنه يلزمه أن يجعل في حمام مكة إذا أصيب خارجا من الحرم وفي غير أحرار فدية ولا أحسبه يقول هذا أولا أعلم أحد يقول وقد ذهب عطاء في صيد الطير مذهبها بنحوه ومذهبنا الذي حكينا أصح منه لما وصفت والله أعلم أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في كل شيء صيد من الطير الحمامة فصاعدا شاة وفي البعقوب والحلوة والقطاة والكروان والكركي وابن الماء ودجاجة الخشب والحرب شاة فقلت لعطاء أ رأيت الحرب فانه أعظم شيء رأيت قط من صيد الطير يختلف أن يكون فيه شاة قال لا كل شيء من صيد الطير كان حمامة فصاعدا ففيه شاة (قال الشافعي) وأما تركناه على عطاء لما وصفتنا أنه كان يلزمه إذا جعل في الحمامة شاة لفضل الحمامة ومباينتها ما سواها أن يزيد فيما جاوزها من الطائر عليها لا يستقيم إلا هذا إذا لم يفرق بينهما بما يفرقناه بينهما أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القمري والديسي شاة شاة (قال الشافعي) وعامة الحمام ما وصفت ما عذب في الماء عذب من الطائر فهو حمام وما شربه قطرة قطرة كشرب الدجاج فليس بحمام وهكذا أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء

يحل بيعه على أن يقطع مكانه وإذا أذن صلى الله عليه وسلم في بيعه إذا صار أحمر أو أصفر فقد أذن فيه إذا بداه الضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كبه لحما وصار عامته في تلك الحال يتسع في الظاهر من العاهة للغلط

(بيض الحمام) قال الشافعي رحمه الله وفي بيض حمام مكة وغيره من الحمام وغيره مما يبيض من الصيد الذي يؤدي فيه قيمته (قال الشافعي) كما قلنا في بيض النعامة بالحال التي يكسر هاهنا كسرها لا فرخ فيها ففيها قيمة بيضة وإن كسرها وفيها فرخ ففيها قيمة بيضة وفيها فرخ لو كانت لسان فكسرها غيره وإن كسرها فاسدة فلا شيء عليه فيها كالأل يكون عليه شيء فيها لو كسرها واحد (قال الشافعي) وقول عطاء في بيض الحمام خلاف قولنا فيه أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء كم في بيضة حمام مكة (قال) نصف درهم بين البيضتين درهم وإن كسرت بيضة فيها فرخ ففيها درهم (قال الشافعي) أرى عطاء أراد بقوله هذا القيمة يوم قاله فإن كان أراد هذا الذي تأخذه قيمته في كسرها كسرت وإن كان أراد بقوله أن يكون قوله هذا حكما فلا تأخذه

نوانه في عامته وبسره (قال) وكذلك كل ثمرة من أصل يرى فيه أول الضج لا يكلم عليها والخبر بزضج كضج الرطب فإذا روى ذلك فيه حل بيع خبره والقضاء يؤكل صفار طيبا فبدو صلاحه أن ينأهى عنظمه أو عظم بعضه ثم

(الطير غير الحمام) أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن عطاء قال لم أر (١) الضوع أو الضوع شك الربيع فإن كان حماما ففيه شاة (قال الشافعي) الضوع طائر دون الحمام وليس يقع عليه اسم الحمام ففيه قيمته وفي كل طائر أصابه الحرم غير حمام ففيه قيمته كان أكبر من الحمام أو أصغر وذلك أن الله تبارك وتعالى قال في الصيد فيجوز ما قتل (قال الشافعي) نخرج الطائر من أن يكون له مثل وكان معروفا بأنه داخل في التحريم فالتمس فيه بالقيمة إذا كان لا مثل له من النعم وفيه أن هذا قياس على قول عمرو بن عباس في الجرادة وقول من وافقهم فيها وفي الطائر دون الحمام وقد قال عطاء في الطائر قولان كان قاله لأنه يومئذ في الطائر فهو موافق قولنا وإن كان قاله لتحديد الله خالفناه فيه للقياس على قول عمرو بن عباس وقوله وقول غيره في الجرادة وأحسبه عنده إلى أن يحدده ولا يجوز أن يحدد الكتاب أو سنة أو أمر لم يختلف فيه أو قياس ولولا أنه لم يختلف في حمام مكة ما فديناه بشاة لأنه ليس بقياس وبذلك تركنا على عطاء لتحديد في الطائر فوق الحمام ودونه وفي بيض الحمام ولم نأخذ ما أخذنا من قوله إلا بما وافق كتابا أو سنة أو أمرا لا يخالفه أو قياسا فإن قال قائل ما أخذ ما قال عطاء فيه (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن ابن جريج قال قال لي عطاء في العصفور قولان في بيده وفسر قال أما العصفور ففيه نصف درهم قال عطاء وأرى الهدد دون الحمامة وفوق العصفور ففيه درهم قال عطاء والكعيت عصفور (قال الشافعي) ولما قال من هذا تركناه قوله إذا

(١) قوله الضوع في القاموس أنه بوزن صرد وعنب فلهل محل شك الربيع الاختلاف في وزنه الذي حكاه صاحب القاموس كتبه مصححه

يترك حتى يتلاحق
صغاره يكباره ولا وجه
لمن قال يجوز اذا بدا
صلاحيهما ويكون
لمشتريهما ثابت أصلهما
أن يأخذ كل ما خرج
منهما وهذا محترم وكيف
لم يجز بيع القناء والخير
حتى يبدو صلاحهما
كما لا يحل بيع الثمر
حتى يبدو صلاحه
ويحل ما لم يولم يخلق
منهما ولو جاز لبسوا
صلاحهما شراء ما لم
يخلق منهما لجاز لبسوا
صلاح غير الخل شراء
ما لم يحل الخل سنين
وقد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع
السنين (قال) وكل

(١) السهوة بالفتح
كالصفة بين يدي البيت
وقيل هي شبهة بالرف
والطاق موضع فيه الشيء
وقيل هو بيت صغير
مخدر في الأرض سمكة
مرتفع في السماء شبهة
بالخرانة الصغيرة يكون
فيها المتاع ولها معان
غير ذلك مذكورة
في اللسان فارجع اليه
كتبه مصممه

كان في عصفور نصف درهم عنده وفي هدهد درهم لأنه بين الحمامة وبين العصفور كان ينبغي أن يجعل
في الهدد لقربه من الحمامة أكثر من درهم قال ابن جريج عطاء فأما الوطواط وهو فوق العصفور
ودون الهدد ففيه ثلثا درهم

(باب الجراد) أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول سئل ابن عباس عن صيد الجراد
في الحرم فقال لا ونهى عنه قال أنا قلت له أو رجل من القوم فإن قومك يأخذونه وهم محتبون في المسجد
فقال لا يعلمون أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله إلا أنه قال مضمون (قال الشافعي)
ومسلم أصوبهما وروى الحافظ عن ابن جريج مضمون أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال
في الجراد يقتلها وهو لا يعلم قال إذا فرمها الجراد صيد أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال أخبرنا بكير بن
عبد الله قال سمعت القاسم بن محمد يقول كنت جالساً عند ابن عباس فسأله رجل عن جراد قتلها وهو محرم
فقال ابن عباس فيها قبضة من طعام ولنا نحن بقبضة جرادات ولكن ولو (قال الشافعي) وقوله ولنا نحن
بقبضة جرادات انما فيها القيمة وقوله ولو يقول تحت طحطا فخرج أكثر مما عليك أنه أكثر مما
عليك أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن أبي عمارة أخبره أنه أقبل مع معاذ بن
جبل وكعب روى الحديث وهو معاذ (قال الشافعي) قول عمر بن عبد الله بن أبي عمارة ما جازي من مائة جراد يبدل على أنه
لا يرى في الجراد الا قيمته وقوله اجعل ما جعلت في نفسك أنك هممت بتطوع بخير فافعل لأنه عليك (قال
الشافعي) والد الجراد صغار فقي الدابة منه أقل من مرة ان شاء الذي يقدره أو لقمة صغيرة وما قدى به فهو خير
منه أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن الدابة قتله قال لا والله إذا كان قتله فاعزم قلت ما أعزم
قال قدر ما تغرم في الجراد ثم اقدر قدر غرامتها من غرامة الجراد أخبرنا سعيد عن ابن جريج قال قلت
لعطاء قتلت وأنا حرام جراد أو دابة أو ألالا أعله أو قتل ذلك بعيرى وأنا عليه قال أغرم كل ذلك تعظم بذلك
حرمة الله (قال الشافعي) إذا كان المحرم على بعيره أو يقوده أو يسوقه غرم ما أصاب بعيره منه وإن كان
بعيره ميتاً لم يغرم ما أصاب بعيره منه أخبرنا سعيد عن طلحة بن عمرو عن عطاء أنه قال في جراد إذا ما أخذها
المحرم قبضة من طعام (ويض الجراد) قال الشافعي إذا كسر بيض الجراد فداء وما قدى به كل قبضة
منه من طعام فهو خير منها وإن أصاب بيضا كثيراً احتاط حتى يعلم أنه أدى قيمته أو أكثر من قيمته قياساً على
بيض كل صيد

(باب العال فيما أخذ من الصيد بغير قتله) أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في إنسان
أخذ حمامة يخلص ما في رجلها فافتت قال ما أرى عليه شيئاً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول قاله إذا
أخذها يخلصها من شيء ما كان من في هرا أو سبع أو شق جدار تحت فيه أو أصابته الدغفة فسقاها ترياها أو غيره
ليدأ بها وكان أصل أخذها بالطرح ما يضرها عنها أو يفعل بها ما ينفعها لم يضمن وقال هذا في كل صيد
(قال الشافعي) وهذا وجه محتمل ولو قال رجل هو ضامن له وإن كان أراد صلاحاً فقد تلف على يديه كان
وجه محتمل والله أعلم أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء قبضة حمامة وجدتها على فراشي فقال
أمطها عن فراشي قال ابن جريج فقلت لعطاء وكانت في (١) سهوة وفي مكان في البيت كهشة ذلك معتزل
قال فلا تعطها أخبرنا سعيد عن طلحة عن عطاء قال لا تخرج بيضة الحمامة المسكية وفرخها من بيتك (قال
الشافعي) وهذا قول وه أخذ فان أخرجها قتلت ضمن وهذا وجه محتمل من أن له أن يزيل عن فراشه
إذا لم يكسره فلو سد باباً الته بنقل الحمام عنها لم يكن عليه فدية ويحتمل أن فسدت بازالتة أن تكون
عليه فدية ومن قال هذا قال الحمام لو وقع على فراشه فزاله عن فراشه قتلت بازالتة عن فراشه كانت
عليه فدية كما زال عمار الحمام عن ودائه قتلت بازالتة ففداه أخبرنا سعيد عن ابن جريج عن عطاء أنه

قال وان كان جراداً أو دبا وقد أخذ طريقتك كلها ولا تجد حيصاً عنها ولا مسلماً كافتقائه فليس عليك غرم (قال الشافعي) يعني ان وطئته فأما أن تقتله بنفسه بغير الطريق فتغرمه لا بد (قال الشافعي) وقوله هذا يشبه قوله في البيضة تداط عن الفراش وقد يحتمل ما وصفت من أن هذا كله قياس على ما صنع عمر بن الخطاب في إزالة الحمام عن ردهاته فأنلفته حية ففداه

(تفرد بش الطائر) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء قال من تنفد يش حمامة أو طير من طير الحرم فعليه فداء أو بقدر ما تنفد (قال الشافعي) وبهذا نقول يقوم الطائر عافياً ومنثوقاً ثم يجعل فيه قدر ما تنقصه من قيمته ما كان يطير بمقتضاه من أن يؤخذ ولا شيء عليه غير ذلك فان تلف بعد قالا احتياط أن يفديه بجميع ما فيه لا بما ذهب منه لأنه لا يدري لعله تلف من تنفد والقياس لاشئ عليه اذا طار بمقتضاه حتى يعلم أنه مات من تنفده (قال) وان كان المنتوف من الطائر غير مقتنع فبسه في بيته أو حيث شاء فالقطه وسقامه حتى يطير بمقتضاه فدى ما تنقص التنفد منه ولا شيء عليه غير ذلك (قال الشافعي) وان أخر فداءه فلم يدرك ما يصنع فداء احتياطاً والقياس أن لا يفديه حتى يعلم تلف (قال الشافعي) وما أصابه في حال تنفده فأنلفه ضمن فيه التالف لأنه منعه الامتناع وان طار طيراً بالغياً بمقتضاه كان كمن لا يطير في جميع جوابنا حتى يكون طيرانه طيراً نافعاً ومن رعى طيراً فحرجه جراً بمقتضاه معه أو كسر كسر لا يمتنع معه فالجواب فيه كالجواب في تفرد يش الطائر سواء لا يخالفه فان حبسه حتى يجبر ويصير مقتنعاً يقوم صحيحاً ومكسوراً ثم غرمه بفضله ما بين قيمته من قيمة جزائه وان كان جبراً أعرج لا يمتنع فداءه كله لأنه صير غير مقتنع بحال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ان رعى حرام صيداً فأصابه ثم لم يدرك ما فعل الصيد فليغرمه (قال الشافعي) وهذا احتياط وهو واجب الى أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء قال في حرام أخذ صيداً ثم أرسله فمات بعد ما أرسله بغيره قال سعيد بن سالم اذا لم يدرك لعله مات من أخذه اياه أو مات من إرساله له أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال ان أخلفته ابنته فلعبت به فلم يدرك ما فعل فليصدق (قال الشافعي) الاحتياط أن يجزئيه ولا شيء عليه في القياس حتى يعلم تلف (الجنادب والكدم) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء كيف ترى في قتل (١) الكدم والجنادب أترامها بغير الجراة قال لا الجراة صيد يؤكل وهما لا يؤكلان وليست بالصيد فقلت أقتلها ما اقتل ما أحب فان قلتانها فليس عليك شيء (قال الشافعي) ان كانا لا يؤكلان فهما كما قال عطاء سواء لأحب أن يقتلوا وان قتلوا فلا شيء فيهما وكل ما لا يؤكل لحمه فلا يفديه المحرم (قتل القمل) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح قال سمعت ميمون بن مهران قال كنت عند ابن عباس فسأله رجل فقال أخذت قملة فالتفتها ثم طلبتها فلم أجدها فقال ابن عباس تلك ضالة لا تبغى (قال الشافعي) من قتل من المحرمين قملة ظاهرة على جسده أو ألقاها أو قتل قملاً لحلال فلا فدية عليه والقملة ليست بصيد ولو كانت صيداً كانت غيراً كقوله فلا تغدي وهي من الانسان لان الصيد وانما قلنا اذا أخرجهما من رأسه فقتلها أو طرحتها افتدي بلقمة وكل ما افتدي به أكثر منها وانما قلنا يفتدي اذا أخرجهما من رأسه فقتلها أو طرحتها لانها كالاماطة لا لا الذي فكرهناه كراهية قطع الظفر والشعر (قال الشافعي) والصبيان كالقمل فيما كرمه من قتلها وأجيز

(المحرم بقتل الصيد الصغير والناقص) قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى فجاء مثل ما قتل من النعم (قال الشافعي) فالمثل مثل صفة ما قتل وشبهه الصحيح بالصغير والناقص بالناقص والتمام بالتمام (قال الشافعي) ولا تحتمل الآية الا هذا ولو تطوع فأعطى بالصغير والناقص تماماً كبيراً كان أحب الى ولا يلزمه ذلك أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو قتلت صيداً فاذا هو أعور أو أعرج أو منقوص فقتله أغرم ان شئت قال نعم قال ابن جريج فقتله وواف أحب اليك قال نعم أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن

غزة روى عنهما حائل من ذر أو كمام وكانت اذا صارت الى ما كتبها أخرجهما من قشرها وكمامها بلفافها عليها اذا ادخروها فالذي أختار فيها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة بالارض للعائل وقياس ذلك على شراء لحم شاة مذبوحة عليها جلدها للعائل دون لحمها (قال) ولم أجدها أحد من أهل العلم بأخذ عشر الجيوب في أكلها ولا يجزئ بيع

(١) الكدم ضبطه في المحكم بفتح تين وقال انه ضرب من الجنادب كتبه معججه

جريح أنه قال ان قتلت ولد لطى ففسه ولد نانه مثله أو قتلت ولد بقره وحشى ففيه ولد بقره أنسى مثله قال فان قتلت ولد طار فففيه ولد شاة مثله فكل ذلك على ذلك

(مايتو الذى أبى الناس من الصيد (١) وأهل بالقرى) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أرباب كل صيد قد أهل بالقرى فتوالد بهم من صيد الطير وغيره أهو بمنزلة الصيد قال نعم ولا تذبحه وأنت محرم ولا ما ولد فى القرية أو ولادها بمنزلة أمهاتها أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر ولم يسمعه منه أنه كان يرى داجنة الطير والطيء بمنزلة الصيد (قال الشافعى) بهذا كله نأخذ ولا يجوز فيه إلا هذا ولو جاز إذا تحولت حال الصيد عن التوحش إلى الاستئناس أن يصير حكمه حكم الأسى جاز للمحرم ذبحه وإن يضحى به ويجزى به ما قتل من الصيد وجاز إذا توحش الأنسى من الأبل والبقر والشاة أن يكون صيداً يجوز له المحرم لو ذبحه أو قتله ولا يضحى به ولا يجزى به غيره ولكن كل هذا على أصله (قال الشافعى) وإذا اشترك الوحشى فى الولد أو الفرخ لم يجز للمحرم قتله فان قتله فذاه كله كاملاً وأى أبوى الولد والفرخ كان أما أو أباً وذلك أن ينزوح وحشى أنانا أهلية أو جارا إلى أنانا وحشية فتلد أو يعقوب دجاجة أو ديك يعقوبه فتبيض أو تفرخ فكل هذا إذا قتله المحرم فذاه من قبل أن المحرم منه على المحرم يختلط بالحلل له لا يميز منه وكل حرام اختلط بالحلل فلم يميز منه حرم كاختلاط الجربا بالأكول وما أشبه هذا وإن أشكل على قاتل شئ من هذا أخطأه وحشى أو لم يخطأه منه وحشى أو أنسى فذاه احتياطاً ولم يجب فداؤه حتى يعلم أن قد قتل وحشياً أو ما خالطه وحشى أو كسر بيض وحشى أو ما خالطه وحشى

(مختصر الجال المتوسط)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن أدريس الشافعى قال مبيقات أهل المدينة من ذى الحليفة ومن وراء المدينة من أهل الشام والمغرب ومصر وغيرهما من الحليفة وأهل تهامة اليمن يلم وأهل نجد البين وكل نجد قرن وأهل المشرق ذات عرق ولو أهلوا من العقبي كان أحب إلى والمواقيت لأهلها ولكل من مر عليهم أراد جاجاً أو عمرة فلو مر مشرقاً أو مغرباً أو شامياً أو مصرى أو غيرهم بذى الحليفة كانت مبيقاته وهكذا لو مر مدنى بمبيقات غير مبيقاته ولم يأت من بلده كان مبيقاته مبيقات أهل البلد الذى مر به والمواقيت فى الحج والعمرة والقران سواء (قال) ومن سلك على غير المواقيت براً أو بحراً أهل إذا حاذى المواقيت وتأنى حتى يهل من جدار المواقيت أو من ورائه ولا بأس أن يهل أحد من وراء المواقيت إلا أنه لا يمر بالمبيقات إلا محرماً فان ترك الأحرار حتى يجاوز المبيقات رجوع إليه فان لم يرجع إليه أهرق دماً (قال) وإذا كان المبيقات قرية أهل من أقصاهما إلى بلده وهكذا إذا كان المبيقات وادياً أو ظهراً أهل من أقصاهما إلى بلده من الذى هو أبعد من الحرم وأقل ما عليه فيه أن يهل من القرية لا يخرج من بيوتها أو من الوادى أو من الظهر إلا محرماً ولو أنه أتى على مبيقات من المواقيت لا يريد جاجاً ولا عمرة فجاوزها لم يحرم ثم بدله أن يحرم أحرم من الموضع الذى بدله وذلك مبيقاته ومن كان أهله دون المبيقات مما إلى الحرم فمبيقاته من حيث يخرج من أهله لا يكون له أن يجاوز ذلك إلا محرماً فان جاوزه غير محرم ثم أحرم بعدما جاوزه رجوع حتى يهل من أهله وكان حراماً فى رجوعه ذلك وإن لم يرجع إليه أهرق دماً

(الطهارة للأحرام) قال الشافعى استحب للرجل والمرأة الطاهر والحائض والنفساء الغسل للأحرام فان لم يفعلوا فأهل رجل على غير وضوء أو جنباً فلا إعادة عليه ولا كفارة وما كانت الحائض تفعله كان للرجل أن يفعله جنباً وغير متوضئ

(البس للأحرام) قال الشافعى يجتمع الرجل والمرأة فى اللبس فى الأحرام فى شئ ويفترقان فى غيره فأما ما يجتمعان فيه فلا يلبس واحد منهما ثوباً مصبوغاً بطيب ولا ثوباً فيه طيب والطيب الزعفران

الحنطة بالحنطة فى سنبلها فان قال قائل فأنا أجيز بيع الحنطة فى سنبلها لزمه أن يجيزه فى تنبها (٢) أو فضة فى تراب بالتراب وعلى الحوز قشرتان واحدة فوق القشرة التى يرفعها الناس عنها فلا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا لأنه يصلح أن يرفع بدون العليا وكذلك (٣) الرافق وما كانت عليه قشرتان ولا يجوز أن يستثنى من التمسر مدالانه لا يدري كم المد من الحائط أسهم من ألف سهم أو من مائة

(١) أهل من باب علم أى استأنس بالقرى (٢) أو فضة الخ الذى فى الام لزمه أن يجيز بيع حنطة فى تنبها أو حنطة فى تراب وأشياء هذا اه (٣) الرافق بكسر التون تمر أملت كالتعضوض واحدة بهاء والحوز الهنذى كذا فى القاموس كسبه مصححه

والورس وغير ذلك من أصناف الطب وان أصاب ثوباً من ذلك شيء فغسل حتى يذهب ريحه فلا يوحده ربح
إذا كان الثوب يابساً أو مبلولاً فلا بأس أن يلبسه وان لم يذهب لونه ويلبسان الثياب المصبغة كلها بغير طب
مثل الصبغ بالسدر والمدرو السواد والعصفروان نفث وأحب إلى في هذا كله أن يلبس البياض وأحب
إلى أن تكون ثيابه ما جدد أو مغسولة وان لم تكن جدد أو لا مغسولة فلا يضرهما ويغسلان ثيابهما
ويلبسان من الثياب ما لم يحرم فيه ثم لا يلبس الرجل عمامة ولا سراويل ولا خفين ولا قصا ولا ثوباً يحيط
بما يلبس بالخياطة مثل القباء والدرعة وما أشبهه ولا يلبس من هذا شيئاً من حاجة إليه إلا أنه إذا لم يجد أزاراً
لبس سراويل ولم يقطعها وإذا لم يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين أخبرنا سفيان قال
سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت أبا الشعثاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا لم يجد المحرم نعلين لبس خفين وإذا لم يجد أزاراً لبس سراويل أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لا يجد نعلين لبس خفين وقطعهما أسفل من الكعبين (قال
الشافعي) وإذا اضطر المحرم إلى لبس شيء غير السراويل والخفين لبسه واقتدى والفدية صيام ثلاثة أيام
أو نسل شاة أو صدقة على ستة مساكين مدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبس المرأة الحمار والخفين
ولا تقطعهما والسراويل من غير ضرورة والدرع والقميص والقباء وحرمها من لبسها في وجهها فلا تخمر
وجهها وتخمر رأسها فان خرت وجهها عامدة اقتدت وان خمر المحرم رأسه عامدا اقتدى وله أن يخمر
وجهه وللمرأة أن تحافي الثوب عن وجهها تستتر به وتحافي الحمار ثم تسدله على وجهها لا يمس وجهها
ويلبس الرجل والمرأة المنطقة للدرهم والنانير فوق الثياب وتحتها (قال) وان لبست المرأة والرجل ما ليس
لها أن يلبسه ناسيين أو تطيبا ناسيين لأحرامهما وأجاهلين لما عليهما في ذلك غسل الطيب وزع الثياب
والفدية عليهما أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه أن أعرابياً جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وغلبه مقطعة وبه أثر صفرة فقال أحرمت بعمرة وعلى ما ترى فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ما كنت فاعلاً في حجل قال أترع المنطقة وأغسل هذه الصفرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فافعل
في عمرتك ما تفعل في حجل (قال الشافعي) ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكفارة ولا بأس أن تلبس
المرأة المحرمة القفازين كان سعد بن أبي وقاص يأمر بناته أن يلبسن القفازين في الأحرام ولا تبرقع المحرمة
(قال الشافعي) وإذا مات المحرم لم يقرب طيباً أو غسل بماء وسدر ولم يلبس قبضاً أو خرجه ولم يخمر رأسه
يفعل به في الموت كما يفعل هو بنفسه في الحياة أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال كناع النبي صلى الله عليه وسلم فخر رجل محرم عن بعيره (١) فوقص فأتى فذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم فقال اغسلوه بماء وسدر وكفتموني ثوبه الذين مات فيه ما فانه يبعث يوم القيامة مهلاً أو ملياً
قال سفيان وأخبرني إبراهيم بن أبي حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد
فيه ولا تقربوه طيباً أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان فعل ما بين له مات
محرماً شبه بهذا (قال الشافعي) ويستظل المحرم على الحمل والراحلة والأرض بما شاء ما لم يمس رأسه
(الطبيب للأحرام) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن شهاب وهشام بن عروة وأعثمان بن
عروة عن عروة عن عائشة وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت طيب رسول الله صلى الله
عليه وسلم يدي هاتين لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت وزاد عثمان بن عروة عن أبيه قلت
بأى شيء قالت بأطيب الطيب أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن عائشة بنت سعد أنها طيبت أباها للأحرام
بالسك والذرية أخبرنا سعيد بن سالم عن حسن بن زيد ولا أعلم الا وقد سمعته من الحسن عن أبيه قال
رأيت ابن عباس محرم ما وفي رأسه ولحيته مثل الرب من الغالية (قال الشافعي) ولا بأس أن يطيب المحرمان
الرجل والمرأة بأقصى غابة لطيب الذي يبقى من غالية ونضوح وغيره لان الطيب كان في الإحلال وان بقي في

أو أقل أو أكثر فهذا
مجهول ولو استثنى ربه
أو فخلات بعينها فبما
وان باع محرماً طوفيه
الزكاة ففيها قولان
أحدهما أن يكون
للشترى الخيار في أن
يأخذ ما جاوز الصدقة
بحصته من الثمن أو الرد
والثاني ان شاء أخذ
الفضل عن الصدقة
بجميع الثمن أو الرد
وللسلطان أخذ العشر
من الثمرة (قال المزني)
هذا خلاف قوله فمن
اشترى ما فيه الزكاة
أنه يجعل أحد القولين
ان البيع فيه باطل ولم
يقله ههنا (قال الشافعي)
ولا يرجع من اشترى

(١) الوقص كسر العنق
كذا في كتب اللغة كتبه

(السلام عند الاحرام) قال الشافعي واذا اراد الرجل ان يبتدئ الاحرام احببته ان يصلي نافله ثم يركب راحلته فاذا استقلته فاقفه وتوجهت القبلة ساعة احرم وان كان ماشيا فاذا توجه ماشيا احرم (قال الشافعي) اخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابي الزبير عن ثابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم فاذا ارستم متوجهين الى منى فاهلوا (قال الشافعي) وروى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يره يهل

حتى تتبعته راحلته (قال الشافعي) فان أهل قبل ذلك أو أهل في اثر مكتوبة اذا صلى أو في غير اثر صلاة فلا بأس ان شاء الله تعالى وبلي الحاج والقارن وهو يطوف بالبيت وعلى الصفا والمروة وفي كل حال واذا كان اماما فعلى المنبر بمكة وعرفة وبلي في الموقف بعرفة وبعد ما يدفع والمزدلفة وفي موقف مزدلفة وحين يدفع من مزدلفة الى أن يرى الجرة بأول حصاة ثم يقطع التلبية أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال أخبرني الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أردفه من جمع الى منى فلم يزل يلبى حتى رمى الجرة أخبرنا سفيان عن محمد بن أبي حمزة عن كريب عن ابن عباس عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وروى ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وبلي عمر حتى رمى الجرة وميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى رمت الجرة وابن عباس حتى رمى الجرة وعطاء وطاوس وبجهاذ (قال) وبلي المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلم أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال يلبى المعتر حتى يفتح الطواف مستلما أو غير مستلم (قال) وسواء في التلبية من أحرم من وراء الميقات أو الميقات أو دونه أو المكي أو غيره

(الغسل بعد الاحرام) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يغتسل المحرم متبردا أو غير متبرد يفرغ الماء على رأسه واذا مسح شعره رقبته ثلاثا يبتغى وكذلك لا بأس أن يستنقع في الماء ويغسل رأسه اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم محرما أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال ربحا قال لي عمر تعال أما قلت في الماء أين أطول نفسا ونحن محرمان أخبرنا سفيان أن ابن العمر وابن أخيه تماقلا في الماء بين يديه وهما محرمان فلم ينههما (قال الشافعي) ولا بأس أن يدخل المحرم الحمام أخبرنا الثقة ما سفيان وإما غيره عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس أنه دخل حمام الخفصة وهو محرم (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي نعيم أن الزبير بن العوام أمر بوضوء في ظهره فقلت وهو محرم

(غسل المحرم جسده) قال الشافعي رحمه الله ولا بأس أن يذلك المحرم جسده بالماء وغيره ويحكه حتى يذمه ان شاء ولا بأس أن يحك رأسه ولحيته وأحب اذا حكهما أن يحكهما بطن أو كله لثلاثا يقطع الشعر وان حكهما أو مسحهما فخرج في يديه من شعرهما أو شعر أحدهما شيئا حيث له أن يقتدي احتياطا ولا فدية عليه حتى يعلم أن ذلك خرج من فعله وذلك أنه قد يكون الشعر ساقطا في الرأس واللحية فاذا مسه تبعه والفدية في الشعر مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة يتصدق به على مسكين وفي الاثنين مدان على مسكين وفي الثلاث فصاعدا مولا يجاوز بشئ من الشعر وان كثر دم

(ما المحرم أن يفعل) قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم (قال الشافعي) فلا بأس أن يحتجم المحرم من ضرورة أو غير ضرورة ولا يخلق الشعر وكذلك يفتح العرق ويبط الجرح ويقطع العضو والدواء ولا شيء عليه في شيء من ذلك فلو احتاط اذا قطع عضو فيه شعر افتدى كان أحب الي وليس ذلك عليه واجب لأنه لم يقطع الشعر انما قطع العضو الذي له أن يقطعه ويختن المحرم ويلصق عليه الدواء ولا شيء عليه ولو جع أغلف أجزأ عنه وان دأوى شيئا من قرحه والصلق عليه حرقه أو دواء فلا فدية عليه في شيء من الحسد الا أن يكون ذلك في الرأس فتكون عليه الفدية

(ما ليس المحرم أن يفعل) قال الشافعي رحمه الله وليس المحرم أن يقطع شيئا من شعره ولا شيئا من أظفاره وان انكسر ظفر من أظفاره فبقي متعلقا فلا بأس أن يقطع ما انكسر من الظفر وكان غير متصل بقية الظفر ولا خير في أن يقطع منه شيء متصل بالقية لأنه حينئذ ليس بثابت فيه واذا أخذ ظفرا من أظفاره أو بعض ظفر أطم مسكينا وان أخذ ظفرا ثانيا أطم مسكين فان أخذ ثلاثة في مقام واحد أهرق دما وان أخذها

عبد الله قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزانية أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة فرق تمر (قال) وعن ابن جريج قلت لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في الحمرن كهية المزانية في النخل سواء يبيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أفسركم جابر المحاقلة كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وبهذا نقول الا في العسرايا وجاع المزانية أن ينتظر كل ما

عقد بيعة مما الفضل
في بعضه على بعض يدا
بيدر بأفلا يجوز منه
شيء يعرف بشئ منه
جزافا ولا جزافا بجزاف
من صنفه فأما أن يقول
أضمن لك صبرك هذه
بعشرين صاعا زاد
فلي وما نقص فعلى
تمامها فهذا من القمار
والمخاطرة وليس من
الزبانة

(باب العربا)

أخبرنا المرتضى قال
الشافعي أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين
عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أُرخص في
(١) قوله ففزر ربنا
وزأى آخره أمهامة
أي شقته وفسخه كما في
اللسان وتقدم في باب
الضرب بلفظ فققر بقاء
بعد الفاء وهو تحريف
والصواب ما هنا لأن
صاحب اللسان ذكر
الحديث في مادة
ف زر فليعلم
(٢) قوله والجملان الحمل
في الكلام سقط فان
الحمل مفقود وجعله جملان
كتبه معصمه

متفرقة أطعم عن كل ظفر مد أو كذلك الشهور سواء التسيان والعمد في الاطفار والشعر وقتل الصيد لانه شئ
يذهب فلا يعود ولا بأس على المحرم أن يقطع أطفار الحمل وأن يحلق شعره وليس للحمل أن يقطع أطفار المحرم
ولا يحلق شعره فان فعل بامر المحرم فالقضية على المحرم وإن فعله بغير أمر المحرم والمحرم راقدا أو مكره افتدى
المحرم ورجع بالقضية على الحمل
(باب الصيد للمحرم) قال الشافعي رحمه الله وصيد البر ثلاثة أصناف صنف يؤكل وكل ما أكل منه فهو
صنفان طائر ودواب فما أصاب من الدواب نظرت إلى أقرب الاشياء من المقتول من الصيد شبها من النعم والنعم
الابل والبقر والغنم فيجزي به ففي النعامة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي حمار الوحش بقرة وفي الثنيل
بقرة وفي الغزال عنز وفي الضبع كبش وفي الارنب عناق وفي البربوع جفيرة وفي صغار اولادها
صغارا واولادهم فاذا أصيب من هذا أعور أو مكسور فدى مثله أعورا ومكسورا وأن يقديه بصحيح أحب
إلى أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب عناق وفي البربوع جفيرة أخبرنا
الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود
عن أبيه ابن مسعود أنه قضى في البربوع بجفيرة وأخبرنا سفيان عن مخارق عن طارق أن أربدا وطأ
سبا (١) ففزر ظهره فأتى عمر فسأله فقال عمر ما ترى فقال جدي قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذا فيه
أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في أم حبين بجملان من الغنم
(٢) والجملان الحمل أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حكم لحكمت
في الثعلب بجدي أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في صغار الصيد صغار الغنم وفي الميعب منها
الميعب من الغنم ولو فداها بكبار صحاح من الغنم كان أحب إلى (قال) وإذا ضرب الرجل صيدا فجرحه فلم
يذرا مات أم عاش فالذي يلزمه عندى فيه قيمة ما نقصه الجرح فان كان طبيبا قوم صحيا وناقصا فانقصه
العشر فقلبه العشر من ثمن شاة وهكذا ان كان بقرة أو نعامة وإن قتله انسان بعد فعله شاة بجروحة وإن
فداها بجدي كان أحب إلى وأحب إلى إذا جرحه فغاب عنه أن يقديه احتياطا ولو كسره كان هكذا عليه
أن يطعمه حتى يبرأ ويتبع فان لم يتبع فقلبه فدية تامة ولو أنه ضرب طبيبا ما خاضا فبات كان عليه قيمة شاة
ما خض تصدق بها من قبل أنى لو قلت له اذبح شاة ما خضا كانت شاة غير ما خض لساكن فاذا
أردت الزيادة لهم لم أزد لهم ما أدخل به النقص عليهم ولكني أزداد لهم في الثمن وأعطيهم موه طعما (قال)
وإذا قتل المحرم الصيد الذي عليه جزاءه جزاء ما شاء بمثله فان لم يرد أن يجز به بمثله قوم المثل دراهم ثم
الدراهم طعما ثم تصدق بالطعام وإذا أراد الصيام صام عن كل مديوما ولا يجز به أن تصدق بالطعام
ولا باللهم إلا بمكة أو منى فان تصدق به بغير مكة أو منى أعاد بمكة أو منى ويجز به في فور ذلك قبل أن يحل وبعد
ما يحل فان صدر ولم يجز به بمكة حتى يجزى عنه فان جزاه بالصوم صام حيث شاء لانه لا منفعة
للساكن الحرم في صيامه وإذا أصاب المحرم الصيد خطأ أو عمد جزاءه وإذا أصاب صيدا جزاءه ثم كلما عاد جزى
ما أصاب فان أصابه ثم أكله فلا زيادة عليه في الاكل وبش ما صنع وإذا أصاب المحرم من أوالجماعة صيدا
فعلهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن ابن سيرين أن عمر قضى هو
ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك هو عبد الرحمن بن عوف على رجلين أو طأ طبيبا فقتلاه
بشاة وأخبرني الثقة عن جادين سلة عن زياد مولى بني مخزوم وكان ثقة أن قوما حاربوا صابوا صيدا فقال
لهم ابن عمر عليكم جزاء فقالوا على كل واحد منكم جزاء أم علينا كلنا جزاء واحد فقال ابن عمر إنه أغرركم بكم
بل عليكم كلكم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء في النقر يشتركون
في قتل الصيد قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال) وهذا موافق لكتاب الله عز وجل لان الله تبارك وتعالى يقول

فجزأ مثل ما قتل من النعم وهذا مثل ومن قال عليه مثلان فقد خالف معنى القرآن
 (طائر الصيد) قال الشافعي الطائر صنفان جام وغير جام فما كان منه جاما ذكر أو أنثى
 ففد به الحمامة منه شاة اتباعا وأن العرب لم تزل تفرق بين الحمام وغيره من الطائر وتقول الحمام سيد الطائر
 والحمام كل ما هدر وعب في الماء وهي تسميه أسماء جماعة الحمام وتفرقه بعد أسماء وهي الحمام والبيام
 والدياسي والقماري والقواخت وغيره مما هدر أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن عطية عن ابن عباس أنه
 قضى في حامية من حمام مكة بشاة (قال الشافعي) وقال ذلك عمرو وعثمان ونافع بن عبد الحارث وعبد الله بن
 عمرو وعاصم بن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء (قال) وهذا إذا أصبت بمكة أو أصابها الحرم (قال) وما كان من
 الطائر ليس بحمام ففيه قبيته في الموضع الذي يصاب فيه قلت أو كثرت (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد
 وسعيد بن سالم عن ابن جريج عن بكير بن عبد الله عن القاسم عن ابن عباس أن رجلا سأل عن رجل من بني
 جرادة فقال يتصدق بقبضة من طعام وقال ابن عباس وليأخذن بقبضة جرادة (١) ولكن على ذلك
 رأي (قال الشافعي) وقال عمر في الجرادة تمر (قال الشافعي) وكل ما فدى من الصيد فاض مثل النعامة
 والحمامة وغيرهما فأصيب بيضه ففيه قبيته في الموضع الذي يصاب فيه كقبيته لو أصيب لانتسان وما أصيب من
 الصيد لانتسان فعلى الحرم قبيته دواهم أو ذنانير لأصاحبه وجزأه للساكن وما أصيب الحرم من الصيد في
 الحلال والحرم قارنا كان أو مفردا أو معقرا أو غير ذواته واحد لا يزد عليه في ثبأه الحرم عليه لأن قليل الحرم
 وكثيره سواء إذا منع بها الصيد وكل ما أصاب الحرم إلى أن يخرج من أحراره مما عليه فيه القدية فداء وخروجه
 من العمرة بالطواف والسعي والخلق أو التقصير وخروجه من الحج خروجه من الأضحية والخلق أو التقصير
 صيد آخر جامن الحرم لم يكن عليه جزأه لأنه قد خرج من جميع أحراره إلا النساء وهكذا لو طاف بالبيت أو
 حلق بعد عرفته وان لم يرم وبأكل الحرم الصيد ما لم يصد أو يصد (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي يحيى
 عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن المطلب بن عبد الله بن حنبل عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصيدوه أو يصد لكم (قال الشافعي) وهكذا
 رواه سليمان بن بلال (قال الشافعي) وأخبرنا الدارود عن عمرو بن أبي عمرو عن رجل من بني سلمة عن جابر
 بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحم الصيد حلال لكم في الأحرار ما لم تصيدوه أو يصد لكم
 (قال الشافعي) ابن أبي يحيى أحفظ من الدارود (قال الشافعي) ولو أن محرما صيد من أجله صيد فذبحه
 غيره فأكله هو كل محرما عليه ولم يكن عليه جزأه لأن الله تعالى إنما جعل جزأه بقتله وهو لم يقتله وقد
 يأكل الميتة وهي محرمة فلا يكون عليه جزأه ولو دل محرما حلالا على صيد أو أعطاه سلاحا أو حله على دابة
 لقتله فقتله لم يكن عليه جزأه وكان سببا في قتله لو أمره بقتل مسلم كان القصاص على القاتل لا على الأمر
 وكان الأمر آثما (قال) ولو صاد حلال صيدا فاشتراه منه محرما أو اتهمه فذبحه كان عليه جزأه لأنه قاتله
 والحلال يقتل الصيد في الحرم مثل المحرم يقتله في الحرم والأحرار ويجزئهم إذا قتلوه
 (قطع شجر الحرم) قال الشافعي ومن قطع من شجر الحرم شيئا جزأه حلالا كان أو حرما وفي الشجرة
 الصغيرة شاة وفي الكبيرة بقرة ويروى هذا عن ابن الزبير وعطاء (قال الشافعي) وللمر أن يقطع الشجر في
 غير الحرم لأن الشجر ليس بصيد
 (مالا يؤكل من الصيد) قال الشافعي ومالا يؤكل لحمه من الصيد صنفان صنف عدو عذ فيه ضرر
 وفيه أنه لا يؤكل بقتله الحرم وذلك مثل الاسد والذئب والثور والغراب والحدأة والعقرب والفسارة والكلب
 العقور ويبدأ هذا الحرم ويقتل صغاره وكباره لأنه صنف مباح وينتدنه وإن لم يضره ونصف لا يؤكل
 ولا ضرره مثل البغاة والرجسة والسمكة والقطا والخنفساء والجعلان ولا أعلم في مثل هذا قضاء فأمره
 بابتدائه وإن قتلته فلا فدية عليه لأنه ليس من الصيد أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطية قال لا يفتدى
 الحرم

بيع العربا فيما دون
 نجسة أو سق أو في
 نجسة أو سق الشئ من
 داود وقال ابن عمر هي
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن بيع التمر
 بالتمر إلا أنه أرخص في
 بيع العسرايا (قال
 المزني) وروى الشافعي
 حديثا فيه قلت للمعمر
 ابن لبيد وأقال محمود بن
 لبيد لرجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لما زيد بن ثابت وما غيره
 ما عراياكم هذه فقال
 فلان وفلاتة وسمى رجلا
 محتاجين من الانصار
 شكوا إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم أن الرطب

(١) قوله ولكن على
 ذلك رأي كذا في النسخ
 هنا وتقدم هذا الحديث
 بلفظ ولكن ولو قال
 الشافعي قوله وليأخذن
 بقبضة جرادة إنما
 فيها قيمة وقوله ولكن
 ولو يقول تحتها تقصر
 أكثر مما عليك بعدما
 أعلمت أنه أكثر مما
 عليك اه كتبته مصححه

بأنى ولا نقد بأيدهم

يتعاون به وطبياً كونه

مع الناس ويمسدهم

فضول من قوتهم

من التمر فخص لهم

أن يتناغوا العربا

بخرصهما من التمر الذى

في أيديهم بأكلونها

رطباً (قال الشافعى)

وحديث سفيان يدل

على مثل هذا أخبرنا

عينة عن يحيى بن

سعيد عن بشير بن يسار

عن سهل بن أبي حنيفة

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم هو عن بيع

التمر بالتمر إلا أنه

أرخص في العربا أن

تباع بخرصهما من التمر

بأكلها أهلها رطباً

(قال المزني) اختلف

ما وصف الشافعى في

العربا وكهت الأكار

فأصبح ذلك عندى ماجاء

(١) الكالة كذا في

النسخ وبدون نقط في

بعضها ولم نعلمه على

ضبط حفره وقوله

والقملان هو بكر

القاف جمع قمال بالضم

لغة في القمل كغراب

وغربان

(٢) شيئاً كذا في

النسخ ولعلها محرفة

شديداً فانظر كتب

مصححه

لحرم من الصيد إلا ما يؤكل لحمه (قال) وهذا موافق معنى القرآن والسنة ويقتل المحرم القردان والخنثان والحلم (١) والكالة والبراغيث والقملان إلا أنه إذا كان القمل في رأسه لم أحب أن يغلى عنه لأنه إماطة أنى وأكره قتله وأمره أن يتصدق فيه بشئ وكل شئ تصدق به فهو خير منه من غير أن يكون واجبا وإذا ظهر له على جلده طرحة وقتله وقتله من الحلال (قال الشافعى) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ميمون بن مهران قال جلست إلى ابن عباس فجلس إليه رجل لم أر رجلاً أطول شعراً منه فقال أحرمت وعلى هذا الشعر فقال ابن عباس اشتل على ما دون الإذنين منه قال قلت امرأاً لبست باهرأتى قال زنا فولد قال رأيت فطرحت قال تلك الضالة لا تبغى أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن الهدي أنه رأى عمر بن الخطاب يقود بعيره في طين بالسقياء وهو محرم (قال الشافعى) قال ابن عباس لا بأس أن يقتل المحرم القرد والحلمة

(صيد البحر) قال الشافعى قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبيارة وقال الله عز وجل وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً (قال الشافعى) فكل ما كان فيه صيد في بئر كان أوماء مستنقع أو غيره فهو بحر وسواء كان في الحل والحرم يصادون في لانه مما يمنع بحرمه شئ وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه فأما طائر فأنما يؤى إلى أرض فيه فهو من صيد البر إذا أصيب جزى

(دخول مكة) قال الشافعى رحمه الله تعالى أحب للرجل إذا أراد دخول مكة أن يغتسل في طرفها ثم يمشى إلى البيت ولا يعزج فيبذل بالطواف وإن ترك الغسل أو عزج لحاجة فلا بأس عليه وإذا رأى البيت قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبرا اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام فإذا انتهى إلى الطواف اضطجع فأدخل رداءه تحت منكبه الأيمن ورد على منكبه الأيسر حتى يكون منكبه الأيمن مكشوفاً ثم استلم الركن الأسودان قدر على استلامه وقال عند استلامه اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يمشى عن يمينه فيرمي ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ليس بينهما مشى ويمشي أربعة فان كان الزحام (٢) شيئاً لا يقدر على أن يرمي فكان إذا وقف لم يؤذ أحدًا وقف حتى ينفرج له ما بين يديه ثم يرمي وإن كان يؤذى أحدًا في الوقوف مشى مع الناس بمشيمهم وكلما انفرجت له فرجة رمل وأحب إلى أن تطرق حتى يخرج من الناس حاشية ثم يرمي فإن ترك الرمل في طواف رمل في اثنين وان تركه في اثنين رمل في واحد وإن تركه في الثلاثة لم يقض إذا ذهب موضعه لم يقضه فيما بقي ولا فدية عليه ولا إعادة وسواء تركه ناسياً أو عامداً إلا أنه مسمى في تركه عامداً وهكذا الاضطجاع والاستلام إن تركه فلا فدية ولا إعادة عليه (قال) وأحب إلى أن يستلم فيما قدر عليه ولا يستلم من الأركان إلا الحجر واليماني يستلم اليماني بيده ثم يقبلها ولا يقبلها ويستلم الحجر بيده ويقبلها ويقبلها إن أمكنه التقييل ولم يخف على عينيه ولا وجهه أن يخرج وأحب كلما حاذى به أن يكبر وأن يقول في رمله اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيماً مشكوراً ويقول في الأطواف الأربعة اللهم اغفر وارحم واعف عما تعلم أنك أنت الأعز الأعلى اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فإذا فرغ من طوافه صلى خلف المقام ركعتين فيقرأ في الأولى بقل يا أيها الكافرون وفي الأخرى بقل هو الله أحد وكل واحدة منهما بعد أم القرآن ثم يعود إلى الركن فيستلمه وحسباً صلى أجراً وما قرأ مع أم القرآن أجراً وإن ترك استلام الركن اليماني فلا شئ عليه ولا يجزئ الطواف بالبيت ولا الصلاة الطاهر ولا يجزئ من الطواف بالبيت أقل من سبع تام فإن خرج قبل سبع فسعى بين الصفا والمروة إلى سعيه حتى يكون سعيه بعد سبع كامل على طهارة وإن قطع عليه الطواف للصلاة بنى من حيث قطع عليه وإن انتقض وضوءه

أو رجع فخرج فتوضأ ثم رجع فبني من حيث قطع (١) وهكذا ان انتقض وضوءه وان تطاول ذلك استأنف الطواف وان شئت في طوافه فلم يدركه ساطف أو أربعاً بني على اليقين وألغى الشك حتى يستيقن أن قد طاف سبعة أمماً أو أكثر

(الخرج إلى الصفا) قال الشافعي وأحب إلى أن يخرج إلى الصفا من باب الصفا ويظهر فوقه في موضع يرى منه البيت ثم يستقبل البيت فيكبر ويقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما هدانا وأولانا ولا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو ويأبى ثم يعود فيقول مثل هذا القول حتى يقول ثلاثاً ما يدعو فيها بين كل تكبيرتين عباد الله في دين أو دنيا ثم ينزل عشي حتى إذا كان دون الميسل الأخضر المعلق في ركن المسجد بنحو من ستة أذرع سعى سعيًا شديدًا حتى يجاذى الملبين الأخضرين الذين بفناء المسجد ودار العباس ثم عشي حتى يرفى على المروة حتى يدوله البيت أن بدله ثم يصنع عليه ما صنع على الصفا حتى يكمل سبعا يدا بالصفاء ويحتم بالمروة وأقل ما عليه في ذلك أن يستوفى ما بين ما مشيا أو سعيًا وان لم يظهر عليهم ما ولا على واحد منهم ما ولم يكبر ولم يدع ولم يسع في السعي فقد ترك فضلاً ولا إعادة ولا فدية عليه وأحب إلى أن يكون طاهر في السعي بينهما وان كان غير طاهر جنباً أو على غير وضوء لم يضره لان الحائض تفعله وان أقبلت الصلاة وهو يسعي بين الصفا والمروة دخل فصلى ثم رجع فبني من حيث قطع وان رجع أو انتقض وضوءه انصرف فتوضأ ثم رجع فبني والسعي بين الصفا والمروة واجب لا يجزى غيره ولو تركه رجل حتى جاء بلده فكان معترفاً كان حراماً من كل شيء حتى يرجع وان كان حائضاً قدرى الحجرة وحلق كان حراماً من النساء حتى يرجع ولا يجزى بين الصفا والمروة الا سبع كامل فلو صدر ولم يكمله سبعا فان كان انما ترك من السابعة ذراعاً كان كهيئته لو لم يطف ورجع حتى يتبدى طوافاً أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن المؤمل العابد عن عمر بن عبد الرحمن بن محب عن عطاء مع نسوة من قريش دار ابن أبي الحسين تنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا والمروة فرأيت يسعي وان متردداً يدور من شدة السعي حتى انى لا قول انى لا أرى ركبته وسمعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي نجيع عن أبيه قال أخبرني من رأى عثمان بن عفان رضى الله عنه يقوم في حوض في أسفل الصفا ولا يظهر عليه (قال الشافعي) وليس على النساء رميل بالبيت ولا بين الصفا والمروة ويمشين على هيتين وأحب للمشهور بالجمال أن تطوف وتسعى ليلاً وان طافت بالنهار سداً ثوبها على وجهها وطافت في ستر وتطوف الرجل والمرأة بالبيت وبين الصفا والمروة ماشيتين ولا بأس أن يطر فاحمولى من علة وان طافا فاحمولى من غير علة فلا إعادة عليهما ولا فدية أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمجبعه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يهجرُوا بالافاضة وأفاضوا في نسائه ليلاً وطاف بالبيت يستلم الركن بمجبعه أظنه قال ويقبل طرف المجبع

(الرجل يطوف بالرجل بحمله) قال الشافعي وإذا كان الرجل محرفاً طاف بحرم سبى أو كبير يحمله ينوي بذلك أن يقضى عن الكبير والصغير طوافه وعن نفسه طوافاً طواف المحمول لا طواف الحامل وعليه الاعادة وعليه أن يطوف لانه كنه لم يطف

فيه الحسب وما قال في كتاب اختلاف الحديث وفي الاملاء أن قوما شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا تعد عندهم ولهم غرم من فضل قوتهم فارخص لهم فيها (قال الشافعي) وأحب إلى أن تكون العربية أقل من خمسة أوسق ولا فسخه في خمسة وأفسخه في أكثر (قال المزني) يلزمه في أصله أن يفسخ البيع في خمسة أوسق لانه شك وأصل بيع التمر في رؤس الخيل بالتمر حرام يقين ولا يحل منه

(١) قوله وهكذا ان انتقض وضوءه كذا في السج وهو مكررم قوله قبله وان انتقض وضوءه فانظر (٢) بنت أبي تجزأتني القاموس اسمها حبيبة وتجزأت بضم فسكون ففتح (٣) عبيد الله بن عبد الله بن عباس كذا في بعض النسخ وفي بعضها عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وانظر كتبه

(ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة) قال الشافعي إذا كان الرجل معترافاً كان معه هدى أحببت له إذا فرغ من الصفا والمروة أن يخمره قبل أن يخلق أو يقصر ويخمره عند المروة وحينما تخمره من مكة أجزأه وإن خلق أو قصر قبل أن يخمره فلا فدية عليه ويخمر الهدى وسواء كان الهدى واجباً وتطوعاً وإن كان قارناً أو ماحاً أسلك عن الخلق فلم يخلق حتى يرعى الجرة يوم النحر ثم يخلق أو يقصر والخلق أحب إلى وإن كان الرجل أصلع ولا شعر على رأسه أو محلوفاً من موسى على رأسه وأحب إلى لو أخذ من لحته وشاربيه حتى يضع من شعره شيئاً لله وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأن النسك إنما هو في الرأس لا في اللحية وليس على النساء خلق الشعر ويؤخذ من شعورهن قدر أغلة ويغم بالأنخذ وإن أخذ أقل من ذلك أو من ناحية من نواحي الرأس ما كان ثلاث شعرات فصاعداً أجزأ عنهن وعن الرجال وكيفية أخذها الجديدة أو غيرها أو نتفاً أو قرصاً أجزأ إذا وقع عليه اسم أخذ وكان شيء موضوعاً عنه لله عز وجل يقع عليه اسم جاع شعر وذلك ثلاث شعرات فصاعداً

(ما يفعل الحاج والقارن) قال الشافعي وأحب للعاج والقارن أن يكررا الطواف بالبيت وإذا كان يوم الاثنين أو يوم الثلاثاء أحببت أن يخرجوا إلى منى ثم يقيم بها حتى يصلوا الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم يغدوا إذا طلعت الشمس على نبيير وذلك أول بزوغها ثم يضيأ حتى يأتيها عرفة فيشهد الصلاة مع الإمام ويجمع بينهما بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس وأحب للإمام مثل ما أحببت لهما ولا يجهر يومئذ بالقراءة لأنها ليست بجمعة ويأتي المسجد إذا زالت الشمس فيجلس على المنبر فيخطب الخطبة الأولى فإذا جلس أخذ المؤذن في الأذان وأخذ هو في الكلام وخفف الكلام الآخر حتى ينزل بقدر فراغ المؤذن من الأذان فيقيم المؤذن فيصلي الظهر ثم يقيم المؤذن إذا سلم الإمام من الظهر فيصلي العصر ثم يركب فيروح إلى الموقف عند موقف الإمام عند العجرات ثم يستقبل القبلة فيدعو حتى الليل ويصنع ذلك الناس وحينما وقف الناس من عرفة أجزأهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الموقف وكل عرفة موقف ويلى في الموقف ويتقف قائماً أو كذا ولا فضل عندى للقيام على الركوب إن كانت معه دابة إلا أن يعلم أنه يقوى فلا يضعف فلا بأس أن ينزل فيقوم ولو نزل فجلس لم يكن عليه شيء وحينما وقف من سهل أو جبل فسواء وأقل ما يكفيه في عرفة حتى يكون به مدر كالحج أن يدخلها وإن لم يقف ولم يدع فيما بين الزوال إلى طلوع الفجر من ليلة النحر فمن لم يدرك هذا فقد فاتته الحج وأحب إلى لو تفرغ يومئذ للدعاء ولو أتجر أو تشاغل عن الدعاء لم يفسد عليه حجه ولم يكن عليه فيه فدية ولو خرج من عرفة بعد الزوال وقبل مغيب الشمس كان عليه أن يرجع فيما بينه وبين طلوع الفجر فإن فعل فلا فدية عليه وإن لم يفعل فعليه الفدية والفدية أن يهريق دماً وأن يخرج منها ليل بعد ما تغيب الشمس ولم يكن وقف قبل ذلك شهراً فلا فدية عليه وعرفة ما جاوز وادي عربة الذي فيه المسجد وليس المسجد ولا وادي عربة من عرفة إلى الجبال القابلة على عرفة كلها مما يلي حواط ابن عامر وطريق الحصن فإذا جاوزت ذلك فليس من عرفة وإن ترك الرجل المروءة في البداء فلا شيء عليه وكذلك إن مر بها وترك المنزل ولا يدفع من عرفة حتى تغيب الشمس ويبين مغيبها

(باب ما يفعل من دفع من عرفة) قال الشافعي رحمه الله تعالى وأحب إذا دفع من عرفة أن يسير على هينته راكباً كان أو ماشياً وإن سار أسرع من هينته ولم يؤذ أحد المأكرهه وأكرهه أن يؤذى فإن أذى فلا فدية عليه وأحب أن يسلك بين المأزمين وإن سلك طريقاً ضيقاً فلا بأس عليه ولا يصلح المغرب والعشاء حتى يأتي المزدلفة فيصليهما معهما فمما يفتنهما ما فتنهما ليس معهما أذان وإن أدركه نصف الليل قبل أن يأتي المزدلفة صلاه ما دون المزدلفة والمزدلفة من حين يفرض من مأزمية عرفة وليس المأزمان من المزدلفة إلى أن يأتي قرن محسر وقرن محسر ما عن يمينك وشمالك من تلك المواطن القوابل والظواهر والشعاب والشجار

الا ما أخص فيه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقيان فأقل
من نجسة أو سقى يقيان
على ما جاء به الخبر
وليست النجسة بيقين فله
يطلب اليقين بالشك
(قال الشافعي) ولا
يبتاع الذي يشتري
العربة بالتمر إلا بان
يخص العربة كما يخص
العشيرة يقال فيها الآن
وطباً كذا وإذا يس
كان كذا فيندفع من
التمر مكيلاً خرصتها
ويقبض الخلقة بتمرها
قبل أن يتفرقا فان
تفرقا قبل دفعه فسد
البيع (قال) وبيع
صاحب الخائط لكل من

كلهم من المزدلفة ومزدلفة منزل فاذا خرج منه رجل بعد نصف الليل فلا فدية عليه وان خرج قبل نصف الليل فلم يعد الى المزدلفة افتدى واعدية سنة يشبهها ويتصدق بها وأحب أن يقيم حتى يصلي الصبح في أول وقتها ثم يقف على قرن حتى يسفر وقبل أن تطلع الشمس يرفع حينئذ وقف من مزدلفة أو رمل أجزاء وان استأخر من مزدلفة الى أن تطلع الشمس أو بعد ذلك كرهت ذلك ولا فدية عليه وان ترك المزدلفة فلم يراها ولم يدخلها في ما بين نصف الليل الاول الى صلاة الصبح افتدى وان دخلها في ساعة من هذا الوقت فلا فدية عليه ثم يسير من المزدلفة الى هينته كما وصفت السير من عرفة وأحب أن يخرج في بطن محسر قدر رمية حجر فان لم يفعل فلا شيء عليه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه وأخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن محمد بن قيس بن شحمة وزاد أحدهما على الآخر واجتماع المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان أهل الجاهلية يدفعون من عرفة قبل أن تغييب الشمس ومن المزدلفة بعد أن تطلع الشمس ويقولون أشركت بغير كتمان غير فأمر الله تعالى هذه وقدم هذه يعني قدم المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأمر عرفة الى أن تغييب الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وأخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر وعن سعيد بن عبد الرحمن بن ربوع عن أبي الحواري قال رأيت أبا بكر الصديق واقفا على قرن وهو يقول أيها الناس أصبحوا أيها الناس أصبحوا ثم دفع فرأيت فخذة مما يجرح به غيره بمجته (قال الشافعي) أخبرنا الثقة ابن أبي يحيى وأوسيان وهما عن هشام ابن عروة عن أبيه أن عمر كان يخرج في بطن محسر ويقول

الملك تعدد وقلنا وضعتها بخلاف الدين النصارى دينها

(قال الشافعي) أخبرنا سفيان أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول سمعت ابن عباس يقول كتب من قدم النبي صلى الله عليه وسلم من ضعفة أهله يعني من المزدلفة الى منى

(دخول منى) قال الشافعي أحب أن لا يرى أحد حتى تطلع الشمس ولا بأس عليه أن يرى قبل طلوع الشمس وقبل الفجر اذا رمى بعد نصف الليل أخبرنا داود بن عبد الرحمن وعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه قال دار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر الى أم سلمة فأمرها أن تجعل الاضائة من جع حتى ترى الجرة وتوافي صلاة الصبح مكة وكان يومها فأحب أن توافيه أخبرنا الثقة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) وهذا لا يكون الا وقد رمت الجرة قبل الفجر ساعة ولا يرى يوم النحر الجرة العقبة وسد هاو يرميها راكبا وكذلك يرميها يوم النفر راكبا وعشى في اليومين الآخرين أحب الى وان ركب فلا شيء عليه أخبرنا سعيد بن سالم قال أخبرني أئمن بن نابل قال أخبرني قدامة بن عبد الله بن عمار الكلبي قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي جرة العقبة على ناقته الصهباء ليس ضرب ولا طرد وايس قبل الملك الملك (قال الشافعي) وأحب الى أن يأخذ حصى الجرة يوم النحر من مزدلفة ومن حينئذ يأخذ أجزاء وكذلك في أيام منى كلها من حيث أخذها أجزاء الا أنى كرهه من ثلاثة مواضع من المسجد ثلاث يخرج حصى المسجد منه وأكرهه من الحش لنحاسه ومن كل موضع نجس وأكرهه من الجرة لانه يحصى غير متقبل وأنه قدر في به مرة وان رماها بهذا كله أجزاء (قال) ولا يجزى الرمي الا بالجارة وكل ما كان يقع عليه اسم حجر من مرو أو مرمر أو حجر برام أو كذا أو صوان أجزاء وكل ما لا يقع عليه اسم حجر لا يجزى به مثل الحجر والطين المجموع مطبوعا كان أو نيا والمخ والقوارير وغير ذلك مما لا يقع عليه اسم الجارة فمن رمى بهذا أعاد وكان كمن لم يرم ومن رمى الجمار من فوقها أو تحتها أو بجذائها من أى وجه لم يكن عليه شيء ولا يرى الجمار في شيء من أيام منى غير يوم النحر الا بعد الزوال ومن رماها قبل الزوال أعاد ولا يرى منها شيء باقل من سبع حصيات فان رماها بست ست أو كان معه حصى احدى وعشرون فرمى الجمار ولم يدرك جرة رمى بست عاد فرمى الاول بواحدة

أرخص له وان أتى على جميع حائطه والعرياس الغنبل كهي من النسر لا يختلفان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخرص في غزاهما ولا حائل دون الاحاطة بهما

(باب البيع قبل القبض)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه وقال ابن عباس أما الذي نهى عنه رسول الله

حتى يكون على يقين من أنه قد أكمل رميها بسبع ثم رمى الاثنى عشر بسبع سبع وان رمى بجده أنه أصابت
انساناً ومخلاً ثم استنت حتى أصابت موضع الحصى من الجرة أجزأت عنه وان وقعت فنفضها الانسان
أو البعير فأصابت موقف الحصى لم تجز عنه ولورمى انسان بمصاتين أو ثلاث أو أكثر مرة لم يكن الا حصاة
واحدة وعليه أن يرمى سبع مرات وأقل ما عليه في الرمي أن يرمى حتى يوقع حصاة في موضع الحصى وان
رمى بحصاة فغابت عنه فلم يدرك وقت أعادها ولم تجز عنه حتى يعلم أنها قد وقعت في موضع الحصى ويرمى
الجرتين الاولى والوسطى يعاودهما علواً ومن حيث رماهما أجزأه ويرمى جرة العقبة من بطن الوادى ومن
حيث رماها أجزأه واذا رمى الجرة الاولى تقدم عنها فجعلها في قفاه في الموضع الذي لا يناله ما تطاير من
الحصى ثم وقف فكبّر وذكّر الله ودعا بقدر سورة القدره يصنع مثل ذلك عند الجرة الوسطى الا أنه يترك
الوسطى بين الساع على أكمة لا يمكنه غير ذلك ويقف في بطن المسيل مسطعاً عن أن ياله الحصى ولا يصنع
ذلك عند جرة العقبة ويصنعه في أيام منى كلها وان ترك ذلك فلا أعاده عليه ولا فدية ولا بأس اذ رمى
الرعاء الجرة يوم النحر أن يصدر أو يدعو المبيت يني ويبتغى أو يدعو الرمي العدم بعد
يوم النحر ثم يأو بعد العدم من يوم النحر وذلك يوم النفر الاول فيبتغى أو يدعو اليوم الماضي الذي أعياه
في الابل حتى إذا أكملوا الرمي أعادوا على الجرة الاولى فاستأنفوا رمي يومهم ذلك فان أرادوا الصدرة فقد
قضوا ما عليهم من الرمي وان رجعوا الى الابل أو أقاموا على لا يريون الصدرة رموا العدم وهو يوم النفر
الاخر (قال) ومن نسي رمى جرة من الجمار سارها رماها بالبل ولا فدية عليه وكذلك لو نسي رمى الجمار حتى
يرميها في آخر أيام منى وسواء رمى جرة العقبة اذا نسيه أو رمى الثلاث اذ رمى ذلك في أيام الرمي فلا شيء عليه
وان مضت أيام الرمي وقد بقيت عليه ثلاث حصيات لم يرمهن أو أكثر من جميع الرمي فعليه دم وان بقيت
عليه حصاة فعليه مد وان بقيت حصتان فدان وان بقيت عليه ثلاث فدم واذا تدارك عليه رميان
ابتدأ الرمي الاول حتى يكمله ثم عاد فابتدأ الاخر ولا يجزئه ان يرمى في مقام واحد باربع عشرة حصاة
فان أخرج ذلك الى آخر أيام منى فلم يكمل جميع ما عليه من الرمي الى أن تعيب الشمس اقتدى كما وصفت الفدية
في ثلاث حصيات فصاعداً ولم يدرى اذا غابت الشمس (قال) وكذلك لو نسي يوم النفر الاول ثم ذكر
أنه بقي عليه رمى أخر قداماً ولو احتاج فرمى ما كره ذلك ولا شيء عليه لأنه قد قطع الخلع وله ان يدفع
عن الرمي الذي لا يستطيع الرمي وقد فعل يرمى المرمى في الذي يرمى عنه ويكبّر وان فعل فلا بأس
وان لم يفعل فلا شيء عليه فان صبح في أيام منى فرمى ما رى عنه أحببت ذلك فان لم يفعل فلا شيء عليه
ويرمى عن العبي الذي لا يستطيع الرمي فان كان يعقل أن يرمى اذا أمر رمى عن نفسه واذا رمى الرجل
نسيه لم يدرى عن غير ما أكمل الرمي عن نفسه ثم نادى فرمى عن غيره كما يفعل اذا تدارك عليه رميان وأحب
أن يرمى أن يرفع يديه حتى يرمى بياض ما تحت منكبيه ويكبّر مع كل حصاة وان ترك ذلك فلا فدية عليه
(قال) واذا كان الحصى نجساً أحببت غسله وكذلك ان شككت في نجاسته ثلاثاً نجس اليد أو الأزار
وان لم يفعل ورمى به أجزأه ويرمى الجمار بقدر حصى الخذف لا يجاوز ذلك أخبرنا مسلم عن ابن جريج
عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمار بعثل حصى الخذف أخبرنا سفيان عن حميد
ابن ميس عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن رجل من قومه من بني تميم يقال له معاذ وأبن معاذ رأى النبي
صلى الله عليه وسلم ينزل الناس بمنى منازلهم وهو يقول ارموا الرما بثل حصى الخذف (قال الشافعي)
(٢) والخذف ما خذف به الرجل وقد رذل أصغر من الاغلة طولاً وعرضاً وان رمى بأصغر من ذلك أو أكبر
كرهت ذلك وليس عليه أعاده

﴿ ما يكون مني غير الرمي ﴾ قال الشافعي وأحب للرجل اذ رمى الجرة فكان معه هدى أن يبدأ
فنجسها أو يذبحه ثم يحلق أو يقصر ثم يأكل من لحمه هديه ثم يفيض فان ذبح قبل أن يرمى أو حلق قبل

صلى الله عليه و لم
وهو الطعام أن يذبح
حتى يكال وقال ابن
عباس برأيه ولا بأس
كل شيء الا مثله (قال
الشافعي) واذا رمى
صلى الله عليه وسلم
عن بيع الطعام حتى
يتبعض لان ضلته من
البائع ولم يتكامل
لاشتري فيه فبطل ملك
فيجوز بيعه البيع كذلك
فستأكله سبع العروس
قبل القبض لانه بيع
مال يتبعض ويرجع مال
يقضى ومن ابتاعه
جزأه فقبضه أن ينقله
من بيتهم ويؤدروى
عمران من أنهم
كانوا يبتاعون الطعام
(١) ويقولون كذا في
النسخ وكذلك قوله
بعد أعياه ولعل هذا
تخسر بما من انساخ
والاصل ويعتوا بالعين
المهمله وبعدها مثناة
فوقية وكذلك أعياهوا
فانظر وحرر
(٢) قوله والخذف ما
خذف الخ كذا في الاصل
وانظر كتبه معصمه

أن يذبح أو قدم نسكاً قبل نسل مما يعمل يوم النحر فلا حرج ولا فدية (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن
ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم
في حجة الوداع عن الناس يسألونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فقلت قبل أن أذبح فقال أذبح ولا
حرج فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم أشعر ففحرت قبل أن أرمي قال ارم ولا حرج قال فاستل رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا آخر إلا حال الفعل ولا حرج (قال الشافعي) ولو أفاض قبل أن يرمي
فطاف كان عليه أن يرمي ولم يكن عليه إعادة الطواف ولو أفاض ففحرت حتى تمضي أيام منى أو بعد ذلك لم يكن
عليه فدية ولا وقت للعمل في الطواف (قال الشافعي) ولا يبيت أحد من الحاج إلا على منى وما بين
العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى وسواء سهل ذلك وجهه فيما
أقبل على منى فأما ما أدبر من الجبال فليس من منى ولا رخصة لاحد في ترك المبيت عن منى إلا رعاة
الأبل وأهل السقاية سقاية العباس بن عبد المطلب دون السقايات ولا رخصة فيها لاحد من أهل السقايات
الآمن ولما بقيام عليها منهم وسواء من استعملوا عليها من غيرهم أو هم (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن سليم
عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن
يبيتوا بمكة ليالي منى (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد عطاء من أجل
سقايتهم (قال الشافعي) ومن بات عن منى غير من سميت تصدق في ليلة بدرهم وفي ليلتين بدرهمين وفي
ثلاث بدم (قال) ولا بأس إذا كان الرجل أكثر ليلة من أن يخرج من أول ليلة أو آخره عن منى (قال الشافعي)
ولو أن رجلاً لم يفيض فأفاض فشغله الطواف حتى يكون ليلة أكثره بمكة لم يكن عليه فدية من قبله كان لازماً
له من عمل الحج وأنه كان له أن يعمل في ذلك الوقت ولو كان عمله انما هو تطوع اقتدى وكذلك لو كان انما هو
لزياره أحد أو حديثه ومن غابته الشمس يوم النحر الأول عنى ولم يخرج منها فافعله أن يبيت تلك الليلة
ورمى منى الغد ولكنه لو خرج منها قبل أن تغيب الشمس فافرا ثم عاد إليها ماراً أو زائراً لم يكن عليه شيء إن بات
ولم يكن عليه لو بات أن يرمي من الغد

(طواف من لم يفيض ومن أفاض) قال الشافعي ومن قدم طوافه للحج قبل عرفة بالبيت وبين
الصفا والمروة فلا يحل حتى يطوف بالبيت سبعاً وليس عليه أن يعود للصفا والمروة وسواء كان قارناً ومفرداً
ومن آخر الطواف حتى يرجع من منى فلا بد أن يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة وسواء كان قارناً أو
مفرداً والقارن والمفرد سواء في كل أمرهما إلا أن على القارن دماً وليس ذلك على المفرد ولأن القارن قد
قضى حجة الإسلام وعمرته وعلى المفرد إعادة عمرته فأما ما أصابها من عفاها ففدية فمافيه سواء وسواء
الرجل والمرأة في هذا كله إلا أن المرأة تخالف الرجل في شيء واحد فكون على الرجل أن يودع البيت وأن
طاف بعد منى ولا يكون على المرأة وداع البيت إذا طافت بعد منى إن كانت حائضاً وإن كانت طاهراً فهي
مثل الرجل لم يكن لها أن تنفر حتى تودع البيت وإذا كانت لم تطف بالبيت بعد منى لم يكن لها أن تنفر حتى
تطوف وليس على كراهها ولا على رفقاءها أن يجتنبوا عليها وحسن لو فعلوا (قال) وإذا نفر الرجل قبل أن
يودع البيت فإن كان قريباً والقريب دون ما تقصر فيه الصلاة أمرته بالرجوع وإن بلغ ما تقصر فيه
الصلاة بعث بدم بهراق عنه بمكة فلو أنه عمد ذلك كان مسياً ولم يكن ذلك مفسداً للحج وأجزأه من ذلك دم
بهريقه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سليمان الاحول عن طاوس عن ابن
عباس قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه رخص للمرأة الحائض (قال) ولو طاف رجل
بالبيت الطواف الواجب عليه ثم نسي الركعتين (١) الواجبة حتى يسعى بين الصفا والمروة لم يكن عليه إعادة
وهكذا نقول في كل عمل يصلى في كل موضع والصلاة في كل موضع وكان عليه أن يصلي ركعتي الطواف حيث
ذكرهما من حل أو حرم

جزا فافىبعث النبي
صلى الله عليه وسلم من
بأمرهم ينقله من
الموضع الذي ابتاعوه
فيه إلى موضع غيره
ومن ورث طعاماً كان
له بيعه قبله أن
يقبضه لأنه غير مضمون
على غيره ولو أسلم
في طعام وباع طعاماً
آخر فاحضر المشتري
من أكثاله من بائعه
وقال أكتاله لم يجز
لأنه بيع الطعام قبل أن
يقبض فإن قال أكتاله
لنفسى وخذه بالكيل
الذي حضرته لم يجز لأنه
باع كيلاً فلا يبرأ حتى
يكيله لمشتريه ويكون
له زيادته وعليه نقصاله

(١) قوله الواجبة
كذا في جميع النسخ وهي
وصف للصلاة المستفادة
من الركعتين كما هو
ظاهر كتبه مجمعه

كان عليه أن يسدله والخبر يوم النحر وأيام منى كلها حتى تغيب الشمس من آخر أيامها فإذا غابت الشمس فلا نحر الآن من كان عليه هدى واجب فحرمه وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وانما أكره ذبح الليل لئلا يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما إذا أصاب الذبح ووجد مساكين حاضرين فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزاء وان كان ذبحه أيامه في غير موضع ناس ونحر الأبل فيما غير معقولة فإن أحب عقل أحدى قوائمها وان نحرها باركة أو مضطجعة أجزأت عنه ونحر الأبل ويذبح البقر والغنم وان نحر البقر والغنم أو ذبح الأبل كرهت له ذلك وأجزأت عنه ومن أطلق الذبح من امرأة أو رجل أجزأ أن يذبح السبكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أنى أكره أن يذبح النسبكية يهودى أو نصرانى فان فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسبكية صاحبها ويحضر الذبح فإنه يربى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعى) وإذا سبى الله على النسبكية أجزأ عنه وان قال اللهم تقبل منى أو تقبل عن فلان الذى أمره يذبحه فلا بأس وأحب أن يأكل من كبذبحه قبل أن يفيض أو لحها وان لم يفعل فلا بأس وانما أمره أن يأكل من التطوع والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على انسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والتذوق والمتعة وان أكل من الهدى الواجب تصدق ببقية ما كل منه وكل ما كان أصله تطوعا مثل الفخايا والهدايا تطوعا أكل منه وأطعم وأهدى وأدخروا تصدق وأحب إلى أن لا يأكل ولا يجسب الاثنا ويهدى لثنا وتصدق بثلث وان لم يقدد هديه ولم يشعره فارنا كان أو غيره أجزأ أن يشتري هديا من منى أو مكة ثم يذبحه مكانه لانه ليس على الهدى عمل انما العمل على الأدميين والنسبكية لهم وانما هذا مال من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل ولا بأس أن يشتري السبعة المتشعرون بدنة أو بقرة وكذلك لو كانوا سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة أو خضرين ويخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها (قال الشافعى) أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة.

(ما يفسد الحج) قال الشافعى إذا أهل الرجل بعمره ثم أصاب أهله فيما بين أن يهل إلى أن يكمل الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة فهو مقسد وإذا أهل الرجل بحج أو بحج وعمره ثم أصاب أهله فيما بينه وبين أن يرمى جرة العقبة بسبع حصيات ويطوف بالبيت وان لم يرم جرة العقبة بعد عرفه فهو مقسد والذي يفسد الحج الذي يجب الحدم أن يغيب الحشفة لا يفسد الحج شي غير ذلك من عبث ولا تلذذ وان جاء الماء الدافق فلا شئ ^{فعله} الحاج مما نهى عنه من صيد أو غيره وإذا أفسد رجل الحج مضى في حجه كما كان مضى فيه لو لم يفسده فإذا كان قابلا حج وأهدى بدنة تجزى عنها ما كان وكذلك لو كانت امرأته حلالا وهو حرام أجزأت عنه بدنة وكذلك لو كانت هوى حراما وكان هو حلالا كانت عليه بدنة ويحجهما من قبل أن يفعلا وان الآثار انما جاءت بدنة واحدة تجزى عن كليهما ولو وطئ مرارا كان واحدا من قبل أنه قد أفسده مرة ولو وطئ نساء كان واحدا من قبل أنه أفسده مرة إلا أنهم ان كن مجرمات فقد أفسد عليهن وعليه أن يحجهن كلهن ثم يضر عن كل واحدة منهن بدنة لأن احرام كل واحدة منهن غير احرام الاخرى ومات لذنبه من امرأته دون ما وصفت من شئ من أمر الدين فاشاة تجزى عنه فيه وإذا لم يجد المقسد بدنة ذبح بقرة وان لم يجد بقرة ذبح سبع من الغنم وإذا كان معسرا عن هذا كله قومت البدنة له دراهم مكة والدراهم طعاما ثم أطعم وان كان معسرا عن الطعام صام عن كل مد يوميا وهكذا كل ما وجب عليه فأعسره مما بات فيه نفسه نص خبر صنع فيه هكذا وما جاء فيه نص خبر فهو على ما جاء فيه ولا يكون الطعام ولا الهدى إلا بركة ومنى ويكون الصوم حيث شاء لانه لا منفعة لاهل الحرم في صيامه

(الاحصار) قال الشافعى الاحصار الذى ذكره الله تبارك وتعالى فقال فان أحصرتم فما استيسر

سلفا جارا أن يأخذ منه ما شاء يبدأ به

(باب بيع المصراة)

قال الشافعى أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصرفوا الأبل والغنم للبيع فإن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ان رضىها أمسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر (قال الشافعى) والتصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ثم تترك من الحلاب اليوم واليومين والثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشتر بها كثير فيزيد

من الهدى نزلت يوم الحديبية وأحضر النبي صلى الله عليه وسلم بعدد ونحو عليه الصلاة والسلام في الحل وقد قيل نحرف في الحرم وإنما ذهبنا إلى أنه نحرف في الحل وبعض الحديبية في الحل وبعضها في الحرم لأن الله عز وجل يقول وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوقاً أن يبلغ محله والحرم كله محله عند أهل العلم حينئذ أحضر الرجل قريبا كان أو بعيدا بعدد حائل مسلم أو كافر وقد أحرم ذبح شاة وحل ولا قضاء عليه إلا أن يكون حجه الإسلام فيحجها وهكذا السلطان إن حبسه في سجن أو غيره وهكذا العبد يحرم بغير إذن سيده وكذلك المرأة تحرم بغير إذن زوجها لأن لهما أن يحبسهما وليس هذا هو الداعي الولد والولي على المولى عليه ولو تأتى الذي أحضر رجاء أن يخلى كان أحب إلى فإذا رأى أنه لا يخلى حل وإذا حل ثم خلى فأحب إلى لو جسد حراما وإن لم يفعل فلا شيء عليه لاني إذا أذنت له أن يحل بغير قضاء لم يجعل عليه العودة وإذا لم يجد شاة بذبحها للفقراء فلو صام عدل الشاة قبل أن يحل كان أحب إلى وإن لم يفعل وحل رجوت أن لا يكون عليه شيء ومتى أصابه أذى وهو يرجو أن يخلى فحله عليه وافقته في موضعه كما يقتدى المحصر إذا خلى عنه في غير الحرم وكان مخالفا للمساواة من قدر على الحرم ذلك لا يجزئ إلا أن يبلغ هديه الحرم (الاحصار بالمرض وغيره) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس وغيره عن ابن عباس أنه قال لا يحصر الاحصر العدو وزاد أحدهما ذهب الاحصر إلا أن (قال الشافعي) والذي يذهب إلى أن الاحصر الذي ذكره الله عز وجل يحل منه صاحبه حصر العدو فنحس بخطأ عدد أو مرض فلا يحل من إحصائه وإن احتاج إلى الدواء عليه فيه فدية أو تخية أذى فعله وافقته ويقتدى في الحرم بأن يفعله ويبعث جهدي إلى الحرم حتى أطاق المضي مضى فحل من إحصائه بالطواف والسعي فإن كان معتمرا فلا وقت عليه ويحل ويرجع وإن كان حاجا فأدرك الحج فذلك وإن لم يدرك طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وعليه حج قابل وما استيسر من الهدى وهكذا من أخطأ العدد (قال الشافعي) ومن لم يدخل عرفه لا يغني عليه لم يعقل ساعة ولا طرفة عين وهو يعرفه فقد فاته الحج وإن طيف به وهو لا يعقل فلم يطف وإن أحرم وهو لا يعقل فلم يحرم وإذا عقل بعرفة ساعة أو عقل بعد الإحرام ساعة وهو محرم ثم أغنى عليه فيما بين ذلك لم يضره إلا أنه إن لم يعقل حتى تجاوز الوقت فعليه دم ترك الوقت ولا يجزئ عنه في الطواف ولا في الصلاة إلا أن يكون عاقلا في هذا كله لأن هذا عمل لا يجزئ به قليلا من كثيره وعرفه يجزئ به قليلا من كثيرها وكذلك الأحرام

(مختصر الحج الصغير)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي من سلك على المدينة أهل من ذي الحليفة ومن سلك على الساحل أهل من الحففة ومن سلك بجزيرة أو غير الساحل أهل إذا حاذى الحففة ولا بأس أن يهمل من دون ذلك إلى بلده وإن جاوز رجوع إلى ميقاته وإن لم يرجع أهرق دما وهي شاة تصدق بها على المساكين (قال) وأحب للرجل والمرأة إذا كانت حائضا أو نفساء أن يغتسلا بالأحرام ويأخذ من شعورهما وأظفارهما قبله فإن لم يفعلا وتوضأ أحزهما (قال) وأحب أن يهلا خلف الصلاة مكتوبة أو نافلة وإن لم يفعلا وأهلا على غير وضوء فلا بأس عليهما (قال) وأحب للرجل أن يلبس ثوبين أو ثوبا جديدين أو غسيلين وللرأة أن تلبس ثيابا كذلك ولا بأس علمهما في السامان يكن مضبوعا بغير عنق أو ورس أو طيب ويلبس الرجل الأزار والرداء أو ثوبا نظيفه يطرحه كما يطرح الرداء إلا أن لا يجد أزارا فيلبس سراويل وأن لا يجد ثوبا فيلبس خفين ويقطعهما أسفل من الكعبين ولا يلبس ثوبا يخطو ولا عمامة إلا أن يطر ح ذلك على كفيه أو ظهره طرعا وله أن يعطى وجهه ولا يعطى رأسه وتلبس المرأة السراويل والخنير "بعض والحاروكل ما كانت تلبسه غير محرمة إلا أن يغطيها بغيره ولا تخمر وجهها وتبر رأسها إلا أن تريد أن تستر وجهها فتجافي الحمار ثم

في ثمنها ذلك ثم إذا حلها بعد تلك الحيلة حلية أو اتنتين عرف أن ذلك ليس بلبسها نقصانه كل يوم عن أوله وهذا غرور للمشتري والعلم يحيط أن ألبان الأبل والغنم مختلفة في الكثرة والاعتماد فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم بدلها ثمن واحد أصاعا من تمر (قال) وكذلك البقر فإن كان رضىها المشتري وحلبها زمانا ثم أصاب بها عيبا غير التصرية فله ردها بالعيب ويرد معها صاعا من تمر ثمن للبين التصرية ولا رد للبين الحادث في ملكه لأن

تسدل الثوب على وجهها متجافيا ويستظل المحرم والمحرمة في القبلة (١) والكنيسة وغيرهما ويبدلان ثيابهما التي أحرقها أو يلبسان غيرها (قال) وإذا مات المحرم غسل بماء وسدر ولم يقرب طيبا وكفن في ثوبيه ولم يقمص ونحو وجهه ولم يخمر رأسه (قال) وإذا ماتت المحرمة غسلت بماء وسدر وقمصت وأزرت وشدت رأسها بالجمار وكشف عن وجهها (قال) ولا تلبس المحرمة قفازين ولا برقا (قال) ولا بأس أن يتطيب المحرم والمحرمة بالغالية والنضوح والمجمر وما تبقى راحته بعد الأحرام إن كان الطيب قبل الأحرام وكذلك يطيبان إذا مباحجرة العقبة (قال) وإذا أخذ من شعورهما قبل الأحرام فإذا أهلا فإن شأ قرنا وإن شأ أفردا الجوان شأ أتمتعا بالهجرة إلى الحج والتمتع أحب إلى (قال) وإذا تمتعا وقرنا أجزأهما أن يدبجأنا فإنه لم يجداها صامات ثلاثة أيام فيمابين أن يسلا بالج إلى يوم عرفة فإن لم يصوماها لم يصوما أيام مني وصامات ثلاثة بعد مني بمكة أو في سفرهما وسبعة بعد ذلك وأختار لهما التمتع وأيهما أراد أن يحرمه كفتهما التنية وإن سباه فلا بأس

النبى صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضممان

(باب الرد بالعيب)

قال الشافعى أخبرنى من لا أنهم عن ابن أبى ذئب عن محمد بن خفاف أنه ابتاع غلاما فاستغله ثم أصاب به عيبا فقصى له عمر بن عبد العزيز برده وغلته فأخبر عروة عمر عن عائشة أن النبى

(١) قوله والكنيسة هكذا في جميع النسخ ولم نجد لهذا اللفظ في كتب اللغة إلا المعنى المشهور وهو المتعبد وهو غير مناسب لهذا المقام فخرره كتبه معجده

(التلبية) لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك فإذا فرغ من التلبية صلى على النبى صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى رضاه والخنة واستعاذه من سخطه والنار ويكثر من التلبية ويحجر بها الرجل صوته ما لم يقدحه وتحافت بها المرأة وأستحبها خلف الصلوات ومع الفجر ومع مغيب الشمس وعند اضطمام الرقاق والهبوط والاصعاد وفي كل حال أحبها ولا بأس أن يلبى على وضوء وعلى غير وضوء وتلبى المرأة حائضا ولا بأس أن يغتسل الرجل ويدلك جسده من الوسخ ولا يدلك رأسه ثلاثا يقطع شعره وأحب له الغسل لدخول مكة فإذا دخلها أحببت له أن لا يخرج حتى يطوف بالبيت (قال) وأحب له إذا رأى البيت أن يقول اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفا وتعظيما وتكريما ورا وأن يستلم الركن الأسود ويضطبع بثوبه وهو أن يدخل رداءه من تحت منكبه الأيمن حتى يبرز منكبه ثم يهرول ثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر ويمشى أربعة ويستلم الركن اليماني والحجر ولا يستلم غيرهما فإن كان الزحام كثيرا مضى وكبر ولم يستلم (قال) وأحب أن يكون أكثر كلامه في الطواف ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فإذا فرغ صلى خلف المقام أو حينما تيسر ركعتين قرأ فيهما بأمر القرآن وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وما قرأ به مع أم القرآن أجزأه ثم يصعد على الصفا صعدا لا يتوارى عنه البيت ثم يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يدعو في أمر الدين والدنيا وبعد هذا الكلام بين أضعاف كلامه حتى يقول ثلاث مرات ثم يهبط عن الصفا فإذا كان دون الميل الأخضر الذي في ركن المسجد ينحصر من ستة أذرع عدا حتى يجاذى الميئين المتقابلين بفناء المسجد ودار العباس ثم يظهر على المروة جهده حتى يبدوله البيت أن بداله ثم يصنع عليها مثل ما صنع على الصفا وما دعا به عليها أجزأه حتى يكمل الطواف بينهما سبعا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وإن كان متمتعا أخذ من شعره وأقام حللا فإذا أراد التوجه إلى منى توجه يوم التروية قبل الظهر فطاف بالبيت سبعا للوداع ثم أهل بالج متوجه من المسجد ثم أتى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم غدا منها إلى عرفة فنزل حيث شاء وأختار له أن يشهد الظهر والعصر مع الإمام ويقف في بيامنه ويدعو ويحتمد فإذا غابت الشمس دفع وسار على هينته حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء والصبح ثم يغدو فيحرق ثم يدعو ويدفع قبل أن تطلع الشمس إذا سافر يسفارا يسا أو يأخذ حصى جرة واحدة سبع حصيات فيرمي جرة العقبة وحدها بمن ويرى من بطن المسيل ومن حيث رمى أجزأه ثم قدح له ما حرم عليه الحج إلا النساء ولبى

حتى يرى جرة العقبة بأول حصاة ثم يقطع التلبية فإذا طاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة سبعا فقد
 حل له النساء وإن كان قارنا أو مفردا فعليه أن يقيم محرما بحاله ويصنع ما وصفت غير أنه إذا كان قارنا
 أو مفردا أجزأه أن طاف قبل منى وبين الصفا والمروة أن يطوف بالبيت سبعا واحدا بعد عرفة تحل له النساء
 ولا يعود إلى الصفا والمروة وإن لم يطف قبل منى فعليه بعد عرفة أن يطوف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة
 سبعا وأحب له أن يغتسل لرى الجار والوقوف بعرفة والمزدلفة وإن لم يفعل وفعل عمل الحج كله على غير
 وضوء أجزأه لأن الحائض تفعله إلا الصلاة والطواف بالبيت لأنه لا يفعله إلا طاهرا فإذا كان بعد يوم
 النحر فذبح شاة وجبت عليه تصدق بجلدها ولحمها ولم يجبس منها شيئا وإن كانت نافلة تصدق منها أو كل
 وجبس وذبح في أيام منى كلها ليل ونهار والنهار أحب إلى من الليل ويرى الجار أيام منى كلها وهي
 ثلاث كل واحدة منهن سبع حصيات ولا يرميها حتى تزول الشمس في شيء من أيام منى كلها بعد يوم النحر
 وأحب إذا رمى أن يكبر مع كل حصاة ويتقدم عن الجرة الدنيا حيث يرى الناس يقفون فيستدعو ويطلب
 قدر قراءة سورة البقرة ويقبل ذلك عند الجرة الوسطى ولا يفعله عند جرة العقبة وإن أخطأ فري بخصاتين
 في مرة واحدة فهي حصاة واحدة حتى يرى سبع مرات وبأخذ حصي الجار من حيث شاء الأمن
 موضع نجس أو مسجدا ومن الجار فاني أكرمه أن يأخذ من هذه المواضع ويرمي بثلث حصي الخندق
 وهو أصغر من الأنامل ولا بأس أن يظهر الحصو قبل أن يحمله وإن تجمل في يومين بعد يوم النحر فذلك له وإن
 غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرى الجار من يوم الثالث بعد الزوال وإن تنابح عليه رميان بان
 ينسئ أو يغيب فعليه أن يرمي فإذا فرغ منه عاد فري رميا فانيا ولا يرمي باربع عشرة في موقف واحد فإذا
 صدر وأراد الرجول عن مكة طاف بالبيت سبعا ودع به البيت يكون آخر كل عمل يفعله فإن خرج ولم يطف
 بعش بشاة تذبح عنه والرجل والمرأة في هذا سواء إلا الحائض فإنها تصد بغير وداع إذا طافت الطواف
 الذي عليها وأحب له إذا ودع البيت أن يقف في الملتزم وهو بين الركن والباب فيقول اللهم إن البيت بيتك
 والعبد عبدك وابن عبدك وابن أمتك خلعتني على ما سخرت لي من خلقك حتى سيرتني في بلادك وبلغتني
 بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك فإن كنت رضية عني فإزدد عني رضا والا فإني الآن قبل أن تنأى عن
 بيتك دارى هذا وإن انصرف في أن أدنيت لي غير مستبدل بك ولا يستك ولا رغب عنك ولا عن بيتك اللهم
 فأحصني بالعافية في بدني والعصمة في ديني وأحسن من قلبي وارزقني طاعتك ما أحيتني وما زاد ان شاء
 الله تعالى أجزأه

(كتاب الضحايا)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى الضحايا سنة لأحب تركها ومن ضحى فأقل ما يجزئ به
 التي من المعز والابل والبقر ولا يجزئ جذع الأمن الضأن وحدها ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ
 أهل البيت أن يضحووا إلا عن كل إنسان بشاة أو عن كل سبعة بجوزور ولا كنهالما كانت غير فرض كان الرجل
 إذا ضحى في بيته كانت قد وقعت ثم اسم ضحية ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا (قال) ووقت
 الضحايا انصراف الإمام من الصلاة فإذا أبطأ الإمام وكان الضحى يبلد لا امام به فقد رما تحل الصلاة ثم يقضى
 صلاته ركعتين (١) وليس على الإمام أن يبطأ بالصلاة عن وقتها إلا أن الوقت انما هو وقت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا ما أحدث بعده وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أمره بأداء ضحيته بضائة جذعة
 فهي تجزئ وإن كان أمره بجذعة غير الضأن فقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجزئك ولا تجزئ
 أحد بعدك وأما سوى ما ذكرت فلا يعد ضحايا حتى يجتمع السن والوقت وما بعده من أيام منى خاصة
 فإذا مضت أيام منى فلا ضحية وما ذبح يومئذ فهي ذبيحة غير الضحية وانما أمرنا بالضحية في أيام منى وزعمنا

صلى الله عليه وسلم قضى
 في مثل هذا أن الخراج
 بالضمان فرد عمر قضاءه
 وقضى الخلد بن خفاف
 برد الخراج (قال الشافعي)
 فهذا أنا نعتفأ حدث
 في ملك المشتري من غلة
 ونساج ماشية وولد أمة
 فكذلك في معنى الغلة لا يرد
 منها شيئا ويرد الذي
 ابتاعه وحده إن لم يكن
 ناقصا عما أخذ به وإن
 كانت أمة ثيبا فوطئها
 فالوطء أقل من الخدمة
 وإن كانت بكرًا فافتضاها
 لم يكن له أن يردها ناقصة

(١) قوله وليس على
 الإمام الخ هكذا في النسخ
 ولعل لفظ على محرف
 عن عمل فتأمل كتبه
 مصححه

أتم الاتقوت لانا حفظنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك ورعى فيها كلها الجار ورأينا المسلمين
اذنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن أيام متى نهوا عنها ونهوا عن العمرة فيها من كان حاجا لانه في بقية من
سجده فان ذهب ذاهب الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما ضحى في يوم النحر فذلك أفضل الاضحية وان كان
يحرى فيما بعده لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه أيام نسك فلما قال المسلمون ما وصفنا زعم أن يزعم أن
اليوم الثالث كاللومين وانما كرهنا أن يضحي بالليل على نحو ما كرهنا من الحداد بالليل لان الليل سكن
والنهار ينشرف فيه لطلب المعاش فأحبنا أن يحضر من يحتاج الى خلوم الضحايا لان ذلك أجزل عن المتصدق
وأشبه أن لا يجد المتصدق في مكارم الاخلاق بد أن يتصدق على من حضره الضحايا من حضره من
المساكين وغيرهم مع أن الذي يلي الضحايا يلبس بانهم أو أخف عليه وأخرى أن لا يصيب نفسه بأذى ولا يفقد
من الضحية شيئا وأهل الامصار في ذلك مثل أهل منى فاذا غابت الشمس من آخر أيام التشريق ثم ضحى
أحد فلا ضحية له

(باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الضحايا)

(قال الشافعي) رحمه الله أقول بحديث مالك عن أبي الزبير عن جابر أنهم سمعوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) ويا شاعر من قال الله تبارك
وتعالى فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (٢) فلما قال فما استيسر من الهدى شاعها جزأت البدنة عن
سبعة محصورين ومنتفعين وعن سبعة وجبت عليهم من قران أو لحرا أصدا وغير ذلك اذا كانت على كل
واحد منهم شاة لان هذا في معنى الشاة ولو أخرج كل واحد منهم حصته من منها اجزأت عنهم واذا ملكوها
بغير سبع اجزأت عنهم (٣) واذا ملكوها بشئ وسواء في ذلك كانوا أهل بيت أو غيرهم لأن أهل الحديبية
كانوا من قبائل شتى وشعوب متفرقة ولا تجزى عن أكثر من سبعة واذا كانوا أقل من سبعة اجزأت عنهم وهم
متطوعون بالفضل كما تجزى الجزور عن زمته شاة ويكون متطوعا بفضلها عن الشاة واذا لم توجد البدنة
كان عدلها سبعة من الغنم قياسا على هذا الحديث وكذلك البقرة واذا زعم أنه قد سمى الله تعالى عند الذبح فهو
أمين وللناس أن يأكلوها وهو أمين على أكثر من هذا الايمان والصلاة (قال الشافعي) وكل ذبح كان واجبا
على مسلم فلا أحب له أن يذبحه النصراني ولا أحرم ذلك عليه ان ذبحه لانه اذا حل له لحمه فذبحته أسير
وكل ذبح ليس بواجب فلا بأس أن يذبحه النصراني والمرأة والصبي وان استقبل الذابح القبلة فهو أحب
الى وان أخطأ أو نسي فلا شئ عليه ان شاء الله واذا كانت الضحايا انما هو دم يتقرب به الى الله تعالى فغير
الدماء أحب الى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله عز وجل ذلك ومن يعظم شعائر الله فانهم من
تقوى القلوب استسمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل قال
أغلاها ثمنًا وأنفسها عند أهلها (قال الشافعي) والعقل مضطر الى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى عز وجل
اذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على المتقرب به الى الله تبارك وتعالى كان أعظم لاجره

(الضحايا الثاني) قال الشافعي رحمه الله الضحايا الجذع من الضان والثني من المعز والابل والبقر
ولا يكون شئ دون هذا الضحية والضحية تطوع سنة فكل ما كان من تطوع فهو هكذا وكل ما كان من جراه
صد صغير أو كبير اذا كان مثل الصيد أجرا لانه بدل والبدل مثل ما أصيب وهذا مكتوب بجميعه في كتاب
الحج (قال الشافعي) وقت الاضحية قد مر ما يدخل الامام في الصلاة حين تحل الصلاة وذلك اذا برزت
الشمس فصلى ركعتين ثم يخطب خطبتين خفة فحين فاذا مضى من التها قد رعد هذا الوقت حل الاضحية وليس
الوقت في عمل الرجال الذين يتولون الصلاة فيقدمونها قبل وقتها أو يؤخرونها بعد وقتها أو أتت لوصلي رجل
تلك الصلاة بعد الصبح وخطب وانصرف مع الشمس أو قبلها أو أخذ ذلك الى الضحية الاعلى هل كان يجوز

كالم يكن عليه أن يقبلها
ناقصة ويرجع عما بين
قبتها معيبة وصحيفة من
التمن (١) ولو أصاب
المشتريان صفقة واحدة
من رجل بجارية عيبا

(١) قوله ولو أصاب
المشتريان الخ أحسن
من هذا عبارة الام ونصها
واذا اشترى الرجلان
الجارية صفقة واحدة
من رجل فوجدها عيبا
عيبا الخ
(٢) قوله فلما قال الخ
هكذا في النسخ وانظر
وحرر اه
(٣) قوله واذا ملكوها
بنين كذا في النسخ وانظر
أين الجواب ولعل هذه
الجملة مزيدة من النسخ
كتبه مصححه

فأراد أحدهما الرد والآخر
الامسالة فذلك لهما
لان موجودا في شراء
الاثنين ان كل واحد
منهما مشتر للنصف
بنصف الثمن ولو اشترها
بعدة فوجدتها بسيطة
فله الرد ولو كان باعها أو
بعضها لم علم بالعيب لم
يكن له أن يرجع على
البائع بشئ (١) ولا من
قيمة العيب وانما له
قيمة العيب اذا قامت
بوت أو عتق أو حدث
بها عنده عيب لا يرضى
البائع أن يرد به اليه
(١) قوله ولا من قيمة
العيب كذا في الاصل
ولعل هناسقة طأ أو
تكون كلمة ولا من زيادة
النسخ كتبه معصمه

أن يضحي في الوقت الاول أو يحرم أن يضحي قبل الوقت الآخر لا وقت في شئ وقته رسول الله صلى الله عليه وسلم الاوقته فأما تأخر الفعل وتقدمه عن فعله فلا وقت فيه (قال الشافعي) وأهل البوادي وأهل القرى الذين لهم أئمة في هذا سواء لا وقت الا بقدر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فأما صلاة من بعده فليس فيها وقت لان منهم من يؤخرها ومنهم من يقدمها (قال الشافعي) وليس في القرن نقص فيضحي بالجلعاء وإذا ضحى بالجلعاء فهي أبعد من القرن من مكسورة القرن وسواء كان قرنهم يدي أو يحجج الله لا خوف عليها في دم قرنهما فتكون به مريضة فلا تحزى من جهة المرض ولا يجوز فيها الا هذا وان كان قرنهم مكسورا كسر قليلا أو كثيرا يدي أو لا يدي فهو يحزى (قال الشافعي) ومن شاء من الأئمة أن يضحي في مصلاه ضحى ومن شاء ضحى في منزله وإذا صلى الامام فقد علم من بعده أن الضحية قد حلت فليسوا يزادون علما بان يضحي ولا يضحي عليهم أن يضحيوا رأيت لولم يضع على حال أو أخر الضحية الى بعض الثم أو الى الغد أو بعده (قال الشافعي) ولا تحزى المريضة أي مرض ما كان بين في الضحية وإذا أوجب الرجل الشاة ضحية واجباها أن يقول هذه ضحية ليس شراؤها والنية أن يضحي بها واجبا فإذا أوجبها لم يكن له أن يبدلها بخير ولا شر منها ولو أبدلها فذبح التي أبدل كان عليه أن يعود في ذبح الاولى ولم يكن له امساكها ومتى لم يوجبها فله الامتناع من أن يضحي بها أبدلها أو لم يبدلها كما يشترى العبد بنوي أن يعتقه والمال يسوى أن يتصدق به فلا يكون عليه أن يعتق هذا ولا يتصدق بهذا ولو فعل كان خيرا له (قال) ولا تحزى الجرباء والجرب قليله وكثيره مرض بين فسد اللحم ونقص الثمن (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الضحية قد أوجبها فالبيع مفسوخ فان قامت فعله أن يشترى بجميع ثمنها أضحية فيضحي بها فان بلغ ثمنها أضحية اشتراها لان ثمنها بدل منها ولا يكون له أن يملك منه شيا وان بلغ أضحية وزاد شيا لا يبلغ ثانية ضحية بالضحية وأسلك الفضل مسلك الضحية (قال الشافعي) وأحب إلى أن يتصدق به وان نقص عن ضحية فعليه أن يزبد حتى يوفي ضحية لا يجز به غير ذلك لانه مستهلك الضحية فأقل ما يابزه ضحية مثلها (قال الشافعي) الضحايا سنة لا تحب تركها فمن ضحى فأقل ما يكفيه جذع الضأن أو ثني المعز أو ثني الابل والبقر والابل أحب إلى أن يضحي بها من البقر والبقر أحب إلى أن يضحي بها من الغنم وكل ما غلام من الغنم كان أحب إلى مما رخص وكل ما طاب لحمه كان أحب إلى مما خبث لحمه (قال) والضأن أحب إلى من المعز والعقر أحب إلى من السدود وسواء في الضحايا أهل منى وأهل الامصار فإذا كانت الضحايا انما هو دم يتقرب به الى الله تعالى فخبر الدماء أحب إلى وقد زعم بعض المفسرين أن قول الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله استجمان الهدى واستحسانه وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرقاب أفضل فقال أغلاها ثمنا وأغنئها نفسها عند أهلها والعقل مضطر الى أن يعلم أن كل ما تقرب به الى الله تعالى اذا كان نفيسا كلما عظمت رزقته على المتقرب به الى الله تعالى كان أعظم لاجره وقد قال الله تعالى في المتبع فما استيسر من الهدى وقال ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه الذين تمتعوا بالعمرة الى الحج أن يذبحوا شاة شاة وكان ذلك أقل ما يجزهم لانه اذا أجزأه أدى الدم فأغلا خيرة منه ولو زعمنا أن الضحايا واجبة ما أجزأ أهل البيت أن يضحيوا الا عن كل انسان بشاة أو عن كل سبعة بجوزور ولكنهما كانتا غير فرض كان الرجل اذا ضحى في بيته فقد وقع اسم ضحية عليه ولم تعطل وكان من ترك ذلك من أهله لم يترك فرضا ولا يلزم الرجل أن يضحي عن امرأة ولا ولدا لنفسه وقد بلغنا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان كراهية أن يقتدى بهما البظن من رأهما أنهما واجبة وعن ابن عباس أنه جلس مع أصحابه ثم أرسل بدرهمين فقال اشتروا بهما الجاهنم قال هذه أضحية ابن عباس وقد كان فلان يتر به يوم الانحر فيه أو ذبح بكمه وانما أراد بذلك مثل الذي روى عن أبي بكر وعمر ولا بهم والتول في الضحايا هذا أن تكون

واجبة فهي على كل أحد صغيرا وكبير لا تجزى غير شاة عن كل أحد فأما ما سوى هذا من القول فلا يجوز
(قال الشافعي) فإذا أوجب الضحية فوالت ذبح ولدها معها كما يوجب البدنة فتنتج في ذبح ولدها معها وإذا
لم يوجبها فقد كان له فيها أمسا كهوا ولدها بمنزلة ما شاء أمسكه وإن شاء ذبحه ومن زعم أنه ليس له أن يبدل
الضحية عنها ولا دونها مما يجزى فقد جعلها في هذا الموضع واجبة فيلزمه أن يقول في هذا الموضع مثل
ما قلنا ويلزم أن يقول ولا له أن يبدلها بما هو خير منها لأنه هكذا يقول في كل ما أوجب ولا تعدو الضحية
إذا اشترى بغير أن يكون حكمها حكمه وأوجب الهدى فلا يجوز أن يبدل بالثمنها وأحكمها حكمها يصنع
به ما شاء فلا بأس أن يبدلها بما شاء مما يجزى ضحية وإن كان دونها ويحبسها (قال الشافعي) وإذا أوجب
الضحية لم يجز صوفها وما لم يوجبها فلا أن يجز صوفها والضحية نسك من النسك ما ذبح في كل طعامه
وآخره فهذا كله جائز في جميع الضحية جلد ها ولحها أو كره بيع شيء منه والمبادلة به بيع (قال الشافعي)
فإن قال قائل ومن أين كرهت أن تباع وأنت لا تكره أن تؤكل وتذخر قيل له لما كان أصله نسكا فكان الله
حكم في البدن التي هي نسك فقال عز وجل فكلوا منها وأطعموا واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل
الضحايا والأطعام كان ما أذن الله فيه ورسوله صلى الله عليه وسلم ما ذبحناه فيه فكان أصل ما أخرج الله عز وجل
معقولا أن لا يعود إلى مالكه منه شيء إلا ما أذن الله فيه أو رسوله صلى الله عليه وسلم فاقصرنا على ما أذن الله
عز وجل فيه ثم رسوله ومنعنا البيع على أصل النسك أنه ممنوع من البيع فإن قال أفتجد ما يشبه هذا
قبل ثم الجيش يدخلون بلاد العدو فيكون الغلول محررا عليهم ويكون ما أصابوا من العدو بينهم واذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابوا في الماء كقولنا أكله فخرجنا من الغلول إذا كان ما كولا وزعنا
أنه إذا كان مبيعا أنه غلول وإن على يائعه ردمته ولم أعلم بين الناس في هذا لاختلاف أن من باع من ضحيته
جلدا أو غيره أعاد ثمنه أو قيمة ما باع منه إن كانت القيمة أكثر من الثمن فيما يجوز أن تجعل فيه الضحية
والصدقة به أحب إلى كما الصدقة اللحم الضحية أحب إلى ولين الضحية كلب البدنة إذا أوجب الضحية
لا يشرب منه صاحبه إلا الفضل عن ولدها وما لا ينهل لحها ولو تصدق به كان أحب إلى مما إذا لم يوجب صنع
ما شاء (قال الشافعي) ولا تجزى العوراء وأقل اليسا في السواد على الناظر كان أو على غيره يقع به
اسم العور البين ولا تجزى العرجاء وأقل العرج بين أنه عرج إذا كان من نفس الحلقة أو عرج خارج
ثابت فذلك العرج البين (قال) ومن اشترى ضحية فأوجبها أو أهديها ما كان فواجبه وهو ثم ثم جرحض
له نقص وبلغ المنسك أجزأ عنه إنما أنظر في هذا كله إلى يوم يوجب فيه جرحض من ماله إلى ما جعله له فإذا
كان تاما وبلغ ما جعله له أجزأ عنه بتمامه عند الإيجاب وبلغه أمده وما اشترى من هذا فلم يوجب له إلا
بعدمه ما نقص فكان لا يجزى ثم أوجبه ذبحه ولم يجز عنه لأنه أوجبه وهو غير مجزى فما كان من ذلك لازماله
فعليه أن يأتي بتمام ما كان تطوعا فليس عليه بدله (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فأوجبها أو
لم يوجبها فأنات أو ضلت أو سرق فلا بد له عليه وليست بأكثر من هدى تطوع بوجبه صاحبه فيوت فلا
يكون عليه بدل إنما تكون الأبدال في الواجب ولكنه إن وجدها بعدما أوجبه ذبحها وإن مضت أيام النحر
كلها كما يصنع في البدن من الهدى فضل وإن لم يكن أوجبه فوجدها لم يكن عليه ذبحها ولو ذبحها كان
أحب إلى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل الضحية فلم يوجبها حتى أصابها ما لا يجوز معه بحضرة الذبح قبل
أن يذبحها أو قبل ذلك لم تكن ضحية ولو أوجبه أسامة ثم أصابها ذلك وبلغت أيام الاضحية ضحيتها وأجزأت عنه
إنما أنظر إلى الضحية في الحال التي أوجبهاتها وليس فيما أصابها بعد ذبحها شيء يسأل عنه أحد إنما هي
حينئذ كسبة مذبوحة لا عين لها قائمة الأوقد فارقها الروح لا يضرها ما كسرهما ولا ما أصابها وإلى الكسر
تصير (قال الشافعي) وإذا زعمنا أن العرجاء والعوراء لا تجزى في الضحية كانت إذا كانت عوراء ولا بدلها
ولا رجل داخل في هذا المعنى وفي أكثر منه وليس في القرن نقص وإذا خلقت لها أذن ما كانت أجزأت

فإن حدث عنده عيب
كان له قيمة العيب
الاول ألا أن يرضى
البائع أن يقبلها ناقصة
فيكون ذلك له إلا أن
شاء المشتري حبسها
ولا يرجع بشئ ولو
اختلفا في العيب ومثله
يحدث فالقول قول
البائع مع عيبه على
البت لقد باعته برأ
من هذا العيب (قال
المسرفي) يخلف بالله
ما بعك هذا العبد
وأوصلته إليك وبه هذا
العيب لأنه قد يبيعه أياه
وهو يرى ثم يصيبه
قبل أن يوصله إليه
(قال المسرفي) ينبغي
في أصل قوله أن يخلفه

فاذا أكل فقد قيل يخرج منه هذا من أن يكون معلما وامتنع صاحبه من أن يأكل من الصيد الذي أكل منه الكلب لان الكلب أمسكه على نفسه وان أكل منه صاحب الكلب أكل من صيد غير معلم ويحتمل القياس أن يأكل وان أكل منه الكلب من قبل أنه اذا صار معلما صار قتله ذكاة فأكل ما لم يحرم كله ما كان ذكيا كما لو كان مذبوحا فأكل منه كلب لم يحرم وطرح ما حول ما أكل وهذا قول ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وبعض أصحابنا وانما تركناه هذا الاثر الذي ذكره الشعبي عن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول فاذا أكل فلا تأكل (قال الشافعي) واذا ثبت الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز تركه لشيء واذا قلنا هذا في المعلم من الكلاب فأخذ المعلم خنفس بلا أكل فذلك يحل وان قتله يقوم مقام الذكاة فان حبس وأكل فذلك موضع تركه فيه أن يكون معلما فصار كهُو على الابتداء لا يحل أكله كما كان لا يحل على الابتداء وهذا وجه يحتمله القياس ويصح فيه وفيه أن متأولا لذهب فقال ان الكلب اذا كان نجسا فأكل من شيء رطب قد يمكن أن يجري بعضه في بعض نجسه ولكن لا يجوز أن يقول حتى يكون آكل والحياة فيه والدم بالروح يدور فيه فأما اذا كان بعد الموت فلا يدور فيه دم وانما نجس حينئذ موضع ما أكل منه وما قارب قال الربيع وفيه قول آخر ولو نجسه كله كان له أن يغسله ويعصره كما يغسل الثوب ويعصره فيغسله ويغسل الجلد فيطهره فتذهب نجاسته وكذلك تذهب نجاسة اللحم فأكله

(باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير) قال الشافعي وتعليم الفهد وكل دابة علمت تعليم الكلب لافرق بينهما غير أن الكلب أنجسها ولا نجاسته في حي الا الكلب والخنزير وتعليم الطائر كله واحد البازي والصقور والشاهين والعقاب وغيرها وهو أن يدعى فيجب ويستشلى فيطير وبأخذ فيجس فاذا فعلت هذا امره بعد مرة فهي معلمة يؤكل ما أخذت وقتلت فان أكلت فالقياس فيها كهو في الكلب زعم بعض المشركين أنه يؤكل ما قتلت وان أكلت وزعم أنه ان أكل الكلب لا يؤكل وزعم أن الفرق بينهما عندنا أن الكلب يغرب والبازي لا يضرب فاذا زعم أنها تفتقر في هذا فكيف زعم أن البازي لا يؤكل كل صيده حتى يكون يدعى فيجب ويستشلى فيطير وأنه لو طار من نفسه فقتل لم يؤكل اذا لم يكن معلما أفرايت اذا استجاز في معلمين يفرق بينهما فلو فرق بينهما رجل حيث جمع بينهما أوجب بينهما حيث فرق بينهما هل كانت الحجة عليه الا كهى عليه

(باب تسمية الله عز وجل عند إرسال ما يصطاد به) قال الشافعي واذا أرسل الرجل المسلم كلبه أو طائره المعلمين أحببت له أن يسمى فان لم يدسم ناسيا فقتل أكل لانهما اذا كانا قتلها كاذكة فهو لونسى التسمية في الذبيحة أكل لان المسلم يذبح على اسم الله عز وجل وان نسي وكذلك ما أصبت بشئ من سلاحك الذي يجوز في الصيد

(باب إرسال المسلم والمجوسى الكلب) قال الشافعي واذا أرسل المسلم والمجوسى كلبا واحدا أو كليهما متفرقين أو طائرين أو سهمين فأصابا الصيد ثم لم يندرك ذكاته فلا يؤكل فهو كذبيحة مسلم ومجوسى لافرق بينهما فاذا دخل في الذبيحة ما لا يحل لم يحل وكذلك لو أغانه كلب غير معلم وسواء أنفذ السهم أو الكلب المعلم مقاتله أو لم ينفذها اذا أغانه على قتله غيرهما لا يحل لان مقاتله قد تنفذ فيها الا أن يكون قد بلغ منه ما يبلغ الذبيحة التام بالذبح مما لا يعيش بعده طرفه عين ومما تكون حركته لحركة الذبوح كمشاة روح الحياة (١) التي لم يتنام خروجه فان خرج الى هذا فلا يضرم ما أصابه لأنه قد أصابه وهو ميت

(باب إرسال (٢) الصيد فتواري عنك ثم تجد الصيد مقتولا) قال الشافعي واذا رمى الرجل الصيد وأرسل عليه بعض الملمات فتواري عنه ووجده قتيلا فان خبر عن ابن عباس والقياس أن لا يأكله من قبل أنه قد يمكن أن يكون قتله غير ما أرسل عليه من دواب الارض وقد سئل ابن عباس فقال له قائل انى أرمى فأصمى وأنى فقال له ابن عباس كل ما أصميت ودع ما أنميت (قال الشافعي) ما أصميت ما قتله الكلب وأنت تراه

تألمنا المشتري لان له الرديعا حدث بعد البيع في يد البائع فهذا يبين لك ما وصفناه لازم في أصله على ما وصفنا من مذهبه (قال المزني) وسمعت الشافعي يقول كل ما اشتريت مما يكون مأكولا في جوفه فكسرتة فأصبته فاسدا فلا رده وما بين قيمته فاسدا فاصحها وقيمتها فاسدا مكسورا وقال في موضع آخر

- (١) قوله التي لم يتنام خروجه كذا في النسخ بتأنيث الموصول وتذكير ضمير خروجه وحررت بكتبه معصمه
- (٢) قوله إرسال الصيد كذا في النسخ وانظر كتبه معصمه

وما أغتبت ما غاب عنك مقتله فان كان قد بلغ وهو يراه مثل ما وصفت من الذبح ثم تردى فتواري أكله فأما انقاذ المقاتل فقد يعيش بعد ما ينفذ بعض المقاتل ولا يجوز فيه عندى الا هذا لأن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فأنى أتوهمه فيسقط كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس فان الله عز وجل قطع العذر بقوله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وإذا أصابت الرمية الصيد والراعى لا يراه فذبحته أو بلغت به ماشاء لم يأكله وجذبه أن من غيرها أو لم يجده لانه قد يقتله ما لا أثر له فيه وإذا أدرك الرجل الصيد ولم يبلغ سلاحه منه أو علمه منه ما يبلغ الذبح من أن لا يبقى فيه حياة فأمكنه أن يذبحه فلم يذبحه فلا يأكله وأمكنه أن يكون ما يذبح به حاضر أو يأتى عليه مدة يمكنه فيها أن يذبحه فلا يذبحه لأن الذكاة كانتا أحدهما ما قدر عليه فذلك لا يذبح إلا بالخنزير والذبح والآخرى ما لم يقدر عليه فيذبح كما يقدر عليه فإذا لم يبلغ ذكاته وقدر عليه فلا يجزى فيه إلا الذبح أو الخنزير أفان غفل السكين وقدر على الذبح فوجع له فمات لم يأكله انما يأكله اذا لم يقدر من حين يصيده على ذكاته ولو أجزأه أكله بالرجوع بلا تذكية أجزأه ان تعذر عليه ما يذبحه يوم فمات قبل أن يجده أن يأكله وإذا أدركته ومعه ما تذكبه فلم يمكنه من ذبحه ولم تقطع فيه حتى مات فكله وان أمكنك من ذبحه فلم تقطع وأذنت السكين فمات قبل أن تضعها على حلقه فكله وان وضعتها على حلقه ولم تعزها حتى مات ولم تتوان فكله لأنه يمكنك في شئ من هذا ذكاته وان أمرتها فكلت ومات فلا تأكله لانه قد يكون قد مات خنقا والذكاة التي إذا بلغها الذابح أو الراعى أو المعلم أجزأت من الذبح أن يجتمع قطع الحلقوم والمرى ولا شئ دون ذلك وتعامها الودجين ولو قطع الودجان ولم يقطع الحلقوم والمرى لم تكن ذكاته من قبل أن الودجين قد قطعان من الانسان ويحيوا وأما الذكاة فيمات الحياة فيه اذا قطع فهو الحلقوم والمرى ولا شئ من ظهر منه ما فإذا أتى عليها حتى استؤصل فلا يكون إلا بعد ائنة الحلقوم والمرى وإذا أرسل الرجل كلبه أو سممه وسمى الله تبارك وتعالى وهو يرى صيدا فأصاب غيره فلا بأس بأكله من قبل أنه قد رأى صيدا أو نواه وان أصاب غيره وان أرسلهما ولا يرى صيدا ونوى فلا بأس كل ولا تعمل النية الامع عين تراه وهكذا الورى صيدا يجتمعون نوى أنه أصاب كل ما أصاب منه ولو كان لا يجوز أن يأكل اذا رمى الاما نوى بعينه كان العلم يحيط أن رجلا لو أرسل سهماً على مائة طير أو كلباً على مائة نطى لم يقتلها كلها وادواها كلها فأصاب واحد أو اقل واحد المصاب غير منوى بعينه وكان يلزم من قال لا يأكل كل الصيد إلا أن يرميه بعينه أن لا يأكل كل من هذه شئ لأن العلم يحيط أنه لا يقتلها كلها فإذا أحاط العلم بهذا الذي نوى بعينه والله أعلم بكل ما أصاب كلب غير معلم أو جحر أو بندقة أو شئ غير سلاح لم يؤثر كل إلا أن ندرك ذكاته فيكون مأكولاً بالذكاة كالتوكل الموقوفة والمتردية والنطيحة اذا ذكبت (قال الشافعى) وأكثرت ما تكون كلاب الصيد في غير أيديهم إلا أنها تتبعهم وإذا استنشلى الرجل كلبه على الصيد قريبا كان منه أو بعيداً فانزجروا استنشلى باستنسلاته فأخذ الصيد كل وان قتله وكان كارساله أباه من يده وان كان الكلب قد توجه للصيد قبل استنسلاته صاحبه فضى في سننه فأخذه فلا يأكله إلا بادرالك ذكاته إلا أن يكون يزجره فيقف أو ينزع ثم يستنسله فيتحرك باستنسلاته لا تحرف فيكون قدرتك الامر الاول واستنشلى باستنسلاته مستأنفاً فكل ما أصاب كلباً كاله لو أرسله فيقف على الابتداء وان كان في سننه فاستنسلاته فلم يحدث عرجة ولا وقوفاً وازداد في سننه استنسلاته فلا يأكل كل وسواء في ذلك استنسلاته صاحبه أو غير صاحبه ممن تجوز ذكاته (قال الشافعى) وصيد الصبي أسهل من ذبحته فلا بأس بصيده لان فعله فيه الكلام والذكاة بغيره فلا بأس بذيبحته اذا أطاق الذبح وأتى منه على ما يكون ذكاة وكذلك المرأة وكل من تجوز ذكاته من نصراني ويهودى (قال الشافعى) واذا رمى الرجل الصيد أو طعنه أو ضرب به أو أرسل السه كلبه فقطعه قطعتين أو قطع رأسه أو قطع بطنه وصلبه وان لم يكن من النصف أو كل الطرفين معا وهذه ذكاته وكل ما كان ذكاة لبعضه كان ذكاة لكل عضوفه ولكنه لو قطع منه يداً أو رجلاً أو

فيها قولان أحدهما
أن ليس له الرد إلا أن
يشاء البائع وللشئرى
ما بين قيمته صحها
وفاسداً إلا أن لا يكون
له فاسداً قيمة فيرجع
بجميع الثمن (قال المزني)
هذا أشبه بأصله لانه
لا يرد (١) الراجح مكسوراً
كلا يرد الثوب مقطوعاً
الآن يشاء البائع (قال
الشافعى) ولو باع عبده
وقد جنى فقيها قولان
أحدهما أن البيع جائز
كما يكون العتق جائزاً
وعلى السد الاقل من
قيمه أو أورش جنايته
والثاني أن البيع مفسوخ
من قبل أن الجناية في
عقه كالأمر فيرد البيع
(١) الراجح بالراء والنون
المكسورة هو الجوز
الهندي كتبه معصمه

لربما أو شياً يمكن لولم يزد على ذلك أن يعيش بعده ساعة أو مدة أكثر منها بعد أن يكون ممنهنا قتل بعد برمية
أكل ما كان باقيه من أعضائه ولم يأكل العضو الذي بان منه وفيه الحياة التي بقي بعدها لانه عضو مقطوع
من حي ولا يؤكل ما قطع من حي أدركت ذكاته أو لم تترك ولو كان موته من القطع الاول أو كلهما معا وقال
بعض الناس اذا ضرب به فقطعه نصفين أكل وان قطعته باقل من النصف فكان الاقل مما يلي العجز أكل الذي
يلي الرأس ولم يأكل الذي يلي العجز (قال الشافعي) واذا كانت الضربة التي مات منها ذكاته لبعضه كانت
ذكاته لكلا ولم يصلح أن يؤكل منه ما واحد دون صاحبه (قال الشافعي) وكل ما كان يعيش في الماء من حوت
أو غيره فأخذ ذكاته لاذ كانه عليه ولو ذكاه لم يحرم ولو كان من شيء تطول حياته فذبحه لان يستعمل
موته ما كرهته وسواء من أخذ من مجوسي أو وثني لاذ كانه لانه ذكاه في نفسه فلا يزال من أخذه وسواء
ما كان منه يموت حين يخرج من الماء وما كان يعيش اذا كان منسوباً الى الماء وفيه أكثر عيشه واذا
كان هكذا فسواء ما لفظ البحر وطعام من ميتته وما أخرجه منه وقدنا اننا بعض المشرقين فرغم أنه لا بأس
بما لفظ البحر ميتا وما أخذ من الانسان ميتا قبل أن يطعموا فاذ طافوا فلا خير فيه ولا أدري أي وجه لكرهية
الطافي والسنة تدل على أن كل ما لفظ البحر ميتا بضع عشرة ليلة وهو يقول ذلك والقياس أنه كله سواء ولكنه
بلغنا أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم «سمي جابراً وغيره» كره الطافي فاتبعت فيه الاثر (قال
الشافعي) قلت: لو كنت تتبع الآثار والسنن حين تفرق بين المجتمع منها بالاتباع جديداً ولكنك تتركها ثابتة
لا تخالفها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتأخذ ما روي عنه من رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم أنه كره الطافي وقد أكل أبو أيوب سمكا طافيا وهو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومعه زعمت القياس وزعمنا السنة وأنت تزعم أنه لو لم تكن سنة فقال الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم قولاً معه القياس وعدد منهم قولاً يخالف كان علينا وعليك اتباع القول الذي وافق القياس وقد
تركت في هذا ومعه السنة والقياس وذكر أيوب عن محمد بن سيرين أن أبا أيوب أكل سمكا طافيا
(باب ما ملكه الناس من الصيد) قال الشافعي كل ما كان له أصل في الوحش وكان في أيدي
الناس منه شيء قد ملكوه فأصابه رجل فعليه رده فان تلف في يده فعليه قيمته وذلك مثل الظباء والاروي
وما أشبهه والقماري والدياسي والجلج والماش وما أشبهها وكل ما صار الى رجل من هذا بان صاده أو صيده أو صار
اليه بوجه من الوجوه فلم يعرف له صاحبا فلا بأس عليه فيه لان أصله مباح ولا يحرم عليه حتى يعلم أن غيره
قد ملكه فان أخذه فاستهلكه أو بقي في يده فادعاه مدع فالورع أن يعيدقه ويرده عليه أو قيمته والحكم
أن ليس عليه تصديقه الا بينة يقيمها عليه وكل ما كان في أيدي الناس مما لا أصل له في الوحش مثل الحمام
غير حمام مكة فهو كالشاة والبعير فليس لاحد أخذ بوجه من الوجوه لانه لا يكون الاممولا وكذلك لو
أصابه في الجبل أو غيره قد فرخ فيه لم يكن له أخذه من قبل أن أفرأخه لملك امهاته كالأصابع الجمر الاهلية
مباحة لم يكن له أخذه لانها لا تكون الا لملك وهذا عندنا كما وصفت فان كان ببلد فيه شيء من هذا
معروفاً أنه لغير مالك فهو كما وصفت من الجمل والقطا (قال الشافعي) واذا كان لرجلين برجان فتحول بعض
حمام هذا الى برج هذا فلازم له أن يرده كما يرد ذوال الابل اذا أوت الى ابله فان لم يعرفها الا بدعاء صاحبا
لها كان الورع أن يصدقه فيما ادعى ما لم يعرفه ادعى ما ليس له والحكم أن لا يجبر على تصديقه الا بينة
يقيمها ولا يحب له حبس شيء يشك فيه ونزى له اعطاه ما عرف وتأخى ما لم يعرف واستعمل صاحبه فيما
جهل والجواب في الحمام مشبهة في الابل والبقر والرفيق (قال الشافعي) فاذا ملك الرجل الصيد ساعة ثم
نقلت منه فأخذ غيره كان عليه رده اليه كان ذلك من ساعة انفلت منه فأخذه أو بعد ساعة لا فرق بين
ذلك ولا يجوز غير هذا ويكون حين زایل يده لا يملكه فلو أخذ من ساعته لم يرد اليه (١) فاما رده اذا انفلت
قريباً ولا يرد اذا انفلت بعيداً فليس هذا مما يعذر أحد بجهالة واذا أصاب الرجل الصيد مقلداً أو مغرطاً

ويباع فيه عطى رب
الجنابة جنابته وهذا
أقول الا أن يتطوع
السيد بدفع الجنابة
أو قيمة العبدان كانت
جنابته أكثر كما يكون
هذا في الرهن (قال
المرزبي) قلت أنا قوله كما
يكون العتق جائزا
تجوز برمنه للعتق وقد
سوى في الرهن بين ابطال
البيع والعتق فاذا جاز
العتق في الجنابة فالبيع
جائز مثله (قال الشافعي)
ومن اشترى عبداً وله
مال فماله للبائع الا أن
يشترطه المباع فيكون
مبيعاً معه فاجاز أن يبيعه
من ماله جاز أن يبيعه
من مال عبده وما حرم
(١) قوله فاما رده الخ
هكذا في النسخ وانظر كتبه
مصححه

من ذلك حرم من هذا
فان قال قائل قال النبي
صلى الله عليه وسلم
من باع عبدا وله مال فها
له للبائع الآن يشترطه
المبتاع (قال الشافعي)
فدل على ان مال العبد
لمالك العبد فالعبد لا يملك
شيأ ولو كان اشترط له
مجهولا وقد يكون دينيا
واشترى بدين كان هذا
بيع الغرر وشراء الدين
بالدين فعني قوله الآن
يشترطه المبتاع على
معنى ما حل كما باع الله
ورسوله البيع مطلقا
على معنى ما يحل لا على
ما يحرم (قال المزني) قلت
أنا وقد كان الشافعي قال
يجوز أن يشترط ماله

(١) قوله الماشي هكذا
في النسخ وانظر كتبه
مصححه

أو موسوما أو به علامة لا يحدثها الا الناس فقد علم أنه محمول لغیره فلا يحل له الا بما تحل به ضالة الغنم وذلك أن
ضالة الغنم لا تغني عن نفسها قد تحل بالارض المملوكة ويغرمها من أخذها اذا جاء صاحبها والوحش كله في
معنى الابل وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم معها حذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتي
ربها فقلنا كل ما كان محتسبا بنفسه يعيش بغير راعيه كما يعيش البعير فلا يميل اليه والوحش كله في هذا المعنى
فكذلك البقرة الانسية وبقرة الوحش والطيء والطير كله (قال) وما يدل عليه الكتاب ثم السنة ثم الآثار ثم
القياس أنه لا يجوز للمحرّم من الصيد شيأ الا يؤكل لحمه ويجزى ما كان لحمه مأكولا منه والباقي والصوائد
كلها لا تؤكل لحومها كما لا تؤكل لحوم الغربان فان قتل المحرم بازا لانسان معلما ضمن له قيمته في الحال
التي يقتله بها معلما كما يقتل له العبد انما بازا والصباغ والكاتب فيضمن له قيمته في حاله التي قتله فيها ويقتل له
البعير الخبيث والبرذون (١) الماشي فيضمن له قيمته في الحال التي قتله فيها ولا فدية في الاحرام عليه لانه لو
قتله وليس لاحد لم يكن عليه فيه فدية ولو قتل له طيبا كانت عليه شاة تصدق بها على مساكين المحرم وقيمته
بالغمة بلغت لصاحبه كانت أقل من شاة أو أكثر (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب فلا يحل بيع كلب ضار ولا غديره وهكذا قال بعض أصحابنا وقال فان قتله فعليه قيمته وقيمته
بيع وذلك مردود لانه ثمن المحرم والمحرّم لا يكون الا مردودا أعلم بذلك من ساعته أو بعد مائة سنة كما يكون
الخمر والخنزير وما لا يحل ثمنه بحال مردودا وليس فيه الا هذا وما قال المشرقيون بان ثمنه يجوز كما يجوز ثمن
الشاة فأما ان يزعم أن أصله محرم رده ان قرب ولا يرد ان بعد فهذا لا يجوز لاحد ولا يعذبه ولو جاز هذا
لاحد بلا خبر يلزم جاز عليه أن يرد الثمن اذا بعد ولا يرد انما اذا قرب فان قال استحسن في هذا قيل له ونحن
نستحسن ما استحبنا ونستحب ما استحسن ولا يحرم بيع عي من دابة ولا طير ولا نجاسة في واحد منها
الا الكلب والخنزير فانهم ما تحسان حين وميتين ولا يحل لهما ثمن بحال (قال الشافعي) ومن قتل كلب
زرع أو كلب ماشية أو صيد أو كلب الحرس لم يكن عليه قيمته من قبل أن انجبر اذا كان عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالثمن عن ثمنه وهو حي لم يحل أن يكون له ثمن حيا ولا ميتا وأنا اذا أغرمت فاتله ثمنه فقد جعلت
له ثمن حيا وذلك ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو جاز أن يكون له ثمن في احدى حالتيه كان ثمنه في
الحالة مبيعا حين يقتنيه المشتري للصيد والماشية والزرع أجوز منه حين يكون لا منفعة فيه (قال الشافعي)
وانا كان لك على نصراني حق من أي وجهه ما كان ثم قضا كما من ثمن خرا وخنزير فعلم لم يحل لك أن
تأخذه وسواء في ذلك حلاله وحرامه فيما قضا كه أو وهب لك أو أطمعك كالمو كان لك على مسلم حق
فأعطاك من مال غصبه أو ربا أو بيع حرام لم يحل لك أخذه واذا غاب عنك معناه من النصراني والمسلم
فكان ما أعطاك من ذلك أو أطمعك أو وهب لك أو قضاك يحتمل أن يكون من حلال وحرام وسنحك أن
تأخذه على أنه حلال حتى تعلم أنه حرام والورع أن تنتزه عنه ولا بعد ما أعطاك نصراني من ثمن خرا أو
خنزير يحق لك أو تطوع منه عليك أن يكون حلالا لك لانه حلال له اذا كان يستحله من أصل دينه أو
يكون حراما عليك باختلاف حكمك وحكمه ولا فرق بين ما أعطاك من ذلك تطوعا أو بحق لزمه وأما أن
يكون حلالا لاختلاف الله تعالى لجميع خلقه وحرامه عليهم واحد وكذلك هو في الخمر والخنزير وثمنهما محرمان
على النصراني كهو على المسلم فان قال قائل فلم لا نقول ان ثمن الخمر والخنزير حلال لاهل الكتاب وأنت
لا تمنعهم من اتخاذه والتبائع به قيل قد أعلمنا الله عز وجل أنهم لا يؤمنون به ولا باليوم الآخر ولا يجوزون
ما حرم الله ورسوله الى قوله وهم صاغرون (قال الشافعي) فكيف يجوز لاحد عقول عن الله عز وجل أن
يزعم أنهم اهلهم حلال وقد أخبرنا الله تعالى أنهم لا يجوزون ما حرم الله ورسوله فان قال قائل فأنتم تقرهم
عليها قلت نعم وعلى الشرك بالله لان الله عز وجل أذن لنا أن نقرهم على الشرك به واستسلمنا لهم شرها
وتركهم دين الحق بان تأخذ منهم الجزية قوة لاهل دينه ووجهة الله تعالى عليهم قائمة لا يخرج لهم منها ولا عذر

لهم فيها حتى يؤمنوا بالله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله وكل ما صاده حلال في غير حرم مما أنزل الله من
حماها وغيره فلا بأس به لأنه ليس في الصيد كله ولا في شيء منه حرمة تمنعها نفسه عما يمنع حرمة من غيره
من بلد أو أحرار محرم أو بحرمة لغيره من أن يكون ملكه ماله فأما بنفسه فليس بمنوع

(باب ذبايح أهل الكتاب) قال الشافعي رحمه الله أحل الله طعام أهل الكتاب وكان طعامهم
عند بعض من حفظت عنه من أهل التفسير ذبايحهم وكانت الآثار تدل على إحلال ذبايحهم فإن كانت
ذبايحهم باسم الله تعالى فهي حلال وإن كان لهم ذبيح آخر يسمون عليه غير اسم الله تعالى مثل اسم المسيح
أو يذبحونه باسم دون الله تعالى لم يحل من ذبايحهم ولا أثبت أن ذبايحهم هكذا فإن قال قائل وكيف
زعمت أن ذبايحهم صنفان وقد أيجت مطلقة قبل قد يباح الشيء مطلقا وانما أراد بعضه دون بعض فإذا
زعم زاعم أن المسلم أن نسي اسم الله تعالى أكلت ذبيحته وإن تركه استخفا فلم تؤكل ذبيحته وهو لا يدعه
للشرك كان من يدعه على الشرك أولى أن ترك ذبيحته وقد أحل الله عز وجل لحوم البدن مطلقا فقال
فإذا وجبت جنتوبها فكلوا منها ووجدنا بعض المسلمين يذهب إلى أن لا يؤكل من البدن التي هي نذر
ولا جزاء صيد ولا فدية فلما احتملت هذه الآية ذبيحة ذبيحة الله وتركنا الجمل لا أنها خلاف القرآن ولكنها محتملة
ومعقول أن من وجب عليه شيء في ماله لم يكن له أن يأخذ منه شيئا لأننا إذا جعلنا له أن يأخذ منه شيئا فلم نجعل
عليه الكل انما جعلنا عليه البعض الذي أعطى فكذلك ذبايح أهل الكتاب بالدلالة على شبه ما قلنا

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد
القلبي مولى عمر بن عبد العزيز قال سمعت أبا عبد الله رضي الله عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل
لنا ذبايحهم وما أنابت أركهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال الشافعي) أخبرنا الثوري عن أبيه عن ابن
سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه أنه قال لا تأكلوا ذبايح نصارى بني تغلب فانهم لم يتسكروا من دينهم
الابشر الحمر (قال الشافعي) كانوا مذهبها إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيعقبون كيف الذبايح
وذهبوا إلى أن أهل الكتاب هم الذين أوتوا لا من دان به بعد نزول القرآن وبهذا نقول لا تحل ذبايح نصارى
العرب بهذا المعنى والله أعلم وقد روي عكرمة عن ابن عباس أنه أحل ذبايحهم وتأول «ومن يتولهم منكم
فإنه منهم» وهو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهم ما أولى ومعه المعقول
فأما «من يتولهم منكم فإنه منهم» فمعناها على غير حكمهم وهكذا القول في عبيدهم من أكلت ذبيحته أكل
صيده ومن لم تحل ذبيحته لم يحل صيده لا بأن تدرك ذكاته

(ذبايح نصارى العرب) قال الشافعي رحمه الله لا خير في ذبايح نصارى العرب فإن قال قائل فما الجزية
ترك ذبايحهم فما جمعهم من الشرك وأنهم ليسوا الذين أوتوا الكتاب فإن قال فقد أخذ منهم الجزية
قلنا ومن الجوس ولأن كل ذبايحهم ومعنى الذبايح معنى غير معنى الجزية فإن قال فهل من حجة من أثر
يفزع إليه فنعم ثم ذكر حديثنا أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب ولا تحل لنا ذبايحهم ذكره
إبراهيم بن أبي يحيى ثم لم أكتبه فإن قال قائل فحديث ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما قيل ثور روى عن
عكرمة عن ابن عباس ولم يدرك ثور ابن عباس فإن قال قائل ما دل على الذي رواه عكرمة فقد نزلنا إبراهيم عن
ثور عن عكرمة عن ابن عباس بهذا الحديث قال وما أخرى الأوداج (١) غير متردد كي به غير التفرق والسن
فإنه لا تحل الذكاة منهم ما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذكاة بهما

(المسلم يصيد بكتاب المجوس) قال الشافعي رحمه الله في المسلم يصيد بكتاب المجوس المعلن يؤكل من
قبل أن الصيد قد جمع المعنيين الذين يحل من الصيد وهما أن الصائد المرسل هو الذي يجوز ذكاته وأنه
قد ذكي بما تجوز به الذكاة وقد اجتمع الأمران اللذان يحل بهما الصيد وسواء تعلم المجوس وتعليم المسلم
لأنه ليس في الكتاب معنى الآن يتأدب بالامسالة على من أرسله فإذا تأدب به فالحكم حكم المرسل لا حكم

وان كان مجوسا لانه
تبع له كما يجوز حل الأمة
تبعها وحقوق الدار
تبعها ولا يجوز بيع
الحل دون أمه ولا حقوق
الدار دونها ثم رجع عنه
إلى ما قال في هذا الكتاب
(قال المزني) والذي رجع
إليه أصح (قال الشافعي)
وحرام التدليس ولا ينتقض
به البيع (قال أبو عبد الله
محمد بن عاصم) سمعت
المزني يقول هذا غلط
عندي فلو كان الثمن
محرم بالتدليس كان
البيع بالثمن المحرم
منتقضا وإذا قال لا ينتقض
به البيع فقد ثبت تحليل

(١) قوله غير متردد بالثناء
الثلاثة والرءاء المكسورة
المشددة وعبارة اللسان
المتردد الذي يقتل بغير
ذكاة وقيل التبريد أن
يذبح الذبيحة بغير
لا يثمر الدم ولا يمسيله
فهذا المتردد هو كونه

الكلب وكذلك كلب المسلم يرسله المجوس فيقتل لا يحل أكله لان الحكم حكم المرسل وانما الكلب أداة من الاداة
 (ذكاة الجراد والحيتان) قال الشافعي ان ذوات الارواح التي يحل أكلها صنفان صنف لا يحل الابان يذكبه من يحل ذكاته والصيد والرمي ذكاة ما لا يقدر عليه وصنف يحل بلاده ذكاة ميتة ومقتوله ان شاء (١) وبغير الذكاة وهو الحوت والجراد واذا كان كل واحد منهما يحل بلاده ذكاة حل ميتا فأى حال وجدتهما ميتا كل لا فرق بينهما فمن فرق بينهما فالحوت كان أولى أن لا يحل ميتا لان ذكاته أمكن من ذكاة الجراد فهو يحل ميتا والجراد تحل ميتة ولا يجوز الفرق بينهما فان فرق بينهما فارق فليدل من سن له ذكاة الجراد أو أحل له بعضه ميتا وحرم عليه بعضه ميتا ما رأيت الميت يحل من شئ الا الجراد والحوت (قال الشافعي) أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان الحوت والجراد والدمان أحسبه قال الكبد والطحال أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن اسمعيل والدرادري وأحمد بن جعفر عن أبيه رضى الله عنهم قال النون والجراد ذكي
 (ما يكره من الذبيحة) قال الشافعي رحمه الله اذا عرفت في الشاة الحياة تعزرك بعد الذكاة أو قبلها أكلت وليس تعزرك بعد الذكاة مما مات قبلها انما تعزرك بعدها ما كان فيه الروح قبلها (قال) وكل ما عرفت فيه الحياة ثم ذبحت بعده أكلت
 (ذكاة ما في بطن الذبيحة) قال الشافعي في ذبح الجنين انما ذبيحته تنظيف وان لم يفعل فلا تنى عليه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصيرة الشاة تربط ثم ترمى بالنبل
 (ذبايح من اشترك في نسبه من أهل الملل وغيرهم) قال الشافعي في الغلام أحد أبويه نصراني والآخ مجوسي يذبح أو يصيد لا تؤكل ذبيحته ولا صيده لانه من أبويه وليس هذا كالمسلم يكون ابنه الصغير على دينه ولا كالمسلمة يكون ابنتها على دينها من قبل أن خط الاسلام اذا اشرك خط الكفر فيمن لم يدن كان خط الاسلام وأوليه وليس خط النصرانية بأولى من خط المجوسية ولا خط المجوسية بأولى من خط النصرانية كلاهما كفر بالله ولو ارتد نصراني الى مجوسية أو مجوسي الى نصرانية لم نستقبه ولم نقتله لانه خرج من كفر الى كفر ومن خرج من دين الاسلام الى غيره قتلناه ان لم يذب فإذا باع هذا المولود فدان دين أهله الكتاب فهو منهم أكلت ذبيحته فان ذهب رجل يقيس الاسلام بالكفر الحق الولد بالنصرانية فزعم أن النصرانية تعدل ما يعمل الاسلام بسئل عليه أن يفرق بين من يرتد من نصرانية الى مجوسية ودخل غيره عليه أن يقول ولد الامة من الحر عبد حكمه حكم أمه وولد الحر من العبد حر حكمه حكم أمه فجعل حكم الولد المسلم حكم الأم دون الأب (٢) فان قال قائل المرتد عن الاسلام يقتل والاسلام غير الشرك ولا يؤكل صيده بعد مسلم ولا كتابي يقر على دينه ولا أعلم من الناس أحدا مجوسيا ولا وثنيا أشرك ذبيحة منه من قبل أنه يجوز للحاكم أن يأخذ الجزية من المجوسي ويقره على دينه ويجوز له بعد القدرة على الحرب أن يدعه بلا قتل ولا يجوز له هذا في المرتد فيحل دمه بما يحل بدم المحارب ولا يحل فيه تركه كما يحل في المحارب لعظم ذنبه بخروج من دين الله الذي ارتضى
 (الذكاة وما أبيع؟ كله وما لم يبيع) قال الشافعي الذكاة وجهان وجه فيما قدر عليه الذبح وانخر وفيما لم يقدر عليه ما ناله الانسان بسلاح يده أو رمية يده فهي على يده أو ما أحل الله عز وجل من الجوارح ذوات الارواح الملعونات التي تأخذ بفعل الانسان كما يصيب السهم بفعله فاما الحفرة فانها ليست واحدا من ذاك كان فيها سلاح يقتل أو لم يكن ولو أن رجلا نصب سيفا ورماحا ثم اضطر صيدا اليه فأصابه فذكاه لم

الخن غير أنه بالتدليس مأثوم فتفهم فلو كان الخن محرما وبه وقعت العقدة كان البيع وريدا أرايت (٣) لو اشتراها بحارية فدلست المشتري بالخن فدلست البائع بما باع فهذا اذا حرام بحرام يبطل له البيع فليس كذلك انما حرم عليه التدليس والبيع في نفسه جائز ولو كان من أحدهما سبب يحرم فليس السبب هو البيع ولو كان هو السبب حرم البيع وفسد الشراء فتفهم (قال الشافعي) وأكره بيع العصر بمن يعصر الخمر والسيف
 (١) قوله وبغير الذكاة كذا في النسخ وانظر مع قوله قبله يحل بلاده ذكاة (٢) قوله فان قال الخ كذا في النسخ وانظر أين جواب الشرط
 (٣) قوله في الهامش لو اشتراها بحارية كذا في النسخ ويظهر أن في العبارة تحريفا ولعل الصواب لو اشتري شيئا مجازفة فانظر وحرر كتبه

يحل أكله لانه إذا كان يغير قتل أحد وكذا لو مرت به أو صيد فاحتكت بسيف فأتى على مذهبها لم يحل
أكلها لانها قاتلة نفسها لانها غيرة ما من له الذبح والصيد وإذا صاد رجل حيتا أو جرادا فأحب إلى لو
سمى الله تعالى ولو ترك ذلك لم يحرمه إذا أحلته ميتة التسمية الغامضة من سنة الذكاة فإذا سقطت الذكاة
حلت بقوله التسمية وإذا كاذب كان فاما ما قيل على قتله من أنسي أو وحشي فلا ذكاة إلا في البقرة والحلق
وأما ما هرب منه من أنسي أو وحشي فإنا لا نعلم به من السلاح فهو ذكاة إذا قتله ومثله البعير وغيره يذبح
في البئر فلا يقدر على مذهبه ولا يضره فيه ضرب بالسكين على أي أراه بقدر عليه ويسمي وتكون ذكاة
(قال) ولو سجد المراض حتى عور موران السلاح فلا بأس بأكله

(الصيد في الصيد) قال الشافعي وإذا وجد الحوت في بطن حوت أو طائر أو سبع فلا بأس بأكل الحوت
ولو وجد في ميت لم يحرم لانه مباح ميتا ولو كنت أحرمة لأن حكمه حكم ما في بطنها لم يحل ما كان منه في
بطن سبع لأن السبع لا يؤكل ولا في بطن طائر إلا أن أدرك ذكاته ثم ما كان في أن يجعل ذكاته ذكاة
الطائر لانه ليس بمخوف من الطائر إنما تكون ذكاة الجنين في البطن ذكاة أمه لانه مخلوق منها وحكمه حكمها
مالم يزلها في الأديمين والدواب فاما ما ازدرد طائر فلا يزدرد عصفورا ما كان حلالا لأن يذكي المزدرد
وكان على من وجدته أن يطبخه فكذلك ما أصبغ في بطن طائر سوى الجراد والحوت فلا يؤكل لحما كان أو
طائر لانه شيء من غيره فاعتاق ذكاته على ما هو منه لا على ما هو من غيره فكذلك الحوت لا يزدرد لانه
أكل الحوت وألقينا الشاة لأن الشاة غير الحوت

(إرسال الرجل الخارج) قال الشافعي رحمه الله وإذا أرسل الرجل الخارج طائرا كان أودابه
على الصيد فقتل ثم صرعه فمضى الصيد أو لم يره فان كان غاصر جمع عن سنه وأخذ طريقا إلى غير هاهنا
طالب غير راجع فان قتل الصيد أكل وإذا رجع إلى صاحبه رأى الصيد أو لم يره ثم عاد بعد رجوعه
فقتله لم يؤكل من قبل أن الأرسال الأول قد انقضى وهذا أحدان طلب بعد إرسال فان رجعه
صاحبه يرجوعه فان رجعا وفي وقته وقفها فاستقبل أو في طريق غير طريق الصيد فقتله أكل
وكان ذلك كإرساله إياه من يده (قال الشافعي) وإذا رمى الصيد فأثبته أو أتاه لا يقدر معه على أن يمتنع من
أن يؤخذ أو كان مريضاً أو مكسوراً أو صغيراً لا يستطيع الامتناع من أن يؤخذ فمضى فقتل لم يحل أكله
ولا يحل هذا إلا بالذكاة والذكاة وجهان ما كان من وحشي أو أنسي فاقدر عليه بغير الرمي والسلاح لم
يحل إلا بالذكاة وما لم يقدر عليه إلا بالرمي أو بالسلاح فهو ذكاة

(باب في الذكاة والرمي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه عن عبيدة بن رفاع
عن جده رافع بن خديج قال قلنا يا رسول الله أنا لا نقول العدة وعدا وليس معنا مدى أن ذكي باليسط فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ما أظنهم الدم وذكر عليه اسم الله فكلوه إلا ما كان من سن أو طفر فان السن عظم من الإنسان
والظفر مدي الحبش (قال الشافعي) فان كان رجل رمى صيدا فأكسره أو قطع جناحه أو بلغ به الحال التي
لا يقدر الصيد أن يمتنع فيها من أن يكون مأخوذاً فرماه أحد فقتله كان حراماً وكان على الرامي قيمته بالحال
التي رماه بها مكسوراً أو مقطوعاً لانه مستعمل الصيد قد صاب فيه ولورماه فأصابه ثم أدرك ذكاته فذكي
كان للرأي الأول وكان على الرامي الثاني ما نقصته الرمية في الحال التي أصابه فيها ولورماه الأول فأصابه وكان
ممتنعاً بطيرانه ان كان طائراً أو بعد وإن كان دابة ثم رماه الثاني فأنبتته حتى لا يستطيع أن يمتنع كان للثاني
ولورماه الأول في هذه الحال فقتله ضمن قيمته للثاني لانه قد صار له دونه ولورماه معاقض ممتنعاً ثم رماه
ثالث فصير غير ممتنع كان للثالث دون الأولين ولورماه الأولين بعد رمية الثالث فقتله لانه ضاع ولورماه

عن بعضي الله به ولا
أنقض البيع

(باب بيع العراة)

(قال الشافعي) إذا باع
الرجل شيئاً من الحيوان
بالنراة فالذي أذهب
إليه قضاء عثمان رضي
الله عنه أنه يرى من
كل عيب لم يعلمه ولا يرا
من عيب علمه ولم يسمه له
ويقفه عليه (١) تقليداً فان
الحيوان مفارق لما
سواء لانه يقتدى بالصحة
والسقم وتحول طباعه
فقلما يبرأ من عيب
يخفى أو يظهر وان أصبح
في القياس لولا ما وصفنا
من اقتراح الحيوان
وغيره ان لا يبرأ من عيوب
تخفى له لم يرها ولو سماها

(١) قوله تقليداً وقوله
بعد يقتدى كذا في
الاصل ولعل اللقطين
محرران فخر كتبته
مصححه

معاً وأحدهما قبل الآخر فأخطأه أحدهما الرميين وأصابته الأخرى كان الذي أصابته رمية ضامناً
ولو أصابته معاً واحداً قبل الأخرى كانت الرميان مستويين أو مختلفتين إلا أنهم ما قدر حركته
فأنفذت أحدهما مقاديرها ولم تنفذ الأخرى كأنه جميعاً قاتلين له وكان الصيد بينهما كما يجرح الرجلان
الرجل أحدهما الجرح الخفيف والآخر الجرح الثقيل أو بعد الجراح الكثيرة فيكونان جميعاً قاتلين
فإن كانت إحدى الرميين أتت منه على ما لا يبعث منه طرفه فيمن مثل أن تقطع حلقومه أو مريشه أو رأسه
أو تقطعه بالثمنين فإن كانت هي التي وقعت أولاً وقعت الرمية الأخرى آخرها فاعتبر في الآخر ميتاً فلا
ضمات عليه إلا أن يكون الصيد بالرمية جليداً أو يبعث منه طرفه فيمن قد رما فافترس من الجلد أو اللحم ويكون الصيد
للراي الذي ذكاه ولو كانت الرمية التي لم تبلغ ذكاه أولاً والرمية التي بلغت ذكاه آخراً كان للراي الآخر
لأنه الذي ذكاه ولم يكن على الراي الأول شيء لأنه لم يكن عليه بعد ما صار له ولا على الذي ذكاه شيء لأنه
رعى صيدها فاعتبر به ولو كان رماه فبلغ أن لا يمنع مشله ويتعامل فدخل دار رجل فأخذه الرجل فذكاه
كان للأول لأنه الذي بلغه أن يكون غير منع وكان على صاحب الدار ما نصته الذكاه إن كانت نقصت شيئاً
ولو أخذ صاحب الدار ولم يذكره كان عليه مرد مالي صاحبه ولو مات في يده قبل أن يرد كان ضامناً من قبل
أنه منعاً بأخذه ومنع صاحبه من ذكاه ولو كانت الرمية لم تبلغه أن يكون غير منع وكان فيه ما يتعامل
طائراً أو عاد فدخل دار رجل فأخذه كان لصاحب الدار (قال الشافعي) ولو رماه الأول ورماه الثاني فلم
يبدأ بلغ به الأول أن يكون منعاً وغير منع جعلناه بينهما مناصفين كما يجعل القاتلين مناه وهو على الذكاه
حتى يعلم أنه قد صار إلى حال لا يقدر فيها على الامتناع ويكون مقدر على ذكاه (قال) وإذا رمى الرجل
طائراً فأسابه أي أصابه ما كانت أوفى أي موضع ما كان إذا جرحته فادمته أو بلغت أكثر من ذلك
فقسط إلى الأرض ووجدناه ميتاً لم يندأ لمات في الهواء أو بعد ما صار إلى الأرض أكل من قبل أنه مما أحل
من الصيد وأنه لا يؤصل إلى أن يكون مأخوذاً إلا بالوقوع ولو جرحناه إذا جرحه فأن تكون الأرض قتله
حرمنا صيده الطير كالهلال أو غيره فذكاه ولو وقع على جبل أو غيره فلم يندأ عنه حتى أخذ ولكنه
لو وقع على جبل فتردى عن هضبته الذي وقع عليه قليلاً أو كثيراً كالمترد بالآلة أو كل الأمان يترك حتى يحيط
العدو أنه مات قبل أن يتردى أو تجد الرمية قد قطعت رأسه أو جذعته أو قطعت ناسه فيعلم حينئذ أنه لم يقع
الذكاه فلو وقع على موضع فتردى فترى بقر بجواره حداً أو شوكاً أو شيء يمكن أن يكون قطع رأسه أو نصفه
أو أقل من ذلك لم يترك حتى يحيط العلم أنه لم يتردد إلا بعد ما مات وإذا رمى الرجل بسهم صيده فأصاب غيره
أو أصابه فأخذه وقتل فغيره ففسواه وبأكل كل ما أصاب إذا قصد بالرمية قصد به صيده ففقد جمع الرمية
التي تكون بها الذكاه وإن نوى صيدها وإذا رمى الرجل الصيد بجرح أو بندق فخرق أو لم يخرق فلا يأكله
الأنثى بذكره ذكاه لأن العالم بينهما أنها غير ذكاه وواقفة وأنها إنما قتلت بالثقل دون الخرق ولأنها
لمست بمنع على السب الإح الذي يكون ذكاه ولو رمى بعراض فأصاب بصفحه فقتل كان موقوفاً لا يؤكل
ولو أصاب بصفحه وبمنع موصلة فخرقاً كل من قبل أنه سهم إنما يقتل بالخرق لا بالثقل ولو رمى بعصا
أو عوداً كان موقوفاً لا يؤكل ولو خسر كل واحد منهما ما كان الحاسق منهما محمداً عوداً أو سلاحاً بجملة
السلاح كل وإن كان لا يجوز الاستكرها فخرق فإن كان العود والعصا خفيفين فكيف السهم أكلت
لأنهما إذا خسر قتلا بالعود وإن أبطأ وإن كانا ثقيلين من ذلك بشئ متباين لم يؤكل من قبل أن الأغلب على
أن القتل بالثقل فهو موقوف

(الذكاه) قال الشافعي رحمه الله أحب الذكاه بالحديد وأن يكون ما ذكره من الحديد موحيد
أخف على المذكي وأحب أن يكون المذكي بالناس مسلماً فقها ومن ذكرى من امرأة أو صبي من المسلمين
جازت ذكاهه وكذلك من ذكرى من صبيان أهل الكتاب ونساءهم وكذلك كل ما ذكره من شيء أنهر الدم وفقرى

لاختلافها أو يراى
كل عيب والاول أصح
(باب بيع الامة)

(قال الشافعي) إذا
باعه جارية لم يكن لأحد
منها فيها مواضع فادأ
دفع الثمن لزم البائع
التسليم ولا يجبر واحد
منهما على إخراج ملكه
من يده إلى غيره ولو كان
لا يلزم دفع الثمن حتى
يحيض وتطهر سكان
البيع فاسد الجهل بوقت
دفع الثمن وفساد آخران
الجارية لا مشتراة شراء
العين فيكون لصاحبها
أخذها ولا على بيع
الصفة فيكون الاجل
معلوم ولا يجوز بيع
العين إلى أجل ولا

الأوداج والمذبح ولم يثر دجارت به الذكاة إلا الظفر والسن فإن النهي جاء فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فمن ذكى بظفره أو سنه وهما ثابستان فيه أو زائلان عنه أو بظفر سبع أو سنه أو ما وقع عليه اسم الظفر من
 أظفار الطير أو غيره لم يحز إلا كل به لنض السنة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا
 ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق (قال الشافعي) كمال الذكاة ما ربع الخلقوم والمرى والودجين وأقل
 ما يكفي من الذكاة اثنتان الخلقوم والمرى وإنما أحبنا أن يذكى بالذكاة على الودجين من قبل أنه إذا أتى على
 الودجين فقد استوطف قطع الخلقوم والمرى حتى يأتهما وفيهما موضع الذكاة لافي الودجين لأن الودجين
 عرفان قد يسيلان من الإنسان ثم يحيا والمرى هو الموضع الذي يدخل فيه طعام كل خلق يأكل من بشر
 أو بهيمة والخلقوم موضع النفس وإذا بان فلا حياة تجاوز طريقة عين فلو قطع الخلقوم والودجين دون المرى
 لم تكن ذكاة لأن الحياة قد تكون بعد هذه أمة وإن قصرت وكذلك لو قطع المرى والودجين دون الخلقوم
 لم تكن ذكاة من قبل أن الحياة قد تكون بعد هذه أمة وإن قصرت فلا تكون الذكاة إلا ما يكون بعده
 حياة طرفة عين وهذا لا يكون إلا في اجتماع قطع الخلقوم والمرى دون غيرها

(باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته وحكم غير المقدور عليه) قال الشافعي الذكاة ذكأتان
 فذكاة ما قدر عليه من وحشي أو أنسي الذبح أو النحر وموضعهما الله والمحر والخلق لافى موضع غير هذا
 موضع الخلقوم والمرى والودجين فذلك الذكاة فيه بما جاءت السنة والآثار وما لم يقدر عليه فذكاة ذكاة
 الصيد إذا كان أو وحشياً فإن قال قائل بأي شيء قست هذا قيل قسته بالسنة والآثار وقد كتبت
 ذلك في غير هذا الموضع لأن السنة أنه أمر في الأنسي بالذبح والنحر إذا قدر على ذلك منه وفي الوحشي بالمرى
 والصيد بالحوارج فلما قدر على الوحشي فلم يحل إلا بما يحل به الأنسي كأنه معقولاً عن الله تعالى أنه إنما
 أراد به الصديق الحال التي لا يقدر عليها أن يكون فيها مذكى بالذبح والنحر وكذلك لما أمر بالذبح والنحر
 في الأنسي فامتنع امتناع الوحشي كان معقولاً أنه مذكى بما يذكى به الوحشي الممتنع فإن قال قائل لا أحد
 هذا في الأنسي قيل ولا يتحد في الوحشي الذبح فإذا أحلته إلى الذبح والأصل الذي في الصيد غير الذبح حين
 صار مقدوراً عليه فكذلك فأحسب الأنسي حين صار إلى الامتناع إلى ذكاة الوحشي فإن قلت لا أحل
 الأنسي وإن امتنع إلى ذكاة الوحشي جاز عليه التغيير لأن يقول لا أحسب الوحشي إذا قدر عاينه الذكاة
 الأنسي وأنت على كل واحد منهما ذكاة في أي حال ما كان ولا أحلها ما عاين حالها بل هذا صاحب الصيد
 أولى لأن لا أعلم في الصيد خبراً يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وأعلم في الأنسي بمتنع خبراً عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يثبت بأنه رأى ذكاته كذكاة الوحشي كيف يجوز لأحد أن يفرق بين المجموع ثم يفرق
 أنظر الثابت من جهة الخبر ويثبت غير من غير جهة الخبر (قال) وإذا رمى الرجل بسيف أو سكين صيداً
 فأصابه بسيف أو واحد السكين فإليه فهو كالسهم يصيبه بنصه وإن أصابه بصفيح السيف أو بقبضة
 أو قفاز إن كان ذاقفاً أو بنباب السكين أو قفازاً أو صفعة فإليه فاعرف الحد عليه حتى عور فلا يأكله إلا أن يدرك
 ذكاته وهذا كالسهم يرمى به والخشبة والخضر فلا يؤكل لأنه لا يدري أيهم قتله (قال) وإن رمى صيداً بهيمة
 بسيف أو سهم ولا ينوي أن يأكله فله أن يأكله كما يذبح الشاة لا ينوي أن يأكلها فيجوز له أكلها ولو رمى
 رجل شخصاً رماه بحسبه خشبة أو حجر أو شراً أو شأفاً فأصاب صيداً فقتله كان أحب إلى أن يتزعم عن أكله
 ولو أكله ما رأته محرماً عليه وذلك أن رجلاً لو أخطأ بشاة فذبحها لا يريد ذكاتها وأخذها بالليل فخر حلقها
 حتى أتى على ذكاتها وهو رها خشبة لينة أو غيرها ما بلغ على أن يكون ذابحاً محرماً عليه ولو دخل علينا بالتعريم
 عليه إذا أتى على ما يكون ذكاة إذا لم ينو الذكاة دخل علينا أن يزعم أن رجلاً لو أخذ شاة ليقتلها لا ليدكها
 فذبحها وسعى لم يكن له أكلها ودخل علينا أن لو رمى ما لا يؤكل من الطائر والدواب فأصاب صيداً أو ثور
 لم يأكله من قبل أنه قصد بالرمية قصد غير الذكاة ولا يذبح المأكول ودخل علينا أن لو أذبح شاة فأخطأ

لشترى أن يأخذ منه
 حبلًا بمهدة ولا يوجه
 وإنما تصفد قبل
 الشراء

(باب البيع مباحة)

قال الشافعي فإذا باعه
 مباحة على العشرة
 واحد وقال قامت على
 بمائة درهم ثم قال
 أخطأت ولكنها قامت
 على تسعين فهي واجبة
 للشترى برأس مالها
 ويحصيه من الربح فإن
 قال غنماً كنز من مائة
 وأقام على ذلك بينة لم
 يقبل منه وهو مكذب
 لها ولو علم أنه غناه
 حطمت الحياة وحصلها
 من الربح ولو كان المبيع
 قائماً كان للشترى أن

برده ولم أفسد البيع لأنه لم ينعقد على محرم عليهم معا التماوقع محرماً على الخائن منهما كما يدل له بالعيب فيكون التدليس محرماً وما أخذ من ثمنه محرماً وكان المشتري في ذلك الخيار (باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن) قال الشافعي ولا بأس بأن يبيع الرجل السلعة إلى أجل ويشتريها من المشتري بأقل بنقد وعرض وإلى أجل قال بعض الناس إن امرأة أتت عائشة فسألتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشتريته منه بأقل فقالت عائشة بثمنها اشتريته وبثمنها ابتعت أخبى زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) وهو محمل ولو كان هذا فابتاعته تكون عائشة عاتبت البيع إلى العطاء لأنه أجل غير معلوم وزيد محبى وإذا اختلفوا فذهبنا للقياس وهو مع زيد ونحن لانبت مثل هذا على عائشة وإذا كانت هذه السلعة في كسائر ما لم لا يبيع ملكي بما شئت وشاء المشتري

(باب تفريق صفقة البيع وجهها) قال المزني اختلف قول الشافعي رحمه الله في تفسيره في الصفقة وجهها ويضت له موضعاً لا يجع فيه شرح أولى قوله فيه إن شاء الله (١) (قال الشافعي) رحمه الله (٢٠١) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وإذا اشترى

توبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده وجحد بالأخر عيباً واختلاف في غن الثوب فقال البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته ثمانية فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري فإن أراد رد الثوب بأكثر من الثمن أو أراد الرجوع بالعيب بأكثر من الثمن فلا يعطيه بقوله الزيادة وقال في كتاب الصلح أنه كالبيع وقال فيه في موضعين مختلفين إن صلحه من دار بمائة

بغيرها فذهب به لم يكن له أكله ولو أضحج شاتين لذهب أحدهما ولا يذهب الأخرى فسمى وأمر السكين فذهب مع حامله أكل التي نوى ذبحها ولم يحل له أكل التي لم يذبحها ودخل علينا أكثر من هذا وأولى أن يدخل مما أدخله بعض أهل الكلام وذلك أن يذبح الرجل شاة غيره فيدركها الرجل المالك لها فزعم أنه لا يحل أكلها الواحد منهم من قبل أن ذابحها عاص لا يحل له أكلها وما أكلها غير ذابح لها ولا أمر بذبحها وهذا قول لا يستقيم بخالف الآثار ولا أعلم في الأمر بالذبح ولا في النية عمل غير الذكاة ولقد دخل على قائل هذا القول منه ما تفاحش حتى زعم أن رجلاً لو غضب سوطاً من رجل فضرب به أمتة حد الزنا ولو كان الغاصب السلطان فغضب بعبه الحد لم يكن واحداً من هذين محدداً وكان عليهما أن يقام عليهما الحد بسوط غير مقصوب فإذا كان هذا عند أهل العلم على غير ما قال فالتة أولى لأن تكون في الذابح والصيد تعمل شيئاً والله أعلم (قال الشافعي) وما طلبته الكلاب والبزاة فاعتبت ففات ولم تنله فلا يؤكل لأنه ميتة وإنما تكون الذكاة فيما نالت لأنها عاتلت تقوم مقام الذكاة ولو أن رجلاً طلب شاة ليدبحها فأتى بها حتى ماتت لم يأكلها وما أصيب من الصيد بأي سلاح ما كان ولم ير فيه فلا يؤكل حتى يبلغ أن يعرفه يدى أو تجاوز الأدماء فيحرق أو يهتك وما نالته الكلاب والصقور والجوارح كلها تقتلته ولم تدمه احتمال معين أحدهما أن لا يؤكل حتى يحرق شيئاً لأن الجوارح ما حرق وقد قال الله تبارك وتعالى الجوارح والمعنى الشافعي أن فعلها كلمة ذكاة فبأي فعلها قتلت حل وقد يكون هذا جازاً فيكون فعلها غير فعل السلاح لأن فعل السلاح فعل الآدمي وأدنى ذكاة الآدمي ما حرق حتى يدى وفعلها عند القتل لا على أن في القتل فعلين أحدهما ذكاة والآخر غير ذكاة وقد تسمى جوارح لأنها تخرج فيكون اسمها لازماً وأكل ما أمسك مطلقاً فيكون ما أمسك حلالاً بالاطلاق ويكون الجرح أن جرحها هو اسم موضوع عليها لأنها

(٣٦ - الام ثاني) وبعد ثمنه مائة ثم وجده عيباً إن شاء الله أن شاعراً العبد وأخذ المائة بنصف الصلح ويسترد نصف الدار لأن الصفقة وقعت على شيئين وقال في نشوز الرجل على المرأة في كتاب الشر وطواشترى عبداً واستحق نصفه إن شاء رد الثمن وإن شاء أخذ نصفه بنصف الثمن وقال في الشفعة أن اشترى شقة أو عرضاً صفقة واحدة أخذت الشفعة بحصتها من الثمن وقال في الاملاء على مسائل ماله وإذا صرف ديناراً بعشرين درهماً فقبض تسعة عشر درهماً ولم يجدد درهماً فلا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصتها من الدينار ويتناقصه البيع بحصة الدرهم ثم إن شاء اشترى منه بحصة الدينار ما شاء يتناقصه قبل التفرق أو تركه عندما شاء أخذه وقال في ثاب البيوع الجديد الأول لو اشترى بمائة دينار مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة ومائة صاع عسل جاز وكل صنف منها بقيته من المائة وقال في الاملاء على مسائل ماله المجموعة وإذا جعلت الصفقة بردياً وبعو عشرة وقيمة البردي خمسة أسداس الثمن وقيمة البعوضة سدس (١) قوله قال الشافعي إلى آخر الباب وجدنا في بعض نسخ المختصر ما ملخصه هذه الفروع كلها نقلها الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله بن البرماوى من نسخة قديمة من المختصر وعرضها على السراج البلخي فأقرها كتبها بحججه

العشرة فالبردي بخمسة أسداس الثمن والخمسة بسدس الثمن وبهذا المعنى قال في الاملاء لا يجوز ذهب جيد وردي بذهب وسط ولا بخر جيد وردي بخر وسط لان لكل واحد من الصنفين حصنة في القيمة فيكون الذهب بالذهب والبر بالبر لا يجوز ان يسلف مائة دينار في مائة صاع تمر ومائة صاع حنطة لان ثمن كل واحد منهما مجهول وقال في الاملاء على مسائل مالك المجموعة ان الصفقة اذا بيعت شيئين مختلفين فكل واحد منهما مبيع بخصته من الثمن وقال في بعض كتبه لو ابتاع غنما جال عليها الحول فأخذ المصدق الصدقة منها فلم يشر بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم له كما اشترى كاملاً أو يأخذ ما بقي بخصته من الثمن وقال ان أسلف في رطب فتعذر رجوع بخصته ما بقي وان شاء أخرج الى قابل وقال في كتاب الصداق ولو اصدق أربع نسوة لم يقسمت على مهرهن (قال) ولو اصدقها عبد فاستحق نصفه كان اختيارها ان تأخذ نصفه والرجوع بنصف قيمته أو الرذ (قال المزني رحمه الله) فأما قيمة ما استحق من العبد فهذا غلط معناه وكيف تأخذ قيمة ما لم تملكه قط بل قياس قوله هذا ترجع بنصف مهر مثلها كما لو استحق كله كان له مهر مثلها وقال في الاملاء على الموطن ولو اشترى جارية (٣٠٣) أو جاريةين فأصاب بأحداهما عيباً فليس له أن يردها بخصته من الثمن وذلك أنها

صفقة واحدة فلا ترد الامعاء كما لا يكون له لو بيع من دار ألف سهم وهو شفعيها أن يأخذ بعض السهمان دون بعض وانما منع أن يردها بعيب بخصته من الثمن أنه وقع غير معلوم القيمة وانما يعلم بعد وأي شيء عقد امرضاهما عليه كذلك كان فاسداً لا يجوز أن أقول اشترى منك الجارية بهاتين الجاريتين على أن كل واحدة منهما بقيتها منها ولو سميت أيتهما أرفع لان ذلك على أمر غير معلوم وقال فان فانت

ان لم يخرج لم يؤكل ما قتلت واذا أحرز الرجل الصيد فربطه وأقام عنده أو لم يقم فانفلت منه فصاده غيره من ساعته أو بعد دهر طويل فصاد ذلك كله وهو لصاحب الثمن أحرزه لانه قد ملكه ملكاً صحيحاً كما يكمل شأنه ألا ترى أن رجلاً لو قتل في يديه ضمن له قيمته كما ضمن له قيمة شأنه فإذا كان هذا هكذا فصدق ملكه ملك الشاة ألا ترى أن جارا لا انسى لو استوحش فأخذه رجل كان للمالك الاول وستة الاسلام أن من ملك من الأتيمين شيئاً لم يخرج من ملكه الا بان يخرج به هو ولو كان هرب الوحش من يديه يخرج به من ملكه كان هرب الانسي يخرج به من ملكه ويستل من خالف هذا القول ان هرب خرج من ملكه بهرب نفسه علك نفسه فلا يجوز لاحد غيره أن يملكه فان قال لا وكيف تلك البهائم أنفسها قيل وهكذا لا يملكها غير من ملكها على من ملكها الا بان يخرجها باها من يده ويستل ما فرق بين أن يخرج من يده فيصير تحت عاقان أخذه غيره كان للاول اذا تقارب ذلك وان تباعد كان للآخر أقرأت ان قال قائل اذا تباعد كان للاول واذا تقارب كان للآخر ما الحق عليه هل هي الآن يقال لا يجوز الا أن يكون للاول بكل حال واذا انفلت كان لمن أخذه من ساعته وهكذا أكل وحشي في الارض من طائر أو غيره والحوت وكل ممنوع من الصيد (قال الشافعي) واذا ضرب الرجل الصيد أو رماه فأبان يده أو رجلاه فانت من تلك الضربة فصاد ذلك ولو ابا ن نصفه فبا كل النصفين واليد والرجل وجميع البدن لان تلك الضربة اذا وقعت موقع الذكاة كانت ذكاة على ما بان وبقي كالمضربة أو ذبحه فأبان رأسه كانت الذكاة على الرأس وجميع البدن ولا تعدو الضربة أو الرمية أن تكون ذكاة والذكاة لا تكون على بعض البدن دون بعض أو لا تكون ذكاة فلا تؤثر كل منه شيء ولكنه لو ابا ن منه عضواً لم أدرك ذكاته فذكاة على كل العضو الذي ابا ن لان الضربة الاولى صارت غير ذكاة وكانت الذكاة في الذبح ولا يقع الاعلى البدن وما ثبت فيه منه ولم يزايله وما زايله كان بمنزلة الميتة الا ترى أنه لو ضرب

احدى الجاريتين بموت أو بولاده لم يكن له رد التي يعيب ويرجع بقيمة العيب من الجارية كانت قيمة التي فانت عشرين منه والتي بقيت ثلاثين وقيمة الجارية التي اشترى بها خسون فصار حصنة المعيبة من الجارية ثلاثة اجناسها وكان العيب بنفسها العشر فيرجع بعشر الثمن وهو ثلاثة وقال في كتاب الاملاء على الموطن ولو صرف الدينار بالدرهم فوجد منها زائفاً فهو بالخيار بين أخذه ورده وينقص الصرف لانها صفقة واحدة وقال فيه أيضاً في موضع آخر فان كان الدرهم زائفاً من قبل السكة أو وقع القرض فلا بأس على المشتري في أن يقبله فان رد رد الصرف كله لانهابيعة واحدة وان زاف على أنه نحاس أو تبر غير فضة فلا يكون له أن يقبضه والبيع منقوض وقال في كتاب الاملاء على مسائل مالك المجموعة ولا يجوز بيع ذهب بذهب ولا ورق بورق ولا بشئ من المأكول أو المشروب الا مثلاً بمثل فان تفرق من مقامهما بقي قبل أحد منهما شيء فسد وقال في كتاب الصلح انه كالبيع فان حاله من دار بمائة وبعد قيمته مائة وأصاب بالعبد عيباً فليس له الا أن ينقض الصلح كله أو يجيزه معاً وقال في هذه المسئلة بعينها لو استحق العبد ان ينقض الصلح كله وقال في الصداق فاذا ذهب بعض البيع لم أرد الباقى وقال في كتاب المكاتب نصفه عبد ونصفه حر كان في معنى من باع ما يملك وما

لا يملك وفسدت الكتابة (قال المزني) وهذا كله منع تفريق صفقة (قال المزني) فإذا اختلف قوله في الشيء الواحد تنافيا وكانا كلاما معني وكان أولاهما به ما أشبه قوله الذي لم يختلف (قال) وأخبرني بعض أصحابنا عن المزني رحمه الله أنه يختار تفريق الصفقة ويراه أولى قولي الشافعي (باب اختلاف المتبايعين وإذا قال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض) قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع والمتابع بالخيار (قال) وقال مالك أنه بلغه عن ابن مسعود أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال أيما باععين تبايعا فالقول قول البائع أو تترادان (قال الشافعي) قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن البيعة على المدعي واليمين على المدعى عليه فإذا تبايعا عبدان فقال البائع بألف والمشتري بخمس مائة فالبايع يدعي فضل الثمن والمشتري يدعي السلعة بأقل من الثمن فيتحالفان فإذا حلفا معا قيل للمشتري أنت بالخيار في أخذه بألف أو رده ولا يلزمك ما لا تفر به فأبهمنا نكل عن اليمين وحلف صاحبه حكمه (قال) وإذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم وهما متصادقان على البيع ويختلفان في الثمن ينقض البيع ووجدنا الفاتن في (٣٠٣) كل ما نقض فيه القائم تنقضا فعلى المشتري رده

منه عضوا ثم أدرك ذلك ففتركه كما لم يأكل منه شيئا لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة
(باب فيه مسائل مما سبق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما كان مأكولا من طائر أو دابة فإن يذبح أحب إلى ذلك سنته ودلالة الكتاب فيه والبقر داخل في ذلك لقوله عز وجل إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وحكايته فقال فذبحوها وما كادوا يفعلون إلا الأبل فقط فأنها تخر لآن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخر بدنه فوضع النحر في السنة في اللبة وموضع الذبيح في الاختيار في السنة أسفل من اللعين والذكاة في جميع ما يخر وبذبح ما بين اللبة والخلق فأين ذبح من ذلك أجزاء فيه ما يجز به إذا وضع الذبيح في موضعه وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما يخر كرهته ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعدمه إلى غيره قال ابن عباس الذكاة في اللبة والخلق لمن قدر وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن ترهق (قال الشافعي) والذكاة إذا كان فاقدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبة والخلق لا يحل بغيرهما النسيان كان أو وحشيا وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه أنسبا كان أو وحشيا فإن تردى بعير في نهر أو بئر فلم يقدر على منخره ولا منبجه حيث ينز في قطع فيه بسكين أو شيء تجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات كل وهكذا إذا ذكاه ما لا يقدر عليه قدر يذبح بعير في بئر فقطع في ما كانه ففشل عنه ابن عمر فأمر بالكله وأخذ منه عشرين بدرهمين وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال شيء من السلاح فلا يقدر على منبجه فقال أحبنا نلت منه بالسلاح فكله وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحسنته ولا يحسرها ذلك (قال الشافعي)

منه عضوا ثم أدرك ذلك ففتركه كما لم يأكل منه شيئا لأن الذكاة قد أمكنته فصارت الضربة الأولى غير الذكاة
(باب فيه مسائل مما سبق) قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل ما كان مأكولا من طائر أو دابة فإن يذبح أحب إلى ذلك سنته ودلالة الكتاب فيه والبقر داخل في ذلك لقوله عز وجل إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة وحكايته فقال فذبحوها وما كادوا يفعلون إلا الأبل فقط فأنها تخر لآن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخر بدنه فوضع النحر في السنة في اللبة وموضع الذبيح في الاختيار في السنة أسفل من اللعين والذكاة في جميع ما يخر وبذبح ما بين اللبة والخلق فأين ذبح من ذلك أجزاء فيه ما يجز به إذا وضع الذبيح في موضعه وإن نحر ما يذبح أو ذبح ما يخر كرهته ولم أحرمه عليه وذلك أن النحر والذبح ذكاة كله غير أني أحب أن يضع كل شيء من ذلك موضعه لا يعدمه إلى غيره قال ابن عباس الذكاة في اللبة والخلق لمن قدر وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وزاد عمر ولا تعجلوا الانفس أن ترهق (قال الشافعي) والذكاة إذا كان فاقدر على ذكاته مما يحل أكله فذكاته في اللبة والخلق لا يحل بغيرهما النسيان كان أو وحشيا وما لم يقدر عليه فذكاته أن ينال بالسلاح حيث قدر عليه أنسبا كان أو وحشيا فإن تردى بعير في نهر أو بئر فلم يقدر على منخره ولا منبجه حيث ينز في قطع فيه بسكين أو شيء تجوز الذكاة به فأنهر الدم منه ثم مات كل وهكذا إذا ذكاه ما لا يقدر عليه قدر يذبح بعير في بئر فقطع في ما كانه ففشل عنه ابن عمر فأمر بالكله وأخذ منه عشرين بدرهمين وسئل ابن المسيب عن المتردي ينال شيء من السلاح فلا يقدر على منبجه فقال أحبنا نلت منه بالسلاح فكله وهذا قول أكثر المفتين (قال الشافعي) وأحب في الذبيحة أن توجه إلى القبلة إذا أمكن ذلك وإن لم يفعل الذابح فقد ترك ما استحسنته ولا يحسرها ذلك (قال الشافعي)

ووال كل واحد منهما لا أدفع حتى أقبض فالذي أحب الشافعي من أقاويل وصفها أن يؤمر البائع بدفع السلعة ويحرم المشتري على دفع الثمن من ساعته فإن غاب وله مال أشهد على وقف ماله وأشهد على وقف السلعة فإذا دفع أطلق عنه الوقف وإن لم يكن له مال فهذا مفلس والبائع أحق بسلعته ولا يدع الناس يمانعون الحقوق وهو يقدر على أخذها منهم (قال) ولو كان الثمن عرضا وذهب بعينه فتلف من يدي المشتري أو تلفت السلعة من يدي البائع انتقض البيع (قال) ولا أحب مبايعته من أكثر ماله من ربا ومن حرام ولا أفسخ البيع لا مكان الحلال فيه (باب البيع الفاسد) قال الشافعي إذا اشتري جارية على أن لا يبيعها وأعلى أن لا خسار عليه من ثمنها فالبيع فاسد ولو قبضها فاعتقها لم يجز عتقها وإن أولدها ردت إلى ربا وكان عليه مهر مثلها وقيمة ولده يوم خرج منها فإن مات الولد قبل الحكم أو بعده فسواء ولو كان باعها ففسد البيع حتى ترد إلى الأول فإن ماتت فعليه قيمتها كان أكثر من الثمن الفاسدا وأقل ولو اشتري زعرا واشترط على البائع حصادة كان فاسدا ولو قال بعني هذه الصبرة كل أردب بدرهم على أن تزيدني أردبا أو أنقصك أردبا كان فاسدا وكل ما كان من هذا النحو فالبيع فيه فاسد ولو اشترط في بيع السمن أن يزنه بظروقه ما جاز وإن كان على أن يطح ح عنه وزن الطر وف جاز ولو

اشترط الخيار في البيع أكثر من ثلاث بعد التفريق قسداً لبيع (باب بيع الغرر) قال الشافعي أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر قال ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن عيب الفحل ولا يجوز بحال ومن يبيع الغرر عندنا يبيع ما ليس عنده وببيع الحبل في بطن أمه والعبد الابن والطير والخوت قبل أن يصاد أو ما أشبه ذلك وما يدخل في هذا المسمى أن يبيع الرجل عبد الرجل ولم يولد له فالحق فاسد أجازة السيد أو لم يجزه كما اشترى بأقافور لم يجز البيع لأنه كان على فساد إذ لم يدر أبيضه أو لا يبيضه وكذلك يشتري العبد بغير إذن سيده لا يدرى أبيضه المالك أو لا يبيضه ولو اشترى مائة ذراع من دار لم يجز لجهله بالانزع ولو علم انزعها فاشترى منها انزعاً مشاعاً جاز ولا يجوز بيع الثمن في الضرع لأنه مجهول كان ابن عباس يكره بيع الصوف على ظهر الغنم واللين في ضرعها لا يكيل ولا يجوز بيع المسك في فارة لأنه مجهول لا يدرى كم وزنه من وزن جلوده (قال المزني) يجوز أن يشترى به إذا رآه بعينه حتى يحيط به علماً جزافاً (باب بيع جبل الحبله والملاسة والمنابذة وشراء الاعمي) قال الشافعي أخبرنا مالك عن (٢٠٤) نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحبله

وكان يبيعاً يتابعه أهل الجاهلية كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم ينتج التي في بطنها (قال الشافعي) فإذا عقد البيع على هذا ففسوخ للجهل بوقته وقد لا تنتج أبداً وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الملاسة والمنابذة والملاسة عندنا أن يأتي الرجل بشيء مطلوب فيلبسه المشتري أو في طلبه فيقول رب الثوب أبيعك هذا على أنه إذا وجب البيع فنظرك إلى اللحم لا خير لك إذا نظرت إلى

نهى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الخلع وأن تعجل الانفس أن ترهق والخلع أن يذبح الشاة ثم يكسر قفاها من موضع الذبح لضعفه ولمكان الكسرة أو تضرب ليجعل قطع حركتها كره هذا وإن سلخها أو يقطع شياؤها ونفسها تضرب أو يمسها بضرب أو غيرهما حتى تبرد ولا يبق فيها حركة فإن فعل شيئاً كرهته بعد الاتيان على الذكاة كان مسيئاً ولم يجز مهال ذلك لأنها ذكية (قال الشافعي) ولو ذبح رجل ذبيحة فسبقت يده فأبان رأسها كلها وذلك أنه أتى بالذكاة قبل قطع الرأس ولو ذبحها من قفاها أو أحد صفتي عنقها لم يعلم متى ماتت لم يأكلها حتى يعلم فإن علم أنها حيت بعد قطع القفا أو أحد صفتي العنق حتى وصل بالمدينة إلى الخلقوم والمرى فقطعها ما وهى حية كل وكان مسيئاً بالجرح الأول كالجرحها ثم ذكها كان مسيئاً وكانت حلالة ولا يضره بعد قطع الخلقوم والمرى معها أقطع ما بقي من رأسها ولم يقطعها إنما أنظر إلى الخلقوم والمرى فإذا وصل إلى قطعها وفيها الحياة كانت ذكية وإذا لم يصل إلى ذلك وفيها الحياة كانت ميتة وإذا غاب ذلك عني وقد ابتدأ من غير جهتها جعلت الحكم على الذي ابتدأ منه إذا لم أستيقن بحياة بعد (قال الشافعي) والتسمية على الذبيحة باسم الله فإذا زاد على ذلك شيأ من ذكر الله عز وجل فالزيادة خير ولا كرم مع تسميته على الذبيحة أن يقول صلى الله عليه وسلم الله بل أحبه له وأحبه أن يكثر الصلاة عليه فصلى الله عليه في كل الحالات لأن ذكر الله عز وجل والصلاة عليه إيمان بالله تعالى وعبادته يؤجر عليها إن شاء الله تعالى من قالها وقد ذكر عبد الرحمن بن عوف أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فتقدمه النبي صلى الله عليه وسلم قال فاتبعه فوجد عبد الرحمن ساجداً فوقف ينتظره فأطال ثم رفع فقال عبد الرحمن لقد خشيت أن يكون الله عز ذكره قد قبض روحك في سجودك فقال يا عبد الرحمن أتى لما كنت حيث رأيت لقيني جبريل فأخبرني عن الله عز وجل أنه قال من صلى عليك صليت عليه

بحوفه أو طولوه وعرضه والمنابذة أن أتيتك إليك ثوباً وتبذ إلى ثوبك على أن كل واحد منهما بالآخر ولا خيار فسجدت إذا عرفنا الطول والعرض وكذلك أن أتيتك ثوباً بثمن معلوم (قال) ولا يجوز شراء الاعمي وإن ذاق ماله طعاماً لأنه يختلف في الثمن باللون إلا في السلم بالصفة وإذا وكل بصيراً يقبض له على الصفة (قال المزني) يشبه أن يكون أراد الشافعي بلفظة الاعمي الذي عرف الألوان قبل أن يعنى فأما من خلق أعمي فلا معرفة له بالألوان فهو في معنى من اشترى ما يعرف طعمه ويجهل لونه وهو نفسه فتفهمه ولا تغلط عليه (باب البيع بالثمن المجهول وبيع الخبز ونحو ذلك) قال الشافعي أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة (قال الشافعي) وهما وجهان أحدهما أن يقول قد بعثك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين إلى سنة قد وجب لك بأيهما شئت أناوشئت أنت فهذا يبيع الثمن فيه مجهول والثاني أن يقول قد بعثك عبدي هذا بألف على أن تبغيني دارك بألف فإذا وجب لك عبدي وجبت لي دارك لأن ما نقص من كل واحد منهما ما باع ازداده فيما اشترى فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الخبز (قال الشافعي) والخبز خديعة وليس من أخلاق أهل الدين وهو أن يحضر السلعة

تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها فيقتدي به السوام فيعطوا بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يعلموا سومه فهو عاص لله ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعقد الشراء نافذ لأنه غير النجس وقال صلى الله عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض (قال الشافعي) وبين في معنى نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع على بيع أخيه أن يتواجبا السلعة فيكون المشتري مقتبطاً وغير نادم فيأتيه رجل قبل أن يتفرقا فيعرض عليه مثل سلعته أو خير منها بأقل من الثمن فيفسخ بيع صاحبه بأن له الخيار قبل التفرق فيكون هذا الفساد وقد عصى الله إذا كان بالحديث عالماً والبيع فيه لازم (قال المزني) وكذلك المدلس عصى الله به والبيع فيه لازم وكذلك الثمن حلال (قال الشافعي) الثمن حرام على المدلس

(باب النهي عن بيع حاضر لباد والنهي عن تلقي السلع) قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وزاد غير الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض (قال) فإن باع حاضر لباد فهو عاص إذا كان عالماً بالحدوث ولم يفسخ (٢٠٥) لأن في قوله صلى الله عليه وسلم دعوا الناس برزق الله بعضهم من بعض يتبين

أن عقد البيع جازة ولو كانت مفسوخة لم يكن بيع حاضر لباد يمنع المشتري شيئاً من فضل البيع وإنما كان أهل البوادي إذا قدموا بسلعهم يبيعونها بسوق يومهم للمؤنة عليهم في حبسها واحتباسهم عليها ولا يعرف من قلة سلعته وحاجة الناس إليها يعلم الحاضر فيصيب الناس من بيعهم رزقاً وإذا توكل لهم أهل القرية المقيمون ترصوا بها لأنه لا مؤنة عليهم في المقام

فوجدت لله شكراً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على خطي به طريق الجنة (قال الربيع) قال مالك لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة وإن ذاب العجب والشافعي يقول يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم مع التسمية على الذبيحة (قال الشافعي) ولسنا نعلم مسلماً ولا يخاف عليه أن تكون صلاته عليه صلى الله عليه وسلم إلا الإجماع بالله ولقد خشيت أن يكون الشيطان أدخل على بعض أهل الجهالة النهي عن ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبيحة لينتفعهم الصلاة عليه في حال لمعني يعرض في قلوب أهل الغفلة وما يصلي عليه أحد إلا أعان الله تعالى وأعظم الله وتقر باليه صلى الله عليه وسلم وقرنا بالصلاة عليه منه زلفي والذي كره على الذابح كلها سواء وما كان منها نكافاً فهو كذلك فإن أحب أن يقول اللهم تقبل مني قاله وإن قال اللهم منك واليك فتقبل مني وإن ضحي بها عن أحد فقال تقبل من فلان فلا بأس بهذا دعاءه لا يكره في حال وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت مثله أنه ضحي بكبشين فقال في أحدهما بعد ذكر اسم الله عز وجل اللهم عن محمد وعن آل محمد وفي الآخر اللهم عن محمد وعن أمة محمد (قال الربيع) رأيت الشافعي إذا حضر الخبز أريد ذبح الضحية حضره حتى يذبح

(باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه) قال الشافعي رحمه الله وذبح كل من أطاق الذبح من امرأة حائض وصبي من المسلمين أحب إلى من ذبح اليهودي والنصراني وكل حلال الذبيحة غير أني أحب للمرأة أن يتولى ذبح نسكه فإنه يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مرة من أهله فاطمة أو غيرها حضري ذبح نفسك فإنه يغفر لك عند أول فطرة منها (قال الشافعي) وإن ذبح النسيكة غير مالكها أجزأت لأن النبي صلى الله عليه وسلم نحر بعض هديه ونحر بعضه غيره وأهدى هذا فأفانحه من أهله معه غير أني أكره أن يذبح شيئاً

بها فلم يصب الناس لم يكون في بيع أهل البادية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان للبيع (قال الشافعي) وسمعت في هذا الحديث فن تلقاها فصاحب السلعة بالخيار بعد أن يقدم السوق (قال) وهذا أخذان كان ابتاء هذا دليل أن البيع جائز غير أن لصاحب الخيار بعد قدوم السوق لأن شراءهم من البدوي قبل أن يصير إلى موضع المتساومين من الغرر بوجه النقص من الثمن فله الخيار

(باب بيع وسلف) قال الشافعي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف (قال الشافعي) وذلك أن من سنته صلى الله عليه وسلم أن تكون الأثمان معلومة والبيع معلوم فلما كنت إذا اشتريت منك داراً جاثية على أن أسلفك مائة كنت لم أشتريها بمانة مفردة ولا بمانتين والمائة السلف عارية له بها منفعة مجهولة وصار الثمن غير معلوم ولا خيري أن يسلفه مائة على أن يقبضه خيراً منها ولا على أن يعطيه إياها في بلد كذا ولو أسلفه إياها بلا شرط فلا بأس أن يشكره فيقبضه خيراً منها ولو كان له على رجل حق من بيع أو غيره حال فأخذه مائة كان له أن يرجع متى شاء وذلك أنه ليس بالخارج شيء من ملكه ولا أخذ منه عوضاً فيلزمه وهذا معروف لا يجب له أن يرجع به (باب تصرف الوصي في مال مولى به) قال الشافعي وأحب أن يتصرف الوصي بأموال من يلى ولا ضمان عليه قد انتج

نحرم مال يتيماً وأبصعت غاشة باموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام تلهم وإذا كنا نأمر الوصي أن يشتري بمال اليتيم عقاراً لانه خيره لم يجز أن يبيع له عقاراً إلا بقطعة أو حاجة (باب تصرف الرقيق) قال الشافعي وإذا أذن العبد بغير إذن سيده لم يلزمه ما كان عبداً ومتى عتق اتبع به وكذلك ما أقربه من جنابه ولو أقرب بسرقة من حرزها يقطع في مثلها قطعناه وإذا صار حرّاً أغرمناه لأنه أقر يشين أحدهما لله في يديه فأخذناه والآخر للناس في ماله ولا مال له فأخرنا به كالعسر نؤخره بما عليه فإذا أفاد أغرمناه ولم يجز إقراره في مال سيده (باب يبيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز) قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن (قال الشافعي) وقال صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً إلا كلباً ماشية أو ضارياً نقص من أجره كل يوم قيراطان (قال) ولا يحل الكلب ثمن بحال ولو جاز ثمنه جاز حلوان الكاهن ومهر البغي ولا يجوز اقتناؤه إلا لصاحب مسد أو حرث أو ماشية أو ما كان في معناتهم وما سوى ذلك مما فيه منفعة في حياته يبيع وحل ثمنه وقبضته وإن لم يكن (٢٤٩) يؤكل من ذلك الفهيد يعلم الصيد والبازي والشايع والصقر من الجوارح المعلقة ومثل

من التساؤل مشروك لأن يكون ما تقرب به إلى الله على أيدي المسلمين فإن ذبحها مشركاً تحل ذبيحته أجزأت مع كراهتي لما وصفت ونساء أهل الكتاب إذا أطقن الذبح كرجالهم وما ذبح اليهود والنصارى لأنفسهم مما يحل للمسلمين كله من الصيد أو بهيمة الأنعام وكأول ما يجزى من ثمنه ثمنها أو حواياها أو ما اختلط بغيرها أو غيره إن كانوا يجرمون فلا بأس على المسلمين في أكله لأن الله عز وجل إذا حل طعامهم فكان ذلك عند أهل التفسير ذبائحهم فكل ما ذبحوا لنا فبشيء مما يجزى من ثمنه فلو كان يحرم علينا إذا ذبحوه لأنفسهم من أصل دينهم يجرى عليهم حرم علينا إذا ذبحوه لنا ولو كان يحرم علينا لأنه ليس من طعامهم وإنما حل لنا طعامهم وكان ذلك على ما يستحلون كانوا قد يستحلون محرماً علينا بعد ذبحه لهم طعاماً فكان يلزمنا لو ذبحنا هذا المذهب أن تأكله من طعامهم الحلال لهم عندهم ولكن ليس هذا معنى الآية معناها وصفنا والله أعلم (قال الشافعي) وقد أنزل الله عز وجل كرم على نبيه صلى الله عليه وسلم فأحل فيه فهو حلال إلى يوم القيامة كان ذلك محرماً قبله أو لم يكن محرماً وما حرم فيه فهو حرام إلى يوم القيامة كان ذلك حراماً قبله أو لم يكن ونسج به ما خالفه من كل دين أخرجه أو كان قبله واقتصر على الخلق اتباعه غير أنه أذن جل ثناؤه بأن تؤخذ الجزية ممن أهل الكتاب وهم صاغرون غير عائلهم بتركهم الأيمان ولا يحرم عليهم شيئاً أحله في كتابه ولا يحل لهم شيئاً حرمه في كتابه وسواء ذبائح أهل الكتاب حريمين كانوا أو مستأمنين أو ذمة (قال الشافعي) ولا أكره ذبيحة الآخر من المسلم ولا المجنون في حال إفاقته وأكره ذبيحة السكران والمجنون المغلوب في حال جنونه ولا أقول إنها حرام فإن قال قائل فلم زعمت أن الصلاة لا تجزى عن هذين لو صليا وأن ذكاتها تجزى قبل أن يشاء الله لا اختلاف الصلاة والذكاة الصلاة أعمال لا تجزى إلا عن عاقلها ولا تجزى إلا بطهارة وفي وقت وأول وآخر وهما مما لا يهمل ذلك والذكاة إنما أريد أن يؤتى عليها فإذا أتباعها لم أستطع أن أجعلها ما فيها أسوأ

الهر والحمار والأنسي والبغل وغير ذلك مما فيه منفعة حيا وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحداة والرخم والبغاة والقارة والجرذان والوزغان والخنافس وما أشبه ذلك فأرى والله أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه ولا قبضته على من قتله لأنه لا معنى للنفعة فيه حيا ولا مذبحاً فثمنه ككل المال بالباطل

(باب السلم)

قال الشافعي أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح

عن عبد الله بن أبي كثير وابن كثير (١) الشك من المزني عن أبي المنهال عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قدم المدينة وهم يسلفون في التمر السنة ورعا قال السنين والثلاث فقال صلى الله عليه وسلم من أسلف فلسلف في كبل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم (قال الشافعي) قد أذن الله جل وعز في الرهن والسلم فلا بأس بالرهن والحيل فيه (قال الشافعي) وإذا أجاز السلم في التمر السنين والتمر قد يكون رطباً فقد دل على أنه أجاز الرطب سلفاً فهو نافي غير حريمته الذي يطيب فيه لأنه إذا أسلف سنين كان في بعضه نافي غير حريمته (قال) وإن فقد الرطب والعنب حتى لا يبقى منه شيء في البلد الذي أسلفه فيه قبل المسلف بالخيار بين أن يرجع بما بقي من سلفه بحصته أو يؤخر ذلك إلى الرطب قابل وقيل يفسخ بحصته ونهى النبي صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأجاز السلف فدل أنه نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً وذلك بيع الاعيان فإذا أجاز رسول الله عليه (١) قوله الشك من المزني الحديث المذكور في نسخ الآية مما يعلق عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال وفي خلاصته التذهب عبد الله بن كثير الكناشي مؤيدهم روى عنه عبد الله بن أبي نجيح اهـ وليس فيها من اسمه عبد الله بن أبي كثير زيادة أي كتبه معصية

وسلم بصفة مضمونا الى أجل كان حالاً أجوز ومن الثريا بعد فأجازه غطاء حالاً (قال المزني) قلت أنا والذي اختار الشافعي أن لا يسلف جزافاً من ثياب ولا غيرها ولو كان درهما حتى يصفه بوزنه وسكته وبانه وضع أو أسود كما يصف ما أسلم فيه (قال المزني) قلت أنا فقد أجاز في موضع آخر أن يدفع سلعة غير مكيلة ولا موزونة في سلم (قال المزني) وهذا أشبه بأصله والذي احتج به في تجويز السلم في الحيوان أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف بكرافه عليه حيواناً مضموناً وإن علبا رضى الله عنه باع جلاباً بعشرين جلاباً الى أجل وإن ابن عمر استترى راحلة بأربعة أبعرة الى أجل (قال المزني) قلت أنا وهذا من الخراف العاجل في الموصوف الآجل (قال الشافعي) ولولم يذكر في السلم أجلاً فذكر أنه قبل أن يتفرق جاز ولو أوجباه بعد التفرق لم يجز (قال) ولا يجوز في السلف حتى يدفع الثمن قبل يفارقه ويكون ما سلف فيه موصوفاً وإن كان ما سلف فيه بصفة معلومة عند أهل العلم بها أجل معلوم جاز قال الله تبارك وتعالى يسألونك عن الأهل قل هي موافقة للناس ولا يلزم جعل لاهل الاسلام علماً إلا بما فلا يجوز الى الحصاد والعطاء لتأخير ذلك وتقديمه ولا الى فصم النصارى وقد يكون عاملاً في شهر وعاماً في غيره على حساب ينشؤون فيه أياماً فلو أجزأه كنافذ علمنا في ديننا (٣٠٧) بشهادة النصاي وهذا غير حلال للمسلمين ولو كان أجله الى يوم كذا حتى يطلع فجر ذلك اليوم (قال) وإن كان ما سلف فيه مما يكال أو بوزن سميماً مكالاً معروفاً عند العامة ويكون المسلف فيه ما موافقاً لمجمله فإن كان تم قال صحابي أو وردى أو كذا وإن كان خبطة قال شامية أو ميسانية أو كذا وإن كان مختلف في الجنس الواحد بالحدارة والرقعة وصفاً ما يضبطانه به وقال في كل واحد جديداً وأجلاً معلوماً أو قال حالاً وعتيقاً من الطعام أو جديداً وإن

حالا من مشركاً ومشركه حائض أو صغيرة لا تعقل أو من لا تجب عليه الحدود وكل هؤلاء تجزى ذكاته فقلت بهذا المعنى انه انما أريد الاتيان على الذكاة

(١) كتاب الاطعمة وليس في التراجم وترجم فيه ما يحل ويحرم

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أصل ما يحل أكله من البهائم والدواب والطيرو شيان ثم يتفرقان فيكون منها ثم يحرم نصاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشئ محرم في جلة كتاب الله عز وجل خارج من الطيبات ومن بهيمة الانعام فان الله عز وجل يقول أحلت لكم بهيمة الانعام وبقرة أحل لكم الطيبات فان ذهب ذاهب الى أن الله عز وجل يقول قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه فأهل التفسير ومن سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه فأهل التفسير ومن سمعت كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلت لهم الطيبات عندهم الا ما استثنى منها وحرمت عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل ويحرم عليهم الخبائث (قال الشافعي) دان قال قائل ما دل على ما وصفت قبل لا يجوز في تفسير الآي الا ما وصفت من أن تكون الخبائث معروفة عند من خوطب بها والطيبات كذلك إما في لسانها وإما في خبر يلزمها ولو ذهب ذاهب الى أن يقول كل ما حرم حرام بعينه وما لم ينص بتحريم فهو حلال أحل كل العذرة والدود وشرب البول لأن هذا لم ينص فيكون محرماً ولكنه داخل في معنى الخبائث التي حرموا حرمت عليهم بتحريمهم وكان هذا في شر من حال الميتة والدم المحرمين لأنهم ما نجسان نجسان ما ماسا وقد كانت الميتة قبل الموت غير نجسة فالبول والعذرة اللذان لم يكونا ناطقاً بالنجس أولى أن يحرم أن يؤكلاً أو يشرباً وإذا كان هذا هكذا ففيه كفاية مع أن ثم دلالة بسنة

يصف ذلك بحصاد عام كذا سمي أصح ويكون الموضع معروفاً ولا يستغنى في العسل من أن يصفه بيباض أو صفرة أو خضرة لأنه يتباين في ذلك ولو اشتراط أجود الطعام أو أردأ لم يجز لأنه لا يوقف عليه ولو كان ما سلف فيه رقيقاً قال عبد الله بن عباساً أو سداً سبياً أو محتلاً ووصف سنه وأسود هو أو ووضي أو أبيض أو أصفر أو أسحم وكذلك ان كانت جارية وصفها ولا يجوز أن يشترط معها ولدها ولا أنها حبلى وإن كان في بعير قال من نعم بنى فلان من ثني غير مودن نقي من العيوب سبط الخلق أحر محجراً الجنين ربيع أو قال بازل وهكذا الدواب يصفها ببناتها وجنسها وألوانها وأسنانها ويصف الشباب بالجنس من كنان أو قطن أو وشى أسكندراني أو يمانى ونسج بلده وذرع من عرض وطول أو صفاته أو دقة أو جوده وهكذا النحاس يصفه أبيض أو شبهه أو أجرو يصف الحديد كرا أو أنقى ويحسن ان كان له في نحو ذلك وإن كان في لحم قال لحم ما عرذ كرخصى أو غير خصى أو لحم ما عرذ نثينة أو ثني أو جذع وضيع أو فطيم وسمين أو منقى من نخذ أو بدو يشترط الوزن في نحو ذلك ويقول في لحم البعير خاصة بعير راع من قبل اختلاف لحم الراعى ولحم الماعوف وأكره اشتراط الاعمف

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني في نسخة التي جري على ترتيبها فليعلم كتبه معصده

والمشوى والطبوخ ويجوز السلم في لحوم الصيد اذا كانت ببلد لا تختلف ويقول في السم من ماعز أو ضأن أو بقروان كان منها نئ
يخاف ببلد سماء ويصف اللبن كالسمن فان كان لبن ابل قال لبن عواد أو أوارك أو حضية ويقول راعية أو معلوفة لا اختلاف ألبانها
في الثمن والصحة ويقول حليب يومه ولا يسلق في اللبن المخص لسان فيه ماء وهكذا كل مختلط بغيره لا يعرف أو مصلع بغيره (قال المزني)
يدخل في هذا الطيب الغالية والادهان المريبة ونحوها (قال الشافعي) ولا خير في أن يسمي لبننا حامضاً لان زيادة حموضته زيادة نقص
ويوصف اللبن كاللبن إلا أنه موزون فيقول في الصوف صوف ضأن بلد كذا لا اختلاف في البلدان ويسمى لونا لا اختلاف ألوانها ويقول
جيد انقيا ومغسولاً لما يعلق به في شغل ويسمى قصاراً أو طولا بوزن وان اختلف صوف فهو لها من غيرها وصفاً ما يختلف وكذلك الور
والشعر ويقول في الكرسف كرسف بلد كذا ويقول جيداً أبيض نقياً أو أسمر وان اختلف قديمه وجديده سماء وان كان يكون ندياً سماء
جافاً بوزن (قال ابراهيم) وحدثننا الربيع قال سمعت الشافعي يقول (١) ولا يجوز السلف فيها حتى يسمي أخضر أو أبيض أو زبر أو
سبلاً أو يابن لا يكون فيه عرق (٢٠٨) ولا كلوي ويقول في الخطب سمر أو سلم أو حش أو أراك أو عرعر ويقول

في عبيدان القسي
عود شوحطة جلد
مستوى البنية (قال) ولا
بأس أن يسلق في
الشيء كلبا وان كان
أصله وزنا ويسلف في
لحم الطير بصفة ووزن
غير أنه لاسن له يعني
يعرف فيوصف بصغير
أو كبير وما احتل أن
يباع بعد ما وصف
موضعه وكذلك الحيتان
وما ضبطت صفته من
خشب ساج أو عيدان
قسي من طول أو عرض
جاز فيه السلم وما لم يكن
لم يجز وكذلك حجارة
الارحاء والبنيان والآنية

رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة
والكلب العقور يدل هذا على تحريم كل ما أمر بقتله في الاحرام ولما كان هذا من الطائر والدواب كما
وصفت دل هذا على أن أنظر الى كل ما كانت العرب تأكله فيكون حلالاً والى ما لم تكن العرب تأكله فيكون
حراماً فلم تكن العرب تأكل كل كلب ولا ذئب ولا أسد ولا نعرا وتأكل الضبع فالضبع حلال ويجزئها المحرم بخبر
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها صيد وتؤكل ولم تكن تأكل الفأر ولا العقارب ولا الحيات ولا الحدأة ولا
الغربان فجاءت السنة موافقة للقرآن بتحريم ما حرموا وحلال ما أحلوا وأباحه أن يقتل في الاحرام ما كان
غير حلال أن يؤكل ثم هذا أصله فلا يجوز أن يؤكل الرخم ولا البغاث ولا الصقور ولا الصوائد من الطائر
كله مثل الشواهين والبراة والبواشق ولا تؤكل الخنافس ولا الجعلان ولا الغطاء ولا الحكماء ولا العنكبوت
ولا الزنابير ولا كل ما كانت العرب لا تأكله ويؤكل الضب والازنب والوبر وحمار الوحش وكل ما أكلته
العرب أو فاده المحرم في سنة أو أثر ويؤكل الضبع والثعلب (قال الشافعي) أخبرنا مسلم وعبد المجيد وعبد الله
ابن الحرث عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن ابن أبي عمير قال سألت جابر بن عبد الله عن الضبع
أصيده فقال نعم قلت أتؤكل قال نعم قلت أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (قال الشافعي)
وما يباع لحم الضباع بمكة إلا بين الصفا والمروة وكل ذي ناب من السباع لا يكون إلا ماعداً على الناس وذلك
لا يكون إلا في ثلاثة أصناف من السباع الأسد والذئب والثور فأما الضبع فلا يعدو على الناس وذلك
الثعلب ويؤكل البربوع والقنفذ (قال الشافعي) والدواب والطير على أصولها ما كان منها أصله وحشياً
واستأنس فهو فيما يحل منه ويجرم كالوحش وذلك مثل حمار الوحش والقطي يستأنس الإنسان والحمار يستأنس
فلا يكون المحرم قتله فان قتله فعليه جزاؤه ويحل أن يذبح حمار الوحش المستأنس فيؤكل وما كان لا أصل

(قال) ويجوز السلف فيما لا ينقطع من العطر في أيدي الناس بوزن وصفة كغيره والعنبر منه الأشهب
والأخضر والأبيض ولا يجوز حتى يسمي وان سماه قطعة أو قطعاً حماً لم يكن له أن يعطيه مفتاً ومثاق الصابون كمتاع العطارين
ولا خير في شراء شيء حالطه لحوم الحيات من الدرايق لان الحيات محررات ولا ما حالطه لبن ما لا يؤكل لحمه من غير الأدميين ولو أقاله
بعض السلم وقبض به من جافتر قال ابن عباس ذلك المعروف وأجاز عطاء (قال) وإذا أقاله فبطل عنه الطعام وصار عليه ذهباً تباع بعد
(١) قوله ولا يجوز السلف فيها أي في الحجارة كما في عبارة الام ونصها قال الشافعي رحمه الله ولا بأس بالسلف في حجارة البنيان والحجارة
تفاضل في الألوان والاجناس والعظم ولا يجوز السلف فيها حتى يسمي أخضر الخ اه وقوله بعد أو زبر أو سبلاً كذا في الام
والمتخصص يدون نقط وحرر هذه النسبة فان لم تنق على صحة المقتضين وقوله ولا كلوي قال في الام والكلوي حجارة مخلوقة مدورة صلاب لا تحبب
الحديد اذا ضربت تكسرت من حيث لا يريد الضارب اه ولم يظهر لنا ضبطه ولعله بضم الكاف جمع الكلوية المعروفة سمي بها الصنف
المدكور من الحجارة تسميه اصطلاحية فخر رتبته معصمه

بالذهب ما شاء أن يتفرق من عرض وغيره ولا يجوز في السلف الشركة ولا التولية لانهما بيع والا فانه فسخ بيع ولو جعل له قبل عمله أدنى من خقه أجزته ولا جعل لانه موصفا (باب ما لا يجوز السلم فيه) قال الشافعي ولا يجوز السلم في النبل لانه لا يقدر على نزع ثمناتها رقبها ولا وصفه ما فيه من ريش وعقب وغيره ولا في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا الباقوت من قبل أن يلوصل للؤلؤة مدرجة صافيه مصحفة مستطيلة وزنها كذا فقد تكون الثقلية الوزن وهي صغيرة وأخرى أخف منها وهي كبيرة متفاوتتين في الثمن ولا أضبط أن أصفها بالعظم ولا يجوز السلم في جوز ولا رايح ولا قناء ولا بطيخ ولا رمان ولا سفرجل عددا لتباينها الا ان يضبط بكيل أو وزن فيوصف بما يجوز (قال) وأرى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من الصوف وأطراف المسافرين والمناخر وما أشبه ذلك لانه لا يؤكل فلو تعامل رجل فأجاز السلف فيه لم يجز الامورنا (قال) ولا يجوز السلف في جلود الغنم ولا جلود غيرها ولا اهاب من رقب لانه لا يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته ولا السلف في خفين ولا علين ولا السلف في البقول خرما حتى يسمى وزنا وجنسا وصغيرا أو كبيرا وأجلا معلوما (باب التسعير) قال الشافعي أخيرا الداروردي عن (٣٠٩) داود بن صالح التمار عن القاسم

ابن محمد عن عمر أنه مر بجاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلى وبين يديه غرار تان فيه مازيب فسأله عن سعرهما فسرعه له مدين بدوهم فقال عمر لقد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيبا وهم يعتبرون سعرك فاما أن ترفع في السعر واما أن تدخل زيبك البيت فتبيعه كيف شئت فلما رجع عمر حسب نفسه ثم أتى حاطبا في داره فقال له ان الذي قلت لك ليس بعزقة متى ولا قضاء انما هو شئ أردت به الخير

له في الوحش مثل البجاج والحمر الالهية والابل والغنم والبقر فتوحشت فقتلها المحرم لم يجزهاو يغرم قيمتها للمالك ان كان لها لاناصير ناهضة الاشياء كلها على أصولها فان قال قائل في الوحش بقرو طباء مثل البقر والغنم قبل نعم تخلق غير خلق الالهية شبه الهام معروفة منها ولو أجاز عمن أن جاز الوحش اذا تأهل لايجل أكله دخل علينا أن لو قتله محرم لم يجزه كذا لو قتل جارا أهليا لم يجزه ودخل علينا في الجمار الالهية أن لو قوت وحش كان خللا لكل ما قوت وحش من الالهية في حكم الوحش وما استأنس من الوحش في حكم الانسي فأما الابل التي أكثر علفها العذرة الباسية فكل ما صنع هذا من الدواب التي تؤكل فهي جلالة وأرواح العذرة توجدي عرفها وجرها لان لحومها تقتدى بها فتقلها وما كان من الابل وغيرها أكثر علفها من غير هذا وكان ينال هذا قبل فلا يبين في عرفه ولا جرة لان اغتداءه من غيره فليس يجلال منهى عنه والجلالة منهى عن لحومها حتى تعلق علفا غير ما تصير به الى أن يوجد عرفها وجرها من قبلها عما كانت تكون عليه فيعلم أن اغتداءها قد انقلب فانقلب عرفها وجرها فتؤكل اذا كانت هكذا ولا نجد شيئا نستطيع أن نجده فيها كلها أين من هذا وقد جاء في بعض الآثار أن البعير يعلق أربعين ليلة والشاة عددا أقل من هذا والدجاجة سبعها وكلهم فيما يرى انما أراد المعنى الذي وصف من تغيرها من الطباع المكروهة الى الطباع غير المكروهة التي هي في فطرة الدواب

(باب ذبايح بني اسرائيل) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه الآية وقال عزذ كره فظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم طيبات كانت أحلت لهم وقال عز وجل وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر الى قوله لصادقون (قال الشافعي) الحوايا ما حوى الطعام والشراب

(٢٧ - الام ثاني) لاهل البلد خيفت شئت فبيع وكيف شئت فبيع (قال الشافعي) وهذا الحديث مستقصى ليس بخلاف لما روى مالك ولكنه روى بعض الحديث أو رواه من روى عنه وهذا أنى بأول الحديث وآخره وبه أقول لان الناس مسيطون على أموالهم ليس لاحدان يأخذها ولا شيئا منها بغير طيب أنفسهم الا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها (باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن) قال الشافعي وأصل ما يلزم المسلم قبول ما سلف فيه أن يأتيه به من جنسه فان كان زائدا يصلم لما يصلح له ما سلف فيه أجبر على قبضه وكانت الزيادة تطوعا فان اختلف في شيء من منفعة أو عن كان له ان لا يقبله وليس له الا أقل ما تقع عليه الصفة وان كانت حنطة فعليه أن يوفيه اياهانقة من التبن والقصل والمدر والزوان والشعير وغيره وليس عليه ان يأخذ التمر الا باقافا ولو كان لحم طائر لم يكن عليه أن يأخذ في الوزن الرأس والرجلين من دون الفخذين لانه لا لحم عليها وان كان لحم حيتان لم يكن عليه ان يأخذ في الوزن الرأس ولا الذنب من حيث لا يكون عليه لحم وان أعطاه مكان كيل وزنا أو مكان وزن كيل أو مكان جنس غيره لم يجز بخلاف بيع السلم قبل أن يستوفى وأصل الكيل والوزن بالجواز فكل ما وزن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصله الوزن وما كيل فاصله

الكيل وما أحدث الناس رد إلى الأصل ولو جاءه بحقه قبل محله فإن كان نحاساً أو تبراً أو عرضاً غير ما كوله ولا مشروب ولا ذى روح أجبرته على أخذه وإن كان ما كوله أو مشروباً فقد يرد كاهه وشربه جديداً وإن كان حيواناً فلا غنى به عن العلف أو الرعي فلا تجبره على أخذه قبل محله لأنه يلزمه فيه مؤنة إلى أن ينتهي إلى وقته فعلى هذا الباب كله وقياسه (باب الرهن) قال الشافعي أذن الله جل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حتى فكذلك كل حق لزم في حين الرهن وما تقدم ازهره وقال الله تبارك وتعالى فهران مقبوضة (قال) ولا معنى للرهن حتى يكون مقبوضاً من جائز الأمر حين رهن وحين أقبس وما جاز بيعه جاز رهنه وقبضه من مشاع وغيره ولومات المرتهن قبل القبض فلا رهن تسليم الرهن إلى وارثه ومنعه ولو قال أرهنتك دارى على أن تدأبني فدايته لم يكن رهنها حتى يعقد الرهن مع الحق أو بعده (قال) حدثنا الربيع عن الشافعي قال لا يجوز إلا معه أو بعده فأما قبله فلا رهن قال ويجوز رهنه الحالك ولو لم يجرى عليه له ورهنه ما عليه في النظره وذلك أن يبيعوا بغيره فلا رهن (قال) لا يسلفوا يرهنتها فهاضماً لأن لا فضل له في السلف يعني القرض ومن قلت لا يجوز رهنه إلا (٣١٠)

في البطن فلم يزل ما حرم الله تعالى على بني إسرائيل اليهود حاساً وهرهم عامة محرماً من حين حرمه حتى بعث الله جل جلاله محمد صلى الله عليه وسلم فقرض الأيمان به وأمر باتباع رسوله صلى الله عليه وسلم وطاعة أمره وأعلم خلقه أن طاعته طاعته وأن دينه الإسلام الذي نسخ به كل دين كان قبله وجعل من أدركه وعلم دينه فلم يتبعه كافرين فقال إن الدين عند الله الإسلام فكان هذا في القرآن وأنزل عز وجل في أهل الكتاب من المؤمنين قلة بل ياب أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم إلى قوله مسلمون وأمرنا بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن لم يسلموا وأنزل فيهم الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجده مكنونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل إلى قوله والاعلال التي كانت عليهم فقبل والله أعلم أوزارهم وامنعوا بما أحدثوا قبل ما شرع من دين محمد صلى الله عليه وسلم فلم يبق خلق يعقل منذ بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم كتابي ولا نبي ولا حي ذو روح من جن ولا انس بلغته دعوة محمد صلى الله عليه وسلم الا قامت عليه حجة الله عز وجل بالتابع دينه وكان مؤمنات باتباعه وكافرات بتركه اتباعه ولزم كل امرئ منهم آمن به أو كفر تحریم ما حرم الله عز وجل على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم كان مباحاً قبله في شيء من الممل وأحل الله عز وجل طعام أهل الكتاب وقد وصف ذنوبهم ولم يستثن منها شيئاً فلا يجوز أن تحرم منها ذبيحة كتابي وفي الذبيحة حرام على كل مسلم بما كان حرم على أهل الكتاب قبل محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يبقى من شعير البقر والغنم وكذلك لو ذبحها كتابي لنفسه وأباحها المسلم لم يحرم على مسلم من شعير بقرو ولا غنم منها شيء ولا يجوز أن يكون شيء حلالاً لمن جهة الذكاة لا حراماً على غيره لأن الله عز وجل أباح ما ذكره مما لا خاصاً فإن قال قائل هل يحرم على أهل الكتاب ما حرم عليهم قبل محمد صلى الله عليه وسلم من هذه الشحوم وغيرها إذا لم يتبعوا محمد صلى الله عليه وسلم فقد قيل ذلك كله محرم عليهم حتى يؤمنوا ولا

يجوز له أن يرهن شيئاً لأن الرهن أمانة والدين لازم (قال) فالرهن نقص عليهم فلا يجوز أن يرهنوا إلا حيث يجوز أن يدعوا أموالهم من الضرورة بالخوف إلى تحويل أموالهم أو ما أشبه ذلك ولو كان لابنه الطفل عليه حق جاز أن يرهن له شيئاً من نفسه لأنه يقوم مقامه في القبض له وإذا قبض الرهن لم يكن لصاحبه إخراجها من الرهن حتى يرداً بمافيها من الحق ولو أكرى الرهن من صاحبه أو

أعاره إياه لم يفسخ الرهن ولو رهنه وديعة له في يده وأذن له بقبضه فجاءت عليه مديته يمكنه أن يقبضه فيها فهو قبض لأن قبضه وديعة غير قبضه رهنه (قال) ولو كان في المسجد والوديعة في بيته لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه ولا يكون القبض إلا ما حضره المرتهن أو وكيله لا حائل دونه والاقراء بقبض الرهن جائز إلا فيما لا يمكن في مثله فإن أراد الراهن أن يحلف المرتهن أنه قبض ما كان أقره بقبضه أحلفته والقبض في العبد والثوب وما يحول أن يأخذه مرتته من يدي رهنه وقبض ما لا يحول من أرض ودار أن يسلم لا حائل دونه وكذلك الشقص وشقص السيف أن يحول حتى يضعه الراهن والمرتحن على يدي عدل أو يدي الشريك ولو كان في يدي المرتحن يغصب للراهن فرهته إياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهنه وكان مضموناً على الغاصب بالغصب حتى يدفعه إلى المغصوب منه أو يبرئه من ضمان الغصب (قال المزني) قلت أنا يشبه أصل قوله إذا جعل قبض الغصب في الرهن جائزاً كما جعل قبضه في البيع جائزاً أن لا يجعل الغاصب في الرهن ضماناً إذا الرهن عند غير مضمون (قال الشافعي) ولو رهنه دارين فقبض أحدهما ولم يقبض الأخرى كانت المقبوضة رهنه دون الأخرى بجميع الحق ولو أصابها هدم بعد القبض كانت رهنها جالها وما سقط من

ينبغي

خشبها وطوبى ما يعنى الاتجر ولورهنه جارية قد وطئها قبل القبض فظهر بها رجل أقر به فهي خارجة من الرهن ولو اغتصبها بعد القبض فوطئها فهي بحالها فان افترضها فعليه ما نقصها يكون رهنها معها أو قصصا من الحق فان أحبلها ولم يكن له مال غيرهما لم تبع ما كانت حاملا فاذا ولدت بيعت دون ولدها وعليه ما نقصها الولادة وان ماتت من ذلك فعليه قيمتها تكون رهنها أو قصاصا من الحق (قال) ولا يكون أحباله لها أكبر من عتقها ولا مال له فأبطل العتق وتباع (قال المرنى) يعنى اذا كان معسرا (قال الشافعى) فان كانت تساوى ألفا والحق مائة يبيع منها بقدر المائة والباقي لسيدها ولا توطأ وتعنى عوته في قول من يعتقها (قال المرنى) قلت أنا قد قطع بعثتها في كتاب عتق أمهات الاولاد (قال) وفي الام أنه اذا اعتقها فهي حرة وقد ظلم نفسه (قال الشافعى) ولو بيعت أم الولد بما وصفت ثم ملكها سيدها فهي أم ولده بذلك الولد (قال المرنى) قلت أنا أشبه بقوله أن لا تصير أم ولده لان قوله ان العتق اذا لم يحرز في وقته لم يحرز بعده حتى يبتدأ بما يحوز وقد قال لا يكون أحباله لها أكبر من عتقها (قال) ولو اعتقها بطلت عتقها (قال المرنى) قلت أنا فهي في معنى من اعتقها من لا يحوز عتقه فيها فهي رقيق بحالها فكيف تعتق أو تصير أم ولد بحادث من شراء وهي في معنى (٢١١) من اعتقها محجور ثم أطلق عنه الحرة فهو لا يبعها حرة

عليه أبدأ بهذا (قال الشافعى) ولو أحبلها أو اعتقها بأذن المرتهن خرجت من الرهن ولو اختلفا فقال الراهن اعتقها بذلك وأنكر المرتهن فالقول قوله مع يمينه وهي رهن وهذا اذا كان الراهن معسرا فاما اذا كان موسرا أخذ منه قيمة الجارية والعتق والواله وتكون مكانها أو قصاصا ولو أقر المرتهن أنه أذن له بوطئها وزعم أن هذا الولد من زوج لها وادعاه الراهن فهو ابنه وهي أم

ينبغي أن يكون محرما عليهم وقد نسخ ما خالف دين محمد صلى الله عليه وسلم بدينه كالأبجوزان كانت الحرة لالهم إلا أن تكون محرمة عليهم أذ حرمت على لسان محمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يدخلوا في دينه (ما حرم المشركون على أنفسهم) قال الشافعى رحمه الله تعالى حرم المشركون على أنفسهم من أموالهم أشياء بأن الله عز وجل أنها ليست حراما بغير عيهم وقد ذكرت بعض ما ذكر الله تعالى منها وذلك مثل البعيرة والسائبة والوصيلة والحام كانوا يتركونها في الأبل والغنم كالعتق فيحرمون ألبانها ولحومها وملكها وقد فسرته في غير هذا الموضع فقال تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام وقال قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم وحرموا ما رزقهم الله إقتراء على الله قد ضلوا وما كانوا مهتدين وقال الله عز وجل وهو يذكر ما حرموا وقالوا هذه الأنعام وحرت جسر لا يطعمها إلا من نشاء زرعهم إلى قوله حكيم عليم وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا والآية وقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين الآية والآيتين بعدها فاعلمهم جل ثناؤه أنه لا يحرم عليهم ما حرموا ويقال نزلت فيهم قل لهم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فان شهدوا فلا تشهد معهم فرد الله ما أخرجوا من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام وأعلمهم أنه لم يحرم عليهم ما حرموا بغير عيهم وقال أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم يعنى والله أعلم من الميتة ويقال أنزل في ذلك قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلى قوله فسقا أهل لغير الله به وهذا يشبه ما قيل يعنى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما أى من بهيمة الأنعام إلا الميتة أو دما مسفوحا منها وهي حية أو ذبيحة كافر وذ كرتحريم الخنزير معها وقد قيل ما كنتم تأكلون الا كذا وقال فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا إلى قوله وما أهل لغير الله به وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها

ولده ولا يصدق المرتهن وفي الأصل ولا يمين عليه (قال المرنى) أصل قول الشافعى أنه ان اعتقها وأحبلها وهي رهن فسواء فان كان موسرا أخذت منه القيمة وكانت رهنها مكانها أو قصاصا وان كان معسرا لم يكن له إبطال الرهن بالعتق ولا بالأحبال وبيع في الرهن فلما جعلها الشافعى أم ولده لأنه أحبلها بأذن المرتهن ولم تبع كله أحبلها وليس برهن فكذلك اذا كان موسرا لم تكن عليه قيمة لأنه أحبلها بأذن المرتهن فلا تباع كله أحبلها وليس برهن فتفهم (قال الشافعى) ولو وطئها المرتهن حدة وولده منها رقيق لا يلحقه ولا مهر إلا أن يكون أكرهها فعليه مهر مثلها ولا أقبل منه دعواه الجهالة إلا أن يكون أسلم حديثا أو ببادية نائية وما أشبهه ولو كان ربهما أذن له في وطئها وكان يجهل درى عنه الحد ولحق به الولد وكان حرا وعليه قيمته يوم سقط وفي المهر قولان أحدهما أن عليه الغرم والا فلا غرم عليه لأنه أباحهاله ومتى ملكها كانت أم ولده (قال المرنى) قلت أنا قد مضى في مثل هذا جوابي لا ينبغي أن تكون أم ولده أبدا (قال أبو محمد) وهم المرنى في هذا في كتاب الربيع ومتى ملكها لم تكن له أم ولد (قال الشافعى) ولو كان الرهن إلى أجل فاذن الراهن في بيع الرهن فباعه فإثر ولا يأخذ المرتهن من غنمه شيئا ولا مكانه رهنه لأنه أذن له ولم يجب له البيع وان رجع في الاذن قبل البيع فالبيع مفسوخ وهو

رهن بحاله ولو قال أذنت لك على أن تعطيني عنه وأنكر الراهن الشرط والقول قول المرتهن مع عينه والبيع مفسوخ ولو أذنت له أن يبيعه على أن يعطيه عنه لم يكن له بيعه لأنه لم يأذن له الأعلى أن يجعله حقه قبل محله والبيع مفسوخ به وهو رهن بحاله (قال المزني) قلت أنا شبه بقول الشافعي في هذا المعنى أن لا يفسخ الشرط البيع لأن عقد البيع لم يكن فيه شرط ألا ترى أن من قوله لو أمرت رجلاً أن يبيع نوبى على أن له عشر ثمنه فباعه أن البيع جائز لا يفسخه فساد الشرط في الثمن وكذا إذا باع الراهن باذن المرتهن فلا يفسخه فساد الشرط في العقد (قال المزني) قلت أنا وينبغي إذا نفذ البيع على هذا أن يكون الثمن مكان الرهن أو يتقاصص (قال الشافعي) فالو كان الرهن بحق حال فاذن له فباع ولم يسترط شيئاً كان عليه أن يعطيه عنه لأنه وجب له بيعه وأخذ حقه من ثمنه ولو رهنه أرضاً من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لأنها غير مملوكة فإن كان فيها غراس أو بناء للراهن فهو رهن وإن أدى عنه الخراج فهو منطوع لا يرجع به إلا أن يكون دفعه بامره فيرجع به كرجل أكرى أرضاً من رجل أكرها فدفع المكثري الثاني كراءها عن الأول فهو منطوع ولو اشترى عبد بالخيار ثلاثاً فرهنه قبلها فخاز وهو قطع (٢١٢) لخياره وإيجاب البيع في العبد وإن كان الخيار للبائع أو للبائع والمشتري فرهنه قبل

الثلاث فتم له ملكه بعد الثلاث فالرهن مفسوخ لأنه انعقد وملكه على العبد غير تام ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل فإن قتل بطل الرهن ولو أسلفه لأغبره ثم سأله الراهن أن يزيده ألفاً ويجعل الرهن الأول رهنها وبالألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر لأنه كان رهنها كله بالألف الأولى كما لو تكرار دارسنة بعشرة ثم أكرها تلك السنة بعينها بعشرين لم يكن الكراء الثاني إلا بعد فسخ الأول (قال المزني)

(ما حرم بدلالة النص) قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك وتعالى ويجعل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فيقال يحل لهم الطيبات عندهم ويحرم عليهم الخبائث عندهم قال الله عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاؤه مثل ما قتل من النعم وكان الصيد ما امتنع بالتوحش كله وكانت الآية محتملة أن يحرم على المحرم ما وقع عليه اسم صيد وهو يحجز بعض الصيد دون بعض فدلّ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن من الصيد شيئاً ليس على المحرم جزاؤه كل ما يباح للمحرم قتله ولم يكن في الصيد شيء يفرق إلا بحد معين أما ما كان الله عز وجل أراد أن يفدى الصيد المباح كله ولا يفدى ما لا يباح أكله وهذا أولى معنييه به والله أعلم لأنهم كانوا يصيدون لياكلوا لا يقتلوا وهو يشبه دلالة كتاب الله عز وجل قال الله تعالى ليس عليكم الله بشيء من الصيد تنالوا أيديكم وما حرمكم وقال عز وجل لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وقال أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللبيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فذكر جزاؤه بأحده صيد البحر للمحرم ومتاعه يعني طعاماً والله أعلم ثم حرم صيد البر فأشبه أن يكون أنما حرم عليه بالأحرام ما كان أكله مباحاً قبل الأحرام ثم أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم أن يقتل الغراب والحدأة والفأرة والكلب العقور والأسد والتمر والذئب الذي يعدو وعلى الناس فكانت محرمة الأكل على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان ما أبيع قتله مع ما يشبهه أن يكون محرم الأكل لأباحتها معها وأنه لا يضر ضررها وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الضبع وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة أضعافاً والوجه الثاني أن يقتل المحرم ماضراً ولا يقتل ما لا يضر ويفديه إن قتله وليس هذا معناه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحل أكل لحم الضبع وإن السلف العامة عندهم قدوه وهو أعظم ضرراً من الغراب والحدأة والفأرة وكل ما لم تكن العرب تأكله

قلت أنا وأجازته في القديم وهو أقس لأنه أجاز في الحق الواحد بالرهن الواحد أن يزيده في الحق رهنها فكذلك يجوز أن يزيده في الرهن حقاً (قال الشافعي) ولو أشهد المرتهن أن هذا الرهن في يده بالعين جازت الشهادة في الحكم فإن نصادقاً فهو ما قال (قال الشافعي) ولو رهن عبداً فصار في عنقه جنابة على آدمي أو في مال فالرهن مفسوخ ولو أبطل رب الجنابة حقه لأنه كان أولى به بحقه في عنقه ولو كانت الجنابة تساوي ديناراً أو العبد يساوي ألفاً وهذا أكبر من أن يكون رهنه بحق ثم رهنه بعد الأول فلا يجوز الرهن الثاني ولو أرتنه فقبضه ثم أقر الراهن أنه جنى قبل الرهن جنابة آدمي بها ففهم قولان أحدهما أن القول قول الراهن لأنه أقر بحق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم فإذا حلف كان القول في إقرار الراهن أن عبده جنى قبل رهنه واحداً من قولين أحدهما أن العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وإن كان موسراً لأنه إنما أقر في شيء واحد بحقيقين رهن أحدهما من قبل الجنابة والآخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهو له الجنابة في رقبته بأقرار سيده أن كانت خطأ أو شبهه بد لا تقصص وإن كانت عمداً فإقصص لم يقبل قوله على العبد إذ لم يقر بها والقول الثاني أنه إذا كان موسراً أخذ من السيد الأقل من

قيمة العبد أو أرض الجناية في دفع إلى المجنى عليه لانه يقربان في عتق عبده حقا تلفه على المجنى عليه برهنه اياه وكان كمن اعنتى عبده وزند
جنى وهو موسر أو تلفه أو قتله فيضمن الاقل من قيمته أو أرض الجناية وهو رهن بجاله وانما تلف على المجنى عليه لاعلى الرهن ان كان
معسرا فهو رهن بجاله ونفى خرج من الرهن وهو في ملكه فالجناية في عتقه وان خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الاقل من قيمته أو
أرض جانيته (قال المزني) قلت أنا وهذا أصحها وأشبهها بقوله لانه هو والعلامة مجمعة أن من أقر بما يضره من أقر بما يبطل به حتى غيره
لم يجر على غيره ومن ألتف شيئا لغيره فيه حق فهو ضامن بعدوانه وقد قال ان لم يحلف المرتهن على علمه كان المجنى عليه أولى به منه وقد
قال الشافعي بهذا المعنى لو أقر أنه اعتقه لم يضر المرتهن فان كان موسرا أخذت منه قيمته فجعلت رهنه ما كانه ولو كان معسرا يبيع في
الرهن (قال) ومنى رجع اليه عتق لانه مقر أنه حر (قال الشافعي) ولو جنى بعد الرهن ثم برئ من الجناية بعق أو صلح أو غيره فهو على حاله
رهن لان أصل الرهن كان محصيا ولو دبره ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه أثبت له عتقا قد يقع قبل حلول الرهن فلا يسط العتق والرهن
غير جازر وليس له أن يرجع في التدبير إلا بان يخرج منه من ملكه ولو قال له ان (٣١٣) دخلت الدار فانت حر ثم رهنه
كان هكذا (قال المزني)

كان هكذا (قال المزني)
فان أبا يوسف قال
الشافعي ان اسدير
وصية فلوا وصي به ثم
رهنه أبا كان جازرا
فكذلك التدبير في أصل
قوله وقد قال في الكتاب
الجديد آخر ما سمعناه
منه ولو قال في المدبر ان
أدى بعبده منى ند فهو
حر أو وهبه هبة بنات
قبض أو لم يقبض ورجع
فهذا رجوع في التدبير
هذا نص قوله (قال
المزني) قلت أنا لقد أبطل
تدبيره بنفسه إخراج له
من ملكه كالأوصى
برقبته وإذا رهنه فقد

تأكله من غير ضرورة وكانت تدعه على التقدير به محرم وذلك مثل الجسد والبغاث والعقبان والبهائم
والرخم والغارة والعصا والخنافس والجعلان والعقارب والحيات والذباب وما أشبه هذا
وكل ما كانت تأكله لم ينزل تحريمه ولم يكن في معنى مانع تحريمه أو يكون على تحريمه دلالة فهو حلال
كالبربع والضبع والثعلب والضب (١) وما كانت تأكله ولم ينزل تحريمه مثل البول والخرق والدود
وما في هذا المذنب وعلم هذا موجود عند هالي اليوم وكل ما قلت حلال حله ويحل بالذكاة وكل ما قلت
حرام حرم ثمنه ولم يحل بالذكاة ولا يجوز كل الترياق المحمول بلحوم الحيات إلا أن يجوز في حال ضرورة وحيت
تجوز الميتة ولا تجوز ميتة بحال

(٢) (الطعام والشراب) أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله قال الله تبارك
وقد عصى لانا كوا أموالكم يفتكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ان الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً وقال عز وجل وأتوا النساء صدقاتهن
نحلة قبسين الله عز وجل في كتابه أن مال المرأة ممنوع من زوجها الواجب الحق عليها الا يطيب نفسها
وأباحه بطيب نفسها لانها مالها ممنوع على غيرها ما يحل بطيب نفسها كما قضى الله عز وجل في كتابه
وهذا بين أن كل من كان مالها ممنوع على غيرها ما يحل بطيب نفسها باباحته فيكون مباحا لباحة مالها
لا فرق بين المرأة والرجل وبين أن سلطان المرأة على مالها كسلطان الرجل على ماله اذا بلغت الحيض
وجهت الرشد وقول الله عز وجل ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما أولئك هم المفلسون اعلم اذا لم يستثن فيه
الاطيب أنفس المتأذى على أن طيب نفس اليتيم لا يحل أكل ماله واليتيم واليتيم في ذلك واحد والمجور
عليه عندنا كذلك لانه غير مساط على ماله والله أعلم لان الناس في أموالهم واحد من اثنين ههنا وبين

أوجب المرتهن حقه فيه فهو أولى برقبته منه وليس لسيده بعه لائق الذي عقده فيه فكيف يبطل التدبير بقوله ان أدى كذا فهو حر
أو وهبه ولم يقبضه الموهوب له حتى رجع في هبته وملكه فيه بجاله ولا حتى فيه له بعه ولا يبطل تدبيره بان يخرج منه من يده إلى يد من هو أحق
برقبته منه وبعه وقبض ثمنه في دينه ومنع سيده من بيعه فهذا أقيس بقوله والله عز وجل ان كان حال الصبي إلى أن يسكر فالرهن مفسوخ
لانه صار حرا ما لا يحل بعه كالأرض رهنه عند الهبات الدمد فان صار الصبي حرا ثم صار خلا من غير صنعة أدى فهو رهن فان صار خلا بصنعة
أدى فلا يكون ذلك حلالا ولو قال رهنه بعه صبي ثم صار في يدك حرا وقال المرتهن رهنه بعه صبي ثم صار حرا فلا يكون ذلك حلالا

(١) قوله وما كانت لانا كوا الخ هكذا في النسخ والطراين الخبر
(٢) كتب ههنا في نسخة السراج البلقيني ما نصه وترجم في أوائل الثلث الثالث عقب ترجمة الاستحقاق تقريرا بالطعام والشراب ودر
بدها راجع لتعليقنا نحن فيه فلهذا كررنا ذلك على ما هو عليه اه كتبه

الراهن لانه يحدث كما يحدث العيب في البيع ومن قال هذا أراق الحجر ولا رهن له والبيع لازم والثاني أن القول قول المرتهن لانه لم يقر أنه قبض منه شيئا يحل له ارتهاؤه بحال وليس كالعيب في العبد الذي يحل مالكه والعيب به والمرتهن بالخيار في فسخ البيع (قال المزني) قلت أنا هذا عندى أقبس لان الراهن مدع (قال) ولا بأس أن يرهن الجارية ولها ولد صغير لان هذا ليس بتفرقة ولو ارتهن نخلًا ثم أقال النخل خارج من ارضه مطلقا كان أو بسر إلا أن يشترطه مع النخل لانه عين نرى وما عدا ذلك في يدى المرتهن من رهن صحيح وفساد فلا ضمان عليه وإذا رهنه ما يسد من يومه أو غده أو مدة قصيرة لا ينتفع به باسما مثل البقل والبطيخ فإن كان الحق حالًا فأتزويبا ع وان كان إلى أجل يفسد إليه كرهته ومنعنى من فسخه أن الراهن يبعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط فان شرط أن لا يباع إلى أن يحل الحق فالرهن مفسوخ ولورهنه أرضا بلا نخل فأخرجت نخلًا فالنخل خارج من الرهن وليس عليه قلعها لانه لا ضرر على الأرض منها حتى يحل الحق فان بلغت حق المرتهن لم تعلق وان لم تبلغ قلعت وان فليس يدين الناس بيعت الأرض بالنخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا نخل وعلى ما بلغت بالنخل فأعطى (٢١٤) المرتهن عن الأرض والقرمائن النخل (قال) ولورهنه أرضا ونخلًا ثم اختلفا فقال

الراهن أحدثت فيها نخلًا وأنكر المرتهن ولم تكن دلالة أو ما قال الراهن فالقول قوله مع يمينه ثم كالمسئلة قبلها ولو شرط للمرتهن اذا حل الحق أن يبيعه لم يجز أن يبيع لنفسه إلا بأن يحضره رب الرهن فان امتنع أمر الحاكم ببيعه ولو كان الشرط للعدل جاز بيعه ما لم يفسخ أو أحدهما وكالته ولو باع بما يتعاب الناس عنه فلم يفسد حتى جاء من يزيده قبل الزيادة فان لم يفسد فيه مردود وإذا بيع الرهن فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن ولو مات الراهن فأمر الحاكم ببيع الرهن وضاع الثمن من يدى العدل فاستحق الرهن لم يضمن الحاكم ولا العدل لانه أمين وأخذ المستحق متاعه والحق والثمن في ذمة الميت والعهد عليه كهي لو باع على نفسه فليس الذي يبيع له الرهن من العهدة بسبيل ولو باع العدل فقبض الثمن فقال ضاع فهو مصدق وان قال دفعته إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قوله وعلى الدافع البيعة ولو باع بدين كان ضمانا ولو قال له أحد هما باع بدين أو لا خربع يدرأهم لم يبيع واحد منهما الحق المرتهن في ثمن الرهن ونحق الراهن في رقبته وضمنه وجاء الحاكم حتى يأمره بالبيع بنقد البلد ثم يصره فيما الرهن فيه وان تغيرت حال العدل فأيهما دعا إلى اخراجه كان ذلك له وان أراد العدل رده وهما حاضران فذلك له ولورفعه بغير أمر الحاكم من غير محضرهما ضمن وان كانا بعيدى الغيبة لم أر أن يضطره على حبسه وانما هي وكالة ليست فيها منفعة وأخرجه الحاكم إلى عدل ولو جنى الموهون على سيده فله القصاص فان عفا فلا دين له على عبده وهو رهن بحاله فان جنى عبده

(١) الخبنة بضم الخاء المعجمة وتكون الموحدة ما تحمله في حضنة كذا في اللسان وقوله بعد فان لم يثبت هكذا الخ كذا في التسم والنظر ابن الجواب وحرر الغيرة كتبه معصمه

المرهون على عبده آخر مرهون فله القصاص فان عقا على مال فالمال مرهون في يدي مرتهن العبد المجنى عليه بحقه الذي به أجزت
 لسيد العبد أن يأخذ الجناية من عنق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد من العفو بلامال لانه لا يكون في العبد مال حتى يختاره الولي وما
 فضل بعد الجناية فهو رهن واقرار العبد المرهون بما فيه قصاص جائز كالبينة وما ليس فيه قصاص فاقراره باطل واذا جنى العبد في الرهن
 قيل لسيد ان فدته بجميع الجناية فانت متطوع وهو رهن وان لم تفعل بيع في جنايته فان تطوع المرتهن لم يرجع بها على السيد وان
 فداها امره على أن يكون رهنا مع الحق الاول فخاثر (قال المزني) قلت أنا هذا أولى من قوله لا يجوز أن يزاد حقا في الرهن الواحد (قال
 الشافعي) فان كان السيد امر العبد بالجناية فان كان يعقل بالغافه أو أم ولا شيء عليه وان كان صبي أو أعمى فبيع في الجناية كاف
 السيد أن يأتي بعمل قيمته يكون رهنا مكانه ولو أذن له رهنه فبقي فبيع في الجناية فاشبه الامر به أنه غير ضامن وليس كالمستعير الذي
 منفعته مشغولة بغيره العبد عن معيره والسيد في الرهن أن يستخدم عبده والنقص فيما جنى على العبد سيده فان أحب المرتهن حضر
 خصوصته فاذا قضى له بشي أخذ رهنا ولو عقا المرتهن كان عفوه باطلا ولورهنه (٢١٥) عباد بن أبيه وعبد الجحطة فقتل
 أحدهما صاحبه كانت

الجناية هدر أو أكره أن
 برهن من مشرك معصفا
 أو عبدا مسلما وأجره
 على أن يضعهما على
 يدي مسلم ولا بأس به
 ما سواهما رهن النسي
 صلى الله عليه وسلم رده
 عند أبي النجهم اليهودي
 (قال الشافعي) في غير
 كتاب الرهن الكسبي أن
 الرهن في المحض والعبد
 المسلم من النصراني

باب اختلاف الراهن
 والمرتهن

قال الشافعي ومعتزل

إذا أذن الله ببيع وعز بالرهن أنه زيادة وثيقة للصاحب الحق وأنه ليس بالحق بعينه ولا جازأ من عده ولو باع رجلا شيئا على أن يرهنه
 من ماله ما يفرقانه ببيع عبده على يدي عدل أو على يدي المرتهن كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يقبضه المرتهن ولا يمنع الراهن
 أن يقبضه الرهن لم يجزه والبائع بالخيار في تمام البيع بلا رهن أو رهنه لأنه لم يرض بقبضه دون الرهن وهكذا لو باع على أن يعطيه رجلا
 بعينه فلم يجهل له فله رد البيع وليس للمرتحن البيع لأنه لم يسجل عليه نفسه يكون له به الخيار ولو كان جهلا الرهن أو أجهلا
 قال المزني قلت أنا هذا عندى غلظا من أن السيد الجهل به والبائع جائز ليعلم ما به والخيار ان شاء أم البيع بلا رهن
 شاء فبطلان الوثيقة في معنى قوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو قال أرهنيك أخذ عبدي كان هذا عبدا لا معلوما يعرفه
 جميعا بعينه ولو أصاب المرتهن بعد التمسك بالرهن عيافته كان به قبض القبض فبطل البيع وقال الراهن بل يحدث بعد انقبض
 بالقبول قوله الراهن مع عبدي إذا كان مثله حدث ولو قبل الرهن بزيادة أو قطع بسرقة قبل القبض كان له فسخ البيع (قال المزني) قلت
 أني استدل أن البيع وإن جهلا الرهن أو الجهل غير فاسد وأعماله الخيار في فسخ البيع أو ثباته لجهله بالرهن أو الجهل وبالله التوفيق

(قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل أن أحدكم ما شئ من نفسه بغير
 إذنه يحب أحدكم أن يؤتي مشركته فتكسر فأبأن الله في كتابه أن ما كان ملكا لا دمي لم يحل بحال الأباذنه
 وأبأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الحلال حلالا لا يوجه حراما يوجه آخر وأبأنه السنة فإذا منع الله عز
 وجل مال المرأة لا يطيب بنفسها واسم المال يقع على القليل والكثير في ذلك معنى سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في البن الذي تحف مؤنته على مالكه يستخلف في اليوم مرة أو مرتين لحرام الاقل الا باذن مالكه
 كان الا كثر مثل الاقل أو أعظم غير محابذة بغير علمه على ما هو أصغر منه من مال المسلم ومثل هذا ما فرض
 الله عز وجل من الموارد بعبد مؤنته مالك المال فلما لم يكن لغير رب أن يرث المال الذي قد صار مالكه غير
 مالك الا بما حلت كان لا يأخذ مال حتى تغير طيب نفسه أو ميت بغير ما جعل الله له أبعد (قال الشافعي)
 فالأموال محرمة بمالكها بمذوقة الا بما عفا من الله عز وجل في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
 وبسنة رسوله فأنزله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه يجمع معنيين فبأن الله عز وجل طاعة بما
 أوجب في أموال الأحرار المسلمين طاعت أنفسهم بذلك ولم تطب من الزكاة وما زلهم بأحد انهم وأحداث
 غيرهم ممن سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على من سن منهم أخذ من أموالهم والمعنى الثاني بين أن
 ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يزم بفرض الله عز وجل ذلك مثل الدية على قاتل الخطأ فيكون
 على عاقلة الدية وان لم تطب بها أنفسهم وغير ذلك مما هو موضوع في مواضع من الزكاة والديات ولولا
 الاستغناء بعلم العامة عما وصفت في هذا الاوضحنا من تفسيره أكثر مما كتبنا ان شاء الله تعالى فنمر
 لرجل زرع أو غنم أو غيره من ماله لم يكن له أخذ شيء منه الا بآذنه لأن هذا مالها ياتي فيه كتاب
 ولا سنة ثابتة بأباحته فهو ممنوع بحالته الا بآذنه والله أعلم وقد قيل من من يحاط فله أن يأكل ولا يتخذ خبثه

(قال الشافعي) وان كان حدث ذلك بعد القبض لم يكن له فسخ البيع ولو مات في يديه وقدر داس له فيه بعيب قبل أن يختار فسخ البيع لم يكن له أن يختار لما فات من الرهن ولو لم يشترط رهن في البيع فتنطوع المشتري فله سبيل له إلى آخره من الرهن وبقي من الحق شيء ولو اشترط أن يكون المبيع نفسه رهنًا فالبيع مقبوض من قبل أنه لم يملكه المبيع إلا بأن يكون محبوسا على المشتري ولو قال الذي عليه الحق أرهنك على أن تزيد في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الأول بحاله ويزداد ما زاده وإذا أقر أن الموضوع على يديه قبض الرهن جعلته رهنًا ولم يقبل قول العدل لم أقبضه وأيه مامات قام وارثه مقامه (قال المزني) قلت أنا وجلة قوله في اختلاف الراهن والمترهن أن القول قول الراهن في الحق والقول قول المترهن في الرهن فيما يشبه ولا يشبه ويختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه (قال الشافعي) ولو قال رجل لرجل رهنتماني عبدك كما هذا بمائة وقبضته منك فصدقه أحدهما وكذب الآخر كان نصفه رهنًا بخمسين ونصفه خارجا من الرهن فان شهد شريك صاحب نصف العبد عليه بدعوى المترهن وكان عدلًا لحلف المترهن معه وكان نصيبه منه رهنًا بخمسين ولا (٢١٦) معنى في شهادته زدها به وإذا كانت له على رجل ألفان أحدهما برهن والاخرى

بغير رهن فقصاه ألفا ثم
اختلفا فقال القاضي
هي التي في الرهن وقال
المترهن هي التي بالرهن
فالقول قول القاضي مع
بينه ولو قال رهنتمني
هذه الدار التي في يديه
بألف ولم أدفعها إليه
فغصبها أو نكازها
منى رجل وأزله فيها أو
نكازها هو منى فزله
ولم أسلمها رهنًا فalcول
قوله مع بينه

(باب انتفاع الراهن
بما يرهنه)

قال حدثنا ابراهيم بن
محمد قال أخبرني المزني
قال قال الشافعي وقد

وروي فيه حديث لو كان يثبت مثله عندنا لم نخالفه والكتاب والحديث الثابت أنه لا يجوز أكل مال أحد
الابائته ولو اضطر رجل خاف الموت ثم لم يطعم رجل لم أربأ سا أن يأكل منه ما رزق من جوعه وبقرمه
ثمسه ولم أر لرجل أن يمنع في تلك الحال فضلا من طعام عنده وخفت أن يضيق ذلك عليه ويكون أعان
على قتله إذا خاف عليه بالمنع القتل

(جماع ما يحل ويحرم أكله وشربه مما يملك الناس) قال الشافعي رحمه الله أصل ما يملك الناس
ما يكون ما كولا وشربا وباشيا أن أحدهما ما فيه روح وذلك الذي فيه محرم وحلال ومنه ما لا روح فيه
وذلك كله جلال إذا كان بحاله التي خلقه الله بها وكان الأكسيون لم يحدوا فيه صنعة خلطوه بحرم أو اتخذوه
مسكرا فان هذا محرم وما كان منه مما يقتل رأيه محرم لأن الله عز وجل حرم قتل النفس على الأكسين
ثم قتلهم أنفسهم خاصة وما كان منه خبيثا فقد ارتفع تركه العرب تحرم بحاله بقدره ويدخل في ذلك ما كان
نجسا وما عرفه الناس مما يقتل خفت أن لا يكون لاحد رخصة في شربه لدواء ولا غيره وأكره قليله
وكثيره مخطئ غيره ولم يخطئه وأخاف منه على شربه وساقية أن يكون قاتلا لنفسه ومن سقاه وقد
قبل يحرم الكثير الجثث منه ويحل القليل الذي الأغلب منه أنه ينفع ولا يبلغ أن يكون قاتلا وقد سمعت
عن مات من قليل قدر أنه غيره فلا أحبه ولا أرخص فيه بحال وقد يقاس بكثير السم ولا يمنع هذا
أن يكون يحرم شربه

(تفريع ما يحل ويحرم) قال الشافعي رحمه الله قال الله تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى
عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم فاحتمل قول الله تبارك وتعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام إحلالها دون
ماسواها واحتمل إحلالها بغير حظر ماسواها واحتمل قول الله تبارك وتعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم

روى عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرهن من كوب ومحلوب (قال) ومعنى هذا القول أن من
رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من ظهرها ودرها وأصل العرق بهذا الباب أن للرهن حقا في رقبة الرهن دون غيره وما يحدث مما يجز
منه غيره وكذلك سكنى الدور وزروع الأرضين وغيرها فالراهن أن يستعمل في الرهن عبده ويركب دوابه ويؤجرها ويحلب درها ويجز
صوفها وتأوى بالليل إلى مرتبتها وألى يدي الموضوع على يديه وكل ولد أمة ونتاج ماشية وتعرشيرة ونخلة فذلك كله خارج من الرهن
يسلم للراهن وعليه مؤنة رهونه ومن مات من رقبته فعليه كفته والفرق بين الأمة تعتق أو تباع فيتبعها ولدها وبين الرهن أنه إذا اعتق أو
باع زال ملكه وحدث الولد في غير ملكه وإذا رهن فلم يزل ملكه وحدث الولد في ملكه إلا أنه محمول دونه لحق حبس به لغيره كما يؤجرها فاحتكون
محتبسة بحق غيره وان ولدت لم يدخل ولدها في ذلك معها والرهن كالصين لا يلزم الامن أدخل نفسه فيه وولد الأمة لم يدخل في الرهن
قط وأكره رهن الأمة الآن توضع على يدي امرأته نقة وليس للسيد أخذها لخدمة خوفا أن يجعلها وما كانت من زيادة لا تميز بينهما مثل
الحارية تكبر والتمرة تعظم ونحو ذلك فهو غير مميز منها وهي رهن كلها ولو كان الرهن ماشية فأراد الراهن أن ينزى عليها أو عبد أصغر فأراد
أن يحنثه أو احتاج إلى شرب دواء أو فتح عرق أو ألبابه إلى توديع أو تزييف فليس للرهن أن يمنع مما فيه الرهن منفعة وينعه مما فيه مضرة

(بدره المنزلة) قال الشافعي واذا رهنه معا عبدا بمائة وقبض المرتهن بخائزان أبرأ أحدهما بماله فنصفه خارج من الرهن ولورهنه من رجلين بمائة وقبضه فنصفه مرهون لكل واحد منهما بمحسين فان أبرأ أحدهما وقبض منه نصف المائة فنصفه خارج من الرهن ولو كان الرهن مما يكال أو يوزن كان للذي افترض نصفه أن يقامه المرتهن باذن شريكه ولا يجوز أن يأذن رجل لرجل في أن يرهن عبدا لا بشئ معلوم أو أجل معلوم فان رهنه بأكثر لم يجز من الرهن شئ ولورهنه بما أذن له ثم أراد أخذه بافتكاكه وكان الحق حالا كان له وتسع في ماله حتى يوفي الغريم حقه ولو لم يرد ذلك الغريم أسلم عبده المرهون وان كان أذن له إلى أجل معلوم لم يكن له أن يأخذه بافتكاكه إلا إلى محله ولورهنه من عبدين رجلين وأقر لكل واحد منهما بقبضه كله بالرهن وادعى كل واحد منهما أن رهنه وقبضه كان قبل صاحبه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بالقول قول الراهن ولا عين عليه ولو أنكر أحدهما أو أحلف وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهما معا وان كان في يدي أحدهما وصدق الذي ليس في يديه فقيها قولان أحدهما يصدق والاخر لا يصدق لان الذي في يديه العبد يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره (قال المزني) (٣١٧) قلت أنا أحدهما أن يصدق لانه

حق من الحقوق اجتمع فيه اقرار المرتهن ورب الرهن (قال المزني) ثم رأيت أن القول قول المرتهن الذي هو في يديه لان الراهن مقر له أنه أقبضه اياديه في حقه قوله وله فضل يديه على صاحبه فلا تقبل دعوى الراهن عليه الا أن يقر الذي في يديه ان كل واحد منهما قد قبضه فعلم بذلك ان قبض صاحبه قبله (باب رهن الارض) قال الشافعي اذا رهن أرضا ولم يقل بينهاها وشجرها فالأرض رهن دون بنائها وشجرها ولو

الاما اضطررتم اليه وقوله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى إلى محرمنا على طاعم بطعمه الا أن يكون مسبة أو دما مسفوحا ولحم خنزير فانه رجس أو فسقا أهل لغيا لله وقوله فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وما أشبه هؤلاء الآيات أن يكون أباح كل ما كحل لم ينزل تحريمه في كتابه نصا واحتمل كل ما كحل من ذوات الارواح لم ينزل تحريمه بعينه نصا وتحريمه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فيجوز من نص الكتاب وتحليل الكتاب بامر الله عز وجل بالانتهاء إلى أمر نبيه صلى الله عليه وسلم فيكون انما يحرم بالكتاب في الوجهين فلما احتمل أمر هذه المعاني كان أولاها بنا الاستدلال على ما يحل ويجوز بكتاب الله ثم سنة تعرب عن كتاب الله أو أمر أجمع المسلمون عليه فانه لا يمكن اجتماعهم أن يجوهوا الله حراما ولا حلالا انما يمكن في بعضهم وأما في عامةهم فلا وقد وضعنا هذا موضعه على التصنيف

(ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب) قال الشافعي رحمه الله أصل التحريم نص كتاب أو سنة أو جلة كتاب أو سنة أو إجماع قال الله تبارك وتعالى الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجيئونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقال عز وجل يسألونك ماذا أحل لهم الآية وانما تكون الطيبات والخبائث عند الآية كائن كانوا الها وهم العرب الذين سألوا عن هذا ونزلت فيهم الأحكام وكانوا يكرهون من خبيث المأكول ما لا يكرهها غيرهم (قال الشافعي) وسعت بعض أهل العلم يقولون في قول الله عز وجل قل لا أجد فيها أوحى إلى محرمنا على طاعم بطعمه الآية يعني مما كنتم تأكلون في الآية التي ذكرت في هذا الكتاب وما في معناه ما يدل على ما وصفت فان قال قائل ما يدل على ما وصفت قبل رأيك لو علمنا أن الأشياء مباحة الا ما جاء فيه نص خبر في كتاب أو سنة أما زعمنا أن أكل الدود والذباب والمخاط والخنافة والخنابس والعكاء

(٢٨ - الام ثاني) رهن شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن الا ما هو وإذا رهن ثمرا قد خرج من نخلة قبل يحل بيعه ومعه النخل فهما رهن لان الحق لو حل جاز أن يساع وكذلك اذا بلغت هذه الثمرة قبل محل الحق وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها مرهونا مع النخل أو قصاصا الا أن تكون هذه الثمرة تيسر فلا يكون له بيعها الا بالذن الراهن ولو رهنه الثمر دون النخل طلعا أو مؤبرة أو قبل بدو صلاحها لم يجز الرهن الا أن ينشأ رطبان للرتين اذا حل حقه قطعها أو بيعها فيجوز الرهن لان المعروف من الثمر أنه يتربأ إلى أن يصلح الا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الشمار حتى يبدو صلاحها لمعرفة الناس انها تترك إلى بدو صلاحها وكذلك الحكم في كل ثمرة وزرع قبل بدو صلاحها لم يحل بيعه فلا يجوز رهنه وان كان من الثمر شئ يجزى فنهى وكان يجزى بعدد غيره منه فلا يميز الشمار ج الاول المرهون من الآخر لم يجز لان الرهن ليس بعرف الا أن يشترط أن يقطع في مدة قبل أن يلحقه الثاني فيجوز الرهن فان ترك حتى يجزى بعدد ثمرة لا تميز فقيمها قولان أحدهما انه يفسد الرهن كما يفسد البيع والثاني أنه لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المختلطة من المرهونة كالأورهنه حنطة فاختلطت بحنطة للراهن كان

القول قوله في قدر الموهنة من المختلطة بهما مع عينه (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وقد بينته في هذا الكتاب في باب عمر الحائط
يباع أصله (قلت أنا) وينبغي أن يكون القول في الزيادة قول المرتين لأن الثمرة في يديه والراهن مدع قدر الزيادة عليه فالقول قول
الذي هو في يديه مع عينه في قياسه عندي وبالله التوفيق (قال الشافعي) وإذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها وصلا حها وجدادها وتسميتها
كما يكون عليه نفقة العبد وليس للراهن ولا لمرتته قطعها قبل أو أنها إلا بأن يرضيه وإذا بلغت إبانها فإيهما أراد قطعها جبر لا تحري على
ذلك لأنه من صلاحها فإن أبي الموضوع على يديه أن يتطوع بأن يضعها في منزله الأبراء قبل الراهن عليه لها منزل تحريمه لأن ذلك
من صلاحها فإن جثته والا أكثرى عليها منها (باب ما يفسد الرهن من الشرط وما لا يفسده وغير ذلك) قال الشافعي إن اشترط
المرتته من منافع الرهن شيئا فالشرط باطل ولو كانت له ألف فقال زدني ألفا على أن أرهنك بمعامرنا يعر فأنه كان الرهن مفسوما
ولو قال له يعني عبدا بألف على أن أعطيكم بها وبالألف التي لنا على بلاد رهن داري رهننا ففعل كان البيع والرهن مفسوما ولو أسلفه
ألفا على أن يرهنه بهارنا وشرط (٣١٨) المرتين لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لأن ذلك زيادة في السلف ولو

كان اشترى منه على هذا الشرط فالبيع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته والرهن وبطل الشرط (قال المزني) قلت أنا أصل قول الشافعي أن كل بيع فاسد بشرط وغيره أنه لا يجوز أن أبيع حتى يتدأ بما يجوز (قال الشافعي) ولو اشترط على المرتين أن لا يبيع الرهن عند محل الحق إلا بما يرضى الراهن أو حتى يبلغ كذا أو بعد محل الحق بشهر أو نحو ذلك كان الرهن فاسدا حتى لا يكون دون بيعه حائل عند محل الحق ولو رهنه فخلا على أن ما أثرت أو ماشية على أن ما تحت فهو داخل في الرهن كان الرهن من الثقل والماشية وهنأول (تحريم) يدخل معه ثمرا الحائط ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق وأجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دارا على أن يرهنه أخرى غير أن البيع ان وقع على هذا الشرط ففسخ الرهن وكان البايع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا جائز في قول من أجاز أن يرهنه عشرين فيصيب أحدهما سرا فيصير الجائز ويرد المردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كايه سدا البيع إذا جعت الصفقة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبه وقد قال لو تباعها على أن يرهنه هذا العصفير فرهنه إياه فاذا هو من ساعته خرفه الخيار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولو دفع إليه حقا فقال قد رهنك بمعا فيه وقبضه المرتين ورضي كان الحق رهننا ومافيه خارجا من الرهن أن كان فيه شيء لمجل المرتين بمافيه وأما الخريطة فلا

والعطاء والجعلان وخشاش الأرض والرخم والعقبان والبغاث والغريان والحداد والفار وما في مثل حالها حلل فان قال قائل فادل على تحريمها قيل قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماة فكان شيئا من ذلكين فأنبت تحليل أحدهما هو صيد البحر وطعامه (١) وطعامه ماله وكل مافيه متاع لهم يستمتعون به كله وحرم عليهم صيد البر أن يستمتعوا به كله في كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والله عز وجل لا يحرم عليهم من صيد البر في الاحرام إلا ما كان حلالا لهم قبل الاحرام والله أعلم فلبا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم يقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات ذل ذلك على أن لحوم هذه محرمة لأنه لو كان داخل في حله ما حرم الله قتله من الصيد في الاحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ودل على معنى آخر أن العرب كانت لا تأكل ما أحاح رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله في الاحرام شيئا (قال) فكل ما سئلت عنه مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الارواح فانظر هل كانت العرب تأكله فان كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأحله فانه داخل في حله الحلل والطيبات عندهم لانهم كانوا يحلون ما يستطيون وما لم تكن تأكله تحريمه بالاستقذاره فخرمه لأنه داخل في معنى الطيبات خارج من معنى ما أحل لهم مما كانوا يأكلون ودخل في معنى الطيبات التي حرما على أنفسهم فأنبت عليهم تحريمها (قال الشافعي) ولست أحفظ عن أحدنا أنه ممن أهل العلم عن ذهب مذهب الكيين خلافا وجلة هذا لأن التحريم قد يكون مما حرم العرب على أنفسهم مما ليس داخل في معنى الطيبات وان كنت لا أحفظ هذا التفسير ولكن هذه الجملة وفي تنابع من حفظت عنه من أهل العلم جهة ولولا الاختصار لأوضحته بأكثر من هذا وسيمر في تفاريق الابواب إن شاء الله تعالى

رهنه فخلا على أن ما أثرت أو ماشية على أن ما تحت فهو داخل في الرهن كان الرهن من الثقل والماشية وهنأول (تحريم) يدخل معه ثمرا الحائط ولا نتاج الماشية إذا كان الرهن بحق وأجب قبل الرهن وهذا كرجل رهن من رجل دارا على أن يرهنه أخرى غير أن البيع ان وقع على هذا الشرط ففسخ الرهن وكان البايع بالخيار لأنه لم يتم له الشرط (قال المزني) قلت أنا وقال في موضع آخر هذا جائز في قول من أجاز أن يرهنه عشرين فيصيب أحدهما سرا فيصير الجائز ويرد المردود (قال المزني) وفيها قول آخر يفسد كايه سدا البيع إذا جعت الصفقة جائزا وغير جائز (قال المزني) قلت أنا ما قطع به وأثبتته أولى وجواباته في هذا المعنى بالذي قطع به شبه وقد قال لو تباعها على أن يرهنه هذا العصفير فرهنه إياه فاذا هو من ساعته خرفه الخيار في البيع لأنه لم يتم له الرهن (قال الشافعي) ولو دفع إليه حقا فقال قد رهنك بمعا فيه وقبضه المرتين ورضي كان الحق رهننا ومافيه خارجا من الرهن أن كان فيه شيء لمجل المرتين بمافيه وأما الخريطة فلا

(١) قوله وطعامه ماله كذا في نسخة وفي أخرى وطعامه يأكله وانظر وخر كتبه معجمه

يجوز الرهن فيها إلا بان يقول دون ما فيها ويجوز في الحق لان الظاهر من الحق أن له قيمة والظاهر من الخريطة أن لا قيمة لها وانما يراد ما فيها ولو شرط على المرتهن أنه ضامن للرهن ودفعه فالرهن فاسد وغير مضمون (باب ضمان الرهن) قال الشافعي أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغل الرهن والرهن من صاحبه الذي رهنته له غنمه وعليه غرمه ووصله ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه من حديث ابن أبي أنيسة (قال الشافعي) وفيه دليل أنه غير مضمون اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم الرهن من صاحبه فمن كان منه شيء فضمناه منه لا من غيره ثم أكد بقوله له غنمه وعليه غرمه وغنمه سلامته وزيادته وغرمه عطبه ونقصانه ألا ترى لو أرتهن خاتماً بدرهم يساوي درهمين فهلك الخاتم فمن قال ذهب درهم المرتهن بالخاتم زعم أن غرمه على المرتهن لأن درهمه ذهب وكان الراهن بريئاً من غرمه لأنه قد أخذ غنمه من المرتهن ولم يغرمه شيئاً وأحال ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يغل الرهن لا يستحقه المرتهن بان يذيع الراهن قضاء حقه عند محله (قال الشافعي) (٢١٩) ملك الرهن لربه والمرتهن غير متعده بأخذه ولا بخاطر يارتهانه

لأنه لو كان اذا هلك بطل ماله كان مخاطراً بعماله وانما جعله الله تبارك وتعالى وثيقة له وكان خير له ترك الارتهان بان يكون ماله مضموناً في جميع مال غيره (قال الشافعي) وما ظهره إلا أنه وخفى سواء لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يده من الرهن شيئاً الا فيما يضمنان فيه من الوديعة بالتعدي فان قضاء مالي الرهن ثم سألته الرهن فليس عنه وهو ممكنه فهو ضامن

(تحرير) كل ذي ناب من السباع (قال الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري ومالك عن ابن شهاب عن أبي ادريس عن أبي ثعلبة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان الحضرمي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام (قال الشافعي) وهذا يقول (قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله انما يحرم كل ذي ناب بعد وبسائه (الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من السباع وتفسيره) قال الشافعي رحمه الله قال لي بعض من يوافي الشافعي في تحرير كل ذي ناب من السباع مال كل ذي ناب من السباع لا يحرمه دون ما خرج من هذه الصفة قلت له العلم يحيط ان شاء الله تعالى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قصد قصداً يحرم من السباع موصوفاً فاقصد قصد تحرير بعض السباع دون بعض كما لو قلت قد أوصيت لكل شاب عكة أو لكل شيخ عكة أو لكل حسن الوجه عكة كنت قد قصدت بالوصية قصداً دون صفة وأخرجت من الوصية من لم تصف أن له وصيتك قال أجل ولولا أنه خص تحرير السباع لكان أجمع وأقرب ولكنه خص بعضاً دون بعض بالتحرير (قال الشافعي) فقلت له هذه المنزلة الأولى من علم تحرير كل ذي ناب فسل عن الثانية قال هل منها شيء يخالفه ناب وشئ يخالفه لا ناب قلت ما علمته قال فان لم تكن تختلف فتكون الأنساب لبعضها دون بعض فكيف القول فيها قلت لا معنى في خلق الأنساب في التحليل والتحرير لاني لا أجد إذا كانت في خلق الأنساب سواء شيئاً أنفيه خارجاً من التحريم ولا بد من إخراج بعضها من التحريم إذا كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إخراجها قال أجل هذا كما وصفت ولكن ما أردت بهذا قلت أردت أن يذهب غلطك إلى أن التحريم والتحليل في خلق الأنساب قال ففهم قلت في معناه دون خلقه فسل عن

(كتاب التعليل) قال حدثنا محمد بن عامر قال سمعت المزي قال قال الشافعي أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعقر بن عيسى بن نافع عن خلفة (١) أو ابن خلفة الزرق «الشك من المزي» عن أبي هريرة أنه رأى رجلاً أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أيمان رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بعتابه اذا وجد به عينه (قال الشافعي) وفي ذلك بيان أنه جعل له نقض البيع الأول ان شاء اذ مات أو أفلس (قال الشافعي) ويقال لمن قبل الحديث في المغلس في الحياة دون الموت قد حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة على الحي فحكمتم بها على ورثته فكيف لم تحكموا في المغلس في موته على ورثته كما حكمتم عليه في حياته فقد جعلتم للورثة أكثر مما جعل للورث الذي عنه ملكوا أو أكثر مما جعل للورث أن لا يكون له الاملاية (قال الشافعي) ولا يجعل للفرء منه بدفع الثمن ولا الورثة الميت وقد جعله النبي صلى الله عليه وسلم أحق به منهم (قال المزي) قلت أنا وقال في الحبس اذا هلك أهله رجعت إلى أقرب الناس إلى الحبس فقد جعل لأقرب الناس إلى الحبس في حياته ما لم يجعل للمحبس وهذا اعتدى غير جائز (قال) وان تغيرت

(١) قوله أو ابن خلفة الزرق بجرمه في الخلاصة وسماه عمر بن خلفة وقال أنه يروي عن أبي هريرة كتبه معجمه

- اقراره اياه ومن لم يجزه لم يجزه واحلف له الغرماء الذين يدفعونه ولو وجد به بعض ماله كان له حصته
ويضرب مع الغرماء في قبضته ولو كانت دارا فنبئت وأرضا فغرست خبيرة بين أن يعطى العماره ويكون ذلك له أو يكون له الارض
والعمارة تباع للغرماء الآن يشاء المفلس والغرماء أن يقلعوا ويضمنوا ما نقص الخلع فيكون لهم (وقال في موضع آخر) ان لم يأخذ
العمارة وأبى الغرماء أن يقلعوا لم يكن له الا الثمن بحاص به الغرماء (قال الزمعي) قلت أنا الاول عندى بقوله أشبه وأولى لانه يجعل
الثوب اذا صبح لبائعه يكون به شريكا وكذلك الارض تغرس لبائعه يكون بها شريكا (قال الشافعي) ولو كانا عبدين بمائة فقبض
نصف الثمن وبقي أحد العبدين وهما سوا كان له نصف الثمن ونصف الذى قبض من الهالك كالورثتين بمائة فقبض تسعين وهالك
(١) قوله قال فاذكره نذا في جميع النسخ التي بيننا لم يذكر بعد ذلك شي مما طلب منه ذكره وعله مذكوره في غير الام من كتب الامام رحمه الله
(٢) كذا في النسخ لم يذكر مقنا الحديث وكثيرا ما يقع في الام مثل هذا كتبه محمده

أحدهما كان الآخر هبة بالعمرة (قال المزني) قلت أنا أصل قوله أن ليس الرهن من البيع بسبيل لأن الرهن معنى واحد ومعنى واحد ما بقي من الحق ثم (قال) ولو بقي من ثمن الساعة في التفليس درهم لم يرجع في قوله من الساعة إلا بقدر الدرهم (قال الشافعي) ولو كراه أرضاً ففلس والزرع يقل في أرضه كان لصاحب الأرض أن يحاص الغرماء بقدر ما أقامت الأرض في يديه أن أفلس ويقطع الزرع عن أرضه إلا أن يتطوع المفلس والغرماء بأن يدفعوا إليه اجارة مثل الأرض إلى أن يستحصل الزرع لأن الزارع كان غير متعذر أن كان لا يستغنى عن السقي قبل للغرماء أن تطوعتم بأن تنفقوا عليه حتى يستحصل الزرع فتأخذوا نفقتكم مع مالككم بأن رضاه صاحب الزرع وإن لم تشاؤا وثمن البيع فيعوه بحاله (قال) وإن باعته زيتاً خلطه بمثله أو أردأ منه فله أن يأخذ متاعه بالكيل أو بالوزن وإن خلطه بأجود منه ففيه القول أن أحدهما لا سبيل له إليه لانه لا يصل إلى ماله إلا زائد أعمال غيره وهو أصح وبه أقول ولا يشبه الثوب يصنع ولا السويق بلت لأن هذا عين ماله فيه زيادة والذائب إذا اختلط انقلب حتى لا يوجد عين ماله والقول الثاني أن ينظر إلى قيمة زيتته والمخلوط به متميزين ثم يكون شريكاً بقدر قيمة زيتته أو يضرب مع الغرماء بنيتة (قال المزني) (٢٣١) قلت أنا هذا أشبه بقوله لانه

جعل زيتته إذا خلط بأردأ وهو لا يتميز عين ماله كما جعل الثوب يصنع ولا يمكن فيه التمييز عين ماله فلما قدر على قسم الزيت بكييل أو وزن بلا ظلم قسمه ولما لم يقدر على قسم الثوب والصبيغ أشركهم فيه بالقيمة فكذلك لا يمنع خلط زيتته بأجود منه من أن يكون عين ماله فيه وفي قسمه ظلم وهما شريكان بالقيمة (قال الشافعي) فإن كان خنطة فطحنها ففيها قولان أحدهما وبه أقول يأخذها

اليوم تأكل الضبيع ولم تزل تدع كل الأسد والنمر والذئب تحريمها بالتقدير فوافقت السنة فيما أحلوا وحرموا مع الكتاب ما وصفت والله أعلم وفيه دلالة على أن المحرم أنما يجزى ما أحل أكله من الصيد دون ما لم يحل أكله وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلب العقور في الأحرار وهو ما عدا على الناس وهو لا يأمر بقتله ما لا يحل قتله ويضمن صاحبه بقتله شيئاً فدل ذلك على أن الصيد الذي حرم الله قتله في الأحرار ما يؤكل لحسه ودل على ذلك حديث جابر بن عبد الله وعلى ما وصفت ولا بأس بأكل كل سباع لا يعدو على الناس من دواب الأرض مثل الثعلب وغيره قياساً على الضبيع وما سوى السباع من دواب الأرض كلها أو كل من معين ما كان سباعاً لا يعدو ولا أن يؤكل وما كان غير سباع فما كانت العرب تأكله لغرض ضرورة فلا بأس بأكله لانه داخل في معنى الآية خارج من الخبائث عند العرب وما كانت تدعه على معنى تحريمه فإنه خبيث اللحم فلا يؤكل بحال وكل ما أمر بأكله فدهاء المحرم إذا قتله ومثل الضبيع ما خلط كل ذي ناب من السباع من دواب الأرض وغيرها فلا بأس أن يؤكل منه ما كانت العرب تأكله وقد فسرت قبل هذا

(ما يحل من الطائر ويحرم) قال الشافعي رحمه الله والأصل في ما يحل ويحرم من الطائر وجهان أحدهما ما إذا ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم للمحرم بقتله منه ما لا يؤكل لانه خارج من مذبذبي الصيد الذي يحرم على المحرم قتله لبا كاه والعلم بكاد يحيط أنه انما حرم على المحرم الصيد الذي كان حلالاً قبل الأحرار فإذا أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل بعض الصيد دل على أنه محترم أن يأكله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل ما أحل الله عز وجل فالجدة والغراب مما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله للمحرم فما كان في مثل معناه مما من الطائر فهو داخل في أن لا يجوز أكله كالأجوزاء كل

ويعطى قيمة الطمن لانه زائد على ماله (قال) وكذلك الثوب يصبغه أو يقصره بأخذ الغرماء زيادته فإن قصره باجرة درهم فزاد خمسة دراهم كان القصار شريكاً فيه بدرهم والغرماء بأربعة دراهم شركاء بما بيع لهم فإن كانت أجرة خمسة دراهم وزاد درهم كان شريكاً في الثوب بدرهم وضرب مع الغرماء بأربعة وبهذا أقول وأقول الاتحان القصار غريم باجرة القصار لانه لا عين (قال المزني) قلت أنا هذا أشبه بقوله وإنما النيباض في الثوب عن القصار كالسمن عن الطعام والعلف وكبر الودى عن السقي وهو لا يجعل الزيادة للبايع في ذلك عين ماله فكذلك زيادة القصار ليست عين ماله وقد قال في الأخير يبيع في حاوت أو برعى غنماً أو بر دواب فالأحرار أسوة الغرماء فهذه الزيادات عن هذه الصناعات التي هي آثار ليست بأعيان مال حكمها عندى في القياس واحد إلا أن تخص السنة منها شيئاً فيتركها لها القياس (قال الشافعي) ولو تبايعا بالخيار ثلثاً فافلساً أو أحدهما فافلساً واحد منهما اجازة البيع ورد دون الغرماء لانه ليس ببيع مستحدث فإن أخذه دون صفته لم يكن ذلك له إلا أن يرضى الغرماء ولو أسلفه فضة بعينها في طعام ثم فلس كان أحق بفضته ولو أكرى داراً ثم فلس المكسرى فالسكراء صاحبها فإذا تم سكناه بيعت للغرماء ولو أكره سنة ولم يقبض السكراء ثم فلس المكسرى كان للكرى فسح

الكرء ولوقسم الحاكم ماله بين غرمائه ثم قدم آخرون رده عليهم بالخصص وإذا أراد الحاكم بيع متاعه أو رهنه أحضره أو وليه ليحصى
 ثمن ذلك فيدفع منه حق الرهن من ساعته وينبغي أن يقول لغرماء المفلس ارتضوا بين يكون على يديه الثمن وعين شادى على متاعه فبين
 يزيد ولا يقبل الزيادة الا من ثقة وأحب أن يرزق من ولي هذا من بيت المال فان لم يكن ولم يعمل الا يجعل شاركوه فان لم يتفقوا اجتهد لهم
 ولم يعط شيئا وهو يجب ثقة يعمل بغير جعل ويباع في موضع سوقه وما فيه صلاح عن المبيع ولا يدفع الى من اشترى شيئا حتى يقبض الثمن
 وما ضاع من الثمن فن مال المفلس ويبسأ في البيع بالحيوان ويتأني بالساكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أنها قد بلغت أمانها وان
 وجد الامام ثقة يسلفه المال حالما يجعله أمانة وينبغي اذا رفع اليه أن يشهد أنه وقف ماله عنه فاذا فعل ذلك لم يجز له أن يبيع ولا يهب
 وما فعل من هذا ففيه قولان أحدهما أنه موقوف فان فضل جاز فيه ما فعل والاخر أن ذلك باطل (قال المزني) قلت أنا قد قطع في
 المكاتب ان كاتبه بعد الوقف فأدى لم يعتق بحال (قال) وإذا أقرب دين زعم أنه لزمه قبل الوقف فقيم اقولان أحدهما أنه جائز كالريض
 يدخل مع غرمائه وبه أقول (٢٢٢) والثاني أن اقراره لازم له في مال ان حدث له أو يفضل عن غرمائه وقد ذهب بعض

لهم لانه في معناهما ولا تنهما أيضا لم تكن تأكل العرب وذلك مثل ما ضرب من ذوات الارواح من
 سبع وطائر وذلك مثل العقاب والنسر والبارى والصقر والشاهين والبواشق وما أشبهها مما يأخذ حجام
 الناس وغيره من طائرهم فكل ما كان في هذا المعنى من الطائر فلا يجوز أن كله للوجهين الذين وصفت من أنه
 في معنى الحدأة والغراب وداخل في معنى ما لا تأكل العرب وكل ما كان لا يبلغ أن يتناول للناس شيئا من
 أموالهم من الطائر فلم تكن العرب تحترمه إقذارا له فكله مباح أن يؤكل فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه فان
 قال قائل نزل الفرق بين ما خرج من أن يكون ذئبا من السباع مثل الضبع والثعلب فأحلت أكلها وهي
 تضر بأموال الناس أكثر من ضرر ما حرمت من الطائر قلنا في وان حرمته فليس الضرر فقط حرمة ولا
 لغرض الثعلب والضبع من الضرر أجهتا انما أجهتا بالسنة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم اذ نهى عن كل
 ذئب من السباع ففيه دلالة على أنه أباح ما كان غير ذئب من السباع وأنه أحل الضبع نصا وان العرب لم
 تزل تأكلها والثعلب وترك الذئب والتمير والاسد فلا تأكله وان العرب لم تزل تترك أكل كل النسر والبارى
 والصقر والشاهين والغراب والحدأة وهي ضار وتترك ما لا يضر من الطائر فلم أجزا كله وذلك مثل الرحمة
 والنعامة وهما لا يضران وأكلها لا يجوز لانها من الخبيثات وخارجان من الطيبات وقد قلت مثل هذا
 في الدود فلم أجزا كل البعوض ولا العنقاء ولا الخنافس وليست بضارة ولكن العرب كانت تدع أكلها فكان
 خارجا من معنى الطيبات داخل في معنى الخبيثات عندها

المقتنين الى أن يكون
 المفلس الى أجل تحا
 حاولها على الت وقد
 يحتمل أن يؤخر المؤخر
 عنه لان له ذمة
 وقد علك والميت بطلت
 ذمته ولا يملك بعد الموت
 (قال المزني) قلت أنا
 هذا أصح وبه قال في
 الاملاء (قال الشافعي)
 ولو جنى عليه عدما لم يكن
 عليه أخذ المال الا ان
 يشاء (قال) وليس على
 المفلس أن يؤجر وذو
 العسرة ينظر الى ميسرة
 وينزل له من ماله قدر
 ما لا يغني به عنه وأقل
 ما يكفيه وأهله يومه من

الطعام والشراب وان كان لبيع ماله حبس أنفق منه عليه وعلى أهله كل يوم أقل ما يكفيه من نفقة وكسوة
 كان ذلك في شتاء أو صيف حتى يفرغ من قسم ماله بين غرمائه وان كانت ثيابه كلها عوى الى مجاوزة القدر اشترى له من ثمنها أقل ما يلبس
 أقصد ما يكفيه في مثل حاله ومن تازمه مؤنته وان مات كفن من رأس ماله قبل الغرماء وحفر قبره وميز بأقل ما يكفيه وكذلك من يلزمه
 أن يكفنه ثم قسم الباقي بين غرمائه ويباع عليه مسكنه وخادمه لان من ذلك بدا وان أقام شاهدا على رجل بحق ولم يحلف مع شاهده فليس
 للغرماء أن يحلفوا اليس لهم الاماتم ملكه عليه دونهم (باب الدين على الميت) قال الشافعي من يبيع عليه في دين بعد موته أو في
 حياته أو تقبضه فهذا كله سواء والعهد في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندي ولو بيعت داره بألف وقبض أمين
 القاضي الثمن فهلك من يده واستحققت الدار فلا عهدة على الغريم الذي بيعت له وأحق الناس بالعهد المبيع عليه فان وجد له مال بيع ثم
 رد على المشتري ماله لانه ما خوذ منه يبيع ولم يسلم له فان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضي ولا أمينه ويقال للمشتري أنت غريم المفلس
 أو الميت كغرمائه سواء (باب جواز حبس من عليه الدين) قال الشافعي وإذا ثبت عليه الدين بيع ما ظهر له ودفع ولم يحبس وان

لم ينهر حبس ويبع ما قدر عليه من ماله فان ذكر عسره قبلت منه البينة لقول الله جل وعزوان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأخلفه مع ذلك بالله وأخليه ومنعت غرامه من لزومه حتى تقوم بينة أن قد أقاد مالا فان شهدوا أنهم رأوا في يديه مالا سألته فان قال مضاربة قبلت منه مع يمينه ولا غايه لحبسه أكثر من الكشف عنه حتى استقر عند الحاكيم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا يغفل المسئلة عنه وإذا أقاد مالا فإثر ما صنع فيه حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الاول لم يكن له لانه غير رشيد وإذا أراد الذي عليه الدين الى أجل السفر وأراد غريمه منعه لبعده سفره وقرب أجله أو يأخذ منه كفيلا به منعه منه وقيل له حقل حيث وضعته ورضيته

(باب الحجر) قال الشافعي قال الله عز وجل وابتلوا النبا حتى اذا بلغوا النكاح فان أنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم (قال الشافعي) والبلوغ خمس عشرة سنة إلا أن يحتمل الغلام أو تحيض الجارية قبل ذلك وقال الله تبارك وتعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يعل هو فلم يمل عليه بالعدل فأنبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعل هو أمر وليه بالاملاء عنه لانه أقامه فيما لا يخفى به عنه في ماله مقامه وقبل الذي لا يستطيع (٣٣٣) يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه معانيه

به والله أعلم فاذا أمر الله جل وعز بدفع أموال النبا اليهم بأمر من لم يدفع اليهم إلا بهما هو البلوغ والرشد (قال الشافعي) والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة مع اصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان يختبر البتمان والاختبار يختلف بقدر حال المختبر قههم من يتنذل فيضا لظا الناس بالشراء والبيع قبل البلوغ وبعد فيقرب اختبارهم ومنهم من يسان

لما قال لست آكله ولا يحرمه دل على أن تركه آكله لا من جهة تحريمه واذا لم يكن من جهة تحريمه فاعتزلت مباحا عاف ولم يشتهه ولو عاف خبزا أو لحما أو غمرا أو غير ذلك كان ذلك شيئا من الطباع لا يحرم الماعاف فقال لي بعض الناس رأيت أن قال هذا القول غير رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتمل معنى غير المعنى الذي زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاله فزعمت أنه بين لا يحتمل معنى غيره قلت نعم قال واذا قلت من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس معصوما قلت له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من التحليل فلا يجوز أن يستل عن تحليل ولا تحريم فيجيب فيه إلا أحله أو حرمه وليس هكذا أحد بعده من يعلم ويجهل ويقف ويحجب ثم لا يقوم جوابه مقام جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما المعنى الذي قلت قديين هذا الحديث من غيره قلت قرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامتنع من أكلها فقال خالد بن الوليد أحرأه هي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن أعافها لم تكن بلاد قومي فاجترأها خالد بن الوليد فأكلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست حراما فهي حلال واذا أقر خالد أبا كلاًها فلا يدعه يأكل حراما وقديين أن تركها ياها أنه عافها لا حرمها

(أكل لحوم الخيل) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهاه عن لحوم الحمر أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت نحرنا فرساعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه أخبرنا سفيان عن عبد الكريم بن أبي أمية قال أكلت فرساعلى عهد ابن الزبير فوجدته حلوا (قال الشافعي) كل ما زنه اسم الخيل من العرأب والمقاريف والبراذين فأكلها حلال

عن الاسواق فاخبره أبعده فيخته فان أحسن اتفاقها على نفسه وشراء ما يحتاج اليه أو يدفع اليه الشيء اليسير فاذا أحسن تديره وتوفره ولم يخدع عنه دفع اليه ماله واختبار المرأة مع علم صلاحها القلة تخالطها في البيع والشراء أبعده فاختبرها النساء وذوو المحارم بمنزل ما وصفت فاذا أنس منها الرشد دفع اليها مالها تزوجت أم لم تتزوج كما يدفع الى الغلام نكح أو لم ينكح لان الله تبارك وتعالى سوى بينهم في دفع أموالهما اليهما بالبلوغ والرشد ولم يذكر تزوجا واحتج الشافعي في الحجر بعثمان وعلى والزبير رضي الله عنهم (قال الشافعي) واذا كان واجبا أن يحجر على من قارب البلوغ وقد عقل نظره وابقاء ماله فكان بعد البلوغ أشد تضييعا لماله وأكثر اتلافه فلم لا يجب الحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه به فيه قائم واذا حجر الامام عليه لسفهه وفساده ماله أشهد على ذلك فنبايعه بعد الحجر فهو المتلف ماله وحتى أطلق عنه الحجر ثم عاد الى حال الحجر حجر عليه وحتى يرجع بعد الحجر الى حال الاطلاق أطلق عنه فان قيل فلم أجرت اطلاقه عنه وهو اتلاف مال قيل ليس باتلاف مال الأثرى أنه يموت فلا تورث عنه امرأته ولا تحل له فيها به ولا يبعه ويورث عنه عبده ويبيع عليه ويملك عنه فالعبد ما نكل حال والمرأة ليست بمال الأثرى أن العبد يؤذره في التجارة والنكاح فيكون له الطلاق والامسالة دون سيده ولما لكة أخذ ماله كله

دونه (باب الصلح) قال الشافعي روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل حراما أو حرم حللا (قال الشافعي) فما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح فان صلح رجل أخاه من موره فان عرفا ما صلحه عليه بشئ يجوز في البيع جاز ولو ادعى رجل على رجل حقا فصالحه من دعواه وهو منكرك فالصلح باطل ويرجع المدعي على دعواه وبأخذ منه صاحبه ما شاء ولو صلح عنه رجل بقرعنه بشئ جاز الصلح وليس للذي أعطى عنه أن يرجع عليه لأنه تطوع به ولو أشرع جناحا على طريق نافذة فصالحه السلطان أو رجل على ذلك لم يجز ونظر فان كان لا يضرك وإن ضرب قطع ولو أن رجلا ادعى دارا في يد رجل فقالا ورثناها عن أينا فأقر لأحدهما بانه صفها فصالحه من ذلك الذي أقر له به على شئ كان لا خيبه أن يدخل معه فيه (قال المزني) قلت أنا ينبغي في قبا س قوله أن يبطل الصلح في حق أخيه لأنه صار لأخيه باقراؤه قبل أن يصالح عليه إلا أن يكون صالح بأمره فيجوز عليه (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة (٣٣٤) بحالها وادعى كل واحد منهما نصفها فأقر لأحدهما بالنصف وبمحمد لا تخلم يكن

لا تخفى ذلك حق وكان إلى خصومته ولو كان أقرا لأحدهما بجميع الدار فان كان لم يقصر للأخيه بالنصف فله الكل وإن كان أقرا بان له النصف ولا خيبه النصف كان لأخيه أن يرجع بالنصف عليه وإن صلحه على دار أقرا له ما بعد قبضه فاستحق العبد رجوع إلى الدار فأخذها منه ولو صلحه على أن يسكنها الذي هي في يديه وقتا فهي عارية إن شاء أخرجه منها وأصلحه منها على خدمة عبد بعينه سنة

(أكل لحوم الجمل الاهلية) أخبرنا مالك عن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمل الاهلية (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث عن الزهري أخبرنا عبد الله والحسن ابنا محمد بن زكريا عن الحسن أو صاهما عن علي رضي الله عنه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلالة أن أحدهما تحريم أكل لحوم الجمل الاهلية والاخرى باحة لحوم جمل الوحش لأنه لا ينفك من الجمل الا أهلي والوحش فأنما قصده رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتحريم قصد الأهلي ثم وصفه دل على أنه أخرج الوحش من التحريم وهذا مثل نهيه عن كل ذي ناب من السباع فقصد بالنهي قصد عين دون عين فحرم ما نهى عنه وحل ما خرج من تلك النصفة سواء مع أنه قد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باحة أكل جمل الوحش أمر بأبكر رضي الله عنه أن يقسم جمل وحشيا قتله أبو قتادة بين الرفقة وحديث طلحة أنهم أكلوا معه لحم جمل وحش (قال الشافعي) وخلق الجمل الاهلية ببيان خلق الجمل الوحشية مبينة يعرفها أهل الخبرة بها فلو وحش أهلي لم يحل أكله وكان على الأصل في التحريم ولو استأهل وحش لم يحرم أكله وكان على الأصل في التحليل ولا ينجسه المحرم وإن استأهل ولو زنا جارا أهلي على فرس أو فرس على أنان أهله لم يحل أكل ما نتج بينهما لم يستأهل في ذلك إلى أبيهما النازي لأن الولد منهما فلا يحل حتى يكون لهما معا حللا وكل ما عرف به جمل أهلي من قبل أب أو أم لم يحل أكله بحال أب أو أم أو كل نسله ولو زنا جارا وحشيا على فرس أو فرس على أنان وحشيا حل أكل ما ولد بينهما لأنهما باحان معا وهكذا لو أن غرابا أو ذكرا جمل أو بقا نتجهم جباري أو ذكرا جباري أو طائر يحل لهما نتجهم غرابا أو وحدا أو صقرا (١) أو بران فباضت وأفرخت لم يحل أكل فراخها من ذلك التحريم لا اختلاط المحرم والحلال فيه ألا ترى أن نحر الواسط لم يلبس أو ودك خنزير بسمن أو محرما

فباعه المولى بأن المشتري الخيار في أن يبيع البعير ويكون الخدمة على العبد للصالح أو يردها (قال الشافعي) بحلال ولومات العبد جاز من الصلح بقدر ما استخدمه بطل منه بقدر ما بقي وإذا ادعى رجلان جدارا بين داريهما فان كان متصلا بينهما أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله إلا من أول البنيان جعلته دون المنقطع منه وإن كان يحدث مثله بعد كمال بنيانه مثل نزع طوبة وإدخال أخرى أحلفتهما بالله وجعلته بينهما وإن كان غير موصول بواحد من شأنيهما أو متصلا بينهما ما جعلا جعلته بينهما بعد أن أحلف كل واحد منهما ولا أنظر إلى من إليه الخوارج ولا الدواخل ولا أنصاف اللبن ولا معاقدة القمط لأنه ليس في شئ من هذا دلالة ولو كان لأحدهما عليه جذوع ولا شئ لا أخر عليه أحلفتهما أو أقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لأن الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره وغير أمره ولم أجعل لواحد منهما أن يفتح فيه كوة ولا يبنى عليه بناء إلا بأذن صاحبه وقسمته بينهما ما شاء أن كان له ذراع أعطيه شبرا في طول الجدار ثم قلت له أن شئت أن تزيين من عرصه دارك أو يبتك شبرا آخر ليكون لك جدار خالص فذلك

(١) قوله أو بران هكذا في النسخ بغير نقط وسوره كتهه معصمه

لأن أوله دمه ثم اصطلح على أن يكون لاحدهما نكته وللاخر نكته على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناءه فالصلح فاسدون شأن أو واحد منهم ما قسمت أرضه بينهم مانصفين وإن كان البيت السفلى في يدي رجل والعلو في يدي آخر فقد اعيا سقفه فهو بينهم مانصفين لأن سقف السفلى تابع له وسطح العلو أرض له فان سقط لم يجبر صاحب السفلى على بنائه فان تطوع صاحب العلو بان يبني السفلى كما كان ثم يبني علوه كما كان فذلك له وليس له منع صاحب السفلى من سكناه ونقض الجدران له ومتى (٢٢٥) شاء أن يهدمها هدمها وتلك الشركاء

في نهرا أو بئر لا يجبر أحدهم على الإصلاح اضرر ولا غيبه ولا يمنع المنفعة فان أصلى غيره فله عين ماله متى شاء نزعه وقال في كتاب الدعوى والبنات على كتاب اختلاف أبي حنيفة فإذا أقال صاحب السفلى ما لا أخذ منه قيمة ما أنفق في السفلى (قال المزني) قالت أنا الاول أولى بقوله لأن الثاني متطوع فليس له أخذه من غيره الآن يرضيه عليه (قال الشافعي) وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستغلت وانتشرت أغصانها على دار رجل فعليه قطع ما شرع في دار غيره فان صالحه على تركه فليس بجائر ولو صالحه على دراها بدينارين أو على دينار بدرهم لم يجبر الا بالقبض فان قبض بعضا وبقي بعض

بخلال فصار لا يزال احدهما من الآخر ثم أن يكون مأكولا ولو أن صيدا أصيب أو ببض صيد فاشكت خلفته فلم يدركه أحد أو به مما لا يحل أكله والآخر يحمل أكله كان الاحتياط الكف عن أكله والقبض أن يتناول خلقته فأبهم ما كان أولى بخلقته جعل حكمه حكمه ان كان الذي يحل أكله أولى بخلقته أكله وان كان الذي يحرم أكله أولى بخلقته لم يأكله وذلك مثل أن يزرع حاراسي أنانا وحشية (١) أو أنانا نسبة ولو زار حار وحشي فرسا أو فرسا أنانا وحشي لم يكن بأكله بأس لأن كليهما مما يحل أكله وإذا توخش واصطيد كل بما يؤكل به الصيد وهكذا القول في صغار أولاده وفرأخه وبضيه لا يختلف وما قتل المحرم من صيد يؤكل لحمه فداء وكذلك يفدى ما أصاب من بضيه وما قتل من صيد لا يؤكل لحمه أو أصاب من بضيه لم يفده ولو أن ذئبا زاعلى ضبع فجاءت بولده فأنها تأتي بولد لا يشبهها محضا ولا الذئب محضا يقال له السبع فلا يحل أكله لما وصفه من اختلاط المحرم والحلال وأنهم لا يميزان فيه (ما يحل بالضرورة) قال الشافعي قال الله عز وجل فيما حرم ولم يحل بالذكاة والكم أن لا تأكلوا مما ذكركم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه وقال اغضوا عنكم الميته والدم ولحم الخنزير إلى قوله غفور رحيم وقال في ذكركم ما حرم من اضطر في محضه غير متجانف لأنم فان الله غفور رحيم (قال الشافعي) فيعمل ما حرم من ميتة ودم وخنزير وروك ما حرم مما لا يغير العقل من الخمر للضطر والمضطر الرجل يكون بالموضع لا طعام فيه معه ولا شيء يسد فورة جوعه من لبن وما أشبهه ويبلغه الجوع ما يخاف منه الموت أو المرض وإن لم يخف الموت أو يضعفه ويضره أو يعتل أو يكون ما يشافيضعف عن بلوغ حيث يريد أو را كبا فيضعف عن ركوب دابته أو ما في هذا المعنى من الضرر البين فأى هذا الله فله أن يأكل من المحرم وكذلك يشرب من المحرم غير المسكر مثل الماء تقع فيه الميتة وما أشبهه وأحب إلى أن يكون آكله أن كل وشاربه أن يشرب أو جعهما فعلى ما يقطع عنه الخوف ويبلغ به بعض القوة ولا يبين أن يحرم عليه أن يشبع ويرى وإن أجزأه دونه لأن التعريم قد زال عنه بالضرورة وإذا بلغ الشبع والرى فليس له تجاوزته لأن تجاوزته حينئذ إلى الضرر أقرب منها إلى النفع ومن بلغ إلى الشبع فقد خرج في بلوغه من حد الضرورة وكذلك يرى ولا بأس أن يتزود معه من الميتة ما اضطر اليه فإذا وجد الغنى عنه طرحه ولو تزود معه ميتة فلقى مضطرا أراد شراءها منه لم يحل له ثمنها اغناحل له منها منع الضرر البين على بدنه لأنها ولو اضطر ووجد طعاما لم يؤذن له به لم يكن له أكل الطعام وكان له أكل الميتة ولو اضطر ومعه ما يشترى به ما يحل فان باعه بثمنه في موضعه أو بثمن ما يتغابن الناس بثمنه لم يكن له أكل الميتة وإن لم يبعه الا بما يتغابن الناس بثمنه كان له أكل الميتة والاختيار أن يغالي به ويدع أكل الميتة وليس له بحال أن يكابر رجلا

(٢٩ - الام ثاني) جاز فيما قبض وانتقض فيما يقبض إذا رضى بذلك المصالح القابض وإذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز والورث المقر متطوع لا يرجع على أخوته بشئ ولو ادعى رجل على رجل بيتاني يديه فاصطلحا بعد الاقرار على أن يكون لاحدهما سطحه والبناء على جدرانها بناءه لهما جائز (قال المزني) قلت أنا لا يجوز أقيس على قوله في إبطاله أن يعطى رجلا مالا على أن يشرع في بنائه حقا فكذلك لا يجوز الصلح على أن يبني على جدرانها بناء (قال الشافعي) ولو اشترى

(١) قوله أو أنانا نسبة كذا في النسخ ولعل في الكلام سقطا من الناسخ والاصل أو حار وحشي أنانا نسبة كتبه بخطه

علو بيت على أن يبنى على جدرانها ويسكن على سطحه أجزت ذلك إذا سمي امتنهي البنيان لانه ليس كالارض في احتمال ما يبنى عليها (قال المزني) هذا عندى غير منعه في كتاب أدب القاضي أن يقتسم دار على أن يكون لاحدهما السفلى والاخر العلو حتى يكون السفلى والعلو لواحد (قال الشافعي) ولو كانت منازل سفلى في بدى رجل والعلو في بدى آخر فدا عبا العرصة فهي بينهما ولو كان فيها درج الى علوها فهي لصاحب العلو كانت معقودة (٢٢٦) أو غير معقودة لانهما تتخذهما وان انتفع بما تحتها ولو ادعى على رجل

زرعا في أرض فصالحه
من ذلك على دراهم
فما لانه أن يبيع
زرعه أخضر من يفصله
ولو كان الزرع بين
رجلين فصالحه أحدهما
على نصف الزرع لم يجز
من قبل أنه لا يجوز أن
يقسم الزرع أخضر ولا
يجب شريكه على أن
يقطع منه شيئا

(باب الحوالة)

قال الشافعي أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال مطلق
القضى ظلم وإذا أتبع
أحدكم على ملى فليتبّع
(قال الشافعي) وفي
هذا دلالة أن الحق يتحول
على المحال عليه ويبرأ
منه المحيل فلا يرجع
عليه أبداً كان المحال
عليه غنياً وفقيراً أفلس
أو مات معدماً أو متهماً
أو لم يعرف منه (قال الشافعي)
ولو كان كما قال محمد بن

على طعامه وشراؤه وهو يجده ما يغنيه عنه من شراب فيه مية أو مية وان اضطر فلم يجد مية ولا شراباً فيه
مية ومع رجل شيء كان له أن يكابره وعلى الرجل أن يعطيه وإذا كابره أعطاه منه وأقيمافان كان إذا أخذ
شيئاً خاف مالك المال على نفسه لم يكن له مكابره وان اضطر وهو محرم الى صيد أو مية أو كل المية
وترك الصيد فان كل الصيد فداه ان كان هو الذي قتله وان اضطر فوجد من يطعمه أو يسقيه فليس
له أن يتنفع من أن يأكل أو يشرب وإذا وجد فقد ذهب عنه الضرورة في حال واحدة أن يخاف
ان أطعمه أو سقاه أن يسمه فيه فيقتله فله ترك طعامه وشراؤه بهذه الحال وان كان مرضافاً وجد مع رجل
طعاماً أو شراباً يعلمه يضره ويؤذي في مرضه كان له تركه وأكل المية وشرب الماء الذي فيه المية وقد قبل ان
من الضرورة وجهان ان يعرض الرجل المريض يقول له أهل العلم به أو يكون هومن أهل العلم به قلما يبرأ
من كان به مثل هذا إلا أن يأكل كذا أو يشرب كذا أو يقال له ان أجعل ما يبرئك أكل كذا أو شرب كذا
فيكون له أكل ذلك وشربه ما لم يكن خيراً اذا بلغ ذلك منها أسكرته أو شياً يذهب العقل من المحرمات أو غيرها
فان اذ غاب العقل محرم ومن قال هذا قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم الاعراب أن يشربوا البان الابل
وأبوالها وقد يذهب الوباء بغير البانها وأبوالها إلا أنه أقرب ما هنالك أن يذهب عن الاعراب لاصلاحه
لابدائهم والابوال كلها محرمة لانها نجسة وليس له أن يشرب خمر الانها تعطش وتجميع ولا دواء لانهما تذهب
بالعقل وذهاب العقل منع الفرائض وتؤدي الى إتيان المحارم وكذلك ما أذهب العقل غيرها ومن خرج
مبشراً فأصابته ضرورة فخرج أو عطش ولم يكن سفره في معصية الله عز وجل حل له ما حرم عليه مما
تصف ان شاء الله تعالى ومن خرج عاصياً لم يحل له شئ مما حرم الله عز وجل عليه بحال لان الله تبارك وتعالى
انما حل ما حرم بالضرورة على شرط أن يكون المضطر غير باغ ولا عاد ولا متجانب لاثم ولو خرج عاصياً ثم
تاب فأصابته الضرورة بعد التوبة رجوت أن يسعه أكل المحرم وشربه ولو خرج غير عاص ثم نوى المعصية
ثم أصابته الضرورة ونيت المعصية خشيت أن لا يسعه المحرم لأنى أنظر الى نية في حال الضرورة لافى حال
تقدمتها ولا تأخرت عنها (١)

(١) في نسخة البلقيني هناما نصه وترجم في اختلاف الحديث (أكل الضب) وفيه أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب
فقال ليست بأكله ولا يحرمه (قال الشافعي) رجه الله أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف عن ابن
عباس (قال الشافعي) أشد قال مالك عن ابن عباس عن خالد بن الوليد وأبن عباس وخالد بن الوليد أنهما
دخلامع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضرباً فهاوى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب

الحسن اذا أفلس أو مات مفلسا رجوع على المحيل لما صبر المحتال على من أحيل لان حقه ثابت

على المحيل ولا يتحول من أن يكون حقه قد تحول عن فصار الى غيري فلم يأخذني بما برئت منه لان أفلس غيري أو لا يكون حقه تحول عنى
فلم أبرأني منه قبل أن يفلس المحال عليه واحتج محمد بن الحسن بان عثمان رضى الله عنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لأتوى
على مال مسلم (قال الشافعي) وهو عندى يبطل من وجهين ولوصح ما كان له فيه شئ لانه لا يدري قال ذلك في الحوالة أو الكفالة

(قال المزني) هذه مسائل تحريت فيها معاني جوابات الشافعي في الحوالة (قال المزني) قلت أنا من ذلك ولو اشتري عبد ألف درهم وقبضه ثم أحال البائع بالالف على رجل له عليه دين ألف درهم فاحتال ثم ان المشتري وجد بالعبد عيبا فردّه بطلت الحوالة وان رد العبد بعد أن قبض البائع ما احتال به رجع به المشتري على البائع وكان المحال عليه منه بريئا (قال المزني) وفي ابطال الحوالة نظير (قال) ولو كان البائع أحال على المشتري بهذه الف رجل لاله عليه ألف درهم ثم تصادق البائع والمشتري ان العبد الذي تباع عام حرا الاصل فان الحوالة لا تنتقض لانهم ما يبطلان بقولهما حقا لغيرهما فان (٢٢٧) صدقهما المحتال أو قامت بذلك

بينه انتقضت الحوالة ولو أحال رجل على رجل ألف درهم وضمها ثم اختلفا فقال المحيل أنت وكيلي فيها وقال المحتال بل أنت أحلني بمالي عليك ونصا فاعلى المحيل الضمان فاقول المحيل والمحتال مدع ولو قال المحتال أحلتني عليه لا قبضه لك ولم تحلني بمالي عليك فالقول قوله مع عيبه والمحيل مدع للبراءة مما عليه فعليه البينة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحاله المطلوب به على رجل له عليه ألف درهم ثم أحاله بها المحتال عليه على ثالثه عليه ألف درهم برئ الاولان وكانت اللطاب على الثالث

(١) (كتاب النذور)

(باب النذور التي لفارتها كفارة أيمان) قال الشافعي رحمه الله تعالى ومن قال على نذر ولم يسم شيئا فلا نذر ولا كفارة لان النذر معناه معنى على أن أبر وليس معناه معنى اني آمنت ولا حلفت فلم أفعل وإذا نوى بالنذر شيئا من طاعة الله فهم ما نوى (قال الشافعي) فانا نقول فيمن قال على نذر ان كلمت فلانا أو على نذر ان كلم فلانا يريد هجرته ان عليه كفارة عين. وانه ان قال على نذره أن أهجره يريد بذلك نذر هجرته نفسه لا يعني قوله إن أهجره أو لم أهجره فإنه لا كفارة عليه وليكلمه لانه نذر في معصية (قال الشافعي) ومن حلف ان لا يكلم فلانا أو لا يصل فلا نافذ الذي يقال له الحنث في اليمين خير لك من البر فكفر واجتنب لانك تعصى الله عز وجل في هجرته وتترك الفضل في موضع صلته وهذا في معنى الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهكذا كل معصية حلف عليها أمرناه أن نترك المعصية ويحتمل وبأقي الطاعة وإذا حلف على بر أمرناه أن يأتي البر ولا يحتمل مثل قوله والله لا صوم من اليوم والله لا أصلي كذا وكذا ركعة نافذة فنقول له بر يمينك وأطع ربك فان لم يفعل حنث وكفر وأصل ما نذهب اليه ان النذر ليس بيمين وأن من نذر أن يطيع الله عز وجل أطاعه ومن نذر أن يعصى الله لم يعصه ولم يكفر

== بيده فعال بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالت هو ضب يارسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقالت أحرأ هو قال لا ولكنك لم يكن بأرض قومي فأجدي أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس يوافق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع من أكل الضب لانه عافه لانه حرمه وقد امتنع من أكل البقول ذوات الریح لان جبريل بكلمه ولعله عافها لا يجبر بها لها (قال الشافعي) وقول ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه لانه عافه وقال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا تحرمه (قال) فجاء معنى ابن عباس بينا وان كان معنى ابن عباس أن يمينه (قال) لست أحرأه وليس حراما ولست أكله نفسي (قال الشافعي) وأكل الضب حلال وإذا أصابه المحرم فدها لانه صيد يؤكل

(باب الكفالة) قال المزني قال الله جل ثناؤه قالوا انفق قد صواع الملك ولن جاءته جمل بغير وأنبه زعيم وقال عز وجل سلهم أيهم بذلك زعيم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال والزعيم غارم والزعيم في اللغة هو الكفيل وروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم هل على صاحبكم من دين فقالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال على رضوان الله عليه هما على يارسول الله وأنا لهما ضامن فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى عليه ثم أقبل على علي

(١) هذا الكتاب وما بعده من التراجم المتعلقة بالنذر مقدمة هنا في نسخة البلقيني وموضعها في نسخة الربيع مع الايمان بعد أبواب أبواب السكاح والعق في آخر الكتاب وقد جرى ساعلى ترتيب نسخة البلقيني في الاجزاء التي تنسرت لنامتها فإذا انصفت لم نجر على ترتيب لان نسخة الربيع غير مرتبة التراجم كتبه ميمونة

رضي الله عنه فقال جزأه الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك كما فككت رهان أخيك (قال المزني) قلت أنا وفي ذلك دليل ان الدين الذي كان على الميت لم يغيره بان ضمنه وروى الشافعي في قسم الصدقات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني الا ثلاثة ذكر منها رجلا تحمله بحملة فحلت له الصدقة (قلت أنا) فكانت الصدقة محرمة قبل الجملة فلما تحمّل لزمه الغرم بالجملة فخرج من معناه الاول الى ان حلت له الصدقة (قال (٢٢٨) الشافعي) واذا ضمن رجل عن رجل حقا فلم يضمن له ان يأخذ منهم ما شاء فان ضمن

بأمره وغرم رجوع بذلك عليه وان تطوع بالضمان لم يرجع (قال المزني) قلت أنا وكذلك كل ضامن في دين وكفالة بدين وأجرة ومهر وضمان عهدة وادش ورجح ودية نفس فان أدى ذلك الضامن عن المضمون عنه بأمره رجوع به عليه وان أدام بغير أمره كان متطوعا لا يرجع به فان أخذ الضامن بالحق وكان ضمانه بأمر الذي هو عليه فله أخذه بخلافه وان كان بغير أمره لم يكن له أخذه في قياس قوله ولو ضمن عن الاول بأمره ضامن ثم ضمن عن الضامن ضامن بأمره جفأ تزقان قبض الطالب حقه من الذي عليه أصل المال أو أحاله به برؤا جميعا ولو قبضه من الضامن الاول رجوع به على الذي عليه الأصل ويرى منه الضامن الآخر وان قبضه من الضامن الثاني رجوع به على الضامن الاول ورجوع به الاول على الذي عليه الأصل ولو كانت المسئلة بجأها فأبرأ الطالب الضامنين جميعا برأوا لا يبرأ الذي عليه الأصل لأن الضمان عند الشافعي ليس بجأالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيلا ضامن من صاحبه بأمره فدفعها أحدهما رجوع بنصفها على صاحبه وان أبرأ الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه ويرى من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبه من نصفها الذي على صاحبه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

(من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله) قال الشافعي رحمه الله واذا حلف الرجل في كل شيء سوى العتق والطلاق من قوله مالي هذا في سبيل الله وأدري هذه في سبيل الله أو غير ذلك مما يك صدقة أو في سبيل الله اذا كان على معاني الأيمان فالذي يذهب اليه عطاء أنه يجوز به من ذلك كفارة عين ومن قال هذا القول قاله في كل ما حث فيه سوى عتق أو طلاق وهو مذهب عائشة رضي الله عنها والقياس ومذهب عامة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وقال غيره يتصدق بجميع ما لك إلا أنه قال ويجبس قدر ما يقوته فاذا أيسر تصدق بالذي يجبس وذهب غيره الى أنه يتصدق بثلث ماله وذهب غيره الى أنه يتصدق بركاه ماله وسواء قال صدقة أو قال في سبيل الله اذا كانت على معاني الأيمان (قال الشافعي) ومن حلف بصدقة ماله فخفت فان كان أراد عينها فكفارة عين وان أراد بذلك تبرأ مثل أن يقول لله على أن أتصدق بمالي كله تصدق به كله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه (باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر أن يعشي الى بيت الله عز وجل) قال الشافعي رحمه الله ومن نذر تبررا أن يعشي الى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي ان قدر على المشي وان لم يقدر ركب وأهراق دما احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كالتبرر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه اذا لم يطق شيئا سقط عنه كالأطيق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعدا ولا يطبق القعود فيصلي مضطجعا وانما فرقنا بين الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصحوا أمرا بالحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) ولا يعشي أحد الى بيت الله إلا حاجا أو معتمرا إلا بذلته منه (قال الربيع) وللشافعي قول آخر أنه اذا حلف أن يعشي الى بيت الله الحرام فخفت فكفارة عين تجزئ منه من ذلك ان أراد بذلك البين (قال الربيع) وسمعت الشافعي أفتى بذلك رجلا فقال هذا قولنا بأعبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) ومن حلف بالمشي الى بيت الله ففها قولنا أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عرفة فكفارته كفارة عين اذا حث ولا يكون عليه حج ولا عرفة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عز وجل عليه أو تبررا برئدا لله به فاما ما علا علوا الأيمان فلا يكون تبررا وانما يعمل التبرر لغير العلو وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه اذا نذر متبررا (قال الشافعي) والتبرر أن يقول لله على أن شئ الله فلا تأؤقدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذرا فهو التبرر فاما اذا قال ان لم أفضل حقا فعلى المشي الى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لامعاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب الى أن من نذر نذرا

في الآخر وان قبضه من الضامن الثاني رجوع به على الضامن الاول ورجوع به الاول على الذي عليه الأصل ولو كانت المسئلة بجأها فأبرأ الطالب الضامنين جميعا برأوا لا يبرأ الذي عليه الأصل لأن الضمان عند الشافعي ليس بجأالة ولكن الحق على أصله والضامن مأخوذه (قال المزني) قلت أنا ولو كان له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفيلا ضامن من صاحبه بأمره فدفعها أحدهما رجوع بنصفها على صاحبه وان أبرأ الطالب أحدهما من الألف سقط عنه نصفها الذي عليه ويرى من ضمان نصفها الذي على صاحبه ولم يبرأ صاحبه من نصفها الذي على صاحبه ولو أقام الرجل بينة أنه باع من هذا الرجل ومن رجل غائب عبدا

قبضاه منه بألف درهم وكل واحد منهما كفيل ضامن لذلك على صاحبه بأمره قضى عليه وعلى الغائب بذلك وغرم الحاضر جميع الثوبين ورجع بالنصف على الغائب (قال المزني) قلت أنا وهذا مما يجامعنا عليه من أنكر القضاء على غائب ولو ضمن عن رجل بأمره ألف درهم عليه لرجل فدفعها بحضرة ثم أنكر الطالب أن يكون قبض شيئاً حلف وبرئ، قضى على الذي عليه الدين بدفع الألف إلى الطالب ويدفع ألفاً إلى الضامن لأنه دفعها بأمره وصارت له ديناً عليه فلا يذهب حقه (٢٢٩) ظلم الطالب له ولو أن الطالب

طلب الضامن فقال لم تدفع لي شيئاً قضى عليه بدفعها ثانية ولم يرجع علي الأمر إلا بالالف التي ضمنها عنه لأنه يقر أن الثانية ظلم من الطالب له فلا يرجع على غير من ظلمه ولو ضمن لرجل ما قضى به له على آخر أو ماشه به فلان عليه (قال الشافعي) لا يجوز هذا وهذه مخاطرة وقال الشافعي ولو ضمن دين ميت بعد ما بعرفه ويعرف لمن هو فالضمان لازم ترك الميت شيئاً ولم يتركه ولا يجوز كفالة العبد المأذون له بالتجارة لان هذا استهلاك ولو ضمن عن مكاتب أو مالا في يدي وصى أو مقارض وضمن ١٠٠ أحد منهم عن نفسه فالضمان في ذلك كله باطل وضمان المرأة كالرجل ولا يجوز ضمان من لم يبلغ ولا يجنون ولا مبرسم جهنمي ولا منغى عليه

في معصية الله لم يكن عليه قضاؤه ولا كفارة في هذا وافق السنة وذلك أن يقول الله على أن شفاعي أو شفي فلان أن أنحر ابني أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شيء عليه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل النذر في البعيرة والسائبة لانهما معصية ولم يذكرفي ذلك كفارة وكان فيه دلالة على أن من نذر معصية الله عز وجل أن لا يفي ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسر وارجلان من بني عقيل ومعه ناقة له وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا امرأة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية لم تمنع من كذا فرفع فيه ولم تمنع من حوض تشرع منه (قال الشافعي) فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فيم أخذتني وأخذت سابقة الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجريرة حلفائك ثقيف (قال الشافعي) وحبس حيث عربه النبي صلى الله عليه وسلم فربه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فقال يا محمد أتى مسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لوقتها وأنت تملك أمرك كنت قد أفلحت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا محمد أتى جائع فأطعمني وظلماً فأسقيني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بداه ففادى به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم أنه أثار على المدينة عدوفاً وأسر النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأه من المسلمين قد أسروها وكانوا يرحون النعم عشاء فجاءت المرأة ذات لبس إلى النعم ففعلت لا تحيى إلى بعيد إلا رغا حتى انتهت إليها فلم ترغ فاستوت عليها ففتحت فلما قدمت المدينة قال الناس العصباء العصباء فقالت المرأة أتى نذرت أن الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما جزيتها لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين (قال الشافعي) فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تنحر مثلها وأتبعها ولا تكفر (قال) وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينحر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فأنذر ساقط عنه وبذلك نقول قياساً على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال سقط النذر عنه لانه لا يملك أن يعمل به فهو كالأيمالك مما سواه أخبرنا سفيان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نذري معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم وكان في حديث عبد الوهاب الثقيفي بهذا الاستناد أن امرأه من الانصار نذرت وهو بيت على ناقته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجها الله لتحررها فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول وأخذ ناقته ولم يأمرها بأن تنحر مثلها ولا تكفر فكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينحر

ولا آخرس لا يعقل وان كان يعقل الاشارة والكاتب ضمن لزمه وضعف الشافعي كفالة الوجه في موضع وأجازها في موضع آخر الا في الحدود (باب الشركة) قال المزني الشركة من وجوه منها الغنمة أزال الله عز وجل ملك المشركين عن خير، لكهارسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون وكانوا فيه شركاء فقسماهم، في الله صلى الله عليه وسلم حصة أجزاء ثم أقرع بينها فخرج منها نجس الله تبارك وتعالى لاهله وأربعة أنجاسها لاهلها (قال المزني) وفي ذلك دليل على قسم الأموال والضرب عليها بالسهم ومنها الموارث ومنها الشركة في

الهباء والصدقات في قوله ومنها التجارات وفي ذلك كله القسم إذا كان مما يقسم وطلبه الشرىك ومنها الشرىكة في الصدقات المحرمات في قوله وهي الاحباس ولا وجه لقسمها في رقابها لارتفاع الملك عنها فان تراصوا من السكنى سنة بسنة فلا بأس والذي يشبه قوله الشافعى أنه لا تجوز الشرىكة في النضر ولا فيما يرجع في حال المفاصلة الى القيمة لتغير القيم ولا أن يخرج تخدعهما عرضا ولا آخر دنائير ولا تجوز الا بئال واحد بالدينار أو بالدرهم فان أراد (٣٣٠) أن يشتركا ولم يمكنهما الا عرض فان المخرج في ذلك عندي أن يبيع أحدهما نصف عرضه

بنصف عرض صاحبه
ويتقاضيان فيصير جميع
العرضين بينهما نصفين
ويكونان فيه شريكين
ان باعا أو حبسا أو عارضا
لا فضل في ذلك لاحد
منهما (قال) وشركة
المفاوضة عند الشافعى
لا تجوز بحال والشركة
الصحيحة أن يخرج كل
واحد منهما دنانير مثل
دنانير صاحبه ويحفظا هما
فيكونان فيها شريكين
فان اشترا قالا تجوز أن
يبيعه أحدهما دون
صاحبه فان جعل كل
واحد منهما لصاحبه
أن يجزى في ذلك كله بما
رأى من أنواع التجارات
قام في ذلك مقام صاحبه
فأرجح وأخسر أفلهما
وعلمهما نصفين ومتى
فسخ أحدهما الشرىكة
انقضت ولم يكن
لصاحبه أن يشترى
ولا يبيع حتى يقسم
وان مات أحدهما
نفسخت الشرىكة وقاسم
وصى الميت شريكه فان كان الوارث بالغار شيدا فأحب أن يقيم على مثل شركته كأبيه فإثر ولو اشتريا
عبدا وقضاء فأصابه عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر الامساك (قال الشافعى) ذلك جائز لأن معقولا أن كل واحد منهما اشترى نصفه
بنصف الثمن ولو اشترى أحدهما على الايتغاب الناس بمثله كان ما اشترى به دون صاحبه ولو أجازة شريكه ما جاز لأن شراءه كان على غير
ما يجوز عليه وأيهما ادعى في يد صاحبه من شركتهما ما شيا فهو مدع وعليه البيعة وعلى صاحبه اليمين وأيهما ادعى خيانت صاحبه

مال غيره فهو هذا نذر فيما لا يملك والنذر ساقط عنه وذلك نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل به بحال
سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل به فهو كالملك مما سواه (قال الشافعى) وإذا نذر الرجل أن يخرج
ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم يركب بعد ذلك كمال حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف
بالبيت ويستسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك كمال عمرة هذا (قال الشافعى) وإذا نذر أن يخرج
ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون
عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه لو كان متطوعا بالحج أو نذر الله أو كانت عليه حجة الاسلام
وعمرته أن لا يجزى هذا الحج من حج ولا عمرة فإذا كان حكمه أن يسقط ولا يجزى من حج ولا عمرة
فكيف لا يسقط المشى الذي انما هو هيئة في الحج والعمرة (قال الشافعى) وإذا نذر الرجل أن يخرج
أو نذر أن يعتمر ولم يخرج ولم يعتمر فان كان نذر ذلك ماشيا فلا عيشي لانهم ما جميعا حجة الاسلام وعمرته
فان مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يخرج ويعتمر ماشيا من قبل أن أول ما يعمل الرجل من
حج وعمرة إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وان لم ينو حجة الاسلام ونوى به نذرا أو حجعا عن غيره
أو تطوعا فهو حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كأن نذر ماشيا أو غير ماش (قال الربيع)
هذا اذا كان المشى لا يضرب عن عشي فاذا كان مضرا به فترك ولا شئ عليه على مثل ما أمر النبي صلى الله
عليه وسلم أبا اسرائيل أن يتم صوبه ويتجى عن الشمس فأمره بالذى فيه البر ولا يضربه ونهاه عن تعذيب
نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عشي اذا كان المشى تعذيبا له بضربه تركه ولا شئ عليه
(قال الشافعى) ولو أن رجلا قال ان شئني الله فلا نقفه على أن أمشى لم يكن عليه مشى حتى يكون نوى شيا
يكون مثله برا فان لم ينو شيا فلا شئ عليه لأنه ليس في المشى الى غير مواضع البر (قال الشافعى) ولو
نذر فقال على المشى الى أفريقيا والعراق أو غيرهما من البلدان لم يكن عليه شئ لأنه ليس لله طاعة في
المشى الى شئ من البلدان وانما يكون المشى الى المواضع التي يرتجى فيها البر ونذرك المسجد الحرام وأحب
الى لو نذر أن عشي الى مسجد المدينة أن عشي الى مسجد بيت المقدس أن عشي لان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تشذوا رجال الى الاى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا ومسجد بيت المقدس ولا
يبين لي أن أوجب المشى الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس كما بين لي أن أوجب المشى
الى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله فرض والبر باتيان هذين نافله وإذا نذر أن عشي الى بيت
الله ولأنه له فالاختيار أن عشي الى بيت الله الحرام ولا يجب ذلك عليه الا بان ينويه لان المساجد بيوت
الله وهو اذا نذر أن عشي الى مسجد مصر لم يكن عليه أن عشي اليه ولو نذر بر أمرناه بالوفاء به ولم يجز عليه
وليس هذا كما لو أخذ لادمين من الأدميين هذا عمل فيما بينه وبين الله عز وجل لا يلزمه الا بما عليه على
نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن يخرج بمكة لم يجزه الا أن يخرج بمكة وذلك أن النذر بمكة بر وان نذر أن يخرج

بغيرها

بغيرها

فعلية البينة وأيهما
زعم أن المال قد تلف
فهو أمين وعليه البين
وإذا كان العبيدين
رجلين فأمر أحدهما
صاحبه ببيع قباعه
من رجل بألف درهم
فأقر الشريك الذي لم
يسع أن البائع قد قبض
التمن وأنكر ذلك البائع
وادعاء المشتري فإن
المشتري يبرأ من نصف
التمن وهو حصة المقر
ويأخذ البائع نصف
التمن من المشتري فيسلم
له ويحلف لشريكه ما قبض
مادعي فإن نكل حلف
صاحبه واستحق الدعوى
ولو كان الشريك الذي
باع هو الذي أقر بأن
شريكه الذي لم يسع
(١) كذا وقعت التهمة
في ترتيب نسخة البيني

بغيرها يتصدق لم يجز أن يضرب الاحيت نذر أن يتصدق وانما أوجبته وليس في التعريف غيرها بل انه نذر
أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فاذا نذر أن يتصدق على مساكين بلد فعلية أن يتصدق عليهم
(١) وفي ترجمة الهدى المذكورة في تراجم مختصر الجال المتوسط نصوص تتعلق بالهدى المنذور
فإن قول الشافعي رحمه الله الهدى من الابل والبقر والغنم وسواء البخت والغراب من الابل والبقر
والجواميس والضأن والمعر ومن نذر هديا فسمى شيئا لزمه الشيء الذي سمي صغيرا كان أو كبيرا ومن لم يسم
شيئا لزمه هدى ليس يجز من صيد فيكون عدله فلا يجزيه من الابل ولا البقر ولا المعز الا ان في فصاعدا
ويجزى به الذكروا لا انثى ويجزى من الضأن وحده الجذع والموضع الذي يجب عليه فيه الحرم لا محل
للهدى دونه الآن يسمى الرجل موضع من الارض فينخر فيه هديا ويحصر رجل بعدد فينخر حيث أحصر
ولا هدى الا في الحرم لا في غير ذلك وذكرنا التقليد والاشعار وقد سبق في باب الهدى آخر الجوع وهو يتعلق
بالمنذور والتطوع (قال) وإذا ساق الهدى فليس له أن يركبه الا من ضرورة وإذا اضطرا اليه ركب ركوبا
غير فادح له وله أن يحمل الرجل المعني للضرط على هديه وإذا كان الهدى أنثى فنتجت فان تبعها ففصلها
ساقه وان لم يتبعه حمله عليها وليس له أن يشرب من لبنها الا بعد رى فصلها وكذلك ليس له أن يسقى
أحدا وله أن يحمل فصلها وان حمل عليها من غير ضرورة فأعجزها غرم قيمة ما نقصها وكذلك ان
شرب من لبنها ما ينكح فصلها غرم قيمة اللبن الذي شرب وان قلدها أو أشعرها أو وجهها الى البيت أو وجهها
بكلام فقال هذه هدى فليس له أن يرجع فيها ولا يبدلها بخير ولا بشر منها كانت زكاة أو غير زكاة
وكذلك لو مات لم يكن لورثته أن يرثوها وانما أنظر في الهدى الى يوم يوجب فان كان واقفا ثم أصابه بعد ذلك
عور أو عرج أو ما لا يكون به وإفيا على الابتداء لم يضرب اذا بلغ المنسك وان كان يوم وجب ليس يواف ثم صبح
حتى يصير وإفيا قبل يضرب لم يجز عنه ولم يكن له أن يجسه ولا عليه أن يبدله الا أن يتطوع ببدله مع
فخره أو يكون أصله واجبا فلا يجزى عنه فيه الا وافي (قال) والهدى هديان هدى أصله تطوع فذكر
في عطبه وأطعمه ما سبق في باب الهدى (قال) وهدى واجب فذلك اذا عطب دون الحرم صنع به صاحبه
ما شاء من بيع وهبة وامسالة وعليه بدله بكل حال ولو تصدقه في موضعه على مساكين كان عليه بدله لانه
قد خرج من أن يكون هديا حين عطب قبل أن يبلغ محله وذكرنا عدم التمتع والقران وغير ذلك مما ذكرناه
في باب الهدى (قال) ولو أن رجلا كان عليه هديان واجبان فأخطأ كل واحد منهما هديا صاحبه فذبحه
ثم أدركه قبل أن يتصدق به أخذ كل واحد منهما هدى نفسه ورجع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة
ما بين الهديين حين ومنحورين وأجزأ عنهم ما تصدقوا بكل ما ضمن كل واحد منهما صاحبه ولو لم يدركاه حتى
فأت بصدقة ضمن كل واحد منهما صاحبه قيمة الهدى حيا وكان على كل واحد منهما البدل ولا أحب أن
يبدل واحد منهما الا بجميع عن هديه وان لم يجد بثمن هديه هديا زاد حتى يبدله هديا ولو أن رجلا فخر هديا
فقع المساكين دفعه اليهم أو فخره بناحية ولم يخل بين المساكين وبينه حتى يثتن كان عليه أن يبدله والفخر
يوم الفخر أو يوم منى كما يحاق تعيب الشمس من آخر أيامها فاذا غابت الشمس فلا يجوز الا أن من كان عليه
هدى واجب فخره وأعطاه مساكين الحرم قضاء ويذبح في الليل والنهار وانما أكره ذبح الليل لئلا
يخطئ رجل في الذبح أو لا يوجد مساكين حاضرون فأما اذا أصاب الذبح فوجد مساكين حاضرين
فسواء وفي أي الحرم ذبحه ثم أبلغه مساكين الحرم أجزأه وان كان ذبحه ايام في غير موضع ناس ويضرب
الابل قيا ما غير معقولة وان أحب عقل احدى قوائها وان فخرها بركة أو مطلقه أجزأت عنه ونذر الابل
ويذبح البقر والغنم وان فخر البقر والغنم أو ذبح الابل كرهته ذلك وأجزأت عنه ومن أطاق الذبح

من امرأة أو رجل أن يذبح النسيكة وهكذا من حلت ذكاته إلا أنى أكره أن يذبح النسيكة يهودي
أو نصراني فإن فعل فلا إعادة على صاحبه وأحب إلى أن يذبح النسيكة صاحبها أو يحضر الذبح فانه
يرجى عند سفوح الدم المغفرة (قال الشافعي) وإذا سعى الله عز وجل على النسيكة أجزأ عنه وإن قال
الله تقبل عني أو تقبل عن فلان الذي أمره بذبحه فلا بأس ثم ذكر الأكل من هدى التطوع وقد ذكرناه
في باب الهدى (قال) والهدى هديان واجب وتطوع فكل ما كان أصله واجبا على الإنسان ليس له
حبسه فلا يأكل منه شيئا وذلك مثل هدى الفساد والطيب وجزاء الصيد والندور والتمتع فإن أكل من
الهدى الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع وقد تقدم (قال) وإن لم يقبل هديه ولم
يشعره قارنا كان أو غيره أجزأه أن يشتري هديا من منى أو من مكة ثم يذبحه مكانه لانه ليس على الهدى عمل
إنما العمل على الأتمين والنسيك لهم وإنما هذا من أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل (قال الشافعي)
وإذا قال الرجل غلامي حر الآن يسد ولى في ساعتى هذه أو فى يومى هذا أو بشاء فلان أن لا يكون حرا
أو امرأته طالق الآن أشاء أن لا تكون طالق فى يومى هذا أو بشاء فلان فشاء أو شاء الذى استثنى مشيئته
لم يكن العبد حرا ولا المرأة طالقا (قال) وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الشاة نذرا أو أمشى نذرا فعليه أن
يهديه أو عليه أن يمشى الآن يكون أراد أنى سأحدث نذرا أو أنى سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله غير
الاجاب فإذا نذر الرجل أن يأتى موضعا من الحرم ماشيا أو راكبا فعليه أن يأتى الحرم حاجا أو معتمرا ولو نذر
أن يأتى غرفة أو مرا أو موضعا من الحرم ليس يحرم لم يكن عليه شيء لأن هذا نذر في غير طاعة وإذا
نذر الرجل حجوا لم يسم وقتا فعليه حج يحرم به فى أشهر الحج متى شاء وإذا قال على نذري أن شاء فلان فليس
عليه شيء ولو شاء فلان إنما النذر ما أريد الله عز وجل به ليس على معنى العلو ولا مشيئة غير الناذر وإذا
نذر الرجل أن يهدي شيئا من النعم لم يجزه إلا أن يهديه وإذا نذر أن يهدي متاعا لم يجزه إلا أن يهديه
أو يتصدق به على مسكين الحرم فإن كانت نيته في هذه أن يعلقه على البيت أو يحج به على طيب الليث جعله
حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين والدور باع ذلك فأهدى عنه وبلى الذى نذر الصدقة بذلك
وتعليقه على البيت وتطيبه به أو يوكله به ثقة بلى ذلك به وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه منها الاثني من الأبل
أو ثنية وسواء في ذلك الذكروا والأنثى والحصى وأكثر غائنا أحبها إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة ثنية فصاعدا
وإذا لم يجد بقرة أهدي سبع من الغنم ثنيا فصاعدا إن كن معزى أو جذعا فصاعدا إن كن مئانا وإن
كانت نيته على بدنة من الأبل دون البقر فلا يجزيه أن يهدي مكانها الا بقيتها وإذا نذر الرجل هديا ولم يسم
الهدى ولم ينو شيئا فأحب إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذحطة أو ما قوته أجزأه لأن كل هذا هدى ولو
أهدى (١) ناعما كان أحب إلى لأن كل هذا هدى الأثرى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمدا
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا فقد يقتل الصيد وهو صغير أعرج وأعمى وإنما
يجزيه عثله أو لا ترى أنه يقتل الجرادة والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجرادة بكرة والعصفور بغيره
ولعله قبضة وقد سمي الله عز وجل هذا كله هديا وإذا قال الرجل شاة هدى إلى الحرم أو
بقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه إلا بكه فان سمي موضعا من الأرض بغير هافيه
أجزأته وإذا نذر الرجل عدد صوم صامه أن شاء مستقرا وإن شاء متتابع (قال) وإذا نذر صيام شهر فصام
منها بالاهلة صامه عددا ما بين الهلالين إن كان تسعة وعشرين وثلاثين فإن صامه بالعدد صام عن كل شهر
ثلاثين يوما وإذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الأرمضان فانه يصوم لرمضان ويوم الفطر ويوم النحر
وأيام التشريق ولا قضاء عليه كما لو قصد نذر أن يصوم هذه الأيام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فان نذر سنة بغير

قبض من المشتري
بجميع الثمن وأنكر
ذلك الذى لم يبيع وادعى
ذلك المشتري فإن المشتري
يبرأ من نصف الثمن
بإقرار البائع أن شريكه
قد قبض لانه في ذلك
أمين ويرجع البائع
على المشتري بالنصف
الباقى فيشاركه فيه
صاحبه لانه لا يصدق
على حصته من الشركة
تسلم إليه انما يصدق
في أن لا يضمن شيئا
لصاحبه فاما أن يكون
في يديه بعض مال بينهما
فيسد على شريكه
مقاسمة ذلك بها هذا
البعض خاصة فلا يجوز
(١) قوله ناعما تدانى
الأصل بدون تنطوحر
هذا اللفظ كتبه معجحه

ويحلف لشريكه فان
نكل حلف شريكه
واسحقى دعواه واذا
كان العبد بين رجلين
فقصص رجل حصه
أحدهما ثم ان الغاصب
والشريك الآخر باع
العبد من رجل فالبيع
جائز في نصيب الشريك
البائع ولا يجوز بيع
الغاصب ولو أجاز له المصوب
لم يجز إلا بتجديده في
معنى قول الشافعي وبالله
التوفيق

عنه قضى هذه الايام كلها حتى توفي صوم سنة كاملة وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عدده أو نسيان أو
توان قضاء اذا زعمت أنه يهل بالجمع فيحصر بعد وفلا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاب عينه مثله وما زعمت أنه
اذا أحصر فان عليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر أن يصوم سنة بعينه فافرض
قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر اذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا
قلت أمر به للخروج من الاحرام وهذا الم يحرم فأمره بالهدى (قال) واذا أكل الصائم أو شرب في رمضان
أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا نسحر بعد
الفجر وهو لا يعلم أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابعاً
فعليه أن يستأنفه واذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقد لم يسل فليس عليه صوم صبيحة
ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب الى الوصامه ولو قدم الرجل نهاراً وقد أفطر الذي نذر
الصوم فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجز به الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل
القياس أن لا يكون عليه قضاؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائم من نذره وانما قلنا بالاحتياط أن
جائز أن يصوم وليس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاؤه وهذا أصح في
القياس من الاول ولو أصبح فيه صائم من نذره غير هذا أو قضاء رمضان أحببت أن يعود لصوم نذره وقضائه
يعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلان قدم يوم الفطر أو يوم الفجر أو التشریق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا
عليه قضاؤه لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة فلا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان أبداً فقد مقدم فلان يوم الاثنين فان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه وصوم الاثنين كما استقبله
فان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أضحي أو أيام التشریق فلا يصوم ولا يقضيه
وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه في رمضان كالأول ان رجلاً نذر أن يصوم رمضان صام رمضان
بالفريضة ولم يصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر أن يصوم يوم الفطر أو الأضحي أو أيام التشریق ولو كانت
المسئلة بمجالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين منهما
ولا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وصوم رمضان
شيء أوجب الله لاشئ أدخله على نفسه ولو كانت المسئلة بمجالها وكان الناذر أمراً فكل رجل وتلقى
كل ما أمر عليها من حيضها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حيضتي فليس عليها صوم ولا
قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض واذا نذر الرجل صلاة أو صوماً ولم ينوع عدد أقل ما يلزمه من
الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم لا الوتر (قال الربيع) وفيه قول
آخر يجز به ركعة واحدة وذلك أنه مروي عن عمر أنه تغفل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وان عثمان أوتر بركعة (قال الربيع) فلما
كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينوع عدد افصلي
ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي)
واذا قال الله على عتق رقبة
فأى رقبة أعنت أجزأه

(تم الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب البيوع وأول هامشه كتاب الوكالة)

(فهرست الجزء الثاني من كتاب الام)

صفحة	صفحة
باب أن لازكاة في الخيل ٢٢	(كتاب الزكاة) ٢
باب من يجب عليه الصدقة ٢٣	باب العدد الذي إذا بلغته الإبل كان فيها صدقة ٣
باب الزكاة في أموال البتاني ٢٣	باب كيف فرض الصدقة ٣
باب زكاة مال اليتيم الثاني ٢٤	باب عيب الإبل ونقصها ٥
باب العدد الذي إذا بلغه التمر وجبت فيه الصدقة ٢٥	باب إذا لم توجد السن ٦
باب كيف تؤخذ زكاة الفحل والعنب ٢٧	باب الشاة تؤخذ في الإبل ٧
باب صدقة الغراس ٢٨	باب صدقة البقر ٧
باب صدقة الزرع ٢٩	باب تغرييع صدقة البقر ٨
باب تغرييع زكاة الحنطة ٣٠	باب صدقة الغنم ٨
باب صدقة الحبوب غير الحنطة ٣٠	باب السن التي تؤخذ في الغنم ٨
باب الوقت الذي تؤخذ فيه الصدقة مما أخرجت الأرض ٣١	باب الغنم إذا اختلفت ٩
باب الزرع في أوقات ٣١	باب الزيادة في الماشية ٩
باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ٣٢	النقص في الماشية ١٠
باب الصدقة في الزعفران والورس ٣٣	باب الفضل في الماشية ١١
باب أن لازكاة في العسل ٣٣	باب صدقة الخلطاء ١١
باب صدقة الورق ٣٣	باب الرجل إذا مات وقد وجبت في ماله زكاة ١٣
باب زكاة الذهب ٣٤	باب ما يعتبه على رب الماشية ١٣
باب زكاة الحلي ٣٤	باب السن التي تؤخذ من الغنم ١٤
باب ما لازكاة فيه من الحلي ٣٦	باب الوقت الذي يجب فيه الصدقة ١٤
باب زكاة المعادن ٣٦	باب الغنم تختلط بغيرها ١٦
باب زكاة الركاز ٣٧	باب افتراق الماشية ١٦
باب ما وجد من الركاز ٣٨	باب أين تؤخذ الماشية ١٧
باب زكاة التجارة ٣٩	باب كيف تعد الماشية ١٧
باب زكاة القراض ٤١	باب تعجيل الصدقة ١٧
باب الدين مع الصدقة ٤٢	باب النية في إخراج الزكاة ١٨
باب زكاة الدين ٤٣	باب ما يسقط الصدقة عن الماشية ٢٠
باب الذي يدفع زكاته فتهلك قبل أن يدفعها إلى أهلها ٤٤	باب المبادلة بالماشية ٢٠
	باب الرجل يصدق امرأة ٢١
	باب دين الماشية ٢١
	باب الدين في الماشية ٢٢

صفحة	صفحة
باب المال يحول عليه أحوال في يدي صاحبه	٤٥
باب البيع في المال الذي فيه الزكاة	٤٥
باب ميراث القوم المال	٤٧
باب ترك التعدي على الناس في الصدقة	٤٨
باب غلول الصدقة	٤٩
باب ما يحل للناس أن يعطوا من أموالهم	٤٩
باب الهدية للوالي بسبب الولاية	٥٠
باب ابتياع الصدقة	٥٠
باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن يأخذها منه	٥١
باب كيف تعذ الصدقة وكيف تؤسم	٥١
باب الفضل في الصدقة	٥١
باب صدقة النافلة على المشترك	٥٢
باب اختلاف زكاة المال على	٥٢
باب زكاة الفطر	٥٣
باب زكاة الفطر الثاني	٥٥
باب مكيلة زكاة الفطر	٥٧
باب مكيلة زكاة الفطر الثاني	٥٨
باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها	٥٩
باب ضيعة زكاة الفطر قبل قسمها الثاني	٥٩
باب الرجل يختلف قوته	٥٩
باب الرجل يختلف قوته الثاني	٦٠
باب من أعسر بزكاة الفطر	٦٠
باب جماع فرض الزكاة	٦٠
كتاب قسم الصدقات	٦٠
جماع بيان أهل الصدقات	٦١
باب من طلب من أهل السهمان	٦٢
باب علم قاسم الصدقة بعدما أعطى غير ما علم	٦٣
باب جماع تفرع السهمان	٦٣
باب جماع بيان قسم السهمان	٦٤
باب اتساع السهمان حتى تغفل عن بعض أهلها	٦٥
باب اتساع السهمان عن بعض وعجزها عن بعض	٦٥
باب ضيق السهمان عن بعض أهلها دون بعض	٦٦
باب قسم المال على ما يوجد	٦٦
باب جماع قسم المال من الوالي ورب المال	٦٦
باب فضل السهمان عن جماعة أهلها	٦٧
باب تدارك الصدقتين	٦٧
باب حيران الصدقة	٦٧
باب فضل السهمان على أهل الصدقة	٦٨
باب ميسم الصدقة	٦٨
باب العلة في القسم	٦٨
باب العلة في اجتماع أهل الصدقة	٧٠
قسم الصدقات الثاني	٧٠
كيف تفرع قسم الصدقات	٧٣
رد الفضل على أهل السهمان	٧٤
ضيق السهمان وما ينبغي فيه عند القسم	٧٥
الاختلاف	٧٦
(كتاب الصيام الصغير)	٨٠
وقع هنا غلط في هامشة كتبناها وهو « كتابا صغيرا للصيام » والصواب كتابا كبيرا للصيام فليعلم	٨٠
باب الدخول في الصيام والاختلاف فيه	٨١
باب صوم رمضان	٨٢
باب ما يفطر الصائم والسحور والاختلاف فيه	٨٢
باب الجماع في رمضان والاختلاف فيه	٨٤
باب صيام التطوع	٨٨
باب أحكام من أفطر في رمضان	٨٨
وفي اختلاف الحديث الرجل يموت ولم يحج أو كان عليه نذر	٨٩
(كتاب الاعتكاف)	٩٠
من أصبح جنباً في شهر رمضان	٩٠
حجامة الصائم	٩٢

صحيفة	صحيفة
١٢٤ باب الغسل بعد الاحرام	٩٣ (كتاب الحج) باب فرض الحج على من وجب عليه الحج
١٢٥ باب دخول المحرم الحمام	٩٤ باب تفريع حج الصبي والمملوك
١٢٥ باب الموضوع الذي يستحب فيه الغسل	٩٦ الاذن للعبد
١٢٥ باب ما يلبس المحرم من الثياب	٩٦ باب كيف الاستطاعة الى الحج
١٢٦ باب ما تلبس المرأة من الثياب	٩٨ باب الخلاف في الحج عن الميت
١٢٨ باب لبس المنطقة والسيوف المحرم	٩٩ باب الحال التي يجب فيها الحج
١٢٨ باب الطيب للاحرام	٩٩ باب الاستسلاف للحج
١٣٠ باب لبس المحرم وطيبه جاهلا	١٠٠ باب حج المرأة والعبد
١٣٢ باب الوقت الذي يجوز فيه الحج والعمرة	١٠٠ الخلاف في هذا الباب
١٣٢ باب هل يسمى الحج أو العمرة عند الاهلال للحج	١٠٣ باب المدة التي يلزم فيها الحج ولا يلزم
١٣٢ باب كيفية التلبية	١٠٤ باب الاستطاعة بنفسه وغيره
١٣٣ باب رفع الصوت بالتلبية	١٠٤ باب الحال التي يجوز أن يحج فيها الرجل عن غيره
« باب أين يستحب لزوم التلبية »	١٠٥ باب من ليس له أن يحج عن غيره
١٣٣ باب الخلاف في رفع الصوت بالتلبية	١٠٦ باب الاجارة على الحج
« في المساجد »	١٠٧ باب من أين نفقة من مات ولم يحج
١٣٤ باب التلبية في كل حال	١٠٨ باب الحج بغيرنية
« باب ما يستحب من القول في اثر التلبية »	١١٠ باب الوصية بالحج
« باب الاستثناء في الحج »	١١١ باب ما يؤدى عن الرجل البالغ الحج
١٣٥ باب الاحصار بالعدو	١١١ باب حج الصبي يبلغ والمملوك يعتق والذي يسلم
١٣٨ باب الاحصار بغير حبس العدو	١١٢ باب الرجل ينذر الحج أو العمرة
١٣٩ باب الاحصار بالمرض	١١٢ باب الخلاف في هذا الباب
١٤١ باب فوت الحج بالاحصر عدو ولا مرض ولا غلبة على العقل	١١٣ باب هل تجب العمرة وجوب الحج
١٤٤ باب هدى الذي يغوته الحج	١١٥ باب الوقت الذي تجوز فيه العمرة
١٤٤ باب الغسل لدخول مكة	١١٦ باب من أهل بحجتين أو عمرتين
« باب القول عند رؤية البيت »	١١٧ باب الخلاف فيمن أهل بحجتين أو عمرتين
١٤٤ باب ما جاء في تعجيل الطواف بالبيت حيا يدخل مكة	١١٧ في المواقيت
١٤٥ باب من أين يبدأ بالطواف	١١٨ باب تفريع المواقيت
« باب ما يقال عند استلام الركن »	١٢٠ باب دخول مكة لغير ارادة حج ولا عمرة
« باب ما يقتضيه الطواف وما يستلم من الاركان »	١٢٢ باب ميقات العمرة مع الحج
١٤٦ الركنان اللذان يليان الحجر	١٢٣ باب الغسل للاهلال

صحيفة	صحيفة
١٦١ الاعواز من هدى المتعة ووقته	١٤٦ باب استجاب الاستلام في الوتر
١٦٢ باب الحال التي يكون المرء فيها معوزاً بما ألزمه من فدية	« الاستلام في الزحام
١٦٣ فدية النعام	١٤٧ القول في الطواف
١٦٣ باب بيض النعامة بصيبه المحرم	« باب اقلال الكلام في الطواف
« الخلاف في بيض النعام	« باب الاستراحة في الطواف
١٦٣ باب بقرة الوحش وحمار الوحش والثيتل والوعل	١٤٨ الطواف راكباً
١٦٤ باب الضبع	« باب الركوب من العلة في الطواف
« باب في الغزال	« باب الاضطباع
« باب الارنب	١٤٩ باب في الطواف بالراكب مريضاً وصيباً
١٦٥ باب في البربوع	والراكب على الدابة
« باب الثعلب	١٥٠ باب ليس على النساء سعي
« باب الضب	« باب لا يقال شوط ولا دور
١٦٥ باب الوبر	« باب كمال الطواف
« باب أم حنين	١٥٠ باب ما جاء في موضع الطواف
« باب دواب الصيد التي لم تسم	١٥١ باب في حج الصبي
١٦٥ فدية الطائر بصيبه المحرم	« باب في الطواف متى يجزئه ومتى لا يجزئه
١٦٦ فدية الحمام	« باب الخلاف في الطواف على غير طهارة
« في الجراد	١٥٢ باب كمال عمل الطواف
١٦٧ الخلاف في حمام مكة	« باب الشك في الطواف
١٦٨ بيض الحمام	١٥٣ باب الطواف في الشوب النجس والرعاف
« الطير غير الحمام	والحدث والبناء على الطواف
١٦٩ باب الجراد	١٥٣ باب الطواف بعد عرفة
« باب العلل فيما أخذ من الصيد لغير قتله	١٥٤ باب ترك الحائض الوداع
١٧٠ تنفريش الطائر - الجنادب والكدم - قتل القمل	١٥٥ باب تحريم الصيد
١٧٠ المحرم يقتل الصيد الصغير والناقص	« باب أصل ما يحل للمحرم قتله من الوحش
١٧١ ما يتوكل في أيدي الناس من الصيد الخ	ويحرم عليه
« مختصر الحج المتوسط	١٥٥ باب قتل الصيد خطأ
« الطهارة للاحرام	١٥٦ باب من عاد لقتل الصيد
« اللبس للاحرام	١٥٧ باب أين يحل هدى الصيد
	١٥٨ باب كيف يعدل الصيام
	١٥٨ باب الخلاف في عدل الصيام والطعام
	١٦٠ باب هل لمن أصاب الصيد أن يفديه بغير النعم

صحيفة	صحيفة
١٩٢ باب ارسال المسلم والمجوسى الكلب	١٧٢ الطيب للاحرام
١٩٢ باب ارسال الصيد فيتوارى عند الخ	١٧٣ التلبية
١٩٤ باب ما ملكه الناس من الصيد	« الصلاة عند الاحرام
١٩٦ باب ذبائح أهل الكتاب	١٧٤ الغسل بعد الاحرام
« ذبائح نصارى العرب	« غسل المحرم جسده
« ذبح نصارى العرب	« ما للحرم أن يفعل
« المسلم بصيد بكتاب المجوسى	١٧٤ ما ليس للحرم أن يفعل
١٩٧ ذكاة الجراد والحياتان	١٧٥ باب الصيد للحرم
« ما يكره من الذبيحة	١٧٦ طائر الصيد - قطع شجر الحرم
« ذكاة ما في بطن الذبيحة	« ما لا يؤكل من الصيد
« ذبائح من اشترب في نسبه من أهل الملل وغيرهم	١٧٧ صيد البحر
١٩٧ الذكاة وما أبيع أكله وما لم يبيع	« دخول مكة
١٩٨ التصيد في الصيد	١٧٨ الخروجه الى الصفا
« ارسال الرجل الجارح	« الرجل يطوف بالرجل يحمله
« باب في الذكاة والرمي	١٧٩ ما يفعل المرء بعد الصفا والمروة
١٩٩ الذكاة	« ما يفعل الحاج والقارن
٢٠٠ باب موضع الذكاة في المقدور على ذكاته الخ	« باب ما يفعل من دفع من عرفة
٢٠٣ باب فيه مسائل مما سبق	١٨٠ دخول منى
٢٠٥ باب الذبيحة وفيه من يجوز ذبحه	١٨١ ما يكون غني غير الرمي
٢٠٧ كتاب الاطعمة وليس في التراجم الخ	١٨٢ طواف من لم يقض ومن أفاض
٢٠٩ باب ذبائح بني اسرائيل	١٨٣ الهدى
٢١١ ما حرم المشركون على أنفسهم	١٨٤ ما يفسد الحج
٢١٢ ما حرم بدلالة النص	« الاحصار
٢١٣ الطعام والشراب	١٨٥ الاحصار بالمرض وغيره
٢١٤ جاع ما يحل من الطعام والشراب ويحرم	« مختصر الحج الصغير
٢١٦ جاع ما يحل ويحرم أكله وشربه الخ	١٨٦ التلبية
« تفريع ما يحل ويحرم	١٨٧ (كتاب الخجاي)
٢١٧ ما يحرم من جهة ما لا تأكل العرب	١٨٨ باب ما تجزى عنه البدنة من العدد في الخجاي
٢١٩ تحريم أكل كل ذي ناب من السباع	« الخجاي الثاني
« الخلاف والموافقة في أكل كل ذي ناب من	١٩١ (كتاب الصيد والذبائح)
السباع وتفسيره	١٩٢ باب صيد كل ما صيده من وحش أو طير
٢٢٠ أكل الضبع	« باب تسمية الله عز وجل عند ارسال ما يصطاد به

صفحة	صفحة
٢٢٧ كتاب النذر	٢٢١ ما يحل من الطائر ومحرّم
« باب النذور التي كفارتها كفارة أيمان	٢٢٢ أكل الضب
٢٢٨ من جعل شيئا من ماله صدقة أو في سبيل الله	٢٢٣ أكل لحوم الخيل
« باب نذر التبرر وليس في التراجم وفيها من نذر الخ	٢٢٤ أكل لحوم الجوارح الأهلية
٢٣١ نصوص تتعلق بالهدى المنذور	٢٢٥ ما يحل بالضرورة
(تم)	
(فهرست هامش الجزء الثاني من مختصر المزني)	
صفحة	صفحة
٩٨ باب من لم يدرك عرفة	٢ كتاب الصيام) باب النية في الصوم
١٠٠ باب الصبي إذا بلغ والعبد إذا عتق والذي إذا	٢٤ باب صوم التطوع
أسلم وقد أحرّما	٢٥ باب انتهى عن الوصال في الصوم
١٠٣ باب هل له أن يحرم محبّتين أو عمرتين وما	٢٦ باب صوم يوم عرفة ويوم عاشوراء
يتعلق بذلك	٢٧ باب انتهى عن صيام يومى الفطر والاخصى
١٠٤ باب الإجارة على الحج والوصية به	وأيام التبشريق
١٠٦ باب جزاء الصيد	٢٨ باب فضل الصدقة في رمضان وطلب القراءة
١٠٧ باب كيفية الجزاء	٢٩ باب الاعتكاف
١١٣ باب جزاء الطائر	٣٩ (كتاب الحج)
١١٥ باب ما يحل للحرم قتله	٤٢ باب الاستطاعة بالغير
١١٦ باب الأحصار	٤٤ باب بيان وقت فرض الحج وكونه على التراخي
١٢٠ باب إحرّام العبد والمرأة	٤٦ باب بيان وقت الحج والعمرة
١٢١ باب يذكرفيه الأيام المعلومات والمعدودات	٤٨ باب بيان أن العمرة واجبة كالْحج
١٢٢ باب الهدى	٤٩ باب القران وغير ذلك
١٢٧ (كتاب البيع) باب ما أمر الله تعالى به ونهى	٥٢ باب بيان أفراد الحج عن العمرة وغير ذلك
عنه من المبيعات وسنن النبي صلى الله عليه	٥٦ باب بيان التمتع بالعمرة وبيان المواقيت
وسلم فيه	وغير ذلك
١٢٩ باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا	٥٩ باب مواقيت الحج
١٣٥ باب الربا وما لا يجوز بعضه ببعض متفاضلا	٦١ باب الإحرّام والتلبية
ولامؤجلا والصرف	٦٦ باب فيما يمنع على المحرم من اللبس
١٥٥ باب بيع اللحم باللحم	٧٣ باب ما يلزم عند الإحرّام وبيان الطواف
١٥٧ باب بيع اللحم بالحيوان	والسعى وغير ذلك

صفحة	صفحة
باب تصريف الرقيق ٢٠٦	باب بيع الثمر ١٥٩
باب بيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز ٢٠٧	باب لا يجوز بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ١٦٦
باب السلم ٢٠٨	باب المحاقلة والمزابنة ١٧٣
باب ما لا يجوز السلم فيه ٢٠٩	باب العرايا ١٧٥
باب التسعير ٢١٠	باب البيع قبل القبض ١٨٠
باب الزيادة في السلف وضبط ما يكال وما يوزن ٢١١	باب بيع المصرة ١٨٤
باب الرهن ٢١٢	باب الرد بالعيب ١٨٦
باب اختلاف الراهن والمرتهن ٢١٥	باب بيع البراءة ١٩٨
باب انتفاع الراهن بما يرهنه ٢١٦	باب بيع الامه ١٩٩
باب رهن المشترك ٢١٧	باب البيع مرابحة ٢٠٠
باب رهن الارض ٢١٨	باب الرجل يبيع الشيء الى أجل ثم يشتريه بأقل من الثمن ٢٠١
باب ما يفسد الرهن من الشرط الخ ٢١٩	من الثمن
باب ضمان الرهن (كتاب التفليس) ٢٢٠	باب تفريق صفقة البيع وجعلها ٢٠٣
باب الدين على الميت ٢٢٢	باب اختلاف المتبايعين واذا قال كل واحد الخ ٢٠٤
باب جواز حبس من عليه الدين ٢٢٣	باب البيع الفاسد ٢٠٥
باب الحجر ٢٢٤	باب بيع الغرر ٢٠٦
باب الصلح ٢٢٥	باب بيع جبل الحبله والملازمة والمناذرة ٢٠٧
باب الحوالة ٢٢٦	وشراء الاعمى
باب الكفالة ٢٢٧	باب البيع بالثمن المجهول وبيع النخس ونحو ذلك ٢٠٨
باب الشراكة ٢٢٨	باب التهي عن بيع حاضر لبيد الخ ٢٠٩
	باب بيع وسلف ٢١٠
	باب تصريف الوصي في مال موليه ٢١١

(تمت)

مطالع کوستا اسوامس و شہر کاہ
۵ شارع وقفہ انجریلس الطاهرہ نج ۴۰
شہنشاہ ۰۰۱۱۸-۹ سر وے ۶۳۱۱۱

تراثنا
نصر

الأم

للإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس

١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ

الجزء الثالث

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ١٣٢١ هـ

الدار المصرية للنأيف والترجمة

الجزء الثالث

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس

الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة

الربیع بن سلیمان المرادی عنه

تعمدهما الله بالرحمة والرضوان

وأسكنهما فسیح

الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل ابي ابراهيم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

(تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط سراج الدين البلقيني تفردت بزيادات مترجمة معزومة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزيادات تكرار لبعض ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا أثبتنا تلك الزيادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلنا في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً بينهم ما وجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته وان كان محالاً لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه

طبع هذا الكتاب



(كتاب الوكالة)

(قال المرنى) قال
الله تعالى وابتلوا
الناس حتى اذا بلغوا
النكاح فان آنتم
منهم رشدا الآية فأمر
بحفظ أموالهم حتى
يؤنس منهم الرشد وهو
عند الشافعى أن يكون
بعد البلوغ مصلحا
لله عدلا في دينه وقال
تعالى فان كان الذى
عليه الحق سميا أو
ضعفا أو لا يستطيع
أن يعمل هو فليمل وليه
بعدل ووليّه عند
الشافعى هو القيم بماله
(قال المرنى) فاذا
جاز أن يقوم بماله
بتوصية أبيه بذلك اليه
وأبوه غير مالك كان
أن يقوم فيه بتوكيل
مالكه أجوز وقد وكل
على بن أبى طالب برضى
الله عنه عقلا (قال
المرنى) وذكر عنه

والمشتري حتى يجعلا أن يتبايعا برضا منهما بالتبايع به ولا يعقدا بأمر منهنى عنه ولا على أمر منهنى عنه وأن يتفرقا بعد تبايعهما من مقامهما الذي تبايعا فيه على التراضي بالبيع فإذا اجتمع هذا لزم كل واحد منهما البيع ولم يكن له رده الاختيار أو عيب بجده أو شرط بشرطه أو خيار رؤية إن جاز خيار الرؤية ومنى لم يكن هذا لم يقع البيع بين المتبايعين (قال الربيع) قد رجع الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية (قال الشافعي) أصل البيع يعان لا ثالث لهما بيع مضمونة على بائعها فإذا جاءها فلا خيار للمشتري فيما إذا كانت على صفته وبيع عن مضمونة على بائعها بعينها سلمها النافع للمشتري فإذا تلفت لم يضمن سوى العين التي باع ولا يجوز بيع غير هذين الوجهين وهذا مقتضى كتاب البيوع

(باب بيع الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا لا يبيع الخيار أخبرنا ابن جريج قال أُمي على نافع مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا تبايع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار قال نافع وكان عبد الله إذا ابتاع البيع فأراد أن يوجب البيع مشى قليلا ثم رجع (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بوجبت البركة في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت البركة من بيعهما أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن حماد بن زيد عن جيل بن مرة (١) عن أبي الوضئ قال كنت في غزاة فباع صاحب لنا فرسان من رجل فلما أردنا الرجول خاصمه فيه إلى أبي برزة فقال له أبو برزة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي) وفي الحديث ما بين هذا أيضا لم يحضر الذي حدثني حفظه وقد سمعته من غيره أنهم بابا قاله ثم غر دواعيه فقال لا أرا كما تفرقتم أو جعل له الخيار إذا باعنا كما واحد البائع (قال) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال إذا وجب البيع خيره بعد وجوبه قال يقول اختران شئت فخذ وان شئت فدع قال فقلت له فخير بعد وجوب البيع فأخذ ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك أتقبله منه لا بد قال لا أحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين عن شريح أنه قال شاهدان ذوا عدل أنكما افترا قتما بعد رضايك أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان (قال) وكل متبايعين في سلف إلى أجل أو دين أو عين أو صرف أو غيره تبايعا ورأيا ولم يتفرقا عن مقامهما أو مجلسهما الذي تبايعا فيه فلكل واحد منهما فسخ البيع وانما يجب على كل واحد منهما البيع حتى لا يكون له رده الاختيار أو شرط خيار أو ما وصفت إذا تبايعا فيه ورأيا وتفرقا بعد البيع عن مقامهما الذي تبايعا فيه أو كان بيعهما عن خيار فإن البيع يجب بالتفرق والخيار (قال) واحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع الا بيع الخيار معنيين أظهرهما عند أهل العلم باللسان وأولاهما معنى السنة والاستدلال بها والقياس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل الخيار للتبايعين فالتبايعان اللذان عقدا البيع حتى يتفرقا لا يبيع الخيار فإن الخيار إذا كان لا ينقطع بعد عقد البيع في السنة حتى يتفرقا وتفرقا هو أن يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه كان بالتفرق أو بالتخصير وكان موجودا في اللسان والقياس إذا كان البيع يجب بشئ بعد البيع وهو الفراق أن يجب بالتأني بعد البيع فيكون إذا خيره أحدهما صاحبه بعد البيع كان الخيار تجديدي بشئ يوجه كما كان التفرق تجديدي بشئ يوجه ولولم يكن فيه

أنه قال هذا عقيل ما قضى عليه فعلى وما قضى له فلي (قال الشافعي) ولا أحسبه كان يوكله الا عند عمر ابن الخطاب ولعله عند أبي بكر رضي الله عنهما ووكلا أيضا عنه عبد الله ابن جعفر عند عثمان بن عفان رضي الله عنه وعلى حاضر قبل ذلك عثمان (قال المزني) فلتناس أن يوكلوا في أموالهم وطالب حقوقهم وخصوماتهم ووصوا بتركاتهم ولا ضمان على الوكلاء ولا على الاوصياء ولا على المودعين ولا على المفترضين الآن بتعدوا فيضمنوا والتوكيل من كل موكل من رجل وامرأة تخرج أولا

(١) عن أبي الوضئ هو بالمهجمة اسمه عباد بن نسيب مصغرا كافي الخلاصة كتبه معصمه

سنة يئنه بمثل ما ذهب اليه كان ما وصفتنا أولى المعنيين أن يؤخذ به لنا وصفت من القياس مع أن سفيان ابن عيينة أخبرنا عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال خير رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا بعد البيع فقال الرجل عمره الله من أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرؤ من قر يش قال وكان أبي يحلف ما الخيار إلا بعد البيع (قال) وهذا يقول وقد قال بعض أصحابنا يجب البيع بالتفرق بعد الصفقة ويجب أن يعقد الصفقة على خيار وذلك أن يقول الرجل لك بسلعتك كذا بيعا خيارا فيقول قد اخترت البيع (قال الشافعي) وليس تأخذ به هذا وقولنا الأول لا يجب البيع إلا بتفرقهما أو تخيير أحدهما صاحبه بعد البيع فيختاره (قال) وإذا تابع المتابعان السلعة وتقاضا أو لم يتقاضا فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو تخيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فإذا خيره وجب البيع بما يجب به إذا تفرقا وإن تقاضا وهلك السلعة في يد المشتري قبل التفرق أو الخيار فهو ضامن لقيمتها بالغاما بلغ كان أقل أو أكثر من ثمنها لأن البيع لم يتم فيها (قال الشافعي) وإن هلك في يد البائع قبل قبض المشتري لها وقبل التفرق أو بعده انفسخ البيع بينهما ولا تكون من ضمان المشتري حتى يقبضها فإن قبضها ثم ردها على البائع وديعة فهو كغيره من أو دعه أياها وإن تفرقا كانت فهي من ضمان المشتري وعليه ثمنها وإن قبضها وردها على البائع وديعة كانت قبض التفرق أو الخيار فهي مضمونة على المشتري بالقيمة وإن كان المشتري أمة فاعتقها المشتري قبل التفرق أو الخيار فاختار البائع نقض البيع كان له ذلك وكان عتق المشتري باطلا لأنه أعتق ما لم يتم له ملكه وإذا أعتقها البائع كان عتقه جائزا لأنهم لم يملكوا بقطع الملك الأول عنها إلا بتفرق بعد البيع أو خيار وإن كل ما لم يتم فيه ملك المشتري فالبايع أعتق به إذا شاء لأن أصل الملك كان له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو عمل المشتري فوطئها قبل التفرق في غفلة من البائع عنه فاختار البائع ففسخ البيع كان له ففسخه وكان على المشتري مهر مثلها للبائع وإن أخيلها فاختار البائع رد البيع كان له رده وكانت الأمة له وله مهر مثلها فأعتقها وله بالنسبة وجعلنا على المشتري قيمة ولده يوم ولد وإن وطئها البائع فهي أمة والوطء كالاختيار منه لفسخ البيع (قال الشافعي) وإن مات أحد المتبايعين قبل أن يتفرقا قام ورثته مقامه وكان لهم الخيار في البيع ما كان له وإن خرس قبل أن يتفرقا أو غلب على عقله أقام الحاكم مقامه من ينظر له وجعل له الخيار في رد البيع أو أخذه فأبهم فاعل ثم أفاق الآخر فأردف ففسخ ما فعله لم يكن له أن يفسخ الحكم عليه به (قال الشافعي) وإن كان المشتري أمة فولدت أو بهيمة فتجبت قبل التفرق فاعلى الخيار فإن اختار أنفاذا البيع أو تفرقا فولدت المشتري لأن عقد البيع وقع وهو محل وكذلك كل خيار بشرط جائز في أصل العقد (١)

(١) وفي باب دعوى الولد قبل تriage البين مع الشاهد قال الشافعي وإذا ابتاع الرجل من الرجل بيعا ما كان على أن له الخيار أو البائع أو له ما معا وشروط المتاع أو البائع خيار الغيرة وقبض المتاع السلعة فهلكت في يديه قبل رضا الذي له الخيار فهو ضامن لقيمتها ما بلغت قلت أو كثرت من قبل أن البيع لم يتم قط فيها وأنه كان عليه إذا لم يتم البيع ردها وكل من كان عليه رد شيء مضمونا عليه فتلغ ضمن قيمته فالقيمة تقوم في الفاتت مقام البدل وهذا قول الأكثرين عن لقيمت من أهل العلم والقياس والأثر وقد قال قائل من ابتاع بيعا وقبضه على أنه بالخيار فتلغ في يديه فهو أمين كأنه ذهب إلى أن البائع سلطه على قبضه وإلى أن الثمن لا يجب عليه إلا بكمال البيع فجعله في موضع الأمانة وأخرجه من موضع الضمان وقد روى عنه في الرجل يبتاع للبيوع الفاسد ويقبضه ثم يتلغ في يديه أنه يضمن القيمة وقد سلط البائع المشتري على القبض بأمر لا يوجب له الثمن ومن حكمه وحكم المسلمين أن هذا غير ثمن أبدا فإذا زعم أن ما لا يكون غنا أبدا يتحول ففسد قيمة إذا فات ما فيه العقد الفاسد فالبيع يشتريه الرجل شراء حلالا ولا بشرط خيار يوم أو ساعة فيتلف أو لم يكن مضمونا لأن هذا هو مبرت عليه ساعة أو اختار المشتري أنفاذه نفذ لأن أصله حلال =

تخرج بعدد أو غير عدد
حضر خصم أو لم يحضر
جائز (قال الشافعي)
ليس الخصم من الوكالة
ببديل وقد يقضى
للخصم على الموكل
فيكون حقا يثبت له
بالتوكيل (قال المزني)
فإن وكله بمحسومة فإن
شام قبل وإن شاء ترك
فإن قبل فإن شاء فسخ
وإن شاء ثبت فإن ثبت
وأقبر على من وكله لم
يلزمه إقراره لأنه لم يوكله
بالإقرار ولا بالصلى ولا
بالإبراء وكذلك قال
الشافعي رحمه الله
فإن وكله بطلب حدثه
أو قصاص قبلت الوكالة
على تبييت البيعة فإذا
حضر الحد أو القصاص
لم أحد ولم أقص حتى
يحضر الحدود له
والقص له من قبل أنه
قد يقصر له ويكذب
البيعة أو يغفو فيبطل
الحد والقصاص (قال
الشافعي) رحمه الله

(باب الخلاف فيما يجب به البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغنا به من الناس فيما يجب به البيع فقال اذا عقد البيع وجب ولا إلى أن لا يضر أحدهما صاحبه قبل بيع ولا بعده ولا يتفرقان بعده (قال الشافعي) فقبل لبعض من قال هذا القول إلى أي شيء ذهب في هذا القول قال أحل الله البيع وهذا بيع وانما أحل الله عز وجل منه للشترى ما لم يكن هناك ولا أعرف البيع إلا بالكلام لا يتفرق إلا بدان فقلت له رأيت لو عارضك معارض جاهل بجمل جمل فقال مثل ما قلت أحل الله البيع ولا أعرف بيعا حلالا ولا آخر حراما وكل واحد منهما يلزمه اسم البيع ما أحل عليه قال اذ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعه عن يروع فرسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد (قال الشافعي) قلت له والله هذا جهة في النهي فما علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من سنة في البيوع أثبت من قوله المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا قال ابن عمر وأما برزوخ حكيم ابن حزام وعبد الله بن عمرو بن العاص يروونه ولم يعارضهم أحد بحرف يخالفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نهى عن الدينار بالدينارين فعارض ذلك أسامة بن زيد بن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فنهيناهن وأنت عن الدينار بالدينارين وقلنا هذا أقوى في الحديث ومع من خالفنا مثل ما احتجبت به أن الله تعالى أحل البيع وحرم الربا وأن نهى عن الربا خلاف ما رويته ورواه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس وعروة وطامة فقهاء المسلمين فإذا كنا نميز بين الأحاديث فنذهب إلى الأكثر والأرجح وأن اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فمضى لنا جهة على من خالفنا أنما نرى أن ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عام لم يخالفه أحد برأية عنه أولى أن يثبت قال بلى إن كان كما تقول قلت فهو كما أقول فهل تعلم معارضاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يخالفه قال لا ولكن أقول أنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قلت وبه أقول ولكن معناه على غير ما قلت قلت فاذ كررني المعنى الذي ذهب إليه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا في الكلام قال فقلت له الذي ذهب إليه محال لا يجوز في اللسان قال وما حالته وكيف لا يحتملها اللسان قلت انما يكونان قبل التساوم غير متساومين ثم يكونان متساومين قبل التبايع ثم يكونان بعد التساوم متبايعين ولا يقع عليهما اسم متبايعين حتى يتبايعا ويقتضيا في الكلام على التبايع (قال) فقال فاذ لقي على ما وصفت بشي أعرفه غير ما قلت الآن (قال الشافعي) فقلت له رأيت لو تساومت أنا وأنت بسلعة فقال رجل امرأته طالق ان كتبنا تبايعت ما فيها قال فلا تعلق من قبل أنك غير متبايعين إلا بعقد البيع قلت وعقد البيع التفرق عندك في الكلام عن البيع قال نعم قلت رأيت لو تفاضلتك حقاعيلك فقلت والله لا أقارئك حتى تعطيني حتى متى أحت قال ان فارقتك بيدك فقبل أن يعطيك حقك قلت فلو لم نعرف من لسان العرب شيئا إلا هذا أهملنا على أن قولك محال وإن اللسان لا يحتمله

والبيع الفاسد لم يمت عليه إلا بادر واختار المشتري والبائع انقضاء لم يحجز فان قال ان البائع يبيع فافسد الم يرض أن يسلم سلعة إلى المشتري وذبعة فيكون أمانة وانما يرضى بأن يسلم له الثمن فكذلك البائع على الخيار ماضى أن يكون أمانة وما يرضى إلا بأن يسلم له الثمن فكيف كان في البيع الحرام عنده ضامنا للقيمة اذا لم يرض البائع أن يكون عنده أمانة ولا يكون ضامنا في البيع الحلال ولم يرض أن يكون أمانة وقد روى المدنيون عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه ساء بفرس وأخذها بأمر صاحبها ففسدها لينظر إلى مشيها فكسرت فحكم فيها عمر صاحبها إلى رجل فحكم عليه أنها (١) ضامنة عليه حتى يردّها كما أخذها سالمة فأذهب ذلك عمر منه وأنفذ قضاءه ووافق عليه واستقضاءه فإذا كان هذا على مساومة ولا تسمية فمن الآله من أسباب البيع فرأى عمر والقاضي عليه أنه ضامن له فاسمى له ثمن وجعل فيه الخيار أولى أن يكون مضمونا من هذا (٢) وإن أصاب هذا المضمون المشتري شراء فاسدا عند المشتري رده وما نقص

وليس الوكيل أن يوكل
الآن يجعل ذلك إليه
الموكل وأن وكله ببيع
متاعه فباعه فقال
الوكيل قد دفعت إليك
الثلث فاقول قوله مع
عمنه فان طلب منه
الثلث فنفعه منه فقد
ضمنه إلا في حال لا يمكنه
فيه دفعه فان أمكنه
فدفعه ثم جاءه ليوصله إليه
فقتل فضمنه ولو قال بعد
ذلك قد دفعته إليك
يقبل منه ولو قال
صاحبه قد طلبته
منك فنفعتني فأنث
ضامن فهو مستغ
أن الأمانة تحسب
مضمونة وعليه البينة
وعلى المتكررين (قال)

(١) ضامنة أي مضمونة

فهو فاعلة بمعنى مفعولة

كما في كتب اللغة اهـ

(٢) قوله وان أصاب

الخ كذا في النسخ ونقل

ابن الفاعل ولعله سقط

من النسخ لفظ عيب أو

نحوه كتبه معصية

بهذا المعنى ولا غيره قال فاذا كرهه فقلت له اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحسدان
انه التمس صرفا بمائة دينار قال قد عانى طلحة بن عبيد الله قرا وصنا حتى اصطرف مني واخذ الذهب بقلبي
يده ثم قال حتى ياتي خازني اوحى ناتي خازنتي من الغابة « قال الشافعي انا شككت » وعمر يسمع فقال عمر
والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق وبالاهاه وهاء قلت
له افهنا نقول نحن وانت اذا تفرق المصطرفان عن مقامهما الذي تصارفا فيه انتقض الصرف وما لم يتفرقا
لم ينتقض فقال نعم قلت له فبأين لك وعرفت من هذا الحديث ان التفرق هو تفرق الابدان بعد التباعد
لا التفرق عن البيع لانك لو قلت تفرق المتصارفان عن البيع قبل التقاض بعض الصرف دخل عليك ان
تقول لا يحل الصرف حتى يترافعا ويتوازا ويعرف كل واحد منهما ما يأخذ ويعطي ثم يوجب البيع
في الصرف بعد التقاض او معنى قال لا أقول هذا قلت ولا أرى قولك التفرق تفرق الكلام الاجهالة او
تجاهلا باللسان (قال الشافعي) قلت له أرايت رجلا قال لك أفلدك فاسمعتك تقول المتبايعان بالخيار ما لم
يتفرقا والتفرق عندك التفرق بالكلام وأنت تقول اذا تفرق المتصارفان قبل التقاض كان الصرف ربا
وهما في معنى المتبايعين غيرهما لان المتصارفين متبايعان واذا تفرقا عن الكلام قبل التقاض فسد الصرف
قال ليس هذا قلت فيقول لك كيف صرت الى نقض قولك قال ان عمر سمع طلحة ومالك قد تصارفا فلم
ينقض الصرف ورأى ان قول النبي صلى الله عليه وسلم هاء وهاء وانما هو لا يتفرقا حتى يتقاضا قلت تفرقا
عن الكلام قال نعم قلت فقال لك أفرأيت لو احتمل الانسان ما قلت وما قال من خالفك ما يكون من
قال يقول الرجل الذي سمع الحديث اولى ان يصار الى قوله لاه الذي سمع الحديث فله فضل السماع والعلم
بما سمع وبالسنان قال بلى قلت فلم تعط هذا ابن عمر وهو سمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فكان اذا اشتري شيئا يجهل ان يجب له فارق صاحبه فشيئا لم يرجع ولم
لم تعط هذا ابا رزة وهو سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار وقضى به وقد تصادقا بانهما
تبايعا كما ناعما لم يتفرقا في ليلتهما غدا واليه قضى أن لكل واحد منهما الخيار في رديعه (قال الشافعي)
فان قال قائل تقول ان قولي محال قلت نعم قال فليست اراها فكذلك وان كانت لك بما قلت حجة تذهب
اليها فاللسان يحتمل ما قلت فقلت لا قال فينه قلت فما أحبتي الا اذا كنت بأقل مما كنت
وأنا لك قال فسل قلت أفرأيت اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا بيع الخيار
اللسان قد جعل اليهما الخيار الى وقتين ينقطع الخيار الى أيهما كان قال بلى قلت فما الوقتان قال أن
يتفرقا بالكلام قلت فما الوجه الثاني قال لا أعرف له وجهاً فدعه قلت أفرأيت ان يعتك ببيعاً ودفعته
اليك فقلت أنت فيه بالخيار الى الليل من يومك هذا وان تختار اجازة البيع قبل الليل اما هذا البيع قال
نعم قلت فحق ينقطع خيارك ويلزمك البيع فلا يكون لك رده قال ان انقضى اليوم ولم أختر ردي البيع انقطع
الخيار في البيع او اخترت قبل الليل اجازة البيع انقطع الخيار في الرد قلت فكيف لا تعرف ان هذا
قطع الخيار في المتبايعين ان يتفرقا بعد البيع او يخيرا أحدهما صاحبه قال الشافعي فقال دعه قلت نعم
بعد العلم مني بانك انما عمدت ترك الحديث وانه لا يخفى عليك أن قطع الخيار في البيع التفرق والتخيير
كما عرفته في جوابك قبله فقلت له أرايت ان زعمت أن الخيار الى مدة وزعمت أنها ان يتفرقا في الكلام
أيقال للتساومين أنهما بالخيار قال نعم السائم في أن يرد أو يبيع والبائع في أن يوجب أو يبيع قلت ألم يكتو
قبل التساوم هكذا قال بلى قلت فهل أحدث لهما التساوم حكماً غير حكمهما قبله أو يخفى على أحد أنه
مالك الله ان شاء أعطاء وان شاء منعه قال لا قلت فقال لانسان أنت بالخيار في مالك الذي لم يوجب فيه
شيئاً لغيرك فالسائم عندك لم يوجب في ماله شيئاً لغيره انك لتخيل فيما تحب فيه من الكلام قال فلم أقول
لك أنت بالخيار في مالك قلت لما وصفت لك وان قلت ذلك الى مدة تركت قولك قال وابن قلت وأنت

ولو قال وكنتك ببيع
متاعى وقد ضنته مني
فأنكر ثم أفرأى قامت
البينة عليه بذلك ضمن
لانه خرج بالجحد من
الامانات ولو قال وكنتك
بييع متاعى فبعته
فقال مالك عندى شيء
فأقام البينة عليه بذلك
فقال صدقوا وقد
دفعتم اليه ثمنه فهو
مصدق لان من دفع
شيئاً الى أهله فليس هو
عنده ولم يكذب نفسه
فهو على أصل أمانته
وتصديقه ولو امر الموكل
الوكيل أن يدفع مالا
الى رجل فادعى أنه
دفعه اليه لم يقبل منه
الا بيينة وأخبر الشافعي
في ذلك بقول الله تعالى
فلذا دفعتم اليهم أموالهم
فأشهدوا عليهم وبأن
الذي زعم أنه دفعه اليه
ليس هو الذي اتبنته على
المال كما أن التبايعي
ليسوا الذين اتبنتوه على
المال وقال الله جل

نساؤه فاذا دفعتم اليهم
أموالهم الآية وبهذا
فرق بين قوله لمن ائتمنه
قد دفعته اليك يقبل
لانه ائتمنه وبين قوله
لمن لم يأتمنه عليه قد
دفعته اليك فلا يقبل
لانه ليس الذي ائتمنه
(قال المزني) رحمه الله
ولو جعل للوكيل فيما
وكله جملا فقال للوكيل
جعلي قبلك وقد دفعت
السكك مالك فقال بل
خنتني فالجعل مضمون
لاتبرئه منه دعواه
الخيانة عليه ولودفع
اليه ما لا يشتري به
طعاما فلسفه ثم
اشتري به مثله طعاما
فهو ضمان لئال والطعام
له لانه خرج من وكالته
بالتعدي واشتري بغير
ما أمر به ولا يجوز
للكيل والوصي أن
يشترى من نفسه ومن
باع بما لا يتقاي الناس
بمثله فبيعه مردود لان
ذلك تلف على صاحبه
فهذا قول الشافعي

ترغم أن من كان له الخيار الى مدة فاذا اختار انقطع خياره كما قلت اذا جعلته بالخيار يوما فغضى اليوم انقطع
الخيار قال أجل وكذلك اذا وجب البيع فهو الى مدة قلت لم الزمه قبل إيجاب البيع شيئا فيكون فيه
يختار ولو جاز أن يقال أنت بالخيار في مالك ما جاز أن يقال أنت بالخيار الى مدة إنما يقال أنت بالخيار أبدا
قال فان قلت المدة أن يخرج من ملكه قلت واذا أخرجه من ملكه فهو لغيره أفقال لا أحد أنت بالخيار
في مال غيرك (قال الشافعي) فقلت أرأيت لو أن رجلا جاهلا عارضك بمثل يحملك فقال قد قلت المتساويان
يقع عليهما اسم متبايعين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما بالخيار ما لم يتفرقا والتفرق عندك
يحمل تفرق الأبدان والتفرق بالكلام فان تفرقا بأبدانهم فلا خيار لهما وعلى صاحب المال أن يعطي
بيعه ما بذله منه وعلى صاحب السلعة أن يسلم سلعته له بما استام عليه ولا يكون له الرجوع عما بذله به اذا
تفرقا قال ليس ذلك قلت ولاك (قال الشافعي) قال أفليس يقع أن أملاك سلعتك وتلك مالي ثم يكون
لكل واحد منا رد بغير عيب أو ليس يقع أن ابتاع منك عبدا ثم أعقبه قبل أن يتفرقا ولا يجوز عتي وأنا
مالك (قال الشافعي) قلت ليس يقع في هذائي الإدخال عليك أعظم منه قال وما ذلك قلت أرأيت
أن يبتاع عبدا بألف درهم وتقاضوا وتشارطنا أنا جميعا أو أحدهما بالخيار الى ثلاثين سنة قال فبما تفرق
وفتي شاء واحد منا نقض البيع نقضه وربما مرض العبد ولم ينتفع به سيده وانتفع البائع بالمال وربما
انتفع المتابع بالعبد حتى يستغل منه أكثر من ثمنه ثم رده وان كان أخذه بدين ولم ينتفع البائع بشيء من مال
المتابع وقد عظمت منفعة المتابع بمال البائع قال نعم هو رضى بهذا قلت وان أعقبه المشتري في الثلاثين
سنة لم يجوز أن أعقبه البائع جاز قال نعم قلت فاعما جعلت له الخيار بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم
يتفرقا ولعل ذلك يكون في طرفة عين أو لا يبلغ يوما كاملا لحاجة الناس الى الوضوء وتفرقهم للصلاة وغير
ذلك فقضوه وجعلت له الخيار ثلاثين سنة برأى نفسك فلم تقضه قال ذلك بشرطهما قلت في شرط له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يثبت له شرطه من شرط له بائع ومشتري وقلت له أرأيت لو اشتريت
منك كيلان طعام موصوف بمائة درهم قال فبما تفرق قلت وليس لي ولا لك نقض البيع قبل تفرق قال لا
قلت وان تفرقا قبل التقاض انتقض البيع قال نعم قلت أفليس قد وجب لي على شيء لم يكن لي ولا لك
نقضه ثم انتقض بغير رضا واحد منا نقضه قال نعم إنما نقضناه استدلالا بالنسبة أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الدين بالدين قلت فان قال قائل أهل الحديث يهونون هذا الحديث ولو كان ثابتا لم يكن هذا ديننا
لأنني متى شئت أخذت منك دراهمي التي يبتاع بها أهلك أسماك أجلا والطعام الى مدته قال لا يجوز ذلك
قلت ولم عليك فيه لمن طالبك أمرا أحدهما أنك تجزئ ببيع المتبايعين العرض بالنقد ولا سيما أحلا
ويتفرقان قبل التقاض ولا ترى به بأسا ولا ترى هذا ديننا بدين فاذا كان هذا هكذا عندك أحتمل اللفظ أن
يسلف في كيل معلوم بشرط سلعة وان لم يدفعها فيكون حالا غير دين بدين ولكنه عين بدين قال بل هو دين
بدين قلت فان قال قائل فلو كان كما وصفت أنهما إذا تبايعا في السلف فتفرقا قبل التقاض انتقض
البيع بالتفرق ولزمك أنك قد فسخت العقدة المتقدمة الصحيحة بتفرقهما بأبدانهم والتفرق عندك في
اليوم ليس له معنى إنما المعنى في الكلام أو لزمك أن تقول في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا أن يتفرقا
بأبدانهم معنى وجبه كما كان لتفرق هذين بأبدانهم معنى بنقضه ولا تقول هذا (قال الشافعي)
فقال فانما زوي ناعن عمر أنه قال البيع عن صفقة أو خيار قلت أرأيت اذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما وصفت لو كان قال رجل من أصحابه قولا يخالفه ألا يكون الذي تذهب اليه فيه أنه لو سمع عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم شيئا لم يخالفه ان شاء الله تعالى وتقول قد يعزب عن بعضهم بعض السن قال بلى قلت أفترى
في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال عامة من حضروا قلت ولو أجزت هذا خرجت من عامة سثن
النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليك ما لا تعذر منه قال فدعه قلت فليس بثابت عن عمر وقدر ويتم عن

عمر مثل قولنا زعم أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال البيع عن مصفة أو خيار (قال الشافعي) وهذا مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فهذا منقطع قلت وحديثك الذي روي عن عمر غلط ومجهول أو منقطع فهو جامع لجميع ما ترويه الأحاديث قال لئن أنصفناك ما ثبت مثله فقلت احتجاجك به مع معرفتك بحديثه وعن حديثه ترك التصفة (قال الشافعي) وقلت لو كان كإرويت كان معنى قولنا أشبهه وكان خلاف قولك كله قال ومن أين قلت أرايت اذ زعمت أن عمر قال البيع عن مصفة أو خيار اليس تزعم أن البيع يجب بأحد أمرين أما مصفة وأما بخيار قال بلى قلت أفوجب البيع بالخيار والبيع بخيار قال نعم قلت ويوجب بالخيار قال تريد ماذا قلت ما يلزمك قال وما يلزمي قلت تزعم أنه يجب الخيار بلا مصفة لانه اذا زعم أنه يجب بأحد أمرين علمنا أنهم مختلفان كما تقول في المولى بني أو يطلق وفي العبد يعني يسلم أو يهدى وكل واحد منهما غير الآخر قال ما يصنع الخيار شيئا إلا مصفة تقدمه أو تكون معه والمصفة مستغنية عن الخيار (١) فهي ان وقعت معها خيارا أو بعدها وليس معها ولا بعدها وجبت قال نعم قلت وقد زعمت أن قوله أو خيار لامعنى له قال قد دع هذا قلت نعم بعد العلم بعلل ان شاء الله تعالى يا نزل زعمت أن ما ذهب اليه محال قال فامضاء عندك (٢) قلت لو كان قوله هذا موافقا لما روي أبو يوسف عن مطرف عن الشعبي عن وكان مثل معنى قوله فكان مثل البيع في معنى قوله فكان البيع عن مصفة بعدها تفرق أو خيار قال نعم من حضر ماله يعني يصح غيرها قال أمانه لا يصح حديثه قلت أيعلم فلم استعنت به قال في خياره ضاعف هذا بان قال فأقول ان ابن مسعود روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمتابع بالخيار (قال الشافعي) وهذا الحديث منقطع عن ابن مسعود والأحاديث التي ذكرناها ثابتة متصلة فلو كان هذا مخالفا لهما لم يحز العالم بالحديث أن يحتج به على واحد منهما لانه لا يثبت هو بنفسه فكيف يرأى به ما ثبت بنفسه ويشذ أحاديث معه كاه ثابتة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان هذا الحديث ثابتا لم يكن يخالف منها شيئا من قبل أن هذين متبايعان ان تصاد فاعلى التبايع واختلفا في الثمن فمثل واحد منهما يختار أن ينفذ البيع الآن تكون دعواهما بما يصحده البيع مختلفة تنقض أصله ولم يحصل الخيار إلا بالتبايع في أن يأخذ أو يدع وحديث البيع بالخيار جعل الخيار لهما معان غير اختلاف في ثمن ولا ادعاء من واحد منهما بشئ يفسد أصل البيع ولا ينقضه إنما أراد تحديد نقض البيع بشئ يجعل لهما معا واليهما ان شاء فعلا وان شاء تركا (قال الشافعي) ولو غلط رجل إلى أن الحديث على المتبايعين الذين لم يتفرقا من مقامهما لم يخرجه الخيار لهما بعد تفرقهما من مقامهما فان قال فإين في البيع الا لازم المصفة أو التفرق بعد المصفة قيل لو وجب بالمصفة استغنى عن التفرق ولكنه لا يلزم الايهما ومعنى خياره بعد المصفة كعنى المصفة والتفرق وبعد التفرق فيضخان في الثمن فيكون للشري الخيار كما يكون له الخيار بعد القبض وقبل التفرق وبعد زمان اذا ظهر على عيب ولو جاز أن نقول انما يكون له الخيار اذا اختلفا في الثمن لم يخرجه أن يكون له الخيار اذا ظهر على عيب وجاز أن يطرح كل حديث أشبه حديثي حرق واحد لخرق أو آخر مثله وان وجد لهما محل يخرجان فيه فجاز عليه لبعض المشرقين ما هو أولى أن يخرجه من هذا فانهم قالوا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التمر بالتمر الا مثلا مثل وعن المزانية وهي الخراف بالكيل من جنسها وعن الرطب بالتمر فتر منا العرا بالخمر صها من التمر لانها داخله في هذا المعنى وزعمنا نحن ومن قال هذا القول من أصحابنا أن العرا باجلال باخلال النبي صلى الله عليه وسلم ووجدنا الحديثين معنى يخرجان عليه ولو جاز هذا أعني أن كثير ما يقدر عليه من الأحاديث (قال الشافعي) وخالفنا بعض من واقفنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال الخيار اذا وقع مع البيع جاز فليس عليه أن يخرجه بعد البيع واخذه عليه ما وصفت من أن النبي صلى الله عليه وسلم خير بعد البيع ومن القياس اذا كانت بيعة فلا يتم البيع الا بتفرق المتبايعين وتفرقهما شئ غير عقد البيع يشبه والله أعلم أن لا يكون

ومعناه ولو قال أمرتك أن تشترى لي هذه الجارية بعشرة فاشتريتها بعشرين فقال الوكيل بل أمرتني بعشرين فالقول قول الآخر مع عينه وتكون الجارية في الحكم للوكيل (قال المزني) والشافعي يجب في مثل هذا أن يرفق الحاكم بالآخر للأمر فيقول ان كنت أمرته أن يشتريها بعشرين فقل بعته أياها بعشرين ويقول الآخر قد قبلت ليصله الفرج ولن يتاعه منه (قال المزني) ولو أمره أن يشتري جارية فاشترى

(١) قوله فهي ان وقعت كذا في النسخ التي بيدنا ولعل سقط قبل فهي لفظ قلت فان هذه العبارة من كلام الشافعي رحمه الله كما هو واضح وحرقه معصمه (٢) قوله قلت لو كان قوله هذا موافقا لقوله أو خيار كذا بالأصول التي بأيدينا ونظروا حرقه كتمه معصمه

غديرها أو امره أن
يرزقه جارية فزوجته
غيرها بطل النكاح
وكان الشراء للشترى
لا لا امر ولو كان لرجل
على رجل حق فقال له
رجل وكاني فلان يقضه
منك فصدقه ودفعه
وتلف وأتكررب الحق
أن يكون وكله فله
الخيار فإذا أغرم الدافع
لم يرجع الدافع على
القاضي لأنه يعلم أنه
وكيل برى وإن أغرم
القاضي لم يكن له أن
يرجع على الدافع لأنه
يعلم أنه مظلوم برى
وإن وكله يبيع سلعة
فباعها نسيئة كان له
نقض البيع بعد أن
يصف ما وكله إلا بالنقد
ولو وكله بشراء سلعة
فأصاب بها عيبا كان له
الرد بالعيب وليس عليه
أن يتخلف ما رضى به
الامر وكذلك المختار من
وهو قول الشافعي
ومعناه وبالله التوفيق
(قال المزني) ولو قال
رجل لفلان على دين
(١) التصري بنون فله
تأني الخلاصة كتبه معجبه

بجب بالخيار إلا بعد البيع كما كان التفريق بعد البيع وكذلك الخيار بعده (قال الشافعي) وحديث مالك بن
أوس بن الحدثان (١) التصري عن النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن التفريق بين المتبايعين تفريق الابدان
وبدل على غيره وهو موضوع في موضعه قال وحديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع
أخيه يدل على أنه في معنى حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار لاني لو كنت إذا بيعت
رجلا سلعة تسوي مائة ألف لزم المشتري البيع حتى لا يستطيع أن ينقضه ما صر في أن يبعه رجل سلعة
خير منها بعشرة ولكن في نهيه أن يبيع الرجل على بيع أخيه دلالة على أن يبيع على بيع أخيه قبل أن
يتفرقا لانهما لا يكونان متبايعين إلا بعد البيع ولا يضر بيع الرجل على بيع أخيه الا قبل التفريق حتى يكون
للمشتري الخيار في رد البيع وأخذه فيها ثلثا يفسد على البائع ولعله يفسد على البائع ثم يختار أن يفسخ البيع
عليه لمعا ولولم يكن هذا لم يكن الحديث معنى أبدا لان البيع لاذ يجب على المشتري قبل التفريق أو بعده فلا
يضر البائع من يبيع على بيعه ولو جاز أن يجعل هذا الحديث على غير هذا جاز أن لا يصير الناس إلى حديث الا
أحالههم غيرهم إلى حديث غيره (٢)

(باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث
ابن هشام عن أبي مسعود الانصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن فن الكلب ومهر البهي وحلوان
الكاهن (قال) قال مالك فقلت كره بيع الكلاب الضواري وغيرها الضواري أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية
أو ضاريا فنقص من عمله كل يوم قيراطان أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يزيد بن
خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا فنقص من عمله كل يوم قيراطا قالوا
أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا إله إلا الله أخبرنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب (قال
الشافعي) وهذا تقول لا يحل للكلب ثمن بحال وإذا لم يحل ثمنه لم يحل أن يتخذ صاحبه أسدا أو حوت
أو ماشية أو لا يحل له أن يتخذ ولم يكن له أن يقتله أحد ممن إغنا يكون الثمن فيما قتل جماعته إذا كان يحل
(٢) وترجم في اختلاف مالك والشافعي (باب متى يجب البيع) سألت الشافعي رحمه الله تعالى متى
يجب البيع حتى لا يكون البائع نقضه ولا المشتري نقضه الا من عيب فقال إذا تفرق المتبايعان بعد عقد
البيع من المقام الذي تبايعا فيه فقلت وما الخفة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار فقلت له
فأنا تقول ليس لك عندنا حديث معروف ولا أمر معلوم فيه فقال الشافعي الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل
ولكني أحسبكم التمستم العذر من الخروج منه بجاهل كيف وجبه الحديث وأي شيء فيه يحق عليه فقد
زعمتم أن عمر قال لما قال بن أوس حين اضطر من طلبة من عبيد الله عانة دينار فقال طلبة أنظرني حتى
تأتي خازنتي أرحاني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقض منه فزعمتم أن الفراق فراق الابدان
فكيف لم تعلموا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الابدان فان
قلت ليس هذا أردنا أردنا أن يكون عمله بعده فان عمر الذي سمعتم من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
ابتاع الشيء يبعه أن يبيعه فارق فشي قليلا ثم يرجع (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن نافع
عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعا

أن يكون له في الحياة ثمن يشتري به ويبيع (قال) ولا يحل اقتناؤه الا لصاحب صيد أو زرع أو ماشية أو ما كان في معناه لم يلجأ فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب بدل على أنها وصلت أن يكون لها الثمن بحال لما جاز قتلها ولكن لما انكها بيعها فبأخذ الثمن التصبر إلى من يحل له قيمتها (قال) ولا يحل السلم فيها الا ببيع وما أخذ في شيء يملك فيه بحال مجهلاً أو مؤخر أو بقيته في حياة أو موت فهو ثمن من الأثمان ولا يحل للكلب ثمن لما وصفنا من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمنه ولو حل ثمنه حل حلوان الكاهن ومهر البقي (قال) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلباً الا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص كل يوم من عمله فيرا طمان وقال لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة (قال) وقد نصب الله عز وجل الخنزير فسماحر حسا وحرمه فلا يحل أن يخرج له عن مجهل ولا مؤخر ولا قيمة بحال ولو قتلته انسان لم يكن فيه قيمة وما لا يحل ثمنه مما يملك لا تحل قيمته لان القيمة ثمن من الأثمان (قال) وما كان فيه منفعة في حياته يبيع من الناس غير الكلب والخنزير وان لم يحل أكله فلا بأس بابتباعه وما كان لأبأس بابتباعه لم يكن بالسلف فيه بأس اذا كان لا ينقطع من أيدي الناس ومن ملكه فقتله غيره فعليه قيمته في الوقت الذي قتله فيه وما كان منه معلماً فقتله معلماً فقيمته معلماً كما تكون قيمة العبد معلماً وذلك مثل الفهد يعلم الصيد والبازي والشاهين والصقور وغيرهم من الجوارح المعلقة ومثل الهر والحمار الانسي والبغل وغيرهم مما فيه منفعة حيا وان لم يؤكل لحمه (قال) فاما الضيع والثعلب فيؤكلان ويباعان وهما خالفان لما وصفت يجوز فيهما السلف ان كان انقطاعهما في الحين الذي سلف فيهما مأمونا الا امان الظاهر عند الناس ومن قتلها وهما الاحد غرم ثمهما كما يغرم ثمن الطير وغيره من الوحش المملوك غيرهما (قال الشافعي) وكل ما لا منفعة فيه من وحش مثل الحدأة والرخة والبغاة وما لا يصيد من الطير الذي لا يؤكل لحمه ومثل الحكماء والقطا والخناس وما أشبه هذا فأرى والله تعالى أعلم أن لا يجوز شراؤه ولا بيعه بدين ولا غيره ولا يكون على أحد لو حبسه رجل عنده فقتله رجل له قيمة وكذلك الفأر والجردان والوزغان لانه لا معنى للمنفعة فيه حيا ولا مذبوحا ولا ميتا فاذا اشترى هذا أشبه أن يكون أكل المال بالباطل وقد نهى الله عز وجل عن أكل المال بالباطل لانه انما أجيز للسلب ببيع ما انتفع به ما كولا أو مستمتع به في حياته لمنفعة تقع موقعا ولا منفعة في هذا تقع موقعا واذا نهى عن بيع ضراب الفعل وهو منفعة اذا تم لانها ليست بعين تلك المنفعة كان ما لا منفعة فيه بحال أولى أن ينهى عن ثمنه عندي والله تعالى أعلم

(باب الخلاف في ثمن الكلب)

(قال الشافعي) فخالقنا بعض الناس فأجاز ثمن الكلب وشراعه وجعل على من قتله ثمنه فقلت له أفيجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم ثمن الكلب ويجعل له ثمناً حياً وميتاً ويجوز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ولها أثمان يغرمها قاتلها أي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ما يغرمه قاتله وكل ما غرمه قاتله أثم من قتله لانه استهلال ما يكون ما لا يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأمر بآثم (وقال قائل) فانا انما أخذنا أن الكلب يجوز ثمنه خبراً وقياساً قلت له فاذا ذكر الخبر قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن اسحق عن عمران بن أبي أنس أن عثمان أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرة من بعيرا قال واذا جعل فيه مقتولا قيمة كان حيا له ثمن لا يختلف ذلك (قال) فقلت له أرايت لو ثبت هذا عن عثمان كنت لم تصنع شيئاً في احتجاجك على شيء ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والثابت عن عثمان خلافه قال فاذا ذكره قلت أخبرنا الثقة عن يونس عن الحسن قال سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل الكلاب (قال الشافعي) فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته قال فأخذنا قياساً على أن رسول الله

وقد وكل هذا بقبضه لم يقض الشافعي عليه بدفعه لانه مقرب بتوكيل غيره في مال لا يملكه ويقبول له ان شئت فادفع أو دعه ولا أجبرك على أن تدفع (قال) ولو كسل والقارض أن يرذاما اشتري بالاعيب وليس للبائع أن يحلفهما مارضى رب المال وقال الآري أنهم لو تعدوا لم ينتقض البيع وزنهما الثمن وكانت التباعة عليهم الرب المال

(كتاب الاقرار)

باب الاقرار بالحقوق والمواهب والعارية

(قال الشافعي) وجهه الله ولا يجوز الاقرار بالغ حرشيد ومن لم يجز بيعه لم يجز اقراره فاذا قال الرجل لغلان على شيء ثم جدد قبله أقرر بما شئت مما يقع عليه اسم شيء من مال أو عترة أو فلس واحلف ماله قبلك غيره فان أبي

صلى الله عليه وسلم لم يته صاحب الزرع ولا الماشية عن اتخاذها وذكره صيد الكلاب فقال فيه ولم يته عنه فلما رخص في أن يكون الكلب مملوكا كالجمار حل غنمه ولما حل غنمه كانت قيمته على من قتله (قال) فقلت له فإذا أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخاذها لصاحب الزرع الماشية ولم يته عنه صاحب الصيد وحرم غنمه فأيها أولى بنا وبك وبكل مسلم أن يتبعه في القولين فتحرّم ما حرّم غنمه وتقتل الكلاب على من لم يبع له اتخاذها كما أمر بقتلها وتبيع اتخاذها لمن أباحه ولم يته عنه أو تزعم أن الأحاديث فيها تضاد قال فما تقول أنت قلت أقول الحق إن شاء الله تعالى إثبات الأحاديث على ما جاءت كما جاءت إذا احتملت أن تثبت كلها ولو جاز ما قلت من طرح بعضها البعض جاز عليك ما أجرت نفسك قال فيقول قائل لا نعرف الأحاديث قلت إذا كان يأثم بها من اتخذها لأجل لأحد اتخاذها وأقبلها حيث وجدتها ثم لا يكون أولى بالصواب منه قال أفيجوز عندك أن يتخذها متخذو الثمن لها قلت بل لا يجوز فيها غيره لو كان أصل اتخاذها حلالا لحلت لكل أحد كما يحل لكل أحد اتخاذ الحر والبغال ولكن أصل اتخاذها محرم لا يجوز كالضرورة لإصلاح المعاش لأن في لم أجدا الحلال يحظر على أحد وأجدا من المحرم ما يباح لبعض دون بعض (قال) ومثل ماذا قلت الميتة والدم مباحان لذى الضرورة فإذا فارق الضرورة عاذا أن يكونا محرمين عليه بأصل تحريمهما والطهارة بالترايب مباحة في السفر لمن لم يجد ماء فإذا وجد حرم عليه الطهارة بالترايب لأن أصل الطهارة إنما هي بالماء ومحرمه بما خالفه إلا في الضرورة بالأعواز والسفر والمرض ولذلك إذا فارق رجل اقتناء الكلب للصيد أو الزرع أو الماشية حرم عليه اتخاذها قال فلم يحل غنمها في الحين الذي يحل اتخاذها قلت لما وصفت لك من أنها مرجوعة على الأصل فلا تمن للمحرّم في الأصل وإن تنقلب حاله بضرورة أو منفعة فإن أحلها خاص لمن أبيع له قال فاجدني مثل ما وصفت قلت أرايت دابة الرجل ماتت فاضطر إليها بشرأى يحل لهم أكلها قال نعم قلت أفجعل له بيعها منهم أو لبعضهم إن سبق بعضهم إليها قال إن قلت ليس ذلك قلت فقد حرمت على مالك الدابة بيعها وإن قلت نعم قلت فقد أحلت بيع المحرم قلت نعم قال فأقول لا يحل بيعها قلت ولو أخرجها رجل في الحين الذي أبيع لهؤلاء أكلها فها (١) لم يفرغ غنمها قال لا قلت فلو لم يدل على النهي عن غن الكلب إلا ما وصفت لك أنبى أن يدلك قال أفتوجدني غير هذا أقوله قلت نعم زعمت أنه لو كان لا يخرم عليك اتخاذها وحل لك أن تفقد ما يعلج وماء وغير ذلك مما يصيرها خلا وزعمت أن رجلا لو أهرقها وقد أفسدها قبل أن تصير خلا لم يكن عليه في غنمها شيء لأنها لم تحل بعد عن المحرم فتصير غنما غيره وزعمت أن ما شئت لم تموت حل لك سلخها وحبس جلدها إذا دبغتها حل غنمها ولو حرقت رجل قبل أن تدبغها لم يكن عليه فيها قيمة قال لا في قولك هذا ولكني أقول إذا صار خللا وصارت مدبوعة كان لها ثمن وعلي من حرقتها قيمته قلت لأنها تصير عندك غنما حلالا لكل أحد قال نعم قلت أفصير الكلاب حلالا لكل أحد قال لا إلا بالضرورة أو طلب المنفعة والكلاب بالميتة أشبه والميتة لنا فيها ألزم قلت وهذا يلزم في الحين الذي يحل لك فيه حبس الجرو والجلود فانت لا تجعل في ذلك الحين لها غنما قال أجل (قال الشافعي) ثم حكى أن قاتلا قال لا تمن لـكـب الصيد ولا الزرع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غن الكلب جلة ثم قال وإن قتل إنسان لا يخرّب ما غرم غنمه لأنه أفسد عليه ماله (قال الشافعي) وماله يمكن له غن حيا بان أصل غنمه محرم كان غنمه إذا قتل أولى أن يبطل أو مثل غنمه حيا وكل ما وصفت حجة على من حكيت قوله وحجة على من قال هذا القول وعليه زيادة حجة من قوله من أنه إذا لم يحل غنمها في الحال التي أباح النبي صلى الله عليه وسلم اتخاذها كان إذا قتلت أخرى أن لا يكون بها حلالا قال فقال لي قائل فإذا أخصى رجل كلب رجل أو وجدته قلت إذا لم يكن له غنم ولم يكن على من قتله قيمة كان فيما أصيب مما دون القتل أولى ولم يكن عليه غرم وينهى عنه ويؤدب إذا عاد (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي (باب غن الكلب) سألت الشافعي رحمه الله عن الرجل يقتل الكلب =

حلف المدعي على ما ادعى واستحققه مع تكول صاحبه وسواء قال له على مال أو مال كثير أو عظيم فأنما يقع عليه اسم مال فاما من ذهب الى ما تحب فيه الزكاة فلا علمه خبرا ولا قياسا أرايت إذا أغرمت مسكنا يرى الدرهم عظيما أو خلفه يرى ألف ألف قليلا إذا أغرم بمال عظيم مائتي درهم والعامية تعلم أن ما يقع في القلب من مخروج قوله ما يختلف فقلت المقر له اذ لم تعطه من خليفة الاتساقه وقلت المسكين إذا أغرمته أضعاف العظم الذي ليس عندك في ذلك لا العمل كلام الناس وسواء قال له على دراهم كثيرة أو عظيمة أو لم يقلها فهي ثلاثة وإذا قال له على ألف ودرهم ولم يسر (١) قوله لم يفرغ غنمها كذا في النسخ ولعله تحريف من التسخ والوجه أن يفرغ بالاستفهام وانظر كنه معجمه

الالف قبل له أعطه أئى
 ألف شئت فلو سأ وأغيرها
 وأحلف أن الالف التى
 أقورت بها هى هذه
 وكذلك لو أقرب بالف
 وعبد أو ألف وذار لم
 يجعل الالف الأول
 عبيدا أو ذورا وإذا قال
 له على ألف الأدرهما
 قبل له أقتره بأى ألف
 شئت إذا كان الدرهم
 مستثنى منها ويبنى
 بعده شئ فقل أو كثر
 وكذلك لو قال له على
 ألف الاكثر حنطة أو
 الأبعد أحسنه على

(١) ترجمه هنبالفظ باب
الربا السراج الطبقی فی
نفسه واتی عقبه باب
الطعام بالطعام والترجم
بعده المتعلقة بالربو یات
وهی فی سائر النسخ مؤخره
عن هذا الموضع وعلى
ترتيب نسخه جبرینانی
هذا المطبوع فلیعلم
کنهه مصححه

(۱) قوله نول كذا رسم
بالاصل بدون نقط وعلله
بحرف عن بغوت أو نحوه
وحرر كنهه معصيه

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحنفية قال
 النعمري أنه التمس صرغاً بابة دينار قال فدعا لي طلبة بن عبيد الله فقرأوا من شأني اصطرف مني وأخذ
 الذهب بقلبي يدي ثم قال حتى تأتي خزنتي أو خازني قال الشافعي أنا شككت بعد ما قرأته عليه
 وعمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع فقال عمر لا والله لا تغارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق والبر بالبر بالاهام وهاء والبر بالبر بالاهام وهاء
 والشعير بالشعير بالاهام وهاء أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن مالك
 ابن أوس بن الحنفية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لذهب بالورق
 بالاهام وهاء والبر بالبر بالاهام وهاء والبر بالبر بالاهام وهاء والشعير بالشعير بالاهام وهاء أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد الله بن عبيد الله عن أيوب عن مسلم بن يسار ورجل آخر
 عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر
 بالبر ولا الشعير بالشعير ولا الخ بالخ الاسواء نسوا عينا من يدابها ولكن يبعوا الذهب بالورق والورق
 بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتبر بالبر والخ بالبر يابها كيف شئتم قالوا نعم أحدهما
 التبر أو الخ قال الشافعي رحمه الله وهذا أخذ وهو موافق للإسناد في الصرف وبه يثبت كقول
 من روي أن لا ربالا في نسيئة وقتل الرمان وحين في النسيئة والتقد وذلك أن الرمان فيه يكون في التقدير

== للرجل فقال ليس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابن مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الكلب ومهر البنت وخلوان النكاحين قال مالك وأما يكره بيع الكلاب الضواري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الكلب (قال الشافعي) فمن يميز للرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا يميزه أن يبيعهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمتها نهى الحال التي جعل أخذها فإنه اتباعا لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل أن يكون لها من مجال فقلت للشافعي قلنا نقول لو قتل رجل لرجل كلبا غرم له عنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قوله لم وكيف يجوز أن يغرموه عنه في الحال التي سوله (١) فيها نفسه وأتم لا تجعلون له غنا في الحال التي جعل أن يتكف به فيها فان قال قائل فان من المقتنين من زعم أنه إذا قتل غفبه غنم ويرى فيه أثرا فأولئك يميزون بيعه حيا ويردون الحديث الذي في النهي عن قتله ويرجون أن الكلب سلع من السلع يحمل غنم كالحمل من الجار والفحل وإن لم يؤكل لحمه للضعفة بهما ويقولون لو زعمنا أن غنمه لا يحمل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويعلمون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ما شاة رجل لو ماتت كان له أن يسلم جلودها فيسبغها فإذا دبت حمل بيعة ولو استهلكها رجل قبل الأضلاع لم يضمن لصاحبها شيئا لأنه لا يحمل غنما حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرب الخمر أو توهبه له لا تحمل له إلا بأن يقتله عا فيضللها خلا فلا صارت خلا حمل غنما ولو استهلكها مستهلك وهي خير أو بعد ما أفست وقيل ما تضر خلا لم يضمن غنما في تلك الحال لأنها أصلها محرم ولم تضر خلا لأنهم يقولون ما يقولون وأما صاروا حرة وجبن بخلاف الحديث الذي بيناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه فثبتونه فلا تجعلون للكلب غنما إذا كان حيا ويجعلون فيه غنما إذا كان ميتا أو أربتم وقال لكم فائل لا يعمل له غنما إذا قتل لاه قد ذهبت منفعتها وأحران يباع جلدنا كانت المنفعة فيه وكان حلالا لأن يتخذ له الحجة عليه إلا أن يقال ==

مالزماة .

بالزيادة في الكيل والوزن ويكون في الدين زيادة الاجل وقد يكون جمع الاجل زيادة في النقد (قال) وهذا
 تأخذ والذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل في بعضه على بعض بدأ يسهل الذهب والورق والخنطة
 والشعير والتبر والمخ (قال) والذهب والورق مبينان لكل شيء لانهما آمنان كل شيء ولا يقاس عليهما
 شيء من الطعام ولا من غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتجريم معهما من الطعام من مكيل كلمة كقول
 (قال) فوجدنا ما كؤل اذا كان مكيلاً فالما كؤل اذا كان موزوناً في معناه لانهما ما كؤلان معاً وكذلك اذا
 كان مشروباً مكيلاً أو موزوناً لان الوزن أن يباع معلوماً عند البائع والمشتري كما كان الكيل معلوماً عندهما
 بل الوزن أقرب من الاطالة بعد تفاوته من الكيل فلما اجتمع في أن يكوناً ما كولين ومشروبين وبيعاً معلوماً
 بمكيل أو بميزان كان معناه معنى واحداً لحكمتهما معاً واحداً وذلك مثل حكم الذهب والفضة
 لأن مخرج التبريم والتحليل في الذهب والفضة والبر والشعير والتبر والنوى فيه لانه لا صلاح له الا به والمخ
 واحداً لا يختلف ولا يخالف في شيء من أحكام ما نصت السنة من المأ كؤل وغيره وكل ما كان قياساً عليها
 مما هو في معناه وحكمه حكمها لم يخالف بين أحكامها وكل ما كان قياساً عليها في معناه لحكمتهما
 حكمهما من المأ كؤل والمشروب والمكيل والموزون وكذلك في معناه عندنا والله أعلم كل مكيل ومشروب
 يبيع بيد الأنا وجدنا كثيراً من يوزن بيلدة ولا يوزن بأخرى ووجدنا عاة الرطب بكملة انما يباع في سلال جزافاً
 ويبيع ناعمة الصم انما يباع جزافاً ووجدنا أهل البدو اذا تبايعوا لحماً ولبناً لم يقايضوه الا جزافاً وكذلك
 يتبايعون السمن والعسل والزبد وغيره وقد يوزن عند غيرهم ولا يتبع من الوزن والمكيل في بيع من يباعه
 جزافاً وما يبيع جزافاً أو عندنا هو في معنى الكيل والوزن من المأ كؤل والمشروب عندنا والله أعلم وكل
 ما كان له ملك وكان له ثمن في حياته كان فيه ثمن وما لم يكن له ثمن في احدى الحالين لم يكن له ثمن في الاخرى
 (باب بيع الفضولي وليس في التراجم وفيه نصوص) (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا غصب الرجل من الرجل الجارية فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها مغيوبة ثم جاء المغيوب
 فأراد اجازة البيع لم يكن البيع جائزاً من قبل أن أصل البيع كان محرماً فلا يكون لاحدا اجازة المحرم ويكون
 له تجديد بيع حلال هو غير حرام فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأاً باع جارية له وشرط لنفسه فيها الخيل
 أما كان يجوز البيع ويكون له أن يختار امضاءه فيه انما المشتري (١) بان الخيار له دون البائع قيل بلى
 فان قال قائل الفرق بينهما قبل هذه باعها ما لكها يباع حلالاً وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري
 غير مأخوذ بالله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها مغيوبة عاصيان لله هذا بائع مالم يس له
 وهذا مشتري ما لا يحل له فلا يقاس الحرام على الحلال لانه ضده الا ترى أن الرجل المشتري من رجل
 الجارية جازيته ولو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون للبائع اذا شرطه أف يكون للمشتري الجارية
 المغيوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط على الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من
 قبل أن الذي قد شرط له الخيار لا يملك الجارية قيل ولكن الذي يملكها لو شرط له الخيار جاز فان قال نعم
 قيل له أف لا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في كل شيء على الآخر
 ومنها مسألة البضاعة آخر القراض التي يعقبها اختلاف العراقيين أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا
 الشافعي قال واذا ابتضع الرجل مع الرجل ببضاعة وتعدى فاشتري بها شيئاً فإن هلكت فهو ضامن وان
 وضع فيها فهو ضامن وأن رجلاً قال لرجل لصاحب المال كله الآن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة
 التي اشتراها عليه فهو بالخيار في أن يأخذ رأس ماله أو السلعة التي ملكت بماله فان هلكت تلك السلعة
 قبل أن يختار أخذها لم يضمن له الرأس المال من قبل أنه لم يختار أن يملكها فهو لا يملكها لاختياره أن

أن يبقى بعد الاستثناء
 شيئاً أقل أو أكثر وان أقر
 بشوب في مندبل أو غير
 في جراب فالوعاء للقر
 وان قال له قبلي كذا
 أقر بما شاء واحداً
 ولو قال كذا وكذا أقر
 بما شاء اثنين وان قال
 كذا وكذا درهما قبل له
 أعطه درهمين لان كذا
 يقع على درهم ثم قال
 في موضع آخر ان قال
 كذا وكذا درهما قبل
 له أعطه درهما أو
 أكثر من قبل أن كذا
 يقع على أقل من درهم
 (قال المزني) وهذا
 خلاف الأول وهو
 أشبه بقوله لان كذا
 يقع على أقل من درهم
 ولا يعطى الا اليقين
 (قال الشافعي) رحمه
 الله والاقرار في الصحة
 والمرض سواء
 يتحاصون معاً ولو أقر
 (١) قوله بأن الخيار له
 دون البائع كذا
 بالأصل هنا وفي باب
 الغصب ولعله تحريف
 من النسخ والوجه بأن
 الخيار له دون المشتري كما
 هو واضح اه معصية

ما يبق منه ويذخر وما لا يبق ولا يدخر سواء لا يختلف فلو نظرنا في الذي يبق منه ويذخر فقربنا بينه وبين
 ما لا يبق ولا يدخر وجدنا التركة بابا يبق غاية ووجدنا الطعام كله لا يبق ذلك البقاء ووجدنا اللحم لا يبق
 ذلك البقاء ووجدنا اللبن لا يبق ولا يدخر فان قال قديوقط قيل وكذلك عامة الفاكهة الموزونة قد تبس
 وقشر لا ترجع بالصق فيه يبس وليس فيما يبق ولا يبق معنى يفرق بينه اذا كان مأكولا ومشروباً فكله
 صنف واحد والله أعلم وما كان غير مأكول ولا مشروب لتفكه ولا لتلذذه مثل (١) الاسيوش والتفاه
 والبروز كلها فهي وان أكلت غير معنى القوت فقد تعدت مأكولة ومشروبة وقيل ما على المأكول القوت أولى
 من قيامها على ما فارقها مما يستعمل به لغيره الا كل ثم الادوية كلها اهل الجها وابلجها وسقمونها وغاربعونها
 يدخل في هذا المعنى والله أعلم (قال) ووجدنا كل ما يستعمل به ليكون مأكولاً ومشروباً يجمعه أن
 المتاع به ليؤكل أو يشرب ووجدنا يجمعه أن الأكل والشرب للمنفعة ووجدنا الادوية تؤكل وتشرب للمنفعة
 بل منافعها كثيرة أكثر من منافع الطعام فكانت أن تقاس بالمأكول والمشروب أولى من أن يقاس بها
 المتاع لغيره الا كل من الحيوان والنبات والخشب وغير ذلك فعملنا الاشياء أصلياً أصل مأكول فيه الربا
 وأصل متاع لغيره المأكول لاربا في الزيادة في بعضه على بعض فالأصل في المأكول والمشروب اذا كان
 بعضه بعض كالأصل في الدنانير بالدنانير والدراهم بالدراهم واذا كان منه صنف بصنف غير فهو كالذنانير
 بالدراهم والدراهم بالدنانير لا يختلف الابعة وتلك العلة لا تكون في الدنانير والدراهم بحال وذلك أن
 يكون الشيء منه وطب يبابس منه وهذا لا يدخل الذهب والورق أبداً (قال) فان قال قائل كيف فرقتم
 = لا يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه اذا تعدى فاشترى شيئاً بالمال بعينه فرمحه فيه فالشراء باطل
 والبيع مردود وان اشترى بمال لا بعينه ثم نقد المال فهو متعبد بالنقد والرجوع والتقصان عليه وعليه
 مثل المال الذي تعدى فيه فنقدته ولصاحب المال ان يرضى به في يد البائع أن يأخذه فان تلف المال
 فصاحب المال مختار ان يحب أخذه من الدافع وهو المقارض وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو
 البائع ومنه في الأجازات (قال الشافعي) ومن أعطى رجلاً ما لا قرأناه ونهاه عن سبعة يشترى بها بعينها
 فاشترى بها فصاحب المال بالخيار ان يحب أن تكون السلعة قراضاً على شرطها وان شاء ضمن المقارض
 رأس ماله (قال الربيع) وله قول آخر أنه اذا أمره أن يشتري سلعة بعينها فتعدى فاشترى غيرها
 فان كان عقد الشراء بالعين بعينها فالشراء باطل وان كان عقد الشراء بغير العين فالشراء قد تم وان
 المشتري الثمن والرجوع والتقصان عليه وهو ضامن للمال لانه لما اشترى بغير عين المال صار المال في حمة
 المشتري وصار له الرجوع والخسارة عليه وهو ضامن للمال لصاحب المال (قال الشافعي) وان أعطى رجلاً رجلاً
 شيئاً يشترى به شيئاً بعينه فاشترى به ذلك الشيء وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري به شاة فاشترى شاتين
 أو عبداً فاشترى عبدين ففيها قولان أحدهما أن صاحب المال بالخيار في أخذهما أمربه وما ازداد له
 بغير أمره أو أخذهما أمربه بمحضه من الثمن والرجوع على المشتري بما يبق من الثمن وتكون الزيادة التي
 اشترى للمشتري وكذلك ان اشترى بذلك الشيء وباعه فاشترى في ذلك الشيء بالمال لانه عمله ملك ذلك كله
 وعمله باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قد رضي أن يشتري به شيئاً بدينار فاشترى ما زاد دمه
 شيئاً فهو له فان شاء أمسكه وان شاء وهبه لان من رضي شيئاً بدينار فلم يتعد من زاده معه غيره لانه قد جاءه
 بالذي رضي وزادته شي لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال قائل للشافعي قال الاحاديث التي
 عليها اعتمدتم قلنا لهم أما حديثكم فان سفيان بن عيينة أخبرنا عن شبيب بن غرقدة أنه سمع الحنفي يحدثون
 عن عروة بن أبي الجعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشترى به شاة وأخيه فاشترى به =

لوارث فلم يمت حتى
 حدثته وارث يحجبه
 فالأقرار لازم وان لم
 يحدث وارث فنأجاز
 الأقرار لوارث أجاز
 ومن أمه رده ولو أقر
 لغير وارث فصار وارثاً
 بطل اقراره ولو أقر
 ابن هذه الامة ولم منها
 ولا مال له غيرها ثم مات
 فهو ابنه وهما حران
 بموته ولا يبطل ذلك
 بحق القرماء الذي قد
 يكون مؤجلاً ويجوز
 ابطاله بعد ثبوته ولا
 يجوز ابطال حربة
 بعد ثبوته واذا أقر
 الرجل لرجل بدين كان
 الاقرار باطلا حتى
 يقول كان لابي هذا
 الرجل أو لجد علي مال
 وهو وارثه فيكون
 اقراره (قال المزني)
 وجه الله هذا عندى
 خلاف قوله في كتاب
 الوكالة في الرجل يقر
 أن فلان وكيل لفلان
 في قبض ما عليه إنه
 (١) الاسيوش هو
 البرزقون والتفاه بوزن
 رمان هو الخردل أو
 الحرف كذا في كتب
 اللغة كتبه معجمه

لا يقضى عليه بدفعه
لأنه مقر بالتوكيل في
مال لا يملكه ويقول له
ان شئت فادفع أو دعه
وكذلك هذا اذا أقر
بمال لرجل وأقر عليه
أنه مات وورثه غيره
وهذا عندى بالحق
أولى وهذا وذلك
عندى سواء فلزمه
ما أقر به فبما على
نفسه فان كان الذى
ذكر أنه مات حيا
وأنكر الذى له المال
الوكالة رجعا عليه بما
أترف عليهما (قال
الشافعى) ولو قال
هذا الرقيق له الا
واحدا كان للقرآن
ياخذ أيهم شاء ولو قال
غصبت هذه الدار من
فلان وملكها فلان
فهى لفلان الذى أقر
أنه غصبها منه ولا يجوز
شهادته للثانى لأنه
غاصب ولو قال غصبتها
من فلان لابل من
فلان كانت للاول ولا
غرم عليه للثانى وكان

(١) قوله أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعى كذا
في النسخ ولعل هذه
العبارة من زيادة النسخ
اذ لا محل لها هنا كما لا يخفى

(٢) قوله ونحن ان كان لها
كذا في جميع النسخ ولعل
وجه الكلام وان كان لها
ثمن فخر كسبه معصية

بين الذهب والورق وبين الماكول في هذه الحال قلت الحجة فيه ما لا حجة معه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه لا يجوز أن تقيس شيئا بشئ يخالفه فاذا كانت الرطوبة موجودة في غير الذهب والفضة فلا يجوز أن يقاس شئ بشئ في الموضع الذي يخالفه فان قال قائل فأوجدنا السنة فيه قيل ان شاء الله (١) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن عبيد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسبت فقال له سعد أيتها أفضل فقال البيضاء فتهنى عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالربط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقض الربط اذا يسر فقالوا نعم فتهنى عن ذلك (قال) ففي هذا الحديث رأى سعد نفسه أنه كره البيضاء بالسبت فان كان كرهها بسنة فذلك موافق لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه تأخذ ولعل ان شاء الله كرهها لذلك فان كان كرهها متفاضلة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجاز الربا بالشعير متفاضلا وليس في قول أحد حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو القياس على سنة النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قال) وهكذا كل ما اختلفت أسماؤه وأصنافه من الطعام فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدايد اوله ولا خيره فيه نسيئة كالدنانير بالدرهم لا يختلف هو وهى وكذلك زيب بتمر وخضرة بشعير وشعير بسبت وذرة بآرز وما اختلف أصنافه من الماكول أو المشروب هكذا كله وفي حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دلالات منها أنه سأل أهل العلم بالربط عن نقصانه فينبغي للإمام اذا حضره أهل

بشائين فباع احداهما بدينار وأتاه بشاة ودينار فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا ربح فيه (قال الشافعى) فمن قال له جميع ما اشترى له فانه جماله اشترى فهو ازدياد محمول له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازديادا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطلنظره وازدياده واختار ان لا يضمه وأن يملك ما ملك عروة جماله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محسنا غير عاص ولو كانت معصية نهما عنهما ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعى) ومن رضى بأن يملك شاة بدينار فذلك بالدينارين كان به أرضى وانما معنى ما يضمه ان أراد مالك المال بانه انما أراد ملك واحدة وملكه المشتري الثانية بلا امره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمه ومن قال همالة جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذت اثنين فقد أخذ واحدة تجوز بجميع الدينار فأوفاه وازداده بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله أعلم (قال الشافعى) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مالك لشاة بنصف دينار والشاة الاخرى (٢) ونحن ان كان لها المشتري لا يكون للآخر أن يملكها أبدا ملك الاول والمشتري ضامن لنصف دينار

(باب اعتبار القدرة على التسليم حسا وشرا عا في صحة البيع وليس في التراحم وفيه نصوص منها في باب وقت بيع الفاكهة (قال الشافعى) رحمه الله وان حل بيع ثمرة من هذا الثمر تخل أو عذب أو قشأ أو خرز أو غيره لم يحل أن تباع ثمرة التي تأتي بعدها بحال فان قال قائل ما الحجة في ذلك قيل لما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع الثمر حتى يسد وصلحه كان بيع ثمرة لم تخلق بعد أولى في جميع هذا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع الثمر معاومة قال الشافعى فاذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر والتمر لما سدد المرفه صفة لان المعاومة قد تأتي عليه كان بيع المرفه شئ قط من قشأ أو خرز أو دخل في معنى الثمر والفرق وأولى أن لا يباع مما قدر وى فتهنى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قشأ أو خرز حين يدا قبل يطيب منه شئ وقد برى وحل أن يتباع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه

ولا يجوز اقرار العبد
في المال الا بان يأذن
له سيده في التجارة فان
لم يأذن له سيده فمضى
عقده وذاك غرم ويجوز
اقراره في القتل
والقطع والحدلان
ذلك على نفسه ولو قال
رجل لفلان على ألف
فأنا بالفلان ففان هي
هذه التي أقررت لك بها
كانت لك عندي ودبعة
فقال بل هذه ودبعة
وتلك أخرى فالقول
قول المقرع بمنه
لان من أودع شيئا فآثر
أن يقول لفلان عندي
ولفلان على لانه عليه
ما لم يهلك وقد يودع
فيتعدى فيكون عليه
دين فلا ألزمه الا باليقين
ولو قال له عندي ألف
درهم ودبعة أو مضاربة
دينا كانت دين لانه قد
يتعدى فيها فتكون
مضمونة عليه ولو قال
دفعها الي أمانة على
اني ضامن لها لم يكن
ضامنا بشرط ضمان

(١) قوله عدتها ويكون
الخ كذا في النسخ وللفظ
أبي داود ان أحب أهلك
ان أعد هاعدة واحدة
وأعتقل ويكون ولا أول
لي فعلت اه كتبه

مصححه

العلم بما يرد عليه أن يسألهم عنه وهذا صرنا الى قيم الاموال بقول أهل العلم والقول من أهلها ومنها أنه
صلى الله عليه وسلم نظر في متعقب الرطب فلما كان ينقص لم يجز بيعه بالتمر لان التمر من الرطب اذا
كان نفا صانه غير محدود وقد حرم أن يكون التمر بالتمر الامثلا بمثل وكانت فيها زيادة بيان النظر في المتعقب
من الرطب فدللت على أنه لا يجوز رطب بياض من جنسه لاختلاف الكيلين وكذلك دلت على أنه لا يجوز
رطب برطب لانه نظري في البيوع في المتعقب خوفا من أن يزيد بعضها على بعض فهما رطبان معناهما معنى
واحد فإذا نظر في المتعقب فلم يجز رطب برطب لان الصغفة وقعت ولا يعرف كيف يكونان في المتعقب
وكان بيعا مجهولا الكيل بالكيل ولا يجوز الكيل ولا الوزن بالكيل والوزن من جنسه الامثلا بمثل

(باب جامع تفرع الكيل والوزن بعضه ببعض)

(قال الشافعي) معرفة الاعيان أن ينظر الى الاسم الاعم الجامع الذي يفرد به من جملة ما يخرج به مخزجها
فذلك جنس فأصل كل ما أنبت الأرض أنه نبات ثم يفرق به أسماء فيقال هذا حب ثم يفرق بالحلب أسماء
والاسماء التي تفرق بالحلب من جامع التميز فيقال تمر وزبيب ويقال حنطة وذرة وشعير وسلبت فهذا الجامع
الذي هو جامع التميز وهو من الجنس الذي تحرم الزيادة في بعضه على بعض اذا كان من صنف واحد وهو
في الذهب والورق هكذا وهما مختلفان من الأرض أو فيها ثم هما تبرثم يفرق بهما أسماء ذهب وورق والتبر
سواهما من النحاس والحديد وغيرهما (قال الشافعي) رجه الله والحكم فيما كان يابسا من صنف
واحد من أصناف الطعام حكم واحد لاختلاف فيه حكم الذهب بالذهب والورق بالورق لان رسول الله

لا يكون بيع أبدا أولى بالغرر من هذا البيع الطائر في السماء والعبد الآبق والجل الشارد أقرب من أن
يكون الغرر فيه أضعف من هذا ولان ذلك شيء قد خلق وقد يوجده وهذا المخلوق بعد وقد يخلق فيكون
غاية في الكثرة وغاية في القلة وفيما بين الغايتين منازل أروايت ان أصابته الجائحة بأى شيء يقاس
أبأول حله فقد يكون ثانيه أكثر وثالثه فقد يختلف ويتباين فهذا عندنا محرم بمعنى السنة والابن والقياس
عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكيهنا وفيما حكيهنا كفاية ان شاء الله ﷺ ومنها
في ابطال بيع المكاتب كتابة صحيحة بغير رضاه قبل فسخ الكتابة وفيه نصوص في الكتابة وغيرهما منها
في ترجمة هبة المكاتب وبيعه (قال الشافعي) رجه الله لا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى
يهرز فان باعه أو وهبه قبل يهرز المكاتب أو يختار الهز فالباع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق
باطلا لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يهرز أو يرضى بالهز ثم رضى بعد البيع بالهز كان البيع
مفسوخا حتى يحدث له بيعا بعد رضاه بالهز ﷺ ومنها في الوصية للمكاتب ولو قال ان شاء مكاتبتي فيبعوه
فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة بيع وان لم يشأ لم يبيع وقال بعد ذلك واذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي
فيبعوه فلم يهرز حتى قال قد شئت أن تبيعوني قيل لا تبايع الابيض بالهز فان قال قد رضيت به يبيع وان
لم يرض به فالوصية باطلة لانه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة

(وفي اختلاف الحديث في ترجمة بيع المكاتب) أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتب أهلي على تسع
أواق في كل عام أوقية فأعني فقالت لها عائشة ان أحب أهلك أن أعدها لهم (١) عدتها ويكون ولا أول
فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها فباعت من عند أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم
جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنها =

صلى

صلى الله عليه وسلم ذكر تحريم الذهب والورق والخضرة والشعر والخمر والمخ ذكرا واحدا وحكم فيها
حكما واحدا فلا يجوز أن يفرق بين أحكامها بحال وقد جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب تفريع الصنف من المأكول والمشروب بمثله)

قال الربيع قال الشافعي الخنطة جنس وان تفاضلت وتباينت في الأسماء كما تباين الذهب ويتفاضل في
الأسماء فلا يجوز ذهب بذهب الامثلة مثل وزنا بوزن بدائيد قال وأصل الخنطة التكيل وكل ما كان أصله
كيلا لم يجوز أن يباع بمثله وزنا بوزن ولا وزنا بكيل قال ولا بأس بالخنطة مثلا بمثل وبدائيد ولا يفتقران حتى
يتفاضلا وان تفرقا قبل أن يتفاضلا فسد البيع بينهما كما يكون ذلك في الذهب بالذهب لا يختلف قال
ولا بأس بخنطة جيدة يسوي مدها دينار بخنطة رديئة لا يسوي مدها سدس دينار ولا خنطة حديثة بخنطة
قديمة ولا خنطة بيضاء صافية بخنطة سوداء قبيصة مثلا بمثل كيلا بكيل بدائيد ولا يفتقران حتى يتفاضلا اذا
كانت خنطة أحدهما صنفًا واحدًا وخنطة بائعه صنفًا واحدًا وكل ما لم يجوز الامثلة بمثل بدائيد فلا يخفى أن
يبيع منه شيء ومعه شيء غيره بشيء آخر لا يخفى مدخره ودرهم عدى غريبه ولا مدخره سوداء ودرهم
هدى خنطة موهولة حتى يكون الطعام بالطعام لا شيء مع واحد منهما غيرهما أو يشتري شيئًا من غير صنفه
ليس معه من صنفه شيء

صلى الله عليه وسلم فأخبرته عائشة فقالت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بها واشترط ليهم الولاء
فإنما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال
أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي رحمه الله) أخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن حمزة عن عائشة أثبت من
حديث هشام وأحسبه غلط في قوله واشترط ليهم الولاء وأحسب حديث حمزة أن عائشة كانت اشترطت
لهم بغيا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ترى أن ذلك يجوز فأعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ان
أعتقها فالولاء لها وقال لا ينصلك عنها ما تقدم فيها من شرط ولا أرى أمرها أن تنسب شرط ليهم ما لا يجوز
(قال الشافعي) وهذا أنا أخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكر ما حضرنى حفظه منها إن شاء الله (قال
الشافعي) وقال بعض أهل العلم بالحديث والراي يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالين قال وما هما قلت
أن يحصل نعم من مجموع المكاتب فيجوز عن أدائه لأنه انما هو مملوك له الكتابة على الأداء قال فاذا لم يؤد في
نفس الكتابة أن الأولى ببيعة لأنه اذا عقدناها على شيء فلم يأت به كان العبد بعهاله قبل يكتب ان شاء سيده قال
قد علمت هذا فما الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان لم يعمل له نعم قال
فإن هذه قلت أو ليس في المكاتب شرط ان إلى السيد ببيعة في أحدهما وهو اذا لم يوفه قال بلى قلت
والشرط الثاني للعبد ما أدى لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يكن
بالكتابة قال الشافعي فقلت له فاذا لم يخرج من ملك السيد بالكتابة هل الكتابة الا لشرط للعبد على نفسه
وللسيد على عبده قال بلى قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينضج له شرطه قال أما من
الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال وعقار لم يجز له قلت فان عقار باذن
السيد قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد وسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت
ولو اجتمع على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فسلم لا يجوز اذا اجتمع على ابطال
الكتابة أن يطلها قال الشافعي وقلت له ذهب بريرة إلى أهلها مسأومة بنفسها عائشة ورجعها

ما أصله أمانة ولو قال
له في هذا العبد ألف
درهم مثل عن قوله فان
قال نقد فيه ألفا قيل
كم لك منه فما قال أنه له
منه اشتراء به فهو كما
قال مع يمينه ولا ننظر
إلى قيمة العبد قلت أو
كسرت لأنهما قد
يغيبان ويغيبان ولو
قال له في ميراث أبي ألف
درهم كان اقرا أهلى
أبيه بدين ولو قال في
ميراثي من أبي كاتب
هبة إلا أن يريد اقرا
ولو قال له عندى ألف
درهم عارية كانت
مضمونة ولو أقر في عمد
في يده فسلان وأقر
العبد لنفسه فالبطل
فسول الذي هو في يده
ولو أقر أن العبد الذي
تركه أبوه فسلان ثم
وصل أرم يفسل دفعه
أو لم يدفعه فقال بلى

(باب في التمر بالتمر)

(قال الشافعي) والتمر صنف ولا بأس أن يتباع صاع تمر بصاع تمر يدا بيد ولا يتفرقان حتى يتقابضا ولا بأس إذا كان صاع أحدهما صنفاً واحداً وصاع الآخر صنفاً واحداً أن يأخذه وان كان بردى وبجوه بجوه أو بردى وصباحي بصباحي ولا خيرة في أن يكون صاع أحدهما من تمرين مختلفين وصاع الآخر من تمر واحد ولا خيرة في أن يتبايعا التمر بالتمر موزوناً وفي جلال كان أو قرب أو غير ذلك ولو طرح عنه الجلال والقرب لم يجز أن يباع وزناً وذلك أن وزن التمر يتباين فيكون صاع وزنه أرطال وصاع آخر وزنه أكثر منها فلو كيلاً كان صاع بأكثر من صاع كيلاً وهكذا كل كيل لا يجوز أن يباع بمثله وزناً وكل وزن فلا يجوز أن يباع بمثله كيلاً وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يتباع كيلاً وان كان أصله الوزن ويجزأ لانا انما هم يبيعه على الأصل كراهية التفاضل فإذا كان ما يجوز فيه التفاضل فلا ينال كيف يتبايعان ان تقابضه قبل أن يتفرقا

(باب ما في معنى التمر)

(قال الشافعي) وهكذا كل صنف يابس من الماء كوزل والمشر وثقال القول فيه كما وصفت في الخنطة والتمر لا يختلف في حرف منه وذلك (١) يخالف الشعير بالشعير والذرة بالذرة والسلت بالسلت والدخن بالدخن والارز بالارز وكل ما أكل الناس مما ينبتون أو لم ينبتوا مثل الفث (٢) وغيره من حب الخنظل وسكر العثم (٣) وغيره مما أكل الناس ولم ينبتوا وهكذا كل ما كوزل ييس من اسبيوش باسبيوش ونفقاء بنفقاء وصعتر بصعتر فبايع

لعائشة بجواب أهلها بأن اشتروا ولاها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع وزناً الذي كتبها بذلك لأنها لا تشتري الا من كتبها قال أجل فقلت قد كان في هذا ما يكفيك مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أفتري من استعان بكتابة مخرجها قال لا قلت قد يشاهد على أنها لم تهجر وان كانت عجزت فلم يهجرها سيدها قال الشافعي فقال فلعل لأهلها يبيعها قلت بغير رضاها قال اعل ذلك قلت أفتراها راضية اذا كانت مساومة بنفسها ورسولاً لأهلها واليهم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب ويهمل أنهم باعوا بها بغير رضاها وتعلم أن من لسان من العن (٤) اذا لم يختلفوا في أن لا يباع المكاتب قبل أن يهجر أو يرضى بالبيع لا يجزأون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان محتملاً معنيين كان أو لاها ما ذهب إليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تباع الا برضاها قال أجل

(باب اعتبار رؤية المبيع لجنحة البيع وليس في التراجم) وقد سبق في أول البيع ذكر الخلاف في خيار الرؤية عند قول الشافعي أنه لا يرد البيع الاختيار أو عيب يجده أو شرط بشرطه أو خيار الرؤية أن جاز خيار الرؤية (قال الربيع) قد رجح الشافعي عن خيار الرؤية وقال لا يجوز خيار الرؤية

ورجح في اختلاف مالك والشافعي (باب البيع على البرنامج) سألت الشافعي رحمه الله عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الاعمال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير بصفة قال لا يجوز من هذا شيء قلت وما الجنحة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملاسة والمناينة قلت للشافعي رحمه الله فأنقول في الساج المدرج والقبطية المدرج لا يجوز بيعهم إلا في معنى الملاسة ونزعم أن بيع الاعمال على البرنامج يجوز قال الشافعي رحمه الله فالأعمال التي لا ترى أدخل في معنى الغرر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولأنه لا يرى من الاعمال شيء وأن الصفة تقع منها على هيئات مختلفة قلت للشافعي انما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه قال الشافعي رحمه الله ما علمت أحداً يقتدي به

لغسلان آخر فهو لا ذل ولا غرم عليه لا آخر ولا يصدق على إبطال إقراره في مال قد قطعه لا ذل وإذا شهدا على رجل أنه أعتق عبده فردا ثم اشترياه فان صدقهما البائع رد الثمن وكان له الولاء وان كذبهما عتق

(١) قوله وذلك يخالف الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وانظره اه معجمه

(٢) قوله مثل الفث هو نبت يختبر حبه في وقت الجذب اه معجمه

(٣) قوله العثم كصرد شجر له صمغ حلو وله سكر يخرج من شعبه وموضع زهره وانظر اللسان اه معجمه

(٤) قوله من المعين كذا بالاصل بدون نقط ولعله محرف عن المقتين أو المدينين وحرر اه معجمه

(باب ما يجامع التمر وما يخالفه)

== بهي العلم أجزأه فان قلتم انما أجزاء على الصفة فيبوع الصفات لا تجوزا لامضمومة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا يبيع البرنامج أرايت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا الاسم عن ولا يبيع صفة

باقصرارهـما والولاء
 موقـوف فان مات
 العبد ترك ما لا كان
 موقـوفاً حتى يصـدقـهـما
 فيرد الثمن اليهما والولاء
 له دونهما (قال المـزني)
 رجه الله أصل قوله أن
 من له حق منه ثم قدر
 عليه أخذ ولا يخلو
 المشتريان في قولهما
 في العتق من صدق أو
 كذب فإن كان قولهما
 صدقاً فالثمن دين لهما
 على الجاحـد لانه باع
 مولاه وما ترك فهو
 للمولاء ولهما أخذ الثمن
 وإن كان قولهما كذباً
 فهو عبدهما وما ترك
 فهو لهما واليقين أن
 لهم اقدار الثمن من مال
 الميت إذا لم يكن له

(١) المجلسان بضم
 الجيمين السمسـم وقيل
 حب التـكسـيرة كافي
 اللسان اهـ معجمه

(١) الجبلان بضم
الجيمين السمس وقيل
حب الكزبرة كاف
الاسان اه صححه

راجع في غير ما تقدمه وترك
 أن يتردد من الثمن وان
 سلك ، الترتيب أقبل من
 الثمن لم يكن له ما غيره
 (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى له على دراهم
 ، قال هي قسمي أو نصف
 لي ، صدق وان قال هي
 من سكت فلذا وكذا
 صدق مع يمينه كان
 أدنى الدرهم أو
 أوسطها أو جاز بغير
 ذلك البلد وبغير جائزة
 ، قال له على ثوب أعطاه
 أي ثوباً ، سره وان
 كان لا يلبس أهل بلده
 (قال المسزقي) رحمه
 الله إذا قال له
 على درهمين ، ثم أورد
 درهمين ، فهو رازية
 فضاء على قوله إذا قال
 له على درهمين فهو
 رازية ولا يمين ، الثوب
 فيه البك قال الشافعي
 في درهمين حسنة يواز
 ثوبه ، وإن كسر
 درهمين ، تركه ، وبكسر
 الألفين ، الزاوية واحدة
 رازية ، ولو سبب يخالط
 الألفين ، بعبه رازة وأهل
 الأم يشهونه الشيب
 كثر في كاف المصباح

[illegible][illegible]

توبه فكان مثل التراب فذلك لا يزيد في كبله فاما الوزن فلا خيرة في شيء من هذا فيه لان كل هذا يزيد في الوزن وهكذا كل ما يشابه غيره فيبيع واحد منه بواحد من جنسه وزنا بوزن فلا خيرة فيه وان بيع كيلابكيل فكان ما يشابه بقية من كيل الجنس فلا خيرة فيه مثل ما وصفت من الخنطة مع هاشي بخنطة وهي مثل لبن خنطه ماء بلين خنطه ماء اولم يخالطه وذلك انه لا يعرف قدر ما دخله او دخلها مع ماء الماء فيكون اللبنة بالبن متفاضلا

(باب الرطب بالتمر)

(قال الشافعي) الرطب يعود تمرا ولا أصل للتمر الا الرطب فلما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرطب بالتمر وكان في النسخ عنه انه نهي عنه انه تطرف في المتعقب وكان موجودا في سنة تحريم التمر بالتمر وغيره من الماء كقول الامثلا مثل قلنا به على ما قاله وفسر لنا معناه فقلنا لا يجوز رطب برطب لانه اذا نظر فيه في المتعقب فلا يخرج من الرطب بالرطب ابدان من ان يباع بمجهول الكيل اذا عاقدتم ولا خيرة في قمر يترجمه على الكيل معاولا احدى هاتين لانه نقصانها ابدان مختلف فيكون أحد التمرين بالآخر واحدهما أكثر كيلا من الآخر وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا (قال) فاذا كان هذا هكذا يجوز ان يباع رطب منه كيلا برطب لسا ووصفت قياسا على الرطب بالتمر والتمر بالتمر واللحم كله صنف واحد وحشبه وطأوه وانسيه لا يحل الفضل في بعضه على بعض ولا يحل حتى يكون مثلا على وزنا بوزن ويكون يابس ويختلف فيكون لحم الجش بلحم البليز واحد باثنين وأكثه ولا خيرة في تمر خنطة برطب خنطة بتمر ولا خيرة في القسوم والمبادلة وكل ما لا خيرة في عوض مثل البيع فلا يجوز ان يقياس برطب رطب رطب ولا في الارض ولا يبايع به لان كل ما في معنى البيع ههنا الا العرايا والخصومة وهكذا كل صنف من الطعام الذي يكون رطبيا ثم يبيع فلا يجوز فيه الا ما جاز في الرطب بالتمر والرطب نفسه ببعض لا يختلف ذلك وهكذا ما كان رطبيا فرسك (١) وتقاح وتين وعنب وإحاص وكثيرى وفاكهة لا يباع شيء منها بشيء رطبيا ولا رطب منها بياس ولا جزاف منها بكيلى ولا يقسم رطب منها على الارض بكيلى ولا وزن ولا في شجرها لان حكمها كما وصفت في الرطب بالتمر والرطب بالمرطب وهكذا كل ما كولا لوترل رطبيا يبيع فينقص وهكذا كل رطب لا يعود تمرا بحال وكل رطب من الماء كولا لا ينفع يابس بحال مثل الخربز والقثاء والخيار والفقوس والجزر والآنرج لا يباع منه شيء بشيء من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل بمعنى ما في الرطوبة من تغيره عند اليبس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء فيثقل به ويعظم وقلة ما يحمل غيرها فيضمربه ويخفف واذا اختلف الصنفان منه فلا بأس بطبخ ببقائه متفاضلا جزافا ووزنا وكيفما شاء اذا اجزأ التفاضل في الوزن اجزأ ان يباع جزافا لانه لا معنى في الجزاف يحرمة الا التفاضل والتفاضل فيهما مباح وهكذا جزر بآتر برطب بخصب في شجره وموضوعا جزافا ومكسلا كما قلنا فيما اختلف أصنافه من الخنطة والذرة والزبيب والتمر سواء في ذلك المعنى لا يخالفه وفي كل ما خرج من الارض من ما كولا ومن مشروب والرطب من الماء كولا والمشروب وجهان أحدهما يكون رطبيا ثم يترل بلا عمل من عمل الآدميين يغيره عن بنية خلقته مثل ما يطبخ فتتقصه النار ويحمل عليه غيره فيذهب رطوبته ويغيره مثل الرطب يعود تمرا واللحم يقعد بلا طبخ يغيره ولا عمل شيء يحل عليه غيره فكل ما كان من الرطب في ههنا المعنى لم يجوز ان يباع منه رطب بياس من صنفه وزنا بوزن ولا كيلابكيل ولا رطب برطب وزنا بوزن ولا كيلابكيل كما وصفت في الرطب بالتمر ومثله كل فاكهة ياكلها الآدميون فلا يجوز رطب بياس من صنفها ولا رطب برطب من صنفها لما وصفت من الاستدلال بالسنة

(باب ما جاء في بيع اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا اللحم لا يجوز منه بيع لحم ضائق بلحم ضائق رطلا برطلا احدى هاتين

لمعرفتهما بنقد البله وان اشتراها بشوب لم يحز ليحلهما بالثوب (قال الشافعي) رحمه الله ولو قال له على درهم في دينار فان اراد درهمه او دينار او الا فعليه درهم ولو قال له على درهم ودرهم فهما درهمان وان قال له على درهم فدرهم قيل ان أردت فدرهم لازم فهو درهم ولو قال درهم تحت درهم او درهم فوق درهم فعليه درهم لجواز ان يقسول فوق درهم في الجوده او تحته في الرداء وكذلك لو قال درهم مع درهم او درهم معه (١) الفرسل كزبرج الخوخ أو ضرب منه كما في القاموس ٨١ معصه

التمر يجعل الزبيب والتمر وغيره من الثمار صفا وهذا مما لا يجوز لاحد أن يقول عندى والله تعالى أعلم
فان ذهب الى أن حالفا لو حلف أن لا يأكل لحاشته بلحم الأبل حشته بلحم الغنم فكذلك لو حلف أن
لا يأكل تمرا حش بالزبيب حشته بالتمر وحشته بالفرسك وليس الايمان من هذا سبيل الايمان على
الاسماء واليوسع على الاصناف والاسماء الخاصة دون الاسماء الجامعة والله تعالى أعلم

(باب ما يكون رطبا بدا)

قال الشافعي رحمه الله الصنف من المأكول والمشروب الذى يكون رطبا بدا اذا ترك لم يبيس مثل الزيت
والسمن والشيرق والادهان واللبن والخل وغيره مما لا ينتهى بيبس في مدة جاءت عليه أبدا الا أن يبرد فيجهد
بعضه ثم يعود ذائبا كما كان أو بأن ينقلب بأن يعقد على نار أو يحمدل عليه يابس فيصير هذا يابسا بغيره
وعقد نارفه هذا الصنف خارج من معنى ما يكون رطبا بعينين أحدهما أن رطوبة ما يبيس من التمر رطوبة
في شئ خلق مستجسد النما هو رطوبة طرأة كطراة اغتذائه في شجرة وأرضه فاذا زایل موضع الاغتذاء
من منبته عاد الى اليبس وما وصفت رطوبة بخرجة من اناث الحيوان أو تمر شجرة أو زرع قد زایل الشجر
والزراع الذى هو لا تنقص عزالة الاصل الذى هو فيه نفسه ولا يحذف به بل يكون ما هو فيه رطبا من طباع
رطوبته والثاني أنه لا يعود يابسا كما يعود غيره اذا ترك مدة لا بما وصفت من أن يبيس بادخال غيره
عليه بخلطه وادخال عقد النار على ما يعقد منه فلما خالفه بأن لم تكن فيه الرطوبة التى رطوبته تنفضى الى
جفوفه اذا ترك بلا عمل الا دمين لم يجز أن يقيسه عليه وجعلنا حكم رطوبته حكم جفوفه لانا كذلك
نجده في كل أحواله لا منتقلا الا بنقل غيره فمثلا بابس بلبن حليب بلبن حامض وكيفما كان بلبن كيفما
كان حليباً أو رائباً أو حامضاً أو حامضاً بحليب ولا حليب رائب ما لم يخلطه ماء فاذا خلطه ماء فلا خير فيه
اذا خلط الماء أحد اللبنين أو كلاهما لان الماء غش لا يتميز فلو أجزناه أجزنا الغرر ولو تراصياه لم يجز من قبل
انه ماء ولبن مختلطان لا تعرف حصص الماء من اللبن فتكون أجزنا اللبن باللبن مجهولا أو متعاضلا أو جامعا
لهما وما كان يحرم الفضل في بعضه على بعض لم يجز أن يمتاع الامعولما كله كيلا يكسل أو وزنا بورن
لجمع علم بيع اللبن باللبن أنه يجوز كيفما كان اللبن باللبن لم يخلط واحدا منهما ماء ويردان خلطهما ماء
أو واحدا منهما ولا يجوز اذا كان اللبن صنف واحد الا يدايد مثلا على كيلا يكسل والله نفع الواحد بلبن
الغنم ما عره وضائنه والصنف الذى يخالفه البقر درباه وعريه وجواميسه والصنف الواحد الذى
يخالفهما عالين الابل أو أركها وغواذيبها ومهريه او يجتأها وعربها وأراء والله تعالى أعلم جائز أن يباع
لبن الغنم بلبن البقر ولبن البقر بلبن الابل لانها مختلفة متفاضلة ومستويا وجزاها وكيف ما شاء المتبايعان
يدايد لاخير في واحد منهما بالآخر نسبة ولاخير في لبن مغلى بلبن على وجهه لان الاغلاء ينقص
اللبن ولاخير في لبن غنم باقط غنم من قبل أن الاقط لبن معقود فاذا بعث اللبن بالاقط أجزت اللبن باللبن
مجهولا ومتفاضلا أو جعلتهما معا فاذا اختلف اللبن والاقط فلا بأس بلبن ابل باقط غنم ولبن بقر باقط
غنم لما وصفت من اختلاف اللبنين يدايد ولاخير فيه نسبة قال ولا أحب أن يشتري زيدا من غنم بلبن
غنم لان الزيد شئ من اللبن وهما مأكولان في حالهما التى يتبايعان فيها ولاخير في سمن غنم بزبد غنم بمحال
لان السمن من الزبد بيع متفاضلا أو مجهولا وهما مكيلان أو موزونان في الحال التى يتبايعان ومن صنف
واحد واذا اختلف الزبد والسمن فكان زبد غنم بزبد بقر أو سمن غنم بزبد بقر فلا بأس باختلافهما بأن
يباعا كيف شاء المتبايعان اذا تقاضا قبل أن يتفرقا قال ولا بأس بلبن بشاة يدايد ونسبة اذا كان
أحدهما نقدا والدين منهما موصوفا قال وان كانت الشاة لبونا وكان اللبن لبن غنم وفي الشاة حسين نبيعا

فلو سكت عنه ثم قال
من بعده هي ودبعة
وقد هلك لم يقبل
منه لانه حين أقر
ضمن ثم ادعى الخروج
فلا يصدق ولو قال له
من مالى ألف درهم
سئل فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه
فان مات قبل أن
يتبين فلا يلزمه الا
أن يقر ورثته ولو قال
له من دارى هذه
نصفها فان قال هبة
فالقول قوله لانه
أضافها الى نفسه فان
مات قبل أن يتبين
لم يلزمه الا أن يقر ورثته
ولو قال له من هذه الدار
نصفها لزمه ما أقربه
ولو قال هذه الدار لك
هبة عارية أو هبة
سكتى كان له أن
يخرجه منها متى

لبن طاهر يقدر على حمله في ساعته تلك فلا خير في الشراء من قبل أن في الشاة لبن لا أدري كم حصته من
 اللبن الذي اشترى به نهدا وان كان اللبن نسيئة فهو أفسد للبيع فان قال قائل وكيف جعلت اللبن وهو
 مغيب جهة من اللبن قيل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل اللبن المصرة حصه من الثمن وانما اللبن في
 الضرع كالأوز والجوز الرائع في قشره فيستخرج منه صاحبه اذا شاء وليس كولو لا يقدر آدمي على اخراجه
 ولا ثمرة لا يقدر آدمي على اخراجها فان قال قائل كيف أجرت لبن الشاة بالشاة وقد يكون منها اللبن قال فيقال
 ان الشاة نفسها لا يرباها لانها من الحيوان وليس عما كولا في حاله التي يباع فيها انما تاكل بعد الذبح والسلخ
 والطبخ والتجفيف فلا تنسب الغنم الى أن تكون مأكولة انما تنسب الى أنها حيوان قال والادام كلها
 سواء السمجن واللبن والشيرق والزيت وغيره لا يحلل الفضل في بعضه على بعض يدا بيد اذا كان من صنف واحد
 فزيت الزيتون صنف وزيت القبل صنف غيره ودهن كل شجرة تؤكل أو تشرب بعد الذي وصفت واحد
 لا يحلل في شيء منه الفضل في بعضه على بعض يدا بيد واذا اختلف الصنفان منه حل الفضل في بعضه على
 بعض يدا بيد ولم يجز نسيئة ولا بأس بدهن الحب الا خضر بدهن الشيرق متفاضلا يدا بيد ولا خير فيه نسيئة
 قال والادهان التي تشرب للدواء عندى في هذه الصفة دهن الخروع ودهن اللوز المر وغيره من الادهان
 وما كان من الادهان لا يؤكل ولا يشرب بحال فهو خارج من حد الربا وهو في معنى غير المأكول والمشروب
 لاربا في بعضه على بعض يدا بيد ونسيئة ويحل أن يباع اذا كانت فيه منفعة ولم يكن محرما فاما ما فيه سم
 أو غيره فلا خير في شرائه ولا يبعه الا أن يكون بوضع من طاهر فربما فلا يخاف منه التلف فيشتري لمنفعة فيه
 قال وكل ما لم يجز أن يتباع الا مثلا عثلا وكبلا بكيلا يدا بيد وزناوزن فالقسم فيه كالبيع لا يجوز أن يقسم غير
 الخجل في شجرة رطبها ولا يابس ولا غلب كرم ولا حب حنطة في سنبله ولا غيره مما الفضل في بعضه على بعض الربا
 وكذلك لا يشتري بعضه ببعض ولا يبادل بعضه ببعض لان هذا كله في معنى الشراء قال وكذلك
 لا يقتسمان طعاما موضوعا بالارض بالخزير حتى يقتسمها بالكيل والوزن لا يجوز فيه غير ذلك بحال
 واستأنظر في ذلك الى الحاجة رجل الى غر رطب لاني لأجزته رطبا للعاجة أجزته يابس للعاجة وبالارض
 للعاجة ومن احتاج الى قسم شيء لم يحلل له بالحاجة ما لا يحلل له في أصله وليس يحل بالحاجة مجرم الا في
 الضرورات من خوف تلف النفس فاما غير ذلك فلا اعلم يحل الحاجة والحاجة فيه وغير الحاجة سواء فان
 قال قائل فكيف أجرت الخمر في الغنم والنخل ثم تؤخذ صدقته كيلا ولا تجوز أن يقسم بالخمر قيل
 له ان شاء الله تعالى لا تقترق ما تؤخذ به الصدقات والبيوع والقسم فان قال فافرق بين الصدقات وغيرها
 قلت أرايت رجلا بين مائة حائط لأحدهما عشرة وللآخر تسعة أعشاره فأراد صاحب العشر أن يأخذ
 عشرة من وسط الطعام أو أعلاه أو أدناه أن يكون له ذلك فان قال ولا لكنه شربك في كل شيء منه ردى
 أو حدى بالقسم قلنا فالجعر ورومصران القارة فان قال نعم قيل فالصدق لا يأخذ الجعر ورومصران
 القارة ويكون له أن يأخذ وسط التمير ولا يكون له أن يأخذ الصدقة خرما انما يأخذها كيلا والمقسمان
 يأخذان كل واحد منهما خرما فأيأخذ أحدهما أكثر مما يأخذ الآخر وبأخذ كل واحد منهما مجهول
 الكيل أو رأيت لو كان بين رجلين غنم لأحدهما ربع عشرها وكانت منها تسع وثلاثون لبونا وشاة نسيئة
 أكان على صاحب ربع العشر أن يأخذ القسم أن يأخذ شاة نسيئة قيمتها أقل من قيمة نصف شاة من اللبن فان
 قال لا قبل فهذا على المصدق أو رأيت لو كانت المسئلة بحالها والغنم كلها أو أكثرها دون الثانية وفيها شاة نسيئة
 أيأخذها فان قال لا يأخذ الا شاة بقيمة ويكون شريك في منخفص الغنم ومرفعه قيل فالصدق يأخذها
 ولا يقاس بالصدق شيء من البيوع ولا القسم المقاسم شريك في كل شيء مما يقاسم أبدا الآن يكون مما يكال
 من صنف واحد أو بقيمة اذا اختلف الاصناف مما لا يكال ولا يؤزن ويكون شريك فيما يكال أو يؤزن

شاء ولو أفسر ليت بحق
 وقال هذا ابنه وهذه
 امرأته قبل منه (قال
 المرتضى) هذا خلاف
 قوله فيما مضى من
 الاقرار بالوكالة في المال
 وهذا عندى
 أصح (قال الشافعي)
 وجهه الله ولو قال
 بعثك جاريته هذه
 فأولدها فقال بسل
 زوجتيها وهى
 أمك فولدها حر
 والامه أم ولد باقرار
 السيد وانما ظلمه
 بالثمن ويحلف ويسبرأ
 فان مات فخيراته لولده
 من الامه ولأولها
 موقوف ولو قال لأفر
 ولا أتكر فان لم يحلف
 حلف صاحبه مع تكوله
 واستحق ولو قال
 وهبت لك هذه الدار
 وقبضتها ثم قال لم تكن
 قبضتها فأحلف أحلفته

(باب الآجال في الصرف)

(٤ - الام قالت)

(١) قوله فلا يوجد في
الكيل والوزن الخ كذا
بالاصول التي يابدينها
ولعل في الكلام
استخداما اراء
بالكيل والوزن المكيل
والموزون واعاد انضمير
عليهما بالمعنى المصدرى
وانظر A مضممه

اختلفوا في أن الدينار والدراهم يسلمان في كل شيء إلا أن أحدهما لا يسلم في الآخر لا ذهب في ذهب ولا ورق في ورق إلا في الفلوس فإن منهم من كرهه (١)

(باب ما جاء في الصرف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من صنفه إلا سواء بسواء يدا بيد أن كان مما يوزن فوزن بوزن وإن كان مما يكال فكيل بكيل ولا يجوز أن يباع شيء وأصله الوزن بشيء من صنفه كيلا ولا شيء أصله الكيل بشيء من صنفه وزنا لا يباع الذهب بالذهب كيلا لأنهما قد يختلفان في الوزن أو يجهل كم وزن هذا من وزن هذا ولا التبر بالتر وزنا لأنهما قد يختلفان إذا كان وزنهما واحدا في الكيل ويكونان مجهولان الكيل مجهول ولا خير في أن يتفرق المتبايعان بشيء من هذه الأصناف من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا ولا يبقى لواحد منهما قبل صاحبه من البيع شيء فإن بقي منه شيء فالبيع فاسد وسواء كان المشتري مشتريا لنفسه أو كان وكيلًا لغيره وسواء تركه ناسيا أو عامدا في فساد البيع فإذا اختلف الصنفان من هذا أو كان ذهبا وورق أو تمرًا بربيب أو حنطة بشعر فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد لا يتفرقان من مقامهما الذي يتبايعان فيه حتى يتقابضا فإن دخل في شيء من هذا اتفرق قبل أن يتقابضا جميع البيع فسد البيع كله ولا بأس بطول مقامهما في مجلسهما ولا بأس أن يصطلبا من مجلسهما إلى غيره ليوفيه لانهما حينئذ لم يتفرقا وحده الفرقة أن يتفرقا يدا يدا بينهما وحده فساد البيع أن يتفرقا قبل أن يتقابضا وكل ما كوزل ومشروب من هذا الصنف قياسا عليه وكلما اختلف الصنفان فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر جزا فانا لأن أصل البيع إذا كان حلالا بالجزاف وكانت الزيادة إذا اختلف الصنفان حلالا فلا بأس أن يباع أحدهما بالآخر كثر من أن يكون أحدهما أكثر من الآخر ولا يدرى أيهما أكثر فإذا عدت أن لا بأس بهما كان أكثر فلا بأس بالجزاف في أحدهما بالآخر (قال الشافعي) فلا يجوز أن يشتري ذهب فيه حشوة ولا حشوة بشيء غيره بالذهب كان الذي معه قليلا أو كثيرا لأن أصل الذي نذهب إليه أن الذهب بالذهب مجهول أو متفاضل وهو حرام من مكيل واحد من الوجهين وهكذا الفضة بالفضة وإذا اختلف الصنفان فلا بأس أن يشتري أحدهما بالآخر ومع الآخر شيء ولا بأس أن يشتري بالذهب فضة منطلومة بخرز لأن أكثر ما في هذا أن يكون التفاضل بالذهب

(١) وزجهم في سيرة الأوزاعي يبيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب (قال) أبو حنيفة لو أن مسلما دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم في أرض وجه أخذ أموالهم رضاهم فهو جائز (وقال) الأوزاعي الرابعية حرام في دار الحرب وغيره إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ربا أهل الجاهلية ما أدركه الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم كل الربا في قوم قد حرم الله عز وجل عليهم دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبايع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يستحل ذلك (قال) أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا عندنا ولا يجوز بلغتنا الآثار التي ذكر الأوزاعي في الربا وإنما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام في قولهم أنهم لم يتقابضوا ذلك حتى يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو مستقيم (قال) الشافعي رحمه الله القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف وألجته كما احتج الأوزاعي وما احتج به أبو يوسف لا يبيح حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه اهـ

بشاهد من فإن أراد الألف الأخرى حلف مع شاهده وكانت له ولو قال أحد الشاهدين من عن عبيد وقال الآخر من ثياب فقد بينا أن الألفين غير الألف فلا يأخذ الألفين مع كل شاهد منهما ولو أقر أنه تكفل له بمال على أنه بالتخييار وأنكر المكلف حوله التخييار في جعل الأقرار واحدا أحلفه على التخييار وأبراه لأنه لا يجوز تخييار من زعم أنه يبيع أقراره الزم ما يضره وأسقط ما ادعى المخير به (قال المزني) رحمه الله قوله الذي لم يختلف أن الأقرار واحد وكذا قال في المتبايعين إذا اختلفا في التخييار أن القول قول البائع مع عينه وقد قال إذا أقر بشيء فوصفه ووصله قبل قوله ولم أحصل قول واحد إلا حكما واحدا ومن قال أبعده في

والورق ولا بأس بالتفاضل فيما وكل واحد من المبيعين بحصته من الثمن (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل الدينار بعشرين درهما فقبض تسعة عشر ولم يجد درهما فلا خير في أن يتفرقا قبل أن يقبض الدرهم
ولا بأس أن يأخذ التسعة عشر بحصتها من الدينار ويناقصه بحصة الدرهم من الدينار ثم إن شاء أن يشتري
منه بقبض الدينار عما شاء ويتقايضا قبل أن يتفرقا ولا بأس أن يترك فضل الدينار عنده يأخذه متى شاء
(قال الربيع) قال أبو يعقوب البوطي ولا بأس أن يأخذ الدينار حاضرا (قال الشافعي) وإذا صرف
الرجل من الرجل دينارا بعشرة دراهم أو دنانير بدراهم فوجد فيها درهما زائما فإن كان زاف من قبل السكة
أو فوج القضة فلا بأس على المشتري أن يقبله وله رده فان رده رد البيع كله لانهابيعة واحدة وإن شرط
عليه أن له رده فالبيع جائز وذلك له شرطه أو لم بشرطه وإن شرط أنه لا يرد الصرف فالبيع باطل إذا عقد
على هذا عقد البيع (قال) وإن كان زاف من قبل أنه نحاس أو شيء غير فضة فلا يكون للمشتري أن يقبله
من قبل أنه غير ما اشتري والبيع منتقض بينهما ولا بأس أن يصرف الرجل من الصراف دراهم فإذا قبضها
وتفرقا أو دعه أياها وإذا صرف الرجل شيئا لم يكن له أن يفارق من صرف منه حتى يقبض منه ولا يؤكل به
غيره إلا أن يفسخ البيع ثم يوكل هذا بأن يصارفه ولا بأس إذا صرف منه وتقابضا أن يذهب فيزنا الدراهم
وكذلك لا بأس أن يذهب هو على الانفراد فيزنها وإذا رهن الرجل الدينار عند رجل بالدراهم ثم باعه الدينار
بدراهم وقبضها منه فلا بأس أن يقبضه منها بعد أن يقبضها وإذا كان الرجل عند الرجل دنانير ودبعة
فصارفه فيها ولم يقر الذي عنده الدنانير أنه استهلكها حتى يكون ضامنا ولا أنها في يده حين صارفه فيها فلا خير في
الصرف لأنه غير مضمون ولا حاضر وقد يمكن أن يكون هلك في ذلك الوقت فيبطل الصرف (قال الشافعي)
وإذا رهن الرجل عند الرجل رهنا فراضيا أن يفسخ ذلك الرهن ويعطيه مكانه غيره فلا بأس أن كان الرهن
دنانير فأعطاه مكانها دراهم أو عدا فأعطاه مكانه عبدا آخر غيره وليس في شيء من هذا بيع ففكره فيه ما يكره
في البيوع ولا يحب مبايعته من أكثر ما له الربا أو ممن حرم ما كان أو اكتساب المال من الغصب والمحرم
كله وإن بايع رجلا من رجلا من هؤلاء لم أفسخ البيع لأن هؤلاء عقد على كون حلالا فلا يفسخ البيع ولا تحرم
حراما بيننا إلا أن يشتري الرجل حراما يعرفه أو بمن حرام يعرفه وسواء في هذا المسلم والذي والحربي
الحرام كله حرام (وقال) لا يباع ذهب يذهب مع أحد الذهبين شيء غير الذهب ولا بأس أن يباع ذهب
وثوب بدراهم (قال الشافعي) وإذا أوعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان القضة ثم
يقربا عند أحدهما حتى يتبايعاها ويصفاها ما شاء (قال الشافعي) ولو اشتري أحدهما القضة ثم
أشرك فيها رجلا آخر وقبضها المشتري ثم أودعها إياه بعد القبض فلا بأس وإن قال أشركك على أنها في يدي
حتى تبيعها لم يجز (قال الشافعي) ومن باع رجلا ثوبا بنصف دينار ثم باعه ثوبا آخر بنصف دينار حاليين أو إلى
أجل واحد فله عليه دينار فإن شرط عليه عند البيعة الأخرى أن له عليه دينار فالشرط جائز وإن قال دينار
لا يملكه نفسيين ولكن يعطيه واحد أجازت البيعة الأولى ولم تجز البيعة الثانية وإن لم يشترط هذا الشرط
ثم أعطاه دينارًا أو أفاضل البيع جائز (قال الشافعي) وإذا كان بين الرجلين ذهب مصنوع فتراضيا أن يشتري
أحدهما نصيب الآخر بوزنه أو مشل وزنه ذهبا يتقايضانه قبل أن يتفرقا فلا بأس ومن صرف من رجل
درهما فلا بأس أن يقبض منه بعضه ويدفع ما قبض منه إلى غيره أو بأمر الصراف أن يدفع باقيه إلى غيره إذا
لم يتفرقا من مقامهما حتى يقبض جميع ما بينهما أرى أن لو صرف منه دينار بعشرين و قبض منه عشرة ثم
قبض منه بعد ما عشرة قبل أن يتفرقا فلا بأس بهذا (قال الشافعي) ومن اشتري من رجل فضة بخمسة
دنانير ونصف فدفع إليه ستة وقال خمسة ونصف بالذي عندي ونصف ودبعة فلا بأس به (قال الشافعي)
وإذا وكل الرجل الرجل بأن يصرف له شيئا أو يبيعه فباعه من نفسه بأكثر مما وجد أو مثله أو أقل منه فلا
يجوز لأن معقولا أن من وكل رجلا بأن يبيع له فلم يوكله بأن يبيع له من نفسه كقولنا له بيع هذا من فلان

الدراهم والدنانير مقرا
وفي الاجل مدعي لزمه
إذا أقر بدرهم نقد البلد
لزمه فان وصل اقراره
بأن يقول طبري جعله
مدعي لأنه ادعى نقصا من
وزن الدرهم ومن عينه
ولزمه لو قال له على ألف
الاعشرة أن يلزمه ألفا
وله أقاويل كذا (قال
الشافعي) ولو ضمن له
عهدة دار اشتراها
وخلصها واستحققت
رجع بالثمن على
الضامن إن شاء ولو أقر
أعجمي بأعجمية كان
كلا قرارا بالعربية ولو
شهدوا على اقراره ولم
يقولوا بأنه صحيح العقل
فهو وعلى الصحة حتى يعلم
غيرها
(باب اقرار الوارث)
وارث (قال الشافعي)
رحمه الله الذي أحفظ
من قول المدنيين فبين
ترك ابنين فأقر
أحدهما بأخ أن نسيه
لا يلحق ولا يأخذ شيئا له
أقره بمعنى إذا ثبت ورث
وورث فلما لم يثبت بذلك

فباعه من غيره لم يجز البيع لانه وكله بفلان ولم يوكله بغيره (قال الشافعي) واذا صرف الرجل من الرجل
الدينار بعشرة فوزن له عشرة ونهنا فلا بأس أن يعطيه مكان النصف نصف فضة اذا كان في بيعة غير
الشرط الاول وهكذا الرباعه ثوباً بنصف دينار فأعطاه ديناراً وأعطاه صاحب الثوب نصف ديناراً فيكون
بذلك بأس لان هذا بيع حادث غير البيع الاول ولو كان عقد عقدة البيع على ثوب ونصف ديناراً كان
فاسداً لان الدينار مقسوم على نصف الدينار والثوب (قال الشافعي) ومن صرف من رجل دراهم ديناراً
فهزت الدراهم ففسد منه دراهم فأعجه بيع صرفه فلا بأس (قال الشافعي) ولا بأس أن يباع الذهب بالورق
جزاً فمضروباً وغير مضروب لان أكثر ما فيه أن يكون أحدهما أكثر من الآخر وهذا لا بأس به ولا بأس
أن تشتري الدراهم من الصراف بذهب وازنه ثم تبيع تلك الدراهم منه أو من غيره بذهب وازنه أو ناقصة لان كل
واحدة من البيعتين غير الاخرى قال الربيع لا يفارق صاحبه في البيعة الاولى حتى يتم البيع بينهما (قال الشافعي)
حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب وما حرم معه الامثلة ووزن يدايد والمكيل
من صنف واحد مع الذهب ككيل بكيل فلا خيرة في أن يأخذ منه شيئاً أقل منه وزناً على وجه البيع معروفاً كان
أو غير معروف والمعروف ليس يحل بيعاً ولا يجرمه فان كان ذهبه ديناراً أو مثله الآخر ديناراً أو وزن منه أو
أنقص فلا بأس (قال الشافعي) فأما السلف فان أسلفه شيئاً ثم اقتضى منه أقل فلا بأس لانه متطوع له بهيمة
الفضل وكذلك ان تطوع له القاضي بأكثر من وزن ذهبه فلا بأس لان هذا ليس من معنى البيع وكذلك
لو كان عليه سلف ذهباً فاشتري منه ورثاً فاقبضه قبل أن يتفرقا وهذا كله اذا كان له عليه
ذهب الى أجل فقال له أفضل قبل الاجل على أن تأخذ مني أنقص فلا خيرة فيه (قال الشافعي) ومن تسلف
من رجل ديناراً ودراهم فجاءه بها أو أكثر من فلا بأس به كان ذلك عادة أو غير عادة ومن كانت عليه دراهم
لرجل وللرجل عليه ديناراً فحلت أو لم تحل فطارحاها صرفاً فلا يجوز لان ذلك دين بدين وقال مالك رحمه الله
تعالى اذا حل فجاز واذا لم يحل فلا يجوز (قال الشافعي) ومن كان له على رجل ذهب حالاً فأعطاه دراهم على
غير بيع مسمى من الذهب فليس ببيع والذهب كما هو عليه وعلى هذا دراهم مثل الدراهم التي أخذ منه وان
أعطاه دراهم بدينار منها أو دينارين فاقبضه فلا بأس به ومن أكرى من رجل منزلاً الى أجل فطلق له
المكثري بأن يعطيه بعض حقه ثماً كراهية وذلك ذهب فلا بأس به وان تطوع له بأن يعطيه فضة من الذهب
ولم يحل الذهب فلا خيرة فيه ومن حل له على رجل ديناراً فآخرها عليه الى أجل أو أجال فلا بأس به وله متى شاء
أن يأخذها منه لان ذلك موعد وسواء كانت من ثمن بيع أو سلف ومن سلف فلوساً أو دراهم أو باعها
ثم أبطلها السلطان فليس له الامتثال فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باعها (قال الشافعي) ولا بأس
بالسلف في الفلوس الى أجل لان ذلك ليس بمما فيه الربا ومن أسلف رجلاً دراهم على أنها ديناراً ونصف
دينار فليس عليه الامتثال دراهمه وليس له عليه دينار ولا نصف دينار وان أسلفه نصف ديناراً فأعطاه
ديناراً فقال خذ لنفسك نصفه وبيع لي نصفه بدراهم ففعل ذلك كان له عليه نصف دينار ذهب ولو كان قال
له بعه بدراهم ثم خذ لنفسك نصفه وودع لي نصفه كانت له عليه دراهم لانه حينئذ انما أسلفه دراهم لان نصف
دينار (قال الشافعي) ومن باع رجلاً نواً باعها بعشرة عشر من صرف عشر من درهمين ديناراً فليس
فاسداً من قبل أن صرف عشر من ثمن غير معلوم بنصفه ولا عين (قال الشافعي) ومن كانت عليه ديناراً
منجمة أو دراهم فأراد أن يقبضها جله فذلك له ومن كان له على رجل ذهب فأعطاه شيئاً يبيعه له غير ذهب
ويقبض منه مثل ذهب فليس في هذا من المكروه شيء الا أن يقول لأفضل الابن تبسعي وما أحب من
الاحتياط للقاضي ومن كان لرجل عليه ديناراً فكان يعطيه الدراهم تهاً عنده بغير مصادقة حتى اذا صار
عنده قدر صرف ديناراً فأراد أن يقبضه فلا خيرة فيه لان هذا دين بدين وان أحضره اياها فذهبها اليه ثم باعها
اياها فلا بأس ولا بأس بأن يتبضع بالدراهم اذا لم يكن أعطاه اياها على أن يبيع من الدينار واغني حينئذ

عليه حق لم يثبت له وهذا
أصح ما قيل عندنا والله
أعلم وذلك مثل أن يقرأه
باع داراً من رجل بالف
فبعده المقر له البيع فلم
نعطه الدار وان أفسر
صاحبها وذلك أنه لم
يقبل انها ملك له الا
وعملك عليه جهائئ
فلما سقط أن يكون
مملوكاً عليه سقط
الافراد له فان أفسر
جميع الورثة ثبت نسبة
وورث وورث وأحجب
بحديث النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن ولبيدة
زمية وقوله هؤلاء
يأخذ بن زمة الولد
للغرض والاعاير الجبر
وقال في المرأة تقدم
من أرض الروم ومعها
وليد فبعده رجل بأرض
الاسلام انه ابنه ولم
يسكن يعرف أنه خرج
الى أرض الروم فانه
يلحق به واذا كانت له
أمتان لا زوج لواحدة
منهما فولد لاولدين فأقر
السيد أن أحدهما ابنه
ولم يبين ثبات أريتهما

سلفه ان شاء أن يأخذ به ادراهم واذا كانت الفضة مقرونة بغيرها خافه فص أوفضة أو حلية للسلف
أو معصف أو سكين فلا يشتري بشئ من الفضة قل أو كثر بحال لانها حينئذ فضة بفضة مجهولة القيمة والوزن
وهكذا الذهب ولكن اذا كانت الفضة مع سيف اشترى بذهب وان كان فيه ذهب اشترى بفضة وان كان
فيه ذهب وفضة لم يشتري بذهب ولا فضة واشترى بالعرض (قال الربيع) وفيه قول آخر انه لا يجوز أن
يشترى بشئ فيه فضة مثل معصف أو سيف وما أشبه بذهب ولا ورق لان في هذه البيعة صرفا وبيعا لا يدري كم
حصة البيع من حصة الصرف (قال الشافعي) ولا خير في شراء تراب المعادن بحال لان فيه فضة لا يدري
كم هي لا يعرفها البائع ولا المشتري وتراب المعدن والمصاغة سواء ولا يجوز شراء ما خرج منه يوما ولا يومين
ولا يجوز شراءه بشئ ومن أسلف رجلا ألف درهم على أن يصرفها منه بما يشاء دينار ففعل بالبيع فأسد
حين أسلفه على أن يبيعه منه ويتراوان والمائة دينار عليه مضمونة لانها بسبب بيع وسلف (قال الشافعي)
ومن أمر رجلا أن يقضى عنه دينارا أو نصف دينار ففعل الذي له الدينار بثوب مكان الدينار وطعام
أو دراهم فللقاضي على المقتضى عنه الأقل من دينار أو قيمة ما قضى عنه ومن اشترى حليما من أهل الميراث
على أن يقاصوه من دين كان له على الميت فلا خير في ذلك (قال أبو يعقوب) معناها عندي أن يبيعه أهل
الميراث وأن لا يقاصوه عند الصفقة ثم يقاصوه بعد فلا يجوز لانه اشترى أولا حليا بذهب أو ورق الى أجل
وهو قول أبي محمد (قال الشافعي) ومن سأل رجلا أن يشتري فضة ليشركه فيه وينقده عنه فلا خير في ذلك
كان ذلك منه على وجه المعروف أو غير ذلك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيعان من البيوع يحلها
ما يحل البيوع ويحرمها ما يحرم البيوع فان ولي رجل رجلا حليا مصوغا أو شركه فيه بعدما يقضيه المولى
ويتواناه ولم يتفرق قبل أن يتقاضا جاز كما يجوز في البيوع وان تفرق قبل أن يتقاضا ففسد واذا كانت
للرجل على الرجل الدنانير فأعطاه أكثر منها فالفضل للعطى إلا أن يهبه للعطى ولا بأس أن يدعه على العطى
مضمونا عليه حتى يأخذه منه متى شاء أو يأخذه منه ما يجوز له أن يأخذه لو كان ديناعليه من غير ثمن بعينه
والأضواء وان أعطاه أقل مما له عليه فالباقي عليه دين ولا بأس أن يؤخره أو يعطيه به شيئا مما شاء مما يجوز أن
يعطيه بدينه عليه وان اشترى الرجل من الرجل السلعة من الطعام أو غيره بدينار فوجده دينار فافضل
على البائع أن يأخذه الا وافيأوان ثاقضا البيع وباعه بعدما يعرف وزنه فلا بأس وان أراد أن يلزمه البيع على
أن ينقصه بقدره لم يكن ذلك على البائع ولا المشتري (قال الشافعي) والقضاء ليس يبيع فاذا كانت للرجل على
رجل ذهب فأعطاه أو وزن منها متطوعا فلا بأس وكذلك ان تطوع الذي له الحق فقبل منه أنقص منها وهذا
لا يصل في البيوع ومن اشترى من رجل ثوبا بنصف دينار فدفع اليه دينار فقال اقبض نصفه فالتفت إلى النصف
الآخر فلا بأس به ومن كان له على رجل نصف دينار فأعطاه دينار فقبض نصفه فالتفت إلى النصف الآخر فسلعة
متأخرة موصوفة قبل أن يتفرق فلا بأس (قال الشافعي) في الرجل يشتري الثوب بدينار إلى شهر على أنه اذا حل
الدينار أخذ به دراهم مسماة إلى شهرين فلا خير فيه وهو حرام من ثلاثة وجوه من قبل بيعتين في بيعة وشروطين
في شرط وذهب بدرهم إلى أجل ومن راطل رجلا ذهبافراذ منقلا فلا بأس أن يشتري ذلك المثلقال منه
بما شاء من العرض نقدا أو متأخرا بعد أن يكون يصغه ولا بأس بأن يتناعه منه بدرهم نقدا اذا قبضها
منه قبل أن يتفرقا وان رجعت إحدى الذهبين فلا بأس أن يترك صاحب الفضل منها ففضل له صاحبه
لان هذا خبر الصفقة الاولى فان نقص أحد الذهبين فتركه صاحب الفضل فله فلا بأس واذا جعلت صفقة
البيع شيئين مختلفي القيمة مثل ثوب بردي وقرص بفضة أو بصاعين ثوب وصاعين دراهم وصاعين من هذا
بفضة ودرهم بفضة البردي خمسة أسداس الاثنى عشر وقيمة البهجة سدس الاثنى عشر وهكذا لو كان صاع
البردي وصاع البهجة بصاعين لون كل واحد منهما بمحضته من اللون فكان البردي بخمسة أسداس صاعين

القافة فأيها الحقير
به جعلناه ابنه وورثناه
منه وجعلناه أمه أو ولد
وأوقفنا ابنه الآخر
وأمه فان لم تكن قافة
لم تجعل واحدا منهما
ابنه وأقرنا بينهما
فأيها مخرج سهمه اعتقناه
وأمه وأوقفنا الآخر وأمه
(قال المزني) وسمعت
الشافعي رحمه الله
يقول لو قال عند وفاته
لثلاثة أولاد لا متسه
لثلاثة هؤلاء ولدي ولم
يبيّن وله ابن معروف
يقصر بينهم فمن
خرج سهمه عتق ولم
يثبت له نسب ولا ميراث
وأم الولد عتق باحد
الثلاثة (قال المزني)
رحمه الله يلزمه على
أصله المعروف أن
يجعل للابن المجهول
مورا وموقفا يمنع منه
الابن المعروف وليس
جعلنا بأههم الابن
جعلنا بأن فيهم ابنا وإذا
عقلنا أن فيهم ابنا فقد
عقلنا أن له مورث ابن
ولو كان جعلنا بأههم

الابن جهلا بان فيهم
ابنا جهلا بذلك ان فيهم
حرا ويبيعوا جميعا
واصل الشافعي
رحمه الله لو طلق نساءه
الا واحدة ثلاثا
ولم يبين انه يوقف مورث
واحد حتى يصطلح
ولم يجعـل جهله
بها جهلا بمورثها وهذا
وذلك عندى في القياس
سواء (قال المرفي)
رحمه الله واقول اناني
الثلاثة الاولاد ان كان
الاكبر هو الابن فهو حرا
والاصغر والاوسط
حرا بانتهما ابنا أم ولد
وان كان الاوسط هو
الابن فهو حرا والاصغر
حرا بانه ابن أم ولد وان
كان الاصغر هو الابن
فهو حرا بالبنوة فالاصغر
على كل حال حرا لثبوت
فيه فكيف يرق اذا
وقعت عليه القرعة
بالرق وتكس حرية
الاوسط في حالين ويرق
في حال وتكس حرية
الاكبر في حال ويرق في
حالين ويمكن أن يكونا
قوله (محدية) كذا
بالاصول ولعله محرف
عن محدية بمعين وحرف
كتبه معصية

والهجرة بسدس صاعين فلا يحل من قبل أن البردي بأكثر من كيله والهجرة بأقل من كيلها وهكذا ذهب بذهب
كان مائة دينار من وانية وعشرة (محدية) بمائة دينار وعشرة هاشمية فلا خيرة فيه من قبل أن قيم الروانية أكثر
من قيم المحدية وهذا الذهب بالذهب متفاضلا لان المعنى الذي في هذا في الذهب بالذهب متفاضلا ولا بأس
أن يراطل الدنانير الهاشمية التامة بالعتق الناقصة مثلا بمثل في الوزن وان كان لهذه فضل وزنها وهذه فضل
عيونها فلا بأس بذلك اذا كان وزنها بوزن ومن كانت له على رجل ذهب بوزن فلا بأس أن يأخذ بوزنها أكثر
عدد منها ولا يجوز الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ويدابيد وأقصى حذيد ابدي قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل
أن يتفاضلا فليس بينهما ان كانا تابعا مثلا بمثل والموازنة أن يضع هذا ذهبه في كفة وهذا ذهبه في كفة
فاذا اعتدل الميزان أخذوا أعطى فان وزن له بحديدية وارتز بهامنه كان ذلك لا يختلف الا باختلاف
ذهب في كفة وذهب في كفة فهو جائز ولا أحسبه يختلف وان كان يختلف اختلافا بينا لم يجز فان قبل
لم أجزته قبل كما أجيز ميكال لا ميكال واذا كيل له ميكال ثم أخذ منه آخر واذا اشترى رجل من رجل ذهبا
بذهب فلا بأس أن يشتري منه بما أخذ منه كله أو بعضه دراهم أو مائشاة واذا باع الرجل الرجل السلعة
بمائة دينار مثاقيل فله مائة دينار مثاقيل أو أقل ليس له أكثر منها ولا أقل الا أن يحتج على الرضا بذلك واذا
كانت لرجل على رجل مائة دينار عتق فقضاء شعر منها أكثر من عددها ووزنها فلا بأس اذا كان هذا متطوعا
له بفضل عيون ذهبه على ذهبه وهذا متطوع له بفضل وزن ذهبه على ذهبه وان كان هذا عن شرط عند البيع
أو عند القضاء فلا خيرة لان هذا حينئذ ذهب بذهب أكثر منها ولا بأس أن يبيع الرجل الرجل الثوب بدينار
الوزن من الذهب معلوم ربع أو ثلث أو أقل أو أكثر لانه باعه حينئذ الثوب بثلاثة أرباع دينار أو ثلثي دينار
ولا خيرة في أن يبيعه الثوب بدينار الادهم ولا دينار الا مدحطة لان الثمن حينئذ مجهول ولا بأس أن يبيعه
ثوبين بدينار بدينار بدينار (قال الربيع) فيه قول آخر انه اذا باعه ثوبا بدينار بدينار فلا يجوز
من قبل أن فيه صرفا وبيعا لا بدري حصة البيع من حصة الصرف فأما اذا باعه ثوبا بدينار بدينار بدينار
بدينار لان هذا يبيع كله (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يسلم اليه دينار الادهم ولكن يسلم دينار ينقص كذا
وكذا (قال الشافعي) من ابتاع بكسر درهم شيئا فأخذ بكسر درهمه مثل وزنه فضة أو سلعة من السلع فلا
بأس بذلك وكذلك من ابتاع نصف دينار متاعا فدفع دينار وأخذ فضل دينار مثل وزنه ذهبا أو سلعة من
السلع فلا بأس بذلك وهذا في جميع البلدان سواء ولا يحل شيء من ذلك في بلد يحرم في بلد آخر وسواء
الذي ابتاع به قليل من الدينار أو كثير ولا خيرة في أن يصارف الرجل الصائغ الفضة بالطلح الفضة الموهوبة
ويعطيه اجارته لان هذا الورق بالورق متفاضلا ولا خيرة في أن يأتي الرجل بالقص الى الصائغ فيقول له اعطه
لي خاتما حتى أعطي لك اجرتك وقاله مالك (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يعطى الرجل الرجل مائة دينار
بالمدينة على أن يعطيه مثلها بمكة الى أجل مسمى أو غير أجل لان هذا السلف ولا يبيع السلف ما كان له
أخذه به وليس له قبوله وحيث أعطاه والببيع في الذهب ما يتقاضاه مكانه ما قبل أن يتفرقا فاذا أراد
أن يصح هذا فليسلفه ذهبا فان كتب له بها الى موضع فقبل فقبطها فلا بأس وأيهما أراد أن يأخذها من
المدفوع اليه لم يكن للمدفع اليه أن يمنع وسواء في أيهما كان له فيه المرفق أو لم يكن ومن أسلف سلفا
ففضى أفضل من ذلك في العدد والوزن معا فلا بأس بذلك اذا لم يكن ذلك شرط بينهما ما في عقد السلف
ومن ادعى على رجل مالا أو قام به شاهد أو لم يحلف والغريم يجحد ثم سأله الغريم أن يقره بالمال الى السنة
فان قال لا أقل له الا على تأخير كرهت ذلك له الا أن يعلم أن المال له عليه فلا كره ذلك لصاحب المال
وأكرهه للغريم

(باب في بيع العروض)

رفيقين للابن المعروف
والابن المجهول نصفين
ويمكن أن يكون الابن
هو الا كسرف يكون
الثلاثة أحرار فالقياس
عندي على معنى قول
الشافعي ان أعطى
اليقين وأقف الشك
فالابن المعروف نصف
المسيرات لانه والذي
أقر به ابنان فله
النصف والنصف الآخر
موقوف حتى يعرف
أوصطعوا والقياس
على معنى قول الشافعي
الوقف اذا لم أدراهما
عبدان أم حران أم عبد
وحران يوقفا ومورث
ابن حتى يصطلحوا
(قال الشافعي رحمه الله)
وتحوز الشهادة أنهم
لا يعرفون له وارثا غير
فلان اذا كانوا من
أهل المعرفة الباطنة
وان قالوا بلغنا أن له
وارثا غيره لم يقسم
الميراث حتى يعلم كم هو
فان تطاول ذلك دعى
الوارث بكفيل الميراث

(قال الشافعي) رحمه الله قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقضى وقال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الأمثلة وهذا كما قال ابن عباس والله تعالى أعلم لانه ليس في الطعام معنى ليس في غيره من البيوع ولا معنى يعرف الا واحد وهو أني اذا اشعت من الرجل شيئا فاعبا ابتاع منه عينا ومضمونا واذا ابتعت منه مضمونا فليست بعين وقد بفلس فأكون قد بعته شيئا فاعبا عليه على من اشترى به منه واعبا بعته قبل أن يصير في يدي وفي ملكي تاما ولا يجوز أن يبيع مالا أملا تاما وان كان الذي اشترى به منه عينا فلو هلكت تلك العين انتقض البيع يني وينه فاذ ابتاعوا لم يتم ملكها الي أن يكون ضمانها مني بعته مالم يتم لي ملكه ولا يجوز بيع مالم يتم لي ملكه ومع هذا انه مضمون على من اشترى به منه فاذا بعته شيئا مضمونا على غيره فان زعمت أني لست بضامن فتدزعت أني أبيع مالا ضمن ولا يجوز لاحد أن يبيع مالا ضمن وان زعمت أني ضامن فعلى من الضمان ماعلى دون من اشترى به منه أرايت ان هلك ذلك في يدي الذي اشترى به منه أيؤخذ مني شيء فان قال لا قبل فقد بعته مالا ضمن ولا يجوز بيع مالا ضمن وان قيل بل أنت ضامن فليس هكذا بيعه كيف ضمن شيئا قد ضمنته له على غيره ولولم يكن في هذا شيء مما وصفت دلت عليه السنة وأنه في معنى الطعام (قال الشافعي) قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وقال لانا كلوا أموالكم ينسكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن راض منكم فكل بيع كان عن راض من المتبايعين جائز من الزيادة في جميع البيوع الا بيعا حرمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا الذهب والورق يدابيد والمأ كول والمشراب في معنى الماء كول فكل ما كل الآدميون وشربوا فلا يجوز أن يباع شيء منه شيء من صنعه الا مثلا مثل ان كان وزنا فوزن وان كان كيلا فكيل يدابيد وسواء في ذلك الذهب والورق وجميع الماء كول فان تفرقا قبل أن يتقابض ففسد البيع بينهما وكذلك بيع العربا لانها من الماء كول فان تفرقا قبل أن يتقابض ففسد البيع بينهما واذا اختلف الصنفان مما ليس في بعضه بعض الربا فلا بأس بواحد منه باثنين أو أكثر يدابيد ولا خيرة نسبة واذا جاز الفضل في بعضه على بعض فلا بأس بحزاف منه بحزاف وحزاف بعلم وكل ما كلة الآدميون دواء فهو في معنى الماء كول مثل الاهليلج والثفاء وجميع الادوية (قال) وماعدا هذا عما كانه البهايم ولم يأكله الآدميون مثل القرط والقضب والنوى والحشيش ومثل العروض التي لا تؤكل مثل القرا طيس والنياب وغيرها ومثل الحيوان فلا بأس بفضل بعضه على بعض يدابيد ونسبته تباعدت أو تقاربت لانه داخل في معنى ما أحل الله من البيوع وخارج من معنى ما حرم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الفضل في بعضه على بعض ودخل في نص احلال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أصحابه من بعده (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشترى عبدا بدين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه باع بعيرا له بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالربذة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه باع بعيرا يقال له عصيفر بعشر بن بعيرا الى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال لا ربا في الحيوان وانما نهى من الحيوان عن المضامين والمسلاتج وحبل الحبلية (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن بعير بعير بن الى أجل فقال لا بأس به (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه ان شاء الله شل الربيع عن سلمة بن علفمة شككت عن محمد بن سير بن أنه سئل عن بيع الحديد بالحديد فقال الله أعلم أما هم فكانوا يتبايعون الدرع بالدرع (قال الشافعي) ولا بأس بالبيع بالبيع بن مثله وأكثر يدابيد ونسبته فاذا اتقى عن أن يكون في معنى ما لا يجوز الفضل

في بعضه على بعض فالنقد منه والدين سواء ولا بأس باستسلاف الحيوان كله الا الولائد وانما كرهت
استسلاف الولائد لان من استسلف أمة كان له أن يردّها بعينها فاذا كان له أن يردّها بعينها وجعلته مال كالمال
بالسلف جعلته بطؤها ووردها وقد حاط الله جل ثناؤه ثم رتبته صلى الله تعالى عليه وسلم ثم المسلمون الفروج
فجعل المرأة لا تنكح والتكاح حلال الا بولي وشهود ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتخلف بها
رجل في حضرة أو سقر ولم يحرم ذلك في شيء مما خلق الله غيرها جعل الاموال مرهونة ومبيعة بغير بينة ولم
يجعل المرأة هكذا حتى حاطها قيسا أحل الله لها بالولي والشهود ففرقنا بين حكم الفروج وغيرها بما فرق الله
ورسوله ثم المسلمون بينهما واذا باع الرجل غنما بذناير الى أجل فقلت الدنانير فاعطاهم اغناس من صنف غنمه
أو غير صنفها فهو سواء ولا يجوز الا أن يكون حاضرا ولا تكون الدنانير والدرهم في معنى ما يتبع به من
العروض فلا يجوز بيعه حتى يقبض ولا بأس بالسلف في الحيوان كله بصفة معلومة وأجل معلوم والسلف
فيما اشتراطها وشراؤها غير استسلافها فيوزن ذلك في الولائد ولا خبير في السلف الا أن يكون مضمونا على
السلف ما منون في الظاهر أن يعود ولا خبير في أن يسلف في غر حاط بعينه ولا نتاج ماشية بعينها لان هذا
يكون ولا يكون ومن سلف في عرض من العروض أو شيء من الحيوان فليأجل أحده سألناه بانه أن يشتريه
منه بجعل غنمه أو أقل أو أكثر ويعرض ثلث ذلك العرض بمخالفة أو مثله فلا خبير في أن يبيعه بحال لانه يبيع
ماله يقبض واذا سلف الرجل في عرض من العروض الى أجل فليأجل السلف قبل جعل الاجل فلا بأس
ولا خبير في أن يجعله على أن يضع عنه ولا في أن يجعله على أن يزيده السلف لان هذا يبيع بحاله غير البيع
الاول ولا خبير في أن يعطيه من غير الصنف الذي سلفه عليه لان هذا يبيع بحالته وانما يجوز أن يعطيه
من ذلك الصنف بعينه مثل شرطهما أو أكثر فيكون متطوعا وان أعطاه من ذلك الصنف أقل من شرطه
على غير شرط فلا بأس كآلته لو فعل بعد جعله جاز وان أعطاه على شرط فلا خبير فيه لانه ينقصه على أن يجعله
وكذلك لا يأخذ بعض ماسلفه فيه وعرضه غيره لان ذلك يبيع مالم يقبض بعضه ومن سلف في صنف فله
المستسلف من ذلك الصنف بأرفع من شرطه فله قبضه منه وان سألناه زيادة على جودته فلا يجوز أن يزيده
الا أن يتفاسحا البيع الاول ويشتري هذا اشرا بجد يدا لانه اذا لم يفعل فهو شراء مالم يعلم كانه سلفه على صناع
هوية جيدة فله أدنى الجيد فجاءه بالغاية من الجيد وقال زدني شيئا فاشترى منه الزيادة والزيادة غير معلومة ولا هي
كيل زاده فيزيده ولا هي منفصلة من البيع الاول فيكون اذا زاده اشترى مالا يعلم واستوفى مالا يعلم وقد
قبل انه لو سلفه في هوية فأراد أن يعطيه صنفها بيا مكان الهوية لم يجوز لان هذا يبيع الهوية بالهوية فيقبل أن
يقبض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يقبض وهكذا كل صنف سلف
فيه من طعام أو عرض أو غيره له أن يقبضه أدنى من شرطه وأعلى من شرطه اذا تراخيا لان ذلك جنس واحد
وليس له أن يقبض من غير جنس ماسلف فيه لانه حينئذ يبيع ما اشترى قبل أن يستوفيه (قال) ولا يأخذ
اذا سلف في جيد يريده على أن يزيده شيئا والهة فيه كالهلة في أن يزيده ويأخذ بعود واذا سلف رجل رجلا
في عرض فسد فباع السلف الى السلف عن ذلك العرض على أن يشتريه لنفسه ويقبضه كرهت ذلك فلما
اشتراه وقبضه يرى منه السلف وسواء كان ذلك بينة أو غير بينة اذا تصادقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولا بأس بالسلف في كل ما سلف فيه حالا أو الى أجل اذا حل أن يشتري بصفة الى أجل حل أن يشتري بصفة
نقد او قد قال هذا ابن جرير عن عطاء ثم رجع عطاء عنه واذا سلف رجل في صنف لم يجوز أن يسلف فيه
الا بوزن معلوم وصفة معلومة ولا يصح أن يسلف فيه عدد الاختلافه ومن اشترى من رجل سلعة فسأله أن
يقبله فيها بان يعطيه البائع شيئا ويعطيه المشتري نقدا أو الى أجل فلا خبير في الاقالة على أن يزيده ولا ينقص بحال
لانهما اشترى في بيع وهكذا الواجبة اياها فاستفتاه على أن ينظر ما لم يجوز لان النظر ازيد ولا ينقص في
الاقالة على زيادة ولا نقصان ولا أخبير في كراهه ولا يبيع ولا خبير وهكذا ان باعه سلعة الى أجل فسأله أن

ولا نجبره وان قالوا
لا وارث له غيره قبلت
على معسنى لانعسلى
فان كان ذلك منهم على
الاحاطة كان خطأ ولم
أردهم به لانه يؤل بهم
الى العلم

(كتاب العارية)

(قال الشافعي رحمه
الله) وكل عارية مضمونة
على المستعير وان
تلفت من غير فسخه
استعار النبي صلى الله
عليه وسلم من صفوان
سلاحه فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم عارية
مضمونة مسودة وقال
من لا يضمن العارية
فان لئنا اذا اشتريت
المستعير الضمان ضمن
قلت اذا تضرع قولك
قال واين قلت ما تقول
في الوديعة اذا اشتريت
المستودع أو المضارب
الضمان أهو ضامن قال
لا يسكون ضمانا فقلت
فان اشتريت عسلى
المستسلف أنه عسير
ضامن أيرأى قال لا قلت
ويرد الميسر بمضمون

الي أصله وما كان
مضمونا الى أصله
ويطرد الشرط فيهما
قال نعم قلت وكذلك
ينبغي أن تقول في
العارية وكذلك شرط
النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط أنها مضمونة
لما لا يضمن قال فسلم
شرط قلت بل هو شرط
صفوان به لانه كان
مشركا لا يعرف الحكم
ولو عرفه ما ضره شرطه
له قال فهل قال هذا
أحد قلت في هذا
كفاية وقد قال ابن
عباس وأبو هريرة أن
العارية مضمونة (قال)
ولو قال رب الدابة
أكرتكمها الى موضع
كذا وكذا وقال الراكب
بل عارية قال قول
الراكب مع عينه ولو
قال أعسر قنبرها
وقال ربها غسبتها
(١) قوله بنت أنفع كذا
بالاصول التي لا بد منها
تطهر به بعد المراجعة
كتبه معصية
(٢) قوله وسواء في
هذا المعين الخ كذا
بالاصل ولعله المعين
وغير المعين وسر كتبه
معصية

بقيله فلم يقبله الا على أن يشركه البائع ولا خيره فيه لان الشركة بيع وهذا بيع مالم يقبض ولكنه ان شاء أن
يقبضه في النصف أقاله ولا يجوز أن يكون شركا له والمتبايعان بالسلف وغيره بالخيار مالم يتفرقا من
مقامهما الذي تبايعا فيه فاذا تفرقا وخيرا أحدهما الآخر بعد البيع فاختار البيع فقد انقطع الخيار
ومن سلف في طعام أو غيره الى أجل فلما حل الاجل أخذ بعض ماسلف فيه وأقال البائع من الباقي
فلا بأس وكذلك لو باع حيوانا أو طعاما الى أجل فأعطاه نصف رأس ماله وأقاله المشتري من النصف
فوقه بغير بلائ بانه ازدادها ولا نقصان ينقصه فلا بأس (قال) ولا يجوز من البيوع الثلاثة بيع عين
بغيرها حاضرة أو بيع عين غائبة فاذا رآها المشتري فهو بالخيار فيها ولا يصلح أن تباع العين الغائبة بصفة ولا
الى أجل لانها قد تدرك قبل الاجل فينتاع الرجل ما يمنع منه وهو يقدر على قبضه وانها قد تلف قبل أن
تدرك فلا تكون مضمونة والبيع الثالث مضمونة اذا جاء بها صاحبها على الصفة لم يمت مشترها
وذلك لان يأتى بها من حيث شاء (قال أبو يعقوب) الذي كان يأخذ به الشافعي ويعمل به أن البيع
مبنيان بيع عين حاضرة ترى أو بيع مضمون الى أجل معلوم ولا ثالث لهما (قال الربيع) فدرج جمع
الشافعي عن بيع خيار الرؤية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن باع سلعة من السلع الى أجل من
الآجال وفيها المشتري فلا بأس أن يبيعها الذي اشتراها بأقل من الثمن أو أكثر من الثمن وقد لا يباعها غير
البيعة الاولى وقد قال بعض الناس لا يشتريها البائع بأقل من الثمن وزعم أن القياس في ذلك جائز
ولكنه زعم من الأثر ومحمود منه أن يبيع الأثر الصحيح فلما سئل عن الأثر اذا هو أبو اسحق عن امرأته
عائشة بنت أنفع (١) أنها دخلت مع امرأته أبي السقر على عائشة رضي الله عنها فذكرت لعائشة أن زيد بن
أرقم باع نسيئا الى العطاء ثم اشتراها بأقل مما باعها به فقالت عائشة أخبري زيد بن أرقم أن الله قد أبطل جهاده
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الآن يتوب (قال الشافعي) فقيل له ثبت هذا الحديث عن عائشة
فقال أبو اسحق رواء عن امرأته فقيل فتعرف امرأته بشئ ثبت به حديثها فاعلمته قال شيئا فقلت رت حديث
بسريرة بنت صفوان مهاجرة معروفة بالفضل بأن تقول حديث امرأته وتخرجي بحديث امرأته ليست عندك
منها معرفة أكثر من أن زوجها روى عنها ولو كان هذا من حديث من ثبت حديثه هل كان أكثر ما في
هذا الا أن زيد بن أرقم وعائشة اختلفا لانه تعلم أن زيد لا يبيع الاميراء حلالا ولا ورأه عائشة حراما وزعمت
أن القياس مع قول زيد فكيف لم تذهب الى قول زيد ومعه القياس وأنت تذهب الى القياس في بعض
الحالات فتترك به السنة الثابتة قال أفليس قول عائشة مخالفا لقول زيد قبل ما ندرى لعلها انما خالفته في أنه
باع الى العطاء ونحوه بخالفه في هذا الموضع لانه أجل غير معلوم فاما ان اشتراها بأقل مما باعها به فاعلمها
بخالفه فيه فلو علمها رأت البيع الى العطاء منسوخا ورأت يبعه الى العطاء لا يجوز فسرأته لم يعلم ما باع
ولا بأس في أن يسلف الرجل فيما ليس عنده أصله وإذا أرى الرجل الرجل السلعة فقال اشتر هذه وأرجعها
كذا فاشترها الرجل فاشترها ما جزوا الذي قال أو يحمّل فيها بالخيار ان شاء أحد حدث فيها يباع وان شاء تركه
وهكذا ان قال اشترى متاعا ووصفه له أو متاعا أي متاع شئت وأثار يحمّل فيه فكل هذا سواء يجوز البيع
الاول ويكون هذا فيما أعطى من نفسه بالخيار وسواء في هذا ما وصفت ان كان قال ابتاعه واشتره
منك بنقدا أو دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار في البيع الآخر فان جدداه جاز وان تبايعاه على
أن ألزما أنفسهما الامر الاول فهو مفسوخ من قبل شيئين أحدهما أنه تبايعاه قبل ملكه البائع والثاني
أنه على مخاطرة أن لا ان اشتريته على كذا أرجع فيه كذا وان اشترى الرجل طعاما الى أجل فقبضه فلا
يأس أن يبيعه عن اشتراعه منه ومن غيره بنقدا الى أجل وسواء في هذا المعين وغير المعين (٢) واذا باع الرجل
السلعة بنقدا أو الى أجل فنسوخها المتاع فباعت عليه أو باعها بوضع أو هلكت من يده فسأل البائع أن
يضع عنه من غيرها شيئا أو يهبها كلها فذلك الى البائع ان شاء فعل وان شاء لم يفعل من قبل أن الثمن له لازم فان

شاء تركه له من الثمن اللازم وان شاء لم يترك وسواء كان هذا عن عادة اعتادها أو غير عادة وسواء أحداً
هنا في أول بيعة تباع به أو بعد مائة بيعة ليس للعادة التي اعتادها معنى يحل شيئاً ولا يحرمه وكذلك
الموعدان كان قبل العقد أو بعده فان عقد البيع على موعداً أن وضع في البيع وضع عنه فالبيع مفسوخ
لان الثمن غير معلوم وليس تفسد البيوع أبداً ولا النكاح ولا شيء أبداً إلا بالعقد فإذا عقد عقداً صحيحاً لم
يفسده شيء تقدمه ولا تأخر عنه كما إذا عقد عقد الاسدالم يصلحه شيء تقدمه ولا تأخر عنه إلا بتجديد العقد
صحيح وإذا اشترى الرجل من الرجل طعاماً بدينار على أن الدينار عليه إلى شهر إلا أن يبيع الطعام قبل ذلك
فيعطيه ما باع من الطعام فلا خير فيه لأنه إلى أجل غير معلوم ولو باعه إلى شهر ولم يشترط في العقد شيئاً أكثر
من ذلك ثم قال له ان بعته أعطيتك قبل الشهر كان جائزاً وكان موعداً ان شاء وفيه وان شاء لم ينفه لأنه لا يفسد
حتى يكون في العقد وإذا ابتاع رجل طعاماً سمي الثمن إلى أجل والطعام نقد وقبض الطعام فلا بأس أن
يبيع الطعام بمقدار القرض وبعد زمان إذا صار من ضمانه من الذي اشترى منه ومن غيره وينقد إلى أجل
لان البيعة الآخرة غير البيعة الأولى وإذا سلف رجل في العروض والطعام الذي يغير إلى أجل فليس عليه
أن يقبضه حتى يحل أجله فإذا حل أجله جبر على قبضه وسواء عرضه عليه قبل أن يحل الأجل بساعة
أو بسنة وان اجتمع على الرضا يقبضه فلا بأس وسواء كان ذلك قبل أن يحل الأجل بسنة أو بساعة وإذا
ابتاع الرجل شيئاً من الحيوان أو غيره غائباً عنه والمشتري يعرفه بعينه فالشراء جائز وهو مضمون من مال
البائع حتى يقبضه المشتري فإذا كان المشتري لم يعرفه بالخيار إذا رآه من عيب ومن غير عيب وسواء وصف
له أو لم يوصف إذا اشتراه بعينه غير مضمون على صاحبه فهو سواء وهو شراء عين ولو جاء به على الصفة إذا لم
يكن رآه لم يلزمه أن يأخذ إلا أن يشاء وسواء أدركها بالصفة حية أو ميتة ولو أنه اشتراه على صفة مضمونة إلى
أجل معلوم فبما بالصفة لزم المشتري أحب أو كره وذلك أن شراءه ليس بعين ولو وجد تلك الصفة في يد
البائع فأراد أن يأخذها كان للبائع أن ينعه أياها إذا أعطاه صفة غيرها وهذا فرق بين شراء الاعيان
والصفات الاعيان لا يجوز أن يتحول الشراء منها في غيرها إلا أن يرضى المتاع والصفات يجوز أن يتحول
صفة في غيرها إذا أوفى أدنى صفة ويجوز التفتد في الشيء الغائب وفي الشيء الحاضر بالخيار وليس هذا من بيع
وسلف بسيل وإذا اشترى الرجل الشيء إلى أجل ثم قطع بالنقد فلا بأس وإذا اشترى ولم يسم أحداً فهو
بنقد ولا يلزمه أن يدفع الثمن حتى يدفع اليه ما اشترى وإذا اشترى الرجل الجارية أو العبد وقدر أنه وهو
غائب عنه وأبرأ البائع من عيبه ثم أتاه به فقال قد زاد اللعب فالقول قول المشتري مع عينه ولا تباع
السلعة الغائبة على أنها تلفت فعلى صاحبها مثلها ولا بأس أن يشتري الشيء الغائب بدين إلى أجل معلوم
والأجل من يوم تقع الصفقة فان قال اشترى هاتك إلى شهر من يوم أقبض السلعة فالشراء باطل لأنه قد
يقبضها في يومه ويقبضها بعد شهر وأكثر

(باب في بيع الغائب إلى أجل)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل من الرجل عبد الله فأتاه بذهب ديناله على آخر أو غائبة عنه ببلد
فالباع باطل (قال) وكذلك لو باعه عبداً ودفعه إليه الآن يدفعه إليه ويرضى الآخر بحواله على رجل فأما
أن يبيعه أياه ويقول خذ ذهبي الغائبة على أنه ان لم يجدها فالمشتري ضامن لها فالبيع باطل لان هذا أجل
غير معلوم وبيع غير مدة ويحول إلى ذمة أخرى (قال الشافعي) ومن أتى حاكماً فاشترى منه ثوباً على
منسجته قد بقي منه بعضه فلا خير فيه تقدمه أو لم ينقده لأنه لا يدري كيف يخرج باقي الثوب وهذا البيع عن
يراه ولا صفة مضمونة قال ولا بأس بشراء الدار حاضرة وغائبة ونقدتها ومداوعة وغير مداوعة (قال)
ولا بأس بالنقد في بيع الخيار (قال) وإذا اشترى الرجل بالخيار وقبض المشتري فالمشتري ضامن حتى يرد

كان القول قول المستعير
(قال المزني) رحمه
الله هذا عدى خلاف
أصله لأنه يجعل من
سكن دار رجل كن
تعدى على سلعته
فألتفها له قبة السكنى
وقوله من ألتف شيئاً
ضمن ومن ادعى البراءة
لم يبرأ فهذا مقر بأخذ
سكنى وركوب دابة
ومدع البراءة فعليه
البينة وعلى المنكروب
الدابة والدار المبيّن
وبأخذ القبة (قال
الشافعي رحمه الله) ومن
تعدى في ودعة ثم ردها
إلى موضعها الذي كانت
فيه ضمن لأنه خرج من
الامانة ولم يحدث له رب
المال استمنا فلا يبرأ
حتى يدفعها إليه وإذا
أعاده بقعة بيني فبإنياء
لم يكن لصاحب البقعة
أن يخرجها حتى يعطيه
قيمة بنائه قائماً يوم
يخرجها ولو وقتله وقتنا
وكذلك لو أذن له في
البناء مطلقاً ولكن لو
قال فان انقضى الوقت
كان عليه أن تنقض
بناؤه كان ذلك عليه
لأنه لم يفسره انما غر
نفسه

(كتاب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله فإذا اشترى رجل لرجل ثوبا بشفاف صغير أو كبيراً بأخذ ما بين طرفيه طويلاً وعرضاً أو كسر له شيئاً كسر أصغراً أو كبيراً أو رضضه أو جعنى له على عمود أو فاعماه أو شبهه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان غسبر الرقيق والحيوان مكسوراً أو صحنياً وشجر وما قد برى من جرحه ثم يعطى مالك ذلك ما بين القبتين ويكون ما بقى بعد الحناية لصاحبه نفعه أو لم ينفعه فاما ما جنى عليه من العبد فيقوم بهما قبل الحناية ثم ينظر إلى الحناية فيعطى أرضها من قيمة العبد بهما كما (١) العقاق كسحاب وكتاب الجمل وفرس عقوق كصبور حامل أو حامل ضد كافي القاموس كسبه

السلعة كما أخذها وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما معا وإذا باع الرجل السلعة وهو بالخيار فليس الذي عليه الخيار أن يرد إنما رد الذي له الخيار (قال) ويبيع الخيار جازماً من باع جارية فللمشتري قبضها وليس عليه وضعها للاستبراء ويستبرئها المشتري عنده وإذا قبضها المشتري فهي من ضمانه وفي ملكه وإذا حال البائع بينه وبينها وضعها على يدي عدل يستبرئها فهي من ضمان البائع حتى يقبضها المشتري ثم يكون هو الذي يضعها ويجوز بيع المشتري فيها ولا يجوز بيع البائع حتى يردّها المشتري أو يتفاسخ البيع ومن اشترى جارية بالخيار فبات قبل أن يختار فورثته يقومون مقامه وإذا باع الرجل السلعة لرجل واستثنى رضا المبيع له ما بينه وبين ثلاث فإن رضى المبيع له فالبيع جائز وإن أراد ردّها الراد جعل الراد في غيره فليس ذلك له إلا أن يجعله وكلا يرد أو أحازة فتجوز الوكالة عن أمره (قال الشافعي) ومن باع سلعة على رضا غيره كان الذي شرط له الرضا ردول يمكن للبائع فإن قال على أن أستاذ فليس له أن يرد حتى يقول قد أستاذت فأمرت بالرد (قال الشافعي) ولا يخير في أن يشتري الرجل الدابة بعينها على أن يقبضها بعد سنة لأنها قد تغيرت إلى سنة وتلف ولا يخير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط ركوها قل ذلك أو أكثر (قال) ولا يخير في أن يبيع الرجل الدابة ويشترط عقاقها (١) ولو قال هي عقوق ولم يشترط ذلك لم يكن بذلك بأس وإذا باع الرجل ولداً جارية على أن عليه رضاعه ومؤنته سنة أو أقل فالبيع باطل لأنه قد عوت قبل سنة فلو كان مضموناً للمشتري فضل الرضاع لم يجز لأنه وقع لا يعرف حصته من حصّة البيع ولو كان مضموناً من البائع كان عيناً يقدر على قبضها ولا يقدر على قبضها إلا بعد سنة ويكون دونها بيع واجارة

(باب غمر الحائط يباع أصله)

(أخبرنا الشافعي) رحمه الله قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المتاع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المتاع (قال الشافعي) وهذا الحديث ثابت عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نأخذ وفيه دلالات أحدها لا يشك في أن الحائط إذا بيع وقد أبر نخله فالثمره لبايعه إلا أن يشترطها مبتاعه فيكون مما وقعت عليه صفقة البيع ويكون لها حصّة من الثمن (قال) والثانية أن الحائط إذا بيع ولم يؤبر نخله فالثمره للمشتري لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حدث فقال إذا أبر فثمرتها للبائع فقد أخبرنا أن حكمه إذا لم يؤبر غير حكمه إذا أبر ولا يكون ما فيه إلا بائعاً والمشتري لا لغريمه ولا موقوفاً فمن باع حائطاً لم يؤبر فالثمره للمشتري بغير شرط استدلالاً بموجوب السنة (قال) ومن باع أصل نخل لم يخل أو غرل بعبد أن تؤبر أنات النخل فثمرها للبائع إلا أن يشترط المتاع ومن باع فحلاً قبل أن تؤبر أنات النخل فالثمره للمشتري (قال) والحوائط تختلف بنهاية ويجدد السقف فيستأجر بباركل بلد بقدر جرحها ويردها وما قدر الله تعالى من إبانها فمن باع حائطاً لم يؤبر فثمرته للمتاع وإن أبر غيره لأن حكمه به لا بغيره وكذلك لا يباع منها شيء حتى يبدو صلاحه وإن بدا صلاح غيره وسواء كان نخل الرجل قليلاً أو كثيراً إذا كان في حطار واحد أو بة واحدة واحدة في غير حطار فبدا صلاح واحدة منه حل ببيعها ولو كان إلى جنبه حائط له آخر أو لغيره فبدا صلاح حائط غيره الذي هو إلى جنبه لم يخل ببيع غمر حائطه بحلول بيع الذي إلى جنبه وأقل ذلك أن يرى في شيء منه الحجرة أو الفرة أو أقل الأبار أن يكون في شيء منه الأبار فيقع عليه اسم أنه قد أبر كما أنه إذا بدا صلاح شيء منه وقع عليه اسم أنه قد بدا صلاحه واسم أنه قد أبر فيحل ببيعها ولا ينتظر آخره بعد أن يرى ذلك في أوله (قال) والأبار التلج وهو أن يأخذ شيئاً من طلع الفحل فيدخله بين ظهري في طلع الأبار من النخل فيكون له باذن الله صلاحاً (قال) والدلالة بالسنة في النخل قبل أن يؤبر وبعد الأبار في أنه داخل في البيع مثل

الدلالة بالاجماع في جنين الامة وذات الحمل من الهائم فان الناس لم يختلفوا في أن كل ذات حمل من بني آدم ومن الهائم بيعت فحملها تبع لها كعضو منها داخل في البيع بلا حصة من الثمن لانه لم يزلها ومن باعها وقت ولدت فالولد غير لها وهو للبائع الا أن يشترطه المبتاع فيكون قد وقعت عليه الصفقة وكانت له حصة من الثمن ويخالف التمر لم يثر بالجنين في أن له حصة من الثمن لانه ظاهر وليست للجنين لانه غير ظاهر ولولا ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لما كان التمر قد طاع مثل الجنين في بطن أمه لانه قد يقدر على قطعه والتفريق بينه وبين شجره ويكون ذلك باحاطته والجنين لا يقدر على اخراجه حتى يقدر الله تعالى له ولا يباح لاحد اخراجه وانما جعنا بينه ما حيث اجتماع في بعض حكمه ما بان السنة جاءت في التمر لم يثر كعنى الجنين في الاجماع فجمعنا بين ما خذ بالاقياس اذ وجدنا حكم السنة في التمر لم يثر برحكم الاجماع في جنين الامة وانما مثلنا فيه تشبيها ليقفه من سمعه من غير أن يكون الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتاج الى أن يقاس على شيء بل الاشياء تكون له تبعاً (قال) ولو باع رجل أصل حائط وقد تشقق طلع اناته أو شيء منه فأخر بابه وقد أبر غيره من حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تابر لانه قد جاء عليه وقت الابار وظهرت الثمرة ورثت بعد تفريقها في الجف (١) قال واذا بدأ في الابار شيء منه كان جميع ثمر الحائط المبيع للبائع كما يكون اذا رثت في شيء من الحائط الحرة أو الصفرة حل بيع الثمرة وان كان بعضه أو أكثر لم يحمر أو يصفّر (قال) والكرفس اذا بيع أصله كالنخل اذا خرج من جوزه ولم ينشق فهو للشري واذا انشق جوزه فهو للبائع كما يكون الطلع قبل الابار وبعده (قال) فان قال قائل فاما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع اذا أبر فكيف قلت يكون له اذا استأجر وان لم يثر بر قبله ان شاء الله تعالى لا معنى للابار الاوقته ولو كان الذي يوجب الثمرة للبائع أن يكون انما يستحقها بان يأبرها فاختلف هو والمشتري انبى أن يكون القول قول المشتري لان البائع يدعي شيئا قد خرج منه الى المشتري وانبى ان تصادف ان يكون له ثمر كل نخلة أبرها ولا يكون له ثمر نخلة لم يابرها (قال) وما قلت من هذا هو موجود في السنة في بيع الثمر اذا بدا صلاحه وذلك اذا أجزأ أو بعضه وذلك وقت يأتي عليه وهذا مذكور في بيع الثمار اذا بدا صلاحها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء أخبره أن رجلا باع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطاً ممتراً ولم يشترط المبتاع الثمر ولم يستثن البائع الثمر ولم يذكره فلما ثبت البيع اختلفا في الثمر فاحتكما فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى بالثمر الذي يقع النخل للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن ابن طلوس عن أبيه أنه كان يقول في العبد المملوك وفي النخل المتمر يباع ولا يذبح كران ماله ولا ثمره هو للبائع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء رأيت لو أن انساناً باع رقبة حائط متمر لم يذكر الثمرة عند البيع لا للبائع ولا للمشتري أو عبد الله مال كذلك فلما ثبت البيع قال المبتاع اني أردت الثمر قال لا يصدق والبيع جائز وعن ابن جريج أنه قال لعطاء ان رجلاً أعتق عبداً له مال قال نيت في ذلك ان كان نوى في نفسه أن ماله لا يفتق منه فماله كله لسيده وهذا كله نأخذ في الثمرة والعبد (قال) واذا بيعت رقبة الحائط وقد أبر شيء من نخله فثمره ذلك النخل في عامه ذلك البائع ولو كان منه ما لم يثر ولم يطلع لان حكمه ثمر ذلك النخل في عامه ذلك حكم واحد كما يكون اذا بدا صلاحه ولم يثر (قال) ولو أصيبت الثمرة في يدى مشتري رقبة الحائط بجائحة تأتي عليه أو على بعضه فلا يكون للمشتري أن يرجع بالثمرة المصابة ولا بشيء منها على البائع فان قال قائل ولم لا يرجع بها ولها من الثمن حصة قيل لانها انما جازت تبعاً في البيع لا ترى أنها لو كانت تباع منفردة لم يحل بيعها حتى تحمر فلما كانت تبعاً في بيع رقبة الحائط حل بيعها وكان حكمها حكم رقبة الحائط ونخله الذي يحل بيعه صفة غيره وكبيره وكانت مقبوضة للقبض النخل وكانت المصيبة بها كالمصيبة بالنخل

يعطى الحريم من أرض الجنانية من دينه بالغا ذلك ما بلغ ولو كانت فيما كذا أخذ الحزديات (قال الشافعي) وكيف غلط من زعم أنه ان جنى على عسدي فلم يفسده أخذته وقبته مانقصة وان زاد الجناني معصية الله تعالى فأفسده سقط حقه الآن أسلمه يملكه الجناني فيسقط حقه بالفساد حين عظم ويثبت حين صغر ويملك على حين عصي فأفسد فلم يملك بعضا ببعض ما أفسد وهذا القول خلاف لأصل حكم الله تعالى بين المسلمين في أن المالكين على ملكهم لا يملك عليهم الارضاهم وخلاف المعقول والقياس (قال) ولو غصب جارية تساوى مائة فزادت في يده بتعليم

(١) الجف بضم الجيم وعاء الطلع كافي القاموس

منه أو لئمن واعتناء من
ماله حتى صارت تساوى
ألفاً ثم نقصت حتى
صارت تساوى مائة
فانه يأخذها وتسماة
معها كما تكون له لو
غصبه أباه وهو
تساوى ألفاً فنقصت
تسمائه وكذلك هذا في
البيع الفاسد والحكم
في ولدها الذين ولادوا في
الغصب كالحكم في
بنها ولو باعها الغاصب
فأولدها المشتري ثم
استحقها المغصوب
أخذ من المشتري مهرها
وقبضها ان كانت مئة
وأخذها ان كانت حبة
وأخذ منه قيمة أولادها
يوم سقطوا أحياء ولا
يرجع عليه بقيمة من سقط
ميتا ويرجع المشتري
على الغاصب بجميع
ما ضمنه من قيمة الولد
لانه غره ولا أدره بالمهر
لانه كالشيء يتلفه فلا
يرجع بغيره على غيره
وإذا كان الغاصب هو
الذي أولدها أخذها
وما نقصها ومهر مثلها

والمشتري لو أصيب بالخل بعد أن يقبضها كانت المصيبة منه فان ابتاع رجل حائطاً فبخرم ثوباً بركان
له مع الخخل أو شرطه بعدما أرفك كان له بالشرط مع الخخل فلم يقبضه حتى أصيب بعض الثوب فبخرم ثوباً بركان
أحدهما أنه بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم له كما اشترى أو أخذ منه حصته من الثمن بحسب ثمن الحائط أو الثمرة
فينظر كم حصته المصاب منها فيطرح عن المشتري من أصل الثمن بقدره فان كان الثمن مائة والمصاب عشر
العشر فما اشترى طرح عنه دينار من أصل الثمن لان قيمة المصاب لانه شيء يخرج من عقدة البيع بالمصيبة
وهكذا كل ما وقعت عليه صفقة البيع بعينه من نبات أو نخل أو غيره فما أصيب منه شيء بعد الصفقة وقبل
قبض المشتري فالمشتري بالخيار في رد البيع لانه لم يسلم اليه كما اشترى بكاله أو أخذ ما بقي بحصته من الثمن لانه
قد ملكه ملكاً صحيحاً وكان في أصل الملك أن كل واحد منه حصته من الثمن المسمى ولا يكون للمشتري في هذا
الوجه خيار (قال) وهكذا الثمر يبتاع مع رقبة الحائط ويقبض فتصيبه الحائجة في قول من وضع الحائجة
وفي القول الآخر الذي حكيت فيه قولاً يخالفه سواء لا يختلفان والقول الثاني ان المشتري ان شاء رد البيع
بالنقص الذي دخل عليه قبل القبض وان شاء أخذه منه بجميع الثمن لا ينقص عنه شيء لانها صفقة
واحدة (قال) فان قال قائل فكيف أجزم بيع الثمرة لم يبدل صلاحها مع الحائط وجعلت لها حصته من الثمن
ولم تجزوها على الانفراد قيل بما وصفنا من السنة فان قال فكيف أجزم بيع الدار بغيرها ومسيل ما فيها
وأفنتها وذلك غير معلوم قيل أجراه لانه في معنى الثمرة التي لم يبدل صلاحها تباع في البيع ولو بيع من هذا شيء
على الانفراد لم يجز فان قال قائل فكيف يكون داخل في جملة البيع وهو ان بعض لم يجز بيعه على الانفراد
قيل بما وصفنا لثان فان قال فهل يدخل في هذا العبد يباع قلت نعم في معنى ويخالفه في آخر فان قال
فما المعنى الذي يدخل فيه فيه قيل اذا بعنا عبداً بعنا كمال جوارحه وسمعوه وبصره ولو بعنا كمال جوارحه
من جوارحه تقطعها أو لا تقطعها لم يجز البيع فهي اذا كانت فيه جازت واذا أفردت منه لم يحل بيعها
لان فيها عداً باع عليه وليس فيها منفعة لمشتريه ولو لم تقطع وهذا الموضع الذي يخالف فيه العبد بما وصفنا من
الطرق والثمر وفي ذلك أنه يحل تفريق الثمر وقطع الطرق ولا يحل قطع الجارحة الا بالحكمة (قال) وجميع
ثمار الشجر في معنى ثمر الخخل اذا رى في أوله النضج حل بيع آخره وهما يكونان بارزين معا ولا يحل بيع
واحد منهما ما حي يري في أولهما النضج (قال) ويخالف الثمار من الاعقاب وغيرها الخخل فتكون كل ثمرة
خرجت بارزة ترى في أول ما تخرج كما ترى في آخره لا مثل ثمر الخخل في الطلعة يكون مغيباً وهو يرى يكون
بارزاً وفي معنى ثمرة الخخل بارزاً فاذا باعه شجرة مثلاً فالثمر للبائع الا أن يشترط المبتاع لان الثمر قد فارق أن
يكون مستودعاً في الشجر كما يكون الجمل مستودعاً في الامة ذات الجمل (قال) ومعقون في السنة اذا كانت
الثمرة للبائع كان على المشتري تركها في شجرها الى أن تبلغ الجذاز والقطاف واللقاط من الشجر (قال)
واذا كان لا يصلحها الا السقي فعلى المشتري تخليه للبائع وما يكتفي الشجر من السقي الى أن يجذو يقطع
ويقطع فان انقطع الماء فلا شيء على المشتري فيما أصيب به البائع في ثمرة وكذلك ان أصابته حائجة وذلك
انه لم يبعه شيئاً فساه تسليم ما باعه (قال) وان انقطع الماء فكان الثمر يصلح تركه حتى يبلغ وان كان لا يصلح لم
يمنعه صاحبه من قطعه ولأول كان الماء كاهو ولو قطعه فان أراد الماء لم يكن ذلك له انما يكون له من الماء
ما فيه صلاح ثمرة فاذا ذهب ثمرة فلاحق له في الماء (قال) وان انقطع الماء فكان بقاء الثمرة في الخخل وغيره
من الشجر المسقوى يضر بالخخل ففيها قولان أحدهما أن يسأل أهل ذلك الوادي الذي به ذلك الماء فان
قالوا ليس يصلح في مثل هذا من انقطاع الماء الا قطع ثمرة عنه والا ضرر يقاوب الخخل ضرراً يبينها فيها أخذ
صاحبه بقطعه الا أن يسقيه متطوعاً وقبل قد أصبت وأصيب صاحب الاصل بأكثر من مصيبتك فان قالوا
هو لا يضر بها ضرراً يبينها والثمر يصلح ان تركه فيها وان كان قطعه خسرماً الهاترك اذا لم يكن فيه ضررين فان

قالوا لا يسلم الثمر الا ان ترك اياما ترك اياما حتى اذا بلغ الوقت الذي يقولون فيه هلك فلو قيل اقطعه لانه خير لك
ولصاحبك كان وجهها له تركه اذ لم يضر بالخل ضررا بينا وان قال صاحب غنبل ليس له اصله ادع غنبي
فيه ليكون ابقى له او سفر رجل او تفاح او غيره لم يكن له ذلك اذا كان القطاف واللقاط والخذاذ اخذ بحد آخره
وقطافه وللقاطه ولا يترك ثمره فيه بعد ان يصلح فيه القطاف والخذاذ واللقاط (قال) وان اختلف رب الحائط
والمشتري في السقي خلاف في السقي على ما لاغنى بالثمر ولا صلاح له الا به وما يسقي عليه اهل الاموال اموالهم
في التمار عامة لا ما يضر بالثمر ولا ما يرب يذفيه مما لا يسقيه اهل الاموال اذا كانت لهم التمار (قال) فان
كان المبيع ثمارا او غيره من شجر تكون فيه الثمرة ظاهرة ثم تخرج قبل ان تبلغ الخارجة ثمرة غيرها من ذلك
الصف فان كانت الخارجة المشتراة من الثمرة التي تحدث التي لم يقع عليها البيع فالبائع جائز للشري الثمرة
الخارجة التي اشترى يتركها حتى تبلغ وان كانت لا تميز عما يخرج بعد هاهنا ثمرة الشجرة فالبائع مفسوخ
لان ما يخرج بعد الصفقة من الثمرة التي لم تدخل في البيع غير مميّزة من الثمرة الاخلا في الصفقة والبيع
لا تكون الاموال (قال الربيع) وللشافعي في مثل هذا قول آخر ان البيع مفسوخ اذا كان الخارج
لا يميز الا ان يشاء رب الحائط ان يسلم ما زاد من الثمرة التي اختلطت بثمر المشتري يسلمه للشري فيكون قد صار
اليه ثمره والزائدة اذا كانت الخارجة لا تميز التي تطلع بها (قال الشافعي) فان باعه على ان يلقط الثمرة
او يقطعها يبيع يمينها فالبائع جائز وما حدث في ملك البائع وانما يفسد البيع اذا ترك ثمره فكانت
مختلطة بثمر المشتري لا تميزها (قال) واذا باع رجل رجلا ارضا فيها شجر رمان ولوز وجوزور وانج وغيره مما
دونه ثم يواريه بكل حال فهو كما وصفت من الثمر البادي الذي لا تشربه يواريه اذا ظهرت ثمرته فالثمره للبائع
الا ان يشترطها للمبتاع وذلك ان قشر هذا لا ينشق عما في احوافه وصلاحه في بقائه الا ان منقما من الرمان
ينشقه منه الشيء فيكون نقص على مالكه لان الاصل له ان لا ينشق لانه ابقى له والقول فيه كالقول في ثمر
الشجر غير الخلل من الغلب والارج وغيره لا يخالفه والقول في تركه الى بلوغه كالقول فيها وفي غير الخلل
لا يفسد مالكه عن بلوغ صلاحه ولا يترك وان كان ذلك خيرا للمالك اذا بلغ ان يقطع منها او يلقط
والقول في شيء ان كان يرب يذفيها كالقول في التين لا يختلف وكذلك في ثمر شجر وهكذا القول في الباذنجان
وغيره من الشجر الذي ثبت اصله وعلامة الاصل الذي يثبت ان ثمره ثمرة ثمرة ثمرة ثمرة ثمرة ثمرة
تقطع ثمرته فما كان هكذا فهو من الاصل وذلك مثل القناء والخربز والكرفس وغيره وما كان انما
ثمره مرة فمثل الزرع (قال) ومن باع ارضا فيها زرع قد خرج من الارض فالزراع للبائع الا ان يشترطه
المبتاع فاذا احصد فاصاحبه اخذه فان كان الزرع مما يبقى له اصول في الارض تفسدها فعلى صاحب
الزرع نزعها عن رب الارض ان شاء رب الارض قال وهكذا اذا باعه ارضا فيها زرع يحصد مرة واحدة
(قال) فاما القصب فاذا باعه ارضا فيها قصب قد خرج من الارض فللمالك من القصب جرة واحدة وليس
له قاعه من اصله لانه اصل (قال) وكل ما يجزى من الارض من القصب في الاصل والثمر ما خرج
لا يخالفه (قال) واذا باعه ارضا فيها موز قد خرج منه ما خرج من الموز قبل بيعه وليس له ما خرج مرة اخرى
من الشجر الذي يجنب الموز وذلك ان شجرة الموز عند الحمل مرة وينبت الى جنبها اربع فتقطع ويخرج
في الذي حولها (قال) فاذا كان شجر الموز كثيرا وكان يخرج في الموز منه الشيء اليوم وفي الاخرى غد وفي
الاخرى بعد حتى لا يميز ما كان منه خارجا عند عقد البيع مما خرج بعده ساعة او ايام متتابعة فالقول فيها
كالقول في التين وما تابع ثمرته في الاصل الواحد انه لا يصلح بيعه ابدا وذلك ان الموز الحولي يتفرق ويكون
بينه اولاده بعضها اشرف من بعض فيباع في الحولي مثله موز خارج فيقول ليبلغ ويخرج في كل يوم من
اولاده بقدر ادراكه متتابعات لا يتفرق منه ما وقعت عليه عقدة البيع مما حدث بعدها ولم يدخل في عقدة
البيع والبيع ما عرف المبيع منه من غير المبيع فيسلم الى كل واحد من المتبايعين حقه (قال) ولا يصح بيعه

وجميع ولها وقيمة من
كان منهم ميتا وعليه
الحضانة لم يأت بشبهة
فان كان ثوبا فابلاؤه
المشتري اخذه من
المشتري وما بين قيمته
بمعيها يوم عصبه وبين
قيمته وقت ابلائه ويرجع
المشتري على الغاصب
بالتين الذي دفعه وليست
أنتظر القيمة التي تغير
الاصواق وانما أنتظر
التي تغير الابدان وان
كان المقتصر بدينه
ففسدها الغاصب أو
لم يشغلها أو دارا فسكنها
أو أكرها أو لم يسكنها
ولم يكرها فليس كراه
مثل كراه ذلك من
هذه أخذته حتى يرد
وليس الغاية بالغصان
الا لئلا يكسر الذي قضى به
به رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأدنى من
الشافعي رحمه الله
يعلى من قال ان
الغاصب اذا ضمن
سقط عنه الكراه قوله
اذا اكرى قصا فأنز
به أو يثاقب فيه

رجى انه ضامن وعليه
الكراهة قال ولولا سكره
أمة أو حرة فعليه الحد
والمهر ولا معنى للجماع
الافى منزلتين احدهما
أن تكون هي زانية
محدودة فلا مهر لها
ومنزلة تكون مصابة
بنكاح فلها مهرها
ومنزلة تكون شبهة بين
النكاح الصحيح والزنا
الصريح فلها مختلفوا
أنها اذا أضيفت بنكاح
فاسد أنه لا حد عليها
ولها المهر عوضا من
الجماع انبغى أن
يحكموا لها اذا
استكرهت بمهر عوضا
من الجماع لانها لم تنج
نفسا فانها أحسن
حالا من العاصية
بنكاح فانه اذا كانت
عالة (قال الشافعي)
رحمه الله في السرقة
حكمان أحدهما لله عز
وجل والاخر للأمين
فاذا قطع لله تعالى أخذ
منه ما سرق للأمين
فان لم يؤخذ فقيمته
لاني لم أجده أحد ضمن

بأن يقول له ثمرة مائة شجرة موزونة من قبل أن تمارها تختلف ويخطئ ويصيب وكذلك كل ما كان في معناه
من ذي غر وزرع (قال) وكل أرض يبعث بحدودها فليشتريها جميع ما فيها من الأصل والأصل ما وصفت
بها له ثمرة بعد ثمرة من كل شجرة وزرع من ثمرة وكل ما ثبت من الشجر والنبات وما كان مما يخف من
النبات مثل البناء بنحش فاعلم هذا كالتباعد والجري بدفعه لبايعه الآن يدخله المشتري في صفقة البيع
فيكون له بالشراء (قال) وكل هذا اذا عرف المشتري والبائع ما في شجر الأرض من الثمر وفي أديم الأرض
من الزرع (قال) فان كانت الأرض غائبة عند البيع عن البائع والمشتري أو عن المشتري دون البائع
فوجد في شجرها غر اقصد ابرأ وزرع اقد طلع فالمشتري بالخيار اذا علم هذا ان كان قد رأى الأرض قبل الشراء
ورضى بالان في هذا اعلم عليه نقصا بانقطاع الثمرة عنه عامه ذلك وحسب شجرة بالثمرة وشغل أرضه بالزرع وبالدخل
فيها عليه اذا كانت له ثمرة لانه ليس له أن يمنع الدخول عليه في أرضه لعماله غرنه ولا يمنع من يصلح له أرضه
من عمل له فان أحب أجاز البيع وان أحب رده (قال) واذا اشتري وهو عالم بما خرج من ثمرها فلا خيار له
واذا باع الرجل الرجل أرضا فيها حب فلا بد له ولم يعلم المشتري فالحب كالزرع قد خرج من الأرض لا يملكه
المشتري لانه تحت الأرض وما يملكه المشتري بالصفقة فهو للبائع وهو يعني غناء الزرع فيقال للمشتري
لأن الخيار فان شئت فأخر البيع ودع الحب حتى يبلغ فيصعد كاتدع الزرع وان شئت فأنقض البيع اذا
كان يشغل أرضه ويدخل عليك فيها به من ليس عليك دخوله الآن بقاء البائع أن يسلم الزرع للمشتري
أو يقلعه عنه ويكون قلعه غير مضر بالأرض فان شاء ذلك لم يكن للمشتري خيار لانه قد زيد بخيرا فان
قال قائل كيف يجعل هذا كالم يخرج من ثمر الشجر وولاد الجارية قيل له ان شاء الله تعالى أما ثمر الشجر
فأمر لا صنعة فيه لا دمين هوشى يخلفه الله عز وجل كيف شاء لشيء استودعه الآدميون الشجر لم يكن
فيها فادخلوه فيها وما خرج منه في عامه خرج في أعوام بعده مثله لان خلقته الشجر كذلك والبذر ينشتر في
الأرض انما هو شيء يستودعه الآدميون الأرض ويحصده فلا يعود الا أن يعاد فيها غيره ولما رأيت ما كان
مدفونا في الأرض من مال وسجارة وخشب غير مبنية كان البائع لانه شيء وضعه في الأرض غير الأرض لم يجز
أن يكون البذر في أن البائع يملكه الامثلة لانه شيء وضعه البائع غير الأرض فان قال قائل كيف لا يخرج
زرعه كما يخرج ما دفن في الأرض من مال وخشب قيل دفن تلك فيها يخرجها كما دفن الثمن بالثمن بالدفن
واذا امر بالمدفون من الحب وقت فلوا أخرجه لم ينفعه قلب الأرض له وتلك لا تقلبها فأما ولاد الجارية فثمن
لاحكمه الاحكام أمه الأثرى أنهم اتفقوا ولا يقصد قصد بعث في عتق وتباع ولا يباع فملكه المشتري وأن
حكمه في العتق والبيع حكم عضومنها وان لم يسمه كان للمشتري الخيار لا اختلاف الزرع في مقامه في الأرض
وافساده اياها (قال) وان كان البائع قد أعلم المشتري أن له في الأرض التي باعه بذرا سماء لا يدخل في بيعه
فاشتري على ذلك فلا خيار للمشتري وعليه أن يدعه حتى يصرم فان كان مما ثبت من الزرع تركه حتى يصرمه
ثم كان للمشتري أصله ولم يكن للبائع قلعه ولا قطعه (قال) وان عمل البائع فقلعه قبل بلوغ مثله لم يكن له
أن يدعه ليستقلفه وهو يكن جذع غضة فليس له أن ينتظر أخرى حتى تبلغ لانه وان لم يكن له مما خرج منه
الامر فتهملها فلا يتحول حقه في غيرها بحال والقول في الزرع من الحنطة وغيرها مما لا يصرم الامر أشبه
أن يكون قياسا على الثمرة مرة واحدة في السنة الآية يخالف الأصل فيكون الأصل مما لو كاعتل له الأرض
ولا يكون هذا مما لو كاعتل له الأرض لانه ليس بثابت فيها (قال) وما كان من الشجر بثمر مرارا فهو
كالأصل الثابت مما لو كاعتل له الأرض وان باعه وقصد صلح وقد ظهر ثمرة فيه فثمره للبائع الا أن يشترطها
المشتري كما يكون النخل الملقح (قال) وذلك مثل الكرسف اذا باعه وقد تشقق جوز كرسفه عنه فالثمرة
للبائع كما تشقق الطلعة فكذلك البائع ذلك حين يلقح فان باعه قبل أن يتشقق من جوز كرسفه شيء فالثمرة
للمشتري وما كان من الشجر هكذا يتشقق ثمرة يصلح مثل النخل وما كان يبقى بحاله فاذا خرجت الثمرة

نخروجه كتنشق الطلع وجوز الكرسف فهو للبائع إلا أن يشترط المشتري (قال) وما أثمر منه في السنة
 صرارا فيسحق وفيه ثمرة فهي للبائع وحدها فإذا انقضت فإخرج بعدها مما لم تقع عليه صفقة البيع فلم يشترى
 الأصل مع الأرض وصنف من الثمرة فكان يخرج منه الشيء بعد الشيء حتى لا ينفصل ما وقعت عليه صفقة
 البيع وهو في شجرة فكان للبائع ما يقع عليه صفقة البيع وكان للمشتري ما حدث فإن اختلط ما اشترى
 بما لم يشتر ولم يثمره في نفسه فقولان أحدهما لا يجوز البيع فيه إلا بأن يسلّم البائع للمشتري الثمرة كلها فيكون
 قد أوفاه حقه وزاد أو يترك المشتري له هذه الثمرة فيكون قد ترك له حقه (قال) ومن أجاز هذا قال هذا
 كن اشترى طعاما جزافا فالتى البائع فيه طعاما غيره ثم سلّم البائع للمشتري جميع ما اشترى منه وزاد ما ألقاه
 في طعامه فلم يظلمه ولم ينقصه شيئا بما عساه وزاده الذي خلط وإن لم يعرف المبيع منه من غير المبيع (قال) وقال
 في الوجه الذي يترك فيه المتاع حقه هذا كرجل ابتاع من رجل طعاما جزافا فالتى المشتري فيه طعاما
 ثم أخذ البائع منه شيئا فرضى المشتري أن يأخذ ما بقي من الطعام بجميع الثمن ويترك له حقه فيما أخذ
 منه فإن الصفقة وقعت صحيحة إلا أن فيها خيارا للمشتري فأجيزها أو يكون للمشتري ترك ردها بخياره (والقول
 الثاني أنه يفسد البيع من قبل أنه وإن وقع صحيحا وقد اختلط حتى لا يتميز الصحيح منه الذي وقعت عليه
 صفقة البيع مما لم تقع عليه صفقة البيع (قال) والقصب والقناء وكل ما كان يصرم مرة بعد الأخرى
 من الأصول فلم يشترى ملكه كما عاكك النخل إذا اشترى الأصل وما خرج فيه من ثمرة مرة فذلك الثمرة للبائع
 وما بعدها للمشتري فأما القصب فالبائع أول صرمة منه وما بقي بعدها للمشتري فعلى هذا الباب كله وقياسه
 وهكذا القول كلها إذا كانت في الأرض فالبائع منها أول جزء وما بقي للمشتري وليس للبائع أن يقلعهما من
 أصولها وإن كانت شجرة واحدة ثم تنبت بعدها جزأت حكمهما حكم الأصول تلك بما عاكك به الأصول من
 شرا فربة الأرض (قال) وما كان من نبات فأنما يكون مرة واحدة فهو كالزروع يترك حتى يبلغ ثم لصاحبه
 البائع الأرض أن يقلعه إن شاء فإن كان قلعه بضر بالأرض كلف أعادتها كما كانت (قال) وكذلك كل ما كان
 في الأرض من نبات الأرض مما لم ينبت الناس وكان ينفث على الماء فلصاحبه فيه ماله في الزرع والأصل يأخذ
 ثمرة أول جزء منه إن كانت تنبت بعدها ويقلعه من أصله إن كان لا ينفث بعد جزء واحدة لا يختلف ذلك
 (قال) ولو باع رجل رجلا أرضا أو دارا فكان له فيها خشب مدفون أو حجارة مدفونة ليست بعينة إن ملك
 الموضوع كله للبائع لا يملك المشتري منه شيئا إنما يملك الأرض بما خلق في الأرض من ماء وطين وما كان فيها
 من أصل نابت من غرس أو بناء وما كان غريبا نابت أو مستودع فيها فهو له بآثمه وعلى بآثمه أن ينقله عنه
 (قال) فإن نقله عنه كان عليه تسوية الأرض حتى تعود مستوية لا يدعها حفرا (قال) وإن ترك لأهله منه
 ثم أراد قلعه من الأرض من زرع لم يكن ذلك له حتى يحصد الزرع ثم يقلعه إن شاء وإن كان له في الأرض
 خشب أو حجارة مدفونة ثم غرس الأرض على ذلك ثم باع الأصل ثم لم يعلم المشتري بالحجارة التي فيها نظر فإن
 كانت الحجارة والخشب تضر بالقراس وتمنع عروقه كان المشتري بالخيار في الأخذ والرد لأن هذا عيب
 ينقص غرسه وإن كان لا ينقص القراس ولا يمنع عروقه وكان البائع إذا أراد إخراج ذلك من الأرض قطع
 من عروق الشجر ما يضره قبل لبائع الأرض أنت بالخيار بين أن تدع هذا وبين رد البيع فإن أحب تركه
 للمشتري ثم البيع وإن امتنع من ذلك قبل للمشتري بالخيار بين أن يقلعه من الأرض وما أفسد عليه من
 الشجر فعليه قيمته إن كانت له قيمة أو رد البيع

ما لا يهتبه بنفسه أو
 يدوان ففوت الأرض
 قيمته ولا يجد في ذلك
 موسرا مخالفا للعسر
 وفي المقصصة حكمان
 أحدهما أنه والآخر
 للفتنة بالميسر الذي
 الصبوض منه المهر
 فأثبت ذلك والحد على
 المقصبة كما ثبت الحد
 والقرم على السارق ولو
 غصب أرضا ففسدها
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس لعرق
 ظالم حق فعليه أن يقلع
 غرسه ويرد ما نقصت
 الأرض ولو حفر فيها بئرا
 فأراد الغاصب دقها
 فيه ذلك وإن لم ينفعه
 وكذلك لو زودا كان
 له زرع الترويق حتى يرد
 ذلك بطله وكذلك لو نقل
 عنها ربا كان له أن يرد
 ما نقل عنها حتى يوفيه
 بأها بالمال التي أخذها
 (قال المزني) غير هذا
 أشبه بقوله لأنه يقول
 لو غصب غرسا ففسده
 ثوبا أو ثقبه فطبعها
 دنائبا أو طين ففسدها لبنا

(باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله

فهذا أثر لعين ومنفعة
للغصوب ولا حتى في
ذلك الغاصب فكذلك
نقل التراب عن الارض
والبر اذا لم تبطلوب
أثر لعين ومنفعة
للغصوب ولا حتى في
ذلك للغاصب منع أن
هذا فساد لنفسه
واتعاب يده وأعوانه بما
فيه مضرة على أخيه
ولا منفعة له فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان غصب جارية
فهاكت فقال ثمنها عشر
قال قول قوله مع غيبه
ولو كان له كيل أو وزن
فعلية مثل كبله ووزنه
ولو كان ثوبا فصعبه
فمراذ في قيمته قبل
لغاصب أن شئت
فاستخرج الصبغ
على أنك ضامن لما
نقص وان شئت فأنت
شريك عاذا الصبغ فان
بحق الصبغ فلم تكن
له قيمة قبل لسك
هنا مال يزيد فان شئت
فاستخرجه وأنت
ضامن لنقصان الثوب

عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري
(قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن جند الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى تره قيل يا رسول الله وما تره قال حتى تحمر وقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم أرايت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا الثقي عن جند عن أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى
ترهوقيل وما ترهوقال حتى تحمر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال
عن عمرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى تصوم من العاهة (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراققة عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى ذهب العاهة قال عثمان فقلت لعبد الله متى
ذلك قال طلع الثريا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي
معبد قال الربيع أنس عن ابن عباس أنه كان يبيع التمر من غلامه قبل أن يطعم وكان لا يرى بينه وبين
غلامه ربا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن
شاه الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه قال ابن جريج فقلت أخص
جابر النخل أو التمر قال بل النخل ولا ترى كل ثمرة إلا مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
ابن عيينة عن عمرو بن طاووس أنه سمع ابن عمر يقول لا يباع التمر حتى يبدو صلاحه وسمعنا ابن عباس يقول
لا يباع الثمرة حتى تطعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن حميد بن قيس عن
سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
مثله فهذا كله نقول وفي سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دلائل منها أن يبدو صلاح التمر الذي أحل
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يبعه أن يحمر أو يصفر ودلالة إذا قال إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال
أخيه أنه إنما نهى عن بيع الثمرة التي ترك حتى تبلغ غاية لباثها لأنه نهى عما يقطع منها وذلك أن ما يقطع
منها لا فائدة تأتي عليه غنمه إنما منع ما يترك مسدة تكون فيها الآفة والبيع وكل ما دون السر يحل بيعه
ليقطع مكانه لأنه خارج عما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من البيع داخل فيما أحل الله
من البيع (قال) ولا يحل بيعه قبل أن يبدو صلاحه لترك حتى يبلغ إبابه لأنه داخل في المعنى الذي أمر
به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا يباع حتى يبلغه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال لا يباع حتى يؤكل من الرطب قليل أو كثير قال ابن جريج فقلت له أرايت
أن كان مع الرطب بلم كثير قال نعم سمعنا إذا أكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سعيد عن ابن جريج أنه قال لعطاء الحائط تكون فيه الخلة فتره فيؤكل منها قبل الحائط والحائط
يلم قال حسبه إذا أكل منه فليبيع (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن
جرير أنه قال لعطاء وكل ثمرة كذلك لا يباع حتى يؤكل منها قال نعم قال ابن جريج فقلت من عتب أو رمان
أو فرسك قال نعم قال ابن جريج فقلت له أرايت إذا كان شيء من ذلك يخلص ويتحول قبل أن يؤكل منه
أيتباع قبل أن يؤكل منه قال لا ولا شيء حتى يؤكل منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
سعيد عن ابن جريج أن عطاء قال كل شيء تشبه الأرض مما يؤكل من خربز أو قشاة أو بقل لا يباع حتى
يؤكل منه كهيئة النخل قال سعيد إنما يباع البقل صرمة صرمة (قال الشافعي) والسنة يكتفي بها

من كل ما ذكر معها غيرها فاذا انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر الى أن يخرج من أن يكون غضا كله فأذن فيه إذا صار منه أحرأ وأصغر فقد أذن فيه إذا بداهه النضج واستطيع أكله خارجا من أن يكون كله بلحا وصار عامته منه وتلك الحال التي أن يشهد اشتدادا يمنع في الظاهر من العاهة لغلظ فواته في عامه وان لم يبلغ ذلك منه مبلغ الشدة وان لم يبلغ هذا الحد فكل ثمرة من أصل فهي مثله لا تختلف إذا خرجت ثمرة واحدة يرى معها كثرة الخلل يبلغ أولها أن يرى فيه أول النضج حل بيع تلك الثمرة كلها وسواء كل ثمرة من أصل تثبت أو لا تثبت لانها في معنى ثمر الخلل إذا كانت كما وصفت تثبت فيراها المشتري ثم لا تثبت بعد في ذلك الوقت شيء لم يكن ظهر وكانت ظاهرة لا كما دونها تختمها من أن ترى كثرة الخلطة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال أعطاه فالا يؤكل منه الخنا والكرسف والقضب قال نعم لا يباع حتى يدور صلاحه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أنه قال أعطاه القضب يباع منه قال لا الا كل صرمة عند صلاحها فانه لا يدري لعلة تصنيه في الصرمة الاخرى عاهة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أن أناسا سأل عطاه فقال الكرسف يجي في السنة مرتين فقال لا الا عند كل اجناءة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن جريح أن زبادا أخبره عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول في الكرسف تبعه فلقه واحدة قال يقول فلقه واحدة اجناءة اذا فتح قال ابن جريح وقال زبادا الذي قلنا عليه اذا فتح الجوز بيع ولم يبيع ماسواه قال تلك اجناءة واحدة اذا فتح (قال الشافعي) ما قال عطاه وطاوس من هذا كما قال ان شاء الله تعالى وهو معنى السنة والله تعالى أعلم فكل ثمرة تباع من المأكول اذا أكل منها وكل ما لم يؤكل فاذا بلغ أن يصلح أن يبيع قال وكل ما قطع من أصله مثل القضب فهو كذلك لا يصلح أن يباع الاجرة عند صرامه وكذلك كل ما يقطع من أصله لا يجوز أن يباع الا عند قطعه لا يؤخره عن ذلك وذلك مثل القضب والبقول والرباحين والقصل وما أشبهه وتفتح الكرسف أن تنشق عنه قشرته حتى يظهر الكرسف ولا يكون له كما تستره وهو عندئذ يدل على معنى تركه تجوز ما كان له كما تستره من الثمرة فان قيل كيف قلت لا يجوز أن يباع القضب الا عند صرامه فصرامه بدو صلاحه قال فان قيل فقد يترك الثمر بعد أن يدور صلاحه قبل الثمرة فخالقه في هذا الموضع فيكون الثمر اذا بدا صلاحه لا يخرج منه شيء من أصل شجرته لم يكن يخرج انما يترك في النضج والقضب اذا ترك خرج منه شيء يتميز من أصل شجرته لم يقع عليه البيع ولم يكن ظاهرا يرى واذا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الثمرة قبل أن يدور صلاحها وهي ترى كان بيع مالم يدور صلاحه أحرم لانه يزيد عليها لا يري وان لم يدور صلاحه فيكون المشتري اشترى قضبا طوله ذراع أو أكثر فيدعه فيطول ذراعا مثله أو أكثر فبصر المشتري أخف مثل ما اشترى مما يخرج من الارض بعد وما اذا خرج لم تقع عليه صفقة البيع واذا ترك كان للمشتري منه ما ينفعه وليس في الثمرة شيء اذا أخذت غضة (قال) واذا أبطنا البيع في القضب على ما وصفتنا كان أن يباع القضب سنة أو أقل أو أكثر أو صرمتين أبطل لان ذلك بيع مالم يخلق ومثل بيع جنين الامية وبيع الخلل معاومة وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أن يجوز منه من الثمرة ثمرة قد رؤيت اذا لم نصر الى أن تنجو من العاهة (قال) فاما بيع الخمر اذا بدا صلاحه فللمر بنضج كتنضج الرطب فاذا رؤي ذلك فيه جاز بيع خمره في تلك الحال وأما القضاء فكل صغارا طيبا قد بدا صلاحه أن ينتهي غظمه أو عظم بعضه ثم يترك حتى تتلاحق صغاره ان شاء مشتريه كما يترك الخمر حتى تنضج صغاره ان شاء مشتريه وبأخذ واحد بعد واحد كما يأخذ الرطب ولا وجه لقول من قال لا يباع الخمر ولا القضاء حتى يدور صلاحهما ويجوز اذا بدا صلاحهما أن يشترىهما فيكون لصاحبهما ما ثبت أصلهما يأخذ كل ما خرج منهما فان دخلتهما آفة بشئ يبلغ الثلث وضع عن المشتري (قال) وهذا عندئذ والله تعالى أعلم من الوجه الذي

وان شئت فسمعه وان كان ينقص الثوب ضمن النقصان وله أن يخرج الصبغ على أن يضمن ما نقص الثوب وان شاء ترك (قال المزني) هذا نظير ما مضى في نقل السراب ونحوه (قال الشافعي) رجه الله ولو كان زيتا فخلطه بخله أو خيره منه فان شاء أعطاه من هذا مكبلته وان شاء أعطاه مثل زيتيه وان خلطه بشر منه أو صبغ في بان فعله مثل زيتيه ولو أغلا على النار أخذ وما نقصت مكبلته أو قبته وكذلك لو خلط دقيقا بدقيق فكل زيت وان كان قعافه من عند رده وقية ما نقص وان غصب ثوبا وزعرا فافصبغه به فصر به بالخيار ان شاء أخذه وان شاء قومه أبيض وبخمراته جميعا وضمنه قيمة ما نقص ولو كان لوما فادخله في سفينة أو بنى عليه جدارا أخذ بقلعه أو

لم أكن أحسب أحدًا يغلط إلى مثلها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها الثلاثين عليها فكيف لا ينهى عن بيع ما لم يخلق قط وما تأتى العاهة على شجره وعليه في أول خروجه وهذا محترم من مواضع من هذا ومن بيع السنين ومن بيع ما لم يملك وتضمن صاحبه وغير وجه وكيف لا يحل مبتدأ بيع القناء والخمر زحني يبدو صلاحهما كما لا يحل بيع الثمر حتى يبدو صلاحه وقد ناهرا ورؤيا ويحسب بيع ما لم يرمم ماقط ولا يدري يكون أم لا يكون ولا أن كان كيف يكون ولا كم ينبت أيجوز أن يشتري غير النخل قد بد صلاحه ثلاث سنين فيكون له فان كان لا يجوز إلا عند كل ثمرة وبعد أن يبدو صلاحها لم يجز في القناء والخمر إلا ذلك وليس حل القناء مرة يحل بيع حله ثانية ولم يكن حله بعد ولحل النخل أولى أن لا يختلف في المواضع التي لا تعطش وأقرب من حل القناء الذي انما أصله بقله يأكلها الدود ويغسلها السموم والبرد وتأكلها الماشية ويختلف حلها ولو جاز هذا حاز شراء أولاد الغنم وكل أنثى وكان إذا اشترى ولد شاة قدره جاز أن يشتري ولدها ثانية ولم يره وهذا لا يجوز أورايت إذا جنى القناء أول مرة ألف قناء وثلاثة وخمسة مائة وثلاثة آلاف ثم انقطع أصله كيف تقدر الجائحة فيما لم يخلق بعد أعلى ثلث اجتناؤه مثل الأول أو أقل بكم أو أكثر بكم أورايت إذا اختلف نباته فكان ينبت في بلد أكثر منه في بلد وفي بلد واحد مرة أكثر منه في بلد مرارا كيف تقدر الجائحة فيه وكيف ان جعلت لمن اشتراه كثير حله مرة يأكله قليل حله في أخرى ان كان حله يختلف وقد يدخله الماء فيبلغ حله أضعاف ما كان قبله ويخطئه فيقل عما كان يعرف وينبأ في حله تباينا بعيدا قال في القياس أن يلزمه ما ظهر ولا يكون له أن يرجع بشئ قلت أفنقول له قال نعم أقوله قلت وكذلك نقول لو اشتريت صدقائه الأولين بدنانير فان وجدت فيه لؤلؤة فهي لك وان لم تجد فالبيع لازم قال نعم هكذا أقول في كل مخلوق إذا اشتريت ظاهره على ما خلق فيه وان لم يكن فيه فلا شيء لي قلت وهكذا ان باعه هذا السنبل في التبن حصيدا قال نعم والسنبل حيث كان قلت وهكذا إذا اشترى منه بياضاً وانما اشترى ذلك بما فيه فان كان فاسدا أوجيداً فهو له قال لا أقوله قلت إذا تترك أصل قولك قال فان قلت أجعل له الخيار في السنبل من العيب قال قلت والعيب يكون فيما وصفت قبله وفيه (قال) فان قلت أجعل له الخيار قلت فإذا يكون لمن اشترى السنبل أبدا الخيار لانه لا يعرف فيه خفة الحمل من كثرة ولا يصل إلى ذلك إلا بمؤنة لها اجارة فان كانت الاجارة على كانت على في بيع لم يوفيه وان كانت على صاحب كانت عليه ولي الخيار إذا رأيت الخفة في أخذه وتركه لاني ابتعت ما لم أر ولا يجوز له أبدا بيعه في سنبله كما وصفت (قال) فقال بعض من حضره من واقفه قد غلطت في هذا وقولك في هذا خطأ قال ومن أين قال أرايت من اشترى السنبل بألف دينار أراه أراد كماله التي لا تسوى دينارا كلها قال فنقول أراد ما قال أقول أراد الحب قال فنقول لك أراد مغيبا قال نعم قال فنقول لك أفله الخيار إذا رآه قال نعم قال فنقول لك فعلى من حصاده ودراسه قال على المشتري قال فنقول لك فان اختار رده أيرجع بشئ من الحصاد والدراس قال لا وله رده من عيب وغير عيب قال فنقول لك فان أصابته آفة تملكه قبل يحصده قال فيكون من المشتري لانه جازف متى شاء أخذه كما ينبت الطعام جزافا فان خلاه وإياه فهلك كان منه (قال الشافعي) فقلت له أرايت حكمت بأن لمبتاعه الخيار كما يكون له الخيار إذا ابتاع بزازي عدل لم يره وجارية في بيت لم يرها أرايت لو احترق العدل أو ماتت الجارية وقد دخل بينه وبينها أكون عليه الثمن أو القيمة قال فلا أقوله وأرجع فأزعم أنه من البائع حتى يراه المشتري ويرضاه قال فقلت له فعلى من مؤنته حتى يراه المشتري قال ان قلت على المشتري قلت أرايت ان اشترى مغيبا ليس عليه عندك أن يظهره قال بلى قلت أفهنا عدل مغيب قال فان قلته قلت أفجعل مالا مؤنة فيه من قم في غرارة أو زرق عدل واحضار عيب غائب كمثل ما فيه مؤنة الحصاد والدراس قال لعلى أقوله قلت فأجعل كهمو قال

خطا لماط به ثوبه فان
خاط به جرح انسان أو
حيوان ضمن الخطوط ولم
ينزع ولو نصب طعاما
فأطعمه من أكله ثم
استحق كان للستحق أخذ
الغاصب به فان غرمه
فلا شيء للواهب على
الموهوب له وان شاء
أخذ الموهوب له فان
غرمه فقد قبل يرجع
به على الواهب وقيل
لا يرجع به (قال
المزني) رحمه الله
أشبه بقوله ان هبة
الغاصب لا معنى لها وقد
أتلف الموهوب له
ماله ولا الواهب
فعليه غرمه ولا يرجع
به فان غرمه الغاصب
رجع به عليه هذا
عندي أشبه بأصله
(قال الشافعي) رحمه
الله ولو حل دابة أو فنع
قصاعن طائر فوق فقام
ذهبالم يضمن لانهما
أحدنا الذهب ولو حل
زقا أو راوية فاندقفا
ضمن إلا أن يكون الزرق
ثبت مستندا فكان

غيره منهم ليس كهو وانما أجزاءه بالاثر قلت وما الاثر قال يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت أيبست
قال لا وليس فيما لم يثبت حجة قال وليكن ما شئت عن أنس بن مالك قلنا وهو عن أنس بن مالك ليس كما تريد
ولو كان ثابتا لاحتمال أن يكون كبيع الاعيان المغيبة يكون له الخيار اذا رآها قال وكل ثمرة كانت يثبت
منها الشيء فلا يجزئ حتى يثبت منها شيء آخر قبل أن يؤتى على الاول لم يجز بيعها بدال لم يميز من النبات الاول
الذي وقعت عليه صفقة البيع بأن يؤخذ قبل أن يختلط بغيره مما يقع عليه صفقة البيع وكل ثمرة وزرع
دونها حائل من قشر أو كمام وكانت اذا صارت الى مالكيها أخرجوها من قشرها وكامها بفساد عليها اذا
أخرجوها فالذي أختارها أن لا يجوز بيعها في شجرها ولا موضوعة للعائل دونها فان قال قائل وما حجة من
أبطل البيع فيه قيل له ان شاء الله تعالى الحجة فيه اني لا أعلم أحد يجيز أن يشتري رجل لحم شاة وان ذبحت
اذا كان عليها جلد هام من قبل ما تغيب منه وتغيب الكمام الحب المتفرق الذي بينه حائل من حب الحنطة
والقول والدخن وكل ما كان في قرن منه حب وبينه شيء حائل من الحب أكثر من تغيب الجلد اللحم وذلك
أن تغيب الجلد اللحم انما يجزئ عن بعض يحفه وقد يكون للشاة خمسة تدل على سماتها وعجفها ولكنها بحسبة
لاعيان ولا بحسبة للحب في أكله تدل على امتلائه وضمه وذلك فيه كالمائة والجحف ولا على عينه بالسواد
والصفرة في أكله وهذا قد يكون في الحب ولا يكون هذا في لحم الشاة لان الحياة التي فيها حائلة بدون تغير
اللحم عما يحمله كما تحول الحسبة عن البياض الى السواد باقية في كمامها وقد يكون الكمام يحمل الكثير من
الحب والقليل ويكون في البيت من بيوت القرن الحبة ولا حبة في الآخر الذي يليه وهما يريان لا يفرق بينهما
ويختلف حبه بالضمرة والامتلاء والتغير فيكون كل واحد من المتباين قد تباعا بما لا يعرفان (قال
الشافعي) ولم أجدهم من أهل العلم يأخذوا عشر الحنطة في أكلها ولا عشر الحبوب ذوات الاكمام
في أكلها ولم أجدهم يميزون أن يتبايعوا الحنطة بالحنطة في سنبليها كيلا ولا زنا لا اختلاف الاكمام
والحب فيها فاذا امتنعوا من أخذ عشرها في أكلها وانما العشر مقاسمة عن جعله العشر وحق صاحب
الزرع بهذا المعنى وامتنعوا من قسمتها بين أهلها في سنبليها أشبه أن يمتنعوا به في البيع ولم أجدهم يميزون
بيع المسك في أوعيته ولا بيع الحب في الجرب والغرائر ولا جعلوا الصاحبه خيارا روية ولم يربوا الحب ولو أجازوه
جزافا فالغرائر لا تحول دونه كمثل ما تحول دونه أكلها ويحفلون بشيئ اشتراه الخيار اذا رآه ومن أجاز بيع
الحب في أكله لم يجعل له الخيار الا من عيب ولم أرهم أجازوا بيع الحنطة في التبن محصودة ومن أجاز بيعها
فأثمه انبغى أن يجزئ بيعها في التبن محصودة ومدروسة وغير منقاة وانبغى أن يجزئ بيع حنطة وتبن في غرارة فان
قال لا تميز الحنطة فتعرف من التبن فكذلك لا تميز فائمة فتعرف في سنبليها فان قال فأجيز بيع الحنطة في
سنبليها وزرعها لانه يملك الحنطة وتبناها وسنبليها لزمه أن يجزئ بيع حنطة في تبنها وحنطة في تراب وأشباه هذا
(قال الشافعي) وجدت النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من كاهل النخل بخرص لظهوره ولا حائل دونه ولم
أحفظ عنه ولا عن أحد من أهل العلم أن شيئا من الحبوب تؤخذ من كاهل النخل بخرص ولو احتاج اليه أهله رطبيا
لانه لا يدرك عليه كما يدرك علم ثمرة النخل والعنب مع أشياء شبيهة بهذا (قال) وبيع التمر فيه النوى جائز من
قبل أن المشتري الماء كقول من التمر ظاهر وأن النواة تنفع وليس من شأن أحد أن يخرج النوى من التمر
وذلك أن الثمرة اذا جئبت منزوعة النوى تغيرت بالسناخ والضرر فتمت فتعاقب نقص لونها وأسرع اليها الفساد
ولا يشبه الجوز والرطب من الفاكهة الميبسة وذلك أنها اذا رفعت في قشورها فقيمها رطوبتها رطوبة النبات
التي تكون قبل البلوغ ورطوبة لا تراها لها من لين الطباع لا يمسك تلك الرطوبة عليها الا قشورها فاذا ازيلتها
قشورها دخلها اليبس والفساد بالطعم والريح وقلة البقاء وليس نظر ح تلك القشور عنها الا عند استعمالها
بالاكل واخراج الدهن وتجهيل المنافع ولم أجدها كالبيض الذي ان طرحت قشره ذهب وفسد ولا ان

الحل لا يدفع ما فيه ثم
سقط بغيرك أو غيره
فلا يضمن لان الحل قد
كان ولا جناية فيه ولو
غصبه دارا فقال
الغاصب هي بالكوفة
فالقول قوله مع عيبه
ولو غصبه دابة قضاعت
فأدى قيمتها ثم ظهرت
ردت عليه وردد ما قبض
من قيمتها لانه أخذه قيمتها
على أنها فائتة فكان
القوت قد يطل لما
وجدت ولو كان هذا
يبعا ما جاز أن تباع دابة
غائبة تعين حتى عليها
فأبضت أو على سن
صبي فأنقلت فأخذ
أرضها بعد أن أيس منها
ثم ذهب البياض
ونبت السن فلما عاد
رجع حقهما وبطل
الارض بذلك فهمما وقال
في موضع آخر ولو قال
الغاصب أنا اشتريتها
منك هي في يدي قد
عرفتها فباعه اياها
فالبيع جائز (قال
المرزقي) رحمه الله
منع بيع الغائب في

طرحته وهي منضج لم تنفسد والناس اغيار فعون هذا لانفسهم في قشره والتمرفه نواه لانه لا صلاح له الابنه وكذلك يتبايعونه وليس يرفعون الخنطة والحبوب في اكلها ولا كذلك يتبايعونه في اسواقهم ولا قراهم وليس بفساد على الحبوب طرح قشورها عنها كما يكون فسادا على التمر اخراج نواه واجوز واللوز والرايح وما اشبهه يسرع تغيره وفساده اذا ألقى ذلك عنه وادخر وعلى الجوز قشرتان قشرة فوق القشرة التي يرفعها الناس عليه ولا يجوز بيعه وعليه القشرة العليا ويجوز وعليه القشرة التي اغار يرفع وهي عليه لانه يصلح بغير العليا ولا يصلح بدون السفلى وكذلك الرايح وكل ما كانت عليه قشرتان وقد قال غيري يجوز بيع كل شيء من هذا اذا ليس في سبيله و يروي فيه عن ابن سيرين أنه اجازة وروى فيه شيئا لا يثبت شله عن هو أعلى من ابن سيرين ولو ثبت اتباعناه واكتنا لم نعرفه ثبت والله تعالى أعلم ولم يجز في القياس الا بطله كله والله تعالى أعلم قال ويجوز بيع الجوز واللوز والرايح وكل ذي قشرة يدخو الناس بقشرته مما اذا طرحته عنه القشرة ذهبت وطوبى بته وتغير طعمه ويسرع الفساد اليه مثل البيض والموز في قشوره فان قال قائل ما فرق بين ما جرت في قشوره وما لم تجز منه قيل له ان شاء الله تعالى ان هذا لا صلاح له مدخورا الا بقشرته ولو طرحته عنه قشرته لم يصلح أن يدخر واغيا طرح الناس عنه قشرته عند ما يريدون أكله أو عصر ما عصر منه وليس تجتمع قشرته الا واحدة منه أو ثلثا الواحد وأن ما على الحب من الاكمام يجمع الحب الكثير تكون الحبة والحبان منها في كمام غير كمام صاحبها فتكون الكمام منها ترى ولا حب فيها والاخرى ترى وفيها الحب ثم يكون مختلطا أو يدق عن أن يكون مضط معرفته كاضبط معرفة البيضة التي تكون مل قشورها والجوزة التي تكون مل قشورها واللوزة التي قلنا تفصل من قشرتها متلاها وهذا اغيا يكون فسادا بتغير طعمه أو بان يكون لأشئ فيه وإذا كان هكذا ردت مشتريه بما كان فاسدا منه على بيعه وكان ما فسد منه يضبط والخنطة قد تنفسد بها وصفت ويكون لها فساد بأن تكون مستحقة ولو قلت أردت بهذا الم اضبطه ولم أخلص بعض الخنطة من بعض لانها تكون مختلطة وليس من هذا واحد يعرف فساد الا واحدة فيرث مكانه ولا يعرف فساد حب الخنطة الا مختلطا وإذا اختلط خفي عليه كثير من الحب الفاسد فأجرت عليه بيع ما لم يروا يدخله ما وصفت (١)

(١) وفي اختلاف مالك والشافعي رحمه الله في أثناء باب البيع على البرناج (أخبرنا الربيع) قال سألت الشافعي عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وهذا أنا أخذ وفيه دلالة بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن نهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحجرة أو الصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سيرا وهو في الحال التي نهى عنها طاهر براء البائع والمشتري كما كانا بريئة اذا ربت فيه الحجرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فطنته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحمل أن تباع أبدأ حتى ترعى وينضج منها ذلك وإذا قلنا وقد قام بالجله وقلنا لا يحمل بيع القناء ولا الخربز وان ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا إذا لم يحمل بيع القناء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القناء والخربز أحرم لانه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري له له لا يكون فقلت للشافعي رحمه الله فنهى نقول اذا طاب شيء من القناء حمل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القناء ما نبت أصله (قال الشافعي) رحمه الله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه لم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين وقع الثمن (١) أنه يجوز في الخل اذا طابت العام أن تباع ثمرة فابلا فقد خالفتم =

احدى المستثنين وأجازه
في الاخرى (قال
الشافعي) رحمه الله ولو
باعه عبدا وقبضه
المشتري ثم أقر البائع
أنه غصبه من رجل فان
أقر المشتري نقضنا
البيع ورددناه الى ربه
وان لم يعرف فلا يصدق
عسلى ابطال البيع
ويصدق على نفسه
فيضمن قيمته وان رده
المشتري يعيب كان عليه
أن يسله الى ربه المقر
له به فان كان المشتري
أعتقه ثم أقر البائع
أنه للقصور لم يقبل
قول واحد منهما في رد
العق ولفقصور القيمة
ان شاء أخذنا هاهنا من
المشتري المقتو ويرجع
المشتري على الغاصب
بما أخذ منه لأنه أقر أنه
باعه مالا يملك وان كسر
لتصريفه صليفا فان كان
يصلح لشيء من المنافع
مفصلا فعليه ما بين قيمته
(١) قوله وقع الثمن أنه
يجوز الخ كذا بالاصل
وحره اه معصه

(باب الخلاف في بيع الزرع قائما)

(قال الشافعي) رحمه الله فجاءنا في بيع الحنطة في سبلها وما كان معناها بعض الناس واجتمعوا على اجازتها وتفرقوا في الحبوب في بعض ما سألناهم عنه من العلة في اجازتها فقلت لبعضهم أيجزها على ما أجزت عليه بيع الحنطة القائمة على الموضع الذي اشترينا فيه أو حاضرة ذلك الموضع غائبة عن نظر المشتري بقرارة أو جراب أو وعاء ما كان أو طبق قال لا وذلك أني لو أجزتها بذلك المعنى جعلت له الخيار إذا رآها قلت فبأي معنى أجزتها قال بأنه ملك السبلة قبله ما كان مخلوقا فيها ان كان فيها خلق ما كان الخلق وبأي حال معينا وغير معيب كإعلاء الجارية فيكون له ولدان كان فيها وكانت ذات ولد أولم تكن أو كان ناقصا أو معيبا لم أرده بشئ ولم أجعل له خيارا فقلت له أما ذوات الأولاد فقصد بالبيع قصد أبدا من يشتري لنا نافع بهن وما وصفت في الأولاد هن كما وصفت وفي الشجر كما وصفت في السبلة تبي يشتري غير المغيب فيكون المغيب لاحكم له كالولد وذات الولد والثمرة في الشجرة أم لا قال وما تعني بهذا قلت أرأيت إذا اشترت ذات ولدا ليس انما تقع الصفقة عليها دون ولدها فكذلك ذات حمل من الشجر فان أثمرت أو ولدت الامة كان لك بأنه لاحكم له الاحكم أمه ولا الثمر الاحكم شجره ولا حصة لواحد منهما من الثمن وان لم يكنوا لم ينقص الثمن وان كان مثرا كثيرا وسالما لم يكن أو معيبا فالله المشتري أفهكذا الحنطة عندك في أكامها قال فان قلت نعم قلت فما المبيع قال فان قلت ما تزي قلت فان لم أجدها أرى شيئا قال يلزمي أن أقول يلزمه بالخيارية اذا لم يكن في بطنها ولد وليس كهي لان المشتري الامة لاجلها والمشتري الحب لا كاهما فهما مختلفان هنا ومختلفا للبحور وما أشبهه لان ادخال الحب بعد خروجه من أكامه وادخال اللوز وشبهه بقشره فهذا يدخله ما وصفت وليس يقاس بشئ من هذا ولكننا تبعنا الاثر قلت لو صح لكنا أتبع له

(باب بيع العرايا)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الترحى بدو صلاحه وعن بيع التبر بالتمر قال عبد الله وحده نازيدين ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو ابن دينار عن اسمعيل السدياني أو غيره قال بعث ما في رؤس نخلي بمائة وسق ان زاد فلهم وان نقص فعليهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمتم ان بيع التمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القضاء والخبر (سألت الشافعي رحمه الله) عن القضاء والخبر والفعل يشتري أي يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلا بدييد قلت وما الخبة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر (١) فقلت للشافعي فانا نقول كما قلت لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض بدييد ولا خيرة فيه نسيئة قال الشافعي هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها به بعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض بدييد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس اما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويباع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاما فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه بدييد

مفد لا ومكسور او اولا
فلا شئ عليه وان اراق
له جرا او قتل له خنزيرا
فلا شئ عليه ولا قبضة
لمحرم لانه لا يجري عليه
ملك واخرج على من
جعل له قبضة الخمر والخنزير
لانهم ما له فقال
أرأيت مجوسيا اشترى
بسين يديك غنما بألف
درهم ثم وقضها كلها
ليبيعهما فعرقهما مسلم أو
مجوسى فقال لك هذا
مالى وهذه ذكاته
عندى وحلال في ديني
وفيه ربح كثير وأنت
تقرى على بيعه وأكله
وتأخذ من الجزية
عليه فنحلى قيمته فقال
أقول ليس ذلك بالنبي
يوجب لك أن تكون
شريكا في الحرام
ولا خلقك قال فكيف
حكمت بقيمة الخنزير
والخمر وهما عندك
حرام

(١) لم يدكر مستن
الحديث في الاصل الذي
يسدنا بقرره اه
معجمه

(مختصر الشفعة من
الجامع من ثلاثة كتب
متفرقة من بين وضع
واملاء على موطأ مالك
ومن اختلاف الاحاديث
ومما أجت فيه على
قياس قوله والله الموفق
للسواب)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
الزهري عن سعيد وأبي
سلة أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الشفعة
فيما لم يقسم فاذا وقعت
الحذود فلا شفعة ووصله
من غير حديث مالك
أبوب وأبو الزبير عن
جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم مثل معنى
حديث مالك واحتج
مخرج بما روى عن أبي
رافع أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الجار أحق
بشفقه وقال فأقول
للشريك الذي لم يقاسم
وللقاسم شفعة كان
لصيقا أو غير لصيقا إذا

فسألت ابن عمر فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا إلا أنه أخص في بيع العربا (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم أخص لصاحب العربية أن يبيعها بخبرها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أخص في بيع العربا فيمادون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق شذوذ داود قال خمسة أوسق أو دون
خمس أوسق (قال الشافعي) وقيل لمحمد بن لبيد أو قال لمحمد بن لبيد رجل من أصحاب النبي صلى الله
وسلم أما زيد بن ثابت وأما غيره ما عراياكم هذه قال فلان وفلان وسمى رجلا يحتاج من من الانصار شكوا الى
النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب يأتي ولا تقديا يديهم ينبايعونه رطبيا كلونه مع الناس وعندهم فضول
من قوتهم من التمر فخص لهم أن ينبايعوا العربا بخبرها من التمر الذي في أيديهم كلونها رطبيا (قال)
وحديث سفيان يدل على مثل هذا الحديث (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن بشر بن يسار قال سمعت سهل بن أبي حنيفة يقول نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
عن بيع التمر بالتمر إلا أنه أخص في العربية أن يتابع بخبرها عرايا كلها أهلها رطبيا (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
المرزأة والمرزأة بيع التمر بالتمر إلا أنه أخص في العربا (قال الشافعي) والاحاديث قبله تدل عليه إذا
كانت العربا داخل في بيع الرطب بالتمر وهو منهي عنه في المرزأة وخارجة من أن يباع مثلا بمثل بالكيل
فكانت داخل في معان منهي عنها كلها خارجة منه منفردة بخلاف حكمه أما بان لم يقصد بالتمهي قصدها
وأما بان أخص فيها من جملة ما نهى عنه والمعقول فيها أن يكون أذن لمن لا يحل له أن يتابع بتمر من التخل
ما يستحب رطبيا كما يتابع بالذناير والدرهم فيدخل في معنى الحلال أو يراى معنى الحرام وقوله صلى الله
عليه وسلم يا كلها أهلها رطبيا خبر أن مبتاع العربية يتابعها باليا كلها يدل على أنه لا رطب له في موضعها بالكله
غيرها ولو كان صاحب الحائط هو المرخص له أن يتابع العربية ليا كلها كان له حائطه معها أكثر من
العرايا فأكل من حائطه ولم يكن عليه ضرر إلى أن يتابع العربية التي هي داخل في معنى ما وصفت من النهي
(قال) ولا يتابع الذي يشتري العربية بالتمر العربية إلا بان تخرص العربية كما تخرص للعشر فيقال فيها إلا أن
وهي رطب كذا وإذا تيسر كان كذا ويدفع من التمر مكيلا حرزها تمرا يؤدي ذلك إليه قبل أن يتفرقا فان
تفرقا قبل دفعه فسد البيع وذلك أنه يكون حينئذ بتمرا أحدهما غائب والاخر حاضر وهذا محرم في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع أكثر فقهاء المسلمين (قال) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
أن يتابع العربا إلا في خمسة أوسق أو دونها دلالة على ما وصفت من أنه إنما أخص فيها لمن لا يحل له وذلك أنه
لو كان كالبيع غيره كان يبيع خمسة ودونها أو أكثر منها سواء ولكنه أخص له فيه بما يكون مأكولا على
التوسيع له وإعماله ومنع ما هو أكثر منه ولو كان صاحب الحائط المرخص له خاصة لأذى الداخل عليه الذي
أعراؤه وكان إنما أخص له لتخية الأذى كان أذى الداخل عليه في أكثر من خمسة أوسق مثل أو أكثر من
أداء فمادون خمسة أوسق فاذا حذر عليه أن يشتري الأنجسة أوسق لزمه الأذى إذا كان قد أعري أكثر من
خمس أوسق (قال) ففي السنة والذي أحفظ عن أكثر من لقيت ممن أجاز بيع العربا أنها جازة لمن ابتاعها
من لا يحل له في موضعها مثلها بخبرها عرايا وأنه لا يجوز البيع فيها حتى يقبض الخلة بتمرها ويقبض صاحب
الخلة التمر بكميله (قال) ولا يصح أن يبيعها بخبرها من التمر لأنه جنس لا يجوز في بعضها بعض الجراف
وإذا بيعت البسرة بنق من المأكول أو المشروب غير التمر فلا بأس أن يباع جزا فلا يجوز بيعها حتى
يتقاضي قبل أن يتفرقا وهو حينئذ مثل بيع التمر بالخططة والخططة بالذرة ولا يجوز أن يبيع صاحب العربية
من العربا إلا خمسة أوسق أو دونها. وأحب إلى أن يكون المبيع دونها لأنه ليس في النفس منه شيء

(قال) وإذا ابتاع خمسة أوسق لم أفسخ البيع ولم أقسط له وإن ابتاع أكثر من خمسة أوسق فسقطت
العقدة كلها لأنها وقعت على ما يجوز وما لا يجوز (قال) ولا بأس أن يبيع صاحب الحائط من غير واحد
عرايا كلهم يتنازعون دون خمسة أوسق لأن كل واحد منهم لم يحرم على لا تقترق للترخيص له أن يتنازع هذه
المكيلة وإذا حل ذلك لكل واحد منهم لم يحرم على رب الحائط أن يبيع ماله وكان حلالا لمن ابتاعه ولو أتى
ذلك على جميع حائطه (قال) والعرايا من العنب كهي من التمر لا يختلفان لأنهما يتخرسان معا (قال)
وكل ثمرة طاهرة من أصل ثابت مثل الفرسك والشمش والكُمثرى والأحاص وفحولك مخالفة للتمر والعنب
لأنهما لا يتخرسان لثمرتهما والحائل من الورق دونها وأحب إلى أن لا تجوز بما وصفت ولو قال رجل حل
هي وإن لم يتخرص فقد رخص منها فيما جرم من غيرها أن يباع بالبحري فأجزئه كان مذهبا والله أعلم (قال)
فإذا بيعت العرايا بكيل أو موزون من المأ كوز أو المشروب لم يجز أن يتفرقا حتى يتقاضا والمعدون من
المأ كوز والمشروب عندي بمنزلة المكيل والموزون لانه مأ مستكول وموزون يحل وزنه أو كيله وموجود
من برته ويكيله وإذا بيعت بعرض من العروض موصوف بمثل ثوب من جنس يذرع وخشبة من جنس
يذرع وحديد موصوف بوزن وصفر وكل ما عدا المأ كوز والمشروب مما تقع عليه الصفقة من ذهب أو ورق
أو حيوان وقبض المشتري العربية وسمى أجالا للثمن كان حلالا ولا البيع جائز فيها كقوفي طعام موضوع ابتاع
بعرض وقبض الطعام ولم يقبض العرض أما كان حلالا فكان لأصاحبه قبضه من يبعه متى شاء وأما كان
إلى أجل فكان له قبضه منه عند انقضاء مدة الأجل (قال) ولا تباع العرايا بشئ من مسننه جزأ فالأجل
عربية النخل بتمر جزأ ولا بتمر نخلة مثلها ولا أكثر لأن هذا يحرم الأكيل لا يكيل إلا العرايا خاصة لأن الخرص
فيها يقوم مقام الكيل بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيع تمر نخلة جزأ فابترعته وشعره غيرها
جزأ فالله لا بأس بالفضل في بعض هذا على بعض موضوعا بالأرض والذي أذهب إليه أن لا بأس أن يتنازع
الرجل العرايا فيما دون خمسة أوسق وإن كان موسرا لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا حلها فلم
يستثن فيها أنها تحل لأحد دون أحد وإن كان سيها بما وصفت بالخبر عنه صلى الله عليه وسلم جاءه بالطلاق
احلالها ولم يحظره على أحد فنقول يحل للثمن وإن كان مثلك كما قال في النخبة بالبدعة تجزئك ولا تجزئ غيرك
وكما حرم الله عز وجل الميتة فلم يرخص فيها إلا للضرر وهي بالمسح على الخفين أشبه إذ سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم مسافرا فلم يحرم على مقيم أن يمسح وكثير من الفرائض قد نزلت بأسباب قوم فكان لهم
وللناس عامة الأمايين الله عز وجل أنه أحل لمعنى ضرورة وأخاصة (قال) ولا بأس إذا اشترى رجل عربية
أن يطعم منها ويبيع لأنه قد ملك ثمرةها ولا بأس أن يشتريها في الموضع من له حائط بذلك الموضع لموافقة ثمرةها
أو فضلها أو قريتها لأن الاحلال عام لأخاص إلا أن يخص بخبر لازم (قال) وإن حل لأصاحب العربية
شراؤها حل له هبتها واطعامها وبيعها وأنداءها وما يحل له من المال في ماله وذلك أنك إذا ملكك حللا
حل لك هذا كله فيه وأنت ملكك العربية حللا (قال) والعرايا ثلاثة أصناف هذا الذي وصفنا أحدها
وجماع العرايا كل ما أفرد ليا كاه خاصة ولم يكن في جملة البيع من ثمر الحائط إذا بيعت بجلته من واحد
والصنف الثاني أن يخص رب الحائط القوم فيعطى الرجل ثمر النخلة وثمر الخلتين وأكثر عربية يأكلها
وهذه في معنى النخعة من الثمن يجمع الرجل الرجل الشاة أو الشاتين أو أكثر ليسرب لبنها وينتفع به والعري
أن يبيع ثمرها ويتمر ويصنع فيه ما يصنع في ماله لأنه قد ملكه (قال) والصنف الثالث من العرايا أن
يعزى الرجل الرجل النخلة وأكثر من حائطه ليا كل ثمرها ويهديه ويتمره ويفعل فيه ما أحب ويبيع
ما بقي من ثمر حائطه فتكون هذه مفردة من المبيع منه جملة (قال الشافعي) رحمه الله وقدرى أن
مصدق الحائط بأمر الخارص أن يدع لأهل البيت من حائطهم قدر ما يراه بأكلون ولا يخرصه

لم يكن بينه وبين الدار
طريق نافذة فقلت له فلم
أعطيت بعضا دون بعض
واسم الجوار يلزمهم
فنتعت من بينك وبينه
ذراع إذا كان نافذا
وأعطيت من بينك
بينه رجة أكثر من
ألف ذراع إذا لم تكن
نافذة فقلت له فالجار
أحق بسبقه لا يحتمل
الامنيين لكل جار أو
لبعض الجيران دون
بعض فلما ثبت عن
النبي صلى الله عليه
وسلم لاشقة فيما قسم
دل على أن الشقة الجار
الذي لم يقاسم دون الجار
الذي قاسم وحديثك
لا يخالف حديثنا لأنه
محتمل وحديثنا مفسر
والمفسرين المجمل
قال وهل يقع اسم
الجوار على الشريك
قلت نعم امرأتك أقرب
إليك أم شريكك قال

ليأخذ زكاته وقيل قياسا على ذلك أنه يدع ما أعرى لساكنين منها فلا يخبره وهذا موضوع بتفسيره في كتاب الخمر

(باب العربية)

(قال الشافعي) رحمه الله والعربية التي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعها أن قوموا بشكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الرطب يحضر وليس عندهم ما يشترون به من ذهب ولا ورق وعندهم فضول غرم من قوت سنتهم فرخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتروا العربية بخمرها تمرأيا كلونها رطبا ولا تشتري بخمرها الا تكمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخمر رطبا فقال مكيلته كذا وينقص كذا اذا صار قرا فيشتريها المشتري لها بمثل كبل ذلك التمر ويدفعه اليه قبل أن يتفرقا فان تفرقا قبل أن يتقايضا فالبيع فاسد ولا يشتري من العرايا الا أقل من خمسة أوسق بشئ ما كان فاذا كان أقل من خمسة أوسق جاز البيع وسواء الفقي والفقر في شراء العرايا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نهى عن بيع الرطب بالتمر والمزابسة والعرايا تدخل في جملة اللفظ لانها جزاف بكيل وتعمير رطب استدلنا على أن العرايا ليست مما نهى عنه غنى ولا فقر ولكن كان كلامه فيها جملة عام المخرج يريد به الخاص وكما نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر وكان عام المخرج ولما أذن في الصلاة لطواف في ساعات الليل والنهار وأمر من نسي صلاة أن يصلها اذا ذكرها فاستدلنا على أن نهيه ذلك العام اغما هو على الخاص والخاص ان يكون نهى عن أن يتطوع الرجل فاما كل صلاة لزمته فلم ينه عنه وكما قال البيهقي المدعي واليمين على المدعي عليه وقضى بالقسامة وقضى باليمين مع الشاهد فاستدلنا على أنه انما أراد بحملة المدعي والمدعي عليه خاصا وأن اليمين مع الشاهد والقسامة اعتناء مما أراد لان المدعي في القسامة يحلف باليمين والمدعي مع الشاهد يحلف ويستوجبان حقوقهما والحاجة في العربية والبيع وغيرهما سواء (قال الشافعي) ولا تكون العرايا الا في الفضل والغنبل لانه لا يضبط خوص شيء غيره ولا بأس أن يبيع تمر حاطه كله عرايا اذا كان لا يبيع واحدا منهم الا أقل من خمسة أوسق

(باب الجائحة في الثمرة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن جدي بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول مجالستي له لأحصى ما سمعته يحدثه من كثرة لا يذ كر فيه أمر بوضع الجوائح لا يزيد على أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ثم زاد بعد ذلك وأمر بوضع الجوائح (قال الشافعي) قال سفيان وكان جدي يذ كر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائح لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح لاني لا أدري كيف كان الكلام وفي الحديث أمر بوضع الجوائح (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن أمه عمرة أنه سمعها تقول ابتاع رجل تمر حاط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجها وأقام فيه حتى تبين له نقصان فسال رب الحائط أن يضع عنه خلف أن لا يفعل فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تألى أن لا يفعل خيرا فبيع بذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله (قال الشافعي) قال سفيان في حديثه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في وضع الجوائح ما حكيت فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من

بسل امرأتى لاتها
خصيقتى قلت فالعرب
تقول امرأة الرجل
جارته قال وأين قلت قال
الاعشى
أجارتنا بيني فانسك
طالقه
وموقف ما كنت فيها
وواقه
أجارتنا بيني فانسك
طالقه
كذلك أمور الناس
تعدو وطاؤه
ويشئ فان الين خير من
العصا
وأن لا تزل فوق رأسك
بلرقه
حبستك حتى لامني
الناس كلهم
ونفت بآن تألفى دى
بياتقه
وذوق فسقى حتى فاقى
ذائق
فتألمنى مثل ما أنت
ذائقه
فقال عسرة نزل
الطلاق موافقا لطلاق
الاعشى (قال الشافعي)
رحمه الله وحديثنا
أثبت اسنادا عماروى

حديث جديد على أن أمره بوضهها على مثل أمره بالصلح على النصف وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا
 حضاعا على الخير لا حتما وما أشبه ذلك ويجوز غيره فلو احتل الحديث المعين معلوم يكن فيه دلالة على أيهما
 أولى به لم يجز عندنا أن نحكم والله أعلم على الناس بوضع ما وجب لهم بلا خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يثبت بوضعه (قال الشافعي) وحديث مالك عن عمرة مرسل وأهل الحديث ونحن لا نثبت مرسل (قال
 الشافعي) ولو ثبت حديث عمرة كانت فيه والله تعالى أعلم دلالة على أن لا توضع الجائحة لقولها قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تالي أن لا يفعل خيرا ولو كان الحكم عليه أن يضع الجائحة لكان أشبه أن يقول ذلك
 لازم له حلف أولم يحلف وذلك أن كل من كان عليه حق قبل هذا بالزمن أن تؤديه إذا امتنع من حق
 فأخذ منك كل حال (قال) وإذا اشترى الرجل الثمرة فخلى بينه وبينها فأصابها جائحة فلا تحكم له على البائع
 أن يضع عنه من غمها شيئا (قال) ولو لم يكن سفيان وهن حديثه بما وصفت وثبتت السنة بوضع الجائحة
 وضعت كل قليل وكثير أصيب من السماء بغير جناية أحد عليه فأما أن يضع الثلث فصاعد ولا يوضع
 مادون الثلث فهذا لا خبر ولا قياس ولا معقول (قال) ولو صرت إلى وضع الجائحة ما كانت الجائحة فيها
 الاتباع الخبر لو ثبت ولا أقول قياسا على الدار إذا انكارها سنة أو أقل فأقبضها على الكراء فتقدم الدار ولم
 يرض من السنة الا يوم أو قد مضت الا يوم فلا يجب على الا اجازة يوم أو يجب على اجازة سنة الا يوم وذلك أن
 الذي يصل إلى منفعة الدار ما كانت الدار في يدى فإذا انقطعت منفعة الدار بانتهادها ما يجب على كراء
 ما لم أجده السبيل إلى أخذه فان قال قائل فما منعك أن تحمل عمرة النخل قياسا على ما وصفت من كراء الدار
 وأنت تحجز بيع غير النخل فيتم له إلى غاية في نخله كما تحجز أن يقبض الدار ويسكنها إلى مدة (قال الشافعي)
 فقل له ان شاء الله تعالى الدار تكثر سنة ثم تنهد من قبل عام السنة بخلافه للثمة تقبض من قبل أن يسكنها
 ليس بين ترى انما هي مدة تأتي في كل يوم منها بعض بما فيه وهي بيد المكري يلزمه الكراء فيه وان لم يسكنها
 إذا خلى بينه وبينها والثمرة إذا بدت وقبضت وكلها في يد المشتري بقدر على أن يأخذها كلها من ساعته
 ويكون ذلك له وانما يرى تركها باها اختيار التبليغ غاية يكون له فيها أخذه قبلها وقد يكون رطباً يمكنه أخذه
 وبيعته وتبيسه فيتركه ليأخذه يوما بيوم ورطباً يكون أكثر فيه إذا فرقه في الايام وأدوم لاهله فلوزعت
 أنه أشنع الجائحة بعد أن رطب الحائط كله أو أكثره ويمكن نفسه أن يقطع كله فيباع رطباً وان كان ذلك
 أنقص لما لك الرطب أو يبيع عمره وان كان ذلك أنقص على مالكه زعمت أني أضع عنه الجائحة وهو ثمرة وقد
 ترك قطعه وغيره في وقت يمكنه فيه احراره وحالفت بينه وبين الدار التي إذا ترك سكنها سنة لم يتركها كما
 يلزمه لو سكنها لانه ترك ما كان قادراً عليه (قال) ولو جاز أن يقاس على الدار بما وصفت جاز ذلك عالم
 رطب لان ذلك ليس وقت منفعتها والحين الذي لا يصلح أن يتبر فيه وأما بعد ما رطب فيختلفان (قال) وهذا
 مما استخبر الله فيه ولو صرت إلى القول به صرت إلى ما وصفت من وضع قبضة رطباً أو يسر الوذهب منه كما أصير
 اني وضع كراء يوم من الدار لو انهدمت قبله وكأصير إلى وضع قبضة حنطة لو ابتاع رجل صاعاً فاستوفاه الا قبضة
 فاستهلكه لم يلزمه من مال يصل إليه ولا يجوز أن يوضع عنه الكثير بمعنى أنه لم يصل إليه ولا يوضع عنه القليل
 وهو في معناه ولو صرت إلى وضعها فاختل في الجائحة فقال البائع لم تصل الجائحة وقد أصابك فأذهبت
 بمفرقا وقال المشتري بل أذهبت لي ألف فرق كان القول قول البائع مع عبته لان الثمن لازم للمشتري
 ولا يصح للمشتري على البراءة منه بقوله وعلى المشتري اليقنة بما ذهب (قال) وجماع الجوائح كل
 ما أذهب الثمرة أو بعضها بغير جناية آدمي (قال) ويدخل على من وضع الجائحة من قبل أن المشتري لم يقبض
 الثمرة زعمه وأن جناية الآدميين جائحة توضع لاني إذا وضعت الجائحة زعمت أن البائع لا يستحق الثمن الا اذا
 قبضت كما لا يستحق الكراء الا ما كانت السلامة موجودة في الدار وهي في يدى وكان البائع ابتاع مهلك
 الثمرة بقيمة ثمرة أو يكون للمشتري الثمرة الخيارين أن يوضع عنه أو لا يوضع ويبعث مهلك ثمرة بما اهلك منها

عبد الملك عن عطاء عن
 جابر وأشباههما لفظا
 وأعرفهما في الفرق بين
 المقاسم وبين من لم
 يقاسم لانه اذا باع
 متاعا باع غير متجزئ
 فيكون شريكه أحق به
 لان حقه شائع فيه
 وعليه في الداخل سوء
 مشاركة ومثوبة مقاسمة
 وليس كذلك المقسوم
 (قال الشافعي) رحمه
 الله ولا شفعة الا في متاع
 وللشفيع الشفعة
 بالثمن الذي وقع به
 البيع فان علم فطلب
 مكانه فهم له وان أمكنه
 فلم يطلب بطلت شفعته
 فان علم فأخر الطلب فان
 كان له عذر من حبس
 أو غيره فهو على شفعته
 والافلا شفعة له ولا
 يقطعها طول غيبته
 وانما يقطعها أن يعلم
 فيترك فان اختلفا في
 الثمن فالقول قول
 المشتري مع عبته وان
 انتزاعا بطلت فهي له
 عبه السعة وان
 ربح ما مضى للشفيع

بقية المهر فان طلقها
قبل الدخول رجع عليها
بنصف قيمة الشقص
وان اشترها بثمن الى
اجل قبل الشفع ان
شئت فعمل الثمن وتعمل
الشفعة وان شئت فذ
حتى يحل الاجل (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو ورثه رجلان فبات
أحدهما وله ابنان
فباع أحدهما نصيبه
فأراد أخوه الشفعة
دون عه فكلهما
سواء لانهم ساء فيها
شريكان (قال المزني)
رحمه الله هذا أصح من
أحد قوليه ان أخاه
أحق بنصيبه (قال
المزني) وفي تسويته
بين الشفعين على كثرة
مالهم على الاخ قضاء
لاحد قوليه على الآخر
في أخذ الشفعة بقدر
الانصاف ولم يختلف قوله
في المعتق نصيبين من
عبد أحدهما أكثر من
الآخر في أن جعل
عليهما قيمة الباقي منه
بينهما سواء اذا كانا

كما يكون له الخيارات في عبد ابتاعه فبني عليه قبل أن يقبضه وهذا قول فيه ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى فان قال فهل من حجة لمن ذهب الى أن لا توضع الجائحة قبل نعم فيمارى والله أعلم من نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يتجوز من العاهة ويبدو صلاحه وما نهى عنه من قوله أ رأيت ان منع الله
الثمره فم بأخذ أحدكم مال أخيه ولو كان مالك الثمره لا عليك ثمن ما - فتج من ثمرته ما كان لمنعه أن يبيعها
معنى اذا كان يحل بيعها لطلعاو يلحاو يلقط ويقطع الا أنه أمره ببيعها في الحين الذي الاغلب فيها أن تجوز من
العاهة فلا يدخل المشتري في بيع لم يغلب أن يتجوز من العاهة ولولم يلزمه ثمن ما أصابته الجائحة فجاز البيع
على أنه يلزمه على السلامة ما ضر ذلك البائع والمشتري (قال) ولو ثبت الحديث في وضع الجائحة لم يكن في
هذا حجة وأما الحديث على وجهه فان قال قائل فهل روى في وضع الجائحة أو ترك وضعها ثني عن بعض
الفقهاء قبل فعمل لم يكن فيها الا قول لم يلزم الناس فان قيل فأنه قيل أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
عن عمرو بن دينار فم باع ثمرأصابته جائحة قال ما أرى الا أنه ان شاء يوضع قال سعيد بنى البائع (قال
الشافعي) وروى عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائطه فأصاب ثمره جائحة فأخذ الثمن منه ولا أدري أثبت
أم لا قال ومن وضع الجائحة فلا يضعها الا على معنى أن قبضها قبض ان كانت السلامة ولزمه ان أصاب ثمر
التخل شيء يدخله غيب مثل عطش يضره أو جرح يناله أو غير ذلك من العيوب أن يجعل للمشتري الخيار في أخذه
معيها أو رده فان كان أخذ منه شيئا فقد رده وان فات لزمه مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له
مثل وقال يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن ويرد ما بقي بما يلزمه من الثمن الا أن يختار أن يأخذه معيا
فان أصابته جائحة بعد العيب رجع بحصته من الثمن لان الجائحة غير العيب (قال) ولعله يلزمه لو غصب
ثمره قبل أن يقطعها أو تعدى فيها عليه وال فأخذ أكثر من صدقته أن يرجع على البائع لانه لم يسلم له كما
لو باعه عبد لم يقبضه أو عييد قبض بعضهم ولم يقبض بعضهم حتى عدا عدا على عبد فقتله أو غصبه أو مات
موتاً من السماء كان للمشتري فسخ البيع وللبائع اتباع الغاصب والخالي بجانبيه وغصبه ومات العبد الميت
من مال البائع وكان شبيهاً أن يكون جلة القول فيه أن يكون الثمر المبيع في شجره المدفوع الى مبتاعه من
ضمان البائع حتى يستوفى المشتري ما اشترى منه لا يبرأ البائع من شيء منه حتى يأخذه المشتري أو يؤخذ
بأمر من شجره كما يكون من ابتاع طعاما في بيت أو سفينة كله على كبل معلوم فما استوفى المشتري برئ منه
البائع وما لم يستوف حتى يسرق أو تصيبه آفة فهو من مال البائع وما أصابه من عيب فالمشتري بالخيار في
أخذه أو رده (قال) وينبغي لمن وضع الجائحة أن يضعها من كل قليل وكثير أنلفها ويخبر المشتري ان تلف
منها شيء أن يرد البيع أو يأخذ الباقي بحصته من الثمن ما لم يربط التخل عامة فاذا أربطه عامة حتى يمكنه
جداها لا يضع من الجائحة شيئا (قال) وكذلك كل ما أربط عليه فأصابته جائحة انبى أن لا يضعها
عنه لانه قد خلى بينه وبين قبضها ووجد السبل الى القبض بالجدا قدره اذا تركه بعد أن يمكنه أن يجده
فيها حتى يكون أصل قوله فيها أن يزعم أن الثمره مضمونة من البائع حتى يجتمع فيها خصلتان أن يسلمها الى
المشتري ويكون المشتري قادرا على قبضها بالغة صلاحها، أن تربط فتجده لا يستقيم فيه عندى قول غير
هذا وما أصيب فيها بعد اطلبه من مال المشتري (قال) وهذا يدخله أن المشتري قابض قادر على القطع
وان لم يربط من قبل انه لو قطعه قبل أن يربط كان قطع ماله ولزمه جميع ثمنه

(باب في الجائحة)

(قال الشافعي) واذا اشترى الرجل الثمر قبضه فأصابته جائحة فواء من قبل أن يحلف أو بعدما جف مال
يجده وسواء كانت الجائحة ثمره واحدة أو أتت على جميع المال لا يجوز فيها الا واحد من قولين اما أن يكون
لما قبضها وكان معلوما أن يتركها الى الجدا كان في غير معنى من قبض فلا يضمن الا ما قبض كما يشترى

الرجل من الرجل الطعام كيلا فيقبض بعضه ويهلك بعضه قبل أن يقبضه فلا يضمن ما هلك لانه لم يقبضه
ويضمن ما قبض وأما أن يكون اذا قبض الثمرة كان مسلطا عليها ان شاء قطعها وان شاء تركها فها هلك في
يديه فانما هلك من ماله لا من مال البائع فاما ما يخرج من هذا المعنى فلا يجوز أن يقال يضمن البائع الثلث
ان اصابته جائحة فأكثروا يضمن أقل من الثلث وانما هو اشتراها ببيعة واحدة وقبضها قبضا واحدا
فكيف يضمن له بعض ما قبض ولا يضمن له بعضا أرايت لو قال رجل لا يضمن حتى يهلك المال كله لانه
حينئذ الجائحة أو قال اذا هلك منهم من ألف سهم هل الجائحة عليهما الا ما وصفنا (قال الشافعي) والجائحة من
المصائب كلها كانت من السماء أو من الآدميين (قال الشافعي) الجائحة في كل ما اشترى من الثمار
كان مما يبيس أو لا يبيس وكذلك هي في كل شيء اشترى فيترك حتى يبلغ أو انه فاصابه بالجائحة دون أو انه فغن
وضع الجائحة وضعه لان كلامه يقبض بكامل القبض واذا باع الرجل الرجل ثمرة على أن يتركها الى الجذاذ
ثم انقطع الماء وكانت لاصلاح لها الابه فالت ثمرى بالخيارين أن يأخذ جميع الثمرة بجميع الثمن وبين أن
يردها بالعيب الذي دخلها فان ردها بالعيب الذي دخلها وقد أخذ منها شيئا كان مأخذ منها بحصة من
أصل الثمن وان اختلفا فيه فالقول قول المشتري واذا ابتاع الرجل من الرجل غرناط فالسقي على رب
المال لانه لاصلاح للثمرة الابه وليس على المشتري منه شيء فان اختلفا في السقي فأراد المشتري منه أكثر
مما سقى البائع لم ينظر الى قول واحد منهما ويسأل أهل العربة فان قالوا لا يصلحه من السقي الا كذا اجبرت
البائع عليه وان قالوا في هذا صلاحه وان زيد كان أزيد في صلاحه لم اجبر البائع على الزيادة على صلاحه واذا
اشترط البائع على المشتري أن عليه السقي فالبيع فاسد من قبل أن السقي مجهول ولو كان معلوما باطلناه
من قبل أنه بيع واجارة

(باب الثنيا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم بن محمد كان يبيع غرناطه
ويستثنى منه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن
جده محمد بن عمرو باع حائطه فقال له الافراق بأربعة آلاف واستثنى منه بمائة درهم غرناطه وعرنا
أشك (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن أبي الرجال عن أمه عمة أنها كانت تبيع
ثمارها وتستثنى منها (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال
قلت لعطاء أبيعك حائطي الا خمسة بن فرقا أو كيلا مسمى ما كان قال لا قال ابن جريج فان قلت هي من
السوادسود الرطب قال لا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه
قال قلت لعطاء أبيعك نخلي الا عشر نخلات اختارهن قال لا الا أن نستثنى أيتهن هي قبل البيع نقول هذه
وهذه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء أبيعك الرجل
نخله أو عنبه أو بره أو عبده أو سلعته ما كانت على أي شريك بالربيع وبما كان من ذلك قال لا بأس بذلك
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال قلت لعطاء أبيعك ثمر
حائطي بمائة دينار فضلا عن نفقة الرقيق فقال لا من قبل أن نفقة الرقيق مجهولة ليس لها وقت فغن ثم فسد
(قال الشافعي) وما قال عطاء من هذا كله كما قال ان شاء الله وهو في معنى السنة والاجماع والقياس عليهما
أو على أحدهما وذلك أنه لا يجوز بيع ثمن مجهول وان اشترى حائطا بمائة دينار ونفقة الرقيق فالثمن مسمى
غير معلوم والبيع فاسد واذا باع غرناطه واستثنى مكيلة منه فليس ما باع منه معلوم وقد يكون يستثنى مدا
ولا يدري كم المدين الحائط أسهم من ألف سهم أم مائة سهم أم أقل أم أكثر فاذا استثنى منه كيلا لم يكن ما اشترى
منه يجزاف معلوم ولا كيل مضمون ولا معلوم وقيل نصيبه الا فة فيكون المدين نصف ثمر الحائط وقد يكون

مسوسرين فضى ذلك
من قوله على ما وصفنا
(قال الشافعي) رجه
الله ولورثة الشفيع أن
يأخذوا ما كان يأخذه
أبوهم بينهم على العدد
أمرأته وابنه في ذلك
سواء (قال المزني)
وهذا يؤكده ما قلت أيضا
(قال الشافعي) رجه
الله فان حضر أحد
الشفعاء أخذ الكل
بجميع الثمن فان حضر
فان أخذ منه النصف
بنصف الثمن فان حضر
ثالث أخذ منهما الثلث
بثلث الثمن حتى يكونوا
سواء فان كان الاثنان
اقتسما كان لثالث
نقص قسمتهما فان سلم
بعضهم لم يكن لبعض
الاخذ الكل أو الترك
وكذلك لو أصابها هدم
من السماء اما أخذ
الكل بالثمن واما ترك
ولو قاسم وبني قبل
الشفيع ان شئت نفذ
بالثمن وقيمة البناء اليوم
أو دعه لانه بني غير متعقد
يهدم ما بني (قال)

منهم من ألقى سهمه حين باعه وهكذا إذا استثنى عليه فخلات يختارهن أو ينسرين فقد يكون في الخيل والشرا والفضل بعضه أكثر غنما من بعض وخير أمانة بكرة الحمل وجودة التمر فلا يجوز أن يستثنى من الحائط خللا لا بعدد ولا كيل بحال ولا جزء الامعوما ولا تخللا لا تخللا معلوما (قال) وإن باعه الحائط الأربعة أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الحائط الاثنتي عشر فخلات بشرها لمن بأعيانهم فأنما وقعت الصفقة على ما لم يستثن فكان الحائط فيه مائة نخلة استثنى منهن عشر فخلات فأنما وقعت الصفقة على تسعين بأعيانهم وإذا استثنى ربع الحائط فأنما وقعت الصفقة على ثلاثة أرباع الحائط والبائع شريك بالربع كما يكون رجال لو اشترى حائطاً مع شركاه فيما اشترى من الحائط بقدر ما اشترى منه (قال) ولو باع رجلاً فحائطه بأربعة آلاف واستثنى منه ألف فان كان عقد البيع وقع غير معلوم للبائع ولا للمشتري ولا لواحد منهما (قال الشافعي) وهكذا من باع رجلاً غنماً قد حال عليها الحول أو ورقاً أو ألباناً أخذت الصدقة منها فالمشتري بالخيار في رد البيع لأنه لم يسلمه ما اشترى كاملاً أو أخذ ما بقي بحسنة من الثمن وإن باعه ابتلا دون خمسة وعشرين فالبيع جائز وعلى البائع صدقة الأبل التي حال عليها الحول في يده ولا صدقة على المشتري فيها (قال) ومثل هذا الرجل يبيع الرجل العبد قد حل دمه عنده بركة أو قتل عمد أو حل قطع يده عنده في سرقة فيقتل فينفسخ البيع ويرجع بما أخذ منه أو يقطع فله الخيار في فسخ البيع أو إمساكه لأن العيوب في الإبدان بخلافه نقص العدد ولو كان المشتري كيلاً معينا كان هكذا إذا كان ناقصاً في الكيل أخذ بحسنة من الثمن إن شاء صاحبه وإن شاء فسخ فيه البيع ولو قال أبيعك تمر فخلات تختارهن لم يجز لأن البيع قد وقع على غير معلوم وليس يفسد إلا من هذا الوجه (١) فإما أن يكون بيع تمر بأكثر منه فهو لم يجب له شيء فكيف يبيع ما لم يجب له ولكنه لا يصلح الامعوما

(باب صدقة التمر)

(قال الشافعي) رحمه الله التمر يباع تمران تمر فيه صدقة وتمر لا صدقة فيه فإما التمر الذي لا صدقة فيه فيباعه جائز لا لعله فيه لأنه كله لمن اشتراه وأما ما يبيع مما فيه صدقة منه فالبيع يصح بأن يقول أبيعك الفضل من تمر حاطي هذا عن الصدقة وصدقته العشر ونصف العشر إن كان يسقى ينضج فيكون كما لو صبغنا في الاستثناء كانه باعه تسعة أعشار الحائط أو تسعة أعشار تمره ونصف عشر تمره (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال قلت لعطاء أبيعك تمر حاطي هذا بأربعمائة دينار ففضل عن الصدقة فقال نعم لأن الصدقة ليست لك إنما هي للساكنين (قال الشافعي) ولو باعه تمر حاططه وسكت عما وصفت من أجزاء الصدقة وكم قدرها كان فيه قولان أحدهما أن يكون المشتري بالخيار في أخذ ما جاوز الصدقة بحسنة من ثمن الكل وذلك تسعة أعشار الكل أو تسعة أعشار ونصف عشر الكل أو يرد البيع لأنه لم يسلم إليه كل ما اشترى والثاني أن شاء أخذ الفضل عن الصدقة بجميع الثمن وإن شاء ترك (قال الربيع) وللشافعي فيه قول ثالث أن الصفقة كلها باطلة من قبيل أنه باعه ما ملك وما لم يملك فلما جعت الصفقة حرام البيع وحلال البيع بطلت الصفقة كلها (قال الشافعي) ولو قال بائع الحائط الصدقة على لم يلزم البيع المشتري إلا أن يشاء وذلك أن على السلطان أخذ الصدقة من الثمرة التي في يده وليس عليه أن يأخذ عكسها تمران غيرها قال وكذلك الرطب لا يكون غراً لأن السلطان أن يأخذ عشر الرطب فإن صار السلطان إلى أن يضمن عشر رطبه تمر مثل رطبه لو كان يكون تمر أو اشترى المشتري بعد هار جوت أن يجوز الشراء فإما أن اشترى قبل هذا فهو ممن اشترى من تمر حائط فيه العشر لما وصفت من أن يؤخذ عشره رطباً وإن من الناس من يقول يأخذ عشره من الرطب لأنه شريك له فيه فإذا كان هذا هكذا فالبيع وقع على الكل ولم يسلم له وله في أحد

(١) قوله فإما أن يكون بيع تمر بأكثر منه الخ كذا الأصول التي بأيدينا وتأمله كتبه مصححه

القولين الخيارين أن يأخذ تسعة أعشاره تسعة أعشار الثمن أو رده كله (قال) ومن أصحابنا من أجاز البيع بينهما ما كان قد عرف المتبايعان معا أن الصدقة في الثمرة فاعلموا اشتري هذا وبيع هذا الفضل عن الصدقة والصدقة معروفة عندهما (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عطاء قال إن بعث غمرك ولم تذكر الصدقة أنت ولا يبعك فالصدقة على المتبايع قال نعم الصدقة على الحائض قال هي على المتبايع قال ابن جريج فقلت له إن بعته قبل أن يخرص أو بعد ما يخرص قال نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد عن ابن جريج أن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال في مثل ذلك مثل قول عطاء نعم هي على المتبايع (قال الشافعي) وما قال من هذا كما قالنا نعم الصدقة في عين الشيء بعينه فحشمه يتحول ففقه الصدقة ألا ترى أن رجلا لو ورث أخذت الصدقة من الحائط وكذلك لو وهب له غمرا أو تصدق به عليه أو ملكه بوجه من الوجوه (قال) وقد قيل في هذا شيء آخر إن الثمرة إذا وُجبت فيها الصدقة ثم باعها فالصدقة في الثمرة والمتبايع بخير لأنه باعه ماله وماله كين في أخذ غير الصدقة بحصته من الثمن أو رد البيع (قال) وأما إذا وهبها أو تصدق بها أو ورث الثمرة عن أحد وقد وُجبت فيها الصدقة ولم تجب فهذا كله مكتوب في كتاب الصدقات بتفريعه (قال) وقد قال غير من وصف قوله الصدقة على البائع والبيع جائز والثمره كلها للمتبايع (قال) وإذا كان للوالي أن يأخذ الصدقة من الثمرة فلم يخص الثمرة كلها وإن قال يعطيه رب الحائط غراما لها فقد أحال الصدقة في غير العين التي وُجبت فيها الصدقة والعين موجودة (قال) ومن قال هذا القول فاعلم يقول هو لو وُجِب عليه في أربعين دينارا دينار كان له أن يعطى دينارا مثله من غيرها وكذلك قوله في الماشية وصنوف الصدقة (قال) قول الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة بدل على أنه إذا كان في المال صدقة والشروط من الصدقة فاعلم أن يؤخذ منه لأم من غيره فهذا أقول وبهذا اخترت القول الأول من أن البيع لازم فيما لا صدقة فيه وغير لازم فيما فيه الصدقة إذا عرفت عرف البائع والمشتري ما يبيع هذا يشتري هذا (قال) وإذا سمي البائع للمشتري الصدقة وعرفها فتعدى عليه الوالي فأخذ أكثر من هذا فالوالي كالغاصب فيما جاوز الصدقة والقول فيها كالقول في الغاصب فن لم يضع الجائحة قال هذا رجل ظلم ماله ولا ذنب على بائعته في ظلم غيره وقد قبض ما ابتاع ومن وضع الجائحة كان غاصبا يعني أنها غير تامة القبض يشبه أن يلزمه أن يضع عنه بقدر العدوان عليه ويخيره بعد العدوان في رد البيع أو أخذه بحصته من الثمن لأنه لم يسلم إليه كبايعه (قال الشافعي) فإن قال قائل المظلة ليست بجائحة قيل وما معنى الجائحة اليس ما تلف من مال الرجل فالمظلة أتلاف فإن قال قل ما أصاب من السماء قيل أفرأيت ما ابتعت فلم أقبضه فأصاب من السماء شيء يتلفه اليس ينسخ البيع وإن قال بلى قيل فإن أصابه من الأديمين فأنابا بالخيارين أن أفسخ البيع أو أخذه وأتبع الأديم ببقية فإن قال نعم قيل فقد جعلت ما أصاب من السماء في أكثر من معنى ما أصاب من الأديمين أو مثله لأنك فسخت به البيع وإن قال إذا ملكته فهو منك وإن لم تقبضه فاذا هلك هلك منك فالثمره قد ابتعتها وقبضتها فهي أولى أن لا توضع عنى بتلف أصابها

(باب في المزابنة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا وبيع الكرم بالزبيب كيلا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري أن أبا هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحابلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤوس النخل والمحابلة استكراء الأرض بالحنطة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن

لها لأنها لا تحتل القسم وأما الطريق التي لا تملك فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تكون محتملة للقسم والقوم طريق إلى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه شفعة (قال) ولولي البيع وأبي الصبي أن يأخذ بالشفعة لمن يلبان إذا كانت غبطة فإن لم يفعلها فإذا وليا مالهما أخذاهما فإن اشترى شقصا على أهمما جعلا بالخيار فلا شفعة حتى يسلم البائع (قال) ولو كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرج من ملك البائع وفيه الشفعة ولو كان مع الشفعة عرض والثمن والحد فانه يأخذ الشفعة بحصتها من الثمن وعهدة المشتري على البائع وعهدة الشفع على المشتري (قال المزني رحمه الله) وهذه مسائل أحببت فيها على معنى قول الشافعي رحمه الله

(قال المسزني) واد
تبراً البائع من عيوب
الشفعة ثم أخذها
الشفيع كانه الرد على
المشتري فان استحققت
من الشفيع رجع
بالبين على المشتري
ورجع المشتري على
البائع ولو كان المشتري
اشتراه بدينارين ما عاينها
ثم أخذها الشفيع
بوزنها فاستحققت
الدنانير الاولى فالشراء
والشفعة باطل لان
الدنانير بعينها تقوم
مقام العرض بعينه في
قبوله واستحققت
الدنانير الثانية كن
على الشفيع بدلها
(قال) ولو حط البائع
للمشتري بعد التمرق
فهو عليه شبهة وليس
للشفيع أن يحط (قال
المزني) رحمه الله وإيا
ادعى عليه أنه اشترى
شتماله فيه شفعة
فعليه البينة وعلى المكر
البين فان نكل وحلف
الشفيع قضيت له
بالشفعة ولو أقام
(١) قوله أنه لا يحل له
أخذه وأرد البيع كذا
بالاصول التي يابدينها
ولعل في العبارة سقطا
من النسخ فمرره اه

ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشترى التمر
بالتمر والمحاقلة اشترى الزرع بالحنطة واستكراء الأرض بالحنطة قال ابن شهاب فسألت عن استكراء
الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس بذلك (قال الشافعي) والمحاقلة في الزرع كالمزابنة في التمر (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ما المحاقلة قال المحاقلة في
الحرف كهيئة المزابنة في النخل سواء يبيع الزرع بالقمح قال ابن جريج فقلت لعطاء أنيس لكم جابر في المحاقلة
كما أخبرني قال نعم (قال الشافعي) وتفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتل أن يكون عن النبي صلى
الله عليه وسلم منصوصاً والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون على رواية من هو دونه والله تعالى أعلم (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة والمحاقلة أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق حنطة والمزابنة
أن يبيع التمر في رؤس النخل بمائة نرق والمخاربة كراء الأرض بالثلث والرابع (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن أبي الزبير أنه أخبره عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة من التمر لا تعلم مكيلة بالكيل المسمى من التمر (أخبرنا
الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء سمعت من جابر بن عبد الله خبراً
أخبرني أبو الزبير عنه في الصبرة قال حسب قال فكيف ترى أنت في ذلك فنهى عنه (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج عن ابن طاووس أنه أخبره عن أبيه أنه كان يكره أن تباع صبرة
بصبرة من طعام لا تعلم مكيلة أو تعلم مكيلة أحدهما ولا تعلم مكيلة الأخرى أو تعلم مكيلة جميعها هذه
وهذه بهذه قال لا الكيل بكيل يدايد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن
جريج أنه قال لعطاء ما المزابنة قال التمر في النخل يباع بالتمر فقلت ان علمت مكيلة التمر لم تعلم قال نعم قال ابن
جريج فقال إنسان لعطاء أن يارطب قال سواء التمر والرطب ذلك مزابنة (قال الشافعي) وبهذا نقول
الافى العرايا التي ذكرناها قبل هذا قال رجاء المزابنة أن تنظر كل ما عقدت ببعه مما الفضل في بعضه
على بعض يدايد بغيره بالافى يجوز فيه شيء يعرف كيله شيء منه جزافاً لا يعرف كيله ولا جزاف منه بجزاف
وذلك لأنه يحرم عليه أن يأخذه الكيل بكيل وزناوزن يدايد فاذا كان جزافاً بجزاف لم يستوفى الكيل
وكذلك اذا كان جزافاً بكيل فلا بد أن يكون أحدهما أكثر وذلك محرم فيهما عندنا لا يجوز لان الاصل أن
لا يكون الا كيل بكيل وزناوزن فكل ما عقد على هذا مفسوخ (قال) ولوتبايع جزافاً بكيل أو جزافاً
بجزاف من جنسه ثم تكايلاه فكانا سواء كان البيع مفسوخاً لأنه عقد غير معلوم أنه كيل بكيل (قال)
ولو عقد ابيعهما على أن يتكايلاهذين الطعامين جميعاً باعيانهم مكيلة لا بكيل فتكايله فكانا مستويين جاز
وان كانا متفاضلين ففيها قولان أحدهما ان الذي نقصت صبرته الخيار في رد البيع لأنه بيع كيل شيء فلم يسلم
له (١) لأنه لا يحل له أخذه وأرد البيع والقول الثاني أن البيع مفسوخ لأنه وقع على شيء بعضه حرام وبعضه
حلال فالبيع مفسوخ وبهذا أقول والقول الذي حكيت ضعيف ليس بقياس انما يكون له الخيار فيما
نقص مما الارباب في زيادة بعضه على بعض فأما ما فيه الرافق فقد انعقد البيع على الكل فوجد البعض محرماً أن
يملك بهذه العقدة فكيف يكون له الخيار في أن يأخذ بعضه وفيها حرام (قال) وما وصفت من المزابنة
جامع لجميعها كاف من تغريها ومن تغريها أن أبتاع منك مائة صاع بتمر مائة نخلة لي أو أكثر أو أقل
فهذا مفسوخ من وجهين أحدهما أنه رطب بتمر وجزاف بكيل من جنسه ومن ذلك أن آخذ منك تمراً
لا أعرف كيله بصاع تمراً وبصورة تمراً لا أعرف كيله لان الاصل أنه محرم الفضل في بعضه على بعض وأنه يبيع
الامتلا بكيل يدايد (قال) وهكذا هذا في الحنطة وكل ما في الفضل في بعضه على بعض الرابا (قال) فأما تمر
نخل بحنطة مقبوضة كيلة أو صبرة تمرة بصر حنطة أو صنف بغير صنفه جزاف بكيل أو كيل بجزاف يدايد

بما لا بأس بالفضل في بعضه على بعض يدا بيد فلا بأس (قال) فأما الرجل يقول للرجل وعندك صبرة تمر له
أضمن لك هذه الصبرة بعشرين صاعاً فإن زادت على عشرين صاعاً في فإن كانت عشرين فهي لك وإن
نقصت من عشرين فهي لي تمام عشرين صاعاً لك فهذا لا يحل من قبل أنه من كل المال بالباطل الذي
وصفت قبل هذا وهذا بالخطأ والغمارة والغمارة رأسه وليس من معنى المزابنة بسبيل ليس المزابنة إلا ما وصفت
لا تجاوز (قال) وهذا جاعه وهو كاف من تفريعه ومن تفريعه ما وصفت فأما أن يقول الرجل
للرجل عذق ثاء أو بطيخك هذا المجموع فنانقص من مائة فعلى تمام مائة مثله وما زاد في أو اقطع ثوبك
هذا أقلنس أو سراويلات على قدر كذا فنانقص من كذا أو كذا قلنسوة أو سراويل فعلى وما زاد في أو
الحن حنطتك هذه فما زاد على مائة فلي وما نقص فعلى فهذا كله مخالف للمزابنة ومحرم من أنه كل
المال بالباطل لاهو تجارة عن تراض ولا هو شيء أعطاه مالك المال المعطى وهو يعرفه فيؤثر فيه أو يحمده
ولا هو شيء أعطاه إياه على منفعة فأخذها منه ولا على وجه خسر من الوجه المأذون فيه دون غيره الذي هو من
وجوه البر قال ولا بأس بثمر نخلة بثمر نخلة أو بثمر فرسكة كلاًهما قد طابت كان ذلك موضوعاً بالأرض
أو في شجرة أو بعضه موضوعاً بالأرض إذا خالفه وكان الفضل يحل في بعضه على بعض حالاً وكان يدا بيد فإن
دخلت النسبة فبدأ وتفرقا بعد البيع قبل أن يتقابض فسد البيع (قال) وكذلك لا بأس أن يبيع ثمر
نخلة في رأسها بثمر نخلة فرسك في رأسها أو يبيع ثمر نخلة في رأسها بفرسك موضوع في الأرض أو يبيع
رطباً في الأرض بفرسك موضوع في الأرض جزاً (قال) وجاعه أن يبيع الشيء بغير صنعه يدا بيد كيف
شئت (قال الشافعي) وما كان بصفة واحدة لم يحل الامتلا بمثل كيلاً بكيل وزناً بوزن يدا بيد ولا يتفرقان
حتى يتقابض ولا يباع منه رطب بإساس ولا رطب بإساس رطب إلا العرايا خاصة (قال الشافعي) وكذلك
لا يجوز أن يدخل في صفقة شيئاً من الذي فيه الربا في الفضل في بعضه على بعض يدا بيد ومن ذلك أن
يشترى صبرة تمر مكيلاً أو جزاً فاصبرة حنطة مكيلاً أو جزاً فامع الحنطة من التمر قليل أو كثير وذلك أن
الصفقة في الحنطة تقع على حنطة وتمر وتمر وحنطة التمر غير معروف من قبل أنها انما تكون بغيرها والحنطة
بغيرتها والتمر بالتمر لا يجوز إلا معلوماً كيلاً بكيل (١)

(باب وقت بيع الفاكهة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وقت بيع جميع ما يؤكل من ثمر الشجر أن يؤكل من أوله الشيء
ويكون آخره قد غارب أوله كقاربه ثمر الخلل بعضه لبعض فإذا كان هكذا حل بيع ثمره الخارج فيه مرة
واحدة والشمع منه الثابت الأصل كالثقل لا يخالفه في شيء منه إلا في شيء ساذ كره يباع إذا طاب أوله
الكثير والسفرجل والارج والموز وغيره إذا طاب منه الشيء الواحد فبلغ أن ينضج بيعت ثمرته تلك كلها
قال وقد بلغني أن التين في بعض البلدان ينبت منه الشيء اليوم ثم يقيم الأيام ثم ينبت منه الشيء بعدد حتى
يكون ذلك مراراً والقضاء والخمر يزجى ببلغ بعضه وفي موضع من ثمر القناء والخمر يزجى ببلغ بعضه شيء
فكان الشجر يتفرق مع ما يخرج فيه ولم يبيع ما يخرج فيه فإن كان لا يعرف لم يجز بيعه لا اختلاط المبيع
منه بغير المبيع فبصر المبيع غير معلوم فإخذ مشتريه كله أو ما حل مما لم يشتريه فإن بيع وهو هكذا فالبيع
مفسوخ (قال الشافعي) في موضع آخر إلا أن يشاء إباحة أن يسلم ما زاد على ما باع فيكون قد أعطاه
حقه وزاده قال فينظر من القناء والخمر يزجى في مثل ما وصفت من التين فإن كان يبلد يخرج الشيء منه في
جميع شجره فإذا ترل في شجرة لتلاحق صغاره خرج من شجره شيء منه كان كلاً وصفت في التين أن استطيع
تمييزه جاز ما خرج أولاً ولم يدخل ما خرج بعده في البيع وإن لم يستطع تمييزه لم يجز فيه البيع بما وصفت قال
وإن حل بيع ثمره من هذا الثمر نخل أو عنب أو قناء أو خرز أو غيره لم يحل أن يباع ثمره التي تأتي بعدها بحال

الشفيع البينة أنه
اشترها من فلان
الغائب بالف درهم
فأقام ذلك الذي في يديه
البينة أن فلان أودعه
إياها قضيت له بالشفعة
ولا يمنع الشراء الوديعة
ولو أن رجلين باعا من
رجل شقصاً فقال
الشفيع أنا أخذ
ما باع فلان وأدع حصه
فلان فذلك في قاس
فوله وكذلك لو اشترى
رجلان من رجل
شقصاً كان للشفيع
أن يأخذ حصه أيهما

(١) وزجى قبل الصلح
باب المزابنة وفيه قال
الشافعي والمزابنة جنس
من الطعام عرف كيله
اشترى بجنس مثله
مجهول الكيل لأن
التي صلى الله عليه وسلم
قد نهى عن هذا الامتلا
بمثل وإذا كان مجهولاً فلا
خير فيه وليس هو مثلاً
بمثل ولا كيلاً بكيل
ولا وزناً بوزن ثم ذكر
بعد ذلك مسائل تتعلق
بالربا اه

شاه ولوزعم المشتري أنه
اشترها بألف درهم
فاخذها الشفيع بالف
ثم أقام البائع البيعة أنه
باعه أياها بالفين
فضى له بالفين على
المشتري ولا يرجع على
الشفيع لأنه مقر
أنه استوفى جميع حقه
ولو كان الثمن عبدا
فاخذ الشفيع ببيعة
العبد ثم أصاب البائع
بالعبد عيا فله رده
ويرجع البائع على
المشتري بقيمة الشقص
وان استحق العبد
بطلت الشفعة ورجع
البائع فاخذ شقصه ولو
صالحه من دعواه على
شقص لم يجز في قوله
الشافعي إلا أن يقر
المدعي عليه بالدعوى
فيجوز وللشفيع أخذ
الشفعة بمنزلة الحق الذي
وقع به الصلح ان كان له
مثل أو قبته ان لم يكن له
مثل ولو أقام رجلان
كل واحد منهما بيعة
أنه اشترى من هذا الدار
شقصا وأراد أخذه

فان قال قائل ما العينة في ذلك قلنا ما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين ونهى عن بيع
الغرر ونهى عن بيع التمر حتى يبدو صلاحه كان بيع غرة لم يخلق بعد أو في جميع هذا (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن جابر قال نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة قال فإذا
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل والتمر لم يفسد بدم زرقه صفرة لأن العادة قد تأتى عليه
كان بيع ما لم يمتد شي قط من قتله أو خربا دخل في معنى الغرر وأولى أن لا يباع مما قد روى فنهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيعه وكيف يحرم أن يباع قتله أو خربا من بد أقبل أن يطيب منه شيء وقد روى
رجل أن يبتاع ولم يخلق قط وكيف أشكل على أحد أنه لا يكون بيع أبدا أولى بالغرر من هذا البيع الطائر
في السماء والعبد الأبق والجمل الشارد أقرب من أن يكون الغرر فيه أضعف من هذا ولأن ذلك شيء
قد خلق وقد وجد وهذا لم يخلق بعد وقد يخلق فيكون غاية في الكثرة وغاية في القسوة وفيما بين الغائتين منازل
أورأت أن أصابته الجائحة بأي شيء يقاس بأقول جله فقد يكون ثابته أكثر وثاقه فقد يختلف ويتباين فهذا
عندنا محرم بمعنى السنة والائثر والقياس عليهما والمعقول والذي يمكن من عيوبه أكثر مما حكي لنا وفيما
حكينا كفاية أن شاء الله تعالى (قال) فكل ما كيل من هذا أو وزن أو بيع عددا كما وصفت في الرطب
بالتمر لا يخل التمر منه برطب ولا جزاف منه بكييل ولا رطب برطب عندى بحال ولا يخل الإيا سايابس كيلا
بكييل أو ما يوزن وزنا يوزن ولا يجوز فيه عدد بعدد ولا يجوز أصلا إذا كان شيء منه رطب يشتري بصفته رطب
فرسك بفرسك وتين بتين وصف بصفته فإذا اختلف الصنفان فبعه كيف شئت بدا به جزافا بكييل ورطب
يابس وقليله بكثيره لا يختلف هو وما وصفت من تمر النخل والعنب في هذا المعنى ويختلف هو وتمر النخل
والعنب في العرايا ولا يجوز في شيء سوى النخل والعنب العربية بما يجوز فيه بيع العرايا من النخل والعنب
لا يجوز أن يشتري تمر تينة في رأسها بكييلة من التين موضوعا بالأرض ولا يجوز أن يشتري من غير تينة في
رأسها بتمر يابس موضوع بالأرض ولا في شجرة أبدا جزافا ولا كيلا ولا بعنى فان قال قائل فلم تجز
قلت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن الخمر في التمر والعنب وفيما أنهما يجتمعان التمر لا حائل دونه
جميع الا حاطة وسكان يكون في المكيال مستجمعا كاستجماعه في نبتة كان له ما لا يجمع أحد معانيه
شي سواء وغيره وان كان يجتمع في المكيال فمن فوق كثير منه حائل من الورق ولا يحيط البصر به وكذلك
الكثير وغيره وأما الأثر الذي هو أعظم فلا يجتمع في مكيال وكذلك الخمر والزقاة وهو مختلف الخلق
لا يشبههما وذلك لم يجتمع في المكيال ولا يحيط به البصر حاطة بالعنب والتمر ولا يوجد منه شيء يكون مكیلا
يخرص بما في رؤس شجره لغلظه وبحافى خلقته عن أن يكون مكیلا فلذلك لم يصلح أن يباع جزافا بشيء منه كما
يبيع غيره من النخل والعنب اذا خالفه ومن أراد أن يبتاع منه شيأ فبسته به ابتاعه بغير صفته ثم استعراه
كيف شاء

(باب ما ينبت من الزرع)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان من نبات الأرض بعضه مغيب فيها وبعضه ظاهر فأراد صاحبه بيعه لم
يجز بيع شيء منه إلا الظاهر منه بجزء مكانه فأما المغيب فلا يجوز بيعه وذلك مثل الجزر والفجل والبصل
وما أشبهه فيجوز أن يباع ورقة الظاهر مقطعا مكانه ولا يجوز أن يباع ما في داخله فان وقعت الصفقة عليه
كله لم يجز البيع فيه اذا كان بيع نبات وبيع النبات بيع الإيجاب وذلك لو أجزت بيعه لم أجزه الأعلى أحد
معان اما على ما يجوز عليه بيع العين الغائبة فتلك اذا رآها المشتري فله الخيار في أخذها أو تركها فلو أجزت

شخص صاحبه بشفعته فان وقت البينة فالذي سبق بالوقت له الشفعة وان لم توقت وقتا بطلت الشفعة لانه يمكن أن يكونا اشتريا معا وحلف كل واحد منهما لصاحبه على ما ادعاه ولأن البائع قال قد بعتم من فلان شقصي بألف درهم وأنه قبض الشقص فأنكر ذلك فسلان وادعاه الشفيع فان الشفيع يدفع الالف الى البائع ويأخذ الشقص واذا كان الشقص ثلاثة شفعاء فشهد اثنان على تلميذ الثالث فان كانا سلما جازت شهادتهما لانهما لا يجزان الى أنفسهما وان لم يكونا سلما لم تجز شهادتهما لانهما ما يجزان الى أنفسهما ما ادعى الشفيع على رجل أنه اشترى الشقص الذي في يده من صاحبه (١) أو رد كذا بالاصول ولا يخفى استقامة الكلام في ما قلناه من زيادة النسخ وحرقه اه معجمه

البيع على هذا فقلع خزانة أو فجلة أو بصله فجعلت للشري الخبار كنت قد أدخلت على البائع ضررا في أن يقلع ما في ركبته وأرضه التي اشترى ثم يكون له أن يرد من غير عيب في بطل أكثره على البائع (قال) وهذا يخالف العبد يشترى غائبا والمتاع وذلك أنهم ما قدر يان فيه صفهما للشري من يتق به فيشترى بها ثم يكون له خيار الرؤية فلا يكون على البائع ضرر في رؤية المشتري لهما كما يكون عليه ضرر فيما قلع من زرع ولواجزت يده على ان لم يكن فيه عيب لزم المشتري كان فيه الصغير والكبير والمختلف الخلقة فكان المشتري اشترى مالم يروا الزمة مالم يرض بشراة قط ولواجزته على أن يدهه اياه على صفة موزونا كنت اجزت بيع الصفات غير مضمونة وانما تباع الصفة مضمونة (قال) ولواسلم اليه في شئ منه موصوف موزون فجاء به على الصفة بماز السلف وذلك أنه ما أخذه ياتي به حيث شاء لامن أرض قد يحطى زرعها ويصيب فلا يجوز في شئ من هذا بيع الابصفة مضمون موزون أو حتى يقلع فيراه المشتري (قال) ولا يشبه الجوز والبيض وما أشبه هذا لاصلاحه في الارض الا بالبلوغ ثم يخرج فيبقى ما بقي منه ويبيع ما لا يبقى مثل البقل وذلك لاصلاحه الايقانه في قشره وذلك اذا روى قشره استدلل على قدره في داخله وهذا الادلة على داخله وان روى خارجيه قد يكون الورق كبير والراس صغيرا وكبير

(باب ما اشترى مما يكون ما كوله داخله)

(قال الشافعي) ١٠٠ ترى رائجاً وجوزاً ولوزاً وفستقاً أو بيضا فكسره فوجده فاسداً أو معيباً فأراد رده والرجوع بثمنه فقها قولان أحدهما أن له أن يرد والرجوع بثمنه من قبل أنه لا يصل الى مفرقة عيبه وفساده وصلاحه الا بكسره واذا كان المقصود قصده بالبيع داخله فبأنه سلطه عليه وهذا قول (قال) ومن قال هذا القول انبغى أن يقول على المشتري الكسار أن يرد القشر على البائع ان كانت له قيمة وان قلت ان كان يستمع به كما يستمع بقشر الرائج ويستمع بحاسواه ويرد (١) فان لم يفعل أقيم قشره فبأنه كانت للقشر قيمة منه ودخله على أنه صحيح وطرح عنه حصه مالم يرد من قشره من الثمن ويرجع الباقي ولو كانت حصه القشر سهما من ألف سهم منه والقول الثاني أنه اذا كسره لم يكن له رده الا أن يشاء البائع ويرجع عابدين قيمته صحيحا وقيمه فاسدا وبيض الدجاج كله لا قيمة له فاسد الا أن قشره ليس فيه منفعة فاذا كسره رجع بالثمن وأما بيض النعام فقشره ثمن فيلزم المشتري بكل حال لان قشره رائجا كانت أكثر غنما من داخلها فان لم رد قشرتها صح رجوع عليه عابدين قيمتها غير فاسدة وقيمتها فاسدة وفي القول الاول يرد هاولا شئ عليه لانه سلطه على كسرها الا أن يكون أفسدها بالكسر وقد كان يقدر على كسر لا يفسدها فيرجع عابدين القيمتين ولا يرد هاولا (قال الشافعي) فاما القناء والخربز وما رطب فانه بذوقه بشئ دقيق من حديد أو عود فيدخله فيه فيعرف طعمه ان كان مرأ أو كان الخربز حامضا فله رده ولا شئ عليه في نقبه في القولين لانه سلطه على ذلك أو أكثر منه ولا فساد في النقب الصغير عليه وكان يلزم من قال لا يرد الا كما أخذ به أن يقول يرجع عابدين قيمته سالما من الفساد وقيمه فاسدا (قال) ولو كسرها لم يكن له ردها ويرجع عليه بنقصان ما بين قيمته صحيحا وفسادا ما كان ذلك الفضل الا أن يشاء البائع أن يأخذه مكسورا ويرد عليه الثمن لانه قد كان يقدر على أن يصير اليه طعمه من نقبه صحيحا ليس كالجوز لا يصل الى طعمه من نقبه وانما يصل اليه ربحه لا طعمه صحيحا فاما الدود فلا يعرف بالذاقة فاذا كسره ووجد الدود كان له في القول الاول رده وفي القول الثاني الرجوع بفضل ما بين القيمتين ولو اشترى من هذا شيأ رطباً من القناء والخربز فبأنه حق ضمير وقبر وفسد عنده ثم وجده فاسداً امرارة أو دود كان فيه فان كان فاسداً من شئ يحدث مثله عند المشتري فالقول قول البائع في فساد مع عيبه وذلك مثل البيض يقيم عند الرجل زماناً ثم يجده فاسداً او فساد البيض يحدث والله تعالى أعلم

الغائب ودفع البسه
ثمنه وأقام عدلين بذلك
عليه أخذ بشفعته ونفذ
الحكم بالبيع على
صاحبه الغائب (قال
المرزقي) رحمه الله هذا
قول الكوفيين وهو
عندي ترك لأصلهم
في أنه لا يقضى على
غائب وهذا غائب قضى
عليه بانه باع وقبض
التمن وأبرأ منه البسه
المشتري وبذلك أوجبوا
الشفعة لشفيع (قال
المرزقي) رحمه الله ولو
اشترى شقصا وهو شفيع
فباع شفيع آخر فقال
له المشتري خذها كلها
بالتمن أو دعه وقال هو
بل أخذ نصفها كان
ذلك لانه مثله وليس له
أن يلزم شفيعه لغيره
(قال المرزقي) ولو شفعه
موضحة عمدا فصالحه
منه على شقص وهما
يعلمان أرض الموضحة كان
للشفيع أخذها بالأرض
ولو اشترى ذمي من ذمي
شقصا بخمرا أو خنزير
وتقاضاهم قام الشفيع
وكان نصرا تيا ونصرا تية
فاسلم ولم ير مسلما
فسواء لاشفعه له في
قياس قوله لان الخمر
والخنزير لا قيمة لهما

(مسئلة بيع القمع في سنبله)

أخبرنا الربيع قال قلت للشافعي ان علي بن معبد روى لنا حديثا عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع القمع في سنبله اذا ابيض فقال الشافعي ان ثبت الحديث فكلنا به فكان الخاص مستخرا جامن العام لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر وبيع القمع في سنبله غرر لانه لا يرى وكذلك بيع الدار والاساس لا يرى وكذلك بيع الصبرة بعضها فوق بعض أجاز ذلك كما أجازه النبي صلى الله عليه وسلم فكان هذا خاصا مستخرا جامن عام وكذلك نجيز بيع القمع في سنبله اذا ابيض ان ثبت الحديث كما أجازنا بيع الدار والصبرة

(باب بيع القصب والقرط)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع الاجزاء وقال صرمة (قال الشافعي) وهذا انقول لا يجوز أن يباع القرط الاجزاء واحدة عند بلوغ الجزاء ويأخذ صاحبه في جزاءه عند ابتياعه فلا يؤخر مده أكثر من قدر ما يمكنه جزاءه فيه من يومه (قال الشافعي) فان اشتراه ثابتا على أن يدعه أياما يطول أو يغلق أو غير ذلك فكان يرد في تلك الأيام فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ لان أصله للبائع وفرعه الظاهر للمشتري فان كان يطول فيخرج من مال البائع الى مال المشتري منه شيء لم يقع عليه صفقة البيع فيملكه كنت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيت منه شيئا مجهولا لا يرى بعين ولا يضبط بصفه ولا يتميز ففرع ما للبائع فيه ما للمشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشتراه لقطعته فتركه وقطعه له يمكن مدة يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا اذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كالأشترى حنطة جزأفا وشرط له أنها ان انما له عليها حنطة فهي داخله في البيع فانها تعلقها حنطة للبائع لم يبعها بنفسه البيع فيها لان ما اشترى لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطى ما اشترى ويمنع ما لم يشتر وهو في هذا كله بائع شيء قد كان وشي لم يكن غير مضمون على أنه ان كان دخل في البيع وان لم يكن لم يدخل فيه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في افساده لان رجلا لو قال أبيعك شيئا أن ثبت في أرضي بكذا فان لم يثبت أو ثبت قليلا لم يملك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيعك شيئا أن ياتي من تجارتي بكذا وان لم يأت لم يملك الثمن (قال) ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه بغير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يدعه الفضل الذي له بلا ثمن أو ينقض البيع (قال) كما يكون اذا باعه حنطة جزأفا فانها تعلقها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع بما لم يبيع (قال) وما أفسدت فيه البيع فاصاب القصب فيه آفة تتلفه في يد المشتري فعلى المشتري ضمانه بقيته وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصته والزرع لبائعه وعلى كل مشتري شراء فاسدا أن يردّه كما أخذه أو خيرا مما أخذه وضمانه ان تلف وضمان نقصه ان نقص في كل شيء (١)

(١) (باب المصراة والرد بالعيب وليس في التراجم) وفيه نصوص فمن ذلك في باب الاختلاف في العيب من كتاب اختلاف العراقيين لما حكى عن أبي حنيفة لا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام ان شاء ردها وورد معها صاعا من تمر أو صاعا من شعير (قال الشافعي) رحمه الله فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاثة أيام بعد البيع وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه جعل لحيان بن سعد خيار ثلاث فيما ابتاع انتهى الى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيار ولم يجاوز ذلك مجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم =

(باب حكم المبيع قبل القبض وبعدة) (١)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أما الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع حتى يقبض الطعام قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الأمثلة (قال الشافعي) وبهذا أنا أخذ فمن ابتاع شيئا كأننا ما كان فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وذلك أن من باع ما لم يقبض فقد دخل في المعنى الذي يروى بعض الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعناب بن أسيد حين وجهه إلى أهل مكة أنهم عن بيع ما لم يقبضوا وروى ما لم يقبضوا (قال الشافعي) هذا بيع ما لم يقبض وروى ما لم يقبض وهذا القياس على حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يقبض ومن ابتاع طعاما كيلاف قبضه أن يتخاله ومن ابتاعه جزافا قبضه أن يتخاله من موضعه إذا كان مثله ينقل وقد روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يتبايعون الطعام جزافا فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأمرهم بانتقاله من الموضع الذي ابتاعوه فيه إلى موضع غيره وهذا لا يكون الاثلاثا يبيعه قبل أن يتنقل (قال الشافعي) ومن ملك طعاما باجارة فالأجارة بيع من البيوع فلا يبيعه حتى يقبضه ومن ملكه بمرات كان له أن يبيعه وذلك أنه غير مضمون له على غيره بثمن وكذلك ما ملكه من وجهه غير وجهه البيع كان له أن يبيعه قبل أن يقبضه انما لا يكون له بيعه إذا كان مضمونا على غيره بعوض يأخذه منه إذا فاتت والارزاق التي يخرجها السلطان للناس يبيعهما قبل أن يقبضها ولا يبيعهما الذي يشتري بها قبل أن يقبضها لان مشتريهما لم يقبض وهي مضمونة له على بائعها بالثمن الذي باعه إياها به حتى يقبضها أو يرد البائع إليه الثمن ومن ابتاع من رجل طعاما فكتب إليه المشتري أن يقبضه له من نفسه فلا يكون الرجل قابضاً له من نفسه وهو ضامن عليه حتى يقبضه المشتري أو وكيله المشتري غير البائع وسواء أشهد على ذلك أو لم يشهد وإذا وكل الرجل الرجل أن يبتاع له طعاما فابتاعه ثم وكله أن يبيعه له من غيره فهو بنقله لا بد من حتى يبيع له الدين فهو جائز كأنه هو ابتاعه وباعه وان وكله أن يبيعه من نفسه لم يبيع المبيع من نفسه وإن قال قد بدعته من غيره فهلك

== وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالحمل لغايته من قبل أن المصرة قد تعرف تصيرتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان الخيار انما هو يعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصرة طال ذلك أو قصر كما يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ومن ذلك في باب العيب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري جارية تبيها فأصابها ثم ظهر منها على عيب كان عند البائع كان له رد هالان الوطء لا ينقصها شيئا وانما رد هالان الحال التي أخذها به وإذا أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليه من خدمة أو خراج أو أردته بالضمان وإن كانت بكرا فأصابها فبإدوان الفرج ولم ينقصها فكذلك فإن افتضها لم يكن له رد هالان قبل أن قد نقصها بذهاب العذر فلا يجوز أن يرد هالان فصة كالم يكن يجوز عليه أن يأخذ هالان فصة ويرجع بمائة نقصها العيب الذي دلل له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الآن يشاء المشتري أن يهبها مائة فلا يرجع بشيء من العيب ولا نعله ثبت عن عمرو لا عن علي ولا واحد منهما أنه قال خلاف هذا القول (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الجارية قد دلل له فيها بعيب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس إن كان عالما فان حدث بها عند المشتري عيب ثم أطلع على العيب الذي دلل له لم يكن له رد هالان وإن كان العيب الذي حدث بها عند أقل عيوب الرقيق ==

(١) هذه الترجمة من وضع السراج البلقيني قال وهو المترجم عليه بقية البيع وترجم في هذه البقية تراجم تتعلق بما سبق فسقتها كما ذكرها الربيع اه

عنده بهال والمسلم والذي في الشفعة سواء ولا شفعة في عبد ولا أمة ولا دابة ولا مالا يصلح فيه القسم هذا كله قياس قول الشافعي وعنده والله التوفيق

(مختصر القراض) ابتداء وما دخل في ذلك من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفا بالعراق فربحها فيه بالمدينة فبعه فمراعا عند ما قال له رجل من أصحابه لو جعلته قراضا ففعل وإن عمر رضي الله عنه دفع ما لا قراضا على النصف (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز القراض

الافى الذناير والرواهم
 التى هى اتمان لادشيه
 وقبها (قال) وان
 قاربه وجعل رب المال
 معه غلامه وشرط ان
 الربح ينه وبين العامل
 والغلام اثلا فافهم جائز
 وكان لرب المال الثلثان
 والعامل الثلث ولا يجوز
 ان يقارضه الى مدته من
 المدد ولا يشتره
 أحدهما درهما على
 صاحبه وباقى بينهما
 أو يشترط أن يولى
 سلعة أو على أن يرتقى
 أحدهما في ذلك بشئ
 دون صاحبه أو يشترط
 أن لا يشتري الا من فلا
 أو لا يشتري السلعة
 بعينها واحدة أو فخلا أو
 دواب يطلب غير النحل
 وتناج الدواب ويجبس
 رقابها فان فعلا فذلك
 كله فاسدان عمل فيه
 فله أجر مشله والربح
 (١) أى صاع البائع
 وصاع المشتري وأفاد أنه
 لا يصح بيع المبيع قبل
 قبضه وعليه الشافعي
 وقال أبو حنيفة الا العقار
 ويخص مالك المنسج
 بالطعام عملا يظهر الخبر
 كذا في المناوى وغيره كتيب
 معجمه

الثنى أو هرب المشتري فصدقه البائع فهو كما قال وان كذبه فعليه البيعة أنه قد باعه ولا يكون ضامنا لو هرب
 المشتري أو أفلس أو قبض الثمن منه فهلك لأنه في هذه الحالة أمين (قال الشافعي) ومن باع طعاما من
 نصراني فباعه النصراني قبل أن يستوفيه فلا يكره له البائع حتى يحضر النصراني أو يكره له فيكفاله لنفسه
 (قال) ومن سلف في طعام ثم باع ذلك الطعام بهينه قبل أن يقبضه لم يجز وان باع طعاما بصفة ونوى أن
 يقبضه من ذلك الطعام فلا بأس لأن له أن يقبضه من غيره لان ذلك الطعام لو كان على غير الصفة لم يكن له أن
 يعطيه منه ولو قبضه وكان على الصفة كان له أن يحبس به ولا يعطيه اياه ولو هلك كان عليه أن يعطيه مثل صفة
 طعامه الذي باعه (قال) ومن سلف في طعام أو باع طعاما فأحضر المشتري عندها كتياله من بانه وقال
 أكتاله لك لم يجز لانه بيع طعام قبل أن يقبض فان قال أكتاله لنفسى وخذه بالكيل الذي حضرت لم يجز
 لانه باع كيلا فلا يبرأ حتى يكتاله من مشتريه ويكون له زيادته وعليه نقصانه وهكذا روى الحسن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان (١) فيكون له زيادته وعليه نقصانه
 (قال الشافعي) ومن باع طعاما مضبوذا عليه فعل عليه الطعام فجاءه بصاحبه الى طعام يجتمع فقال أى
 طعام رغبته من هذا اشتريت لك فأوفيتك كرهت ذلك له وان رضى طعاما فاشتراه فدفعه اليه بكياله
 لم يجز لانه ابتاعه فباعه قبل أن يقبضه وان قبضه لنفسه ثم كاله له بعد جاز والمشتري له بعد رضاه أن يرد
 عليه ان لم يكن من مسفته وذلك ان الرضا انما يلزمه بعد القبض (قال الشافعي) ومن حل عليه طعام
 فلا يعطى الذي له عليه الطعام ثمن طعام يشتري به لنفسه من قبل أنه لا يكون وكيل لنفسه مستوفيا لها فابضا
 لها منها وليوكل غيره حتى يدفع اليه ومن اشترى طعاما فخرج من يده قبل أن يستوفيه بهيمة أو صدقة
 أو قضاة رجلا من سلف أو أسلفه آخر قبل أن يستوفيه فلا يبيعه أحد من صار اليه على شئ من هذه الجهات
 حتى يستوفيه من قبل أنه صار انما يقبض عن المشتري كقبض وكيله (قال الشافعي) ومن كان يسده
 ثم فباعه واستثنى شيئا منه بغيره فالبيع واقع على المبيع لا على المشتري والمستثنى على مثل ما كان في ملكه
 لم يبيع قط فلا بأس أن يبيعه صاحبه لانه لم يشتره انما يبيعه على الملك الاول (قال الشافعي) ولا يصح
 السلف حتى يدفع السلف الى السلف الثمن قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تبايعاهما وحتى يكون
 السلف بكيال معلوم بمكيل عامه يدركه عليه ولا يكون بمكيل خاصة ان هلك لم يدركه عليه أو وزن عامه كذلك
 وبصفة معلومة جيد تقى والى أجل معلوم ان كان الى أجل ويستوفى في موضع معلوم ويكون من أرض
 لا يحيط مثلها أرض عامة لأرض خاصة ويكون جديدا طعام عام أو طعام عامين ولا يجوز أن يقول أجد

== واذا كان مشتريا فكان له أن يرد بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في عيب الا أن يشاء فكذا عليه البائع
 مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن البائع
 أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن يرد
 العبد بالعيب ولاشتري اذا حدث العيب عنده أن يرجع بمائة نقصها العيب الذي دلل له البائع ورجوعه
 به كما أصفك أن تقوم الجارية سالمة من العيب فيقال قيمتها ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
 وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه ومثله ثم البيع ثم يقال له ارجع بعشر ثمنها على البائع كأنما كان
 قل أو كثر فان اشتراها بثمانين يرجع بثمانية وان كان اشتراها بخمسين يرجع بخمسة الا أن يشاء البائع أن
 يأخذها معيبة بلا شئ يأخذ من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فامسكها ولا ترجع
 بشئ واذا اشتري الرجلان جارية فوجد اباها عيبا فرضى أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فأن اخذت
 كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يجتمعا على الرجوعا وكان ابن أبي ليلى يقول لاحدهما ان يرد =

والمال لربه (قال) ولو اشترط أن يشتري صنفا موجودا في الشتاء والصيف فبأنزوا إذا سافر كان له أن يكتري من المال من يكفيه بعض المؤنة من الاعمال التي لا يهملها العامل وله النفقة بالمعروف وإن خرج بمال لنفسه كانت النفقة على قدر المالين بالخصص وما اشترى فله الرد بالعيب وكذلك الوكيل وإن اشترى وباع بالدين فضاء من الآن يأذن له وهو مصدق في ذهاب المال مع عيبه وإذا اشترى من يفتق على رب المال بذنه عتق وإن كان بغير إذنه فالضارب ضامن والعبد له والمالك انما أمره أن يشتري من يحل له أن يرجع في بيعه فكذلك العبد المأذون له في التجارة يشتري بأبسيده فالشراء مفسوخ لانه مخالف ولا مال له (وقال) في كتاب الدعوى والبنات في شراء العبد من يعتق على مولاه قولان أحدهما جائز والاخر لا يجوز (قال المزني) قياس قوله

ما يكون من الطعام لانه لا يوقف على حده ولا أردأ ما يكون لانه لا يوقف على حده فان الردي يكون بالفرق وبالسوس وبالقدم فلا يوقف على حده ولا بأس بالسلف في الطعام حالا وأجلا إذا حل أن يباع الطعام بصفة إلى أجل كان حالا أو إلى أن يحل (قال الشافعي) وإن سلف رجل دنابر على طعام إلى أجل معلومة بعضهم قبل بعض لم يجز عندي حتى يكون الاجل واحد أو تكون الأثمان متفرقة من قبل أن الطعام الذي إلى الاجل القريب أكثر قيمة من الطعام الذي إلى الاجل البعيد وقد أجاز غيري على مثل ما أجاز عليه ابتاع العروض المتفرقة وهذا مخالف للعروض المتفرقة لأن العروض المتفرقة تقصد وهذا إلى أجل والعروض شيء متفرق وهذا من شيء واحد (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجلان طعاما مضمونا موصوفا حالا أو إلى أجل فتفرقا قبل أن يقبض الثمن فالبيع مفسوخ لأن هذا دين بدين (قال الشافعي) وإن اشترى الرجل طعاما موصوفا مضمونا عند الحصاد وقبل الحصاد وبعده فلا بأس وإذا اشترى منه من طعام أرض بعينها غير موصوف فلا خير فيه لانه قد يأتى بجيدا أو رديئا (قال) وإن اشترى منه من الاندريم مضمونا عليه فلا خير فيه لانه قد يهلك قبل أن يذريه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطعام إلى سنة قبل أن يزرع إذا لم يكن في زرع بعينه (قال الشافعي) ولا خير في السلف في التمدادين القمح ولا في القسط لأن ذلك يختلف (قال الشافعي) ومن سلف رجلا في طعام يحل فأراد الذي عليه الطعام أن يحل صاحب الطعام على رجل له عليه طعام مثله من بيع ابتاعه منه فلا خير فيه وهذا هو نفس بيع الطعام قبل أن يقبض ولكنه إن أراد أن يجعله وكيلا يقبض له الطعام فان هلك في يديه كان أمينا فيه وإن لم يهلك وأراد أن يجعله حصته وإن رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا اشترى الرجلان الجارية صفقة واحدة من رجل فوجد أحدهما عيبا فأراد أحدهما الرد وأراد الآخر التمسك فللذي أراد الرد والذي أراد التمسك التمسك لأن موجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد كالكل لو باعه وكلاهما باع لأحدهما نصفها ولا تخلفها ثم وجد أحدهما عيبا كان لكل واحد منهما رد النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وإن رد صاحبه * ومن ذلك في باب الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية فباع نصفها ولم يبيع النصف الآخر ثم وجد بها عيبا قد كان البائع دلسه فان أباحه فانه لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع عما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها ولا فلا حق لك به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول رد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رجه الله إذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه له البائع لم يكن له أن يرد النصف بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشيء من نقص العيب من أصل الثمن فيقال له ردها كلها أو أحبس وانما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو أعتقت وصارت لا رد بحال أو حدثت بها عيب فصار ليس له أن يرد ما عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها وقد يمكن أن يرد ما إذا أمكن أن يرد ما بحال فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يرد ما يرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يمسكها بسببه ويرجع بنقص العيب (ومن ذلك في الترجمة المذكورة) وإذا باع الرجل بغيره من كل عيب فان أباحه فانه لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع عما نقصها العيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يرد من النجاس برئ من كل نجاسة ولو أرا من القروح برئ من كل قرحة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يرد من ذلك حتى يسمى العيوب كلها باسمائها وليد كإن يضع يده عليها (قال الشافعي) رجه الله وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراعة من العيوب =

فشاء جاز (قال) وكذلك لو ابتاع منه طعاما خفل فأحاله على رجل له عليه طعام أسلفه إياه من قبل أن أصل ما كان له عليه بيع ولا حاله يبيع منه له بالطعام الذي عليه بطعام على غيره (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاما بكيل فصدقه المشتري بكياله فلا يجوز إلى أجل وإذا قبض الطعام فالقول في كيل الطعام قول الغايض مع عيته وإن ذكر نقصا كثيرا أو قليلا أو زيادة قليلة أو كثيرة وسواء اشتراه بالنقد كان أو إلى أجل وإنما لم أجزه لما وصفت من حديث الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن أئز من شرط رجل شرطا من كيل أو صدقة أن يوفيه شرطه بالكيل والصفة فلما شرط له الكيل لم يجز إلا أن يوفيه شرطه فإن قال قائل فقد صدقه فلم لا يبرأ كما يبرأ من العيب قيل لو كان تصديقه يقوم مقام الإبراء من العيب فشرط له ما تة فوجد فيه واحد لم يكن له أن يرجع عليه بشئ كما بشرط له السلامة فيجوز العيب فلا يرجع عليه به إذا أبرأ منه (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل الطعام كيلا لم يكن له أن يأخذه وزنا إلا أن ينقض البيع الأول ويستقبل ببيع بالوزن وكذلك لا يأخذه بمكيال إلا بالمكيال الذي ابتاعه به إلا أن يكون بكياله بمكيال معروف

== فالذي نذهب إليه والله أعلم قضاء عثمان بن عفان أنه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ونقصه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كان فيه الحياة فكان يعتري بالصحة والسقم وتحول طابعه فلما يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أتراه يبرئه منه وإذا لم يخف عليه فقد وقع اسم العيوب على ما نقصه يقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا إذا نقصه عليه وإن صح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من مفارقة الحيوان غيره أن لا يبرئه من عيب كان به لم يبرئه صاحبه ولكن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفنا (وفي أول الترجمة المذكورة) وإذا اشتري الرجل من الرجل الجارية أو الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به وأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البيعة فإن لم يكن له بيعة فعلى البائع اليمين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أراؤد اليمين عليه فإن أباحنيقة كان يقول لأرد اليمين عليه ولا تخولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة إلا أنه إذا اتهم المدعي رد اليمين عليه فقال احلف بالله وردها فإن أبي أن يحلف لم يقبل منه وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشتري الرجل الدابة أو الثوب أو أي شيء ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع عيته على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بيعة فتكون البيعة أولى من اليمين وإن نكل البائع ردنا اليمين على المشتري أتم منه أو لم تنتهمه فإن حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن اليمين لم نردعائه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط أتمنا عطيه بالنكول إذا كان مع النكول عيته فإن قال قائل ما دل على ما ذكرته قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأصاريين بالإيمان فيستحقون بهادهم صاحبهم فشكروا وورد الإيمان على يهود يرونها ثم رأى عمر بن الخطاب الإيمان على المدعي عليهم الدم يرونها فشكروا وفردها على المدعين ولم يعطهم بالنكول شأحق رد الإيمان وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم النص المفسرة تدل على سنته الجملة وكذلك قول عمر بن الخطاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه ثم قول عمر بن الخطاب ذلك جلة دل عليها نص حكم كل واحد منهما والذي لا تعدد واليمين المدعي عليهم بخلاف هذا فيكبر ويحمل الحديث ما ليس فيه وقد وضعت هذا في كتاب الاقضية واليمين على المتابعين على البت فيما ادعيا فيه (ومن ذلك في ترجمة بيع التمار قبل أن يمد وصلحهما من اختلاف العراقيين) قال وإذا باع الرجل جارية ==

الذي قطع به أن البيع مفسوخ لانه لازمة له (قال الشافعي) فإن اشترى المقارض أبا نفسه بمال رب المال وفي المال فضل أولا فضل فيه فسواء ولا يعتو عليه لانه اغا يقوم مقار وكيل اشترى لغيره فبيعه جاز ولا يرجع للعامل إلا بعد قبض وبالمال ماله ولا يستوفيه ربه الا وقد باع أباؤه ولو كان عيلا من الرجب شأ قبل أن يصير المال الذي به كان مشاركا له ولو خسر حتى لا يبقى الا أقل من رأس المال كان فيما بقي شريكا لان من ملك شأ زائدا ملكه ناقصا (قال) ومتى شاء ربه أخذ ماله قبل العمل وبعدة ومتى شاء العامل أن يخرج من القراض خرج منه وإن مات رب المال صار لوارثه وإن رضى ترك المقارض على قراضه والا فقد انقسخ قراضه وإن مات العامل لم يكن لوارثه أن يعمل ملكه ويبيع ما كان

مثل المكبال الذي ابتاعه به فيكون حيثما أخذ به المكبال الذي ابتاعه به وسواء كان الطعام واحدا أو من طعامين مفترقين وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذ به بغير شرطه والآخر أنه أخذ به بلا قدر يكون أقل أو أكثر من الذي له والبديل يقوم مقام البيع وأقل ما فيه أنه مجهول لا يدري أهو مثل ماله أو أقل أو أكثر (قال الشافعي) ومن سلف في حنطة موصوفة خللت فأعطاه البائع حنطة خيرا منها بطيب نفسه أو أعطاه حنطة شر منها فطابت نفس المشتري فلا بأس بذلك وكل واحد منهما متطوع بالفضل وليس هذا ببيع طعام بطعام ولو كان أعطاه مكان الحنطة شعيرا أو سلتا أو صنفا غير الحنطة لم يجز وكان هذا ببيع طعام بغيره قبل أن يقبض وهكذا التمر وكل صنف واحد من الطعام (قال الشافعي) ومن سلف في طعام إلى أجل فجعله قبل أن يحل لأجل طيبة به نفسه مثل طعامه أو شر منه فلا بأس ولست أحمل قهمة أداموه في الحكم إنما أقضى على الظاهر (قال الشافعي) ومن سلف في قمع لحمل الأجل فلا بد أن يأخذ قهمة أو سويقا فلا يجوز وهذا فاسد من وجهين أحدهما أنه أخذت غير الذي أسلفت فيه وهو بيع الطعام قبل أن يقبض وإن قبض وإن قبض هو صنف واحد فقد أخذت مجهولاً ومن معلوم فبعت مد حنطة بمد

بجارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فان أباحنيضة كان يقول يردها ويأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردها ويأخذ قهمتها صحجة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله عنه وإذا باع رجل جارية بجماعة وتفاضل ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردها ويأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما درهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدى أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردها ويأخذ قهمة الجارية الميتة لأنها هي التي قبضت فباعتها ويأخذ الثمن الذي دفع ثمنها ويأخذ الثمن الذي دفع وإذا اشترى الرجل ببيع القهية بأمره فوجد عينا فان أباحنيضة كان يقول يخاصم المشتري ولا يبالي أحضر الأمر أم لا ولا يكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا يرى على المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيصاف ما رضى بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلداً يتجر بها بذلك المال فان أباحنيضة كان يقول من اشترى من ذلك شيئا فوجد به عيبا فله أن يرد ولا يستحق على رضاء الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيصاف بالله ما رضى بالعيب وإن لم يرضه وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد به المشتري عيبا يخاصم البائع في ذلك أو نكافسه أن يحضر الأمر يرضى المتاع الأخرى أن خصمه في هذا البائع ولا يكلف أن يحضر الأمر ولا خصومة بينهما وبينه وكذلك إذا أمره فاشترى به فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشترى متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل أن يقبضه فقال لا حاجة لي فيه أما كان له أن يرد به هذا حتى يحضر الأمر بل له أن يرد ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتريه سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا قراضا فاشترى به تجارة فوجد به عيبا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضى رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشترى رب المال ألا ترى أن رب المال لو قال ما رضى ما اشترى لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشترى شيئا فباع فيه لم ينتقض البيع وكانت السلعة لرب المال على الوكيل لا على المشتري منه وكذلك تكون التبعة للمشتري على البائع دون رب المال فان ادعى البائع على المشتري مضارب المال حلف على عمله لا على البت

في يديه مع ما كان من ثياب أو أداة السفر وغير ذلك مما قل أو أكثر فإن كان فيه فضل كان لأمره وإن كان خسرا كان كل ذلك في المال وإن قارض العامل بالمال آخر بغير إذن صاحبه فهو ضامن فإن ربح فلصاحب المال شطر الربح ثم يكون للذي عمل شطره فيما بقي (قال المزني) هذا قوله قديما وأصل قوله الجديد المعروف أن كل عقد فاسد لا يجوز وإن جوزه حتى يتبدأ بما يصلح فإن كان اشترى بعين المال فهو فاسد وإن كان اشترى بغير العين فالشراء جائز والربح والخسرا للقارض الأول وعليه الضمان والعامل الثاني أجر مثله في قايه قوله (قال الشافعي) وإن حال على سلعة في القراض حول وفيها ربح ففيها قولان أحدهما أن

الزكاة على رأس المال
والربح وحصة تخرج
صاحبه ولا زكاة على
العامل لان ربحه فائدة
فان حال الحول منه
قوم صار للقارض ربح
زكاة مع المال لانه خليط
بربحه وان رجعت
السلفة لرأس المال
كان لرأس المال والقول
الثاني أهم ترك ربحها
لحلولها لأنها لرأس المال
ولاشئ للعامل في الربح
الابعد أن يسلم الرب
المال ماله (قال المزني)
هذا شبه بقوله لانه
قال لو اشترى العامل
أياه في المال يد ربح
له بعبه فلو ملك من أبيه
شأنه على هذه الأدلة
من قوله على أحد قوله
وقد قال الشافعي رحمه
الله لو كان له ربح قبل دفع
المال إلى ربه لكان به
شريكاً ولو خسر حتى
لا يبقى الا قدر رأس
المال كان فيما بقي
شريكاً لان من ملك شيئاً
زائد املكه ناقصاً قال
الشافعي رحمه الله

دقيق ولعل الخطة مدوثة دققت ويدخل السوق في مثل هذا ومن سلف في طعام فعل فسال الذي
حل عليه الطعام الذي له الطعام أن يبيعه طعاماً إلى أجل ليقبضه إياه فلا خير فيه ان عقداً عقد البيع على
هذا من قبل أن لا يجوز أن يعقد على رجل فيما عاك أن يمنع منه أن يصنع فيه ما يصنع في ماله لان البيع ليس
بتام ولو أنه باعه إياه بلا شرط بنقداً أو إلى أجل ففشاء إياه فلا بأس وهكذا الوباة شيئاً غير الطعام ولو نوباً جيعاً
أن يكون يقضيه ما يبتاع منه بنقداً أو إلى أجل لم يكن بذلك بأس ما لم يقع عليه عقد البيع (قال الشافعي)
وهكذا لو أسلفه في طعام إلى أجل فلما حل الاجل قال له بعني طعاماً بنقداً أو إلى أجل حتى أقضيت فإن وقع
العقد على ذلك لم يجز وإن باعه على غير شرط فلا بأس بذلك كان البيع نقداً أو إلى أجل (قال الشافعي)
ومن سلف في طعام فقبضه ثم اشتراه منه الذي قضاه إياه بنقداً أو نسيئة إذا كان ذلك بعد القبض فلا
بأس لانه قد صار من ضمان القابض وبراء المقبوض منه ولو حل طعامه عليه فقال له اقضني على أن
أبيعك فقضاه مثل طعامه أو دونه لم يكن بذلك بأس وكان هذا موعداً وعده إياه ان شاء وفيه وإن شاء لم
يف ولو أعطاه خيراً من طعامه على هذا الشرط لم يجز لان هذا شرط غير لازم وقد أخذ عليه فضلاً لم يكن
له والله أعلم

(باب النهي عن بيع الكراخ والسلاح في الفتنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما أذهب اليه أن كل عقد كان صحيحاً في الظاهر لم يبطله بنهية ولا بعادة
بين المتبايعين وأجزته بعبه الظاهر وأكره لهما النية إذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع وكما
أكره للرجل أن يشتري السيف على أن يقتل به ولا يجزى على بائعه أن يبيعه ممن رآه أنه يقتل به ظلالاً
قد لا يقتل به ولا أفسد عليه هذا البيع وكما أكره للرجل أن يبيع العنب ممن رآه أنه يفسده خراً ولا أفسد
البيع إذا باعه إياه لانه باعه محلاً لا قد يمكن أن لا يجعله خراً أبداً وفي صاحب السيف أن لا يقتل به أحداً
أبداً وكما أفسد نكاح المتعة ولو نكح رجل امرأة عقداً صحيحاً وهو ينوي أن لا يمكها الا يوماً أو أقل أو أكثر لم
أفسد النكاح انما أفسده أبداً بالعقد الفاسد

(باب السنة في الخيار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس ببيع الطعام كله جزاً فاما يكال منه وما يوزن وما يعبه كان في وعاء
أو غير وعاء الا أنه اذا كان في وعاء لم ير عنه فله الخيار اذا رآه (قال الربيع) رجع الشافعي فقال
ولا يجوز بيع خيار الروبة ولا بيع الشيء الغائب بعينه لانه قد يتلف ولا يكون عليه أن يعطيه غيره ولو
باعه إياه جزاً فاعلى الأرض فلما انتقل وجده مصبواً على دكان أو روبة أو حجر كان هذا نقضاً يكون للشئ
فيه الخيار ان شاء أخذه وإن شاعده ولا بأس بشراء نصف الثمار جزاً أو يكون المشتري بنصفها شريكاً
لذي له النصف الآخر ولا يجوز اذا جزاً الجزاء في الطعام نسيئة لستقر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أن
يجوز الجزاء في كل شئ من رقيق وماشية وغير ذلك الا أن للشئ الخيار في كل واحد منهم اذا رآه وارد
بالعيب من قبل أن كل واحد منهم غير الآخر والمكيل والموزون من الطعام اذا كان من صنف واحد
كأن يكون من ثوبها (قال) ولا بأس أن يقول الرجل ابتاع منك جميع هذه الصبرة كل اربب بدينار وإن
قال ابتاع منك هذه الصبرة كل اربب بدينار على أن تزيدني ثلاثة ارباب أو على أن أنقصك منها ارباً فلا خير
فيمن قبل أن لا أدري كم قدرها فاعرف اربب الذي نقص كم هو منها والاربب التي زدت كم هي عليها
(قال الشافعي) ولا خير في أن ابتاع منك جزاً فاولاً كسلاً ولا عدداً ولا يباعاً كائناً ما كان على أن تشتري
منك مداً يكذبك او على أن تبقي كذا يكذبك احضراً كان ذلك أو غائباً مضروباً كان ذلك أو غير مضمون وذلك من

يبيعين في بيعة ومن أتى إذا اشترى مثلك عبدًا عانة على أن أبيعك دارًا بخمسين فغن العبد مائة وحصته من الخمسين من الدار مجهولة وكذلك غن الدار خمسون وحصته من العبد مجهولة ولا خير في الثمن الا معلوماً (قال الشافعي) وان كان قد علم كسبه ثم انتقص منه شيء قل أو كثر إلا أنه لا يعلم مكيله ما انتقص فلا أكرمه ببيعه جزافاً (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام حالاً من غير بيع فلا بأس أن يأخذه شيئاً من غير صنعه إذا تقابض من قبل أن يتفرق من ذهب أو ورق أو غير صنعه ولا أجيزه قبل حلول الأجل بشئ من الطعام خاصة فاما بغير الطعام فلا بأس به (قال الشافعي) ومن كان له على رجل طعام من قرض فلا بأس أن يأخذ بالطعام من صنعه أجود أو أردأ أو مثله إذا طاب بذلك نفساً ولم يكن شرطاً في أصل القرض وكذلك لا بأس أن يأخذ بالطعام غير من غير صنعه اثنين أو واحداً أو كثيراً إذا تقابض قبل أن يتفرقا ولو كان هذا من بيع لم يجز له أن يأخذه من غير صنعه لانه يبيع الطعام قبل أن يقبض فلا بأس أن يأخذه من صنعه أجود أو أردأ قبل محل الأجل أو بعده إذا طاب بذلك نفساً (قال الشافعي) في الرجل يشتري من الرجل طعاماً موصوفاً فيسأله رجل أن يسلفه إياه فإمراه أن يتقاضى ذلك الطعام فإذا صار في يده أسلفه إياه أو باعه فلا بأس بهذا إذا كان انما وكله بأن يقبضه لنفسه ثم أحبب بعد القبض السلف أو البيع وانما كان أو لا وكلاله وله منه السلف والبيع وقبض الطعام من يده ولو كان شرط له أنه إذا تقاضاه أسلفه إياه أو باعه إياه لم يكن سلفاً ولا بيعاً وكان له أجر مثله في التقاضي (قال) ولو أن رجلاً جاء إلى رجله زرع قائم فقال واني حصده ودراسه ثم أكتله فيكون على سلفاً لم يكن في هذا خير وكان له أجر مثله في الحصاد والدراس ان حصده ودرسه واصاب الطعام أخذ الطعام من يده ولو كان تطوع له بالحصاد والدراس ثم أسلفه إياه لم يكن بذلك بأس وسواء القليل في هذا والكثير في كل حلال وحرام (قال الشافعي) ومن أسلف رجلاً طعاماً فشرط عليه خيرا منه أو أزيداً أو نقص فلا خيرة فيه وله مثل ما أسلفه ان استهلك الطعام فان أدرك الطعام بعينه أخذه فان لم يكن له مثل فله قيمته وان أسلفه إياه لا يذكر من هذا شيئاً فأعطاه خيرا منه متطوعاً أو أعطاه شرا منه فتطوع هذا بقبوله فلا بأس بذلك وان لم يتطوع واحد منهما فله مثل سلفه (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أسلف رجلاً طعاماً على أن يقبضه إياه ببلد آخر كان هذا فاسداً وعليه أن يقبضه إياه في البلد الذي أسلفه فيه (قال) ولو أسلفه إياه ببلد فلقبه ببلد آخر فتقاضاه الطعام أو كان استهلكه طعاماً قال أن يعطيه ذلك الطعام في البلد الذي لقبه فيه فليس ذلك عليه ويقال ان شئت فاقبض منه طعاماً مثل طعامك بالبلد الذي استهلكته أو أسلفته إياه فيه وان شئت أخذناك الآن بقيمة ذلك الطعام في ذلك البلد (قال الشافعي) ولو أن الذي عليه الطعام دعاه إلى أن يعطى طعاماً بذلك البلد فامتنع الذي له الطعام لم يبيع الذي له الطعام على أن يدفع إليه طعاماً مضموناً له ببلد غيره وهكذا كل ما يصح ان له له مؤنة (قال الشافعي) وانما رأيت له القيمة في الطعام بنصبه ببلد فليكن القاصب ببلد غيره أنى أزعمن كل ما استهلك الرجل فأدركه بعينه أو مثله أعطته المثل والعين فان لم يكن له مثل ولا عين أعطته القيمة لأنها تقوم مقام العين إذا كانت العين والمثل عدماً فلما حكمت أنه إذا استهلكه طعاماً بمصر فلقبه بمكة أو بمكة فلقبه بمصر لم أقضه بطعام مثله لأن من أصل حقه أن يعطى مثله بالبلد الذي ضمن له بالاستهلاك لما في ذلك من النقص والزيادة على كل واحد منهما وما في الجمل على المستوفى فكان الحكم في هذا أنه لا عين ولا مثل له أقضى به وأجبر على أخذه فبعلة كالأمثل له فأعطته قيمته إذا كنت أطل الحكم به بمثله وان كان موجوداً (قال الشافعي) ولو كان هذا من بيع كان الجواب في ذلك أن لا أجبر واحد منهما على أخذه ولا دفعه ببلد غير البلد الذي ضمنه وضمن له فيه هذا ولا جعل له القيمة من قبل أن ذلك يدخله بيع الطعام قبل أن يقبضه به وأجبر على أن يعطى قيمته أو يترك من يقبضه بذلك البلد أو رجله فيه أجلاً فان دفعه إليه ذلك الأجل والاحتبته

في شارب المال
له ماله ومضى أراد
العامل الخروج من
القرض فلذلك قال
المرزني رحمه الله وهذه
مسائل أجبت فيها على
قوله وقياسه وبالله
التوفيق (قال المرزني)
من ذلك لودفع اليه ألف
درهم فقال خذها
فاشترها هروياً وحرورياً
بالنصف كان فاسداً
لانه لم يبين فان اشترى
بما نزل به أجر مثله وان
باع فباطل لان البيع
بغير أمره (قال)
فان قال خذها قراضاً
أو مضاربة على ما شرط
فلان من الربح فلان
فان علم بذلك فجاءت زان
جهلاء أو أحدهما
ففسد ذلك قارضه بألف
درهم على أن تلت ربحهما
العامل وما بقي من
الربح فذلك لرب المال
ولتلك العامل فجاءت زان
الأجزاء معلومة وان
قارضه على ذنان سير
فحصل في يده دراهم
أو على دراهم فحصل في

يديه دنائير فعليه بيع
ما حصل حتى يصير
مثل ما رب المال في
قياس قوله واذا دفع
مالا اقراضا في مرضه
وعليه ديون ثم مات بعد
أن اشترى وباع ورجع
أخذ العامل ربحه
واقسم الغرام ما بقي
من ماله وان اشترى
عبدا وقال العامل
اشترته لنفسى بحالى
وقال رب المال بل فى
القراض بحالى فالقول
قول العامل مع عينه
لانه فى يده والاخر
مدع فعليه البيعة وان
قال العامل اشترته
من مال القراض فقال
رب المال بل لنفسك
وفيه خسران فالقول
قول العامل مع عينه
لانه مصدق فيما فى يده
ولو قال العامل اشترت
هذا العبد بجميع الالف
القراض ثم اشترت
العبد الثانى بنلك
الالف قبل أن أنقد
كان الاول فى القراض
والثانى للعامل وعليه

حتى يدفعه اليه أو الى وكيله (قال الشافعى) السلف كله حال سمي له السلف أجالاً أو لم يسمه وإن سمي له
أجالاً ثم دفعه اليه السلف قبل الاجل جبر على أخذه لانه لم يكن له الى اجل قط الا أن يشاء أن يبرئه منه ولو
كان من بيع لم يجبر على أخذه حتى يجل أجله وهذا فى كل ما كان يتغير بالحبس فى يدي صاحبه من قبل
أن يعطيه ياء بالصفة قبل يجل الاجل فيستغير عن الصفة عند يجل الاجل فيصير بغير الصفة ولو تغير فى يدي
صاحبه جبرناه على أن يعطيه طعاما غيره وقد يكون يتكلف مؤنة فى خزنه ويكون حضور حاجته اليه عند
ذلك الاجل فكل ما كان لخزنه مؤنة أو كان يتغير فى يدي صاحبه لم يجبر على أخذه قبل حلول الاجل وكل ما
كان لا يتغير ولا مؤنة فى خزنه مثل الدراهم والدنانير وما اشبهها جبر على أخذه قبل يجل الاجل (قال
الشافعى) فى الشركة والتولية بيع من البيوع يجل بمثل به البيوع ويجرم بمثل به البيوع بحيث
كان البيع حلالا فهو حلال وحيث كان البيع حراما فهو حرام والا فانه فسخ البيع فلا بأس بها قبل
القبض لانها ابطال عقدة البيع بينهما والرجوع الى حالهما قبل أن يتبايعا (قال) ومن سلف رجلا مائة
دينار فى مائة اردب طعاما الى أجل فجل الاجل فساءه الذى عليه الطعام أن يدفع اليه نجس اردب أو يفسخ
البيع فى خمسين فلا بأس بذلك اذا كان له أن يفسخ البيع فى المائة كانت الخمسون أولى أن تجوز واذا
كان له أن يقبض المائة كانت الخمسون أولى أن يقبضها وهذا بعد ما خلق الله من بيع وسلف والبيع
والسلف الذى نهى عنه أن تنعقد العقدة على بيع وسلف وذلك أن أقول أبيعك هذا بكذا على أن تسلفنى
كذا وحكم السلف أنه حال فيكون البيع وقع بثمن معلوم ومجهول والبيع لا يجوز إلا أن يكون بثمن معلوم
وهذا السلف لم يكن له قط الاطعام ولم تنعقد العقدة قط الا عليه فلما كانت العقدة صحيحة وكان حلالا
له أن يقبض طعامه كله وأن يفسخ البيع بينه وبينه فى كله كان له أن يقبض بعضه ويفسخ البيع بينه
وبينه فى بعض وهكذا قال ابن عباس وسئل عنه فقال هذا المعروف الحسن الجميل (قال الشافعى) ومن
سلف رجلا دابة وعرضا فى طعام الى أجل فلما حل الاجل فساءه أن يقبضه منه فلا بأس بذلك كانت الدابة
قائمة بعينها أو فائتة لانه لو كانت الاقالة يباع الطعام قبل أن يقبض لم يكن له اقالته فيبيعه طعاما له عليه دابة
لذى عليه الطعام ولكنه كان فسخ البيع وفسخ البيع ابطاله لم يكن بذلك بأس كانت الدابة قائمة أو مستهلكة
فهى مضمونة وعليه قيمتها اذا كانت مستهلكة (قال الشافعى) ومن أقال رجلا فى طعام وفسخ البيع
وصارت له عليه دنائير مضمونة فليس له أن يجعلها سلفا فى شئ قبل أن يقبضها كالأول كانت له عليه دنائير سلف
أو كانت له فى يده دنائير ودبسة لم يكن له أن يجعلها سلفا فى شئ قبل أن يقبضها ومن سلف مائة فى صنفين
من التمر وسمى رأس مال كل واحد منهما فافاراد أن يقبل فى أحدهما دون الآخر فلا بأس لان هاتين بيعتان
مفترقتان وإن لم يسم رأس مال كل واحد منهما فهذا بيع أكرهه وقد أجاز غيرى فنأجازه لم يجعل له أن
يقبل من البعض قبل أن يقبض من قبل أنهما جميعا صفة لكل واحد منهما حصصة من الثمن لا تعرف الا
بقيمة والقيمة مجهولة (قال الشافعى) ولا خير فى أن أبيعك ثمر اربعين ولا موصوفا بكذا على أن تتنازع مدنى
ثمر ايكذا وهذا ان بيعتان فى بيعة لاني لم أملك هذا بثمن معلوم الا وقد شرطت عليك فى ثمنه ثمن الغيرة فوقعت
الصفة على ثمن معلوم وحصصة فى الشرط فى هذا البيع مجهولة وكذلك وقعت فى البيع الثانى والبيوع
لا تكون الا بثمن معلوم (قال الشافعى) ومن سلف رجلا فى مائة اردب فاقتضى منه عشرة أو أقل أو أكثر
ثم ساءه الذى عليه الطعام أن يرد عليه العشرة التى أخذ منه أو ما أخذ ويقبضه فان كان متطوعا بالرد عليه
فتمت الاقالة فلا بأس وإن كان ذلك على شرط أتى لأرده عليه الا أن يفسخ البيع بيننا فلا خير فى ذلك ومن
كانت له على رجل دنائير سلف الذى عليه الدنانير رجلا غيره ودانير فى طعام فساءه الذى له عليه الدنانير أن
يجعل له تلك الدنانير فى سلفه أو يجعلها له تولية فلا خير فى ذلك لان التولية بيع وهذا بيع الطعام قبل
أن يقبض ودين يدين وهو مكر وفى الاجل والحال (قال الشافعى) ومن ابتاع من رجل مائة اردب طعام

فقبضها منه ثم سأله البائع الموقى أن يقبله منها كلها أو بعضها فلا بأس بذلك وقال مالك لا بأس أن يقبله من الكل ولا يقبله من البعض (قال الشافعي) ولو أن نفرًا اشتروا من رجل طعاما فأقاله بعضهم وأبى بعضهم فلا بأس بذلك ومن ابتاع من رجل طعاما كيلا فلم يكله ورضى أمانته البائع في كسبه ثم سأله البائع أو غيره أن يشركه فيه قبل كسبه فلا خسر في ذلك لأنه لا يكون قابضاً حتى يكله وعلى البائع أن يوفيه الكيل فإن هلك في يد المشتري قبل أن يوفيه الكيل فهو مضى على المشتري بكيه والقول في الكيل قول المشتري مع غيره فإن قال المشتري لأعرف الكيل فأحلف عليه قبل البائع ادّعى في الكيل ما شئت فإذا ادّعى قبل المشتري أن صدقته فله في يد الكيل هذا الكيل وإن كلفته فإن حلفت على شيء تسميه فأنت أحق باليمين وإن أبيت فأنت راذل يمين عليه حلف على ما ادّعى وأخذه منك (قال الشافعي) الشركة والتولية بيع من البيوع يحصل فيه ما يحصل في البيوع ويحرم فيه ما يحرم في البيوع فمن ابتاع طعاماً أو غيره فلم يقبضه حتى أشرك فيه رجلاً أو يوليه إياه بالشركة باطله والتولية وهذا بيع الطعام قبل أن يقبض والاالة فسخ للبيع (قال الشافعي) ومن ابتاع طعاماً فاستغلاه فقال له البائع أنا شريكك فيه فليس بمحازر (قال الشافعي) ومن باع من رجل طعاماً بئس إلى أجل فقبضه المشتاع وغاب عليه ثم ندّم البائع فاستغلاه وزاده فلا خير فيه من قبل أن الأالة ليست ببيع فإن أحب أن يجرد فيه يبع بذلك فجائز وقال مالك لا بأس به وهو بيع محذوف (قال الشافعي) ومن باع طعاماً حاضرًا بئس إلى أجل فحل لأجل فلا بأس أن يأخذ في ذلك الثمن طعاماً ألا ترى أنه لو أخذ طعاماً فاستحق رجوع بالثمن لا بالطعام وهكذا إن أقاله بالثمن على رجل قال مالك لا خير فيه كله (قال الشافعي) ومن ابتاع بنصف درهم طعاماً على أن يعطيه بنصف درهم طعاماً خالاً أو إلى أجل أو يعطى بالنصف أو بأدريهما أو عرضاً فالبيع حرام لا يجوز وهذا من بيعتين في بيعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع طعاماً بنصف درهم الدرهم (١) نقد أو إلى أجل فلا بأس أن يعطيه درهمًا يكون نصفه له بالثمن ويتنازع منه بالنصف طعاماً أو ما شاء إذا تقاضا من قبل أن يتفرقا وسواء كان الطعام من الصنف الذي باع منه أو غيره لأن هذه بيعة جديدة ليست في العقد الأولى (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل طعاماً بدينار فاقبض الطعام ولم يقبض البائع الدينار ثم اشتري البائع من المشتري طعاماً بدينار فقبض الطعام ولم يقبض الدينار فلا بأس أن يجعل الدينار قصاصاً من الدينار وليس أن يبيع الدينار بالدينار فيكون دينارين ولكن يرى كل واحد منهما صاحبه من الدينار الذي عليه بلا شرط فإن كان بشرط فلا خير فيه

(باب بيع الآجال)

(قال الشافعي) وأصل ما ذهب إليه من ذهب في بيع الآجال أنهم رووا عن عاتكة بنت أنس أنها سمعت عائشة أو سمعت امرأة أبي السقر تروي عن عائشة أن امرأة أسأتها عن بيع باعته من زيد بن أرقم بكذا وكذا إلى العطاء ثم اشترته منه بأقل من ذلك نقدًا فقالت عائشة بئس ما اشتريت وبئس ما ابتعت أخبرني زيد بن أرقم أن الله عز وجل قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب (قال الشافعي) قد تكون عائشة لو كان هذا ما ابتاعها عاتكة عليها عاتكة العطاء لأنه أجل غير معلوم وهذا مما لا يجوز لأنما عاتك عليها ما اشترته منه بنقد وقد باعته إلى أجل ولو اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في شيء فقال بعضهم فيه شيء وقال بعضهم بخلافه كان أصل ما ذهب إليه أن يأخذ بقول الذي معه القياس والذي معه القياس زيد بن أرقم وجهه هذا ألا تشفت مثله على عائشة مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً ولا يتنازع مثله فلأن رجلاً باع شيئاً أو ابتاعه زمام عن محرما وهو رباح حلالاً لم يزعم أن الله يحبط من

الثنى وإن نهي رب المال العائش أن يشتري ويبيع وفي يديه عرض اشتراه فله بيعه وإن كان في يديه عين فاشترى فهو متعذر والثنى في ثمنه والرجل له والوضع عليه وإن كان اشترى بالمال بيعته فالشراء باطل في قياس قوله ويتأذان حتى ترجع السلعة إلى الأول فإن هلكست فاصحابها قيمتها على الأول ويرجع بها الأول على الثاني ويتأذان الثمن المدفوع ولو قال العامل ربحت ألفاً ثم قال غلظت أو خفت نزح المال متى فكذبت لزمه إقراره ولم ينقصه رجوعه في قياس قوله ولو اشترى العامل أو باع بما لا يتحايان الناس بمثله فباطل وهو المال (١) قوله بنصف درهم الدرهم كذا قال الأصول وتأمله ولعل لفظ الدرهم زائد من النسخ وحرره اه معجمه

الى غيره من له معه قسم فلم أجز أن أخرج عن صنف موأشياً ومنهم محتاج اليه (قال) وان وجد من كل صنف
منهم جماعة كثيرة وضافت زكاته أخبت أن يفرقها في عامتهم بالغة ما بلغت فان لم يفعل فأقل ما يكفيه أن
يعطى منهم ثلاثة لأن أقل جماع أهل سهم ثلاثة انما ذكرهم الله عز وجل بجماع فقراء ومساكين وكذلك
ذكر من معهم فان قسمه على اثنين وهو يجحد ثلثا ضمن ثلث السهم وان أعطاه واحدا ضمن ثلثي السهم لانه
لوترك أهل صنف وهم موجودون ضمن سهمهم وهكذا هذا من أهل كل صنف فان أخرج من بلد الى بلد
غيره كرهت ذلك له ولم ين لي أن أجعل عليه الاعادة من قبل أنه قد أعطاه أهله بالاسم وان ترك موضع الجوار
وان كانت له قرابة من أهل السهمان عن لا تلزمه النفقة عليه أعطاهمها وكان أحق بها من البعيد منه وذلك
أنه يعلم من قرابته أكثر مما يعلم من غيرهم وكذلك خاصته ومن لا تلزمه نفقته من قرابته ما عدا أولاده
ووالديه ولا يعطى ولد الولد صغيرا ولا كبيرا ولا زمتا ولا أبوا ولا أمولا ولا جدة زمتي (قال الربيع)
لا يعطى الرجل من زكاته ماله إلا أبوا ولا أمولا ولا أبنا ولا جدة ولا أعلى منهم اذا كانوا فقراء من قبل أن
نفقتهم تلزمهم وهم أغنياء به وكذلك ان كانوا غير زمتي لا يعطى منهم كسبهم فهم في حد الفقر لا يعطى منهم من زكاته
وتلزمه نفقتهم وان كانوا غير زمتي مستغنين بحرقتهم لم تلزمه نفقتهم وكانوا في حد الاغنياء الذين لا يجوز
أن يأخذوا من زكاته المال ولا يجوز له ولا غيره أن يعطى من زكاته ماله شيئا وهذا عندي أشبه عذبه
الشافعي (قال الشافعي) ولا يعطى زوجته لان نفقتها تلزمه وانما قلت لا يعطى من تلزمه نفقتهم لانهم
أغنياء به في نفقاتهم (قال الشافعي) وان كانت امرأته أو ابن له بلغ فاذا نتم زمتي واحتاج أو أب له دابن
أعطاهم من سهم الغارمين وكذلك من سهم ابن السبيل ويعطى من عدا الفقر والمسكنة لانه لا يلزمه قضاء
الدين عنهم ولا حطهم الى بلد أرادوه فلا يكونون أغنياء عن هذا كما كانوا أغنياء عن الفقر والمسكنة فانفاقه
عليهم (قال) ويعطى أباه وجدته وأمه وجدته وولده بالعين غير زمتي من صدقته اذا أرادوا سفر لانه
لا تلزمه نفقتهم في حالاتهم تلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى رجالهم أغنياء وفقراء اذا غروا
وهذا كله اذا كانوا من غير آل محمد صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فأما آل محمد الذين جعل لهم
الخمس عوضا من الصدقة فلا يعطون من الصدقات المفروضة شيئا أقل أو أكثر لا يحل لهم أن يأخذوها ولا
يجزئ عن يعطى موها اذا عرفهم وان كانوا محتاجين وغارمين ومن أهل السهمان وان حبس عنهم الخمس
وليس منعهم حقهم في الخمس يحل لهم ما حرم عليهم من الصدقة (قال) وآل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة
المفروضة أهل الخمس وهم أهل الشعب وهم صليبة بنى هاشم وبنى المطلب ولا يحرم على آل محمد صدقة
التطوع انما يحرم عليهم الصدقة المفروضة أخبرنا ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان
يشرب من سقايات الناس بمكة والمدينة فقلت له أشرب من الصدقة وهي لا تحل لك فقال انما حرمت
علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) وتصدق على وفاطمة على بنى هاشم وبنى المطلب بأموالهما
وذلك أن هذا تطوع وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنهم امن
بريرة تطوع لاصدقة (قال) واذا تولى العامل قسم الصدقات قسمها على ما وصفت وكان الامر فيها عليه
واسعالاته يجمع صدقات عامه فتكثر فلا يحل له أن يؤثر فيها أحدا على أحد علم مكانه فان فعل على غير
الاجتهاد خشيت عليه المأثم ولم ين لي أن أضنه اذا أعطاهم أهلها وكذلك لو نقلها من بلد الى بلد فيه
أهل الاصناف لم يبين لي أن أضنه في الحالين (قال) ولو ضمن رجل كان مذهبا والله أعلم (قال) فأما
لترك العامل أهل صنف موجودين حيث يقسمها وهو يعرفهم وأعطى حظهم غيرهم ضمن لأن سهم
هو لا يبين في كتاب الله تبارك وتعالى وليس أن يعهم بين في النص وكذلك اذا قسمها الى أهلها فترك
أهل سهم موجودين ضمن لما وصفت (قال الشافعي) الفقير الذي لا حرفة له ولا مال والمسكين الذي له شيء
ولا يقوم به

(قال المزني) ويدهن
المحرم الشحاج في مواضع
ليس فيها شعر من الرأس
ولا فدية (قال المزني)
والقياس عندي أنه يجوز
له الزيت بكل حال يدهن
به المحرم الشعر بغير
طيب (١) ولو كان فيه
طيب ما أكله (قال
الشافعي) وما أكل
من خبيص فيه زعفران
يصنع اللسان فقله
الفدية وان كان مستهلكا
فلا فدية فيه والعصفر
ليس من الطيب وان
مس طيبا يابس لا يبق
له أثر وان بقي له ريح
فلا فدية وله أن يجاس
عنبد العطار ويشتري
الطيب ما لم يجسه بشئ
(١) قوله ولو كان فيه
الخ كذا في الاصل وانظر
كتبه معجمه

منه صنف واحد اجد اورد بشا ويكون ما اشترت منه صنف واحد او لا يبالي أن يكون أجوداً وأدماً ما اشترته به ولا خيراً في أن يأخذ نجسين ديناراً من روائية ونجسين (١) حداً بمائة هاشمية ولا بمائة غيرها وكذلك لا خيراً في أن يأخذ صاع بردي وصاع لون بصاع صيفي وإنما كرهت هذا من قبل أن الصفقة اذا جعلت شيتين مختلفين فكل واحد منهما ما يبيع بمحسته من الثمن فيكون ثمن صاع البردي بثلاثة دنانير وثمانين صاع اللون ديناراً وثمانين صاع الصيفي يسوي دينارين فيكون صاع البردي بثلاثة أرباع صاع الصيفي وذلك صاع ونصف صاع اللون بربع صاع الصيفي وذلك نصف صاع صيفي فيكون هذا التمر بالتمر متفاضلاً وهكذا هذا في الذهب والورق وكل ما كان فيه الرأب في التفاضل في بعضه على بعض (قال الشافعي) وكل شيء من الطعام يكون رطباً ثم يبس فلا يصلح منه رطب يابس لأن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرطب بالتمر فقال لا ينقص الرطب اذا يبس فقال نعم فنهى عنه فظن في المتعقب فكذلك ينظر في المتعقب فلا يجوز رطب برطب لانها اذا تبس اختلف نقصها فكانت فيها الزيادة في المتعقب وكذلك كل ما كثر لا يبس اذا كان مما يبس فلا خيراً في رطب منه رطب كيلاً بكيل ولا وزن بوزن ولا عدد بعدد ولا خيراً في أترجة بأترجة ولا بطيخة ببطيخة وزناً ولا كيلاً ولا عدد اذا اختلف الصنفان فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض ولا خيراً فيه نسبتاً ولا بأس بأترجة ببطيخة وعشر بطيخات وكذلك ما سواهما اذا كان من الرطب شيء لا يبس بنفسه أبداً مثل الزيت والسمن والعسل واللبن فلا بأس ببعضه على بعض ان كان مما يوزن فوزناً وان كان مما يكيل فكيلاً مثلاً بثل ولا تفاضل فيه حتى يختلف الصنفان ولا خيراً في التمر بالتمر حتى يكون ينتهي ببسه وان انتهى ببسه الا أن بعضه أشد اتفاحاً من بعض فلا يضره اذا انتهى ببسه كيلاً بكيل (قال الشافعي) واذا كان منه شيء مغيب مثل الجوز واللوز وما يكون ما كوله في داخله فلا خيراً في بعضه ببعض عدد ولا كيلاً ولا وزناً اذا اختلف فلا بأس به من قبل أن ما كوله مغيب وان قشره يختلف في الثقل والخفة فلا يكون أبداً الا مجهولاً بمجهول فاذا كسر فخرج ما كوله فلا بأس في بعضه ببعض يدا بيد مثلاً بثل وان كان وزناً فوزناً ولا يجوز ان يوزن بعضه ببعض عدد ولا وزناً ولا كيلاً من قبل أنه اذا كان رطباً فقد يبس فينقص (اذا انتهى ببسه فلا استطاع أن يثقال وأصله الكيل فلا خيراً فيه وزناً ولا كيلاً في الوزن الى الكيل (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وأصل الوزن والكيل بالكيل فكل ما وزن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأصله الوزن وكل ما كيل فأصله الكيل وما أحدث الناس منه مما يخالف ذلك رد إلى الأصل (قال الشافعي) واذا ابتاع الرجل تمر الغلة أو الثقل بالخطبة فتقايض فلا بأس بالبيع لانه لا أحد له فيه واني أعذ القبط في رؤس الثقل قبضاً كما أعذ قبض الحراف قبضاً اذا خلى المشتري بينه وبينه لأجل أنه لا يملكه فلا بأس فان تركته أنا فالتمس من قبلي ولو أصيب كان على لاني قابض له ولو اني اشتريته على أن لا أقبضه الى غداً أو أكثر من ذلك فلا خيراً فيه لاني انما اشتريت الطعام بالطعام الى أجل وهكذا اشتراؤه بالذهب والفضة لا يصلح أن اشتريه بهما على أن أقبضه في غداً وبعد غداً لانه قد يأتي غداً وبعد غداً فلا يوجد ولا خيراً في اللبن الحليب باللبن المضروب لان في المضروب ماء فهو ماء ولبن ولو لم يكن فيه ماء فخرج زبد لم يخرج لبن لم يخرج زبد لانه قد أخرج منه شيء هو من نفس جسده ومنفعته وكذلك لا خيراً في تمر قد عصر وأخرج صفوه بتمر لم يخرج صفوه كيلاً بكيل من قبل أنه قد أخرج منه شيء من نفسه واذا لم يفر عن خلقته فلا بأس به (قال الشافعي) ولا يجوز اللبن باللبن الا مثلاً بثل كيلاً بكيل يدا بيد ولا يجوز اذا خلط في شيء منه ماء بشيء فقد خلط فيه ماء ولا يشي لم يخلط فيه ماء لانه ماء ولبن بلين مجهول والالبان مختلفة فيوزن القنم بلين القنم الضان والمعز وليس لبن الغنم منه ولبن البقر بلين الجواميس والعراب وليس لبن البقر الوحش منه ويجوز لبن الابل بلين الابل العراب والبخت وكل هذا صنف القنم صنف البقر صنف الابل وكل صنف غير صاحبه فيجوز بعضه ببعض متفاضلاً يدا بيد ولا يجوز نسبتاً ويجوز أن يسهو بحشيه متفاضلاً وكذلك لحومه

ببس لكم الذي أنا فيه قيم لاهله على أن تضمنوا لي نجسين وسقاة من تمر يسميه ويصفه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وان شئتم فلي أن يكون هكذا مثلكم وتسلون الى نصفكم وأضمن لكم هذه المكيلة (قال الشافعي) رحمه الله واذا ساقى على الفحل أو العنب بجوزه معلوم فهي المساقاة التي ساقى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا دفع اليه أرمها يضاء على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من شيء فله جزء معلوم فهذه المساقاة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ترد احدى السنن بالآخرى فالمساقاة جائزة بما وصفت في الفحل والكرم دون غيرها لانه عليه الصلاة والسلام أخذ صدقة تمر بها بالخرص

(١) حداً كذا بالأصل بدون نقط وحرره كتبه معجمه

مختلفة يجوز الفضل في بعضها على بعض يدايد ولا يجوز نسبه ويجوز رطب يابس اذا اختلف ورطب
برطب ويابس يابس فاذا كان مناهني من صنف واحد مثل لحم غنم بلغم غنم لم يجوز رطب برطب ولا رطب
يمابس وجاز اذا يابس فانه يسه بعضه بعض وزنا والسمن مثل اللبن (قال الشافعي) ولا خير في مدز بد
ومدلين على يد ولا خير في جبن بلين لانه قد يكون من اللبن جبن الان يختلف اللبن والجبن فلا يكون به
باس (قال الشافعي) واذا اخرج زبد اللبن فلا باس بان يباع زبد وسمن لانه لا زبد في اللبن ولا سمن واذا لم
يخرج زبد فلا خير فيه بسمن ولا زبد ولا خير في الزيت الامتلاء مثل يدايد اذا كان من صنف واحد
فاذا اختلف فلا باس بالفضل في بعضه على بعض يدايد ولا خير فيه نسبه ولا باس بزيت الزيتون زيت
الفجل وزيت الفجل بالشيرق متفاضلا (قال الشافعي) ولا خير في خل العنب بخل العنب الاسواء ولا باس
بخل العنب بخل التمر وخل القصب لان اصوله مختلفة فلا باس بالفضل في بعضه على بعض واذا كان خل
لا يوصل اليه الا بالماء مثل خل التمر وخل الزبيب فلا خير فيه بعضه بعض من قبل ان الماء يكثر ويقل ولا
باس به اذا اختلف والنبيذ الذي لا يسكر مثل الخسل (قال الشافعي) ولا باس بالشاة الحية التي لا لين فيها
حين تباع باللين يدايد ولا خير فيها ان كان فيها اللبن حين تباع باللين لان اللبن الذي فيها حصة من اللبن الموضوع
لا تعرف وان كانت مذبوحة لا لين فيها فلا باس بها بلين ولا خير فيها مذبوحة بلين الى اجل ولا باس بها فاقعة
لا لين فيها بلين الى اجل لانه عرض بطعام ولان الحيوان غير الطعام فلا باس بما سميت من اصناف الحيوان
بأي طعام شئت الى اجل لان الحيوان ليس من الطعام ولا بما فيه ربا ولا باس بالشاة الذبيحة بالطعام الى اجل
(قال الشافعي) ولا باس بالشاة باللين اذا كانت الشاة لا لين فيها من قبل انها حين تذبح عزلة العرض بالطعام
والما كور كل ما كثره آدم ونداءه حق الاهليلج والصبر فهو بمنزلة الذهب بالذهب والورق بالذهب
وكل ما لم ياكله بنو آدم واكثه الهائم فلا باس ببعضه بعض متفاضلا يدايد الى اجل معلوم (قال
الشافعي) والطعام بالطعام اذا اختلف بمنزلة الذهب بالورق سواء يجوز فيه ما يجوز فيه ويحرم فيه ما يحرم
فيه (قال الشافعي) واذا اختلف اجناس الحيتان فلا باس ببعضها ببعض متفاضلا وكذلك لحم الطير
اذا اختلف اجناسها ولا خير في اللحم الطري بالمالح والمطبوخ ولا باليابس على كل حال ولا يجوز الطري
بالطري ولا اليابس بالطري حتى يكونا يابسين او حتى يختلف اجناسهما فيجوز على كل حال كيف كان
(قال الربيع) ومن زعم ان الباسم من الحمام فلا يجوز لحم الباسم من الحمام متفاضلا ولا يجوز الا يدايد
مثلا مثل اذا انتهى يسه وان كان من غير الحمام فلا باس به متفاضلا (قال الشافعي) ولا يباع اللحم
بالحيوان على كل حال كان من صنفه او من غير صنفه (قال الشافعي) اخبرنا مالك عن زيد بن اسلم عن
سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) اخبرنا
مسلم عن ابن جريج عن القاسم بن ابي رزة قال قدمت المدينة فوجدت جزوا قد جرت فجزت اجزاء كل
جزء منها بعتا فاردت ان ابتاع منها جزا فقال لي رجل من اهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
ان يباع حي ميت فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيرا قال اخبرنا ابن ابي يحيى عن صالح مولى التوأمة
عن ابن عباس عن ابي بكر الصديق انه كره بيع الحيوان باللحم (قال الشافعي) سواء كان الحيوان يؤكل
لحمه او لا يؤكل (قال الشافعي) سواء اختلف اللحم والحيوان او لم يختلف ولا باس بالسلف في اللحم اذا
دفعته ما سلف فيه قبل ان تأخذ من اللحم شيئا وتسمى اللحم ماهو والسماة والموضع والاجل فيه فان تركت
من هذا شيئا لم يجوز ولا خير في ان يكون الاجل فيه الا واحدا فاذا كان الاجل فيه واحدا ثم شاء ان يأخذ منه
شيئا في كل يوم أخذه وان شاء ان يترك ترك (قال الشافعي) ولا خير في ان يأخذ مكان لحم ضمان قد حل لحم
بقر لان ذلك بيع الطعام قبل ان يستوفي (قال الشافعي) ولا خير في السلف في الرأس ولا في الجلود من قبل

وغيرهما مجتمع بائن من
شجرة لا حائل دونه يمنع
احاطة الناظر اليه
وغيرهما متفرق بين
أضعاف ورق لا يحاط
بالنظر اليه فلا يجوز
المساقاة الاعلى الفحل
والكبرم وتجوز المساقاة
سنة واذا ساقاه على
تخل وكان فيه يابس
لا يوصل الى اجله الا
بالدخول على الفحل
وكان لا يوصل الى سقيه
الابشر الفحل في
الماء فكان غير متميز
جاز ان يساق عليه مع
الفحل لا منفردا وحده
ولو لا خير فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه
دفع الى اهل خيبر
الفحل على ان لهم
النصف من الفحل
والزرع وله النصف
وكان الزرع كما وضعت
بين ظهراني الفحل لم
يجز ذلك وليس للشافعي
في الفحل ان يزرع
الباس الا باذن ربه
فان فعل فكمن زرع
ارض غيره ولا يجوز

أنه لا يوقف الباع على ذرع وإن خلعها فختلف فتبين في الرقة والفظ وأنها لا تستوى على كسل ولا وزن ولا يجوز السلف في الرأس لأنها لا تستوى على وزن ولا تضبط بصفة فتعوز كما تعوز الحيوانات المعروفة بالصفة ولا يجوز أن تشتري الأبدان (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الطرى من الحيتان إن ضبط بوزن وصفة من صغر وكبر وجنس من الحيتان مسمى لا يختلف في الحال التي يحل فيها فإن أخطأ من هذا شيئا لم يجز (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في الحيوان كله في الرقيق والماشية والطيور إذا كان تضبط صفته ولا يختلف في الحين الذي يحل فيه وسواء كان مما يستحب أو مما لا يستحب فإذا حل من هذا شيء وهو من أي شيء أتبع لم يجز لصاحبه أن يبيعه قبل أن يقبضه ولا يصرفه إلى غيره ولكنه يجوز له أن يقبل من أصل البيع وبأخذ الثمن ولا يجوز أن يبيع الرجل الشاة ويستني شيئا منها جلد أو لا غيره في سفر ولا حضر ولو كان الحدب ثبت من أي شيء إلى الله عليه وسلم في السفر أجزاء في السفر والحضر (قال الشافعي) فإن تباع على هذا فالبيع باطل وإن أخذ ما استثنى من ذلك وفات ربيع البائع على المشتري فأخذ منه قيمة البع يوم أخذه (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يسلف رجل في لبن غنم بأعيانها مسمى الكيل أو لم يسمه كما لا يجوز أن يسلف في طعام أرض بعينها فإن كان اللبن من غنم بغير أعيانها فلا بأس وكذلك إن كان الطعام من غير أرض بعينها فلا بأس (قال) ولا يجوز أن يسلف في لبن غنم بعينها الشهر ولا أقل من ذلك ولا أكثر بكيل معلوم كالأجوز أن يسلف في ثمر حائط بعينه ولا زرع بعينه ولا يجوز السلف بالصفة إلا في الشيء المأمون أن ينقطع من أيدي الناس في الوقت الذي يحل فيه ولا يجوز أن يباع لبن غنم بأعيانها شهر أو يكون لا يشتري ولا أقل من شهر ولا أكثر من قبل أن الغنم يقل لبنها ويكثر وينفذوا ثمنه عليه إلا أنه وهذا يبيع مالم يخلق قط ويبع ما إذا خلق كان غير موقوف على حده بكيل لانه يقل ويكثر وبغير صفة لانه يتغير فهو حرام من جميع جهاته وكذلك لا يحل بيع المقاتل بطونا أو انطاب البطن الأول لان البطن الأول وان رى وفعل يبيعه على الأفراد فما بعده من البطن لم ير وقد يكون قليلا فاسدا أو لا يكون وكثيرا جديدا أو قليلا معيبا وكثيرا بعضه أكثر من بعض فهو محرم في جميع جهاته ولا يحل البيع الأعلى عين براها صاحبها أو بيع مضمون على صاحبه بصفة يأتي بها على الصفة ولا يحل بيع ثالث (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يشتري الرجل البقرة ويستثنى حلالها لان ههنا بيعا حراما وكراء (قال الشافعي) ولا خيرة في أن يشتري الرجل من الرجل الطعام الحاضر على أن يوفيه إياه بالبلد ويحمله إلى غيره لان هذا فاسد من وجوه أما أحدها إذا استوفاه بالبلد خرج البائع من ضمانه وكان على المشتري حمله فان هلك قبل أن يأتي البلد الذي حمله إليه لم يدركه حصة البيع من حصة الكراء فيكون الثمن مجهولا والبيع لا يحل ثمن مجهول فالما أن يقول هو من ضمان الحامل حتى يوفيه إياه بالبلد الذي شرط له أن يحمله إليه فقد زعم أنه انما اشتراه على أن يوفيه ببلد فاستوفاه ولم يخرج البائع من ضمانه ولا أعلم بانعا في رجل يبيع الأخر من ضمانه ثم انزع أنه مضمون ثانية فبأي شيء ضمن بسلف أو بيع أو غصب فهو ليس في شيء من هذه المعاني فان زعم أنه ضمن بالبيع الأول فهذا شيء واحد يبيع مرتين وأوفي مرتين والبيع في الشيء الواحد لا يكون مقبوضا مرتين (قال الشافعي) ولا خيرة في التصري في كل شيء كان فيه الربا في الفضل بعضه على بعض وإذا اشتري الرجل السم أو الزيت ووزن بظرفه فان شرط الطرف في الوزن فلا خيرة فيه وإن اشتراه لوزن على أن يقرعها ثم يزن الطرف فلا بأس وسواء الحديد والفضة والزجاج (قال الشافعي) ومن اشتري طعاما رافى بيت أو حفرة (١) أو هري أو طاقة فهو سواء فإذا وجد أسفله متغيرا عارأى أعلاه فله الخيار في أخذه أو تركه لانه هذا عيب وليس يلزمه العيب الآن بشاء كثر ذلك أو قل (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع التمار حتى يبدو صلاحها فإذا كان الحائط للرجل وطلعت الثريا واشتدت النواجر واحتر

بعضه

المساقاة إلا على جزء معلوم قل ذلك أكثر وإن ساقاه على أنه ثمر نخلات بعينها من الحدب لم يجز وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه صاعا من ثمر لم يجز وكان له أجر مثله فيما عمل ولودخل في النخل على الإجارة بان عليه أن يعمل ويحفظ بشئ من الثمر قبل يبدو صلاحه فالإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكل ما كان فيه مستزاد في الثمر من اصلاح الماء وطريقه وتصريف الجريد وبار النخل وقطع الحشيش المضرب بالنخل ونحوه جائز شرطه على العامل فأما شدة الخطأ فليس فيه مستزاد ولا صلاح في الثمرة فلا يجوز شرطه على العامل

(١) قوله أو هري يضم الهاء وسكون الزاء المهملة بيت كبير يضم بجميع فيه طعام السلطان كما في إن السلان كتبه معجبه

بعضه أو أصغر محل بيعه على أن يترك إلى أن يجذوا ذالم يظهر ذلك في الحائط لم يحمل بيعة وإن ظهر ذلك فيما حوله لانه غير ماحوله وهذا إذا كان الحائط نخلا كله ولم يختلف النخل فأما إذا كان نخلا وعنباً أو نخلاً وغيره من التمر فبدل أصلاح منصف منه فلا يجوز أن يباع النصف الآخر الذي لم يبدل أصلاحه ولا يجوز شراء ما كان المشتري منه تحت الأرض مثل الجزر والبصل والفجل وما أشبه ذلك ويجوز شراء ما ظهر من ورقه لأن الغيب منه يقل ويكثر ويكون ولا يكون ويصغر ويكبر وليس بعين ترى فيجوز شراءها ولا مضبوط بصفة فيجوز شراءه ولا عين غائبة فإذا ظهرت لها صاحبها كان له الخيار ولا أعلم البيع يخرج من واحدة من هذه الثلاث (قال الشافعي) وإذا كان في بيع الزرع قائماً خبر ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أباحه في حال دون حال فهو جائز في الحال التي أباحه فيها وغير جائز في الحال التي تخالفه وإن لم يكن فيه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بيعه على حال لانه مغيب يقل ويكثر ويفسد ويصلح كالأجوز بيع حنطة في جراب ولا غرارة وهما كالأولى أن يجوز آمنه ولا يجوز بيع القصيل الأعلى أن يقطع مكانه إذا كان القصيل مما يستخلف وإن تركه انتقض فيه البيع لانه يحدث منه ما ليس في البيع وإن كان القصيل مما لا يستخلف ولا يزيد لم يجز أيضاً بيعه الأعلى أن يقطعه مكانه فإن قطعه أو نتفه فذلك له وإن لم ينتفه فعليه قطعه إن شاء رب الأرض والتمر لانه اشترى أصله ومتى ما شاء رب الأرض أن يقطعه عنه قلعه وإن تركه رب الأرض حتى تطيب الثمرة فلا بأس وإذا اشترى أن يتركه فلا خيره وإذا اشترى الرجل ثمرة أو الحب فاشترى على أن يقطعه مكانه فلا بأس وإذا اشترى أن يتركه فلا خيره وإذا اشترى الرجل ثمرة لم يبدل أصلاحها على أن يقطعها فالبيع جائز وعليه أن يقطعها متى شاء رب النخل وإن تركه رب النخل متطوعاً فلا بأس والتمر للأشترى متى أخذ به بقطعها قطعها فإن اشترى على أن يتركه إلى أن يبلغ فلا خيره في الشراء فإن قطع منها شيئاً كان له مثل رد مثله ولا أعلم له مثلاً وإذا لم يكن له مثل رد قيمته والبيع منتقض ولا خيره في شراء التمر إلا بتقدراً أو إلى أجل معلوم والأجل المعلوم يوم بعينه من شهره أنه أو هلال شهر بعينه فلا يجوز البيع إلى العطاء ولا إلى الحصاد ولا إلى الجند إذا كان ذلك يتقدم ويتأخر وإنما قال الله تعالى إذا تدانتم بين إلى أجل مسمى وقال عز وجل يسألونك عن الإهله قل هي مواقيت للناس والحج فلا توقيت إلا بالاهله أو سنى الإهله (قال) ولا خيره في بيع قصيل الزرع كان حنباً وقصيلاً على أن يتركه إلا أن يكون في ذلك خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن لم يكن فيه خبر فلا خيره (قال الشافعي) ومن اشترى نخلاً فيها تمر قد أبرت فالتمر للبائع الآن بشرط المتابع فإن اشترطه المتابع فجاء من قبل أنه في نخله وإن كانت لم تؤبر فهي للمتبع وإن اشترطها البائع فذلك جائز لأن صاحب النخل ترك له كسوية الثمرة في نخله حين يباعه إياها إذا كان استثنى على أن يقطعها فإن استثنى على أن يقطعها فلا خيره في البيع لانه يباعه ثمرة لم يبدل أصلاحها على أن تكون مقررته إلى وقت قد تأتي عليها الآفة قبله ولو استثنى بعضها لم يجز إلا أن يكون النصف معلوماً فيستثنى على أن يقطعه ثم إن تركه بعد لم يحرم عليه والاستثناء مثل البيع يجوز فيه ما يجوز في البيع ويفسده ما يفسد فيه (قال) وإذا أبر من النخل واحدة فتمرها للبائع وإن لم يؤبر منها شيء فتمرها للمتبع كما إذا طاب من النخل واحدة يحمل بيعه وإن لم يطب الباقي منه فإن لم يطب منه شيء لم يحمل بيعه ولا شيء مثبلاً ثم النخل أعرفه إلا الكرسف فانه يخرج في أكلمه كما يخرج الطلع في أكلمه ثم ينشق فإذا انشق منه شيء فهو كالفضل يؤبر وإذا انشق النخل ولم يؤبر فهي كالأبار لا تهم بإدونه إنا يؤبر ساعة ينشق والافسد فإن كان من التمر شيء يطلع في أكلمه ثم ينشق فيصير في انشقاقه فهو كالأبار في النخل وما كان من التمر يطلع كما هو لا أكلم عليه أو يطلع عليه كما لم لا يسقط كأكلمه فطويعه كأكلمه النخل لا يظهر فإذا باعه رجل وهو كذلك فالتمر له الآن بشرط المتابع ومن باع أرضاً فيها زرع تحت الأرض أو فوقها بلغ أوله يبلغ فالزراع للبائع والزرع غير الأرض (قال الشافعي) ومن باع عراً حائطه فاستثنى منه مكاناً لم يزل أو

(كتاب الشرط في الرقيق بشرطهم المساق)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يشترط المساق على رب النخل غلباً ما يعملون معه ولا يستعملهم في غيره (قال) ونفقة الرقيق على ما يشارطان عليه وليس نفقة الرقيق بأكثر من أجرهم فإذا جاز أن يعملوا للمساق بغير أجر جاز أن يعملوا له بغير نفقة (قال) المرفق رحمه الله وهذه مسائل أصبحت فيها على معنى قوله وقامه وبالله التوفيق) فن ذلك لو ساقاه على نخل سنتين معلومة على أن يعملها فيم أجزأه لم يجز في معنى قوله قياساً على شرط المضاربة يعملان في المبال جميعاً فعني ذلك أنه أعلمه معلومة مجهولة العناية بأجرة مجهولة ولو ساقاه على النصف على أن يساقه في حائط آخر على الثلث لم يجز

كثرت فالبيع فاسد لان المكيلة قد تكون نصف أو ثلث أو أقل أو أكثر فيكون المشتري لم يشتري شيئا يعرفه ولا البائع ولا يجوز أن يستثنى من جزاف باعته شيئا الا ما لا يدخله في البيع وذلك مثل غلات يستثنى باعياتهن فيكون باعه ما سواه أو ثلث أو ربع أو سهم من أسهم جزاف فيكون ما لم يستثنى داخل في البيع وما استثنى خارج عنه فاما أن يبيعه جزافا لا يدري كم هو ويستثنى منه كيلا معلوما فلا خير فيه لان البائع حينئذ لا يدري ما باع والمشتري لا يدري ما اشترى ومن هذا أن يبيعه الحائط فيستثنى منه نخلة أو أكثر لا يسميها بعينها فيكون الخيارات في استثنائها اليه فلا خير فيه لان لها حظا من الحائط لا يدري كم هو وهكذا الجزاف كله (قال الشافعي) ولا يجوز لرجل أن يبيع رجلا شيئا ثم يستثنى منه شيئا لنفسه ولا لغيره الا أن يكون ما استثنى منه خارجا من البيع لم يقع عليه صفقة البيع كما وصفت وان باعه ثم رجأ على أن له ما سقط من الثمن بالبيع فاسد من قبل أن الذي يسقط منه قد يقبل ويكثر أو لا يستلحق سقطت كلها أو تكون له فأي شيء باعه إن كانت له أو لا يستلحق نصفها أو يكون له النصف بجميع الثمن فلا يجوز الاستثناء الا كما وصفت (قال الشافعي) ومن باع ثم رجأ من رجل وقبضه منه وتفرقا ثم أراد أن يشتريه كله أو بعضه فلا بأس به (قال الشافعي) وإذا أكرى الرجل الدار وفيها نخيل فطلب ثمره على أن له الثمرة فلا يجوز من قبل أنه كرا موبيع وقد ينفسخ الكراء بانتهام الدار ويبقى قر الشجر الذي اشترى فيكون بغير حصة من الثمن معلوما (١) والبيع لا يجوز الا معلومة الأثمان فان قال قد يشتري العبد والعبد والدار والدار بين صفقة واحدة قيل نعم فاذا انتقض البيع في أحد الشئتين المشتريين انتقض في الكل وهو معلوم الرقاب كله والكراء ليس بمعلوم الرقبة انما هو معلوم النفعة والمنفعة ليست بعين فائمة فاذا أراد أن يشتري غرا ويكثر دارا تكرارى الدار على حدة واشترى الثمرة على حدة ثم حل في شراء الثمرة ما يحل في شراء الثمرة بغير كراء ويحرم فيه ما يحرم فيه (قال الشافعي) ولا بأس ببيع الحسان (٢) أحدهما صاحبه استويا واختلفا اذا لم يكن فيهما ثمر فإن كان فيهما ثمر فكان الثمر مختلفا فلا بأس به اذا كان الثمر قد طلب أو لم يطلب وان كان ثمره واحد فلا خير فيه (قال الربيع) اذا بعثك حائط بحائط وفيهما جميعا ثمر فان كان الثمران مختلفين مثل أن يكون كرم فيه عنب أو زبيب بحائط نخل فيه بسر أو رطب بعثك الحائط بالحائط على أن لكل واحد حائطا بما فيه فان البيع جائز وان كان الحائطان مستويي الثمر مثل النخل ونخل فيهما الثمر فلا يجوز من قبل أن يبعثك حائطا بثمر بحائط وثمر والثمر بالثمر لا يجوز (قال الربيع) معنى القصيل عند الذي ذكره الشافعي اذا كان قد سئل فاما اذا لم يسئل وكان بطلا فاشترى على أن يقطعه فلا بأس (قال الشافعي) حامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خير على الشطر وحرص بينهم وبينه ابن رواحة وحرص النبي صلى الله عليه وسلم أهل المدينة وأمر بحرص أغراب أهل الطائف فأخذ العشر منهم بالحرص والنصف من أهل خير بالحرص فلا بأس أن يقسم غر العنب والنخل بالحرص ولا خير في أن يقسم غر غيرهما بالحرص لانهما الموضعان اللذان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرص فيهما ولم نعلمه أمر بالحرص في غيرهما وأنهما محلان لما سواه من الثمر باستجماعهما وأنه لا حائل دونهما من ورق ولا غيره وأن معرفة حرصهما تكاد أن تكون بائنة ولا تخفى ولا يقسم شجر غيرهما بحرص ولا ثمره بعد ما رآيل شجرة بحرص (قال الشافعي) وإذا كان بين القوم الحائط فيه الثمر لم يبدل صاحبه فأرادوا اقتسامه فلا يجوز قسمه بالثرة بحال وكذلك اذا بدا صلاحها لم يحجز قسمه من قبل أن النخل والارض حصة من الثمن والثرة حصة من الثمن فتقع الثمرة بالثرة مجعولة لا بغير حرص ولا بيع ولا يجوز قسمه الا أن يكونا يقسمهما الاصل وتكون الثمرة بينهما مشاعة ان كانت لم تبلغ أو كانت قد بلغت غير أنها اذا بلغت فلا بأس أن يقسمها بالحرص قسمها فردوا وان أراد أن يكونا يقسمهما الثمرة مع النخل اقتسمها ما يبيع من البيوع فقوما كل سهم بارضه وشجره وثمره ثم اخذ بهذا البيع لا بقرعة (قال الشافعي) واذا اختلف فكان نخلا وكرما فلا بأس أن يقسم أحدهما بالآخر وفيهما ثمرة

في قياس قوله كالبيعتين في بيعة وله في الفساد أجر مثله في عمله فان ساقاه أحدهما نصيبه على النصف والآخر نصيبه على الثلث جاز ولو ساقاه على حائط فيه أصناف من ثمر وهو وضعت على أنه من الدقبيل النصف ومن العسوة الثلث ومن المصافى الربيع وهما يعرفان كل صنف كان كثر أو قل أو لم يعرفا وان جهلا أو أحدهما كل صنف لم يحجز ولو ساقاه على نخل على أن العامل ثلث الثمرة ولم يقولوا غير ذلك كان جائزا وما بعد الثلث

(١) قوله معلوما كذا بالاصول واصله حال من حصة بمعنى جزء من الثمن وحرركته معجمه (٢) قوله الحسان كذا بالاصول المعلوم عليها بأبدين بدون نقط ولعله محرف عن الحائطين بدليل كلام الربيع بعد اه معجمه

فهل ورب التخل وان
اشترط أن لرب التخل
ثلث الثمرة ولم يقول غير
ذلك كان فاسدا لان
العامل لم يعلم نصيبه
والفرق بينهما ما أن ثمر
التخل لربها الا ما شرط
منها للعامل فلا حاجة
بنا الى المسئلة بعد
نصيب العامل لمن
الباقى واذا اشترط رب
التخل لنفسه الثلث ولم
يبين نصيب العامل
من الباقى فنصيب
العامل مجهول واذا
جهل النصيب فسدت
المساقاة ولو كانت
التخل بين رجلين
فساقى أحدهما
صاحبه على أن للعامل
ثلثي الثمرة من جمع
التخل ولا آخر الثلث
كان جائزا لان معناه أنه
ساقى شريكه في نصفه
على ثلث ثمرته ولو ساقى
شريكه على أن للعامل
الثلث ولصاحبه
الثلثين لم يجز كرجلين
بينهما ألف درهم
قارض أحدهما

لانه ليس في تفاضل الثمرة تحت الفهار باق يدب يد وما جاز في القسم على الضرورة جاز في غيرها وما لم يجز في الضرورة لم يجز في غيرها (قال الشافعي) ولا يصلح السلم في ثمر حائط بعينه لانه قد ينفذ ويخطئ ولا يجوز السلم في الربط من الثمر الا بان يكون محله في وقت تطيب الثمرة فاذا قبض بعضه ونفذت الثمرة الموصوفة قبل قبض الباقي منها كان للشري أن يأخذ رأس ماله كله ويرد عليه مثل قيمته ما أخذ منه وقيل يحسب عليه ما أخذ بحصته من الثمن فكان كرجل اشترى مائة أردب فأخذ منها خمسين وهلكت خمسون فله أن يرد الخمسين وله الخيار في أن يأخذ الخمسين بحصته من الثمن ويرجع عما بقى من رأس ماله وله الخيار في أن يؤخره حتى يقبض منه ربطاً في قابل بمثل صفة الربط الذي بقي له ومكبلته كما يكون له الحق من الطعام في وقت لا يبعد فيه فأخذه بعده (قال الشافعي) ولا خير في الرجل يشتري من الرجل له الحائط النخلة أو النخلتين أو أكثر أو أقل على أن يستجيبهما متى شاء على أن كل صاع يدينار لان هذا لا يبيع جزاف فيكون من مشتريه اذا قبضه ولا يبيع كبل يقبضه صاحبه مكانه وقد يؤخره فيضمن إذا قرب أن يهر وهو فاسد من جميع جهاته (قال الشافعي) ولا خير في أن يشتري شيئاً يستجيبه بوجه من الوجوه الا أن يشتري نخلة بعينها أو نخلات بأعيانها ويقبضهن فيكون ضمانهن منه ويستجيبهن كيف شاء ويقطع ثمارها متى شاء أو يشتريهن ويقطعهن مكانه فلا خير في شراء الاشياء عين تقبض اذا اشترى لاحتل دون تملكها أو صفقة مضمونة على صاحبها وسواء في ذلك الاجل القريب والحال البعيد لا اختلاف بين ذلك ولا خير في الشراء الا بسعر معلوم ساعة يقدّر ان البيع واذا أسلف الرجل الرجل في ربط أو غرأ وما شاف فكله سواء فان شاء أن يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلفه فلا بأس اذا كان له أن يقبله من السلف كله وأخذ منه السلف كله فلم لا يكون له أن يأخذ النصف من سلفه والنصف من رأس ماله فان قالوا كره ذلك ابن عمر فقد أجاز ابن عباس وهو جائز في القياس ولا يكون له أن يأخذ نصف سلفه ويشتري منه بما بقي طعاماً ولا غيره لان له عليه طعاماً وذلك بيع الطعام قبل أن يقبض ولكن يقبضه البيع حتى يكون له عنوانه في حاله واذا أسلف الرجل الرجل في ربط الى أجل معلوم فنقد الربط قبل أن يقبض هذه احقه بتوان أو ترك من المشتري أو البائع أو هرب من البائع فالمشتري بالخيار بين أن يأخذ رأس ماله لانه معوز بماله في كل حال لا يقدر عليه وبين أن يؤخره الى أن يمكن الربط بتلك الصفة فيأخذ منه وجاز أن يسلف في ثمر ربط في غير ما فيه واذا اشترط أن يقبضه في زمانه ولا خير أن يسلف في شيء الا في شيء مأمون لا يعوز في الحال التي اشترط قبضه فيها فان سلفه في شيء يكون في حال ولا يكون لم أجر فيه السلف وكان كمن سلف في حائط بعينه وأرض بعينها فالسلف في ذلك مفسوخ وان قبض سلفه رد عليه ما قبض منه وأخذ رأس ماله (١)

(١) باب في أمور متفرقة في الابواب والكتب تتعلق بالبيع (قال الشافعي) وجه الله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر كبيع الآبق والضال واستثنى ما في بطون الاناث من الغرر وقاله مالك (قال الشافعي) وجه الله ومن باع رجلاً سلعة على أن لا نقصان عليه فالبيع فاسد فان باع السلعة فالتمس للبائع وليس له أجره المثل ولا شيء ووافقه مالك الا أنه قال وله أجره المثل (قال الشافعي) واذا وجب البيع وتفرقا ثم شرط ذلك فاعمال ذلك بوعده اياه ان شامو في له وان شاء لم ينف (قال الشافعي) ومن كانت بين يديه صبرة فقال له رجل كلها فاجدت فيها فلان من صبري هذه مثله يدينار فلا خير فيه (قال الشافعي) ولا خير في أن يبيع الرجل الزرع على أن على البائع حصاده ودراسه وتدريبه (وفي الاستبراء المذكور قيل المطلق) والرجل اذا اشترى الجارية أي جارية ما كانت أن لا يدفع عنها وأن يقبضه اياها بائعها وليس لبائعه منع اياها ليستبرئها عند نفسه ولا عند غيره ولا مواضعه اياها على يدى أحد ليستبرئها بحال ولا للشري أن يحبس عنه ثمنها حتى يستبرئها هو ولا غيره =

(باب الشهادة في البيوع)

قال الله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم (قال الشافعي) رجه الله فاحتمل أمر الله جل وعز بالشهادة عند البيع
 أمرين أحدهما أن تكون الدلالة على ما فيه الخط بالشهادة ومباح تركها لاحتمال يكون من تركه عاصيا
 بتركه واحتمل أن يكون حتماً بمعنى من تركه بتركه والذي اختار أن لا يدع المتبايعان الا الشهادة
 وذلك أنهم ما ادأشهد الم يبق في أنفسهم ما شئ لان ذلك ان كان حتماً قد أدباه وان كان دلالة فقد أخذ بالخط
 فيها وكل ما ندب الله تعالى اليه من فرض أو دلالة فهو بركة على من فعله ألا ترى أن الا الشهادة في البيوع ان
 كان فيه دلالة كان فيه أن المتبايعين أو أحدهما ان أراد ظلماً قامت اليه عليه فيمنع من الظلم الذي يأثم به
 وان كان تاركاً لا يمنع منه ولو نسي أو وهم لم يجد منع من التأثم على ذلك بالينة وكذلك ورثته ما بعدهما
 ألا ترى أنهم ما أو أحدهما لو لوك وكيلان أن يبيع فباع هذا رجلاً وباع وكيله آخر ولم يعرف أى البيعين أول لم
 ولا يرضعها على يدى غيره فيستبرئها وسواء كان البائع في ذلك غريباً بخير من ساعته أو مقيماً أو ملياً
 أو مديماً أو صالحاً أو رجلاً سوء وليس للشترى أن يأخذ به يحمل به عهده ولا وجه ولا تمن وما له حيث وضعه
 وانما التمسك قبل الشراء فإذا خاز الشراء الزمناه ما ألزم نفسه من الحق ألا ترى أنه لو اشترى منه عبد أو أمة
 أو شيئاً وهو غريب أو أهل فقال أخاف أن يكون مسروقاً أو أخاف أن يكون واحداً من العبدن حراً كان
 ينبغي لها أن يجبر على أن يدفع اليه الثمن لانه ماله حيث وضعه ولو أعطيت أنه يأخذ به كفيلاً
 أو يجلس له البائع عن سفره أعطيت أنه لا من خوف أن يكون مسروقاً أو مبيعاً عيباً خاف من سرقة أو باق ثم
 لم يجعل لهذا غاية أبداً لانه قد لا يعلم ذلك في القريب ويعلم في البعيد ويبيع المسلمان الجارية بينهم وفي سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلزم البائع والمشتري إذا سلم هذا سلعة أن يكون قابضاً لثمنها وأن لا يكون
 الثمن الذي هو إلى غير أجل ولا السلعة محبوسين إذا سلم البائع إلى المشتري ساعة من نهار ولا يكون المشتري من
 جارية ولا غيرها محبوساً عن مالكه ولو جاز إذا اشترى رجل جارية أن توضع على يدي من يستبرئها كان في هذا
 خلاف يبيع المسلمان السنة ونظم البائع والمشتري من قبل أنها لا تعد وأن تكون في ملك البائع بالملك الأول
 أو في ملك المشتري بالشراء الحادث ولا يجبر واحد منهما على إخراج ملكه إلى غيره ولو كان الثمن لا يجب على
 المشتري للبائع إلا بان تحيض الجارية حيضة وتطهر منها كان هذا فاسداً من قبل أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم المسلمون بعدهم أن تكون الاثمان المستأخرة إلا إلى أجل معلوم وهذا إلى غير أجل معلوم لان
 الحيضة قد تكون بعد مدة مائة البيوع في خمس وفي شهر وأقل وأكثر فكان فاسداً مع فساد من الثمن ومن
 السلعة أيضاً أن تكون السلعة لا مشتراً إلى أجل معلوم بمدة فتكون توجدي تلك المدة فيؤخذ بها ثمنها
 ولا مشتراً بغير تسليم مشتريها على قبضها حتى يستبرئها وهذا لا يبيع أجل بصفة ولا عين معينة تقبض
 وخارج من بيع المسلم فلأن رجلين تبايعا جارية وتشارطا في عقد البيع أن لا يقبضها المشتري حتى
 يستبرئها كان البيع فاسداً ولا يجوز بخال من قبل ما وصفت ولو اشترىها بغير شرط كان البيع جائزاً
 وكان للمشتري قبضها واستبرأها عند نفسه أو عند من شاء وإذا قبضها فانت قبل أن يستبرئها فانت ماتت
 عنده بعد ما ظهر بها جمل وتصادق على ذلك كانت من المشتري ويرجع المشتري على البائع من الثمن بقدر
 ما بين قيمتها حاملها وغير حامل ولو اشترىها بغير شرط فتراضيا أن يوضعها على يدي من يستبرئها فانت أو
 عمت عند المشتري فان كان المشتري قبضها ثم رضى بعد قبضها بغير رضاهما فبى من ماله وانما هي جارية قد
 قبضها ثم أودعها غيره فموتها في يدى غيره اذا كان هو وضعها كوتها في يديه ولو كان اشتراها قبل قبضها =

صاحبه في نصفه فما
 رزق الله في الاثمن من
 ربح والثمن للعامل
 واصاحبه الثلث فانما
 قارضه في نصفه على
 ثلث ربحه في نصفه ولو
 قارضه على أن للعامل
 ثلث الربح والثلثين
 لصاحبه لم يجز لان
 معبى ذلك أن عقده
 العامل أن يخدمه في
 نصفه بغير بدل وسيله
 مع خدمته من ربح
 نصفه تمام ثلثي الربح
 بغير عوض فان عمل
 المساقى في هذا أو
 المقارض والربح بينهما
 نصفين ولا أجر للعامل
 لانه عمل على غير بدل
 ولو ساقى أحدهما
 صاحبه على ثلث بينهما
 سنة معروفة على أن
 يعملانها جميعاً على أن
 لا أحدهما الثلث والآخر
 الثاني لم يكن لمساقاهما
 معنى فان عمل
 فلانفسهما عملاً والنمر
 بينهما نصفين ولو ساقى
 رجل رجلاً لثمن مساقاة
 صهيحة فأموت ثم هرب

يعطى الأول من المشتريين بقول البائع ولو كانت بينه فائدت أيهما أول أعطى الأول بالشهادة سبب قطع النظام وثبت الحقوق وكل أمر الله جل وعز ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخير الذي لا يعتاض منه من تركه فان قال قائل فأى المعنيين أولى بالآية الحتم بالشهادة أم الدلالة فان الذي يشبه والله أعلم وإياه أسأل التوفيق أن يكون دلاله لاحتجاج من تركه الأشهاد فان قال مادل على ما وصفت قيل قال الله عز وجل وأحل الله لبيع وحرم الربا فذكر أن البيع حلال ولم يذكره كرمه بينه وقال عز وجل في آية الدين إذا نذرتهم دين والدين تسايح وقد أمر فيه بالشهاد فيمن المعنى الذي أمر به فدل ما بين الله عز وجل في الدين على أن الله عز وجل إنما أمر به على النظر والاحتياط لا على الحتم قلت قال الله تعالى إذا نذرتهم دين إلى أجل سمي فكتبوه ثم قال في سياق الآية وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممن قبضتم فأنتم آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي آتمن أمانته فلما أمر إذا لم يجدوا كتابا بالرهن ثم أباح تركه الرهن وقال فان آمن بعضكم بعضا دل على أن الأمر الأول دلاله على الخط لا فرض منه بعض من تركه والله أعلم وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه بايع أعرابيا في فرس فجعد الأعرابي بأمر بعض المنافقين ولم يكن بينهم ما بينة فلو كان حتم لبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا بينة وقد حفظت عن عدة لقبيهم مثل معنى قول من

العامل أكثرى عليه
الحاكم في ماله من يقوم
في الغل مقامه وإن علم
منه سرقة في الغل
وفساد منع من ذلك
وتكوري عليه من
يقوم مقامه وإن مات
قامت ورثته مقامه
فإن اتفق رب الفضل
كان متطوعا به ويستوفى
العامل شرطه في قياس
قوله ولو عمل فيها العامل
فأعرت ثم استعقرها بها
أخذها وغرها ولا حق
عليه فيما عمل فيها
العامل لأنها آثار لا عين
ورجع العامل على
الدافع بقيمة ما عمل
فإن اقتسم الثمرة
فأكلها ثم استعقرها
وبها رجع على كل واحد
منهما بمكة الثمرة وإن شاء
أخذها من الدافع لها
ورجع الدافع على
العامل بمكة التي
غرمها ورجع العامل
على الذي استعمله باجر
منه ولو ساقاه على أنه
إن سقاها بعمه سقاها
بهرقه الثلث وإن سقاها

حتى تواضعا هارضا منهما على بدى من يستبرئها فانت أو عيت ماتت من مال البائع لأن كل من باع شيا بعينه فهو مضمون عليه حتى يقبضه منه مشتريه وإذا عيت قبل للشري أنت بالخيار إن شئت فخذها معيبة بجميع الثمن لا يوضع عنك العيب شيء كما لو عيت في بدى البائع بعد صفقة البيع وقبل قبضها كنت بالخيار في تركها أو أخذها وإن شئت فتركها بالعيب وكل ما زعمنا أن البيع فيه جائز فعلى المشتري متى طلب البائع منه الثمن وسلم إليه السلعة أن يأخذ منه إلا أن يكون الثمن إلى أجل معلوم فيكون إلى أجله وإذا اشترى الرجل من الرجل الجارية أو ما اشترى من السلع فلم يشترط المشتري الثمن إلى أجل وقال البائع لا أسلم إليك السلعة حتى تدفع إلى الثمن وقال المشتري لا أدفع إليك الثمن حتى تسلم إلى السلعة فان بعض المشرقيين قال يجبر القاضي كل واحد منهما بالبائع على أن يحضر السلعة والمشتري على أن يحضر الثمن ثم يسلم السلعة إلى المشتري والثمن إلى البائع لا يبالى بأيهما بدأ إذا كان ذلك حاضرا وقال غيرهم منهم لا يجبر واحد منهما على احضار شيء ولكن أقول أيكاشاء أن أقضى له بحقه على صاحبه فليدفع إليه ما عليه من قبل أنه لا يجب على واحد منكما دفع ما عليه الا قبض ماله وقال آخرون أنه لا يجب له ما عدل لأجبر كل واحد منهما على الدفع إلى العدل فإذا صار الثمن والسلعة في يديه أمرناه أن يدفع الثمن إلى البائع والسلعة إلى المشتري (قال الشافعي) ولا يجوز فيها إلا القول الثاني وهو أنه لا يجبر واحد منهما وقول آخر وهو أن يجبر البائع على دفع السلعة إلى المشتري بحضرته ثم ينظر فان كان له مال أجبره على دفعه من ساعته وإن غاب ماله وقف السلعة وأشهد على أنه وقفها للمشتري فان وجد له ما لا دفعه إلى البائع وأشهد على إطلاق الوقف عن الجارية ودفع المال إلى البائع وإن لم يكن له مال قال السلعة عين مال البائع وجده عنده فليس فهو أحق به إن شاء أخذه وإنما أشهدنا على الوقف لانه إن أحدث بعد أشهدنا على وقف ماله في ماله شيأ لم يجوزنا أن نمنع من القول الذي حكينا أنه لا يجوز عندنا غيره أو هذا القول وأخذنا بهذا القول دون لانه لا يجوز لنا كم عندنا أن يكون رجل يقر بان هذا الجارية قد خرجت من ملكه ببيع إلى مالك ثم يكون له حبسها وكيف يجوز أن يكون له حبسها وقد علمنا أنه ملكه غيره ولا يجوز أن يكون رجل قد أوجب على نفسه قتله ماله حاضر ولا يأخذ منه

أنه لا يعصى من ترك الاشهاد وأن البيع لازم اذا تصادقا لا ينقضه أن لا تكون بينة كما ينقض النكاح
لاختلاف حكمهما (١)

(باب السلف والمراد به السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نذرتهم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه
وليكتب بينكم كتاب بالعدل الى قوله وليتق الله به (قال الشافعي) فلما أمر الله عز وجل بالكتاب ثم رخص
في الاشهاد ان كانوا على سفر ولم يجدوا كتابا احتمل أن يكون فرضا وأن يكون دلالة فلما قال الله جل ثناؤه
فرهان مقبوضة والرهن غير الكتاب والشهادة ثم قال فان آمن بعضهم بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن امانته وليتق
الله به دل كتاب الله عز وجل على أن أمره بالكتاب ثم الشهود ثم الرهن ارشاد الا فرضا عليهم لان قوله فان
أمن بعضهم بعضا فليؤد الذي اؤتمن امانته اباحه لأن يأمن بعضهم بعضا فبدع الكتاب والشهود والرهن
(قال) وأحب الكتاب والشهود لانه ارشاد من الله ونظر للبائع والمشتري وذلك أنهم ما كانوا أمينين فقد

(١) وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف في العيب (قال الشافعي) رحمه الله واذا اشترى
الرجل عبدا واشترط فيه شرطا أن يبيعه من فلان أو بهبه ففلان أو على أن يعتقه فان اباح نفسه كان
يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحرم ذلك وكان
ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رحمه الله واذا باع الرجل الرجل العبد على أن
لا يبيعه أو على أن يبيعه من فلان أو على أن لا يتخذه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يخرج
فاليبيع كله فيه فاسد لان هذا كله غير عام ملك ولا يجوز الشرط في هذا الا في موضع واحد وهو العتق اتباعا
للسنة ولإفراق العتق لما سواه فنقول ان اشترى منه على أن يعتقه فاعتقه فاليبيع جائز فان قال رجل
ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون في نصف العبد فأبى أو أبيع وأصنع فيه ما شئت غير العتق ولا يضمن
ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لان كلاما لملكك فان أعنته وأقاموسر
عتق على نصف شريك الذي لا ملك ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريك بغير أمره وأعتق المحل
قتله لاقبل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يجز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب
ومساواة

وذكر عقيب هذا الاطلاق في الثمن الذي جعل أو الدين غير الثمن (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان لرجل
على رجل مال من بيع ففعل آخره عنه الى أجل فان اباح نفسه كان يقول تأخير مجاز وهو الى الاجل الآخر
الذي أخر عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الا أن يكون ذلك على وجه الصلح
بينهما (قال الشافعي) رحمه الله واذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من يبيع أو أي وجه
ما كان فأنظره صاحب المال بالمال في مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها
ليست باخراج شيء من ملكه الى الذي عليه الدين ولا شيئا أخذ منه به عوضا فليز به اياه العوض الذي يأخذه
منه أو يفسده ويرد العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع الا أن يتفاضل في البيع والبيع قائم فيعلاؤه
بغيره بنظرة أو بتداعيه دعوى فيصير أنه يبيعه ما ستأفوا الى أجل فليزهما البيع الذي أحدهما (قال
شيخنا شيخ الاسلام أيداه الله تعالى) قول الشافعي أو بتداعيه الى آخره ان كان مع التفاضل في البيع
فهو الصورة التي قبلها وان لم يتفاضل في البيع فاليبيع الثاني المستأنف الى أجل باطل سواء كان الصلح جرى
بين المتداعيين أو بين أحدهما مع الاجنبي رحمه الله الى الام

وفي الاختلاف في العيب من اختلاف العراقيين نص يتعلق بالبيع الى أجل مجهول وضمان ما تعلق في يد

بالنسخ فيه التصف
كان هذا فاسدا لان
عقد المساقاة كان
والنصيب مجهول
والعمل غير معلوم كما
لوقارضة بمال على أن
مار يج في البر فله
الثالث وما رجع في
البحر فله النصف فان عمل
كان له أجر مثله فان اشترط
الداخل أن أجره
الاجراء من الثمرة
فسدت المساقاة ولو
ساقاه على ودي لوقت
يعلم أنه لا يبرأ له لم يجز
ولو اختلفا بعد أن أقرت
الفضل على مساقاة
صحبة فقال رب الفضل
على الثلث وقال العامل
بل على النصف تحالفا
وكان له أجر مثله في
قياس قوله كان أكثر
مما أقر له به رب الفضل أو
أقل وان أقام كل
واحد منهما البينة على
ما ادعى سقطت وتحالفا
كذلك أيضا ولو دفعها
تخلوا الى رجل مساقاة
فلما أتمرت اختلفوا
فقال العامل شرطنا

موتان أو أحدهما فلا يعرف حق البائع على المشتري فينتف على البائع أو ورثته حقه وتكون التباعة على المشتري في أمر لم يردده وقد يتغير عقل المشتري فيكون هذا أو البائع (١) وقد يغلط المشتري فلا يعرف يدخل في الظلم من حيث لا يعلم ويصيب ذلك البائع فيدعي ماله له فيكون الكتاب والشهادة قاطعاً هذا عنهما وعن ورثتهما ولم يكن يدخله ما وصفت انبى لاهل دين الله اختيار ما ندبهم الله اليه ارشاداً ومن تركه فقد ترك حراماً وأمر الم أحب تركه من غير أن أزعم أنه محرم عليه بما وصفت من الآية بعده (قال الشافعي) قال الله عز وجل ولا ياب كاتب أن يكتب كما علمه الله فيحتمل أن يكون حتماً على من دعي للكتاب فإن تركه ناله كان عاصياً ويحتمل أن يكون كما وصفتنا في كتاب جاع العلم على من حضر من الكتاب أن لا يعطوا كتاب حق بين رجلين فإذا قام به واحد أجزأ عنهم كالحق عليهم أن يصلوا على الجنازة ويدفنها فإذا قام بهما من يكفيا أخرجهما من تخلف عنهما من المسائم ولو ترك كل من حضر من الكتاب خفت أن يأتموا ببل كافي لأراهم يخرجون من المأتموا بهم فلم يه أجزأ عنهم (قال الشافعي) وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم

= المشتري من المبيع يباع فاسداً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فإن أبا حنيفة كان يقول البيع في ذلك فاسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال حال وكذلك قولهما في كل بيع إلى أجل لا يعرف فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب يردده وردما نقصه العيب وإن كان قائماً بعينه فقال المشتري لا أريد الأجل وأنا أنقلك المال جائز ذلك في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) وإذا باع الرجل الرجل يباع إلى العطاء فالبيع فاسد من قبل أن الله عز وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فانه يقول يستألفك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج والأهلة معروفة المواقيت وما كان في معناه من الأيام المعلومات فانه يقول في أيام معلومات والسنين فانه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن قط فيما علمت ولا ترى أن يكون أبداً لا يتقدم ويتأخر (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن عمر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يبيعوا إلى العطاء ولا إلى بذرو ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فاسد (قال الشافعي) فإذا هلك السلعة التي ابتعت إلى أجل غير معلوم في يد المشتري رداً القيمة وإن نقصت في يده ردها ما نقصها العيب فإن قال المشتري أنا أرضى بالسلعة بنين حال وأبطل الشراء بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فإن السكن لأحدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أرايت أفاضت أن البيع فاسد في صلح فإن قال صلح بأبطل هذا شرطه قبل له فهذا أن يكون بائعاً مشترياً وأما هذا مشترياً بسلعة بائع فإن قال رب السلعة بائع قبل له فهل أحدث رب السلعة بيعاً غير البيع الأول فإن قال لا قبل فقوئك متافض تزعم أن يباع فاسداً حكمه كالم بصر فيه بيع بصير يباع من غير أن يبيعه ماله

(وفي بيع التمار قبل أن يبدوا صلاحها نصوص تتعلق بالعلم بالمبيع وعدم العلم به) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لأنه لا يعلم ما اشترى كم هومن الداروكم هومن الأرض وأين موضع من الدار والأرض وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ يعني أبو يوسف وإن كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار أن شاء ردها وإن شاء رجع بما نقصت الدار على ١١ اتع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثاً أو ربعاً أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شررك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد =

في النصف ولكم النصف
فصدقه أحدهما
وأنكر الآخر كان
له مقاسمة المقرري
نصفه على ما أقربه
وتخالف هو والمنكر
وللعامل أجر مشله
في نصفه ولو شرط من
نصيب أحدهما بعينه
النصف ومن نصيب
الآخر بعينه الثلث
جائز وإن جهل ذلك
لم يجز وفسخ فإن عمل
على ذلك فله أجر مشله
والفرض له في قبض
قوله والله التوفيق
مختصر من الجامع في
الاجازة من ثلاث كتب
في الاجازة وما دخل
فيه سوى ذلك

(قال الشافعي) رحمه
الله قال الله تعالى فإن
أرضعن لكم فأتوهن
(١) قوله والبائع كذا
بالأصل ولعله مبتدأ
والخبر محذوف تقديره
والبائع كذلك أي قد
موت أو تنفـر عقله
فيكون هذا ويحتمل غير
ذلك فتأمل اه معجمه

(قال الشافعي) وقول الله جل ذكره ولا يأت الشهاداء اذا مادعوا يمحتمل ما وصفت من أن لا يأتي كل شاهد ابتدئ فيدعي لشهده ويحتمل أن يكون فرضا على من حضر الحق أن يشهد منهم من فيه الكفاية للشهادة فاذا شهدوا أخرجوا غيرهم من المأثم وان تركوا من حضر الشهادة خفت حرجهم بل لا أشك فيه وهذا أشبه معانيه والله تعالى أعلم قال فأما من سبقت شهادته بأن أشهد أو علم حقا لمسلم أو معاهد فلا يسمعه الخلف عن تأدية الشهادة متى طلبت منه في موضع مقطع الحق (قال الشافعي) والقول في كل دين سلف أو غيره كما وصفت وأحب الشهادة في كل حق لزمن من يبيع وغيره نظرا في التعقب لما وصفت وغيره من تغير العقول (قال الشافعي) في قول الله عز وجل قليل ليل عليه بالعدل دلالة على تثبيت الحجر وهو موضوع في كتاب الحجر (قال الشافعي) وقول الله تعالى اذا تدانيتهم بدين الى أجل مسمى يحتمل كل دين ويحتمل السلف خاصة وقد ذهب فيه ابن عباس الى أنه في السلف (أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن قتادة عن أبي حسان الأعرابي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشهد أن السلف المضمون الى أجل مسمى قد

== أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محمد وذراع لم يسم أذرع الدار فالباع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محمد ودولا محسوب معروف ثم قدره من الدار فيجيزه ولو سمي ذراع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذا منها سمي معلوم من جميعها وهذا مبطل شرأه سهمان أسهم منها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع قابلا

(ومنها ما يتعلق باختلاف المتبايعين) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اختلف المتبايعان فقال البائع بعثك وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن لك خيار فان أبا حنيفة كان يقول القول قول البائع بيمينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ يعني أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا تباع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أي بالخيار ثلثا وقال المشتري بعثني ولم تشترط خيارا تخالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون للبائع الخيار وهذا والله أعلم كاختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما بالثمن وتنقضه باعادة هذا أن يكون له الخيار والله لم يقر بالبيع الا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا

ومنها ما يتعلق بالمتأخر كالنخس وبيع الرجل على بيع أخيه وبيع الحاضر للبائدي وتلقى السلع وهي مترجم عليها في اختلاف الحديث فذكرها بما فيها في بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تناجشوا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مثله (قال الشافعي) رحمه الله والنخس أن يحضر الرجل السلعة فيعطيها الشيء وهو لا يريد الشراء فيقتدي به السواق فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون ولم يسمعوا سومه فن نخس فهو عاص بالنخس ان كان عالما بنهي النبي صلى الله عليه وسلم ومن اشترى وقد نخس غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لم يزمه الشراء كما يلزم من لا ينخس عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نخس عليه لأن عقده غير النخس ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع ان فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنخس معصية منه ومن الناجش معصية وقد منع فيمن يريد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجاز البيع وقد يجوز أن يكون فيمن زاد ليريد الشراء

أجورهم وقد يختلف الرضاع فلما لم يوجد فيه الا هذا جازت فيه الاجارة وذكرها الله تعالى في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه فذكر موسى عليه السلام واجارته نفسه ثمانى حجج ملك بها بضع امرأته وقبل استأجره على أن يرعى له غنما فدل بذلك على تجويز الاجارة ومضت بها السنة وعمل بها بعض العصاة والتابعين ولا اختلاف في ذلك بين أهل العلم يلدنا وعوام أهل الامصار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالاجارات صنف من البيوع لانها تملك لكل واحد منهما من صاحبه ولذلك عاك المتأخر المنفعة التي [في العبد والدار والذابة الى المدة التي اشترطها حتى يكون آخرها من مالكها وعاك بها صاحبها العوض فهي منفعة معقولة من عين معلومة فهي كالعين

المبيعة ولو كان حكمها
بخلاف العين كانت في
حكم الدين ولم يجز
أن يكتري بدين لانه
حينئذ يكون ديناً بدين
وقد نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
الدين بالدين (قال)
واذا دفع ما أكرى
وجب له جميع الكراء
كما اذا دفع جميع ما باع
وجب له جميع الثمن
الآن يشترط أجلاً فإذا
قبض العبد فاستخدمه
أو المكن فسكره ثم
هلك العبد أو انهمد
المكن حسب قدر ما
استخدم وسكن فكان
له ورد بقدر ما بقي على
المكثري كما لو اشترى
سفينة طعام كل فقير
بكسدا فاستوفى بعضها
فاستهلكه ثم هلك
الباقى كان عليه من
الثمن بقدر ما قبض ورد
بقدر ما بقي ولا تنصيح
بعت أحدهما ما كانت
الدار قائمة وليس
الوارث بأ كثر من
المسوروث الذي عنه

أحله الله تعالى في كتابه وأذن فيه ثم قال يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى (قال الشافعي)
وان كان كما قال ابن عباس في السلف قلناه في كل دين قياس عليه لانه في معناه والسلف جائز في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم والآثار وما لا يختلف فيه أهل العلم علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح
عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والسنتين وربما قال السنتين والثلاث فقال من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم (قال الشافعي) حفظته كما وصفت من سفيان مراراً (قال الشافعي) وأخبرني من أصدقته
عن سفيان أنه قال كما قلت وقال في الأجل إلى أجل معلوم (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج عن
عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول لا يرى بالسلف بأساً للورق في الورق نقداً (قال الشافعي)
أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن ابن عمر كان يجيزه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى (قال الشافعي)

== (بيع الرجل على بيع أخيه) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع)
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن
أبوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبيع الرجل على بيع أخيه (قال الشافعي)
فهذا أنا خذفتهم الرجل إذا اشترى من رجل سلعة فلم يتفرقا عن مقامهما الذي تباعا فانه أن يبيع المشتري
سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولاً لانه لعله يرذ السلعة التي اشترى أولاً ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم
جعل للمبتاعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآخذ قد أسد على البائع الأول يبعه ثم لعل البائع الآخر
يختار فنقض البيع فيفسد على البائع والمبتاع يبعه (قال الشافعي) ولا انتهى رجلين قبل تباعا ولا بعد
ما يتفرقان عن مقامهما الذي تباعا فانه عن أن يبيع أي المتبايعين شاء لان ذلك ليس يبيع على بيع غيره
فتنهي عنه وهذاوافق حديث النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا لما وصفت فإذا باع
رجل رجلاً على بيع أخيه في هذه الحال فقد عصي إذا كان عالماً بالحديث فيه والبيع لازم لا يفسد
فان قال قائل وكيف لا يفسد وقد نهى عنه قيل بدلالة الحديث نفسه أ رأيت لو كان البيع يفسدهل
كان ذلك يفسد على البائع الأول شيئاً اذ لم يكن للشري أن يأخذ البيع الا خيراً فترك به الأول بل كان ينفع
الأول لانه لو كان يفسد على كل بيع باعه عليه كان أرغب للشري فيه أ رأيت ان كان البيع الأول
اذ لم يتفرقا للمتبايعان عن مقامهما لازماً بالكلام كزومه لو تفرقا كان البيع الآخر يضر البيع الأول
أما لو تفرقا ثم باع رجل رجلاً على ذلك البيع هل يضر الأول شيئاً أو يحرم على البائع الآخر أن يبيعه
رجل سلعة قد اشترى مثلها ولزمه هذا لا يضر وهذا يدل على أنه انما نهى عن البيع على بيع الرجل إذا
تبايع الرجلان وقبل أن يتفرقا فاما في غير ذلك الحال فلا

== (بيع الحاضر لبادي) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد
دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (قال الشافعي) وليس في الهبة عن بيع حاضر لباد بيان معنى ==

ورثوا فان قيل فقد
انتفع المكرى بالتمس
قيل كالأسلم في رطب
لوقت فانقطع ورجع
بالتمس وقد انتفع به
البائع ولو باع مائة غائبا
ببلد ودفعت الثمن فهلك
المبتاع ورجع التمس وقد
انتفع به البائع (قال المرتضى)
رحمه الله وهذا تجوز
بيع الغائب ونفاذ في
مكان آخر (قال الشافعي)
رحمه الله وان تكرارى دابة
من مكة الى بطن مرقط عدى

بہم الی عسکان فعیلہ
کراؤھا الی مرو وکرام
مثلا الی عسکان وعلیہ
الضمان ولہ أن یؤاجر
دارہ وعبدہ ثلاثین سنۃ
وای المنکار بین ہلک
فورثتہ تقوم مقامہ

(باب کراء الابل
وغیرھا)

(قال النافعي) رحمه الله وكراء الابسل جائز للعاهل والزواجل والرجال وكذلك الدواب للسروج والاكسف والحومة ولا يحسوزمن ذلك مغيب حتى يرى الراكبين وظرف الحمل والوطاء والظلمة

1610

وأجل معلوم كله والتمرد يكون رطباً وقد أجاز أن يكون في الرطب سلفاً مضموناً في غير حبه الذي يطيب فيه لانه إذا سلف ستمين كان بعضها في غير حبه (قال) والسلف قد يكون بيع ما ليس عند البائع قلنا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكيماً عن بيع ما ليس عنده وأذن في السلف استدلالاً على أنه لا ينهى عما أمر به وعلنا أنه اعتمد على حكيماً عن بيع ما ليس عنده إذا لم يكن مضموناً عليه وذلك بيع الاعيان (قال) ويبيع السلف وهو بيع الصفات وبيع الاعيان في أنه لا يحل فيه ما يبيع منه عنه ويسترقان في أن الجزأين يحل فيما رآه صاحبه ولا يحل في السلف إلا معلوم يكيل أو وزن أو صفة (قال الشافعي) والسلف بالصفة والأجل ما لا اختلاف فيه عند أحد من أهل العلم حفظت عنه (قال الشافعي) وما كتبت من الآثار بعدما كتبت من القرآن والسنة والاجماع ليس لأن شيئاً من هذا يزبد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوة ولا لولاها لم يحفظ منها هوها بل هي التي قطع الله بها العذر وتكاد حرونا الثواب في ارشاد من سمع ما كتبنا فان فيما كتبنا بعض ما نشرح قلوبهم لقبوله ولو تحت عنهم الغفلة لكافوا مثلنا في الاستفتاء بكتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما احتاجوا إذا أمر الله عز وجل بالرفق في الدين إلى أن يقول قائل هو جائز في السلف لأن أكثر ما في السلف أن يكون ديناً مضموناً (قال الشافعي) فإذا أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الطعام بصفة إلى أجل كان والله تعالى أعلم ببيع الطعام بصفة حالاً أجوز لأنه ليس في البيع معنى الآن يكون بصفة مضموناً على صاحبه فإذا ضمن مؤخر ضمن مهلاً وكان مهلاً أجمل منه مؤخر وأجل أخرج من معنى الغرر وهو مجامع له في أنه مضمون له على بائعه بصفة

(باب ما يجوز من السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز جماع السلف حتى يجمع خصالاً أن يدفع المسألة عن مسلف لأن في قول النبي صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف إنما قال فليعط ولم يقل ليسايع ولا يعطى ولا يقبض اسم التسليف فيه حتى يعطيه ما سلفه قبل أن يفارق من سلفه وإن شرط عليه أن يسلفه فيما يكيل كيلاً أو فيما يوزن وزناً ويكيل كيلاً وميزان معروف عند العامة فأما ميزان يريه أباه أو مكيال يريه أباه فيشترط أن عليه فلا يجوز وذلك لأنهم اختلفوا فيه أو هلك لم يعلم ما قدره ولا يابى كان مكيالاً قد أبطله السلطان أو لا إذا كان معروفًا وان كان غمراً قال غمر صفاً أو بردي أو عجمي أو جنب أو صنف من التمر معروف فان كان حنطة

== وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً مرابحة وباعه ثم وجد البائع الأول الذي باعه مرابحة قد ناله في الثمن فقد قبل بطل عنه الخيانة بمصته من الربح ويرجع عليه به وإن كان الثوب قائماً لم يكن له أن يردّه وانما منعنا من افساد البيع وأن يردّه إذا كان قائماً وبطل بالقيمة إذا كان قائماً أن البيع لم ينفق على محرم عليهم ما معا وانما منعنا على محرم على الخائن منهما فان قال قائل ما يشبه هذا ما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قبل تدليس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيارات فيه وقبل للشري الخيارات في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينفق إلا الثمن مسمى فإذا وجد غيره فلم يرض المشتري فسد البيع لأنه يرد إلى الثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع

ومنها في باب السنة في الخيار (قال الشافعي) في الشركة والتولية بيع من البيوع محل بما يحل به البيوع ويحرم بما يحرم به البيوع فحيث كان البيع حلالاً فهو حلال وحيث كان البيع حراماً فهو حرام (قال الشافعي) والأطالة قسمان قسم يسع فلا بأس بها قبل القبض لأنها البطل عقد البيع بينهما والرجوع إلى حالهما قبل أن يتبايعا

ان شرطه لان ذلك يختلف فيقايين والمجولة بوزن معلوم أو كيل معلوم في ظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غرار جلية وما أشبه هذا وان ذكر محلا أو مكيال أو زاملة بغير رؤية ولا صفة فهو مقسوخ البطل بذلك وان أكره محلا وأراه إياه وقال معه مالم يبق أو قال ما يصلحه فالقياس أنه فاسد ومن الناس من يقول له بقدر ما رآه الناس وسطاوان أكره إلى مكة فشرط سرام معلوما فهو أصح وإن لم يشترط فإذى أحفظه أن السير معلوم على المراحل لانها الاغلب من سير الناس كأن له من الكراه الاغلب من نقد البلد وأيهما أراد المجاوزة والنقصير لم يكن له فان تكرارى ابلا باعياها ركبها وان ذكر حصة مضمونة ولم تكن باعياها ركب

قال شامية أو ميسانية أو مصرية أو موصلية أو صنفان من الخنطة موصوفان كان ذرة قال جمرأ و نطيس
أو هما أو صنف منهما معروف وأن كان شعير قال من شعير بلد كذا وأن كان يختلف سمى مقننه وقال في
كل واحد من هذا جيد أو رديش أو وسطا وسمى أجلا معلوما أن كان لماسلف أجل وإن لم يكن له أجل كان
حالا (قال الشافعي) وأحب أن يشترط الموضع الذي يقبضه فيه (قال الشافعي) وإن كان ماسلف فيه رقيقا
قال عبد بن جاسي أو سداسي أو محتلم أو وصفه بشيته وأسود هو أو أصغر أو أصغرهم وقال نقي من الصوب
وكذلك ماسواء من الرقيق بصفة وسن ولون وبراءة من الصوب إلا أن يشاء أن يقول إلا الكي والجرقة والشقرة
وشدة السواد والحش (١) وإن سلف في بعير قال بعير من نعم بنى فلان نقي غير مودن نقي من الصوب
سبط الخلق أجز مجهر الحش ربا عي أو بزل وهكذا الأبواب بصفها بنتاجها وجنسها أو ألوانها أو أسنانها
وأنسابها وبراءتها من العيوب الأن يسمى عيبا يتبرأ البائع منه (قال) ويصف الثياب بالجنس بمن
كثان أو قطن ونسج بلد وذرع من عرض وطول وصفافه ودقة وجودة أو رداءة أو وسط وغني من الطعام
كله أو جديدا أو غير جديدا ولا عتيق وأن يصف ذلك بتعداد عام سمي أصح (قال) وهكذا النحاس بصفه
أبيض أو شها أو أجز ويصف الحديد ذكر أو أنثى أو مجنس أن كان له والرصاص (قال) وأقل ما يجوز
فيه السلف من هذا أن يوصف ماسلف فيه بصفة تكون معلومة عند أهل العلم أن يختلف السلف
والسلف وإذا كانت مجهولة لا يقام على حدها أو إلى أجل غير مسمى أو مودع غير معلوم أو لم يدفع السلف الثمن
عند التسليف وقبل التفرق من مقامه فاسد السلف وإذا فسد رذالي السلف رأس ماله (قال) فكل
ما وقعت عليه بصفة يعرفها أهل العلم بالسعة التي سلف فيها جاز فيها السلف (قال) ولا بأس أن يسلف الرجل
في الرطب قبل أن يطلع النخل الثمر إذا اشترط أجل في وقت يمكن فيه الرطب وكذلك الفواكه المكيكة
الموصوفة وكذلك يسلف إلى سنة في طعام جديد إذا حل (٢) حقه (قال الشافعي) والجدة في الطعام والنمر
مما لا يستغنى عن شرطه لأنه قد يكون جيدا عتيقا فاقصا بالقديم (قال الشافعي) ولو اشترط في شيء مما
سلف أجود طعام كذا أو أردأ طعام كذا أو اشترط ذلك في ثياب أو رقيق أو غير ذلك من السلع كان السلف
فاسدا لأنه لا يوقف على أجوده ولا أدناه أبدا أو يوقف على جيد وردي لا نأخذ بأقل ما يقع عليه اسم الجوده
والرداءة

(باب في الآجال في السلف والبيع)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف فليسلف في كبل معلوم وأجل
معلوم يدل على أن الآجال لا تحل إلا أن تكون معلومة وكذلك قال الله جل ثناؤه إذا تدابتم بيني إلى أجل
مسمى (قال الشافعي) ولا يصح بيع العطاء ولا حصاد ولا جدد ولا عبيد النصارى وهذا غير معلوم لأن
الله تعالى حتم أن تكون المواقيت بالأهلة فيما وقت لأهل الإسلام فقال تبارك وتعالى يسألونك عن الأهلة
قل هي مواقيت الناس والحج وقال جل ثناؤه شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وقال جل وعز الحج
أنهم معلومات وقال يسألونك عن الشهر الحرام وقال واذكروا الله في أيام معدودات (قال الشافعي)
فاعلم الله تعالى بالأهلة جمل المواقيت وبالأهلة مواقيت الأيام من الأهلة ولم يجعل علما لأهل الإسلام إلا بها
فمن أعلم بغيرها فغير ما أعلم الله أعلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا مأكدا ما كان من الجائز أن تكون العلامة
بالحصاد والجسد بخلافه وخلافه قول الله عز وجل أجل مسمى والأجل المسمى ما لا يختلف والعلم محيط
أن الحصاد والجسد أدنى تأخران ويتقدمان بقدر عطش الأرض وردها بقدر برد الأرض والسنة وسرها ولم
يجعل الله فيما استأخر أحلا إلا معلوما والعطاء إلى السلطان بتأخروا يتقدم وفتح النصارى عندي
يختلف حساب الإسلام وما أعلم الله تعالى به فقد يكون عاما في شهر وعاما في غيره فلو أجزأه إليه أجزأه على أمر

ما يتجمله غير مضربه
وعليه أن يركب المرأة
وينزلها عن البعير باركا
لأنه ركوب النساء
وينزل الرجل للصلاة
وينتظر حتى يصلها
غير مهمل له ولما لا يذله
منه من الوضوء ولا يجوز
أن يتكاري بعير بعينه
إلى أجل معلوم إلا عند
خروجه وإن مات البعير
رذال الجمل من الكدراء
مما أخذ بحساب ما بقي
وإن كانت الحسولة
مضمونة كان عليه أن
يأني بابل غيرهما وأن
في الرحلة رحل
لا مكبوا ولا مستلقيا
والقياس أن يبذل ما
يبقى من الزاد ولو قيل
أن المعروف من الزاد

(١) قوله والحش
بالشئين المعجمة دقة
الساقين والمودن بضم
الميم وفتح الدال المهملة
القصور مجهر الحشيين
بضم الميم وسكون الحيم
وفتح الغاء واسعهما كاف
القاموس كتبه معجمه
(٢) قوله إذا حل حقه
كذا ببعض الأصول
وفي بعضهم بدون ثقل
وسر اه نقط

مجهول فكره لانه مجهول وأنه خلاف ما أمر الله به ورسوله أن تتأجل فيه ولم يحجز فيه الا قول النصارى على حساب يقبسون فيه أيا ما فكتنا انما أعلننا في ديننا بشهادة النصارى الذين لا يحجزونهم على شيء وهذا عندنا غير حلال لاحد من المسلمين (قال الشافعي) فان قال قائل فهل قال فيه أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا ما نحتاج الى شيء مع ما وصفت من دلائل الكتاب والسنة والقياس وقد روي فيه رجل لا يثبت حديثه كل الثبوت شيئاً (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لا تبعوا الى العطاء ولا الى الاندول ولا الى الدياس (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء سئل عن رجل باع طعاماً فان أجلت على الطعام فطعامك في قابل سلف قال لا الا الى أجل معلوم وهذا ان أحل ان لا يدري الى أيهما يوفيه طعامه (قال الشافعي) ولو باع رجل عبداً بمائة دينار الى العطاء أو الى الجدا أو الى الحصاد كان فاسداً ولو أراد المشتري ابطال الشرط وجعل الثمن لم يكن ذلك لان الصفة انعقدت فاسدة فلا يكون له ولا لهما اصلاح جملة فاسدة لا يتجدد ببيع غيرها (قال الشافعي) فالسلف يبيع مضمون بصفة فان اختار أن يكون الى أجل جاز وأن يكون مالا وكان الحال أولى أن يجوز لأمير من أحدهما أنه مضمون بصفة كما كان الدين مضموناً بصفة والآخر أن ما أسرع المشتري في أخذه كان من الخروج من الفساد بغير وعرض أولى من المؤجل (أخبرنا) سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سأل عطاء فقال له رجل سلفته ذهباً في طعام يوفيه قبل الليل ودفعته اليه الذهب قبل الليل وليس الطعام عنده قال لا من أجل الشفوق قد علم كيف السوق وكتم السعر قال ابن جريج فضلت له لا يصلح السلف الا في الشيء المستأخر قال لا الا في الشيء المستأخر الذي لا يعلم كيف يكون السوق اليه يرجع أولاً يرجع قال ابن جريج ثم يرجع عن ذلك بعد (قال الشافعي) يعني أجاز السلف مالا (قال الشافعي) وقوله الذي يرجع اليه أحب الى من قوله الذي قاله أولاً وليس في علم واحد منهما كيف السوق شيء يفسد بهما ولا في علم أحدهما دون الآخر أرايت لو باع رجل رجلاً ذهباً وهو يعرف سوقها أو سلعة ولا يعلم المشتري أو يعلم المشتري ولا يعلم البائع أكان في شيء من هذا ما يفسد البيع (قال الشافعي) ليس في شيء من هذا شيء يفسد بيعاً معلوماً نسيئة ولا حالاً (قال الشافعي) فمن سلف الى الحصاد أو الحصاد فالباع فاسد (قال الشافعي) وما أعلم عامداً ولا جديداً يفسد بغيره حتى لقد دأبته يحد في ذي القعدة ثم يأت به يحد في المحرم ومن غير علة بالفضل فاما اذا اعتلت الفضل أو اختلفت بلداتها فهو يحد ويأخر بائناً من هذا (قال) والبيع الى الصدر جائز والصدر يوم النفر من مسنن فان قال وهو يفسد غير موكدة الى مخرج الحاج أو الى أن يرجع الحاج فالبيع فاسد لان هذا غير معلوم فلا يجوز أن يكون الاجل الى فعل يحد منه الآدميون لانهم قد يعلمون السير ويؤخرونه للعلة التي تحدث ولا الى ثمرة شجرة وجسد ادهال لا يختلف في الشهور التي جعلها الله علماً فقال ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فانما يكون الجسد ادهال الحريف وقد أدركت الحريف يقع مختلفاً في شهورنا التي وقت الله لنا يقع في عام شهراً ثم يعود في شهر بعده فلا يكون الوقت فيما يختلف شهورنا التي وقت لنا ربنا عز وجل ولا بما يحد منه الآدميون ولا يكون الا الى ما لعل العباد في تقديمه ولا تأخيرها بما جعله الله عز وجل وقتاً (قال) ولو سلفه الى شهر كذا فان لم يتهأ فالى شهر كذا كان فاسداً حتى يكون الاجل واحداً معلوماً (قال) ولا يجوز الاجل الامع عقد البيع وقبل تفرقهما عن موضعهما الذي تبايعا فيه فان تبايعا وتفرقا عن غير أجل ثم اتفقا فجدداً أجل لم يجز الا أن يحدد اباعاً (قال) وكذلك لو أسلفه مائة درهم في كيل من طعام يوفيه اياه في شهر كذا فان لم يتيسر كله ففي شهر كذا كان غير جائز لان هذين أجلان لا أجل واحد فان قال أجزأه فيهما بين أن دفعته الى المنتهى رأس الشهر كان هذا أجل غير محدد وحداً واحداً وكذلك لو قال أجزأه في شهر كذا أو له وآخره لا يسمى أجلاً واحداً لا يصلح حتى يكون أجلاً واحداً (قال الشافعي) ولو سلفه الى شهر كذا فان حبسه فله كذا كان يباعاً فاسداً واذا سلف فقال الى شهر رمضان

ينقص فلا يبدل
كان مذهباً (قال
المزني) الاول أقدمهما
(قال الشافعي) رحمه
الله فان هرب الجمال
فعلى الامام أن يكرى
عليه في ماله

تضمن الأجزاء من
الاجارة من كتاب
اختلاف أبي حنيفة
وابن أبي ليلى

(قال الشافعي) رحمه
الله الاجراء كلهم سواء
وماتلف في أيديهم من
غير جنائيتهم فبني واحد
من قولين أحدهما
الضمان لانه أخذ
الاجر والقول الآخر
لا ضمان الا بالعدوان
(قال المزني) هذا
أولاهما لانه قطع بأن
لا ضمان على الجاني بأمرة
الرجل أن يحجمه أو
يحتج غلامه أو يبيط
دابته وقد قال الشافعي
اذا القوا عمن هؤلاء
الضمان لزمهم الله
عن الصنائع وقال

من سنة كذا كان حائرا والاجل حين يرى هلال شهر رمضان أبدأ حتى يقول الى انسلاخ شهر رمضان أو مضيه أو كذا وكذا يوما مضى منه (قال الشافعي) ولو قال أبيعك الى يوم كذا لم يجعل حتى يطلع الفجر من ذلك اليوم وان قال الى الظهر فاذا دخل وقت الظهر في أدنى الأوقات ولو قال الى عقب شهر كذا كان مجهولا فاسدا (قال الشافعي) ولو تبايعا عن غير أجل ثم يتفرقا عن مقامهما حتى جدد أجل فالأجل لازم وان تفرقا قبل الأجل عن مقامهما ثم جدد أجل لم يجز الا بتعديدي بيع وانما أجرته أو لان البيع لم يكن ثم فاذا تم بالتفرق لم يجز أن يحددها الا بتعديدي بيع (قال) وكذلك لو تبايعا على أجل ثم نقضاه قبل التفرق كان الأجل الآخرا ونقضا الأجل بعد التفرق بأجل غيره ولم ينقضا البيع فالبيع الاول لازم تام على الأجل الاول والآخروعدان أحب المشق في وقته وان أحب لم يقبه (قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلفه مائة دينار في عشرة أكرار خمسة منها في وقت كذا وخمسة في وقت كذا الوقت بعده لم يجز السلف لان قيمة الخمسة الاكرار المؤخرة أقل من قيمة الاكرار المتقدمة فتقع الصفقة لا يعرف كم حصه كل واحدة من الخمسين من الذهب فوقه بمجهولا وهو لا يجوز بمجهولا والله تعالى أعلم (١)

(قال الشافعي) ولا يجوز أن يسلم ذهب في ذهب ولا فضة في فضة ولا ذهب في فضة ولا فضة في ذهب ويجوز أن يسلم كل واحد منهما في كل شيء خلافا فلهما من نحاس وفلوس وشبه ورصاص وحدود وموزون ومكبل ما كحل أو مشروب وغير ذلك من جميع ما يجوز أن يشتري (قال الشافعي) وانما أجزت أن يسلم في الفلوس بخلافه في الذهب والفضة بانه لا زكاة فيه وانه ليس بمن الاشياء كما تكون الدراهم والدنانير انما بالاشياء المسلفة فان في الدنانير والدراهم الزكاة وليس في الفلوس زكاة وانما انظر في التبر الى أصله وأصل النحاس مما لا يافيه فان قال قائل فمن أجاز السلف في الفلوس قلت غير واحد (قال الشافعي) أخبرنا القعقاع عن محمد بن أبان عن جابر بن ابراهيم أنه قال لا بأس بالسلم في الفلوس وقال سعيد القعقاع لا بأس بالسلم في الفلوس والذين أجازوا السلف في النحاس يلزمهم أن يجيزوا في الفلوس والله تعالى أعلم فان قال قائل فقد تجوز في البلدان جواز الدنانير والدراهم قبل في بعضها دون بعض وبشرط وكذلك الخنطة تجوز بالجزاز التي بها سنت السنن جواز الدنانير والدراهم ولا تجوز بها الفلوس فان قال الخنطة ليست بمن لما استهلك قيل وكذلك الفلوس ولو استهلك رجل لرجل قيمة درهم أو أقل لم يحكم عليه به الا من الذهب والفضة لا من الفلوس فلو كان من كرهها انما كرهها لهذا النقص لا أن يكرم السلم في الخنطة لانها بمن بالجزاز وفي الذ لا نهان بمن بالين فان قال قائل انما تكون بمن بشرط فكذلك الفلوس لا تكون بمن بشرط ألا ترى أن رجلا لو كان له على رجل دنانير لم يجزه على أن يأخذ منه فلوسا وانما يجزه على أن يأخذ الفضة وقد بلغني أن أهل سويقة في بعض البلدان أجازوا بينهم خرفا مكان الفلوس وانخرق فخار يجعل كالفلوس أفجوز أن يقال يكبره الذهب في الخرف (قال الشافعي) رحمه الله أرايت الذهب والفضة مضروبين دنانيرا ودراهم أمثلة ما غير دنانير ودراهم لا يجعل الفضل في واحد منهما على صاحبه لا ذهب بدنانير ولا فضة بدراهم الا مثلا غسل وزناوزن وما ضرب بينهما وما لم يضرب سواء لا يختلف وما كان ضرب بينهما ولم يضرب منهما ممن ولا غير ممن سواء لا يختلف لان الاثمان دراهم ودنانير لا فضة ولا يجعل الفضل في مضروبه على غير مضروبه والرافى مضروبه وغير مضروبه سواء فكيف يجوز أن يجعل مضروب الفلوس مخالفا غير مضروبها وهذا لا يكون في الذهب والفضة (قال الشافعي) وكل ما كان في الزيادة في بعضه على بعض الرافلا يجوز أن يسلم شيء منه في شيء منه الى أجل ولا شيء منه مع غيره في شيء منه وحده ولا مع غيره ولا يجوز أن يسلم شاة فيها لبن بلين الى أجل حتى يسلمها مستحلبا بلين ولا لبن ولا يزيد لان حصه اللبن الذي في الشاة شيء من اللبن الذي الى أجل لا يدري كم هو له با كرا وأقل واللبن لا يجوز الا مثلا غسل ويدأيد وهكذا هذا الباب كله وقبائه (قال الشافعي) ولا يجعل عندى استدلالا بما وصفتم من السنة والقياس أن يسلف شيء يؤكل أو يشرب مما يكال فيما يوزن مما

ما علت أتي سألت واحدا منهم ففرق بينهما وروى عن عطائه قال لا ضمان على صانع ولا أجير (قال المزني رحمه الله) ولا أعرف أحدا من العلماء ضمن الراعي المنفرد بالاجرة ولا فرق بينه عندى في القياس وبين المشترك ولا ضمن الاجير في الحايث يحفظ ما فيه من الفروبيعه والصانع بالاجرة عندى في القياس مثله (قال الشافعي) رحمه الله واذا استاجر من يجزئه خبيرا معلوما في تنور أو فرن فاحترق فان كان خبيرة في حال لا يجز في

(١) من هنا الى آخر الباب بقية باب الآجال في الصرف السابق قدم منه السراج البلقيني في نسخة ما يتعلق بالصرف وذكر الباقي هنا لتعلقه بالسلم والباب برمته منذ ذكر في هذا الموضع في جميع النسخ كتبه مصححه

مثلها لاسنعار التنور
اوشدة حواء أو تركه
تركها لا يجوز في مثله فهو
ضامن وان كان ما فعل
صلاحا لمثلها لم يضمن
عند من لا يضمن الاجير
وان اكترى دابة
فضررها او كسرها بالعام
فانت فان كان ما فعل
من ذلك ما يفصل
العام فلا شيء عليه
وان ففصل ما لا يفصل
العامه ضمن فاما
الروض فان شأنهم
استصلاح الدواب
وجعلها على السير والجل
عليها بالضرب على أكثر
مما يفصل الركب
غيرهم فان فصل من
ذلك ما يراه الراض
صلاحا بلا اعتنايين لم
يضمن فان فعل خلاف
ذلك فهو متعبد
ضمن (قال) والراعي
اذا فعل ما للرعاة فعله مما
فيه صلاح لم يضمن وان
فعل غير ذلك ضمن
(قال المزني) رحمه
الله وهذا يقضى لاحد
قوله بطرح الضمان

بؤكل أو شرب ولا شيء يوزن فيما يكال لا يصلح أن يسلف مد حنطة في رطل غسل ولا رطل غسل في مدزبيب
ولا شيء من هذا وهذا كله قياس على الذهب الذي لا يصلح أن يسلف في الفضة والفضة التي لا يصلح أن تسلف في
الذهب والقياس على الذهب والفضة أن لا يسلف ما كؤل موزون في مكيل ما كؤل ولا مكيل ما كؤل
في موزون ما كؤل ولا غيره مما كؤل أو شرب بحال وذلك مثل سلف الدنانير في الدراهم ولا يصلح شيء من الطعام
بشيء من الطعام نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف العرض في العرض مثله اذا لم يكن
ما كؤل ولا مشروبا أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا بأس أن يبيع السلعة بالسلعة
احداها ناجزة والاخرى دين أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال له أبيع السلعة بالسلعة
كلتاها دين فكرهه قال وهذا نقول لا يصلح أن يبيع دينان دين وهذا امر يرى عن النبي صلى الله عليه وسلم من
وجه (قال الشافعي) وكل ما جاز يبيع بعضه ببعض متفاضلا من الأشياء كلها جاز أن يسلف بعضه في بعض
ما خلا الذهب في الفضة والفضة في الذهب والماء كؤل والمشروب كل واحد منهما في صاحبه فانها خارجة
من هذا المعنى ولا بأس أن يسلف مد حنطة في بعر وبعر في بعر وشاة في شاتين وسواء اشترت الشاة
والجدي شاتين يراد بهما الفصح أو لا يراد لانها يتبايعان حبوا فالأجمل بالحبم والأجمل بحبوان وما كان في هذا
المعنى وحشية في وحشيتين موصوفتين ما خلا ما وصفت (قال الشافعي) وما كؤل أو شرب مما لا يوزن
ولا يكال قياسا عندى على ما يكال ويوزن مما يؤكل أو يشرب فان قال قائل فكيف قست ما لا يكال
ولا يوزن من الماء كؤل والمشروب على ما يكال ويوزن منهما قلت وجدت أصل البيوع شيئين شأني الزيادة
في بعضه على بعض الربا وشأنا الأربا في الزيادة في بعضه على بعض فكان الذي في الزيادة في بعضه على بعض
الربا ذهب وفضة وهذا شأن من كل شيء لا يقاس عليهما غيرهما لبايتهما ما قيس عليهما معا وصفتنا أنهما
فمن لكل شيء وجاز أن يشتري بهما كل شيء عداهما دابة ونسيئة وبحنطة وشعير وغر وملح وكان هذا
ما كؤلا مكيل ما موجودا في السنة تحريم الفضل في كل صنف منه على الشيء من صنفه فقست المكيل
والموزون عليهما وجدنا ما يباع غير مكيل ولا موزون فتجاوز الزيادة في بعضه على بعض من الحيوان
والثياب وما أنشبه ذلك مما لا يوزن فلما كان الماء كؤل غير المكيل عند العامة الموزون عندهما ما كؤل
فباع الماء كؤل المكيل الموزون في هذا المعنى وجدنا أهل البلدان يختلفون فهم من وزن وزنا وجدنا
كثيرا من أهل البلدان وزن اللحم وكثيرا لا يزنه وجدنا كثير من أهل البلدان يبيعون الرطب جزافا
فكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كله الوزن والكيل ومنهم من يكيل منه الشيء لا يكيله غيره وجدناه
كله يحتمل الوزن وجدنا كثيرا من أهل العلم وزن اللحم وكثير منهم لا يزنه وجدنا كثيرا من أهل العلم يبيعون
الرطب جزافا وكانت أفعالهم فيه متباينة واحتمل كلها الوزن والكيل أو كلاهما كان أن يقاس بالماء كؤل
والمشروب المكيل والموزون أولى بنا من أن يقاس على ما يباع عددا من غير الماء كؤل من الثياب وغيره لانا
وجدناها تفارقة فيما وصفت وفي أنها لا تجوز إلا بصفة وذرع وجنس وسن في الحيوان وصفة لا يوجد في
الماء كؤل مثلها (قال الشافعي) ولا يصلح على قياس قولنا هذا رمانة برمانتين عددا لا وزنا ولا سفرجلتين
بسفرجلتين ولا بطيخة ببطيختين ولا يصلح أن يباع منه جنس عدله الاوزان يوزن بدايد كما نقول في الحنطة
والتمر واذا اختلف فلا بأس بالفضل في بعضه على بعض بدايد ولا خيرة فيه نسيئة ولا بأس برمانة بسفرجلتين
وأكثر عددا ووزنا كالا يكون بأس بمد حنطة بمدى غر وأكثر ولا مد حنطة بتمر جزافا أقل من الحنطة أو
أكثر لانه اذا لم يكن في الزيادة فيه بدايد الربا لم أبال أن لا يتكايلا لاني انما أمرهما يتكايلا لانه اذا كان لا يحل
الامتلاك على ما اذا جاز فيه التفاضل فانما منع الأكيل كي لا يتفاضل فلامعنى فيه ان ترك الكيل يحرمه
واذا بيع منه جنس بشيء من جنسه لم يصلح عددا ولم يصلح الاوزان يوزن وهذا مكتوب في غير هذا الموضع
بعلمه (قال) ولا يسلف ما كؤل ولا مشروبا في ما كؤل ولا مشروب بحال كالا يسلف الفضة في الذهب

ولا يصلح أن يباع الايداييد كما يصلح الفضة بالفضة والذهب بالذهب (قال الشافعي) ولا يصلح في شيء من
 المأكول أن يسلم فيه عدد الا انه لا يصلح له كصفة الحيوان وذرع الشب والحشب ولا يسلف الأوزن معلوما
 أو كبل معلوما أن يصلح أن يكال ولا يسلف في جوز ولا بيض ولا رافج ولا غيره عدد الاختلافه وأنه لا حده
 يعرف كما يعرف غيره (قال) وأحب إلى أن لا يسلف جزاف من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شاي ولا شيء
 ولا يسلف شيء حتى يكون موصوفاً كان ديناراً فسكته وجودته ووزنه وان كان درهماً فكذلك وبانه
 وضوح (١) أو أسوداً وما يعرف به فان كان طعاماً قلت عمره صحتي جيد كبله كذا وكذلك ان كانت حنطة
 وان كان ثوباً قلت مري طوله كذا وعرضه كذا وريق صفتي جيد وان كان بعيراً قلت ثنياه مرياً بالجر
 سبط الخلق جسمياً أو مرياً بوصف كل ما أسلفته كما تصف كل ما أسلفت فيه وبعته بعرضه ديناراً لا يجزئ
 في رأي غيره فان ترك منه شيئاً وترك في السلف ديناراً خفت أن لا يجوز وحال ما أسلفته غير حال ما أسلفت
 فيه وهذا الموضع الذي يخالف فيه السلف بيع الاعيان ألا ترى أنه لا بأس أن يشتري الرجل ابلاً قدر آه
 البائع والمشتري ولم يصفها بغير حائط قد بدا صلاحه ورأيه وأن الرؤية منه ما في الجزاف وفيما لم يصفه من
 الثمرة والمبيع كالصفة فيما أسلف فيه وان هذا لا يجوز في السلف أن أقول أسلفك في ثمر نخلة حميدة من خير
 الفحل حملاً أو أقله أو أوسطه من قبل أن حل الفحل يختلف من وجهين أحدهما من السنين فيكون في سنة
 أحل منه في الأخرى من العطش ومن شيء لا يعلمه الا الله عز وجل ويكون بعضها مخفواً وبعضها موقراً فالعلم
 من أهل العلم مخالف في أنهم يجيزون في بيع الاعيان الجزاف والعين غير موصوفة لان الرؤية أكثر من الصفة
 ويردونه في السلف ففرقوا بين حكمهما وأجازوا في بيع العين أن يكون إلى غير أجل ولم يجيزوا في بيع
 السلف المؤجل أن يكون كان والله تعالى أعلم أن يقول كما لا يكون المبيع المؤجل المعلوم ما يعلم به مثله
 من صفة وكيل ووزن وغير ذلك فكذلك ينبغي أن يكون ما ينسب به معروف بالصفة وكيل ووزن فيكون الثمن
 معروفاً كما كان المبيع معروفاً ولا يكون السلم مجهول المبلغ والوزن في مغيب لم يفيكون مجهولاً بدین (قال
 الشافعي) ومن ذهب هذا المذهب ذهب إلى أن السلف ان انتقض عرف المسلف رأس ماله ويكون معلوم
 الصفة بمعلوم الصفة ولا يكون معلوم الصفة معلوم الصفة عيناً مجهولاً ولا يكون معلوم الصفة عيناً (قال
 الشافعي) وقد نجد خلاف من قال هذا القول مذهباً محتملاً وإن كاد اختارنا ما وصفنا ذلك أن يقول قائل
 ان يبيع الجزاف انما جاز اذا عاينه المجازف فكان عيان المجازف مثل الصفة فيما غاب أو أكثر ألا ترى أنه
 لا يجوز أن يتناع غر حائط جزافاً بدین ولا يحل أن يكون الدين الاموصوفاً اذا كان غائباً فان كان الثمر حاضراً
 جزافاً فهو كالموصوف غائباً (قال الشافعي) ومن قال هذا القول الآخر اني أن يجيز السلف جزافاً من
 الدينار والدرهم وكل شيء ويقول ان انتقض السلف القول قول البائع لانه المأخوذ منه مع عينه كما يشتري
 الدار بعينها بغير حائط فينتقض البيع فيكون القول في التمس قول البائع ومن قال القول الاول في أن
 لا يجوز في السلف الا ما كان مقبوضاً موصوفاً كما يوصف مسلف فيه غائباً قال ما وصفنا (قال) والقول
 الاول أحب القولين إلى واقه أعلم وقياس هذا القول الذي اخترت أن لا يسلف مائة دينار في مائة صاع
 حنطة ومائة صاع تمر موصوفين الآن يسمى رأس مال كل واحد منهما لان الصفة وقعت وليس غن كل
 واحد منهما معروفاً (قال الشافعي) ولو سلف مائتي دينار في مائتي صاع حنطة مائة منهما إلى شهر كذا
 ومائة إلى شهر مسمى بعده لم يجز في هذا القول من قبل أنه لم يسلم لكل واحد منهما اثناً على حدة وانهما اذا
 أقيما كانت مائة صاع أقرب أجلاً من مائة صاع أبعد أجلاً منها أكثر القيمة وانعقدت الصفة على مائتي
 صاع ليست تعرف حصص كل واحد منهما من الثمن (قال الشافعي) وقد أجاز غيرنا وهو يذخل عليه
 ما وصفنا وأنه ان جعل كل واحد منهما بقيمة يوم يتبايعان قومه قبل أن يجيب على بالعد دفعه وانما يتقوم
 ما وجب دفعه وهذا لم يجز دفعه فقد انعقدت الصفة وهو غير معلوم (قال) ولا يجوز في هذا القول أن

كما وصفت والله
 التوفيق (قال الشافعي)
 رحمه الله ولو أكرى
 حبل مكيلة وما زاد
 فحسابه فهو في المكيلة
 جائز وفي الزائد فاسده
 أجر مثله ولو جعل له
 مكيلة فوجدت زائدة
 فله أجر ما جعل من
 الزيادة وان كان الحال
 هو الكيال فلا كراء
 له في الزيادة ولصاحبه
 الخيار في أخذ الزيادة
 في موضعه أو يضمن
 قعه بسله ومعلم الكتاب
 والاثمينين مخالف
 لراعي البهائم وصناع
 الاعمال لان الآدميين
 يؤدون بالكلام فيتعلمون
 وليس هكذا مؤتب
 البهائم فاذا ضرب
 أحداً من الآدميين
 لاستصلاح المضروب
 أو غير استصلاحه فتلغ
 كانت فيه دية على
 عاقلته وانكفارة في ماله

(١) قوله بأنه موضع
 الوضع بفتحين الدرهم
 الصحيح كما في القاموس
 كتبه معصية

سلف أبدا في شيئين مختلفين ولا أكثر إلا إذا سميت رأس مال كل واحد من ذلك الصنف وأحده حتى يكون صفقة جمعت يبيعها مختلفة (قال) فان فعل فاسلف مائة دينار في مائتي صاع حنطة منهم مائة بستين دينارا الى كذا وأربعون في مائة صاع تحلل في شهر كذا حاز لان هذه وإن كانت صفقة فانه وقعت على بيعتين معلومتين بثمن معلومين (قال الشافعي) وهذا مخالف لبسوع الاعيان في هذا الموضع ولو اثناع رجل من رجل بمائة دينار مائة صاع حنطة ومائة صاع تمر ومائة صاع جليلان ومائة صاع بلسن (١) جاز وان لم يسم لكل صنف منه ثمنه وكان كل صنف منه بقيمة من المائة ولا يجوز أن يسلف في كيل فباخذ بالكيل وزنا ولا في وزن فباخذ بالوزن كيلا لانك تأخذ ما ليس بمحققا ما أنقص منه وما أزيد لا اختلاف بالكيل والوزن عند ما يدخل في المكيال ونقله فعنى الكيل بخالف في هذا المعنى الوزن (قال الشافعي) وهكذا ان أسلم اليه في ثوبين أحدهما روى والآ خر طر روى موصوفين لم يجز السلف في واحد منهما حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما وكذلك ثوبين مرو بين لانهما لا يستويان ليس هذا كالحنطة صنف ولا كالتمر صنف لان هذا الالبان وان بعضه مثل بعض ولكن لو أسلم في حنطتين سمرام ومحمولة مكيلتين لم يجز حتى يسمى رأس مال كل واحد منهما لانهما يتباينان

(باب جامع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز والكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله وأصل ما بنيت عليه في السلف وفرفت بينه داخل في نص السنة ودلائلها والله أعلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر بالسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم فوجود في أمره صلى الله عليه وسلم أن ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يكون علم البائع والمشتري في صفته سواء (قال) واذا وقع السلف على هذا جاز واذا اختلف علم البائع والمشتري فيه أو كان مما لا يحاط بصفته لم يجز لانه خارج من معنى ما أذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يتابع الناس بالكيل والوزن على معنى ما وصفت بين أنه معلوم عندهم ان الميزان يؤدي ما يتبع معلوما والمكيال معلوم كذلك أقر بيب منه وأن ما كيل ثم ملا المكيال كله ولم يتجاف فيه شيء حتى يكون عملا المكيال ومن المكيال شيء فارغ جاز ولو لم يزل يكال ما يتجاف في المكيال حتى يكون المكيال يرى عتلا وبطنه غير عتلي ثم يكيل للمكيال معنى وهذا مجهول لان التجاف يختلف فيها يقل ويكثر فيكون مجهولا عند البائع والمشتري والبيع في السنة والاجماع لا يجوز أن يكون مجهولا عند واحد منهما فان لم يجز بأن يحمله أحد المتبايعين لم يجز بأن يحمله معا (قال) وموجود في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنهاهم عن السلف الأكيل ووزن وأجل معلوم كما وصفت قبل هذا وأنهم كانوا يسافون في التمر السنة والسنتين والتمر يكون رطبا والرطب لا يكون في السنتين كتيمهما موجودا وانما يوجد في حين من السنة دون حين وانما أجزا السلف في الرطب في غير حينه اذا تشارطا أخذه في حين يكون فيه موجودا لان النبي صلى الله عليه وسلم أجاز السلف في السنتين والثلاث موصوفا لانه لم ينه أن يكون الأكيل ووزن وأجل ولم ينه عنه في السنتين الثلاث ومعلوم أنه في السنة والسنتين غير موجود في أكثر مدتهما ولا يسلف في قبضة ولا مد من رطب من حائط بعينه الى يوم واحد لانه قد أتى عليه الأفة ولا يبعد في يوم واذا لم يجز في يوم لم يجز في أكثر من يوم وانما السلف فيما كان مأمو وناوسواء القليل والكثير ولو أجزت هذا في مذكر رطب بعد النبي صلى الله عليه وسلم من حائط بعينه أجزته في ألف صاع إذا كان يحمل مثلها ولا فرق بين الكثير والقليل في هذا

(باب السلف في الكيل)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لادق ولا رذم (٢) ولا زلة

والنعر يريس محمد
يجب بكل حال وقد يجوز
تركه ولا يأن من تركه قد
فعل غير شيء في عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم غير حد فلم يضرب
فيه من ذلك القول وغيره
ولم يوثق بحد قط فعفاه
وبعث عمر بن الخطاب
رضي الله عنه الى
أمرأة في شيء بلغه عنها
فأسقطت فقبل له انك
مؤدب فقال له على رضى
الله عنه ان كان اجتهد
فقد أخطأ وان كان لم
يجتهد فقد غش عليك
الدية فقال عمر عزمت
عليك أن لا تجلس
حتى تضربها على
قومك فهذا خطأ
الامام على عاقلة دون
بيت المال (قال)
ولو اختلفا في ثوب فقال
ربه أمرتك أن تقطعه
(١) قوله بلسن بضم
الموحدة وسكون اللام
وضم السين المهملة
العدس أو حب
يشبهه كافي القاموس
(٢) قوله ولا رذم هو
أن عملا المكيال حتى
يجوز رأسه كافي النهاية
كتبه مصعبه

(قال الشافعي) من سلف في كليل فليس له أن يدق ما في المكبال ولا يزلزله ولا يكف بيديه على رأسه فله ما أخذ المكبال وليس له أن يسلف في كليل شيء يختلف في المكبال مثل ما يختلف خلقته ويفعل ويصلب لانه قد بقي قبايين للخواء لاشئ فيه فيكون كل واحد منهما لا يدري كم أعطى وكم أخذ انما المكبال ليملا وما كان هكذا لم يسلف فيه الاوزن ولا يباع أيضا اذا كان هكذا كليل بحال لان هذا اذا بيع كليل لم يستوف المكبال ولا بأس أن يسلف في كليل بمكبال قد عطل وترك اذا كان معرفته عامة عند أهل العدل من أهل العلم به فان كان لا يوجد بعد لان يعرفه أو أراه مكبالا فقال تكيل لي به لم يجز السلف فيه وهكذا القول في الميزان لانه قد علم لا يعرف قدره ويختلفان فيه فيفسد السلف فيه ومن الناس من أفسد السلم في هذا وأجاز في أن يسلف الشيء جزافا ومبهما وواجدا ولا خير في السلف في مكيل الاموصونا كما وصفنا في صفات الكيل والوزن

(باب السلف في الخنطة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسلف في البلدان كلها سواء قل طعام البلدان أو أكثر فاذا كان الذي يسلف فيه في الوقت الذي يحل فيه لا يختلف ووصف الخنطة فقال محمولة أو مولدة أو بوزن خائبة وجيدة أو ردية من صرام عامها أو من صرام عام أول ويسمى سنته وصفاته جاز السلف وان ترك من هذا شي لم يجز من قبل اختلافها وقدمها واحد اتم اوصافها (قال الشافعي) ووصف الموضع الذي يقبض فيه والاحل الذي يقبضها اليه فان ترك من هذا شي لم يجز (قال الشافعي) وقال غيرنا ان ترك صفة الموضع الذي يقبضها فيه فلا بأس ويقبضها حيث أسلفه (قال الشافعي) وقد يسلف في سفر في بلدة ليست بدار واحد منهما ولا قريبها طعام فلو يكف الحبل اليها أضربه وبالذي سلفه ويسلفه في سفر في بحر (قال) وكل ما كان الحبل مؤتمنه من طعام وغيره لم يجز عندي أن يدع شرط الموضع الذي يوفيه اياه فيه كما قلت في الطعام وغيره لما وصفت واذا سلف في خنطة تكيل فعله أن يوفيه اياهان نقية من التبن والقصل والمدرو الحصى والزوان والشعر وما خالطها من غيرها الا بالوضع بناء عليه أن يأخذها وفيها من هذائش كنالم فوفيه مكيله قسطه حين خلطها بشئ من هذا لان له موقعان مكيل فكلان أو أجبر على أخذهذا أجبر على أخذ أقل من طعامه بأمر لا يعرفه ومكيله لم يسلف فيها من هذا لا يعرفها (قال الشافعي) ولا يأخذ شي مما أسلف فيه متعيبا بوجه من الوجوه سوس ولا ما أصابه ولا غيره ولا عما اذا رآه أهل العلم به قالوا هذا عيب فيه

(باب السلف في الذرة)

(قال الشافعي) رحمه الله والذرة كالخنطة توصف بحسبها ولونها ووجودها ووردها ووجدها وعتقه وصرام عام كذا أو عام كذا ومكيلتها وأجلها فان ترك من هذا شي لم يجز (قال الشافعي) وقد تدفن الذرة وبعض الدفن عيب لها فاما كان منه لها عيبا لم يكن للبائع أن يدفعه الى المتابع وكذلك كل عيب لها وعليه أن يدفع اليه ذرة بزية نقية من حشرها (١) اذا كان الحشر عليها كما تام الخنطة عليها (قال الشافعي) وما كان منها الى الحرة ما هو بالحرة لولا لعله لكون أعلى النفاح والارز وليس بقشرة عليه تطرح عنه الا كما طرح نخالة الخنطة بعد الطحن فأما قبل الطحن والهرس فلا يقدر على طرحها وانما قلنا لا يجوز السلف في الخنطة في أكامها وما كان من الذرة في حشرها لان الحشر والاكام غلافان فوق القشرة التي هي من نفس الحبة التي هي انما هي العبة كما هي من خلقها لا تتجزأ كانت الحبة قائمة الا بطحن أو هرس فاذا طرحت بهرس لم يكن للعبة بقاء لانها كمال خلقها كالجلد تكمل به الخلق لا يتجزأ منها والاكام والحشر يتجزأ ويبقى الحب بحاله لا يضر به طرح ذلك عنه (قال) فان شبهه على أحد بان يقول في الحوز واللوز يكون عليه القشر فالحوز واللوز بحاله قشر لا صلاح له اذا رفع الا بقشره لانه اذا طرح عنه قشره ثم تركه عمل فساد له والحب بطرح قشره

قميصا وقال الخياط بل قباء (قال الشافعي) رحمه الله بعد أن وصف قول ابن أبي ليلى ان القول قول الخياط لاجتماعهما على القطع وقول أبي حنيفة ان القول قول رب الثوب كمال دفعه الى رجل فقال رهن وقال ربه وديعة (قال الشافعي) رحمه الله ولعل من يجته أن يقول وان اجتماعا على أنه أمره بالقطع فلم يعمل له عمله كمال استأجره على حمل باجارة فقال قد حلت له يكن ذلك لا بالقرار صاحبه وهذا أشبه القولين وكلاهما

(١) قوله من حشرها جمع حشرة بالهاء المهملة والتحرير القشرة التي تلي الحبة والتي فوق الحشرة تسمى القصرة محركة أيضا كما في القاموس واللسان اه معصمه

الذي هو غير خلقته فيبقى لا يفسد (قال الشافعي) والقول في الشعر كقول في الذرة تطرح عنه أكله وما بقي فهو كفسر حبة الخنطة المطروح عنها أكلها فيجوز أن يدفع بقشره اللازم لخلقته كما يجوز في الخنطة (قال الشافعي) ويوصف الشعر كما توصف الذرة والخنطة إذا اختلف أجناسه ويوصف كل جنس من الحب ببلده فإن كان جنسه مختلفا في جنس واحد ويوصف بالدقة والحدارة لاختلاف الدقة والحدارة حتى يكون صفة من صفاته أن تركت أفسدت السلف وذلك أن اسم الجودة يقع عليه وهو دقيق ويقع عليه وهو حاد ويختلف في حاله فيكون الدقيق أقل غلما من الحاد

(باب العلس)

(قال الشافعي) رحمه الله العلس صنف من الخنطة يكون فيه جتان في كمال فيترك كذلك لأنه أبقى له حتى يراى استعماله ليؤكل فيلحق في رعي خفيفة فيلحق عنه كالمه ويصير جاعا يصح ما يستعمل (قال الشافعي) والقول فيه كقول في الخنطة في أكلها لا يجوز السلف فيه الأملق عنه كالمه بمحصلتين اختلاف الكمال وتغيب الحب فلا يعرف بصفة والقول في صفاته وأجناسه إن كانت له وحدارته ودقته كقول في الخنطة والذرة والشعر يجوز فيه ما يجوز فيها ويرد منه ما يرد منها

(باب القطنية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز أن يسلف في شيء من القطنية كبل في أكله حتى تطرح عنه فيرى ولا يجوز حتى يسمى حصا أو عدسا أو جلبا نأ أو ماشا وكل صنف منها على حدته وإن اختلف ذلك وصف كل صنف منه باسمه الذي يعرف به جنسه كما قلنا في الخنطة والشعر والذرة ويجوز فيه ما جاز فيها ويرد منه ما رد منها وهكذا كل صنف من الحبوب أرزا ودخن أو سلت أو غيره يوصف كما توصف الخنطة ويطرح عنه كالمه وما جاز في الخنطة والشعر جاز فيه وما انتقض فيهما انتقض فيه (قال الشافعي) وكل الحبوب صنف بما يدخلها مما يفسدها ويجبرها وقشورها عليه كقشور الخنطة عليها يباع بها لأن القشور ليست بأكل

(باب السلف في الرطب والتمر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول في التمر كقول في الحبوب لا يجوز أن يسلف في تمر حتى يصفه برتبا أو عجوة أو صجانيا أو رديا فإذا اختلفت هذه الأجناس في البلدان فبأن لم يجز أن يسلف فيها حتى يقول من ردي بلاد كذا أو من عجوة بلاد كذا ولا يجوز أن يسمى بلدة الأبلد من الدنيا ضخما واسعا كثيرا النبات الذي يسلف فيه يؤمن بأن الله تعالى أن تأتي الآفة عليه كله فتقطع ثمرة في الجسد إن اشترط جديده أو رطبه إذا سلف في رطبه (قال) ويوصف فيه حادرا أو عجلا ودقيقا أو جديدا ورديا لأنه قد يقع اسم الجودة على ما فيه الدقة وعلى ما هو أجود منه ويقع اسم الرداء على الحاد فغنى رداءه عن غير الدقة (قال الشافعي) وإذا سلف في تمر لم يكن عليه أن يأخذ هذه الأجناس لأنه لا يكون غرا حتى يجف وليس له أن يأخذ تمرا معيا وعلامة العيب أن يراه أهل البصر فيقولون هذا عيب فيه ولا عليه أن يأخذ فيه حشفة واحدة لأنها معيبة وهي نقص من ماله ولا غير ذلك من مستحشفه وما عطف وأضر به العطش منه لأن هذا كله عيب فيه ولو سلف فيه رطبا لم يكن عليه أن يأخذ في الرطب بسر أو لامذبا (١) ولا يأخذ إلا ما رطب كله ولا يأخذ مما أربط كله مشدنا ولا قدما قد قارب أن يهرأ ويتغير لأن هذا ما غلب الرطب وما عيب في الرطب وهكذا أصناف الرطب والتمر كله وأصناف العنب وكل ما أسلف فيه رطبا أو يابس من الفاكهة (قال الشافعي) ولا يصح السلف في الطعام إلا في كبل أو وزن فأما في عدد فلا يأس أن يسلف في التين يابس وفي الفرس يابس وفي جميع ما يابس من الفاكهة يابس كبل كما يسلف في التمر ولا يأس أن يسلف فيما كبل

مدخول (قال المزني)
رحمه الله القول ما شبه
الشافعي بالحق لأنه
لا خلاف أعلمه بينهم أن
من أحدث حدثا فيما
لا يملكه أنه مأخوذ
بحدثه وإن الدعوى
لانتفعه فالحياط مقر
بان الشوب لم يره وأنه
أحدث فيه حدثا
وادعى أدبه وإجازه
عليه فان أقام بينة على
دعواه والاحلف
صاحبه وضمه ما
أحدث في ثوبه (قال
الشافعي) رحمه الله
ولو أكرى دابة فعبسها
فقد المسير فلا شيء عليه
وإن حبسها أكثر
من قدر ذلك ضمن

(مختصر من الجامع
من كتاب المزارعة
وكراء الأرض والشركة
في الزرع وما دخل فيه

(١) قوله مذنب قال
في القاموس ذنبت
البسرة تذببسا وكتبت
من ذنبها اه وكتبت
نكتت أي بدافعها
الارطاب كتبه معصمه

منه رطباً كما يسلم في الرطب والقول في صفاته وتسميته وأجناسه كالقول في الرطب سواء لا يختلف فإن كان فيه شيء بعض لونه خيراً من بعض لم يجر حتى يوصف اللون كالإيجوز في الرقيق الأصفة الألوان (قال) وكل شيء اختلف فيه جنس من الأجناس المأكولة فتفاضل بالألوان أو بالعظم لم يجر فيه إلا أن يوصف بلونه وعظمه فإن ترك شيء من ذلك لم يجر. وذلك أن اسم الجودة يقع على ما يذرع يعظم منه ويقع على أبيضه وأسوده ورجما كان أسوده خيراً من أبيضه وأبيضه خيراً من أسوده وكل الكيل والوزن يجتمع في أكثر معانيه وقليل ما يباين به جلته إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولو أسلم رجل في جنس من التمر أعطى أجود منه أو أردأ بطيب نفس من المتبايعين لا إبطال للشرط بينهما لم يكن بذلك بأس وذلك أن هذا قضاء لا بيع ولكن لو أعطى مكان الترخطة أو غير التمر لم يجر لأنه أعطاه من غير الصنف الذي له فهذا بيع مالم يقبض ببيع التمر بالحنطة (قال الشافعي) ولا خير في السلف في شيء من المأكول عدد لأنه لا يحاط فيه بصفة كما يحاط في الحيوان بسن وصفه وكما يحاط في الثياب بذرع وصفه ولا بأس أن يسلم فيه كله بصفة ووزن فيكون الوزن فيه يأتي على ما أتى عليه الذرع في الثوب ولا بأس أن يسلف في صنف من الخبز بعينه ويسمى منه عظماً أو صغاراً أو خبزاً بل ووزن كذا وكذا فدخل الميزان فيه من عدد ذلك لم ينظر فيه إلى العدد إذا وقعت على ما يدخل الميزان أقل الصفة ونظر إلى الوزن كما لا ينظر في موزون من الذهب والفضة إلى عدد وإذا اختلف في عظامه وصغاره فعليه أن يعطيه أقل ما يقع عليه اسم العظم وأقل ما يقع عليه اسم صفة ثم يستوفيه منه موزوناً وهكذا السفرجل والقش والفراش وغيرهما يبيعه الناس عدداً وجزاً فإني أوجب له أن يعطى السلف فيه الموزون لأنه لا يختلف في المكيل وما اختلف في المكيل حتى يبقى من المكيل شيء فارغ ليس فيه شيء لم يسلف فيه كيلاً (قال) وإن اختلف فيه أصناف ما سلف من قنما وخبز وغيره مما لا يكال سمي كل صنف منها على حدته وبصفته لا يجرته غير ذلك فإن ترك ذلك فالسلف فاسد والقول في افساد مواجزة إذا اختلفت أجناسه كالقول فيما وصفنا قبله من الحنطة والتمر وغيرهما

(باب جامع السلف في الوزن)

(قال الشافعي) رحمه الله والميزان محال في بعض معانيه والميزان أقرب من الإحاطة وأبعد من أنه يختلف فيه أهل العلم من المكيل لأن ما يتجافى ولم يتجافى في الميزان سواء لأنه إما يصار فيه كله إلى أن يوجد بوزنه والمتجافى في المكيل يتباين تباً بينا وبين فليس في شيء مما وزن اختلاف في الوزن رتبة السلف من قبل اختلافه في الوزن كما يكون فيما وصفنا من الكيل ولا يفسد شيء مما سلف فيه وزناً معلوماً إلا من قبل غير الوزن ولا بأس أن يسلف في شيء وزناً وإن كان يباع كيلاً ولا في شيء كيلاً وإن كان يباع وزناً إذا كان مما لا يتجافى في المكيل مثل الزيت الذي هو ذائب إن كان يباع بالمدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وزناً فلا بأس أن يسلف فيه كيلاً وإن كان يباع كيلاً فلا بأس أن يسلف فيه وزناً ومثل السمن والعسل وما أشبهه من الأدام فإن قال قائل كيف كان يباع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا الله أعلم أما الذي أدر كنا المتبايعين به عليه فاما ما لم منه في كيل أو الجاهل بالكثرة تباع وزناً ودلالة الخبر على مثل ما أدر كنا الناس عليه قال عمر رضي الله عنه لا آكل سمناً ما دام السمن يباع بالواقي وتنسب الواقي أن تكون كيلاً ولا يفسد السلف الصحيح المقدر في الوزن إلا من قبل الصفة فإن كانت الصفة لا تقع عليه وكان إذا اختلف صفاته تباينت جودته واختلاف أثمانه لم يجر لأنه مجهول عند أهل العلم به وما كان مجهولاً عندهم لم يجر (قال الشافعي) وإن سلف في وزن ثم أراد إعطائه كيلاً لم يجر من قبل أن الشيء يكون خفيفاً ويكون غير من نفسه أثقل منه فإذا أعطاه ياءاً بالمكيل أقل أو أكثر مما سلفه فيه كان إعطاه الطعام الواجب من الطعام الواجب متفاضلاً أو مجهولاً وانما يجوز أن يعطيه معلوماً فإن أعطاه حقه فذلك الذي لا يلزمه غيره وإن أعطاه

من كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ومسائل سمعها منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان قال سمعت عمرو بن دينار يقول سمعت ابن عمر يقول كنا نخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة فتركناها القول رافع (قال الشافعي) رحمه الله والمخاربة استكراه

الأرض ببعض ما يخرج منها ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخاربة على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا على الربع ولا جزم من الأجزاء لأنه مجهول ولا يجوز الكراه إلا معلوماً ويجوز كراه الأرض بالذهب والورق والعرض وما ثبت من الأرض أو

حقه وزاده تطوعا منه على غير شيء كان في العقد فهذا أثبت من قبله فان أعطاه أقل من حقه وأبرأه المشتري مما بقي عليه فهذا شيء تطوع به المشتري فلا بأس به فاما أن لا يعمد انفضلا ويحجاز فامكان الكيل يتجازون وزنا إذا جاز هذا أجاز أن يعطيه أيضا جزافا فافاء من كيل لأعن طيب أنفس منهم ما عن فضل عرفه أحدهما قبل صاحبه

(تفريع الوزن من العسل)

(قال الشافعي) رحمه الله أقل ما يجوز به السلف في العسل أن يسلف السلف في كيل أو وزن معلوم وأجل معلوم وصفة معلومة جديداً ويقول عسل وقت كذا الوقت الذي يكون فيه فيكون يعرف يوم يقبضه جديده من قدمه وجنس كذا وكذا منه (قال) والصفة أن يقول عسل صاف أبيض من عسل بلد كذا جيداً أو رديئاً (قال) ولو ترك قوله في العسل صافياً جاز عند من قبل أنه إذا كان له عسل لم يكن عليه أن يأخذ شمعاً في العسل وكان له أن يأخذ عسلاً والعسل الصافي والصافي وجهان صاف من الشمع وصاف في اللون (قال الشافعي) وإن سلف في عسل صاف فأتى بعسل قد صنى بالنار لم يلزمه لأن النار تغير طعمه فينقص ثمنه ولكن يصفيه له بغير نار فإن جاءه بعسل غير صاف في اللون فذلك عيب فيه فلا يلزمه أخذه إذا كان عيباً فيه (قال الشافعي) فإن سلف في عسل فجاءه بعسل رقيق أربه أهل العلم بالعسل فإن قالوا هذه الرقة في هذا الجنس من هذا العسل عيب ينقص ثمنه لم يكن عليه أن يأخذه وإن قالوا هكذا يكون هذا العسل وقالوا رقيق لحر البلاد أوله غير عيب في نفس العسل لزمه أخذه (قال) ولو قال عسل برأ وقال عسل صغراً أو عسل صرواً أو عسل عشرو وصف لونه وبلده فأتاه باللون والبلد وبغير الصنف الذي شرط له أدنى أو أرفع لم يكن عليه أخذه انما يرد به أحد أمرين أحدهما نقصان عما سلف فيه والآخر أن كل جنس من هذه قد يصلح لما لا يصلح له غيره أو يجزئ فيما لا يجزئ فيه غيره أو يجمعهما ولا يجوز أن يعطى غير ما شرط إذا اختلفت منافعهما (قال) وما وصفت من عسل بر وصغرو وغيره من كل جنس من العسل في العسل كالأجناس المختلفة في السمن لا تجزئ الاصفته في السلف والافسد السلف الا ترى أني لو أسلمت في سمن ووصفته ولم أصف جنسه فسد من قبل أن سمن المعزى يخالف سمن الضأن وإن سمن الغنم كلها يخالف سمن البقر والحمير ليس فاذ لم تقع الصفة على الجنس مما يختلف فسد السلف كما يفسد لو سلفته في حنطة ولم أسم جنسها فأقول مصرية أو بمانية أو شامية وهكذا الوتر كذا أن يصف العسل بلونه فسد من قبل أن أثمانها تتفاضل على جودة الألوان وموقعها من الاعمال يتباين بها وهكذا الوتر كذا صفة بلده فسد لا اختلاف أعمال البلدان كاختلاف طعام البلدان واختلاف ثياب البلدان من مروي وهروي وورازي وبغدادى وهكذا الوتر كذا أن يقول عسل حديث من عسل وقت كذا من قبل اختلاف ما قدم من العسل وحديث وإذا قال عسل وقت كذا فكان ذلك العسل يكون في رجب وسبى أحله رمضان فقد عرف كم مر عليه وهذا هكذا في كل ما يختلف فيه قدمه وجدده من سمن أو حنطة أو غيره (قال الشافعي) وكل ما كان عند أهل العلم به عيب في جنس ما سلف فيه لم يلزمه السلف وكذلك كل ما خالف الصفة المشرطة منه فشرط عسلاً من عسل الصرو وعسل بلد كذا ويكون كذا فأتى بالصصة في اللون وعسل البلد فقيل ليس هذا صرواً والصا وهذا صرو وغيره لم يلزمه كما يكون سمن بقر لو خاطه بسمن الغنم لم يلزم من سلف واحد من السمين ولو قال أسلمت اليك في كذا أو كذا رطل من عسل أو في مكال عسل بشيء كان فاسد الأكثره الشمع وقلته وقلته وخفته وكذا لو قال أسلم اليك في شهد بوزن أو عدد لاه لا يعرف ما فيه من العسل والشمع

على صفة تسميه كما يجوز
كراء المنازل واجارة
العبيد ولا يجوز
الكراء الاعلى سنة
معروفة وإذا تكادى
الرجل الارض ذات
الماء من العين أو النهر
أو التبل أو غر يا أو غيلا
أو لا يار على أن يزرعها
غلة شتاء وصيف فزرعها
أحدى الغلتين والماء
قائم ثم فضب الماء
فذهب قبل الغلة
الثانية فأراد رد الارض
لذهب الماء عنها
فذلك له ويكون عليه
من الكراء بحصن
ما زرع ان كان الثلث
أو أكثر أو أقل
وسقطت عنه حصه ما لا
يزرع لانه لا صلاح للزرع
الابه ولو تشاركوا سنة
فزرعها فأنقضت السنة
والزرع فيها لم يبلغ أن
يحصد فان كانت السنة
يمكنه أن يزرع فيها زرعاً
يحصد قبلها فالكراء
جازر وليس لرب الزرع
أن يشب زرع رعيه
أن ينقله عن الارض

(باب السلف في السمن)

(قال الشافعي) رحمه الله والسمن كما وصفت من العسل وبل ما كول كان في معناه كما وصفت منه ويقول في السمن سمن ماعز أو سمن ضأن أو سمن بقر وان كان سمن الجواميس بخالفها قال سمن جواميس لا يجزئ غير ذلك وان كان ببلد يختلف سمن الجففس منه قال سمن غنم كذا وكذا كما يقال بمكة سمن ضأن نجدي وسمن ضأن تهامية وذلك أنهم ما يتباينان في اللون والصفة والطعم والثمن (قال) والقول فيه كالقول في العسل قبله فما كان عينا وخارجا من صفة السلف لم يلزم السلف والقديم من السمن يتبين من القديم من العسل لانه أسرع تغيرا منه والسمن منه ما يدخن ومنه ما لا يدخن فلا يلزم المدخن لانه عيب فيه

(السلف في الزيت)

(قال الشافعي) رحمه الله والزيت اذا اختلف لم يجز فيه الا أن يوصف بصفته وجنسه وان كان قدمه بغيره وصفه بالجددة أو سمي عصير عام كذا حتى يكون قد أتى عليه ما يعرفه المشتري والبايع والقول في عيوبه واختلافه كالقول في عيوب السمن والعسل (قال) والادام كلها التي هي أو ذلك السليط وغيره ان اختلف نسب كل واحد منها إلى جنسه وان اختلف عتيقها واحد ينسب إلى الحدائنة والعتيق فان باينت العسل والسمن في هذا فكانت لا يقطع الزمان ولا تغير قلت عصير سنة كذا وكذا لا يجزئ غير ذلك والقول في عيوبها كالقول في عيوب ما قبلها كل ما نسبته أهل العلم إلى العيب في جنس منها يلزم مشتريه الا أن يشاء هو متطوعا (قال) ولا خير في أن يقول في شيء من الاشياء أسلم اليك في أجود ما يكون منه لانه لا يوقف على حدا أجود ما يكون منه أبدا فاما أردأ ما يكون منه فأكره ولا يفسده البيع من قبل أنه ان أعطى خيرا من أردأ ما يكون منه كان متطوعا بالفضل وغيره خارج من صفة الرداء كله (قال) وما اشترى من الادام كيلا كتيل وما اشترى وزنا بطر وفيه لم يحسرتراؤه بالوزن في الظروف لا لاختلاف الظروف وانه لا يوقف على حد وزنها فلا واشترى جزا فاقدر شرط وزنا فلم يأخذ ما عرف من الوزن المشتري الا أن يتراميا البائع والمشتري بعد وزن الزيت في الظروف بأن يدع ما يبقى له من الزيت وان لم يتراميا وأراد الا لازم لهما وزن الظروف قبل أن يصب فيها الادام ثم وزنت بما يصب فيها ثم يطرح وزن الظروف وان كان فيها زيت وزن فرغت ثم وزنت الظروف ثم التي وزنها من الزيت وما أسلف فيه من الادام فهو له صاف من الرب والعكر وغيره مما خالف الصفاء

(السلف في الزبد)

(قال الشافعي) رحمه الله السلف في الزبد كهو في السمن يسمى زبدا ماعز أو زبد ضأن أو زبد بقر ويقول نجدي أو تهامي لا يجزئ غيره بشرطه مكبلا أو موزنا بشرطه زبد يومه لانه يتغير في غده بتهامة حتى يحمض ويتغير في الحز ويتغير في البرد تغيرا دون ذلك ويصديق كل غير أنه لا يكون زبد يومه كزبد غده فان ترك من هذا شيئا لم يجز السلف فيه وليس للسلف أن يعطيه زبدا نجديا وذلك أنه حينئذ ليس بزبد يومه انما هو زبد تغير فاعيد في سقاء فيه لبن مخض ليذهب تغيره فيكون عينا في الزبد لانه جدد وهو غير جديد ومن أن الزبد يرق عن أصل خلقة ويتغير طعمه والقول فيما عرفه أهل العلم به عينا أنه يرد به كالقول فيما وصفنا قبله

(السلف في اللبن)

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز السلف في اللبن كما يجوز في الزبد يفسد في الزبد بتركه أن يقول ماعز

الا أن يشاء رب الارض تركه (قال الشافعي) واذا شرط أن يزرعها مستغما من الزرع يستحصدا أو يستفصل قبل السنة فأخروا إلى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فكذلك أضيوا ان تكرارها المدة أقل من سنة وشرط أن يزرعها شيئا بعينه ويتركه حتى يستحصدا وكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصدا في مثل المدة التي تكرارها فأكراه فيه فاسد من قبل أن ثبت بينهما شرطهما ولم أثبت على رب الارض أن يبقى زرعه فيها بعد انقضاء المدة أبطلت شرط الزارع أن يتركه حتى يستحصدا وان أثبت له زرعه حتى يستحصدا أبطلت شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسدا ورب الارض كراء مشل أرضه اذا زرعه وعليه تركه حتى يستحصدا

أَوْضَانُ أَوْ بَقَرُ وَإِنْ كَانَ ابْلَانُ يَقُولُ لَبْنُ غَوَادَا أَوْ أَوْرَالُ أَوْ خِصَصَةٌ وَيَقُولُ فِي هَذَا كُلُّهُ لَبْنُ الرَّاعِي
وَالْمَلْفَةُ لِاخْتِلَافِ الْبَانِ الرَّوَاعِي وَالْمَلْفَةُ وَنَفَاضُهَا فِي الطَّعْمِ وَالْعَصَةِ وَالثَّمَنِ فَأَيُّ هَذَا اسْكَبْتَ عَنْهُ لَمْ يَجْزِ
مَعَهُ السُّلْمُ وَلَمْ يَجْزِ الْإِبَانُ يَقُولُ حَلِيبًا أَوْ يَقُولُ لَبْنُ يَوْمِهِ لَاحِظٌ فِي غَدِهِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَالْحَلِيبُ مَا يَحْلُبُ
مِنْ سَاعَتِهِ وَكَانَ مَتْنِي حَدِصَةِ الْحَلِيبِ أَنْ تَقُلْ حَلَاوَتُهُ فَذَلِكَ حِينَ يَنْتَقِلُ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْ اسْمِ الْحَلِيبِ
(قَالَ) وَإِذَا اسْلَفَ فِيهِ بِكَيْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكِيلَهُ بِرَغْوَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي كَيْلِهِ وَلَيْسَتْ بِلَبْنٍ تَبْقَى بَقَاءَ اللَّبَنِ وَلَكِنْ
إِذَا اسْلَفَ فِيهِ وَزَنَا فَلَا بَأْسَ عِنْدِي أَنْ يَزِيدَ بِرَغْوَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي وَزْنِهِ فَانْزَعِمِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي وَزْنِهِ
فَلَا يَزِيدُ حَتَّى تَسْكُنَ كَمَا لَا يَكِيلُهُ حَتَّى تَسْكُنَ (قَالَ) وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي لَبْنٍ مَخِيضٌ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَخِيضًا
إِلَّا بِأَخْرَاجِ زَبْدِهِ وَزَبْدُهُ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِالمَاءِ وَلَا يَعْرِفُ الْمُشْتَرِي كَيْفَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ الْخَفَاءِ الْمَاءِ فِي اللَّبَنِ وَقَدْ يَجْهَلُ ذَلِكَ
الْبَائِعُ لِأَنَّهُ يَصُبُّ فِيهِ بِغَيْرِ كَيْلٍ وَيَزِيدُهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَالمَاءُ غَيْرُ اللَّبَنِ فَلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَسْلَفَ فِي مَدْلَبٍ
فَيُعْطَى تِسْعَةُ أَعْشَارِ الْمَدْلَبِ وَأَعْشَرُ مَاءٍ لِأَنَّهُ لَا يَمِيزُ بَيْنَ مَائِهِ حِينَئِذٍ وَلَبْنُهُ وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ مَجْهُولًا كَانَ أَفْسَدَهُ
لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ أُعْطِيَ مِنْ لَبْنٍ وَمَاءٍ (قَالَ) وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَسْلَفَ فِي لَبْنٍ وَيَقُولُ حَامِضٌ لِأَنَّهُ قَدِيسِي حَامِضًا
بَعْدَ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ وَإِيَّاهُ وَزِيَادَةُ حَوْضَتِهِ زِيَادَةُ نَقْصٍ فِيهِ لَيْسَ كَالْحَلَاوِ الَّذِي يَقَالُ لَهُ حَلَاوِيًا خِذْهُ أَقْلُ مَا يَبْقَى
عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَاوَةِ مَعَ صِفَةِ غَيْرِهَا وَمَا زَادَ عَلَى أَقْلٍ مَا يَبْقَى عَلَيْهِ اسْمُ الْحَلَاوَةِ زِيَادَةُ خَيْرٍ لِلْمُشْتَرِي وَتَطَوُّعُ مِنَ
الْبَائِعِ وَزِيَادَةُ حَوْضَةِ اللَّبَنِ كَمَا وَصَفْتُ نَقْصَ عَلَى الْمُشْتَرِي وَإِذَا اشْتَرَى لَبْنٌ يَوْمًا وَلَبْنٌ يَوْمَيْنِ فَأَتَا بِغَيْرِ مَالٍ حَلِيبٍ
مِنْ يَوْمِهِ وَمَا حَلِيبٌ مِنْ يَوْمَيْنِ فَيَشْتَرِي غَيْرَ حَامِضٍ وَفِي لَبْنِ الْإِبْلِ غَيْرُ قَارِصٍ فَإِنْ كَانَ يَسْلَدُ لَا يَكُنْ فِيهِ إِلَّا أَنْ
يَحْمِضُ فِي ثَلَاثِ الْمُدَّةِ فَلَا خَيْرَ فِي السَّلَفِ فِيهِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لِمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَوْفُقُ عَلَى حَدِّ الْحَوْضَةِ وَلَا حَدِّ
قَارِصٍ فَيَقَالُ هَذَا أَوَّلُ وَقْتُ حَمِضٍ فِيهِ أَوْ قَارِصٍ فَيَلْزِمُهُ إِيَّاهُ وَزِيَادَةُ الْحَوْضَةِ فِيهِ نَقْصٌ لِلْمُشْتَرِي كَمَا وَصَفْنَا فِي
السُّلَّةِ قَبْلَهُ وَلَا خَيْرَ فِي بَيْعِ اللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ وَإِنْ اجْتَمَعَ فِيهَا حَلْبَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ هُوَ وَلَا كَيْفَ
هُوَ وَلَا هُوَ يَبِيعُ عَنْ تَرِيٍّ وَلَا تَشْيٍ مُضْمُونٍ عَلَى صَاحِبِهِ بِصِفَةٍ وَكَيْلٍ وَهَذَا خَارِجٌ عَمَّا يَجُوزُ فِي بَيْعِ الْمَسْلُوكِ
(قَالَ الشَّافِعِيُّ) أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ بَيْعَ الصَّوْفِ
عَلَى ظُهُورِ الْغَنَمِ وَاللَّبَنِ فِي ضُرُوعِ الْغَنَمِ الْأَبْكِلِ

(السلف في اللبن وطباطر باباس)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَجَعَهُ اللَّهُ وَالسَّلَفُ فِي اللَّبَنِ وَطَبَاتُرُ يَابَاسٍ كَالسَّلَفِ فِي اللَّبَنِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرْطِ صِفَةِ جَبْنِ يَوْمِهِ
أَوْ يَقُولُ جَبْنًا وَطَبَاتُرُ يَابَاسٍ الطَّرَاءُ مِنْهُ مَعْرُوفٌ وَالْغَابُ مِنْهُ مَفَارِقٌ لِلطَّرِيِّ فَالطَّرَاءُ فِيهِ صِفَةٌ يَحْتَاطُ بِهَا
وَلَا خَيْرَ فِي أَنْ يَقُولَ غَابَ لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ الطَّرَاءُ كَانَ غَابًا وَإِذَا مَرَّتْ لَهُ أَيَّامٌ كَانَ غَابًا وَمِنْ وَرَاءِ أَيَّامٍ نَقْصٌ لَهُ كَمَا
كَثُرَ الْحَوْضَةُ نَقْصٌ فِي اللَّبَنِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالُ غَابَ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَصِلُ أَوَّلَ مَا يَدْخُلُ فِي الْغُبُوبِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي
بَعْدَهَا فَيَكُونُ مَضْبُوطًا بِصِفَةِ الْجَوَابِ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي حَوْضَةِ اللَّبَنِ وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَفِ فِيهِ إِلَّا بِوَزْنٍ فَأَمَّا
بَعْدُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ فَلَا يَقِفُ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي مِنْهُ عَلَى حَدِّ مَعْرُوفٍ وَيَشْتَرِي فِيهِ جَبْنٌ مَا عَزَّ
أَوْ جَبْنٌ ضَائِقٌ أَوْ جَبْنٌ يَفْرُكُ وَصِفَاتُ اللَّبَنِ وَهِيَ اسْوَاءُ فِي هَذَا الْمَعْنَى (قَالَ) وَالْجَبْنُ الرُّطْبُ لَبْنٌ يَطْرَحُ فِيهِ
الْأَنَاقُ فَيَتَغَيَّرُ مَائُهُ وَيَعْرِضُ نَازِلَتُهُ فَيَعَصِرُ فَإِذَا اسْلَفَ فِيهِ رَطْبًا فَلَا بَأْسَ بِأَسْمَى صَغَارًا أَمْ كِبَارًا وَجُوزًا إِذَا وَقَعَ
عَلَيْهِ اسْمُ الْجَبْنِ (قَالَ) وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَفِ فِي الْجَبْنِ الْيَابَسِ وَزَنَاوَعِي مَا وَصَفْتُ مِنْ جَبْنٍ ضَائِقٍ أَوْ بَقَرٍ فَأَمَّا
الْإِبْلُ فَلَا أَحْسَبُهَا يَكُونُ لَهَا جَبْنٌ وَيُسَمَّى جَبْنٌ بَلَدٌ مِنَ الْبُلْدَانِ لِأَنَّ جَبْنَ الْبُلْدَانِ يَخْتَلِفُ وَهُوَ أَحْسَبُ إِلَى
لَوْ قَالَ مَا جَبْنٌ مِنْ شَهْرٍ أَوْ مِنْذُ كَذَا أَوْ جَبْنٌ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ هَذَا يَعْرِفُ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ إِذَا دَخَلَ فِي حَدِّ الدِّبْسِ أَثْقَلَ
مِنَهُ إِذَا تَطَوَّلَ جَفْوَتُهُ (قَالَ) وَلَوْ تَرَكْتُ هَذَا لَمْ يَفْسُدْ لَنَا مَخِيضٌ مِثْلُ هَذَا فِي اللَّحْمِ وَاللَّحْمُ حِينَ يَسْلُكُ أَنْتَقِلَ مِنْهُ
بَعْدَ سَاعَةٍ مِنْ جَفْوَتِهِ وَالثَّرِي فِي أَوَّلِ مَا يَبِيسُ بِكَادٍ يَكُونُ أَقْلُ نَقْصًا مِنْهُ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ

(قال الشافعي) وإذا
تسكروا الأرض التي
لما عليها انما تسقى
بنطف سماء أو بسيل
ان جاء فلا يصح كراؤها
الا على أن يكره اياها
أرضيا بيضاء لاماء لها
يصنع بها المستكرو
ماشاء في سنته الا انه
لا يبي ولا يقرس فاذا
وقع على هذا صح
الكراه ولزمه زرع أو لم
يزرع فان أكره اياها
على أن يزرعها لم يقل
أرضيا بيضاء لاماء لها
وهما ما يعلان أنها
لا تزرع الا بغير أو سيل
يحدث فالكراه فاسد
ولو كانت الأرض ذات
نهر مثل النيل وغيره
فما يعلو الأرض على أن
يزرعها زرعاً لا يصلح
الابان يروى بالنيل
لا يسترلها ولا مشرب
غيره فالكراه فاسد
واذا استكارها والماء قائم
عليها وقصد يفسد
لما حلق في وقت يمكن
فيه الزرع فالكراه
جائز وان كان قد يفسد

يقال جين غير قديم فكل ما أتاه به فقال أهل العلم به ليس يقع على هذا اسم قديم أخذه وان كان بعضه أطرى من بعض لان السلف أقل ما يقع عليه اسم الطراقة والسلف متطوع بما هو أكثر منه ولا خفي أن يقول جين عتيق ولا قديم لان أقل ما يقع عليه اسم العتيق والقديم غير محدود وكذلك آخره غير محدود وكل ما تقدم في اسم العتيق فزادت البالي مرورا عليه كان نقصاله كما وصفت قبله في حوضه اللين وكل ما كان عيبا في الجين عند أهل العلم به من افراط ملح أو حوضه طعم أو غيره لم يلزم المشتري

(السلف في البالي)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في البالي وزن معلوم ولا خفيه الاموزونا ولا يجوز مكيلا من قبل تكسبه وتجافيه في المكبال والقول فيه كالقول في اللين والجين نصف ما عزا أو ضائنا أو بقر أو طير باق يكون له أقل ما يقع عليه اسم الطراقة ويكون البائع متطوعا بما هو خير من ذلك ولا يصلح أن يقول غير الطري لان ذلك كما وصفت غير محدود الاول والاخر والتزيدي البعد من الطراقة نقص على المشتري

(الصوف والشعر) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا خفي أن يسلم في صوف غنم بأعيانها ولا شعرها اذا كان ذلك الى يوم واحد فأكثر وذلك أنه قد تأتي الآفة عليه فتذهب أو تنقصه قبل اليوم وقد يفسد من وجهه غير هذا ولا خفي أن يسلم في ألبان غنم بأعيانها ولا زبدنها ولا لبنها ولا جبنها وان كان ذلك بكيل معلوم ووزن معلوم من قبل أن الآفة تأتي عليها فتهلكها فيقطع ما أسلف فيه منها وتأتي عليها بغير هلاكها فيقطع ما يكون منه ما أسلم فيه منها أو تنقصه وكذلك لا خفيه ولو جلبت اللبن حين تشتريها لان الآفة تأتي عليها قبل الاستغناء (قال الشافعي) وذلك أن ألوأجزاها هذا فاجتات الآفة عليها ما لم يقطع ما أسلم فيه منها أو بعضه فرددناه على البائع على الصفة التي أسلفه فيها كنا طمنا لأنه بائع صفة من غنم بعينها فحزناها الى غنم غيرها وهو لو باعه عينا فهلكتم نحوله الى غيرها ولو لم نحوله الى غيرها كنا جزنا أن يشتري غير عين بعينها وغير مضمون عليه بصفة يكف الاتيان به متى حل عليه فجزنا في بيع السليم ما ليس منها انما يبيع السليم ببيع عين بعينها فملكها المشتري على البائع أو صفة بعينها فملكها المشتري على البائع ويضمنها حتى يؤديها الى المشتري (قال) واذا لم يجز أن يسلم الرجل الى الرجل في غمر حائط بعينه ولا في حنطة أرض بعينها لما وصفت من الآفات التي تقع في النمرة والزرع كان لبن الماشية ونسلها كله في هذا المعنى تصيبها الآفات كما تصيب الزرع والتمر وكانت الآفات اليه في كثير من الحالات أسرع (قال) وهكذا كل ما كان من سلف في عين بعينها تنقطع من أيدي الناس ولا خفي في السلف حتى يكون في الوقت الذي يشترط فيه محله موجودا في البلد الذي يشترط فيه لا يختلف فيه بحال فان كان يختلف فلا خفيه لأنه حينئذ غير موصول الى أدائه فعلى هذا كل ما سلف وقياسه ولا بأس أن تسلف في شيء ليس في أيدي الناس حين تسلف فيه اذا شرطت محله في وقت يكون موجودا فيه بأيدي الناس

(السلف في اللحم)

(قال الشافعي) رحمه الله كل لحم موجود ببلد من البلدان لا يختلف في الوقت الذي يجل فيه فالسلف فيه جائز وما كان في الوقت الذي يجل فيه يختلف فلا خفيه وان كان يكون لا يختلف في حينه الذي يجل فيه في بلد ويختلف في بلد آخر جاز السلف فيه في البلد الذي لا يختلف وفي البلد الذي يختلف فيه إلا أن يكون مما لا يتغير في الجلل فيحصل من بلد الى بلد مثل الثياب وما أشبهها فاما ما كان رطبا من اللحم كالأكل وكان اذا جلي من بلد الى بلد تغير لم يجر فيه السلف في البلد الذي يختلف فيه وهكذا كل سلعة من السلع اذا

ولا يفسر كسره
الكراء الابدان حصاره
وان غرقها بعد أن
صح كراؤها نيل أو سبل
أو نبي يذهب الارض
أو غصبت انتقض الكراء

بينهما من يوم تلفت
الارض فان تلف بعضها
وبقي بعض ولم يزرع
فرب الزرع بالخيار ان
شاء أخذ ما بقي بمحضه
من الكراء وان شاء

رد هالان الارض لم تسلم
له كلها وان كان زرع
بطل عنه ما تلف ولزمه
حصة ما زرع من
الكراء وكذا اذا جمعت
الصفقة مائة صاع بثمن
معلوم ف تلف خمسون
صاعا فالمشتري بالخيار
في أن يأخذ الخمسين
بمحضها من الثمن أو رد
البيع لانه لم يسلم له كل
ما اشترى وكذلك لو
أكرى دارا فانهمد
بعضها كان له أن يجبس
منها ما بقي بمحضه من
الكراء وهذا بخلاف
ما لا يتبع من عبيد
استراه فلم يقبضه حتى

(١) قال السراج
البليغي المراء بالترجمة
أن يسلم في صوف غنم
معينة أو شعرها أو في غير
معينة غير الصوف
والشعر ٨١

(صفة العموم ما يجوز فيه وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله من أسلف في لحم فلا يجوز فيه حتى يصفه يقول لحم ماعز ذكركم خصي أو ذكر
ثني فصاعدا أو جدي رضيع أو فطيم وسمين أو منق ومن موضع كذا أو يشترط الوزن أو يقول لحم
ماعزة ثنية فصاعدا أو صغيرة يصف لها أو موضعها ويقول لحم ضأن ويصفه هكذا ويقول في البعير
خاصة بغير راع من قبل اختلاف الراعي والمعلوف وذلك أن الجماد كورها واثانها وصغارها وكبارها
وخصياتها وفصولها مختلف ومواضع لحمها مختلف ويختلف لها فإذا حدد بسمانة كان للمشتري أدنى
ما يقع عليه اسم السمانة وكان البائع متطوعا بالذي هو أن أعطاه إياه وإذا حدد متغيا كان له أدنى ما يقع
عليه اسم الانقاء والبائع متطوع بالذي هو أكثر منه وأكره أن يشترطه أعنف بحال وذلك أن الأجهف
يتبين والزيادة في الجهف نقص على المشتري والجهف في اللحم كما وصف من المحوشة في اللبن ليست
بمحدودة فالأعلى ولا الأدنى وإذا زادت كان نقصا غير موقوف عليه والزيادة في السمانة شيء يتطوع به البائع
على المشتري (قال) فان شرط موضع من اللحم وزن ذلك الموضع بما فيه من عظم لان العظم لا يتميز من
اللحم كما يتميز اللبن والمصدر والحنطة ولو ذهب بميزه أقصد اللحم على أخذ وبقى منه على العظام
ما يكون فسادا واللحم أولى أن لا يوزن ويجوز بيع عظامه معه لاختلاط اللحم بالعظم من النوى في التراب إذا
اشترى وزنا لان النواة تعبر من التمرة غير أن التمرة إذا أخرجت نواتها لم تبقى بقاها إذا كانت نواتها فيها (قال
الشافعي) تباع الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر كيلا وفيه نواة ولم يعلم تباعوا على
قط الأفيه عظامه فدللت السنة إذا جاز بيع التمر بالنوى على أن يبيع اللحم بالعظام في معناها وأجوز
فكانت قياسا وخبرنا وأثرنا لم أعلم الناس اختلافوا فيه (قال) وإذا أسلف في شحم البطن أو الكلبي
ووصفه وزنا فهو جائز وإن قال شحم لم يجز لاختلاف شحم البطن وغيره وكذلك إن سلف في الأليات فتوزن
وإذا أسلف في شحم سمى شحما صغيرا أو كبيرا ماعزا وضائنا

(لحم الوحش)

(قال الشافعي) رحمه الله ولحم الوحش كله كما وصف من لحم الانيس اذا كان ببلد يكون بهاموجودا لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه بحال جازالسلف فيه واذا كان يختلف في حاله ويوجد في أخرى لم يحجز السلف فيه الا في الحال التي لا يختلف فيها قال ولا أحسبه يكون موجودا ببلد أبدا الا هكذا وذلك أن من البلدان ما لا وحش فيه وان كان به منها وحش فقد يخطئ صائده وصيده والبلدان وان كان منها ما يحطئه لحم يجوز فيه في كل يوم أو بها بعض اللحم دون بعض فان الغنم تكاد أن تكون موجودة والابل والبقر فتؤخذ السلف البائع بان يذبح فوق في حاجه حقه لان الذبح له ممكن بالشر او لا يكون الصيد له ممكن بالشراء والاخذ كما يمكنه الانيس فان كان ببلد يتعذبه لحم الانيس أو شيء منه في الوقت الذي سلف فيه لم يحجز السلف فيه في الوقت الذي يتعذبه فيه ولا يجوز السلف في لحم الوحش اذا كان موجودا ببلد الاعلى ما وصف من لحم الانيس أن يقول لحم نلبي أو أرنب أو ننتسل أو بقرو حش أو جرو حش أو صنف بعينه ويسميه صغيرا أو كبيرا ويوصف اللحم كما وصفت وسبنا أو منقيا كما وصف في اللحم لا يخالفه في شيء إلا أن تدخله خصله لا تدخل لحم الانيس ان كان منه شيء يصاد بشئ يكون له معه طيبا وآخر يصاد بشئ يكون له معه غير طيب شرط صيد كذا دون صيد كذا فان لم يشرط شئ أهل العلم فان كانوا

حدثني عبيد الله الخبار
بين أخذهم بجميع الثمن
أوردته لأنه لم يسلم له ما هو
غير معيب والمسكن
يتبع من المسكن
من الدار والارض
كذلك وان مر بالارض
ماء فافسد زرعها أو
أصابه حريق أو جراد
أو غير ذلك فهذا كله
جائحة على الزرع لاعلى
الارض كالوا كثرى منه
دار البز فاحترق البز ولو
أكثر اهالى زرعها قوما
فله أن يزرعها ما لا يضر
الارض الا اضرار القمح
وان كان يضر بهامثل
عروق تبقى فيها فليس
ذلك فان فعل فهو
متعد ورب الارض
بالتحيار ان شاء أخذ
الكراء وما نقصت
الارض عما ينقصها
زرع القمح أو يأخذ
منه كراء مثلها (قال
المزني) رحمه الله
يشبه أن يكون الاول
أولى لأنه أخذ ما كثرى
وزاد على الكرى ضررا

بمنزلة في بعض السم الفساد فالفساد عيب ولا يلزم المشتري فان كانوا يقولون ليس بفساد ولكن صيد كذا
أطيب فليس هذا بفساد ولا يرد على السائق ويلزم المشتري وهذا يدخل القسم فيكون بعضها أطيب لبعض
بعض ولا يرد من جهة شيء إلا من فساد (قال) ومنى أمكن السلف في الوحش فالقول فيه كالقول في الانيس
فانما يجوز بصفة وزن وجنس ويجوز السلف في لحم الطير كله بصفة وسमानة وانما وزن غير أنه لا ين
له وانما يباع بصفة مكان السن بأكبر وصغير وما احتمل أن يباع ببعضها بصفة موصوفة وما لم يحتمل أن
يبعض لصغيره وصف طائرهم وسمانته واسلم فيه بوزن لا يجوز أن يسلم فيه بعدد وهو لحم انما يجوز بالعدد
في الحى دون المذبوح والمذبوح طعام لا يجوز الاموز وانا اذا أسلم في لحم طير وزنا لم يكن عليه أن ياخذنى
الوزن رأسه ولا رجليه من دون الفخذين لأن رجليه للحم فيها ما وان رأسه اذا قصد اللحم كان معروفاً لا يقع
عليه اسم اللحم المقصود وقصده

(الحيتان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحيتان اذا كان السلف يحمل فيها في وقت لا ينقطع ما أسلف فيه من ابدى
الناس بذلك البلد جاز السلف فيها واذا كان الوقت الذي يحمل فيه في بلد ينقطع ولا يوجد فيه فلا خير
في السلف فيها كالحمل في لحم الوحش والانيس (قال) واذا أسلم فيها أسلم في ملح بوزن أو طري بوزن معلوم
ولا يجوز السلف فيه حتى يسمي كل حوت منه بنفسه فانه يختلف اختلاف اللحم وغيره ولا يجوز أن
يسلف في شيء من الحيتان الا بوزن فان قال قائل فقد تغير السلف في الحيوان عند ما موصوفاً فافترق بينه
وبين الحيتان قيل الحيوان يشتري بعينين أحدهما المنفعة به في الحياة وهي المنفعة العظمى فيه الجليلة
والثانية ليدفع فيؤكل فأجرت شراءه حيا للثمن العظمى ولست أجيز شراءه مذبوحاً بعدد الا ترى أنه ان
قال أبيع لحم شاة ثنية ما عزة ولم يشترط وزنا لانه لا يعرف قدر اللحم بالصفة وانما يعرف قدره بالوزن
ولان الناس انما اشتروا من كل ما يؤكل ويشرب الجسراف مما يباعون فاما ما يضمن فليس يشتر وانه حرام
(قال) والقياس في السلف في لحم الحيتان بوزن لا يلزم المشتري أن يوزن عليه الذنب من حيث يكون لحلم
فيه ويلزمه ما يقع عليه اسم ذنب مما عليه لحم ولا يلزمه أن يوزن عليه في الرأس ويلزمه ما بين ذلك الا أن
يكون من حوت كبير فيسمى وزنا من الحوت مما أسلف فيه موضعاً منه ولا يجوز أن يسلف فيه الا
في موضع اذا احتمل ما يحتمل الغنم من أن يكون يوجد في موضع منه ما سلف فيه ويصف الموضع الذي سلف
فيه واذا لم يحتمل كان كما وصفت في الطير

(الرؤس والاخصار)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عندى السلف في شيء من الرؤس من صغارها ولا كبارها ولا الاكراع
لانما لا يجوز السلف في شيء سوى الحيوان حتى نخسده بذرع أو كيل أو وزن فاما عدد منقر فلا وذلك أنه
قد يكون يشبه ما يقع عليه اسم الصغير وهو متباين وما يقع عليه اسم الكبير وهو متباين فاذالم تعد فيه كما
حددنا في مثله من الوزن والذرع والكيل أجزاء غير محدود وانما ترى الناس تركوا وزن الرؤس لما فيها من
سقطها الذي يطرح ولا يؤكل مثل الصوف والشعر عليه ومثل أطراف مشافره ومناخره وجلود خدبه وما
أشبه ذلك مما لا يؤكل ولا يعرف قدره منه غير أنه فيه غير قليل فلو وزنوه وزنا معه غير ما يؤكل من صوف
وشعر وغيره ولا يشبه النوى في التمر لانه قد ينتفع بالنوى ولا القشر في الجو لانه قد ينتفع بقشر الجوز وهذا
لا ينتفع به في شيء (قال) ولو تحامل رجل فأجاز له بجزء عندى أن يؤمر أحد بآن يجيزه الاموز وانا والله

كرجل أكثرى منزلاً
يدخل فيه ما يحمل
سقطه لحمل فيه أكثر
فأضر ذلك بالمنزل فقد
استوفى سكناه وعليه قيمة
ضرره وكذلك لو أكثرى
منزلاً سغلاً فجعل فيه
القصارين أو الحدادين
فتقطع البناء فقد استوفى
ما أكثره وعليه
بالتعدى ما نقص بالمنزل
(قال الشافعي) رحمه
الله وان قال له ازرعها
ما شئت فلا تنزع من
زرع ماشاء ولو اراد
الغراس فهو غير الزرع
وان قال ازرعها أو
اغرسها ما شئت
فالكراء جاز (قال
المزني) أولى بقوله
أن لا يجوز هذا لانه لا
يدري يغرس أكثر
الارض فيكثر الضرر
على صاحبها ولا يغرس
فتسلم أرضه من النقصان
بأن يغرس فهذا في معنى
الجهول وما لا يجوز في
معنى قوله وبالله التوفيق
(قال الشافعي) وان
انقضت سنوه لم يكن لرب

الارض أن يطلع غرسه
حتى يعطيه قيمته وقية
غمرته ان كانت فيه
يوم يقلعه (قال
الشافعي) رحمه الله
ولرب الخراس ان شاء
أب يقلعه على أن
عليه ما نقص الارض
والخراس كالبناء اذا
كان باذن مالك الارض
مطلقا وما اكرى
فساد وقتها ولم يزرع
ولم يسكن حتى انقضت
السنة فعليه كراه المثل
(قال المزي) رحمه
الله القياس عندى
وبالله التوفيق انه اذا
أجل له أجلا يفرس
فيه فانهضى الاجل
أو اذن له يساقى عرصة
له سسنتين وانقضت
الاحساب اب الارض
والعرصة مردودتان
لانه لم يعر شيأ قطعه
رد ما ليس له فيه حق
على أهله ولا يجبر
صاحب الارض على
شراء غراس ولا بناء الا
أن يشاء والله عز وجل
يقول الا أن تكون

تعالى أعلم ولا جازته وجه يحتمل بعض مذاهب أهل الفقه ما هو أبعد منه (قال الشافعي) وقد وصفت
في غير هذا الموضع أن السيوغ ضربان أحدهما بيع عين قائمة فلا بأس أن يتابع بتقديريه إذا قبضت العين
أو بيع شيء موصوف مضمون على بانه باقى لا بدعاجلا أو الى أجل وهذا لا يجوز حتى يدفع المشتري عنه
قبل أن يتفرق المتبايعان وهذا مستويان إذا شرط فيه أحل أو ضمن أو يكون أحد البعين نقدا
والآخر دين أو مضمون قال وذلك أني إذا بعته سلعة ودفعته اليك وكان عنها إلى أجل فالسلعة نقد والدين إلى
أجل معروف وإذا دفعت اليه مائة دينار في طعام موصوف الى أجل فالمائة نقد والسلعة مضمونة باقى
بها صاحبها لا بد ولا خير في دين بدين ولو اشترى رجل ثلاثين رطلا لخباز ودفعه بأخذ كل يوم رطلا فساكن
أول محله ما حين دفعه وآخره الى شهر وكانت صفقة واحدة كانت فاسدة ورد مثل اللحم الذي أخذ أو قيمته
ان لم يكن له مثل وذلك أن هذا دين بدين ولو اشترى رطلا من مائة وتسعة وعشرين بعد في صفقة غير صفته
كان الرطل جائزا والتسعة والعشرون منتقضة وليس أخذه أولها اذ لم يأخذها في مقام واحد بالذي يخرج به
من أن يكون ديننا الأثرى أنه ليس له أن يأخذ رطلا بعد الأول الا بعدة تأتي عليه ولا يشبه هذا الرجل يشتري
الطعام بدين ويأخذ في كسبه لان محله واحد وله أخذه كله في مقامه الا أنه لا يقدر على أخذه الا هكذا
لا أجل له ولو جاز هذا جاز أن يشتري بدين ثلاثين صاعا خطه يأخذ كل يوم صاعا (قال) وهذا هكذا في الرطب
والفاكهة وغيرها كل شيء لم يكن له قبضه ساعة يتبايعانه معا ولم يكن له قبضه دفعة عن شيء منه حين يسرع
في قبضه كله لم يجز أن يكون ديننا (قال) ولو جاز هذا في اللحم جاز في كل شيء من ثياب وطعام وغيره
(قال الشافعي) ولو قال قائل هذا في اللحم جائز وقال هذا مثل الدار يتكادها الرجل الى أجل فيجب عليه
من كراهتها بقدر ما سكن (قال) وهذا في الدار وليس كما قال ولو كان كما قال كان أن يقبس اللحم بالطعام
أولى به من أن يقبسه بالسكن لبعده السكن من الطعام في الاصل والفرع فان قال فافرق بينهما في الفرع
فيل رأيتك اذا أكرمتك دارا شهرا ودفعته اليك فلم تسكنها أحب عليك الكراه قال نعم قلت
ودفعته اليك طرفة عين اذا حمرت المدة التي أكرمتها اليها أحب عليك كراهها قال نعم قلت أكرمت اذا
بعته ثلاثين رطلا لخباز الى أجل ودفعته اليك رطلا ثم مرت ثلاثون يوما ولم تقبض غير الرطل الاول أبرأ
من ثلاثين رطلا كما برئت من سكن ثلاثين يوما فان قال لا قيل لانه يحتاج في كل يوم الى أن يبرأ من رطل
لحم يدفعه اليك لا يبرئه ما قبله ولا المدة منه الا بدفعه قال نعم ويقال له ليس هكذا الدار فاذا قال لا قيل
أفترأها مما مقترقين في الاصل والفرع والاسم فكيف تركت أن تقبس اللحم بالما كقول الذي هو في مثل
معناه من الرابا والوزن والكيل وقسسته بما لا يشبهه أو رأيت اذا أكرمتك تلك الدار بعينها فانها قدمت
أبلى مني أن أعطيك دارا بصفتها فان قال لا قيل فاذا باعك لحما بصفة وله ماشية فمأشيتة يلزمه أن
يعطيك لحما بالصفة فاذا قال نعم قيل أفترأها مما مقترقين في كل أمرهما فكيف تقبس أحدهما بالآخر
واذا أسلف من موضع في اللحم المالح بعينه بوزن أعطى من ذلك الموضع من شاة واحدة فان تجز ذلك
الموضع عن مبلغ صفة السلم أعطاه من شاة غيرهما مثل صفته ولو أسلفه في طعام غيره فأعطاه بعض طعامه
أجود من شرطه لم يكن له عليه أن يعطيه ما بقى منه أجود من شرطه اذا أوفاه شرطه وليس عليه أكثر منه

(باب السلف في العطر وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله وكل ما لا ينقطع من أيدي الناس من العطر وكانت له صفة يعرف بها ووزن جاز
السلف فيه فاذا كان الاسم منه يجمع أشياء مختلفة الجسود لم يجز حتى يسمى ما أسلف فيه منها كما يجمع
التراسم التمر ويغرق بها أسماء تنبأين فلا يجوز السلف فيها الا بأن يسمى الصنف الذي أسلف فيه ويسمى
جسده منه ورد يشافعي هذا أصل السلف في العطر وقياسه فالتعريف منه الاشهب والاخضر والابيض

وغيره ولا يجوز السلف فيه حتى يسمى أشهب أو أخضر جيداً وردنياً وقطعاً صافياً ووزن كذا وإن
كنت تريد أبيض سميت أبيض وإن كنت تريد قطعة واحدة سميت قطعة واحدة وإن لم تسم هكذا أو
سميت قطعاً صافياً لم يكن لك ذلك مقتناً وذلك أنه متباين في الثمن ويخرج من أن يكون بالصفة التي سلف
وإن سميت عنبراً ووصفت لونه وجوده كان لك عنبر في ذلك اللون والجودة صفاراً أعطاه أو كباراً وإن كان
في العنبر شيء مختلف بالبلدان ويعرف ببلده لم يخرج حتى يسمى عنبر بلد كذا كما لا يجوز في الثياب حتى
يقول مروياً أو هروياً (قال) وقد زعم بعض أهل العلم بالمسك أنه سرديانه كالنظير لقمه في وقت من
الأوقات وكأنه ذهب إلى أنه دم تجمع فكانه يذهب إلى أن لا يحل التطيب به لما وصفت (قال) كيف جاز
لك أن تحيزا التطيب بشئ وقد أخبرك أهل العلم أنه ألقي من حى وما ألقي من حى كان عندك في معنى الميتة
فلما كاه (قال) فقلت له قلت به خبراً أو اجاعاً أو قياساً قال فاذكر فيه القياس قلت الخبر أولى بك قال
سأسألك عنه فاذكر فيه القياس قلت قال الله تبارك وتعالى وإن لكم في الأنعام لعبرة نسئلكم عما في
بطونه من بين فرث ودم أبنا حال الصائغ للشاربين فأحصل شيئاً يخرج من حى إذا كان من حى يجمع معنيين
الطيب وأن ليس بعضونه ينقصه خروجه منه حتى لا يعود مكانه مثله وحرم الدم من مذبح حى فلم يحل
لأحد أن يأكل دماً مسفوفاً من ذبح أو غيره فلو كنا حرمنا الدم لأنه يخرج من حى أحلنا من المذبح
ولكننا حرمناه للحجاسة ونص الكتاب به مثل البول والرجيع من قبل أنه ليس من الطيبات قياساً على
ما وجب غسله مما يخرج من الحى من الدم وكان في البول والرجيع يدخل به طيباً ويخرج خبيثاً ووجدت
الولد يخرج من حى حلالاً ووجدت البيضة تخرج من بائنة حاجة فتكون حلالاً لأن هذا من الطيبات فكيف
أنكرت في المسك الذي هو غاية من الطيبات إذا خرج من حى أن يكون حلالاً وذهبت إلى أن تشبهه بغيره
قطع من حى والعضو الذي قطع من حى لا يعود فيه أبداً وبين فيه نقصاً وهذا يعود زعمت بحاله قبل يقطع
منه أفهوا باللبن والبيضة والولد أشبه أم هو بالدم والبول والرجيع أشبه فقال بل باللبن والبيضة والولد أشبه
إذا كانت تعود (١) بحالها أشبهه بالعضو يقطع منها وإذا كان أطيب من اللبن والبيضة والولد يحل وما
دونه في الطيب من اللبن والبياض يحل لأنه أطيب كان هو أحل لأنه أعلى في الطيب ولا يشبه الرجيع الخبيث
(قال) فما الخبر قلت (أخبرنا) الزنجي عن موسى بن عقبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى للجاثي
أواقي مسك فقال لا مأساة في قد أهديت للجاثي أواقي مسك ولا أراه الاقدمات قبل أن يصل إليه
فإن جاءتنا وهبت لك كذا فاجاءته فوهب لها ولغيرها منه (قال) وسئل ابن عمر عن المسك أن حوطه هو فقال أو
ليس من أطيب طيبكم وتطيب سعد بالمسك والذرية وفيه المسك وابن عباس بالغالب قبل يحرم وفيه المسك
ولم أر الناس عندنا يختلفوا في حاجته (قال) فقال لي قائل خبرت أن العنبر شيء ينبذ محوت من جوفه
فكيف أحللت عنه قلت أخبرني عدد من أتى به أن العنبر نبات خلقه الله تعالى في حشاف في البحر
فقال لي منهم نفر حجتنا الریح إلى جزيرة فاقنابها ونحن ننظر من فوقها إلى حشفة (٢) خارجة من المائنها
عليها عنبرة أصلها مستطيل كعنق الشاة والعنبرة ممدودة في فرعها ثم كنات ما هدها فتراها تنظم فآخرنا أخذها
رجاء أن تزيد عظمها فبهت ریح فحركت البحر فقطعتنا فخرجت مع الموج ولم يختلف على أهل العلم بأنه كما
وصفوا وانما غلط من قال أنه محذوح أو طير فقا كاه لئله وطير ريحه وقد زعم بعض أهل العلم
أنه لا نأكله دابة إلا قتلها فموت الحوت الذي يأكله فينبذه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيستخرج منه قال
فما تقول فيما استخرج من بطنه قلت يغسل عنه شئ أصابه من أذاه أو يكون حلالاً لأن بيعاً ويتطيب
به من قبل أنه مستحيد غليظ غير متفرق لا يخالطه شئ أصابه فيذهب فيه كله انما يصيب ما ظهر منه كما
يصيب ما ظهر من الجلد فيغسل فيطهر ويصيب الشئ من الذهب والفضة والقصا والرماس والحديد

فصل

تجارة عن تراض منكم وهذا قد منع ماله الآن يشتري ما لا يرضى شراءه فإن التراضي (قال) الشافعي رحمه الله فإذا كثرت داراسته فغصها رجس لم يكن عايشه كراءاً لأنه لم يسلم له ما كثري وإذا كثري أرضاً من أرض العشر والخراج فعليه فيما أخرجت الصدقة خاطب الله تعالى المؤمنين فقال وأوفاه يوم حساده وهذا مال مسلم وحصاد مسلم فالزكاة فيه واجبة ولو اختلفا في كسبه دابة إلى موضع أوفى كراءها أو في اجارة الأرض تخالفا فإن كان قبل الركوب والزرع تخالفا وترادا وإن كان بعد ذلك كان عليه كراء المثل ولو قال رب الأرض بكراء وقال

- (١) قوله إذا كانت تعود بحالها الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وتأمل اه معصمه
- (٢) قوله إلى حشفة بالتحريك أى حفرة نابتة في البحر كافي القاموس اه معصمه

المزارع عارية قال قول
قول رب الارض
مع عينة ويقطع الزارع
زرعه وعلى الزارع
كراء مثله الى يوم قطع
زرعه وسواء كان
في ايمان الزرع او غيره
(قال المزي) رحمه
الله هذا اختلاف قوله
في كتاب العارية في
راكب الدابة بقوله
أعرتنيها ويقول بل
أكرتنيها ان القول
قول الراكب مع عينة
وخلاف قوله في
الفسال يقول صاحب
الثوب بغير أجره
ويقول الفسال باجره
أن القول قول صاحب
الثوب وأولى بقوله
الذي قطع به في كتاب
(١) قوله عن أذينة
كذلك في نسختين وفي
نسخة عن أبيه والذي
في المسند عن ابن
أذينة ولم ينف على
ما يرجحه فصار جعنا اليه
من الخلاصة والقامور
فراجع كتبه معجمه

في فصل في طهر والاديم (قال) فهل في العنبر خبر قلت لا أعلم أحد من أهل العلم خالف في أنه لأبأس
بيع العنبر ولا أحد من أهل العلم بالعنبر قال في العنبر الاما قلت لك من أنه نبات والنبات لا يحرم منه شيء
(قال) فهل فيه أثر قلت نعم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن ابن طابوس
عن أبيه عن ابن عباس سئل عن العنبر فقال ان كان فيه شيء ففيه الجنس (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أذينة (١) أن ابن عباس قال ليس في العنبر زيادة
هو شيء يسره البصر (قال الشافعي) ولا يجوز بيع المسك وزنا في فارة لأن المسك مغيب ولا بدري كم
وزنه من وزن جلوده والعود يتفاضل تفاضلا كثيرا فلا يجوز حتى يوصف كل صنف منه وبلده وسنمه
الذي يميزه بينه وبين غيره فلا يجوز في الثياب الا ما وصفت من نسجه أجناسه وهو أشد تباينا من التمر وربما
رايت الثامنة مما تاتي دينار والثامن صنف غير خمسة ذنانير وكلاهما ينسب الى الجوده من صنفه وهكذا
القول في كل متاع العطارين مما يتباين منه ببلد أو لون أو عظم لم يجز السلف فيه حتى يسمى ذلك وما لا يتباين
بشيء من هذا وصف بالجوده والرداء وجماع الاسم والوزن ولا يجوز السلف في شيء منه يخلطه عنبر الا خلايا
من العنبر أو الغش السلك من الربيع فان شرط شيئا تباينه أو شيئا بقشوره وزنا ان كانت قشوره ليست
مما تنفعه أو شيئا يخلط به غيره منه لا يعرف قدر هذا من قدر هذا لم يجز السلف فيه (قال) وفي الفأران
كان من صيد البحر مما يعيش في البحر فلا بأس بها وان كانت تعيش في البر وكانت فأرا لم يجز بيعها
وشراؤها اذا لم تدبغ وان دبغت فلا باع لها طهور فلا بأس ببيعها وشراؤها وقال في كل جلد على عطر
وكل ما خفي عليه من عطر ودواء الصبالة وغيره مثل هذا القول الا أنه لا يجل ببيع جلد من كلب ولا خنزير وان
دبغ ولا غير مدبوغ ولا شيء منهما ولا من واحد منهما

(باب متاع الصبالة)

(قال الشافعي) رحمه الله ومتاع الصبالة كله من الادوية كمتاع العطارين لا يختلف فيما يتباين بجنس
أو لون أو غير ذلك يسمى ذلك الجنس وما يتباين ويسمى وزنا وجديدا وعتيقا فانه اذا تغير لم يعمل عمله جديدا
وما اختلف منه بغيره لم يجز كقلت في متاع العطارين ولا يجوز أن يسلف في شيء منه الا وحده أو معه غيره كل
واحد منهما مع عرف الوزن وأخذهما متميزين فاما أن يسلف منه في صنفين مخلطين أو أصناف مثل
الادوية المصيبة أو المجموعة بعضها الى بعض بغير عمن ولا تحبيب فلا يجوز ذلك لانه لا يوقف على حسده
ولا يعرف وزن كل واحد منهما ولا جودته ولا ردائه اذا اختلف (قال الشافعي) وما يوزن مما لا يؤثر كل
ولا يشرب اذا كان هكذا قياسا على ما وصفت لا يختلف واذا اختلف سمي أجناسه واذا اختلف في ألوانه
سمي ألوانه واذا تقارب سمي وزنه فعلى هذا الباب وقياسه (قال) وما خفيت معرفته من متاع الصبالة
وغيره مما لا يخلص من الجنس الذي يخالفه وما لم يكن منها اذرى عمت معرفته عند أهل العلم العدول من
المسلمين لم يجز السلف فيه ولو كانت معرفته عامة عند الأطباء غير المسلمين والصبالة غير المسلمين أو عبيد
المسلمين أو غير عدول لم أجز السلف فيه وانما أجيزه فيما أجده معرفته عامة عند عدول من المسلمين من أهل العلم
به وأقل ذلك أن أحد عليه عدلين يشهدان على تغييره وما كان من متاع الصبالة من شيء محرم لم يجل ببيع
ولا شراؤه وما لم يجل شراؤه لم يجز السلف فيه لان السلف يبيع من اليسوع ولا يجلأ كله ولا يشربه وما كان
منها مثل الشجر الذي ليس فيه تحريم الا من جهة أن يكون مضرا فكان سباع لم يجل شراء السم ليوكل ولا يشرب
فان كان يعالج به من ظاهر شيء لا يصل الى جوفه ويكون اذا كان طاهرا ما مونا لا ضرر فيه على أحد موجود
للمنفعة في داء فلا بأس بشراؤه ولا خفي في شراؤه شيء يخلطه لحوم الحيات الترياق وغيره لان الحيات محرمان

لأنهم من غير الطيبات ولأنه مخالطة مبتدئة ولأنه لا يؤكل كل شيء من غير الآدميين ولا يؤكل ما لا يؤكل كل شيء ولا غيره والأشياء كلها نجسة لا تخل إلا في ضرورة فعل ما وصفت هذا الباب كله وقياسه (قال) وجماع ما يحرم أكله في ذوات الأرواح خاصة الأماحرم من المسكر ولا في شيء من الأرض والنبات حرام الأمن جهة أن يضر كالمسموماً أشبهه فما دخل في الدواء من ذوات الأرواح فكان محرم الماء كقول فلا يحل وما لم يكن محرم الماء كقول فلا بأس

(باب السلف في اللؤلؤ وغيره من متاع أصحاب الجوهر)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز عند السلف في اللؤلؤ ولا في الزبرجد ولا في الباقوت ولا في شيء من الحجارة التي تكون حلياً من قبل أن يولفت سلفت في لؤلؤة مذبحة صافية وزنها كذا وكذا وصفتها مستطيلة وزنها كذا كان الوزن في اللؤلؤة مع هذه الصفة تستوي صفاته وتبين لأن منه ما يكون أثقل من غيره فيثقل بالثقل والجودة وكذلك الباقوت وغيره فإذا كان هكذا فيما يوزن كان اختلافه لوزن في اسم الصغير والكبير أشد اختلافاً ولولم أفسده من قبل الصفاء وتبين وأعطيته أقل ما يقع عليه اسم الصفاء أفسد من حيث وصفت لأن بعضه أثقل من بعض فتكون التفضيل الوزن بينا وهي صغيرة وأخرى أخف منها وزناً بثلث وزنها وهي كبيرة فيتباينان في الثمن تبايناً متفاوتاً ولا أضبط أن أصفها بالعظم أبداً إذا لم توزن لأن اسم العظم لا يضبط إذا لم يكن معه وزن فلما تباين اختلافهما بالوزن كان اختلافهما غير موزونين أشد تبايناً والله تعالى أعلم

(باب السلف في التبرع بالذهب والفضة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس أن يسلف ذهباً أو فضة أو عرضاً من العروض ما كان في تبرعها أو وحيداً أو أن يوزن معلوم وصفة معلومة والقول فيه كالأقول فيما وصفت من الأسلاف فيه أن كان في الجنس منه شيء يتباين في ألوانه فيكون صنفاً بيضاً وآخر أحمر وصف اللون الذي سلف فيه وكذلك أن كان يتباين في اللون في أجناسه وكذلك أن كان يتباين في لونه وقسوته وكذلك أن كان يتباين في خلاصه وغير خلاصه لم يجز أن يترك من هذه الصفة شيئاً إلا وصفه فإن ترك منه شيئاً واحداً فسد السلف وكذلك أن ترك أن يقول جيداً أو رديئاً فسد السلف وهكذا في الحديد والرصاص والآنك والزراوق فإن الزراوق يختلف مع هذا في رفته ونخاته يوصف ذلك وكل صنف منه يختلف في شيء في غيره وصف حيث يختلف كما قلنا في الأمر الأول وهكذا في الزرنيخ وغيره وجميع ما يوزن مما يقع عليه اسم الصنف من الشب والكبريت وحجارة الأكال وغيرها القول فيها قول واحد كالقول في السلف فيما قبلها وبعدها

(باب السلف في صمغ الشجر)

(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا السلف في اللبان والمصطكي والغراء وصف الشجر كله ما كان منه من شجرة واحدة كاللبان وصف بالبياض وأنه غير ذكر فإن كان منه شيء يعرفه أهل العلم يقولون له ذكر إذا مضغ فسد وما كان منه من شجر شتى مثل الغراء وصف شجره وما تباين منه وإن كان من شجرة واحدة وصف كما وصفت في اللبان وليس في صغير هذا وكبيره تباين بوصف بالوزن وليس على صاحبه أن يوزن له فيه فرفه أو في شجرة مقالوعة مع الصمغ لا توزن له الصمغ إلا محضه

(باب الطين الأرمني وطين البصرة والمختموم)

(قال الشافعي) رحمه الله وقد رأيت طيناً يزعم أهل العلم أنه طين أرمني ومن موضع منها معروف وطين

المزارعة وقد بينته في كتاب العارية

(أحياء الموات من كتاب وضعه بخطه لأعلمه سمع منه)

(قال الشافعي) رحمه

الله بلاد المسلمين شيان عامر وموات فالعامر لأهله وكل ما صلح به العامر من طريق وقتاء ومسيل ماء وغيره فهو كالعامر في أن لا يملك على أهله إلا بأذنهم والموات شيان موات ما قد كان عامر الأهل مع وفاء الإسلام ثم ذهب عمارته فصار مواتاً فذلك كالعامر لأهله لا يملك إلا بأذنهم والموات الثاني ما لا يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عمارته ملك في الجاهلية إذا لم يملك فذلك الموات الذي قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من أحياء مواتاً فهو له وعطيته صلى الله عليه وسلم عامة لمن أحياء الموات أثبت من عطية

يقال له طين الجصيرة والمختوم ويدخلان معاني الادوية وسعت من يدعي العلم ما يزعم أنهم ما يغشيان بطين غيرهما لا ينفع منفعتهما ولا يقع موقعهما ولا يسوى مائة رطل منه رطلان واحد منهما ورأيت طينا عندنا بالجهاز من طين الجباز يشبه الطين الذي رأيتهم يقولون أنه أدهنى (قال الشافعي) فإن كان مما رأيت ما يختلط على المختص بينه وبين ما سمعت من يدعي من أهل العلم به فلا يخلص فلا يجوز السلف فيه بحال وإن كان يوجد عدلان من المسلمين يخلصان معرفته بشئ يبين لهما جاز السلف فيه وكان كما وصفنا قبله مما سلف فيه من الادوية والقول فيه كالقول في غيره ان تباين باون أو جنس أو بلد لم يجوز السلف فيه حتى يوصف لونه وجنسه ويوصف بوزن معلوم

(باب بيع الحيوان والسلف فيه)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف بكر أفعاله أبل من الصدقة فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت يا رسول الله أتني أجد في الأبل الاجل خيارا رباعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه أياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) فهذا الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أخذ وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضمن بيعا بصفة وفي هذا ما دل على أنه يجوز أن يضمن الحيوان كله بصفة في السلف وفي بيع بعضه ببعض وكل أمر لم فيه الحيوان بصفة وجنس وسن فكالدينار بصفة وضرب ووزن وكالطعام بصفة وكيل وفيه دليل على أنه لا بأس أن يقضى أفضل مما عليه متطوعا من غير شرط وفيه أحاديث سوى هذا (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال جاء عبد فبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يسمع أنه عبد فباعه سيده يريده فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعه فاشتره بعدد أسودين ثم لم يبايع أحدا بعده حتى يسأله أعبده أو أحر (قال) وبهذا أخذ وهو أجازة عبد بعدد أسودين وإجازة أن يدفع ثمن شئ في يده فيكون كقبضه (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عبد الصكر بن الجوزي أخبره أن زيد بن أبي هريرة مولى عثمان بن عفان أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مصدقا له فباعه بثلثمائة دينار فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت وأهلك فقال يا رسول الله أتني كنت أبيع البكرين والثلاثة بالبيع المسن يد بيد وعلمت من حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الظهر فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذلك أذن (قال الشافعي) وهذا منقطع لا يثبت مثله وإنما كتبناه أن الثقة أخبرنا عن عبد الله بن عمر بن حفص أو أخبرني عبد الله بن عمر بن حفص (قال الشافعي) قول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان قال هلكت وأهلك أنت وأهلك أموال الناس يعني أخذت منهم ما ليس عليهم (١) وقوله عرفت حاجة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الظهر يعني ما يعطيه أهل الصدقة في سبيل الله ويعطى ابن السبيل منهم وغيرهم من أهل السهمان عند نزول الحاجة بهم إليها والله تعالى أعلم (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أنه سئل عن بيع بيعين فقال قد يكون بيع خير من بيعين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن علي بن أبي طالب باع جملة يدعي عصفير بعشرين دينارا إلى أجل (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمومة عليه وفيها صاحبها بالربعة (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين أو واحد

من بعده من سلطان
وغیره سواء كان الى
جنب قریة عامرة
نهر أو حیت كان وقد
أقطع النبی صلی الله
علیه وسلم الدور فقال
سعی من نخی زهرة يقال
لهم بنو عبد بن زهرة
نكبت عن ابن أم عبد
فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم
ابتغى الله اذن ان الله
عز وجل لا يقدر أمة
لا يؤخذ فيهم للضعيف
حقه وفي ذلك دلالة
على أن النبي صلى الله
عليه وسلم أقطع
بالديانة بين ظهري
عمارة الانصار من
المنزل والتفضل وان
ذلك لاهل العامر ودلالة
على أن ما قارب العامر
يكون منه مواب والموان
(١) قوله عرفت حاجة
النبي كذا بالاصول
ولعله يشير الى رواية أو
حكى المعنى والافالذي
صرح به قبل وعلمت
من حاجة النبي الخ
كتبه معصمه

الذي للسلطان أن يقطعه
من بعده خاصة وأن
يجمي منه ما يرى أن
يحميه عاما للمنافع المسلمين
والذي عرفنا ناصدا لدلالة
فيما حي رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه
حي النقيع وهو بلد
ليس بالواسع الذي إذا
حي شافت البلاد على
أهل المواشي حوله
وأضر بهم وكانوا
يجدون فيما سواه من
البلاد سعة لأنفسهم
ومواشيهم وأنه قليل
من كثير يحتاجون لتقدير
وفيهِ صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون
الخليل المعسدة لسبيل
الله تبارك وتعالى وما
فضل من سهمان أهل
الصدقات وما فضل
من النعم التي تؤخذ
من الجزية تعري جميعها
فيه فاما الخليل فقوة
لجميع المسلمين ومسلح
سبيلها أنها لاهل النية
والمجاهدين وأما النعم
التي تفضل عن سهمان
أهل الصدقات فعدا

(قال الشافعي) رحمه الله اذا سلف رجل في بعير لم يجز السلف فيه الا بان يقول من نعم بي فلان كما يقول ثوب مروى وغيره في حنطة مصرية لاختلاف اجناس البلاد واختلاف الثياب والتمر والحنطة ويقول رباعي أو سداسي أو بازل أو أي سن أسلف فيها فيكون السن اذا كان من حيوان معروفا فيسمى من الحيوان كالذرع فيما يزرع من الثياب والكيل فيما يكال من الطعام لان هذا أقرب الاشياء من أن يحاط به فيه كما الكيل والذرع أقرب الاشياء في الطعام والثوب من أن يحاط به فيه ويقول لونه كذا لانها تتفاضل في الألوان وصفة الألوان في الحيوان كصفة وشي الثوب ولون الخبز والقر والحار وكل بوصف بما يمكن فيه من أقرب الاشياء بالاحاطة به فيه ويقول ذكر أو أنثى لاختلاف الذكرو والانثى فان ترك واحد من هذا فسد السلف في الحيوان (قال) وأحب الي أن يقول نقي من العيوب وان لم يقهله لم يكن له عيب وأن يقول جسيما فيكون له أقل ما يقع عليه اسم صفة الجسيم وان لم يقهله لم يكن له مودن لان الابدان عيب وليس له مرض ولا عيب وان لم يشترطه (قال) وان اختلف نعم بي فلان كان له أقل ما يقع عليه صفة من أي نعمهم

بها على أهلها وأمانهم
الجزية فقوة لاهل
التي من المسلمين فلا
يبقى مسلم الا دخل
عليه من هذا خصلة
صلاح في دينه أو نفسه
أو من يلزمه أمر من
قريب أو عامة من
مستحق المسلمين فكان
ما حصى عن خاصتهم
أعظم منفعة لعامة
من أهل دينهم وقوة على
من خالف دين الله عز وجل
من عدوهم قد حصى عمر
ابن الخطاب رضي الله
عنه على هذا المعنى
بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وولي عليه مولى
له يقال له هني وقال له
يا هني ضم جناحك
لناس واتق دعوة المظلوم
فان دعوة المظلوم مجابة
وأدخل رب الصرعة
ورب الغنمة وإياي
ونعم ابن عفان ونعم
ابن عوف فانهما ان
تهلك ما شيتهما
يرجعا الى نخل وزرع
وان رب الغنمة يأتي
بعياله فيقول يا أمير
(١) قوله وأنه شرط فيها
ليس فيها كذا في نسخة
وفي أخرى وأنه شرط
شيأ فيها ليس مثلها فخر
كتبه معجمه

شاء فان زادوه فهم متطوعون بالفضل وقد قيل اذا تبين نعيمهم فسد السلف الابان بوصف جنس من
نعمهم قال والحیوان كله مثل الابل لا يجزئ في شيء منه الا ما جزأ في الابل (قال) وان كان السلف
في خيل أجزأها ما جزأ في الابل وأحيان كان السلف في الفرس أن يصف شيئا منه لونه فان لم يفعل فله
اللون بهما وان كان له شبه فهو بالخيار في أخذها وتركها والبائع بالخيار في تسليمها واعطائه اللون بهما
(قال الشافعي) رحمه الله وهكذا هذا في ألوان الغنم ان وحش لونها وصفها غرا أو كدوا وبها يعرف
به اللون الذي يريد من الغنم وان تركه فله اللون الذي يصف جلته بهما وهكذا جيع الماشية جرها وبها لها
وبراذنها وغيرهما ما يباع فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه وهكذا هذا في العبيد والاماء يصف
أسنانهم بالسنين وألوانهم وأجناسهم وتخلتهم بالعودة والسيطرة (قال) وان أتى على السن
واللون والجنس أجزأ وان ترك واحد من هذا فسد السلف والقول في هذا وفي الجوارى والعبيد كالقول
فيما قبله والتحلية أحب الى وان لم يفعل فليس له عيب كالأبكون له في البيع عيب الأنهم ما يختلفان في
خصلة ان جعلت له وقد اشتراها نقد بغير صفة كان بالخيار في ردها اذا علم أنها بسيطة لانه اشتراها على أنه
يزى أنها جمعة والجمعة أكثر ثمن من السبطة ولو اشتراها بسيطة ثم جعلت ثم دفعت الى السلف لم يكن له
ردها لأنها تزن من سبطة لان السبطة ليست بعيب ترد منه انما هي تقصير عن حسن أقل من نقصها بخلاف
الحسن عن الحسن والحلاوة عن الحلاوة (قال) ولاخير في أن يسلم في جارية بصفة على أن يوفها هو
حبلى ولا في ذات رحم من الحيوان على ذلك من قبل أن الحمل ما لا يعلمه الا الله وأنه شرط (١) فيها
ليس فيها وهو شرأه ما لا يعرف وشرأه في بطن أمه لا يجوز لانه لا يعرف ولا يدري أيكون أم لا ولاخير
في أن يسلف في ناقة بصفة ومعها ولد هاموصوف ولا في ولادة ولا في ذات رحم من حيوان كذلك (قال)
ولكن ان أسلف في ولادة أو ناقة أو ذات رحم من الحيوان بصفة ووصف بصفة ولم يقل أنها أو ولد ناقة أو ناقة
ولم يقل ولد الناقة التي أعطاها جاز سواء أسلفت في صغير أو كبير موصوفين بصفة وسن تجمعهما أو كبيرين
كذلك (قال) وانما أجزته في أمة ووصف بصفة لما وصفت من أنه يسلم في اثنين وكرهت أن يقال أنها
وان كان موصوفاً لانه قد تلد وتلد وتأتى على تلك الصفة ولا تاتي وكرهت لو قال معها ابنا وان لم يوصف لانه
شرأعين بغير صفة وشيء غير مضمون على صاحبه ألا ترى أني لا أجزأ أن أسلف في أولادها سنة لانه قد
تلد وتلد وتأتى على تلك الصفة ولا تاتي وكرهت لو قال معها ابنا وان لم يوصف لانه
موصوفاً أو ماشية أو عبد موصوف على أنه خيلا أو جارية موصوفة على أنها ماشية كان السلف صحيحا
وكان له أدنى ما يقع عليه اسم المشط وأدنى ما يقع عليه اسم الخيل الا أن يكون ما وصف غير موجود بالبدن
الذي يسلف فيه بحال فلا يجوز (قال) ولو سلف في ذات در على أنها لبون كان فيها قولان أحدهما أنه
جائز واذا وقع عليها أنها لبون كانت له كافتلتا في المسائل قبلها وان تفاضل بين اللين كافتفاضل المشي والعمل
والثاني لا يجوز من قبل أنها شاة بلين لان شرطه ابتياعه واللين يتميز منها ولا يكون بتصرفها انما هو شيء
يخلق الله عز وجل فيها كما يحدث فيها البعر وغيره فاذا وقعت على هذا صفة السلف كان فاسدا كما يفسد
أن يقول أسلف في ناقة بصفها وابن معها غير مكمل ولا موصوف وكما لا يجوز أن أسلف في ولادة حبلى
وهذا أشبه القولين بالقياس والله أعلم (قال) والسلف في الحيوان كله وبيعه بغيره وبعضه ببعض هكذا
لا يختلف من تفهمهم وغيرهم تفهمهم والابل والبقر والغنم والخيل والدواب كلها وما كان موجودا من
الوحش منها في أيدي الناس مما يحل بيعه سواء كله ويسلف كله بصفة الا الأنثى من النساء فاما نكره سلفهن
دون ما سواهن من الحيوان ولا نكره أن يسلف فيهن انما نكره أن يسلفن والا للكلب والخنزير فانهما
لا يباعان بدين ولا عين (قال) وما لم ينفع من السباع فهو مكتوب في غير هذا الموضع وكل ما لم يحل بيعه لا يحل
السلف فيه والسلف بيع (قال) وكل ما أسلفت من حيوان وغيره وشرطت معه غيره فان كان المشروط معه

موصوفاً يحل فيه السلف على الافتراء جاز فكنت انما أسلفت فيه وفي الموصوف معيه وان لم يكن
يجوز السلف فيه على الافتراء فسد السلف ولا يجوز السلف في حيوان موصوف من حيوان رجل
بعيه أو ببلد بعينه ولا نتاج ماشية رجل بعينه ولا يجوز أن يسلف فيه الا فيما لا ينقطع من أبدى الناس
كأقلام في الطعام وغيره (قال الربيع) قال الشافعي ولا يجوز أن أقرضك جارية ويجوز أن أقرضك كل شيء
سواها من دواهم ودنانير لان الفروج تحاط بأكثر مما يحاط بغيرها فلما كنت اذا أسلفتك جارية كان لي
زعمها منك لاني لم أخفمنك فيها عوضاً لم يكن لك أن تطأ جارية لي تزعمها منك والله أعلم

(باب الاختلاف في أن يكون الحيوان نسيئة أو يصلح منه اثنان واحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاختار بعض الناس في الحيوان فقال لا يجوز أن يكون الحيوان نسيئة أبداً قال
وكيف أجزم أن جعلتم الحيوان ديناً وهو غير مكمل ولا موزون والصفة تقع على العبد بين وبينه ما تدبر وعلى
العبد بين وبينه ما تفاوت في الثمن قال فقلناه قلنا بأولى الأمور بنا أن نقول به يسترسول الله صلى الله عليه وسلم
في استسلافه بعيراً وقضائه إياه والقياس على ما سواها من سنته ولم يختلف أهل العلم فيه (قال) فذكر
ذلك قلت أما السنة النص فانه استسلف بعيراً وأما السنة التي استدلنا بها فانه قضى بالدية مائة من الإبل
ولم أعلم المسلمين اختلفوا أنها باسنان معروفة وفي مضي ثلاث سنين والله صلى الله عليه وسلم اقتدى كل من
لم يطبع عنه نفسه من قسم له من سبي هوازن بابل مما هاست أو خمس إلى أجل (قال) أما هذا فلا أعرفه
قلنا فما أكثر ما لا نعرفه من العلم قال أفثبت قلت نعم ولم يحضر في اسناده قال ولم أعرف الدية من السنة
قلت وتعرف مما لا تخالفنا فيه أن يكتب الرجل على الوصفاء بصفة وأن يصدق الرجل المرأة العبد
والإبل بصفة قال نعم وقال ولكن الدية تلزم بغير أعيانها قلت وكذلك الدية من الذهب تلزم بغير أعيانها
ولكن نقد البلاء ووزن معلوم غير مردود فكذلك تلزم الإبل الإبل العاقلة وسن معلومة وغير معيبة ولو
أراد أن ينقص من أسنانها سناناً تجز فلا راد الا حكمت بهما مؤقتة وأجزت فيها أن تكون ديناً وكذلك
أجزت في صدق النساء لوقت وصفة وفي الكتابة لوقت وصفة ولولم يكن رويافه شيئاً الا ما حمتنا عليه
من أن الحيوان يكون ديناً في هذه المواضع الثلاث أما كنت محجوباً بقولك لا يكون الحيوان ديناً وكانت
علتك فيه زائلة (قال) وإن النكاح يكون بغير مهر قلت له فلم يجعل فيه مهر مثل المرأة اذا أصيبت وتجعل
الاصابة كالاستهلاك في السلعة في البيع الفاسد تجعل فيه قيمته قال فانما كرهنا السلم في الحيوان لان
ابن مسعود كرهه قلنا فيخالف السلم سلفه أو البيع به أم هاتين واحد قال بل كل ذلك واحد اذا جاز أن
يكون ديناً في حال جاز أن يكون ديناً في كل حال قلت قد جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناً في السلم
والدية ولم يخالفنا في أنه يكون في موضعين آخرين ديناً في الصدق والكتابة فان قلت ليس بين العبد وسيد
رباً قلت لا يجوز أن يكتبه على حكم السيد وعلى أن يعطيه ثمرة لم يسد ملاحها وعلى أن يعطيه ابنه المولود
معه في كتابته كما يجوز لو كان عبداً لو يكون السيد يأخذ ماله قال ما حكمه حكم العبد قلنا فقلنا إن
تخرج بشئ الأثر كنه والله المستعان وماتراك أجزت في الكتابة الا ما أجزت في البيوع فكيف أجزت
في الكتابة أن يكون الحيوان نسيئة ولم تجز في السلم فبه رأيت لو كان ثابتاً عن ابن مسعود أنه كره السلم
في الحيوان غير مختلف عنه فيه والسلم عندك اذا كان ديناً كما وصفتنا من أسلافه وغير ذلك اكان يكون
في أحدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع الناس حجة قال لا قلت فقد جعلته حجة على ذلك متظاهراً
متأكداً في غير موضع وانت تزعم أصل قولك أنه ليس بثابت عنه قال ومن أين قلت وهو منقطع عنه
وزعم الشعبي الذي هو أكبر من الذي يروي عنه كراهته أنه انما أسلفه في فلاح قبل إبل بعينه وهذا
مكره عندنا وعند كل أحد هذا بيع الملافح والمضامين أوها وقلت لمحمد بن الحسن أنت أخبرتني عن

المؤمنين يا أمه المؤمنين
أفانار كههم أنا لا بالك
والكلا أهسون من
الدرهم والدينار (قال
الشافعي) رحمه الله
وليس للإمام أن يحمي
من الأرض الأقلها
الذي لا يبين ضرره على
من جاء عليه وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا حي الا الله
ورسوله (قال) وكان
الرجل العزيز من العرب
إذا اتجعت بلداً محضاً
أوفى بكبل على جبل أن
كان به أو نشر أن لم يكن
ثم استعوى كلباً وأوقف
له من سمع منتهى صوته
بالصواء فحيث انتهى
صوته جاءه من كل
 ناحية لنفسه ويرى مع
 العامة فيما سواه ويمنع
 هذا من غيره لضغني
 ماشيته وما أراد معها
 فترى أن قول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 لا حي الا الله ورسوله
 لا حي على هذا المعنى
 التخاص وأن قوله لله
 فله كل هي وغيره

ورسوله صلى الله عليه
وسلم انما يحمي
الصلاح عامة المسلمين
لا ما يحمي له غيره من
خاصة نفسه وذلك
انه صلى الله عليه
وسلم لم يملك مالا الا
مالا غني به وبهاله
عنه ومصلحتهم حتى
صير مملكه الله من خمس
الخمس وماله اذا حبس
قوت سنة مردودا في
مصلحتهم في الكراع
والصلاح عذبة في سبيل
الله ولان نفسه وماله
كان مضرا فالطاعة الله
تعالى (قال) وليس
لاحد ان يعطى ولا يأخذ
من الذي جاء رسول
الله صلى الله عليه
وسلم فان اعطيه فعمره
نقضت عمارته

(باب ما يكون احياء)

قال الشافعي رحمه الله
والاحياء ما عرفه الناس
احياء لمثل الحيوان
كان مسكنا فبان بيني
بمثل ما يكون مثله بناء
وان كان للسدواب
فبان بيني محظرة واقل

أي يوسف عن عطاه بن السائب عن أبي الجعفي أن بني عم لعثمان أنواوا ديا فقصوا شيئا في ابل رجل فلعوا به
لبن ابله وقتلوا فصلاها فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضي بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى بواديه اسلا
مثل ابله وفصلا مثل فصاله فأخذ ذلك عثمان فيروى عن ابن مسعود أنه يقضى في حيوان بحميون مثله
ديالانه ادا قضى به بالمدينة وأعطيه بواديه كان ديننا ويريد أن يروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم تروون
عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله بن مسعود في وصفاء أحدهم أبوزائدة مولانا فلو
اختلف قول ابن مسعود فيه عندك فأخذ رجل ببعضه دون بعض ألم يكن له قال بسلى قلت ولولم يكن فيه
غيرا خلافا قول ابن مسعود قال نعم قلت فلم خالف ابن مسعود ومعه عثمان ومعنى السنة والاجماع قال
فقال منهم قائل فلوزعت أنه لا يجوز السلم فيه ويجوز اسلامه وأن يكون دية وكتابه ومهراو بعير ابيعيرين
نسبة قلت قلته ان شئت قال فان قلته قلت يكون أصل قولك لا يكون الحيوان ديننا خطأ بحاله قال فان
انقلت عنه قلت فأنتم تروون عن ابن عباس أنه أجاز السلم في الحيوان وعن رجل آخر من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم قال انثرويه قلت فان ذهب رجل الى قولهما أو قول أحدهما دون قول ابن مسعود
أيجوز له قال نعم قلت فان كان مع قولهما أو قول أحدهما القياس على السنة والاجماع قال فذلك أولى
أن يقال به قلت أفجمع مع من أجاز السلم في الحيوان القياس فيما وصفت قال نعم وما رديت لأى معنى
تركه أصحابنا قلت أفترجع الى اجازته قال أقف فيه قلت فمذ غيبك في الوقف عابا له (قال)
ورجع بعضهم ممن كان يقول قولهم من أهل الآثار الى اجازته وقد كان يطله (قال الشافعي) قال
محمد بن الحسن فان صاحبنا قال انه يدخل عليكم خصلة تترك كون فيها أصل قولكم انكم لم تجيزوا الاستسلاف
الولا لخاصة وأجزتم ببيعهم بدين والسلف فيمن قال قلت أرايت لو تركنا قولنا في خصلة واحدة ولزمناء
في كل شئ أكنام مذورين قال لا قلت لان ذلك خطأ قال نعم قلت فنأخطأ قليلا أم مثل حالنا من أخطأ
كثيرا قال بل من أخطأ قليلا ولا عذره قلت فأنتم تقر بخطا كثير وتأتى أن تنتقل عنه ونحن لم نخطئ
أصل قولنا انما فرقتا بينه بما تنفرق الاحكام عندنا وعندك بأقل منه قال فادكره قلت أرايت اذا اشتريت
منك جارية موصوفة بدين أملكك عليك الا الصفة ولو كانت عندك مائة من تلك الصفة لم تكن في
واحدة منهم بعينها وكان لك أن تعطى أيتم شئت فذا فعلت فقد ملكتها حينئذ قال نعم قلت ولا يكون لك
أخذها مني كما لا يكون لك أخذها لو بعتهما مكانك وان شئت ثمنها قال نعم قلت وكل بيع بيع بدين ملك
هكذا قال نعم قلت أفرايت اذا أسلفتك جارية الى أخذها منك بعدما فبضتها من ساعتى وفي كل ساعة
قال نعم قلت فلك أن تطأ جارية متى شئت أخذتها أو استبرأتها وطئتها قال فافرق بينها وبين غيرها
قلت الوطء قال فان فيها المعنى في الوطء ما هو في رجل ولا في شئ من البهائم قلت فذلك المعنى فرقت بينهما
قال فلم يجز له أن يسلفها فان وطئها لم يردها ودمثلها قلت أيجوز أن أسلفك شيئا لم يكون لك أن تمنعني
منه ولم يفت قال لا قلت فكيف تجيزان وطئها أن لا يكون في عليها سبيل وهي غير فائنة ولو جاز لم يصح
فيه قول قال وكيف ان أجزته لا يصح فيه قول قلت لاني اذا سلطته على اسلافها فقد أبحث فرجها الذي
سلفها فان لم يطأها حتى يأخذها السيد أبحثه السيد فكان الفرج حلالا لرجل ثم حرم عليه بلا اخراج له
من ملكه ولا ملكه رقبته الجارية غيره ولا طلاق (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وكل فرج حل
فانما يحرم بطلاق أو اخراج ما ملكه من ملكه الى ملك غيره أو أمور ليس المستسلف في واحد منها قال
أفتوضعه بغير هذا مما عرفه قلت نعم فبأسألى أن السنة فرقت بينه قال فادكره قلت أرايت المرأة
نهيأت أن تسافر الامع ذى رسم محرم ونهيأت أن يتخلوها رجل وليس معها ذومحرم ونهيأت عن الحلال لها
من التزويج الا بولي قال نعم قلت أفتعرف في هذا معنى نهيت له الا ما خلق في الا تمين من الشهوة للنساء
وفي الا تمين من الشهوة للرجال فخط في ذلك لئلا ينسب الى المحرم منه ثم حبط في الحلال منه لئلا ينسب

الى ترك الخط فيه أو الدلسة قال ما فيه معنى الاهدأ وفي معناه قلت أفجسد انثالبهاثم في شئ من هذه المعاني أود كور الرجال أو البهاثم من الحيوان قال لا قلت فبان لك فرق الكتاب والسنة بينن وأنه انما نهى عنه الصياطة لما خلق فيهن من الشهوة لهن قال نعم قلت فبهذا فرقنا وغيره مما في هذا كفاية منه ان شاء الله تعالى قال أفنقول بالذريعة قلت لا ولا معنى في الذريعة انما المعنى في الاستدلال بالخبر واللازم أو القياس عليه أو المعقول

(باب السلف في الثياب)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه سئل ابن شهاب عن ثوب بثوبين نسيته فقال لا بأس به ولم أعلم أحدا يكرهه (قال الشافعي) وما حكيت من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على أهل نجران ثيابا معروفة عند أهل العلم بمكة ونجران ولا أعلم خلافا في أنه يجعل أن يسلم في الثياب بصفة قال والصفات في الثياب التي لا يستغنى عنها ولا يجوز للسلف حتى تجمع أن يقول لك الرجل أسلم اليك في ثوب مروى أو هروى أو رازى أو بلنى أو بغدادى طوله كذا وعرضه كذا صفيقا دقيقا أو رقيقا فاذا جاء به على أدنى ما تلزمه هذه الصفة تلزمه وهو متطوع بالفضل في الجودة إذا ألزمته الصفة وانما قلت دقيقا لأن أقل ما يقع عليه اسم الدقة غير متباين الخلاف في أدق منه وأدق منه زيادة في فضل الثوب ولم أقل صفيقا مرسله لأن اسم الصفاقة قد يقع على الثوب الدقيق والغليظ فيكون أن أعطاه غليظا أعطاه ثرا من دقيق وان أعطاه دقيقا أعطاه ثرا من غليظ وكلاهما يلزمه اسم الصفاقة قال وهو كما وصفت في الأبواب قبله إذا ألزم أدنى ما يقع عليه الاسم من الشرط شيا وكان يقع الاسم على شئ يخالفه هو خير منه لزم المشتري لأن الخير زيادة يتطوع بها البائع وإذا كان يقع على ما هو شر منه لم يلزمه لأن الشر نقص لا يرضى به المشتري (قال) فان شرطه صفيقا فاختار لم يكن له أن يعطيه دقيقا وان كان خيرا منه لأن في الثياب علة أن المصنق التحسين يكون أدق في البرد وأكن في الحر وربما كان أبقى فهذه علة تنقصه وإن كان شئ الادق أكثر فهو غير الذي أسلف فيه وشرط لحاجته (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي وان أسلم في ثياب بلد بها ثياب مختلفة الغزل والعمل يعرف كلها باسم سوى اسم صاحبها لم يحز السلف حتى يصف فيه ما وصفت قبل ويقول ثوب كذا وكذا من ثياب بلد كذا ومتى ترك من هذا الثياب لم يحز السلف لأنه بيع مغيب غير موصوف كما لا يجوز في الترخي بسمي جنسه (قال) وكل ما أسلم فيه من أجناس الثياب هكذا كله ان كان وشيئا نسبته بوسفيا أو نجرانيا أو فارعا أو باسمه الذي يعرف به وان كان غير وشي من العصب والخبرات وما أشبهه وصفه ثوب حبرة من عمل بلد كذا دقيق البيوت أو متر كما سلسلا أو صفته أو جنسه الذي هو جنسه وبلده فان اختلف عمل ذلك البلد قال من عمل كذا العمل الذي يعرف به لا يجوز في السلم دونه وكذلك في ثياب القطن كما وصفت في العصب قبلها وكذلك البيضاء والخسروا والطبالسة والموقف كله والابرسم وإذا عمل الثوب من قرأ ومن كان أو من قطن وصفه وان لم يصف غزله إذا عمل من غزول مختلفة أو من كرسف مروى أو من كرسف خشن لم يصح وان كان انما يعمل من صنف واحد يبلده الذي سلف فيه لم يضره أن لا يصف غزله إذا وصف الدقة والعمل والذرع وقال في كل ما يسلم فيه جيد أو ردى ولزمه كل ما يقع عليه اسم الجودة أو الرداءة أو لصفة التي يستلزم قال وان سلف في وشي لم يحز حتى يكون للوشي صفة يعرفها أهل الغد من أهل العلم ولاخير في أن يريه خرقه ويتواضعها على يد عدل يوفيه الوشي عاها إذا لم يكن الوشي معسروفا كما وصفت لان الخرقه قد تهلك فلا يعرف الوشي

(باب)

عمارة الزرع التي غلث بها الارض أن يجمع ثرابا يحيط بها اثنين به الارض مسن غيرها ويجمع حرثها وزرعها وان كان له عسب مناه أو بئر حفرها أو ساقه من نهسها فقد أحباها وله مرافقها التي لا يكون صلاحها الا بها ومن أقطع أرضا أو تحجرها فسلم يعمرها رأيت للسلطان أن يقول له ان أحيتها والا خليتنا بيننا وبين من يصيها فان تأجله رأيت أن يفعل

(ما يجوز أن يقطع وما لا يجوز)

قال الشافعي رحمه الله ما لا يملكه أحد من الناس يعرف صنفان أحدهما مأمضى ولا يملكه الا بما يستعمله فيه والثاني ما لا يطلب المنفعة فيه الا بشئ يجعل فيه غيره وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل

(باب السلف في الاله والجلود)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في جلود الابل ولا البقر ولا اهاب الغنم ولا جلود الالهاب من رق ولا غيره ولا يباع الامنظور اليه قال وذلك انه لم يجز لنا ان نقبس على الثياب لانا لو قسناه عليها لم يحل الامذرو عامع صفته وليس يمكن فيه الذرع لاختلاف خلقته عن أن يضبط بذرع بحال ولو ذهبنا نقبسه على ما أجزنا من الحيوان بصفة لم يصح لنا وذلك انا انما نجيز السلف في بعير من نعم بني فلان نبي أو جندع موصوف فيكون هذا فيه كالذرع في الثوب ويقول باع و بازل وهو في كل سن من هذه الاسنان أعظم منه في السن قبله حتى يتناهي عظمه وذلك معروف مضبوط كما يضبط الذرع وهذا لا يمكن في الجلود لا يقدر على أن يقال جلد بقرة تنسب أو ر باع ولا شاة كذلك ولا تميز فيقال بقرة من نتاج بلد كذا لان النتاج يختلف في العظم فلما لم يكن الجلد يوقع على معرفته كما يوقع على معرفة ما كان قائما من الحيوان فيعرف بصفة نتاج بلده عظمه من صنعة خالف الجلود الحيوان في هذا وفي أن من الحيوان ما يكون السن منه أصغر من السن مثله والاصغر خيره عند التجار فيكون أمشي وأجل ما كانت فيه الحياة فيشتري البعير بعشرين بعرا أو أكثر كلها أعظم منه لفضل التجار للنبي ويدرك ذلك صفة وجنس وليس هذا في الجلود هكذا الجلود لاحياة فيها وانما تفاضلها في ثخانتها وسعتها وصلابتها ومواضع منها فلما لم نجد خبرا ننبه ولا قياسا على شيء مما أجزنا السلف فيه لم يجز أن نجيز السلف فيه والله تعالى أعلم ورأينا ما لم يوقف على حده فها ردنا السلف فيه ولم نجزه نسيئة وذلك أن ما يبيع نسيئة لم يجز الامعول ما وهذا لا يكون معاولا بصفة بحال

(باب السلف في القراطيس)

(قال الشافعي) رحمه الله ان كانت القراطيس تعرف بصفة كما تعرف الثياب بصفة وذرع وطول وعرض وجوده ورقة وغلظ واستواء مصنعة أسلف فيها على هذه الصفة ولا يجوز حتى تستجمع هذه الصفات كلها وان كانت تختلف في قرى أو رساتيق لم يجز حتى يقال مصنعة قرية كذا أو كورة كذا أو رساتيق كذا فان ترك من هذا شيئا لم يجز السلف فيه والقول فيها كالقول فيما أجزنا فيه السلف غيرها وان كانت لا تضبط بهذا فلا خير في السلف فيها ولا أحسبها بهذا المضبوطة أو مضبوطة أصح من ضبط الثياب أو مثله

(باب السلف في الخشب ذرعا)

(قال الشافعي) رحمه الله من سلف في خشب الساج فقال ساج سمح طول الخشبة منه كذا وغلظها كذا وكذا ولونها كذا فهذا جاز وان ترك من هذا شيئا لم يجز وانما أجزنا هذا الاستواء بنيتته وان طرفه لا يقربان وسطه ولا جميع ما بين طرفيه من بنيتته وان اختلف طرفاه تقاربا و اذا شرط له غلظا فجاءه بأحد الطرفين على الغلظ والآخر أكثر فهو ومتطوع بالفضل ولزم المشتري أخذه فان جاءه ناقصا من طول أو ناقصا أحد الطرفين من غلظ لم يلزمه لان هذا ناقص من حقه (قال) وكل ما استوث بنيتته حتى يكون ما بين طرفيه منه ليس بأدق من طرفيه وأحدهما من السمح أو ربع رأسه فامكن الذرع فيه أو تدور تدورا مستويا فامكن الذرع فيه وشرط فيه ما وصفت في الساج جاز السلف فيه وسمى جنسه فان كان منه جنس يختلف فيكون بعضه خيرا من بعض مثل الدوم فان الخشبة منه تكون خيرا من الخشب مثلها الحسن لم يستغن عن أن يسمى جنسه كالا يستغنى أن يسمى جنس الثياب فان ترك تسمية جنسه فسد السلف فيه وما لم يختلف أجزنا السلف فيه بالصفة والذرع على نحو ما وصفت قال وما كان منه طرفاه أو أحدهما

والكبريت والملح وغيره وأصل المعادن صنفان ما كان ظاهرا كالملح في الجبال تتباه الناس فهذا لا يصلح لاحد أن يقطعه بحال والناس فيه شرع وهكذا الثهر والماء الظاهر والنبات فيما لا يحل لاحد وقد سأل الأبييض ابن جال النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح ما رُب فاقطعه اياه أو أراد فقيل له انه كالماء العذب فقال فلا

اذن (قال) ومثل هذا كل عين ظاهرة كقط أو قبرا وكبريت أو موميا أو حجارة ظاهرة في غير ملك أحد فهو كالماء والكلال والناس فيه سواء ولو كانت بقعة من الساحل يرى أنه ان حفر ترابا من أعلاها ثم دخل عليها ماء ظهر لها ملح كان للسلطان أن يقطعهها وللرجل أن يهرها بهذه الصفة فيملكها

(باب تفرع القطائع وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله

أجل من الآخر ونقص ما بين طرقه أو هما بينهما لم يحجز السلف فيه لأنه حيث نغير موصوف العرض
صك كما لا يجوز أن يسلف في ثوب موصوف الطول غير موصوف العرض قال فعلى هذا السلف
في الخشب الذي يباع ذرعا كله وقياسه لا يجوز حتى تكون كل خشبة منه موصوفة بمحدودة كما وصفت
وهكذا خشب الموايد موصوف طولها وعرضها وجنسها ولونها (قال) ولا بأس بإسلام الخشب في الخشب
ولار بأباعد الكيل والوزن من الماكول والمشروب كله والذهب والورق وما عدا هذا فلا بأس بالفضل
في بعضه على بعض بدأ بيد ونسبة سلبا وغير سلم كيف كان إذا كان معلوما

(باب السلم في الخشب وزنا)

(قال الربيع) قال الشافعي وما صغر من الخشب لم يحجز السلف فيه عدد ولا حزم ولا يجوز حتى يسمى الجنس
منه فيقول ساسما أسودا أو أسوس يصف لونه بنسبته إلى العلط من ذلك الصنف أو إلى أن يكون منه دقة أو ما
إذا اشتريت جلة قلت فاقا أو أوساطا أو غلاطا وزن كذا وكذا أو ما إذا اشتريته مختلفا قلت كذا وكذا
رطلا غلطا وكذا وكذا أو وسطا وكذا وكذا رقيقا لا يجوز فيه غير هذا فان تركت من هذا شيئا فسد السلف
وأحب لو قلت سمعا فان لم تقبله فليس لك فيه عتد لان العتد عنه السباح وهي عيب فيه تنقصه وكل
ما كان فيه عيب ينقصه لما راده لم يلزم المشتري وهكذا كل ما اشتري للتجارة على ما وصفت لك لا يجوز
الامدرو عام معلوما أو موزنا معلوما بما وصفت (قال) وما اشتري منه محطبا أو قلبه ووصف حطب سمر أو سلم
أو حوض أو أراك أو قرظ أو عرعر ووصف بالغلط والوسط والدقة وموزنا فان ترك من هذا شيئا لم يحجز
ولا يجوز أن يسلف عددا ولا حزم ولا غير موصوف موزون بحال ولا موزون غير موصوف بغلظه ودقته
وجنسه فان ترك من هذا شيئا فسد السلف (قال) فأما عديان القسي فلا يجوز السلف فيها إلا بامر
قلبا يكون فيها موجودا فإذا كان فيها موجودا جاز ذلك أن يقول عود شوحة حذل من نبات أرض كذا
السهل منها أو الجبل أو دقيق أو وسط طوله كذا وعرضه كذا وعرض رأسه كذا ويكون مستوي
النبته وما بين الطرفين من الغلط فكل ما أمكن فيه هذه الصفة مع جاز وما لم يمكن لم يحجز ذلك أن عديان
الأرض تختلف فتباين السهل والجبل منها يتباين والوسط والدقيق يتباين وكل ما فيه هذه الصفة من شريان
أو نبع أو غيره من أصناف عديان القسي جاز وقال فسه خوطا أو فلقا والقلعة أقدم نباتا من الخوط
والخوط الشاب ولاخيه في السلف في قداح النبل شوحة كانت أو قنأ وغير ذلك لان الصفة لا تقع عليها
وانما تفادى حل في الثخانة وتباين فيها فلا يسد على ذرع ثخانتها ولا يتقارب فخير أقل ما تقع عليه الثخانة كما
تخير في الشباب

(باب السلف في الصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز السلف في الصوف حتى يسمى صوف ضان بلد كذا الاختلاف أصواف
الضأن بالبلدان ويسمى لون الصوف لاختلاف ألوان الأصواف ويسمى بجيده أو نقيا ومغسولا بالما يلقى به
بما يثقل وزنه ويسمى طولا أو قصارا من الصوف لاختلاف قصاره وطوله ويكون بوزن معلوم فان ترك
من هذا شيئا واحد فسد السلف فيه وإذا جاء بأقل مما يقع عليه اسم الطول من الصوف وأقل مما يقع عليه
اسم الجودة وأقل مما يقع عليه اسم البياض وأقل مما يقع عليه اسم النقا وجابه من صوف ضأن البلد الذي
سمى بزم المشتري قال ولو اختلف صوف الأناث والكباش ثم كان يعرف بعد الجزاء لم يحجز حتى يسمى صوف
لحول أو أناث وان لم يتباين ولم يكن يتميز فيعرف بعد الجزاء فوصفه بالطول وما وصفت جاز السلف فيه
ولا يجوز أن يسلف في صوف غنم رجل بعينها لانه قد تنلف وتأنى الآفة على صوفها ولا يسلف إلا في شيء

والأقطاع ضربان
أحدهما ماضى
والثاني أقطاع ارفاق
لأتمليك مثل المقاعد
بالأسواق التي هي
طريق المسلمين فن قعد
في موضع منها للبيع
كان بقدر ما يصلح له
منها ما كان معبأ فيه
فإذا فارقه لم يكن له
منه من غيره كافتية
العرب وفساططهم
فإذا اتجمعوا لم يملكوا
بها حيث تركوا

(أقطاع المعادن وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه
الله وفي أقطاع المعادن
قولان أحدهما أنه
يختلف أقطاع الأرض
لأن من أقطع أرضا فيها
معادن أو عملها وليست
لأحد سواء كانت ذهباً
أو فضة أو نحاساً
أو ما يخلص الأعمونة
لأنه باطن مستكن
بين ظهري تراب أو
حجارة كانت هذه
كالمسوات في أنه أن
يقطعه أياها ومخالفة

للوآت في أحد القولين

فان الموات اذا احييت
مرة ثبت احيائها
وهذه في كل يوم يبدأ
احيائها بالبطون ما فيها
ولا ينبغي أن يقطع من
المعادن الا قدر ما يحتمل
على أنه ان عطله لم يكن
له منع من أخذه ومن
يحتسبه في ذلك أنه
يسع الارض وليس له
يسع المعادن وانها
كأثير تحضر بالبادية
فتكون لحافرها ولا
يكون له منع الماشية
فضل ماؤها وكالمزحل
بالبادية هو الحق به فاذا
تركه لم يمنع منه من زله ولو
أقطع أرضاً فاحياها ثم
ظهر فيها معدن ملكه
ملك الارض في القولين
معاوكل معدن عمل فيه
جاهلي ثم استقطعه
رجل فقيه أو اقبل
أحدها أنه كالبر الجاهلي
والماء العذ فلان يمنع
أحد أن يعمل فيه
فاذا استبقوا اليه فان
وسعهم عملوا معاوان
ضاق أقرع بينهم أي هم
(١) قوله والكلا بجملة
الخ كذا بالاصول ولم
يحدد بهذا المعنى في
كتب اللغة التي بأيدينا
واعلم بحرف عن الكندي
جميع كدية بالادال المهمة
وزان غرقه وحرره
٨١ مصححه

موصوف مضمون موجود في وقته لا يخطئ ولا يجوز في صوف غنم رجل بعينها لانه يخطئ ويأتي على
غير الصفة ولو كان الاجل فيها ساعة من النهار لان الافة قد تأتي عليها وعلى بعضها في تلك الساعة وكذلك
كل سلف مضمون لا يخبر في أن يكون في شيء بعينه لانه يخطئ ولا يخبر في أن يسلفه في صوف بلا صفة ويريه
صوفا فيقول استوفيه من ذلك على بياض هذا ونقائه وطوله لان هذا أقديهم فلا يدري كيف صفته فيصير
السلف في شيء مجهول قال وان أسلم في وبر الابل أو شعر المعزى لم يجز الا كما وصفت في الصوف ويبطل منه
ما يبطل منه في الصوف لا يختلف

(باب السلف في الكر سف)

(قال الشافعي) رحمه الله لا يخبر في السلف في كرسف بجوزة لانه ليس بمصلحة في أن يكون مع جوزة انما
جوزة قشرة طرح عنه ساعة يصلح ولا يخبر فيه حتى يسمى كرسف بلد كذا وكذا أو يسمى جيدا أو رديشا أو يسمى
أبيض نقياً أو أسمر ووزن معلوم وأجل معلوم فان ترك من هذا شيئاً واحداً لم يجز السلف فيه وذلك أن
كرسف البلدان يختلف فيلين ويخشن ويطول شعره ويقصر ويسمى ألوانها ولا يخبر في السلم في كرسف
أرض رجل بعينها كما وصفت قبله ولكن يسلم في صفة مأمونة في أيدي الناس وان اختلف قديم الكر سف
وجدد به سماه قديماً أو حديثاً من كرسف سنة أو سنتين وان كان يكون ندياً سماه جافاً لا يجوز في فيه غير
ذلك ولو أسلم فيه متقى من حبه كان أحب الي ولا أرى بأساً أن يسلم فيه بحبه وهو كالسوى في الثمر

(باب السلف في القر والكتان)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا ضبط القر بان يقال قر بلد كذا ووصف لونه وصفاً ونقائه وسلامته من
العيب ووزنه فلا بأس بالسلف فيه ولا يخبر في أن يترك من هذا شيئاً واحداً فان ترك لم يجز فيه السلف وان
كان لا يضبط هذا فيه لم يجز فيه السلف وهكذا الكتان ولا يخبر في أن يسلف منه في شيء على عين يأخذها
عنده لان العين تهلك وتتغير ولا يجوز السلف في هذا وما كان في معناه الا بصفة تضبط وان اختلف طول
القر والكتان فبان طول سمي طوله وان لم يختلف جاء الوزن عليه وأحرأه ان شاء الله تعالى وما سلف فيه
كيلاً لم يستوف وزناً لا اختلاف الوزن والكيل وكذلك ما سلف فيه وزناً لم يستوف كيلاً

(باب السلف في الجارة والارحية وغيرها من الجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في جارة النيان والجارة تفاضل بالالوان والاجناس والعظم
فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى منها أخضر أو أبيض أو زهر أو سبلانياً باسمه الذي يعرف به وينسب اليه
الصلابة وأن لا يكون فيه عرق ولا كلا (١) والكلا بجملة محلوقة مدوكة صلاب لا تحبب الحديد اذا ضربت
تتكسر من حيث لا يريد الضارب ولا تكون في النيان الاغشا (قال) ويصف كبرها بان يقول
ما يحمل البعير منها يجري أو ثلاثة أو أربعة أو ستة بوزن معلوم وذلك أن الاجال تختلف وأن الجارين
يكونان على بعير فلا يعتدلان حتى يجعل مع أحدهما حجر صغير وكذلك ما هو أكثر من جارين فلا يجوز
السلف في هذا الا بوزن أو أن يشتري وهو يرى فيكون من يبيع الجراف التي ترى قال وكذلك لا يجوز
السلف في النقل والنقل بجملة صغار الابلان يصف صغاراً من النقل أو حشواً أو دواخل فيعرف هذا
عند أهل العلم به ولا يجوز الاموزة ولا لا يكال للجافية ولا تحبب به صفة كما تحبب بالشوب والحويان وغيره
مما يباع عدداً ولا يجوز حتى يقال صلاب واذا قال صلاب فليس له رخو ولا كذا ولا تمتقت قال
ولا بأس بشراء الرخام ويصف كل رخامة منه بطول وعرض ونخانة وصفاء وجوده وان كانت تكون لها

تساريع (١) مختلفة يتبين فضلها منها وصف تساريع وان لم يكن اكتفى بما وصفت فان جاء بها فاختلف فيها أربها أهل البصر فان قالوا يقع عليها اسم الجودة والصفاء وكانت بالطول والعرض والقامة التي شرط لزمته وان نقص واحد من هذه لم تلمز له قال ولا بأس بالسلف في حجارة المرمر بعظم ووزن كما وصفت في الحجارة قبله وبصفاء فان كانت له أجناس تختلف والأران وصفه بأجناسه وألوانه قال ولا بأس أن يشتري آنية من مرمر بصفة طول وعرض وعمق وثخانة وصناعة ان كانت تختلف فيه الصنعة وصف صنعتها ولو وزن مع هذا كان أحب الي وان ترك وزنه لم يفسده ان شاء الله تعالى وان كان من الارحام شئ يختلف ببلده فتكون حجارة بلد خير من حجارة بلد لم يجز حتى يسمى بحجارة بلد ويصفها وكذلك ان اختلفت حجارة بلد وصف جنس الحجارة

(باب السلف في القصة والنورة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا بأس بالسلف في القصة والنورة ومناخ البنيان فان كانت تختلف اختلافا شديدا فلا يجوز السلف فيها حتى يسمى نورة أرض نذا أو قصة أرض نذاو يشترط جودة أو رداءة أو يشترط بياضا أو سمره أو أى لون كان اذا تفاضلت في ألوان ويشترط لها بكيلى معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ولا خير في السلف فيها أحوال ولا مكاييل لانها تختلف (قال الشافعي) ولا بأس أن يشتريها أحوالا ومكاييل وخزافا في غير أحوال ولا مكاييل اذا كان المتنازع حاضر او المتبايعان حاضرين قال وهكذا المدر لا بأس بالسلف فيه كلاما معلوما ولا خيرا فيه أحوالا ولا مكاييل ولا جزافا ولا يجوز الأبكيل وصفه جيدا أو رديا ومصدر موضع كذا فان اختلفت ألوان المدر في ذلك الموضع وكان لبعضها على بعض فضل وصف المدر أخضر أو أشهب أو أسود قال واذا وصفه جيدا أنت الجودة على البراءة من كل ما خالفها فان كان فيه سبخ أو كذا ان أو حجارة أو بطعام لم يكن له لان هذا يخالف الجودة وكذلك ان كانت النورة والقصة هي المسلف فيها لم يصلح الا كما وصفت بصفة قال وان كانت القصة والنورة مطيرتين لم يلزم المشتري لان المطير عيب فيهما وكذلك ان قدمت اقدم ما يضر بهما لم يلزم المشتري لان هذا عيب والمطر لا يكون فسادا للمدر اذا عادجا فاجاله

(باب السلف في العدد)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله لا يجوز السلف في شئ عددا الا ما وصفت من الحيوان الذي يضبط سنه وصفته وجنسه والثياب التي تضبط بجنسها وحليتها وزرعها والخشب الذي يضبط بجنسها وصفته وزرعها وما كان في معناه لا يجوز السلف في البطيخ ولا القناء ولا الخبار ولا الرمان ولا السفرجل ولا الفرسك ولا الموز ولا الحوز ولا البيض أى بيض كان دجاج أو حمام أو غيره وكذلك ما سواه مما يتبايعه الناس عددا غير ما استثنيت وما كان في معناه لا يختلف العدد ولا شئ يضبط من صفة أو بيع عدد فيكون مجهولا الا أن يقدر على أن يكال أو يوزن فيضبط بالكيل والوزن

(باب السلم في الماء كولا أو وزنا)

(قال الشافعي) رحمه الله أصل السلم فيما يتبايعه الناس أصلا ان كان منه يصغر ونسوى خالقه فيجتمه المكيال ولا يكون اذا كيل تجا في المكيال فتكون الواحدة منه بائنة في المكيال عريضة الاسفل دقيقة الرأس أو عريضة الاسفل (٢) والرأس دقيقة الوسط فاذا وقع شئ الى جنبها منعه عرض أسفلها من أن يلصق بها ووقع في المكيال وما بينهما وبينه متجانف ثم كانت الطبقة التي فوقه منه هكذا لم يجز أن يكال

واستثنى

يبدأ ثم يتبع الآخر فالآخر حتى يتأسوا فيه والثاني للسلطان أن يقطعه على المعنى الاول يعمل فيه ولا يملكه اذا تركه والثالث يقطعه فيملكه ملك الارض اذا أحدث فيها عمارة وكل ما وصفت من احياء الموات واقطاع المعادن وغيرها فاعنيته في عفو بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه مملوك وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد العجم فعامره كله لمن ظهر عليه من المسلمين على نجسة أسهم وما كان في قسم أحدهم من معدن ظاهر فهو له كما يقع في قسمة العامر بقبضته فيكون له وكل ما كان في بلاد العتوة مما عمر مرة ثم ترك فهو

(١) قوله تساريع

الذي في كتب اللغة

أساريع أى خطوطه

(٢) قوله أو عريضة

الاسفل والرأس الخ

كذا في نسختين وفي أخرى

بدله أو عريضة الرأس

دقيقة الاسفل والوسط

اه كتبه مصححه

كالعاصر التام العماره
مثل ما ظهرت عليه
الانهار وعبر غير ذلك
على نطف السماء أو
بالرشاء وكل ما كان لم
يعمر قط من بلادهم فهو
كالسوات من بلاد
العرب وما كان من
بلاد الجسم صلبا
كان لهم فلا يؤخذ منهم
غير ما صولحوا عليه الا
بأذنهم فان صولحوا
على أن للسلمين الارض
ويكسون أحرا انهم
عالمهم لمسلمون بعد
فالارض كلها صليح
ونحسها لاهل الخمس
وأربعة أجناسها الجماعة
أهل التي وما كان
فهم من موات فهو
كالوات غيره فان وقع
الصليح على عامرها
ومواتها كان السوات
عالم كلن ملك العامر

(١) هذا الباب تقدم
بحروفه بعد مسئلة بيع
القمح في سنبله في نسخة
السراج البلقيني وأعاد
هنا تبعا لباقي النسخ
فأعلم كتبه معجمه

واستدلنا على أن الناس انما تركوا كبله لهذا المعنى ولا يجوز أن يسلف فيه كيلا وفي نسبه هذا المعنى
ما نظم واستند فصار يقع في المكيال منه الشيء ثم يقع فوقه منه شيء معترض وما بين القائم تحته متجاف
فيسد المعترض الذي فوقه الفرجة التي تحته ويقع عليه فوقه غيره فيكون من المكيال شيء فارغ بين الفراغ
وذلك مثل الرمان والسفرجل والخيار والباذنجان وما أشبهه مما كان في المعنى الذي وصف ولا يجوز
السلف في هذا كيلا ولو زاد في عليه المتبايعان سلفا وما صغروا كان يكون في المكيال فينتلي به المكيال
ولا يجافي التما في السنين مثل التمر وأصغره مما لا يختلف خلقته اختلافا متباينا مثل السمسم وما أشبهه
أسلم فيه كيلا (قال) وكل ما وصف لا يجوز السلف فيه كيلا فلا بأس بالسلف فيه وزنا وأن يسمى كل صنف
منه اختلاف باسمه الذي يعرف به وان شرط فيه عظيما أو صغيرا فإذا أتى به أقل ما يقع عليه اسم العظم ووزنه
جاز على المشتري فأما الصغير فأصغره يقع عليه اسم الصغر ولا احتاج إلى المسئلة عنه (قال) وذلك مثل
أن يقول أسلم اليك في خبز خراساني أو بطيخ شامي أو رمان مليسي أو رمان حراني ولا يستغنى في الرمان
عن أن يصف طعمه محلو أو خرا أو حامضا فأما البطيخ فليس في طعمه ألوان ويقول عظام أو صغار ويقول
في القناء هكذا فيقول قناء طوال وقناء مدحرج وخيار يصفه بالعظم والصغر والوزن ولا يخفى أن يقول
قناء عظام أو صغار لانه لا يدري كم العظام والصغار منه الآن يقول كذا وكذا، طلامنه صغارا وكذا وكذا
وطلامنه كبارا وهكذا الدباء وما أشبهه فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه (قال الشافعي) ولا بأس بالسلف في
البقول كلها إذا سمي كل جنس منها وقال هندبا أو جرجيرا أو كرا أو خسا وأي صنف من السلف فيه منها وزنا
معلوما لا يجوز الاموزنا فان ترك تسمية الصنف منه أو الوزن لم يجز السلف (قال الشافعي) وان كان
منه شيء يختلف صغاره وكباره لم يجز إلا أن يسمى صغيرا أو كبيرا كالقنيط يختلف صغاره وكباره وكالجزر
والجزر وما اختلف صغاره وكباره في الطعم والتمن (قال) ويسلف في الحوز وزنا وان كان لا يجافي في
المكيال كما وصفت أسلم فيه كيلا والوزن أحب إلى وأصح فيه قال وقصب السكر إذا شرط محله في وقت
لا ينقطع مع أيدي الناس في ذلك البلد فلا بأس بالسلف فيه وزنا ولا يجوز السلف فيه وزنا حتى يشترط صفة
القصب ان كان يتباين وان كان أعلاه مما لا حلاوة فيه ولا منفعة فلا يتبايع إلا أن يشترط أن يقطع أعلاه
الذي هو به من الميزة وان كان يتبايع وي طرح ما عليه من القشر ويقطع بجمع عروقه من أسفل قال
ولا يجوز أن يسلف فيه حزم ولا عدد لانه لا يوقف على حده بذلك وقد رآه ونظر اليه قال ولا يخفى أن يشتري
قصباً ولا يقبل ولا غيره مما يشبهه بان يقول اشتري مثل زرع كذا وكذا فداناً ولا كذا وكذا حزم من بقل إلى
وقت كذا وكذا الان زرع ذلك يختلف فيقل ويكثر ويحسب ويقبض وأفسدناه لاختلافه في القلة
والكثرة لما وصفت من أنه غير مكبل ولا موزون ولا معروف القلة والكثرة ولا يجوز أن يشتري هذا الا
منظورا اليه وكذلك القصب والقرط وكل ما أنبت الارض لا يجوز السلف فيه الا وزناً وكبلاً بصفة مضمونة
لا من أرض بعينها فان أسلف فيه من أرض بعينها فالسلف فيه منتقض (قال) وكذلك لا يجوز
في قصب ولا قرط ولا قصب ولا غير مجزوم ولا أحمال ولا يجوز فيه الاموزنا موصوفاً وكذلك الثين وغيره
لا يجوز الا مكبلاً أو موزوناً من جنس معروف اذا اختلفت أجناسه فان ترك من هذا شيئاً لم يجز السلف
فيه والله أعلم

(باب بيع القصب والقرط) (١)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه قال في القصب لا يباع
الاجرة أو قال صرمة (قال الشافعي) وبهذا نقول لا يجوز أن يباع القرط الاجرة واحدة عند بلوغ الجزاز
وبأخذ صاحبه في جزاه عند ابتداءه فلا يؤخر مده أكثر من قدر ما يمكنه جزاه فيه من يومه (قال الشافعي)

فإن اشتراه ثابته على أن يدعه أياما يطول أو يقل أو غير ذلك فكان يز يد في تلك الأيام فلا خير في الشراء والشراء مفسوخ لأن أصله للبائع وفرعه الظاهر للمشتري فإذا كان يطول فيخرج من مال البائع إلى مال المشتري منه شيء لم تقع عليه صفة البيع فبذلك كانت قد أعطيت المشتري ما لم يشتر وأخذت من البائع ما لم يبيع ثم أعطيته منه شيئا مجعولا ولا يرى بعين ولا يضبط بصفة ولا يتميز فيعرف ما للبائع فيه ما للمشتري فيفسد من وجوه (قال) ولو اشتراه ليقطعه فتركه وقطعه يمكن له مدة يطول في مثلها كان البيع فيه مفسوخا إذا كان على ما شرط في أصل البيع أن يدعه لما وصفت مما اختلط به من مال البائع مما لا يتميز كما لو اشترى حنطة بخرافا وشرط له أنها إن انتهت عليها حنطة له فهي داخلية في البيع فأنهات عليها حنطة للبائع لم يمتنعها انفسخ البيع فيها لأن ما اشترى لا يتميز ولا يعرف قدره مما لم يشتر فيعطي ما اشترى ويمتنع ما لم يشتر وهو في هذا كله بائع شيء قد كان وشي لم يكن غير مضمون على أنه إن كان دخل في البيع وإن لم يكن لم يدخل معه وهذا البيع مما لا يختلف المسلمون في إفساده لأن رجلا لو قال أبيع شيئا إن نبت في أرضي بكذا فإن نبتت أو نبت قليلا لم يملك الثمن كان مفسوخا وكذلك لو قال أبيع شيئا إن جاءني من تجاري بكذا وإن لم يأت لم يملك الثمن قال ولكنه لو اشتراه كما وصفت وتركه غير شرط أياما وقطعه يمكنه في أقل منها كان المشتري منه بالخيار في أن يدعه له الفضل الذي له بلائع أو ينقص البيع قال كما يكون إذا باعه حنطة جزأ فأنهات عليها حنطة له فالبايع بالخيار في أن يسلم ما باعه وما زاد في حنطته أو يرد البيع لاختلاط ما باع مما لم يبيع قال وما أفسدت فيه البيع فأصاب القصب فيه آفة تلفقه في يد المشتري فعلى المشتري ضمانه بقبضه وما أصابته آفة تنقصه فعلى المشتري ضمان ما نقصه والزرع للبائع وعلى كل مشتري شراء فاسدا أن يردّه كما أخذه وأخيرهما أخذه وضمائنه إن تلف وضمن نقصه إن نقص في كل شيء

باب السلف في الشيء المصلحة لغيره

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل صنف من السلف فيه وحده فخلط منه شيء بشيء غير جنسه مما يبيح فيه فلا يزال به بحال سوى الماء وكان الذي يختلط به قائما فيه وكان ما يصلح فيه السلف وكانا مختلفين لا يتميزان فلا خير في السلف فيهما من قبل أنهما إذا اختلطا لم يتميز أحدهما من الآخر لم أذكر كم قبضت من هذا وهذا فكنت قد أسلفت في شيء مجهول وذلك مثل أن أسلم في عشرة أرطال سويق لوز فليس يتميز السكر من دهن اللوز ولا اللوز إذا خلط به أحدهما فيعرف القابض المتباع كم قبض من السكر ودهن اللوز والوز فلما كان هكذا كان يباع مجهولا وهكذا أن أسلم إليه في سويق ملتوث مكمل لاني لا أعرف قدر السويق من الزيت والسويق يزيد كياه بالثبات ولو كان لا يزيد كان فاسدا من قبل أني ابتعت سويقا وزيتا والوز يباع مجهول وإن كان السويق معروفا (قال الشافعي) في أكثر من هذا المعنى الأول أن لا يجوز أن أسلم البيل في فالوزج ولو قلت ظاهرا الحلاوة أو ظاهر الدسم لم يجوز لاني لا أعرف قدر النشاستق (١) من العسل والسكر والدهن الذي فيه سمن أو غيره ولا أعرف حلاوته أمن عسل فخل كان أو غيره ولا من أي عسل وكذلك دسمه فهو لو كان يعرف ويعرف السويق الكثير اللات كان كما يخالف صاحبه فلا يتميز غير معروف وفي هذا المعنى لو أسلم إليه في أرطال حبس لأنه لا يعرف قدر التمر من الاقط والسمن (قال) وفي مثل هذا المعنى اللحم المطبوخ بالازرار والمخ والخل وفي مثله البجاج المحشو بالذقني والازرار والذقني وحده أو غيره لأن المشتري لا يعرف قدر ما يدخل من الازرار ولا البجاج من الحشو لاختلاف أجوافها والحشوف فيها ولو كان يضبط ذلك بوزن لم يجوز لأنه إن ضبط وزن الجلا لم يضبط وزن ما يدخله ولا كيله (قال) وفيه معنى يفسده سوى هذا وذلك أنه إذا اشترط نشاستقا جيدا أو عسلا جيدا لم يعرف جودة النشاستق معمولا ولا العسل معمولا لقلب النار واختلاط أحدهما بالآخر فلا يوقف على حده أنه من شرطه هو أم لا (قال) ولو سلف في لحم مشوي بوزن أو مطبوخ لم يجوز لأنه لا يجوز

كما يجوز بيع المصروف من بلاد المسلمين إذا حاز رجل ومن عمل في معدن في أرض ملكها لفسده فأنخرج منه فلما لكها وهو متعدد بالعمل وإن عمل بآذنه أو على أن ماخرج من عمله فهو له فساء أو أكثر هذا أن يكون هبة لا يعسر فيها الواهب ولا الموهوب ولا يجوز ولم يقبض والاذن الخيار في أن يتم ذلك أو يرد وليس كإدابة يأذن في ركوبه لأنه أعرف بما أعطاه وقبضه (قال الشافعي) رحمه الله وقال النسبي مسلي الله عليه وسلم من منع فضل ما لم ينفع به الكلا منعه الله فضل رحمة يوم القيامة (قال الشافعي) رحمه الله وليس له منع الماشية من فضل مائه وله أن يمنع ما يستقي به الزرع أو الشجر إلا بآذنه

(١) قوله النشاستق ويقال فيه النشاسته والنشاستج وهو النشا الذي لهوالب الحنطة كما في القاموس وشرحه كنهه

أن يسلف في الصم الاموصوف باسمائه وقد تخفى مشيوا اذا لم تكن سمائة فاخترة وقد يكون أعجف فلا
يخلص أعجف من سمينه ولا منقه من سمينه اذا تقارب واذا كان مطبوخا فهو أمد أن يعرف أمد سمينه
لأنه قد بطر ح أعجفه مع سمينه ويكون مواضع من سمينه لا يكون فيها سمينه واذا كان موضع مقطوع
من اللحم كانت في بعضه دلالة على سمينه ومنقيه وأعجفه فكل ما اتصل منه مثله (قال) ولا خير في أن
يسلم في عين على أنها تدفع اليه مغيرة بحال لأنه لا يستدل على أنها تلك العين اختلف كيلها ولم يختلف وذلك
مثل أن يسلفه في صاع حنطة على أن يوفيه اياها دقيقا اشتراط كيل الدقيق أو لم يشترطه وذلك أنه اذا وصف
جنسا من حنطة وجوده فصارت دقيقا أشكل الدقيق من معينين أحدهما أن تكون الحنطة المشروطة مائة
فقط من حنطة تقاربها من حنطة الشام وهو غير المائي ولا يخلص هذا والاخر أنه لا يعرف مكيلة الدقيق
لأنه قد يكبر اذا طمن ويقل وان المشتري لم يستوف كيل الحنطة وانما يقبل فيه قول البائع (قال) وقد يقصفه
غيرنا من وجه آخر من أن يقول للطحنه اجارة لها قيمة لم تسم في أصل السلف فاذا كانت له اجارة فليس يعرف
عن الحنطة من قيمة الاجارة فيكون سلفا مجهولا (قال الشافعي) وهذا وجه آخر يجده من أفسده فيه مذهبا
والله تعالى أعلم (قال) وليس هذا كما يسلفه في دقيق موصوف لأنه لا يضمن له حنطة موصوفة وشرط عليه
فيها عملا بحال انما ضمن له دقيقا موصوفة وكذلك لو أسلفه في ثوب موصوف بذرع يوصف به الثياب جاز وان
أسلفه في غزل موصوف على أن يعمل له ثوبا يجز من قبل أن يصفه الغزل لا يعرف في الثوب ولا تعرف
حصاة الغزل من حصاة العمل واذا كان الثوب موصوفا وعرفت صفته (قال) وكل ما أسلف فيه وكان يصلح
بشيء منه لا يفتره فشرطه مصلحا فلا بأس به كما يسلم اليه في ثوب وشيء أو مسيرا وغيرهما من صبغ الغزل وذلك
أن الصبغ فيه كاصل لون الثوب في السمرة واليباض وأن الصبغ لا يغير صفة الثوب في دقة ولا صفافة
ولا غيرهما كما يتغير السويق والدقيق بالثبات ولا يعرف لونهما وقد يشترى ان عليه ولا طعمهما وأكثرا
يشترى ان عليه ولا خير في أن يسلم اليه في ثوب موصوف على أن يصبغه مضر جان قبل أنه لا يوقف على حد
التضريح وان لم يكن الثياب ما يأخذ من التضريح أكثر مما يأخذ مثله في الذرع وأن الصفقة وقعت على شيئين
مترفين أحدهما ثوب والاخر صبغ فكان الثوب وان عرف مصبوغا بخبسه قد عرفه فالصبغ غير معروف
قدره وهو مشتري ولا خير في مشتري الى أجل غير معروف وليس هذا كما يسلم في ثوب عصب لان الصبغ زينة
له وأنه لم يشتر الثوب الا وهذا الصبغ قائم فيه قيام العمل من التسج ولون الغزل فيه قائم لا يغيره عن صفته
فاذا كان هكذا جاز واذا كان الثوب مشتري بلا صبغ ثم أدخل اصبعه قبل أن يستوفي الثوب ويعرف
الصبغ لم يجز لما وصفت من أنه لا يعرف غزل الثوب ولا قدر الصبغ (قال الشافعي) ولا بأس أن يسلفه
في ثوب موصوف يوفيه اياه مقصورا قصارة معروفة أو مغسولا غسلا نقيما من دقيقه الذي ينسج به ولا خير
في أن يسلم اليه في ثوب قد لبس أو غسل غسلة من قبل أنه يغسله غسلة بعد ما ينسجه وقبل لا يوقف على حد
هنا ولا خير في أن يسلم في حنطة مباولة لان الابتلال لا يوقف على حد ما يريد في الحنطة وقد تغير الحنطة
حتى لا يوقف على حد صفتها كما يوقف عليها باسنة ولا خير في السلف في مجمر مطري ولو وصف وزن التطرية
لأنه لا يقدر على أن يزن التطرية فيخلص وزنها من وزن العود ولا يضبط لأنه قد يدخله الغير بما تنوع له الدلالة
بالتطرية له على جودة العود وكذلك لا خير في السلف في الغالية ولا شيء من الادهان التي فيها الاتفال لأنه
لا يوقف على صفته ولا قدر ما يدخل فيه ولا يميز ما يدخل فيه (قال) ولا بأس بالسلف في دهن حب البان قبل
أن ينشئ شيء وزنا أو كرهه منشوشا لأنه لا يعرف قدر الدش منه ولو وصفه بريح كرهته من قبل أنه لا يوقف
على حد الريح (قال) وأكرهه في كل دهن طيب قبل أن يستوفي وكذلك لو سلفه في دهن مطيب أو ثوب
مطيب لأنه لا يوقف على حد الطيب كما لا يوقف على الألوان وغيرها مما ذكر في أدهان البلدان تتفاضل
في بقاء طيب الريح على الماء والعرق والقدم في الحنو وغيره ولو شرط دهن بلد كان قد نسبته فلا يخلص كما

(كتاب العطايا)
والصدقات والحبس
وما دخل في ذلك من
كتاب السائبة
(قال الشافعي) رحمه
الله يجمع ما يعطى الناس
من أموالهم ثلثة
وجوه ثم ينسحب كل
وجه منها في الحياة
منها وجهان وبعد الممات
منها وجه فمافي الحياة
الصدقات واحتج فيها
بأن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ملك مائة
سهم من خبيرة فقال
يا رسول الله لم أصب
مالمثله قط وقد أردت
أن أتقرب به الى الله
تعالى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم حبس
الأصل وسبل الثرة
(قال الشافعي) رحمه
الله فلما أجاز صلى الله
عليه وسلم أن يحبس
أصل المال وسبل الثرة
دل ذلك على اخراجه
الأصل من ملكه الى أن
يكون محبوبا لا يملك من
سبل عليه ثم يبيع أصله
فصار هذا المال مائنا
لما سواه ومجتمعا لان
يخرج العبد من ملكه
بالعتق لله عز وجل الى

تخلص الثياب فتعرف بالمدانهم المحسبة واللون وغير ذلك قال ولا بأس أن يسلف في طست أو تور من نحاس أحمر أو أصفر أو وشبهه أو رصاص أو حديد أو يشترطه بسعة معروفة ومضرباً ومفرغاً وبسعة معروفة وبصفة بالثخانة أو أنزقه ويضرب به أحلاً كهو في الثياب وإذا جاء به على ما يقع عليه اسم الصفة والسرط لزمه ولم يكن له رده (قال) وكذلك كل إناء من جنس واحد ضبطت صفته فهو كالطست والقنقم قال ولو كان يضبط أن يكون مع شرط السعة ووزن كان أصح وإن لم يشترط وزناً صح إذا اشترط سعة كما يصح أن يتناع ثوباً بسعة وشئ وغيره بصفة وسعة ولا يجوز فيه إلا أن يدفع ثمنه وهذا شراء صفة مضبوطة فلا يجوز فيها إلا أن يدفع ثمنها وتكون على ما وصفت (قال) ولو شرط أن يعمل له طست من نحاس وحديد أو نحاس ورصاص لم يجز لانهم لا يخلصان فيعرف قدر كل واحد منهما وليس هذا كالصبيغ في الثوب لان الصبيغ في ثوبه زينة لا يغيره أن تضبط صفته وهذا زيادة في نفس الشئ المصنوع قال وهكذا كل ما صنعت ولا خيري أن يسلف في قلنسوة محشوة وذلك أنه لا يضبط وزن حشوها ولا صفته ولا يوقف على ضبطاتها ولا يشترط هذه الألبانيد ولا خيري أن يسلف في خفين ولا تعلين مخروزين وذلك أنهما لا يوصفان بطول ولا عرس ولا تضبط جلودهما ولا ما يدخل فيهما وإنما يجوز في هذا أن يتناع الثعلين والنراكين ويتأجر على الحدووي على خرازان الخمين ولا بأس أن يتناع منه صفاً أو قد أحاط من نحو معروف وبصفة معروفة وقدره معروف من السكر والصغرو المعق والضيق واشترط أي عمل ولا بأس أن كانت من قوارير ويشترط جنس قوارير هارورقه وثخانتها ولو كانت القوارير بوزن مع السلفة كان أحب إلى وأصح للسلف وكذلك كل ما عمل فلم يخلط بغيره والذي يخلط بغيره النبل فهارش ونصال وعقب ورومة والنصال لا يوقف على حده فأكره السلف فيه ولا أحيزه قال ولا بأس أن يتناع أجرة بطول وعرض وثخانة ويشترط من طين معروف وثخانة معروفة ولو شرط طوراً كان أحب إلى وإن تركه فلا بأس أن شاء الله تعالى وذلك أنه إنما هو بيع صفة وليس يخلط بالطين غيره عما يكون الطين غير معروف القدر منه وإنما هو يخلطه الماء والماء مستهلك فيه والنار شئ ليس منه ولا فاقم فيه وإنما هي أجرة صلاح وإنما يباعه بصفة ولا خيري أن يتناع منه لئلا يخلط أن يطبخه فبوقبه أياه أجرة وذلك أنه لا يعرف قدر ما يذهب في طبخه من الحطب وأنه قد يتلوهج ويهدد فان استلذه على المشتري كافد أبطلنا شيئاً استوجبناه أن الزمناه أياه أن الزمناه بغير ما شرط لنفسه

باب السلف يخل في أخذ السلف بعض رأس ماله وبعض سلفه

(والشافعي) رحمه الله من سلف ذهابي طعام موصوف فعل السلف فاعماله طعام في ذمة بائعه فان شاء أخذه كما سخط وفيه أياه وإن شاء تركه كما يترك سائر حرقه إذا شاء وإن شاء أخذ بعضه وأنظره ببعض وإن شاء أياه منه كله وإذا كان له أن يقبله من كله إذا اجتمع على الأقلية كان له إذا اجتمع أن يقبله من بعضه فمكون ما أقاله منه كما ينبغي ما عاين به من كله إذا كان لازماً له بصفته فان شاء أخذه وإن شاء تركه ولا فرق بين السلف في هذا وبين طعام له عليه من وجه غير السلف وقال ولكن إن حل له طعام فقال أعطيك مكان ما ليس بالطعام على فمما غيره أو عرضاً من العروض لم يجز لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاماً لم يوفل به حتى يسوفه وأعمال هذا السلف طعام فاذا أخذ غيره به فقد باعه قبل أن يستوفيه وإذا أقاله منه أو من بعضه فالأقالة ليست ببيع إنما هي نقض بيع تراصياً بنقض العقد الأولى التي وجبت لكل واحد منهم ما على صاحبه فان قال قائل ما الخجة في هذا فالقياس والمعول مكتني به فيه فان قال فهل فيه أثر عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمر بن دينار (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن عطاء كان لاربي بأساً أن يقبل رأس ماله منه أو ينطيه أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي

غير مالك فلكه بذلك منفعة نفسه لا رقبته كما يملك المحسن عليه منفعة المال لا رقبته ويحرم على المحسن أن يملك المال كما يحرم على المعتق أن يملك العبد (قال) الشافعي ويتم الحرس وإن لم يمسس لأن عمر رضي الله عنه هو المصدن بأسر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزل يلى صدقته فيما يبعث حتى قبضه الله ولم يزل يلى رضي الله عنه بلى صدقته حتى لقي الله تعالى ولم يزل يلى الله صلى الله عليه وسلم عنهما بلى صدقتهما حتى قبض الله الله عز وجل الشافعي رحمه الله قد رآه ذكره أنه أن قاله بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة بماله ع. لي بنى هاشم وبني المطلب بأن عدا كرم الله وجهه بسدق ليهم وأحل معهم غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله وبني هاشم وبني المطلب محسرون عليهم

قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج أنه قال لعطاء أسلفت ديناراً في عشرة أفراق فقلت
أفأقبض منه إن شئت خمسة أفراق وأكتب نصف الدينار عليه ديناراً فقال نعم (قال الشافعي) لانه اذا
أقاله منه فله عليه رأس مال ما أقاله منه وسواء انتقده أو تركه لانه لو كان عليه مال حال حاز أن يأخذه
وإن ينظره متى شاء (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج
عن عمرو بن دينار أنه كان لا يرى بأساً أن يأخذ بعض رأس ماله وبعضاً طعاماً أو يأخذ بعضاً طعاماً ويكتب
ما بقي من رأس المال (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس قال ذلك المعروف أن يأخذ بعضه طعاماً وبعضه ديناراً (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء رجل أسلفت برافى طعام فعدنا إلى ثمن البر يومئذ
فقال لا إلا رأس ماله أوزنه (قال الشافعي) قول عطاء البران لا يباع البر أيضاً حتى يستوفى فكأنه يذهب
مذهب الطعام (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن ابن جريج أنه قال لعطاء طعام
أسلفت فيه فعل فعدنا إلى طعام غيره ففرق بفرق ليس الذي يعطيني على الذي كان لي عليه فضل قال لا بأس
بذلك ليس ذلك يبيع انما ذلك قضاء (قال الشافعي) هذا كما قال عطاء ان شاء الله تعالى وذلك أنه سلفه
في صفة ليست بعين فإذا جاءه بصفته فأنما قضاء حقه قال سعيد بن سالم ولو أسلفه في رأس المال فأخذ منه
براً غيره فلا بأس به وهذا ككتاب وزنه في ذهبه (قال الشافعي) وهذا ان شاء الله كما قال سعيد قال ولكن
لو حلت له مائة فرق استترها بما عاينه ديناراً فاعطاهم ألف درهم لم يجز فيه إلا قالته فإذا أقاله صار له
عليه رأس ماله فإذا برى من الطعام وصارت له عليه ذهب تباع بعد بالذهب ما شاء أو تقبض قبل أن يفرقا
من عرض أو غيره

(باب صرف السلف إلى غيره)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال روى عن ابن عمر وأبي سعيد أنهما قالاً من سلف في بيع
فلا يصرفه إلى غيره ولا يبيعه حتى يقبضه قال وهذا كما روى عنهم ان شاء الله تعالى وفيه دلالة على أن
لا يباع شيء أبداً حتى يقبض وهو موافق قولنا في كل بيع أنه لا يباع حتى يستوفى (أخبرنا الربيع) قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عطاء أنه سئل عن رجل ابتاع ساعة غائبة ونقد
ثمنها فلما آتاهم منه فأراد أن يحول بينهما في سلعة غيرهما قبل أن يقبض منه الثمن قال لا يصلح قال
كأنه جاء بهما على غير الصفة وتحوّل بينهما بهما في سلعة غيرهما قبل أن يقبض قال ولو سلف رجل
رجل دراهم في مائة صاع حنطة وأسلفه صاحبها دراهم في مائة صاع حنطة وصفة الحنطتين واحدة ومحلها
واحد أو مختلف لم يكن بذلك بأس وكان لكل واحد منهما على صاحبه مائة صاع تلك الصفة وإلى ذلك الاجل
ولا يكون واحد منهما اقصاصاً من الآخر من قبل أن يوجع الحنطة بالحنطة قصاصاً كان يبيع الطعام قبل
أن يقبض ويسمى الدراهم بالدراهم لان دفعهما في يومين مختلفين نسبته ومن أسلف في طعام يكيل أو وزن
لحق السلف فقال الذي له السلف كل طعامي أوزنه وأعرله عدلك حتى أتيت فأنقله ففعل فسرق الطعام
فهو من ضمان البائع ولا يكون هذا قبضاً من رب الطعام ولو كاله البائع للشئى بأمره حتى يقبض أو
يقبضه وكيله فيبرأ البائع من ضمانه حينئذ

(باب الخيار في السلف)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز الخيار في السلف ولو قال رجل لرجل ابتاع منك بمائة دينار نقد كها
مائة صاع تمر إلى شهر على أني بالخيار بعد تفريقنا من مائة الذي تباعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار لم

الصدقات المفروضة
ولقد حفظنا الصدقات
عن عدد كثير من
المهاجرين والانصار
ولقد حكى لي عدد من
أولادهم وأهلهم أنهم
كافوا بتولونها حتى ماؤا
ينقل ذلك العائسة
منهم عن العائسة
لا يختلفون فيه (قال
الشافعي) رحمه الله
وان أكثر ما عسدا
بالدينسة ومكة من
الصدقات لعل
ما وصفت لم يزل من
تصدق بهامن المسلمين
من السلف بلونها حتى
ماؤا وانقل الحديث
فيها كالتكلف (قال)
واحتج مخجج بحديث
شريح ان محمدا صلى
الله عليه وسلم جاء
بإطلاق الحبس فقال
الشافعي الحبس الذي
جاء بإطلاقه صلى الله
عليه وسلم لو كان
حديثاً ثابتاً كان على
ما كانت العرب تحبس
من البعيرة والوصيلة
والحام لانها كانت

أحباسهم ولا نعلم
 جامعاً حبس داراً على
 ولد ولا في سبيل الله ولا
 على مساكين وأجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمرحبس على ما رزينا
 والذي جاء بطلاقه
 غير الحبس الذي أجاز
 صلى الله عليه وسلم
 (قال) واحتج بحديث
 بقول شريح لأحبس
 عن فرائض الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 لو جعل عرصة الله
 مسجداً لا تكون حبسا
 عن فرائض الله تعالى
 فكذلك ما أخرج من
 ماله فليس بحبس عن
 فرائض الله قال
 الشافعي ويجوز
 الحبس في الرقيق
 والمباشية إذا عرفت
 بعينها قياساً على الخلل
 والدور والأرضين فإذا
 قال تصدقت بداري
 على قوم أو رجل معروف
 حي يوم تصدق عليه
 وقال صدقة محرمة أو
 قال موقوفة أو قال
 صدقة مسجلة فقد
 خرجت من ملكه فلا

أحباسهم ولا نعلم
 جامعاً حبس داراً على
 ولد ولا في سبيل الله ولا
 على مساكين وأجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمرحبس على ما رزينا
 والذي جاء بطلاقه
 غير الحبس الذي أجاز
 صلى الله عليه وسلم
 (قال) واحتج بحديث
 بقول شريح لأحبس
 عن فرائض الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 لو جعل عرصة الله
 مسجداً لا تكون حبساً
 عن فرائض الله تعالى
 فكذلك ما أخرج من
 ماله فليس بحبس عن
 فرائض الله قال
 الشافعي ويجوز
 الحبس في الرقيق
 والمباشية إذا عرفت
 بعينها قياساً على الخلل
 والدور والأرضين فإذا
 قال تصدقت بداري
 على قوم أو رجل معروف
 حي يوم تصدق عليه
 وقال صدقة محرمة أو
 قال موقوفة أو قال
 صدقة مسجلة فقد
 خرجت من ملكه فلا

أحباسهم ولا نعلم
 جامعاً حبس داراً على
 ولد ولا في سبيل الله ولا
 على مساكين وأجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمرحبس على ما رزينا
 والذي جاء بطلاقه
 غير الحبس الذي أجاز
 صلى الله عليه وسلم
 (قال) واحتج بحديث
 بقول شريح لأحبس
 عن فرائض الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 لو جعل عرصة الله
 مسجداً لا تكون حبساً
 عن فرائض الله تعالى
 فكذلك ما أخرج من
 ماله فليس بحبس عن
 فرائض الله قال
 الشافعي ويجوز
 الحبس في الرقيق
 والمباشية إذا عرفت
 بعينها قياساً على الخلل
 والدور والأرضين فإذا
 قال تصدقت بداري
 على قوم أو رجل معروف
 حي يوم تصدق عليه
 وقال صدقة محرمة أو
 قال موقوفة أو قال
 صدقة مسجلة فقد
 خرجت من ملكه فلا

أحباسهم ولا نعلم
 جامعاً حبس داراً على
 ولد ولا في سبيل الله ولا
 على مساكين وأجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمرحبس على ما رزينا
 والذي جاء بطلاقه
 غير الحبس الذي أجاز
 صلى الله عليه وسلم
 (قال) واحتج بحديث
 بقول شريح لأحبس
 عن فرائض الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 لو جعل عرصة الله
 مسجداً لا تكون حبساً
 عن فرائض الله تعالى
 فكذلك ما أخرج من
 ماله فليس بحبس عن
 فرائض الله قال
 الشافعي ويجوز
 الحبس في الرقيق
 والمباشية إذا عرفت
 بعينها قياساً على الخلل
 والدور والأرضين فإذا
 قال تصدقت بداري
 على قوم أو رجل معروف
 حي يوم تصدق عليه
 وقال صدقة محرمة أو
 قال موقوفة أو قال
 صدقة مسجلة فقد
 خرجت من ملكه فلا

أحباسهم ولا نعلم
 جامعاً حبس داراً على
 ولد ولا في سبيل الله ولا
 على مساكين وأجاز
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لمرحبس على ما رزينا
 والذي جاء بطلاقه
 غير الحبس الذي أجاز
 صلى الله عليه وسلم
 (قال) واحتج بحديث
 بقول شريح لأحبس
 عن فرائض الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 لو جعل عرصة الله
 مسجداً لا تكون حبساً
 عن فرائض الله تعالى
 فكذلك ما أخرج من
 ماله فليس بحبس عن
 فرائض الله قال
 الشافعي ويجوز
 الحبس في الرقيق
 والمباشية إذا عرفت
 بعينها قياساً على الخلل
 والدور والأرضين فإذا
 قال تصدقت بداري
 على قوم أو رجل معروف
 حي يوم تصدق عليه
 وقال صدقة محرمة أو
 قال موقوفة أو قال
 صدقة مسجلة فقد
 خرجت من ملكه فلا

أجر جيد فباعه بذهب أحرأ كثر من أدنى ما يقع عليه أدنى اسم الجودة لزمه وكذلك لو سلفه في صفراً أحرأ جيد فباعه بأحرأ كثر مما يقع عليه أقل اسم الجودة لزمه ولكن لو سلفه في صفراً أحرأ أعطاه أبيض والأبيض يصلح لما لا يصلح له الأحرأ لم يلزمه إذا اختلف اللونان فيما يصلح له أحد اللونين ولا يصلح له الآخر لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه اسم الصفة وكذلك إذا اختلفا فيما يتباين فيه الاعان بالألوان لم يلزم المشتري إلا ما يلزمه بصفة ما سلف فيه فاما ما لا يتباين فيه بالألوان (١) مما لا يصلح له المشتري فلا يكون أحدهما أغنى فيه من الآخر ولا أكثر غنا وانما يفترقان لاسمه فلا أنظر فيه إلى الألوان

(باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سلف في ثوب مروي ثخين فباعه برقيق أ كثر غنا من ثخين لم يلزمه إياه لأن الثخين يدفن أ كثر مما يدفن الرقيق ور بما كان أ كثر بقاء من الرقيق ولأنه يخالف لصفته خارج منها قال وكذلك لو سلف في عبد بصفة وقال وضي فباعه بأ كثر من صفته لأنه غير وضي علم ألزمه إياه لما يشته من أنه ليس وضي وخروج من الصفة وكذلك لو سلف في عبد بصفة فقال غليظ شديد الخلق فباعه بوضي غليظ ليس بشديد الخلق أ كثر منه غنا لم يلزمه لأن الشديد يدفن غير غناه الوضي والوضي عن أ كثر منه ولا ألزمه أبداً خيراً من شرطه حتى يكون منتظماً لصفته زائد عليها فاما إذا زاد عليها القيمة وقصر عنها في بعض المنفعة أو كان هذا جازماً بها بالصفة فلا ألزمه إلا ما شرط فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز السلف في حنطة أرض رجل بعينها بصفة لأن الآفة قد تصيبها في الوقت الذي يحل فيه السلف فلا يلزم البائع أن يعطيه صفته من غيرها لأن البيع وقع عليها ويكون قد انتفع بماله في أمر لا يلزمه والبيع ضربان ثالث لهما بيع عين إلى غير أجل وبيع صفة إلى أجل أو غير أجل فتكون مضمونة على البائع فإذا باعه صفة من عرض بحال فله أن يأخذ منها من حيث شاء قال وإذا كان خارجاً من البيوع التي أجزت كان بيع ما لا يعرف أولى أن يبطل (قال الشافعي) وهكذا أثر حائط رجل بعينه ونتاج رجل بعينه وقرية بعينه غير مأمونة ونسل ماشية بعينها فإذا شرط السلف من ذلك ما يكون مأموناً أن ينقطع أصله لا يختلف في الوقت الذي يحل فيه جاز وإذا شرط الشيء الذي الأغلب منه أن لا يؤمن انقطاع أصله لم يجز قال وهكذا لو أسلفه في لبن ماشية رجل بعينه وبكيل معلوم وصفة لم يجز وإن أخذ في كيله وحلبه من ساعته لأن الآفة قد تأتي عليه قبل بفرغ من جيع ما أسلف فيه ولا يجز في شيء من هذا إلا كما وصفت لك في أن يكون بيع عين لا يضمن صاحبها شيئاً غيرها إن هلك انتقض البيع أو بيع صفة مأمونة أن تنقطع من أيدي الناس في حين محله فاما ما كان قد ينقطع من أيدي الناس فالسلف فيه فاسد (قال الشافعي) وإن أسلف سلفاً فاسداً وقضه رده وإن استهلكه رد مثله إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ورجع برأس ماله فعلى هذا الباب كله وقياسه

(باب اختلاف السلف والمشتري في السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو اختلف السلف والمشتري في السلم فقال المشتري أسلفتك مائة دينار في مائتي صاع حنطة وقال البائع أسلفتك مائة دينار في مائة صاع حنطة أحلف البائع بالله ما باعه بمائة التي قبض منه المائة صاع فإذا أحلف قبل المشتري أن شئت فلك عليه المائة الصاع التي أقر بها وإن شئت فاحلف ما ابتعت منه مائة صاع وقد كان يعلل مائتي صاع لأنه مدع عليك أنه مائة عليك المائة الدينار بالمائة

تعود ميراثاً أبداً ولا يجوز أن يخبر جهام من ملكه إلا إلى مالك منفعة يوم يخبر بها إليه فإن لم يسبلها على من بعدهم كانت محسومة أبداً فإذا انقضى المتصدق بها عليه كانت محسومة أبداً ورددها على أقرب الناس بالذي تصدق بها يوم ترجع وهي على ما شرط من الأثرة والتقدمة والتسوية بين أهل الغنا والمجاعة ومن أخرج من أخرج منها بصفة ورده إليها بصفة (ومنها) في الحياة الهبات والصدقات غير المحسومات وله إبطال ذلك ما لم يقبضها المتصدق عليه والموهوب له فإن قبضها أو سمن يقوم مقامه بأمره فهي (١) قوله مما لا يصلح له المشتري الخ كذا في النسخ ولعل الصواب مما يصلح للمشتري الخ فتأمل كتبه معصمه

الصاع وأنت منكرفان حلف تفاسخا البيع (قال الشافعي) وكذلك لو اختلفا فيما اشترى منه فقال أسلفتك مائتي دينار في مائة صاع عمر وقال بل أسلفتك في مائة صاع ذرة أو قال أسلفتك في مائة صاع بردي وقال بل أسلفتك في مائة صاع عجم أو قال أسلفتك في سلعة موصوفة وقال لا تخرب بل أسلفتك في سلعة غير موصوفة كان القول فيه كما وصفت لك يحلف البائع ثم يخير المبتاع بين أن يأخذ بما أقره البائع بلا عيبين أو يحلف فيبرأ من دعوى البائع ويتفاهضان (قال الربيع) (١) أن أخذ المبتاع وقد نكره البائع فإن أقر المبتاع ثم قال البائع حل له أن يأخذها ولا فلا يحل له إذا أنكره والسلف ينفسخ بعد أن يتصلحا (قال الشافعي) وكذلك لو تصادقا في السلعة واختلفا في الاجل فقال المسلف هو إلى سنة وقال البائع هو إلى سنتين حلف البائع وخير المشتري فإن رضى والا حلف وتفاسخا فإن كان الثمن في هذا كله دنائرا ودرهما ردمثلها أو طعما ردمثلها فإن لم يوجد ردمثلها وكذلك لو كان سلفه سلعة غير مكيلة ولا موزونة فقات ردمثلها قال وهكذا القول في بيع الاعيان اذا اختلفا في الثمن أو في الاجل أو اختلفا في السلعة المبعة فقال البائع بعثك عبد ألف واستهلكك العبد وقال المشتري اشتريته منك بخمسة مائة وقد هلك العبد تحالفوا رد فيه العبد وان كانت أقل من الخمسة مائة أو أكثر من ألف (قال الشافعي) وهكذا كل ما اختلفا فيه من كيل وجودة وأجل قال ولو تصادقا على البيع والاجل فقال البائع لم يرض من الاجل شي أو قال مضى منه شيء يسير وقال المشتري بل قد مضى كله أو لم يبق منه الا شيء يسير كان القول قول البائع مع عيئه وعلى المشتري البينة (قال الشافعي) رحمه الله ولا ينفسخ بيعهم في هذا من قبل تصادقا على الثمن والمشتري والاجل فأما ما يختلفان فيه في أصل العقد فيقول المشتري اشتريته إلى شهر ويقول البائع بعثك إلى شهرين فأنهما يتحالفان ويتراذان من قبل اختلافهما فيما يفسخ العقد والاولان لم يختلفا (قال الشافعي) وكرجل استأجر رجلا سنة بعشرة دنائير فقال الاجير قد مضت وقال المستأجر لم تمض قال قول قول المستأجر وعلى الاجير البينة لانه مقر بشئ يدعي المخرج منه

(باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو سلف رجل رجلا مائة دينار في سلعة بعينها على أن يقبض السلعة بعد يوم أو أكثر كان السلف فاسدا ولا يجوز بيع الاعيان على أنها مضمونة على بائعها بكل حال لانه لا يمتنع من قوتها ولا بان لا يكون لصاحبها السبيل على أخذها متى شاء ولا يحول بائعها دونها اذا دفع اليه ثمنها وكأه إلى أجل لانها قد تنلف في ذلك الوقت وان قل فيكون المشتري قد اشترى غير مضمون على البائع بصفة موجودة بكل حال يكلفها بائعها ولا ملكه البائع شيئا بعينه يتسلط على قبضه حين وجب له وقد رعى قبضه (قال الشافعي) وكذلك لا يشكاري منه راحلة بعينها مهيأة الكراء على أن يركبها بعد يوم أو أكثر لانها قد تنلف وبصبيها ما لا يكون فيها ركوب معه ولكن يسافه على أن يضمن له حوله معروفة ويبيع الاعيان لا تصلح إلى أجل انما المؤجل ما ضمن من البيوع بصفة وكذلك لا يجوز أن يقول أبيعك جارية في هذه بعدي هذا على أن تدفع إلى عبدك بعد شهر لانه قد يهرب ويتلف وينقص إلى شهر (قال الشافعي) وفساد هذا خروجه من بيع المسلمين وما وصفت وأن الثمن فيه غير معلوم لان المعلوم ما قبضه المشتري أو ترك قبضه وليس البائع أن يحول دونه قال ولا بأس أن أبيعك عبدي هذا أو أفعه ليلك بعدي موصوف أو عبيدي أو عبيرتين أو خشيته أو خشيته اذا كان ذلك موصوفا مضمونا لان حق في صفة مضمونة على المشتري لافي عين تنلف أو تنقص أو تفوت فلا تكون مضمونة عليه

(باب

له ويقبض للطلع أبوه
يحل أبو بكر عائشة
رضي الله عنهما جدد
عشر بن وسقا فلما
مرصر قال وددت أنك
كنت قبضتيه وهو اليوم
مال الوارث (ومنها) بعد
الوفاة الوصايا وله ابطالها
مالم يمت

(باب العسرى من
كتاب اختلافه
ومالك)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا سفيان عن
عمر بن دينار عن طاوس
عن حجر المدرى عن
زيد بن ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أنه جعل العسرى
للوارث ومن حديث
جار رضي الله عنه أنه
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تعمرُوا ولا ترقبُوا

(١) قوله قال الربيع
أن أخذ المبتاع الخ
عارة الربيع هـ ذه
نايسة هكذا في النسخ
التي بأيدينا على ما فيها
فهررت به معصمه

فن أمر شياً أو أرقبه
فهو سبيل الميراث
(قال الشافعي) رحمه
الله وهو قول زيد بن
نابت وجابر بن عبد
الله وابن عمر وسليمان
ابن يسار وعروة بن الزبير
رضي الله عنهم وبه أقول
(قال المزني) رحمه
الله معنى قول الشافعي
عندى في العمري أنه
يقول الرجل قد جعلت
داري هذه لك عمرك أو
حياتك أو جعلتها لك
عمري أو رقي ويدفعها
اليه فهي ملك للعم
نورث عنه ان مات

(باب عطية الرجل ولده)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
الهرشي عن جابر بن
عبد الرحمن وعن محمد بن
الزهري عن بشير بن خالد
عن أنعمان بن بشير
رضي الله عنه أن أباه أني
به إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اني
نحلت ابني هذا غلاما
كان لي فقال رسول الله
(١) قوله فان عجله ترك
أكله وشبهه كذا بالاصول
التي يديننا والمعنى على
ترك أكله وشبهه جديدا
كما هو معلوم مما بعده
كتبه معصمه

(باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حل حق المسلم وحقه حال بوجه من الوجوه فدعا الذي عليه الحق الذي
له الحق إلى أخذ حقه فامتنع الذي له الحق فعلى الوالي جبره على أخذ حقه ليبرأ الدين من دينه ويؤدي إليه
ماله عليه غير منتقص له بالأداء شيئا ولا مدخل عليه ضرر إلا أن يشاء رب الحق أن يبرئه من حقه بغير
شيء يأخذه منه فيبرأ بآرائه أباه (قال الشافعي) فإن جاء إلى أخذه قبل محله وكان حقه ذهابا أو رخصة أو
نحاسا أو تبرأ أو عرضا غير مأكول ولا مشروب ولا ذى روح يحتاج إلى العلف أو النفقة جبرته على أخذ حقه
منه إلا أن يبرئه لأنه قد جاء بحقه وزيادة تعجيله قبل محله واستأنظر في هذا إلى تعريفه فان كان يكون
في وقته أكثر فية أو أقل قلت للذي له الحق أن شئت حبسته وقد يكون في وقت أحله أكثر فية منه حين
يدفعه وأقل (قال الشافعي) فان قال قائل ما دل على ما وصفت قلت أخبرنا أن أنس بن مالك كاتب
غلاما له على نجوم إلى أجل فاراد المكاتب تعجيلها ليعتق فامتنع أنس من قبولها وقال لا أخذها إلا عند
محلهما فأتى المكاتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال لعمر أن أنس يريد الميراث فكان
في الحديث فامر به عمر بأخذها منه وأعتقه (قال الشافعي) وهو ينسب القياس (قال) وان
كان ما سلف فيه مأكولا أو مشروبا لا يجبر على أخذه لأنه قد يردأ كله وشبهه جديدا في وقته الذي سلف
إليه فان عجله ترك أكله وشبهه (١) وأكله وشبهه متغيرا بالقدم في غير الوقت الذي أراد أكله وشبهه فيه
(قال الشافعي) وان كان حيوانا لا غناه به عن العلف أو الرعي لم يجبر على أخذه قبل محله لأنه يلزمه فيه مؤنة
العلق أو الرعي إلى أن ينتهي إلى وقته فدخل عليه بعض مؤنة وأما ما سوى هذا من الذهب والفضة والتمر كله
والثياب والخشب والحبارة وغير ذلك فإذا دفعه برئ منه وجبر المدفوع إليه على أخذه من الذي هو له
عليه (قال الشافعي) فعلى هذا هذا الباب كله وقباضه لا عليه يجوز فيه غير ما وصفت أو أن يقال لا يجبر
أحد على أخذ شيء هو له حتى يحل له فلا يجبر على دينار ولا درهم حتى يحل له وذلك أنه قد يكون لا حرز له
ويكون منلفا لمصارفي يديه فيختار أن يكون مضمونا على مليء من أن يصير اليه فيختلف من يديه ووجوه
منها ما ذكر ومنها أن يتقاضاه ذودين أو سألته ذو رحم لم يعلم ما صار اليه لم يتقاضاه ولم يسأله فامتنع
من هذا أن لا يرد أحد الحالف في أن الرجل يكون له الدين على الرجل فيموت عليه الدين فيدفعون ماله إلى
غرمائه وان لم يردوه لئلا يجسوا ميراث الورثة ووصية الموصى لهم ويجبرونهم على أخذه لأنه خير لهم
والسلف يخالف دين الميت في بعض هذا

(باب السلف في الرطب فبغفد)

(قال الشافعي) رحمه الله إذا سلف رجل رجلا في رطب أو عنب إلى أجل بطييان له فهو جائز أن ينفد
الرطب أو العنب حتى لا يبقى منه شيء بالبلد الذي سلفه فيه فقد قيل المسلف بالخيار فان شاء رجع بما بقي من
سلفه كان سلف مائة درهم في مائة مد فأخذ نجسين فيرجع بخمسين وإن شاء أخذ ذلك إلى رطب قابل ثم
أخذ بيعه بمثل صفة رطبه وكيله وكذلك العنب وكل فأكهة رطبة تنعد في وقت من الاوقات وهذا وجه
قال وقد قيل ان سلفه مائة درهم في عشرة أصع من رطب فأخذ نجسة أصع ثم نفذ الرطب كانت له الحصة
الأصع بخمسين درهما لا حاصتها من الثمن فانقضى البيع فبأنى من الرطب فرد إليه خمسين درهما (قال
الشافعي) وهذا مذهب والله تعالى أعلم ولو سلفه في رطب لم يكن عليه أن يأخذ فيه بسرا ولا يختلعا وكان
له أن يأخذ رطبا كله ولم يكن عليه أن يأخذ الا صحاحا غير منشد شيء لا معيب بعض ولا عطش ولا غيره
وكذلك العنب لا يأخذ الا نضيجا غير معيب وكذلك كل شيء من الفاكهة الرطبة يسلف فيها فلا يأخذ

الاصفة غير معيبة قال وهكذا كل شيء أسلفه فيه لم يأخذه معيبا ان أسلف في لبن مخض لم يأخذه راثبا ولا خفيفا وفي المخض ماء لا يعرف قدره والماء غير اللين (قال الشافعي) ولو أسلفه في شيء فأعطاه إياه معيبا والعيب مما قد يخفى فأكل نصفه أو تلفه وبقي نصفه كان رطبا فأكل نصفه أو تلفه وبقي نصفه يأخذ النصف بنصفه إن رجع عليه بنصفه ما بين الرطب معيبا وغير معيب وان اختلفا في العيب والمشتري قائم في يد المشتري ولم يستهلكه فقال دفعته اليك يثامن العيب وقال المشتري بل دفعته معيبا فالقول قول البائع إلا أن يكون ما قال عيب لا يحدث مثله وان كان تلفه فقال البائع ما تلفت منه غير معيب وما بقي معيب فالقول قوله إلا أن يكون شيئا واحدا لا يفسد منه شيء الا بفساده كله كبطيخة واحدة أو دباغة واحدة وكل ما قلت القول فيه قوله فعليه فيه البين (١)

(كتاب الرهن الكبير ﴿باب ائحة الرهن﴾)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل وقال عز وجل وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فلهن من قبوضة (قال الشافعي) فكان يثبت في الآلة الامر بالسكاب في الحضر والسفر وكراته تبارك اسمه الرهن اذا كانوا مسافرين ولم يجدوا كتابا فكان معقولا والله أعلم فيها أنهم أمر بالسكاب والرهن احتياطا لما للخلق بالوثيقة والمالوك عليه لان يئس ويذكر لانه فرض عليهم أن يكتبوا ولأن يأخذوا رهنا لقول الله عز وجل فان آمن بعتكم بعضكم بعضا فليؤد الذي أوعن أمانته فكان معقولا لأن الوثيقة في الحق في السفر والاعواز غير محرمة والله أعلم في الحضر وغير الاعواز ولا بأس بالرهن في الحق الحال والدين في الحضر والسفر وما قلت من هذا مما لا أعلم فيه خلافا وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رهن درعه في الحضر عند أبي الشعم الهمودي وقيل في سلف والسلف حال (قال الشافعي) أخبرنا الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام قال رهن رسول الله صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشعم الهمودي (قال الشافعي) وروى الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مات ودرعه ميهونه (قال الشافعي) فاذن الله جل ثناؤه بالرهن في الدين والدين حق لازم فكل حق مما عاك أو لم يوجه من الوجوه جاز الرهن فيه ولا يجوز الرهن فيما لا يلزم فلو ادعى رجل على رجل حقا فأنكره وصالحه ورهنه به رهنا كان الرهن مفسوخا لانه لا يلزم الصلح على الانكار ولو قال أرهنك دارى على شيء اذا دأبنتى به أو باعنتى ثم دأبنتى به لم يكن رهنا لان الرهن كان ولم يكن للرهن حق واذن الله عز وجل به فيما كان للرهن من الحق دلالة على أن لا يجوز الابدل زوم الحق أو معه فاما قبله فاذا لم يكن حق فلا رهن

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم فاذا كان لرجل على رجل طعام أسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فان أخذه نصفه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم وأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله واذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكلة طعام موصوف الى أجل معلوم فعل الاجل قراضيا بأن يتقاضا البيع كله كان جائزا واذا كان هذا اجازة ان يتقاضا نصف البيع ويثبت نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يره بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وقد خالفه فيه غيره قال واذا أسلم الرجل في اللعم فان أخذه كان يقول لا خير فيه لانه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف الى قول ابن أبي ليلى وقال اذا بين مواضع اللعم فقال أفخذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسعى من ذلك الشيء والسلف جائز

صلى الله عليه وسلم أكل ولدت لمثل هذا قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) رحمه الله وسمعت في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس يسرل أن يكونوا في البراءة سواء فقال بلى قال فأرجعه (قال الشافعي) رحمه الله وبه تأخذ وفيه دلالة على أمورها حسن الادب في أن لا يفضل فيعرض في قلب المفضل شيء ينعه من ربه فان القرابة بنفس بعضهم بعضا ما لا ينفس العدى ومنها ان اعطاء بعضهم جائز ولو لذلك لما قال صلى الله عليه وسلم فأرجعه ومنها أن للسوالد أن يرجع فيما أعطى ولده وقد فضل أبو بكر عائشة رضى الله عنهم ما ينخل وفضل عمر عاصم رضى الله عنهم ما شئ أعطاه اياه وفضل عبد الرحمن

(باب ما يتم به الرهن من القبض)

قال الله عز وجل فلهان مقبوضة (قال الشافعي) فلما كان معقولا أن الرهن غير مملوك الرقة للرهن ملك البيع ولا مملوك المنفعة له ملك الاجارة لم يجز أن يكون رهنا إلا ما أجاز الله عز وجل به من أن يكون مقبوضا وإلا لم يجز فللراهن ما لم يقبضه المرتهن منه منعه منه وكذلك لو أذن له في قبضه فلم يقبضه المرتهن حتى يرجع الراهن في الرهن كان ذلك له لما وصفت من أنه لا يكون رهنا إلا بان يكون مقبوضا وكذلك كل ما لم يتم الا بأمرين فليس يتم بأحدهما دون الآخر مثل الهبات التي لا تجوز الا بمقبوضة وما في معناها ولو مات الراهن قبل أن يقبض المرتهن الرهن لم يكن للمرتهن قبض الرهن وكان هو والغرماء فيه أسوة ولو لم يمت الراهن ولكنه أفلس قبل أن يقبض المرتهن الرهن كان المرتهن والغرماء فيه أسوة لأنه لا يتم له ولو خرس الراهن أو ذهب عقله قبل أن يقبض المرتهن الرهن ولا سلطه على قبضه لم يكن للمرتهن قبض الرهن ولو أقبضه الراهن أيا في حال ذهاب عقله لم يكن له قبضه ولا يكون له قبض حتى يكون جائزا لا في ماله يوم رهنه ويوم يقبضه الراهن أيا ولورهنه أيا وهو محجور ثم أقبضه أيا وقد فلك الحجر عنه فالرهن الاول لم يكن رهنا إلا بان يجدد له رهنا ويقبضه أيا بعد أن يفك الحجر عنه وكذلك لورهنه أيا وهو غير محجور فلم يقبضه حتى يجبر عليه لم يكن له قبضه منه ولورهنه عبدا فلم يقبضه حتى هرب العبد وسلطه على قبضه فان لم يقدر عليه حتى يموت الراهن أو يفلس فليس برهن وان لم يقدر على قبضه حتى يرجع الراهن في الرهن لم يكن للمرتهن له قبضه ولورهنه عبدا فأرند العبد عن الاسلام فأقبضه أيا مرندا أو أقبضه أيا غير مرندا فارتد العبد رهن بصلاته ان تاب فهو رهن وان قتل على الردة قتل بحق لزمه وخرج من ملك الراهن والمرتهن ولورهنه عبدا ولم يقبضه حتى رهنه من غيره وأقبضه أيا كان الرهن للثاني الذي أقبضه صحبا والرهن الذي لم يقبض كالم يكن وكذلك لورهنه أيا فلم يقبضه حتى اعتقه كان حرا خارا جامن الرهن وكذلك لورهنه أيا فلم يقبضه حتى كاتبه كان خارا جامن الرهن وكذلك لو وهبه أو أصدقه امرأ أو أقر به لرجل أو ذبره كان خارا جامن الرهن في هذا كله (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لورهنه فلم يقبضه المرتهن حتى ذبره أنه لا يكون خارا جامن الرهن بالتدبير لأنه لورهنه بعد ما ذبره كان الرهن جائزا لأن له أن يبيعه بعد ما ذبره فلما كان له يبيعه كان له أن يرهنه (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا ومات المرتهن قبل أن يقبضه كان لرب الرهن منعه من ورثته فان شاء سلطه لهم رهنا ولو لم يمت المرتهن ولكنه غلب على عقله فولى الهاكم ماله رجلا فان شاء الراهن منعه الرجل المولى لأنه كان له منعه المرتهن وان شاء سلطه له بالرهن الاول كما كان له أن يسلمه للمرتهن ومنعه أيا ولو رهن رجل رجلا جارية فلم يقبضه أيا حتى وبلتها ثم أقبضه أيا بعد الوطء فظهر بها رجل أقر به الراهن كانت خارجة من الرهن لأنها لم تقبض حتى حبلت فلم يكن له أن يرهنها حبل منعه وهكذا لو وطئها قبل الرهن ثم ظهر بها رجل فأقر به خرجت من الرهن وان كانت قبضت لأنه رهنها حاملا ولورهنه أيا غير ذات زوج فلم يقبضها حتى تزوجها السيد ثم أقبضه أياها فالتزويج جائز وهي رهن بحالها ولا يمنع زوجها من وطئها بحال وإذا رهن الرجل الرجل الجارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لأن ذلك ينقص عنها وينع اذا كانت حاملا وحل الحق بيعها وكذلك المرتهن فأيهما زوج فالشكاح مفسوخ حتى يجتمع عليه ولورهن رجل رجلا عبدا وسلطه على قبضه فآجر المرتهن قبل أن يقبضه من الراهن أو غيره لم يكن مقبوضا (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتهنت عبدا فأجرتة قبل أن أقبضه قال ليس بمقبوض (قال الشافعي) ليس الاجارة بقبض وليس برهن حتى يقبض وإذا قبض المرتهن الرهن لنفسه أو قبضه أحد امرء فهو قبض وكيله (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو ابن دينار أنه قال اذا ارتهنت عبدا فوضعت على يد غيره فهو قبض (قال الشافعي) واذا ارتهنت ولي

ابن عوف ولد أم كلثوم
ولو اتصل حديث
طاوس لا يحل لواهب أن
يرجع فيها وهب
الاولاد فيما يهب لولده
لقات به ولم أردوا هبا
غيره وهب لمن يستحب
من مثله أو لا يستحب
(قال) وتجاوز صدقة
التطوع على كل أحد
الارسل الله صلى الله
عليه وسلم كان لا يأخذها
لما رفع الله من قدره
وأبانه من خلقه اما
تحريرا واما لئلا يكون
لأحد عليه بدلان معنى
الصدقة لا يراد نوايها
ومعنى الهدية يراد
نوايها وكان يقبل
الهدية ورأى لها تصدق
به على بريرة فقال هو
لها صدقة ولنا هدية

(كتاب اللقطة)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك عن
ربيعه عن يزيد مولى
المنبت عن زيد بن
خالد الجهني رضي الله
عنه قال جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله

المجبوره أو الحاكم للمجور فقبض الحاكم وقبض ولي المجبور للمجور كقبض غير المجبور نفسه وكذلك قبض الحاكم له وذلك أن وكل الحاكم من قبض للمجور أو وكل ولي المجور من قبض له فقبضه له كقبض الرجل غير المجبور لنفسه والراهن منع الحاكم وولي المجور من الرهن مالم يقبضه ويجوز ارتهاه ولي المجور عليه له وهنما عليه في النظره وذلك أن يبيع لهما في فضل ويرهن فاما أن يسلف مالهما ويرهن فلا يجوز عليهما ما هو ضمان لانه لا فضل لهما في السلف ولا يجوز رهن المجور لنفسه وان كان نظره كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه لنفسه وان كان نظره

(قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج منه)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى فلهن مقبوضه قال الشافعي اذا قبض الرهن مرة واحدة فقد تم وصار المرتهن أولى به من غرماء الراهن ولم يكن للراهن اخراجه من الرهن حتى يبرأ بما في الرهن من الحق كما يكون البيع مضمونا من البائع فاذا قبضه المشتري مرة صار في ضمانه فان رده الى البائع باجارة أو ودیعه فهو من مال المتاع ولا ينسخ ضمانه بالبيع وكما تكون الهبات وما في معناها غير تامة فاذا قبضها الموهوب له مرة ثم أعارها الى الواهب أو أكرها منه أو من غيرهما لم يخرجها من الهبة وسواء اذا قبض المرتهن الرهن مرة ورده على الراهن باجارة أو أعاره أو غير ذلك مالم يفسخ الراهن الرهن أو كان في يده لما وصفت (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أنه قال لعطاء ارتهنت رهنا فقبضته ثم أجرته منه قال نعم هو عندك الا أنك أجرته منه قال ابن جريج فقلت لعطاء فافلس فوجدته عنده قال أنت أحق به من غرمائه (قال الشافعي) يعني لما وصفت من أنك اذا قبضته مرة ثم أجرته من رهنه فهو كهدائك أجرته منه لان رده اليه بعد القبض لا يخرج من الرهن قال ولا يكون الرهن مقبوضا الا أن يقبضه المرتهن أو أحد غير الراهن بأمر المرتهن فيكون وكيله في قبضه فان ارتهن رجل من رجل رهنا وكل الرهن الراهن ان يقبضه له من نفسه فقبضه له من نفسه لم يكن قبضا ولا يكون وكسلا على نفسه لغيره في قبض كالأموال كان له عليه حق فوكله بأن يقبضه له من نفسه ففعل فله لم يكن يرث من الحق كما يبرأ منه لو قبضه وكسلا غيره ولا يكون وكسلا على نفسه في حال الاحال التي يكون فيها والباقي قبض له وذلك أن يكون له ابن صغير فيشتريه من نفسه ويقبض له أو يهب له شيئا ويقبضه فيكون قبضه من نفسه قبضا لانه لا يقوم مقام ابنه وكذلك اذا رهن ابنه رهنا فقبضه له من نفسه فان كان ابنه بالغ غير مجبور لم يخرج من هذا شيء الا أن يقبضه ابنه لنفسه أو وكيل لابنه غير أبيه واذا كان للرجل عبد في يد رجل ودیعه أو دار أو متاع فرهنته اياه وأذن له بقبضه فجاءت عليه مدة يمكنه فيها أن يقبضه وهو في يده فهو قبض فاذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن فصدقه المرتهن أو ادعى قبضه فالرهن مقبوض وان لم يره الشهود وسواء كان الرهن غائبا أو حاضرا وذلك أن الرهن قد يقبضه المرتهن بالبلد الذي هو به فيكون ذلك قبضا الا في خصله أن يتصادقا على أمر لا يمكن أن يكون مثله مقبوضا في ذلك الوقت وذلك أن يقول اشهدوا أنني قد رهنته اليوم داري التي بمصر وهما بمكة وقبضها فاعلم أن الرهن ان كان اليوم لم يمكن أن يقبض له بمكة من يومه هذا وما في هذا المعنى ولو كانت الدار في يده بكراء أو ودیعه كانت كهي لم تكن في يده لا يكون قبضا حتى تأتي عليها مدة يمكن أن تكون في يده بالرهن دون الكراء أو الودیعه أو الرهن معهما أو مع أحدهما وكنونتها في يده بغير الرهن غير كنونتها في يده بالرهن فأما اذا لم يوقت وقتا وأقر بأنه رهنه داره بمكة وقبضها ثم قال الراهن انما رهنته اليوم وقال المرتهن بل رهنتها في وقت يمكن في مثله أن يكون قبضا فقبض بأمره وعلم القبض فالقول قول المرتهن أبدا حتى يهدق الراهن بما وصف من أنه لم يكن مفرجا ولو أراد الراهن أن أحلف

عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكلها ثم عثرها سنة فان جاء صاحبها أو الاثنان إليها وعن عمر رضي الله عنه نحو ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول والبقر كالابل لانها يردان المياه وان تباعدت ويعيشان أكثر عيشهما بالاراع فليس له أن يعرض لواحد منهما والمسال والشاة لا يدفعان عن أنفسهما فان وجدها في مهلكة فله أكلها ما غرمها اذا جاء صاحبها (وقال) فيما وضع بخطه لأعله سمع منه والخيل والغال والحبر كالبعير لان كلفها قوى تمتنع من صغار السباع بعيد الأثر في الارض ومثلها الطي للسرير والارنب والطائر لبعده في الارض وامتناعه في السرعة (قال) وبأكل اللقطة الغنى والفقر ومن نحل له

له المرتهن على دعواه بأنه أقره بالقبض ولم يقبض منه فعلمت لأنه لا يكون رهنا حتى يقبضه والله سبحانه وتعالى أعلم

(ما يكون قبضاً في الرهن ولا يكون وما يجوز أن يكون رهناً)

(قال الشافعي) رحمه الله كل ما كان قبضاً في البيع كان قبضاً في الرهن والهبات والصدقات لا يختلف ذلك فيعوز من الدابة والعبد والدنانير والدراهم والأرضين وغير ذلك ويجوز رهن الشقص من المداير والشقص من العبد ومن السيف ومن المؤنثة ومن الثوب كما يجوز أن يباع هذا كله والقبض فيه أن يسلم إلى مرتهنه لا حائل دونه كما يكون القبض في البيع وقبض العبد والثوب وما يجوز أن يأخذه مرتهنه من يدرأه وقبض ما لا يحول من أرض ودار وغراس أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما لا يحول كقبض الكل أن يسلم لا حائل دونه وقبض الشقص مما يحول مثل السيف والمؤنثة وما أشبهها أن يسلم المرتهن فيها حقه حتى يضعها المرتهن والراهن على يد عدل أو في يد الشريك فيها الذي ليس براهن أو يد المرتهن فإذا كان بعض هذا فهو قبض وإن صيرها المرتهن إلى الراهن أو إلى غيره بعد القبض فليس بأخراج لها من الرهن كما وصفت لا يخرجها إلا فسخ الرهن أو البراءة من الحق الذي به الرهن وإذا أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتهن حكمه بأن الرهن تام بأقرار الراهن ودعوى المرتهن ولو كان الرهن في الشقص غائباً أقر الراهن أن المرتهن قد قبض الرهن وأدعى ذلك المرتهن أجرت الأقرار لأنه قد قبض له وهو غائب عنه فيكون قد قبضه بقبض من أمره بقبضه له ولو كان لرجل عبد في يدي رجل باجراً أو ودعة فرهقه أياه وأمره بقبضه كان هذا رهناً إذا جاءت عليه ساعة بعد إقراره أنه أياه وهو في يده لأنه مقبوض في يده بعد الرهن ولو كان العبد الرهن غائباً عن المرتهن لم يكن قبضاً حتى يحضره فإذا أحضره بعدما أذن له بقبضه فهو مقبوض كما يبيع أياه وهو في يده وبأمره بقبضه في قبضه بأنه في يده فيكون البيع تاماً ولو مات من ماله المشتري ولو كان غائباً لم يكن مقبوضاً حتى يحضر المشتري بعد البيع فيكون مقبوضاً بعد حضوره وهو في يده ولو كانت له عنده ثياب أو شيء مما لا يزول بنفسه ودعة أو عارية أو باجراً فرهقه أياه وأذن له في قبضها قبل القبض وهي غير غائبة عن منزله كان هذا قبضاً وإن كانت غائبة عن منزله لم يكن قبضاً حتى يحدث لها قبضاً (١) وإن كان رهنه أياه في سوق أو مسجد وهي في منزله وأذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يصير إلى منزله وهي فيه فيكون لها حينئذ قبضاً لأنها قد تخرج من منزله بخلافه إلى سيدها وغيره ولا يكون القبض إلا محضاً المرتهن لا حائل دونه أو حضره وكيله كذلك ولو كان الرهن أرضاً وداراً غائبة عن المرتهن وهي ودعة في يده وقصد وكلها فاذن له في قبضها لم يكن قبضاً حتى يحضرها المرتهن أو وكيله بعد الرهن مسلمة لا حائل دونها إذا كانت غائبة عنه فقد يحدث لها ما نفع منه فلا تكون مقبوضة أبداً إلا بأن يحضرها المرتهن أو وكيله لا حائل دونها ولو جاءت عليه في هذه المسائل مدة يمكنه أن يبعث رسولاً إلى الرهن حيث كان يقبضه فادعى المرتهن أنه قبضه كان مقبوضاً لأنه قبض له وهو غائب عنه وإذا رهن الرجل رهناً وتراضى الراهن والمرتهن بعدل يضعه عنه على يده فقال العدل قد قبضته لك ثم اختلف الراهن والمرتهن فقال الراهن لم يقبض لك العدل وقال المرتهن قد قبضته لي فالقول قول الراهن وعلى المرتهن البينة أن العدل قد قبضه لأنه وكيل له فيه ولا أقبل فيه شهادته لأنه يشهد على فعل نفسه ولا يضمن المأمور بقبض الرهن بغير روره المرتهن شيئاً من حقه وكذلك لو أقر الراهن الذي ارتنه فقال قبضته ولم يقبضه لأنه لم يضمن له شيئاً وقد أساء في كذبه ولو كان كل ما ذكر من الرهن في يدي المرتهن بغير الراهن فرهقه أياه قبل أن يقبضه منه وأذن له في قبضه فقبضه كان رهناً وكان مضموماً على الغائب بالقبض حتى يدفعه إلى المغضوب فيأمره أو يبرئه المغضوب من ضمان الغصب ولا يكون أمره بالقبض لنفسه براءة من

الصدقة وتحرم عليه
قد أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أبي
ابن كعب رضي الله عنه
وهو من أسير أهل المدينة
أو كما يسرههم وصدقة
فيها غنائم ديناراً أن
يأكلها وإن عليها رضي
الله عنه ذكر كوفي صلى
الله عليه وسلم أنه وجد
ديناراً فأمره أن يعزفه
فلم يعرف فأمره النبي
بأكله فلما جاء صاحبه
أمره بدفعه إليه وعلى
رضي الله عنه ممن تحرم
عليه الصدقة لأنه من
صلية بني هاشم (قال
الشافعي) رحمه الله ولا
أحب لأحد ترك لفظة
وجدتها إذا كان أميناً
عليها فغيرها ستة على
أبواب المساجد والأسواق
ومواضع العامة ويكون
(١) قوله وإن كان
رهنه أياه الخ يحتمل قوله
مما لا يزول بنفسه الخ
كانه قال وإن كان رهنه
أيها وهي مما يزول
بنفسه في سوق الخ
وتأمل كتبه معجبه

ضممان الغصب وكذلك لو كان في يديه بشرأ فاسدا لانه لا يكون وكيل الرب المال في شيء على نفسه الا ترى أنه لو أمره أن يقبض لنفسه من نفسه حقا فقبضه وهلك لم يبرأ منه ولكنه لو رغبه اياه وتواضعاه على يدي عدل كان الغاصب والمشتري شراء فاسدا برئ من الضمان باقرار وكيل رب العبد أنه قد قبضه بأمر رب العبد وكان كقرار رب العبد أنه قد قبضه وكان رهنا مقبوضا ولو قال الموضوع على يديه الرهن بعد قوله قد قبضته لم يقبضه لم يصدق على الغاصب ولا المشتري شراء فاسدا وكان بريئا من الضمان كما يبرأ لو قال رب العبد قد قبضته منه وكان مقبوضا باقرار الموضوع على يديه الرهن أنه قبضه ولو رهن رجل رجلا عبدا أو عبدا وطعاما أو عبدا وادارا أو دارين فقبض أحدهما ولم يقبض الآخر كان الذي قبض رهنا بجميع الحق وكان الذي لم يقبض خارجا من الرهن حتى يقبضه اياه الراهن ولا يفسد الذي قبض بأن لم يقبض الذي معه في عقدة الرهن وليس كالبيع في هذا وكذلك لو قبض أحدهما ومات الآخر أو قبض أحدهما ومنعه الآخر كان الذي لم يقبض رهنا والذي لم يقبض خارجا من الرهن وكذلك لو وهب له دارين أو عبدين أو دارا وعبدا أو مقبوضا رهنا والذي لم يقبض أحدهما ومنعه الآخر كان له الذي قبض ولم يكن له الذي منعه وكذلك لو منع ولكنه غاب عنه أحدهما لم تكن الهبة في الغائب تامة حتى يسقطه على قبضه في قبضه بأمره وإذا رهنه رهنا فأصاب الرهن عيبا ما كان عبدا فأعوزا وقطع أو أي عيب أصابه فأقبضه اياه فهو رهن بحاله فان قبضه ثم أصابه ذلك العيب عند المرتين فهو رهن بحاله وهكذا لو كانت دارا فتمت أو حاطا فتعقر نخله وشجره وانهدمت عينه كان رهنا بحاله وكان للرتين منع الراهن من بيع خشب نخله وبيع بناء الدار لأن ذلك كله داخل في الرهن الآن يكون ارتهن الأرض دون البناء والشجر فلا يكون له منع ما لم يدخل في رهنه ولو رهنه أرض الدار ولم يسم له البناء في الرهن أو حاطا ولم يسم له الغراس في الرهن كانت الأرض له رهنا دون البناء والغراس ولا يدخل في الرهن الا ما سمي داخله ولو قال رهنك بناء الدار كاتب الدار له رهنا دون أرضها ولا يكون له الأرض والبناء حتى يقول رهنك أرض الدار وبناءها وبيع عمارتها ولو قال رهنك ما تخلي كاتب النخل رهنا ولم يكن ماسواها من الأرض ولا البناء عليها رهنا حتى يكتب رهنك ما تخلي محدود أرضه وغراسه وبناءه وكل حق له فيكون جميع ذلك رهنا ولو قال رهنك بعض داري أو رهنك شقصا أو جزءا من داري لم يكن هذا رهنا ولو أقبضه جميع الدار حتى يسمي كم ذلك البعض أو الشقص أو الجزء رهنه أو أقل أو أكثر منه كما لا يكون بيعا وكذلك لو قبضه الدار ولو قال رهنكها الا ما شئت أنا وأنت منها أو الاجزاء منها لم يكن رهنا

(ما يكون اخراجا للرهن من يدي المرتين وما لا يكون)

(قال الشافعي) رحمه الله وجاع ما يخرج الرهن من يدي المرتين أن يبرأ الراهن من الحق الذي عليه الرهن بدفع أو ابراء من المرتين له أو بسقط الحق الذي به الرهن بوجه من الوجوه فيكون الرهن خارجا من يدي المرتين عائدا الى ملك رهنه كما كان قبل أن يرهن أو يقول المرتين قد فسخت الرهن أو أبطلته أو أبطلت حتى فيه ولو رهن رجل رجلا شيئا مثل دقيق وابل وغنم وعروض ودراهم ودنانير بألف درهم أو ألف درهم وما يزيد دينار أو ألف درهم وما تقي دينار أو بعيرا وطعاما فدفعت الراهن الى المرتين جميع ماله في الرهن كلها الا درهم واحد أو أقل منه أو وية حنطة أو أقل منها كانت الرهن كلها بالباقي وان قل لاسيما للراهن على شيء منها ولا لغيره ولا لورثته لو مات حتى يستوفي المرتين كل ماله فيها لان الرهن صفقة واحدة لا يفتك بعضها قبل بعض ولو رهن رجل رجلا جارية فقبضها المرتين ثم أذن للراهن في عتقها فلم يعتقها أو أذن له في وطئها فلم يطأها أو وطئها فلم يتحمل فهي رهن بحالها لا يخرجها من الرهن (١) الا بان ياذن له فيما وصفت كما لو أمره أن يعتق عبد النفس فاعتقه عتق وان لم يعتقه فهو على ملكه بحاله وكذلك

أكثره رهنه في الجمعة التي أصابها فيها فيعرف عفاصها وكأها وعددها ووزنها وحبها ويكتبها ويشهد عليها فان جاء صاحبها والأقهر له بعد سنة على أنه متى جاء صاحبها في حياته أو بعد موته فهو غريم ان كان استهلكها وسواء قليل اللقطة وكثيرها فيقول من ذهب له دنائير ان كانت دنائير ومن ذهب له دراهم ان كانت دراهم ومن ذهب له كذا ولا يصفها فينزع في صفتها أو يقول جله أن في يدي لقطة فان كان موليا عليه لسقه أو صغر ضمها القاضي الى وليه وفعل فيها ما يفعل

(١) قوله الا بان ياذن له فيما وصفت أي ويفعل بدليل قوله كما لو أمره الخ وفي نسخة لا يخرجها من الرهن أن ياذن له أي بدون أن يفعل كما هو واضح كتبه مصححه

لو ردها المرتهن الى الراهن بعد قبضه اياها بالرهن مرة واحدة فقال استمتع من وطئها وخدمتها كانت
من هوية بحالها لا تخرج من الرهن فان جلت الجارية من الوطء فولدت أو أسقطت سقطا قد بان من خلقه
شيء فهي أم ولد للسيد الراهن وخارجة من الرهن وليس على الراهن أن يأتيه برهن غيرها لانه لم يتعد
في الوطء وهكذا لو أذن له في أن يضربها فضربها فماتت لم يكن له عليه أن يأتيه ببديل منها يكون رهنها
مكانها لانه لم يتعد عليه في الضرب واذا رهن الرجل الرجل أمة فماتت رهنها اياها موطنها الراهن أو اغتصبها
الراهن نفسها فوطئها فان لم تلد فهي رهن بحالها ولا عقر للرهن على الراهن لانها أمة لراهن ولو كانت بكرا
فانقصها الوطء كان للرهن أخذ الراهن بما نقصها يكون رهنها معها أو قصاصا من الحق ان شاء الراهن كما
تكون جنائسه عليها وهكذا لو كانت ثيبا فافضاها أو نقصها ففصله قبة وان لم ينقصها الوطء فلا شيء
للهن على الراهن في الوطء وهي رهن كاهي وان جلت وولدت ولم ياذن له في الوطء ولا مال له غيرها ففرضاها
قولان أحدهما أنها لا تباع ما كانت حبلى فاذا ولدت بيعت ولم يبيع ولدها وان نقصتها الولادة شيئا فعلى
الراهن ما نقصتها الولادة وان ماتت من الولادة فعلى الراهن أن يأتي بقيمتها صحيحة تكون رهنها مكانها أو
قصاصا من قدر عليها ولا يكون احباله اياها أكبر من أن يكون رهنها ثم أعقها ولا مال له غيرها فابطل
العقق وتباع بالحق وان كانت تسوي ألفا وانما هي موهوبة بما يبيع منها بقدر المائة وبقي ما بقي رقيقا
لسيدها ليس له أن يباطها وتعق بموته في قول من أعقق أم الولد بعوت سيدها ولا تعق قبل موته ولو كان
رهنه اياها ثم أعققها ولم تلد ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وعق ما بقي مكانه وان كان عليه دين يحيط بماله
عق ما بقي ولم يبيع لاهل الدين والقول الثاني أنه اذا أعققها فهي حرة أو ولدها فهي أم ولده لا تباع
في واحدة من الخالين لانه مالك وقد ظلم نفسه ولا يبيع في شيء من قيمتها وهكذا القول في رهن من الرقيق
كلهم ذكورهم وانما بهم واذا بيعت أم الولد في الرهن بما وصفت فلكها السيد فهي أم ولده بذلك الولد
ووطئها اياها وعققه بغير إذن المرتهن بخالفه باذن المرتهن ولو اختلفا في الوطء والعق فقال الراهن ووطئها
أو أعققتها باذنك وقال المرتهن ما أذن لك فالقول قول المرتهن مع عيونه فان نكل المرتهن حلف الراهن
لقد أذن له ثم كانت خارجة من الرهن وان لم يحلف الراهن أحلفت الجارية قد أذن له بعقها أو ووطئها
وكانت حرة أو أم ولد وان لم تحلف هي ولا السيد كانت رهنها بحالها ولومات المرتهن فادعى الراهن عليه
أنه أذن له في عقها أو ووطئها وقد ولدت منه أو أعققها كانت عليه البينة فان لم يقيم بينة فهي رهن بحالها
وان أراد أن يحلف له ورثة الميت أحلفوا ما علموا اياهم أذن له لم يزدوا على ذلك في البين ولومات الراهن
فادعى ورثته هذا أحلف لهم المرتهن ما أذن للراهن في الوطء والعق كما وصفت أو لا وهذا كله اذا كان
مغلسا فاما اذا كان الراهن موسرا فماتت خذ قيمة الجارية منه في العتق والا يلد ثم يخبرين أن تكون قيمتها
رهنها مكانها وان كان أكثر من الحق أو قصاصا من الحق فان اختار أن يكون قصاصا من الحق وكان فيه فضل
عن الحق رد ما فضل عن الحق عليه واذا أقر المرتهن أنه أذن للراهن في وطء أمة ثم قال هذا الحبل ليس منك
هو من زوج زوجته اياها ومن عسب فادعاه الراهن فهو ابنه ولا عين عليه لان النسب لاحق به وهي أم ولده
باقراره ولا يصدق المرتهن على نفي الولد عنه وانما معنى من أحلفه أنه لو أقر بعد دعوته الولد أنه ليس
منه أحلفت الولد وجعلت الجارية أم ولد فلا معنى ليمينه اذا حكمت باخراج أم الولد من الرهن ولو اختلف
الراهن والمرتهن فقال الراهن أذنت لي في وطئها فولدت لي وقال المرتهن ما أذنت لك كان القول قول المرتهن
فان كان الراهن معسرا والجارية حبلى لم تباع حتى تلد ثم تباع ولا يباع ولدها ولو قامت بينة أن المرتهن
أذن للراهن من مذمة ذكروها في وطء أمة وجاءت ولديته أن يكون من السيد في مثل تلك المدة فادعاه
فهو ولده وان لم يمكن أن يكون من السيد بحال وقال المرتهن هو من غيره يبيع الأمة ولا يباع الولد بحال
ولا يكون الولد رهنها مع الأمة واذا رهن رجل رجلا أمة ذات زوج أو زوجة اياه الرهن باذن المرتهن

الملقط فان كان عبدا
أمر بضمها الى سيده
فان علم بها السيد فأقرها
في يديه فهو ضامن لها
في رقبة عبده (وقال)
فيما وضع بخطه لأبعله
سمع منه لا غرم على
العبد حتى يعق من
قبل أن له أخذه (قال)
المرثي الاول أقيس
اذا كانت في الذمة
والعبد عندى ليس
بذى ذمة (قال)
الشافعي رحمه الله
فان لم يعلم بها السيد
فهي في رقبة ان
استهلكها قبل السنة
وبعد هادون مال
السيد لان أخذه
اللقطة عدوانا بما أخذ
اللقطة من له ذمة (قال)
المرثي هذا أشبه بأصه
ولا يخلو سيده من أن
يكون عليه فاقصراره
اياها في يده يكون
تعديا فكيف لا يضمنها
في جميع ماله أو لا يكون
تعديا فلا تعدو رقبة
عبده (قال الشافعي)
رحمه الله وان كان حرا

لم ينسج زوجها من وطئها والبناء بها فان ولدت فالولد خارج من الرهن وان حبلت ففهي اقولان أحدهما
 لا تباع حتى تضع حملها ثم تكون الجارية رهنا والولد خارجا من الرهن ومن قال هذا قال انما يمنعني من
 بيعها حبل وولدها مولود أن الولد لا يملك بما تملك به الام اذا بيعت في الرهن فان سأل الراهن أن تباع وبسليم
 الثمن كله للمرتهن فذلك له والقول الثاني أنها تباع بحبل وتحكم الولد حكم الام حتى يفارقها فاذا انفارقتا فهو
 خارج من الرهن واذا رهن الرجل الرجل جارية فليس له أن يزوجه دون المرتهن لان ذلك ينقص ثمنها
 وينع اذا كانت حامل او حل الحق من بيعها وكذلك ليس للمرتهن أن يزوجه لانه لا يملكها وكذلك العبد
 الرهن وأبهم ما زوج العبد والامة والنكاح مفسوخ حتى يجتمعا على التزوج قبل عقدة النكاح واذا
 رهن الرجل الرجل رهنا إلى أجل فاستأذن الراهن المرتهن في بيع الرهن فأذن له فيه فباعه فالبيع جائز
 وليس للمرتهن أن يأخذ من ثمنه شيئا ولا أن يأخذ الراهن برهن مكانه وله ما لم يبعه أن يرجع في اذنه له بالبيع
 فان رجع فباعه بعد رجوعه في الاذن له فالبيع مفسوخ وان لم يرجع وقال انما اذنت له في أن يبيعه على
 أن يعطيني ثمنه وان كنت لم أقل له أنفذ البيع ولم يكن له أن يعطيه من ثمنه شيئا ولا أن يجعل له رهنا مكانه
 ولو اختلفا فقال اذنت له وشرطت أن يعطيني ثمنه وقال الراهن اذني ولم يشترط على أن أعطيه ثمنه كان
 القول قول المرتهن مع يمينه والبيع مفسوخ فان مات العبد أخذ الراهن المشتري بقيمته حتى يجعلها رهنا
 مكانه ولو تصادقا على أنه اذنت له يبيعه على أن يعطيه ثمنه لم يكن له أن يبيعه لانه لم يأذنه في بيعه الا على أن
 يجعل له حقه قبل محله ولو قامت يمينه على أنه اذنت له أن يبيعه ويعطيه ثمنه فباعه على ذلك فحلت البيع
 من قبل فساد الشرط في دفعه حقه قبل محله بأخذ الرهن فان فات العبد في يد المشتري عوت فعلى المشتري
 قيمته لان البيع فيه كان مردودا وتوضع قيمته رهنا الى الاجل الذي اليه الحق الا أن يتطوع الذي عليه الحق
 بتجديله قبل محله تطوعا مستأنفا على الشرط الاول ولو اذنت له أن يبيعه على أن يكون المال رهنا لم يحز
 البيع وكان كالمسئلة قبله التي اذنت له فيها أن يبيعه على أن يقبضه ثمنه في رد البيع فكان فيه غير ما في المسئلة
 الاولى أنه اذنت له أن يبيعه على أن يرهنه ثمنه وشئ غيره غير معلوم ولو كان الرهن بحق حال فأذن
 الراهن للمرتهن أن يبيع الرهن على أن يعطيه حقه فالبيع جائز وعليه أن يدفع اليه ثمن الرهن ولا يحبس عنه
 منه شيئا فان هلك في يده أخذ بجميع الحق في ماله كان أقل أو أكثر من ثمن الرهن وانما أجزأه ههنا لانه
 كان عليه ما شرط عليه من بيعه وايضا حقه قبل شرط ذلك عليه ولو كانت المسئلة بحاله فأذن له في بيع
 الرهن ولم يشترط عليه أن يعطيه ثمنه كان عليه أن يعطيه ثمنه الا أن يكون الحق أقل من ثمنه فيعطيه الحق
 ولو اذنت المرتهن الراهن في بيع الرهن ولم يجعل كان له الرجوع في اذنه له ما لم يبعه فاذا باعه وتم البيع ولم
 يقبض ثمنه أو قبضه فأراد المرتهن أخذ ثمنه منه على أصل الرهن لم يكن ذلك لانه اذنت له في البيع وليس له
 البيع وقبض الثمن لنفسه فباع فكان كمن أعطى عطاء وقبضه أو كن اذنت له في فسخ الرهن ففسخه وكان
 عن العبد ما لا من مال الراهن يكون المرتهن فيه وغيره من غرمانه أسوة ولو اذنت له في بيعه فلم يبعه فهو
 على الرهن وله الرجوع في الاذن له الا أن يكون قال قد فسخت فيه الرهن أو أبطلته فاذا قال لم يكن له
 الرجوع في الرهن وكان في الرهن كغيره واذا رهن الرجل الرجل الجارية ثم وطئها المرتهن أقام عليه
 الحد فان ولدت فولده رقيق ولا يثبت نسبهم وان كان أكرهها فله المهر وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان
 ادعى جهالة لم يعد ربحا الا أن يكون ممن أسلم حديثا وكان ببادية تائبة أو ما أشبهه ولو كان رب الجارية اذنت له
 وكان يجهل درى عنه الحد ولحق الولد وعليه قيمته يوم سقطوا وهم أحرار وفي المهر قولان أحدهما أن عليه
 مهر مثلها والاخر لا مهر عليه لانه أباحها وصلى ملكها لم تكن له أم ولد وتباع الجارية وتؤبد هو والسيد
 للاذن (قال الربيع) ان ملكها وما كانت أم ولد باقراره أنه أولادها وهو يملكها (قال الشافعي) ولو
 ادعى أن الراهن المالك وهبها له قبل الوطء أو باعها ياها أو أعمرها ياها أو تصدق بها عليه أو اتصه كانت أم

غير مأمون في دينه ففهي اقولان أحدهما أن
 يأمربضها الى مأمون
 ويأمر المأمون
 والمتنقط بالانشاد بها
 والقول الآخر
 لا ينزعها من يديه وانما
 منعنا من هذا القول
 لان صاحبها لم يرضه
 (قال المزني) فاذا
 امتنع من هذا القول
 لهذه العلة فلا قول له
 الا الاول وهو أولى
 بالحق عندي وبالله
 التوفيق (قال المزني)
 رحمه الله وقد قطع في
 موضع آخر بان على
 الامام اخراجها من
 يده لا يجوز فيها غيره
 وهذا أولى به عندي
 (قال الشافعي) والمكاتب
 في اللقطة كالحر لان
 ماله يسلم له والعبد
 نفسه حر ونفسه
 عبيد فان انقط في
 اليوم الذي يكون فيه
 محلى لنفسه أقررت في
 يده وكانت بعد الستة
 كالمالك كسب فيه ما لا كان
 له وان كان في اليوم
 الذي لسيده أخذها

منه لان كسبه فيه
لسيده (قال) ويرفق
الملتقط اذا عرف الرجل
العناصر والوكاء والعدد

والوزن ووقس في
نفسه انه صادق أن
يعطيه ولا أجبره عليه
الابينة لانه قد يصيب
الصفة بان يسمع الملتقط
بصفها ومعنى قوله
صلى الله عليه وسلم
اعرف عفاصها ووكاءها
والله أعلم (١) لان يؤدي
عفاصها ووكاءها معها
وليعلم اذا وضعها في
ماله انها لقطعة وقد
يكون ليستدل على
صدق المعرف أرايت
لو وصفها عشرة
أيعطونها ونحن نعلم
أن كلهم كاذب الا
واحدا بغير عينه فيمكن
أن يكون صادقا وان
كانت اللقطعة طعاما
ربط لا يثبت فيه ان
ياكله اذا خاف فساد
ويفر منه لربه (وقال)
(١) قوله بالهامش لان
يؤدي الخ كذا بأصلين
بأيدى ناوله سقط منه قد
يكون لان يؤدي الخ
بديل ما بعده وحرره
معه

ولله وخارجته من الرهن اذا صدقة الراهن أو قامت عليه دينته بذلك كان الراهن حيا وميتا وان لم تقم له
دينته بدعواه بالخارجة وولد هارقي اذا عرف ملكها الراهن لم يخرج من ملكه الابينة تقوم عليه واذا اراد
المرتحن أحلفه ورثة الراهن على علمهم فيما ادعى من خروجها من ملك الراهن اليه (قال الربيع) وله
في ولده قول آخر انه حر بالقبة ويدأ عنه الحدو ويعزم صدق مثلها

(جواز شرط الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله أذن الله تبارك وتعالى في الرهن مع الدين وكان الدين يكون من بيع وسلف وغيره
من وجوه الحقوق وكان الرهن جائزا مع كل الحقوق شرط في عقد الحقوق أو أرتعن بعد ثبوت الحقوق
وكان معقولا لأن الرهن زيادة وثيقة من الحق لصاحب الحق مع الحق مأذون فيها لحلال وأنه ليس بالحق
نفسه ولا جزء من عدده فلوان رجلا باع رجلا شيئا بألف على أن يرهنه شيئا من ماله يعرفه الراهن والمرتحن
كان البيع جائزا ولم يكن الرهن تاما حتى يقبضه الراهن المرتحن أو من يراضيان به متى ما قبضاه اياه
قبل أن يرفعوا إلى الحاكم فالبيع لازم وكذلك ان سلفه ليقبضه فتركه البائع كان البيع تاما (قال الشافعي)
وان ارتفعوا إلى الحاكم وامتنع الراهن من أن يقبضه المرتحن لم يجبره الحاكم على أن يدفعه اليه لانه لا يكون
رهنه الا بان يقبضه اياه وكذلك لو وهب رجل لرجل هبة فلم يدفعها اليه لم يجبره الحاكم على دفعها اليه لانها
لا تتم له الا بالقبض واذا باع الرجل الرجل على أن يرهنه رهنه فلم يدفعه الراهن الرهن إلى البائع المشرط
له فللبائع الخيار في اتمام البيع بالرهن أو رد البيع لانه لم يرض بذمة المشتري دون الرهن وكذلك لو رهنه
وهو نا فقبضه بعضها ومنعه بعضها وهكذا لو باعه على أن يعطيه رجلا بعينه فلم يحمل له بها الرجل الذي
اشترط حالته حتى مات كان له الخيار في اتمام البيع بلا جيل أو فسخه لانه لم يرض بذمة دون الجيل ولو
كانت المسئلة بمحالها اراد المشتري فسخ البيع ففعله الرهن أو الجيل لم يكن ذلك لانه لم يدخل عليه هو
نقص يكون له بالخيار لان البيع كان في ذمته وزيادة رهن أو ذمة غيره فسقط ذلك عنه فلم يزد عليه في ذمته
شيء لم يكن عليه ولم يكن في ذمته فساد للبيع لانه لم ينتقص من الثمن شيء يفسد به البيع انما انتقص شيء غير
الثمن وثيقة للمرتحن لملك ولم يشترط شيئا فسادا في سلبه البيع وهكذا اذا في كل حق كان لرجل على رجل
فشرط له فيه رهنه أو رجلا فان كان الحق بعوض أعطاه اياه فهو كالبيع وله الخيار في أخذ العوض كما كان
له في البيع وان كان الرهن في أن أسلفه سلفا بالبيع أو كان له عليه حق قبل أن يرهنه بالرهن ثم رهنه شيئا
فلم يقبضه اياه فالخيار بمحاله وله في السلف أخذ متى شاءه وفي حقه غير السلف أخذ متى شاءه ان كان حالا
ولو باعه شيئا بألف على أن يرهنه رهنه راضيه أو يعطيه رجلا ثقة أو يعطيه رضاه من رهن وجيل أو ما شاء
المشتري والبائع أو ما شاء أحدهما من رهن وجيل بغير تسمية شيء بعينه كان البيع فاسدا لجهة البائع
والمشتري أو أحدهما بما تشارطا ألا ترى أنه لو جاءه بمحميل أو رهن فقال لأرضاه لم يكن عليه حجة بانه
رضى رهنه بعينه أو رجلا بعينه فاعطيه ولو كان باعه ببعاء بألف على أن يعطيه عبدا له يعرفه رهنه فاعطاه
اباه رهنه فلم يقبضه لم يكن له نقض البيع لانه لم ينقصه شيئا من شرطه الذي عرفهما وهكذا لو باعه ببعاء بألف
على أن يرهنه ما أعاد في يومه أو من قدم عليه من غيبته من رقيقه أو ما أشبه هذا كان البيع مفسوخا بمثل
معنى المسئلة قبلها أو أكثر وانما اشترى منه شيئا على أن يرهنه شيئا بعينه ثم مات المشتري قبل أن يدفع الرهن
إلى المرتحن لم يكن الرهن رهنه ولم يكن على ورثته دفعه اليه وان تطوعوا ولا وارث معهم ولا صاحب وصية
فدفعوه اليه فهو رهن وله بيعه مكانه لان دينه قد حصل وان لم يدفعه البائع بالخيار في نقض البيع أو اتمامه
ولو كان البائع المشرط الرهن هو المبت كان دينه إلى أجله ان كان مؤجلا أو حالا ان كان حالا وقام ورثته
مقاه فان دفع المشتري اليهم الرهن فالبيع تام وان لم يدفعه اليهم فلهم الخيار في نقض البيع كما كان لا يهيم

فيه أو اتعاهه إذا كان الرهن فائتاً (قال الشافعي) إذا كان الرهن فائتاً أو السلعة اشتراة فائتة جعلته
 الخياراتين أن يتيه فإخذته أو ينقضه فإخذته كما أحله له لو باعه عبد أفات فقال المشتري اشتريته
 بخمسةائة وقال البائع بعته بألف وجعلته له إن شاء أن يأخذ ما أقر له به المشتري وإن شاء أن يأخذ قيمته بعد
 أن يحلف على ما ادعى المشتري ولا أحلفه هذه لأنه لا يدعي عليه المشتري رافة من شيء كادعي هناك
 المشتري برافة مما زاد على خمسمائة (قال الشافعي) ولو باع رجل رجلاً لبيعاً بمن حال أو إلى أجل أو كان له
 عليه حق فلم يكن له رهن في واحد منهما ولا بشرط الرهن عند عقده واحد منهما ثم تطوع له المشتري بأن
 يرهنه شيئاً يرهنه فرهنه أياه فقبضه ثم أراد الرهن إخراج الرهن من الرهن لأنه كان متطوعاً به لم يكن له ذلك
 إلا أن يشاء المرتهن كما لا يكون له لو كان الرهن بشرط وكذا لو كان رهنه رهناً بشرط فاقبضه أياه ثم زاده
 رهناً آخر معه أو رهناً فاقبضه أياه ثم أراد إخراجها وأخرج بعضها لم يكن ذلك له ولو كانت الرهون نسوى
 أشعاف ما هي من رهونه ولو زاده رهناً أو رهنه رهناً مرة واحدة فاقبضه بعضها ولم يقبضه بعضها كان
 ما أنقصه رهناً وما لم يقبضه غير رهن ولم ينقض ما أقبضه بما لم يقبضه وإذا باع الرجل الرجل البيع على أن
 يكون البيع نفسه رهناً للبائع فالبيع مفسوخ من قبل أنه لم يملكه السلعة إلا بان تكتف بحسبة عن المشتري
 وليس هذا كالسلعة لنفسه يرهنه أياها ألا ترى أنه لو وهبه لسلعة لنفسه جاز وهو لو اشتري منه شيئاً على أن
 يهبه له لم يجز وسواء تشارطوا وضع الرهن على يدي البائع أو عدل غيره وإذا مات المرتهن فالرهن بحاله
 فلو رثته فيه ما كان له وإذا مات الراهن فالرهن بحاله لا ينتقض بموته ولا موته ولا موت واحد منهما قال
 ولورثة الراهن إذا مات فيه مال الراهن من أن يؤدوا ما فيه ويخرج من الرهن أرنياع عليهم بأن دين أبيهم قد
 حل ولهم أن يأخذوا المرتهن ببيعهم ويعتصموا من حبسهم عن البيع لأنه قد تغيرت حيسه ويتلف فلا تبراأمة
 أبيهم وقد يكون فيه الفضل عمارهن به فيكون ذلك لهم ولو كان المرتهن غائباً أقام الحاكم من يبيع الرهن
 ويجعل حقه على يدي عدل أن لم يكن له وكيسل يقوم بذلك وإذا كان للرجل على الرجل الحق فلا رهن ثم
 رهنه رهناً فالرهن جائز كان الحق حالاً أو إلى أجل فإن كان الحق حالاً أو إلى أجل فقال الراهن أرهنك على
 أن تزيدني في الأجل ففعل فالرهن مفسوخ والحق الحال مال كما كان والموجب إلى أجله الأول بحاله
 والأجل الآخر باطل وغرماء الراهن في الرهن الفاسد أسوة المرتهن وكذلك لو لم يشترط عليه تأخير الأجل
 وشرط عليه أن يبيعه شيئاً أو يسلفه أياه أو يملكه بمن على أن يرهنه ولم يرهنه لم يجز الرهن ولا يجوز الرهن في
 حق واجب قبله حتى يتطوع به الراهن بلا زيادة شيء على المرتهن ولو قال له بعني عبدك بمائة على أن
 أرهنك بالمائة وحقة الذي قبلها رهناً كان الرهن والبيع مفسوخاً كله ولو هلك العبد في يدي المشتري كان
 ضامناً لقيمته ولو أقر المرتهن أن الموضوع على يديه الرهن قبضه جعته رهناً ولم أقبل قول العدل لم أقبضه إذا
 قال المرتهن قد قبضه العدل

(اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت الدار أو العبد أو العرض في يدي رجل فقال رهنته فلان على كذا
 وقال فلان مارهنك ولكني أردعتك أياه أو وكلتك به أو غصبتني فالقول قول رب الدار أو العرض والعبد
 لأن الذي في يده يقره عليك ويدعي عليه فيه حقاً فلا يكون فيه بدعواه الأبينة وكذلك لو قال الذي هو في يده
 رهنته بألف وقال المدعي عليه لك على ألف ولم أرهنك به ما زعمت كان القول قوله وعليه ألف بلارهن كما
 أقر ولو كانت في يدي رجل داران فقال رهنتي ما فلان بألف وقال فلان رهنتك أحدهما وسماها بعينها بألف
 كان القول قول رب الدار الذي زعم أنها (١) ليست برهن غير رهن وكذلك لو قال له رهنتك أحدهما بمائة
 لم يكن رهناً إلا بمائة ولو قال الذي هما في يديه رهنتي ما بألف وقال رب الدارين بل رهنتك أحدهما بغير

عينها

فيما وضعه يحفظه لا أعلمه
 سبع منسبه إذا خاف
 فسيباده أحببت أن
 يبيعه ويرقيم على
 تعريفة (قال المزني)
 هذا أولى القولين به
 لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم يقل للقط شاة
 بها إلا بعد سنة الآن
 يكون في موضع
 مهلكة كالشاة
 فيكون له أكله وبغرمه
 إذا جاءه أحبه (وقال)
 في خطه لا أعلمه
 ثم إذا وجد الشاة
 البعير أو لاديه أو
 ما نابت بالصر أو في قرية
 فهي لقائلة يعرفها
 نة وإذا حرم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 سؤال الأيسل فن
 أخذها ثم أرسلها ضمن
 (قال) ولا جعل لمن
 جاءه باق ولا ضالة إلا
 أن يجعل له وسوا من
 عرف بطلب الضوال
 ومن لا يعرفه ولو قال
 لرجل إن جئتني بعبد
 قلت كذا ولا تحرمش

(١) قوله فأنها ليست
 برهن الخ كذا بالاصول
 التي عندنا بزيادة غير
 رهن وتأمل كتبه
 معصية

ذلك ولثالث مثل ذلك
فجاءوا به جميعا فكل
واحد منهم ثلث ما جعله
له انشقت الاجماع او
اختلفت

(باب النقاط المنبذ
يوجد معه الشيء بما
وضع بخطه لا عليه سمع
منه ومن مسائل شتى
سمعتها لفظا)

(قال الشافعي) رجه
الله فيما وضع بخطه
ما وجد تحت المنبذ
من شيء مسدود من
ضرب الاسلام او كان
قريبا منه فهو لقطه او
كانت دابة فهي ضالة
فان وجد على دابته او
على فراشه او على نوبه
مال فهو له وان كان
ملتقطه غير نقة زرع
الحاكم منه وان كان
نقة وجب ان يشهد
بما وجد له وان لم يشهد
عليه بالعرف وما
أخذ منه الملتقط
وانفق منه عليه بغير
أمر الحاكم فهو
ضامن فان لم يوجد
له مال وجب على
الحاكم ان ينفق عليه
من مال الله تعالى فان لم
يفعل حرم تصحيحه على

صحتها بالالف لم تكن واحدة منهما رهنا وكانت عليه ألف باقراره بلا رهن لانه لا يجوز في الاصل أن يقول رجل
لرجل أرهناك إحدى داري هاتين ولا يسميها ولا أحد عبدي هذين ولا أحد ثوبي متدين ولا يجوز الرهن
حتى يكون مسمى به منته ولو كانت دار في يدي رجل فقال رهن بها فلان بالف ودفعها اليه وقال فلان رهنه
اياها بالف ولم يفعلها اليه فعدا عليها فقصها أو تكاراها مني رجل فأنزله فيها أو تكاراها مني هو فقلها
ولم أدفعها اليه قبضا بالرهن فالقول قول رب الدار ولا تكون رهنا اذا كان يقول ليست برهن فيكون القوي
قوله وهو اذا أقر بالرهن ولم يقبضه المرتهن فليس برهن ولو كانت الدار في يدي رجل فقال رهنها فلان
بالف دينار أو قبضتها وقال فلان رهنه اياها بالف درهم أو ألف فلس وأقبضته اياها كان القول قول رب
الدار ولو كان في يدي رجل عبد فقال رهنه فلان بمائة وصدقه العبد وقال رب العبد ما رهنه اياه
بشيء فالقول قول رب العبد ولو قال للعبد ولو كانت المسئلة بحالها فقال ما رهنه بمائة ولكني بعته
بمائة لم يكن العبد رهنا ولا يباع اذا اختلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ولو أن عبدا بين رجلين
فقال رجل رهنه بمائة بمائة وقبضته فصدقه أحدهما وقال الآخر ما رهنه بمائة كان نصفه رهنا بخمسين
ونصفه خارجا من الرهن فان شهد شريك صاحب العبد عليه بدعوى المرتهن وكان عدلا عليه أحلف
المرتهن معه وكان نصيبه منه رهنا بخمسين ولا شيء في شهادة صاحب الرهن يجر بها اليه نفسه ولا يدفع بها
عنه فأردى بانه لا رهن له عليه شيء لو شهد له على غيره ولو كان العبد بين اثنين وكان
في يدي اثنين وادعيا أنهما الرهن بمائة فأقر الرجلان لأحدهما أنه رهن له وحده بخمسين وأنكر
دعوى الآخر لم يزمهما ما أقر به ولم يزمهما ما أنكر من دعوى الآخر ولو أقر الهمام عابده لهما رهن وقال
هو رهن بخمسين وادعيا مائة لم يزمهما الا ما أقر به ولو قال أحد الراهنين لأحد المرتهين رهنا كه أنت
بخمسين وقال الآخر لا خير المرتين رهنا كه أنت بخمسين كان نصف حق كل واحد منهما من العبد وهو
ربع العبد رهنا الذي أقر به بخمسة وعشرين نجيزا قراره على نفسه ولا نجيزا قراره على غيره ولو كانا من
تجوز شهادة فشهد كل واحد منهما على صاحبه ونفس أجزت شهادتهما وجعلت على كل واحد منهما حصة
وعشرين دينار باقراره وخمسة وعشرين أخرى شهادة صاحبه اذا حلف المدعي مع شاهده واذا كانت
في يدي رجل ألف دينار فقال رهنها فلان بمائة دينار أو بالف درهم وقال الراهن رهنه كما بيدنيار واحد
أو بعشرة دراهم فالقول قول الراهن لان المرتهن مقر له ملك الألف دينار ومدع عليه حقا فالقول قوله فيما
ادعى عليه من الدنانير اذا كان القول قول رب الرهن المدعي عليه الحق في أنه ليس برهن بشيء كان اقراره
بأنه رهن بشيء أولى أن يكون القول قوله فيه واذا اختلف الراهن والمترهن فقال المرتهن رهنني عبدا
سالم بمائة وقال الراهن بل رهنك عبدا موقفا بعشرة حلف الراهن ولم يكن سالم رهنا بشيء وكان
لصاحب الحق عليه عشرة دنانير ان صدقه بان موقفا رهن بها فهو رهن وان كذبه وقال بل سالم رهن بها
لم يكن موقفا ولا سالم رهنا لانه يبرئه من أن يكون موقفا رهنا ولو قال رهنك داري بالف وقال الذي يخالفه
بل اشتريتها منك ألف وتصادق على قبض الألف تحالفا وكانت الألف على الذي أخذها بلا رهن ولا بيع
وهكذا لو قال رهنك داري بالف أخذتها منك وقال المقر له بال رهن بل اشتريت منك عبدا بهذه الألف
تحالفا ولم تكن الدار رهنا ولا العبد يباعا وكانت له عليه ألف بلا رهن ولا بيع ولو قال رهنك داري بالف
وقبض الدار ولم أقبض الألف منك وقال المقر له بال رهن وهو المرتهن بل قبضت الألف فالقول قول
الراهن بانه لم يقربان عليه ألفا فأنزله ويحلف ما أخذ الألف ثم تكون الدار خارجة من الرهن لانه لم يأخذ
ما يكون به رهنا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهقه بهادار نقال الراهن رهنك هذه الدار
بالف درهم الى سنة وقال المرتهن بل بالف درهم حاله كان القول قول الراهن وعلى الميتة السنة وكذلك

لوقال رهنكها بألف درهم وقال المرتهن بل بألف دينار فالقول قول الراهن وكل مالم أثبتته عليه الإقبولة جعلت القول فيه قوله لأنه لو قال لم أرهنكها كان القول قوله وإذا كان رجل على رجل ألفان أحدهما برهن والآخر بغير رهن ففضاه الفاضل اختلفا فقال القاضي قضيتك الألف التي بالرهن وقال القاضي بل الألف التي بالرهن فالقول قول الراهن القاضي ألا ترى أنه لو جاءه بألف فقال هذه الألف التي رهنكها بها فقبضها كان عليه استلام رهنه ولم يكن له حبسه عنه بأن يقول لي عليك ألف آخر ولو حبسه عنه بعد قبضه كان متعديا بالحبس وإن هلك الرهن في يديه ضمن قيمته فإذا كان هذا هكذا لم يجوز أن يكون القول إلا قول دافع المال والله أعلم

(جاء ما يجوز رهنه)

(قال الشافعي) رجه الله كل من جاز بيعه من بالغ حر غير محجور عليه جاز رهنه ومن جاز له أن يرهن أو يرهن من الإحرار البالغين غير المحجور عليهم جاز له أن يرهن على النظر وغير النظر لأنه يجوز له بيع ماله وهبته بكل حال فإذا جازت هبته في ماله كان له رهنه بلا نظر ولا يجوز أن يرهن الابن له ولا ولي التيمم له إلا بموافقه فضل لهما فأما أن يسلط مالهما برهن فلا يجوز له وأيهما فعل فهو ضامن لما أسلف من ماله ويجوز للكتاب والمأذون له في التجارة أن يرهن ما إذا كان ذلك صلاحا لهما أو زيادة فيه فأما أن يسلط أو يرهن فلا يجوز ذلك لهما ولكن يبيعان فيفضلان ويرهنان ومن قلت لا يجوز أن يرهن إلا بموافقه لفضل نفسه أو بنيه أو ابنه من أبي ولد وولي يتيم ومكاتب وعبد مأذون له فلا يجوز أن يرهن شيئا لأن الرهن أمانة والدين لازم فالرهن بكل حال نقص عليهم ولا يجوز أن يرهنوا إلا حيث يجوز أن يدعوا أموالهم من الضرورة بالحبس إلى تحويل أموالهم وما أشبه ذلك ولا يجوز رهن من سميت لا يجوز رهنه إلا في قول من زعم أن الرهن مضمون كله فأما ما لا يضمن منه فرهنه غير نظره لأنه قد يلف ولا يبرأ الراهن من الحق والذكروا لاني والمسلم والكافر من جيع ما وصفت يجوز رهنه ولا يجوز سوا ما يجوز أن يرهن المسلم الكافر والكافر المسلم ولا كره من ذلك شيئا إلا أن يرهن المسلم الكافر معصفاً فإن فعل لم أفسد رهنه ووضعناه على يدي عدل مسلم وجعلت على ذلك الكافر أن امتنع وأكره أن يرهن من الكافر العبد المسلم صغيراً أو كبيراً لثلاث لئلا يذل المسلم بكونه عنده بسبب تسلط عليه الكافر ولثلاث لئلا يطعم الكافر المسلم خنزيراً أو يبقية خرافاً فإن فعل فرهنه منه لم أفسد الرهن قالوا وأكره رهن الأمة البالغة أو المقاربة البلوغ التي يشتهى مثلها من مسلم الأعلى أن يقبضها المرتهن ويقرها في يدي مالكها أو يضعها على يدي امرأة أو يحرم الجارية فإن رهنها مالكها من رجل وأقبضها إياه لم أفسد الرهن وهكذا الورهنان كافر غيري أجبر الكافر على أن يضعها على يدي عدل مسلم وتكون امرأة أحب إليّ ولولم تكن امرأة وضعت على يدي رجل عدل معه امرأة عدل وإن رضى الراهن والمرتهن على أن يضعها الجارية على يدي رجل غير مؤمن عليها جبرتهما أن يرضيا بعدل توضع على يديه فإن لم يفعلا اخترت لهما عدلا الآن يتراضيا أن تكون على يدي مالكها أو المرتهن فأما ما سوى بني آدم فلا كره رهنه من مسلم ولا كافر حيوان ولا غيره وقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي السهم اليهودي وإن كانت المرأة بالغة رشيدة بكرة أو نبيا جاز بيعها ورهنها وإن كانت ذات زوج جاز رهنها وبيعها غير ما رذن زوجها وهبته لهما ولهما من ماله إذا كانت رشيدة مال زوجها من ماله وإن كانت المرأة أو رجل مسلم أو كافر حراً وعبد محجور بن لم يجز رهن واحد منهما كالأب يجوز بيعه وإذا رهن من لا يجوز رهنه فرهنه مفسوخ وما عليه وما رهن كالم برهن من ماله لا سبيل للرتن عليه وإذا رهن المحجور عليه وهنأف رقبضه هو ولا وليه من المرتهن ولم يرفع إلى الحاكم فيفسد حتى يفل عنه الحجر فرضى أن يكون رهنه بالرهن الأول لم يكن رهنه حتى يتسدى رهنه بعد فلك الحجر ويقبضه المرتهن فإذا فعل فالرهن جائز وإذا رهن الرجل الرهن وقبضه

من عسره حتى يقيم بكفاله فيخرج من يدي من المائم ولو أمره الحاكم أن يستلف ما أنفق عليه يكون عليه ديناً فما أدى قبل منه إذا كان مثله قصداً (قال المرتني) لا يجوز قول أحد فيما يملكه على أحد لأنه دعوى وليس كالأمين يقول فيبرأ (قال الشافعي) ولو وجد رجلان فتشاحاه أقرعت بينهما فخرج سهمه دفعته إليه وإن كان الآخر خير إليه إذا لم يكن مقصراً عما فيه مصلحته وإن كان أحدهما مقيماً بالمصر والآخر من غير أهله دفع إلى المقيم وإن كان قروياً ودوا دفع إلى القروي لأن القرية خير له من البادية وإن كان عبداً وحرادفع إلى الحر وإن كان مسلماً ونصراً نسياً في مصر به أحد من المسلمين وإن كان الأقل دفع إلى المسلم وجهه لته مسلماً وأعطيته

من سهمان المسلمين حتى
يعرب عن نفسه فاذا
أعرب عن نفسه فاستمع
من الاسلام لم يبن لي أن
أقتله ولا أجبره على
الاسلام وان وجد في
مدينة أهل الذمة
لامسلم فيهم فهو ذمي
في الظاهر حتى يصف
الاسلام بعد البلوغ ولو
أراد الذي التقطه
الطعن به فان كان يؤمن
أن يسترقه فذلك له والا
منعه وجنابته خطأ
على جماعة المسلمين
والجنابة عليه على
عاقلة الجاني فان
قتل عمدا فلا امام القود
أو العقل وان كان جرحا
حبس له الجراح حتى
يبلغ فيختار القود أو
الارش فان كان معنوها
فقيرا أحبب للامام
أن يأخذ له الارش
وينفقه عليه وهو في
معنى الحر حتى يبلغ
فيقصر فان أقر بالرق
قلته ورجعت عليه
بما أحسنه وجعلت
جنابته في عنقه ولو

المرتهن وهو غير مجبور ثم حجر عليه فالرهن بحاله وصاحب الرهن أحق به حتى يستوفي حقه ويجوز رهن
الرجل الكثير الدين حتى يقف السلطان ماله كما يجوز بيعه حتى يقف السلطان ماله واذا رهن الرجل غير
المجبور عليه الرجل المجبور عليه الرهن فان كان من بيع فاليبيع مفسوخ وعلى الراهن رده بعينه ان وجد أو
قيمه ان لم يوجد والرهن مفسوخ اذا انقضى الحق الذي به الرهن كان الرهن مفسوخا بكل حال وهكذا ان
أكره اذا أوارضا أو دابة ورهن المكسرى المكسرى المجبور عليه بذلك رهنا فالرهن مفسوخ والكراه
مفسوخ وان سكن أو كسب أو عمل له فعله أجر من له وكراه مثل الله ابنة والدار بالعاما يبلغ وهكذا لو أسلفه
المجبور مالا ورهنه غير المجبور رهنا كان الرهن مفسوخا لان السلف ناطل وعليه رد السلف بعينه وليس له
اتفاق شيء منه فان أنفق فعله مثله ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل وأي رهن فسخته من جهة
الشرط في الرهن أو فساد الرهن أو فساد البيع الذي وقع به الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غير بحال
وكذلك ان كان الشرط في الرهن والبيع صحيحا واستحق الرهن لم أكف الراهن أن يأتي برهن غيره قال
واذا تابع الرجلان غير المجبورين البيع الفاسد ورهن أحدهما به صاحبه رهنا فالبيع مفسوخ والرهن
مفسوخ وجماع علم هذا أن ينظر كل حق كان صحيح الاصل فيجوز به الرهن وكل بيع كان غير ثابت فيفسد
فيه الرهن اذا لم يملك المشتري ولا المكسرى ما يبيع أو كسرى لم يملك المرتهن الحق في الرهن انما يثبت الرهن
لراهن بما يثبت به عليه ما أعطاه فاذا بطل ما أعطاه بطل الرهن واذا ابدل رجل رجلا عبدا بعد أو دارا
بدارا وعرضا ما كان بعرض ما كان وزادا أحدهما الآخر دنانير آجلة على أن رهنه الزائد بالدنانير رهنا
معه فمالم يبيع والرهن جائز اذا قبض واذا ارتهن الرجل من الرجل الرهن وقبضه لنفسه أو قبضه له غيره
بأمره وأمر صاحب الرهن فالرهن جائز وان كان القابض ابن الراهن أو امرأته أو أباها أو من كان من قرابته
وكذلك لو كان ابن المرتهن أو واحد من سميت أو عبد المرتهن فالرهن جائز فاما عبد الراهن فلا يجوز قبضه
للمرتهن لان قبض عبده عنه كقبضه عن نفسه واذا رهن الرجل الرجل عبدا فأنفق عليه المرتهن بغير أمر
الراهن كان منطوقا وان رهنه أرضا من أرض الخراج فالرهن مفسوخ لانها غير مملوكة فان كان فيها غراس
أو بنيه للراهن فالغراس والبناء رهن وان أدى عنها الخراج فهو منطوع بأداء الخراج عنها لا يرجع به على
الراهن الا أن يكون دفعه بأمره ف يرجع به عليه ومثل هذا الرجل يتكاري الارض من الرجل قد تكارها
فيسدغ المكسرى الارض كراهها عن المكسرى الاول فان دفعه بانه يرجع به عليه وان دفعه بغير اذنه فهو
منطوع به ولا يرجع به عليه ويجوز الرهن بكل حق لزوم صدق أو غيره وبين الذي والحرى المستأمن
والمستأمن والمسلم كما يجوز بين المسلمين لا يختلف واذا كان الرهن بصدق فطلق قبل الدخول بطل نصف
الحق والرهن بحاله كما يبطل الحق الذي في الرهن الا قليلا والرهن بحاله واذا ارتهن الرجل من الرجل
رهنا بتمرا وحظته فعل الحق فباع الموضوع على يديه الرهن بتمرا وحظته فالبيع مردود ولا يجوز بيعه الا
بالدنانير أو الدراهم ثم يشتري بها فحق أو تمر فيقضاء صاحب الحق ولا يجوز رهن المفارص لان الرهن غير
مضمون الا أن يأذن رب المال للقراض رهن بدين له معروف وكذلك لا يجوز ارتهانه الا أن يأذن له رب المال
أن يبيع بالدين فاذا باع بالدين والرهن ازداد له ولا يجوز ارتهانه الا في مال صاحب المال فان رهن عن غيره
فهو ضامن ولا يجوز الرهن

(العيب في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الرهن رهنا فله في أصل الحق لا يجب الحق الا بشرطه وذلك أن يبيع
الرجل الرجل البيع على أن رهنه الرهن بسمائه فاذا كان هكذا فإكان بالرهن عيب في بدنه أو عيب في
فعله ينقص عنه وعلم المرتهن العيب قبل الارتهان فلا خيار له والرهن والبيع ثابتان وان لم يعلم المرتهن

فعله بعد البيع فالمرتهن بالخيار بين فسخ البيع وإثباته وإثبات الرهن للنقص عليه في الرهن كما يكون هذا في البيوع ولعيب الذي يكون له به الخيار كل ما نقص منه من شيء قل أو كثر حتى الإثر الذي لا يضرب به والفعل فإذا كان قد علمه فلا خيار له ولو كان قتل أو ارتد بعلم ذلك المرتهن ثم ارتد منه كان الرهن ثبانا قتل في يديه فالبيع ثابت وقد خرج الرهن من يديه وإن لم يقتل فهو رهن بحاله وكذلك لو سرق ففقط في يديه كان رهنا بحاله ولو كان المرتهن لم يعلم بارتداده ولا قتله ولا سرقته فارتد منه ثم قتل في يده أو قطع كان له فسخ البيع ولو لم يكن الراهن دلس للمرتهن فبفسخ البيع ودفعه إليه سالما فبفسخ في يديه جناية أو أعباه بعيب في يديه كان على الرهن بحاله ولو أنه دلس له فيه بعيب وقبضه ففات في يديه مونا قبل أن يختار ففسخ البيع لم يكن له أن يختار ففسخه لما فات من الرهن وليس هذا كما يقتل بحق في يديه أو يقطع في يديه وهكذا كل عيب في رهن ما كان حيوانا أو غيره ولو اختلف الراهن والمرتهن في العيب فقال الراهن رهنه بكذا والراهن رهنه بكذا وهو يرى من العيب وقال المرتهن ما رهنه بنسبه الامعيا فالقول قول الراهن مع عيبه إذا كان العيب مما يحدث مثله وعلى المرتهن البينة فإن أقامها فللمرتهن الخيار كما وصفت وإذا رهن الرجل الرجل العبد أو غيره على أن يسلفه سلفا فوجد بالرهن عيبا أو لم يجد ففساده وله الخيار في أخذه سلفه حاله أو أن كان سلفا مؤجلا وليس السلف كالبيع ورهن يتطوع به الراهن وذلك أن يبيع الرجل الرجل البيع إلى أجل بغير شرط رهن فإذا وجب بينهما البيع وتفرق رهنه الرجل فالرجل متطوع بالرهن فليس للمرتهن أن كان بالرهن عيب ما كان أن يفسخ البيع لأن البيع كان تاما بالرهن وله أن شاء أن يفسخ الرهن وكذلك إن شاء أن كان في أصل البيع أن يفسخه لأنه كان حقه فتركه ويجوز رهن العبد المرتد والقاتل والمصيب الحد لأن ذلك لا يزيل عنه الرق فإذا قتل فقد نزع من الرهن فإذا ارتد الرجل عن الإسلام ثم رهن عبدا له في أجاز بيع المرتد أجاز رهنه ومن رده رهنه (قال الربيع) كان الشافعي يجهز رهن المرتد كما يجهز غيره

(الرهن يجمع الشيئين المختلفين من ثياب وأرض وبناء وغيره)

(قال الشافعي) رهنه الله تعالى إذا رهن الرجل الرجل أرضه ولم يقل يبنائها فالأرض رهن دون البناء وكذلك إن رهنه أرضه ولم يقل بشجرها فكان فيها شجر مبددا وغير مبدد فالأرض رهن دون الشجر وكذلك لو رهنه شجرا وبين الشجر بياض فالشجر رهن دون البياض ولا يدخل في الرهن إلا ما سمي وإذا رهنه غرا قد خرج من نخله قبل يحل بيعه ونخله معه فقد رهنه نخلا وغرامها ففهم ما رهن جاز من قبل أنه يجوز له لو مات الراهن أو كان الحق حالا أن يبيعهما من ساءه وكذلك لو كان إلى أجل لأن الراهن يتطوع ببيعه قبل يحل أو يموت فيحل الحق وإذا كان الحق في هذا الرهن جازا إلى أجل فبقت الثمرة وبيعت خير الراهن بين أن يكون ثمنها قصاصا من الحق أو موهونا مع النخل حتى يحل الحق ولو حل الحق فأراد بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها دون النخل لم يكن له وكذلك لو أراد قطعها أو بيعها لم يكن له إذا لم يأن ذلك الراهن في ذلك ولو رهنه الثمرة دون النخل طلعا أو مؤبرة أو في أي حال قبل أن يبدو صلاحها لم يجز الرهن كان الدين حالا أو مؤجلا إلا أن يتشارطا أن للرهن إذا حل حقه قطعها أو بيعها فبجز الرهن وذلك أن المعروف من الثمرة أنها تترك إلى أن تصلح الاترى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه لمعرفة الناس أنه يترك حتى يبدو صلاحه وأن حلالا أن تباع الثمرة على أن تقطع قبل أن يبدو صلاحها لأنه ليس المعنى الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا كل ثمرة وزرع رهن قبل أن يبدو صلاحها لم يجز بيعه فلا يجوز رهنه إلا على أن يقطع إذا حل الحق فيبيع مقتطوعا بحاله وإذا حل بيع الثمر حل رهنه إلى أجل كان الحق حالا وإذا بلغ ولم يحل الحق لم يكن للرهن بيعه إذا كان يبيع الأرض المرتهن فإذا رضى قيمته رهنه الآن يتطوع الراهن فيبعده قصاصا ولا يجعل دينه إلى أجل حالا أبدا الآن يتطوع به صاحب الدين وإذا رهنه ثمرة

فإن يأتها

قدفه قاذف لم أحده حتى أسأله فإن قال أنا حر حددت قاذفه وإن قذف حرا أحد (قال المزني) رحمه الله وسمعه يقول اللقيط حر لأن أصل الأديمين الحرية إلا من ثبتت عليه العبودية ولأولاء عليه كالأب له فإن مات فإثره لجماعة المسلمين (قال المزني) هذا كونه يوجب أنه حر (قال المزني) رحمه الله وقوله المعروف أنه لا يحد القاذف إلا أن تشرم يمينه للقذف أنه حر لأن الحدود تدرا بالشبهات (قال الشافعي) رحمه الله ولو ادعاه الذي وجده ألحقه به فإن ادعاه آخر أربته القافة فإن ألحقوه بالأحرار بينهم الأول فإن قالوا أنه ابنهما لم ننسبه إلى أحدهما حتى يبلغ فينسب إلى من شاء منهما وإن لم يلحق بالأحرار فهو ابن الأول قال ولو ادعى اللقيط رجلا ن فاقام كل واحد

فرض بادتها في عظمها وطبها رهن له كما أن زيادة الرهن في يديه رهن له فان كان من التمس شي يخرج رهنه
ايامه وكان يخرج بعده غيره منه فلا يميز الخارج عن الاول المرهون لم يجز الرهن في الاول ولا في الخارج
لان الرهن حينئذ ليس بمعروف ولا يجوز الرهن فيه حتى يقطع مكانه أو يشترط أنه يقطع في مدة قبل أن
يخرج الثمرة التي يخرج بعدها أو بعد ما يخرج قبل أن يثبت كل شيء من الرهن الاول أم لا فإذا كان هذا جاز
وان ترك حتى يخرج بعدها ثم لا يميز حتى تعرف نفقه باقوان أحدهما أنه يفسد الرهن كما يفسد البيع
لا في لا يعرف الرهن من غير الرهن والثاني أن الرهن لا يفسد والقول قول الراهن في قدر الثمرة المرهونة
من المختلطة بها كما لو رهنه حفنة أو تمرافا خلطت بحفنة الراهن أو تمرافا كان القول قوله في قدر الحفنة التي
رهن مع غيره (قال الربيع) وللشافعي قول آخر في البيع أنه إذا باع تمرافا لم يقبضه حتى حدثت ثمرة أخرى
في شجره لا تميز الحادثة من المبيع قبها كان البائع بالخيار بين أن يسلم له الثمرة الحادثة مع المبيع الاول
فيكون قدر زاده خيرا أو ينقض البيع لانه لا يدري كم باع مما حدثت من الثمرة والرهن عنده مثله فان رضى
أن يسلم ما زاد مع الرهن الاول لم يفسخ الرهن واذا رهنه زرعاً على أن يحصده اذا حل الحق بأي حال ما كان
فبيعه فان كان الزرع يزيد بان يثبت منه ما لم يكن ثابتاً في يده اذا تركه لم يجز الرهن لانه لا يعرف الرهن منه
الخارج دون ما يخرج بعده فان قال قائل ما الفرق بين الثمرة تكون طلعا وبخاصة غاراً ثم نصير رطباً
عظماً وبين الزرع قبل الثمرة واحدة الا انها تعظم كما يكبر العبد المزهون بعد الصغور ويسمى بعد الهرال
واذا قطعت لم يبق منها شيء يستخلف والزرع يقطع أعلاه ويستخلف أسفله ويباع منه شيء فصلة بعد فصلة
فالخارج منه غير الرهن والرائد في الثمرة من الثمرة ولا يجوز أن يباع منه ما يقبل الا أن يقبل مكانه فصلة ثم
تباع الفصلة الأخرى ببيعة أخرى وكذلك لا يجوز رهنه الا كما يجوز بيعه واذا رهنه ثمرة فعلى الراهن سقيها
وصلاحها وجدادها وتسميتها كما يكون عليه نفقة العبد واذا أراد الراهن أن يقطعها قبل أو أن يقطعها
أو أراد المرتهن ذلك منع كل واحد منهما ذلك حتى يجتمع عليه واذا بلغت إبانها جبر الراهن على قطعها الا أن
ذلك من صلاحها وكذلك لو أوى المرتهن جبر فاذا صارت تمرافاً وضعت على يدى الموضع على يديه الرهن أو
غيره فان أوى العبد الموضع على يديه بأن يتطوع أن يضعها في منزله الأكرأ قبل الراهن عليه لها منزل
يخرج رهنه لان ذلك من صلاحها فان جشته والا يكتري عليها منها ولا يجوز أن يرهن الرجل شيئاً لا يحل بيعه
حين يرهنه ايامه وان كان باقي عليه مدة يحل بعدها وهو مثل أن يرهنه حين الامه قبل أن يولد على أنها اذا
ولدت كان رهنها ومثل أن يرهنه ما ولدت أمته أو ما شته أو ما أخرجت نخله على أن يقطعه مكانه ولا يجوز
أن يرهنه ما ليس ملكه له بنام وذلك مثل أن يرهنه ثمرة قد بدا صلاحها لا يملكها بشراء ولا أصول نخلهما
وذلك مثل أن يتصدق عليه وعلى قوم بصفاتهم بثمر نخل وذلك أنه قد يحدث في الصدقة معه من ينقص حقه
ولا يدري كم رهنه ولا يجوز أن يرهن الرجل الرجل جلود ميته لم تدبغ لان ثمنها لا يحل ما لم تدبغ ويجوز أن
يرهنه ايامه اذا دبغت لان ثمنها بعد دبغها يحل ولا يرهنه ايامه قبل الدبغ ولو رهنه ايامه قبل الدبغ ثم دبغها
الراهن كانت خارجة من الرهن لان عقده رهنها كان وبيعها لا يحل واذا وهب للرجل هبة أو تصدق
عليه بصدقة غير محرمة فرتها قبل أن يقبضها ثم قبضها فهي خارجة من الرهن لانه رهنها قبل يتم ملكها
فاذا أحدث فيها رهنها بعد القبض جازت قال واذا وصى له بعبدين فمات الموصى فرتها قبل أن تدفعه
اليه الورثة فان كان يخرج من الثلث الرهن جاز لانه ليس للورثة منع ايامه اذا خرج من الثلث والقبض
وغير القبض فيه سواء ولو اهب والمتصدق منه من الصدقة ما لم يقبض واذا ورت من رجل عبداً ولا ورت
له غيره فرتها جاز لانه مال للعبد بالمرات وكذلك لو اشتراه فنقدته ثم رهنه قبل يقبضه واذا رهن
الرجل مكاتبه فجزأ المكاتب قبل الحكم بفسخ الرهن فالرهن مفسوخ لا في أمه انظر الى عقد الرهن لا الى
الحكم وان اشترى الرجل عبداً على أنه بالخيار ثلاثاً فرتها فالرهن جاز وهو قطع لخياره واجباب للبيع

منها يثبت أنه من غيره
جعلته للذي كان يدينه
أولا وليس هذا كمثل
المال ودعوى المدين
والعبد والذمي وسواء
أن الذمي اذا باع وروى
في دار الاسلام بالسقته
به أسبغت أن يفسد
مسألة في الصلوة عليه
وأن أمره ان لا يفسخ
بالاسلام من غير اجبار
(وقال) في كتاب
الدعوى انما يفسد
مسألة الا لا يسلم كما قال
(قال المزني) عندي
هذا أولى بالحق لان من
ثبت له حق لم يزل حقه
بالدعوى ففسد ثبت
للاسلام أنه من أهله
وجري حكمه عليه
بالدار فلا يزول حق
الاسلام بدعوى
مشارك (قال الشافعي
رحمته الله) فان أقام
بينه أنه ابنه بعد أن
عقل ووصف الاسلام
الجنان به ومنعناه أن
ينصره فاذا بلغ فاستمع
من الاسلام لم يكن
مرتداً فثبت وأجبه

في العبد وإذا كان الخيار للبائع أو للمشتري فله رهنه قبل مضي الثلاث وقبل اختيار البائع انفاذ البيع ثم مضت الثلاث أو اختار المشتري انفاذ البيع فله رهن مفسوخ لانه انقضى مملكته على العبد غير تام ولو أن رجلين ورثا رجلاً ثلاثة أعبد فلم يقسمهاهم حتى رهن أحدهما عبداً من العبيد الثلاثة أو عبيدين ثم قاس شريكه واستخلص منه العبد الذي رهن أو العبدين كانت أنصافهما مروهة له لأن ذلك الذي كان ملكاً منهما أو أنصافهما التي ملك بعد الرهن خارجة من الرهن إلا أن يجدد في ماله رهن ولو استحق صاحب وصية منهما شيئاً خرج ما استحق منهما من الرهن وبقي ما لم يستحق من أنصافهما مروهة (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه إذا رهن شيئاً بعضه ولم يره بعضه فله رهن كله مفسوخ لأن مفعة الرهن جعلت شيئاً ملكاً وما لعل فلما جعلتهما الصفة بطلت كلها وكذلك في البيع (قال) وهذا أشبه بمجمله قول الشافعي ولو أن رجلاً له أخ هو وارثه فمات أخوه فله رهن داره وهو لا يعلم أنه مات ثم قامت انبئته بأنه كان ميتاً قبل رهن الدار كان الرهن باطلاً ولا يجوز الرهن حتى رهنه وهو مالك له ويعلم الراهن أنه مالك وكذلك لو قال قد وكلت بشراء هذا العبد فقد رهنه إن كان اشتري لي فوجده قد اشتري له لم يكن رهننا قال فان قال المرتهن قد علم أنه قد صار له عيراث أو شراء قبل أن يرهنه أحلف الراهن فان حلف فصح الرهن وإن نكل فعلف المرتهن على ما دعي ثبت الرهن وكذلك لو رأى شخصاً لا يشبهه فقال إن كان هذا فلا فاقدر رهنه نكل لم يكن رهننا وإن قبضه حتى يجدد له مع القبض أو قبله أو بعده رهننا وهكذا إن رأى صندوقاً فقال قد كانت فيه ثياب كذا الثياب يعرفها الراهن والمرتهن فان كانت فيه فهي لك رهن فلا تكون رهننا وإن كانت فيه وذلك لو كان الله صندوقاً في يد المرتهن ودبغة وفيه ثياب فقال قد كنت جعلت ثيابي التي كذا في هذا الصندوق فهي رهن وإن كانت فيه ثياب غيرها أو ثياب معها فليس برهن فكانت فيه الثياب التي قال إنها رهن لا غيرها فليس برهن وهكذا لو قال قد رهنك ما في جرابي وأقبضه أياه والراهن لا يعرفه لم يكن رهننا وهكذا إن كان الراهن يعرفه والمرتهن لا يعرفه ولا يكون الرهن أبداً إلا ما عرفه الراهن والمرتهن وعلم الراهن أنه ملك له يحمل بعه ولا يجوز أن يرهنه ذكر حتى له على رجل لأن ذكر الحق ليس بشيء يملك انما هو شهادة على رجل بشيء في ذمته والنسبة التي في ذمته ليس بعين قائمة بجوز رهنها انما ترهن الاعيان القائمة ثم لا يجوز حتى تكون معلومة عند الراهن والمرتهن مقبوضة ولو أن رجلاً جاءه بضاعة أو ميراث كان غائباً عنه لا يعرف قدره فقبضه له رجل بأمره أو بغير أمره ثم رهنه المالك القابض والمالك لا يعرف قدره لم يجز الرهن وإن قبضه المرتهن حتى يكون عالماً بما رهنه علم المرتهن والله أعلم

(الزيادة في الرهن والشرط فيه)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا رهن رجل رجلاً رهننا وقبضه المرتهن ثم أراد أن يرهن ذلك الرهن من غير المرتهن أو فضل ذلك الرهن لم يكن ذلك له وإن فعل لم يجز الرهن إلا خراً لأن المرتهن الأول صار ملكاً أن يمنع رقبته حتى تباع فيستوفي حقه ولو رهنه أياه بألف ثم سار الراهن المرتهن أن يزيد ألفاً ويجعل الرهن الأول رهنها مع الألف الأولى ففعل لم يجز الرهن الآخر وكان مروهة بالالف الأولى وغير مروهة بالالف الآخرة لأنه كان رهنها بكافة بالالف الأولى فلم يستحق بالالف الآخرة من منع رقبته على سيده ولا غراماً له إلا ما استحق أولاً ولا يشبهه هذا الرجل يتكاري المنزل سنة بعشرة ثم يتكاريه السنة التي تليها بعشرين لأن السنة الأولى غير السنة الآخرة ولو أنهم بعد السنة الأولى رجعوا بعشرين التي هي حظ السنة الآخرة وهذا رهن واحد لا يجوز الرهنان فيه إلا معاملة مقترقين ولا أن رهن مرتين شيئاً مختلفين قبل أن يفسخ كالأبجوز مرتين أن يتكاري الرجل داراً سنة بعشرة ثم يتكاريها تلك السنة بعينها بعشرين إلا أن يفسخ التكراء الأول

وأخيه رجاء رجوعه (قال المزني) رجه الله قياس من جعله مسلماً أن لا يره إلى النصرانية (قال الشافعي) رجه الله ولا دعوة للمرأة إلا ببينة فان أقامت امرأتان كل واحدة منهما بينة أنه ابنها لم أجعله ابن واحد منهما حتى أريه القافة فان ألحقوه بواحدة خلق بزوجها ولا ينفيه إلا باللعان (قال المزني رجه الله) يخرج قول الشافعي في هذا أن الولد للفراش وهو الزوج فلما ألحقته القافة بالمرأة كان زوجها فراشاً يلقه ولدها ولا ينفيه إلا بلعان (قال الشافعي) رجه الله وإذا دعي الرجل القبط أنه عبده لم أقبل البينة حتى تشهد أنهما رأت أمة فلان ولدته وأقبل أربع نسوة وانما معنى أن أقبل شهوده أنه عبده لأنه قد يرى في يده

ولا يتاعها بما تتهتم بمتاعها بما تتهتم إلا أن يفسخ البيع الاول ويجدد ببيعان أراد أن يصح له الرهن الآخر مع الاول فيفسخ الرهن الاول ويجعل الرهن بالقيين ولولم يفسخ الرهن وأشهد المرتين أن هذا الرهن يسد به بالقيين جازت الشهادة وكان الرهن بالقيين إذا لم يعرف كيف كان ذلك فإذا تصادقا بأن هذا رهن ثان بعد الرهن الاول لم يفسخ لما وصفت وكان رهنا بالالف وكانت الالف الاخرى بغير رهن ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم فرهنته بها بعد شيئا جاز الرهن لانها كانت غير واجبة عليه وكذلك لو زاده ألفا أخرى ورهنته بهما رهنا كان الرهن جائزا ولو أعطاه ألفا ورهنته بها ثم قال له بعد الرهن اجعل لي الالف التي قبل هذا رهنتا معها ففعل لم يجز الا بما وصفت من فسخ الرهن وتجديد رهن بهما معا ولو كانت لرجل على رجل ألف درهم بلارهن ثم قال له زدني ألفا على أن أرهنك بهما معا رهنا يعرفانه ففعل كان الرهن مفسوخا لانه أسلفه الاخرة على زيادته رهن في الاولى ولو كان قال بعني عبد بألف على أن أعطيك بهما وبالالف التي لك على بلارهن داري رهنا ففعل كان البيع مفسوخا وإذا شرط في الرهن هذا الشرط لم يجز لانها زادة في سلفا وحصة من بيع مجهولة ولو أن رجلا رهن من رجل رهنا بألف وقبضه ثم زاده رهنا آخر مع رهنته تلك الالف كان الرهن الاول والاخر جائزا لان الرهن الاول بكاله بالالف والرهن الآخر زيادته معه لم تكن للرتين حتى جعلها له الرهن فكان جائزا كما جاز أن يكون له حق بلارهن ثم يرهنته به شيئا فيجوز

(باب ما يفسد الرهن من الشرط)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الرهن مركوب ومحلوب وهذا لا يجوز فيه إلا أن يكون الركوب والحلب لملك الراهن لا لرتين لانه انما ملك الركوب والحلب من ملك الرقبة والرقبة غير المنفعة التي هي الركوب والحلب وإذا رهن الرجل الرجل عبدا أو دارا أو غير ذلك فسكني الدار وأجرة العبد وخدمته للراهن وكذلك منافع الرهن للراهن ليس للرتين منهن شيء فان شرط المرتين على الراهن أنه سكني الدار وأخدمته العبد ومنفعة الرهن أو شيئا من منفعة الرهن ما كانت أو من أي الرهن كانت دارا أو حيوانا أو غيره فالشرط باطل وان كان أسلفه ألفا على أن يرهنته بهما رهنا وشرط المرتين لنفسه منفعة الرهن فالشرط باطل لان ذلك زيادة في السلف وان كان باعه ببيع بألف وشرط البائع للرتين أن يرهنته بألف رهنا وأن للرتين منفعة الرهن فالشرط فاسد والبيع فاسد لان زيادة منفعة الرهن حصة من الثمن غير معروفة والبيع لا يجوز الا بما يعرف ألا ترى أنه لو رهنه دارا على أن للرتين سكنها حتى يقضيه حقه كان له أن يقضيه حقه من الغد بعد سنين ولا يعرف كم ثمن السكن وحصله من البيع وحصة البيع لا يجوز الا معروفة مع فساد من أنه بيع وأجرة ولو جعل ذلك معروفا فقال أرهنك داري سنة على أن لك سكنها في تلك السنة كان البيع والرهن فاسدا من قبل أن هذا بيع وأجرة لا أعرف حصة الاجارة ألا ترى أن الاجارة لو انتقضت بأن يستحق المسكن أو ينهدم فلو قلت تقوم السكنى وتقوم السلفة المبيعة بالالف فتطرح عنه حصة السكنى من الالف وأجعل الالف ببيعها مالا أجعل للرتين خيارا يدخل عليك أن الخيار دخل عليك أن ينقص بيع الرقبة بأن يستحق معها كراه ليس هو ملك رقبة ألا ترى أن المسكن اذا انهدم في أول السنة فان قومت كراه السنة في أولها لم يعرف قيمة كراه آخرها لانه قد يفلو ويرخص وانما يقوم كل شيء بسوق يومه ولا يقوم عالم يكن له سوق معلوم فان قلت بل أقوم كل وقت مضى وأترك ما بقي حتى يحضر فأقومه قيل لك أفجعل مال هذا محتسبا في يده هذا الى

فيشهد أنه عبده
(وقال) في موضع آخر
ان أقام بيعة أنه كان
في يده قبل التقاط
الملتقط أرفقته له (قال
المرتني) هذا خلاف
قوله الاول وأولى بالحق
عندي من الاول (قال
الشافعي) رحمه الله وإذا
بلغ اللقيط فاشترى
وباع ونكح وأصدق ثم
أقرب الرقبة لرجل أزمته
ما يلزمه قبل اقراره وفي
الزامة الرقبة قولان
أحدهما أن اقراره
يلزمه في نفسه وفي
الفضل من ماله عما
لزمه ولا يصدق في حق
غير ومن قال أصدق في
الكل قال لانه مجهول
الاصل ومن قال
القول الاول قاله في
امرأة نكحت ثم أقرت
بملك لرجل لا أصدقها
على افساد النكاح ولا
ما يجب عليها للزوج
وأجعل طلاقه اياها
ثلاثا وعدتها ثلاث
حيض وفي الوفاة عدة
أمة لانه ليس عليها في

أجل وهو لم يزوج له قال فان شبه على أحد بان يقول قد خيّر هذا في الكراء اذا كان منفردا فبكرى منه المنزل سنة ثم يهدم المنزل بعد شهر فبيعه عليه بما بقي قيل نعم ولكن حصة الشهر الذي أخذ منه معروفة لا ما لا تقومه الا بعد ما يعرف بأن بعضه وليس معها بيع وهي اجارة كلها ولورهن رجل رجلا رهنا على أنه ليس للرهن بيعه عند محل الحق الا بكذا أو ليس له بيعه الا بعد ان يبلغ كذا أو يزيد عليه أو ليس له بيعه ان كان رب الرهن غائبا أو ليس له بيعه الا ان يأذن له فلان أو يقدم فلان أو ليس له بيعه الا بغيره في الراهن أو ليس له بيعه ان هلك الراهن قبل الاجل أو ليس له بيعه بعد ما يحل الحق الا بشهر كان هذا الرهن في هذا كله فاسدا لا يجوز حتى لا يكون دون بيعه ما نزل عند محل الحق (قال الشافعي) ولورهنه عبد اعلى أن الحق ان حل والرهن مريض لم يبعه حتى يصح أو أعف لم يبعه حتى يمين أو ما شبه هذا كان الرهن في هذا كله مفسوخا ولورهنه حائط على أن ما أثمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن أو ماشية على أن ما نتجت فهو داخل في الرهن كان الرهن المعروف بعينه من الحائط والأرض والماشية رهنا ولم يدخل معه ثمر الحائط ولا زرع الأرض ولا نتاج الماشية اذا كان الرهن يحنى واجب قبل الرهن (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا رهنه حائط على أن ما أثمر الحائط فهو داخل في الرهن أو أرضا على أن ما زرع في الأرض فهو داخل في الرهن فالرهن مفسوخ كله من قبل انه رهنه ما يعرف وما لا يعرف وما يكون وما لا يكون ولا اذا كان يعرف قدر ما يكون فلما كان هكذا كان الرهن مفسوخا (قال الربيع) الفسخ أولى به (قال الشافعي) وهذا كرجل رهن دارا على أن يزيد معه عهدا رامت لها أو بعد اقبته كذا غير أن البيع ان وقع على شرط هذا الرهن ففسخ الرهن وكان للبائع الخيار لانه لم يتم ما اشترط ولورهنه ماشية على أن تربها لبيها ونتاجها أو حائطا على أن تربه ثمره أو عبد اعلى أن يسيد عراجيه أو دارا على أن لما لكها كراءا كان الرهن جائزا لان هذا لسيد وان لم يشترطه (قال الشافعي) كل شرط اشترطه المشتري على البائع هو لشرطه لم يشترطه كان الشرط جائزا كهذا الشرط وذلك أنه لو لم يشترطه

(جماع ما يجوز أن يكون رهنا وما لا يجوز)

(قال الشافعي) رجه الله الرهن المقبوض عن يجوز رهنه ومن يجوز ارتهاه ثلاثة أصناف صحيح وآثر معلول وآثر فاسد فأما الصحيح منه فكل ما كان ملكه تاما لراهنه ولم يكن الرهن جنيا في عتق نفسه جنابة ويكون المحنى عليه أحق برقبته من مالكه حتى يستوفي ولم يكن المالك أوجب فيه حقا لغيره ما لكه من رهن ولا اجارة ولا بيع ولا كابة ولا جارية أو ولدا أو دبرها ولا حقا لغيره يكون أحق به من سيد محق تنفص ذلك المدة فاذا رهن المالك هذا رجلا وقبضه المرتهن فهذا الرهن الصحيح الذي لا علة فيه وأما المعلوم والرجل يملك العبد أو الأمانة أو الدار فيعني العبد أو الأمانة على آدمي جنابة عمدا أو خطأ أو يجنبان على مال آدمي فلا يقوم المحنى عليه ولا يملك الجنابة عليهم ما حتى يرهنا مالا لكه ما ويقبضهما المرتهن فاذا ثبتت اليقينة على الجنابة قبل الرهن أو أقر بها الراهن والمرتهن فالرهن باطل مفسوخ وكذلك لو أبطل رب الجنابة الجنابة عن العبد أو الأمانة أو صاحبه سيدهما من على شيء كان الرهن مفسوخا لان ولي الجنابة كان أولى بحق في رقبتهما من مالكهما حتى يستوفي حقه في رقبتهما أو ريش جنابته أو قيمة ماله فاذا كان أولى بثمن رقبتهما من مالكهما حتى يستوفي حقه في رقبتهما لم يجوز لمالكهما رهنا ولو كانت الجنابة تسوي دينارا وهما يسويان أو قال لم يكن ما فضل منهما رهنا وهذا أكثر من أن يكون مالكهما رهنا بشئ ثم رهنا بعد الرهن بغيره فلا يجوز الرهن الثاني لانه يجوز دون بيعهما وادخال حق على حق صاحبهما المرتهن الاول الذي هو أحق به من مالكهما وسواء ارتهنهما المرتهن بعد علمه بالجنابة أو قبل علمها أو قال أرهنى ذلك ما يفضل عن الجنابة أو لم يقله فلا يجوز الرهن وفي رقبتهما جنابة بحال وكذلك لا يجوز ارتهاهما وفي رقبتهما رهن بحال ولا فضل من

الوفاء حتى يلزمها له وأجعل ولده قبل الاقرار ولد حرة وله النيبا وفان أقام على الشكاح كان ولده مرقيا وأجعل ملكها لمن أقرت له بأنها أمته (قال المزني) رجه الله أبعث العلماء أن من أقر بحق لزمه ومن ادعاه لم يجبه بدعواه وقد لزمها حقوقا بقرارها فليس لها ابطالها بدعواها (قال الشافعي) رجه الله ولو أقر القبط بأنه عبد لفلان وقال الفلان مالم تكنه قط ثم أقر غيره بلرق بعد لم أقبل اقراره وكان حرا في جميع أحواله

(اختصار القرائن مما سمعته من (الشافعي) ومن الرسالة وما وضعته على نحو مذهبه لان مذهبه في القرائن نحو قول زيد بن ثابت) (باب من لا يره)

(قال المزني) وهو من قول الشافعي لا ترث

ورهن بحال ولورهن رجل رجلا عبدا أو دارا بمائة فقبضه أياها الأدرهما ثم رهنها غيره لم تكن رهنها لا آخر
 لان الدار والعبد قد ينقص ولا يدري كيف انتقصه يقل أو يكثر ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة فقبضهما
 المرتهن ثم أقر الراهن أنهم ما جئنا قبل الرهن جناية وادعى ذلك ولي الجناية فقبضها قولان أحدهما أن القول
 لا راهن لانه يقر بحق في عتق عبده ولا تبرأ ذمته من دين المرتهن وقيل يحلف المرتهن ما علم الجناية قبل رهنه
 فاذا حلف وأنكر المرتهن أولم يقر بالجناية قبل رهنه كان القول في اقرار الراهن بأن عبده جنى قبل أن يرهنه
 واحدا من قولين أحدهما ان العبد رهن ولا يؤخذ من ماله شيء وان كان موسرا لانه انما أقر في شيء واحد
 بحقين لرجلين أحدهما من قبل الجناية والاخر من قبل الرهن وإذا قل من الرهن وهوله فالجناية في رقبته
 باقرار سيده ان كانت خطأ أو عمد الاقصاص فيها وان كانت عمدا فيها قصاص لم يقبل قوله على العبد اذا لم
 يقر بها والقول الثاني أنه ان كان موسرا أخذ من السيد الاقل من قيمة العبد والجناية فدفع الى المجنى
 عليه لانه يقربان في عتق عبده حقا تلفه على المجنى عليه برهنه اياه وكان كمن أعتق عبده وقد جنى وهو موسر
 وقيل بضمن الاقل من قيمته أو الجناية وهو رهن بحاله ولا يجوز أن يخرج من الرهن وهو غير مصدق على
 المرتهن وانما ألتف على المجنى عليه لأعلى المرتهن وان كان معسرا فهو رهن بحاله ومتى خرج من
 الرهن وهو في ملكه فالجناية في عنقه وان خرج من الرهن يبيع في ذمة سيده الاقل من قيمته أو الجناية ولو
 شهد شاهد على جنايته ما قبل الرهن والرهن عبدا ان حلف ولي المجنى عليه مع شاهده وكانت الجناية أولى
 بهما من الرهن حتى يستوفى المجنى عليه جنايته ثم يكون ما فضل من ثمنها رهنما كانهما ولو أراد الراهن أن
 يحلف لقد جئنا لم يكن ذلك لانه الحق بالجناية في رقبته ما لم يغيره ولا يحلف على حق غيره ولورهن رجل رجلا
 عبدا لم يقبضه حتى أقر بعتقه أو بجناية لرجل أو برهن فيه قبل الرهن فاقراره جائز لان العبد لم يكن مرقونا تام
 الرهن انما يتم الرهن فيه اذا قبض ولورهنه العبد وقبضه المرتهن ثم أقر الراهن بأنه أعتقه كان أكثر من
 اقراره بأنه جنى جناية فان كان موسرا أخذت منه قيمته فجعلت رهننا وان كان معسرا وأنكر المرتهن يبيع
 له منه بقدر حقه فان فضل فضل عتق الفضل منه وان برى العبد من الرهن في ملك المقر بالعتق عتق وان
 يبيع فذلك سيده بأي وجه ملكه عتق عليه لانه مقر أنه حر ولورهنه جارية وقبضها ثم أقر بوطئها قبل الرهن
 فان لم تأت بولد فهي رهن بحالها وكذلك لو قامت بينة على وطئها اياها قبل الرهن لم يخرج من الرهن
 حتى تأتي بولد فاذا جاءت بولد وقد قامت بينة على اقراره بوطئها اياها قبل الرهن خرجت من الرهن وان أقر
 بوطئها قبل الرهن وجاءت بولد لاقل من ستة أشهر من يوم كان الرهن فهو ابنة وهي خارجة من الرهن (قال
 الربيع) قال أبو يعقوب البويطي وكذلك عندى ان جاءت بولد أكثر مما تلد له النساء وذلك لاربع سنين
 الحق به الولد وان كان اقراره بالوطء قبل الرهن قال الربيع وهو قولنا أيضا (قال الشافعي) وان جاءت
 بولد ستة أشهر من يوم كان الرهن أو أكثر فأقر الراهن بالوطء كان اقرار سيدها بعتقها أو أضعف وهي
 رهن بحالها ولا تباع حتى تلد ولدها ولد حر باقراره ومتى ملكها فهي أم ولده ولوم يقر المرتهن في جميع
 المسائل ولم يشكر قيل ان أنكرت وحلفت جعلنا الرهن رهنك وان لم تحلف أحلفنا الراهن لكان ما قال
 قبل رهنك وآخر جنا الرهن من الرهن بالعتق والجارية بأنها أم ولده وكذلك أن أقر فيها بجناية فلم يحلف
 المرتهن على علمه كان المجنى عليه أولى به امنه اذا حلف المجنى عليه أو وليه ولو اشترى أمة فزهرتها وقبضت ثم
 قال هو والبائع انك اشتريتها منى على شرط فذكر أنه كان الشراء على ذلك الشرط فاسدا كان فيها قولان
 أحدهما أن الرهن مفسوخ لانه لا يرهن الاما عا ولا هو لم يملك ما رهن وهكذا لو رهنها ثم أقر أنه غصبها من
 رجل أو باعها اياها قبل الرهن وعلى الراهن العيب بما ذكر المرتهن وليس على المقر له يمين والقول الثاني أن
 الرهن جائز بحاله ولا يصدق على افساد الرهن وفيما أقر به قولان أحدهما أن يغرم للذي أقره بأنه غصبها

العمة والخالة وبنت
 الأخ وبنت العم والخالة
 أم أب الأم والخال وابن
 الأخ للام والسم أخو
 الاب للام والجد أبو
 الام وولد البنت وولد
 الاخت ومن هو أبعد
 منهم والكافرون
 والمملوكون والقاتلون
 عدا أو خطأ ومن عي
 موته كل هؤلاء لا يرون
 ولا يحجبون ولا يرث
 الاخوة والاخوات
 من قبل الامع مع الجد
 وان علا ولا مع الولد
 ولا مع ولد الابن وان
 سفل ولا يرث الاخوة
 ولا الاخوات من كانوا
 مع الاب ولا مع الابن
 ولا مع ابن الابن وان
 سفل ولا يرث مع الاب
 أبواه ولا مع الام جدة
 وهذا كله قول الشافعي
 ومعهنا

(باب الموارث)

(قال المزني) رحمه الله
 وللزوج النصف فان
 كان للبت ولد أو ولد
 وان سفل فله الربع
 وللراة الربع فان كان

منه قيمتها فان رجعت اليه دفعت الى الذي اقر له بها ان شاء ويرد القيمة وكانت اذا رجعت اليه بيعا للذي اقر
 أنه باعها اياه ومردودة على الذي اقر أنه اشتراها منه شراء فاسدا قال الربيع وهذا أصح القولين (قال
 الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا أو أمة قد ارتد عن الاسلام وأقبضهما المرتهن كان الرهن فيهما جميعا
 ويستأنبان فان تابا والاقتلا على الردة وهكذا لو كانا قطع الطريق قتلان قتلوا وهكذا لو كانا سرقا قطعوا
 وهكذا لو كان عليهما أحد أقيم وهما على الرهن في هذا كله لا يختلفان سقط عنهما الحد وأعطى بحال لان
 هذا حق لله تعالى عليهما ليس بحق لأدعي في رقابهما وهكذا لو أتيا شيا بما ذكر بعد الرهن لم يخرجا من الرهن
 بحال ولورهنهما وقد جنيبا نية كان صاحب الجناية أولى بهما من السيد الراهن فان أعفاهما وفداهما
 سيدهما وكانت الجناية قليلة فبيع فيهما أحدهما فليس برهن من قبل أن صاحب الجناية كان أحق بهما
 من المرتهن حين كان الرهن ولو كانا رهنا وقبضا ثم جنيبا بعد الرهن ثم برئ من الجناية بعفو من المجني عليه أو
 وليه أو صلح أو أدى وجه برئ من البيع فيهما كانا على الرهن بحالهما لان أصل الرهن كان صحيحا وان الحق في
 رقابهما قد سقط عنهما ولو أن رجلا رد عبده ثم رهنه كان الرهن مفسوخا لانه قد أثبت للعبد عتقا فديق
 بحال قبل حلول الرهن فلا يسقط العتق والرهن غير جائز فان قال قدر رجعت في التدبير أو أبطل التدبير
 ثم رهنه ففقهها قولان أحدهما أن يكون الرهن جائزا وكذلك لو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير قل أن
 أرهنه كان الرهن جائزا ولو قال بعد الرهن قدر رجعت في التدبير وأثبت الرهن لم يثبت الابان يحد رهنه بعد
 الرجوع في التدبير والقول الثاني أن الرهن غير جائز وليس له أن يرجع في التدبير الابان يخرج العبد من
 ملكه ببيع أو غيره فيبطل التدبير وان ملكه ثانية فرهنه جاز رهنه لانه ملكه بغير الملك الاول ويكون هذا
 كعتق الى غاية لا يبطل الابان يخرج العبد من ملكه قبل أن يقع وهكذا المعتق الى وقت من الاوقات ولو
 قال ان دخلت الدار فانت حر ثم رهنه كان هكذا ولو كان رهنه عبدا ثم رهنه بعد الرهن كان التدبير موقوفا
 حتى يحل الحق ثم يقال ان أردت اثبات التدبير فاقض الرجل حقه أو أعطه قيمة العبد المدبر قضاء من حقه
 وان لم ترده فارجع في التدبير بأن يتيهه فان أثبت الرجوع في التدبير بعد محل الحق أخذنا من قيمته فدفعناها
 اليه فان لم نجد بها بيع العبد المدبر حتى يقضى الرجل حقه وانما يعني أن أخذ القيمة منه قبل محل الحق أن
 الحق كان الى أجل لو كان العبد سالما من التدبير لم يكن للرهن بيعه ولم يكن التدبير عتقا واقعا سمعته
 تلك وكان يمكن أن يبطل فتركت أخذ القيمة منه حتى يحل الحق فيكون الحكم حينئذ ولورهن رجل عبده
 ثم رهنه ثم مات الراهن المدبر فان كان له وفاء يقضى صاحب الحق حقه منه عتق المدبر من الثلث وان لم يكن
 له ما يقضى حقه منه ولم يدع مالا الا للمدبر بيع من المدبر بقدر الحق فان فضل منه فضل عتق ثلث ما بقي من
 المدبر بعد قضاء صاحب الحق حقه وان كان له ما يقضى صاحب الحق بعض حقه قضيه وبيع له من العبد
 الرهن المدبر بقدر ما بقي من دينه وعتق ما بقي منه في الثلث (قال الشافعي) ولورهن رجل رجلا عبدا
 قد أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان الرهن مفسوخا للعتق الذي فيه وهذا في حال المدبر أو أكثر حاله
 لا يجوز الرهن فيه بحال ولورهنه ثم أعتقه الى سنة أو أكثر من سنة كان القول فيه كالقول في العبد رهنه
 ثم يدره واذا رهنه عبدا اشتراه فاسدا فالرهن باطل لانه لم يملك ما رهنه ولو لم يرفع الراهن الحكم الى
 الحاكم حتى يملك العبد بعد فاداراه على الرهن الاول لم يكن ذلك له ما حتى يحدد فيه رهنه مستقبلا
 بعد الملك الصحيح ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا الرجل غائب أو رجل ميت وقبضه المرتهن ثم علم بعد ذلك
 أن الميت أوصى به للراهن فالرهن منه صحيح لانه رهنه ولا يملكه ولو قبله الراهن كان الرهن مفسوخا لا يجوز
 حتى يرهنه وهو يملكه ولو لم تقم بيته وادعى المرتهن أن الراهن رهنه اياه وهو يملكه كان رهنه على المرتهن اليين
 ما رهنه منه الا وهو يملكه فان نكل عن اليين خلف الراهن ما رهنه وهو يملكه ثم كان الرهن مفسوخا ولو
 رهن رجل رجلا عبدا حيا لو كان الرهن جائزا ما بقي عصيرا بحاله فان حال الى أن يكون خلاقا أو مزا أو شيا

لبيت ولد أو ولد ولد وان
 سفل فلها الثمن والمرأتان
 والثلاث ولا ربع شركاء
 في الربع اذالم يكن ولد
 وفي الثمن اذا كان ولد
 وللأم الثلث فان كان
 للميت ولد أو ولد ولد أو
 اثنتان من الاخوة أو
 الاخوات فصا عدا
 فلها السدس الا في
 فريضتين احدهما
 زوج وأبوان والاخرى
 امرأة وأبوان فله يكون
 في هاتين الفريضتين
 للام ثلث ما بقي بعد
 نصيب الزوج والزوجة
 وما بقي فلا بل وللبنات
 النصف وللبنات
 فصا عدا الثلثان فاذا
 استكمل البنات
 الثلثين فلا شئ للبنات
 الابن الا أن يكون للميت
 ابن ابن فيكون ما بقي
 له ولبن في درجته أو
 أقرب الى الميت منه
 من بنات الابن ما بقي
 للذكر مثل حظ
 الانثيين فان لم يكن
 للميت الابنة واحدة
 وبنت ابن أو بنات ابن

فلا يثبت التصرف
ولبت الابن أو بنت
الابن البنت تكمل
الثلاثين وتسقط بنات
ابن الابن اذا كن أسفل
منهن الا أن يكون
معهن ابن ابن في
درجتهم أو أبعد منهم
فيكون ما بقي له وإن في
درجته أو أقرب إلى
البت منه من بنات
الابن عن لم يأخذ من
الثلاثين شيئا للذكر
مثل حظ الاثنين
ويسقط من أسفل من
الذكر فإن لم يكن الابنة
واحدة وكان مع بنت
الابن أو بنت الابن ابن
ابن في درجتهم فلا
سدس لهم ولكن ما بقي
له ولهن للذكر مثل حظ
الاثنين وإن كان مع
البت أو البنات الصلب
ابن فلا نصف ولا ثلثين
ولكن المال بينهم
للذكر مثل حظ
الاثنين ويسقط جميع
ولد الابن وولد الابن
بغزلة ولد الصلب في كل
اذا لم يكن ولد صلب

لا يسكر كثيره فالرهن بحاله وهذا كعبره ثم دخله عيب أو رهنه معيبا فذهب عنه العيب أو مر بضا
فصح فالرهن بحاله لا يتغير بتغير حاله لأن بدن الرهن بعينه وإن حال إلى أن يصير مسكرا لا يحل بيعه فالرهن
مفسوخ لانه حال إلى أن يصير حراما لا يصح بيعه كهل أو رهنه عبد أفت العبد ولورهنه عصير فصب فيه
الراهن خلا أو ملحاً أو ماء فصار خلا كان رهننا بحاله ولو صار خرا ثم صب فيه الراهن خلا أو ملحاً أو ماء فصار
خلا خرج من الرهن حين صار خرا ولم يحل لمالكه تملكه ولا تحل الخمر عندى والله تعالى أعلم أبداً فاسدت
بعل آدمى فإن صار العصير خرا ثم صار خلا من غير صنعة أدى فهو رهن بحاله ولا أحسبه يعود خرا ثم يعود
خلا بغير صنعة أدى إلا بأن يكون في الاصل خلا فلا ينظر إلى تصرفه فيما بين أن كان عصيرا إلى أن
كان خلا ويكون انقلابه عن الخلاوة والمجوضة منزلة انقلاب عنها كما انقلب عن الخلاوة الأولى إلى غيرها ثم
يكون حكمه حكمه مضمرة إذا كان بغير صنعة أدى ولو تباعا الراهن والمرتهن على أن يرهنه عصيرا بعينه
فرهنه اياه وقبضه ثم صار في يده خرا خرج من أن يكون رهننا ولم يكن للبائع أن يفسخ البيع لفساد الراهن
كلورهنه عبد أفت لم يكن له أن يفسخه بموت العبد ولو تباعا على أن يرهنه هذا العصير فرهنه اياه فاذا هو
من ساعته خرا كان له الخيار لانه لم يتم له الرهن ولو اختلفا في العصير فقال الراهن رهنه عصيرا ثم عاد في
يدخل خرا وقال المرتهن بل رهنه خرا فقها قولان أحدهما أن القول قول الراهن لان هذا يحدث
كالباعه عبد أفت وجده عيبا يحدث مثله فقال المشتري بعته وبه العيب وقال البائع حدث عندك كان
القول قوله مع عينه ومن قال هذا القول قال بهراق الخمر ولا رهن له والبيع لازم والقول الثاني أن القول
قول المرتهن لانه لم يقبله أنه قبض منه شيئا يحل ارتهانه بحال لان الخمر محرم بكل حال وليس هذا كالعيب الذي
يحل ملك العبد وهو به والمرتهن بالخيار في أن يكون حقه ثابتا بالرهن أو يفسخ البيع وإذا رهن الرجل
الرجل الرهن على أن ينتفع المرتهن بالرهن ان كانت دارا سكنها أو دابة زكها فالشرط في الرهن باطل ولو كان
اشترى منه على هذا فالبايع بالخيار في فسخ البيع أو اقراره بالرهن ولا شرط له فيه ولا يفسد هذا الرهن ان شاء
المرتهن لانه شرط زباده مع الرهن بطلت لا الرهن (قال الربيع) وفيها قول آخر أن البيع اذا كان على هذا
الشرط فالبيع منتقض بكل حال وهو أصحهما (قال الشافعي) ولا بأس أن يرهن الرجل الرجل الامه ولها ولد
صغير لان هذا ليس بشفقة منه

﴿ الرهن الفاسد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله والرهن الفاسد أن يرهن الرجل من الرجل مكاتبه قبل أن يمجز ولو مجز لم يكن على
الرهن حتى يجدد له رهننا يقبضه بعد مجزته ولو ارتهن منه أم ولد كان الرهن فاسدا في قول من لا يبيع أم
الولد أو يرهن من الرجل ما لا يحل له بيعه مثل الخمر والميتة والخنزير أو يرهن منه ما لا يملك فيقول أرهنك
هذه الدار التي أنا فيها ساكن ويقبضه اياها أو هذا العبد الذي هو في يدي عارية أو باجارة ويقبضه اياه على أني
اشتريته ثم يشتريه فلا يكون رهننا ولا يكون شيء رهننا حتى يتعقد الرهن والقبض فيه معا والرهن مال له يجوز
بيعه قبل الرهن ومعه ولو عقد الرهن وهو لا يجوز له رهنه ثم أقبضه اياه وهو يجوز رهنه لم يكن رهننا حتى يجتمع
الأمران معا وذلك مثل أن يرهنه الدار وهي رهن ثم يفسخ الرهن فيها فيقبضه اياها وهي خارجة من الرهن
الأول فلا يجوز الرهن فيها حتى يحدث له رهننا يقبضها وهي خارجة من أن تكون رهننا رجل أو ملكا لغير
الراهن ولا يجوز أن يرهن رجل رجلا ذكر حتى له على رجل ذلك الذي عليه ذكر الحق أو لم يقبله لان أذكر
الحقوق ليست بعين فائتة للراهن في رهنها المرتهن وانما هي شهادة بحق في ذمة الذي عليه الحق فالحق والشهادة
ليست ملكا والذمة بعينها ليست ملكا فلا يجوز والله تعالى أعلم أن يجوز الرهن فيها في قول من أجاز بيع

الدين ومن لم يجزه أبايت ان قضى الذى عليه ذكر الحق المرهون صاحب الحق حقه أما يبرأ من الدين فإذا برئ منه انفسح رهن المرتهن للدين بغير فسخه ولا اقتضائه لحقه ولا ابرائه منه ولا يجوز ان يكون رهن الى الراهن فسخه بغير امر المرتهن فان قيل فيتحول رهنه فيما اقتضى منه قيل فهو اذا رهنه مرة كبا ومرة مالا والرهن لا يجوز الامعلاوما وهو اذا كان له مال غائب فقال أرهنتك مالى الغائب لم يجز حتى يقبض والمال كان غير مقبوض حين رهنه اياه وهو فاسد من جميع جهاته ولو ارتهن رجل من رجل عبد او قبضه ثم ان المرتهن رهن رجلا اجنيا العبد الذى ارتهن أو قال حتى في العبد الذى ارتهنت لث الرهن وأقبضه اياه لم يجز الرهن فيه لانه لا يملك العبد الذى ارتهن وانما له شئ في ذمة مالكه جعل هذا الرهن وثيقة منه اذا أداه المالك انفسح من عتق هذا أو رأيت ان أدى الراهن الاول الحق أو أبرا منه المرتهن أما ينفسح الرهن (قال) فان قال قائل فيكون الحق الذى كان فيه رهنا اذا قبضه مكانه قيل فهذا اذا مع أنه رهن عبد الاعلىكه رهن مرة في عبد وأخرى في دنانير بلارضا المرتهن الآخر أرايت لو رهن رجل رجلا عبدا لنفسه ثم أراد أن يعطى المرتهن مكان العبد خيرا منه وأكثر ثمناً كان ذلك له فان قال ليس هذا فإذا كان هذا هكذا لم يجز أن رهن عبد الغيرة وان كان رهنا له لانه اذا اقتضاه ما فيه خرج من الرهن وان لم يقبض مرتنه ماله فيه وان قال رجل لرجل قدر رهنتك أول عبد لي بطلع على أو أى عبد وحبته في دارى فطلع عليه عبده أو وجد عبدا في داره فأقبضه اياه فالرهن مفسوخ لا يجوز الرهن حتى ينفق على شئ بعينه وكذلك ما خرج من صدق من القلول وكذلك ما خرج من حاطى من الثمر وهو لا غيرة فالرهن في هذا كله مفسوخ حتى يحدله رهنا بعد ما يكون عينا تقبض ولو قال رهنتك أى دورى شئت أو أى عبيدى شئت فشاء بعضها وأقبضه اياه لم يكن رهنا بالقول الاول حتى يحد فيه رهنا ولو رهن رجل رجلا سكنى داره معروفة وأقبضه اياه لم يكن رهنا لان السكنى ليست بعين فاقته محتسبة وأنه لو حبس المسكن لم يكن فيه منفعة للباس وكان فيه ضرر على الرهن ولو قال رهنتك سكنى منزلى يعنى يكرهه ويأخذ كراهه كان انما رهنه شيئا لا يعرفه بقل ويكثر ويكون ولا يكون ولو قال أرهنتك سكنى منزلى يعنى يسكنه لم يكن هذا كراهه جازوا ولا رهنا لان الرهن مالم ينتفع المرتهن منه الا بئنه فان سكن على هذا الشرط فعليه كراعى السكنى الى سكن ولو كان لرجل عبد فرهنه من رجل ثم قال لرجل آخر قدر رهنتك من عبيدى الذى رهننت فلانا ما فضل عن حقه ورضى بذلك المرتهن الاول وسلم العبد فقبضه المرتهن الآخر أو لم يرض وقد قبض المرتهن الآخر الرهن أو لم يقبضه فالرهن منتقض لانه لم يرهنه ثلثا ولا ربعا ولا جزا معلوما من عبد وانما رهنه مالا يدري كم هو من العبد ولا كم هو من الثمن ولا يجوز الرهن على هذا وهو رهن للرتن الاول ولو رهن رجل رجلا عبدا بمائة ثم زاده مائة وقال اجعل لي الفضل عن المائة الاولى رهنا بالمائة الاخرة ففعل كان العبد مرهونا بالمائة الاولى ولا يكون مرهونا بالمائة الاخرى وهى كالمسئلة قبلها ولو أقر الراهن أن العبد ارتهن بالمائتين معا في صفقة واحدة وادعى ذلك المرتهن أو أن هذين الرجلين ارتهنا العبد معا بحقيهما وسمياه وادعى ذلك معا جرت ذلك فاذا أقر بأنه رهنه رهنا بعد رهن لم يقبل ولم يجز الرهن قال ويركانت لرجل على رجل مائة فرهنه بهادارا ثم سأل أن يزيده رهنا فزاده رهنا غير الدار وأقبضه اياه فالرهن جائز وهذا كرجل كان له على رجل حق بلارهن ثم رهنه به رهنا وأقبضه اياه فالرهن جائز وهو خلاف المسئلة قبلها ولو أن رجلا رهن رجلا دارا بألف فأقر المرتهن لرجل غيره أن هذه الدار رهن بينه وبينه بألفين هذه الألف وألف سواها فأقر الراهن بألف لهذا المدعى الرهن المقر له المرتهن بلارهن وأكرار الراهن بالقول قول رب الرهن والألف التى لم يقصر فيها بالرهن عليه بلارهن في هذا الرهن والاولى بالرهن الذى أقره ولو كان المرتهن أقر أن هذه الدار بينه وبين رجل ونسب ذلك الى أن الألف التى باسمه بينه وبين الذى أقره لزمه اقراره وكانت الألف بينهما نصفين وهو كرجل له على رجل حق فأقر أن ذلك الحق لرجل غيره فذلك الحق لرجل غيره على

وبنو الاخوة لا يحبون
الام عن الثلث ولا يرقون
مع الجد ولو احدى الاخوة
والاخوات من قبل الام
السدس وللانثيين
فصاعدا الثلث ذكرهم
وأناهم فينه سواء
وللاخت للاب والام
النصف وللانثيين
فصاعدا الثلثان فإذا
استوفى الاخوات للاب
والام الثلثين فلاتئ
للأخوات للاب الا أن
يكون معهن أخ
فيكون له ولهن ما بقى
للد كرمثل حظ
الانثيين فان لم يكن الا
أخت واحدة للاب وام
وأخت أو أخوات
للأخت وللانثيين
والام النصف وللأخت
أو الأخوات للاب
السدس تكمله
الثلثين وان كان مع
الأخت أو الأخوات
للأخت أخ للاب فلا سدس
لهن ولهن وله ما بقى
للد كرمثل حظ الانثيين
وان كان مع الأخوات
للأخت والام أخ للاب

والام فلا نصف ولا تلتين
ولكن المال بينهم
لذلك كرميل حظ الاثنين
وتسقط الاخوة
والاخوات للاب والاخوة
والاخوات للاب عنزلة
والاخوة والاخوات للاب
والام اذ لم يكن أحدهم
الاخوة والاخوات
للاب والام الا في فريضة
وهي زوج وأم واخوة
لام واخوة لاب وأم
فيكون الزوج النصف
والام السدس والاخوة
من الام الثلث ويشاركهم
الاخوة للاب والام في
ثلثهم كرههم وأنشاهم
سواء فان كان معهم اخوة
لاب لم يرزوا والاخوات
مع البنات ما بقي ان يبقى
شيء والاقل شي لهن
ويسمي بذلك عصبة
البنات وللاب مع الولد
ولد الابن السدس
فريضة وما بقي بعد أهل
الفريضة فله واذا لم
يكن ولد ولا ولد ابن وانما
هو عصبة له المال والجدة
والجدتين السدس (قال)
وان قرب بعضهم دون

ما أقر به ولودهم رجل الى رجل حقا فقال قد وهنتك بمافيه وقبضه المرتهن ورضي كان الرهن بمافيه
ان كان فيه شيء منفسخا من قبل ان المرتهن لا يدري مافيه أرايت لو لم يكن فيه شيء أو كان فيه شيء لا قيمة
له فقال المرتهن قبلته وأنا أرى ان فيه شيئا ذاعن لم يكن ارتهن مالم يعلم والرهن لا يجوز الام معلوما وكذلك
جواب بمافيه وخريطة بمافيه او بدت بمافيه من المتاع ولورهنه في هذا كله الحق دون مافيه أو قال الحق
ولم يسم شيئا كان الحق رهنا وكذلك البيت دون مافيه وكذلك كل ماسي دون مافيه وكان المرتهن بالخيار
في فسخ الرهن والبيع ان كان عليه أو ارتهنان الحق دون مافيه وهذا في أحد القولين والقول الثاني ان
البيع ان كان عليه مفسوخ بكل حال فاما الخريطة فلا يجوز الرهن فيها الا بان يقول دون مافيه لان الظاهر
من الحق والبيت ان لهما قيمة والظاهر من الخريطة ان لا قيمة لهما وانما يراد بالرهن مافيه قال ولورهن
رجل من رجل نخلا مثمرا ولم يسم الثمر فالتمس راجع من الرهن كان طلعا أو بسرا أو كيف كان فان كان
قد خرج طلعا كان أو غيره فاشترطه المرتهن مع النخل فهو جائز وهو رهن مع النخل لانه عين ترى وكذلك
لو ارتهن الثمر بعد ما خرج ورؤى جاز الرهن وله تركه في نخله حتى يبلغ وعلى الراهن سقيه والقيام بما لا بد له
منه مما لا يثبت الابن ويصلح في شجرة الابن كما يكون عليه نفقة عبده اذا رهنه ولورهن رجل رجلا نخلا لا ثمرة
فيها على ان ما خرج من ثمرها رهن أو ماشية لا نتاج معها على ان ما نتجت رهن كان الرهن في الثمرة والنتاج
فاسد لانه ارتهن شيئا معلوما وشيئا مجهولا ومن أجاز هذا في الثمرة لزمه والله أعلم ان يحجزان رهن الرجل
الرجل ما اخرجت نخله العام وما نتجت ماشيته العام ولزمه ان يقول أرهنك ما حدث لي من نخل أو ماشية
أو ثمرة نخل أو أولاد ماشية وكل هذا لا يجوز فان ارتهنه على هذا فالرهن فاسد وان أخذ من الثمرة شيئا فهو
مضمون عليه حتى يرد مثله وكذلك ولد الماشية أو قيمته ان لم يكن له مثل ولا يفسد الرهن في النخل والماشية
التي هي بأعيانها بفساد ما شرط معها في قول من أجاز ان رهنه عشرين فيجد أحدهما حرا أو عبدا أو زق خمر
فيصير الجائر ويرد الرود معه وفيها قول آخر ان الرهن كله يفسد في هذا كما يفسد في السبوع لا يختلف فاذا
جعلت صفقة الرهن شيئين أحدهما جائز والآخر غير جائز فسد معاويه بأخذ الربيع وقال هو أصح القولين
(قال الشافعي) واذا رهن الرجل رجلا كلبا لم يجز لانه لا ثمن له وكذلك كل ما لا يحل بيعه لا يجوز رهنه ولو
رهنه جلود ميتة لم تدبغ لم يجز الرهن ولودبغت بعد لم يجز فان رهنه اياها بعد ما دبغت جاز الرهن لان بيعها
في تلك الحال يحل ولورهن رجل مع ورثته غيب دارا فله حقها فيما لم يجز حتى يسميه نصفاً أو ثلثاً أو سهماً
من أسهم فاذا سمى ذلك وقبضه المرتهن جاز واذا رهن الرجل الرجل شيئا على ان ان لم يأت بالحق عند محله
فالرهن يبيع للرتن فالرهن مفدوخ والمرتهن فيه أسوة الغرماء ولا يكون بيعه له بما قال لان هذا الرهن
ولا يبيع كما يجوز الرهن أو البيع ولو هلك في يد المرتهن قبل محله الاجل لم يضمن المرتهن وكان حقه بحاله
كما لا يضمن الرهن العيص ولا الفاسد وان هلك بعد محله الاجل في يديه ضمنه بقيته وكانت قيمته حصصا بين
أهل الحق لانه في يديه يبيع فاسد ولو كان هذا الرهن الذي فيه هذا الشرط أرضا فبني فيها قبل محله الحق قلعه
ببناء منها لانه بني قبل أن يجعله يباع فكان بائنا قبل أن يؤذن له بالبناء فلذلك قلعه ولو بناها بعد محله الحق
فالبيعة لاهنها والعمارة للذي عمر متى أعطى صاحب البقعة قيمة العمارة قائمة أخرجها منها وليس له أن يخرجها
بغير قيمة العمارة لان بناءه كان باذنه على البيع الفاسد ولا يخرج من بناءه باذن رب البقعة الا بقيته قائما
واذا دفع الرجل الى الرجل المتاع ثم قال كل ما اشتريت منك أو اشتري منك فلان في يومين أو سنتين أو أكثر
أو على الابدية فهذا المتاع مرهون به فالرهن مفسوخ ولا يجوز الرهن حتى يكون معلوما بحق معلوم وكذلك
لو دفعه اليه مرهون بغيره أو غيره ثم قال كل ما كان لك على من حق فهذا المتاع مرهون به مع
العشرة أو كل ما صار لك على من حق فهذا مرهون لك به كان رهنا بالعشرة المعلومة التي قبض عليها ولم يكن
مرهونا بما صار له عليه وعلى فلان لانه كان غير معلوم حين دفع الرهن به فان هلك المتاع في يد المدفوع في

بيده قبل أن يشتري منه شيئاً أو يكون له على فلان شيء أو بعد فهو غير مضمون عليه كما لا يضمن الرهن الصريح ولا الفساد إذا هلك ولو أنه دفع إليه داراً رهنها بألف ثم أزداد منه ألفاً فجعل الدار رهنها بالفيين كانت الدار رهنها بالألف الأولى ولم تكن رهنها بالألف الآخرة وإن كان عليه دين بيعت الدار فبدي المرتهن بالألف الأولى من ثمن الدار وحاس الغرماء بالألف الآخرة في ثمن الدار وفي مال أن كان للغريم سواها فإذا أراد أن يصح له أن تكون الدار رهنها بالفيين فسخ الرهن الأول ثم استأنف أن تكون مرهونة بالفيين ولورهنه أياها بألف ثم تقاوا على أنها رهن بالفيين ألزمتها إقرارهما لأن الرهن الأول مفسوخ وتحدد فيها رهن صحيح بالفيين وإذا كان الإقرار (١) ألزمتها صاحبه قال وإذا رهن الرجل ماله ففسوخ وتحدد فيها رهن صحيح بالفيين وإذا مدة قصيرة ولا ينتفع به بأسماء البقل والبطيخ والقضاء والموز وما أشبهه فإن كان الحق حلالاً فلا بأس بارتهاه وبيع على الراهن وإن كان الرهن إلى أجل يتبقى إليه فلا يفسد فلا بأس وإن كان إلى أجل يفسد إليه الرهن كرهته ولم أفسدحه وإنما منعتني من فسدحه أن للراهن يبيعه قبل محل الحق على أن يعطى صاحب الحق حقه بلا شرط وإن الراهن قد يموت من ساعته فيباع فإن تشارط في الرهن أن لا يبيعه إلى أن يحل الحق أو أن الراهن أن مات لم يبيعه إلى يوم كذا وهو يفسد إلى تلك المدة فالرهن مفسوخ ولورهنه ما يصلح بعد مدة مثل اللحم الرطب يبيس والرطب يبيس وما أشبهه كان الرهن جائزاً لا كراهه بحال ولم يكن للمرتهن تبيسه حتى يأذن بذلك الراهن فإن سأل المرتهن في المسائل كلها بيع الرهن خوف فسادها لم يأذن للمرتهن بتبيسه ما يصلح للتبيس منه لم يكن ذلك له إلا أن يأذن الراهن وكذلك كرهته رهنه وإن لم أفسدحه

(زيادة الرهن)

(قال الشافعي) رجه الله وإذا رهن الرجل الرجل الجارية حبلى فولدت أو غير حبلى فحبلت وولدت فالولد خارج من الرهن لأن الرهن في رقة الجارية دون ما يحدث منها وهكذا إذا رهنه الماشية مخاضاً فنجحت أو غير مخاض ففخضت ونجحت فالنتاج خارج من الرهن وكذلك لورهنه شاة فيها لبن فاللبن خارج من الرهن لأن اللبن غير الشاة (قال الربيع) وقد قيل اللبن إذا كان فيها حن رهنها فهو رهن معها كما يكون إذا باعها كان اللبن لمشتريها وكذلك نتاج الماشية إذا كانت مخاضاً وولدت الجارية إذا كانت حبلى يوم رهنها فحدث بعد ذلك من اللبن فليس رهن (قال الشافعي) ولورهنه جارية عليها حلي كان الحلي خارجاً من الرهن وهكذا لو رهنه نخلاً أو شجراً فثمرت كانت الثمرة خارجة من الرهن لأنها غير الشجرة قال وأصل معرفة هذا أن للمرتحن حقاً في رقة الرهن دون غيره وما يحدث منه مما قد يتميز منه غيره وهكذا لورهنه عبداً فافا كتسب العبد كان الكسب خارجاً من الرهن لأنه غير العبد والولد والنتاج واللبن وكسب الرهن كله للراهن ليس للمرتحن أن يحبس شيئاً عنه وإذا رهن الرجل الرجل عبداً فدفعه إليه فهو على يديه رهن ولا يمنع سيده من أن يؤجره من شاء فإن شاء المرتحن أن يحضر أجارته حضرها وإن أراد سيده أن يخدمه حلي بينه وبينه فإذا كان الليل أو إلى الذي هو على يديه وإن أراد سيده أخراجه من البلد لم يكن له أخراجه إلا بأذن المرتحن وهكذا إن أراد المرتحن أخراجه من البلد لم يكن له أخراجه منه وإذا مرض العبد أخذ الرهن بنفقة وإذا مات أخذ بكفنه لأنه مال له دون المرتحن وأكره رهن الأمة إلا أن توضع على يدي امرأة ثقة لئلا يغيب (٢) عليها رجل غير مالئها ولا أفسح رهنها إن رهنها فإن كان للرجل الموضوعة على يديه أهل أقررتها عندهم وإن لم يكن عنده نساء وسأل الراهن أن لا يخلو الذي هي على يديه بها أقررتها رهنها ومنعت الرجل غير سيدها المعقب عليها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يخلو الرجل بامرأة وقلت تراضيا بامرأة تغيب عليها وإن أراد سيدها أخذها لتخدمه لم يكن له ذلك لئلا يخلو بها خوف أن يجلبها فإن لم يرد ذلك الراهن فيتواضعان على يدي امرأة بحال وإن لم يقع علاج جزأ على ذلك ولو شرط السيد للمرتحن أن تكون على يديه أو يدير رجل غيره ولا

بعض فكانت الأقرب من قبل الام فهي أولى وإن كانت الأبعد شاركت في السدس وأقرب اللان من قبل الاب تحجب بعداهن وكذلك تحجب أقرب اللان من قبل الام بعداهن

(باب أقرب العصة)

(قال المزني) رجه الله وأقرب العصة البنون ثم البنات ثم البنات ثم البنات

(١) قوله وإذا كان الإقرار ألزمت الخ كذا بالاصول التي بأيدينا وفيها سقط لا يجني ولعل الأصل وإذا كان الإقرار من أحدهما ألزمت الخ وحرره

(٢) قوله لئلا يغيب وكذا قوله بعد المغيب وقوله تغيب عليها كذا بالاصول يعني معجبة فرسم بآه أو بآه بدون نقط والمناسبت للغة واللغة المغيب بباء موحدة مشددة من أعب علينا أي مرة بعد أخرى وحرره

الاخوة للاب والام
ان لم يكن جدها فان كان
جد شاركهم في باب
الجد ثم الاخوة للاب ثم
بنو الاخوة للاب والام
ثم بنو الاخوة للاب
فان لم يكن أحد من
الاخوة ولا من بنينهم ولا
بنى بنينهم وان سفلوا
فالعم للاب والام ثم العم
للاب ثم بنو العم للاب
والام ثم بنو العم للاب
فان لم يكن أحد من
العمومة ولا بنينهم ولا بنى
بنينهم وان سفلوا فعم
الاب للاب والام فان لم
يكن فعم الاب للاب فان
لم يكن فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت من العمومة
وبنينهم وبنى بنينهم فان
لم يكونوا فعم الجد للاب
والام فان لم يكن فعم
الجد للاب فان لم يكن
فبنوهم وبنو بنينهم
على ما وصفت في عمومة
الاب فان لم يكونوا
فأرفعهم بطناً وكذلك
نفعل في العصة اذا وجد
أحدهم ولد الميت وان
سفل لم يورث أحد من

لواحد منهما ثم سأل أخرجهما أخرجهما الى امرأته ثقة ولم أجزأ بدا أن يحلوا بها رجل غير مالكيها وعلى سيد
الامة نفقتها حاجية وكفنتها مائة وهكذا ان رهنه دابة تعلف فعليه علفها وتأوى الى المرتهن أو الى الذي وضعت
على يديه ولا يمنع مالك الدابة من كرائها وركوبها واذا كان في الرهن دزوم كعب فللراهن حلب الرهن وركوبه
(أخبرنا) سفيان عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال الرهن من ركوب ومحبوب (قال الشافعي)
يشبه قول أبي هريرة والله تعالى أعلم أن من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن درها وظهرها لان له رقبته
وهي محلو به وركوبه كما كانت قبل الرهن ولا يمنع الراهن رهنه باها من الدر والظهر الذي ليس هو الرهن
بالرهن الذي هو غير الدر والظهر وهكذا اذا رهنه ماشية راعية فعلى ربه رعايتها وله حلبها وتاجها وتأوى الى
المرتهن أو الموضوعة على يديه واذا رهنه ماشية وهو في بادية فأجذب موضعها وأراد المرتهن حبسها فليس
ذلك له ويقال له ان رضيت أن ينتجع بها راعيا لا جربت أن تضعها على يدي عدل ينتجع بها اذا طلب ذلك
رعاها واذا أراد رب الماشية النجعة من غير جذب والمرتهن المقام قبل رب الماشية ليس لك أخرجهما من
البلد الذي رهنتهما بالامن ضرر عليهما ولا ضرر عليهما فكل رسلهما من شئت وان أراد المرتهن النجعة من غير
جذب قيل له ليس لك نحو يليهما من البلد الذي ارهنتهما به وبحضرة مالكيها بالامن ضرورة قراضيا من شئت
من يقيم في الدار ما كانت غير مجدية فان لم يفعل جبراً على رجل تأوى اليه وان كانت الارض التي
رهنها غير مجدية وغيرها أخصب منها لم يجبر واحد منهما على نقلها منها فان أجبرت فاختلفت نجعتها
الى بلد من مشايخ في الخصب فسأل رب الماشية أن تكون معه وسأل المرتهن أن تكون معه قيل ان
اجتمعا معا بلده فمضى مع المرتهن أو الموضوعة على يديه وان اختلفت دار كما فاختلفا جبراً على عدل
تكون على يديه في البلد الذي ينتجع اليه رب الماشية لينتجع رسلها وأيمه ما دعا الى بلده فيه عليها ضرر
لم يجبر عليه الحق الراهن في رقبها ورسلها وحق المرتهن في رقبها واذا رهنه ماشية عليها صوف أو شعر أو وبر
فان أراد الراهن أن يجزئه فذلك له لأن صوفها وشعرها وبرها غيرها كاللبن والتاج وسواء كان اللبن حالاً أو لم
يكن أو قام المرتهن ببيعها أو لم يقيم كما يكون ذلك سواء في اللبن (قال الربيع) وقد قيل ان صوفها اذا كان
عليها يوم رهنها فهو رهن معها ويجوز ويكون معها امر هو التلايخ تلط به ما يحدث من الصوف لان ما يحدث
للراهن (قال الشافعي) واذا رهنه دابة أو ماشية فأراد أن ينزى عليها أو يبيع ذلك المرتهن فليس ذلك للمرتهن
فان كان رهنه منها ذكراناً فأراد أن ينزىها فله أن ينزىها لان انزاعها من منفعتها ولا ينقص فيه عليها وهو
ذلك منافعتها واذا كان فيها ما يركب ويكرى لم يمنع أن يكرى به ويعلفه واذا رهنه عبداً فأراد الراهن
أن يزوجه أو أمة فأراد أن يزوجه فليس ذلك له لان من العبد والامة ينتقص بالتزويج ويكون مفسدة لها
بينه وعهده فيها وكذلك العبد ولورهنه عبداً أو أمة صغيرين لم يمنع أن يعذرهما لان ذلك سنة فيها وهو
صلاحهما وزيادة في أتمتهما وكذلك لو عرض لهما ما يحتاجان فيه الى فتح العروق وشرب الدواء أو عرض
للدواب ما يحتاج به الى علاج البياطرة من توديع وتزويج وتغريب وما أشبهه لم يمنع وان امتنع الراهن
أن يعالجها بدواء أو غيره لم يجبر عليه فان قال المرتهن أنا أعالجها وأحسبه على الراهن فليس ذلك له وهكذا
ان كانت ماشية فحربت لم يكن للمرتهن أن يمنع الراهن من علاجها ولم يجبر الراهن على علاجها وما كان
من علاجها ينفع ولا يضر مثل أن يلجها أو يدهنها في غير الحرب بالزيت أو يمسحها بالقطران مسحا خفيفاً أو
يسعط الجارية أو الغلام أو يمرخ قدميه أو يطعمه سويقاً قفاراً أو ما أشبه هذا فتطوع المرتهن بعلاجها
به لم يمنع منه ولم يرجع على الراهن به وما كان من علاجها ينفع أو يضر مثل فتح العروق وشرب الادوية
الكبار التي قد تقتل فليس للمرتهن علاج العبد ولا الدابة وان فعل وعطبت ضمن الآن بأذن السيد له به
واذا كان الرهن أرضاً لم يمنع الراهن من أن يزرعها الزرع الذي يقطع قبل محل الحق أو معه وفيما لا ينبت من
الزرع قبل محل الحق قولان أحدهما أن يمنع الراهن في قول من لا يجيز بيع الارض منزوعة دون الزرع

من زرعها ما يثبت فيها بعد حمل الحق وإذا تعدى فزرعها بغير إذن المُرْتَهِن ما يثبت فيها بعد حمل الحق لم
يقطع زرعه حتى يأتي بحمل الحق فإن قضاء ترك زرعه وإن بيعت الأرض مرروعة فبلغت وفاء حقه لم يكن
له قطع زرعه وإن لم تبلغ وفاء حقه إلا بأن يقطع الزرع أمر بقلعه الآن يجرد من بشره ما منه بحقه على أن يقطع
الزرع ثم يدعه أن شاء متطوعا وهذا في قول من أجاز بيع الأرض مرروعة والقول الثاني لا يمنع من
زرعها بحال ويمنع من غراسها وبنائها الآن يقول أنا أقطع ما أحدثت إذا جاء الأجل فلا يمنع وأذا رهنه
الأرض فأراد أن يحدث فيها عينا أو يترافق كانت العين أو البئر يرد فيها أو لا تنقص منها لم يمنع ذلك وإن
كانت تنقص منها ولا يكون فيما سبق منها عوض من نقص موضع البئر والعين بأن يصير إذا كان فيه أقل
ثمانية قبل يكونان فيه منعه وإن تعدى عمله فهو كما قلت في الزرع لا يدفع عليه حتى يحمل الحق ثم
يكون القول فيه القول في الزرع والغراس وهكذا كلما أراد أن يحدث في الأرض المرهونة أن كان
لا ينقصها لم يمنع وإن كان ينقصها منعه ما يبق ولا يكون ما أحدث فيها داخل في الرهن إلا أن يدخله
الراهن فكان إذا أدخله لم ينقص الرهن لم يمنع وإن كان ينقصه منعه وأذا رهنه فخلل منعه أن يأبى
و يصير ما يعنى يقطع بحر يدها وكرانيفها وكل شيء انتفع به منها لا يقتل النخل ولا ينقص ثمنه نقصا يئناو يمنع
ما يقتل النخل وأضر به من ذلك وإن رهنه فخلل في الشربة منه فخللات فأراد تحوّل يهلن إلى موضع غيره
و امتنع المُرْتَهِن سئل أهل العلم بالنخل فإن زعموا أن الاكثر لثمن الأرض والنخل أن يتركن لم يكن له
تحوّل يهلن وإن زعموا أن الاكثر لثمن الأرض والنخل أن يحوّل بعضهم ولو ترك مات لأنهم إذا كان بعضهم
مع بعض قتله أو منع منفعة حوّل من الشربة حتى يبقى فيها ما لا يضر بعضه بعضا وإن زعموا أن لو حوّل
كله كان خيرا للأرض في العاقبة وأنه قد لا يثبت لم يكن لب الأرض أن يحوله كله لأنه قد لا يثبت وإنما له أن
يحول منه ما لا ينقص في تحوّل يله على الأرض لو هلك كله وهكذا لو أراد أن يحوّل مساقية فإن لم يكن في ذلك
نقص النخل أو الأرض ترك وإن كان فيه نقص الأرض والنخل أو هلك ترك فإن كانت في الشربة فخللات
فقبل الاكثر لثمن الأرض أن يقطع بعضهم ترك الراهن وقطعه وكان جميع النخلة المدة مطوعة جذعها
وجارها رهننا بحاله وكذلك قلوبها وما كان من جريدها لو كانت قائمة لم يكن لب النخلة قطعها وكان ما سوى
ذلك من ثمرها ويريدها الذي لو كانت قائمة كان لب النخلة زرعه من كرانيف ولبف لب النخلة خارجا من
الرهن وإذا قطع منها شيئا فثبتته في الأرض التي هي رهن فهو رهن فيها لأن الرهن وقع عليه وإذا أخرجه إلى
أرض غيرها لم يكن ذلك له إن كان له من وكان عليه أن يبيعه فيجعل عنه رهننا أو يدعه بحاله ولو قال المُرْتَهِن
في هذا كله للراهن اقلع الضرر من نخلك لم يكن ذلك عليه لأن حق الراهن بالملك أكثر من حق المُرْتَهِن
بالرهن (قال الشافعي) وإذا رهنه أو ضا النخل فيها فأخرجت نخلا فخلل خارج من الرهن وكذلك ما ثبت
فيها ولو قال المُرْتَهِن له اقلع النخل وما خرج قبل أن أدخله في الرهن متطوعا لم يكن عليه قطعها بكل حال لأنها
تريد الأرض خيرا فإن قال لا أدخلها في الرهن لم يكن عليه قطعها حتى يحمل الحق وإن بلغت الأرض دون
النخل حق المُرْتَهِن لم يقطع النخل وإن لم تبلغه قبل لب النخل أما أن توفيته حقه بما شئت من أن تدخل مع
الأرض النخل أو بعضه وأما أن تطلع عنه النخل وإن فلس يدون الناس والمسئلة بحالها بيعت الأرض
بالنخل ثم قسم الثمن على أرض بيضاء بلا نخل وعلى ما بلغت قيمة الأرض والنخل فأعطى مُرْتَهِن الأرض
ما أصاب الأرض والغرماء ما أصاب النخل وهكذا لو كان هو غرس النخل أو أحدث بناء في الأرض وهكذا جميع
الغراس والبناء والزرع ولورهنه أرضا ونخل لا ثم اختلفا فقال الراهن قد نبت في هذه الأرض نخل لم أكن
رهنك وقال المُرْتَهِن ما نبت فيه إلا ما كان في الرهن أرى أهل العلم به فإن قالوا قد نبت مثل هذا النخل
بعد الرهن كان القول قول الراهن مع عيبه وما نبت خارج من الرهن ولا ينزع حتى يحمل الحق ثم يكون
القول فيه كما وصفت فإن قالوا لا يثبت مثل هذا في هذا الوقت لم يصدق وكان داخل في الرهن لا يصدق

ولدا بنه وإن قرب وإن
وجد أحدا من ولدا بنه وإن
سفل لم يورث أحد من
ولد جده وإن قرب وإن
وجد أحد من ولد جده
وإن سفل لم يورث أحد
من ولدا بن جده وإن
قرب وإن كان بعض
العصبة أقرب بآب
فهو أولى لأب كان
أولاً بأم وإن كانوا
في درجة واحدة إلا أن
يكون بعضهم لأب وأم
فالذي لأب وأم أولى
فاذا استوت قرباتهم
فهم شركاء في الميراث
فإن لم تكن عصبة
برحس يورث فالمولى
المعتق فإن لم يكن
فأقرب عصبة مولا
الذكور فإن لم يكن
فبيت المال

(باب ميراث الجد)

(قال) والجد لا يرث
مع الأب فإن لم يكن
أب فالجد بمنزلة الأب
إن لم يكن الميت ترك
أحدا من ولد أبيه
الأدين أو أحدا من
أمهات أبيه وإن عالت

الفرضة الا
فريضة زوج وأوين
أوامرأة وأوين فانه
اذا كان فيهما مكان
الاب جد صار للام
الثالث كاملا وما بقى
فلجد بعد نصيب
الزوج أو الزوجة
وأمهات الاب لا يرثن
مع الاب ويرثن مع الجد
وكل جد وان علا
فكالجد اذا لم يكن
حددونه في كل حال الا
في حجب أمهات الجد
وان بعدن فالجد
يحجب أمهاته وان
بعدن ولا يحجب
أمهات من هو أقرب
منه الا ان لم يلدنه واذا
كان مع الجد أحسن
الاخوة أو الاخوات
للأب والام وليس معهن
من له فرض مسمى
قاسم أنا وأختين أو
ثلاثا وأنا وأختان
زادوا كان للجد ثلث
المال وما بقى لهم وان
كان معهن من له فرض
مسمى زوج أو امرأة
أو أم أو جدة أو بنات

الاعلى ما يكون مثله واذا ادعى انه غراس لا بواسطة منبت سئلوا ايضا فان كان يمكن أن يكون من الغراس
ما قال فهو خارج من الرهن وان لم يكن يمكن فهو داخل في الرهن ولو كان ما اختلفا فيه ببناء فان كانت
جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بيني في مثلها بحال فالقول قول الراهن وان كانت لم تأت عليه مدة يمكن أن
يكون بيني في مثلها بحال فالبناء داخل في الرهن وان كانت جاءت عليه مدة يمكن أن يكون بعض البناء
فيها وبعض لا يمكن أن يكون فيها كان البناء الذي لا يمكن أن يكون فيها داخل في الرهن والبناء الذي يمكن
أن يكون فيها خارجا من الرهن مثل أن يكون حيدار طوله عشرة أذرع يمكن أن يكون أساسه وقدر
ذراع منه كان قبل الرهن وما فوق ذلك يمكن أن يكون بعد الرهن واذا رهنه شجر اصغارا فكب فهو رهن
بحاله لانه رهنه بعينه وكذلك لورهنه غراسا فبلغ كان رهننا بحاله واذا رهنه أرضا فخلا فانه طعت
عينا أو اتهدمت ودثر مشربها لم يحجر الراهن أن يصلح من ذلك شيئا لم يكن للرهن أن يصلحه على أن يرجع به
على الراهن كان الراهن غائبا أو حاضرا وان أصلحه فهو متطوع بأصلحه وان أراد اصلاحه بشئ يكون
صلاحا مرفدا أو فسادا أخرى فليس له أن يصلحه وعليه الضمان ان فسد به لانه متعدد عما صنع منه واذا رهنه
عبدا أو أمة فغاب الراهن أو مرض فانفق علمه ما فهو متطوع ولا تكون له النفقة حتى يقضى بها
الحاكم على الغائب ويجعلها ديناً عليه لانه لا يحل أن تمت ذوات الارواح بغير حق ولا حرج في امانته ما لا روح
فيه من أرض ونبات والدواب ذوات الارواح كلها كالعبيد اذا كانت مما تعلق فان كانت سوائم رعت
ولم يؤمر بعلفها لان السوائم هكذا اتخذت ولو تساوت هزلت ولو كان الحق حلالا لم يرهن أخذ الراهن يبيعها
وان كان الحق الى أجل فقال المرتهن مره والراهن بذبحها فيبيع لحومها وجلودها لم يكن ذلك على الراهن
لان الله عز وجل قد يحدث لها الغيث فيحسن حالها ولو أصابها مرض جرب أو غيره لم يكف علاجها
لان ذلك قد يذهب بغير العلاج ولو أجذب مكانها حتى تبين ضرره عليها فكذبها النجعة بها اذا كانت
النجعة موجودة لانها انما اتخذت على النجعة ولو كان مكانها عصم من عضائه تماسك بها وان كانت النجعة خيرا
لها لم يكف صاحبها النجعة بها لانها لا تهلك على العصم ولو كانت الماشية أو أرك أو نجسة أو غواصا
فاستؤنبت مكانها فأسأل المرتهن الراهن أن ينتجع بها الى موضع غيره لم يكن ذلك على الراهن لان المرض
قد يكون من غير المرض فاذا كان الرعي موجودا لم يكن عليه ابداله لغيره وكذلك الماء وان كان غير
موجود كلف النجعة اذا قدر عليها الا أن يتطوع بأن يعلفها فاذا رهن الرجل العبد وشرط ماله رهنا
كان العبد رهنا وما قبض من ماله رهن وما لم يقبض خارج من الرهن

(ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رجع الله أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعلمه وغرمة (قال الشافعي)
أخبرنا الثقة عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وبهذا أخذ وفيه دليل على أن جميع ما كان رهنا غير
مضمون على المرتهن لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال الرهن من صاحبه الذي رهنه فمَنْ كان منه شئ
فضمانه منه لا من غيره ثم زاد فأكد له فقال له غنمه وعليه غرمة وغنمه بسلامته وزادته وغرمة عطبه
ونقصه فلا يجوز فيه الا أن يكون ضمانه من مالكه لا من مرتنه ألا ترى أن رجلا لو رهن من رجل خاتما
بدرهم يسوي درهما فذلك الخاتم فن قال يذهب درهم المرتهن بالخاتم كان قد زعم أن غرمة على المرتهن لان
درهمه ذهب به وكان الراهن بريئا من غرمة لانه قد أخذ ثمنه من المرتهن ثم لم يغرمه شيئا وأحال ما جاء عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن لا يستحقه المرتهن بأن يدع الراهن قضاء

حقه عند محله ولا يستحق مرتبه خدمته ولا منفعة فيه بارتهاه اياه ومنفعة لراهنه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو من صاحبه الذي رهنه ومنافعه من غنمه واذا لم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم رهنادون رهن فلا يجوز أن يكون من الرهن مضمون ومنه غير مضمون لان الاشياء لاتعد وأن تكون أمانة أو في حكمها فظاهره هلا كه وخفي من الامانة سواء أو مضمونة فظاهره هلا كه وخفي من المضمون سواء ولم يكن في الرهن خبر يتبع ما جاز في القياس الا أن يكون غير مضمون لان صاحبه دفعه غير مغلوب عليه وسلط المرتهن على حبسه ولم يكن له اخراجه من يديه حتى يوفيه حقه فيه فلا وجه لأن يضمن من قبل أنه انما يضمن ما تعدى الحباس بحبسه من غصب أو بيع عليه تسليمه فلا يسلمه أو عارية ملك الانتفاع بهادون ما لكها فيضمنها كما يضمن السلف والرهن ليس في شيء من هذه المعاني فاذا رهن الرجل الرجل شأ فقصة المرتهن فهلك الرهن في يدي القابض فلا ضمان عليه والحق ثابت كما كان قبل الرهن (قال الشافعي) لا يضمن المرتهن ولا الموضوع على يديه الرهن من الرهن شيئاً الا فيما يضمنان فيه الوديعة والامانات من التعدي فان تعدى ياقبه فهم ما ضمانان وما لم يتعدى فالرهن بمنزلة الامانة فاذا دفع الراهن الى المرتهن الرهن ثم سأل الراهن أن يردده اليه فامنع المرتهن فهلك الرهن في يديه لم يضمن شيئاً لأن ذلك كان له واذا قضى الراهن المرتهن الحق أو أحاله به على غيره ورضى المرتهن بالحالة أو أبرأه المرتهن منه بأي وجه كان من البراءة ثم سأل الرهن فحبسه عنه وهو يمكنه أن يؤديه اليه فهلك الرهن في يدي المرتهن فالمرتحن ضامن لقيمة الرهن بالغبة ما بلغت الا أن يكون الرهن كيلاً أو وزناً يوجد مثله فيضمن مثل ما هلك في يده لانه متعد بالحبس وان كان رب الرهن آجره فسأل المرتحن أخذ من عنده من آجره ورده اليه فلم يمكنه ذلك أو كان الرهن غائباً عنه بعلم الراهن فهلك في الغيبة بعد براءة الراهن من الحق وقبل تمكن المرتحن أن يردده لم يضمن وكذلك لو كان عبداً فأبقى أو جلا ففسد ثم برى الراهن من الحق لم يضمن المرتحن لانه لم يحبسه ورده يمكنه والصحيح من الرهن هو الفاسد في أنه غير مضمون سواء كانت تكون المضاربة الصحيحة والفاسدة في أنها غير مضمونة سواء ولو شرط الراهن على المرتحن أنه ضامن للرهن ان هلك كان الشرط باطلاً كما لو فارضه أو أودعه فشرط أنه ضامن كان الشرط باطلاً واذا دفع الراهن الرهن على أن المرتحن ضامن فالرهن فاسد وهو غير مضمون ان هلك وكذلك اذا ضاربه على أن المضارب ضامن فالمضاربة فاسدة غير مضمونة وكذلك لو رهنه وشرط له ان لم يأت به بالحق الى كذا فالرهن له يبيع فالرهن فاسد والرهن لصاحبه الذي رهنه وكذلك ان رهنه داراً بألف على أن يرهنه أجنبي داره ان عجزت دار فلان عن حقه أو حدث فيها حدث ينقص حقه لان الدار الآخرة مرة رهن ومرة غير رهن ومرة هوية بما لا يعرف ويفسد الرهن لانه انما يزيد معه شيء فاسد ولو كان رهنه داره بألف على أن يضمن له المرتحن داره ان حدث فيها حدث فالرهن فاسد لان الراهن لم يرض بالرهن الاعلى أن يكون له مضموناً وان هلك الدار لم يضمن المرتحن شيئاً

(التعدي في الرهن)

(قال الشافعي) رجه الله واذا دفع الرجل الى الرجل متاعاً رهناً فليس له أن يخرج رجه من البلد الذي ارتهنه بالاباذن سيده فان أخرجه بغير إذن سيد المتاع فهلك فهو ضامن لقيمه يوم أخرجه لانه يومئذ تعدي فيه فاذا أخذت قيمته منه خير صاحب المتاع أن تكون قصاصاً من حقه عليه أو تكون مرهونة حتى يحل حق صاحب الحق ولو أخرجه من البلد ثم رده الى صاحبه ولم يفسخ الرهن فيه برئ من الضمان وكان له قبضه بالرهن فان قال صاحب المتاع دفعته اليك وأنت عندى أمين فتغيرت أمانتك بتعديك باخراجك اياه فانا مخرج رجه من الرهن لم يكن له اخراجه من الرهن وقيل ان شئت أن يخرج رجه الى عدل تجتمع أنت وهو على الرضا به أخرجه الان يشاء أن يقره في يديه وهكذا لم يتعد باخراجه فتغيرت حاله عما كان عليه اذ دفع الرهن اليه

برئ فان ذلك الفرض المسمى النصف أو أقل من النصف بدأت بأهل الفرائض ثم قاسم الجسد ما بقي أخناً أو أختين أو نلاً أو أماً وأختاً وان زادوا كان للجد ثلث ما بقي وما بقي فلا خمسة والاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين وان كثر الفرض المسمى بأكثر من النصف ولم يجاوز الثلثين قاسم أخناً أو أختين فان زادوا فالجد السدس وان زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجسد أملاً أو أختاً وكان له السدس وما بقي فلا خمسة والاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين فان عالت الفريضة فالسدس للجد والعول يدخل عليه منه ما يدخل على غيره وليس يعال لاحد من الاخوة والاخوات مع الجد الا في الأكسدية وهي زوج وأم وأخت لاب

وأما أولاب وجه فلهذا
النصف وللأم والنات
والجد السدس وللأخت
النصف يعالء ثم
يضم الجد سدس إلى
نصف الأخت فيقتسمان
ذلك المذكور مثل حظ
الأختين أصلهما من ستة
وتعول نصفها وتضع
من سبعة وعشرين
لزوج تسعة وألأم
سته والجد ثمانية
والأخت أربعة والأخوة
والأخوات للآب والام
يعادون الجد بالأخوة
والأخوات للآب ولا
يصبر في أيدي الذين
للآب شيء الآن تكون
أخت واحدة للآب وأم
فيصيرها بعد المقامسة
أكثر من النصف فلهذا
ما زاد على الأخوة للآب
والأخوة والأخوات
للآب بمنزلة الأخوة
والأخوات للآب والام
مع الجد إذا لم يكن أحد
من الأخوة والأخوات
للآب والام وأكثر
ما تعول به الغريضة
ثلاثها

أما بسوء حال في دينه أو أفلاس ظهر منه ولو امتنع المرتهن في هذه الحالات من أن يرضى بعدل يقوم على يديه جبر على ذلك لتغير حاله حين دفع إليه إذا أبى الراهن أن يقربه في يديه ولو لم يتغير المرتهن عن حاله بالتعدي ولا غيره مما يغير الأمانة وسأل الراهن أن يخرج من يديه الرهن لم يكن ذلك له وهكذا الرجل يوضع على يديه الرهن فيتغير حاله عن الأمانة فأيها دعا إلى إخراج الرهن من يديه كان له الراهن لأنه ماله أو المرتهن لأنه مرهون بماله ولو لم يتغير حاله فدعا أحدهما إلى إخراج الرهن من يديه لم يكن له ذلك إلا اجتماعهما عليه ولو اجتماع على إخراج الرهن فخرج الرهن فخرج الرهن لم يكن له فسخ الرهن لم يكن له فسخه أو أراد المرتهن قبضه لم يكن له وإن كان أمينا لأن الراهن لم يرض أمانته وإذا دعا إلى رجل بعينه فتراضيه أو اثنين أو امرأة فلهما وضعه على يدي من تراضيه وإن اختلفا فبين يدوان إليه قيل لهما اجتماعا فإن لم يفعلا اختار الحاكم الأفضل من كل من عاواحد منهما إليه إن كان ثقة فدفعه إليه وإن لم يكن واحدا ممن دعوا إليه ثقة قيل ادعوا إلى غيره فإن لم يفعلا اختار الحاكم له ثقة فدفعه إليه وإذا أراد العدل الذي على يديه الرهن الذي هو غيبه الراهن والمرتهن رده بلا علة أو علة والمرتهن والراهن حاضرا فله ذلك ولا يجبر على حبسه وإن كانا غائبين أو أحدهما لم يكن له إخراج الرهن من يديه نفسه فإن فعل بغير أمر الحاكم فهلك ضمن وإن جاء الحاكم فإن كان له عذر أنخرجه من يديه وذلك أن يبدوله سلفا أو يحدث له وإن كان مقيما شغل أو علة وإن لم يكن له عذر أمره بحبسه إن كانا قريبا حتى يقدم أو يوكلا فإن كانا بعيدا لم أر عليه أن يضطره إلى حبسه وانما هي وكالة توكل بها بلا منفعة له فيها ويسأله ذلك فإن طابت نفسه بحبسه والأخرجه إلى عدل غيره وتعدى العدل الموضوع على يديه الرهن في الرهن وتعدى المرتهن سواء يضمن مما يضمن منه المرتهن إذا تعدى فإذا تعدى فأنجز الرهن فتلغ ضمن وإن تعدى المرتهن والراهن موضوع على يدي العدل فأنجز الرهن ضمن حتى يرد على يدي العدل فإذا رده على يدي العدل برئ من الضمان كما يبرأ منه لو رده إلى الراهن لأن العدل وكيل الراهن وإذا أعار الموضوع على يديه الرهن فهلك فهو ضامن لأنه متعدي والقول في قيمته قوله مع يمينه فإن قال كان الرهن لأمانة صافية وزنها كذا قيمتها كذا فاقومت باقل ماتقع عليه تلك الصفة ثمتا وأردته فإن كان ما دعى مثله أو أكثر قبل قوله وإن ادعى ما لا يكون مثله لم يقبل قوله وقومت تلك الصفة على أقل ماتقع عليه ثمتا وأردته بغيره مع يمينه وهكذا إن مات فأوصى بالرهن إلى غيره كان لأيهما شاء إخراج الرهن لأنهما رضيا أمانته ولم يجتمعا على الرضا بأمانة غيره وإن كان من أسند ذلك إليه إذا غاب أو عند موته ثقة ويجتمعان على من تراضيا أو ينصب لهما الحاكم ثقة كما وصفت وإذا مات المرتهن فإن كان ورثته بالغين قاموا بمقامه وإن كان فيهم صغير قام الوصي بمقامه وإن لم يكن وصي ثقة قام الحاكم بمقامه في أن يصير الرهن على يدي ثقة

(بيع الرهن ومن يكون الرهن على يديه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتهن الرجل من الرجل العبد وشرط عليه أن له إذا حل حقه أن يبيعه لم يجز له بيعه إلا بأن يحضر رب العبد أو يوكل معه ولا يكون وكلا لا يبيع لنفسه فإن باع لنفسه فالبيع مردود بكل حال وبأق الحاكم حتى يأمر من يبيع ويحضره وعلى الحاكم إذا ثبت عنده بينة أن يأمر رب العبد أن يبيع فإن امتنع أمر من يبيع عليه وإذا كان الحق إلى أجل فتعدى الموضوع على يديه الرهن فباعه قبل محل الحق فالبيع مردود وهو ضامن لقيمته إن فات ولا يكون الدين حالا كان البائع المرتهن أو عيبدل الرهن على يديه ولا يجوز الحق المؤجل بتعدى بائعه له وكذلك لو تعدى بأمر الراهن ولو كان الرهن على يدي عدل لاحقه في المال ووكله الراهن والمرتهن يبيعه كان له أن يبيعه مالم يفسحوا كالتة وأيهما فسح وكانت لم يكن له البيع بعد فسخ الوكالة ويباع الحاكم على الراهن إذا سأل ذلك المرتهن وإذا باع الموضوع على يديه

(باب ميراث المرتد)

(قال) وميراث المرتد لبيت مال المسلمين ولا يرث المسلم الكافر واحتج الشافعي في المرتد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم واحتج على من ورث ورثته المسلمين ماله ولم يورثه منهم فقال هل رأيت أحدا لا يرث ولده إلا أن يكون قاتلا ويرثه ولده وإنما أثبت الله المسواريت للأبناء من الآباء حيث أثبت المواريت للأبناء من الآباء (قال المزني رحمه الله) قد زعم الشافعي أن نصف العبد إذا كان حر يرثه أبوه إذا مات ولا يرث هذا النصف من أبيه إذا مات أبوه فلم يورثه من حيث ورث منه والقياس على قوله أنه يرث من حيث يورث (وقال) في المرأة إذا طلقها زوجها نكاحا مريضاً فيها قولان أحدهما ترثه والآخر

الرهن بأذن الراهن والمرتهن والحاكم بالبيع بما لا يتغابن أهل البصرة بالبيع مردود وكذلك إن باع الحاكم بذلك فبيعه مردود وإذا باع بما يتغابن الناس بثله بأذن الراهن والمرتهن بالبيع فالبيع لازم وإن وجد أكثر مما باعه ولو باع بشئ يجوز فلم يفارق بيعه حتى يأتيه من يزيده قبل الزيادة ورد البيع فإن لم يفعل فبيعه مردود لأنه قد باع له بشئ قد وجد أكثر منه وله الرد وإذا حصل الحق وسأل الراهن بيع الرهن وأبى ذلك المرتهن أو المرتهن وأبى الراهن أمرهما الحاكم بالبيع فإن امتنعوا أمر عدلا فباع وإذا أمر القاضي عدلا فباع أو كان الرهن على يدي غير المرتهن فباع بأمر الراهن والمرتهن فهلك الثمن لم يضمن البائع شيئا من الثمن الذي هلك في يديه وإن سأل الموضوع على يديه الرهن البائع أجزمه لم يكن له لأنه كان متطوعا بذلك كان ممن يتطوع مثله أو لا يتطوع ولا يكون له أجر إلا بشرط وليس الحاكم أن كان يجده عدلا يبيع إذا أمره متطوعا أن يجعل لغيره أجرا وإن كان عدلا في بيعه ويدعو الزاهن والمرتهن يعدل وأيمهما جاء به عدل يتطوع ببيع الرهن أمره ببيعه وطرح المؤنة وإن لم يجده استأجر على الرهن من يبيعه وجعل أجره في عن الرهن لأنه من صلاح الرهن إلا أن يتطوع به الراهن أو المرتهن وإذا تعدى البائع بحبس الثمن بعد قبضه أياه أو باعه بدين فهرب المشتري أو ما أشبه هذا ضمن قيمة الرهن قال أبو يعقوب وأبو محمد عليه في حبس الثمن مثله وفي بيعه بالدين قيمته (قال الشافعي) وإذا بيع الرهن فالمرتهن أولى بثمنه حتى يستوفي حقه فإن لم يكن فيه وفاء حقه حاص غرماء الراهن بما بقي من ماله غير مرمون وإذا أراد أن يحاصم قبل أن يباع رهنه لم يكن له ذلك ووقف مال غريمه حتى يباع رهنه ثم يحاصم بما فضل عن رهنه وإن هلك رهنه قبل أن يباع أو ثمنه قبل أن يقبضه حاصمهم بمجموع رهنه وإذا بيع الرهن لرجل فهلك ثمنه فثمنه من الراهن حتى يقبضه المرتهن وهكذا لو بيع ما لغرمائه بطلبهم بيعه فوقف ليحسب بينهم فهلك هلك من مال المبيع عليه دون غرمائه وهو من مال المبيع عليه حتى يستوفي غرمائه وإذا رهن الرجل دارا بألف فأتى الراهن فطلب المرتهن بيعها فأمر الحاكم ببيعها فبيعت من رجل بألف فهلكت الألف في يدي العدل الذي أمره الحاكم بالبيع وجاء رجل فاستحق الدار على الميت لا يضمن الحاكم ولا العدل من الألف التي قبض العدل شيئا بهلا كهافي يده لأنه أمين وأخذ المستحق الدار وكانت ألف المرتهن في ذمة الراهن متى وجد ما لا أخذها وكذلك ألف المشتري في ذمة الراهن لأنها أخذت بثمن مال له فلم يسلم له المال حتى وجد له ما لا أخذها وعهدته على الميت الذي بيعت عليه الدار وسواء كان المبيعة عليه الدار لا يجده شيئا غير الدار أو موسرا في أن العهدة عليه كهي عليه لو باع على نفسه وليس الذي يبيع له الرهن بأمر من العهدة بسبيل (قال الشافعي) وبيع الرباع والأرضين والحيوان وغيرهما من الرهن سواء إذا سلب الراهن والمرتهن العدل الذي لاحق له في الرهن على بيعها باع بغير أمر السلطان (قال الشافعي) ويتأني بالرباع والأرضين للزيادة أكثر من تأنيه بغيرها فإن لم يتأن وباع بما يتغابن الناس بثله جاز ببيعته وإن باع بما لا يتغابن الناس بثله لم يجز وكذلك لو تأنى فباع بما لا يتغابن الناس بثله لم يجز وإن باع بما يتغابن الناس بثله جاز لأنه قد تمكنه الفرصة في بخلته البيع وقد يتأني فيجانب في البيع والتأني بكل حال أحب إلى في كل شئ يبيع غير الحيوان وغير ما يفسد فاما الحيوان ورطب الطعام فلا يتأني به وإذا باع العدل الموضوع على يديه الرهن وقال قد دفعت ثمنه إلى المرتهن وأنكر ذلك المرتهن فالقول قول المرتهن وعلى البائع اليانة بالدفع ولو باعه ثم قال هلك الثمن من يدي كان القول قوله فيما لا يدعى فيه الدفع ولو قيل له بيع ولم يقبل له بيع بدين فباع بدين فهلك الدين وكان ضامنا لانه تعدى في البيع وكذلك لو قال له بيع بدراهم والحق بدراهم فباع بدنانير وكان الحق دنانير فقبل له بيع بدنانير فباع بدراهم فهلك الثمن كان له ضامنا وإن لم يهلك فالبيع في هذا كله مفسوخ لانه بيع تعد ولا يملك مال رجل

بجلافة ولو اختلف عليه الراهن والمرتهن فقال الراهن بيع بدنانير وقال المرتهن بيع بدراهم لم يكن له أن يبيع واحدا منهما لحق المرتهن في ثمن الرهن وحق الراهن في رقبته ونمته وجاء الحاكم حتى يأمره أن يبيع بقدر البلد ثم يصرفه فيما الرهن فيه ان كان دنائرا ودراهم ولو باع بعد اختلافهما بما الرهن به كان ضامنا وكان البيع مردودا لان اكليهما حقا في الرهن ولو باع على الامر الاول ولم يختلفا بعد عليه بما الحق به كان البيع جائزا ولو بعث بالرهن الى بلد فيبيع فيه واستوفى الثمن كان البيع جائزا وكان ضامنان هلك نمته وانما أجزت البيع لانه لم يتعد في البيع انما تعدي في اخراج البيع فكان كمن باع عبدا فأخرج نمته فيجوز البيع باذن سيده ويضمن نمته باخرجه بلا أمر سيده

(رهن الرهنين الشيء الواحد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا رهن الرجلان العبد رجلا وقبضه المرتهن منهما فالرهن جائز فان رهنه معاتم أقبضه أحدهما العبد ولم يقبضه الآخر فالتصف المقبوض من رهون والنصف غير المقبوض غير رهون حتى يقبض فإذا قبض كان رهونا وإذا أبرأ المرتهن أحدا الرهنين من حقه أو اقتضاه منه فالتصف الذي عليه البري من الحق خارج من الرهن والنصف الباقي رهون حتى يسبرأ رهنه من الحق الذي فيه وهكذا كل ما رهنه مع عبدا كان أو عبدا أو متاعا أو غيره واذا رهنه عبد رهنه واحد فهو كالعبد الواحد فان تراضا الراهنان بأن يصيرا أحدا العبد رهنه لهما أو لا أحدهما أو لا آخر لا يخرق قضاء أحدهما وسأل أن يفتله العبد الذي صار إليه لم يكن ذلك له ونصف كل واحد من العبد خارج من الرهن والنصف الآخر في الرهن لانهما دفعوا الرهن صفقة فكل واحد من الرهنين رهون النصف عن كل واحد منهما فليس لهما أن يقتسماه عليه ولا يخرجان حقه من نصف واحد منهما الى غيره وحظ القاضى منهما الرهن خارج من الرهن فلو كان كل واحد منهما رهنا أحد العبد على الانفراد ثم تقاراق العبدان فصار الذي رهنه عبد الله ملكا زيد الذي رهنه زيد ملكا له عبد الله فقضاء عبد الله وسأله فله عبده الذي رهنه زيد لانه صار له لم يكن ذلك له وعبد عبد الله الذي رهنه فصار له يد خارج من الرهن وعبد زيد الذي صار له رهون بحاله حتى يقتكه زيد لان زيد رهنه وهو عليه فلا يخرج من رهن زيد حتى يقتكه زيد أو يبرأ زيد من الحق الذي فيه ولو كان عبدان بين رجلين فرهنهما رجلا فقالا مبارك رهن عن محمد وميمون رهن عن عبد الله كأنما كمالا وأيهما أدى فله العبد الذي رهن بعينه ولم يفتله شيء من غيره ولو كانت المسئلة بحالها وزاد فيها شرطان أين أدى اليك قبل صاحبه فله أن يفتل نصف العبدين أو أنه أن يفتل أى العبدين شاء كان الرهن مفسوخا لان كل واحد منهما لم يجعل الحق محضا في رهنه دون رهن صاحبه فكل واحد منهما في شرط صاحبه رهون مرة على النكاح وخارج من الرهن بغير براءة من رهنه من جميع الحق ولو كانت المسئلة بحالها وشرط له الراهنان أنه اذا قضى أحدهما ما عليه فلا يفتله رهنه حتى يقضى الآخر ما عليه كان الشرط فيه باطلا لان الحق أن يكون خارجا من الرهن اذا لم يكن فيه رهن غيره وأن لا يكون رهنه الا بأمر معلوم لأن يكون رهونا بأمر غير معلوم وشرط فيه مرة أنه رهن شيء غير معلوم على المخاطرة فيكون مرة خارجا من الرهن اذا قضى ما معا وغير خارج من الرهن اذا لم يقض أحدهما ولا يدري ما يبقى على الآخر وقد كانا رهنين متفرقين ولو كانت المسئلة بحالها فتشارطوا أن أحدهما اذا أدى ما عليه دون ما على صاحبه خرج الرهنان معا وكان ما يبقى من المال بغير رهن كان الرهن فاسدا لانهم ما في هذا الشرط رهن مرة وأحدهما خارج من الرهن أخرى بغير عينة لاني لا أدري أيهما يؤدي وعلى أيهما يبقى الدين ولو رهن رجل رجلا عبدا الى سنة على أنه ان جاءه بالحق الى سنة والا فالعبد خارج من الرهن كان الرهن فاسدا وكذلك لو رهنه عبدا على أنه ان جاءه بحقه عند محله والاخرج العبد من الرهن وصارت داره رهنا لم تكن الدار

لا ترثه والذي يلزمه أن لا يورثها لانه لا يرثها باجماع لانقطاع النكاح الذي به يتوارثان فكذلك لا ترثه كما لا يرثها لان الناس عنده يورثون من حيث يورثون ولا يرثون من حيث لا يورثون

(باب ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه الله قلنا في المشتركة زوج وأمه وأخوين لام وأخوين لاب وأمه للزوج والنصف وللأم للزوج وللأخوين الثلث وبشرهم ينسب الاب والام لان الاب للمسقط سقط حكمه وصار كأن لم يكن وصاروا بنى أم معا (قال) وقال لي محمد بن الحسن هل وجددت الرجل مستعملا في حال ثم تأتي حالة أخرى فلا يكون مستعملا (قلت) نعم ما قلنا نحن وأنت وخالفنا فيه صاحبك من أن الزوج ينسب المرأة بعد ثلاث تطليقات

ثم بطلها ففعل للزوج
قبلة ويكون مبتدئا
لنكاحها وتكون عنده
على ثلاث ولو نكحها
بعد طلقه لم تهتم بما
تهتم الثلاث لانه لما
كان له معنى في احلال
المرأة عدم الطلاق الذي
تقدمه اذا كانت لا تحل
الا به ولما يكن له معنى
في الواحد والتفتين
وكانت تحل ازوجها
بنكاح قبل زوج لم يكن
له معنى فستعمله
(قال) ان القول بهذا
فهو يخدم مثله في
الفرائض (قلت)
نعم الاب يعوت ابنه
والابن اخوه فلا يرثون
مع الاب فان كان
الاب قاتلا ورثوا ولم يرث
الاب من قبل أن يحكم
الاب قاتلا ومن زال
حكمه فكمن لم يكن

(باب میراث والد
الملاعة)

(قال الشافعي) رحمه
الله وقت الذامات ولد
اللاعتن وولد الزنا ورثت
أمه حقها واخوته

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان العبد بين الرجلين فأذن لرجل أن يرهنه رجلين بمائة فرهته بها ووكيل
المرتهن أن رجلا يقبض حقهما فأعطاه الرهن حسين على أنها حق فلان عليه فهي من حق فلان ونصف
العبد خارج من الرهن لأن كل واحد منهما من سهم نصفه فسواء ارتبها العبد معاً أو أحدهما نصفه ثم الآخر
نصفه بعده وهكذا لو دفعها إلى أحدهما دون الآخر ولو دفعها إلى وكيلهما ولو لم يسلمن هي ثم قال هي لفلان
فهي لفلان فإن قال هذمه قضاء معاً على ولم يدفعها الوكيل إلى الواحد منهما ثم قال ادفعها إلى أحدهما كانت
لذئبي أمرم أن يدفعها إليه وان دفعها الوكيل لهم معاً فأخذها ثم قال هي لفلان لم يكن لأحدهما أن يأخذ
من الآخر ما قبض من مال غيره ألا ترى أنه لو وجد لغيره ما لأفأخذ لم يكن لغيره أخراجه من يديه وإذا
كان المرتهن عالماً بأن العبد لرجلين وكان الرهن على بيع لم يكن له خيار في نقض البيع وإن أفتل المرتهن
حق أحدهما دون الآخر كالورهنه رجلان عبداً كان لأحدهما أن يفتل دون الآخر ولا خيار للمرتهن
وإن كان المرتهن جاهلاً بأن العبد لثنتين فمضاه القصر ثم ما فضاء جميعاً فلا خيار له وإن قضاه عن أحدهما
دون الآخر فمضاه قولاً لأحدهما أن له الخيار في نقض البيع لأن العبد إذا لم يغل الأيعا كان خير المرتهن
والآخر لا خيار له لأن العبد موهون كل مو الله أعلم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارعن الرجل الرجل عيدين أو عيذا ودارا أو عيذا ومتاعا بما تاقضناه
 حين فاراد أن يخرج من الرهن شيئا قيمته من الرهن أقل من نصف الرهن أو نصفه لم يكن ذلك له ولا يخرج
 منه شيئا حتى وفيه آخر حقه وهكذا الورثه من ثياب أو دراهم أو طعاما واحدا اقضناه نصف حقه فاراد أن
 يخرج نصف الطعام أو الثياب أو الدراهم أو أقل من الدراهم لم يكن ذلك له ولا يقل من الرهن شيئا الا بما
 لا يقدر بهل بالقضاء التماس فلجميع الرهن أو موضع حاجته ولو كان رجلان رهنهما عليا من
 العروض كلها المبيد أو الدور أو الارضين أو المتاع بمائة قرضا أحدهما بما عليه فاراد القاضى والرأى
 (١) قوله عن القاضى منهما كذا بالاصول التى سبقت لعل عند القاضى منهما حرجه كنهه معصيه

لا مـه حقوقهم ونظرا
ما بقى فان كانت أمه
مـولة ولاء عتاقه كان
ما بقى ميراثا لمـوالى أمه
وان كانت عربية أو لا
ولاء لها كان ما بقى لجماعة
المسلمين وقال بعض
الناس فيها بقولنا الا
فى خـصلة اذا كانت
عربية أو لا ولاء لها
فـصبة عـصبة أمه
واحتـجوا برواية لا تثبت
وقالوا كيف لمـتـعـلوا
عـصبة عـصبة أمه كما
جعلتم مـوالى مـوالى
أمه (قلنا) بالامر
الذى لمـتـخلف فيه نحن
ولا أنتم ثم ركنتم فيه
قولكم ليس المـولة
المعتقة تلـد من مـولـد
أليس ولدها تبع لوالدها
كما تبهم أعقبوهم
ويعقل عنهم مـوالى
أمهم ويكونون أولياء
فى التـر ويجـ لهم قالوا
نعم قلنا فان كانت عربية
أن تكون عـصبة عـصبة
ولدها يعقلون عنهم أو
يرزجون البنات منهم
قالوا قلنا فاذا كان

معه الذى لم يقض أن يخرج عبدا من أولئك العبيد قيمته أقل من نصف الرهن لم يكن له ذلك وكان عليه أن يكون نصيبه رهنا حتى يستوفى المرتهن آخر حقه ونصيب كل واحد مما رهنا خارج من الرهن وذلك نصيب الذى قضى حقه ولو كان ما رهنا دنانير أو دراهم أو طعاما سواء قضاه أحدهما ما عليه فاراد أن يأخذ نصف الرهن وقال الذى أدع فى ذلك مثل ما أخذ منك بلا قيمة فذلك له ولا يشبه الاثنان فى الرهن فى هذا المعنى الواحد فاذا رهنا الذهب والفضة والطعام الواحد فأدى أحدهما ورضى شريكه مقاسمة كان على المرتهن دفع ذلك السه لانه قد برئت حصته كلها من الرهن وأن ليس فى حصته اشكال اذا أخذ منها كباقي واحد لا تحتاج الى أن تقوم بغيرها ولا يجوز أن يجبس رهن أحدهما وقد قضى ما فيه برهن آخر لم يقض ما فيه

(أذن الرجل للرجل فى أن يرهن عنه مالا أذن)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عنه مالا أذن فان لم يسم بكم يرهنه أو سمي شيئا يرهنه فرهنه بغيره وان كان أقل قيمة منه لم يجز الرهن ولا يجوز حتى يسمى مالك العبد بما يرهنه به ويرهنه الراهن بما سمي أو بأقل منه مما أذن له به كان أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بخمسين لانه قد أذن له بالخمسين وأكثر ولورهنه بمائة دينار ويرهنه بمائة دينار لم يجز من الرهن شيء وكذلك لو أبطل المرتهن حقه من الرهن فيما زاد على المائة لم يجز وكذلك لو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بمائة درهم لم يجز الرهن كما لو أمره أن يبيع بمائة درهم فباعه بمائة دينار أو بمائة شاة لم يجز البيع للخلاف ولو قال المرتهن قد أذنت له أن يرهنه فرهنه بمائة دينار وقال مالك العبد ما أذنت له أن يرهنه الا بخمسين دينار أو بمائة درهم كان القول قول رب العبد مع عبده والرهن مفسوخ ولو أذن له أن يرهنه بمائة دينار فرهنه بها الى أجل وقال مالك العبد لم أذنت له الا على أن يرهنه بها نقدا كان القول قول مالك العبد مع عبده والرهن مفسوخ وكذلك لو قال أذنت له أن يرهنه الى شهر فرهنه الى شهر ويوم كان القول قوله مع عبده والرهن مفسوخ ولو قال ارهنه بما شئت فرهنه بقيته أو أقل أو أكثر كان الرهن مفسوخا لان الرهن بالضمان أشبه منه بالبيع لانه أذن له أن يجعله مضمونا فى عتق عبده فلا يجوز أن يضمن عن غيره الا ما علم قبل ضمانه ولو قال ارهنه بمائة دينار فرهنه بها الى سنة فقال أردت أن يرهنه نقدا كان الرهن مفسوخا لان له أن يأخذ ما إذا كان الحق فى الرهن نقدا باقتداء الرهن مكاله وكذلك لو رهنه بالمائة نقدا فقال أذنت له أن يرهنه بالمائة الى وقت يسميه كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد يؤدى المائة على الرهن بعد سنة فيكون أيسر عليه من أن تكون حالة ولا يجوز أذن الرجل للرجل بأن يرهن عبده حتى يسمى ما يرهنه به والا جـل فيما يرهنه به وهكذا لو قال الرجل للرجل ما كان لك على فلان من حق فقد رهنك به غـدى هذا أو دارى فالرهن مفسوخ حتى يكون علم ما كان له على فلان والقول قوله أبدا وكل ما جعلت القول فيه قوله فعله اليمن فيه ولو علم ماله على فلان فقال لك أى مالى شئت رهن وسلطه على قبض ما شاء منه فقبضه كان الرهن مفسوخا حتى يكون معلوما ومقبوضا بعد العلم لأن يكون الخيار الى المرتهن وكذلك لو قال الراهن قد رهنك أى مالى شئت فقبضه ألا ترى أن الراهن لو قال أردت أن أرهنك دارى وقال المرتهن أردت أن أرهنك عبدك أو قال الراهن اخترت أن أرهنك عبدى وقال المرتهن اخترت أن ترهننى داري لم يكن الرهن وقع على شيء يعرفانه معا ولو قال أردت أن أرهنك دارى فقال المرتهن فانا أقبل ما أردت لم تكن الدار رهنا حتى يجدد له بعد ما يعلمانها معا فإرهنه ويقبضه اياه وإذا أذن له أن يرهن عبده بشيء سمي فلم يقبضه المرتهن حتى رجع الراهن فى الرهن لم يكن له أن يقبضه اياه وان فعل فالرهن مفسوخ (قال الشافعى) ولو أذن له فأقبضه اياه ثم أراد فسخ الرهن لم يكن ذلك له وان أراد الا أن يأخذ الراهن باقتكاه كان الحق حالا

كان له أن يقوم بذلك عليه ويبيع في ماله حتى يوفي الغريم حقه وان لم يرد ذلك الغريم ان يسأ ما عنده من الرهن وان كان أذن له أن يرهنه الى أجل لم يكن له أن يقوم عليه الى محل الاجل فاذا اجل الاجل فذلك كما كان في الحال الاول

(الاذن بالاداء عن الراهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أدى الدين الحال أو الدين المؤجل باذنه رجع به الاذن في الرهن على الراهن حالا ولو أداه بغير اذنه حالا كان الدين أو مؤجلا كان متطوعا بالاداء ولم يكن له الرجوع به على الراهن ولو اختلف فقال الراهن الذي عليه الحق أدبت عنى بغير أمرى وقال الاذن له في الرهن قد أدبت عنك بأمرى كان القول قول الراهن المؤدى عنه لانه الذي عليه الحق ولان المؤدى عنه يريد أن يلزمه مالا يلزمه الا باقراره أو بينة تثبت عليه ولو شهد المرتهن الذي أدى اليه الحق على الراهن الذي عليه الحق أن ماله العبد الاذن له في الرهن أدى عنه بامرى كانت شهادته جائزة ويخلف مع شهادته اذا لم يبق من الحق شيء وليس ههنا شيء يجزى صاحب الحق الى نفسه ولا يدفع عنها فاذ شهادته له وكذلك لو كان بقي من الحق شيء فتمسك صاحب الحق المرتهن المؤدى اليه أنه أدى باذن الراهن الذي عليه الحق جازت شهادته له وكان في المعنى الاول ولو أذن الرجل أن يرهن عبده له بعينه فرهن عبده له آخر ثم اختلفا فقال مالك العبد أذنت لك أن يرهن سألما فرهنت مباركا وقال الراهن ما رهنت الا مباركا وهو الذي أذنت له فبالقول قول مالك العبد ومباركا خارج من الرهن ولو اجتمع على أنه أذن له أن يرهن سألما بمائة حالة فرهنت بها وقال مالك العبد أمرتك أن يرهنته من فلان فرهنته من غيره كان القول قوله والرهن مفسوخ لانه قد يأذن في الرجل الثقة بحسن مطالبته ولا يأذن في غيره وكذلك لو قال له بعنه من فلان بمائة فباعه من غيره بمائة أو أكثر لم يجز بيعه لانه أذن له في بيع فلان ولم يأذن له في بيع غيره وإذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبده فلانا وأذن لآخر أن يرهن ذلك العبد بعينه فرهنته كل واحد منهما على الانفرد وعلم أيهما رهنته أولا فالرهن الاول جائز والاخر مفسوخ وان تداعيا المرتهنان في الرهن فقال أحدهما رهني أول وقال الآخر رهني أول وصدق كل واحد منهما الذي رهنته أو كذبه أو صدق الرهنان المأذون لهما بالرهن أحدهما وكذا بالآخر فلا يقبل قول الراهنين ولا شهادتهما بما يحال لانهما يجزان الى أنفسهما ويدفعان عنها أما ما يجزان اليهما فالذي يدعي أن رهنته صحيح يجزى الى نفسه جواز البيع على الراهن وأن يكون ممن المبيع في الرهن ما كان الرهن قائما دون ماله سواء وأما الذي يدفع أن رهنته صحيح فأن يقول رهني آخر فيدفع أن يكون لمالك الرهن الاذن له في الرهن أن يأخذ ما فتكك الرهن وان تركه الغريم وان صدق مالك العبد المرهون أحد الغريمين فالقول قوله لان الرهن ماله وفي ارتهانه نقص عليه لانه منفعته وان لم يعلم ذلك مالك العبد ولم يدري الرهنين أولا فلا رهن في العبد ولو كان العبد المرهون حين تنازعا في أيديهما معا أو أقام كل واحد منهما بينة أنه كان في يده ولم يوقت البيعتان وقتا بدلا على أنه كان رهنا في يده أحدهما قبل الآخر فلا رهن وان وقت وقتا بدلا على أنه كان رهنا لاحدهما قبل الآخر كان رهنا للذي كان في يده أولا وأي المرتهنين أراد أن أحلف له الآخر على دعواه أحلفته له وان أراد أن أحلف لهما المالك أحلفته على علمه وان أراد أن أحلف لهما أن أحلف له رهنته لم أحلفه لانه لو أقرب شيء أو ادعاه لم ألزمه اقراره ولم أخذه بدعواه ولو أن رجلا رهن عبده رجلا وأقر لكل واحد منهما قبضه كله بالرهن فادعى كل واحد منهما أن رهنته وقبضه كان قبل رهن صاحبه وقبضه ولم يقيم لواحد منهما بينة على دعواه وليس الرهن في يدي واحد منهما فصدق الراهن أحدهما بدعواه فالقول قول الراهن ولا عين عليه للذي زعم أن رهنته كان آخرها ولو قامت بينة للذي زعم الراهن أن رهنته كان آخرها وان رهنته كان أولها كانت البيعة أولى من قول الراهن ولم يكن على الراهن أن يعطيه رهنا غيره ولا قيمة رهن ولو أن

موالى الام يقومون
مقام العصبة في ولد
مواليهم وكان الاخوال
لا يقومون ذلك المقام
في بني أختهم فكيف
أنكرت ما قلنا والاصل
الذي ذهبنا اليه واحد

(باب ميراث الجوس)

(قال الشافعي) رحمه الله اذا مات الجوسى وبنته امرأته أو أخته أمه نظرنا الى أعظم السببين فورثناها بالقين الاخر وأعظمهما أنيتهما بكل حال فاذا كانت أم اختا ورثناها بانها أم وذلك لان الام تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذا المسئلة (وقال) بعض الناس أورثنا من الوجهين معا قلنا فاذا كان معها أخت وهي أم قال أحدهما من الثلث بان معها أختين وأورثها من وجه آخر بانها أخت (قلنا) أوليس انما يجيها الله تعالى

بغيرها لا بنفسها (قال)
بلى قلنا وغيرها خلافا
قال نعم قلنا فإذا انقضت
بنفسها فهذا خلاف
ما نقصها الله تعالى به
أورأيت ما إذا كانت أما
على الكمال كيف يجوز
أن تعطى بها بعضها
دون الكمال تعطى أما
كاملة وأختا كاملة
وهما بدنان وهذا بدن
واحد قال فقد عطلت
أحد الحقين قلنا المالم
يكن سبيل الى
استعمالهما مع الاختلاف
الكتاب والمقول لم يحز
الاعتطيل أصغرهما
لا أكبرهما

(باب ذوى الارحام)

(قال المزني) رحمه الله
احتجاج الشافعي فيمن
يقول الآية في ذوى
الارحام قال لهم الشافعي
لو كان تأويلها كما زعمتم
كنتم قد خالفتموها قالوا
فامعناها قلنا توارث
الناس بالخلف والنصرة
ثم توارثوا بالاسلام
والهجرة ثم نسخ الله
تبارك وتعالى ذلك بقوله

الراهن أنك معرفة أيهما كان أولا وسأل كل واحد منهما ما عينه وادعى عليه أنه كان أولا فأحلف بالله ما يعلم
أيهما كان أولا وكان الرهن مفسوخا وكذلك لو كان في أيديهما معا ولو كان في يد أحدهما دون الآخر
وصدق الراهن الذي ليس الرهن في يديه كان فيها قولان أحدهما أن القول قول الراهن كان الحق الذي
أقره الراهن في العبد أقل من حق الذي زعم أن رهنه كان آخر أو كثيرا لأن زعمه لا تبرأ من حق الذي
أنكر أن يكون رهنه آخر ولا تصنع كينونة الرهن ههنا في يده شيئا لأن الرهن ليس بملك بكنونته في يده
والآخر أن القول قول الذي في يديه الرهن لأنه يملك بالرهن مثل ما يملك المرتهن غيره

(الرسالة في الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل متاعا فقال له أرهنه عند فلان ف رهنه عنده فقال
الدافع إنما أمرته أن يرهنه عندك بعشرة وقال المرتهن جاءني برسالتي في أن أسلفك عشرين فأعطيتك إياها
فكذب الرسول فالقول قول الرسول والمرسل ولا تنظر إلى قيمة الرهن ولو صدقه الرسول فقال قد قبضت منك
عشرين ودفعتها إلى المرسل وكذبه المرسل كان القول قول المرسل مع عينه ما أمره إلا بعشرة ولا دفع إليه إلا
هي وكان الرهن بعشرة وكان الرسول ضامنا للعشرة التي أقر يقبضها مع العشرة التي أقر المرسل يقبضها ولو
دفع إليه نوأقر رهنه عند رجل وقال الرسول أمرتني برهن الثوب عند فلان بعشرة ف رهنه وقال المرسل
أمرتك أن تستسلف من فلان عشرة بغير رهن ولم آذن لك في رهن الثوب فالقول قول صاحب الثوب
والعشرة حالة عليه ولو كانت المسئلة بحالها فقال أمرتني بأخذ عشرة سلفا في عدي فلان وقال الرسول بل
في ثوبك هذا أو عيذك هذا العبد غير الذي أقر به إلا أمر فالقول قول الآخر والعشرة حالة عليه ولا رهن فيما
رهن به الرسول ولا فيما أقر به إلا أمر لأنه لم يرهن إلا أن يجد دافيه رهنه ولو كانت المسئلة بحالها فدفع المأمور
الثوب أو العبد الذي أقر الآخر أنه أمر به رهنه كان العبد مرهونا والثوب الذي أنكر الآخر أنه أمر به رهنه
خارجا من الرهن ولو أقام المرتهن البينة أن الأمر أمر برهن الثوب وأقام الآخر البينة أنه أمر برهن
العبد دون الثوب ولم يرهن المأمور العبد وأنه نهى عن رهن الثوب كانت البينة بينة المرتهن وأجزت له
ما أقام عليه البينة رهنه لاني إذا جعلت بينهم مصادقة مع ما تكذب أحدهما الأخرى لأن بينة المرتهن
بان رب الثوب أمر به رهنه قد تكون صادقة بلا تكذيب لبينة الراهن أنه نهى عن رهنه ولا أنه أمر برهن
غيره لأنه قد ينهى عن رهنه بعدما يذن فيه ويرهن فلا يفسخ ذلك الرهن وينهى عن رهنه قبل رهن ثم
يأذن فيه فإذ رهنه فلا يفسخ ذلك الرهن فإذا كانتا صادقتين بحال لم يحكم لهما حكم المتضادتين التين
لا تكونان أبدا الا واحداهما كاذبة

(شرط ضمان الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرجل عبدا بما أنه ووضع الرهن على يدي عبد له على أنه ان
حدث في الرهن حدث ينقص ثمنه من المائة أو فأت الرهن أو تلف فالمائة مضمونة على أجنبي أو ما نقص
الرهن مضمون على أجنبي أو على الذي على يديه الرهن حتى يستوفي صاحب الحق رهنه أو يضمن الموضوع
على يديه الرهن أو أجنبي ما نقص الرهن كان الضمان في ذلك كله ساقطا لأنه لا يجوز الضمان إلا بشئ معلوم
الآ ترى أن الرهن ان وفي لم يكن ضامنا لشيء وان نقص ضمن في شرطه فيضمن مرة دينار أو مرة مائتي دينار
ومرة مائة وهذا ضمان مرة ولا ضمان أخرى وضمان غير معلوم ولا يجوز الضمان حتى يكون بأمر معلوم
ولو رهن رجل رجلا رهنا بمائة وضمن له رجل المائة عن الراهن كان الضمان له لازما وكان للمضمون له أن
يأخذه بضمانه دون الذي عليه الحق وقيل يباع الرهن وإذا كان لرجل على رجل حق إلى أجل فزاد في
الأجل على أن يرهنه رهنه فإذ رهنه مفسوخ والدين إلى أجله الأول

(نداءى الراهن وورثة المرتهن)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا مات المرتهن وادعى ورثته فى الرهن شيئا فالقول قول الراهن وكذلك القول قوله لو كان المرتهن حيا فاختلنا وكذلك القول ورثة الراهن واذا مات المرتهن فادعى الراهن أو ورثته أن الميت اقتضى حقه أو أبرأه منه فعليهم البينة فالقول قول ورثة الذى له الحق اذا عرف لرجل حقا بده فهو لازم إن كان عليه لا يبرأ منه الا ببراءة صاحب الحق له أو بيينة تقوم عليه بشئ يثبتونه بعينه فيلزمه ولو رهن رجل رجلا رهنا بمائة دينار ثم مات المرتهن أو غلب على عقله فأقام الراهن البينة على أنه قضاء من حقه الذى به الرهن عشرة وبقيت عليه تسعون فإذا أداه فذلك له الرهن والابيع الرهن عنده محله واقتضيت منه التسعون ولو قالت البينة قضاء شيئا ما شبهة وقالت البينة أقر عندنا المرتهن أنه اقتضى منه شيئا ما شبهة كان القول قول ورثته ان كان ميتا فليس أقر وفيها بشئ ما كان واخلفوا ما تعلمون أنه أكرمه وخذوا ما بقى من حقه ولو كان الراهن الميت والمرتهن الحي كان القول قول المرتهن فان قال المرتهن قد قضانى شيئا من الحق ما أعرفه قبل للراهن ان كان حيا وورثته ان كان ميتا ان ادعيت شيئا تسبونه أحلفناه لكم فان حلف برئ منه وقلنا أقر بشئ ما كان فإما أقر به وحلف ما هو أكرمه قبلنا قوله فيه

(جنابة العبد المرهون على سيده ومالك سيده عدا أو خطأ)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا رهن الرجل عبدا فعلى سيده جنابة تأتى على نفسه فولى سيده بالخيار بين القصاص منه وبين العفو بلا شئ فى رقبته فان اقتصر منه فقد بطل الرهن فيه وان عفا عنه بلا شئ يأخذه منه فالعبد مرهون بحاله وان عفا عنه بأخذ دية من رقبته فمها قولان أحدهما أن جنابته على سيده اذا أتت على نفس سيده كجنابته على الاجنبي لا تختلف فى شئ ومن قال هذا قال انما معنى اذا ترك الولي القود على أخذ المال أن أبطل الجنابة ان الجنابة التى رمت العبد مال الوارث والوارث ليس بمالك للعبد يوم جنى فيبطل حقه فى رقبته بأنه مالك له والقول الثاني ان الجنابة هدر من قبل أن الوارث انما يملكها بعدما يملكها المجنى عليه ومن قال هذا قال لولا أن الميت مالك ما قضى به دية ولو كان السيد وارثا ففعا أحدهما عن الجنابة بل مال كان العفو فى القول الاول جائزا وكان العبد مرهونا بحاله وان عفا الآخر بماله يأخذه بيع نصفه فى الجنابة وكان للذي لم يعف عن نصفه ان كان مثل الجنابة أو أقل وكان نصفه مرهونا وسواء الذى عفا عن المال والذى عفا عن غير شئ فبما وصفت ولو كانت المسئلة بحالها والسيد المقتول ورثة صغار وبالغون وأراد البالغون قتله لم يكن لهم قتله حتى يبلغ الصغار ولو أراد المرتهن بيعه عند محل الحق قبل أن يعفوا أحد من الورثة لم يكن ذلك له وكان له أن يقوم فى مال الميت بماله قيام من لارهن له فان حاض الغرماء فبقى من حقه شئ ثم عفا بعض ورثة الميت البالغين بل مال يأخذه كان حق العافين من العبد رهنا له يباع له دون الغرماء حتى يستوفى حقه واذا عفا أحد الورثة البالغين عن القود فلا سبيل الى القود ويباع نصيب من لم يبلغ من الورثة ولم يعف ان كان البيع نظراله فى قول من قال ان عن العبد عدا بالجنابة على مالكه حتى يستوفوا موارثهم من الدية الا أن يكون فى غنه فضل عنها فذرهن ولو كانت جنابة العبد المرهون على سيده الراهن عدا فمها قصاص لم يأت على النفس كان للسيد الراهن الخيار فى القود أو العفو فان عفا على غير شئ فالعبد مرهون بحاله وان قال أعفوه على أن أخذ أرش الجنابة من رقبته فليس له ذلك والعبد مرهون بحاله ولا يكون له على عبده دين وان كانت جنابته على سيده عدا لا قود فيها أو خطأ فهي هدر لانه لا تحق بجنابته عليه من العبد الا ما كان له قبل جنابته ولا يكون له دين عليه لانه ماله له ولا يكون له على ماله دين وان جنى العبد المرهون على عبده السيد جنابة فى نفس أو ماله ونها فالحيار الى السيد الراهن فان شاء اقتصر منه فى القتل وغيره مما فيه القصاص وان شاء عفا وبأى الوجهين عفا فالعبد

وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله بلى ما فرض الله لا مطلقا الا ترى أن الزوج يأخذ أكثر مما يأخذ ذوو الارحام ولا رحم له أو لا ترى أنكم تعطون ابن العم المال كله دون النحال وأعطيتم مواله جميع المال دون الاخوال فستر كنتم الارحام وأعطيتم من لارحمه

(باب الجحد بقاسم الاخوة)

(قال الشافعى) رحمه الله اذا ورث الجدمع الاخوة للاب والام أو للاب قاسمهم ما كانت القاسمة خيرا له من الثلث فاذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول يزيد وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم أنهم قالوا فيه مثل قول يزيد بن ثابت وهو قول الأكثر من فقهاء

البلدان فان قال قائل
فانما نزع أن الجنداب
نصل من ان الله تبارك
وتعالى قال مله أيتكم
ابراهيم فأسمى الجدق
النسب أبا ولم ينقصه
المسلمون من السدس
وهذا حكمهم للاب
وحجوا بالجنداب بن الام
وهكذا حكمهم في الاب
فكيف جاز أن تفرقوا
بين أحكامهم وأحكام الاب
فما سوا ما قلنا انهم لم
يجمعوا بين أحكامهما
فيها قياسا منهم للبعد على
الاب لانه لو كان انما
يرث باسم الابوة لورث
ودونه أب أو كان قاتلا
أو مملوكا أو كافرا أو لا بوة
تأزمه وهو غير وارث
وانما ورثناه بالخبر في
بعض المواضع دون
بعض لا باسم الابوة
(١) قوله ولو كان الابن
المقتول الخ وقوله ولو
كان الابن موهونا الخ
كذا بجميع الاصول
الشي بأيدينا ولعله
تكرار من التماسا خرق
اه معجمه

رهن بحاله ان عفا على غير شيء أو عفا على مال بأخذه فالعبد رهن بحاله ولا مال له في رقبته عبده ولو كانت
جناية العبد المرهون على عبد للراهن مرهون عند آخر كان للسيد الخيار في القود أو في العفو بلا شيء يأخذه
فأيهما اختار فذلك له ليس لمرتهن العبد المجني عليه أن يمنعه من ذلك وان اختار العفو على مال يأخذه فالمال
مرهون في يدي مرتهن العبد المجني عليه وان اختار سيد العبد عفو المال بعد اختياره إياه لم يكن ذلك له
لحق المرتهن فيه (قال الشافعي) ويحق المرتهن أجر للسيد الراهن أن يأخذ جناية المرتهن على عبده
من عتق عبده الجاني ولا يمنع المرتهن السيد العفو على غير مال لأن المال لا يكون على الجاني عدا حتى يختاره
ولي الجناية وإذا جنى العبد المرهون على أم ولد للراهن أو مسدرا أو معتق إلى أجل فهي كجنايته على مملوكه
والعبد مرهون بحاله فان جنى على مكاتب السيد فقتله عدا فلا للسيد القود أو العفو فان ترك القود فالعبد
رهن بحاله وان كانت الجناية على المكاتب جرحا فلا مكاتب القود أو العفو على مال يأخذه وإذا عفا عنه على
مال يبيع العبد الجاني فدفع إلى المكاتب أرض الجناية عليه وإذا حكم للمكاتب أن يباع له العبد في الجناية
عليه ثم مات المكاتب قبل بيعه أو عجز فليس السيد المكاتب يبيع في الجناية حتى يستوفيهما فيكون ما فضل من
ثمنه أو رقبته هنالاه انما يملك ببيعته عن مكاتبه بغير الملك الاول ولو بيع والمكاتب حتى ثم اشتراه السيد
لم يكن عليه أن يعيده رهنا لانه ملكه بغير الملك الاول وإذا جنى العبد المرهون على ابن للراهن أو أخ أو مولى
جناية تأتي على نفسه والراهن وارث المجني عليه فللراهن القود أو العفو على الدية أو غير الدية وإذا عفا على
الدية يبيع العبد ويخرج من الرهن فان اشتراه الراهن فهو مملوك له لا يحبر أن يعيده إلى الرهن لانه ملكه بغير
الملك الاول وان قال المرتهن أنا سلم العبد وأفسخ الرهن فيه وحق في ذمة الراهن قيل ان أطقوت بذلك
والام تركه عليه ولعلنا الجهد في بيعه فان فضل من ثمنه فضل فهو رهن لك وان لم يفضل فالخ لا شيء على رهنه
وان ملكه الراهن بشرأه أو تركه منه للرهن لم يكن عليه أن يعيده رهنا لانه ملكه بغير الملك الاول وبطل الاول
وبطل الرهن بفسخ الرهن ألا ترى أن رجلا لو رهن رجلا عبدا فاستحققه عليه زجل كان خارجا من الرهن
وان ملكه الراهن لم يكن عليه أن يعيده رهنا للمعتن أحدهما أنه إذا كان رهنه وليس له فلم يكن رهنا كما
إنه رهنا فاما السيد لم يكن رهنا ولا أنشأ هذا الملك غير الملك الاول وانما يعني أن أبطل جناية العبد
المرهون إذا جنى على ابن سيده أو على أحد السيد وورثه أن الجناية انما وجبت للمجني عليه والمجني عليه
غير سيد الجاني ولا راهنه وانما ملكها سيده الراهن عن المجني عليه بعت المجني عليه وهذا ملك غير ملك السيد
الاول ولو أن رجلا رهن عبده ثم عدا العبد المرهون على ابن لنفسه مملوك للراهن فقتله عدا أو خطأ أو
جرحه جرحا عدا أو خطأ فلا قود بين الرجل وبين ابنه والجناية مال في عتق العبد المرهون فلا يكون للسيد بيعه
بها ولا انجازه من الرهن لانه لا يكون له في عتقه دين وهكذا لو كانت أمة فقتلت ابنها (١) ولو كان
الابن المقتول رهنا لرجل غير المرتهن للاب يبيع العبد الاب القاتل فجعل ثمن العبد المرهون المقتول رهنا في
يدي المرتهن مكانه ولو كان الابن موهونا لرجل غير مرتهن الاب يبيع الاب فجعل ثمن الابن رهنا مكانه ولم
يكن السيد عفو لان هذا لم يجب عليه قود قط انما وجب في عتقه مال فليس لسيد أن يعفو لحق المرتهن
فيه ولو كان الاب والابن مملوكين لرجل ورهن كل واحد منهما رجلا على حدة فقتل الابن الاب كان لسيد
الاب أن يقتل الابن أو يعفو عن القتل بلا مال وكذلك لو كان جرعه جرحا فدية وكان له القود أو العفو
بلا مال فان اختار العفو بالمال يبيع الابن وجعل ثمنه رهنا مكان ما زمره من أرض الجناية وإذا كان هذا
القتل خطأ والعبدان موهونان لرجلين مفترقين فلا شيء للسيد من العفو وبيع الجاني فيجعل ثمنه رهنا
لمرتهن العبد المجني عليه لانه لم يكن في أعناقهم ما حكم الا مال لا خيار فيه لولي الجناية أعتبها كان أو سدا
وان جنى العبد المرهون على نفسه جناية عدا أو خطأ فهي هدر وان جنى العبد المرهون على امرأته أو أم
ولده جناية فالقتل جناية ميتا فان كانت الامة لرجل فتكبحها العبد الجاني لمالك الجارية يباع فيها الرهن

فيعطى قيمة الجنين الآن يكون في العبد الرهن فضل عن قيمة الجنين فيباع منه بقدر قيمة الجنين وبجنايته على الجنين كجنايته على غيره خطأ ليس للسيد عفو هالحن المرتهن فيها ويكون ما بقي منه رهنا وإذا جنى العبد المرهون على حرجانية عدا فاختار المجنى عليه أو ولياؤه العقل ببيع العبد المرهون بذهبا أو ورق ثم اشترى بثمنه ابل فدفعته الى المجنى عليه ان كان حيا أو ولياؤه ان كان ميتا وكذلك اذا جناها خطأ وان اختار أو ولياؤه العفو عن الجناية على غير شئ يأخذونه فالعبد مرهون بحاله

(اقرار العبد المرهون بالجناية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان رهن الرجل الرجل عبدا وأقبضه المرتهن فادعى عليه المرتهن أنه جنى عليه أو على رجل هو وليه جناية عدا في مثلهما قود فاقرب ذلك العبد المرهون وأنكر الراهن ذلك أو لم يقربه ولم ينكره فاقرار العبد لا يلزمه وهو كقيام البيعة عليه ولا يكون قبوله أن يرتنه وهو جاني عليه ابطالا لدعواه لجناية كانت قبل الرهن أو بعده أو معه وله الخيار في أخذ القود أو العفو بل مال أو العفو بل مال فان اختار القود فذلك وان اختار العفو بل مال فالعبد مرهون بحاله وان اختار المال ببيع العبد في الجناية فما فضل من ثمنه كان رهنا وان أقر العبد بجناية خطأ أو عدا الاقود فيها بحال أو كان العبد مسلما والمرتهن كافر فاقرب عليه بجناية عدا أو أقر بجناية على ابن نفسه وكل من لا يقاد منه بحال فاقربه باطل لانه أقر في عبوديته بحال في عنقه واقرارته بحال في عنقه كاقرارته بحال على سيده لان عنقه وما بيعت به عنقه مال لسيده ما كان مملوكا لسيده وسواء كان ما وصفت من الاقرار على المرتهن أو أجني غير المرتهن ولو كان مكان الاجنبي والمرتهن سيد العبد الراهن فاقرب العبد بجناية على سيده قبل الرهن أو بعده وكذبه المرتهن فان كانت الجناية محاميه قصاص جازت على العبد فان اقتض فذلك وان لم يقض فالعبد مرهون بحاله فان كانت الجناية عدا على ابن الراهن أو من الراهن وليه فأتت على نفسه فاقربها العبد المرهون فاقرارته جائز وليسيده الراهن قتله أو العفو على مال يأخذنه في عنقه كما يكون ذلك له في الاجنبي والعفو على غير مال فان عفا على غير مال فهو رهن بحاله ولا يجوز اقرار العبد الرهن ولا غير الرهن به في نفسه حتى يكون ممن تقوم عليه الحدود فإذا كان ممن تقوم عليه الحدود فلا يجوز اقراره على نفسه الا فيما فيه القود وإذا أقر العبد المرهون على نفسه بأنه جنى جناية خطأ على غير سيده وصدقه المرتهن وكذبه مالك العبد فالقول قول مالك العبد مع عينه والعبد مرهون بحاله وإذا بيع بالرهن لم يحكم على المرتهن بأن يعطى ثمنه ولا شيئا منه للجنى عليه وان كان في اقراره أنه أحق بثمن العبد منه لان اقراره يجمع معنيين أحدهما أنه أقر به في مال غيره ولا يقبل اقراره في مال غيره والاخر أنه اعترف للجنى عليه بشئ اذا ثبت له فإنه ليس في ذمة الزاهن فلما سقط أن يكون ماله في ذمة الراهن دون العبد سقط عنه الحكم باخراج ثمن العبد من يديه والورع للمرتهن أن يدفع من ثمنه الى المجنى عليه قدر أرش الجناية وان يجده محل له أن يأخذ أرش ذلك من ثمن العبد ولا يأخذ من قدر من مال الراهن غير ثمن العبد وهكذا لو أنكر العبد الجناية وصدقه وأقر بها المرتهن ولو ادعى المرتهن أن العبد المرهون في يديه جنى عليه جناية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر الراهن كان القول قوله ولم يخرج العبد من الرهن وسئل لأرتهن أخذ حقه في الرهن من وجهين من أصل الحق والجناية ان كان يعلم صادقا ولو ادعى الجناية على العبد المرهون خطأ لابن له هو وليه وحده أو معه فيه ولي غيره والجناية خطأ وأقر بذلك العبد وأنكر السيد فالقول فيه قول السيد والعبد مرهون بحاله وهي كالمسئلة في دعوى الاجنبي على العبد الجناية خطأ واقرار العبد والمرتهن كهما وتكذيب المسألة

(جناية العبد المرهون على الاجنبيين)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا جنى العبد المرهون أو جنى عليه فجنايته والجناية عليه لجناية العبد غير

المرهون

ونحن لانقص الجدة من السدس أقررى ذلك قياسا على الاب يحجبون بها الاخوة للام وقد حجبت الاخوة من الام بآية ابن مسقلة أفتحكسون لها يحكم الاب وهذا ليس من الفرائض فحجبت بعض الامور دون بعض وقلنا ليس انما يدل الجدة بقرابة أب الميت بان يقول الجدة أنا أبو أب الميت والاخ أنا ابن أبي الميت فكلاهما يدل بقرابة أبي الميت قلنا أقر أيتهم لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما كان أولى بعيرائه قالوا يكون لآخيه خمسة أسداس ولجدة سدس قلنا فاذا كان الاخ أولى بكثرة الميراث ممن يدلان بقرابته فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالاب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد ولولا الخبر كان القياس أن يعطى الاخ خمسة أسداس والجدة سهمان

ورثناه ما حين مات ابن
الجد وأبو الأخ
(كتاب الوصايا مما
وضع الشافعي بخطه
لأعلمه سمع منه)
(قال الشافعي) رحمه
الله فيما يروى عن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قوله ما حق
امرئ مسلم يحتل
ما ألحزم لامرئ مسلم
بيت ليتسبين الا
ووصيته مكتوبة عنده
ويحتل ما لم يعرف في
الاخلاق الا هذا الامن
جهة الغرض (قال)
فاذا أوصى الرجل بمثل
نصيب ابنه ولا ابن له
غيره فله النصف فان لم
يجز الابن فله الثلث
(ولو قال) بمثل نصيب
أحد ولدي فله مع
الاثنين الثلث ومع
الثلاثة الربع حتى
يكون كأحد هم ولو
كان ولده رجالا ونساء
أعطيته نصيب امرأة
ولو كانت له ابنة وابنة
ابن أعطيته سدا (ولو
قال) مثل نصيب أحد

المروء والجناية عليه ومالكه الراهن الخصم فيه فيقال له ان فديته بجميع أراض الجناية فأنت متطوع
والعبد مروء بحاله وان لم تفعل لم تجبر على أن تغديه وبيع العبد في جنابته وكانت الجناية أولى به من
الرهن كما تكون الجناية أولى به من ملكك فالرهن أضعف من ملكك لانه انما يستحق فيه شيء بالرهن بملكك
فان كانت الجناية لا تبلغ قيمة العبد المروء ولم يتطوع مالكه بأن يغديه لم يجبر سيده ولا المرتهن على أن يباع
منه الا بقدر الجناية ويكون ما بقي منه مروءا ولا يباع كله اذ لم تكن الجناية تحيط بقيمته الا باجتماع الراهن
والمرتهن على بيعه فاذا اجتمع على بيعه بيع فأديت الجناية وخير مالكه بين أن يجعل ما بقي من ثمنه قصاصا
من الحق عليه أو يدعه رهنا مكان العبد لانه يقوم مقامه ولا يكون تسليم المرتهن بيع العبد الجاني كله وان
كان فيه فضل كبير عن الجناية فخصامنه لرهنه ولا ينفسخ فيه الرهن الا بأن يبطل حقه فيه أو يبرأ الراهن
من الحق الذي به الرهن ولا أحسب أحدا يغفل يختار أن يكون ثمن عبده رهنا غير مضمون على أن يكون
قصاصا من دينه وتبرأ ذمته مما قبض منه واذا اختار أن يكون رهنا لم يكن للمرتهن الانتفاع بثمنه وان أراد
الراهن قبضه لينتفع به لم يكن ذلك له وليس المنفعة بالثمن الذي هو دائره ودراهم كالمنفعة بالعبد الذي هو عين
لوبياعه لم يجز بيعه ورد بحاله واذا بيع العبد المروء في الجناية أو بعضه لم يكف الراهن أن يجعل مكانه
رهنا لانه يبيع بحق لزمه لا تلاف منه هوله وان أراد المرتهن أن يغديه بالجناية قيل له ان فعلت فأنت
متطوع وليس لك الرجوع بها على مالك العبد والعبد رهن بحاله وان قداما امر سيده وضمن له ما فسد اياه
رجع عما فسد عليه سيده ولم يكن رهنا الا أن يجعله له رهنا به فيكون رهنا به مع الحق الاول (قال الربيع)
معنى قول الشافعي الا أن يريد أن ينفسخ الرهن الاول فيجعله رهنا كان مروءا وما فسد اياه باذن سيده
(قال الشافعي) وان كانت جناية العبد الرهن عدا فأراد المجني عليه أو وليه أن يقتص منه فذلك له ولا يمنع
الرهن حقا عليه في عنقه ولا في بدنه ولو كان جنى قبل أن يرهن ثم قام عليه المجني عليه كان ذلك له كما يكون
له لو جنى بعد أن كان رهنا لا يختلف ذلك ولا يخرج منه من الرهن أن يجنى قبل أن يكون رهنا ثم يرهن ولا بعد أن
يكون رهنا اذ لم يبيع في الجناية واذا جنى العبد المروء وله مال أو اكتسب بعد الجناية مالا أو وهب له
فقال له سيده الراهن دون المرتهن وجنابته في عنقه كهي في عنق العبد غير المروء ولو بيع العبد
المروء فلم يتفرق البائع والمشتري حتى جنى كان للمشتري رده لان هذا عيب حدث به وله رده بلا عيب
ولو جنى ثم يبيع فلم يشتري قبل التفريق أو بعد مجنابته كان له رده لان هذا عيب دلر له ولو بيع وتفرق
المتبايعان أو خيرا أحدهما صاحبه بعد البيع فاختار امضاء البيع ثم جنى كان من المشتري ولم يرد البيع لان
هذا حادث في ملكه بعد تمام البيع بكل حال له ولو جنى العبد الرهن جنابته عدا كان للمجني عليه أو وليه الخيار
بين الارش والقصاص فان اختار الارش كان في عنق العبد يباع فيه كما يباع في الجناية خطأ وان اختار
القصاص كان له واذا جنى العبد المروء فلم يغديه سيده بالجناية فبيع فيها لم يكف سيده أن يأتي برهن
سواه لانه يبيع عليه بحق لا جنابة للسيد فان كان السيد أمر العبد بالجناية وكان بالغاي عقل فهو آثم ولا يكف
السيد اذا يبيع فيها أو قتل أن يأتي برهن غيره وان كان العبد صبيا أو أعجميا فبيع في الجناية كلف السيد أن
يأتي بمثل قيمته ثمنا ويكون رهنا مكانه الا أن يشاء أن يجعلها قصاصا من الحق واذا تم الرهن بالقصاص كان
المرتهن أولى به من غرماء السيد وورثته ان مات وأهل وصاياه حتى يستوفي حقه فيه ثم يكون لهم الفضل
عن حقه واذا أذن الرجل للرجل أن يرهن عبدا الا أن يرهنه فجنى العبد المروء جناية فجنابته في عنقه
والقول في هل يرجع سيد العبد الا أن على الراهن المأذون له بما لزم عبده من جنابته وبتلف ان أصابه في
يديه قبل أن يغديه كما يرجع عليه لو أن العبد المروء عارية في يديه لارهن أو لا يرجع قولان أحدهما أنه
عارية فهو ضامن له كما تضمن العارية والاخر أنه لا يضمن شيئا مما أصابه ومن قال هذا قال فليس كالعارية لان

خدمته لسيدته والرهن في عنقه كضمان سيدة لو ضمن عن الراهن والعارية ما كانت منفعتها مشغولة عن معيها ومنفعة هذا فاعنه (١) ومن ضمن الراهن ضمن رجلا لورهن الرجل عن الرجل متاعه بأمر المرهون وكان هذا عنسدي أشبه القولان والله تعالى أعلم

(الحاية على العبد المرهون فيما فيه قصاص)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا رهن الرجل رجلا عبده وقبضه المرتهن فبقي على العبد المرهون عبد للراهن أو المرتهن أو لغيرهما جناية أتت على نفسه فالخصم في الجناية سيد العبد الراهن ولا ينتظر الحاكم المرتهن ولا وكيله ليحضر السيد لان القصاص الى السيد دون المرتهن وعلى الحاكم اذا ثبت ما فيه القصاص أن يخير سيد العبد الراهن بين القصاص واخذ قيمة عبده الا أن يعفو فان اختار القصاص دفع اليه قاتل عبده فان قتله بجهقه ولم يكن عليه أن يبدل المرتهن شيئا مكانه كالا يكون عليه لومات أن يبدله مكانه ولو عفا عنه بلا مال يأخذه منه كان ذلك له لانه دم ملكه فعفاه وان اختار أخذ قيمة عبده أخذها القاضي بأن يدفعه الى المرتهن ان كان الرهن على يديه أو من على يديه الرهن الا أن يشاء أن يجعله قصاصا من حق المرتهن عليه وان اختار ترك القود على أخذ قيمة عبده ثم أراد عفو ابلا أخذ قيمة عبده لم يكن ذلك له وأخذت قيمة عبده فجعلت رهنا وكذلك لو اختار أخذ المال ثم قال أنا أقتل قاتل عبدي فليس ذلك له وان اختار أخذ المال بطل القصاص لانه قد أخذ أحد الحكمين وترك الآخر وان عفا المال الذي وجب له بعد اختياره وأخذ وهو أكثر من قيمة عبده أو مثله أو أقل لم يجز عفو لانه وهب شيئا قد وجب رهنا لغيره وإذا برئ من المال بأن يدفع الحق الى المرتهن من مال له غير المال المرهون أو أبرأه منه المرتهن رد المال الذي عفا عنه العبد الجاني على سيد الجاني لان العفو براعة من شيء سيد المعفوع عنه فهو كالعطية المقبوضة وانما ردته العلة حق المرتهن فيها فاذا ذهب تلك العلة فهي تامة لسيد العبد الجاني بالعفو المتقدم واذا قضى المرتهن حقه مما أخذ من قيمة عبده لم يغرم من المال الذي قضاه شيئا للمعفوع عنه وان فضل في يديه فضل عن حقه رده على سيد العبد المعفوع عنه الجناية والمال وان أراد مال العبد الراهن أن يهب للمرتحن مافضل عن حقه لم يكن ذلك له وان قضى ببقية عبد المقتول المرهون دراهم وحق المرتحن دنانير وأخذها الراهن فسد فقها الى المرتحن فأراد الراهن أن يدفعها للمرتحن بجهقه ولم يرد ذلك المرتحن لم يكن ذلك له ويحب فاعطى صاحب الحق وسيد العبد المعفوع عنه مافضل من أتعاسه وانما معنى لو كان راهن موسرا أن أسلم عفوه عن المال بعد أن اختاره وأصنع فيه ما صنع في العبد لو اعتقه وهو موسر أن يحكم العتق بخالف جميع ما سواه أنا اذا وجدت السبيل الى العتق ببدل منه أمضيته وعفو المال مخالف له فاذا عفا ما غيره أحق به حتى يستوفي حقه كان عفوه في حق غيره باطلا كما لو وهب عبده المرهون لرجل وأقبضه اياه أو تصدق به عليه صدقة محرمة وأقبضه اياه كان ما صنع من ذلك مردودا حتى يقبض المرتحن حقه من ثمن رهنه والبدل من رهنه يقوم مقام رهنه لا يختلذان ولو جنى على العبد المرهون ثلاثة أعبد كان على الحاكم أن يخير سيد العبد المقتول بين القصاص وبين أخذ قيمة عبده أو العفو فان اختار القصاص فهم فذلك له في قول من قتل أكثر من واحد واحد وان اختار أن يقتص من أحدهم ويأخذ ما لم الاثنين من قيمة عبده كان له وبياعان فيها كما وصفت ويكون ثمن عبده من ثمنهما رهنا كاذرت وان اختار أن يأخذ ثمن عبده منهما ثم أراد عفو عنهما أو عن أحدهما كان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها في العبد الواحد اذا اختار أخذ قيمة عبده من رقبته ثم عفاها وأحب أن يحضر الحاكم المرتحن أو وكيله احتياطاً للاختيار الراهن أخذ المال ثم بدعه أو يفرط فيه فيهرب العبد الجاني وان اختار الراهن أخذ المال من الجاني على عبده ثم فرط فيه حتى يهرب الجاني لم يغرم الراهن شيئاً بفرطه

ورثي أعطيته مثل
أقلهم نصيباً (ولو قال)
ضعف ما أصيب أحد
وإدى أعطيته مثله
مرتبن (وان قال)
ضعفين فان كان نصيبه
مائة أعطيته ثلثمائة
فكانت قد أضاعفت
المائة التي نصيبه بمنزلة
مرة بعد مرة (ولو قال)
لغلان نصيب أو حفظ
أوقيل أو كثير من مالي
ما عرفت لكثير حدا
ووجدت ربع دينار
قليلاً تقطع فيه اليد
وما تى درهم كثيراً فيها
كاه وكل ما وقع عليه اسم
نليل وقع عليه اسم كثير
وقيل الورثة أعطوه
ما شئت ما يقع عليه اسم
ما قال الميت (ولو)
أوصى رجل بثلاث
ماله ولا تخرب نصفه
ولا تخرب ربعه فلم تجز
الورثة قسم الثلث على

(١) قوله ومن ضمن
الراهن الى قوله بأمر
المرهون كذا بالاصول
التي عندنا تأمل كتبه
مصححه

الحصص وان أجازوا
قسم المال على ثلاثة
عشر جزءا لصاحب
النصف ستة وإصاحب
الثالث أربعة ولصاحب
الرابع ثلاثة حتى
يكو نوا سوا في العول
ولو أوصى بغلامه لرجل
وهو يساوي خمسمائة
وبداره لاخر وهسي
تساوي ألفا وخمسمائة
لاخر والثالث ألف
دخل على كل واحد
منهم عول نصف وكان
للذي له الغلام نصفه
والذي له الدار نصفها
والذي له خمسمائة
نصفها (ولو) أوصى
لوارث وأجنبي فلم
يجوز ولا لأجنبي
النصف ويسقط الوارث
وتجوز الوصية لمافي
البطن وبما في البطن اذا
كان يخرج لأقل من
سنة أشهر فان خرجوا
عددا ذكرنا وانما الوصية
بينهم سواء وهم لمن
أوصى بهم (ولو)
أوصى بخدمة عبده
أو بعت داره أو بمرسته

ولم يكن عليه أن يضع رهنا مكانه وكان كعبده لورهنه رجلا فهرب ولا أجعل الحق حالا بحال وهو إلى أجل
ولو تعدى فيه الراهن ولو جنى حر وعبد على عبد مرهون جناية عدا كان نصف قيمة العبد المرهون
على الحر في ماله حالة تؤخذ منه فتكون رهنا إلا أن يتطوع الراهن بأن يجعلها قصاصا إذا كانت دنائرا أو
دراهم وخير في العبد كما وصفت بين قتله أو العفو عنه أو أخذ قيمة عبده من عنقه فان مات العبد الجاني فقد
بطل ما عليه من الجناية وان مات الحر فنصف قيمته في ماله وان أفلس الحر فهو غير يمس وكل ما أخذ منه كان
مرهونا والحق كله في ذمة الراهن لا يبرأ منه بتلف الرهن وتلف العوض منه بحال ولو كانت الجناية على
العبد المرهون جناية دون النفس مما فيه القصاص كان القول فيها كالقول في الجناية في النفس لا يختلف
يخير السيد الراهن بين أخذ القصاص لعبده أو العفو عن القصاص بلا شيء أو أخذ العقل فان اختار أخذ
العقل كان كما وصفت ولا خيار للعبد المجني عليه انما الخيار للسيد لانه لا يملك الجناية مالا والمالك للسيد
دونه ولو كان الجاني على العبد المرهون عبدا للراهن أو عبدا له وعبد لغيره ابن أو غيره كان القول في عبده غيره
إنه كان أو غيره كالقول في المسائل التي قبله وخير في عبده الجاني على عبده كما يخير في عبده غيره بين القود
أو العفو عن القود بلا شيء يأخذه لانه انما يدع قودا جعل اليه تركه وان لم يعف القود الا على اختيار العوض
من المال كان عليه أن يقضى عبده الجاني ان كان منفردا بجميع أرض الجناية فاذا فعل خير بين أن يجعلها
قصاصا أو يسلمها رهنا فان كان أرض الجناية ذهبا أو ورقا كالخق عليه فشاء أن يجعله قصاصا فعل وان كانت
ابلا أو شيئا غير الحق فشاء أن يبيعها ويقضى المرتين منها حتى يستوفي حقه أو لا يبقى من ثمنها شيء فعلى وان
شاء أن يبيعها ويجعل ثمنها رهنا لم يكن له ذلك لان البدل من العبد المرهون يقوم مقامه ولا يكون له أن
يبيع البدل منه كالأب يكون له أن يبيعه ويجعل ثمنه رهنا ولا يبدله بغيره فان قضى بجناية العبد دنائرا والحق
دراهم كانت الدناير رهنا ولا يكون للمرتين أن يجعل ثمن العبد المبيع في الجناية دراهم كالخق ثم يجعلها رهنا
وعليه أن يجعلها رهنا كما يبيع عبده بها فاذا كانت جناية عبد الراهن غير المرهون على عبده المرهون في شيء
فيه قصاص دون النفس فهكذا لا يختلف ولو أن رجلا رهن رجلا عبدا ورهن آخر عبدا فعدا أحد عبده على
الاخر فقتله أو جنى عليه جناية دون النفس فيها قود فالقول فيها كالقول في عبد غير مرهون وعبد أجنبي
يجنى على عبده بخير بين قتله أو القصاص من جراحه أو العفو بلا أخذ شيء فان عفا فالعبد مرهون بحاله
وان اختار أخذ المال يبيع العبد المرهون ثم جعلت قيمة العبد المرهون المقتول رهنا مكانه إلا أن يشاء الراهن
أن يجعلها قصاصا وان كانت جرحا جعل أرض جرح العبد المرهون رهنا مع العبد المرهون كشيء من أصل
الرهن وان كانت الجناية جرحا لا يبلغ قيمة العبد المرهون الجاني جرح الراهن والمرتين على أن يباع منه بقدر
أرض الجناية ولم يجبر على بيعه إلا أن يشاء ذلك وكان ما يبيع من العبد رهنا بحاله ولو رضى صاحب الحق
المجني على رهنه وسيد العبد المرهون الجاني ومهرته بأن يكون سيد العبد المجني عليه شيكا للمرتين في
العبد الجاني بقدر قيمة الجناية لم يجز ذلك لان العبد المجني عليه ملك للراهن لا للمرتين وجب على بيع قدر
الرهن إلا أن يعفو المرتين حقه واذا رهن الرجل عبدا فاجر العبد بجناية عمه فيها التودد كذبه الراهن
والمرتين فالقول قول العبد والمجني عليه بالخيار في القصاص أو أخذ المال وان كانت عدا لا قصاص
فيها أو خطأ فاجر العبد ساقط عنه في حال العبودية ولو أقر سيد العبد المرهون أو غيره المرهون على عبده
أنه جنى جناية فان كانت مما فيه قصاص فاجر ساقط عن عبده اذا أنكر العبد وان كانت مما لا قصاص
فيه فاجر لانه لا يملك لغيره لانه مال (قال أبو محمد) وفيها قول آخر أنه لا يخرج العبد من
يدى المرتين باقرار السيد أن عبده قد لزمه جناية لا قصاص فيها لانه انما يترقى عبد المرتين أحق
برقبته حتى يستوفي حقه فاذا استوفي حقه كان للذي أقره السيد بالجناية أن يكون أسقى بالعبد حتى
يستوفي جانيته

(الجناية على العبد المرهون فيما فيه العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى أحسن على عبد مرهون جناية لا قد وفيها على الجاني بحال مثل أن يكون الجاني حراً لا يقاد منه مملوك أو يكون الجاني أب العبد المجنى عليه أو جده أو أمه أو جدته أو يكون الجاني لم يلع أو معتوها أو تكون الجناية مما لا قد وفيه بحال مثل المأومة والجائفة أو تكون الجناية خطأ فمالك العبد المرهون الخصم في الجناية وإن أحب المرتهن حضر الخصومة وإذا قضى على الجاني بالارش في العبد المرهون لم يكن لسيد العبد الراهن عفوها ولا أخذ أرش الجناية دون المرتهن وخير الراهن بين أن يكون أرش الجناية قيساً من الدين الذي في عتق العبد أو يكون موضوعاً لمرتته على يد من كان الرهن على يده إلى أن يحل الحق ولا أحسب أحداً يعقل يختار أن يكون أرش الجناية موضوعاً لمرتته مضمون على أن يكون قصاصاً وسواء أنت الجناية على نفس العبد المرهون أو لم تأت عليها إذا كانت جناية لها أرش لا قد وفيها وإن كان أرش الجناية ذهباً أو فضة فسأل الراهن أن يتركه والانتفاع بها كإتراك خدمة العبد وركوب الدابة المرهونة وسكنى الدار وكرامها لم يكن ذلك له لأن العبد والدابة والدار عين فائمة معلومة لا تتغير والعبد والدابة يتفعلان بالضرر عليهما ويردان إلى مرتتهن ما والدار لا تحول ولا ضرر في سكنى أعلى مرتتهن والدانير والدارهم لا مؤنة فيهما على رآهنها ولا منفعة لهما إلا بأن تصرف في غيرها وليس للراهن صرف الرهن في غيره لأن ذلك إبداله ولا سبيل له إلى إبداله وهي تختلط وتسبب ولا تعرف عينها وإن كان صلحاً برضا المرتهن من أرش جنايته على ابل وهي موضوعة على يد من الرهن على يده وعلى الراهن علفها وصلاحها وله أن يكرها وينفع بها كما يكون ذلك له في ابل لورثتها وإن سأل المرتهن أن تباع الأبل فتجعل ذهباً أو ورقاً لم يكن ذلك له لأن ذلك كعين رهنة أذرضى به كالمسأل الراهن إبدال الرهن لم يكن ذلك له وإن أراد الراهن مصلحة الجاني على عبده بشئ غير ما وجب له لم يكن ذلك له لأن ما وجب له يقوم مقامه ومصلحته بغيره إبداله كائن وجب له دنانير فأراد مصلحته بدراهم إلا أن يرضى بذلك المرتهن فإذا رضى به فإخذ بسبب الجناية على رهنه فهو رهن له وإن أراد سيد العبد المرهون العفو عن أرش الجناية على عبده لم يكن ذلك له إلا أن يرضى المرتهن أو يوفيه الراهن حقه متطوعاً ولو كانت الجناية على العبد أكثر من حق المرتهن مراراً لم يكن له أن يضع شيئاً من الجناية كالمسأل العبد في يده لم يكن له أن يخرج قيمة زيادته من رقبته إلا أن يتطوع مالك العبد الراهن بأن يدفع إلى المرتهن جميع حقه في العبد حالاً فإن فعل فذلك له فإن أراد المرتهن ترك الرهن وأن لا يأخذ حقه حالاً لم يكن ذلك له وجبر على أخذه إلا أن يشاء إبطال حقه فيبطل إذا أبطله (قال) والجناية على الامنة المرهونة كالجناية على العبد المرهون لا تختلف في شئ إلا في الجناية عليها يقع على غيرها فإن ذلك في الامنة وليس في العبد بحال وذلك مثل أن يضرب بطنها فتلق جنيهاً فيؤخذ أرش الجنين ويكون لمالكه لا يكون مرهوناً معها وإن نقصها نقصاً له قيمة بلا جرح له أرش يبقى أثره لم يكن على الجاني شئ سوى أرش الجنين لأن الجنين المحكوم فيه وإن جنى على الامنة جناية لها جرح له عقل معلوم أو فيه حكومة وألقت جنيناً أخذ من الجاني أرش الجرح أو حكومته فكان رهنها مع الجارية لأن حكمه بهادون الجنين وكان عقل الجنين لمالكها الراهن لأنه غير داخل في الرهن والجناية على كل رهن من الدواب كهمى على كل رهن من الرقيق لا يختلف في شئ إلا أن في الدواب ما نقصها وجرح الرقيق في أثمانهم كجراح الاحراف في دياتهم وفي خسة واحدة أن من جنى على أنثى من البهائم فألقت جنيناً متافئاً بمن الجاني عليها ما نقصتها الجناية عن قيمتها تقوم يوم جنى عليها وحسن ألقت الجنين فنقصت ثم يفرم الجاني ما نقصها فيكون مرهوناً معها وإن جنى عليها فألقت جنيناً ثم مات مكانه فقضى بها قولاً أحدهما أن عليه قيمة الجنين حين سقط لأنه كان عليه ولا يضمن إن كان القاءه نقصاً منه شيئاً أكثر من قيمة الجنين إلا أن يكون جرحاً يلزم عيبه فيضمته مع قيمة الجنين

والجناية على العبد المرهون
رؤبان أو ثلث من
الثلاث فأجار الورثة
حياته لم يجر ذلك إلا
بإجماعهم بعد موته
(أرفأ) أعطوه رأساً
من ربي أعطى ماشاء
الوارث معيلاً كان أو غير
معيب ولو هلك استأ
رأساً كان له إذا حصله
الثلاث (ولو) أوصى
بثلاثة من ماله قبل
الوفاة أعطوه واشتروها
بغيره كانت أو كبيرة
إنه أو ما عترة (ولو)
إن) اعتبر أو ثوراً لم يكن
بهم أن يعطوه ناقصة
ذبقرة ولو قال عشر
من أو عشر بقيرات
لم يكن لهم أن يعطوه
كسراً (ولو قال)
سيرة أجمال أو ثوار
مكس لهم أن يعطوه
ن) (فإن قال) عشرة
من ابلى أعطوه ماشاءوا
(فإن قال) أعطوه دابة
من مالى فسن الخيل أو
أقال أو الحير ذكراً
أو أنثى صغيراً أو
عنف أو سمينا

(ولو قال) أعطوه كلباً
من كلابي أعطاه الوارث
أبها شاء (ولو قال)
أعطوه طبلان من طبولي
وله طبلان للعرب واللهو
أعناه أبها شاء فان لم
يصلح الذي للهوا لا
للضرب لم يكن لهم أن
يعطوه الا الذي للعرب
(ولو قال) عودا من
عبداني وله عيذان
يضرب بها وعيذان
قسي وعصى فالعود
الذي يواجه به المتكلم
هو الذي يضرب به فان
صلح لغير الضرب جاز
بلاوتر وهكذا الزامير
(ولو قال) عودا من
القسي لم يعط قوس
نداف ولا جلاهي
وأعطى معسولة أى
قوس نبل أو نساب أو
حسبان وتجعل وصيته
في الرقاب في المكاتبين
ولا يشدد منه عتق ولا
يجوز في أقل من ثلاث
رقاب فان نقص ضمن
حصة من رقبته فان لم
يبلغ ثلاث رقاب وبلغ
أقل رقبتي يجسدهما
(١) سواء فيما جنى
على الرهن الخ هذه
العبارات هكذا بالاصول
التي سيدنا وحررها فاعمل
فيها استدا اه معجمه

الجني كافي في الامه لا يختلفان والثاني ان عليه الاكثر من قيمة الجني ومائة نقص أمه ويختلف بينهما وبين الامه
يجنى عليها فيختلفان في أنه لا قودين البهايم بحال على جان عليها ولا دميدين قود على بعض من يجنى عليهم
وكل جنابة على رهن غير آدمي ولا حيوان لا يختلف (١) سواء فيما جنى على الرهن ما نقصه لا يختلف ويكون
رهنا مع ما بقي من الجني عليه الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا وقيمة ما جنى على الرهن غير الا دميدين ذهب
أو فضة الا أن يكون كميل أو وزن يوجد مثله فيتلف منه شيء فيؤخذ مثله وذلك مثل خنطة رهن يستملكها
رجل فيضمن مثلها ومثل ما في معناها وان جنى على الخنطة المرهونة جنابة تضرب عنها بان تعفن أو تحمر
أو تسود ضمن ما نقص الخنطة تقوم معجبة غير معيبة كما كانت قبل الجنابة وبالحال التي صارت اليها بعد
الجنابة ثم يغير الجاني ما نقصها من الدنانير والدراهم وأى تعدد كان الاغلب بالبلد الذي جنى به جبر عليه ولم
يكن له الامتناع منه ان كان الاغلب بالبلد الذي جنى به دنانير فدنانير وان كان الاغلب دراها فدراهم وكل
قيمة فأما هي بدنانير أو بدراهم والجنابة على العبد كلها دنانير أو دراها لابل ولا غير الدنانير والدراهم الا أن
يشاء ذلك الجاني والراهن والمرتهن أخذ ابل وغيرهما يصح فيكون ما أخذ رهنا مكان العبد الجاني عليه ان
تلف أو معة ان نقص ويكون ما غرم رهنا مع أصل الرهن الا أن يشاء الراهن أن يجعله قصاصا كما وصفت
واذا جنى الراهن على عبده المرهون كانت جنابته كجنابة الاجنبي لا تبطل عنه بأنه مالك له لان فيه حقا لغيره
ولا تترك بنقص حق غيره ويؤخذ بارش الجنابة على عبده وأمه كما يؤخذ بها الاجنبي فان شاء أن يجعلها قصاصا
من الحق بطل عن المرتهن بقدر أرش الجنابة وهكذا لو جنى ابن الراهن أو أبوه أو امرأته على عبده المرهون
ولو جنى عبد للراهن غير مرهون على عبده المرهون خير الراهن بين أن يفدى عبده بجميع أرش الجنابة على
عبده المرهون متطوعا أو يجعلها قصاصا من الحق أو يبيع عبده فيؤدى أرش الجنابة على المرهون فيكون رهنا
معه ولا تبطل الجنابة على عبده عن عبده لان في ذلك نقصا للرهن على المرتهن الا في أن رهن الرجل الرجل
الواحد العبدين فيجنى أحدهما على الآخر والجنابة خطأ أو عمد لا قود فيه لان الراهن المالك لا يستحق
من ملك عبده المرهون الا ما كان له قبل الجنابة وأن المرتهن لا يستحق من العبد الجاني المرهون بالرهن
الا ما كان له قبل الجنابة فهذا أصارت الجنابة هدرا وهكذا لو أن رجلا رهن عبدا له بألف درهم ورهنه أيضا
عبدا له آخر بدينار وبخنطة مكيلة فجنى أحدهما على الآخر كانت الجنابة هدرا لان المرتهن مستحق
لهما معا بالرهن والراهن مالك لهما معا خالفهما قبل الجنابة وبعدهما في الرهن والمالك سواء ولو أن رجلا رهن
عبدا له رجلا ورهن عبدا له آخر رجلا غير فجنى أحدهما على الآخر كانت جنابته عليه كجنابة عبد اجنبي
مرهون ويخير السيد بين أن يفدى العبد الجاني بجميع أرش جنابة الجني عليه فان فعل فالعبد الجاني رهن
بجماله وان لم يفعل يبيع العبد الجاني فأدبت الجنابة وكانت رهنا فان فضل منها ففضل كان رهنا لمرتهن الجاني
وان كان في الجاني فضل عن أرش الجنابة فشاء الراهن والمرتهن العبد الجاني ببيعة معا يبيع وورفضه رهنا
الا أن يتطوع السيد أن يجعله قصاصا وان دعا أحدهما الى بيعه كله وامتنع الآخر لم يجبر على بيعه كله اذا
كان في عن بعضه ما يؤدى أرش الجنابة وجنابة المرتهن وأب المرتهن وابنه من كان منه بسبيل وعبده على
الرهن كجنابة الاجنبي لا فرق بينهما وان كان الحق خالفا فشاء أن تكون جنابته قصاصا كانت وان
كان الى أجل فشاء الراهن أن يجعله قصاصا فعل وان لم يشأ الراهن أخرج المرتهن قيمة جنابته فكانت
موضوعة على يدي العدل الموضوع على يديه الرهن وان كان الرهن على يدي المرتهن فشاء الراهن أن
يخرج الرهن وأرش الجنابة من يديه وكانت الجنابة عدا فذلك لان الجنابة عدا تغير من حال الموضوع
على يديه الرهن وان كانت خطأ لم يكن له اخراجها من يديه الا بان يتغير حاله عن حاله الا ما تالى حال تخلفها
واذا كان العبد مرهونا فجنى عليه فسواء برئ الراهن مما في العبد من الرهن الا درهما أو أقل وكان في العبد
فضل أو لم يبرأ من شيء منه ولم يكن في العبد فضل لانه اذا كان مرهونا بكذا فلا يخرج منه من الرهن الا أن لا يبقى

فيه شيء من الرهن وكذلك لا يخرج شيئا من أرض الجناية عليه لأنها كهو وكذلك لو كانوا عبيدا
مرهونين مع الأجير شيء من الرهن إلا بالبراءة من آخر الحق ولو رهن رجل رجلا نصف عبده ثم جنى عليه
الراهن ضمن نصف أرض جنايته للمرتهن كما وصفت وبذلك عنه نصف جنايته لأن الجناية على نصفين
نصفه لاحق لاحد فيه فلا يلزمه لنفسه غرم ونصف للمرتهن فيه حتى فلا يبطل عنه وإن كان مالكه لاحق
المرتهن فيه ولو جنى عليه أجنبي جنايته كان نصفها رهنًا ونصفها مسلمانا للمالك العبد ولو عاقم مالك العبد الجناية
كلها كان عفوهم في نصفها جائزا لأنه مالك لنفسه ولا حق لاحد فيه وعفوهم في النصف الذي للمرتهن
فيه حتى مردود ولو عاقم المرتهن الجناية دون الراهن كان عفوهم بالمال لأنه لا يملك الجناية إنما يملكها الراهن
وإنما يملك احتباسها بحقه حتى يستوفيه وسواء كان حق المرتهن حالا أو إلى أجل فإن كان إلى أجل فقال أنا
أجعل الجناية قصاصا من حق لم يكن ذلك له لأن حقه غير مال وإن كان حالا كان ذلك له إن كان حقه دينانير
وقضى الجناية دينانير أو دراهم ففقدت الجناية دراهم لأن ما وجب لسيد العبد مثل ما للمرتهن وإن قضى
بأرض الجناية دراهم والحق على الغريم دينانير فقال أجل الجناية قصاصا من حق لم يكن ذلك له لأن الجناية
غير حقه وكذلك لو قضى الجناية دراهم وحقه دينانير أو دينانير وله دراهم لم يكن له أن يجعل الجناية قصاصا من
حقه لأن أرض الجناية غير حقه وإنما يكون قصاصا ما كان مثلا فاما ما لم يكن مثلا فلا يكون قصاصا ولو كان
حقه أكثر من قيمة أرض الجناية أذالم أكره أحد على أن يبيع ماله بأكثر من قيمته لم أكره رب العبد أن يأخذ
بدينانير طعاما ولا بطعام دينانير وإذا جنى عبد على عبد مرهون فأراد سيد العبد الجاني أن يسلمه مسترقا
بالجناية لم يكن ذلك على الراهن إلا أن يشاء وإن شاء الراهن ذلك ولم يشأ المرتهن لم يجبر على ذلك المرتهن
وكذلك لو شاء ذلك المرتهن ولم يشأ الراهن لم يجبر عليه لأن حقهم في رقبته أرض لارقبته عبد ورقبة العبد
عرض وكذلك لو شاء الراهن والمرتهن أن يأخذ العبد الجاني بالجناية والجناية مثل قيمة العبد أو أكثر
أضعافا أو أي ذلك رب العبد الجاني لم يكن ذلك لهما لأن الحق في الجناية شيء غير رقبته وإنما تابع رقبته فيصير
الحق فيها كما يباع الرهن فيصير ثمنه يقضى منه الغريم حقه

(الرهن الصغير)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أصل اجازة الرهن في كتاب الله عز وجل وإن
كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فوهن مقبوضة (قال الشافعي) فالسنة تدل على اجازة الرهن ولا أعلم مخالفا
في اجازته أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه (قال
الشافعي) فالحديث جلة على الرهن ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا رهنه دون رهن واسم
الرهن يقع على ما ظهره لا كهو وفي معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم لا يعلق الرهن
بشيء أي إن ذهب لم يذهب بشيء وإن أراد صاحبه افتكاكه ولا يعلق في يدي الذي هو في يديه كأن يقول
المرتهن قدأ وصلت إلى فهو لي بما أعطيتك فيه ولا يغير ذلك من شرط تشارط فيه ولا غيره والرهن للراهن
أبدا حتى يخرج منه من ملكه بوجه يصح إخراج له والدليل على هذا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الرهن
من صاحبه الذي رهنته ثم يذهب أو كده فقال له غنمه وعليه غرمه (قال الشافعي) وغنمه سلامته وزادته وغرمه
عطيه ونقصه (قال) ولو كان إذا رهن رهنًا بدرهم وهو يسوي درهمًا فلهك ذهب الدرهم فلم يلزم الراهن
كان انما هلك من مال المرتهن لا مال الراهن لأن الراهن قد أخذ درهمًا وذلك ثمن رهنه فإذا هلك رهنه فلم
يرجع المرتهن شيء لم يغرر شيئا إنما ذهب له مثل الذي أخذ من مال غيره فغرمه حينئذ على المرتهن لا على

ثمنًا وفضل فضل جعل
الرفعتين أكثر مما نحق
يعتق رقتين ولا يفضل
شيئا لا يبلغ قيمة رقبته
ويجزئ صغيرها وكبيرها
(ولو أوصى) أن يحج
عنه ولم يكن حج حجه
الاسلام فإن بلغ ثلثه
حجه من بلد أجمع عنه
من بلده وإن لم يبلغ أجمع
عنه من حيث بلغ
(قال المزني) رجه
الله والذي يشبه قوله
أن يحج عنه من رأس
ماله لأنه في قوله دين
عليه (قال الشافعي)
رجه الله ولو قال أجموا
عني رجلا بمائة درهم
وأعطوا ما بقي من ثلثي
فلانا وأوصى بثلث ماله
لرجل بعينه فله الموصى
به بالثلث نصف الثلث
وللعاج والموصى له بما
بقي من الثلث نصف
الثلث ويحج عنه رجل
بمائة ولو أوصى بأمته
لزوجها وهو حر فلم يعلم
حتى وضعت له بعد
موت سيدها أو لادافان
قبل عتقها ولم تكن

الراهن قال واذا كان غرمه على المرتهن من المهرين لامن الراهن وهذا القول خلاف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فلا بد بين أحدهما أهل العلم خلافا في أن الرهن مالا للراهن وأنه ان أراد إخراج رهنه من يد المرتهن لم يكن ذلك له بشرط فله وأما ما أخذ بنفقته ما كان حيا وهو مقره في يد المرتهن وما أخذ بكفنه ان مات لانه ملكه (قال الشافعي) واذا كان الرهن في السنة واجماع العلماء على مال الراهن فكان الراهن دفعه لا مقصودا عليه ولا بائعاه وكان الراهن ان أراد أخذه لم يكن له وحكم عليه باقراره في يد المرتهن بالشرط فأى وجه لفهمان المرتهن والحاكم يحكم له بحبس الحق الذي شرط له ماله فيه وعلى ماله كفنه وانما يضمن من تعدي فأخذ ما ليس له أو مع شيا في يده ملكه لغيره مما ملكه المالك غيره مما عليه تسليمه وليس له حبسه وذلك مثل أن يتناع الرجل العبد من الرجل فيدفع اليه ثمنه بمنعه البائع العبد فهذا يشبه الغصب والمرتهن ليس في شيء من هذه المعاني لاهوما لا للراهن فأوجب عليه فيه بيعا فله من ملكه أياه وعليه تسليمه اليه وانما ملك الراهن فلا هو متعدي بأخذ الرهن من الراهن ولا يمنعه اياه فلا موضع لفهمان عليه في شيء من حاله انما هو رجل اشترط لنفسه على مال الرهن في الرهن شرط لا حلالا لازما استوثق فيه من حقه طلب المنفعة لنفسه والاحتياط على غريمه لا مخاطرا بالارتها ن لانه لو كان الرهن اذا هلك هلك حقه كان ارتها ن شاطره ان سلم الرهن فحقه فيه وان تلف حقه ولو كان هكذا كان شر المرتهن في بعض حالاته لان حقه اذا كان في ذمة الراهن وفي جميع ماله لا رما أبدا . كان خيرا له من أن يكون في شيء من ماله بقدر حقه فان هلك ذلك الشيء بعينه هلك من المرتهن وبرئت ذمة الراهن قال ولم نر ذمة رجل تبرأ الا بأن يؤدي الى غريمه ماله عليه أو عوضا منه يتراسيان عليه فبذلك الغريم العوض ويرأ به غريمه وينقطع ماله عنه أو يتطوع صاحب الحق بأن يبرئ منه صاحبه والمرتهن والراهن ليسا في واحد من معاني البراءة ولا البواء (قال الشافعي) فان قال قائل ألا ترى أن أخذ المرتهن الرهن كاستيفاء لحقه قلت لو كان استيفاء لحقه وكان الرهن جارية كان قد ملكها وحل له وطؤها ولم يكن له ردها على الراهن ولا عليه ولو أعطاه ما فيه الآن يتراسيان بأن يتبايعا فيها ببيع عا جديدا وليكن مع هذا المرتهن أن يكون حقه الى سنة فأخذه اليوم بلا رضامن الذي عليه الحق قال ما هو باستيفاء ولكن كيف قلت انه محتبس في يد المرتهن بحق له ولا ضمان عليه فيه فقيل له بالنظر وكما يكون المنزل محتسبا بجارته فيه ثم تلف المنزل بهدم أو غيره من وجه التلف فلا ضمان على المكتري فيه وان كان المكتري سلف الكراء رجع به على صاحب المنزل وكما يكون العبد موقرا أو البعير مكري فيكون محتسبا بالشرط ولا ضمان في واحد منهما ولا في آخر لو كان موقرا فلهلك (قال الشافعي) انما الرهن وثيقة كالحالة فلا وإن رجلا كانت له على رجل ألف درهم فكفل له بها جماعة عند وجوبها أو بعده كان الحق على الذي عليه الحق وكان الجماعة ضامين له كلهم فان لم يؤد الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذ الجماعة كما شرط عليهم ولا يبرأ ذلك الذي عليه الحق حتى يستوفي آخر حقه ولو هلك الجماعة أو غابوا لم ينقص ذلك حقه ورجع به على من عليه أصل الحق وكذلك الرهن لا ينقص هلا كه ولا نقصانه حق المرتهن وأن السنة المينة بأن لا يضمن الرهن ولو لم يكن فيه سنة كان الم تعلم الفقهاء اختلفوا فيما وصفنا من أنه ملك للراهن وأن المرتهن أن يحبس به بحقه لا متعديا بحبس به دلالة يذنه أن الرهن ليس بمضمون (قال الشافعي) قال بعض أصحابنا قولا في الرهن اذا كان مما يظهر هلا كه مثل الدار والخل والعبيد والخالفنا بعضهم فيما يخفى هلا كه من الرهن (قال الشافعي) واسم الرهن جامع لما يظهر هلا كه ويخفى وانما جاء الحديث جملة ظاهرا وما كان جملة ظاهرا فهو على ظهوره وجملة الا أن تأتي دلالة عن جاء عنه أو يقول العامة على أنه خاص دون عام وباطن دون ظاهر ولم نعلم دلالة جاءت بهذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتصيرها بالاول ولا يجوز هذا بغير دلالة جازلة قائل أن يقول الرهن الذي يذهب به اذا هلك هلك حق صاحبه المرتهن الظاهر الهلاك لان ما ظهر هلا كه فليس في موضع أمانه فهو كالرضا

أهم أم ولد حتى تلد منه بعد قوله بستة أشهر فأكثر لان الوطء قبل القول وطء نكاح ووطء القول وطء ملك فان مات قبل أن يقبل أو رد قام ورثته مقامه فان قبلا أو فاعما ملكوا أمة لا يهيم وأولاد يهيم الذين ولدت بعد موت سيدها أحرار وأهم مملوكة وان ردوا كانوا بمالك وكرهت ما فعلوا (قال المزني) لو مات أبوهم قبل الملك لم يحجز أن يملكوا عنه مالم يملك ومن قوله أهل شوال ثم قبل كانت الزكاة عليه وفي ذلك دليل على أن الملك متقدم ولو لا ذلك ما كانت عليه زكاة مالا يملك (قال) ولو أوصى بجارية ومات ثم وهب للجارية مائة دينار وهي تسوى مائة دينار وهي ثلث مال الميت وولدت ثم قبل الوصية فالجارية له ولا يجوز فيما وهب لها وولدها الا واحد من

منها بأنه عا فيه أو مضمون بقيته وأما ما خفي هلا كه فرضي صاحبه بدفعه الى المرتين وقد يعلم أن هلا كه
خاف فقد رضى فيه أمانته فهو آمنه فان هلك لم يهلك من مال المرتين شيء فلا يصح في هذا قول أبا علي
في الوجه اذا جاز أن يصير خاصا بلا دلالة (قال الشافعي) والقول الصحيح فيه عندنا ما قلنا من أنه أمانة
كله أو صنفنا من دفع صاحبه اياه برضاه وحق أو جبهه فيه كالكفالة ولا يعد والرهن أن يكون أمانة فلا
اختلاف بين أحد أن ما ظهر وخفي هلا كه من الامانة سواء غير مضمون أو أن يكون مضمونا فلا اختلاف
بين أحد أن ما كان مضمونا فسا ظهر وخفي هلا كه من المضمون سواء أو يفرق بين ذلك سنة أو لا لازم
لا معارض له مثله وليس نعرفه مع من قال هذا القول من أصحابنا (قال الشافعي) وقد قال هذا القول
معه بعض أهل العلم وليس في أحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجة (قال الشافعي) وخالفنا
بعض الناس في الرهن فقال فيه إذا رهن الرجل رهنا بحقه له فالرهن مضمون فان هلك الرهن نظرنا
فان كانت قيمته أقل من الدين رجع المرتين على الراهن بالفضل وان كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر
لم يرجع على الراهن شيء ولم يرجع الراهن عليه شيء (قال الشافعي) كأنه في قولهم رجل رهن رجلا ألف
درهم بمائة درهم فاهلكت الألف فماتت بمائة وهو في التسعة مائة أمين أو رجل رهن رجلا بمائة بمائة فان
هلكت المائة فالرهن عا فيه لان مائة ذهبت بمائة أو رجل رهن رجلا بخمسين درهما بمائة درهم فان
هلكت الخمسون ذهبت بخمسين ثم رجع صاحب الحق المرتين على الراهن بخمسين (قال الشافعي)
وكذلك في قولهم عرض بسوي ما وصفتنا هذا (قال الشافعي) فقبل لبعض من قال هذا القول هذا
قول لا يستقيم هذا الموضع عند أحد من أهل العلم فقال من جهة الرأي لانكم جعلتم رهنا واحدا مضمونا
مرة كله ومضمونا مرة بعد مرة وبعضه عا فيه ومرة يرجع بالفضل فيه فهو في قولكم لا مضمونا عا يضمن
به ما دمن لان ما ضمن ان يضمن بعينه فان فات بقيته ولا عا فيه من الحق فن أن قلتم فهذا لا يقبل الا بخبر
بازم الناس الاخذ به ولا يكون لهم الاتساع قالوا ويناعن على أن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال يتراد ان
الفضل فلنا في وإذا قال يتراد ان الفضل فقد خالف قولكم وزعم أنه ليس منه شيء بأمانة وقول على انه مضمون
كله كان فيه فضل أو لم يكن مثل جميع ما يضمن مما اذا فات بقيته (قال الشافعي) فقلنا قد رويتم ذلك
عن علي كرم الله تعالى وجهه وهو ثابت عندنا برواية أصحابنا فقد خالفتموه قال فابن قلنا زعمتم أنه قال يتراد ان
الفضل وأنت تقول ان رهنه ألفا بمائة درهم فماتت بمائة وهو في التسعة مائة أمين والذي رويتم عن علي رضي الله
عنه فيه أن الراهن يرجع على المرتين تسعة مائة قال فقد روي بناعن شريح أنه قال الراهن عا فيه وان كان
خاتما من حديد قلنا فأنبأ أيضا بخالفنا قال وأبى قلنا أنت تقول ان رهنه مائة بألف أو خاتما بسوي درهمها
بعشرة فهل الراهن يرجع صاحب الحق المرتين على الراهن تسعة مائة من رأس ماله وينسحق الخاتم من رأس
ماله وشريح لا يرد واحد منهما على صاحبه فقال قد روي مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا رهن رجلا
فرسا فهلك الفرس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم ذهب حقل (قال الشافعي) فقبل له أخبيرا إبراهيم
عن مصعب بن ثابت عن عطاء قال زعم الحسن كذا ثم حكى هذا القول قال إبراهيم كان عينا ويتعجب
مما روي الحسن وأخبرني به غير واحد عن مصعب عن عطاء عن الحسن وأخبرني بعض من أثق به أن رجلا
من أهل العلم رواه عن مصعب عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وسكت عن الحسن فقبل له أنجاب
مصعب برواه عن عطاء عن الحسن فقال نعم ذلك حديثنا ولكن عطاء مرسل اتفق من الحسن مرسل
(قال الشافعي) ومما يدل على وجوه هذا عند عطاء أن كان رواه أن عطاء يفتي بخلافه فيقول فيه بخلاف هذا
كله ويقول فيما ظهر هلا كأمينه وفيما خفي يتراد ان الفضل وهذا أثبت الرواية عنه وقد روي عنه يتراد ان
مطلقة وما شئت ككنا فيه فلا نشك أن عطاء ان شاء الله تعالى لا يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا من
غيره ويقول بخلافه مع أني لم أعلم أحدا روى هذا عن عطاء يرفعه الا مصعب والذي روي هذا عن عطاء يرفعه

قوانين الاول أن يكون
واحد ارما وهذا
من ملك الموصى له ران
وردا فاعما أخرجها من
ملكه الى الميت وله ولدها
وما يجب بها لانه حدث
في ملكه والقول الثاني
ان ذلك مما عا فيه حادثا
بقبول الوصية وهذا
قول منكر لا نقول به
لان القول اعما هو على
ملك متقدم وليس تلك
حادث وقد قيل تكون
له الجارية وثلاث ولدها
وثلاث ما عا بها قال
المرتني رضى الله عنه هذا
قول بعض الكوفيين
قال أبو حنيفة تكون
له الجارية وثلاث ولدها
وقال أبو يوسف ومحمد
ان الحسن يكون له
لنا الجارية وثلاث ولدها
(قال المرتني) وأحب الى
قول الشافعي لانها
وولدها على قبول ملك
متقدم (قال المرتني)
وود قطع بالقول الثاني
المائة تقدم وإذا
كان كذلك وقام
المراد في القدر مقام

أبيه فالجارية له بالية
متقدم ولدها وما
وهب لها ملكا حدث
بسبب متقدم (قال
المرني) وينبغي في
المسئلة الاولى أن تكون
امراة أم ولده وكعب
تكون أولادها سهول
الوارث أحرار على أبيهم
ولا تكون أمهم مولا
لابيهم وهو محجور أن يملك
الاخ أمه وفي ذلك دليل
على أن لو كان ملكا
حادثا لولد الميت لكانوا
له ممتلكين وقد قطع
بهذا المعنى الذي غلت
في كتاب الزكاة وسهمه
كذلك تحمده ان شاء الله
تعالى (قال الشافعي)
ولو أوصى له بثلاث شيء
بعينه فاستحق ثلثه
كان له الثلث الباقي ان
احتمل ثلثه ولو أوصى
بثلثه لساكن نظر الى ماله
فتقسم ثلثه في ذلك البلد
وكذلك لو أوصى لغيره
في سبيل الله فهم الذين
من البلد الذي به ماله
ولو أوصى له نسب - ١ -
أورد قبل موت المود

يوافق قول شريح ان الرهن بمافيه قال وديف يوافق قلنا قد يكون الفرس أكثر بمافيه من الحق ومثله
وأقل ولم يرو أنه سأل عن قيمة الفرس وهذا يدل على أنه ان كان قاله رأى أن الرهن بمافيه قال فكيف لم
تأخذه قلنا لو كان منفردا لم يكن من الرواية التي تقوم على ما حجة فكيف وقدروا بناعن النبي صلى الله عليه
وسلم قولنا ينام مفسر مع مافيه من الحجة التي ذكرنا وصمتنا عنها قال فكيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً
ولم تقبلوه عن غيره قلنا لا نحفظ أن ابن المسيب روى منقطعاً الا وجدنا ما يدل على تسديده ولا أثره عن أحد
فيما عرفت فناعنه الاثمة معروف فن كان بثل حاله قبلنا منقطعاً ورأينا غيره يسمى المجهول ويسمى من يرغب
عن الرواية عنه ويرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض من يلحق من أصحابه المستكر الذي لا يوجد
له شيء يسدده ففرقنا بينهم لا فترافاً أحاديثهم ولم نجاب أحداً ولا قلنا في ذلك بالدلالة البينة على ما وصفنا من
صحة روايته وقد أخبرني غير واحد من أهل العلم عن يحيى بن أبي أنيسة عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن أبي ذئب قال فكيف لم تأخذوا بقول علي فيه قلنا اذا
ثبت عندنا عن علي رضي الله عنه لم يكن عندنا وعندك وعند أحد من أهل العلم لنا أن نترك ما جاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم الى ما جاء عن غيره قال فقد روى عبد الأعلى التلخي عن علي بن أبي طالب شيئاً بقولنا فلما
الرواية عن علي رضي الله عنه بأن يترد ان الفضل أصبح عنه من رواية عبد الأعلى وقد رأينا أصحابكم يضعفون
رواية عبد الأعلى التي لا يعارضها معارض تضعفها شديد فكيف بما عارضه فيه من هو أقرب من الصحة
وأولى بها (قال الشافعي) وقيل لقائل هذا القول قد خرجت فيه ماريوت عن عطاء يرفعه ومن أصبح
الروايتين عن علي رضي الله عنه وعن شريح ومارو بناعن النبي صلى الله عليه وسلم الى قول رويته عن ابراهيم
النجفي وقد روى عن ابراهيم خلافة و ابراهيم لم يختلف الرواية عنه فيه زعمت لا يلزم قوله وقلت قولاً
متناقضاً خارجاً عن أقوال بل الناس وليس للناس فيه قول الاوله وجه وان ضعف الاقول لكم فانه لا وجه له
يقوى ولا يضعف ثم لا تتعنون من تضعف من خالف قول من قال يتراد ان الفضل أن يقول لم يدفعه أمانة
ولا يبيعها واعاد دفعه محتسباً بشئ فان هلك تراد افضله وهكذا كل مضمون بعينه اذا هلك ضمن من ضمنه
قيمه (قال الشافعي) وهذا ضعيف اذ كيف يتراد ان فضله وهو ان كان كالبيع فهو بمافيه وان كان
محتسباً بجني فسامعني أنه مضمون وهو لا غصب من المرتهن ولا عداوان عليه في حبسه وهو يبيع له
حبسه (قال الشافعي) ووجه قول من قال الرهن بمافيه أن يقول قدرضى الراهن والمرتهن أن يكون الحق
في الرهن فاذا هلك هلك بمافيه لانه كالبدل من الحق وهذا ضعيف وما لم يراضيا بين ملك الراهن على الرهن
الى أن يملكه المرتهن ولو ملكه لم يرجع الى الراهن (قال الشافعي) والسنة ثابتة عندنا والله تعالى أعلم بما
قلنا وليس مع السنة حجة ولا فيها الاتباعها مع أنها أصح الاقوال ممتدة ومخرجا (قال) وقيل لبعض من
قال هذا القول الذي حكينا أنت أخطأت بخلاف السنة وأخطأت بخلافك ما قلت قال وابن خالفت ما قلت
قلت عبت علينا أن زعمنا أنه أمانة وحتنا فيه ما ذكرنا وغيرهما فيما ذكرنا كفاية منه فكيف عبت قولاً
قلت بعينه قال لي وابن قلت زعمت أن الرهن مضمون قال نعم قلنا فهل رأيت مضمونا قط بعينه فهلك
الا أدى الذي ضمنه قيمته بالثمة ما بلغت قال لا غير الرهن قلنا فالرهن اذا كان عندك مضموناً لم يسكن هكذا
اذا كان يسوي ألفاً وهو رهن بمائة لم يضمن المرتهن تسعة لو كان مضموناً كما ذكرت قال هو في الفضل
أمن قلنا ومعنى الفضل غير معنى غيره قال نعم قلنا الان الفضل ليس برهن قال ان قلت ليس برهن قلت أفيأخذه
ماله قال فليس لما لك أن يأخذه حتى يؤدي مافيه قلنا لم قال لانه رهن قلنا فهو رهن واحد محتسب
بجني واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة قال نعم قلنا أفتقبل مثل هذا القول عن مخالفك فلو قال هذا غيرك
ضعفته تضعفها شديد أفتري وقلت وكيف يكون الشيء الواحد مدفوعاً بالامر الواحد بعضه أمانة وبعضه

مضمون (قال الشافعي) قلنا رأيت جارية تسوي الفار هنت بعانة ألف درهم رهن بعانة أليست الجارية بكالها رهن بعانة والالف الدرهم رهن بكالها بعانة قال بلى قلنا الكل مرهون منهما ليس له أخذه ولا إدخال أحد رهن معه فيه من قبل أن الكل مرهون بالمائة مدفوع دفعوا واحدا بحق واحد فلا يخلص بعضه دون بعض قال نعم قلنا وعشر الجارية مضمون ونسبة أعشارها أمانة ومائة مضمونة وتسع مائة أمانة قال نعم قلنا فأى شئت عبت من قولنا ليس بمضمون وهذا أنت تقول في أكثره ليس بمضمون (قال الشافعي) وقيل له إذا كانت الجارية مدفوعة خارجا تسعة أعشارها من الضمان والالف كذلك فما تقول إن نقصت الجارية في ثمنها حتى تصبح تسوي مائة قال الجارية كلها مضمونة قيل فإن زادت بعد النقصان حتى صارت تسوي ألفين قال تخرج الزيادة من الضمان ويصير نصف عشرها مضمونا وتسعة عشر جزءا من عشرين سهمها غير مضمون قلنا ثم هكذا إن نقصت أيضا حتى صارت تسوي مائة قال نعم تعود كلها مضمونة قال وهكذا أجوار لو رهن يسوي عشرة آلاف بالف كانت تسعة أعشاره خارجة من الرهن وبثمان وعشر مضمون عنده فقلت لبعضهم لو قال هذا غيركم كنتم شبيها أن تقولوا لما يحل لك أن تتكلم في القنبا وأنك لا تدري ما تقول كيف يكون رهن واحد بحق واحد بعضه أمانة وبعضه مضمون ثم يزيد فيخرج ما كان مضموم وبأمانته من الضمان لأنه ان دفع عندكم بعانة وهو يسوي مائة كان مضمونا كلها وان زاد خرج بعضه من الضمان ثم ان نقص عاد إلى الضمان وزعت أنه ان دفع جارية رهن بألف وهي تسوي ألفا فولدت أولادا يساوون ألفا فالجارية مضمونة كلها والأولاد رهن كلهم غير مضمون لا يقدر صاحبهم على أخذهم لأنهم رهن وليسوا بمضمونين ثم ان مات أحد منهم صاروا مضمونين بحساب فهم كلهم مرة رهن خارجون من الضمان ومرة داخل بعضهم في الضمان خارج بعض (قال الشافعي) فقيل لمن قال هذا القول ما يدخل على أحد أقيح من قولكم أعلمه وأشد تناقضا أخبرني من أتق به عن بعض من نسب إلى العلم منهم أنه يقول لو رهن الجارية بألف ثم أدى ألف إلى المترهن وقبضها منه ثم دعاه بالجارية فهل تكت قبل أن يدفعها إليه هل تكت من مال الراهن وكانت الألف مسئلة للمترهن لأنها حققة فان كان هذا فقد صاروا فيه إلى قولنا وتركوا جميع قولهم وليس هذا بأنكرهما وصفنا وما يشبههما سكتنا عنه (قال الشافعي) فقال لي قائل من غيرهم نقول الرهن بما فيه ألا ترى أنه لما دفع الرهن يعني بشئ بعينه ففي هذا دلالة على أنه قد رضى الراهن والمترهن بأن يكون الحق في الرهن فلهذا في ذلك دلالة على ما قلت قال وكيف قلنا انما تعامل على أن الحق على مال الرهن والرهن وثيقة مع الحق كما تكون الجمالة قال كنه بأن يكون رضا أشبه قلنا انما الرضا بان يتبايعانه فيكون ملكا للمترهن فيكون حينئذ رضاهما به ولا يعود إلى ملك الراهن الابتداء يبيع منه وهذا في قولنا وقولكم ملك للراهن فأى رضاهما وهو ملك للراهن بأن يخرج من ملك الراهن إلى ملك المترهن فان قلت انما يكون الرضا اذا هلك فاعلم ينبغي أن يكون الرضا عند العقد والدفع فالحققة والدفع كان وهو ملك للراهن ولا يتحول حكمه عما دفع به لان الحكم عندنا وعندك في كل أمر فيه عقدة انما هو على العقدة

(رهن المشاع)

(قال الشافعي) رجه الله لأبأس بأن رهن الرجل نصف أرضه ونصف داره وسهم ما من أسهم من ذلك مشاعا غير مقسوم اذا كان الكل معلوما وكان رهن منه معلوما ولا فرق بين ذلك وبين البيوع وقال بعض الناس لا يجوز الرهن الا مقبوضا مقسوما لا يخاطة غيره واحتج بقول الله تبارك وتعالى فله رهن مقبوض (قال الشافعي) قلنا فلم يجوز الرهن الا مقبوضا مقسوما وقد يكون مقبوضا وهو مشاع غير مقسوم قال قائل وكيف

كان له قبوله وردده بعد موته وسواء أوصى له بأبيه أو غيره ولو أوصى له بدار كانت له ومأنت فيهما من أبوابها وغيرها دون ما فيها ولو انتهت في حياة الموصى كانت له الا ما انتهت منها فصار غير ثابت فيها (قال) ويجوز نكاح المريض (وقال) في الاملاء يلحق الميت من فعل غيره ثلاث حج يؤدي دمي ومال يتصدق به عنه أو دين يقضى ودعاء أجاز النبي صلى الله عليه وسلم الخ عن الميت وندب الله تعالى إلى الدعاء وأمر به رسوله عليه الصلاة والسلام فاذا حازله الخ حيا جازله ميتا وكذلك ما تقوع به عنه من صدقة (وقال) في كتاب آخر ولو أوصى له ولمن لا يحصى بثله فالتقاس أنه كأحد

(الوصية للقرابة من ذوي الارحام)

(قال الشافعي) رجه الله ولو قال ثلثي لقرابتي

يكون مقبوضا وانت لا تدري أى الناحيتين هو وكيف يكون مقبوضا في العبد وهو لا يتبعض فقلت كان القبض اذا كان اسما واحدا لا يقع عنده الا بمعنى واحد وقد يقع على معان مختلفة قال بل هو معنى واحد قلت أو ما يتبعض الدنانير والدرهم وما صغر باليد ويتبعض الدور يدفع المفايح والارض بالتسليم قال بلى فقلت فهذا مختلف قال يجمعه كله أنه منفصل لا يتخالطه شيء قلت فقد تركت القول الاول وقلت آخر وستره ان شاء الله تعالى وقلت فكان القبض عنده لا يقع أبدا الاعلى منفصل لا يتخالطه شيء قال نعم قلت فما تقول في نصف دار ونصف ارض ونصف عبد ونصف سيف اشتريته منك بن معلوم قال جائز قلت وليس على دفع الثمن حتى تدفع الى ما اشتريت فأقبضه قال نعم قلت فاني لما اشتريت أردت نقض البيع فقلت باعني نصف دار مشاعا لأدري أشترى الدار يقع أم غير بها ونصف عبد لا ينقسم أبدا ولا ينقسم وانت لا تجبرني على قسمه لان فيه ضررا فانا أنسخ البيع بيني وبينك قال ليس ذلك وقبض نصف الدار ونصف الارض ونصف العبد ونصف السيف أن يسله ولا يكون دونه حائل قلت أنت لا تجبر البيع الا معلوما وهذا غير معلوم قال هو وان لم يكن معلوما بعينه منفصلا فالكل معلوم ونصيبك من الكل محسوب قلت وان كان محسوبا فاني لأدري أين يقع قال أنت شريك في الكل قلت فهو غير مقبوض لانه ليس بمنفصل وانت تقول فيما ليس بمنفصل لا يكون مقبوضا فيطلب به الرهن وتقول القبض أن يكون منفصلا قال قد يكون منفصلا وغير منفصل قلت وكيف يكون مقبوضا وهو غير منفصل قال لان الكل معلوم واذا كان الكل معلوما فالقبض بالحساب معلوم قلت فقد تركت قولك الاول وترك قولك الثاني فلم اذا كان هذا كما وصفت يجوز البيع فيه والبيع لا يجوز الا معلوما فبعته معلوما ويتم بالقبض لان البيع عنده لا يتم حتى يقضى على صاحبه بدفع الثمن الا مقبوضا فكان هذا عنده قبضا زعت أنه في الرهن غير قبض فلا عيب وان تكون أخطأت بقولك لا يكون في الرهن قبضا أو بقولك لا يكون في البيع قبضا (قال الشافعي) فالقبض اسم جامع وهو يقع على معان مختلفة كيف ما كان الشيء معلوما أو كان الكل معلوما والشيء من الكل جزء معلوم من أجزاء وسلم حتى لا يكون دونه حائل فهو قبض فقبض الذهب والفضة والثياب في مجلس الرجل والارض أن يؤتى في مكانها فقسلم لا تحو بها يد ولا يحيط بها جدار والقبض في كثير من الدور والارضين اسلاهما باغلاقها والعبيد تسلمهم بحضرة القابض والمشاع من كل ارض وغيرها أن لا يكون دونه حائل فهذا كله قبض يختلف يجمعه اسم القبض وان تفرق القبض هل فيه غير أنه يجمعه أن يكون مجموع العين والكل جزء من الكل معروف ولا حائل دونه فاذا كان هكذا فهو مقبوض والذي يكون في البيع قبضا يكون في الرهن قبضا لا يختلف ذلك (قال الشافعي) ولم أسمع أحدا عندنا يخالف فيما قلت من أنه يجوز فيه الرهن والذي يخالف لا يخرج فيه بمقدم من أثر فيسأل من اتبعه وليس بقياس ولا معقول فيغيثون في الاتباع الذي يلزمهم أن يفرقوا بين الشيئين اذا فرقت بينهما الا نأرح حتى يفارقوا الا نأرح في بعض ذلك لأن يجوزوا الاشياء من عوا على مثال ثم تأتي الأشياء ليس فيها أثر فيفرقون بينها وهي يجمعه بأرائهم ونحن وهم نقول في الا نأرح تبع كما جاءت وفيما قلت وقلنا بالرأى لا نقبل الا قياسا صحيحا على أثر (قال الشافعي) وان تباع الراهن والمرتهن على شرط الرهن وهو أن يوضع على يد المرتهن فبما زوان وضعا على يد عدل فبما ز ولدس لواحد منهما الخراج من حيث يضعه الا باجتماعهما على الرضا ان يخرجاه (قال الشافعي) فان خفي الموضوع على يديه فدعا أحدهما الى اخراجه من يديه فبمضى لهما كما ان كانت تغيرت حاله عما كان عليه من الامانة حتى يصير غير أمين أن يخرج به ثم يأمرهما أن يتراضيا فان فعلا والارض لهما كما يحكم عليهما فبما يتراضيا فيه بما زهما قال وان مات الموضوع على يديه الرهن فبذلك يتراضيان أو يرضي لهما القاضي ان أبيات التراضي (قال الشافعي) وان مات المرتهن والرهن على يديه ولم يرض الراهن وصبه ولا ورثه قيل لوارثه ان كان بالغا أو لوصيه ان لم يكن بالغا تراض أنت وصاحب الرهن فان فعلا والاصيره

أول ذوى وأرحى
لأرحى فسواء من قبل
الاب والأم وأقربهم
وأبعدهم وأغناهم
وأفقرهم سواء لانهم
أعطوا باسم القرابة كما
أعطى من شهد القتال
باسم المحذور وان كان
من قبيلة من قریش
أعطى بقرابته
المعروفة عند العامة
فينظر الى القبيلة التي
ينسب اليها فيقال من
بنى عبد مناف ثم يقال
وقد تفرق بنو عبد
مناف فن أبيهم قيل من
بنى عبد يزيد بن هاشم
ابن المطلب فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
هم قبائل فان قيل فن
أبيهم قيل من بنى عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
بنو السائب بن عبيد
ابن عبد يزيد فان قيل
أفتميز هؤلاء قيل نعم
بنو شافع وبنو علف
وبنو عباس أو عباس
شك المرفى وكل هؤلاء
بنو السائب فان قيل

أبتير هؤلاء قيل نعم كل
 بطن من هؤلاء ببتير عن
 صاحبه فإذا كان من
 آل شافع قيل لقرا بته
 آل شافع دون آل علي
 والعباس لأن كل هؤلاء
 متميز ظاهر ولوقال
 لأقربهم يرحا أعطى
 أقربهم بأبيه وأمه
 سواء وأبهم جمع قرابة
 الأب والام كان أقرب
 من انفسر دأب وأأم
 فان كان أخ وجد
 كان لا أخ في قول من
 جعله أولى بولاء الموالى

(باب ما يكون رجوعا
في الوصية)

(قال الشافعي) وإذا
أوصى رجل بعبد
بعينه ثم أوصى به
لآخر فهو بينهما ما
نصفان ولو قال العبد
الذي أوصيت به نفلان
نفلان أو قد أوصيت
بالذي أوصيت به نفلان
نفلان كان هذا رجوعاً
عن الأول إلى الآخر
ولو أوصى أن يساع أو
دبره أو وهبه كان هذا
رجوعاً ولو أسره أو عله

بالدراهم

بالدراهم كان الرهن مثلاً أو أقل أو أكثر من الحق وليس هذا ببيع (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجل عبداً رهنه فرهنه فالرهن جائز إذا تصادق على ذلك أو قامت به بيعة كما يجوز لو رهنه مالك العبد فان أراد مالك العبد أن يخرج به من الرهن فليس له ذلك إلا أن يدفع الراهن أو مالك العبد متطوعاً الحق كله (قال الشافعي) ومالك الرهن أن يأخذ الراهن بافتسكا كله متى شاء لأنه أعاره له بلامدة كان ذلك قبل محل الدين أو بعده (قال الشافعي) فان أعاره إياه فقال أو عنه إلى سنة ففعل وقال افتسكه قبل السنة ففيها قولان أحدهما أن له أن يأخذه ببيع ماله عليه في ماله حتى يعيده إليه كما أخذ منه ومن حجة من قال هذا أن يقول لو أعتق عبدي بخدمة سنة كان لي أخذه الساعة ورأسه من ألف درهم إلى سنة كان لي أخذه من ألف الساعة والقول الآخر ليس له أخذه إلى السنة لأنه قد أذن له أن يصرفه حقاً لغيرهما فهو كالضامن عنه ماله ولا يشبهه لأنه برهنه إلى مدة عار يته إياه ولا سلفه (قال الشافعي) ولو تصادق على أنه أعاره إياه برهنه وقال أذنت لك في رهنه بألف وقال الراهن والمرتهن أذنت لي بألفين فالقول قول مالك العبد في أنه بألف والألف الثانية على الراهن في ماله للمرتهن (قال الشافعي) ولو استعار رجلان عبداً من رجل فرهنه من رجل بمائة ثم أتى أحدهما بخمسين فقال هذا ما يلزمني من الحق لم يكن واحداً منهما ضامناً عن صاحبه وإن اجتمع في الرهن فان نصفه مقسوك ونصفه مرهون (قال الشافعي) وإذا استعار رجل من رجلين عبداً فرهنه بمائة ثم جاء بخمسين فقال هـ بذه فكذاك حق فلان من العبد وحق فلان مرهون ففيها قولان أحدهما أنه لا يملك الامعاء لا ترى أنه لو رهن عبد نفسه بمائة ثم جاء بتسعين فقال فلت تسعة أعشاره وأترك العشر مرهوناً لم يكن منه شيء ففكوكا وذلك أنه رهن واحد بحق واحد فلا يملك الامعاء والقول الآخر أن المالك لما كان لكل واحد منهما على نصفه جاز أن يملك نصف أحدهما دون نصف الآخر كما لو استعار من رجل عبداً ومن آخر عبداً فرهنه جاز أن يملك أحدهما دون الآخر والرجلان وإن كان ملكهما في واحد لا يتجزأ فأحكامهما في البيع والرهن حكم مالي العبدين المختلفين (قال الشافعي) ولولي التيمم أو وصيه أن يرهنه عنه كما يبيعان عليه فيما لا بد له منه والأذن له في التجارة وللكاتب والمستترك والمستأن من رهن ولا بأس أن يرهن المسلم عند المشرك والمشرک عند المسلم كل شيء ما خلا المصحف والرقيق من المسلمين فأناتكروا أن يصير المسلم تحت يدي المشرك بسبب يشبه الرق والرهن وإن لم يكن رقاً فان الرقيق لا يمنع الاقلام من الدليل من صار تحت يديه بتصير ماله (قال الشافعي) ولو رهن العبد نفسه ولو كننا نكرهه لما وصفتنا ولو قال قائل أخذ الراهن بافتسكا كه حتى يوفي المرتهن المشرك حقه متطوعاً أو يصير في يديه بما يجوز له ارتهاه فان لم يتراضيا فسخت البيع كان مذهبنا فأما ما سواهم فلا بأس برهنه من المشركين فان رهن المصحف قلنا ان رضيت أن ترد المصحف ويكون حقه عليه فذلك لك أو تراضيان على ما سوى المصحف مما يجوز أن يكون في يديك وإن لم تراضيا فسخت البيع بينك إلا أن القرآن أعظم من أن يترك في يدي مشرك بقدر على إخراجه من يديه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمس من المسلمين إلا طاهر ونهى أن يسافر به إلى بلاد العدو (أخبرنا) إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند أبي الشجم اليهودي (قال الشافعي) ويوقف على المرتد ماله فان رهن منه شيئاً بعد رد الوفاء فلا يجوز في قول بعض أصحابنا على حال وفي قول بعضهم لا يجزئ إلا أن يرجع إلى الإسلام فبذلك ماله فيجوز الرهن وإن رهنه قبل وفاء ماله فالرهن جائز كما يجوز ذلك بسلام الحرب ما ضاع في ماله قبل أن يؤخذ عنه وكما يجوز للرجل من أهل الإسلام والدمة ما صنع في ماله قبل أن يقوم عليه عرساؤه فإذا قاموا عليه لم يجوز ما صنع في ماله حتى يستوفوا حقه وفهم أو يبرؤوه منها (قال الشافعي) وليس للمقارض أن يرهن لأن الملك أصاحب المال مكان في المقارضة فضل عن رأس المال أو لم يكن وانما ملك المقارض

أو زوجته لم يكن رجوعاً ولو كان الموصى به قمحا خلطه بقمح أو طعنه دقيقاً أو دقيقاً فصيره بجينا كان أيضاً رجوعاً ولو وصى له بمكة خلطه بمكة في بيته ثم خلطها بغيرها لم يكن رجوعاً وكانت المكة بحالها

باب المرض الذي تجوز فيه العتية ولا تجوز والخوف غير المرض

(قال الشافعي) رجه الله كل مرض كان الاعاب فيه أن الموت مخوف عليه فعتيته إن مات في حكم الوصايا والأفهو كالصحيح ومن الخوف منه إذا كانت حتى بدأت بصاحبها ثم إذا انطأ وت فهو مخوف إلا الربيع فانها إذا استمرت بصاحبها ربحاً فعتيته مخوفة وإن كان معها وجع كان مخوفاً وذلك مثل البهرام أو الربيع الدائم أو الجب أو الخاسر أو

الراهن شيئاً من الفضل شرطه ان سلم حتى يصير رأس مال المقارض اليه أخذ شرطه وان لم يسلم لم يكن له شيء قال وان كان عبداً بين رجلين فأذن أحدهما للآخر أن يرهن العبد فالراهن جائز وهو كله رهن بجميع الحق لا يفتل بعضه دون بعض وفيها قول آخر ان الراهن ان فلت نصيبه منه فهو مفكوك ويجب على فلت نصيب شريكه في العبد ان شاء ذلك شريكه فيه وان فلت نصيب صاحبه منه فهو مفكوك وصاحب الحق على حقه في نصف العبد الباقي وان لم يأذن شريك العبد لشريكه في أن يرهن نصيبه من العبد فرهن العبد فنصفه مرهون ونصف شريكه الذي لم يأذن له في رهنه من العبد غير مرهون ألا ترى أن رجلاً لو تعدي فرهن عبداً رجل بغير إذنه لم يكن له رهناً وكذلك يبطال الرهن في النصف الذي لا يملكه الراهن (قال الشافعي) ويجوز رهن الانثيين الشيء الواحد (قال الشافعي) فان رهن رجل رجلاً أمة فولدت أو حائطاً فأنمر أو ماشية فتناجحت فاختلف أصحابنا في هذا فقال بعضهم لا يكون ولد الجارية ولا نتاج الماشية ولا ثمرة الحائط رهناً ولا يدخل في الرهن شيء من رهنه ماله كقط ولم يوجب فيه حقاً للاحد وانما يكون الولد تبعاً للبائع اذا كان الولد لم يحدث قط الا في ملك المشتري وان كان الحمل كان في ملك البائع وتبعاً للعق لان العتق كان ولم يولد المملوك فلم يصير الى أن يكون مملوكاً لانه لم يصير الى حكم الحياة الظاهر الا بعد العتق لانه وهو تبع لاه وعتق الحائط وانما يكون تبعاً للبائع مالم يور واذا أبر فهو للبائع الا أن يشترط المبتاع (قال الشافعي) والعق والبائع مخالف للرهن ألا ترى أنه اذا باع فقد حول رقبة الامه والحائط والماشية من ملكه وحوله الى ملك غيره وكذلك ان عتق الامه فقد أخرجها من ملكه لشيء جعله الله وملكته نفسها والرهن لم يخرجها من ملكه قط هو في ملكه بحاله الا أنه محول دونه بحق عبس به لغيره أجازة المسلمون كما كان العبد له وقد أجز من غيره وكان المستأجر أحق بمنفعته الى المدة التي شرطت له من مال العبد والمملوكه وكلاهما أجز الامه فتسكون محتسبة عنه بحق فيها وان ولدت أو لاد لم تدخل الا في الاجارة وكذلك لا تدخل الا في الرهن والرهن ضمان الرجل عن الرجل ولا يدخل في الضمان الا من أدخل نفسه فيه وولد الامه ونتاج الماشية وثمر الحائط مما لم يدخل في الرهن قط وقد أخبرنا مطرف بن مازن عن ممر عن ابن طاوس عن أبيه أن معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن نخلاً مئراً فليحسب المرتهن من ثمرها من رأس المال وذكر سفيان بن عيينة شبيهه به (قال الشافعي) وأحسب مطرفاً قاله في الحديث من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وهذا كلام يحتمل معاني فأنظر معانيه أن يكون الراهن والمرتهن تراضياً أن تكون الثمرة رهناً أو يكون الدين حالاً ويكون الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة واقتضاها من رأس ماله أو أذن له بذلك وان كان الدين الى أجل ويحتمل غير هذا المعنى فيحتمل أن يكون تراضياً أن الثمرة للمرتهن فتأداها على ذلك فقال هي من رأس المال لا للمرتهن ويحتمل أن يكون فواضعه وهذا تقدم فأعلمهم أنها لا تكون للمرتهن ويشبه هذا القول من عام حج رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنهم كانوا يقضون بأن الثمرة للمرتهن قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم وظهور حكمه فردهم الى أن لا تكون للمرتهن فلما لم يكن له ظاهر مقتصر عليه وصار الى التأويل لم يجز لاحد فيه شيء الا جاز عليه وكل يحتمل معنى لا يخالف معنى قول من قال لا تكون الثمرة رهناً مع الحائط اذا لم تشترط (قال الشافعي) فان قال قائل وكيف لا يكون له ظاهر مخالف لحكمه قلت أرأيت رجلاً رهن رجلاً حائطاً فأنمر الحائط للمرتهن ببيع الثمرة وحسابها من رأس المال فيكون بائعاً لنفسه بلا تسلط من الراهن وليس في الحديث أن الراهن سلف المرتهن على بيع الثمرة أو يجوز للمرتهن أن يقبضها من رأس ماله ان كان الدين الى أجل قبل محل الدين ولا يجوز هذا أحد علمته فليس وجه الحديث في هذا الا بالتأويل (قال الشافعي) فلما كان هذا الحديث هكذا كان أن لا تكون الثمرة رهناً ولا الولد ولا النتاج أصح الاقوال عندنا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) ولو قال قائل الا أن يشارط عند الرهن أن يكون الولد والنتاج والثمر رهناً فيسببه أن يجوز عندى وانما أجزته على ما لم يكن له ليس بتسليم فلا يجوز أن يملك

القولنج ونحوه فهو مخوف وان سهل بطنه يوماً واثنين وتأتى منه الدم عند الخلاء لم يكن مخوفاً فان استمر به بعد يومين حتى يجهله أو ينعه النوم أو يكسونه البطن متحرقاً فهو مخوف فان لم يكن متحرقاً ومعه زحيراً أو تقطيع فهو مخوف واذا أشكل شئ عنه أهل البصر ومن ساوره الدم حتى تغير عقله أو المرار أو البلغم كان مخوفاً فان استمر به فالج فالأغلب اذا تناول به أنه غير مخوف والصل غير مخوف والطاعون مخوف حتى يذهب ومن أنفدته الجراح فمخوف فان لم تصل الى مقتل ولم تكن في موضع لحم ولم يغلظه لها وجميع ولا ضربان ولم ياتكل ويرم فغير مخوف واذا التهمت الحسرة فمخوف فان كان في أيدي مشركين يقتلون الاسرى فمخوف (وقال)

في الاملاء اذا قدم من

عليه قصاص غير مخوف
مالم يجزوا لانه يمكن
أن يتركوا هيبوا
(قال المرنزي) الأول
أشبه بقوله وقد يمكن
أن يسلم من التحام
الحرب ومن كل مرض
مخوف (قال) واذا
ضرب الحامل الطلق
فهو مخوف لانه كالتلف
وأشد وجعا والله تعالى
أعلم

(باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه
الله ولا تجوز الوصية
الا الى بالغ مسلم حر
عدل أو امرأة كذلك
فان تغيرت حاله
أخرجت الوصية من
يده وضم اليه اذا كان
ضعيفا أمين معه فان
أوصى الى غير ثقة فقد
أخطأ على غيره فلا
يجوز ذلك ولو أوصى
الى رجلين فأت
أحدهما وتغير أو بدل
مكانه آخر فان اختلفا
قسم بينهما ما كان
ينقسم وجعل في أيديهما

(١) قوله يؤاجر الرهن
في نسخة وأجر الرهن
وقوله فلصاحب الرهن
كذا في النسخ التي عندنا
وله فلصاحب الحق
وحرره اه معصمه

مالا يكون وهذا يشبه معنى حديث معاذ والله تعالى أعلم وان لم يكن بالبين جدا كان مذهبا ولو لاحديث
معاذ ما رأيت يشبه أن يكون عند أحد جائزا (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا رهنه ماشية أو تخلع على
أن ما حدث من النجاج أو الثمرة رهن كان الرهن باطلا لانه رهنه ما لا يعرف ولا يضبط ويكون ولا يكون
ولا اذا كان كيف يكون وهذا أصح الاقاويل على مذهب الشافعي (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا
التمر والنتاج وولد الجارية رهن مع الجارية والماشية والحائط لانه منه وما كسب الرهن من كسب أو وهب
له من شيء فهو ملكه ولا يشبه كسبه الجارية عليه لان الجارية تمن له أو بعضه (قال الشافعي) واذا دفع
الراهن الرهن الى المرتهن أو الى العدل فأراد أن يأخذه من يديه فله حقه سببه فان العتق باطل أو مردود
فان مسلم بن خالد أخبرنا عن ابن جريج عن عطاء في العبد يكون رهنا فيعتقه سيده فان العتق باطل أو مردود
(قال الشافعي) وهذا وجه وجهه أن يقول قائله اذا كان العبد بالحق الذي جعله فيه محولا بينه وبين
أن يأخذه ساعة يتخدمه فهو من أن يعتقه أبعد فلذا كان في حال لا يجوز له فباعته وأبطل الحاكم فيها
عتقه ثم فكه بعد لم يعتق يعتق قد أبطله الحاكم (وقال) بعض أصحابنا اذا اعتقه الراهن نظرت فان كان
له مال بقي بقيمة العبد أخذت قيمته منه فجعلته رهنا وأنفذت عتقه لانه مالك قال وكذلك ان أبرأه صاحب
الدين أو قضاه فرجع العبد الى مالكه وانفسخ الدين الذي في عتقه أنفذت عليه العتق لانه مالك وانما العلة التي
منعت بها عتقه حق غيره في عتقه فلما انفسخ ذلك أنفذت فيه العتق (قال الشافعي) وقد قال بعض الناس
هو حر ويسعى في قيمته الذي يقول هو حر يقول ليس لسيد العبد أن يبيعه وهو مالك له ولا يرهنه ولا يقبضه
ساعة واذا قيل له لم وهو مالك قد باع بيعا صحيحا قال فيه حق لغيره حال بينه وبين أن يخرج من الرهن
فقبل له فاذا منعت أن يخرج من الرهن بعوض يأخذه لعله أن يؤديه الى صاحبه أو يعطيه ياه رهنا
مكانه أو قال أبيع لا يتلف ثم أبيع الثمن رهنا فقلت لا الارضا المرتهن ومنعه وهو مالك أن يرهنه من غيره
فأبطلت الرهن ان فعل ومنعه وهو مالك أن يتخدمه ساعة وكانت تحتل فيه أنه قد أوجب فيه شيئا لغيره
فكيف أجرت له أن يعتقه فيخرج من الرهن الاخراج الذي لا يعود فيه أبدا لقد منعت من الأقل وأعطيته
الاكثر فان قال أسنعه فالاستسعاء أيضا ظلم للعبد والمرتهن أرايت ان كانت أمة تساوى ألوفا ويعلم
أنها عاجزة عن اكتساب نفقتها في أي شيء تسعى أرايت ان كان الدين حالا أو الى أي يوم فاعتقه ولعل
العبد يهلك ولا مال له والامة فيبطل حق هذا أو يسعى فيه مائة سنة ثم لعله لا يؤدي منه كبر شيء وأل الرهن
مفلس لا يجد درهما فقد أتلف حق صاحب الرهن ولم ينتفع برهنه فمرة تجعل الدين يهلك إذا هلك الرهن
لانه فيه زعيم ومرة تنظر الى الذي فيه الدين فتخير فيه عتق صاحبه وتلف فيه حق الغريم وهذا قول متباين
وانما يرتهن الرجل بحقه فيكون أحسن حالا ممن لم يرتهن والمرتهن في أكثر قول من قال هذا أسوأ حالا ممن
الذي لم يرتهن وما شئ أيسر على من يستخف بنمته من أن يسأل صاحب الرهن أن يعيره ياه اما يتخدمه أو
يرهنه فاذا أتى قال لا يخرج من يده فاعتقه فتلف حق المرتهن ولم يجد عند الراهن وفاء (قال الشافعي)
ولا أدري أبرأه يرجع بالدين على الغريم المعتق أم لا (قال الشافعي) فان قال قائل لم أجرت العتق فيه اذا
كان له مال ولم تقل ما قال في عطاء قيل له كل مال لا يجوز عتقه الا لعله حق غيره فاذا كان عتقه ياه يتلف حق
غيره لم أجزه واذا لم يكن يتلف لغيره حقا وكنت أخذ العوض منه وأصير رهنا كهو ففقد ذهب العلة التي
بها كنت مبطلا للعتق وكذلك اذا أدى الحق الذي فيه استيفاء من المرتهن أو أبرأه ولا يجوز الرهن الامقبوضا
وان رهنه رهنا فقبضه هو ولا عدل يرضه على يديه فالرهن مفسوخ والقبض ما وصفت في صدر الكتاب
مختلف قال وان قبضه ثم أعاره ياه أو أجره ياه أو أجزأه أو العدل فقال بعض أصحابنا لا يخرج هذا من الرهن
لانه اذا أعاره ياه ففي شأه أخذه واذا أجره فهو كالأجنبي (١) يؤاجر الرهن اذا أذن له سيده والاجارة للمالك

فإذا كانت المالك فلصاحب الرهن أن يأخذ الرهن لأن الاجارة منفسخة وهكذا نقول (قال الشافعي)
فإن تبايعا على أن يرهنه فرهته وقبض أو رهنه بعد البيع فكل ذلك جائز وإذا رهنه فليس له إخراج
من الرهن فهو كالنسيئة يجوز بيعه عند البيع وعنده (قال الشافعي) فإن تبايعا على أن يرهنه عبدا فإذا هجر
فالبائع بالخيار في فسخ البيع أو إثباته لأنه قد باعه على وثيقة فلم يتم له وإن تبايعا على رهنه فلم يقبضه فالرهن
منسوخ لأنه لا يجوز إلا مقبوضا

(جنابة الرهن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جنى الاجنبي على العبد المرهون جنابة تلتفه أو تلتف بعضه أو تنقصه
فكان لها أرش فمالك العبد الراهن انخضم فيها وإن أحب المرتهن حضوره أو حضره فإذا قضى له بأرض
الجنابة دفع الأرش إلى المرتهن إن كان الرهن على يديه أو إلى العبد الذي على يديه وقيل الراهن إن أحببت
فسله إلى المرتهن قصاصا من حقه عليك وإن شئت فهو موقوف في يديه رهنا أو في يدي من على يديه الرهن إلى
محل الحق (قال الشافعي) لأحسب أحدا يعقل يختار أن يكون من ماله شيء يقف لا يقبضه فينتفع به إلى
محل الدين ولا شيء له بوجه من الوجوه موقوف أو مضمون أن تلف تلف بلا ضمان على الذي هو في يديه وكان
أصل الحق ثابتا كما كان عليه على أن يكون قصاصا من دينه (قال الشافعي) فإن قال الراهن أنا أخذ
الأرض لأن ملك العبد فليس ذلك له من قبل أن ما كان من أرض العبد فهو ينقص من ثمنه وما أخذ من
أرضه فهو يقوم مقام دينه لأنه عوض من دينه والعوض من البدن يقوم مقام البدن إذا لم يكن للمالكه أخذ
بدن العبد فكذلك لا يكون له أخذ أرض بدنه ولا أرض شيء منه (قال الشافعي) وإن جنى عليه ابن المرتهن
فجنابته كجنابة الاجنبي وإن جنى عليه المرتهن فجنابته أيضا كجنابة الاجنبي لأن مالك العبد يجزئ
بين أن يجعل ما يلزمه من ثمن عقل العبد قصاصا من دينه أو يقرره رهنا في يديه إن كان الرهن على يديه وإن
كان موضوعا على يدي عدل أخذ ما يلزمه من عقله فدفع إلى العدل (قال الشافعي) فإن جنى عليه عبد
للمرتهن قبل المرتهن أفد عسلك بجميع الجنابة أو أسلمه بياع فأن فداءه فالراهن بالخيار بين أن يكون الفداء
قصاصا من الدين أو يكون رهنا كما كان العبد وإن أسلم العبد بيع العبد ثم كان ثمنه رهنا كما كان العبد
المجنى عليه (قال الشافعي) وإن جنى عبد المرتهن على عبد الراهن المرهون جنابة لا تبلغ النفس فالقول
فيها كالقول في الجنابة في النفس بخير بين أن يغضبه بجميع أرض الجنابة أو يسلمه بياع فأن أسلمه بياع
ثم كان ثمنه كما وصفت لك (قال الشافعي) وإن كان في الرهن عبدان فعنى أحدهما على الآخر فالجنابة هدر
لأن الجنابة في عتق العبد لا في مال سيده فإذا جنى أحدهما على الآخر فكأنما جنى على نفسه لأن المالك
الراهن لا يستحق إلا ما هو له رهن لغيره فالسيد لا يستحق من العبد الجنابي إلا ماله والمرتهن لا يستحق من العبد
الجنابي أيضا إلا ما هو ملك لمن رهنه وما هو رهن له (قال الشافعي) وإن كان الرهن أمة فولدت ولدا فعنى عليها
ولدها فولدها كعبد السيد لو جنى عليها لأنه خارج من الرهن (قال الشافعي) وإن جنى عبد للراهن على عبده
المرهون قيل له قد ألتف عبداً عبداً وعبداً المتلف كاه أو بعضه مرهون بحق لغيره فيه فأن بالخيار
في أن تفقد عبداً بجميع أرض الجنابة فأن فعلت فأنت بالخيار في أن يكون قصاصا من الدين أو رهنا
مكان العبد المرهون لأن البدل من الرهن يقوم مقامه أو تسلم العبد الجنابي فيباع ثم يكون ثمنه رهنا مكان
المجنى عليه (قال الشافعي) فإن جنى الراهن على عبده المرهون فقد جنى على عبد لغيره فيه حتى برهنه
لأنه يتمتع منه سيده ويبيعه فيكون المرتهن أحق بثمنه من سيده ومن غرمائه فيقال أنت وإن كنت جنيت
على عبداً فجنابته عليك إخراجاً من الرهن أو نقصاً له فأن شئت فأرشد جنابته عليك ما بلغت قصاصا
من دينك وإن شئت فسله يكون رهنا مكان العبد المرهون قال وذلك إذا كان الدين حالاً ما إذا كان إلى

نصفين وأمر بالاحتفاظ
بما لا ينقسم وليس
لوصي أن يودي بما
أوصى به إليه لأن
الميت لم يرض الوصي
إليه الآخر (ولو
قال) فإن حدث
بوصي حدث فقد
أوصيت إلى من أوصى
إليه لم يجز لأنه إنما
أوصى بما لا غيره
(وقال) في كتاب اختلاف
أبي حنيفة وابن أبي
ليلى أن ذلك جائز إذا قال
قد أوصيت إليك بركة
فلان (قال المزني)
رحمه الله وقوله هذا
يوافق قول الكوفيين
والمذنبين والذي قبله
أشبه بقوله (قال الشافعي)
ولا ولاية للوصي في
انكاح بنات الميت
(ما يجوز للوصي أن
يصنعه في أموال
اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه
الله ويخرج الوصي من
مال اليتيم كل ما يلزمه من
زكاة ماله وجنابته وما
لا غناء به عنه من نفقته

أجل فيؤخذ الأرض فيكون رهنا إلا أن يراضيا الجاني الراهن والمرتهن بأن يكون قصاصا (قال الشافعي) وأن كانت الجنابة من أجنبي عدا فإلّا العبد الراهن أن يقتضيه من الجاني إن كان بينهما قصاص وإن عرض عليه الصلح من الجنابة فليس يلزمه أن يصالح وله أن يأخذ القود ولا يبذل مكانه غيره لأنه ثبت له القصاص وليس يمتنع في أخذه القصاص وقال بعض الناس ليس له أن يقتضيه وعلى الجاني أرض الجنابة أحب أكره (قال الشافعي) وهذا القول بعيد من قياس قوله هو يجزئ عتق الراهن إذا أعتق العبد ويسمى العبد والذي يقول هذا القول يقتض للعبد من الحر ويرغم أن الله عز وجل حكم بالقصاص في القتل وسأوى النفس بالنفس ويرغم أن ولي القتل لو أراد أن يأخذ في القتل العمدانية لم يكن ذلك له من قبل أن الله عز وجل أوجب له القصاص إلا أن يشاء ذلك القاتل وولي المقتول فيصطليح عليه (قال الشافعي) فإذا زعم أن القتل يجب فيه بحكم الله تعالى في القتل وكان وليه يريد القتل فتعنه أياه فقد أبطل ما زعم أن فيه حكما ومنع السيد من حقه (قال الشافعي) فإن قال فإن القتل يبطل حق المرتهن فكذلك قد أبطل حق الراهن وكذلك لو قتل نفسه أو مات بطل حق المرتهن فيه وحق المرتهن في كل حال على مالك العبد فإن كان انما ذهب إلى أن هذا أصليهما معا فقد أبطل المقتول على نفسه فأخذ منه ما لا وانما عليه عنده قصاص ومنع السيد مما زعم أنه أوجب له وقد يكون العبد ثمة عشرة دنانير والحق إلى سنة فيعطيه به رجل لرغبته فيه ألف دينار فيقال لمالك العبد هذا أفضل كثير تأخذه فتقضى دينك ويقول ذلك الغريم ومالك العبد محتاج فيزعم فأنزل هذا القول الذي أبطل القصاص لا ينظر للمالك والمرتهن أنه لا يكره مالك العبد على بيعه وإن كان ذلك نظر الهامعا ولا يكره الناس في أموالهم على إخراجها من أيديهم بما لا يريدون إلا أن يلزمهم حقوق الناس وليس للمرتهن في بيعه حق حتى يحل الاجل (قال الشافعي) فإن جنى العبد الرهن جنابة فسيده يجزيه أن يفديه بارش الجنابة فإن فعل فالعبد رهن بماله أو يسلمه يباع فإن أسلمه لم يكف أن يجعل مكانه غيره لأنه انما أسلمه بحق ووجب فيه (قال الشافعي) فإن كان أرض الجنابة أقل من قيمة العبد المسلم فأسلمه فيبيع دفع إلى الجاني عليه أرض جنابته ورد ما بقي من ثمن العبد رهنا (١)

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل رضاه صاحبه فذلك الرهن من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أبا حنيفة كان يقول الرهن بما فيه وقه بطل الدين وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو الرهن من ماله لأنه لم يكن في يدي المرتهن انما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضاه فذلك الرهن في يديه أو في يدي العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا وإن مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي العدل فإن أبا حنيفة كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالحصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقوله ما جعلا فيه واحد (قال الشافعي) وإذا مات الراهن وعليه دين وقدر رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بمن هذا الرهن حتى يستوفي حقه فيه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شركاء فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما بقي له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها نقص وقد قبضها المرتهن فإن أبا حنيفة كان يقول الرهن باطل ولا يجوز وبهذا يأخذ حفظي عنه في كل رهن فاسد وقع فاسد فإصاحب المال أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة وكيف يكون ذلك وانما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان =

وكسوته بالمعروف
وإذا بلغ الحلم ولم يرشد
زوجه وإن احتاج إلى
خادم ومثله يخدم
اشتريه ولا يجمع له
امرأتين ولا جارتين
للوطء وإن اتسع ماله
لأنه لا ضيق في جارية
للوطء فإن أكثر
الطلاق لم يزوج وسرى
والعتق مردود عليه
(قال المزني) رجه
الله هذا آخر ما وصفت
من هذا الكتاب أنه
وضعه بخطه لأعلم أحدا
سمعه منه وسمعه
يقول لو قال أعطوه كذا
ولذا من دنانيري أعطني
دينارين ولو لم يقل من
دنانيري أعطوه ماشاؤا
اتنين

(كتاب الوديعة)

(قال الشافعي) رجه
الله وإذا أودع رجلا
وديعة فأراد سفره فلم
يشتق بأحد يبيعها عنده
فسافر بها برا أو بحرا
ضمن وإن دفعها في منزله
ولم يعلم بها أحد يأنه
على ماله فهلكت ضمن

(التقليس)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أئما رجل أفلس فأدركه الرجل ماله بعينه فهو أحق به (قال الشافعي) وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي أنه سمع يحيى بن سعيد يقول أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز حدثه أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به (أخبرنا) محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب قال حدثني أبو المعتمر بن عمرو بن رافع عن ابن خلد الزرقى وكان قاضيا بالمدينة أنه قال جئنا أبا هريرة رضي الله عنه في صاحب لنا قد أفلس فقال هذا الذي قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم أئما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد به بعينه (قال الشافعي) وبحديث مالك بن أنس وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد وحديث ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر في التقليس تأخذ

ما يبق من الدار رهنا بجميع الدين الذي كانت الدار رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جاز ما حاز أن يكون بيعا جاز أن يكون رهنا والقبض في البع مثل القبض في الرهن لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن وإذا وضع الرجل الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فإن أباحنيقه كان يقول للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لا يبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء والسلطان أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في قياس قوله (قال الشافعي) وإذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الحق فهو فوسفه وكل فإذا حل الحق كان له بيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وإن رضى بأمانته في بيع رهن فقد تحول ملك الرهن لغيره ومن ورثته الذين لم يرضوا أمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنعموا بملكهم من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث ولو كاله يبيعه عن الدين غير الرهن الو كاله لو بطل لم يبطل الرهن وإذا ارتهن الرجل دارا ثم أجزها باذن الراهن فإن أباحنيقه كان يقول قد خرجت من الرهن حين أذن له أن يجزها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) وإذا رهن الرجل دارا ودفعها للمرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكرت كان الكراء للرهن لأنه مال الدار ولا يخرج به هذا من الرهن وإنما منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قصاصا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس المرهون ألا ترى أنه لو باعه دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها ببيع كان السكن والغلة للشري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن يردّها لأن ما أخذ من أصل البيع والكراء والغلة ليسا من أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن رمة الدار كانت رقة الدار الراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حقا لم يجز أن يكون التماس الكراء والسكن إلا للراهن المالك الرقة كما كان الكراء والسكن لا يشتري المالك الرقة في حينه ذلك (قال الشافعي) وإذا ارتهن الرجل ثلث دارا أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبض في البيع جاز أن يكون رهنا وقبض في الرهن وإذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن وأذن له رب الدابة والدار أن ينتفع بالدار والدابة فانتفع بهما لم يكن هذا اخراجه من الرهن وما لهذا ولا خراجه من الرهن وإنما هذا منفعة للراهن ليست في أصل الرهن لأنه شيء يملكه الراهن دون المرتهن وإذا كان شيء يدخل في الرهن فقبض المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن أه

وإذا أودعها غيره وصاحبها حاضر عند سفره ضمن فإن لم يكن حاضرا فأودعها أمينا يودعه ماله لم يضمن وإن تعدى فيها ثم ردها في موضعها فملككت ضمن لخروجه بالتعدى من الأمانة ولو أودع عشرة دراهم فأنفق منها درهمين رده فيها ولو ضمن الدرهم أو دعه دابة وأمره بعلقها وسقيها فأمر من فعل ذلك بها في داره كما يفعل بدوايه لم يضمن وإن بعثها إلى غير داره وهي تسقى في داره ضمن وإن لم يأمره بعلقها ولا بسقيها ولم ينهه فبسيها مدة إذا أتت على مثلها لم تأكل ولم تشرب هلكت ضمن وإن لم تكن كذلك فثلث لم يضمن وينبغي أن يأتي الحاكم حتى يוכל من قبض منه النفقة عليها ويكون ديناً على ربهما أو يبيعهما فإن أنفق على غير ذلك فهو متطوع

وفي حديث ابن أبي ذئب ما في حديث مالك والثوري من جملة التفليس ويتبين أن ذلك في الموت والحياة سواء وحديثاهما ثابتان متصلان وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك ماله بعينه فهو أحق به بيان على أنه جعل لصاحب السلعة إذا كانت سلعته قائمة بعينها نقض البيع الأول فيها إن شاء كما جعل للنشفع الشفعة إن شاء لأن كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه وإن شاء تركه وإن أصاب السلعة نقض في بدنها عواراً وقطع أو غيره وزادت فذلك كله سواء يقال رب السلعة أنت أحق بسلعتك من الغرماء إن شئت لانا إنما نجعل ذلك إن اختاره رب السلعة نقضاً للعقد الأول بحال السلعة الآن قال وإذا لم أجعل لورثة المفلس ولاله في حياته دفعه عن سلعته إذا لم يكن هو يرى الذمة بأدائه عن نفسه لم أجعل لغرمائه أن يدفعوا عن السلعة إن شاءوا وغرمائه يدفعون عنه وما بعد وغرمائه أن يكونوا متطوعين للغريم بما يدفعون عنه فليس على الغريم أن يأخذ ماله من غير صاحب دينه كما لو كان لرجل على رجل دين فقال له رجل أفضيك عنه لم يكن عليه أن يقضي ذلك منه وتبرأ ذمته صاحبه أو يكون هذا لهم لازم فأيأخذهم منهم وإن لم يردوه فهذا ليس لهم بل لازم ومن قضي عليه أن يأخذ المال منهم خرج من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لاله قد وجد عين ماله عند مفلس فإذا منعه إياه فقد منعه ما جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أعطاه شيئاً لا يظلم فيه المعطى والمعطى وذلك أن المعطى لو أعطى ذلك الغريم حتى يجعله ماله من ماله يدفعه إلى صاحب السلعة فيكون عنده غير مفلس بحقه وجبره على قبضه فبما غرماء آخرون دفعوا به عليه فكان قد منعه سلعته التي جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الغرماء كلهم وأعطاه العوض منها والعوض لا يكون إلا ما فات والسلعة لم تنف فقضى ههنا قضاء محال إذ جعل العوض من شيء قائم ثم زاد أن قضى بأن أعطاه ماله لا يسلم له لأن الغرماء إذا جاؤا ودخلوا معه وكانوا أسوته وسلعته قد كانت له منفردة دونهم عن المعطى فجعله يعطى على أن يأخذ فضل السلعة ثم جاء غرماء آخرون فدخلوا عليه في تلك السلعة فإن قال قائل لم أدخل ذلك عليه وهو تطوع به قيل له فإذا كان تطوع به فلم جعلته فيما تطوع به عوض السلعة والمتطوع من لا يأخذ عوضاً ما زدت على أن جعلته له ببيع الإيجوز وغرر الإيفاع (قال الشافعي) وإذا باع الرجل من الرجل بخلافه غراً أو طلع قد استثناه المشتري وقبضه المشتري وأكل التمر ثم أفلس المشتري كان للبائع أن يأخذ حائطه لأنه عين ماله ويكون أسوة الغرماء في حصة التمر الذي وقع عليه البيع فاستهلكه المشتري من أصل الثمن يقسم الثمن على الحائط والتمر فينظر كم قيمة التمر من أصل البيع فإن كان الربع أخذ الحائط بحصته وهو ثلاثة أرباع الثمن وربع بقيمة التمر وهو الربع وانما قيمته يوم قبضه لا يوم أكله لأن الزيادة كانت في ماله ولوقبضه ساهما والمسلطة بحالها ثم أصابته جائحة رجع بحصته من الثمن لأنها أصابته في ملكه بعد قبضه ولو كان باعه الحائط والتمر قد أخضر ثم أفلس المشتري والتمر رطب أو قرا ثم قام أو بسرزاد عن الأخضر كان له أن يأخذه والنخل لأنه عين ماله وإن زاد كما يبيعه الجارية الصغيرة فبأخذها كبيرة زائدة ولو أكل بعضه وأدرك بعضه زائد بعينه أخذ المدرك وتبعه بحصة ما باع من التمر يوم باعه إياه مع الغرماء (قال الشافعي) وهكذا الباع ودياً صغاراً أو نوى قد خرج أو زرعاً قد خرج أو لم يخرج مع أرض فأفلس وذلك كله زائد مدرك أخذ الأرض وجميع ما باعه زائد مدركاً وإذا رجع بحصته من الثمن يوم وقع البيع كما يكون لو اشترى منه جارية أو عبد أحمال صغراً أو مرض فأت في يده أو أعتقه رجع بثمنه الذي اشتراه منه ولو كبر العبد أو صبح وقد اشتراه سقياً صغيراً كان للبائع أخذه جميعاً كبيراً لأنه عين ماله وإن زاد فبفسه منه لامن صنعة الأدميين وكذلك لو باعه فعلة أخذه معلماً ولو كسى المشتري العبد أو وهب له مالا أخذ البائع العبد وأخذ الغرماء مال العبد وليس بالعبد لأنها غيره ومال من مال المشتري لا يملكه البائع ولو كان العبد المبيع يبيع وله مال استثناه المشتري فاستهلك المشتري ماله أو هلك في يد العبد فسواء

ولو أوصى المودع إلى أمين لم يضمن فإن كان غير أمين ضمن فإن انتقل من قرية أهله إلى غير أهله ضمن وإن شرط أن لا يخرجها من هذا الموضع فأخرجها من غير ضرورة ضمن فإن كان ضرورة وأخرجها إلى حرز لم يضمن ولو قال المودع أخرجتها لما غشيتي النار فإن علم أنه قد كان في تلك الناحية نارا وأثر يبدل فالتقول قوله مع يمينه ولو قال دفعتها إلى فلان بأمرك فالتقول قول المودع ولو قال دفعتها إليك فالتقول قول المودع ولو تخولها من خريطة إلى آخرها أو مثل حرزها لم يضمن فإن لم يكن حرزاً لها ضمن ولو أكرهه رجل على أخذها لم يضمن ولو شرط أن لا يرد على صندوق هي فيه فردد عليه كان قد زاده حرزاً ولو قال لم تودعني شيئاً ثم قال قد كنت استودعني شيء

ورجع البائع بالعبد فآخذ منه دون الغرماء وبقية المال من البيع يحاسب به الغرماء ولو باعه حائطا لأعمر
 فيه فأعمر ثم فلس المشتري فان كان الثمر يوم فلس المشتري ما بورا أو غير ما بورا ففسوا والثمر للشري ثم يقال لرب
 النخل ان شئت فالنخل لك على أن تقرر الثمر فيها الى الجداد وان شئت فددع النخل وكن أسوة الغرماء وهكذا
 لو باعه أمة فولدت ثم فلس كانت له الامة ولم يكن له الولد ولو فلس والامة حامل كانت له الامة والجل تبع
 ملكها (١) كما تملك به الامية ولو كانت السلعة أمة فولدت له أولاد قبل افلاس الغريم ثم أفلس الغريم
 رجع بالام ولم يرجع بالأولاد لانهم ولدوا في ملك الغريم وانما نقضت البيع الاول بالفلاس الحادث واختيار
 البيع نقضه لان أصل البيع كان مفسوخا من الاصل ولو كانت السلعة دارا فبنيت أو بقعة فغرس
 ثم أفلس الغريم رددت البائع بالدار كما كانت والبقعة كما كانت حين باعها ولم يجعل له الزيادة لانها لم تكن
 في صفقة البيع وانما هي شئ متميز من الارض من مال المشتري ثم خيره بين أن يعطى قيمة العماره والغراس
 ويكون ذلك له أو يكون له ما كان من الارض لاعماره فيها وتكون العماره الحادثة تباع للغرماء سواء بينهم
 الا أن يشاء الغرماء والغريم أن يقطعوا البناء والغراس ويضمنوا الرب الارض ما نقص الارض القلع فيكون
 ذلك لهم ولو كانت السلعة شيا متفرقا مثل عبيد أو ابل أو غنم أو ثياب أو طعام فاستهلك المشتري بعضه ووجد
 البائع بعضه كان له البعض الذي وجد بحصته من الثمن ان كان نصفا قبض النصف وكان غريبا من الغرماء
 في النصف الباقي وهكذا ان كان أكثر أو أقل قال واذا جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين
 ماله فالبعض عين ماله وهو أفضل من الكل ومن ملك الكل ملك البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من
 ملكه والنقص لا يمنع الملك ولو باع رجل من رجل أرضا ففقر سها ثم فلس الغريم فأبى رب الارض أن
 يأخذ الارض ببقية الغراس وأبى الغريم والغرماء أن يقطعوا الغراس ويسلبوا الارض الى ردها لم يكن
 لرب الارض الا الثمن الذي باع به الارض يحاسب به الغرماء ولو باعه حائطا غير مرفأ فاعمر ثم فلس كان رب
 الارض بالخيار ان شاء أن يأخذ أرضه ويبقى الثمر فيها الى الجداد ان أراد الغريم والغرماء أن يبقوه فيها الى
 الجداد فذلك له وليس للغريم منعه وان أراد أن يدعها ويضرب مع الغرماء بما كان له فعل وكذلك لو باعه
 أرضا بيضاء فزرعها ثم فلس كان مثل الحائط يبيع ثم يثمر النخل فان أراد رب الارض أو رب النخل أن يقبلها
 ويبقى فيها الزرع الى الحصاد والثمار الى الجداد ثم عطلت النخل قبل ذلك بأى وجه ما عطلت بفعل الآدميين
 أو بأمر من السماء أو بآفة سيل ففترق الارض وأبطلها فضمن ذلك من ربحها الذي قبلها لامن المفلس لانه
 عند ما قبلها صار مال كالمالك ان أراد أن يبيع باع وان أراد أن يهب وهب فان قيل ومن أين يجوز أن يملك
 المرء شيئا لا يتم له جميع ملكه فيه لان هذا لم يملكه الذي جعل له أخذه ملكا تاما لانه يحول بينه وبين جوار
 النخل والجريد وكل ما أضرم بثمر المفلس ويحول بينه وبين أن يحدث في الارض بئرا أو شيئا مما يضرب ذلك بزرع
 المفلس قيل له بدلالة قول النبي صلى الله عليه وسلم من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع الا أن يشترطه المشتاع
 فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يملك المشتاع النخل ويملك البائع الثمر الى الجداد قال ولو سلم رب الارض
 الارض للمفلس فقال الغرماء احصد الزرع وبعه بقلوا أعطنا ثمنه وقال المفلس لست أفعل وأنا أدعه الى أن
 يحصد لان ذلك أغنى لى والزرع لا يحتاج الى الماء ولا المؤنة كان القول قول الغرماء في أن يبيع لهم ولو كان
 يحتاج الى السقي والعلاج فقطع رجل للغريم بالاتفاق عليه فأنخرج نفقة ذلك وأسلمها الى من يلى الاتفاق
 عليه وزاد حتى ظن أن ذلك ان سلم سيكتفى لم يكن للغريم ابقاء الزرع الى الحصاد وكان للغرماء بيعه واذا جعل له
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الكل لانه عين ماله فالبعض عين ماله وهو أفضل من الكل ومن ملك الكل ملك
 البعض الا أنه اذا ملك البعض نقص من ملكه والنقص لا يمنع الملك قال ولو كانت السلعة عبدا فأخذ نصف

فهلك ضمن وان شرط
 أن يربطها في كفه
 فأمسكها بيده فتلفت
 لم يضمن ويذه أجره واذا
 هلك وعند ودبعة
 بعينها فهي لربها وان
 كانت بغير عينا مثل
 دنانير أو مالا يعرف
 بعينه حاص رب الودبعة
 الغرماء ولو ادعى رجلان
 الودبعة مثل عبد أو
 بغير فقال هي لأحدهما
 ولا أدري أيكما هو قيل
 لهما هل تدعيان شيئا
 غير هذا بعينه فان قال
 لا أحلف المسودع بالله
 ما يدري أيهما هو
 ووقف ذلك لهما جميعا
 حتى يصطالحا فيه أو
 يقيم أحدهما بينة
 وأبى ما حلف مع
 نكول صاحبه كان له

(١) قوله يملكها كما
 يملك به الامة هكذا في
 التسخ التي بأيدينا وله
 الصواب يملكه بما يملك
 به الامة كما هو واضح
 كتبه محمده

ثمة ثم أفلس الغريم كان له نصف العبد شريكه للغريم وبيع النصف الذي كان للغريم لغرمائه دونه على
المثال الذي ذكرت ولا يردهما أخذ شيئاً لأنه مستوفى ما أخذه ولو زعمت أنه يرد شيئاً ما أخذ جعلت له لو أخذ
الثلث كله أن يرد به ما أخذ بصلته ومن قال هذا فهو هذا خلاف السنة والقياس عليها ولو كانا عدينا أو ثوبين
فباعهما بعشرين فقبض عشرة وبقي من ثمنهما عشرة كان شريكهما بالنصف يكون نصفهما له والنصف
للغرماء ببيع في دينه ولو كانت المسئلة بماله فاقضى نصف الثمن وهلك نصف المبيع وبقي أحداً ثوبين
أو أحد العديين وقبضت بمساواة كان أحق به من الغرماء من قبل أنه عين ماله عنده معدوم والذي قبض من الثمن
انما هو بدل فكيف كان لو كانا قائمين أخذتهما ثم أخذ بعض البدل وبقي بعض السلعة كان ذلك كقيامهما
فان ذهب ذهاباً إلى أن يقول البدل منهما ما فقد أخذ نصف ثمن ذوا نصف ثمن ذوا فهل من شيء يمين ما قلت
غير ما ذكرت قيل نعم أن يكونا جميعاً ثمن ذوا مثل ثمن ذوا مستوي القيمة فيباعان صفقة واحدة ويقبضان
ويقبض البائع من ثمنهما حين ويهلك أحد الثوبين ويجعل بالآخر عيباً فبرده بالنصف الباقي ولا يرد شيئاً
أخذوا يكون ما أخذ من الهالك منهما ولو لم يكونا بهما وكانا رهناء بمائة فأخذت من عينا واحدة فأت أحدهما كان الآخر
رهناء بالعشرة الباقية وكذلك يكون لو كانا قائمين ولا يبيع بعض الثمن عليهما ولكنه يجعل الكل في كليهما والباقي
في كليهما وكما يكون ذلك في الرهن لو كانوا عبيداً رهناء بمائة فأدى تسعين كانوا عبيداً بعشرة لا يخرج منهم
أحد من الرهن ولا شيء منه حتى يستوفى آخر حقه فلما كان البيع في دلالة حكم النبي صلى الله عليه وسلم
موقوفاً فإن أخذ ثمنه والاربع يبعه فأخذه فكان كالمترين قيمته وفي أكثر من حال المترين في أنه أخذه كله
لا يباع عليه كما يباع الرهن فيستوفى حقه ويرد فضل الثمن على مالكة فكان في معنى السنة (قال الشافعي)
في الشر يكف يفسد أحدهما لا يلزم الشر يك الآخر من الدين شيء إلا أن يقصر أنه إذا أنه لا بد منه أوهما معا
فيكون كدين إذا أنه لا بد منه بلا شركة كانت وشركة المفوضة باطله لا شركة الا واحدة

قال الله تبارك وتعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم
فلم يجعل على ذي دين سبيلاً في العسرة حتى تكون الميسرة ولم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مطله ظماً
الا بالغني فإذا كان معسر فهو ليس من عليه سبيل الا أن يوسع وإذا لم يكن عليه سبيل فلا سبيل على إجارته
لان إجارته على بدنه وإذا لم يكن على بدنه سبيل وانما السبيل على ماله لم يكن إلى استعماله سبيل وكذلك لا يحبس
لأنه لا سبيل عليه في حاله هذه وإذا قام الغرماء على رجل فأرادوا أخذ جميع ماله ترك له من ماله قدر ما لا غناء
به عنه وأقل ما يكفيه وأهل يومه من الطعام والشراب وقد قيل ان كان لقسمه جنس أنفق عليه وعلى أهله كل
يوم أقل ما يكفيه حتى يفرغ من قسم ماله وترك لهم نفقتهم يوم يقسم آخر ماله وأقل ما يكفيه من كسوته
في شتاء كان ذلك أوصف فان كان له من الكسوة ما يبلغ ثمناً كثيراً يبيع عليه وترك له ما وصفت لك من
أقل ما يكفيه منها فان كانت ثيابه كلها اغوى إلى مجاوزة القدر اشتري له من ثمنها أقل ما يكفيه مما يلبس أقصد من
هوى مثل حاله ومن تلزمه مؤنته في وقته ذلك شتاء كان أو صيفاً وان مات نقص من ماله قبل الغرماء وحضر قبره
وقبر باقل ما يكفيه ثم اقتسم فضل ماله وبيع عليه مسكنه وخادمه لان له من الخدم بدوا وقد يجد المسكن قال
واذا جنبت عليه جناية قبل التفليس فلم يأخذ أرشها الا بعد التفليس فالغرماء أحق بها منه اذا قبضها
لانها مال من ماله لا ثمن لبعضه ولو وهب له بعد التفليس هبة لم يكن عليه أن يقبلها فلو قبلها كانت لغرمائه
دونه وكذلك كل ما أعطاه أحد من الأتمين متطوعاً فليس عليه قبوله ولا يدخل ماله شيء الا بقوله الا
الميراث فانه لو ورث كان مالكا ولم يكن له دفع الميراث وكان لغرمائه أخذه من يده ولو جنبت عليه جناية عمداً
فكان له الخيار بين أخذ الأرش أو القصاص كان له أن يقتص ولم يكن عليه أن يأخذ المال لانه لا يكون مالكا

(مختصر من كتاب
قسم الشيء وقسم
الغنائم)

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يقسم به
الولاية من جمل المال
ثلاثة وجوه أحدها
ما أخذ من مال مسلم تطهيرا
له فذلك لاهل الصدقات
لا لاهل الفيء والوجهان
الآخران ما أخذ من مال
مشرِك كالأهاليين
في كتاب الله تعالى
وسنة رسوله صلى الله
عليه وسلم وفعله فأخذهما
الغنيمة قال تبارك
وتعالى واعلموا أن ما غنمتم
من شيء فإن الله خمسة
والرسول الآية والوجه
الثاني هو الشيء قال
الله تعالى ما أفاء الله على
رسوله من أهل القرى
الآية (قال الشافعي)
رحم الله فالغنيمة والفيء
يحتعان في أن فيهما معا
الخمس من جميعهما لمن
سماء الله تعالى له في
الآيتين معا سواء ثم
تفترق الأحكام في

للمال الابان يشاء وكذلك لو عرض عليه من جنى عليه المال ولو استهلكه شيأ قبل التفليس ثم صالح منه على شيء بعد التفليس فان كان ما صالح قيمة ما استهلكه بشي معروف القيمة فأراد مستهلكه أن يزيد على قيمته لم يكن عليه أن يقبل الزيادة لأن الزيادة في موضع الهبة فان فلس الغريم وقد شهد له شاهد بحق على آخر فأبى أن يحلف مع شاهده أبطلنا حقه اذا أحلفنا المشهود عليه ولم نجعل للغرماء أن يحلفوا لأنه لا علة الا بعد اليمين فلما لم يكن ما الكالم يكن عليه أن يحلف وكذلك لو ادعى عليه فأبى أن يحلف ورد اليمين فامتنع المفلس من اليمين بطل حقه وليس للغرماء في حال أن يحلفوا الا أنهم ليسوا مالكين الامام ملك ولا علة الا بعد اليمين ولو جنى هو بعد التفليس جناية عمدا أو استهلك مالا كان المجنى عليه والمستهلك أسوة الغرماء في ماله الموقوف لهم بيع أو لم يبيع مالم يقتسموه فاذا اقتسموه نظروا فان كانت الجناية قبل القسم دخل معهم فيما اقتسموا الا حقه لم يقبل يقسم ماله وان كانت الجناية بعد القسم لم يدخل معهم لانهم قد صدقوا ما قسم لهم ونخرج عن ملك المفلس والجناية والاستهلاك دين عليه سواء ولو أن القاضي حجر عليه وأمر بوقف ماله لبيع حتى عبده جناية لم يكن له أن يفديه وأمر القاضي ببيع الجاني في الجناية حتى يوفي المجنى عليه أرشها فان فضل فضل رده في ماله حتى يعطيه غرماءه وان لم يفضل من ثمنه شيء ولم يستوف صاحب الجناية جنيته بطلت جانيته لانها كانت في رقة العبد دون ذمة سيده ولو كان عبد المفلس مجنيا عليه كان سيده التجب له فاذا ثبت الحق عليه وكان الجاني عليه عبدا فله أن يقتص ان كانت الجناية قبل انقصاص وأن يأخذ الأرض من رقة العبد الجاني فان أراد الغرماء ترك القصاص وأخذ المال فليس ذلك لهم لأنه لا علة المال الا بعد اختياره لهم وان كانت الجناية بما لا قصاص فيه انما فيه الأرض لم يكن لسيد العبد عفو الأرض لانه مال من ماله وجب له بكل حال فليس له هبته وهو مردود في ماله يقضى به عن دينه واذا باع الرجل من الرجل الحنطة أو الزيت أو السمن أو شيأ مما يكال أو يوزن فخلطه بعشله أو خلطه بارد آمنه من جنسه ثم فلس غريمه كان له أن يأخذ متاعه بعينه لانه قائم كما كان ويقاسم الغرماء بكيل ماله أو وزنه وكذلك ان كان خلطه فمادونه ان شاء لانه لا يأخذ فضلا انما يأخذ نقصا فان كان خلطه بما هو خير منه ففيها قولان أحدهما أن لا يسيل له لانه لا اتصل الى دفع ماله اليه الا اذا اعمل غريمه وليس لنا أن نعطيه الزيادة وكان هذا أصح القولين والله أعلم به أقول قال ولا يشبه هذا الثوب يصبغ ولا السويق يلبث الثوب يصبغ والسويق يلبث متاعه بعينه فيه زيادة مختلطة فيه وهذا اذا اختلط انقلب حتى لا توجد عين ماله الا غير معروفة من عين مال غيره وهكذا كل ذائب والقول الثاني أن ينظر الى قيمة غسله وقيمة العسل المخلوط به متبزين ثم يخير البائع بان يكون شريكاً بقدر قيمة غسله من عسل البائع ويترك فضل كيل غسله أو يدع ويكون غريماً كأن غسله كان صاعاً يسيراً ودينارين وعسل شريكه كان صاعاً يسيراً أربعة دنانير فان اختار أن يكون شريكاً بثلاثي صاع من غسله وعسل شريكه كان له وكان تاركاً لفضل صاع ومن قال هذا قال ليس هذا ببيع انما هو اذ ضيعت من مكيلة كانت له ولو باعه حنطة فطعمها كان فيها قولان هذا أشبه ما عندي والله أعلم به أقول وهو أنه أن يأخذ الدقيق ويعطى الغرماء قيمة الطحن لانه زائد على ماله وكذلك لو باعه ثوباً بفضله كان له ثوبه وللغرماء ضعفه يكونون شركاء بما زاد الصبغ في قيمة الثوب وهكذا لو باعه ثوباً بفضله كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء ما زاد الحياطة وهكذا لو باعه اياه فقصره كان له أن يأخذ ثوبه وللغرماء بعد ما زاد القصارة فيه فان قال قائل فأنت تزعم أن الغاصب لا يأخذ في القصارة شيئاً لانها أثر قلنا المفلس مخالف للغاصب من قبل أن المفلس انما يعمل فيما عاك ويحلف له العمل فيه والغاصب عمل فيما لا عاك ولا يحلف له العمل فيه ألا ترى أن المفلس يشتري البقعة فيسئها ولا يهدم بناؤه ويهدم بناء الغاصب ويشتري الشيء فيبيعه فلا يرد به ويرد بيع الغاصب ويشتري العبد فيعتقه ولا يغير عتقه ولا يغير عتق الغاصب (نال الشافعي) ولو كانت المسئلة بماله فافلس الرجل وقد قصر الثوب قصاراً وعاطه خياط

الاربعة الاخماس بما بين الله تبارك وتعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وفي فعله فانه قسم اربعة أنحاس الغنمة على ما صفت من قسم الغنمة وهي الموقوف عليها بالحييل والركاب لمن حضر من غنى وفقير والسبي هو ما لم يوجف عليه يجبل ولا ركاب فكانت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قرى عربية أفاء الله عليه أربعة أنحاسها رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة دون المسلمين يضعه حيث أراه الله تعالى قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه حيث اختصم اليه العباس وعلى رضى الله عنهم في أموال النبي صلى الله عليه وسلم كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه يجبل ولا ركاب فكانت رسول الله صلى الله

عليه وسلم خاصة دون
المسلمين فكان يتفق
منها على أهله نفقة سنة
فما فضل جعله في
الكراع والسلاح عتة
في سبيل الله ثم توفي
رسول الله صلى الله
عليه وسلم فوليا أبو بكر
بمثل ما وليا به رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثم وليا عمر بمثل ما وليا
به رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبو بكر
فوليتكما على أن
تعلما فيما بعت ذلك فان
عجزتما عنها فادفعاهما
إلى أكتفيكما (قال
الشافعي) وفي ذلك دلالة
على أن عمر رضي الله
عنه حكى أن أبا بكر
وهو أمضيا ما بقي من
هذه الاموال التي
كانت بيد رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ما رأيا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعمل به فيها وأنه لم
يكن لهما ما لم يوجف
عليه من الشيء ما لتي
صلى الله عليه وسلم
وأنهما فيه أسوة للمسلمين

أوصبه صباغ باجرة فاختر صاحب الثوب أن يأخذ ثوبه أخذه فان زاد عمل القصار فيه خمسة دراهم وكانت
اجارته فيه درهما أخذ الدرهم وكان شريكه في الثوب لصاحب الثوب وكان صاحب الثوب أحق به من
الغرماء وكانت الأربعة الدراهم للغرماء شركاء بها للقصار وصاحب الثوب وإن كان عمله زاد في الثوب
درهما واجارته خمسة دراهم كان شريكه لصاحب الثوب بالدرهم وضرب مع الغرماء في مال القفل بأربعة
دراهم ولو كانت تزيد في الثوب خمسة دراهم والاجارة درهم أعطينا القصار درهمين يكون به شريك في
الثوب والغرماء أربعة يكونون به في الثوب شركاء فان قال قائل كيف جعلته أحق باجارته من الغرماء في
الثوب فأنما جعلته أحق بها إذا كانت زائدة في الثوب فنعها صاحب الثوب لم يكن للغرماء أن يأخذوا
ما زاد عمل هذا في الثوب دونه لأنه عين ماله فان قالوا فما بالها إذا كانت أزيد من اجارته لم تدفعها إليه كلها
وإذا كانت أنقص من اجارته لم تقسم به عليها كجعلها في البيوع قلنا إنما ليست بعين بيع يقع
فاجعلها هكذا وإنما كانت اجارته من الاجارات لزمت الغريم المستأجر فلما وجدت تلك الاجارة فأنما جعلته
أحق بها لأنهم من اجارته كالرهن له ألا ترى أنه لو كان له رهن يسوي عشرة بدرهم أعطيته منه درهما
والغرماء تسعة ولو كان رهن يسوي درهما بعشرة دراهم أعطيته منه درهما وجعلته بحاص الغرماء تسعة
فان قال فما باله يكون في هذا الموضع أولى بالرهن منه بالبيع قلت كذلك تزعم أنت في الثوب يخبطه الرجل
أو يغسله أن يحبس عنه صاحبه حتى يعطيه أجره كما يكون له أن يحبس في الرهن حتى يعطيه ما فيه لأن
له فيه عملا قائما فلا يسلمه إليه حتى يوفيه العمل فان قال قائل فأتقول أنت قلت لأجعل له حبسه
ولا لصاحب الثوب أخذه وأمر ببيع الثوب فأعطى كل واحد منهم ما حقه إذا أفلس فان أفلس صاحب
الثوب كان الخياط أحق بما زاد عمله في الثوب فان كانت اجارته أكثر مما زاد عمله في الثوب أخذ ما زاد
عمله في الثوب لأنه عين ماله وكانت بقية الاجارة ديناً على الغريم يحاص به الغرماء وإن لم يفلس وقد عمل
له ثوب فلم يرض صاحب الثوب بكيونة الثوب في يد الخياط أخذ مكانه منهما حتى يقضى بينهما بما وصفت
أو يباع عليه الثوب فيعطى الخياط اجارته من غنه وبه أقول والقول الثاني أنه غريم في اجارته لأن ما عمل
في الثوب ليس بعين ولا شيء من ماله زائد في الثوب إنما هو أثر في الثوب وهذا يتوجه قال وإذا استأجر
الرجل أجيرا في حانوت أو زرع أو شجر باجارة معلومة ليست مما استأجره عليه ما يمكنه طعمام مضمون وما
يذهب أو ورق أو استأجر حانوتا يبيع فيه برا أو استأجر رجلا يعلم عبدا أو يرعى له غنما أو يروض له بعيرا ثم
أفلس فالأجير أسوة الغرماء من قبل أنه ليس لواحد من هؤلاء الاجراء شيء من ماله مختلط بهم إذا زائد فيه
كزيادة الصبغ والقصار في الثوب وهو من مال الصباغ وزيادة الخياط في الثوب من مال الخياط وعمله وكل
شيء من هذا غير ما استأجر عليه وغير شيء قائم فيما استأجر عليه ألا ترى أن قيمة الثوب غير مصبوغ وقيمت
مصبوغا وقيمته غير مخيط وغير مصبوغ وقيمته مخيطا ومقصورا معروفة حصته زيادة العامل فيه وليس في الثياب
التي في الحانوت ولا في الماشية التي ترعى ولا في العبد الذي يعلمه شيء قائم من صنعة غيره فيعطى ذلك صنعة أو
ماله وإنما هو غريم من الغرماء ألا ترى أنه لو تولى الزرع كان الزرع والماء والارض من مال المستأجر وكانت
صنعة فيه إنما هي القاء في الارض ليست بشيء زائد فيه والزراعة فيه بعد شيء من قدر الله عز وجل ومن مال
المستأجر لا صنعة فيها لا جبر ألا ترى أن الزرع لو هلك كانت له اجارته والثوب لو هلك في يديه لم يكن له
اجارته لأنه لم يسلم عمله إلى من استأجره ولو تشارك رجل من رجل أرضا واشترى من آخر ما ثم زرع الارض
بيذره ثم فليس الغريم بعد الحصاد كان رب الارض ورب الماء شريكين للغرماء وليس بأحق بما يخرج من
الارض ولا بالماء وذلك أنه ليس لهما فيه عين مال الحب الذي نعام من مال الغريم لأن مالهما فان قال
قائل فقد نعاما به هذا وفي أرض هذا قلنا عين المال للغريم لهما والماء مستهلك في الارض والزرع

وكذلك سيرتهما وسيرة
من بعدهما وقدمضى
من كان ينسحق عليه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم أعلم أحدا
من أهل العلم قال ان
ذلك لورثتهم ولا خالف
في أن يجعل تلك
التفقات حيث كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يجعل فضول
غلات تلك الاموال
فيما فيه صلاح للاسلام
وأهله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يتقسم ورثتي دينارا
ما ركت بعد نفقة أهلي
ومؤنة عاملي فهو صدقة
قال فاصار في أيدي
المسلمين من فيهم يوجب
عليه نفسه حيث قسمه
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأربعة أخماسه
على ما سأينته وكذلك
ما أخذ من مشرك من
جزية وصلح عن أرضهم
أو أخذ من أموالهم اذا
اختلفوا في بلاد المسلمين
أومات منهم ميث
لا وارث له أو ما أشبهه
(١) قوله ولو كان الثمن
لبعض ما اشتري الخ
كذا بالاصل وتأمل اه
مصححه

عين موجودة والارض غير موجودة في الزرع وتصرفه فيها ليس بكنينة منها فيه فنعطيه عين ماله ولو غنى رجل
فقال أحق جعلهما أحق بالطعام من الغرماء دخل عليه أنه أعطاهما غير عين ماله ما ثم أعطاهما معا عطاء محالا فان
قال قائل فما الحال فيه قلنا ان زعم أن صاحب الزرع وصاحب الارض وصاحب الماء شركاء فكم يعطى
صاحب الارض وصاحب الماء وصاحب الطعام فان زعم أنه لهما حتى يستوفيا حقهما فقد أبطل حصة
الغرماء من مال الزارع وهو لا يكون أحق بذلك من الغرماء لا بعد ما بفلس الغرماء فالغرماء هم فليس وهذه
حنطه ليست فيها أرض ولا ماء ولو أفلس والزرع بقل في أرضه كان لصاحب الارض أن يخاص الغرماء
بقدر ما أقامت الارض في يدى الزارع إلى أن أفلس ثم يقال للفلس وغرمائه ليس لك ولا لهنم أن تستمتعوا
بأرضه وله أن يفسخ الاجارة الآن الآن تطوعوا فنفذوا له اجارة مثل الارض إلى أن يحصد الزرع فان
لم تفعلوا فافعلوا عنه الزرع الآن يتطوع بتركه لكم وذلك أنا نجعل التفليس فسخا للبيع وفيه خلا الاجارة
ففي فسخنا الاجارة كان صاحب الارض أحق بها الآن يعطى اجارة مثلها لان الزارع كان غير متعبد قال
ولو باع رجل من رجل عبدا فرهنه ثم فليس كان المرتهن أحق به من الغرماء يباع له منه بقدر حقه فان بقي
من العبد بقية كان البائع أحق بها فان قال قائل فاذا جعلت هذا في الرهن فكيف لم تجعله في القسارة
والغسالة كالرهن فجعله أحق به من رب الثوب قيل له لا تفرقهما فان قال قائل وأين يفرقان قلنا القسارة
والغسالة شيء يزيد القصار والغسل في الثوب فاذا أعطيناها اجارته والزيادة في الثوب فقد أوفيناها ماله بعينه
فلانعطيه أكثر منه في الثوب ونجعل ما بقي من ماله في مال غريمه قال ولو هلك الثوب عند القصار أو انحطاط
لم تجعل له على المستاجر شيئا من قبل أنه انما هو زبانية يخذلها في لم يوفها رب الثوب لم يكن له والرهن مخالف
لهذا ليس بزيادة في العبد ولكنه ايجاب شيء في رقبته يشبه البيع فان مات العبد كان ذلك في ذمة مولاه
الراهن لا يبطل عتق العبد كما تبطل الاجارة بهلاك الثوب فان قال فقد يجتمعان في موضع ويقترقان في
آخر قيل نعم فجميع بينهما حيث اجتماعا ونفريق بينهما حيث افتراقا لا ترى أنه اذا رهن العبد فجعلنا المرتهن
أحق به حتى يستوفي حقه من البائع والغرماء فقد حكمنا له فيه ببعض حكم البيع ولومات العبد ردونا
المرتهن بحقه ولو كان هذا حكم البيع بكما لم يرد المرتهن بشئ فانما جعنا بينه وبين البيع حيث اشتبه
وفرقتا بينهما حيث افترقا ولو استأجر رجل أرضا فقبض صاحب الارض اجارتها كلها وبقي الزرع فيها
لا يستغنى عن السقي والقيام عليه وفلس الزارع وهو الرجل قيل لغرمائه ان تطوعتم بأن تنفقوا على الزرع
الى أن يبلغ ثم تبعوه وتأخذوا نفقتهم مع ما لكم فذلك لكم ولا يكون ذلك لكم الا بان رضاه رب الزرع
المفلس فان لم يرضه فستتم أن تطوعوا بالقيام عليه والنفقة ولا ترجعوا بشئ فعلتم وان لم تسأوا وشتتم فيبعوه
بحاله تلك لا تجبرون على أن تنفقوا على ما لا تريدون قال وهكذا لو كان عبد فرض بيع مريض بالجماله وان
قل عنه قال واذا اشتري الرجل من الرجل عبدا أو دارا أو متاعا أو شيئا ما كان بعينه فلم يقبضه حتى
فلس البائع فالمشتري أحق به بما باعه يلزمه ذلك ويلزم له كره أو كره الغرماء ولو اشتري منه شيئا موصوفا من
ضرب السلف من رقيق موصوفين أو ابل موصوفة أو طعام أو غيره من يبيع الصفة ودفع اليه الثمن كان أسوة
الغرماء فيما له وعليه ولو كان الثمن لبعض (١) ما اشتري من هذا عبدا بعينه أو دارا بعينها أو شيئا بعينه باطعام
موصوف الى أجل أو غيره كان البائع للدار المشتري بها الطعام أحق بداره لانه بائع مشتري بخارج
من بيعه وكذلك لسلف في الطعام فضة مصوغة معروفة أو ذهب أو دنانير أو عيانتها فوجدتها غائبة يقر بها
الغرماء أو البائع كان أحق بها فان كانت مما لا يعرف أو استهلكته فهو أسوة الغرماء واذا اكترى الرجل
من الرجل الدار ثم فليس المكبرى فالكراء ثابت الى مدته ثبوت البيع مات المفلس أو عاش وهكذا قال
بعض أهلنا حينئذ في الكراء وزعم في الشراء أنه اذا مات فانتهاه أسوة الغرماء وقد خالفنا غير واحد من
الناس في الكراء ففسخه اذا مات المكبرى أو المكبرى لان ملك الدار قد تحول لغير المكبرى والمنفعة قد

هذاما أخذته الولادة من
المشركين فالجس فيه
ثابت على من قسمه الله
له من أهل الجس
الموجف عليه من الغنية
وهذا هو المسمى في
كتاب الله تبارك وتعالى
السبي وفتح في زمان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فتوح من قرى
عربية وعددها الله رسوله
قبل فتحها فامضاهما
النبي صلى الله عليه وسلم
لمن سماها الله ولم
يجبس منها ما جس
من القرى التي كانت
له صلى الله عليه وسلم
ومعنى قول عمر لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
خاصة يريد ما كان يكون
للوجفين وذلك أربعة
أنجاس فاستدلنا
بذلك أن جس ذلك
كنمس ما أوجف عليه
لأهله وجملة التي عمارته
الله على أهل دينه من
مال من خالف دينه

(باب الأنفة إل)

(قال الشافعي) رجه
الله ولا يخرج من رأس

نحو لتغير المكثري وقال ليس الكراء كالبيع ألا ترى أن الرجل يكثري الدار فتم جفلا يلزم المكثري
أن ينسها ويرجع المكثري عما بقي من جهة الكراء ولو كان هذا بيعا لم يرجع بشئ فيثبت صاحبه والله يرجعنا
وأياه الكراء لا تضعف لأننا نفرد به دون غيرنا في مال المفلس وإن مات يجهله للمكثري وأبطل البيع فلم يجهله
البائع ولو فرق بينهما لكان البيع أولى أن يثبت للبائع من الكراء للمكثري لأنه ليس بملك تام وإذا جعنا الجس
بينهما لم ينسخ له أن يفقرق بينهما قال وإذا تكاثر الرجل من الرجل حل طعامه إلى بلد من البلدان ثم أفلس
المكثري أو مات فكل ذلك سواء يكون المكثري أسوة الغرماء لأنه ليس له في الطعام صنعة ولو كان أفلس قبل
أن يحمل الطعام كان له أن ينسخ الكراء لأنه ليس للمكثري أن يجهله من ماله شيئا دون غرمائه ولا أجبر
المكثري أن يأخذ شيئا من غريم المفلس إلا أن يشاء غرمائه ولو حله بعض الطريق ثم أفلس كان له بقدر
ما حله من الكراء بحسب ما به الغرماء وكان له أن ينسخ الحولة في موضعه ذلك إن شاء أن كان موضح لايملك
فيه الطعام مثل العجيرة أو ما أشبهها وإذا تكاثر النفر الأبل بأعيانهم من الرجل فثبت بعض أبلهم لم يكن على
المكثري أن يأنيه بأبل بدلها فإذا كان هذا هكذا فلو أفلس المكثري ومات بعض أبلهم لم يرجع على أصحابه
ولا في مال المكثري بشئ إلا عما بقي مما دفع إليه من كرائه يكون فيه أسوة الغرماء وتكون الأبل التي اكثرت
على الكراء فإذا انقضت كانت مالا من مال المكثري المفلس ولو كانوا تكاثر وأمنه حولة مضمونة على غير أبل
بأعيانها يدفع إلى كل رجل منهم أبل بأعيانها كان له نزعهما من أيديهم وأبداهم غيرهما فإذا كان هذا
هكذا الحقهم في ذمته مضمونا عليه فلو ماتت أبل كان يحمل عليها واحد منهم فأفلس الغريم كانوا جميعا أسوة
فيما بقي من الأبل بقدر حولتهم لأنهم مضمونة في ماله لا في أبل بأعيانها فيكون إذا هلك لم يرجع وإن كان
معهم غرماء غيرهم من غرمائه بأى وجه كان لهم الدين عليه ضرب هؤلاء بالحولة وهؤلاء بدوتهم وحاصوهم
وإذا اكثري الرجل من الرجل الأبل ثم هرب منه فاقى المتكاري السلطان فأقام عنده البيعة على ذلك
فإن كان السلطان ممن يقضى على الغائب أحلف المتكاري أن يحقه عليه لثابت في الكراء ما يبرأ منه بوجه
من الوجوه وسمى الكراء والحولة ثم تكاثر على الرجل كما يبيع له في مال الرجل إذا كانت الحولة مضمونة
عليه وإن كانت الحولة أبل بأعيانها لم يتكاريه عليه وقال القاضي للمكثري أنت بالخيار بين أن تكثري من
غيره وأردك بالكراء عليه فغرمته أم أمركه لا في مال الأبل أو لم يكفها ويخرج ذلك منطوقا به غير
مجبور عليه وأردك به على صاحب الأبل ديناً عليه وما أعلف الأبل قبل قبضه القاضي فهو متعلق به وإن
كان الجمل فضل من أبل باع عليه وأعلف أبله إذا كان ممن يقضى على الغائب ولم يأمر أحدًا بتنق عليه ولم
يفسخ الكراء أعما يفعل هذا إذا لم يكن له فضل أبل قال وإذا باع عليه فضلا من أبله أو ماله سوى الأبل ثم
جاء الجمل لم يرد ببيعته ودفع إليه ماله وأمره بالنفقة على أبله قال والاحتياط لمن تكاثر من جبال أن
يأخذ به كل رجلا نفقة ويجوز أمره في بيع ما رأى من أبله ومتاعه فيعلف أبله من ماله ويجعله مصدقا
فيما إذا كان على أبله وعلفها به لازمه ذلك ويجعله لا يفسخ وكالته فإن غاب قام بذلك الوكيل قال وإذا تكاثر
القوم من الجبال أبل بأعيانها ثم أفلس فلكل واحد منهم أن يركب أبله بأعيانها ولا يتابع حتى يستوفوا
الحولة وإن كانت بغير أعيانها ودفع إلى كل إنسان بهير ادخل بعضهم على بعض إذا ضاقت الحولة كما يدخل
بعضهم على بعض في سائر ماله حتى يتساووا في الحولة ودخل عليهم غرماء الذين لا حولة لهم حتى يأخذوا
من أبله بقدر مالههم وأهل الحولة بقيمة حولتهم ومن أصدق امرأة عبدا بعينه فقضته أولم تقبضه ثم أفلس
فهولها وكذلك لو باعه أو تصدق به صدقة محرمة وكذلك لو أقر أنه غصبه أياه أو أقر أنه له فإن وهبه لرجل
أو نخله أو تصدق به صدقة غير محرمة فلم يقبضه الموهوب له حتى فليس فليس له دفعه إليه ولا الموهوب له قبضه
فإن قبضه بعد وقف القاضي ماله كان مردودا لأن ملك هذا لا يتم إلا بالقبض من الهبة والصدقة والفعل

واذا أفلس الغريم بمال القوم قد عرفه الغريم كله وعرف كل واحد من الغرماء الكل واحد منهم فدفع الى غرمائه ما كان له قل أو كثر فان كانوا ابتاعوا ما دفع اليهم من ماله بمالههم عليه أي برؤه بمالههم عليه حين قبضوه منه فهو يرى ببلغ ذلك من حقوقهم ما بلغ قليلا كان أو كثيرا ولكل واحد منهم من ذلك المال بقدر ماله على الغريم فلصاحب المائتين سهمان ولصاحب المائة سهم وان كان دفعه اليهم ولم يتبایعوه ولم يبرؤه وبقي عليه ما لا يبلغه عن ماله فهذا لا يبيع لهم ولا رهن فان لم يكن يبيع فجاء غرماء آخرون دخلوا معهم فيه وكذلك لو كان انما أفلس بعد دفعه اليهم والمال ماله بحاله الا أنهم ضمانون له بقبولهم اياد على الاستيفاء فان لم يفت استوف فيه البيع ودخل من حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمنهم قيمة بالخيار بين أن يكون له جميع ما يبيع به بقبضونه ومن حدث من غرمائه داخل عليهم فيه أو يضمنهم قيمة المال ان كان فان يقاصهم من دينه وما كان قائما به منه فالبيع مردود فيه الا أن يكون وكلهم يبيعه فيجوز عليه البيع كما يجوز على من وكل يبيع وكيله واذا يبيع مال المفلس لغرماء أقاموا عليه بينة ثم أفاد بعد ما لا واستحدث دينافقام عليه أهل الدين الآخرو أهل الدين الاول ببقايا حقهم وكلهم فيما أفاد من مال سواء قدعهم وحديثهم وكل دين اذا نه قبل يحجر عليه القاضي لزمه يضرب فيه كل واحد منهم بقدر ماله عليه وهكذا لو جرح عليه القاضي ثم باع ماله وقضى غرماءه ثم أفاد ما لا وادان دينه كان الاولون والآخرون من غرمائه سواء في ماله وليس يحجور عليه بعد الجرح الاول ويبع المال لانه لم يحجر عليه لسفه انما جرح في وقت لبيع ماله فاذا مضى فهو على غير الجرح قال ولو كانت المسئلة بماله واحضره غرماء كانوا غيباد ايتوه قبل تفليسه الاول أدخلنا الغرماء الذين ايتوه قبل تفليسه الاول في ماله الاول على الغرماء الذين اقتسموا ماله بقدر ما لكل واحد عليه ثم أدخلنا هؤلاء الذين كانوا والآخرون المتدخل هؤلاء عليهم والغرماء الآخرون معافي المال المستحدث الذي فلسنا فيه الثانية بقدر ما بقي لا وثلك وما هؤلاء عليه سواء واذا باع الرجل الرجل السلعة وقبضها المشتري على أنهم بالخيار ان لا ناقلس البائع أو المشتري أوهما قبل الثلاث فذلك كله سواء ولهما اجازة البيع ورده ولا يهما شاء رده وانما زعمت أن لهما اجازة البيع لانه ليس ببيع حادث ألا ترى أنهم ما لم يتكلموا في البيع برده لا اجازة حتى تمضي الثلاث باز ولو لم يختارا ولم يردا ولا واحد منهم ما حتى تمضي الثلاث كان البيع لازما كالبيع بلا خيار قال ومن وجد عين ماله عنده مفلس كان أحق به ان شاء وسواء كان مفلسا فتركه أو أراد الغرماء أخذه أو غير مفلس لانه لا يلحقه الا ان يشاء فلا أجبره على ملك ما لا يشاء الميراث فله ولو ورث شيئا فرد لم يكن له وكان للغرماء أخذه كما يأخذون سائر ماله ولكل واحد منهم اجازة البيع ورد في أيام الخيار أحب ذلك الغرماء أو كرهوا لان البيع وقع على عين فيها خيار قال ولو أسلف رجل في طعام أو غيره بصفة فجعلت وفلس فأراد أخذه دون الصفة لم يكن له اذا لم يرض ذلك الغرماء لانه يأخذ ما لم يشتر قال ولو أعطى خيرا مما أسلف عليه فان كان من غير جنس ما أسلف عليه لم يكن عليه أخذه وان أراد ذلك الغرماء لان الفضل هبة وليس عليه أن يتهب ولهم أن يأخذوا من الغريم ما عليه بعينه وان كان من جنس ما أسلف عليه لزمه أخذه اذا رضى ذلك الغرماء وان كره لانه لا ضرر عليه في الزيادة وذلك في العبيد وغيرهم مما لا تكون الزيادة بخالفه غير الزيادة خلافا لا تصلح الزيادة لما يصلح له النقص

(باب كيف ما يبيع من مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ينبغي للحاكم اذا أمر بالبيع على المفلس أن يجعل أميناً يبيع عليه ويأمر المفلس بحضور البيع أو التوكيل بحضوره ان شاء وأمر بذلك من حضر من الغرماء فان ترك

ذلك

الغنية قبل الخس شيء غير السلب للقاتل قال أبو قتادة رضي الله عنه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين قال فلما التقينا كانت للسلميين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علل رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتته من ورائه فضربت به على جبل عاتقه ضربة فأقبل على قصمى ضمة وجدت من هارج الموت ثم أدركه الموت فارسلني فلحقته عرف قال ما بال الناس قلبت أمر الله ثم ان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فمقت فقلت من شهد لي ثم جلست يقول وأقول ثلاث مرات فقال صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فانتصمت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله

ذلك المبيع عليه والمبيع له أو بعضهم باع الأمين وما يباع من مال ذي الدين ضربان أحدهما رهون
قبل أن يقام عليه والاخر غير رهون فاذا باع المرهون من ماله دفع ثمنه الى المرتهن ساعة يبيعه اذا كان قد
أثبت حقه عند الحاكم وحلف على ثبوت حقه فان فضل عن رهنه شيء وقفه وجيع ما باع مما ليس به
حتى يجتمع ماله وغرمائه فيقرق عليهم قال واذا باع لرجل رهنه فمجز عن مبلغ حقه دفع اليه مانص من
ثمن رهنه وكان فيما بقي من حقه أسوة الغرماء ولو كان ذوالدين رهن غريمه رهنًا فلم يقبضه المرتهن حتى قام
عليه الغرماء كان الرهن مفسوخا وكان الغرماء فيه أسوة وكذلك لو رهنه رهنا وقبضه ثم فسخته صاحب الحق
أو رهنه رهنا فاسد ابوجه من الوجوه لم يكن رهنا وكان فيه أسوة الغرماء ولو رهنه رجلين معا كانا كالرجل
الواحد ولو رهنه رجلا فقبضه ثم رهنه آخر بعده فأعطى الأول جميع حقه وبقيت من ثمن الرهن بقية لم يكن
للاخر فيها الا ما سائر الغرماء لانه لا يجوز له أن يرهن الا خشيًا قدر رهنه فصا غير جائز الامر فيه قال ولو
رهن رجل رهنا فلم يقبضه المرتهن وأفلس الرجل الراهن فالرهن مفسوخ وكل رهن مفسوخ بوجه فهو
مال من مال المفلس ليس أحد من غرمائه أحق به من أحد هم فيه معا أسوة قال ولا يجوز رهن الثرفي
رؤس النخل ولا الزرع قائما لانه لا يقبض ولا يعرف ويجوز بعد ما تحدد ويحدد فقبض

(باب ماجاء فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله ولا ينبغي للعالم أن يأمر من يبيع مال الغريم حتى يحضره وبمحضر من حضر من غرمائه فبمسألتهم فيقول ارتضوا عن أضع عن مائة على غريمكم لكم حتى أفرقه عليكم وعلى غريم أن كان له حق معكم فإن اجتمعوا على ثقة لم يعدوا واجتمعوا على غير ثقة لم يقبله لأن عليه أن لا يولي الاثقة لأن ذلك مال الغريم حتى يقضى عنه ولو فضل منه فضل كان له ولو كان فيه نقص كان عليه ولعله يطرأ عليه دين لغريمه بعض من لم يرض بهذا الموضوع على يديه وإن تفرقوا فعدوا إلى ثقتين ضمهما قال وكذلك أكثر إذا قبلوا ولم يكن منهم أحد يطلب على ذلك جعلاً وإن طلبوا جعله إلى واحد ليكون أقل في الجعل وإن كان عليه أن يختار خيرهم لهم ولغائب أن كان معهم ويقول للغرماء احضروهم فأحصوا أو وكلا من شئتم ويقول ذلك للذي عليه الدين وطلب أن يكون الموضوع على يده المال ضماناً بأن بسلفه سلفاً حالاً فإن فعل لم يجعله أمانة وهو يجد السبيل إلى أن يكون مضموناً وإن وجد ثقة ملياً ضمنه ووجد أوثق منه لا ضمنه دفعه إلى الذي ضمنه وإن لم يدعوا إلى أحد أو دعوا إلى غير ثقة اختارهم قال وأحب إلى قمين ولي هذا أن يرزق من بيت المال فإن لم يكن لم يجعل له شيئاً حتى يشارطوه هم فإن لم يتفقوا الجهد لهم فلم يعطه شيئاً وهو يجد ثقة يقبل أقل منه وهكذا يقول لهم فبين يصنع على ما يباع عليه عن يزيد وفي أحد أن كاله منه طعماً ما وأنقله إلى موضع يسوق وكل ما فيه صلاح المبيع أن جاء به المال أو هم عن يمين ذلك لم يدخل عليهم غيرهم وإن لم يأتوا استأجر عليه من يكفيه بأقل ما يجدد وإذا بيع مال الفلاس لغريم بعينه أو غرماء بأعيانهم فسواءهم ومن ثبت معهم حقاً عليه قبل أن يقسم المال ولا ينبغي أن يدفع من ماله شيئاً إلى من اشتراه إلا بعد أن يقبض منه الثمن وإن وقف على يدي عدل أو يدي البائع حتى يأتي المشتري بالثمن فهلك فن مال الفلاس لا ضمنه المشتري حتى يقبضه فإن قبضه المشتري مكانه ولم يعلم البائع ثم هرب أو استهلكه فأفلس فذلك من مال الفلاس لأن مال أهل الدين وكذلك أن قبض العدل عن ما اشتري أو بعضه فلم يدفعه إلى الغرماء حتى هلك فن مال الفلاس لا يكون من مال الغرماء حتى يقبضوه والعهد فيماباع على الفلاس لأنه يبيع له ملكه في حق رزمة فهو يبيع له وعليه وأحق الناس بأن تكون العهدة عليه مال المال المبيع ولا ضمن القاضي ولا أمينه شيئاً ولا عهدة عليهم ولا على واحد منهم ما وإن بيع للغريم من مال الفلاس شيء ثم استحق رجوعه في مال الفلاس

وسلب ذلك القبيل
عندي فأرضه منه
فقال أبو بكر رضي الله
عنه لاها الله إذا لم يجد
إلى الأسد من أسد الله
تعالى يقاتل عن الله
وعن رسوله فيعطيك
سهميه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
صدق فأعطه إياه
فأعطانيه فبعث الدرع
وابتعته بخرفاق بني
سليمة فإنه لأول مال
تأثله في الإسلام
وروي أن شهر بن علفمة
قال بارزت رجلا يوم
القادسية فبلغ سليمة
أثنى عشر ألفا فنظفني
سعد (قال الشافعي)
رحمه الله فالذي لأشك
فيه أن يعطى السلب
من قتل مشركا مقبلا
مقاتلا من أي جهة
قتله مبارزا أو غير مبارز
وفدأعطى النبي صلى الله
عليه وسلم سلب مرحب
من قتله مبارزا وأبو
قتادة غير مبارز ولكن
المقتولين مقبلان
ولقائهما مقلان

(باب ما جاء في العهدة في مال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله من بيع عليه مال من ماله في دين بعد موته أو قبله أو في تغلبه أو باعه فهو ماله سواء (١) لأن الزمان باع الميت الأوكس لم يباع على والعهدة في مال الميت كهي في مال الحي لا اختلاف في ذلك عندى ولومات رجل أو أوقلس وعليه ألف درهم وترك دارا فبعت بألف درهم فقبض أمين القاضى الألف فهلكت من يده واستحققت الدار فلا عهدة على الغريم الذي باعها له والعهدة على الميت المبيع عليه أو المفلس فان وجد الميت أو المفلس مال يبيع ثم رد على المشتري المعطى الألف ألقه لانها مأخوذة منه يبيع لم يسل له وأعطى الغرماء حقوقهم وان لم يوجد له شيء فلا ضمان على القاضى ولا أمينه وترجع الدار الى الذى استحقها ويقال للمشتري الدار قد هلكك ألفك فأنت غريم الميت والمفلس متى ما وجدت له مالا أخذتها ويقال للغريم لم تستوف فلا عهدة عليك ففى وجدت الميت مالا أعطيتك منه وإذا وجدتهما فخاصتهما فيه لا يقدم منكأ واحد على صاحبه

(باب ما جاء في النأى بمال المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله الحيوان أولى مال المفلس والميت عليه الدين أن يسدأ به ويجهل ببيعه وان كان يبلدا جامعة لم يتأثر به أكثر من ثلاث ولا يبلغ به أناة ثلاث إلا أن يكون أهل العلم قديرون أنه ان تؤفى به ثلاث بلغ أكثر مما يبلغ في يوم أو اثنين وان كان ذلك في بعض الحيوان دون بعض تؤفى بما كان ذلك فيه ثلاث دون ما ليس ذلك فيه وينفق عليه من مال الميت لانه صلاح له كما يعطى في القيام عليه من مال الميت قال ويتأثر بالسباكن بقدر ما يرى أهل البصر بها أن قد بلغت أثمانها أو فارتبها أو تناهت زيادتها على قدر مواضع المساكن وارتفاعها وتأثر بالارضين والعيون وغيرها بقدر ما وصفت مما يرى أهل الراى أنه قد استوفى بها أو قريب أو تناهت زيادتها وما ارتفع منها تؤفى به أكثر وان كان أهل البلد غير بلده اذ علموا زادا فيه تؤفى به الى علم أهل ذلك البلد وإذا باع القاضى على الميت أو المفلس وفارق المشتري البائع من مقامهما الذى تباعا فيه ثم بدل يمكن له رد ذلك المبيع الا يطيب نفس المشتري وأحب للشورى لو رده أو زاد وليس ذلك واجب عليه والقاضى طلب ذلك اليه فان لم يفعله لم يظلمه وأنفسه له والبائع على الميت والمفلس في شرط الخيار وغيره وفي العهدة كبيع الرجل مال نفسه لا يفتقر

(باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره)

(قال الشافعي) رحمه الله شراء الرجل وبيعه وعتقه وإقراره وقضاؤه بعض غرمائه دون بعض جائز كله عليه مفسا كان أو غير مفلس وذاد دين كان أو غير ذى دين في اجازة عتقه وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا يمنا فضل منه ولا اذا قام الغرماء عليه حتى يصيره الى القاضى وينبغى اذا صيره الى القاضى أن يشهد على أنه قد أوقف ماله عنه فاذا فعل لم يجزه حينئذ أن يبيع من ماله ولا يهب ولا يتلف وما فعل من هذا فبعض قولان أحدهما أنه موقوف فان قضى دينه وفضل له فضل أجاز ما صنع من ذلك الفضل لان وقفه ليس بوقف حجر انما هو وقف كوقف مال المريض فاذا صنع ذهب الوقف عنه فكذلك هذا اذا قضى دينه ذهب الوقف عنه والثانى أن ما صنع من هذا باطل لانه قد منع ماله والحكم فيه قال ولا يمنعه حتى يقسم ماله نفقته ونفقة أهله واذا باع تركه ولاه له قوت يومهم ويكفن هو ومن يلزمه أن يكفنه ان مات أو ما توامن رأس ماله بما يكفن به مثله قال ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه الى القاضى حتى يقف القاضى ماله واذا أقر الرجل بعد وقف القاضى ماله بدين رجل أو حتى من وجهه من الوجوه وزعم أنه لزمه قبل وقف ماله ففى ذلك قولان أحدهما أن إقراره

والحرب قائمة مؤنة ليست له اذا انهزموا أو انهزم المقتول وفى حديث أبي قتادة رضى الله عنه ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيله عليه بينة يوم حنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك حكم عندنا (قال الشافعي) ولو ضربه ضربة فقد يديه أو رجله ثم قتله آخر فان سلبه للأول وان ضربه ضربة وهو ممنوع فقتله آخر كان سلبه للأخر ولو قتله اثنان كان سلبه بينهما نصفين والسلب الذى يكون للقاتل كل

(١) قوله لأن الزمان باع الخ كذا بالاضول بتد كبير ضميره زاه وهو عائد على العهدة اما بعضنى الضمان أو بالتأويل بالذ كود والافقه تراها بدليل قوله كهي فتأمل كتبه

لازم له ويدخل من أقرله في هذه الحال مع غرمائه الذين أقرلهم قبل وقف ماله وقامت لهم البيعة ومن قال هذا القول قال أجمعه قياسا على المريض بقر بحق لزمه في مرضه فيدخل المقر له مع أهل الدين الذين أقرلهم في الصحة وكانت لهم بيعة فهذا يحتمل القياس ويدخل أنه لو أقر بشئ مما عرف له أنه لا يجني غصبه أياه أو أودعه أو كان له وجه لزمه الأقرار ومن قال هذا قاله في كل من وقف ماله وأجاز عليه ما أقر به مما في يديه وغير ذلك في حاله تلك كما يجيزه في الحال قبلها وبه أقول والقول الثاني أنه أن أقر بحق لزمه وجهه من الوجوه في شئ في ذمته أو في شئ مما في يديه جعل إقراره لازما له في مال إن حدث له بعد هذا وأحسن ما يحتاج به من قال هذا أن يقول وقف ماله هذا في حاله هذه لغرمائه كرهته ماله لهم فيبدون فيعطون حقوقهم فإن فضل فضل كان لمن أقرله وإن لم يفضل فضل كان ماله في ذمته ويدخل هذا القول أمر يتفاحش من أنه ليس بقياس على المريض بوقف ماله ولا على المحجور فيسقط إقراره بكل حال ويدخله أن الرهن لا يكون الماعر وفاجع وف ويدخل هذا أنه مجهول لأن من جاءه من غرمائه أدخله في ماله وما وجد له من مال لا يعرفه ولا غرمائه أعطاه غرماءه ويدخله أن رجلا لو كان مشهودا عليه بالفقر وكان صائغا أو غسالا مقلسا وفي يده حلي ثمن مال وثياب ثمن مال جعلت الثياب والحلي له حتى يوفي غرماءه حقوقهم ويدخل على من قال هذا أن يزعم هذا في دلالة يوضع على يديها الجوارى ثمن ألوف ذنانير وهي مغروقة أنها لا تملك كبير شئ فتفلس يجعل لها الجوارى ويبيعهن عليها ويدخل عليه أن يزعم أن الرجل عاك ما في يديه وإن لم يدعه وليس ينبغي أن يقول هذا أحد فان ذهب زجل إلى أن يترك بعض هذا ترك القياس واختلف قوله ثم لعله يلزمه لو بيع عليه عبد فذكر أنه أبق فقال الغرماء أراد كسره لم يقبل قوله فيباع ماله وعليه عهدته ولا يصديق قوله وهذا القول مدخول كثير الدخول والقول الأول قولي وأسأل الله عز وجل التوفيق والخيرة برحمته (١)

(باب ما جاء في هبة المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هب الرجل هبة لرجل على أن يشبهه فقبل الموهوب له وقبض ثم أفلس بعد الهبة قبل أن يشبهه فن أجاز الهبة على الثواب خيرا الموهوب له بين أن يشبهه أو يرد عليه هبته إن كانت قائمة بعينها لم تنقص ثم جعل للواهب الخيار في الثواب فان أنابه قيمتها أو أصغاف قيمتها لم يرض جعل له أن

(١) (وفي اختلاف العراقيين في باب بيع التمار قبل أن يبدو صلاحها)

وإذا حبس الرجل في الدين وفسله القاضي فباع في السجن واشترى أو أعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فان أبا حنيفة كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شئ من ماله في الدين وليس بعد التفليس شئ ألا ترى أن الرجل قد يفسل اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا عتقه ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فليبيع ماله وليقبضه للغرماء وقال أبو يوسف مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الجسر وليس من قبيل التفليس ولا يجيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدأ حتى يقضى دينه (قال الشافعي) ويجوز بيع الرجل جميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذو أفاء أو غير ذي ذاء فاه حتى يستعدي عليه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شئ أو أقر منه بشئ أنبغى للقاضي أن يجبر عليه مكانه ويقول قد جرت عليه حتى أفضى دينه وفسلته ثم يحصى ماله وما مر به بأن يجتهد في السوم وما مر من يسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأعلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الجرحته وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي جبر فيها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود

قوب يكون عليه
وسلاحه ومنطقته
وفرسه إن كان راكبه
أو مسكه وكل ما أخذ
من يده (قال الشافعي)
رحمه الله والنفل من
وجه آخر نفل رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من غنمة قبل تجديعها
بعيرا وقال سعيد بن
المسيب كانوا يعطون
النفل من الجس (قال
الشافعي) رحمه الله
نفلهم النبي صلى الله
عليه وسلم من جس كما
كان يصنع بسائر ماله
فما فيه صلاح المسلمين
وما سوى سهم النبي
صلى الله عليه وسلم من
جميع الجس إن سماه
الله تعالى فينبغي للإمام
أن يجتهد إذا كثر
العدو واشتدت شوكته
وقبل من بازائه من
المسلمين فينقل منه
اتباع السنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم
والألم يفعل وقد روى
في النقل في البداءة
والرجعة التلب في

يرجع في هبته وتكون للغرماء وان أنابه أقل من قيمتها فرضى أجاز رضاه وان كره ذلك الغرماء (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه اذا وهب فالهبة باطلة من قبل أنه لم يرض أن يعطيه الا بالعوض فلما كان العوض... ولا كانت الهبة باطلة كما لو باعه بمن غير معلوم كان البيع باطلا فهذا ملكه بعوض والعوض مجهول فكان البيع أشبه من قبل أن البيع بعوض وهذا بعوض فلما كان مجهولا بطل (قال الشافعي) ولو فانت الهبة في يدى الموهوب به فما أنابه فرضى به فإثر وان لم يرض فله قيمة هبته ولو وهب رجل لرجل هبة لينيبه الموهوب به ثم أفلس الواهب والهبة قائمة بعينها شئ جعله على هبته أو يثاب منها كان الثواب الى الواهب فان رضى بقليل وكره ذلك غرماءه جاز عليهم وكذلك لو رضى ترك الثواب وقال لم أهبها للثواب وان لم يرض بقيتها كان على هبته سواء نقصت الهبة أو زادت وفيها قول آخر ليس له أن يرجع فيها وان فانت يموت أو يبيع أو يعتق فلا شئ للواهب لانه ملكه اياها ولم يشترط عليه شئ وإذا كان على هبته ففانت فلا شئ له لان الذى قد كان له قد فانت ولا يضمن له شئ بعينه كما يكون على شفعة فتتلف الشفعة فلا يكون له شئ

(باب حلول دين الميت والدين عليه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل وله على الناس دينون الى أجل فهمي الى أجلها لا تحل بمرته ولو كانت الديون على الميت الى أجل فلم أعم مخافة حفظت عنه ممن لقيت بانها حاله يتخاص فيها الغرماء فان فضل فضل كان لاهل الميراث ووصاياه كانت له قال ويشبه والله أعلم أن يكون من حجة من قال هذا القول مع متابعتهم عليه أن يقولوا لما كان غرماء الميت أحق بماله في حياته منه كانوا أحق بما له بعد وفاته من ورثته فلو تركنا ديونهم الى حلولها كما يدعيها في الحياة كنا منعنا الميت أن تبرأ ذمته ومنعنا الوارث أن يأخذ الفضل عن دين غريم أبيه ولعل من يجتهد أن يقولوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (أخبرنا) ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه دينه (قال الشافعي) فلما كان كفنه من رأس ماله دون غرمائه ونفسه معلقة بدينه وكان المال ملكا له أشبه أن يجعل قضاء دينه لان نفسه معلقة بدينه ولم يجز أن يكون مال الميت زائلا عنه فلا يصير الى غرمائه ولا الى ورثته وذلك أنه لا يجوز أن يأخذ ورثته دون غرمائه ولو وقف الى قضاء دينه علق روحه بدينه وكان ماله معرضا أن يهلك فلا يؤدي عن ذمته ولا يكون لورثته فلم يكن فيه منزلة أولى من أن يحل دينه ثم يعطى ما بقي ورثته

(باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أفلس الرجل وعليه دينون الى أجل فقد ذهب غير واحد من المفتين ممن حفظت عنه الى أن دينه التي الى أجل حالة حلول دين الميت وهذا قول يتوجه من أن ماله وقف وقف مال الميت وحل بينه وبين أن يقضى من شاء ويدخل في هذا أنهم اذا حكموا له حكم الميت انبغى أن يدخلوا من أقر له بشئ مع غرمائه وكذلك يخرجون من دينه ما أقر به لرجل كما يصنعون ذلك بالمريض يقر ثم يموت وقد يحتمل أن يباع لمن حل دينه ويؤخر الذين ديونهم متأخرة لانه غير ميت فانه قد عاك والميت لا عاك والله تعالى أعلم قال وما كان لميت من دين على الناس فهو الى أجله لا يحل ماله بموته ولا بتفليس

واحدة والربع في
الآخرى وروى ابن عمر أنه
نقل نصف السدس
وهذا يدل على أنه ليس
للتقل حد لا يمازوه
الامام ولكن على
الاجتهاد

(باب تفريق القسم)

(قال الشافعي) رحمه
الله كل ما حصل مما غنم
من أهل دار الحرب من
شئ قل أو كثر من دار
أو أرض أو غير ذلك
قسم الا الرجال البالغين
فالا ماقم فيهم مخير بين
أن يمن أو يقتل أو
يفادى أو يسبي وسيل
ماسي أو أخذ منهم من
شئ على اطلاقهم سبيل
الغنية وفادى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
رجلا برجلين وينبغي
للامام أن يعزل خمس
ما حصل بعد ما وصفنا
كاملا ويقر أربعة
أنجاسه لاهلها ثم

يجب من حضر
القتال من الرجال
المسلمين البالغين ويرضخ
من ذلك لمن حضر من

(باب ما جاء في حبس المفلس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل مال يرى في يديه ويظهر منه شيء ثم قام أهل الدين عليه فأثبتوا حقوقهم فان أخرج مالا أو وجد له ظاهر يبلغ حقوقهم أعطوا حقوقهم ولم يحبس وإن لم يظهر له مال ولم يوجد له ما يبلغ حقوقهم حبس وبيع في ماله ما قدر عليه من شيء فان ذكر حاجة دعي بالينة عليها وأقبل منه الينة على الحاجة وأن لا شيء له اذا كانوا عدولا خابرين به قبل الحبس ولا أحبسه ويوم أحبسه وبعد مدة أقامها في الحبس وأحلفه مع ذلك كله بالله ما يملك ولا يحسد لغرمائه قضاء في نقد ولا عرض ولا بوجه من الوجوه ثم أخليه وأمنع غرماءه من لزومه اذا خلته ثم لا أعيد لهم إلى حبس حتى يأتوا بينة أن قد أقاد مالا فان جاؤا بينة أن قدرى في يديه مال سألته فان قال مال مضاربة لم أعمل فيه وأعلنت فيه فلم ينض أولم يكن لي فيه فضل قبلت ذلك منه وأحلفته ان ساؤا وان جحد حبسه يأتوا بينة كما جاء بها أول مرة وأحلفته كما أحلفته فيها ولا أحلفه في واحدة من الحبستين حتى يأتوا بينة وأسأل عنه أهل الخبرة به فخبروني بما جحدته ولا غاية لحبسه أكثر من الكشف عنه قبي استقر عند الحاكم ما وصفت لم يكن له حبسه ولا ينبغي أن يفعل المسئلة عنه قال وجميع ما رزقه من وجه من الوجوه سواء من جنابة أو ودعة أو تعدد أو مضاربة أو غير ذلك يحاصون في ماله ما لم يكن لرجل منهم مال بعينه فإخذه منه ولا يشركه فيه غيره ولا يؤخذ الحرف في دين عليه اذا لم يوجد له شيء ولا يحبس اذا عرف أن لا شيء له لأن الله عز وجل يقول وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإذا حبس الغريم وفلس وأحلف ثم حضر آخر لم يحدث له حبس ولا عين إلا أن يحدث له يسر بعد الحبس فيحبس الثاني والأول وإذا حبس وأحلف وفلس ونخل ثم أقاد مالا جاز له فيما أقاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يحدث له السلطان وقفا آخر لان الوقف الأول لم يكن وقف لأنه غير رشيد وانما وقف ليمتعه ماله ويقسمه بين غرمائه فما أقاد آخر افلا وقف عليه وإذا فلس الرجل وعليه عروض موصوفة وعين من بيع وسلف رجانية ومهر امرأ أو غير ذلك مما الرزقه بوجه فكله سواء يحاص أهل العروض بقتنها يوم بفلس فإصابهم اشتري لهم به عرض من شرطهم فان استوفوا حقوقهم فذلك وإن لم يستوفوا أو استوفوا أنصافها أو أقل أو أكثر ثم حدث له مال آخر فلا هل العروض أن يقوم لهم ما بقي من عروضهم عند التفليس الثانية فيشتري لهم لأن لهم أن يأخذوا عروضهم اذا وجدوا له مالا وبعضها اذا لم يجدوا كلها اذا وجدوا

(باب ما جاء في الخلاف في التفليس)

قلت لا يبيع الله هل خالف أحد في التفليس فقال نعم خالفنا بعض الناس في التفليس فزعم أن الرجل اذا باع السلعة من الرجل بنقد أو إلى أجل وقبضها المشتري ثم أفلس والسلعة قائمة بعينها فهي مال من مال المشتري يكون البائع فيها وغيره من غرمائه سواء فقلت لا يبيع الله وما حنجه فقال قال لي قائل منهم أرايت اذا باع الرجل أمة ودفعها إلى المشتري أم ملكها المشتري ملكا صحيحا جعل له وطؤها فقلت بلى قال أرايت لو وطئها فولدت له أو باعها أو اعتقها أو تصدق بها ثم أفلس أترتمن هذا شيئا وتجعلها رقيقا فقلت لا فقال لانه ملكها ملكا صحيحا فقلت نعم قال فكيف تنقض الملك الصحيح فقلت نشئت بما لا ينبغي لي ولا لا ولا لم علمه إلا أن ينقضه قال وما هو قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرايت أن لم أثبت لك الخبر قلت اذا نصير إلى موضع الجهل أو المعانة قال انما رواه أبو هريرة وحده فقلت ما تعرف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية الا عن أبي هريرة وحده وان في ذلك لكفاية تثبت بمثلها السنة قال أفترجدنا أن ناس يثبتون لأبي هريرة رواية لم يروها غيره أو غيره فقلت نعم قال وأبني قلت قال أبو

أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين والنساء فينفلهم شبا لحضورهم ويرضخ لمن قاتل أكثر من غيره وقد قيل يرضخ لهم من الجميع ثم يعرف عدد الفرسان والرجالة الذين حضروا القتال فيضرب كما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للفرس سهمين وللفرس سهمين والراجل سهمين والفرس سهمين والراجل سهمين شيئا إنما يملكه صاحبه لما تكلف من اتخاذه واحتمل من مؤنته وذهب الله تعالى إلى اتخاذه لعدوه ومن حضر بفرسين فأكتر لم يعط الا الواحد لانه لا يلقى الا واحدا ولو أمهم لانتين لأنهم لا أكثر ولا يسهم لراكب دابة غير دابة الخيل وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الا شديدا ولا يدخل حطما ولا يجمع منه عيضا ولا ضربا (قال المزني)

هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فأخذنا نحن وأنتبه ولم يروه
أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم تثبت رويته غيره قال أجل ولكن الناس أجمعوا عليها فقلت فذلك
أوجب للعبة عليكم أن يجمع الناس على حديث أبي هريرة وحده ولا يذهبون فيه إلى توهينه بأن الله عز وجل
يقول حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم وقلت له وروى أبو هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال إذا ولغ الكلب في آناه أحدكم فليغسله سبعاً فأخذنا بحديثه كله وأخذت بحديثه فقلت
الكلب يغسل الماء القليل إذا ولغ فيه ولم توهنه بأن أبا قتادة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الهرة أنها
لا تنجس الماء ونحن وأنت تقول لا تؤكل الهرة فتجعل الكلب قياساً عليها فلا تنجس الماء بولوغ الكلب ولم
يروه إلا أبو هريرة فقال قبلنا هذا لأن الناس قبلوه قلت فإذا أقبلوه في موضع وموضع وجب عليك وعليهم
قبول خبره في موضع غيره والافانث تحكم فقبل ما شئت وترد ما شئت قال فقال قد عرفنا أن أبا هريرة روى
أشياء لم يروها غيره مما ذكرنا وحديث المصراة وحديث الأجير وغيره أفقتعلم غيره انفراداً برواية قلت نعم أبو
سعيد الخدري روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فصرنا نحن وأنت
وأكثر المفتين إليهم ترك قول صاحبك وأبراهيم الخفي الصدقة في كل قليل وكثيراً نبتت الأرض وقد
يحدان تأويلاً من قول الله عز وجل وآتوا حقه يوم حصاده ولم يذكر فيه إلا ولا كثيراً من قول النبي صلى الله
عليه وسلم فيما سقى بالسماء العشر وفيما سقى بالآلة نصف العشر قال أجل قلنا وحديث أبي ثعلبة
الخنسي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع لا يروى عن غيره عليه الأمن وجه
عن أبي هريرة وليس بالشهور المعروف الرجال قبلنا نحن وأنت وخالفنا المكبون واحتجوا بقول الله
عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي شراً على طاعم بطعمه الآية وقوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
إلا ما اضطررتم إليه وبقول عائشة وابن عباس وعبيد بن عير فرعون أن الرواية الواحدة تثبت بها الحجة ولا حجة
في تأويل ولا حديث عن غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال أما ما وصفت
فكما وصفت قلت فإذا جازمك هذا فلم تجعله حجة قال ما كانت محتاجي أن لا نقول قولكم في التفلح
الاهذا قلنا ولا حجة لك فيه لاني قد وجدته في قول وغيرك وتأخذ بمثله فيسه قال آخرنا قد روي ناعن علي بن
أبي طالب رضي الله عنه شبهنا بقولنا قلنا وهذا مما لا حجة فيه عندنا وعندك لأن مذهبنا معاً إذا ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيء أن لا حجة في أحدهما قال فانا قلنا لم نعلم أبابكر ولا عمر ولا عثمان رضي الله عنهم
قضى بما رويتم في التفلح قلنا ولا رويتم أنهم ولا واحد منهم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا
لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع قال فما كتبنا بالخبر عن النبي صلى الله
عليه وسلم في هذا قلنا فيه الكفاية المغنية عما سواها وما سواها تباع لها لا يصنع معها شيئاً وافقهاتبعها
وكانت به الحاجة إليها وان خالفها ترك وأخذت السنة قال وهكذا نقول قلنا نعم في الجملة ولا في ذلك في
التفريع قال فاني لم أنفرد بما عبت على قد شركتي فيه غير واحد من أهل ناحيتك وغيرهم فأخذوا بأحاديث
وردوا أخرى قلت فإن كنت حديثهم على هذا فأشركهم فيه قال إذا لم يمتني أن أكون بالخيار في العلم
قلت فقل ما شئت فانك ذهبت ذلك ممن فعله فانتقل عن مثل ما ذهبت ولا تجعل المذموم حجة قال فاني أسألك
عن شيء قلت فسل قال كيف نقضت الملك الصحيح قلت أوترى المسئلة موضعاً فيما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا وليكي أحب أن تعلمي هل تجد مثل هذا غير هذا قلت نعم أرايت دأباً بعثت لك فيها شفعة
أليس المشتري مالكا يجوز بيعه وهبته وصدقه وصدقه فيما ابتاع ويجوز له هدمه وبنائه قال نعم قلت
فإذا جاء الذي له الشفعة أخذ ذلك من هوق يديه قال نعم قلت أفترأى نقضت الملك الصحيح قال نعم ولكني
نقضته بالسنة وقلت أرايت الرجل يصدق المرأة الإمة فيذفعها إليها والغنم فتلد الأمة والغنم أليس ان

رجه الله القهم الكبير
والضرع الصغير ولا
أعجب رازحوا وان غفل
فدخل رجل على واحدة
منها ففقد قيل لا يسهم له
لانه لا يفتني غناء الخيل
التي يسهم لها ولا أعلمه
أسهم فيما مضى على
مثل هذه وأما يسهم
للفرس اذا حضر صاحبه
شئامن الحرب فارسا
فأما اذا كان فارسا اذا
دخل بلاد العدو ثم
مات فرسه أو كان فارسا
بعد انقطاع الحرب
وجمع الغنمة فلا يضرب
له ولو جاز أن يسهم له
لانه ثبت في الديوان حين
دخل لكان صاحبه اذا
دخل ثبت في الديوان ثم
مات قبل الغنمة أحق
أن يسهم له ولو دخل يريد
الجهاد فرض ولم يقاتل
أسهم له ولو كان لرجل
أجير يريد الجهاد فقد
قيل يسهم له وقيل يجير
بين أن يسهم له وقطر ح
الاجارة أو الاجارة ولا
يسهم له وقيل يرضخ له
(قال) ولو أفلت اليهم

أسير قبل تحرز الغنمة
فقد قيل يسهم له وقيل
لا يسهم له إلا أن يكون
قتال فيقتل فأرى أن
يسهم له ولو دخل تجار
فقتلوا لم أربأسان
يسهم لهم وقيل
لا يسهم لهم ولو جاءهم
مدد قبل تنقضي الحرب
فقتلوا منها شيئاً قبل
أو ثمر شركوهم في الغنمة
فإنه نقضت الحرب ولم
يكن للغنمة مانع لم
يشركوهم ولو أن
قائداً فرق جنده في
وجهين فغتمت إحدى
الفرقتين أو غنم العسكر
ولم تغنم واحدة منهما
شركوهم لأنهم جيش
واحد وكلهم رداء
لصاحبه فقدمت
خيل المسلمين فغتموا

(١) كتب السراج
البلقيني ما نصه الحجر
هو في الأصل بعد
الختلاف في الجنس
والصدقات الموقوفات
وهذا موضعه في الترتيب
وفيه بلوغ الرشد اه
نقله معجمه

مات الرجل أو المرأة قبل أن يدخل عليها كان ما أصدقها لها قبل موت واحد منهما يكون لها عتق الأمة
وبيعها وبيع الماشية وهي صحيحة الملك في ذلك كله قال بلي قلت أفرايت أن تطلقها قبل تقوّت في الجارية
ولا الغنم شيئاً وهو في يديها بحاله قال ينتقض الملك ويصير له نصف الجارية والغنم إن لم يكن أولاداً ونصف
قيمتهما إن كان لهما أولاد لأنهم حسدوا في ملكها قلنا وكيف نقضت الملك الصحيح قال بالكاتب قلنا فما نزال
عتق في مال المفلس شيئاً الإدخل عليك في الشفعة والصدقة مثله أو أكثر قال جني فيه كتاب أو سنة
قلنا وكذلك جعنا في مال المفلس سنة فكيف خالفنا قلت للشافعي فأنا توافقك في مال المفلس إذا كان حياً
وتخالفك فيه إذا مات وجعنا فيه حديث ابن شهاب الذي قد سمعته (قال الشافعي) قد كان فيما قرأتنا على
مالك أن ابن شهاب أخبر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما رجل
باع متاعاً فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئاً فوجد بيعه فهو أحق به فإن مات المشتري
فصاحب السلعة أسوة الغرماء فقال لي فلم تأخذ بهذا قلت لأنه مرسل ومن خالفنا من حكيته قوله وإن
كان ذلك ليس عندني به عذر يخالفه لأنه رد الحديث وقال فيه قولاً واحداً وأنت تبت الحديث فلما صرتم
إلى تفرقة فارقتموه في بعض فروا فقتلوه في بعض فقال فلم تأخذ بحديث ابن شهاب فقلت الذي أخذت
به أولى مني من قبل أن ما أخذت به موصول بجميع فيه النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والأفلاس وحديث
ابن شهاب منقطع ولم يخالفه غيره لم يكن مما يشبه أهل الحديث فلو لم يكن في تركه حجة إلا هذا انبغى لمن
عرف الحديث تركه من الوجهين مع أن أبا بكر بن عبد الرحمن يروي عن أبي هريرة حديثاً ليس فيه ما روى
ابن شهاب عنه من سبلان كان روى كله فلا أدري عن رواه ولعله روى أول الحديث وقال برأيه آخره (قال
الشافعي) وموجود في حديث أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه انتهى بالقول فهو أحق
به أشبه أن يكون ما زاد على هذا قولاً من أبي بكر لارواية وإن كان موجوداً في سنة النبي صلى الله عليه وسلم
أن الرجل يبيع السلعة من الرجل فيكون مالها للبيع مجوزاً فيها ما يجوز لذي المال في المال من وطء أمة
وبيعها وعتقها وإن لم يدفع ثمنها فإذا أفلس والسلعة بعينها في يدي المشتري كان البائع التسليط على نقض
عقده البيع كما يكون للمستشفع أخذ الشفعة وقد كان الشراء صحيفاً وكان المشتري لما فيه الشفعة لومات
كان للمستشفع أخذ الشفعة من ورثته كما له أخذها من يديه فكيف لم يكن هذا في الذي يجدين ماله عند
معدم وإن مات كما كان لبايعه ذلك في حياته ماله وكما قلنا في الشفعة وكيف يكون الورثة على كون عن الميت
منع السلعة واتعاه ورثوها ولم يكن للميت منعها من أن ينقض بائعها البيع إذا لم يعط ثمنها كاملاً فلا يكون
للورثة في حال ما ورثوا عن الميت إلا ما كان للميت أو أقل منه وقد جعلتم للورثة أكثر مما للورث الذي عنه
ملكوها ولو جاز أن يفرق بين الموت والحياة كان الميت أولى أن يأخذ الرجل عين ماله منه لأنه ميت لا يقيد
شيئاً أبداً والحى بفلس فترجى إفادته وأن يقضى دينه فضعفتم الأقوى وقويت الأضعف وتركتم بعض
حديث أبي هريرة وأخذتم ببعضه قال فليس هذا مما روي قلنا وإن تزووه فقد رواء ثقة عن ثقة فلا يوهنه
أن لا تزووه وكثير من الأحاديث لم تزووه فلم يوهنه ذلك

(بلوغ الرشد وهو الحجر) (١)

(قال الشافعي) رجه الله الحال التي يبلغ فيها الرجل والمرأة رشدهما حتى يكونا يلبان أموالهما قال الله
عز وجل وابتلوا النكاح فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها
أسرافاً وبادراً أن يكبروا (قال الشافعي) فدلّت هذه الآية على أن الحجر ثابت على التباي حتى يجمعوا
خمسيتين البلوغ والرشد فالبلوغ استكمال خمس عشرة سنة الذكر والانثى في ذلك سواء إلا أن يحتلم الرجل
أو تحيض المرأة قبل خمس عشرة سنة فيكون ذلك البلوغ ودل قول الله عز وجل فادفعوا إليهم أموالهم على

أثم إذا جمعوا البلوغ والرشد لم يكن لاحد أن يلى عليهم أموالهم وكانوا أولى ولاية أموالهم من غيرهم
 وبما لهم في أموالهم ما يجوز لمن خرج من الولاية ممن ولي نخرج منها ولم يول وإن ذكر والائتي فيه ما ساء
 والرشد والله أعلم الصلاح في الدين حتى تكون الشهادة جائزة واصلاح المال وانما يعرف اصلاح المال بان
 يختبر النسيم والاختيار يختلف بقدر حال المختبر فان كان من الرجال ممن يتبذل فيخاطب الناس استبدل
 بمخالطة الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يحب توفير ماله وإن يذبه فيه وأن لا ينفقه
 فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا اقربا وان كان ممن يصان عن الاسواق كان اختبارا بعد قليلا من
 اختبار الذي قبله (قال الشافعي) ويدفع الى المولى عليه نفقة شهر فان أحسن انفاقها على نفسه وأحسن
 شراء ما يحتاج اليه منها مع النفقة اختبر بشئ يسير يدفع اليه فاذا أونس منه توفيره وعقل يعرف به حسن
 النظر لنفسه في ابقاء ماله دفع اليه ماله واختبار المرأ مع علم صلاحها بقلة مخالطتها في البيع والشراء بعد
 من هذا قليلا فيختبرها النساء وذوو المحارم بها مثل ما وصفنا من دفع النفقة وما يشتري لها من الادم وغيره
 فاذا آتسوا منها صلاحا لم تعطى من نفقتها كما وصفت في الغلام البالغ فاذا عرف منها صلاح دفع اليها الدسر
 منه فان هي أصلحته دفع اليها مالها تسكت أولم تنكح لا يزيد في رشدها ولا ينقص منه النكاح ولا تركه كما لا يزيد
 في رشد الغلام ولا ينقص منه وأيهما نكح وهو غير رشيد وولده ولي عليه ماله لان شرط الله عز وجل أن
 يدفع اليه إذا جمع الرشد مع البلوغ وليس النكاح بواحد منهما وأيهما صار الى ولاية ماله فله أن يفعل في ماله
 ما يفعل غيره من أهل الاموال وسواء في ذلك المرأة والرجل وذات زوج كانت أو غير ذات زوج وليس
 الزوج من ولاية مال المرأة بسبيل ولا يختلف أحد من أهل العلم علمته أن الرجل والمرأة إذا صار كل واحد
 منهما الى أن يجمع البلوغ والرشد سواء دفع أموالهما اليهما لانهم مامن اليتامى فاذا صار الى أن يخرجوا
 من الولاية فهما كغيرهما يجوز لكل واحد منهما في ماله ما يجوز لكل من لا يولى عليه غيره فان قال قائل
 المرأة ذات الزوج مفارقة للرجل لا تعطى المرأة من مالها بغير اذن زوجها قيل له كتاب الله عز وجل في أمره
 بالدفع الى اليتامى إذا بلغوا الرشد يدل على خلاف ما قلت لان من أخرج الله عز وجل من الولاية لم يكن
 لاحد أن يلى عليه إلا بحال يحدث له من سفه وفساد وكذلك الرجل والمرأة وأحق بلزمه لمسلم في ماله فاما
 ما لم يكن هكذا فالرجل والمرأة سواء فان فرق بينهما فليلك أن تأتي يرهان على فرقك بين المجتمع فان قال
 قائل فقد روي أن ليس للمرأة أن تعطى من مالها شيئا بغير اذن زوجها قيل قد سمعناه وليس بثابت فليزنا
 أن نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الاثر ثم المعقول فان قال فذكر القرآن قلنا الآية التي أمر
 الله عز وجل بدفع أموالهم اليهم وسوى فيها بين الرجل والمرأة ولا يجوز أن يفرق بينهما بغير خبر لازم فان
 قال أفجسد في القرآن دلالة على ما وصفت سوى هذا قيل نعم قال الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن
 تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وأن تعفوا
 أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير فدل هذه الآية على أن على الرجل أن يسلم
 الى المرأة نصف مهرها كما كان عليه أن يسلم الى الاجنبيين من الرجال ما وجب لهم ودلت السنة على أن
 المرأة مسطرة على أن تعفو من مالها وندب الله عز وجل الى العفو وذكر أنه أقرب للتقوى وسوى بين المرأة
 والرجل فيما يجوز من عفو كل واحد منهما ما وجب له يجوز عفو اذا دفع المهر كله وكان له أن يرجع
 بنصفه فعفاه جاز واذا لم يدفعه فكان لها أن تأخذ نصفه فعفته جاز لم يفرق بينهما في ذلك وقال عز وجل وأتوا
 النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فجعل (١) في ابتائهن ما فرض
 لهن من فريضة على أزواجهن يدفعونه اليهن دفعهم الى غيرهم من الرجال ممن وجب له عليهم حق بوجه
 وحل للرجال أكل ما طاب نساؤهم عنه نفسا كما حل لهم ما طاب الاجنيبون من أموالهم عنه نفسا وما طابوا
 هم لازواجهم عنه نفسا ليمسكوا بين حكمهم وحكم أزواجهم والاجنبيين غيرهم وغير أزواجهم فيما أوجب

بأوطاس غنائم كثيرة
 وأكثر العساكر بحنين
 فشركوهم وهم مع
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ولكن لو كان
 قوم مقيمين ببلادهم
 نخرجت منهم طائفة
 فغنموا لم يشركوهم
 وإن كانوا منهم قريبا
 لان السرايا كانت
 تخرج من المدينة
 فتغنم فلا يشركوهم
 أهل المدينة ولو أن
 ا ما باعث جيشين على
 كل واحد منهما قائد
 وأمر كل واحد منهما
 أن يتوجه ناحية غير
 ناحية صاحبه من بلاد
 عدوهم فغنم أحد
 الجيشين لم يشركوهم
 الآخرون فاذا اجتمعوا
 فغنموا مجتعين فغنم
 كجيش واحد

(باب تفسير
 الخس)

(قال الشافعي) رجه الله

(١) قوله فجعل في
 ابتائهن الخ كذا بالنسخ
 التي عنسنا ولعل في
 زائد من النسخ اه
 معصية

من دفع حقوقهن وأحل ما طعن عنه نفساً من أموالهن وحرم من أموالهن ما حرم من أموال الاجنبيين فيما ذكرت وفي قول الله عز وجل وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً مما أخذوا منه شيئاً الآية وقال عز وجل فإن خستم أن لا يقيم أحد ود الله فلا جناح عليهما فيما افدت به فأحله إذا كان من قبل المرأة كاحل للرجل من مال الاجنبيين بغير توقيت حتى فيه ثلث ولا أقل ولا أكثر وحرمه إذا كان من قبل الرجل كاحرم أموال الاجنبيين أن يتصبوها قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد الآية فلم يفرق بين الزوج والمرأة في أن لكل واحد منهما أن يوصي في ماله وفي أن دين كل واحد منهما لأزوجه في ماله فإذا كان هذا هكذا كان لها أن تعطى من مالها ما شاءت بغير إذن زوجها وكان لها أن تجلس مهرها وتبسه ولا تضع منه شيئاً وكان لها إذا طلقها أخذ نصف ما أعطاهالا نصف ما اشترت لها ودونه إذا كان لها المهر كان لها حبسه وما أشبهه قال قال قائل فإين السنة في هذا قلت (أخبرنا) ما لئن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته أن حبيبة بنت سهل الانصارية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لصلاة الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بلقي الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله فقال ما شأنك فقالت لا أنا ولا ثابت بن قيس أزواجهما لما جاء ثابت بن قيس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فقد ذكرت ما شاء الله أن تذكر فقالت حبيبة يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذ منها فأخذ منها وجعلت في أهلها (قال الشافعي) أخبرنا ما لئن نافع عن مولاة حبيبة بنت أبي عبيد أنها اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر (قال الشافعي) فقلت السنة على ما دل عليه القرآن من أنها إذا اختلعت من زوجها حل زوجها الاخذ منها ولو كانت لا يجوز لها في مالها ما يجوز لغيره من الرجال ما حل له دخلها فإن قال قائل وأين القياس والمعقول قلت إذا أباح الله تعالى لزوجها ما أعطته فهذا لا يكون إلا بمنزلة ماله وإذا كان مالها يورث عنها وكانت تحبسه زوجها فيكون لها نفسي كغيرها من ذوي الأموال قال ولودهب ذهاب إلى الحديث الذي لا يثبت أن ليس لها أن تعطى من دون زوجها إلا ما أذن زوجها لم يكن له وجه إلا أن يكون زوجها ولياً لها ولو كان رجل ولياً لرجل أو امرأة فتوهمت له شيئاً لم يحل له أن يأخذ إلا ما هيته له كهيته الغير لمز من أن يقول لا تعطى من مالها درهما ولا يجوز لها أن تبيع فيه ولا تتباع ويحكم لها وأعياء حكم المحجور عليه ولو زعم أن زوجها شرى له لها في مالها سئل ما النصف فإن قال نعم قيل فتمنع بالنصف إلا ما شاءت ويصنع بالنصف ما شاء فإن قال مائل أو أكثر قلت فأجعل لها من مالها شيئاً فإن قال مالها من هون له قيل له فيكم هو من هون حتى تعتديه فإن قال ليس من هون قيل له فقتل فيه ما أحببت فهو لا شرى له لها في مالها وليس له عندك وعندنا أن يأخذ من مالها درهما وليس مالها هو ما فتشكك وليس زوجها ولياً لها ولو كان زوجها ولياً لها وكان نسفها أخرجنا ولا يثبتها من يديه وولينا غيره عليها ومن خرج من هذه الأقاويل لم يخرج إلى أن يبيع ولا يقاس ولا معقول وإذا جاز لأحد أن تعطى من مالها الثلث لآخر يذعه فلم يجعلها مولى عليها ولم يجعل زوجها شرى لها ولا مالها هو ما في يديه ولا هي ممنوعة من مالها ولا يحل يذم أو يهين ثم يجب زواجها بعد زمان أراج الثلث والثلث بعد زمان حتى ينقض مالها ما منعها ما لها ولا تخلها ما والله المستعان فإن قال هو تركها على اليسر ففعلت أمراً لا يجوز له أن يفعل ما لم ينقض ماله ما منعها ما لها ولا تخلها ما والله المستعان فإن قال نعم فقد أخرجها من الحجر وإن قال لا فقد منعه ما لم تنزه به أو رأيت إذا قال غيره فلا أثر كما تخرج مالها ضاراً قيل أفرايت أن غرق قبيل هي جيلة فوجدها غرق جيلة أو غرق قبيل هي موسرة فوجدها بمقتضى ما ينقض عنه من صداقها أو رده عليها شيء أو رأيت إذا قال هذا في المرأة فإذا كان الرجل ديناً موسراً فكيف شرقة وأعلمنا أنهم نسكهم الأيسر ثم خذوها فصدق بحاله ثله فإذا جاز ذلك له فقد ظلمها

(٣٥ - الام ثلث)

قال الله تعالى وأعلموا
أنما غنتم من شيء الآية
وروي أن جبير بن
معظم قال إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لما
قسم سهم ذي القربى
بين بني هاشم وبني
المطلب أنبتهم أنا
وعثمان بن عفان رضي
الله عنه فقلنا يا رسول
الله هؤلاء اخواننا من
بني هاشم لا ننكر
فضلهم لكننا الذي
وسعت الله به منهم
أرأيت اخواننا من
بني المطلب أعطيتهم
وركتنا وأغناهم رأيتنا
وقرأيتهم واحدة فقال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إنما بنو
هاشم وبني المطلب
شي واحد هكذا وشك
بين أصابعه وروي جبير
أن معطماً أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يعط بني عبد شمس ولا
بني نوفل من ذلك شيئاً
(قال الشافعي) فيعطى
سهم ذي القربى في ذي
القربى حيث كانوا ولا

بمنعها من مالها ما أباح له وإن قال أجبرها بأن يتنازل ما يتجهز به مثلها لأن هذا مما يتعامل به الناس عندنا وذلك أن المرأة تصدق ألف درهم وتجهز بأكثر من عشرة آلاف وتكون مفلسة لا يتجهز إلا بشيها وبساطها ومما يتعامل الناس به أن الرجل المفلس ذا المروءة ينكح الموسرة فتقول يكون قيماء على مالي على هذا أنا كعاهو يستغنى من مالها وما أشبه هذا مما وصفت ويحسن مما يتعامل الناس وللعالم الحكيم على ما يجب ليس على ما يحل ويتعامل الناس عليه (قال الشافعي) والجنة عكس على من خالفنا أكثر مما وصفت وفي أقل مما وصفت حجة ولا يستقيم فيها قول الامعنى كتاب الله عز وجل والسنة والآثار والقياس من أن صدقها مال من مالها وإن لها إذا بلغت الرشد أن تفعل في مالها ما يفعل الرجل لا فرق بينهما وبينه

(باب الحجر على البالغين) (١)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى الحجر على البالغين في آيتين من كتاب الله عز وجل وهما قول الله تبارك وتعالى فليكتب وليمل الذي عليه الحق وليتق الله به ولا يخس منه شيئاً فإن كان الذي عليه الحق سفهاً وضعيفاً أو لا يستطيع أن يعمل هو فليمل وليه بالعدل (قال الشافعي) وإنما خاطب الله عز وجل بفراضة البالغين من الرجال والنساء وجعل الإقرار له فكان موجوداً في كتاب الله عز وجل أن أمر الله تعالى الذي عليه الحق أن يعمل هو وإن أملاءه أقراره وهذا يدل على جواز الإقرار على من أقر به ولا يأمر والله أعلم أحداً أن يعمل ليقر إلا البالغ وذلك أن أقرار غير البالغ وصمته وانكاره سواء عند أهل العلم فيما حفظت عنهم ولا أعلمهم اختلفوا فيه ثم قال في المرأة الذي عليه الحق أن يعمل فإن كان الذي عليه الحق سفهاً وضعيفاً ولا يستطيع أن يعمل هو فليمل وليه بالعدل وأثبت الولاية على السفيه والضعيف والذي لا يستطيع أن يعمل هو وأمر وليه بالإسلاء عليه لأنه أقامه فيما لا غنا به عنه من ماله مقامه (قال الشافعي) قد قيل والذي لا يستطيع أن يعمل يحتمل أن يكون المغلوب على عقله وهو أشبه بمعانيه والله أعلم والآية الأخرى قول الله تبارك وتعالى وإتوا النياح حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم فأمراً عز وجل أن يدفع إليهم أموالهم إذا جعوا بلوغاً ورشداً قال وإذا أمر بدفع أموالهم إليهم أجمعاً أمر من كان في ذلك دلالة على أنهم إن كان فيهم أحد الأمرين دون الآخر لم يدفع إليهم أموالهم وإذا لم يدفع إليهم فذلك الحجر عليهم كما كانوا لو أنس منهم ورشد قبل البلوغ لم يدفع إليهم أموالهم فكذلك لو بلغوا ولم يؤنس منهم رشداً لم يدفع إليهم أموالهم ويثبت عليهم الحجر كما كان قبل البلوغ وهكذا قلنا نحن وهم في كل أمر يكمل بأمرين أو أموراً فإذا انقص واحد لم يقبل فرغمنا أن شرط الله تعالى ممن رضون من الشهداء عدلان حران مسلمان فلو كان الرجلان حرين مسلمين غير عدلين أو عدلين غير حرين أو عدلين حرين غير مسلمين لم تجز شهادتهم ما حتى يستكملوا الثلاث (قال الشافعي) وإن التنزيل في الحجرين والله أعلم مكتفى به عن تفسيره وإن القياس ليدل على الحجر رأيت إذا كان معقولاً أن من لم يبلغ ممن قارب البلوغ وعقل محجور عليه فكان بعد البلوغ أشد نقصاً في عقله وأكثراً فساداً من ماله ألا يحجر عليه والمعنى الذي أمر بالحجر عليه فيه ولو أنس منه رشداً فادفع إليه ماله ثم علم منه غير الرشداً أعيد عليه الحجر لأن حاله انتقلت إلى الحال التي ينبغي أن يحجر عليه فيها كما في غيره من العدل فحجوز شهادته ثم تغير فغير رشداً إن تغير فأونس منه عدل أخيراً وكذلك إن أنس منه رشداً بعد فساداً أعطى ماله والنساء والرجال في هذا سواء لأن اسم النياح يجمعهم واسم الإبتلاء يجمعهم وإن الله تعالى لم يفرق بين النساء والرجال في أموالهم وإن خرج الرجل والمرأة من أموالهن جازاً لمرأة في مالها ما جاز للرجل في ماله ذات زوج كانت أو غير ذات زوج سلطانهما على مالهما إيماناً وتزكياً على ماله لا بغيره (قال الشافعي) في قول الله عز وجل وإتوا النياح حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم والرجل الملام للسوق والمخاط الناس في الأخذ والإعانة قبل البلوغ ثم بعده لا يعيب بعد البلوغ أن

يفضل أحد على أحد
حضر القتال أو لم يحضر
الاسم في الغنمة
كسهم العامة ولا فقه
على غنى ويعطى الرجل
سهمين والمرأة تسهما
لأنهم أعطوا باسم
القرابة فإن قيل فقد
أعطى صلى الله عليه
وسلم بعضهم مائة
وسق وبعضهم أقل قيل
لأن بعضهم كان ذوا ولد
فاذا أعطاه حظه وحظ
غيره فقد أعطاه أكثر
من غيره والدلالة على
صحة ما حكيت من
التسوية أن كل من
لقبت من علماء
أصحابنا لم يختلفوا في
ذلك وإن باسم القرابة
أعطوا وإن حديث
جسبر بن مطعم أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم سهم ذي
القربى بين بني هاشم
(١) هذه الترجمة نقلها
هنا السراج البلقيني من
تراجم المواريث التي
جرت عليها نسخ الربيع
كتبه معصي

يعرف حاله بما مضى قبله ومعدله بعدد فمعرفة كيف هو في عقله في الأخذ والاعطاء وكيف هو في دينه
والرجل القليل المخالطة للناس يكون اختباراً بطناً من اختبار هذا الذي وصفت فإذا عرفه حاصسته في مدة
وان كانت أطول من هذه المدة فعذله وجدوا نظره لنفسه في الأخذ والاعطاء وشهدوا أنه صالح في دينه
حسن النظر لنفسه في ماله فقد صار هذا إلى الرشيد في الدين والمعاش وبؤمر وليهما يدفع ماله ما اليهما
(قال الشافعي) وإذا اختبر النساء أهل العدل من أهلها ومن يعرف حالها بالصالح في دينها وحسن النظر
لنفسها في الأخذ والاعطاء صارت في حال الرجلين وان كان ذلك منها بطناً من الرجلين فله خلطة
بالعامة وهو من المخالطة من النساء الخارجة إلى الأسواق المتقدمة لنفسها أهمل منه من العائنة لنفسها
كما يكون من أحد الرجلين أبعد فإذا بلغت المرأة الرشيد والرشد كما وصفت في الرجل أمر وليهما يدفع ماله
اليها (قال الشافعي) وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه
القليل من ماله فان أصح فيه دفع اليه مابق وان أقصد فيه كان الفساد في القليل أيسر منه في الكل ورأينا
هذا وجه من الاختبار حسنا والله أعلم وإذا دفع إلى المرأة مالها والرجل فسوء كانت المرأة بكراً أو متزوجة
عند زوج أو ثيباً كما يكون الرجل سواء في حالته وهي تلك من ماله ما يملك من ماله ويجوز لها في ماله ما يجوز
له في ذلك عند زوج كانت أو غير زوج لا فرق في ذلك بينها وبينه في شيء مما يجوز لكل واحد منهما في ماله
فكذلك حكم الله عز وجل فيها وفيه ودلالة السنة وإذا تكلفت فصدقه مالاً من ماله انصنع به ما شئت
كما تصنع عباساً من ماله

(باب الخلاف في الحجر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبعض الناس في الحجر فقال لا يحجر على حر بالغ ولا على حرة بالقصة وان كانا
سقيمين وقال لي بعض من يذب عن قوله من أهل العلم عند أصحابه أسألك من أين أخذت الحجر على الحرين
وهما مالكان لا مالهما فذكرت في كتابي أو معناه أو بعضه فقال فانه يدخل عليك فيه شيء
فقلت وما هو قال رأيت اذا عتق المحجور عليه عبده فقلت لا يجوز عتقه قال ولم قلت كما لا يجوز للمولود
ولا للكاتبة أن يعتقا قال لانه اتلاف لماله قلت نعم قال أفليس الطلاق والعتاق لغيرهما وجدتهما واحد
قلت نعم ذلك له وكذلك لو باع رجل فقال لعبت أو أقر لرجل بحق فقال لعبت لزمه البيع والاقرار
وقيل له لعبتك لنفسك وعليها قال أفيفترق العتق والطلاق قلت نعم عندنا وعندك قال وكيف وكلاهما
اتلاف للمال قلت له ان الطلاق وان كان فيه اتلاف للمال فان الزوج مباح له بالنكاح شيء كان غير
مباح له قبله ويجعل الله به تحريراً ذلك المباح ليس تحريراً لماله بل عليه غيره انما هو تحرير بقوله من قوله
أو فعل من فعله وكما كان مسلطاً على الفرج دون غيره فكذلك كان مسلطاً على تحريره دون غيره ألا
ترى أنه موت فلا تورث عنه امرأته وبهها ويبيعها فلا تحل لغيره بهيمة ولا بيعه وبورث عنه عبده وبيع
عليه فملكه غيره وبلى نفسه فيبيعه وبهية فملكه غيره فالعبد مال بكل حال والمرأة غير مال بحال انما هي
متعة لا مال لمولود تنفقه عليه وتنتع اتلافه ألا ترى أن العبد يؤذن له في النكاح والتجارة فيكون له الطلاق
والامسالة دون سيده ويكون إلى سيده أخذ ماله كله اذا لم يكن عليه دين لان المال ملك والفرج بالنكاح
متعة لا مال كالمال وقات له تأولت القرآن في اليمين مع الشاهد فلم تصب عندنا تأويله فأبطلت فيه سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدت القرآن يدل على الحجر على البالغين فتركتهم وقلت له أنت تقول في الواحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال قولاً وكان في القرآن نذر يل محتمل خلاف قوله في الظاهر
قلنا بقوله وقلنا هو أعلم بكتاب الله عز وجل ثم وجدنا صاحبكم يروي الحجر عن ثلاثة من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فهم ومعهم القرآن قال وأي صاحب قلت أخبرنا محمد بن الحسن وأخبره من أهل

وبقى المطلب (قال
الشافعي) رحمه الله
ويفرق ثلاثة أخماس
الحسن على من سمي الله
تعالى على الباقى
والمساكين وابن السبيل
في بلاد الاسلام
بحصون ثم يوزع بينهم
لكل نصف منهم سهم
لا يعطى لاحد منهم
سهم صاحبه فقدمضى
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأبي هو روى
فاختلف أهل العلم
عندنا في سهمهم فممن
قال يرزق على أهل
السهمان الذين ذكروهم
الله تعالى معه لاني
رأيت المسلمين قالوا
فبين سمي له سهم من
الصدقات فلم يوجد رد
على من سمي معه وهذا
مذهب يحسن ومنهم
من قال يضعه الامام
حيث رأى على الاجتهاد
للاسلام وأهله ومنهم
من قال يضعه في
الكراع والسلاح والذي
أختار أن يضعه الامام
في كل أمر حسن به

المدق في الحديث أو هما عن يعقوب بن إبراهيم عن هشام بن عروة عن أبيه قال ابتاع عبد الله بن جعفر
 ببيع قال علي رضي الله عنه لا تبين عثمان فلا يخرج عن علي بن ذلك ابن جعفر الزبير قال الزبير أنا شريك
 في بيعك فأتى علي عثمان فقال أخبرني على هذا فقال الزبير أنا شريكه فقال عثمان أخبرني على رجل شريكه
 الزبير ففعل رضي الله عنه لا يطلب الحجر إلا هو برأه والزبير لو كان الحجر باطلا قال لا يحجر على رجل بالغ وذلك
 عثمان بل كلهم يعرف الحجر في حديث صاحبك قال فان صاحبنا أبو يوسف رجع إلى الحجر قلت ما زاده
 رجوعه إليه قوة ولا وهنه تركه أياه ان تركه وقد رجع إليه فأنه أعلم كيف كان مذهبه فيه فقال وما أنكرت
 قلت زعمت أنه رجع إلى أن الحراذلي ماله برشد يؤنس منه فاشترى وباع ثم تغيرت حاله بعد رشد أحدث
 عليه الحجر وكذلك قلنا ثم زعم أنه إذا أحدث عليه الحجر أبطل كل بيع باعه قبله وشراء أفرأيت الشاهد
 يعدل فيجوز شهادته ثم تغير حاله أن ينقض الحكم بشهادته أو ينفذ ويكون متغيرا من يوم تغير قال قد قال
 ذلك فأنكرناه عليه (قال الشافعي) فقال فهل خالف شما تقول في الحجر واليتامى من الرجال والنساء
 أحسن من أصحابك قلت أما أحد من متقدمي أصحابي فلم أحفظ عن واحد منهم خلافا لشي مما قلت وقد
 بلغني عن بعضهم مثل ما قلت قال فهل أدركت أحدا من أهل ناحيتك يقول بخلاف قولك هذا قلت قد
 روي لي عن بعض أهل العلم من ناحيتنا أنه خالف ما قلت وقلت وقال غيرنا في مال المرأة إذا تزوجت رجلا قال
 فقال فيه ما ذا قلت ما لا يضرك أن لا تسمعه ثم حكيت له شيئا كنت أحفظه وكان يحفظه فقال ما يشكل
 الخطأ في هذا على سامع يعقل (قال الشافعي) فزعم لي زاعم عن قائل هذا القول أن المرأة إذا تزوجت
 رجلا بمائة دينار جرت أن تشتري بها ما يتجهز به مثلها وكذلك لو سكبت بعشرة دراهم فإن طلقها قبل
 أن يدخل بها رجع عليها بنصف ما اشترت (قال الشافعي) ويلزمه أن يقاسمها نورة ووزن نضاج ونضوجا
 قال فان قال قائل فما يدخل على من قال هذا القول قيل له يدخل عليه أكثر ما يدخل على أحد أو على غيره
 فان قال ما هو قيل له قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
 فنصف ما فرضتم وما فرض ودفع مائة دينار فزعم قائل هذا القول أنه يرد به نصف متاع ليس فيه دناءة
 وهذا خلاف ما جعل الله تبارك وتعالى له فان قال قائل انما قلنا هذا لا نأمر أن واجبا عليها (قال الربيع)
 يعني أن واجبا عليها أن تجهز بما أعطاها وكان عليه أن يرجع بنصف ما تجهزت به في قولهم وفي قول
 الشافعي لا يرجع إلا بنصف ما أعطاها دناءة كانت أو غير هالاه لا يوجب عليها أن تجهز إلا أن تشاء وهو معنى
 قول الله تبارك وتعالى فنصف ما فرضتم

(الصلح)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أملى علينا الشافعي رحمه الله قال أصل الصلح أنه بمنزلة البيع فما جاز في
 البيع جاز في الصلح وما لم يجز في البيع لم يجز في الصلح ثم تشعب ويقع الصلح على ما يكون له من الجراح
 التي لها أثر وبين المرأة وزوجها التي لها عليه صداق وكل هذا يقوم مقام الأمان ولا يجوز الصلح عندى
 الأعلى ثم معروف كما لا يجوز البيع الأعلى أمر معروف وقد روى عن عمر رضي الله عنه الصلح جائز بين
 المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ومن الحرام الذي يقع في الصلح أن يقع عندى على المجهول الذي
 لو كان بيعا كان حراما وإذا مات الرجل وورثته امرأة أو ولد أو كالة فصالح بعضهم البعض الوتره بعضهم البعض
 الصلح على معرفة من المصالح والمصالح بمحققهم أو أقرار بعرفتهم بمحققهم وتساوى المصالحان قبل أن
 يتفرقا فالصلح جائز وإن وقع على غير معرفة منهم ما يبلغ حقهما وأحق المصالح منهم ما يبلغ الصلح كما لا يجوز
 بيع مال امرئ لا يعرفه وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى في العبد أو غيره أو ادعى عليه جناية عمدا
 أو غلطا فصالحه مما ادعى من هذا كله أو من بعضه على شيء قبضه منه فان كان الصلح والمسد على عليه يقر فالصلح

الاسلام وأهله من سد
 ثغر أو أعداد كراخ
 أو سلاح أو إعطاء أهل
 البلاء في الاسلام فلا
 عند الحرب وغير الحرب
 أعداد للزيادة في
 تعزيز الاسلام وأهله
 على ما صنع فيه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فانه أعطى المؤلفة
 ونفل في الحرب وأعطى
 عام حنين نفر من
 أصحابه من المهاجرين
 والانصار أهل حاجة
 وفضل وأكثرهم أهل
 حاجة نرى ذلك كله
 من موهبه والله أعلم
 وما أخب به الشافعي
 في ذوى القربى أن روى
 حديثا عن ابن أبي ليلى
 قال لقيت عليا رضي
 الله عنه فقلت له بأبي
 وأمي ما فعل أبو بكر
 وعمر في حقكم أهل
 البيت من الخمس فقال
 علي أما أبو بكر رجه
 الله فلم يكن في زمانه
 أن جاس وما كان فقد
 أوفاه وأما عمر فلم يزل
 يعطيه حتى جاءه مال

جائز بما يجوز به البيع كان الصلح نقداً أو نسيئةً وإذا كان المدعى عليه ينكر فالصلح باطل وهما على أصل
 حقهما ويرجع المدعى على دعواه والمعطى بما أعطى وسواء إذا أفسدت الصلح قال المدعى قد أبرأتكم مما
 ادعيت عليكم أو لم يقله من قبل أنه إنما أبرأه على أن يتم له ما أخذ منه وليس هذا بأكثر من أن يبيعه البيع
 الفاسد فإذا لم يتم له لفساد الرجوع كل واحد منهما على أصل ما كمل كذا قبل أن يتبايعا فإذا أراد الرجلان
 الصلح وكره المدعى عليه الاقراض فلا بأس أن يقر رجل أجنبى على المدعى عليه بما ادعى عليه من جنابة أو
 مال ثم يؤدي ذلك عنه صلحا فيكون صحيحا وليس للذى أعطى عن الرجل أن يرجع على المصالح المدعى
 عليه ولا للمصالح المدعى أن يرجع على المدعى عليه لأنه قد أخذ العوض من حقه إلا أن يعقد أصلهما على
 فساد فيكونون كما كانوا في أول ما تداعوا قبل الصلح قال ولو ادعى رجل على رجل حقاً في دار فأقر له بدعواه
 وصالحه من ذلك على إبل أو بقراً أو غنماً أو رقيقاً أو برز موصوفاً أو دنائيراً ودراهم موصوفة أو طعام إلى أجل
 مسمى كان الصلح جائزاً كما يجوز لبيع ذلك إلى ذلك الأجل ولو ادعى عليه شقصاً من دار فأقر له به ثم صالحه
 على أن أعطاه بذلك بيتاً معروفة من الدار ملكاً أو سكنى له عدد سنين فذلك جائز كما يجوز لو اقتسماه أو تَكَارَى
 شقصاه في دار ولكن لو قال أصالحك على سكنى هذا المسكن ولم يسم وقتاً كان الصلح فاسداً من قبل أن هذا
 لا يجوز كالأول ابتدأه حتى يكون إلى أجل معلوم وهكذا الوصالحه على أن يكره هذه الأرض سنين يزورها أو
 على شقص من دار أخرى سمي ذلك وعرف جاز كما يجوز في البيوع والكسراء وإذا لم يسم له لم يجز كالأول في
 البيوع والكسراء (قال الشافعي) ولو أن رجلاً أشرع طلة أو جناً على طريق نافذة فخاضه رجل لينعه
 منه فصالحه على شيء على أن يدعه كان الصلح باطلاً لأنه أخذ منه على ما لا يملك ونظر فإن كان أشراعه غير
 مضر خلى بينه وبينه كان مضراً منعه وكذلك لو أراد أشراعه على طريق رجل خاصة ليس بنافذ
 أو لقم فصالحه أو صلحه على شيء أخذ منه على أن يدعه بشرعه كان الصلح في هذا باطلاً من قبل أنه
 إنما أشرع في جسد نفسه وعلى هواء لا يملك ما تحته ولا ما فوقه فإن أراد أن يثبت خشبة ويصنع بينه
 وبينهم الشرط فليجعل ذلك في خشب يحمله على جدرانهم وجداره فيكون ذلك شراءً يحل الخشب ويكون
 الخشب بأعيانه موصوفاً أو موصوف الموضع أو يعطهم شيئاً على أن يقره له بخشب بشرعه ويشهدون
 على أنفسهم أنهم أقره له بعمل هذا الخشب ومبلغ شروعه بحق عرفه فلا يكون لهم بعده أن ينزعوه
 قال وإن ادعى رجل حقاً في دار وأرض فأقر له المدعى عليه وصالحه من دعواه على خدمة عبداً وركوب دابة
 أو زراعة أرض أو سكنى داراً أو شيء مما يكون فيه الاجارات ثم مات المدعى والمدعى عليه أو أحدهما فالصلح
 جائز ولو رثه المدعى السكنى والركوب والزراعة والخدمة وما صلحهم عليه المصالح (قال الشافعي) ولو
 كان الذي تلف الدابة التي صلح على ركوها أو المسكن الذي صلح على سكنه أو الأرض التي صلح على
 زراعتها فإن كان ذلك قبل أن يأخذ منه المصالح شيء فهو على حقه في الدار وقد انتقضت الاجارة
 وإن كان بعدما أخذ منه شيئاً من الصلح بقدر ما أخذ كان نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً وانتقض من الصلح
 بقدر ما بقي يرجع به في أصل السكن الذي صلح عليه قال وهكذا الوصالحه على عبد بعينه أو ثوب بعينه
 أو دار بعينها فلم يقبضه حتى هلك انتقض الصلح ويرجع على أصل ما أقر له به ولو كان صالحه على عبد بصفة
 أو غير بصفة أو ثوب بصفة أو دنائيراً ودراهم أو كسبيل أو وزن بصفة ثم الصلح بينهما وكان عليه مثل البصفة
 التي صالحه عليها ولو صالحه على ربع أرض مشاع من دار معلومة جاز ولو صالحه على أذرع من دار مسمية
 وهو يعرف الدار ويعرفه المصالح جاز وهذا كجزء من أجزاء وإن كان صالحه على أذرع وهو
 لا يعرف الذرع كالم يجر من قبل أنه لا يدري كم قدر الذرع فيها ثلثاً أو ربعاً أو أكثر وأقل ولو صالحه على
 طعام جفاف أو دراهم جفاف أو عبد جفاف فإن استحق ذلك قبل القبض أو بعده بطل الصلح وإن هلك قبل
 القبض بطل الصلح ولو كان صالحه على عبد بعينه ولم يرد العبد فله خيار الرقبة فإن اختار أخذه جاز الصلح

السوس والاهواز أو
 قال مال فارس الشافعي
 يشك وقال عمر في
 حديث مطرأ وحديث
 آخران في المسلمين
 خلة فإن أحببتم تركتم
 حكمكم فجعلناه في خلة
 المسلمين حتى يأتمن مال
 فأوفيكم حكمكم منه
 فقال العباس لا تطمعه
 في حقنا فقد سلت بأنا
 الفضل السنان أخق
 من أجاب أمير المؤمنين
 ورفع خلة المسلمين فتوفي
 عمر قبل أن يأتيه مال
 في قضيتنا وقال الحكم
 في حديث مطر
 أو الآخران عمر رضى
 الله عنه قال لكم حقا
 ولا يبلغ على إذ كنتم
 أن يكون لكم كله فإن
 شتم أعطيتكم منه
 بقدر ما أرى لكم فأبينا
 عليه إلا كله فأبى أن
 يعطينا كله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 للنازع في سهم ذي
 القربى أليس مذهب
 المسلمين في سهم ذي
 القربى أن يمسوا به

وان اختار رده رد الصلح (قال الربيع) قال الشافعي بعد لا يجوز شراء عبد بعينه ولا غيره الى أجل
او يكون له خيار رؤيته من قبل ان البيع لا يعدو بيع عين براها المشتري والبائع عند تباعها وبيع صفة
مضمونة الى أجل معلوم يكون على صاحبها أن يأتي بها من جميع الارض وهذا العبد الذي بعينه الى أجل ان
تلقب بطل البيع فهذا امره يتم فيه البيع ومرة بطل فيه البيع والبيع لا يجوز الا أن يتم في كل حال
(قال الشافعي) وهكذا كل ما صلحه عليه بعينه مما كان غائبا عنه فله فيه خيار الرؤية (قال الربيع)
رجع الشافعي عن خيار رؤيته شيء بعينه (قال الشافعي) ولو قبضه فله في يده وبه عيب يرجع بقيمة
العيب ولو لم يجسد عيبا ولكنه استحق نصفه أو سهم من ألف سهم منه كان لقاطن العبد الخيار في أن يجيز
من الصلح بقدر ما في يده من العبد ويرجع بقدر ما استحق منه أو ينقض الصلح كله (قال الربيع)
الذي يذهب اليه الشافعي أنه اذا بيع الشيء فاستحق بعضه بطل البيع كله لان الصفقة جمعت شيئين حلالا
وحراما فبطل كله والصلح مثله (قال الشافعي) ولو ادعى رجل حقا في دار فآقر له رجل أجنبي على المدعي
عليه وصالحه على عبد بعينه فهو جائز وان وجد بالعبد عيبا فرده واستحق لم يكن له على الأجنبي شيء ويرجع
على دعواه في الدار وهكذا الوصلح على عرض من العروض ولو كان الأجنبي صالحه على دينار أو دراهم
أو عرض بصفة أو عبد بصفة فدفعه اليه ثم استحق كان له أن يرجع عليه مثل تلك الدنانير والدراهم وذلك
العرض بتلك الصفة ولو كان الأجنبي انما صالحه على دينار بأعيانها فهي مثل العبد بعينه يعطيه اياها
وان استحققت أو وجد عيبا فردها لم يكن له على الأجنبي تباعة وكان له أن يرجع على أصل دعواه والأجنبي
اذا كان صالح بغير إذن المدعي عليه فمطوع بما أعطى عنه فليس له أن يرجع به على صاحبه المدعي عليه وانما
يكون له أن يرجع به اذا أمره أن يصلح عنه قال ولو ادعى رجل على رجل حقا في دار فصالحه على بيت
معروف سنين معلومة يسكنه كان جائزا أو على سطح معروف بيت عليه كان جائزا فان انهدم البيت أو
السطح قبل السكنى يرجع على أصل حقه وان انهدم بعد السكنى ثم من الصلح بقدر ما سكن وبات وانتقض
منه بقدر ما بقي ولو ادعى رجل حقا في دار وهي في يد رجل عارية أو ودعة أو كراء تصادق على ذلك أو قامت
به بينة فلا خصومة بينه وبين من الدار في يده ومن لم ير أن يقضى على الغائب لم يقبل منه فيما بينه وأمره ان
خاف على بينته الموت أن يشهد على شهادتهم ولو أن الذي في يده آقر له بدعواه لم يقض له بأقراره لانه آقر له
فيما لا يملك ولو صالحه على شيء من دعواه فالصلح جائز والمصالح مطوع والجواب فيه كالجواب في المسائل
قبلها من الأجنبي يصلح عن الدعوى ولو ادعى رجل على رجل شيئا لم يسمه فصالحه منه على شيء لم يجز الصلح
وكذلك لا يجوز لو ادعى في شيء بعينه حتى يقر فإذا أقر جاز ولو أقر في دعواه التي أجراها فقال أنت صادق
فيما ادعيت على فصالحه منه على شيء كان جائزا كما يجوز لو تصادق على شراء لا يعلم الا بقولها وان لم يسم
الشراء فقال هذا ما اشتريت منك مما عرفت وعرفت فلا تباعة لك قبلك بعدها في شيء مما اشتريت منك ولو كانت
الدار في يد رجلين فادعيا كلهما فاصطالحا على أن لا أحدهما الثلث والآخر الثلثين أو بيتان الدار ولا أثر
بما بقي فان كان هذا بعد اقرارهما بجائز وان كان على الجحد فلا يجوز وهما على أصل دعواهما ولو ادعى
رجل على رجل دعوى فصالحه منها على شيء بعدما آقر له بدعواه فبطل ذلك غير معلوم بينة تقوم عليه فقال
المصالح الذي ادعى عليه صالحتك من هذه الارض وقال الآخر بل صالحتك من ثوب فالقول قوله مع عينه
ويكون خصمها في هذه الارض (قال أبو محمد) أصل قول الشافعي أنهما اذا اختلفا في الصلح تحالفا
وكأن على أصل خصوصتهما مثل البيع سواء اذا اختلفا تحالفا ولم يكن بينهما بيع بعد الإيمان (قال
الشافعي) ولو كانت دارين وروقة قاضي رجل فيها دعوى وبعضهم غائب وأحضر فأقر له أحدهم ثم صالحه
على شيء بعينه دنانير أو دراهم ضمنونة فالصلح جائز وهذا الوارث المصالح مطوع ولا يرجع على أخوته بشيء

اذا كان منصوصا في
كتاب الله مينا على
لسان نبيه صلى الله
عليه وسلم أو فعله أن
عليهم قوله وقد ثبت
سهمهم في آيتين من
كتاب الله تعالى وفي فعل
رسول الله صلى الله
عليه وسلم بخبر الثقة
لامعارض له في اعطاء
النبي صلى الله عليه
وسلم غنيا لادين عليه
في اعطائه العباس بن
عبد المطلب وهو في
ثروته يعلو عامة
في المطلب دليل
لي أنهم استحقوا
لقرابة لا بالحاجة كما
عطي الغنية من
حضره لا بالحاجة
وبذلك من استحق
الميراث بالقرابة
لا بالحاجة وكيف جاز
أن ترد ابطال البين
مع الشاهد بأن تقول هي
بغلاف ظاهر القرآن
وليست بخالفة له ثم تجد
سهم ذي القربى
منصوصا في آيتين من
كتاب الله تعالى ومعهما

ما أدى عنهم لانه أدى عنهم بغير أمرهم إذا كانوا متكررين الدعاء ولو صالحه على أن حقه له دون اخوته
فانما اشترى منه حقه دون اخوته وان أنكر اخوته كان لهم خصما فان قدر على أخذ حقه كان له وبانت
لهم الشفعة معه بقدر حقوقهم وان لم يقدر عليه رجع عليه بالصلح فأخذه منه وكان لا تحرقه فأقر له به
نصيبه من حقه (قال الشافعي) ولو أن دارا في يدي رجلين ورثاها فادعى رجل فيها حقا فأنكر أحدهما
وأقر الآخر وصالحه على حقه منها خاصة دون حق أخيه فالصلح جائز وان أراد أخوه أن يأخذ بالشفعة مما
صالح عليه فله ذلك ولو أن رجلين ادعيا دارا في يدي رجلين وقالوا له ميراثنا نحن أينا وأنكر ذلك الرجل
ثم صالح أحدهما من دعواه على شيء فالصلح باطل قال ولو أقر لأحدهما فصالحه من ذلك الذي أقر له به على
شيء كان لأخيه أن يدخل معه فيما أقر له بالنصف لانهما نسب ذلك إلى أنه بينهما نصيبين ولو كانت المسئلة
بحالها فادعى كل واحد منهما عليه نصف الأرض التي في يديه فأقر لأحدهما بالنصف وبجهد الآخر كان
النصف الذي أقر له به دون الجميع ودون كان المجموع على خصوصته ولو صالحه منه على شيء كان ذلك له دون صاحبه
ولو أقر لأحدهما بجميع الأرض وانما كان يدي نصفها فان كان لم يقبل لا تحرقا له النصف فله الكل
لا يرجع به عليه الآخر وان كان في أصل دعواه أنه زعم أن له النصف ولهذا كان له أن يرجع عليه
بالنصف قال ولو ادعى رجلان على رجل دارا ميراثا فأقر لهما بذلك وصالح أحدهما من دعواه على شيء
فليس لأخيه أن يشركه فيما صالحه عليه وله أن يأخذ بالشفعة ولو ادعى رجل على رجل دارا فأقر له بها
وصالحه بعد الإقرار على أن يسكنها الذي في يديه فهي عارية أن شاء أتمها وان شاء لم يمتها وان كان لم يقبل
له الأعلى أن يسكنها فالصلح باطل وهما على أصل خصوصتهما ولو أن رجلا اشترى دارا فبناها مسجدا
ثم جاء رجل فادعاهما فأقر له بالي المسجد بما ادعى فان كان فضل من الدار فضل فهو له وان كان لم يتصدق
بالمسجد فهو له ويرجع عليه بقيمة ما هدم من داره ولو صالحه من ذلك على صلح فهو جائز قال وان أنكر
المدعى عليه فأقر الذين المسجد والدار بين أظهرهم وصالحوه كان الصلح جائزا وإذا باع رجل من
رجل دارا ثم ادعى فيها رجل شيئا فأقر البائع له وصالحه فالصلح جائز وهكذا لو غصب رجل من رجل
دارا فباعها أولي بيعها وادعى فيها رجل آخر دعوى فصالحه بعد الإقرار من دعواه على شيء كان الصلح جائزا
وبذلك لو كانت في يده عارية أو ودیعة وإذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فأقر له بها ثم بجده ثم صالحه
فالصلح جائز ولا يضره الجحد لانها ثبتت له بالإقرار الأول إذا تصادقا أو قامت بينة بالإقرار الأول فان أنكر
المصالح الآخذ لثمن الدار أن يكون أقر له بالدار وقال انما صالحته على الجحد فالقول قوله مع عينه والصلح مردود
وهما على خصوصتهما ولو صالح رجل من دعوى أقر له بها على خدمة عبده سنة فقتل خطأ انتقض الصلح ولم
يكن على المصالح أن يشتري له عبدا غيره بخدمة ولا على رب العبد أن يشتري له عبدا غيره بخدمة قال
وهكذا لو كان له سكنى بيت فهدمه انسان أو أوانهم ولو كان الصلح على خدمة عبده سنة فباعه المولى
كان للشئرى الخيار ان شاء أن يجيز البيع ويكون له هذا الملك ولهذا الخدمة فعل وان شاء أن يرد البيع
رده وبه نأخذ وفيه قول ثان ان البيع منتقض لانه محول بينه وبينه ولو كانت المسئلة بحالها فاعتقه
السيد كان العتق جائزا وكانت الخدمة عليه الى منتهى السنة يرجع بها على السيد لان الاجارة بيع من
البيع عند الانقضاء مدام المستأجر سالما قال ولصاحب الخدمة أن يخدمه غيره ولو أجزه غيره في مثل
عمله وليس له أن يخرج منه من المصر الا باذن سيده ولو ادعى رجل في دار دعوى فأقر بها المدعى عليه وصالحه
منها على عبده فبقيته مائة درهم ومائة درهم والعبد بعينه فلم يقبض المصالح العبد حتى جنى على حر أو عبد فسواء
ذلك كله وللمصالح الخيار في أن يقبض العبد ثم يقبضه أو يسلمه فبإيعاز أو يرد على سيده وينقض الصلح وليس
له أن يجيز من الصلح بقدر المائة ولو كان قبضه ثم جنى في يديه كان الصلح جائزا وكان كعبد اشتراه ثم جنى

سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم فترده
أرايت لو عارضك
معارض فأثبت سهم
ذي القسري وأسقط
اليتامى والمساكين
وابن السبيل ما جئتك
عليه الا كهي عليك

(تفريق ما أخذ من
أربعة أخماس التي
غير الموقوف عليه)

(قال الشافعي) رحمه
الله وينبغي للوالى أن
يحصي جميع من في
البلدان من المقاتلة
وهم من قد احتلم أو
استكمل خمس عشرة
سنة من الرجال ويحصي
الذرية وهم من دون
الاحتلم ودون خمس
عشرة سنة والنساء
صغيرهم وكبيرهم
ويعرف قدر نفقاتهم
وما يحتاجون اليه من
مؤناتهم بقدره ما
مثلهم في بلدانهم
ثم يعطى المقاتلة في كل
عام عطاءهم والذرية
والنساء ما يكفيهم
لستهم في كسوتهم

في يديه قال ولو كان وجد بالعبد عيالا لم يكن له أن يردده ويجبس المائة لانها صفة واحدة لا يكون له أن يرددها الامعا ولا يجبرها الامعا الا ان يشاء ذلك المردود عليه ولو كان استحق كان له الخيار في أن يأخذ المائة بنصف الصلح ويرد نصفه لان الصفة وقعت على شيئين أحدهما ليس البائع وليس المشتري امساكه وله في العيب امساكه ان شاء (قال الربيع) أصل قوله أنه اذا استحق بعض المصالح به أو المبيع بطل الصلح والبائع جميعا لان الصفة جعلت شيئين حلالا وحراما فبطل ذلك كله (قال الشافعي) ولو كان الاستحقاق في العيب في الدراهم وانما باعته بالدراهم بأعيانها كان كهو في العبد ولو باعه بدراهم سمى رجوع بدراهم مثلها ولو كان الصلح بعبد وزاده الأخذ بالعبد فاستحق العبد انتقض الصلح وكان على دعواه وأخذت به الذي زاده الذي في يديه الدارون وجده فائما أوقفته ان وجدته مستهلكا ولو كانت المسئلة بحالها وتقاها بوجرح العبد جرحا لم يكن له أن ينتقض الصلح وهذا مثل رجل اشترى عبدا ثم جرح عنده قال ولو كانت المسئلة بحالها في العبد والثوب فوجد بالثوب عيبا فله الخيار بين أن يسكه أو يردده وينتقض الصلح لا يكون له أن يرد بعض الصفة دون بعض ولو استحق العبد انتقض الصلح الا ان يشاء أن يأخذ ماعين العبد ولا يرجع بقية العبد (قال الربيع) اذا استحق العبد بطل الصلح في معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان الصلح عبدا ومائة درهم وزاده المدعي عليه عبدا أو غيره ثم جرح للعبد الذي قبض أيهما كان حراما بطل الصلح وكان كرجل اشترى عبدا فخرج حرا ولو كان العبد الذي استحق الذي أعطاه المدعي أو المدعي عليه قبل الذي استحق في يديه العبد انتقض الصلح الا ان رضى بتركه نقضه وقبول ما صار في يديك مع العبد فلا تكرر على نقضه وهكذا جميع ما استحق مما صالح عليه ولو كان هذا مسلما فاستحق العبد المسلم في الشيء الموصوف الى الاجل المعلوم بطل السلم (قال الشافعي) ولو كان المسلم عبدين بقيمة واحدة فاستحق أحدهما كان السلم الى الخيار في نقض السلم ورد العبد الباقي في يديه أو انفاذا البيع ويكون عليه نصف البيع الذي في العبد نصفه الى أجله (قال الربيع) يبطل هذا كله وينفسخ (قال الشافعي) واذا كانت الدار في يدي رجلين كل واحد منهما في منزل على حدة فتداعيا العرصة فالعرصة بينهما نصفين لانها في أيديهما معا وان أحب كل واحد منهما ما عطفه صاحبه على دعواه فاذا حلفا فهي بينهما نصفين ولو لم يحلفا واسطلم على شيء أخذته أحدهما من الآخر باقرار منه بحقه جاز الصلح وهكذا لو كانت الدار منزلا أو منزلا السفلى في يدي أحدهما وعيه والعلوي في يدي الآخر تداعيا عرصة الدار كانت بينهما نصفين كما وصفت واذا كان الجدار بين دارين أحدهما رجل والاخرى لاخر وبينهما جدار ليس متصل ببناء واحد منهما اتصال البنيان انما هو ملصق أو متصل ببناء كل واحد منهما فتداعيا ولا يثبت بينهما حلفا وكان بينهما نصفين ولا أنظر في ذلك الى من اليه الخوارج ولا الدواخل ولا انصاف الدين ولا معاقد القمط لانه ليس في شيء من ذلك دلالة ولو كانت المسئلة بحالها ولا أحدهما فيها جرح نوع ولا شيء الا حلفا عليه أحلفتهما أو أقررت الجذوع بحالها وجعلت الجدار بينهما نصفين لان الرجل قد يرتفع بجدار الرجل بالجذوع بأمره أو غير أمره ولو كان هذا الحائط متصلا ببناء أحدهما اتصال البنيان الذي لا يحدث مثله الا من أول البنيان ومنقطع عمن بناء الآخر جعلته للذي هو متصل ببنائه دون الذي هو منقطع من بنائه ولو كان متصلا اتصالا يحدث مثله بعد كمال الجدار يخرج منه لبنه ويدخل أخرى أطول منها أحلفتهما وجعلته بينهما نصفين وان تداعيا في هذا الجدار ثم اسطلمهما على شيء يتصادق منهما على دعواهما أجزت الصلح واذا قضيت بالجدار بينهما لم أجعل لواحد منهما أن يرفع فيه كوة ولا يبنى عليه بناء الا باذن صاحبه ودعوتهما الى أن يقسم بينهما ما شاء فان كان عرضه ذراعا أعطيت كل واحد منهما شبرا في طول الجدار ثم قلت له ان شئت أن تزيد من عرض دارك أو ينك شبرا آخر ليكون لك جدارا خالصا

ونصفاتهم طعاما أو قيمته
دراهم أو دنانير يعطي
الذوق شيئا ثم يزداد
كلما كبر على قبدر
مؤنته وهذا يستوى
لانهم يعطون الكفاية
ويختلف في مبلغ
العطاء باختلاف أسعار
البلاد وحالات الناس
فيم اقل المؤنة في بعض
البلدان أنقل منها في
بعض ولا أعلم أحدا بنا
اختلافوا في أن العطاء
للقاتلة حيث كانت
انما يكون من الشيء
وقالوا لا بأس أن يعطي
الرجل لنفسه أكثر
من كفايته وذلك أن
عرض الله عنه بلغ
في العطاء خمسة آلاف
وهي أكثر من
كفاية الرجل لنفسه
ومنهم من قال خمسة
آلاف بالمدينة ويغزو اذا
غزى وليست بأكثر
من الكفاية اذا غزى
عليها لعبد المغري
(قال الشافعي) وهذا
كالكفاية على أنه يغزو
وان لم يغزى كل سنة

(قال) ولم يختلف
أحدنا عنه في أن ليس
للمالك في العطاء حق
ولا الأعراب الذين هم
أهل الصدقة واختلفوا
في التفصيل على
السابقة والنسب فتم
من قال أسوي بين
الناس فإن أبا بكر رضي
الله عنه حين قال له عمر
أجعل للذين جاهدوا
في سبيل الله بأموالهم
وأ أنفسهم وهجروا
ديارهم كن دخل في
الاسلام كرها فقال أبو
بكر إنما علوا لله وإنما
أجورهم على الله وإنما
الذي تبالغ وسوى على
ابن أبي طالب رضي الله
عنه بين الناس ولم
يفضل (قال الشافعي)
رحم الله وهذا الذي
أختاره وأسأل الله
التوفيق وذلك أني
رأيت الله تعالى قسم
الموارث على العدد

(١) قوله ولا نجيزه إذا
بنى وسواء كذا بالاصول
التي عندنا وتأمل
معجمه

فذلك لأن شئت تقره بحاله ولا تقاسم منه فأقرره وإذا كان الجدار بين رجلين فهدماه ثم اصطالحا على
أن يكون لأحدهما ثلثه وللآخر ثلثاه على أن يحمل كل واحد منهما ما شاء عليه إذا بناه فالصالح فيه باطل
وان شأنا أقسمت بينهما أرضه وكذلك ان شاء أحدهما دون الآخر وان شأنا تركاه فإذا بناه لم يجز لواحد
منهما أن يفتح فيه بابا ولا كوة إلا بأذن صاحبه (قال الشافعي) وإذا كان البيت في يد رجل فادعاه آخر
واصطالحا على أن يكون لأحدهما سطحه وللبنا عليه والسفل للآخر فأصل ما ذهب اليه من الصلح أن
لا يجوز إلا على الإقرار فان تقاررا أجزت هذين ما وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله وأجزت فيما أقر له به
الآخر ما شاء إذا أقر أن له أن يبنى عليه ولا نجيزه إذا بنى (١) وسواء كان عليه علوه أم لا أجزا الأعلى إقراره
ولو أن رجلا باع علوية لبناء عليه على أن يشتري أن يبنى على جداره ويسكن على سطحه وسعى منتهى البناء
أجزت ذلك كما أجزا أن يبيع أرضا لبناء فيها ولا فرق بينهما إلا في خصلته أن من باع دارا لبناء فيها لا يشتري
أن يبنى ما شاء ومن باع سطحاً بأرضه أو أرضاً ورؤس جدران احتجبت إلى أن أعلم كم مبلغ البناء لأن من
البناء ما لا تحمله الجدران قال ولو كانت دار في يد رجل في سفلها درج إلى علوها فتدعى صاحبها
السفل والعلو الدرج والدرج بطريق صاحب العلوه في صاحب العلو دون صاحب السفل بعد الأيمان
وسواء كانت الدرج معقودة أو غير معقودة لأن الدرج انما اتخذ مرأ وان ارتفق بمحتتها ولو كان الناس
يتخذون الدرج للارتفق ويجعلون ظهورهم درجة لا بطريق من الطرق جعلت الدرج بين صاحب السفل
والعلو لأن فيها منفعتين أحدهما بيد صاحب السفل والآخر بيد صاحب العلو بعدما أحلفهما وإذا
كان البيت السفل في يد رجل والعلو في يد آخر فتدعى صاحب السفل فإسقفه فإسقف بينهما لأنه في يد كل واحد منهما وهو
سقف السفل مانع له وسطم العلو وأرضه له فهو بينهما منفعتين بعد أن لا تكون بينهما وبعد أن يتحالفا عليه وإذا
اصطالحا على أن ينقض العلو والسفل لعل فيهما أوفى أحدهما أو غير لعل فذلك لهما وبعد أن معا البناء كما
كان ويؤخذ صاحب السفل بالبناء إذا كان هدمه على أن يبنيه أو هدمه بغير لعل وان سقط البيت لم يجز
صاحب السفل على البناء وان تطوع صاحب العلو بأن يبنى السفل كما كان يبنى علوه كما كان فذلك له وليس
له أن يمنع صاحب السفل من سكنه ونقض الجدران له متى شاء أن يهدمها متى جاءه صاحب السفل بقيمة
بنائه كان له أن يأخذ منه ويصير البناء لصاحب السفل إلا أن يختار الذي يبنى أن يهدم بناءه فيكون ذلك
له وأصل لصاحب العلو أن يبنيه بقضاء قاض وان أصادق على أن صاحب السفل امتنع من بنائه وبناءه
صاحب العلو بغير قضاء قاض فإثر كهب بقضاء قاض وإذا كانت لرجل نخلة أو شجرة فاستعلت حتى
انتشرت أغصانها على دار رجل فعلى صاحب النخلة والشجرة قطع ما شمرع في دار الرجل منها إلا أن يشاء
رب الدار تركه فان شاء تركه فذلك له وان أراد تركه على شيء يأخذ منه فليس بجائر من قبل أن ذلك ان
كان كراء أو شراء فاتمها هو كراءه أو أرضه ولا قرار ولا بأس بتركه على وجه المعروف وإذا تدعى
رجلان في عيني أو بئر أو نهرين أو غيلين دعوى فاصطالحا على أن أبرأ كل واحد منهما صاحبه من
دعواه في إحدى العينين أو البئر أو النهرين أو ما سمي بنا على أن لهذا أهذه العين تامة ولهذا أهذه
العين تامة فان كان بعد إقرار منهما فالصلح جائز كما يجوز شراء بعض عين بشرائه بعض عين وإذا كان
التسريين قوم فاصطالحوا على إصلاحه ببناء أو كبس أو غير ذلك على أن تكون النفقة بينهما سواء فذلك جائز
فان دعا بعضهم إلى عمله وامتنع بعضهم لم يجبر الممتنع على العمل إذا لم يكن فيه ضرر وكذلك لو كان فيه
ضرر لم يجبر والله أعلم ويقال لهؤلاء ان شئتم فطوقوا بالعمارة واخذوا هذه الاماء معكم ومتى شئتم
أن تهدموا العمارة هدموها وأنتم مالكون للعمارة دونه حتى يعطيكم ما يلزمه في العمارة ويملكها معكم

وهكذا العين والبئر وإذا ادعى رجل عود خشبة أو ميزاب أو غير ذلك في جدار رجل فصالحه الرجل من دعواه على شيء جازا إذا أقر له به ولو ادعى رجل زرعاً في أرض رجل فصالحه من ذلك على دراهم مسماة فذلك جائز لأن له أن يبيع زرعاً أخضر من يقصه ولو كان الزرع لرجل فادعى رجل فيه دعوى فصالحه أحدهما على نصف الزرع لم يجز من قبل أنه لا يجوز أن يقسم الزرع أخضر ولا يجز هذا على أن يقطع منه شيئاً حتى يرضى وإذا ادعى رجل على رجل دعوى في دار فصول منها على دار أو عبيد أو غيره فله فيها خيار الرؤية كما يكون في البيع فإن أقر أن قدره قبل الصلح فلا خيار له إلا أن يتغير عن حاله التي رآه عليها قال وإذا ادعى رجل على رجل دراهم فأقر له بها ثم صالحه على دينانير فإن تقابضاً قبل أن يتفرق جاز وإن تفرق قبل أن يتقابضاً كانت له عليه الدراهم ولم يجز الصلح ولو قبض بعضاً وبقي بعض جاز الصلح فيما قبض وانتقض فيما لم يقبض إذا رضى ذلك المصالح الأخذ منه الدينانير (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يجوز شيء من الصلح لأنه صالحه من دينانير على دراهم بأخذها فكان هذا مثل الصرف لو بقي منه درهم انتقض الصرف كله وهو معنى قول الشافعي في غير هذا الموضع وإذا ادعى رجل شقاً في دار فأقر له به المدعي عليه وصالحه منه على عبد بعينه أو ثياب بأعيانها أو موصوفة إلى أجل مسمى فذلك جائز وليس له أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه كما لا يكون له أن يبيع ما اشتري قبل أن يقبضه والصلح بيع ما جاز فيه جاز في البيع وما رد فيه رد في البيع وسواء موصوف أو بعينه لا يبيعه حتى يقبضه وهكذا كل ما صالح عليه من كيل أو عين موصوف ليس له أن يبيعه منه ولا من غيره حتى يقبضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام إذا ابتاع حتى يقبض وكل شيء ابتاع عندنا بمنزلة ذلك أنه مضمون من مال البائع فلا يبيع ما ضمه من ماله غيره وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها فصالحه على عدين بأعيانهم ما قبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض فالمصالح بالخيار في رد العبد ويرجع على حقه من الدار أو أجازة الصلح بحصة العبد المقبوض ويكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد المثلت قبل أن يقبضه ولو كان الصلح على عدي فبطل الصلح وكان على حقه من الدار ولو لم يمت ولكن رجل جنى عليه فقتله خيرين أن يجيز الصلح ويتبع الجاني أو يرد الصلح ويتبعه رب العبد البائع له وهكذا لو قتله عبيد أو حر ولو كان الصلح على خدمة عبيد سنة فقتل العبد فأخذ ماله كقيمة فلا يجز المصالح ولا رب العبد على أن يعطيه عبيداً مكانه فإن كان استخدمه شيئاً جاز من الصلح بقدر ما استخدمه وبطل من الصلح بقدر ما بطل من الخدمة ولو لم يمت العبد ولكنه جرح جرحاً فاختار سيده أن يدعه يباع كان كالموت والاستحقاق ولو ادعى رجل على رجل شيئاً فأقر له به فصالحه المقر على مسيل ماء فإن سبى له عرض الأرض التي يسيل عليها الماء وطواها ومنتهاها جازاً إذا كان يملك الأرض لم يجز إلا بأن يقول يسيل الماء في كذا وكذا لو قت معلوم كالأيجوز الكراء إلا إلى وقت معلوم وإن لم يسم إلا مسيلاً لم يجز ولو صالحه على أن يسقي أرضه من نهر أو عين وقتاً من الأوقات لم يجز ولكنه يجوز له لو صالحه بثلاث العين أو ربعا وكان يملك تلك العين وهكذا لو صالحه على أن يسقي ماشيته شهراً من مائه لم يجز وإذا كانت الدار لرجلين لأحدهما منها أقل مما لا تعرفه عاصبا النصيب الكثير إلى القدر وكرهه صاحب النصيب القليل لأنه لا يبقى له منه ما ينتفع به أجبرته على القسم وهكذا لو كانت بين عدد فكان أحدهم ينتفع والآخر لا ينتفعون أجبرتهم على القسم الذي دعا إلى

فسوى فقطه تكون
الاخوة متفاض إلى
الغناء عن الميت في
الصلة في الحياة والحفظ
بعد الموت ورأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم قسم ابن
حضر الوقعة من
الأربعة الخماس على
العدد فسوى ومنهم
من يغني غايه الغناء
ويكون الفتوح على
يده ومنهم من يكون
مخضرمه لما غير نافع وأما
ضارب الجنب والهزيمة
فلما وجدت الكتاب
والسنة على التسوية كما
وصفت كانت التسوية
أولى من التفضيل على
النسب أو السابقة ولو
وجدت الدلالة على
التفضيل أرجح بكتاب
أو سنة كنت إلى
التفضيل بالدلالة مع
الهوى أسرع (قال
الشافعي) وإذا قرب
القسم من الجهاد
ورخصت أسعارهم
أعطوا أقل ما يعطى
من بعدت دأره وغلا

سعره وهذا وان تفاضل
عدد العطية تسوية على
معنى ما يلزم كل واحد
من الفريقين في الجهاد
إذا أرادوا وعليهم أن
يغزوا إذا غسروا ويرى
الامام في اغرائهم رأيه
فان استغنى مجاهده
بعدد وكثرة من قربه
اغزاهم الى اقرب
المواقع من مجاهدهم
واختلف اصحابنا في
اعطاء الذرية ونساء أهل
التي منهم من قال يعطون
واحسب من مجتهدهم
فان لم يفعل قوتهم يلزم
رجالهم فلم يعطهم الكفاية
فيعطهم كمال الكفاية
ومنه من قال اذا أعطوا
ولم يبقوا فليسوا بذلك
أولى من ذرية الاعراب
ونسأهم ورجالهم
الذين لا يعطون من التي
(قال الشافعي) حدثني
سفيان بن عيينة عن
عمرو بن دينار عن الزهري
عن مالك بن أنس بن
الحديث أن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه
قال ما أحد الاولة في

(١) قوله هل يصير
المحال على من أحيل كذا
بالاصول التي يابدينها
ومرر كتبته مصححه

القسم وجعت الا تحرين نصيبهم ان شاؤوا واذا كان الضرر عليهم جميعا لم أقسم انما يقسم اذا كان أحدهم
يصير الى منفعة وان قلت (١)

(الحالة)

(أخبرنا الرازي عن سليمان) قال أخبرنا الشافعي املاء قال والقول عندنا والله تعالى أعلم ما قال مالك
ابن أنس ان الرجل اذا حال الرجل على الرجل يحق له ثم أفلس المحال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل
أبدا فان قال قائل ما الحكمة فيه قال مالك بن أنس أخبرنا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغنى ظم واذا أتبع أحدكم على ملى فليتبمع فان قال قائل وما في هذا
مما يدل على تقوية قولك قيل رأيت لو كان المحال يرجع على المحيل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس المحال
عليه في الحياة أو مات مفلسا هل (١) يصير المحال على من أحيل رأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائبا
عن المحيل هل كان يزداد بذلك الا خيرا ان أيسر المفلس والافقه حيث كان ولا يجوز الا أن يكون في هذا
اماقولنا اذا برئت من حقتك وضمنه غيري فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة واما لا تكون الحوالة
جائزة فكيف يجوز أن أكون بريثا من دينك اذا أملتك لو حلفت وحلفت مالك على حقي برزنا فان أفلس
عدت على بشي بعد برئت منه بأمر قد رضيت به جائزا بين المسلمين واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال
في الحوالة والكفالة يرجع صاحبه لا توى على مال مسلم وهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتا عن
عثمان لم يكن فيه حجة انما شاك فيه عن عثمان ولو ثبت ذلك عن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه واذا
أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للمحال أن يرجع على المحيل من
قبل أن الحوالة تحل حق من موضعه الى غيره وما تحول لم يعد والحوالة بخلافه للجملة ما تحول عنه لم يعد
الا بعد بد عودته عليه وتأخذ المحال عليه دون المحيل بكل حال (٢)

(١) وفي باب الدعوى من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) واذا ادعى الرجل الدعوى
قبل الرجل في دار أو دين أو غير ذلك فأنكر ذلك المدعى قبله الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك
فان أباحنفة كان يقول في هذا جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الانكار وقال أبو حنيفة
كيف لا يجوز هذا وأجوز ما يكون الصلح على الانكار اذا وقع الاقرار لم يقع الصلح (قال الشافعي)
واذا ادعى الرجل على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس
أن يكون الصلح باطلا من قبل أنا لا نجيز الصلح الا بما يجوز به البيوع من الاشمان الحلال المعروفة واذا
كان هذا هكذا عندنا وعند من أجاز الصلح على الانكار كان هذا دعوا وضوا والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون
العوض الا ما تصادق عليه المعوض والمعوض الا أن يكون معناني هذا أثر يلزم مثله فيكون الأثر أولى من
القياس ولست أعلم فيه أثرا يلزم مثله قال الشافعي وبه أقول واذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب
والمطلوب متغيب فان أباحنفة كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ يعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول
الصلح مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وهكذا لو أخرج ناعله وهو متغيب كان قوله باجماعا على
ما وصفت لك (قال الشافعي) واذا صالح الرجل الرجل وهو غائب أو أظفره صاحب الحق وهو غائب
فذلك كله جائز ولا يبطل بالتغيب شيئا أجيزه في الحضور لان هذا ليس من معاني الاكراه الذي أورد

(٢) وفي اختلاف العراقيين في باب الحوالة والكفالة والدين (ولو كانت حوالة فالحوالة معقول فيها
أنها تحول حق على رجل الى غيره فاذا تحولت عن رجل لم يجوز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بعد بد عودته
عليه وتأخذ المحال عليه دون المحيل بكل حال (وفي الترجمة المذكورة أيضا) واذا أفلس المحال

(باب الضمان) (١)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله وإذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بالدين فمات الجبل قبل يحل الدين فلا يتحمل (٢) عليه أن يأخذه بما حل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على الممول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله فان عجز عنه لم يكن له أخذه حتى يحل الدين وقال في الجملة (أخبرنا الربيع بن سليمان) قال أخبرنا الشافعي قال إذا تحمل أو تكفل الرجل عن الرجل بدين فمات المحتمل قبل أن يحل الدين فلا يتحمل عنه أن يأخذه بما حل له به فإذا قبض ماله برئ الذي عليه الدين والجبل ولم يكن لورثة الجبل أن يرجعوا على الممول عنه بما دفعوا عنه حتى يحل الدين وهكذا الوماث الذي عليه الحق كان للذي له الحق أن يأخذه من ماله فإذا عجز عنه لم يكن له أن يأخذه حتى يحل الدين (قال الشافعي) وإذا كان للرجل على الرجل المال فكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله إذا كانت الكفالة مطلقة فإذا كانت الكفالة بشرط كان للفرع أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون المالم بشرط له وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك بدين فلان أو شهد لك به عليه شهود أو ما أشبه هذا فإنه ضامن لم يكن ضامنا لشيء من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد به بوجوده فلما كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمنا وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما يعرفه فهو من المخاطرة وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما يعرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم يتركه فإذا كفل العبد المأذون له في التجارة فكفالة باطلة لأن الكفالة استهلال مال لا كسب مال فإذا كنا نمنعه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فكذلك نمنعه أن يكفل فيغرم من ماله شيئا قل أو كثر أخبرنا ابن عيينة عن هرون بن رباب عن كنانة بن نعيم عن قبيصة ابن المخارق قال جئت جالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال يا قبيصة المسئلة حرمت الا في ثلاث رجل تحمل جالة خلت له المسئلة وذكر الحديث (قال الشافعي) ولو أقر رجل أنه كفل له بعمال على أنه بالخيار أو أنكر المكفول له الخيار ولا يثبت بينهما في جعل الاقرار واحدا أحلفه ما كفل له الأعلى أنه بالخيار أو أبرأه والكفالة لا تجوز بخيار ومن زعم أنه يبعض عليه اقراره فلزمه ما يضره ألزمه الكفالة بعد أن يحلف المكفول له لقد جعل له كفالة بت لا خيار فيه والكفالة بالنفس على الخيار لا تجوز وإذا جازت بغير خيار فليس يلزم الكافل بالنفس مال الآن يسمى مالا كفل به ولا تلزم الكفالة بجحد ولا قصاص ولا عقوبة لا تلزم الكفالة إلا بالاموال ولو كفل له بعمال لم يلزم رجله في جرح عمد فان أراد القصاص فالكفالة باطلة وان أراد أرش الجراح فهو له والكفالة لازمة لأنها كفالة بعمال وإذا اشتري رجل من رجل دارا فضمن له رجل عهدها أو خلاصها فاستحققت الدار رجوع المشتري بالثمن على الضامن ان شاء لانه ضمن له = عليه فان أباحنيصة كان يقول لا يرجع على الذي أحاله حتى يموت المحال عليه ولا ينزل مالا وكان ابن أبي بلى يقول له أن يرجع اذا أفلس هذا وبه يأخذ يعني أبي يوسف (قال الشافعي) الحوالة تحوّل حق فليس له أن يرجع وذكر في الكفالة وإذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحتال عليه أو مات ولا شيء له لم يكن للرجوع على الجبل من قبل أن الحوالة تحوّل حق من موضعه الى غيره وما تحوّل لم يعد والحوالة تحالف للعماله

خلاصها

(١) هكذا ترجم السراج البلقيني وقال ترجم عليه في الاصل الكفالة والجمالة اه

هذا المال حقيق الا ما ملكت ايمانكم ثم اعطيه او منعه (قال الشافعي) وهذا الحديث يحتمل معاني منها أن نقول ليس أحد بمعنى (١) حاجة من الصدقة أو بمعنى أنه من أهل النية الذين يغزون الاوله في مال السقي أو الصدقة حق وكان هذا أولى معانيه فان قيل ما دل على هذا قيل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة لاحظ فيها الغنى ولا الذي مرة مكتسب والذي أحفظ عن أهل العلم أن الاعراب لا يعطون من النية (قال) وقد روينا عن ابن عباس رضي الله عنهما ان

(١) قوله في الهامش بمعنى

حاجة كذا بالاصل ولعله

بمعنى ذي حاجة أي محتاج

ونأمل اه معجمه

(٢) قوله فلم تعدل

عليه هكذا في النسخ

في هذا الموضع وسأني

بعد أسطر فلم تعدل

عنه والمسئلة واحدة

في الموضعين فحسرت

الصواب من أصل صحيح

كتبه معجمه

خلاصها وان خلاص مال يسلم واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ
الاول فكلاهما كفيلا بنفسه (١)

أهل التي كانوا في زمان
رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعزل عن
الصدقة وأهل الصدقة
يعزل عن أهل التي
(قال الشافعي) والعطاء
الواجب في التي لا يكون
الالبائع يطبق منه
القتال (قال) ابن عمر
رضي الله عنهم اعرضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام أحد وأنا
ابن أربع عشرة سنة
فردني وعرضت عليه
يوم الخندق وأنا ابن
خمس عشرة سنة فأجازني
وقال عمر بن عبد العزيز
هذا فرق بين المقاتلة
والذرية (قال الشافعي)
فان كلها أعمى
لا يقدر على القتال
أبداً ومنقوص الخلق
لا يقدر على القتال أبداً
لم يفرض له فرض
المقاتلة وأعطى على
كفاية المقام وهو شبهه
بالذرية فان فسررض
لصحيح ثم خرج من
المقاتلة وان مرض
طويلاً يرجى أعطى

(١) وفي اختلاف العراقيين في الكفالة والحالة والدين) واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به
عنه رجل فان أباحنيقة كان يقول للطالب أن يأخذ أيهما شاء فان كانت حواله لم يكن له أن يأخذ الذي
أحاله لانه قد أبرأه وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الاصل فيه ما يجعل لانه
حيث قبل منه الكفيل فقد أبرأه من المال الآن يكون المال قد توى قبل الكفيل فيرجع به على الذي عليه
الاصل وان كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيهما شاء في قوله ما جعلا (قال
الشافعي) واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل له به رجل آخر فرب المال أن يأخذهما وكل واحد
منهما ولا يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان
للغيرم أن يأخذ الكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه ثم
أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فان أباحنيقة كان يقول هما كفيلا ن جميعا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
قد برئ الكفيل الاول حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) واذا أخذ الرجل من الرجل كفيلا بنفسه
ثم أخذ منه كفيلا آخر بنفسه ولم يبرأ الاول فكلاهما كفيلا بنفسه واذا كفل الرجل للرجل دين غير
مسمى فان أباحنيقة كان يقول هو ضامن له وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لانه ضمن شيئا مجهولا غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل اضمن ما قضي له به القاضي عليه من
شيء وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) واذا
قال الرجل للرجل ما قضي لك به القاضي على فلان أو شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فانما ضامن لم يكن
ضامنا الذي من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى ويشهد له ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له فلما كان
هذا هكذا لم يكن هذا ضامنا وانما يلزمه الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من الغاطرة واذا
ضمن الرجل دين ميت بعد موته ومما لم يترك الميت وفاء ولا شيئا ولا قتيلا ولا كثيرا فان أباحنيقة كان
يقول لا ضمان على الكفيل لان الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن وبه يأخذ وقال
أوحنيقة ان ترك شيئا ضمن الكفيل بقدر ما ترك وان كان ترك وفاء فهو ضامن لجميع ما تكفل به (قال
الشافعي) واذا ضمن الرجل دين لميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو فالضمان له لازم ترك الميت شيئا ولم
يترك واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فان أباحنيقة كان يقول كفالته جائز لانهم معروفون
وايس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول كفالته جائز لانهم من التجار (قال الشافعي)
واذا كفل العبد المأذون له في التجارة بكفالة فالكفالة باطلة لان الكفالة استهلاك مال لا كسب مال فاذا
كانت منه أن يستهلك من ماله شيئا قل أو كثر فبكذلك تمنعه أن يتكفل فيعزم من ماله شيئا قل أو كثر (وذكر
الشافعي) جملة العبيد في تراجم الكتاب وسبق في ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى والمراد به تحمل المكاتبين
بعضهم من بعضهم وفي الدعوى والبيئات (قال الشافعي) واذا ادعى رجل على رجل كفالة بنفسه
أومال فبعد الآخر فان على المدعي الكفالة البينة فان لم يكن له بينة فعلى المنكر اليه فان خلف برئ وان
نكل عن البينة ردت البينة على المدعي فان خلف لم يبرأ مدعيه وان نكل سقط عنه غيره ان الكفالة
بالنفس ضمانة وقال أوحنيقة على مدعي الكفالة البينة فان لم يكن بينة فعلى المنكر اليه فان خلف برئ
وان نكل لم يبرأ الكفالة وفي تراجم الايمان من خلف أن لا يتكفل بغير مال فمتكفل بنفسه رجل قبل

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال شركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئا من الدنيا يكون باطلا إن لم تكن شركة المفاوضة باطلا إلا أن يكون ناشر بكيين يمدان المفاوضة خلط المال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا الأباس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان وإذا اشترى كالمفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة وما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو اجارة أو كز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفاد أو بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة بينهما فاسدة ولا أعرف القمار إلا في هذا أو أقل منه أن يشتري الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كزافيكون بينهما أرايت لو تشارطا على هذا من غير أن يتخاطبا عمل أو كان يجوز أو أرايت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد مالا من عمل أو هبة أو يكون الاتحله فيه شريكا لقد أنكروا أقل من هذا (١)

== الشافعي رضي الله عنه فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل أنه إن استثنى في حالته أن لا مال عليه فلا حنت عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حائث (قال الشافعي) ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبدا فتكفل بنفس رجل لم يبحث لأن النفس غير المال قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبدا فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه وكيل للذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكلائه وحشمه ولم يعلم أنه من سببه فلا حنت عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حائث (قال الشافعي) وإذا حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبدا فتكفل لو كفل له لم يبحث علم أنه وبه أو لم يعلم إلا أن يكون نوى أن لا يتكفل لرجل بكفالة يكون له عليها فيها سبيل لنفسه فإن نوى هذا فتكفل لو كفل له في مال المحلوف حنت وإن كان فعل في غير مال المحلوف لم يبحث وكذا ذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يبحث انتهى

(١) وترجم في اختلاف العراقيين باب الشركة والعقود وغيره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترك الرجلان شركة مفاوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر من ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ليست هذه مفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي عمير يقول هذه مفاوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) وشركة المفاوضة باطل ولا أعرف شيئاً من الدنيا يكون باطلاً إن لم تكن شركة المفاوضة باطلاً إلا أن يكونوا شريكين بهذا أن المفاوضة خلط المال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا الأساس وهذه الشركة التي يقول بعض المشركين لها شركة عنان فإذا اشترك مفاوضة وتشارطاً أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومما رزق أحدهما من غير هذا المال الذي اشتركا فيه من تجارة أو حارة أو كنز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وإن زعم أن المفاوضة عندهما بأن يكونا شريكين في كل ما أفادوا وجهه من الوجوه بسبب المال أو غيره فالشركة فيه فاسدة ولا أعرف القمار إلا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كنزاً فيكون بينهما أرباباً وتشارطاً على هذا من غير أن يتخاطبا على المال كان يجوز أن قالوا لا يجوز لأنه عطية لم يكن للعطية ولا للعطى ومال يعلمه واحد منهما أفخيره عن مائتي درهم اشتركا بها فان عدوهما فيبيع ما لم يكن لا يجوز أرباباً وشركاء وهبة أو أجر نفسه في عمل فأفاد ما لا من عمل أو هبة أو يكون الآخر له فيها شريكاً لقد أنكره وأقل من هذا » وترجم في أثناء تراجم الأقارب باب الشركة وفي أوله قال الشافعي ولا شركة مفاوضة وإذا أقر صانع من صناعته لرجل شيئاً إسكافاً أقر لرجل بحطب أو غسال أقر لرجل بنوب فذلك عليه دون شريكه إلا أن يقر شريكه معه وإذا كانا شريكين فالشركة كلها ليست مفاوضة وأى الشريكين أقر فأما يقر على نفسه دون صاحبه وأقر الشريك ومن لا شريك له سواء » وفي باب المزانية ولا يجوز أن يكون أجيراً على شيء وهو شريك وذلك مثل أن يقول الطعن لي هذه الوبية ولا منهار ربع أو ما أشبه ذلك اهـ

كلمة الله (قال) ويخرج
العتاة للمقاتلة كل عام
في وقت من الاوقات
والذرية على ذلك الوقت
واذا صار مال النبي الى
الوالي ثم مات ميت قبل
أن يأخذ عطاءه أعطيه
ورثته فان مات قبل
أن يصير اليه مال ذلك
العام لم يعطه ورثته
(قال) وان فصل من
النبي شيء بعد ما وصفت
من اعطاء العطايا
وضعه الامام في
اصلاح المحصولين
والا زيادة في السلاح
والكرام وكل ما قوى
به المسلمون فان استغنوا
عنهم وكلت كل مصلحة
لهم فرق ما بيني منهم
على قدر ما يستحقون
في ذلك المال (قال
الشافعي) وان ضاق
عن مبلغ العطاء وفره
بينهم بالقاما لم يعجب
عنهم منه شيء (قال)
ويعطى من النبي رزق
الحكام وولاة الاحداث
والصلاة لاهل النبي
وكل من قام بأمر اهل

(الوكالة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي إمامنا قال وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردها لأن الموكل رضي بوكالته ولم يرض بوكالة غيره وإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برضا الموكل وإذا وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يسأل له في الوكالة أنه وكله بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكله به فلا يكون وكيلًا فيما لم يوكله وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حذله أو قصاص قبلت الوكالة على تثبيت البينة فإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقصص حتى يحضر الحد وله والمقتص له من قبل أنه قد يعزله فيسقط القصاص ويعفو وإذا كان لرجل على رجل مال وهو عنده فباعه رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يده المال لم أجبه على أن يدفعه إليه فإذا دفعه إليه لم يبرأ من المال بشئ إلا أن يقر صاحب المال بأنه وكله أو تقوم بينة عليه بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكالة دينًا على رب المال لم يجبر الذي في يده المال أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقراره منه على غيره ولا يجوز إقراره على غيره وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشئ أثبت القاضي بينته على الوكالة وجعله وكيلًا حضره الخصم أو لم يحضر معه وليس للخصم من هذا بسيل وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثيره ولم يزد على هذا قالو كالة غير جائز من قبل أنه وكله يبيع القليل والكثير ويحفظه ويدفع القليل والكثير وغيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز أن يكون وكيلًا حتى يبين الوكالات من يبيع أو شراء أو دية أو خصومة أو عمارًا أو غير ذلك (قال الشافعي) وأقبل الوكالة من الحاضر من الرجال والنساء في العذر وغير العذر وقد كان على رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلى حاضر قبل ذلك عثمان وكان يوكل قبل عبد الله بن جعفر عريق بن أبي طالب ولا أحبه إلا كان يوكله عند عمر ولعل عند أبي بكر وكان على يقول إن الخصومة فجعا وإن الشيطان يحضرها (١)

(جماع ما يجوز إقراره إذا كان ظاهرًا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أقر ما عر عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فخرجه وأمر أن يسأ أن يغدو على امرأته رجل فإن اعترفت بالزنا فارجعها (قال الشافعي) وكان هذا في معنى ما وصفت من حكم الله تبارك وتعالى أن للرء وعليه ما أظهر من القول وأنه أمين على نفسه فمن أقر من البالغين غير المغلوبين على عقولهم بشئ زلزمه به عقوبة في يده من حده أو قتل أو قصاص أو ضرب أو قطع لزمه ذلك الإقرار جوا كان (١) وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها قال وإذا أعطى الرجل الرجل متاعًا يبيع به ولم يسم بالثمن ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة فإن أباح في نفسه رحمه الله كان يقول هو جائز وبه يأخذ يعني أباح يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع فإذا خرج الثمن من هذا المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن ثمن القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ (قال الشافعي) وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعتها ولم يقل بعت ولا بنسيئة ولا عمارًا يثمن فقد أونسية فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يخلف بالله ما وكله أن يبيع الانقضاء فإن فانت فالبيع ضامن لقيمتها فإن شاء أن يضمن المشتري قيمته فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجوع المشتري على البائع بالنقد فباعتها ولا يضمن البائع ما وكله أن يبيع إلا ما يضمنه من قيمة السلعة التي أتلها إذا كان البيع قبله يثمن

السبي ممن وال وكاتب
وجندي ممن لا غناء
لاهل النية عنه رزق
مثله فإن وجد من
يقضي غنائه وكان أمينًا
بأقل لم يزد أحدًا على
أقل ما يجسد لأن منزلة
الوالي من رعيته منزلة
والى التيسير من ماله
لا يهبط منه عن الغناء
لثبتم الأقل ما يقتدر
عليه ومن ولي على أهل
الصدقات كان رزقه
مما تخذ منها لا يعطى
من التي عليها كما لا يعطى
من الصدقات على
التي (قال) واختلف
أصحابنا وغيرهم في
قسم التي وذهبوا
مذهب لا أحفظ عنهم
تفسيرها ولا أحفظ
أبهم قال ما أحكى
من القول دون من
خالقه وسأ حكي
ما حضري من معاني
كل من قال في التي شيئًا
فهم من قال هذا المال
لله تعالى دل على من
يعطاه فأما
ففرقة في جميع من سمى

أو عملوا كالمجور أو كان أو غير مجبور عليه لأن كل هؤلاء ممن عليه القرض في بدنه ولا يسقط اقراره عنه فيما
لزمه في بدنه لأنه انما يجبر عليه في ماله لا بدنه ولا عن العبد وان كان ما لا غيره لأن التلف على بدنه بشئ يلزمه
بالقرض كما يلزمه الوضوء للصلاة وهذا ما لا أعلم فيه من أحد سمعت منه ممن أرى خذافا وقد أمرت
عائشة رضي الله تعالى عنها بعباد أقربا للسرقة فقطع وسواء كان هذا الحديث أو شئ أو وجه الله لا دعي (قال
الشافعي) وما أقربه الحران البالغان غير المجبورين في أموالهما بأى وجه أقربه لزمهما كما أقربه وما أقربه
الحران المجبوران في أموالهما لم يلزم واحد منهما في حال الحجر ولا بعده في الحكم في الدنيا ويلزمهما فيما
بينهما وبين الله عز وجل تأديته إذا خرجا من الحجر إلى من أقراله به وسواء من أى وجه كان ذلك الاقرار
إذا كان لا يلزم الا أموالهما بحال وذلك مثل أن يقر باجتناب خطأ أو بعد لاقصاص فيه أو شراء أو عتق
أو بيع أو استهلاك مال فكل ذلك ساقط عنهم في الحكم (قال الشافعي) وإذا أقر بعبودية قصاص
لزمهما ولولى القصاص ان شاء القصاص وان شاء أخذ ذلك من أموالهما من قبل أن عليهم ما فرضا في أنفسهما
وان من فرض الله عز وجل القصاص فلما فرض الله القصاص دل على أن لولى القصاص أن يعفو
القصاص ويأخذ العقل ودلت عليه السنة فلزم المجبور عليهم ما البالغين ما أقربه وكان لولى القتل الطيار
في القصاص وعفوه على مال يأخذه مكانه وهكذا العبد البالغ فيما أقربه من جرح أو نفس فيها قصاص
فلولى القتل أو الجرح أن يقتض منه أو يعفو القصاص على أن يكون العقل في عتق العبد وان كان
العبد مالا للسيد (قال الشافعي) ولو أقر العبد بجناية عدا القصاص فيها أو خطأ لم يلزمه في حال العبودية
منها شئ ويلزمه إذا عتق يوما في ماله (قال الشافعي) وما أقربه المجبوران من غصب أو قتل أو غيره مما
ليس فيه حد بطل عنهم ما عاين بطل عن المجبورين الحرين بكل حال وبطل عن العبد في حال العبودية
ويلزمه أرض الجناية التي أقر بها إذا عتق لأنه انما أبطأ عنه لأنه ملأه في حال العبودية لا من جهة مجرى
على الحر في ماله (قال الشافعي) وسواء ما أقربه العبد المأذون له في التجارة أو غير المأذون له فيها والعقل
من العبيد والمقصود إذا كان بالغاً غير مغلوب على عقله من كل شئ الا ما أقربه العبد فيما وكل به وأذن
له فيه من التجارة (قال الشافعي) وإذا أقر الحران المجبوران والعبد بسرقة في مثلها أقطع قطعاً معاً
ولزم الحرين غرم السرقة في أموالهما والعبد في عتقه (قال الشافعي) ولو بطلت القرعة عن المجبورين
للعبد والعبد لا يقر في رقبته لم أقطع واحد منهما لانهما لا يبطلان الامعاء ولا يحققان الامعاء (قال
الشافعي) ولو أقر واحد بسرقة بالغة ما بلغت لقطع فيما أبطلتها عنهم معان المجبورين لانهما ممنوعان
من أموالهما وعن العبد لا يقر في عتقه بلا حد في بدنه وهكذا ما أقربه المرتد من هؤلاء في حال رده أنه لزمته
أياه كما لزمه إذا قبل رده

(اقرار من لم يبلغ الحلم)

(قال الشافعي) رجسه الله تعالى وإذا أقر من لم يبلغ الحلم من الرجال ولا المحيض من النساء ولم يستكمل
خمس عشرة سنة بحق الله أو حق لا دعي في بدنه أو ماله فذلك كله ساقط عنه لأن الله عز وجل انما خاطب
بالقرائن التي فيها الامر والنهي الغافلين البالغين (قال الشافعي) ولا تنظر في هذا إلى الاثبات والقول
قول المقران قال لم يبلغ واليمين على المدعي (قال الشافعي) وإذا أقر الخنثى المشكل وقد احتلم ولم يستكمل
خمس عشرة سنة وقف اقراره فان حاض وهو مشكل فلا يلزمه اقراره حتى يبلغ خمس عشرة سنة وكذلك
ان حاض ولم يحتلم لا يجوز اقرار الخنثى المشكل بحال حتى يستكمل خمس عشرة سنة وهذا سواء في الاحرار
والمملوك إذا قال سيد المملوك أو أبا الصبي لم يبلغ وقال المملوك أو الصبي قد بلغت فالقول قول الصبي
والمملوك إذا كان يشبه ما قال لأن كان لا يشبه ما قال لم يقبل قوله ولو صدق أبوه الأثرى أنه لو أقربه والعلم

له على قدر ما يرى من
استحقاقهم بالحاجة
إليه وان فضل بعضهم
على بعض في العطاء
فذلك تسوية إذا كان
ما به على كل واحد
منهم سد خلته ولا يجوز
أن يعطى صنف منهم
ويحرم صنف منهم من
قال إذا اجتمع المال
نظر في مصبه المسلمين
فرأى أن يصرف المال
إلى بعض الاصناف
دون بعض فان كان
الصنف الذي يصرفه
إليه لا يستغنى عن شئ
مما يصرفه إليه وكان
أرقى بمجاعة المسلمين
صرفه وحوم غيره وشبه
قول الذي يقول هذا
أنه ان طلب المال صغان
وكان إذا حرمه
أحد الصنفين فحاسبك
ولم يدخل عليه خلة
مضرة وان ساوى
بينه وبين الصنف
الآخر كانت على الصنف
الآخر خلة مضرة أعطاه
الذين فيهم الخلة المضرة
كله (قال) ثم قال

يحيط أن مثله لا يبلغ خمس عشرة لم يجز أن أقبل إقراره وإذا أبطلته عنه في هذه الحال لم ألزمه الحر ولا المملوك بعد البلوغ ولا بعد العتق في الحكم ويلزمهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يودوا إلى العباد في ذلك حقوقهم

(إقرار المملوك على عقله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من أصابه عرض ما كان المرض فغلب على عقله فأقر في حال الغلبة على عقله فأقره في كل ما أقربه ساقط لأنه لا فرض عليه في حاله تلك وسواء كان ذلك المرض بشيء أكله أو شربه لستادويه فأذهب عقله أو بعارض لا يدري ما سببه (قال الشافعي) ولو شرب رجل خمرًا أو نبيذًا مسكرًا فسكروا لم يلزمه ما أقربه وفعل بماله ولا دميته لأنه ممن تلمزه الفرائض ولأن عليه حرامًا وحلالًا وهو ثم بما دخل فيه من شرب المحرم ولا يسقط عنه ما صنع ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب في شرب الخمر (قال الشافعي) ومن أكره فأوجر فأذهب عقله ثم أقرب لم يلزمه إقراره لأنه لا ذنب له فيما صنع (قال الشافعي) ولو أقر في صحته أنه فعل شيئا في حال ضرر عليه على عقله لم يلزمه في ذلك حسب حال لأنه لا دميته ولا دميته كان أقر أنه قطع رجلًا أو قتله أو سرقه أو قذفه أو زنى فلا يلزمه قصاص ولا قطع ولا حد في الزنا ولو لم يلقه المقتول أو المجرع إن شاء أن يأخذ من ماله الأرض وكذلك للسروق أن يأخذ قيمة السرقة وليس للقذوف شيء لأنه لا أرض للقذف ثم هكذا البالغ إذا أقر أنه صنع من هذا في الصغير لا يختلف ألا ترى أنه لو أقر في حال غلبته على عقله وصرفه فأبطلته عنه ثم قامت عليه بيته أخذت منه ما كان في ماله دون ما كان في بدنه فأقره بعد البلوغ أكثر من بيته لو قامت عليه ولو أقر بعد الحرية أنه فعل من هذا شيئا وهو مملوك بالغ ألزمته حد المملوك فيه كله فإن كان قد فاحدته أربعين أو زاد حدته خمسين ونفسته نصف سنة إذا لم يجد قبل إقراره أو قطع يد حر أو رجله عدا اقتصصت منه الآن بشاء المقتصص له أخذ الأرض وكذلك لو قتلته وكذلك لو أقر أنه فعله بمملوك يقتصص منه لأنه لو جنى على مملوك وهو مملوك فأعتق ألزمته القصاص إلا أنه يخالف الحر في خصلته ما أقربه من مال ألزمته إياه نفسه إذا اعتق لأنه لا يقرر الرجل بجنابة خطأ فأجعلها في ماله دون عاقبته ولو قامت عليه بيته بجنابة خطأ تلزم عتقه وهو مملوك ألزمته سيده الأقل من قيمته يوم جنى والجنابة لأنه أغنقه حال بعته دون بيعه

(إقرار الصبي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أقربه الصبي من حد الله عز وجل أو أدمى أو حرق في مال أو غيره فأقراره ساقط عنه وسواء كان الصبي مأذونًا له في التجارة أذن له به أبوه أو وليه من كان أو ما حكم ولا يجوز للعاكم أن يأذن له في التجارة فإن فعل فأقراره ساقط عنه وكذلك شراءه وبيعته مفسوخ ولو أجزت إقراره إذا أذن له في التجارة أجزت أن يأذن له أبوه بطلاق امرأته فاللزمه أو بأمره فيقتضيه رجلا فأجده أو يجرح فأقتصص منه فكان هذا وما يشبهه أولى أن يلزمه من إقراره لو أذن له في التجارة لأنه شيء ففعله بأمر أبيه وأمر أبيه في التجارة ليس بأذن بالقرار بعينه ولكن لا يلزمه شيء من هذا ما يلزم البالغ بحال

(الأكراه وما في معناه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل لا امن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان الآية (قال الشافعي) والكفر أحكام كفر أراق الزوجة وأن يقتل الكافر وبغتم ماله والموضع الله عنه سقطت عنه أحكام الأكراه على القول كله لأن الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بمقتونه

بعض من قال اذا صرف مال النية الى ناحية فسد ما حرم الاخرى ثم جاءه مال آخر اعطاه اياه دون الناحية التي سد عنها فكان ذهب الى انه انما جعل اهل الخلة واخر غيرهم حتى اوفاهم بعد (قال) ولا أعلم احدا منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النية وقال بعض من أحفظ عنه وان أصابت أهل الصدقات سنة فهلكت أموالهم أفنق عليهم من النية فاذا استغنوا عنه منعوا النية ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يرد بعض مال أهل الصدقات (قال الشافعي) رحمه الله والذي أقول به وأحفظ عن أروى ممن سمعت أن لا يؤخر المسأل إذا اجتمع ولكن يقسم فان كانت نازلة من عسdro وجب على المسلمين القيام بها وإن

عليه (قال الشافعي) والاكرام أن يصبر الرجل في يدي من لا يقدر على الامتناع منه من سلطان أو احد
أو منقلب على واحد من هؤلاء ويكون المكره يخاف خوفا عليه دلالة أنه ان امتنع من قول ما أمر به يبلغ
به الضرب المولم أو أكثر منه أو اتلاف نفسه (قال الشافعي) فإذا خاف هذا سقط عنه حكم ما كره عليه
من قول ما كان القول شراء أو بيعا أو اقرا را رجعيل بحق أو حذا أو اقرا را بشكاح أو عتق أو اطلاق أو اعدا
واحد من هذا وهو مكره فأى هذا أحد من وهو مكره لم يلزمه (قال الشافعي) ولو كان لا يقع في نفسه
أنه يبلغ به شيء مما وصفت لم يبع أن يفعل شيئا مما وصفت أنه يسقط عنه ولو أقر أنه فعله غير خائف على
نفسه ألزمته حكمه كله في السلاق والنكاح وغيره وان حبس خفاف طول الحبس أو يند خفاف طول التقييد
أو أوعد خفاف أن يوقع به من الوعيد بعض ما وصفت أن الاكرام سقط به سقلا عنه ما كره عليه (قال
الشافعي) ولو فعل شيئا لم يفسد فاقرب بعد فعله أنه لم يخف أن وفي له بوعيد ألزمته ما أحدث من اقرار وغيره
(قال الشافعي) ولو حبس خفاف طول الحبس أو قيد فقال طننت أو إذا امتنعت مما كرهت عليه لم ينل
حبس أكثر من ساعة أو لم ينل عقوبة خفت أن لا يسقط المأثم عنه فيما فيه مأثم مما قال (قال الشافعي)
فأما الحكم فيسقط عنه من قبل أن الذي الكره كان ولم يكن على يقين من التخلص (قال الشافعي)
ولو حبس ثم خلى ثم أقر لزمه الاقرار وهكذا الضرب ضربه أو ضربات ثم خلى فأقر ولم يقل به بعد ذلك ولم
يحدث له خوف له سبب فأحدث شيئا لزمه وان أحدث له أمر فهو بعد سبب الضرب والاقرا رسقط عنه قال
واذا قال الرجل لرجل أقررتك بكذا أو أكرهتك فاقول قوله مع عيته وعلى المدة التي ينسبها على اقراره غير
مكره (قال الربيع) وفيه قول آخر أن من أقر بشئ لزمه الآن يعلم أنه كان مكرها (قال الشافعي)
وبقبل قوله إذا كان محبوسا وان شهدوا أنه غير مكره وإذا شهد شاهدان أن فلانا أقر فلان وهو محبوس
بكذا أو لى سلطان بكذا فقال المشهود عليه أقررت لعم الحبس أو لا أكرام السلطان فاقول قوله مع عيته
الآن تشهد البيعة أنه أقر عند السلطان غير مكره ولا يخاف حينئذ شروا أنه أقر غير مكره ولا محبوس بسبب
ما أقره وهذا موضوع ينص في كتاب الاكرام مثل الربيع عن كتاب الاكرام فقال لا يعرفه

(جماع الاقرار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز عندى أن ألزم أحدا اقرارا الا بين المعنى فإذا كان بين
معنيين ألزمته الأقل وجعلت القول قوله ولا ألزمه الا ظاهر ما أقر به فيها وان سبق الى القلب غير ظاهر
ما قال وكذلك لا ألغيت الى سبب ما أقر به اذا كان لكلامه ظاهر يحتمل خلاف السبب لان الرجل قد يحجب
على خلاف السبب الذي كلم عليه لما وصفت من (١) أحكام الله عز وجل فيما بين العباد على الظاهر (١)

(١) باب من أقر لسان بشئ فكذب به المقوله وليس في السراجم وفي اختلاف العراقيين في باب
الموارث لما ذكر اقرار بعض الورثة لوارث قال القياس أنه لا يأخذ بشئ من قبل أنما أقر له بحق عليه
في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثا بالنسب كان موروثا به فإذا لم يثبت النسب حتى يكون
موروثا به لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بألف بخمس هذه المقوله بالبيع لم
نعتله الدار وان كان باعها قد كان أقر بأنها صارت ملكا له وذلك أنه لم يره رأيا كانت ملكا له أو هو
مملوك عليه بهاشق فلا يسقط أن تكون مملوكه عليه سقط الاقراره (قال شيخنا) شيخ الاسلام أيد الله
تعالى وهذا النص يقتضى أنه لو أقر بدين عليه أو أن هذه الدار ملكه بهبة ونحوها أو مطلقا أنه لا يكون
الحكم كذلك وقد اختلف الاصحاب في هذه الصورة والأرجح عندهم الغاء الاقرار وترك العين في يد المضر
وفي وجه آخر يأخذه القاضي ويحفظه بناء على بقاء النذر وهذا الثاني قد يتعاني بالتعليل المذكور في =

تخشيهم بعد وفاء دارهم
وجبه التغير على جميع
ميراثه شبهة أهل النية
وغيرهم (قال الشافعي)
رحمه الله أخيرا غير
واحد من أهل العلم
أنه لما قدم على عمر
ابن الخطاب رضى
الله عنه مال أصيب
بالسرق فقال له صاحب
بيت المال ألا ندخله
بيت المال قال لا ورب
الكعبة لا بأى تحت
سقف بيت حتى أقبله
فأمر به فوضعت في
المسجد ووضعت عليه
الانطاع وحرسه رجال
من المهاجرين والانصار
فلما أصبح غدا معه
العباس بن عبد المطلب
وعبد الرحمن بن عوف
آخذا بيده أحدهما
أو أحدهما آخذا بيده
فلما رآه كشفوا الانطاع
عن الامسوال فرأى

(١) قوله من أحكام
الله كذا بالاصول التي
يبدأ بوليها سقط لفظ أن
أو اجراء بعد من وحرر
له صحيحه

(الاقرار بالشئ غير موصوف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لفلان على مال أو عندى أو فى يدي أو قد استهلك مالاً عظيماً أو قال عظيماً جداً أو عظيماً عظيم فكل هذا سواء ويسأل ما أراد فان قال أردت ديناراً أو درهماً أو أقل من درهم مما يقع عليه اسم مال عرض أو غيره فالقول قوله مع يمينه وكذلك ان قال مالا صغيراً أو صغيراً جداً أو صغيراً صغيراً من قبل أن جميع ما فى الدنيا من متاعها يقع عليه قليل قال الله تبارك وتعالى خذ متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليلاً وقليل ما فيها يقع عليه عظيم الثواب والعقاب قال الله عز وجل وان كان مثقال حبة من خردل أتينا بها أو كفى بنا حاسين وكل ما أتى به عليه وعذب يقع عليه اسم كثير وهكذا ان قال له على مال وسط أو لا قليل ولا كثير لان هذا اذا جازى الكثير كان فيما وصفت أنه أقل منه أجوز وهكذا ان قال له عندى مال كثير قليل ولو قال لفلان عندى مال كثير الا مالا قليلاً كان هكذا ولا يجوز اذا قال له عندى مال الآن يكون بقى له عنده مال فأقل المال لازمه ولو قال له عندى مال وافر وله عندى مال نافع وله عندى مال مغن كان كله كما وصفت من مال كثير لانه قد يغنى القليل ولا يغنى الكثير وينبى القليل اذا بورك فيه وأصلح ويتلف الكثير (قال الشافعي) فاذا كان المقر بهذا حياً قلت له أعط الذى أقررت له ما شئت مما يقع عليه اسم مال واحلف له ما أقررت له بغير ما أعطيت فان قال لا أعطيه شيئاً جبرته على أن يعطيه أقل مما يقع عليه اسم مال مكانه ويحلف ما أقرره بأكثر منه فاذا حلف لم ألزمه غيره وان امتنع من اليمين قلت الذى يدعى عليه ادع ما أحببت فاذا ادعى قلت للرجل احلف على ما ادعى فان حلف برئ وان أبى قلت له اردد اليمين على المسدعى فان حلف أعطته وان لم يحلف لم أعطه شيئاً بشئ كقولك حتى يحلف مع تكولك (قال الشافعي) وان كان المقر بالمال غائباً أقربه من منفى معروف كفضة أو ذهب فسأل المقر له أن يعطى ما أقرره به فلان ان شئت فانتظر مقدمه أو نكتب لك الى ما حكم البطله الذى هو به وان شئت أعطيتك من ماله الذى أقربه أقل مما يقع عليه اسم المال وأشهد بأنه عليك فان جاء فأقررك بأكثر منه أعطيت الفضل كما أعطيتك وان لم يقررك بأكثر منه فقد استوفيت وكذلك ان جحدك فقد أعطيتك أقل مما يقع عليه اسم مال وان قال مال ولم ينسبه الى شئ لم تعطه الا أن يقول هكذا ويحلف أو يعوت فتخلف ورثته ويعطى من ماله أقل الاشياء قال وهكذا ان كان المقر حاضرًا فغلب على عقله ويحلف على هذا المدعى ما يرى مما أقرره به بوجه من الوجوه ويجعل الغائب والمغلوب على عقله على حجته ان كانت له (قال الشافعي) ومثل هذا ان أقرره به ذاتاً مات وأجعل ورثته الميت على حجته ان كانت الميت حية فبها أقربه به (قال الشافعي) وان شاء المقر له أن تخلف له ورثة الميت فلا أحلفهم الا أن يدعى عليهم فان ادعاه أحلفتهم ما يعلمون أباهم أقربه بشئ أكثر مما أعطيته

(الاقرار بشئ محدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال رجل لفلان على أكثر من مال فلان لرجل آخر وهو يعرف مال فلان الذى قال له على أكثر من ماله أو لا يعرفه أو قال له على أكثر مما فى يديه من المال وهو يعرف ما فى يديه من المال أو لا يعرفه فسواء أسأله عن قوله فان قال أردت أكثر من ماله على حلال والحلال كثير ومال = نقص البيع والثالث يجبر المقر له على أخذه وهذا مع ضعفه شاهد من النص المذكور بما عرفت أن الشافعي رضى الله عنه انما ألغى الاقرار فى صورة يكون فيها تعلق من الجانبين له وعليه فاذا كان عليه لاله لا يلغى الاقرار والذين رجحوا الاول أن يقولوا انما ذكر الشافعي صورة البيع ليقبس عليها اقرار بعض الورثة لوارث لان تكذيب المقر غير هذا يبنى الاقرار معه اه

منظراً لم ير مثله
الذهب فيه والياقوت
والزرجند واللؤلؤ
يتلأ فى فكي فقال له
أحدهما لله والله ما هو
يوم بكاء لك لله والله
يوم شكر وسرور فقال
انى والله ما ذهبت
حيث ذهبت ولكن
والله ما كثر هذا فى قوه
قط الا وقع بأسهم بينهم
ثم أقبل على القبلة
ورفع يديه الى السماء
وقال اللهم انى أعوذ
بك أن أكون
مستدبراً فانى أسمعك
تقول سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون ثم
قال ابن سراقه بن
جعشم فانى به أشعر
الذراعين دقيعهما
فأعطاه سوارى كسرى
وقال اليسهما فتعل
فقال قل الله أكبر فقال
الله أكبر قال فقل الحمد
لله الذى سلهما كسرى
ابن هرمز واليسهما
سراقه بن جعشم
أعربا من بنى مدح
واتما ألبسه اياهما لان

فلان الذي قلت له على أكثر من ماله حرام وهو قليل لأن ما عدا قليل لقليل بقائه ولو قال قلت له على أكثر من ماله عندي أبقى فهو أكثر ببقاء من مال فلان وما في يده لأنه يتلفه فيقبل قوله مع عينه ما أراد أكثر في العدد ولا في القيمة وكان مثل القول الأول وإن مات أو خرس أو غلب فهو مثل الذي قال له عندي مال كثير ولو قال فلان على أكثر من عدد ما بقي في يده من المال أو عدد ما في يد فلان من المال كان القول في أن علمه أن عدد ما في يد فلان من المال كذا قول المقر مع عينه ولو قال علت أن عدد ما في يده من المال عشرة دراهم فأقررت له بأحد عشر حلف ما أقوله بأكثر من ماله وكان القول قوله ولو أقام المقر له شهوداً أنه قد علم أن في يده ألف درهم لم ألزمه أكثر مما قال إن علت (١) من قبل أنه يعلم أن في يده ألفاً فافترج من يده وتكون لغيره وذلك لو أقام بينة أنه قال له أو أن الشهود قالوا له تشهد أن له ألف درهم فقال له على أكثر من ماله كان القول قوله لأنه قد يكذب الشهود ويكذب بما ادعى أن له من المال وإن اتصل ذلك بكلامهم وقد يعلم لوصدقهم أن ماله هلك فلا يلزمه مما اقترع إلا ما أحطنا أنه أقربه ولو قال قد علمت أنه ألف دينار فأقررت له بأكثر من عددها فلو سا كان القول قوله وهكذا لو قال أقررت بأكثر من عددها حب حطة أو غيره كان القول قوله مع عينه ولو قال رجل لرجل لي عليك ألف دينار فقال لك على من الذهب أكثر مما كان عليه أكثر من ألف دينار ذهباً والقول في الذهب الردي وغير المضروب قول المقر ولو كان قال لي عليك ألف دينار فقال لك عندي أكثر من ماله لم ألزمه أكثر من ألف دينار وقلت له كم ماله فإن قال ديناراً ودرهم أو فلس ألزمته أقل من ديناراً ودرهم أو فلس لأنه قد يكذب به بأن له ألف دينار وكذلك لو شهدته بینه بذلك فأقر بعد شهود البينة أو قبل لأنه قد يكذب البينة ولا ألزمه ذلك حتى يقول قد علمت أنه ألف دينار فأقررت بأكثر من ماله ذهباً وإن قال له على شيء ألزمته أي شيء قال وأقل ما يقع عليه اسم شيء مما أقربه

﴿الإقرار بالعبء والمجبور عليه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لرجل لبعده رجل مأذون له في التجارة أو غيره ما ذر له فيها بشيء أو حراً أو حرة محجورين أو غير محجورين لزمه الإقرار بكل واحد منهم وكان للسيد أخذ ما أقربه له عبده ولولي المجبورين أخذ ما أقربه للعبورين وكذلك لو أقربه (٢) لمجنون أو زمن أو مستأمن كان لهم أخذ ما ذر له ولو أقر رجل ببلاد الحرب بشيء غير مكره ألزمته إقراره وكذلك ما أقربه الأسرى إذا كانوا مستأمنين ببلاد الحرب لأهل الحرب وبعضهم لبعض غير مكرهين ألزمهم ذلك كما ألزمه المسلمين في دار الإسلام قال وكذلك الذي والحربي المستأمن يقر للسلم والمستأمن والذي ألزمه ذلك كله

﴿الإقرار بالبهايم﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل لبعير لرجل أو لداية له أو لدار له أو لهذا البعير أو لهذه الدابة أو لهذه الدابة على كذا لم ألزمه شيئاً ما أقربه لأن البهايم والحجارة لا تملك شيئاً بحال ولو قال على سبب هذا البعير أو سبب هذه الدابة أو سبب هذه الدابة كذا وكذا لم ألزمه إقراره لأنه لا يكون عليه بسببها شيء إلا أن بين ذلك مثل أن يقول على بسببها أن أحوطت على أو حلت عني أو حلت عنها وهي لا تحيل عليه ولا يحمل عنها بحال ولو وصل الكلام فقال على بسببها أي جنبتي فيها جناية ألزمتني كذا وكذا كان ذلك إقراراً بالمال كذا لازم المقر وكذلك لو قال لسيد على بسببها كذا وكذا ألزمته ذلك ولو لم يرد على هذا لأنه نسب الإقرار للسيد وأنه قد يلزمه بسببها شيء بحال فلا يطلعه عنه وألزمه بحال ولو قال لسيد هذه الناقة على سبب ما في بطنها

الذي صلى الله عليه وسلم قال لسرافقة ونظير إلى ذراع عيسه كافي بك وقد ليست سوارى كسرى ولم يجعل له الاسوار به وجعل يثلب بعض ذلك بعضاً ثم قال إن الذي أدى هذا الأيمن فقال قائل أنا أشعرك أنك أمين الله وهم يؤدون اليك ما أدبت إلى الله فإذا ردت رثعوا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) وأخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر رضي الله عنه على أهل الرماة في مقامهم حتى وقع مطر فترحلوا فخرج عمر رضي الله عنه راكباً إليهم فرساً ينظر إليهم كيف يرحلون (١) قوله إن علت كذا بالأصل ولعله محرف عن إن علف فتأمل وحرره معجمه (٢) قوله وكذلك لو أقربه لمجنون أو زمن الخ كذا بالأصول التي عندنا وأصله تحريف من النامخ والصواب بحسبى أو ذمى الخ وحرره معجمه

كذلك لم يلزمه اياه لانه لا يكون عليه بسبب ما في بطنها شيء أبدا لانه ان كان حلالا لم يكن عليه جنابة لها حكم لانه لم يسقط فان لم يكن حل كان أبعد من أن يلزمه شيء بسبب ما لا يكون بسببه غرم أبدا

(الاقرار لما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل هذا الشيء يصفه في يده عمدا أو دار أو عرض من العروض أو ألف درهم أو كذا وكذا مكيلا حنطة لما في بطن هذه المرأة لامرأة حرة أو أم ولد رجل ولدا حرا فأب الجمل أو وليه انحصم في ذلك وان أقر بذلك لما في بطن أم تلد رجلا فإلّا الجارية انحصم في ذلك فإذا لم يصل المقر اقراره بشيء فإقراره لازم له ان ولدت المرأة ولدا حيا لاقبل من ستة أشهر بشيء ما كان فان ولدت ولدين ذكر أو أنثى أو ذكرين أو أنثيين فما أقرب به بينهما نصفين فان ولدت ولدين حيا وميتا فما أقرب به كله للحى منهما فان ولدت ولدا أو ولدين ميتين سقط الاقرار عنه وهكذا ان ولدت ولدا حيا وأنثيين لكلال ستة أشهر من يوم أقر سقط الاقرار لانه قد يحدث بعد اقراره فلا يكون أقرب بشيء (قال الشافعي) وانما أجيز الاقرار اذا علمت أنه وقع لبشر قد خلق وإذا أقر للميت فولدت التي أقر لجلها ولدين في بطن أحدهما قبل ستة أشهر والآخر بعد ستة أشهر فالاقرار جاز لهما معا لانهما محل واحد قد خرج بعضه قبل ستة أشهر وحكم الخارج به بعده حكمه فإذا أقر لما في بطن رجل بطنها فألقت جنينا ميتا سقط الاقرار وان ألقت حيا لم مات فان كانت أخته بما يعلم أنه خلق قبل الاقرار ثبت الاقرار وان أشكل أو كان يمكن أن يتخلق بعد أن يكون الاقرار سقط الاقرار (قال الشافعي) وانما أجيزت الاقرار لما في بطن المرأة لان ما في بطنها يملك بالوصية فلما كان ذلك بحال لم أبطل الاقرار له حتى يضيف الاقرار الى ما لا يجوز أن يملك به ما في بطن المرأة وذلك مثل أن يقول أسلفني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم أو حل عني ما في بطن هذه المرأة ألف درهم فغرمها أو ما في هذا المعنى مما لا يكون لما في بطن المرأة بحال قال ولكنه لو قال لما في بطن هذه المرأة عندي هذا العبد أو ألف درهم غصبته اياه لزمه الاقرار لانه قد يوصي له بما أقر له به في غصبه اياه ومثل هذا أن يقول ظلمته اياه ومثله أن يقول استسلفته لانه قد يوصي اليه لما في بطن المرأة بشيء يستسلفه وهكذا لو قال استهلكته عليه أو أهلكته له وليس هذا كما يقول أسلفني ما في بطنها لان ما في بطنها لا يسلف شيئا ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف أوصي له بها أبي كانت له عنده فان بطلت وصية الحل بأن يولد ميتا كتب الالف درهم لو رثه أبيه ولو قال أوصي له بها فلان الى فبطلت وصيته كانت الالف لو رثه الذي أقر أنه أوصي بها له ولو قال لما في بطن هذه المرأة عندي ألف درهم أسلفنيها أو أهلكتها أو غصبتها اياه كان الاقرار لا يملكه لان كان أبو ميتا فهي موروثه عنه وان كان حيا فهي له ولا يلزمه لما في بطن المرأة شيء ولو قال له على ألف درهم غصبته من مائة أو كانت في ملكه فالرمتة الاقرار فخرج الجنين ميتا فسأل وارثه أخذها سألت المقر فان حذأ حلقته ولم أجعل عليه شيئا وان قال أوصي بها فلان له فغصبته أو أقرت بغصبها كاذبا ردت الى ورثة فلان فان قال قد وهبت لهذا الجنين داري أو تصدقت بها عليه أو بعته اياه لم يلزمه من هذا شيء لان كل هذا لا يجوز لجنين ولا عليه واذا أقر الرجل بها لما في بطن جارية رجل فالاقراز باطل

(الاقرار بغصب شيء في شيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الرجل غصبتك كذا في كذا يعتبر قوله في غير المغصوب وذلك مثل أن يقول غصبتك ثوبا أو عبدا أو طعاما في رجب سنة كذا فأخبر بالحجب الذي غصبه فيه والحجب الذي أقر أنه غصبه اياه فكذلك ان قال غصبتك حنطة في بلد كذا أو في حمراء أو في أرض فلان أو في أرضك فغصبني الذي أصاب الغصب أن الذي فيه غير الذي أقر أنه غصبه اياه انما جعل الموضع الذي أصاب الغصب فيه دالة على

فدعت عيناه فقال
رجل من محارب
حسفة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأبن أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبك
ذلك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفقت
عليهم من مال الله عز
وجل

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى واذا قال
رجل من محارب
حسفة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأبن أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبك
ذلك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفقت
عليهم من مال الله عز
وجل

(قال الشافعي) رحمه
الله تعالى واذا قال
رجل من محارب
حسفة أشهد أنها
انحسرت عنك ولست
بأبن أمية فقال عمر
رضي الله عنه وبك
ذلك لو كنت أنفقت
عليهم من مالي أو مال
الخطاب انما أنفقت
عليهم من مال الله عز
وجل

أنه غصبه فيه كما جعل الشجر دلالة على أنه غصب فيه كقولك غصبتك حنطة في أرض وغصبتك حنطة من أرض وغصبتك زيتا في حب وغصبتك زيتا من حب وغصبتك سفينة في بحر وغصبتك سفينة من بحر وغصبتك بعيرا في مرعى وغصبتك بعيرا من مرعى وبغيرا في بلد كذا أو من بلد كذا أو غصبتك كبشا في خيل وكبشا من خيل يعني في جماعة خيل وغصبتك عبدا في أماء وعبدا من أماء يعني أنه كان مع أماء وعبدا في غنم وعبدا في ابل وعبدا من غنم وعبدا من ابل كقوله غصبتك عبدا في سقاء وعبدا في رعي ليس أن السقاء والرعي مما غصب ولكنه وصف أن العبد كان في أحدهما كما وصف أنه كان في ابل أو غنم وهكذا ان قال غصبتك حنطة في سفينة أو في جراب أو في غرارة أو في صاع فهو غاصب للحنطة دون ما وصف أنها كانت فيه وقوله في سفينة وفي جراب كقوله من سفينة وجراب لا يختلفان في هذا المعنى قال وهكذا الوقال غصبتك ثوبا فوهي في مندبل أو ثيابا في جراب أو عشرة أثواب في ثوب أو مندبل أو ثوبا في عشرة أثواب أو ثابا في ربيعة لا يختلف كل هذا قوله في كذا ومن كذا سواء فلا يضمن الاما أقر بغصبه لا ما وصف أن الموصوب كان فيه له قال وهكذا الوقال غصبتك قصا في خاتم أو خاتما في فص أو سيفا في جالة أو جالة في سيف لان كل هذا قد يميز من صاحبه فينزع الفص من الخاتم والخاتم من الفص ويكون السيف معلقا بالجالة لا مشدودة اليه ومشدودة اليه فتتزع منه قال وهكذا ان قال غصبتك حلية من سيف أو حلية في سيف لان كل هذا قد يكون على السيف فينزع قال وهكذا ان قال غصبتك شارب سيف أو نعله فهو غاصب لما وصف دون السيف ومثله لو قال غصبتك طيرا في قصص أو طيرا في شبكة أو طيرا في شناق كان غاصبا للطير دون القفص والشبكة والشناق ومثله لو قال غصبتك زيتا في جرة أو زيتا في زرق أو عسلا في عكة أو شهدا في جونة أو تمرا في قربة أو جلة كان غاصبا للزيت دون الجرة والزرق والعسل دون العكة والشهد دون الجونة والتمر دون القربة والجلة وكذلك لو قال غصبتك جرة فيها زيت وقفصا فيه طير وعكة فيها سم كان غاصبا للجرة دون الزيت والقفص دون الطير والعكة دون السم ولا يكون غاصبا لهما معا الا ان يبين يقول غصبتك عكة وسمنا وجرة وزيتا فاذا قال هذا فهو غاصب للشيئين والقول قوله ان قال غصبتك سمنا في عكة أو سمنا وعكة لم يكن فيها سم فالقول قوله في أي سمنا أقرب به وأي عكة أقرب بها وإذا قال غصبتك عكة وسمنا وجرة وزيتا كان غاصبا للعكة بسمنا والقول في قدر سمنا وفي أي عكة أقرب بها قوله وإذا قال غصبتك سرجا على حمار أو حنطة على حمار فهو غاصب للسرج دون الحمار والحنطة دون الحمار وكذلك لو قال غصبتك حمارا على سرج أو حمارا مسرجا كان غاصبا للحمار دون السرج وكذلك لو قال غصبتك ثيابا في عيبة كان غاصبا للثياب دون العيبة وهكذا الوقال غصبتك عيبة فيها ثياب كان غاصبا للعيبة دون الثياب

(الاقرار بغصب شيء بعدد وغير عدد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل للرجل غصبتك شيئا لم يرد على ذلك فالقول في الشيء قوله فان أنكر أن يكون غصبه شيئا ألزمه الحاكم أن يقر له بما يقع عليه اسم شيء فاذا امتنع حبسه حتى يقر له بما يقع عليه اسم شيء فاذا فعل فان صدقه المدعي والا حلفه ما غصبه الا ما ذكرتم أبرأه من غيره ولو مات قبل يقر شيء فالقول قول ورثته ويحلفون ما غصبه غيره ويوقف مال الميت عنهم حتى يقره أو يقره بشيء ويحلفون ما علموا غيره وإذا قال غصبتك شيئا ثم أقرب بشيء بأمر الحاكم لم له أن يقر به أو يغير الزامه فسواء ولا يلزمه الا ذلك الشيء فان كان الذي أقرب به مما يحل أن يملك بحال جبر على دفعه اليه فان فات في يده جبر على أداء قيمته اليه اذا كانت له قيمة والقول في قيمته قوله وان كان مما لا يحل أن يملك أحلف ما غصبه غيره ولم يجبر على دفعه اليه وذلك مثل أن يقر أنه غصبه عبدا أو أمة أو دابة أو ثوبا أو فلسا أو حمارا فيجبر على دفعه اليه

استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتركوها حقوقهم وفي حديث جرير بن عبد الله عن عمر رضي الله عنه أنه عوفه من حقه وعوف امرأته من حقها بعيراتها كالدليل على ما قلته (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا لاوية (قال) وروى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف عام حنين على كل عشرة عريفا (قال) وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لهاجرين شعارا ولادوس شعارا والخزرج شعارا (قال) وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم الاوية فعقد للقبائل قبيلة فقبيلة حتى جعل في القبيلة اوية كل لواء لاهلها وكل هذا ليتعارف

الناس في الحرب وغيرها
فتقدم المؤنة عليهم
باجتماعهم وعلى الرجال
كأنه لا شيء في تنويعهم
نما أرادوا مؤنة عليهم
وعلى واليهم منه نداء
لأنه لا شيء في تنويعهم
على القبايل وروايتهم
على من غاب عنهم
جهل من منعه من
أهل الفضل من قائلهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وأخبرني عن واحد
من أهل العلم والصدق
من أهل المدينة ومكة
من قبائل قريش وكان
بعضهم أحسن اقتصاصا
للحديث من بعض
وقد زاد بعضهم على
بعض أن عمر رضي الله
عنه لمادون الديوان
قال أبدا بني هاشم ثم
قال حشرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يعطيهم فربيون المطلب
فاذا كانت السن في
الهاشمي قدمه على
المطلبي وإذا كانت في
المطلبي قدمه على
الهاشمي فوضع الديوان
(١) قوله وهي هي مختارة
كذا بالاصول التي بأيدينا
وأهل سقطت من النسخ
لفظ أو متفقة أم محمد

اليه كذلك لو أقر أنه غصبه كلبا جعته على دفعه اليه لانه يحل مالك الكلب فان مات الكلب في يديه لم أجبره
على دفع شيء اليه لانه لا شيء له وكذلك ان أقر أنه غصبه بدمية غير مدبوغ جعته على دفعه اليه فان مات
الدمية على دفعه اليه لانه لا شيء له الم يبيع فان كان مدبوغا دفعه اليه أو قمت ان مات لان عنه يحل اذا
دبغ (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصبه شيئا أو خنزيرا لم أجبره على دفعه اليه وأهرق عليه الخمر وذهبت
الخنزير وذا ما كان عليه ما سئل ولا عن الهذين ولا يحل أن يملك شيئا من المال واذا أقر أنه غصبه شيئا
فما تدرى ذلك ما مثله فان لم يكن له ما مثل فقيمتها وكذلك كل ما له مثل يرد مثله فان مات يرد قيمته (قال
الشافعي) واذا قال الرجل الكثير المال غصبته فلان بالرجل كثير المال شيئا أو شيئا له بال فهو كالفقير يضر
لأنه يضر وأما ما أقر به من غصبه شيئا فليس أوجب من غصبته أو غيره فالقول قوله مع عينه فان قال غصبته
شيئا فقل أذاليه ثلاثة أشياء ما لانها أقل طاسر الجاع في كلام الناس وأي ثلاثة أشياء قال هي هي فهي هي
بجزة لفة (١) وان قال شي ثلاثة أفلس أو هي فلس ودرهم وعرضا وهي ثلاث غرات أو هي ثلاثة دراهم أو ثلاثة
أعبد أو عبد أو أمة أو ولدان كل واحد من هذا يرجع عليه اسم شيء يختلف أو اتفقت فسواء ولو قال غصبتك
وأمرني على ذلك أو غصبته ما تدرى لم أزمه به من الأشياء الثلاثة في غصبه نفسه فبذلك لا لا يجحد أو ألبت لغير مكره
ويغصبه فيمنعه بينه فلا أزمه حتى يقول غصبتك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال غصبته نفسك لم أقبل منه
لانه اذا قال غصبتك شيئا فاعلمنا ظاهره غصبته منك شيئا ولو قال غصبتك شيئا فقال غصبته نفسك لم أزمه
شيئا لانه قد يغصبه نفسه كما وصفت قال ولو سئل فقال لم أعصيه شيئا ولا نفسه لم أزمه شيئا لانه لم يتر بأنه
غصبه شيئا

(الاقراء بغصب شيء ثم يدعي العاصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل أنه غصب الرجل أرضا ذات غراس أو غيرة ذات غراس
أردا ذات بناء أو غير ذات بناء أو يتناقل هذا أرض والارض لا تتحول وان كان البناء والغراس قد
يحول فان قال المقر بالغصب بعد قطعه الكلام أو معه انما أقرت بشي غصبتك ببلد كذا فسواء القول
قوله وأي شيء دفعه اليه بذلك البلد ما يقع عليه اسم ما أقر له به فليس له عليه غيره واذا ادعى المقر له سواء
أحلف العاصب ما غصبه غير هذا والقول قوله فان مات العاصب فالقول قوله ورثته فان قالوا لا نعلم شيئا
قبل لا ننسب ادع ما شئت من هذه الصفة في هذا البلد فاذا ادعى قبل للورثة احلفوا ما تعلمونه وان حلفوا
برؤا والالزمتهم أن يعطوه بعض ما يقع عليه اسم ما أقر به العاصب فان تكلموا حلف المغصوب واستحق
ما ادعى وان أبي المغصوب أن يحلف ولا الورثة وقف مال الميت حتى يعطيه الورثة أقل ما يقع عليه اسم
ما وصفت أنه أقر أنه غصبه ويحلفون بما علمونه غصبه غيره ولا يسلم لهم ميراثه الا بما وصفت ولو كان
العاصب قال غصبته دار بمكة ثم قال أقرت له بباطل وما أعرف الدار التي غصبته اياها قبل ان أعطيته دارا
بمكة ما كانت الدار وحلفت ما غصبته غيرها برئت وان امتنع وادعى دارا بعينها قبل احلف ما غصبته
اياها فان حلفت برئت وان لم تحلف حلف فاستحقها واذا امتنع وادعى دارا بعينها قبل احلف ما غصبته
تعليمه دارا وتحلف ما غصبته غيرها (قال الشافعي) واذا أقر أنه غصبه متاعا يحول مثل عبدا ودابة أو ثوب
أو طعام أو ذهب أو فضة فقال غصبتك كذا ببلد كذا ببلد كذا ببلد موصول وكذبه المغصوب وقال ما غصبته به هذا
الاسد فالقول قوله العاصب لانه لم يقر له بالغصب الا بالبلد الذي سمى فان كان الذي أقر أنه غصبه منه دنائير
أو دراهم أو ذهبا أو فضة أخذ بان يدفعها اليه مكله لانه لا مؤنة له عليه وكذلك لو أسلفه دنائير أو دراهم
أو باعه اياها ببلد أخذ بها حيث طلبه بها (قال الشافعي) وكذلك فصح باقوت أو زبرجد أو لؤلؤ أو أقر أنه

غصبه اياه ببلد يؤخذه حيث قام به فان لم يقدر عليه فقيته وان كان الذي أقر أنه غصبه اياه ببلد عبد أو نيايا أو متاعا حله مؤنة أو حيوانا أو رقيقا أو غيره فليعمل هذا ومشا به مؤنة جبرا المصوب أن يوكل من يقتضيه بذلك البلد فان مات قبض قيمته بذلك البلد أو يأخذ منه قيمته بالبلد الذي أقر أنه غصبه اياه بذلك البلد الذي يحاكم به ولا أكلفه لو كان طعاما أن يعطيه مثله بذلك البلد لتفاوت الطعام الآن يراضى بما عاقا جيز بينهما ما راضيا عليه (قال الشافعي) ومثل هذا الثياب وغيرها مما يملكه مؤنة قال ومثل هذا العبد يغصبه اياه بالبلد ثم يقول المعتصب قد أتى العبد أوفات يقضى عليه بقيته ولا يجعل شي من هذا ديناً عليه وإذا قضيت له بقيمة الغائب منه عبدا كان أو طعاما أو غيره لم يحل للغاصب أن يملك منه شيئا وكان عليه أن يحضره سيده الذي غصبه منه فإذا أحضره سيده الذي غصبه منه جبر سيده على قبضه منه وورد الثمن عليه فان لم يكن عند سيده منه قات له به اياه بما جاز يدا عاله عليه ان رضيت ما حتى يحل له ملكه فان لم يفعل بهت العبد على سيده وأعطيت المعتصب مثل ما أخذ منه فان كان فيه فضل رددت على سيده وان لم يكن فيه فضل فلا شيء يرد عليه وان نقص ثمنه عما أعطاه اياه بتغير سوق رددته على سيده بالفضل (قال الشافعي) وان كان لسيده غرام لم أشركهم في ثمن العبد لانه عبدا قد أعطى الغاصب قيمته قال وهكذا أصنع بورثة المصوب ان مات المصوب وأحكم للغاصب العبد الا أنى انما أصنع ذلك بهم في مال الميت لا أموالهم وهكذا الطعام يغصبه فيحضره ويحلف أنه هو والثياب وغيرها كالعبد لا تختلف فان كان أحضر العبد ميتا فهو كأن لم يحضره ولا أرد الحكم الاول وان أحضره مبيعاً أى عيب كان مريضاً أو معيماً أو فقتة الى سيده وحسبت على الغاصب خراجه من يوم غصبه وما نقصه العيب في بدنه وأزمته ما وصفت (قال الشافعي) ولو أحضر الطعام متغيراً أزمته الطعام وجعلت على الغاصب ما نقصه العيب ولو أحضره قدر ضه حتى صار لا ينتفع به ولا قيمة له أزمته الغاصب وكان كثلغه وموت العبد وعليه مثل الطعام ان كان له مثل أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو قال الحاكم اذا كان المصوب من عبد وغيره غائباً للغاصب أعطه قيمته ففعل ثم قال للمصوب حله من حبسه أو صيره ملكاً له بطيبة نفسك والغاصب اقبل ذلك كان ذلك أحب الي ولا أجبر واحدا منهم على هذا

(الاقرار بغصب الدار ثم بيعها)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل غصبت هذه الدار وهذا العبد أو أى شيء كان من هذا كتب اقراره وأشهد عليه وقد باعها قبل ذلك من رجل أو وهبها له أو تصدق بها عليه وقضها أو وقفها عليه أو على غيره ففيها قولان أحدهما أن يقال لصاحب الدار ان كان لك بينة على ملك هذه الدار وأقرار الغاصب قبل اخراجها من يده الى من أخرجها اليه أخذ ذلك بها وان لم يكن لك بينة لم يجز اقرار الغاصب في ذلك لانه لا يملكها يوم أقر فيها وقضينا للمصوب بقيتها لانه يقر أنه استهلكها وهي ملك له وهكذا لو كان عبداً فاعققه وهكذا لو ادعى عليه رجلان أنه غصب داراً بعينها فأقر أنه غصبها من أحدهما وهو يملكها ثم أقر لا خراجه غصبها منه وهو يملكها وأن الاول لم يملكها قط قضى بالدار الاول لانه قدم ملكها باقراره وقيمتها الا خربته قد أقر أنه قد أتلفها عليه قال وهكذا كل ما أقر أنه غصبه رجلاً ثم أقر أنه غصبه غيره والقول الثاني أنهم اذا كانا لا يدعيان أنه غصبها الا الدار والشئ الذي أقر به لهما فهو الاول منهما ولا شيء للقر له الا خرج حال على الغاصب لانهم يبرئانه من عين (١) ما يقر به ومن قال هذا قال رأيت ان أقر أنه باع هذه الدار بألف ثم أقر أنه باعها لآخر بألف والدار تسوى الا لا تجعلها بيعاً بالاول وتجعل للآخر عليه قيمتها بـألف منها لانه أتلفها أو رأيت لو أعتق عبداً ثم أقر أنه باع من رجل قبل العتق أن تجعل لاشترى قيمته وينفذ العتق أو رأيت لو باع عبداً ثم أقر أنه كان أعتقه قبل بيعه أن ينقض البيع أو يتم انما يكون للعبد عليه أن يقول له

على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوثق له بنوعه شمس وتوفيل في قدم النسب فقال عبد شمس اخوة ابي صلى الله عليه وسلم لا يسه وأمه دون نوفل فقد مهم ثم دعاني بنوفل يلوهم ثم استوت له عبد العزى وعبيد الدار فقال في بنى أسد ابن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم انهم من المطيعين وقال بعضهم هم حلف من الفصول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر سابقه فقد مهم على بنى عبد الدار ثم دعا بنى عبد الدار يلوهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تلوع عبد الدار ثم استوت له نيم وعزوم فقال في نسيم انهم من حلف الفصول

(١) قوله من عين ما يقرب كذا بالاصول التي عندنا ولعل لفظ عين محرف عن غير وحررت به مصححه

قد بعثني حرافاً عطشى غنى أرايت لومات فقال ورثته قد بعث أبا نحرافاً عطشنا عنه أوز يادة ما يلزمك بأنك استهلكته أكان عليه أن يعطيهم شيئاً أو يكون انما أقر بشئ في ملك غيره فلا يجوز اقراره في ملك غيره ولا يضمن باقراره شيئاً

﴿الاقرار بغصب الشيء من أحد هذين الرجلين﴾

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أنه غصب هذا العبد أو هذا الشيء بعينه من أحد هذين وكلاهما يدعي ويرزعم أن صاحبه الذي ينازعه فيه لم يملك منه شيئاً قط وسئل عيين المقر بالغصب فقيل له أن أقررت لأحدهما وحلفت للأخر فهو للذي أقررت له به ولا تباعة للأخر عليك وإن لم تقر لم تجبر على أكثر من أن تخلف بالله ما تدرى من أيهما غصبته ثم يخرج من يدك فيوقف لهما ويجعلان خصماً فيه فإن أقامهما عليه بيته لم يكن لواحد منهما دون الآخر لأن أحدي البيتين تكذب الأخرى وكان بحاله قبل أن تقوم عليه بيته ويخلف كل واحد منهما صاحبه أن هذا العبد له غصبه أياه فإن حلفا فهو موقوف أيداح حتى يصطلحا فيه فإن حلف أحدهما ونكل الآخر كان للحالف وإن أقام أحدهما عليه بيته دون الآخر جعلته للذي أقام عليه البيته ولا تباعة على الغاصب في شيء مما وصفت ولو قال رجل غصبت هذا الرجل بعينه هذا العبد أو هذه الامة فادعى الرجل أنه غصبه أياه ما معاً قيل للمقر احلف أنك لم تغصبه أيهما شئت وسلم له الآخر فإن قال أحلف ما غصبته واحد منهما لم يكن ذلك له وقيل أحدهما بالقرارك فاحلف على أيهما شئت فإن أبي قيل للبدعي احلف على أيهما شئت فإن حلف فهو له وإن قال أحلف عليهما معاً قيل للبدعي عليه إن حلفت والأحلفنا المادعي فليأتهما معاً فإن اتفقا بده وأحدهما فالحكم كهولو كانا حين الأنا إذا أزمناه أحدهما ضمنتاه قيمته بالقوت فإن أياهما يحلفا وسأل المغصوب أن يوقفاه وقفا حتى يقرر الغاصب بأحدهما ويخلف قال وإن أقر الغاصب بأحدهما للمغصوب فادعى المغصوب أنه حدث بالعبد عنده عيب فالقول قول الغاصب مع عيونه أب كان ذلك مما يشبه أن يكون عند المغصوب (١).

﴿العارية﴾

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال العارية كلها مضمونة الدواب والرقيق والدور والياب لا فرق (١) باب اقرار الورثة أو بعضهم لوارث من النسب أو من قبل الزوجة واقرار الورثة أو بعضهم بالدين وليس في التراجم وفيه نصوص فمافي باب الموارث من اختلاف العراقيين ﴿وإذا أقرت الاخت وهي لأب وأم وقد ورثت معها العصبة بأخ لأب فإن أباً حنيفة كان يقول نعطيها نصف مافي يدها لأنها أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا بأخذ يعني أباً يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيها مافي يدها شيئاً لأنها أقرت بمافي يد العصبة وهو سواء في الورثة كلهم بما قالوا جميعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الاخت بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل أنه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لأنه إذا كان وارثاً بالنسب كان موروثاً به وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاً به لم يجوز أن يكون وارثاً به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل فجعله المقر له بالبيع لم تعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقر بانها قد صارت ملكاً له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكاً له الا وهو مملوك عليه جهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الاقرار له ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في غنمه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى ملك المشتري فلما لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالنسب حتى وقد أخطأ أنه لم يقر له به من دين ولا وصية اه

والمطيين وفيهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذكر صهرا فقه ذمهم على مخزوم ثم دعا مخزوما يلوهم ثم استوت له سهم وجمع وعدي بن كعب فقيل ابدأ بعدي فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن انظر ورايين جمع سهم فقيل قدم بني جمع ثم دعاني سهم وكان ديوان عددي وسهم مختلطاً كال دعوة الواحدة فلما خلصت اليه دعوته كبرت تكبيره عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلى حظي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعا عامر ابن لؤي (قال الشافعي) فقال بعضهم أن أباع عبيد ابن عبد الله بن الجراح الفهري رضي الله عنه لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء يدعي أما هي فقال يا أباع عبيد

بين شيئين منها فن استمرار شيئا فتلف في شيء بفعله أو بغيره فله فهو ضامن له والاشياء لا تخلو أن تكون مضمونة أو غير مضمونة فإكانهم مضمون مثل الذهب وما أشبهه فسواء ما ظهر من أمله أو ما خفي فهو مضمون على الغاصب والمستلف جميعا فيه أولم ينجبا أو غيره فمضمونة مثل الوديعه فسواء ما ظهر منها أو ما خفي فالقول فيها قول المستودع مع يمينه وحال الغاصب بعض الناس في العارية فقال لا يضمن شيئا إلا ما نسي في فيه فسد من أين قاله فزعم أن شرطه ما لا يضمن وقال لا يضمن في نفسه ما لا يضمن استعار رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفوان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة مؤداة قال أسألت أبا عبد الله فقال نعم المضمون الضمان ضمن وإن لم يشترطه لم يضمن قلنا أذنت إذا ترك قوله قال وأين قلنا ليس فذلك أنها غير مضمونة إلا أن يشترط قال بلى قلنا غنا نقول في الوديعه إذا اشترط المستودع أنه ضامن أو المار برب لا يكون ضامنا قلنا غنا نقول في المستلف إذا اشترط أنه يضمن قال لا شرط له ويكون ضامنا قلنا ويرد الأمانة إلى أصلها والمذون إلى أصله ويبطل الشرط فيها به قال نعم قلنا وكذلك ينبغي لك أن تقول في العارية وبذلك شرط النبي صلى الله عليه وسلم أنها مضمونة ولا يشترط أنها مضمونة إلا ما يلزم قال فقام شرط قلنا لجهالة صفوان لأنه كان مشركا لا يضمن بالحكم ولعرفه ما شرط له إذا كان أصل العارية أنها مضمونة لا يشترط كما لا يشترط العهدة وحال من عهده في البيع ولو لم يشترط كان عليه العهدة وإنما لا يرد قال فهل قال هذا أحد قدامي هذا كفاية وقد قال أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما إن العارية مضمونة وكان قول أبي هريرة في بيعه استعيرت فأنه مضمون ولو اختلف رجلان في دابة فقال رب الدابة أكبر بينهما إلى موضع كذا وكذا فركبتهما بكذا وكان الراكب ركبتهم عارية مضمونة كان القول قول الراكب مع يمينه ولا كراء عليه (قال الشافعي) بعد القول قول رب الدابة وله كراء المثل ولو قال أعزتها وقال رب الدابة غصبتها كان القول قول المستعير (قال الشافعي) (١) ولا يضمن المستودع إلا أن يخالف فإن خالف فلا يخرج من الضمان أبدا إلا يدفع الوديعه إلى ربها ولو ردها إلى المكان الذي كانت فيه لان ابتداءه لها كان أمينا فخرج من حد الأمانة فلم يجده له رب المال استئمانا لا يبرأ حتى يدنعه اليه (١)

(العصب)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي إذا شق الرجل للرجل ثوبا شقا صغيرا أو كبيرا يأخذ ما بين طرفيه طولا وعرضا أو كسر له متاعا فرضه أو كسره كسر صغيرا أو وجني له على ماولك فأغماه أو قطع يده أو شحبه موضحة فذلك كله سواء ويقوم المتاع كله والحيوان كله غير الرقيق صحيا ومكسورا وصحيا ومجروحا فقدرأ من جرحه ثم يعطى مالك المتاع والحيوان فضل ما بين قيمته صحيا ومكسورا ومجروحا فيكون ما جرحه عليه من ذلك ملكا له نفعه أولم يفعه ولا يملك أحد الجناية شيئا جني عليه ولا يزول ملك المالك إلا أن يشاء ولا يملك رجل شيئا إلا أن يشاء إلا في الميراث فأما من جني عليه من العبيد فيقومون صحا قبل الجناية ثم يفسر (١) وفي اختلاف العراقيين في باب العارية وأكل الغلة (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل أرمسا يبنى فيها ولم يوقت وقتا ثم بدله أن يخرج به بعد ما بنى فإن أبا حنيفة كان يقول يخرج به ويقول للذي بنى انقض ساعله وهذا يأخذ بعني أبا يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للغير وكذلك بلغنا عن شريح فأنه قال من قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قوله ما جعيا (قال الشافعي) وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناء فله لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج من بنيانه حتى يعطيه قيمته فأنما يوم يخرج به ولو وقتله وقتا فقال أعبر بها عشرين سنين وأدت لك البناء مطلقا كان هكذا إذا كنت قال فان انقضت العشرين كان عليه أن يرضى أن يرضى ببناءه كان ذلك عليه لأنه لم يغير بناء غيره بنفسه اه

أصبر كإصبريت أو كأم قومك فن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فاما أنا وبني عدي فقامت أن أحببت على أنفسنا قال فقدم معوية بعد بني الحارث بن فهر ففضل بهم بين بني عبد مناف وأسدين عبد العزى وشحبر بين بني سهم وعدي شيء في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بيني عدي فقدموا على سهم وجمع اسابقة فيهم (قال فاذا فرغ من قریش بدئت الانصار على العرب لمكانهم من الاسلام (قال الشافعي) الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدما أقربهم

(١) قوله ولا يضمن المستودع الخ لا يخفى أن هذا من باب الوديعه لا العارية لكنه ثبت هنا في نختين فأبقناه كذلك لأنه يأتي في الوديعه بعناه لا بلفظه كنهه صحيحه

بخيرة الله تعالى لرسالته
ومستودع أمانته وخاتم
النبيين وخير خلقي رب
العالمين محمد صلى الله
عليه وسلم (قال الشافعي)
ومن فرض له الوالي من
قبائل العرب وأيت أن
يقدم الاقرب فالاقرب
منهم برسول الله صلى
الله عليه وسلم فإذا
استؤوا قدم أهل
السابقة على غير أهل
السابقة من هو مثلهم
في القرابة

(مختصر كتاب
الصدقات من كتابين
قديم وجديد)

(قال الشافعي) رحمه
الله فرض الله تبارك
وتعالى على أهل دينه
المسلمين في أموالهم حقا
لغيرهم من أهل دينه
المسلمين المحتاجين اليه
لا يسعهم حبسه عن
أمره وبدفعه اليه أو
ولائه ولا يبيع الولاء تركه
لأهل الأموال لأنهم
أمناء على أخذه لأهله
ولم نعلم أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

إلى الجناية فيعطون أرشها من قيمة العبد حجبها كما يعطى الحر أرش الجناية عليه من دينه بالغامن ذلك
ما بلغ وإن كانت قيمة كيا أخذ الحرديات وهو حي قال الله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
الآن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم
الربا فلم أعلم أحدا من المسلمين خالف في أنه لا يكون على أحد أن يملك شيئا إلا أن يشاء أن يملكه إلا الميراث
فإن الله عز وجل نقل ملك الأحياء إذا ماتوا إلى من ورثهم إياه شأوا أو أبوا ألا ترى أن الرجل لو أوصى
له أو وهب له أو تصدق عليه أو ملك شيئا لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء ولم أعلم أحدا من المسلمين اختلفوا
في أن لا يخرج ملك المالك المسلم من يده إلا باخراجه إياه هو نفسه ببيع أو هبة أو غير ذلك أو عتق أو دين لزمه
فبيع في ماله وكل هذا فعله لأفعل غيره قال فإذا كان الله عز وجل حرم أن تكون أموال الناس مملوكة
إلا ببيع عن تراض وكان المسلمون يقولون فيما وصفت ما وصفت في ابن غلط أحد في أن يجني على مملوكي
فملكه بالجناية وأخذ ناقصته وهو قبل الجناية لو أعطاني فيه أضعاف ثمنه لم يكن له أن يملكه إلا أن أشاء ولو
وهبته له لم يكن عليه أن يملكه إلا أن يشاء فإذا لم يملكه بالذي يجوز ويحل من الهبة الإجماعية ولم يملك على
بالذي يحل من البيع إلا أن أشاء فكيف ملكه حين عصي الله عز وجل فيه فأخرج من يدي ملكي معصية
غيري لله وألزم غيري ما لا يرضى ملكه إن كان أصابه خطأ وكيف إن كانت الجناية توجب لي شيئا واخترت
حبس عبدى سقط الواجب لي وكيف إن كانت الجناية تخالف حكم ما سوى ما وجب لي ولي حبس عبدى
وأخذ أرشه ومتاعى وأخذ ما نقصه إذا كان ذلك غير مفسده فإن جرى عليه ما يكون مفسده فزاد الجاني
معصية لله وزيد على في مالى ما يكون مفسده الله سقط حتى حين عظم وثبت حين صغر وملك حين عصي
ودبر معصيته ولا يملك حين عصي فصعرت معصيته ما ينبغي أن يستدل أحد على خلاف هذا القول
لأصل حكم الله وما لا يختلف المسلمون فيه من أن المالكين على أصل ملكهم ما كانوا أحياء حتى يخرجوا
هم المالك من أنفسهم يقول أو فعل بأكثر من أن يحكي فيعلم أنه خلاف ما وصفت من حكم الله عز وجل
وأجماع المسلمين والقياس والمعقول ثم شدة تناقضه هو في نفسه قال وإذا غصب الرجل جارية تسوى مائة
فزادت في يديه بتعليم منه وسن واعتداء من ماله حتى صارت تساوى ألفا ثم نقصت حتى صارت تساوى
مائة ثم أدر كها المصوب في يده أخذها وتسع مائة معها كما يكون لو غصبه إياها وهي تساوى ألفا فادر كها
وهي تساوى مائة أخذها وما نقصها وهي تسع مائة قال وكذلك إن باعها الغاصب أو وهبها أو قتلها أو
استهلكها فلم تدرك بعينها كانت على الغاصب قيمتها في أكثر ما كانت قيمة منذ غصبت إلى أن هلكت
وكذلك ذلك في البيع الآن رب الجارية بخير في البيع فإن أحب أخذ الثمن الذي باع به الغاصب كان أكثر
من قيمتها وأقل لأنه عن سلعة أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة قط (قال الشافعي) بعد ليس له الجارية
والبيع مردود لأنه باع ما ليس له وبيع الغاصب مردود فإن قال قائل وكيف غصبها بثمن مائة وكان لها
ضمانا وهي تساوى مائة ثم زادت حتى صارت تساوى ألفا وهي في ضمان الغاصب ثم ماتت أو نقصت
فضمنته قيمتها في حال زيادتها قيل له إن شاء الله تعالى لأنه لم يكن غاصبا ولا ضامنا ولا غاصبا في حال دون حال
لم يزل غاصبا من غاصبها من يوم غصب إلى أن فانت أو ردتها ناقصة فلم يكن الحكم عليه في الحال الأولى
بأوجب منه في الحال الثانية ولا في الحال الثانية بأوجب منه في الحال الأخيرة لأن عليه في كل حال أن يكون رادا
لها وهو في كل حال ضامن عاص فلما كان للغصوب أن يغصبها قيمة مائة فيدركها قيمة ألف فيأخذها ويدركها
ولها عشر وولدا فيأخذها أو أولادها كان الحكم في زيادتها في بدنها وولدها للحكم في بدنها حين غصبها
ملك منها زائدة بنفسها أو ولدها مملوك منها ناقصة حين غصبها أو لفرق بين أن يقتلها وولدها وتوت هي وولدها
في يديه من قبل أنه إذا كان كوا وصفت ملك ولدها كما لا يختلف أحد علمته في أنه لو غصب رجل

جارية فماتت في بيده موتاً وقتلها فلا ذمة في الحالين جميعاً كذلك قال وإذا غصب الرجل الرجل جارية فباعها فماتت في يد المشتري والمغصوب بالخيار في أن يضمن الغاصب قيمة جاريته في أكثر ما كانت قيمة من يوم غصبها إلى أن ماتت فإن ذمته فلا شيء للمغصوب على المشتري ولا شيء للغاصب على المشتري الاقيمتها الا لثمن الذي باعها به أو يضمن المغصوب المشتري فإن ذمته فهو ضامن لقيمة جارية المغصوب لا أكثر ما كانت قيمة من يوم قبضها إلى أن ماتت في بيده ويرجع المشتري على الغاصب بفضل ما ضمنه المغصوب من قيمة الجارية على قيمتها يوم قبضها المشتري وبفضل ثمن أن كان قبضه منه على قيمتها حتى لا يرازمه في حال الاقيمتها قال وإن أراد المغصوب اجازة البيع لم يجز لأهل ملكه ملكاً فاسداً ولا يجوز للمالك الفاسد الابتداء ببيع وكذلك لو ماتت في يد المشتري فأراد المغصوب أن يبيع لم يجز وكان للغصوب قيمتها ولو ولدت في يد المشتري أو ولاداً فماتت بعضهم وعاش بعضهم خير المغصوب في أن يضمن الغاصب أو المشتري فإن ضمن الغاصب لم يكن له سبيل على المشتري وإن ضمن المشتري وقدمت الجارية رجع عليه بقيمة الجارية ومهرها وقيمة أولادها يوم سقطوا أحياناً ولا يرجع عليه بقيمة من سقط منهم ميتاً ويرجع المشتري على البائع بجميع ما ضمنه المغصوب لقيمة الجارية ومهرها فقط ولو وجدت الجارية حية أخذها المغصوب رقيقاً له وصداقها ولا يأخذ ولدها قال وإن كان الغاصب هو أصابم فوُلدت منه أولاد فاعاش بعضهم ومات بعض أخذ المغصوب الجارية وقيمة من مات من أولادها في أكثر ما كانوا قيمة والأحياء فاسترقهم وليس الغاصب في هذا كالمشتري المشتري مغرور والغاصب لم يغره الانفس وكان على الغاصب أن يبيع الشبهة الحد ولا مهر عليه (قال الربيع) فإن كانت الجارية أطاعت الغاصب ونشئ تعلم أنها حرام عليه وأنه زان بها فلا مهر لأن هذا مهر بنغي وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البنغي وإن كانت تظن هي أن الوطء حلال فعليه مهر مثلها وإن كانت مغصوبة على نفسها فلصاحبها المهر وهو زان وولده رقيق فإن قال قائل أ رأيت المغصوب إذا اختار اجازة البيع لم يجز البيع قيل له إن شاء الله تعالى البيع انما يلزم رضا المالك والمشتري ألا ترى أن المشتري وإن كان رضى بالبيع فلامغصوب جاريته كما كانت لو لم يكن فيها بيع وأنه لا حكم للبيع في هذا الموضع الاحكام الشبهة وإن الشبهة لم تغير ملك المغصوب فإذا كان للغصوب أخذ الجارية ولم ينفع البيع المشتري فهي على المالك الاول للغصوب وإذا كان المشتري لا يكون له حبسها ولو علم أنه باعها غاصب غير موكل استرق ولده فلا ينبغي أن يذهب على أحد أنه لا يجوز على المشتري اجازة البيع الابان يحدث المشتري رضا بالبيع فيكون بيعاً مستأنفاً فإن شبهه على أحد بأن يقول إن رب الجارية لو كان أذن ببيعها لزم البيع فإذا أذن بعد البيع فلم يلزم قيل له إن شاء الله تعالى أنه قبل البيع إذا بيعت يقطع خياره ولا يكون له رد الجارية وتكون الجارية لمن اشتراها ولو ولدها لم يكن له قيمة ولدها لانها جارية للمشتري وحلال للمشتري الاصابة والبيع والهبة والعق فاذاً بيعت بغير أمره فله رد البيع ولا يكون له رد البيع الا والسلعة لم تملك وحرام على البائع البيع وحرام على المشتري الاصابة ولو علم ويسترق ولده فإذا باعها أو أعقها لم يجز بيعه ولا عتقه فالحكم في الاذن قبل البيع أن المأذون له في البيع كالبائع المالك وأن الاذن بعد البيع انما هو بتجديده ولا يلزم البيع المجدد الا برضا البائع والمشتري وهكذا كل من باع بغير وكالة أو زوج بغير وكالة لم يجز أبداً الابتداء ببيع أو نكاح فإن قال قائل لم ألزم المشتري المهر ووطؤه في الظاهر كان عنده حلالاً وكيف رددته بالمهر وهو الواطئ قيل له إن شاء الله تعالى أما الزامنا المهر فلما كان من حق الجماع إذا كان بشبهة يدراً فيه الحد في الأمة والحرة أن يكون فيه مهر كان هذا جماعاً يدراً به الحد ويلحق به الولد للشبهة فإن قال قائل فجماع ما عاك عند نفسه قلنا فقلت الشبهة التي درأنا بها الحد ولم نحكم له فيها بالملك لاننا ردنا رقيقاً ونجعل علمه قيمة الولد والولد إذا كانوا بالجماع

الذي

آخرها عاملاً يأخذها فيه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوني عناقاً مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهن عليها (قال) فإذا أخذت صدقة مسلم دعي له بالاجر والبركة كما قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم اسم (قال) والصدقة هي الزكاة والغلب على أقواء العامة أن لثمن عشرها ولما شبة صدقة وللورق زكاة وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا كله صدقة فما أخذ من مسلم من زكاة مال ناض أو ماشية أو زرع أو زكاة فطر أو خمس ركاز أو صدقة معدن أو غيره مما وجب عليه في ماله بكتاب أو سنة أو إجماع عوام المسلمين فعنه واحد وقسمه واحد وقسم النبي خلاف هذا قالني عما أخذ من مشرك تقوية لاهل دين الله

الذي أراد له مباحا فالزمناء قيمتهم كان الجماع بمنزلة الولد أو أكثر لان الجماع لازم وان لم يكن ولذا اذا اختمناه الولد لانهم سبب الجماع كان الجماع أولى أن نضمه اياه ونضمين الجماع هو تضمين الصداق فان قال قائل وكيف ألزمت قيمة الاولاد الذين لم يدركهم السيد الاموى قيل له لما كان السيد علك الجارية وكان ما ولدت لم يملكها اذ او طشت بغير شبهة فكان على الغاصب ردهم حين ولدوا فلم يردهم حتى ماتوا ضمن قيمتهم كما يضمن قيمة أمهم لو ماتت ولما كان المشتري وطئها بشبهة كان سلطان المغصوب عليهم فيما يقوم مقامهم حين ولدوا فقد ثبتت له قيمتهم فسواء ماتوا أو عاشوا لانهم لو عاشوا لم يسترقوا قال واذا اغتصب الرجل الجارية ثم وطئها بعد الغصب وهو من غير أهل الجهالة أخذت منه الجارية والعقرو أقيم عليه حد الزنا فان كان من أهل الجهالة وقال كنت أراي لها ضامنا وأرى هذا محل عز وجل يحد وأخذت منه الجارية والعقرو قال واذا اغتصب الرجل الجارية فباعها فسواء باعها في الموسم أو على منبر أو تحت سرداب حق المغصوب فيها في هذه الحالات سواء فان جنى عليها أجنبي في يد المشتري أو الغاصب جنابة تأتي على نفسها أو بعضها فأخذ الذي هي في يده أرض الجنابة ثم استحقها المغصوب فهو بالخيار في أخذ أرض الجنابة من يده من أخذها اذا كانت نفسا أو تضمينه قيمتها على ما وصفنا وان كانت جرحا فهو بالخيار في أخذ أرض الجرح من الجاني والجارية من الذي هي في يده أو تضمين الذي هي في يده ما نقصها الجرح بالغام بالغ وكذا ان كان المشتري قتلها أو جرحها فان كان الغاصب قتلها فلما لكها علمه الاكثر من قيمتها يوم قتلها أو قيمتها في أكثر ما كانت قيمة لانه لم يزل لها ضامنا قال وان كان المغصوب نوبا فباعه الغاصب من رجل فلبسه ثم استحقه المغصوب أخذه وكان له ما بين قيمته يوم اغتصبه وبين قيمته التي نقصه اياها اللبس كان قيمته يوم غصبه عشرة فنقصه اللبس خمسة فيأخذ ثوبه وخمسة وهو بالخيار في تضمين اللبس المشتري أو الغاصب فان ضمن الغاصب فلا سبيل له على اللبس وهكذا ان غصب دابة فركبت حتى أنضيت كانت له دابته وما نقصت عن حالها حين غصبها ولسا أنظر في القيمة الى تغير الاسواق انما أنظر الى تغير بدن المغصوب فلوان رجلا غصب رجلا عبدا صحبها قيمته مائة دينار فرض فاستحقه وقيمه مائة أيضا خسون أخذ عبده وخمسين ولو كان الرقيق يوم أخذه أعلى منهم يوم غصبه وكذلك لو غصبه صبيامولود قيمته دينار يوم غصبه فشب في يد الغاصب وشل أو أعور أو غلا الرقيق أو لم يفعل فكانت قيمته يوم استحقه عشرين ديناراً أخذته وقومناه صحبها أو شل أو أعور ثم رددناه على الغاصب بفضل ما بين قيمته صحبها أو شل أو أعور لانه كان عليه أن يدفعه اليه صحبها فاحدث به من عيب ينقصه في بدنه كان ضامنا له وهكذا لو غصبه نوبا جديدا قيمته يوم غصبه عشرة فلبسه حتى أخلق وغلت الثياب فصار يساوي عشرين أخذ الثوب ويقوم الثوب جديدا وخلقاً ثم أعطى فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه جديدا قيمته عشرة ثم رده جديدا قيمته خمسة لخص الثياب لم يضمن شيئا من قبل أنه رده كما أخذه فان شبه على أحد بان يقول قد ضمن قيمته يوم اغتصبه فالقيمة لا تكون مضمونة أبدا الا للقاتل والثوب اذا كان موجودا بحاله غير فائت وانما نصير عليه القيمة بالفوت ولو كان حين غصب كان ضامنا لقيمه لم يكن للغصوب أخذ ثوبه وان زادت قيمته ولا عليه أخذ ثوبه ان كانت قيمته سواء أو كان أقل قيمة قال واذا غصب الجارية فأصابها عيب من السماء أو بجناية أحد فسواء أو أصابها ذلك عند الغاصب أو المشتري يسلل بما أصابها من العيوب التي من السماء ما سلب بها في العيوب التي يجني عليها الا دميون قال واذا غصب الرجل جارية فباعها من آخر فحدث بها عند المشتري عيب ثم جاء المغصوب فاستحقها أخذها وكان بالخيار في أخذ ما نقصها العيب من الغاصب فان أخذ منه لم يرجع على المشتري بشئ ولرب الجارية أن يأخذ ما نقصه العيب الحادث في يد المشتري من المشتري فان أخذته من المشتري رجع به المشتري على الغاصب ونظم الذي أخذ منه لانه لم يعلم اليه ما اشتري وسواء كان العيب من السماء

وله موضع غير هذا
الموضع وقسم الصدقات
كما قال الله تعالى انما
الصدقات للفقراء
والمساكين والعاملين
عليها والمؤلفة فلهم سهم
وفي الرقاب والغارمين
وفي سبيل الله وابن
السبيل ثم أكدنا
وشددنا فقال فرضة
من الله الآية وهي سهم
ثمانية لا يصرف منها
سهم ولا شيء منه عن
أهلها ما كان من أهلها
أحد يستحقه ولا يخرج
عن بلد وفيه أهلها
وقال صلى الله عليه
وسلم لعاذ بن جبل رضي
الله عنه حين بعته فان
أجابوك فأعلمهم أن
عليهم صدقة أو أخذ
من أغنيائهم فترد على
فقرائهم (قال الشافعي)
وترد حصه من لم يوجد
من أهل السهمان على
من وجد منهم ويجمع
أهل السهمان أنهم
أهل حاجة الى مالهم
منها وأسباب حاجتهم
مختلفة وكذلك أسباب

أوجنباه آدمي قال واذا غصب الرجل من الرجل دابة فاستغلها أو لم يستغلها ولمثلها غلة أو دارا فاسكنها أو أكرها أو لم يسكنها ولم يكرها ولمثلها كراء أو شيئا ما كان مما له غلة استغلها أو لم يستغلها انتفع به أو لم ينتفع به فعليه كراء مثله من حين أخذه حتى يرد إلا أنه ان كان أكرها أو أكرها من كراء مثله فالمغصوب بالخيار في أن يأخذ ذلك الكراء لانه كراء ماله أو يأخذ كراء مثله ولا يكون لاحد غلة بضمان الالمالك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قضى بمالمالك الذي كان أخذا ما أحل الله له والذي كان ان مات للمغل مات من ماله وان شاء أن يحبس المغل حبسه إلا أنه جعل له الخيار ان شاء أن يرد بالعيب يرد فاما الغاصب فهو ضد المشتري الغاصب أخذ ما حرم الله تعالى عليه ولم يكن للغاصب حبس ما في يديه ولو تلف المغل كان الغاصب له ضمان حتى يؤدي قيمته الى الذي غصبه اياه ولا يطرح الضمان له لو تلف قيمة الغلة التي كانت قبل أن يتلف ولا يجوز الا هذا القول أو قول آخر وهو خطأ عندنا والله تعالى أعلم وهو أن بعض الناس زعم أنه اذا سكن أو استغل أو حبس فانه له والسكن له بالضمان ولا شيء عليه وانما ذهب الى القياس على الحديث الذي ذكرت فاما أن يزعم زاعم أنه ان أخذ غلة أو سكن رد الغلة وقيمة السكنى وان لم يأخذها فلا شيء عليه فهذا خارج من كل قول لا هو جعل ذلك بالضمان ولا هو جعل ذلك للمالك اذا كان المالك مغصوبا (قال الربيع) معنى قول الشافعي ليس للمغصوب أن يأخذ الا كراء مثله لان كراءه باطل وانما على الذي سكن اذا استحق الدار ربحا كراء مثلها وليس له خيار في أن يأخذ الكراء الذي أكرهاه الغاصب لان الكراء مفسوخ (قال الشافعي) ولو اغتصبه أرضا فغرسها بخل أو أموالا أو بنى فيها بناء أو شق فيها أنهارا كان عليه كراء مثل الأرض بالخال الذي اغتصبه اياها وكان على الباني والغارس أن يقطع بناءه وغرسه فاذا قلعه ضمن ما نقص القطع الأرض حتى يرد اليه الأرض بجالها حين أخذها ويضمن القيمة بما نقصها قال وكذلك ذلك في النهر وفي كل شيء أحده فيها لا يكون له أن يثبت فيها عرقا فاما ما ورد قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لعرق غلام حق ولا يكون لرب الأرض أن يملك مال الغاصب ولم يملكه اياه كان ما يقطع الغاصب منه ينفعه أو لا ينفعه لان له منع قليل ماله كماله منع كثيره وكذلك لو كان حفر فيها بئرا كان له دفنها وان لم ينفعه الدفن وكذلك لو غصبه دارا فزرقها كان له قطع التزويق وان لم يكن ينفعه قطعها وكذلك لو كان نقل هاربا كان له أن يربطه أو يبيعها حتى يوفيه اياها بالخال التي غصبه اياها عليها لا يكون عليه أن يترك من ماله شيئا ينتفع به بالمغصوب كالم يكره على المغصوب أن يبطل من ماله شيئا في يد الغاصب فان تأول رجل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا كلام مجمل لا يحتمل لرجل شيئا الا احتمل عليه خلافه ووجه الذي يصح به أن لا ضرر في أن لا يحصل على رجل في ماله ما ليس بواجب عليه ولا ضرر في أن يمنع رجل من ماله ضررا ولكل ماله وعليه فان قال قائل بل أحدث للناس في أموالهم حكما على النظر لهم وأمنعهم في أموالهم على النظر لهم قيل له ان شاء الله تعالى أرايت رجلا له بيت يكون ثلاثة أذرع في ثلاثة أذرع في دار رجل له مقدرة أعطاه ما شاء مائة ألف دينار أو أكثر وقيمة البيت درهم أو درهمان وأعطاه مكانه دارا مع المال أو رقيقا هل يجبر على النظر له أن يأخذ هذا الكثير بهذا القليل أو أرايت رجلا له قطعة أرض بين أرضي رجل لا تساوي القطعة درهمها فساها الرجل أن يبيعه منها بمرأى ما شاء من الدنيا هل يجبر على أن يبيع مالا ينفعه بما فيه غناه أو أرايت رجلا ساعته انما يطاعة خلف رجل أن لا يستخط غيره ومنعه هو أن يخط له فأعطاه على ما الاجارة فيه درهم مائة دينار أو أكثر يجبر على أن يخط له أو أرايت رجلا عنده أمة عياله لا تنفعه أعطاه بها ابن لها بيت مال هل يجبر على أن يبيعهها فان قال لا يجبر واحدهم هؤلاء على النظر له قلنا وكل هؤلاء يقول انما فعلت هذا اضرارا بنفسي وضرارا للطلاب التي حق أكون جعلت الامر بين فان قال وان أضر بنفسه وضر غيره فانما فعل في ماله ماله أن يفعل قيل وكذلك حافر البئر في أرض الرجل والمزوق جدار الرجل ونقل التراب الى أرض الرجل انما فعل ماله أن يفعل ومنع ماله أن يمنع من

استحقاقهم معان
مختلفة فاذا اجتمعوا
فالفقر الزنى الضعاف
الذين لا حرفة لهم وأهل
الحرفة الضعيفة الذين
لا تنفع حرفة موقعا
من حاجتهم ولا يسألون
الناس (وقال) في
الجديد زمنا كان أو
غير زمن سائلا أو
متعففا (قال الشافعي)
والمساكين السؤال
ومن لا يسأل ممن له حرفة
لا تنفع منه موقعا ولا
تغنيه ولا عياله وقال
في الجديد سائلا
كان أو غير سائل (قال
الزنى) أشبه بقوله
ما قاله في الجديد لانه
قال لان أهل هذين
١٠٠٠ من يستحقونهما
بمعنى العدم وقد يكون
السائلين من يقل
معظمهم وصالح متعفف
بين من يتدونه بعتيهم
(قال الشافعي) رحمه
الله فان كان رجل
جلد يعلم الوالي
أنه محبس مكتسب
ينبغي عياله أو لا عياله

والله كان كاذباً في رد التراب ويدفن التراب ما يشغل الأرض عن وجه الحق بعبادته منفعة في ذلك الوقت قيل
 الذي يريد رد التراب أنت بالخيار، أن تردوه ويكون عليك كراه الأرض بتدبير المدة التي حبستهم عن المنفعة
 أو تدعهم وقيل رب الأرض في البرك الخيارات أن تأخذ حقاير البئر بدفعهم على كل حال ولا شيء لك عليه
 لأنه ليس في موضعها منفعة حتى تكون مدفونة الآن يكون لموضعها لو كانت مستوية منفعة فيما بين
 أن حدة الترابها إلى أن يدفنم فيكون لك أجر تلك المنفعة لأنه يشغل عنك شيئا من أرضك (قال الشافعي)
 وإن كان الغاصب ينقل من أرض المغموب ترابا كان منفعة للأرض لا ضرر عليها أخذ برده فإن كان
 لا يقدر على رد مثله بحال أبد أقومت الأرض وعليها ذلك التراب وغومت بها الحياض أخذها ثم ضمن الغاصب
 ما بين القيمتين وإن كان يقدر على رد بحال وإن عظمت فيه المؤنة كلفه قال وإذا قطع الرجل يدبته رجل
 أو رجلها أو جرحها جرحا ما كان صغيرا أو كبيرا أقومت الدابة بحجروحة أو مقطوعة ثم ضمن ما بين القيمتين
 ولا عليك أحد مال أو شيء بخلافه أبدا قال وإذا أقام شاهد أن رجلا غصبه هذه الجارية يوم الخميس وشاهدوا
 أنه غصبها ياها يوم الجمعة أو شاهدوا أنه غصبها ياها وشاهدوا أنه أقرله بغصبها ياها وشاهدوا أنه أقرله يوم الخميس
 بغصبها أو آخره أنه أقرله يوم الجمعة بغصبها فكل هذا يختلف لأن غصب يوم الخميس يغيب غصب يوم الجمعة وفعل
 الغصب غير الأقرار والغصب والأقرار يوم الخميس غير الأقرار يوم الجمعة فيقال له في هذا كله أطفح سم أي
 شاهدك شئت واستحق الجارية فإن حلف استحقها قال ولو أن أرضا كانت بيد رجل فادعى آخر أنها أرضه
 فأقام شاهدا فشهد أنه أرضه اشتراها من مالك أو ورثها من مالك أو تصدق بها عليه مالك أو كانت مواتا
 فأحياها فوصف ذلك اليوم بعد من وجبه الملك الذي يدعى بها فأنشده شاهد أنه أرضه أو حياضها أو شجرها أو ثمنها
 حيزه شهادة ولو شهد عليها عدد عدول أو مال يز يدو على هذا شيئا لأن حيزه يحتل ما يحوز بالملك وما يحوز
 بالعارية والكراء ويحتل ما يلي أرضه وما يلي مسكنه ويحتل بعبطة أهلها فإلام يكن واحدا من هذه المعاني
 أولى بالظاهر من الآخر لم تكن هذه شهادة بباحث يز يدوها ما بين أن مال له وله أن يحتل مع الشاهد
 الذي شهد له بالملك ويستحق قال ولو شهد له الشاهد الأول بما وصفت من الملك وشهد له الشاهد الثاني بأنه
 كان يحوزها وقتئذ قال يجوزها عليك فقد اجتمع على الشهادة وإن قال يجوزها لم يز دعي ذلك لم
 يشهد أحدهما بعبدة ويحلف مع شاهد الملك ويستحق قال وإذا غصب الرجل من أرضه الجارية فباعتها
 من غيره وقدر الثمن فباع في يده ثم جاء بغيره الجارية والباقي فباعتها لغيره أو فباعتها لغيره أو فباعتها
 ورجع المشتري على البائع بالثمن الذي قبض منه موسرا كان أو موسرا قال وإذا غصب الرجل من أرضه الجارية
 أو أكرها ياها فاعتدى فضاعت في تعديه فضعت رب الدابة المقصوب أو المكسرى فباعتها ثم ظفر بالدابة بعد
 فإن حضر الناس وهو أبو منيفة قال لأسبل له على الدابة ولو كانت جارية لم يكن له عليه أسبل من قبل أنه
 أخذ البديل منه أو البديل يقوم تام البيع (قال الشافعي) وإذا ظهر على الدابة تدبته عليه الدابة ورد
 ما قبض من ثمنها إن كانت دابته بحالها يوم غصبها أو تعدى بها أو خيرها لافان كانت ناقصة قبضا وما
 نقصت ورد الفضل عن نقصاتها من الثمن ولا يشبه هذا البيوع إنما البيوع بما أراضا عليه فسلم له رب
 السلعة سلعتا وأخرجها من يده إليه أراضا بما أراضا به والمشتري غير عاص في أخذها أو المتعدي عاص في
 التعدي والغصب ورب الدابة غير مأمع له دابته الأثرى أن الدابة لو كانت فائتة حينها لم يكن له أخذ قيمتها فلما
 كان إنما أخذ القيمة على أن دابته فائتة ثم وجد الدابة فإن الثوب بعدد ما كان الدابة موجودة ولو كان
 هذا بيوعا ما كان تباع دابته غائبة ولو جاز فذلك الدابة كان للغاصب والمتعدي أن يرجع بالثمن ولو
 وجدت معية كان له أن يرد بها بالغصب فإن قال رجل في نفسه لا تشبه البيوع ولكنها تشبه الجنائيات قيل
 له أقرأيت لو أن رجلا جني على عين رجل فابضت فكلمه بالرش ثم ذهب البياض فقاتل هذا يزعم أنه
 يرده بالارش ويردوه ولو حكم له في سن فله من صبي بخمس من الأبل ثم نبت ورجع بالارش الذي حكم به عليه

فان شبهها بالجنبايات فهذا يلزمه فيه اختلاف القول وان زعم انها لا تشبه الجنبايات لان الجنبايات ما فات
 فلم يعد هذه قد عادت فصارت زيفاً ولو كان هذا بغير قضاء فاض فاعتصب رجل لرجل دابة أو
 أكراماً باها فتعدي عليها فندعت ثم اصطلمها من ثمنها على شيء يكون أكثر من قيمة الدابة أو مثله أو أقل
 فالقول فيه كالقول في حكم القاضي لانه انما صالحه على ما لم الغاصب مما استهلك فلما كان ماله غير مستهلك
 كان الصلح وقع على غير ما علم أو علم رب الدابة ولو كان الغاصب قال له أما اشتريه منك وهي في يدي قد
 عرفتها فباعه اياها بشئ قد عرفه قل أو أكثر فالبيع جائز فان جاء الغاصب بالدابة معيبة عيباً يحدث مثله فزعم
 أنه لم يكن رآه وأن البائع دلس له به كان القول قول البائع مع عيبه الآن بغير الغاصب البيعة على أنه كان في
 يد المقتصوب البائع أو يكون العيب مما لا يحدث مثله فيكون له رد الدابة ويكون للمقتصوب ما انتقصها على
 الغاصب فان قال المتعدي بالعيب أو في الكراء ان الدابة ضاعت فأما دفع البك قيمتها فقبل ذلك منه بغير
 قضاء فاض فلا يجوز في هذا والله أعلم الا واحد من قولين أحدهما أن يقال هذا بيع مستأنف فلا يجوز من
 قبل أنه لا يجوز بيع الموق أو يقال هذا بديل ان كانت ضاعت أو تافيت فيجوز لان ذلك يلزمه في أصل
 الحكم فن ذهب هذا المذهب لزمه اذا علم بان الدابة لم تضع أن يكون لرب الدابة أخذها وعليه رد ما أخذ
 من قبل أنه انما أخذها كان يلزم له لو كانت ضائعة فلما لم تكن ضائعة كان على أصل ملكه أو يقول قائل
 قولاً ثالثاً فيقول لما رضى بقوله وترك استخلافه كما كان الحالكم مستخلفه لو ضاعت فلا يكون له الرجوع على
 حال فأما أن يقول قائل ان كانت عند الغاصب وانما كذب ليأخذها فالمشترى أخذها وان لم تكن عند
 الغاصب ثم وجدها فليس للمشترى أخذها فهذا لا يجوز في وجهه من الوجوه لان الذي انعقد ان كان جائزاً
 بكل حال جاز ولم ينتقض وان كان جائزاً لم تكن موجودة منتقضا اذا كانت موجودة فهي موجودة في
 الحالين فاما الهاتري في احدهما ولا ترفي الاخرى وان كان فاسداً فهو مردود بكل حال وهذا القول
 لا جائز ولا فاسد ولا جائز على معنى فاسد في آخر (قال الشافعي) واذا باع الرجل من الرجل الجارية أو العبد
 وقبضه منه ثم أقر البائع لرجل آخر أنه عبده غصبه منه أو أمته غصبها منه قلنا لا لقره بالغصب ان أقرت
 بيعة على الغصب دفعنا البك اليهم ما أقرت عليه البيعة ونقصا البيع وان لم تقم بيعة فاقرار البائع لك اثبات
 حق لك على نفسه وإبطال حق لغيرك قد ثبتت عليه قبل اقراره لك ولا يصدق في إبطال حق غيره ويصدق
 على نفسه فبيعتك لك قيمة أيهم ما أقر بأنه غصبه الآن يحدد المشتري العيب أو يكون له خيار فيرده بمخياره في
 العيب وخياره في الشرط فاذا رده كان على المقر أن يسلمه البك وان صدقه المشتري أنه غاصب رده ورجع
 عليه بالثمن الذي أخذه منه ان شاء (قال الشافعي) واذا اعتصب الرجل من الرجل عبداً فباعه من رجل
 ثم ملك المقتصب البائع ذلك العبد عيراث أو هبة أو بشره صحيح أو وجه ملك ما كان ثم أراد أن يقض البيع
 الاول لانه باع ما لا يملك فان صدقه المشتري أو قامت بيعة فالبيع منتقض أراد له ولم يرد له باع ما لا يجوز له
 بيعه وان لم تقم بيعة وقال المشتري انما ادعت ما يفسد البيع فالقول قول المشتري مع عيبه فان قال
 البائع بعثك ما أملك ثم قامت بيعة أنه اغتصبه ثم ملكه ولم يصدق المشتري ثبت البيع من قبل أن البيعة
 انما تشهد في هذا الوقت للبائع لا عليه فتشهد له بما يرجع به العبد الى ملكه فيكون مشهوداً له لا عليه
 وقد أكرههم فلا ينتقض البيع في الحكم لا كذابه بيته وينبغي في الورع أن يحدد باعاً أو يرده المشتري
 قال وان كانت البيعة شهدت فكان ذلك يخرج منه أيديهما جميعاً قبلت البيعة لانها عليه قال وان باعه
 وقبضه المشتري ثم أعتقه فقامت بيعة بغصب وكان المقتصوب أو ورثته قياماً رد العتق لان البيع كان فاسداً
 ويرد الى المقتصوب ولم تكن بيعة وصدق الغاصب والمشتري المدعى أنه غصبه لم يقبل قول واحد منهما في
 العتق ومضى العتق ورددنا المقتصوب على الغاصب بقيمة العبد في أكثر ما كان قيمة وان أحب رددناه على
 المشتري المعتق فان رددناه على المشتري المعتق رجع على الغاصب البائع بما أخذ منه لانه قد أقر أنه باع

بأخذها فليس عندنا
 من له فيها حق لانهما
 لا يمان أخذها وشرب
 عمر رضي الله عنه لبنا
 فأعجبه فأخبر أنه من
 نعم الصدقة فأدخل
 أصبه فاستقاء (قال)
 ويعطى العامل بقدر
 غائمه من الصدقة وان
 كان موسراً لانه يأخذ
 على معسرى الاجارة
 (قال) والمؤلفة قلوبهم
 في مقدم الاخبار
 ضربان ضرب مسلمون
 أشرف مطاعون
 يجاهدون مع المسلمين
 فيقوى المسلمون بهم ولا
 يرون من يناتهم ما يرون
 من نيات غيرهم فاذا
 كانوا هكذا فأرى أن
 يعطوا من سهم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 وهو خمس الخمس
 ما يتألفون به سوى
 سهامهم مع المسلمين
 وذلك أن الله تعالى جعل
 هذا السهم خالصاً لبيته
 صلى الله عليه وسلم فردّه
 في مصلحة المسلمين
 (واضح) بأن النبي

صلى الله عليه وسلم
أعطى المؤلفة يوم حنين
من الخمس مثل عينة
والأقرع وأصحابهما
ولم يعط عباس بن
مرداس وكان شريفا
عظيم الغناء حتى
استعقب فأعطاه
النبي صلى الله عليه
وسلم (قال الشافعي)
رجه الله لما أراد ما
القوم احتمل أن يكون
دخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم منه
شيء حين رغب عما صنع
بالمهاجرين والأنصار
فأعطاه على معني
ما أعطاهم واحتل أن
يكون رأى أن يعطيه
من ماله حيث رأى أن
يعطيه لأنه صلى الله
عليه وسلم خالص التقوية
بالعطية ولا يرى أن قد
وضع من شرفه فانه صلى
الله عليه وسلم قد أعطى
من خمس الخمس النفل
وغير النفل لأنه وأعطى
صفوان بن أمية ولم يسلم
ولكنه أعاره أداة
فقال فيه عند الهزيمة

مالا يملك والوالاء موقوف من قبل أن المعتبر بقرائه أعتق مالا يملك قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية
فباعها من رجل والمشتري يعلم أنها موصوبة ثم جاء المغصوب فأراد اجازة البيع لم يكن البيع جائزا من
قبل أن أصل البيع كان محرما فلا يكون لاحد اجازة المحرم ويكون له تجديده ببيع حلال هو غير المحرم
فان قال قائل أ رأيت لو أن امرأع جارية له وشرط لنفسه فيها الخيار أما كان يجوز البيع ويكون له أن
يختار امضاء فيلزم المشتري بأن له الخيار دون البائع قيل بلى فإن قال فافرق بينهما قبل هذه باعها مالا يملكها
بيعا حلالا وكان له الخيار على شرطه وكان المشتري غير عاص لله ولا البائع والغاصب والمشتري وهو يعلم أنها
مقصوبة عاصيان لله وهذا بائع مالمس له وهذا مشتري مالا يملك له فلا يقاس الحرام على الحلال لأنه ضده
الآثر أن الرجل المشتري من رب الجارية جارية له ولو شرط المشتري الخيار لنفسه كان له الخيار كما يكون
للبائع إذا شرط له أفيكون للمشتري الجارية المقصوبة الخيار في أخذها أو ردّها فان قال لا قيل ولو شرط
الغاصب الخيار لنفسه فان قال لا من قبل أن الذي شرط له الخيار لا يملك الجارية فيقبل ولكن الذي يملكها
ولو شرط له الخيار جاز فان قال نعم قيل له أفلا ترى أنهم مختلفان في كل شيء فكيف يقاس أحد المختلفين في
كل شيء على الآخر قال وإذا غصب الرجل من الرجل الجارية فأقر الغاصب بأنه غصبه جارية وقال ثمة عشرة
وقال المغصوب ثمة مائة فالقول قول الغاصب مع عينه ولا تقوم على الصفقة من قبل أن التقويم على الصفة
لا يضبط قد تكون الجارية ثمة بصفة ولون وسن وبينهما كثير في القيمة شيء يكون في الروح والعقل واللسان
فلا يضبط إلا بالمعينة فيقال لرب الجارية ان رضىت والا فاقبينة فان أقام بينة أخذه بينته وان لم يقمها
أحلف له الغاصب وكان القول قوله ولو أقام عليه شاهدان بأنه غصبه جارية فهلكت الجارية في يديه ولم
يثبت الشاهدان على قيمتها كان القول في قيمتها قول الغاصب مع عينه ولو وصفها لشاهدان بصفة أنها
كانت صحبة علم أن قيمتها كثر مما قال الغاصب كان القول قول الغاصب لأنه قد يمكن أن يكون ثم داء وغائلة
تخفى يصير بها ثمنها إلى ما قال الغاصب فاذا أمكن ما قال الغاصب به حال كان القول قوله مع عينه وهكذا
قول من يفرم شيئا من الدنيا بأى وجهه ما دخل عليه الغرم إذا أمكن أن يكون القول قوله كان القول قوله
ولا يؤخذ منه خلاف ما أقربه الابينة ألا ترى أنا نجعل في الأكثر من الدعوى عليه القول قوله فلو قال
رجل غصبتى أولى عليه دين أو عنده ودية كان القول قوله مع عينه ولم نلزمه شيئا لم يقربه فاذا أعطينا هذا
في الأكثر كان الأقل أولى أن يعطيه إياه فيه ولا يجوز القيمة على ما لا يرى ذلك أن أدرك ما وصفت من علم
أن الجارية تبين تكونان في صفة واحداهما أكثر ثمن من الأخرى بشئ غير بعيد فلا تكون القيم الأعلى
ما عوين ألا ترى أن فباعوا بن لاولى القيمة فيه الأهل الملم به في يومه الذي يقومونه فيه ولا يجوز لهم
القيمة حتى يكشفوا عن العائلة والأدواء ثم يقيسوه بغيره ثم يكون أكثر ما عندهم في ذلك تأخى قدر القيمة على
قدر ما يرى من سعر يومه فاذا كان هذا هكذا لم يجوز التقويم على المغيب فان قال صفته كذا ولا عرف قيمته
قلنا الرب الثوب ادعى في قيمته ما شئت فاذا فعل قلنا للغاصب قد ادعى ما تسمع فان عرفته فأداه إليه بلايين وان لم
تعرفه فأقر بما شئت فحلف عليه وتدفعه إليه فان قال لا أحلف قلنا فردا البين عليه فيصلف عليه
ويستحق ما ادعى ان ثبت على الامتناع من البين فان حلف بعد أن بين هذا فقد جاء بما عليه وان امتنع
أحلفنا المدعى ثم أزمناه جميع ما حلف عليه فان أراد البين بعد مدعى المدعى لم يعطه إياها فان جاء بينته على
أقل مما حلف عليه المدعى أعطيناها بالبينة وكانت البينة أولى من البين الفاجرة قال وإذا غصب رجل من
رجل طعاما جبا أو عمرا أو دما فاستهلكه فعليه مثله ان كان بوجهه مثل بجال من الحال وان لم يوجد له مثل
فعليه قيمته أكثر ما كان قيمة قط قال وإذا غصب رجل من رجل أصلا فأعمر أو غنما فقتل وأصاب من
نسلها أو البانها كل نرب الأصل والغنم وكل ماشية أن يأخذ ماشيته وأصله من الغاصب ان كان بجاله حين

غصبه أو خيرا وان نقص أخذه والنقصان ورجع عليه بجميع ما ألتف من الثمرة فأخذ منه مثله ان كان لها مثل أو القيمة ان لم يكن لها مثل وقبضة ما ألتف من نتائج الماشية ومثل ما أخذ من لبنها أو قيمته ان لم يكن له مثل ومثل ما أخذ من صوفها وشعرها ان كان له مثل والقيمة ان لم يكن له مثل قال وان كان أغلفها أو هنا هو هي جرب أو استأجر عليها من حفظها أو سبق الاصل فلا شيء له في ذلك (قال الشافعي) وأصل ما يحدث الغاصب فيما اغتصب شيئا من أحد هما عين موجودة تميز نوعين موجودة لا تميز والثاني أثر لا عين موجودة فأما الأثر الذي ليس بعين موجودة فمثل، أو صفنا من الماشية يعضها صغارا والرقبي يعضهم صغارا بهم مرض فداوهم - ثم تعظم نفقته عليهم حتى يأتي صاحبهم وقد أنفق عليهم أضعا فأنما بهم وأنما ماله في أثر عليهم لا عين لا ترى أن النفقة في الدواب والأعبد أنما هو شيء يصلح به الجسد لا شيء قائم بعينه مع الجسد وأنما هو أثر ولذلك الثوب بنفسه ويكمله وكذلك الطين بنفسه فيلده بالماء ثم يضر به لبنا فأنما هذا كله أثر ليس بعين من ماله ويصدق فلا شيء له فيه لانه ليس بعين تميز فيعطاه ولا عين تزيد في قيمته ولا هو موجود كالصبيغ في الثوب فيكون شريكه والعين الموجودة التي لا تميز أن يغصب الرجل الثوب الذي قيمته عشرة دراهم فيصبغه زعفران فيزيد قيمته خمسة فيقال للغاصب ان شئت أن تستخرج الزعفران على أنك ضامن لما نقص من الثوب وان شئت فأنت شريك في الثوب لك ثلثه ولصاحب الثوب ثلثاه ولا يكون له غير ذلك وهكذا كل صبيغ كان قائما فزاد فيه وان صبغه بصبيغ يزيد ثم استخرج الصبيغ فأنما يقوم الثوب فان كان الصبيغ زائدا في قيمته شيئا قل أو كثر فله كما وان كان غير زائد في قيمته فله ليس لك ههنا مال زاد في مال الرجل فتكون شريكه به فان شئت فاستخرج الصبيغ على أنك ضامن لما نقص الثوب وان شئت فدعه قال وان كان الصبيغ مما ينقص الثوب قيل له أنت أضرت بصاحب الثوب وأدخلت عليه النقص فان شئت فاستخرج صبيغك وتضمن ما نقص الثوب وان شئت فلا شيء لك في صبيغك وتضمن ما نقص الثوب بكل حال قال ومن الشيء الذي يخلطه الغاصب بما اغتصب فلا يميز منه أن يغصبه مكان زيت فيصبه في زيت مثله أو خيرا منه فيقال للغاصب ان شئت أعطيتك مكان زيت مثله وان شئت أخذت من هذا الزيت ميالا ثم كان غير مزاد اذا كان زيتك مثل زيتك وتكنت نازكا لفضل اذا كان زيتك أكثر من زيتك ولا خيار للنصيب لانه غير منتقص فان كان صب ذلك الميالك في زيت شمر من زيتك ضمن الغاصبه مثل زيتك لانه قد انتقص زيتك بتصغيره فيما هو خير منه وان كان صب زيتك في بان أو شيرق أو دهن طيب أو سمن أو غسل ضمن في هذا كله لانه لا يخلص منه الزيت ولا يكون له أن يدفع اليه ميالا مثله وان كان الميالك منه خيرا من الزيت من قبل أنه غير الزيت ولو كان صبه في ماء وان خلصه منه حتى يكون زيتا لأمه فيه وتكون مخالطة الماء غير ناقصة له كان لازما للنصيب أن يقبله وان كانت مخالطة الماء ناقصة له في العاجل والمتعقب كان عليه أن يعطيه ميالا مثله مكانه (قال الربيع) ويعطيه هذا الزيت بعينه وان نقصه الماء ورجع عليه بنفسه وهو معنى قول الشافعي (قال الشافعي) ولو اغتصبه زيتا فأغلاه على النار فنقص كان عليه أن يسله اليه وما نقص مكملته ثم ان كانت النار تنقصه شيئا في القيمة كان عليه أن يعمره نقصانه وان لم تنقصه شيئا في القيمة فلا شيء عليه ولو اغتصبه حنطة جديدة خلطها برديته كان كما وصفت في الزيت يعمره مثلها بمثل كيلها الا ان يكون يقدر على أن يميزها حتى تكون معروفة وان خلطها بمثلها أو أجود كان كما وصفت في الزيت قال ولو خلطها بشعر أو ذرة أو حب غير الحنطة كان عليه أن يؤخذ بتمييزها حتى يسلمها اليه بعينها بمثل كيلها وان نقص كيلها شيئا ضمنه قال ولو اغتصبه حنطة جديدة فأصابها عند ماء أو عفن أو آكله أو دخلها نقص في عينها كان عليه أن يدفعها اليه وقيمة ما نقصها تقوم بالحال التي غصبها والحال التي دفعها بها ثم يعمره فضل ما بين القيمتين قال ولو غصبه دقيقا خلطه بدقيق أجود منه أو مثله أو أردأ كان كما وصفنا في الزيت قال وان غصبه زعفران أو ثوبا فصبيغ الثوب بالزعفران

أحسن مما قال بعض من أسلم من أهل مكة عام الفسخ وذلك أن الهزيمة كانت في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين أول النهار فقال له رجل غلبت هوازن وقتل محمد صلى الله عليه وسلم فقال صفوان ابن أمية بقيق الطير فوالله لرب من قرئش أحب الي من ربيمن هوازن ثم أسلم قومه من قرئش وكان كانه لا شيء في اسلامه واقفه تعالى أعلم (قال الشافعي) فلذا كان مثل هذا رأيت أن يعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أحب الى للاقتهاد بأمر صلى الله عليه وسلم (ولو قال) فائل كان هذا السهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان له أن يضع سهمه حيث يرى فقد فعل هذا مرة وأعطى من سهمه بخير رجالا من المهاجرين

والانصار لانه ماله يضعه
حيث رأى ولا يظنى
احدا اليوم على هذا
المعنى من الغيبة ولم
يلقنا أن احدا من
خلفائه اعطى احدا
بعده ولو قبل ليس
لؤلؤة في قسم الغيبة
سهم مع أهل السهمان
كان مذهبا والله أعلم
(قال) ولؤلؤة في قسم
الصدقات سهم والذي
أحفظ فيه من متقدم
الشيء على بن حاتم
جاء الى أبي بكر الصديق
أحسبه بثلاثمائة من
الابل من صدقات
قومه فأعطاه أبو بكر
منها ثلاثين بعيرا
وأمره أن يلقى بخالد
ابن الوليد بمن أطاعه
من قومه فجاءه بزهاء
ألف رجل وأبلى بلاء
حسنا والذي يكاد
يعسر القلب
بالاستدلال بالاخبار
أنه أعطاه اياها من سهم
المؤلفة فاما زاده ترغيبا
فيما صنع واما لتألف
به غيره من قومه ممن لم
(١) قوله فان زعمت
لعل صوابه كانك زعمت
الخ وحررت بكتبه معصية

كان رب الثوب بالخيار في أن يأخذ الثوب مصبوغا لانه زعفرانه وثوبه ولا شيء له غير ذلك أو يقوم ثوبه أبيض
وزعفرانه مصبوغا فان كانت قيمته ثلاثين قوم ثوبه مصبوغا بزعفران فان كانت قيمته خمسة وعشرين ضمنه
خسة لانه أدخل عليه النقص قال وكذلك ان غصبه ستمائة وعشرون فباعه كان للغصوب الخيار في أن
يأخذه معصودا ولا شيء للغاصب في الخطب والقدر والعمل من قبل أن ماله فيه أن لا عين أو يقوم له العمل
منفردا والسمن والدقيق منفردين فان كان قيمته عشرة وهو معصود قيمته سبعة غرم له ثلاثة من قبل أنه
أدخل عليه النقص ولو غصبه دابة وشعير فاعلف الدابة الشعير والدابة والشعير من قبل أنه هو المستهلك له
وليس في الدابة عين من الشعير يأخذه انما فيها منه أثر قال ولو غصبه طعاما فأطعمه اياه والمغصوب لا يعلم
كان متطوعا لا طعام وكان عليه ضمان الطعام وان كان المغصوب يعلم أنه طعامه فأكله فلا شيء له عليه
من قبل أن سلطانه انما كان على أخذ طعامه فقد أخذه قال ولو اختلفا فقال المغصوب أكلته ولا أعلم
أنه طعامي وقال الغاصب أكلته وأنت تعلمه قال قول المغصوب مع عيئه اذا أمكن أن يكون يعني ذلك
بوجه من الوجوه (قال الربيع) وفيه قول آخر انه اذا أكله عالم أو غير عالم فقد وصل اليه شيء ولا شيء
على الغاصب الا أن يكون نقص عمله فيه شيئا فيرجع بما نقصه العمل (قال الشافعي) وان غصبه ذهبا
فحمل عليه نحاسا أو حديد أو فضة أخذ بتمييزه بالنار وان نقصت النازذه شيئا ضمن ما نقصت النار وزن
ذهبه وسلم اليه ذهبه ثم نظرا فان كانت النار نقصت من ذهبه شيئا في القيمة ضمن له ما نقصت النار في القيمة
قال ولو سبكه مع ذهب مثله أو أحود أو أردأ كان هذا مما لا يميزه كالقول فيه كالقول في الزيت قال
ولو اغتصبه ذهبا فجعله فضيا ثم أضاف اليه فضيا من ذهب غيره أو فضيا من نحاس أو فضة ميز بينهما ثم
دفع اليه فضيه ان كان بمثل الوزن الذي غصبه به ثم نظرا اليه في تلك الحال واليه في الحال التي غصبه اياه فيها
معا فان كانت قيمته حين رده أقل منها حين غصبه ضمن له فضل ما بين القيمتين وان كانت مثله أو أكثر
أخذ ذهبه ولا شيء له غير ذلك ولا للغاصب في الزيادة لان الزيادة من عمل انما هو أثر قال ولو غصبه شاة فأنزى
عليها تيسا فجاءت بولد كانت الشاة والولد للغصوب ولا شيء للغاصب في عيب التيس من قبل شيئين أحدهما
أنه لا يحمل عن عيب الفعل والآخر أنه انما هو شيء أقره فيها فانقلب الذي أقر الى غيره والذي انقلب ليس بشيء
عليك انما يملكه رب الشاة قال ولو غصبه نقرة ذهب فغصم بهادنا نيران كان لرب النقرة أن يأخذ الدنانير ان كانت
بمثل وزن النقرة وكانت بمثل قيمة النقرة أو أكثر ولا شيء للغاصب في زيادة عمله لان عمله انما هو أثر وان كانت
ينقص وزنها أخذ الدنانير وما نقص الوزن قال وان كان قيمتها تنقص مع ذلك أخذ الدنانير وما نقص الوزن
وما نقص القيمة قال وان غصبه خشيبة فشقها ألواحا أخذ رب الخشيبة الألواح فان كانت الألواح بمثل قيمة
الخشبيبة أو أكثر أخذها ولا شيء للغاصب في زيادة قيمة الألواح على الخشيبة من قبل أن ماله فيها أثر لا عين وان
كانت الألواح أقل قيمة من الخشيبة أخذها وفضل ما بين القيمتين قال ولو أنه عمل هذه الألواح أو اياها ولم يدخل
فيها شيئا من عنده كان هكذا ولو أدخل فيها من عنده حديد أو خشبا غيرها كان عليه أن يميز ماله من مال
المغصوب ثم يدفع الى المغصوب ماله وما نقص ماله اذا ميز منها خشبه وحديد الا أن يشاء أن يدع له ذلك
متطوعا قال وكذلك لو أدخل لوحا منها في سفينة أو بنى على لوح منها جدارا كان عليه أن يؤخذ بقطع
ذلك حتى يسلمه الى صاحبه وما نقصه قال وكذلك الخيط يخط به الثوب وغيره فان غصبه خيطا فحاط به جرح
انسان أو حيوان ضمن قيمته ولم يكن للغصوب أن يترع خيطه من انسان ولا حيوان حتى فان قال قائل ما فرق
بين الخيط يخط به الثوب وفي اخراجه افساد للثوب وفي اخراج اللوح افساد للبناء والسفينة وفي اخراج
الخيط من الجرح افساد للجرح (١) فان زعمت أن أحدهما يخرج مع الفساد والآخر لا يخرج مع الفساد
فيسل له ان هدم الجدار ووقع اللوح من السفينة ونقص الخيط ليس بهرم على مالكها لانه ليس في شيء
منها روح تلف ولا تالم فلما كان مباحا للكاهن كان مباحا لرب الحق أن يأخذ حقه منها واستفسر ارج الخيط

يتق منه مثل ما يثق به من عدي بن حاتم (قال) فأرى أن يعطى من ٣-٤م الموافقة قلوبهم في مثل هذا المعنى ان زلت بالمسلمين نازلة ولن تزل ان شاء الله تعالى وذلك أن يكون العدو موضع منطاط لا يناله الجيش الاغوة ويكون بازاء قوم من أهل الصدقات فأعان عليهم أهل الصدقات اما ببيعة فأرى أن يقولوا بسهم سبيل الله من الصدقات واما أن لا يقاتلوا الا بان يعطوا سهم المؤلفه أو ما يكفيهم منه وكذا اذا اتاوا العدو وكانوا أقوى عليه من قوم من أهل الفه يوجهون اليه بعد ديارهم ونقل مؤناتهم ويضعفون عنه فان لم يكن مثل ما وصفت مما كان في زمن أبي بكر رضي الله عنه من امتناع أكثر العرب بالصدقة على (١) قوله لم يمكنه الخ كذا بالأصول والامر سهل (٢) قوله فاما يستدرل الخ كذا في بعض الأصول وفي بعضها فاما يستدرل الخ باللام وبعد فتح كره كسبه معججه

من الجرح تلف للجروح وأثم عليه ومحرم عليه أن يتلف نفسه وكذلك محرم على غيره أن يتلفه الا بما أذن الله تعالى به فيه من الكفر والقتل وكذلك ذوات الأرواح ولا يؤخذ الحق بعصية الله تعالى وانما يؤخذ بما لم يكن لله معصية (قال الربيع) وفيه قول آخر ان كان الخيط في حيوان لا يؤكل فلا ينزع لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وان كان في حيوان يؤكل نزع الخيط لانه حلال له أن يذبحها وأيا كلها (قال الشافعي) قلت أرايت ان كان الغاصب معسرا وقد صبغ الثوب صبغا ينقصه ثم قال أنا غسله حتى أخرج صبغتي منه لم يمكنه (١) أن يغسله فينقص على ثوبي وهو معسر بذلك قال واذا جني الحر على العبد جنابة تكون نفسا أو أقل جلتها عاقلة الحران كانت خطأ وقامت بهائينة فان قال قائل وكيف ضمنت العاقلة جنابة حر على عبد قيل له لما كانت العاقلة تعقل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جنابة الحر على الحر في النفس وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جنابة الحر على الحسنين وهو نصف عشر نفس دل ذلك على أن ما جني الحر من جنابة خطأ كانت على عاقلته وعلى أن الحكم في جنابة الحر خطأ مخالف للحكم في جنابة الحر العبد وفيما استهلك الحر من عروض الأديمين فان قال قائل فلم يجعل العبد عرضا من العروض وانما فيه قيمته كما يكون ذلك في العروض قيل جعل الله عز وجل على القاتل خطأ تحرير رقبة ودية مسلمة إلى أهل المقتول فكان ذلك في الأديمين دون العروض والبهائم ولم أعلم مخالفا في أن على قاتل العبد تحرير رقبة كما هي على قاتل الحر ولأن الرقبة في مال القاتل خاصة فلما كانت الدية في الخطأ على العاقلة كانت في العبد دية كما كانت فيه رقبة وكان داخل في جلة الآية وجلة السنة وجلة القياس على الاجماع في أن فيه عتق رقبة فان قال قائل فديته ليست كدية الحر قيل والديات مبنية الفرض في كتاب الله تعالى ومبنية العدد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الآثار (٢) فاما يستدرل عددها خبرا ألا ترى أن العاقلة تعقل دية الحر والحرية وهما مختلفتان ودية اليهود والنصراني والمجوسي وهم عندنا بمخالفو المسلم فكذلك تعقل دية العبد وهي قيمته فان قال قائل ما الفرق بين العبد والبهيمة في شيء غير هذا قيل نعم بين العبد عند العامة القصاص في النفس وعندنا في النفس وفيما دونها وليس ذلك بين بعيرين لو قتل أحدهما صاحبه وعلى العبد فرائض الله من تحرير الحرام وتحليل الحلال وفيهم حرمة الاسلام وليس ذلك في البهائم فان كان الجاني عبدا على حر أو عبد لم تعقل عنه عاقلته ولا سيده وكانت الجنابة في عنقه دون ذمة سيده ببيع فيها ف يدفع الى ولي المجني عليه دية فان فضل من ثمنه شيء رد على صاحبه فان لم يفضل من ثمنه شيء أو لم يبلغ الدية بطل ما بقي من ثمنه لان الجنابة انما كانت في عنقه دون غيره وترك أن يضمن سيده عنه والعاقلة في الحر والعبد لا أعلم فيه خلافا وفيه دلالة على أن العقل انما حكمه بالجاني لا بالمجني عليه ألا ترى أنه لو كان المجني عليه ضمنت عاقلته لسيده العبد ثمن العبد اذا قتل الحر فلما كانت لا تضمن ذلك عنه وكانت جنابته على الحر والعبد سواء في عنقه كانت كذلك جنابة الحر على العبد والحر سواء على عاقلته وكان الحر يعقل عنها كما تعقل عنه قال واذا استعار الرجل من الرجل الدابة الى موضع فتعدي بها الى غيره فغطت في التعدي أو بعد ما ردها الى الموضع الذي استعارها منه قبل أن تصل الى مالكها تنهوا لها ضمان لا يخرج من الضمان الا بان يوصله الى مالكها سالمة وعليه الكراء من حيث تعدي بها مع الضمان قال واذا اتكأ الرجل من الرجل الدابة من مصر الى أيلة فتعدي بها الى مكة فماتت بمكة وقد كان قبضها من ربها ثمن عشرة فنقصت في الركوب حتى صارت بأيلة ثمن خمسة عشر ثم سألوا عنها ثمنها ثمانية فاما يضمن قيمتها من الموضع الذي تعدي بها منه فأي أخذ كراءها الى أيلة الذي أكرأها هو يأخذ قيمتها من أيلة بنجسة ويأخذ فيمكرب منها بعد ذلك فيما بين أيلة الى مكة كراء مثلها لا على حساب الكراء الاول قال واذا وهب الرجل للرجل طعاما فأكله الموهوب له أو ثوبا فلبسه

بها. ينهم فهم أغنياء
 لا يعطون حتى يبرؤا
 من الدين ثم لا يبق لهم
 ما يكتفون به أغنياء
 وصف داود في صلاح
 ذات بين ومهرو و
 ولهم عروض تحمل
 جالاهم أو عامتها وان
 يبعث أنذر ذلك لهم
 وان لم يفتقر وأعطى
 هؤلاء مؤفر وعرضهم
 كما يعطى أهل الحاجة
 من الغارمين حتى
 يقضوا سدهم (واحتج)
 بأن قيسمة بن الخارق
 قال تحملت بحالة
 فأنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فسأنته
 فقال تؤذيها عنك أو
 نخرجها عنك إذا قدم
 فهم الصدقة يا قيسمة
 المسئلة حرم الأفي
 ثلاث رجل تحمل
 بحملة فقلت له المسئلة
 حتى يؤذيها ثم غسل
 ورجل أصابته فاقة أو
 حاجة حتى شهد أو
 تكلم ثلاثة من ذوي
 الجاه من قومه أن
 فاقة أو حاجة فقلت له

وفي باب الغصب من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فان أبا حنيفة كان يقول البيع فيها والعق بطل لا يجوز لانه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وبهذا يأخذ يعنى أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول عققه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اغتصب الرجل الجارية فأعتقها أو باعها بمن أعتقها أو اشتراها سراً فاسدا فأعتقها أو باعها بمن أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المتباع لانه غصب مال وهى مملوكة للمالك الاول البائع بها فاسدا ولو تناسخا ثلاثون مشترياً فأكثروا أعتقها أيهم شاء اذ لم يعتقها البائع الاول فالبيع كله باطل ويتراذون لان البيع اذا كان بيع المالك الاول الصحيح المثلث فاسدا فباعتها الثاني لا يملكها ولا يجوز بيعه فيها بطل ولا بيع من باع بالملك عنه والبيع اذا كان فاسدا فلم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل ففضى له بها القاضى فان أبا حنيفة كان يقول على الواطئ مهر مثلها سهل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذوا عدل ويرجع بالثمن على الذى باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرنا من قوله ويرجع على البائع بالثمن والمهر لانه قد غرره منها فأدخل عليه به بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما أحدث وهو الذى وطئ أرايت لو باعه ثوباً ففرقه أو أهلكه فاستحقه رجل فضمنه بالقيمة أبس أنما يرجع على البائع بالثمن وان كانت القيمة أكثر منه والذي كان الشافعي ذكره عن ابن أبي ليلى أنه يأخذ العشر من قيمته وانصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك وقد كتبناه في الرد بالعيب (قال الشافعي) رحمه الله وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت للمهر مثلها الا ما ينسج به مثلها ويرجع المشتري على البائع بثلث الجارية الذى قبض منه ولا يرجع بالمهر الذى أخذ به الجارية منه لانه ليس استهلكه هو وإن قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بنفسه اذن ولها أن نكاحها باطل وان لها ان أصيبت المهر كانت الاصابة بالشبهة موجبة للمهر ولا يكون اللصيب الرجوع على من غره لانه هو الاستخذل لاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للراء عليه مهر لانها قد تكون غارة له لا يحجب لها ما يرجع به عليها اه

الفصل

لنفعه عليه قبل الاجل فلا حث عليه لانه مكره واذا حلف ليشغل فعله ولم يسم اجلا فاما كنهه ان يفعل ذلك فلم يفعل حتى مات أو مات الذي حلف ليشغل به أنه حاث

(كتاب الشفعة)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله إذا كانت الهبة مفقودة على الثواب فهو كما قال إذا أئيب منها ثواب قبل اصحاب الشفعة ان شئت فخذها من ثواب الثواب ان كان له مثل أو بقرته ان كان لا مثل له وان شئت فأنزلها وإذا كانت الهبة على غير ثواب فأئيب الواهب فلا شفعة لانه لا شفعة فيما رهب انما الشفعة فيما بيع والمثيب مطوع بالثواب فيما بيع أو وهب على ثواب فهو مثل البيع والهبة باطلة من قبل أنه اشترط أن يشأ وهو عوض من الهبة مجهول فلما كان هكذا بطلت الهبة وهو بالبيع أشبه لان البيع لم يعطه الا بالعوض وهكذا هذا لم يعطه الا بالعوض والعوض مجهول فلا يجوز البيع بالمجهول وكذلك لو نكح امرأة على شخص من دار فان هذا كالبيع وكذلك لو استأجر عبدا أو خرا على شخص من دار فكل ما ملك به مما فيه عوض فله شفع فيه الشفعة بالعوض وان اشترى رجل شقة صافية شفعة الى أجل فطلب الشفع شفته قبل له ان شئت فتنطوع به قبل الثمن ويجعل الشفعة وان شئت فذبح حتى يحل الاجل ثم خذ بالشفعة وليس على أحد أن يرضى بأمانة رجل فيحتول على رجل غيره وان كان أملا منه قال ولا يقطع الشفعة عن الغائب طول الغيبة وانما يقطعها عنه ان يعلم فبترك الشفعة مدة يمكنه أخذها فيها بنفسه أو بوكيله قال ولومات الرجل وترك ثلاثة من الولد ولم يولد له رجلان ثم مات المولود له ودارهم غير مقسومة فيبيع من حق الميت حق أحد الرجلين فأراد أخوه الاخذ بالشفعة دون عومته ففيها قولان أحدهما أن ذلك له ومن قال هذا القول قال أصل سهمهم هذا فيما واحد فلما كان اذا قسم أصل المال كان هذا ان شر يكمن في الأصل دون عومتهما فأعطيت الشفعة بأن له شركادون شركهم وهذا قول له وجه والثاني أن يقول أنا اذا ابتدأت القسم جعلت لكل واحد سهمان وان كان أقل من سهم صاحبه فهم جميعا شركاء في شدة واحدة فهم شرع في الشفعة وهذا قول يصح في القياس قال وإذا كانت الدارين ثلاثة لأحدهم نصفها وللاخرين سهمان ولا تخلفها وبيع صاحب الثلث فأراد شركاءه الاخذ بالشفعة ففيها قولان أحدهما أن صاحب النصف يأخذ ثلاثة أسهم وصاحب السدس يأخذ سهمين على قدر ملكهم من الدار ومن قال هذا القول ذهب الى أنه انما يحل الشفعة بالملك فإذا كان أحدهما أكثر ملكا من صاحبه أعطيت بقدر كثرة ملكه ولهذا وجه والقول الثاني أنها في الشفعة سواء وهذا القول أقول ألا ترى أن الرجل يملك شفعة من الدار فيبيع نصفها وأما إذا حقه منها فريد الاخذ بالشفعة بقدر ملكه فلا يكون ذلك له ويقال له خذ الكل أو دع فلما كان حكم قليل المال في الشفعة حكم كثيره كان الشرر يكافا إذا اجتمع في الشفعة سواء لان اسم الملك يقع على كل واحد

(ما لا يقع فيه شفعة)

(أخبرنا الربيع) قال الشافعي أخبرنا الثقة عن عبد الله بن ادريس عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابن عباس بن عثمان أن عثمان (قال الشافعي) لا شفعة في بئر الا ان يكون لها باض يحتمل القسم أو تكون واسعة محتملة لأن تقسم فتكون بئر ويكون في كل واحدة منهما عين أو تكون البئر بيضاء فيكون فيها شفعة لانها تحتمل القسم قال وأما الطريق التي لا تغل فلا شفعة فيها ولا بها وأما عرصة الدار تكون بين القوم محتملة لأن تكون مقسومة وللقوم طريق الى منازلهم فإذا بيع منها شيء ففيه الشفعة (قال الشافعي) وإذا باع الرجل شقة صافية دار على أن البائع

المسئلة حتى يصيب
سدادا من عيش أو
قسوما من عيش ثم
يمسك ورجل أصابته
جائحة فاحتاجت ماله
فقلت له الصدقة حتى
يصيب سدادا من عيش
أو قسوما من عيش
ثم يمسك وما سوى ذلك
من المسئلة فهو وصحت
(قال الشافعي) رحمه
الله فيها قلت في
الغارمين وقول النبي
صلى الله عليه وسلم يحل
له المسئلة في القافة
والحاجة يعني والله أعلم
من سهم الفقراء
والمساكين لا الغارمين
وقوله حتى يصيب
سدادا من عيش يعني
والله أعلم أقل اسم الغنا
ولقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا تحل
الصدقة لغنى الانيسة
لغاز في سبيل الله ولعامل
عليها أو لغايم أو لرجل
اشترى ما جماله أو لرجل له
جار مسكين فتصدق على
المسكين فأهدى
المسكين لغنى فهم ذاقوا
(١) كذا باض بالاصول
التي بأيدينا اه

بالخيار والمبتاع فلا شفعة حتى يسلم البائع المشتري وان كان الخيار للمشتري دون البائع فقد خرجت من ملك
البائع رضاه وجعل الخيار للمشتري ففيها الشفعة (قال الربيع) وفيما قول آخر أن لا شفعة فيها حتى يختار
المشتري أو تنقضي أيام الذي كان له الخيار فبذلك البيع من قبل أنه إذا أخذها بالشفعة منع المشتري من
الخيار الذي كان له (قال الشافعي) وكل من كانت في يده دار فاستغلها ثم استحقها رجلا من ذلك لم يرد
رجع المشتري على الذي في يده الدار والارض بجميع الغلة من يوم ثبت له الحق وثبوته يوم شهد به بما أنه
كان له لا يوم يقضى له به ألا ترى أنه لا معنى للحكم اليوم الامانة يوم شهد به وشهوده ونما تلك الغلة
بالضمان في الملك الصحيح لان الغلة بالضمان في الملك حدثت من شيء للمالك كان عليه لا غيره (قال
الشافعي) وإذا اشترى الرجل شقة صغيرة فيه شفعة فزعم له لا والله بالنسبة ان أحلف بالله
ما ثبت الثمن ولا شفعة الى أن يقيم المشتري بينة فيؤخذ له بيته وسهرا وحديثه لان الذكر
قد يكون في الدهر الطويل والنسيان قد يكون في المدة القصيرة (قال الشافعي) وإذا كان الرجل يملك حصصا
في دار فاشتريه كله وهو غائب فباع ورثته قبل القسم أو بعده فهو على شفيعته ولا يقطع له القسمة
لأنه كان شريكا لهم غير مقاسم (١)

(١) باب الشفعة من كتاب اختلاف الحديث واختلاف العراقيين في اختلاف الحديث
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي
سلمة بن عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة
(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن معمر بن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) أخبرنا
سعيد بن سالم عن ابن جبر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفعة فيما
لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (قال الشافعي) فهذا تأخذونقول لا شفعة فيما قسم اتباع السنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلينا أن الدار إذا كانت مساعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها فليس
عليه أن يأتى أحدهما شيئا وإن قل الا لصاحبه منه فإذا دخل المشتري على الشريك للبائع هذا الرجل كان
الشريك أحق به منه بالثمن الذي ابتاع به المشتري فإذا قسم الشريك فباع أحدهما نصيبه باع نصيبا لا حظ
في شيء منه لحاره وإن كانت طريقهما واحدة لأن الطريق غير البيع (قال الشافعي) كالم يكونا شريكين
في الطريق شريكين في الدار المقسومة فكذلك لا يؤخذ بالشريك في الطريق شفعة في دار لا شريكين
فيها (قال الشافعي) وقد روي حديثان ذهب صنفان من يتسبب إلى العلم وكل واحد منهما على اختلاف
مذهبنا أما أحدهما أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن موسى عن عمرو بن الشيرين عن أبي
رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أجق بشفيعته (قال الشافعي) فقال الذي حاقنا بأول
هذا الخبر فأقول الشريك الذي لم يقسم شفعة وللجار المقاسم شفعة كاللاصق أو غير لاصق إذا لم يكن بينه
وبين الدار التي بيعت طريق نافذة وإن بعد ما بينهما فاحتج بأن أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته في داره
والبيت مقسوم لأنه ملاصق (قال الشافعي) فقلت له أبو رافع فيما رويت عنه متطوع بما صنع فقال
وكيف قلت هل كان علي أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه به أم لم يكن له الشفعة حتى
يبعنه قال بل ليس له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت وإن باعه أبو رافع فأتى بأخذ الشفعة من المشتري
قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه لا ينقصه البائع ولا أن علي أبي رافع أن يضع من ثمنه شيئا قال
نعم قال الشافعي فقلت أعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأيته الشفعة قلت وإن
رأى له الشفعة في بيت له ما كان علينا في ذلك شيء عارض حديثنا أن حديث النبي صلى الله عليه وسلم =

يعطى الغازي والعامل
وان كانا غنمين والغارم
في الحسالة على ما أبان
عليه السلام لاعاما
ويقبل قول ابن السبيل
انه عاجز عن البسالة
غير قوي حتى تعلم قوته
بالمال ومن طلب بانه
يفرأ على ومن طلب
بانه غارم أو عبد بانه
مكاتب لم يعط الا بينة
لان أصل الناس أنهم
غير عارفين حتى يعلم
غيرهم والعبيد غير
مكاتبين حتى تعلم كتابتهم
ومن طلب بانه من المؤلفة
لم يعط الا بان يعلم ذلك
وما وصفت أنه يستحقه
به وسهم سبيل الله كما
وصفت يعطى منه من
أراد الغزو من أهل
الصدقة فقيرا كان أو
غنيا ولا يعطى منه
غيرهم الا أن يحتاج إلى
الدفع عنهم فبعطاهم من
دفع عنهم المشركين لأنه
يدفع عن جماعة أهل
الاسلام وابن السبيل
عندي ابن السبيل من
أهل الصدقة الذي يريد

البلد غير بلده لا من بلزمه

(باب كيف تفريق قسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه

الله ينبغي للساعي أن

يا من بأحصاء أهل

السهمان في أهله حتى

يكون فراغه من قبض

الصدقات بعد تناسي

أسمائهم وأنسابهم

وحالاتهم وما يحتاجون

اليه ويحصى ما صار

في يديه من الصدقات

فيعدل من سهم العاملين

بقدر ما يستحقون

بأعمالهم فإن جاوز سهم

العاملين رأيت أن

يعطيهم سهم العاملين

ويزيدهم قدراً جوار

أعمالهم من سهم النبي

صلى الله عليه وسلم من

النفقة والتعزية ولو أعطاهم

ذلك من السهمان

ما رأيت ذلك ضيقاً ألا

زى أن مال النبي يكون

بالموضع فيستأجر عليه

إذا خيف ضيعته من

يحوطه وإن أتى ذلك

على كثير منه (قال

المرزقي) هذا أولى بقوله

لما أخبر به من مال النبي

(قال الشافعي) وتفض

جميع السهمان على

أهلها كما أصف أن شاء

الله تعالى كان الفقراء

(باب القراض)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله إذا دفع الرجل إلى الرجل مالاً قراضاً فأدخل معه ربح المال غلامه وشرط الربح بينه وبين المقارض وغلام ربح المال فكل ماملت غلامه فهو ملك له لا ملك لغلامه انما ملك العبد شيء يضاف إليه لا ملك صحيح فهو كرجل شرط له ثلثي الربح ولا قراض ثلثه

يبيع انما يعارض بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فأما رأى رجل فلا يعارض به حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال قال لعنه الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت أليس تسبعه حين حكى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا خير أجد بشفعته لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه قال جلسته على أنبياء أعطاه ما يرام عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتيماً لم يبعه بنصف ما أهني به قال لا يراهم يزي هذا قلت ولا يرى عليه أن له شفعة فيما يرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي صلى الله عليه وسلم انما أجد الحق بسفحة لا يحتمل إلا معنيين لا ثالث لهما قال أو ما هما قلت أن يكون أحاب عن مسألة لم يخل أكثرهما من أن يكون أراد أن الشفعة لسكر جارا أو أراد بعض الجيران دون بعض فإنه كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم خرج عاماً أراد به خاصاً إلا بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما قسم فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم (قال الشافعي) وقلت حديث أبي رافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جلة وقولنا عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوص لا يحتمل تأويل قال في المعنى الثاني الذي يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم فدل أن تكون الشفعة لكل من زعم اسم جوار وأنت تزعم أن الجوار يعون داراً من كل جانب وأنت لا تقول عند تناولها تأولت من حديثك ولا بهذه المعاني قال لا يقول بهذا أحد قلت أجل لا يقول بهذا أحد وذلك على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض وأنها لا تكون إلا لجار لم يقاسم قال فيقع إسم الجوار على الشريك قلت نعم وعلى الملاصق وعلى غير الملاصق قال الشريك يتفرّد باسم الشريك قلت الجار والملاصق يتفرّد باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ولا يمنع ذلك واحد منهم أن يقع عليه اسم الجوار قال أفنو جيداً ما يدل على أن اسم الجوار يقع على الشريك قلت زوجتك التي هي قريبتك يقع عليها اسم الجوار قال جل من النابغة كنت بين جارتين لي يعني ضربتين وقال امعش

أجار تنابشتي فأنك طالقة * وموموفة ما كنت فينا وواقفة

أجار تنابشتي فأنك طالقة * كذاك أمور الناس تغدو وطارقة

وييني فان البين خير من العسا * وأن لا تزال فوق رأسك بارقة

حبستك حتى لا مئى كل صاحب * وخفت بأن تأتي لدى بيتا نقسه

(قال الشافعي) رحمه الله وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كانت الطريق واحدة (قال الشافعي) فذهب بعض البصريين إلى أن قال الشفعة لا تكون إلا للشريك وهما إذا اشتراكا في طريق دون الدار وإن اقتسما الدار شريكان (قال الشافعي) فيقال له الشريك في الدار أو في الطريق دون الدار فإن قال في الطريق دون الدار قيل له فلم جعلت الشفعة في الدار التي ليس فيها شريك إذا الشريك في الطريق غير الدار أرايت لو باع دارهما فيها شريك كان وضم في الشراء معهما داراً أخرى لا شريك فيها ولا في =

غشرة والمساكين
عشر بن والغارمون
نجسة وهؤلاء ثلاثة
أصناف وكان سهمانهم
الثلاثة من جميع المال
ثلاثة آلاف فلنكل صنف
ألف فإن كان الفقراء
يغترون سهمهم
كثافا يخرجون منه من
حد الفقراء إلى أدنى
الغنى أعطوه وإن كان
يخرجونهم من حد الفقير
أدنى الغنى أقل
وقب الوالي ما بقي منه
ثم يقسم على المساكين
سهمهم هكذا وعلى
الغاريين سهمهم هكذا
وإذا خرجوا من اسم
الفقير والمسكنة فصاروا
إلى أدنى اسم الغنى
ومن الغرم فبرئت
ذممهم وصاروا غير
غارمين فليسوا من أهل
(قال) ولا وقت فما
يعطى الفقير إلا
ما يخرج من حد
الفقير إلى الغنى قل ذلك
أو كثر مما يجب فيه
الزكاة أو لا يجب لأنه يوم
يعطاه لا زكاة فيه عليه
وقد يكون غنيا ولا مال
له يجب فيه الزكاة
وفق ما يكثره العمال
وله مال يجب فيه
الزكاة وإنما الغنى

(١) قوله (قال
الشافعي) واليوسف
وجهان الخ هذه العبارة
ليست في نسخة السراج
البلخي وتأملها من
ما قبلها كتبه محمدا

(م) ما يجوز من القراض في العروض (قال الشافعي) رحمه الله خلاف ما لبث بن أنس في قوله من
اليوسف ما يجوز إذا تفاوت أمداه وتفاضل وان تقارب رده (قال الشافعي) كل قراض كان في أصله فاسدا
فلحق قراض العامل فيه أجر مثله ولرب المال المبال ورجه لا إذا أفسدنا القراض فلا يجوز أن يجعل اجارة
قراض والقراض غير معلوم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاجارة إلا بأمر معلوم (١) (قال الشافعي)
واليوسف وجهان خلل لا يرد حرام يرد وسواء تفاخشا رده أو تباعدوا التجرى من وجهين أحدهما خبر لازم
والآخر قياس وكل ما قسناه حلالا حكمه حلالا في كل حالته وكل ما قسناه حراما حكمه حلالا حكم
الحرام فلا يجوز أن يرد شيئا حرمانه قياسا من ساعته أو يومه ولا يرد بعد مائة سنة الحرام لا يكون حلالا بطول
السنين وإنما يكون حراما وحلالا بالعقد

طريقها تكون الشفعة في الدار وفي الشريك قال بل في الشريك دون الدار التي ضمت مع الشريك
قلت ولا تجعل فيها شفعة إذا جازعتهم بالشفعة وفي أحدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك أن تقول
إن نهيت الطريق وهي مما يجوز بهه وقسمه فيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار (قال الشافعي)
فإن قال فأنما ذهب فيه إلى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول بخلاف أن لا يكون هذا
الحديث محفوفا قال ومن أين قلت أنما رواه عن جابر بن عبد الله وقدر روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن
جابر بن عبد الله مفسرا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا
شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو بكر بن عمرو من الحفاظ عن جابر بن عمرو قال أبو سلمة ويخالف ما روى
عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جلته في أول الكتاب
فكأن أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أثبتنا أسنادا وأبينها لفظا عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأعرفها في الفرق بين المقاسم وغير المقاسم

(وفي اختلاف العراقيين) وإذا تزوجت امرأة على شقص في دار فإن باحنيقة كان يقول لا شفعة
في ذلك لا حدويه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال
أبو حنيفة كيف يكون ذلك وليس هذا شراء يكون فيه شفعة إنما هذا الكاح أو أربابا لوطقها قبل أن يدخل
بها كالمشفيع منها وبها يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك إذا اختلعت بشقص من دار في قولها ما جعلا
(قال الشافعي) وإذا تزوج الرجل المرأة بنصف من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها
بقيمة مهر منيها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف من الشفعة
وكذلك لو اختلعت بشقص في داره ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا فليتزوجهما
قد علمت من الصداق فإن تزوجهما على شقص غير محسوبا ولا معلوما كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة
لأنه مهر مجهول فثبت النكاح وبفسخ المهر يرد إلى زبه ويكون لها صداق مثلها وإذا اشترى الرجل دارا
وبني فيها بناه ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فإن باحنيقة كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب
البناء النقص وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الداروا بناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وبن الدار الذي
اشتراها به صاحب البناء إلا بالشفعة (قال الشافعي) وإذا اشترى رجل نصيبا من دار ثم قسم فيه وبني ثم
طلبه الشفيع قبل أن تثبت الشفعة فإذا ثبت الذي اشتراه به قيمة البناء اليوم وإن شئت فطبع الشفعة لا يكون
له الأهد إلا أنه بني غير متعدد ولا يكون عليه هدم ما بني وإذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فإن باحنيقة كان
يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم بالشراء فإن طاب الشفعة والأفلا شفعة له وبها يأخذ وكان ابن أبي
ليلى يقول هو بالظهار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) وإذا بيع الشقص من الدار والشفيع حاضر عام
فطلب مكانه فله الشفعة وإن أخر الطلب فذكر عذر من مرض أو امتناع من وصوله إلى المكان

والفقير ما يعرف الناس
بقدر حال الرجال
ويأخذ العاملون عليها
بفدر أجورهم في مثل
كفائهم وقبائهم
وأمانتهم والمؤنة عليهم
فياخذ لنفسه بهذا
المعنى ويعطى العريف
ومن يجمع الناس عليه
بقدر كفايته وكفايته
وذلك خفيف لانه في
بلايه وكذلك المؤنة
إذا احتج اليهم
والمكاتب ما بينه وبين
أن يعتق وان دفع الى
سيده كان أحب اليه
ويعطى الغازي الحولة
والسلاح والنفقة
والكسوة وان اتسع
المال زيدوا الخيل
ويعطى ابن السبيل
قدر ما يبلغه البلد الذي
يريد من نفقته وجولته
ان كان البلد بعيدا أو
كان ضيعا وان كان
البلد غريبا وكان جلدا
الأغلب من مثله لو كان
غنيا المشي اليها أعطى
مؤنته ونفقته بلا جولة
فان كان يريد أن يذهب
ويرجع أعطى ما يكفيه
في ذهابه ورجوعه من
النفقة فان كان ذلك
يأتى على السهم كله
أعطيه كله ان لم يكن

(الشرط في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله لا يجوز أن أقارضك بالشئ جزا فالأعرفه ولا تعرفه
فلما كان هكذا لم يحز أن أقارضك الى مدة من المدة وذلك أني لو دفعت اليك ألف درهم على أن تعمل بها
سنة فبعت بها واشتريت في شهر بعاف فربحت ألف درهم ثم اشتريت بها كنت قد اشتريت بها مالي ومالك
غير مفزق ولعلي لا أرضى بشركتك فيه واشتريت برأس مالي لا أعرفه لعلني لو اضل لم أملك عليه أولا
أر بدان يغيب عني كله فجميع أن يكون القراض مجهولا عندى لا في لم أعرف كبر رأس مالي ونحن لم نجزه
بجزاف ويجمع أنه يزيد على الجزاف أني قد رضيت بالجزاف ولم أرض بأن أقارضك لما الذي لم أعرفه

== وأجس سلطان أو ما أسهمه من العذر كان على شفيعته لا وقت في ذلك الآن يتكبه وعلبه اليمين ما ترك
ذلك رضا بالتسليم للشفعة ولا ترك كالحقه فيه فان كان غائبا فالقول فيه كقول في معنى الحاضر إذا أمكنه
الطروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته وإذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من
المشتري ونقده الثمن فان أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول العهد على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول العهد على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي)
وإذا أخذ الرجل الشفيع بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذه منه وعهدته المشتري على
بائعه انما تكون العهد على من قبض المال وقبض منه البيع ألا ترى أن البائع الأول ليس بمالك ولو
أبى الأخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان يبرأ الى المشتري منه من عب لم يعلمه المشتري فان علم المشتري
بعد أخذه بالشفعة كان له رده أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا كانت الشفعة للقيم فان أبا حنيفة رحمه
الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته إذا أدرك
فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس للقيم شفعة إذا أدرك وكذلك الغلام إذا كان أواه حيا وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا شفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشرى الذي يقاسم وهي
بعده للشرى الذي قاسم والطريق واحد بينهما وهي بعده للعار الملائق وإذا اجتمع الجيران وكان التمساقهم
سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول يقول أبي حنيفة حتى كتب إليه أبو العباس أمير المؤمنين
بأمره أن لا يقضي بالشفعة الا لشرى لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضي الا لشرى لم يقاسم وهذا
قول أهل الحجاز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله عنهما (قال الشافعي) وإذا بيع الشقص
من الدار واليمين فيه شفعة وللغلام في جبرأ به فلولي اليمين والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة إذا
كانت غبطة فان لم يفعلا فإذا بلغا أن يليا أموالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علم بعد البلوغ فتركا
القول الذي لو أحسن البيع في تلك الحال فتركا انقطعت شفعتهم ما فقد انقطعت شفعتهم ولا شفعة الا
فيما لم يقسم فاذا وقعت الحد وفلا شفعة ولذلك لو قسموا الدار والأرض وتركوا بينهما طر يقا وتركوا
بينهم ما شرب لم تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم لشرى في طريق ولأما وقد ذهب بعض أهل
البصرة الى جملته قولنا فقال لا شفعة الا فيما بين القوم الشركاء فاذا بقيت بين القوم طريق مما لو كملهم
أو مشرب مما لو لم لهم فان كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شئ من الملك وروا
خدينا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شيا بهذا المعنى أحسبه
يحتمل شيئا بهذا المعنى ويحتمل خلافة قال الجار أحق بشفعة إذا كان الطريق واحدة وانما معنى
من القول بهذا أن أباسلة وأبالز يرسمه جابرا وان بعض جبار ينار ورون عن عطاء عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيا ليس فيه هذا وفيه خلافة فان اثنين إذا اجتمعا في رواية عن جابر وكان
الثالث يوافقهما ولي بالتب في الحد بشا إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به معنا الشفعة فيما
قسم فأنما في هذا المنسوم ألا ترى أن الجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة لهما لم يقسم فاذا ==

معه ابن سبيل غيرة
سهم من مائة سهم من
سهم ابن السبيل لم يرد
عليه (قال) وبقسم
العامل بمعنى الكفاية
وابن السبيل بمعنى
البلاغ لاني لو أعطيت
العامل وابن السبيل
والغازي بالاسم لم يسقط
عن العامل اسم
العامل مالم يعزل ولا
عن ابن السبيل اسم ابن
السبيل مادام محتازا
أو يريد الاحتياز ولا عن
الغازي ما كان على
الشخص للغزو وأي
السهم فضل عن أهله
رد على عدد من بقي من
عدد السهمان كان بقي
فقرا ومساكين لم
يستغنوا وغارمون
لم تقض كل ديونهم
فقسم ما بقي على ثلاثة
أسهم فان استغنى
الغارمون رد باقي سهمهم
على هذين الشريكين
نصفين حتى تنفذ
للشريكين واتخاذا
ذلك لان الله تعالى لما
جعل هذا المال لأمالك
له من الإمداد بعينه
يرد إليه كاترد عطايا
الأميين ووصاياهم
لأوصى به الرجل
(١) قوله ولا يطركذا
بالاصول بدون نقط
ولعل صوابه ولا شرط
وقوله من أحل
الخوف كذا في نسخة
منقوطة وفي أخرى
بدون نقط وتأمل وحرر
كتبه معجمه

(السلف في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا قراضا أو بضع منه
بضاعة فان كان عقد القراض على أنه يحمله له البضاعة والقراض فاسد فيفسخ ان لم يعمل فيه وان عمل
فيه فله أجر مثله والرجل لصاحب المال وان كان اتفاقا صاوما بشرط من هذا شيئا ثم جعل المقارض له بضاعة
والقراض جاز ولا يفسخ بحال غير أننا أمرهما في الفتيا أن لا يفعل هذا على عادة ولا لعله مما اعتل به ولو عادا
لما ذكرنا كرهناه لهما ولم نفسد به القراض ولا ننفسد العقد الذي يحل بشئ تطوعا به وقدمت العقدة
ولا ينظر (١) انما تنفسد بما عقدت عليه الاما يحدث بعدها (قال الشافعي) أكرهه ما كره مالك أن يأخذ
الرجل مالا قراضا ثم يسأل صاحب المال أن يسلفه اياه (قال الشافعي) وانما كرهته من قبل أنه لم يرا
المقارض من ضمانه ولم يعرف المسلف كم أسلف من أجل (٢) الخوف

وحيث لا يجد ولا شفعة ولا يجد أحد قال به هذا القول يخرج من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت
فيه الحدود قال فاني انما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود ولانه قد بقي من المال شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيجعل
ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة فان احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحد وقد تكون قد
اتعبت الجار وان لم يجعل فلا يجعل الشفعة في غيره وقال بعض المشركين الشفعة للجار والشريك اذا كان
الجار مالا صفا أو كاتب بين الدار المبيعة ودار الذي له الشفعة رغبة ما كانت اذا لم يكن فيها طريق نافذة
وان كان فيها طريق نافذة وأن ضاقت فلا شفعة للجار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتدتم
قال على الاتر أخبرني محمد بن عبيدة عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بسبقه فليل هذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جله وحديثنا
مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جارا ويسمى المقاسم ويسمى من
يملك بيتا أو يغزو دارا جارا فلم يجز في هذا الحديث الا ما قلنا من أنه على بعض الجيران دون بعض وإذا
قلنا لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الجار أحق بسبقه على
بعض الجيران دون بعض وأنه الجار الذي لم يقاسم فان قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل
من قارب منه بدن صاحبه قيل له جارا قال فادلى على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين
جارين لي ففرضت احدهما الاخرى بسلط فالتفت جنيتمنا ميتا ففرض في رسول الله صلى الله عليه وسلم
بغزة وقال الاعشى لامرأته * أجارتنا بيني فأنك طالقته * فقيل له فانت اذا قلت هو خاص على بعض
الجيران دون بعض ثم لم تأت فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من يلزمه اسم الجوار
وحديث ابراهيم بن ميسرة لا يحمل الا على أحد المعنيين وقد خالفهم ما عزمتم أن الدار تباع وبينها
وبين دار الرجل رجة فيها ألف ذراع فأكره اذا لم يكن فيها طريق نافذة فتكون فيها الشفعة وان كانت
بينهما طريق نافذة عرضها ذراع لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما
وزعمت أن من أوصى بجيرانه قسمت وصيته على من كان بين داره وداره أو بعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة
على ما قسمت عليه الوصية اذا خالف حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال
بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نعم وما يضرنا بعد ان ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن
لا يقول به أحد قال فن قال به قبل عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما وقال به من التابعين عمر بن عبد
العزير رحمه الله وغيره واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكره ما أخذها به ذلك الشفع ثم علم بعد
ذلك أنه أخذها بدون ذلك فان أبا حنيفة كان يقول هو على شفعته لانه أسلم بأكثر من الثمن وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة لانه قد سلم وروى الحسن بن سارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس =

فأتى الموصى له قبل
الموصى كانت وصيته
راجعة الى ورثة الموصى
فلما كان هذا المال
مخالفا لما يورث منها
لم يكن أحداً أولى به
عندنا في قسم الله تعالى
وأقرب ممن سعى الله
تعالى له هذا المال
وهؤلاء من حيلة من
سعى الله تعالى له هذا
المال ولم يبق مسلم
محتاج الا وله حق سواء
أما أهل الإتي فلا
يدخلون على أهل
الصدقة وأما أهل
الصدقة الأخرى فهو
مقسوم لهم صدقتهم فلو
كثرت لم يدخل عليهم
غيرهم وواحد منهم
يستحقها فكما كانوا
لا يدخل عليهم غيرهم
فكذلك لا يدخلون على
غيرهم ما كان من غيرهم
من يستحق منها شيئاً
(قال) وان استغنى
أهل عمل ببعض ما قسم
لهم وفضل عنهم فضل
رأيت أن ينقل الفضل
منهم الى أقرب الناس
بهم في الجوار ولو ضاقت
السهمان قسمت على
الجوار دون النسب
وكذلك ان خالطهم عجم
غيرهم فهم معهم في

(الحاسبة في القراض) (قال الشافعي) رحمه الله وهذا كله كما قال مالك الا قوله يحضر المال حتى
يحاسبه فان كان عنده صادقا فلا يضرمه يحضر المال أو لا يحضره
(مسئلة البضاعة) أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال اذا أبيع الرجل مع
الرجل بضاعة وتعدي فاستري بها شيئاً فان هلكت فهو ضامن وان وضع فيها فهو ضامن وان ربح فالربح
لصاحب المال كله الا أن يشاء تركه فان وجد في يده السلعة التي اشتراها عماله فهو بالخيار ان يأخذ رأس
ماله أو السلامة التي ملكها عماله فان هلكت تلك السلعة قبل أن يخسار أحد هاتين يضمن له الرأس المال
من قبل أنه لم يخسر أن يملكها فهو لا يملكها الا باختياره أن يملكها والقول الثاني وهو أحد قوليه أنه اذا
تعدي فاستري شيئاً بالمال بعينه فربح فيه فالشراء باطل والبيع مردود وان اشترى بمال لا بعينه ثم نقد
المال فهو متعدي بالنقد والربح له والخسران عليه وعليه مثل المال الذي تعدي فيه فنقصه ولصاحب المال
ان وجد في يده البائع أن يأخذه فان تلف المال فصاحب المال مخير ان أحب أخذه من الدافع وهو المقارض
وان أحب أخذه من الذي تلف في يده وهو البائع

(المساقاة)

(أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال معنى قوله ان شئتم فلكم وان شئتم فلي
أن يخير من الخذل كانه خرسها مائة وسق وعشرة أو سق وقال اذا صارت تمر انقصت عشرة أو سق فصحت
منها مائة وسق تمر افترق قول ان شئتم دفعت اليكم النصف الذي ليس لكم الذي أنافتم بحق أهل له على أن تضمنوا
لي خمسين وسقاً من تمر يسمة بعينه ولكم أن تأكلوها وتبيعوها رطباً كيف شئتم وان شئتم فلي أكون
هكذا في نصيبكم فأسلم وتسلمون الى أنصاءكم وأضمن لكم هذه المسكيلة (قال الشافعي) واذا كان اليباض

= وعن الحكم عن يحيى بن الجزار عن علي عليه السلام أنهم قالوا لا لشفعة الا للشرى لم يقاسم الحاج بن
أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق
بسفقه ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة أو عن سعد بن مالك قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجار أحق بشفخته (قال الشافعي) واذا اشترى الرجل النصب من الدار فقال أخذه
بمائة فسلم ذلك له الشفيع ثم علم الشفيع بعد أنه أخذها بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة وليس تسليمه له
بقاطع شفخته انما سلمه على من فلما علم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن التين أكثر من الذي
سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلم به

(وفي باب الصدقة والهبة من اختلاف العراقيين) واذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها داراً أو أرضاً
ثم عوَّضه بعد ذلك منها عوضاً وقبض الواهب فان ابا حنيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه
شفعة وبه يأخذ وليس هذا بعبرة الذمراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفيع بالشفعة
بقية العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعاً (قال الشافعي) واذا
وهب الرجل للرجل شقصاً من دار فقبضه ثم عوَّضه الموهوب له شيئاً فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال
وهبتا للثواب كان فيها شفعة وان قال وهبتا لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا
كله في قول من قال للواهب الثواب اذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترطه في الهبة فليس له
الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر اذا وهب واشترط الثواب للهبة باطل
من قبل أنه اشترط عوضاً مجهولاً واذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه
وهو معنى قول الشافعي رحمه الله

بين أضعاف الفضل جاز فيه المساقاة كما يجوز في الأصل وإن كان منفردا عن الفضل له طريق غيره لم تجز فيه المساقاة ولم تصح إلا أن يكثرى كراء وسواء قليل ذلك وكثيره ولا حد فيه إلا ما وصفت وليس للأساقى في الفضل أن يزرع البياض إلا بأذن مالك الفضل وإن زرعها فهو متعده وهو كمن زرع أرض غيره قال وإن كان دخل على الإجارة بأن له أن يعمل ويحفظ بأن له شيئا من الثمار قبل أن يبدو صلاح الثمر والإجارة فاسدة وله أجر مثله فيما عمل وكذلك إن كان دخل على أن يتكلف من المؤنة شيئا غير عمل يديه وتكون أجره شيئا من الثمار كانت الإجارة فاسدة فإن كان دخل في المساقاة في الحالين معا ورضى رب الحائط أن يرفع عنه من المؤنة ما يقلل ما أس بالمساقاة على هذا قال وكل ما كان مستزادا في الثمر من إصلاح للدار وطريق الماء ونصيرف الجريد وأبار الفضل وقطع الحشيش الذي يضر بالفضل أو ينشف عنه الماء حتى يضر بثمرتها جاز شرطه على المساقاة وأما سد الحائط فليس فيه مستزاد لإصلاح في الثمرة ولا يصلح شرطه على المساقى فإن قال فإن أصح للفضل أن يسد الحائط فكذلك أصح لها أن يبنى عليها حائط لم يكن وهو لا يجوز في المساقاة وليس هذا الإصلاح من الاستزادة في شيء من الفضل إنما هو دفع الداخل (قال الشافعي) والمساقاة جائزة في الفضل والكرم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ فيه ما بالحرص وساقى على الفضل وثمره مجتمع لحائل دونه وليس هكذا شيء من الثمر الثركله دونه حائل وهو متفرق غير مجتمع ولا تجوز المساقاة في شيء غير الفضل والكرم وهي في الزرع أبعد من أن تجوز ولو جازت إذا هجر عنه صاحبه جازت إذا هجر صاحب الأرض عن زرعها أن يزرع فيها على الثالث والرابع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وقال إذا أجزأ المساقاة قبل أن تكون ثمر ابتراض رب المال والمساقى في أنشاء السنة وقد تخطى الثمرة فيبطل عمل العامل وتكرر فيما أخذ أكثر من عمله أضعافا كانت المساقاة إذا بدو إصلاح الثمر وبعه وظهر أجور قال وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم المساقاة فأجزأها بجازته وحريم كراء الأرض البيضاء ببعض ما يخرج منها فخرتها بغيره وإن كانا قد يجتمعان في أنه إنما للعامل في كل بعض ما يخرج الفضل أو الأرض ولكن ليس في سنته إلا ابتاعها وقد يسترقان في أن الفضل شيء قائم معروف أن الأغلب منه أنه ثمر ومالك الفضل لصاحبه والأرض البيضاء لشيء فيها قائم إنما يحدث فيها شيء بعد لم يكن وقد أجاز المسلمون المضاربة في المال يدفعه ربه فيكون للضارب بعض الفضل والفضل آيين وأقر من الأمان من أن يخطئ من المضاربة وكل قد يخطئ ويقبل ويكثر ولم يجز المسلمون أن تكون الإجارة لأشياء معلومة ودلت السنة والاجماع أن الإجازات إنما هي شيء لم يعلم إنما هو عمل يحدث لم يكن حين استأجره قال وإذا ساقى الرجل الفضل فكان فيه بياض لا يوصل إلى عمله إلا بالدخول على الفضل فكان لا يوصل إلى سقيه إلا بشرب الفضل الماء وكان غير متميز يدخل فيسقى ويدخل على الفضل جاز أن يساقى عليه مع الفضل لا منفردا وحده ولولا التدبر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى أهل خيبر (١) على أن لهم النصف من الفضل والزرع وله النصف فكان الزرع كما وصفت بين ظهراني الفضل لم يجز فأما إذا انفرد فكان بياضا يدخل عليه من غير أن يدخل على الفضل فلا تجوز المساقاة فيه قليلا كان أو كثيرا ولا يحل فيه إلا الإجارة

(الشرط في الرقيق والمساقاة)

(قال الشافعي) ربه الله ساقى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر والمساقون عماله لا عامل للنبي صلى الله عليه وسلم فيها غيرهم وإذا كان يجوز للأساقى أن يساقى بغيره على أن يعمل فيه بحال الحائط لأن رب الحائط رضى ذلك جاز أن يشترط رقيقا ليسوا في الحائط يعملون فيه لأن عمل من فيه وعمل من يبع فيه سواء وإن لم تجز إلا بأن يكون على الداخل في المساقاة العمل كله لم يجز أن يعمل في الحائط أحد من رقيقه وجوز الأمر من أن يبعه

للامور

العدم على الجوار قان كانوا أهل بادية عند القصبة يتفرقون مرة ويختلطون أخرى فأحب إلى قوسمها على النسب إذا استوت الحالات وإذا اختلفت الحالات فالجوار أولى من النسب وإن قال من تصدق أن لنا فقراء على غير هذا الماء وهم كما وصفت يختلطون في القصبة قسم بين الفئات والمساكين ولو كانوا الطرف من باديهم فكانوا الزملاء قسم بينهم وكانت كالدار لهم وهذا إذا كانوا معا أهمل بجهة لادار لهم يقررون بها فأما أن كانت لهم دار يكوون لها الزم فائى أقسمها على الجوار بالدار (وقال في الجديد) إذا استوى في القرب أهل نسهم وعدى قسمت على أهل نسهم دون العدى وإن كان العدى أقرب منهم دارا وكان أهمل نسهم منهم على سفر تقصر فيه الصلاة قسمت على العدى إذا كانت دون ما تقصر فيه الصلاة لأنهم سيم أولى باسم حضرهم وإن كان

(١) قوله إلى أهل خيبر الخ الذي في أبي داود دفع إلى يهود خيبر محل خيبر وأرضها على على أن تلخ كتبه معجمه

الامور عندنا والله أعلم قال ونفقة الرقيق على ما أشار عليه وليس نفقة الرقيق باكثر من اجرتهم فاذا جاز ان يعملوا السابق بغير اجرة جاز ان يعملوا له بغير نفقة والله أعلم

(المزارعة)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنيين أحدهما أن تجوز المعاملة في النخل على الشيء مما يخبر بها ومنها وذلك اتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأصل موبوء بدينه ماله إلى من عامله عليه أصلا يتميز به ليكون له العمل بعمله المصلح للنخل ببعض الثمرة ولرب المال بعضها وانما جزا المقارضة قياسا على المعاملة على النخل ووجدنا رب المال يدفع ماله إلى المقارض يعمل فيه المقارض فيكون له بعمله بعض الفضل الذي يكون في المال المقارضة ولا القياس على السنة والخبر عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ما جازتها أولى أن لا تجوز من المعاملة على النخل وذلك أنه قد لا يكون في المال فضل كبير وقد يختلف الفضل فيه اختلافا متباينا وإن عمر النخل قلما يختلف وقلما يختلف فاذا اختلفت تقارب اختلافها وإن كانا قد يجتمعان في أنهما مقيعان معا يكثر الفضل فيهما ويقل ويختلف وتدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تجوز المزارعة على الثلث ولا الربع ولا جزء من أجزاء وذلك أن المزارع يقبض الأرض بفضاء لا أصل فيها ولا زرع ثم يستحدث فيها زرع أو الزرع ليس بأصل والذي هو في معنى المزارعة الإجارة ولا يجوز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له شيئا إلا بأجر معلوم يعلمانه قبل أن يعمل المستأجر لما وصفت من السنة وخلافها الأصل والمال يدفع وهذا إذا كان النخل منفردا والأرض للزراع منفردة ويجوز كراء الأرض للزراع بالذهب والفضة والعروض كما يجوز كراء المنازل وإجارة العبيد والاحرار وإذا كان النخل منفردا فعمل عليه رجل بشرط أن يزرع ما بين ظهراني النخل على المعاملة وكان ما بين ظهراني النخل لا يسبق إلى من ماء النخل ولا يوصل إليه الا من حيث يوصل إلى النخل كان هذا إجازا وكان في حكم ثمرة النخل ومنافعهما من الجريد والكرانيف وإن كان الزرع منفردا عن النخل له طريق يؤدي منها أو ماء يشرب متى شرب لا يكون شربه بالنخل ولا شربه بالنخل ربا له لم يحمل المعاملة عليه وجازت إجارته وذلك أنه في حكم المزارعة لأحكام المعاملة على الأصل وسواء قل البياض في ذلك أو أكثر فإن قال قائل ما دل على ما وصفت وهذا أربعة قليل كانت خير فتحلا وكان الزرع فيها كما وصفت فعامل النبي صلى الله عليه وسلم أهلها على الشطر من الثمرة والزرع ونهس في الزرع المنفرد عن المعاملة فقلنا في ذلك اتباعا وأجزا ما أجاز وردنا ما رددنا بقرينة بقرينة عليه الضلالة والسلام بينهما وما به يقتضيان من الافتراق أو بما وصفت فلا يحمل أن تباع ثمرة النخل سنين بذهب ولا فضة ولا غير ذلك (أخبرنا) ابن عيينة عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (أخبرنا) سفيان بن عمار عن دينار مع جابر بن عبد الله يقول نهى ابن الزبير عن بيع النخل معاومة (قال الشافعي) وإذا اشترك الرجلان من عند أحدهما الأرض ومن عندهما معا البذر ومن عندهما معا البقر أو من عند أحدهما ثم تعامل على أن يزرعا أو يزرع أحدهما فما أخرجت الأرض فهو بينهما نصفان أو لأحدهما فيه أكثرهما إلا أن يفرقا تجوز المعاملة في هذا الأعلى معنى واحدا أن يسدرا معا ويومان الزرع معا بالبقر وغيره مؤنة واحد أو يكون رب الأرض متطوعا بالأرض لرب الزرع فاما على غير هذا الوجه من أن يكون الزارع يحفظ أو يعمد بقدره ما يملكه رب الأرض فيكون البقر من عنده أو الالة أو الحفظ أو ما يكون صلاحا من صلاح الزرع فالمعاملة على هذا فاسدة فإن ترفعها قبل أن يعمل فاسخت وإن ترفعها بعد ما يعملان فسخت وسلم

أهل نسبهم دون ما تقصر فيه الصلاة والعدي أقرب منهم قسمت على أهل نسبهم لانهم بالبادية غير خارجين من اسم الجوار وكذلك هم في المنعسة حاضرو المسجد الحرام (قال الشافعي) وإذا ولي الرجل اخراجه من كماله قسمها على قرابته وبجيرانه معا فان ضاقت فأثر قرابته حسن وأحب إلى أن لا يوليها غيره لانه المحاسب عليها والمسؤول عنها وأنه على يقين من نفسه وفي شك من فعل غيره وأقل من يعطي من أهل السهم ثلاثة لان الله تعالى ذكر كل صنف جماعة فان أعطى اثنين وهو يجد الثالث ضمن ثلثهم وان أخرجهم إلى غير بلد لم ينل أن عليه اعادة لانه أعطى أهله بالاسم وان ترك الجوار وان أعطى قرابته من السهمان ممن لا تلمه نفسه كان أحق بها من البعيد منه وذلك أنه يعلم من قرابته أكثرها يعلم من غيرها وكذلك خاصة

ومن لانزله نفقته من

ووالده ولا يعطى ولد

الولد صغيرا ولا كبيرا

زمتا ولا نأما ولا جذا

ولا جسد زمني

و يعطيه غير زمني لانه

لانزله نفقتهم الا زمني

ولا يعطى زوجته لان

نفقتهما نانزله فان اذا نوا

اعطاهم من سهم

الغارمين وكذلك من

سهم ابن السبيل لانه

لا يانزله قضاء الدين

عنه سم ولا جملهم الى بلد

ارادوه فلا يكسرون

اغنياء عن هذه كما

كانوا اغنياء عن الفقر

والمسكنه فاما آل

محمد صلى الله عليه وسلم

الذين جعل لهم الخمس

عوضا من الصدقة فلا

عطون من الصدقات

الفروضات وان كانوا

محتاجين وغارمين وهم

اهل الشعب وهم

صلية بنى هاشم و بنى

المطلب ولا تحرم عليهم

صدقة التطوع ووروى

عن جعفر بن محمد عن

أبيه أنه كان يشرب

من سقايات بين مكة

والمدينة فقلت له

أتشرب من الصدقة

فقال انما حرم علينا

(١) هنا زيادة في نسخ

الربيع تتعلق بكراه

الأرض البيضاء الا اني

بعد هذا فالحقنا هاهنا لم

نوجد في نسخة السراج

المقبني أصلا لا بعد

الزراع لصاحب البذر وان كان البذر منهما ما عاقل كل واحد منهما نصفه وان كان من أحدهما فهو والذي له
البذر ولصاحب الأرض كراه مثلها واذا كان البقر من العامل أو الحفظ أو الإصلاح للزراع ولرب الأرض من
البذر شي أعطينا من الطعام حصته ورجع الحافظ وصاحب البقر على رب الأرض بقدر ما يلزم حصته من
الطعام من قيمة عمل البقر والحفظ وما أصلي به الزرع فان أراد أن يتعلم من هذا على أمر يجوز لهما تعاخلا
على ما وصفت أولا وان أراد أن يحد ثاغيره تكارى رب الأرض من رب البقر بقره وآ لته وجرانه اياما
معلومة بأن يسلم اليه نصف الأرض أو أكثر يزرها وقتا معلوما فتكون الاجارة في البقر صحيحة لانها ايام
معلومة كالأشدة اجارته بشي معلوم ويكون ما أعطاه من الأرض بكراه صحيح كالأشدة كراهه بشي
معلوم ثم ان شاء أن يزرها ويكون علمه مائة مائة صلاح الزرع مستويين فيها حتى يقسم الزرع كان هذا
جائزا من قبل أن كل واحد منهما مزارع أرضها وزرعها ويبدله فيها ما أخرج ولم يشترط أحدهما على الآخر
فضلا عن بذر ولا فضلا في الحفظ فتعقد عليه الاجارة فتكون الاجارة قد انعقدت على ما يحصل من
المعلوم وما لا يحصل من المجهول فيكون فاسدا قال ولا بأس لو كان كراه الأرض عشرين دينارا وكراه البقر
دينارا أو مائة دينار اقترضا صيا هذا كالا يكون بأس بأن أكر يك بقري وقية كراهها مائة دينار بأن يحل
بني وبين أرض أزرها سنة قيمة كراهها دينار أو ألف دينار لان الاجارة بيع ولا بأس بالتعاين في البيع
ولا في الاجارات وان اشتركا على أن البقر من عند أحدهما والأرض من عند الآخر كان كراه الأرض
ككراه البقر أو أقل أو أكثر والزرع بينهما فالشركة فاسدة حتى يكون عقد هاهنا على استحباب البقر اياما
معلومة وعمل معلوما بأرض معلومة لان الحرج يختلف فيقل ويكثر ويجود ويسوء ولا يصلح العمل ما يصلح
به الاجارات على الانفراد فاذا زرع على هذا والبذر من عندهما فالبذر بينهما نصفان ويرجع صاحب
البقر على صاحب الأرض بحصته من الأرض بقدر ما أصابها من العمل ويرجع صاحب الأرض على صاحب
الزراع بحصة كراهه ما زرع من أرضه قل أو أكثر الزرع أو عمل أو احترق فلم يكن منه شيء (١)

(الاجارة وكراه الأرض)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي لأبأس أن يكرى الرجل أرضه وويل الصدقة أو الامام الأرض
الموقوفة أرض التي غلبواهم والدناير وغير ذلك من طعام موصوف يقبضه قبل أن يتفرقا وكذلك جميع
ما أجره به ولا بأس أن يجعل له أجلا معلوما وأن يفارق صاحبه قبل أن يقبضه وان لم يكن له أجل معلوم
والاجارة في هذا مخالفة لما سواها غير أني أحب اذا أكثر يت أرضا بشي مما يخرج مثله من مثله أن يقبض
ولم يقبض لم أفسد الكراه من أجل أنه انما يصلح أن يؤجرها بطعام موصوف وهذه صفة بلا عين فقد
لا يخرج من تلك الصفة وقد يخرجها ويكون رب الأرض أن يعطيه تلك الصفة من غيرها فاذا كان ذلك
الدين في ذمته بصفة فلا بأس من أين أعطاه وهذا خلاف المزارعة المزارعة أن تكرى الأرض بما يخرج
منها ثلث أو ربع أو أقل أو أكثر وقد يخرج ذلك قليلا وكثيرا فاسد او صحيحا وهذا فاسد بهذه العلة قال
واذا تقبل الرجل الأرض من الرجل سنتين ثم أعارها رجلا أو أكرهاها به فزرع فيها الرجل فالعسر على الزارع
والقبالة على المتقبل وهكذا أرض الخراج اذا تقبلها رجل من الوالي فقبالتها عليه فان زرعها غيره فامر
بعارية أو كراه فالعسر على الزارع والقبالة على المتقبل ولو كان المتقبل زرعها كان على المتقبل القبالة والعسر
في الزرع ان كان مسلما وان كان ذميا فزرع أرض الخراج فلا عسر عليه وكذلك لو كانت له أرض على صلح
فزرعها لم يكن عليه عسر في زرعها لان العسر زكاة ولا زكاة الا على أهل الاسلام ولا أعرف ما يدعي اليه
بعض الناس في أرض السودان والعراق من أنها لم يزرعها ولا هاهنا وان عليهم خراجها فان كانت لها ذمة اليه

الصدقة المبرورة

وقبل التي صلى الله عليه وسلم الهدية من صدقة تصدق بها على بريرة وذلك أنها من بريرة تطوع لاصدقة وإذا كان فيهم غارمون لا أموال لهم فقالوا أعطنا ما الغرم والفقر قيل لا نعمنا نعطيكم بأى المعنيين شئتم فإذا أعطناه باسم الفقير فلعنمنا أن يأخذوا مما في يديه حقوقهم وإذا أعطناه بمعنى الغرم أحببت أن يتسولى دفعه عنه والا فأتزكا يعطى المكاتب فإن قيل ولم يعطى بمعنيين قيل الفقير مسكين والمساكين فقير يجمعهم اسم ويتفرق بهما اسم فلا يجوز أن يعطى إلا بأحد المعنيين ولو جاز ذلك جاز أن يعطى رجل بفقير وغرم وبأيه ابن سبيل وغارم وولف فيعطى بهذه المعاني كلها فالفقير هو المسكين ومعناه أن لا يكون غنيا بحرفة ولا مال فإذا جاعا معاق قسم لمنهين بهما لم يحسن إلا أن يفرق بين حاله سما بأن يكون الفقير الذي يدعى به

(١) مسكين هنال إلى آخر الباب هو الزيادة المنجبة عليها قيل (٢) قوله بشئ قد يكون الخ كذا بالأصل وليس من أصل صحيح

فلو عطلها ربحها أو هرب أخذ منه خراجها إلا أن يكون صلحه على غير هذا فيكون على ما صلح عليه قال ولو شرط رب الأرض أو متقبلها أو والى الأرض المتصدق بها أن الزارع لها زرع مسليا لا عشر عليه فبالعشر عليه من أجل أنها مزارعة فاسدة لأن العشر انما هو على الزارع وقد يقل ويكثر فاذا ضمن عنه ما لا يعرف فسدت الاجارة فان أدركت قبل أن يزرع فسدت الاجارة وان أدركت بعد ما يزرع فله زرع وعليه كرام مثل الأرض ذهبا أو فضة بالأغلب من نقد البلد الذي تنكرا أهله كان ذلك أقل مما كرامه أو أكثر قال وإذا كانت الأرض عنوة فتقبلها رجل فمهر عن عمارتها وأداء خراجها قيل له ان أدبت خراجها تركت في يديك وان لم تؤده فسدت عنك وكنت مغلوبا وجدين المال عنده ودفعت الي من يؤدى خراجها قال وللعامل على العشر مثل ماله على الصدقات لان كلهم ماصدقة فله بقدر أجر مثله على كل واحد منهما أو على أيهما عمل قال وإذا قصت الأرض عنوة فجميع ما كان عامرا فيها للذين فتحوها وأهل الخمس فان تركوا حقوقهم منها لجماعة المسلمين فذلك لهم وما كان من أرض العنوة موتا فهو لمن أحياءه من المسلمين لانه كان وهو غير معلوك لمن فتح عليه فملك ملكه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيامواتا فهو له ولا يترك ذى يحببه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعله لمن أحياءه من المسلمين فلا يكون للذى أن ملك على المسلمين ما تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم أم ملك لمن أحياءه منهم وإذا كان قصها صلحا فهو على ما صلحوا عليه

(كرام الأرض البيضاء)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعى ولا بأس بكرام الأرض البيضاء بالذهب والورق والعروض وقول سالم بن عبد الله أكثر ورافع لم يخالفه في أن الكرام بالذهب والورق لا بأس به انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن كرامها ببعض ما يخرج منها ولا بأس أن يكرى الرجل أرضه البيضاء بالتمرو بكل ثمرة يحصل بيعها إلا أن من الناس من كره أن يكرى بها بعض ما يخرج منها ومن قال هذا القول قال ان ذرعت حنطة كرهت كرامها بالحنطة لانه نهى أن يكون كراؤها بالثلث والرابع وقال غيره كراؤها بالحنطة وان كانت إلى أجل غير ما يخرج منها لانها حنطة موصوفة لا يلزمه اذا جاء بها على صفة أن يعطيه مما يخرج من الأرض ولو جاءت الأرض بحنطة على غير صفتها لم يكن للكبرى أن يعطيه غير صفتها وإذا جعل الكبرى الأرض كراما من الحنطة فلا بأس بذلك في القسولين معا قال ولا تكون المساقاة في الموز ولا القصب ولا يحل بيعهما إلى أجل لا يحل بيعهما إلا أن ير بالقبض جزء الموز يجناه ولا يحل أن يباع مال يخلق منهما وإذا لم يحل أن يبيعهما مثل أن يكونا بصفة لم يحل أن يباع منهما ما لم يكن منهما بصفة ولا غير صفة لانه في معنى ما كرهنا وأزهد منه لانه لم يخلق قط (١) ولا بأس أن يشكراى الرجل الأرض للزرع بحنطة أو ذرة أو غير ذلك مما تنبت الأرض أو لا تنبتة مما يابا كله بنو آدم ولا يابا كونه مما تجوز به اجارة العبد والدار اذا قبض ذلك كله قبل دفع الأرض أو مع دفعها كل ما جازت به الاجارة في البوت والريق جازت به الاجارة في الأرض قال وانما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض فيما روى عنه فأما ما أحاط العلم إلى قد قبضته ودفعت الأرض إلى صاحبها فليس في معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه انما معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه أن تكون الاجارة بشئ (٢) قد يكون الاشياء ويكون الفاسد الطعام ويكون اذا كان سيئا أو رديا غير موصوف وهذا يفسد من وجهين اذا كان اجارة من وجه أنه مجهول التكامل والاجارة لا تحل بهذا ومن وجه أنه مجهول الصفة ولو كان معروفا التكامل وهو مجهول الصفة لم تحل الاجارة بهذا أما ما فارق هذا المعنى فلا بأس به ولو شرط الاجارة إلى أجل ولم يسم لها أجلا ولم يتقايضا

السنة ما تمزق كالمالك
هوى الناس فان كان
لهم يدور في اهل
التي ضرب عليه
المث في العسرو ولم
يصل ذلك لا غزو
واحتياج اعطى فان
هجر يدور واقترض
وغر اصار من اهل
التي عوا في رايه
احتاج وهو في السقي لم
يكن له ان يأخذ من
الصدقات حتى يخرج
من السقي ويعود الى
الصدقات فيكون ذلك
له وان لم يكن رقاب ولا
مؤافسة ولا غرمون
ابتدئ القسم على
خسة سهم أحسا
على ما وصفت فان
ضافت الصدقة قسمت
على عدد السهمان
ويقسم بين كل صنف
على قدر استحقاقهم
ولا يعطى احد من اهل
سهم وان اشدت حاجته
وقبل ما يصيبه من سهم
غيره حتى يستغنى ثم يرد
فضل ان كان عنده
ويقسم فان اجتمع حق
اهل السهمان في بيع
او بقره او شاة او دينار
او درهم او اجتمع فيه
انسان من اهل
السهمان او اكثر

تست الاجارة من طعام لا تنبت الارض او غيره من نبات الارض او هو مما تنبت الارض غير الطعام او عرض
او ذهب او فضة فلا بأس بالاجارة اذا قبض الارض وان لم يقبض الاجارة كانت الى أجل أو غير أجل وان
شرطها بشئ من الطعام مكمل مما تخرجه الارض كرهتها حتما ولو وقع الاجر بها وكان طعاما موصوفا
ما أفدته من قبل ان الطعام مكمل معلوم الكيل موصوف الصفة وانه لازم للسأجر ان يخرج الارض
شيا أو لم تخرجه وقد تخرج الارض طعاما بغير صفته فلا يلزم المستأجر ان يدفعه ويدفعه بالصفة فعلى
هذا الباب كله وقبسه (قال الشافعي) اذا تكاثر الرجل الارض ذات الماء من العين أو التهر نيل أو غير
نيل أو القيل أو الأبار على ان يزرعها غلة الشتاء والصيف فزرعها احدى القلتين والماء قائم ثم نصب
الماء فذهب قبل الغلة الثانية فأردد الارض بذهاب الماء فذلك له ويكون عليه من الكراء بحصة
ما زرع ان كانت حصة الزرع الذي حصده الثلث أو النصف أو الثلثين أو اقل أو أكثر أدى ذلك وسقطت
عنه حصة الزرع الثاني الذي انقطع الماء قبل ان يكون وهذا مثل النار يكثر بها فيسكنها بعض السنة
ثم تهدم في آخرها فيكون عليه حصة ما سكن وتبطل عنه حصة ما لم يقدر على سكنه فالماء اذا كان لا صلاح
للزراع الا به كالبناء الذي لا صلاح للسكن الا به واذا تكاثر الرجل من الرجل الارض السنة على ان
يزرعها ماشاء فزرعها وانقضت السنة وفيها زرع لم يبلغ ان يحصد فان كانت السنة قد يمكث فيها ان يزرع
زرعا يحصد قبلها فالكراء جائز وليس لرب الزرع ان يثبت زرعوه وعليه ان يثقله عن رب الارض الا ان يشاء
رب الارض تركه قرب ذلك أو بعد لا خلاف في ذلك وان كان شرط ان يزرعها صنفا من الزرع يستحصد
أو يستفصل قبل السنة فآخره الى وقت من السنة وانقضت السنة قبل بلوغه فذلك أيضا وان تكرارها
مدة هي أقل من سنة وشرط ان يزرعها شيا بعينه ويتركه حتى يستحصد فكان يعلم له لا يمكنه ان يستحصد
في مثل هذه المدة التي تكرارها اليها فالكراء فاسد من قبل ان يثبت بينهما شرطهما ولو أثبت على رب الارض
ان يبقى زرعوه فيها بعد انقطاع المسدأ بطل شرط رب الزرع ان يتركه حتى يستحصد وان أثبت له زرعوه حتى
يستحصد أبطل شرط رب الارض فكان هذا كراء فاسد او لم يزرع الارض كراء مثل أرضه اذا زرع وعليه ترك
الزرع حتى يستحصد وان زرعها قبل يزرع فحقت الكراء بينهما واذا تكاثر الرجل من الرجل الارض
التي لا مالها والتي انما تنقي ينطف السماء أو السيل ان حدث فلا يصلح كراءها الا على ان يكره باها أرضا
بيضاء لا مالها يصنع بها المكثري ماشاء في سنة الا أنه لا يبنى ولا يغرس فيها واذا وقع على هذا الكراء مع
فانما جاءه من سبل أو مطر فزرع عليه أول يزرع أول ياتيه ماء فالكراء لازم وكذلك ان كان شرطه
ان يزرعها وقد يمكن زرعها غريبا بلا ماء أو يمكنه ان يشتري لها ماء من موضع فاكراءها باها أرضا بيضاء
لا مالها على ان يزرعها ان شاء أو يقبل بها ماشاء مع الكراء ولزمه زرع أول يزرع وان اكراءها باها على
ان يزرعها ولم يقبل أرضا بيضاء لا مالها أو هو ما يعلم ان ان لا تزرع الا بطور أو سبل يحدث فالكراء فاسد
في هذا كله فان زرعها قبله ما زرع وعليه اجر مثلها (وقال الربيع) فان قال قائل لم أفسد الكراء في هذا
فيسل من قبل انه قد لا يجي الماء عليها فبطل الكراء وقد يجي وفيه الكراء فلما كان مرة يتم ومرة لا يتم
بطل الكراء (قال الشافعي) واذا تكاثر الرجل الارض ذات التهر مثل النبل وغيره مما يعمل الارض على
ان يزرعها زرعها معروف ان ذلك الزرع لا يصلح الابان بر وبها النبل لا يتركها ولا تترك غيرها كرهت
هذا الكراء ففسدته اذا كانت الارض بيضاء ثم لم يصح حتى يعملوا الماء الارض علوا يكون ربا لها أو يصلح
به الزرع بهال فاذا تكويرت ربا بعد فنبوب الماء فالكراء صحيح لازم للمكثري زرع أول يزرع قل ما يخرج
من الزرع أو كثر وان تكرارها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا محالة في وقت يمكن فيه الزرع والكراء فيه جائز
وان كان قد ينحسر ولا ينحسر كرهت الكراء الا بعد انحساره وكل شئ أجرت كراءه أو بيعه أجرت النقد فيه
وان تكاثر الرجل الارض للزرع فزرعها أول يزرعها حتى جاء عليها النبل أو زاد أو أصابها شئ يذهب

أعطوه ويشرك بينهم فيه
ولم يبدل بغيره كما يعطاه
من أوصى له سميه
وكذلك ما يوزن أو يكال
وإذا أعطى الوالي من
وصفنا أن عليه أن
يعطيه ثم علم أنه غير
مستحق نزع ذلك منه
إلى أهله فان فات فلا
ضمان عليه لأنه أمين
لمن يعطيه ويأخذ منه
للبعضهم دون بعض
لأنه كلف فيه الظاهر
وان تولى ذلك رب المال
ففيها قولان أحدهما
أنه يضمن والاخر
كالوالي لا يضمن (قال)
المزني ولم يختلف قوله
في الزكاة أن رب المال
يضمن (قال الشافعي)
ويعطى الولاء زكاة
الاموال الظاهرة
الثمرة والربح والمعدن
والمناشئة فان لم يأت
الولاء لم يسع أهلها الا
قسمها فان جاء الولاء
بعد ذلك لم يأخذ وهم
بها وان ارتابوا بأحد فلا
باس أن يحلفوه بالله
لفسدهما في أهلها
وان أعطوه هم زكاة
التجارات والقطرة
والركاز اجزأهم ان شاء
الله وانما يستحق أهل
السهمان سوي العالمين

الارض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الارض من يوم تلفت الارض ولو كان بعض الارض تلف وبعض
لم يتلف ولم يزرع فرب الزرع بالخيار ان شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وان شاء ردها لان الارض لم تسلم له
كلها وان كان زرعاً بطل عنه ما تلف ولزمته حصته ما زرع من الكراء وهكذا كراء الدور وأثمان المتاع
والطعام اذا جفت الصفقة منه مائة صاع بمن معلوم فتلف نجسون صاعاً فالشراى بالخيار في أن يأخذ
الحسين بحصته من الثمن أو يرد البيع لأنه لم يسلم له كله كما اشترى (قال الشافعي) وإذا اشترى الرجل
الارض من الرجل بالكراء الصريح ثم أصابها غرق منعه الزرع أو ذهب بها سبيل أو غصبها خيل بينه وبينها
سقط عنه الكراء من يوم أصابها ذلك وهي مثل الدار يكثر بها سنة ويقتصر في أول السنة أو آخرها
والعبد يستأجره السنة فموت في أول السنة أو آخرها فيكون عليه من الاجارة بقدر ما سكن واستخدم ويسقط
عنه ما بقي وان أكرأ أرضاً بيضاء يصنع فيها ماشاء ولم يذكر أنه اشترى الزرع ثم انحسر الماء عنها في
أيام لا يدرك فيها زرع فهو بالخيار بين أن يأخذ ما بقي بحصته من الكراء أو يرده لأنه قد انتقص مما اشترى
وكذلك ان اشترى الزرع وكراؤه للزرع أمين في أن له أن يرد هان شاء وان كان من هاهنا فأفسد زرع
أو أصابه حريق أو ضرب برب أو جراد أو غير ذلك فهذا كله جائحة على الزرع لاعلى الارض فالكراء له لازم فان
أحب أن يحدد زرعاً جدد ان كان ذلك يمكنه وان لم يمكنه فهذا شيء أصيب به في زرع لم تصب به الارض
فالكراء له لازم وهذا مفارق للجائحة في الثمرة يشترى بها الرجل فتصيبها الجائحة في يديه قبل أن يمكنه جرداها
ومن وضع الجائحة ثم انبغى أن لا يضعها هنا فان قال قائل اذا كانتا تحتين فما بال احدهما موضع
والاخرى لا توضع فان من وضع الجائحة الاولى فانما يضعها بالخبر وبأنه اذا كان البيع جائزاً في شراء الثمرة
اذا بدلا صلاحها وزرعها حتى تحذف فانما ينزلها عن كراء الكراء الذي يقبض به الدار ثم يمر به أشهر ثم تلف الدار
فيستقط عنه الكراء من يوم تلفت وذلك أن العين التي اشترى وأشترى تلفت وكان الشراء في هذا الموضع
انما يتم سلامته الى أن يحدد والمكثري الارض لم يشتر من رب الارض زرعاً انما اشترى أرضاً ألا ترى أنه
لو تركها لم يزرعها حتى تضي السنة كان عليه كراؤها ولو أراد أن يزرعها بشيء يقم تحت الارض حتى لو مر
به سبيل لم يزرعه كان ذلك ولو تكرارها حتى اذا استحصدت فأصاب الارض حريق فاحرق الزرع لم يرجع
على رب الارض شيء من قبل أنه لم يتلف شيء كان أعطاه اياه انما تلف شيء يضعه الزارع من ماله كالتكراري
منه دار البر فاحرق البر ولا مال له غيره وبقيت الدار سالمة لم ينقص سكنها كان الكراء له لازماً ولم يكن احتراق
المتاع من معنى الدار بسبيل واذا تكرار الرجل من الرجل الارض سنة مسماة وسنته هذه فزرعها
وحصد وبقى من سنته هذه شهر أو أكثر أو أقل لم يكن لرب الارض أن يخرجها من يده حتى تسكمل سنته
ولا يكون له أن يأخذ جميع الكراء الا باستيفاء المكثري جميع السنة وسواء كانت الارض أرض المطر
أو أرض السقي لأنه قد يكون فيها منافع من زرع وعثري وسبيل ومطر ولا يؤبرس من المطر على حال ولذا فاع
سوى هذا لا يمنعها المكثري واذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها فمما أراد أن يزرعها شعيراً أو شيئاً
من الحبوب سوى القمح فان كان الذي أراد أن يزرعه لا يضر بالارض اضراراً أكثر من اضرار ما شرط أنه
يزرع بنعام عسرة في الارض أو افساده الارض بحال من الاحوال فله زرعها ما أراد بهذا المعنى كما
يكثري منه الدار على أن يسكنها فيسكنها مثله وان كان ما أراد زرعها ينقصها بوجه من الوجوه أكثر من
نقص ما اشترط أن يزرعها لم يكن له زرعها فان زرعها فهو متعسر ورب المال بالخيار بين أن يأخذ منه
الكراء الذي سمي له وما نقص زرعه الارض عما ينقصها الزرع الذي شرط له أو يأخذ منه كراء مثله في
مثل ذلك الزرع وان كان فاشافي وقت يمكنه فيه الزرع كان لرب الارض قطع زرع ان شاء ويزرعها المكثري
مثل الزرع الذي شرط له أو ما لا يضر أكثر من اضراره واذا تكرار الرجل من الرجل البعير ليجعل عليه

حقهم يوم يكون
الفسم

(باب مبسم الصدقات)

(قال الشافعي) رحمه الله ينبغي لوالى الصدقات أن يبسم كل ما أخذ منها من بقر أو بابل في أخذها وبسم الغنم في أصول أذناتها وبسم الغنم لطف من مبسم الأبل والبقر ويجعل المبسم مكتوبا لله لأن مالكها إذا هلكه تعالى فكتب لله وبمبسم الجزية يخالف لمبسم الصدقة لأنها أذيت مسفارا لأجر صاحبها فيها وكذلك بلغنا عن حماد عمر رضي الله عنه أنهم كانوا يسمون وقال أسلم لعمروان في الظهر ناقة عجماء فقال عمر رضي الله عنه ندفعها إلى أهل بيت ينتفعون بها يقطرونها بالابل قال قلت كيف تأكل من الأرض قال عسرا من نعم الجزيرة أو من نعم الصدقة قلت لابل من نعم الجزيرة فقال عمر أودعته والله أكلها فقلت إن علمها بمبسم الجزية (١) قوله إن أركب الناس ألعن لعداها الأصل وحريه كسبه معصية

خمسائة رطل فرط الحمل عليه خمسائة رطل حديد أو تكاري يجعل عليه حديد الحمل عليه قرطابوزنه فتلف البعير فهو ضامن من قبل أن الحديد يتجمع على ظهره استجمعا لا يستجمعه القرط فبهذه يتلف وأن القرط يتشتر على ظهر البعير انتشارا لا ينتشره الحديد فيجبه فيتلف وأصل هذا أن ينظر إذا كثرت منه بعيرا على أن يحمل عليه وزنا من شيء بهينه فحمل عليه وزنه من شيء غديره فإن كان الشيء الذي حمل عليه بخلاف الشيء الذي شرط أن يحمله حتى يكون أضربا للبعير منه فتلف ضمن وإن كان لا يكون أضربا منه وكان مثله أو أخرى أن لا يتلف البعير فحمل عليه فتلف لم يضمن وكذلك إن تكاري دابة ليركبها فحمل عليها غيره مثله في الخلفة أو أخف منه فهكذا لا يضمن وإن كان أنقل منه فتلف ضمن وإن كان أعنف ركوباً منه وهو مثله في الخلفة فأنظر إلى العنف فإن كان العنف شبيهاً ليس كركوب الناس وكان متلفاً ضمن وإن كان كركوب الناس لم يضمن وذلك (١) إن أركب الناس فديت كركوب ولا يوقف لركوب على حسد إلا أنه إذا فعل في الركوب ما يكون خارجاً به من ركوب العامة ومتلفاً فتلف الدابة ضمن وإذا تكاري الرجل من الرجل أرضاً عشرين على أن يزرع فيها ماشاء فلا يمنع من شيء من الزرع بحال فإن أراد الفراس فالفراس غير الزرع لأنه يبقى فيها بقاؤه لا يبقاه الزرع ويفسد منها ما لا يفسد الزرع فإن تكرارها مطلقاً عشرين ثم اختلفاً فيما يزرع فيها وبفرس كرهت الكراهة وفسختها ولا يشبه هذا السكن السكن شيء على وجه الأرض وهذا شيء على وجهها وبطنها فإذا تكرارها على أن يفرس فيها وبزرع ماشاء ولم يزرع على ذلك فالكره جائز وإذا انقضت سنوه لم يكن لرب الأرض قلع غراسه حتى يعطيه قيمته في اليوم الذي يخرج منه فاقام على أصوله وبهره إن كان فيه ثمر ولرب الفراس أن شاء أن يقلعه على أن عليه إذا قلعه ما نقص الأرض والفراس كالبناء إذا كان باذن مالك الأرض مطلقاً لم يكن لرب الأرض أن يقلع البناء حتى يعطيه قيمته فأشافي اليوم الذي يخرج منه (قال الشافعي) وإذا استأجر الرجل من الرجل الأرض يزرعها وفيها نخلة أو مائة نخلة أو أقل أو أكثر وقد رأى ما يستأجر منه من البياض زرع في البياض ولم يكن له من ثمر النخل قليل ولا كثير وكان ثمر النخل لرب النخل ولو استأجرها منه بألف دينار على أنه ثمر نخلة يسوي درهماً وأقل أو أكثر كانت الإجارة فاسدة من قبل أنها انعقدت عقدة واحدة على حلال ومحرم فالخلال الكراه والحرام غير الفضلة إذا كان هذا قبل أن يبدو صلاحه وإن كان بعد ما يبدو صلاحه فلا بأس به إذا كانت الفضلة بعينها (قال الشافعي) وسواء في هذا كثر الكراه في الأرض أو الدار وقلت الثمرة أو كثرت أو قل الكراه كما كان لا يحمل أن تباع ثمر نخلة قبل أن يبدو صلاحها وكان هذا فيها محرماً كما هو في ألف نخلة وكذلك إذا وقعت الصفقة على بيعه قبل يبدو صلاحه بحال لأن الذي يحرم كثيراً يحرم قليلاً وسواء كانت الفضل صنواناً واحداً في الأرض أو مجمعة في ناحية أو متفرقة (قال الشافعي) وإذا تكاري الرجل الدار أو الأرض إلى سنة كراه فاسداً فلم يزرع الأرض ولم ينتفع بها ولم يسكن الدار ولم ينتفع بها إلا أنه قد قبضها عند الكراه ومضت السنة لم يكره كراه مثلها كما كان يلزمه إن انتفع بها ألا ترى أن الكراه لو كان معها فلم ينتفع بها وحسد منها حتى مضت سنة لزمه الكراه كله من قبل أنه قبضه وسلبته منفعتها فتم له حقه فيها فلا يسقط ذلك حق رب الدار عليه فلما كان الكراه الفاسداً إذا انتفع به المكاري برذالي كراه مثله كان حكم كراه مثله في الفاسد حكم الكراه الصحيح وإذا تكاري الرجل من الرجل الدار سنة فقبضها المكاري ثم غصبها إياها من لا يقوى عليه سلطان أو من يرى أنه يقوى عليه سلطان فسواء لا كراه عليه في واحد منهما ولو أراد المكاري أن يكون خصماً للغاصب لم يكن له خصماً إلا بوكالة من رب الدار وذلك أن الخصومة للغاصب إنما تكون في رتبة الدار فلا يجوز أن يكون خصماً في الدار إلا بدار أو وكيل لرب الدار والكراه لا يسلم للمكاري إلا بان يكون المكاري مالكا للدار والمكاري لم يكثر على أن يكون خصماً لو كان ذلك جائزاً له أرباباً لو خصمه فيها سنة فلم يثنين

للعالم

قال فمأخر بها عـ
فقصرت قال فكانت
عنده صحاف نسع فلا
تكون فأكهة ولا
طريقة الا وجعل منها
في تلك الصحاف فيبعث
بها الى أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم ويكون
الذي يبعث به الى حفصة
رضي الله عنها من آخر
ذلك فان كان فيه
نقصان كان في حفظها
قال فجعل في تلك
الصحاف من لحم تلك
الجوز فبعث به الى
أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وأمر عاتق
من اللحم فصنع فدا
عليه المهاجرين
والانصار (قال) ولا أعلم
في الميسم علة الآن
يكون ما أخذ من الصدقة
معلوما فلا يشتريه
الذي أعطاه لانه خرج
منه لله كما أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه في فرس
حل عليه في سبيل الله
فراءه باع أن لا يشتريه
وكانت المهاجرون
نزول منازلهم بمكة لانهم
تركوها لله تعالى
(١) قوله أوحى له كذا
بالاصل والكلام مستقيم
بدونه فخر كتبه مصححه

لها كم أن يحكم بينهما ما تجلس على المكتري كراء ولم يسلم له أم تجعل للخاص اجارة على رب الدار في عمله ولم
يوكله أو رأيت لو أقر رب الدار بأنه كان غصبها من الغاصب ألا يبطل الكراء أو رأيت لو أقر المكتري أن رب
الدار غصبها من الغاصب أيقضى على رب الدار أنه غاصب باقرار غير مالك ولا وكيل فهل يعد المكتري اذا
قبض الدار ثم غصبت أن يكون الغصب على رب الدار ولم تسلم للمكتري المنفعة بلا مؤنة عليه كما كثرى فان
كان هذا فكذا ففسوا غصبها من لا يقوى عليه سلطان أو من يقوى عليه سلطان ولا يكون عليه كراه لانه
لم تسلم له المنفعة أو يكون الغصب على المكتري دون رب الدار ويكون ذلك شيئا أصيب به المكتري كما يصيب
ماله فيلزمه الكراء غصبها ياه من يقوى عليه السلطان أو من لا يقوى عليه وإذا ابتاع الرجل من الرجل
العبد ودفع اليه الثمن أو لم يدفعه واقتراعا من تراض منهما ثم مات العبد قبل أن يقبضه المشتري وان لم يحل
البائع بينه وبينه كان حاضرا عندهما قبل البيع وبعده حتى توفي العبد فالعبد من مال البائع لا من مال
المبتاع وان حدث بالعبد عيب كان المبتاع بالخيار بين أن يقبض العبد أو يردده وكذلك لو اشتراه وقبضه كان
الثنى دارا أو عبدا أو ذهباً بأعيانها أو عرضاً من العروض فتلغ الذي ابتاعه العبد مما وصفنا في بدى
مشتري العبد كان البيع منتفضا وكان من مال مالكة فان قال قائل قد هلك هذا العبد وهذا العرض ثم
لم يحدث واحد منهما حولاً بينه وبين ملكه أيا فكيف يكون من مال البائع حتى يسلم للمبتاع فقيل له بالأمر
الذين مما لا يختلف الناس فيه من أن من كان بيده ملك لرجل مضموناً عليه أن يسلمه اليه من دين عليه أو حق
لزمه من وجهه من الوجوه أو أرض جنابه أو غيرها أو غصب أو أى شئ ما كان فأحضره ليدفع الى مالكه حقه
فيه عرضاً بعينه أو غيره ففعل في يده لم يبرأ بهلاكه في يده وان لم يحل بينه وبين صاحبه وكان ضمائه منه
حتى يسلمه اليه ولو أقاماً بعد احضاره ياه في مكان واحد وما واحد أو سنة أو أقل أو أكثر لان ترك الحول
بغير الدفع لا يخرج من عليه الدفع الا بالدفع فكان أكثر ما على المتبايعين أن يسلم هذا ما باع وهذا ما اشترى
به فلهام بفعل لا يخرج من ضمان بحال وقال الله جل وعلا أو النساء صدقاتهن نحلة فلو أن امرأ
تكرم امرأه واستغفرها ماله ولم يحل بينهما وبين قدس صداقها ولم يدفعه اليها لم يبرأ منه بأن يكون واجداً وغير
حائل دونه وأن تكون واجدة له غير محول بينهما وبينه وقال الله عز وجل وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلو
أن امرأاً أحضرت مساكين وأخبرهم أن لهم في ماله دراهم أخرجهما بأعيانها من زكاة ماله فلم يقبضوها ولم يحل
بينهم وبينها لم يخرج من أن تكون مضمونة عليه حتى يؤدبها ولو تلفت في يده تلفت من ماله وكذلك لو تظهر
للمصلاة وقام بريدها ولا يصليها لم يخرج من فرضها حتى يصليها ولو وجب عليه أن يقبض من نفسه من دم أو
جرح فأحضر الذي له القصاص وخلى بينه وبين نفسه أو خلى الحاكم بينه وبينه فلم يقبض ولم يعف لم يخرج
هذا عما عليه من القصاص ثم لا يخرج أحدهما مما قبله إلا بأن يؤديه الى من هوله أو يعفوه الذي هوله
وهكذا أصل فرض الله جل وعز في جميع ما فرض قال الله عز وجل ودية مسلمة الى أهله فجعل التسليم الدفع
لا الوجود وترك الحول والدفع وقال في البناء فان أنتم منهم وشداد فادفعوا اليهم أموالهم وقال لنبيه صلى
الله عليه وسلم وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ففرض على كل من صار اليه حق لمسلم أو حق
له (١) أن يكون مؤديه وأدائه دفعه لترك الحول دونه وسواء دعا الى قبضه أو لم يدعه مالم يبرئه منه فيبرأ منه
بالبراءة أو يقبضه منه في مقامه أو غير مقامه ثم يدعه ياه وإذا قبضه ثم أدعه ياه فضمائه من مالكة (قال
الربيع) بر يد القاض له وهو المشتري (قال الشافعي) وإذا كثرى الرجل من الرجل الأرض أو الدار
كراء محصياً بشئ معلوم سنة أو أكثر ثم قبض المكتري ما كثرى فالكراء لازم فيدفعه حين يقبضه الآن
يشترطه الى أجل فيكون الى أجله فان سلمه ما كثرى فقد استوفى وان تلف رجع عما قبض منه من الكراء
كله فيما لم يستوفى فان قال قائل فكيف يجوز أن يكون يدفع اليه الكراء كله ولعل الدار أن تلف أو
الأرض قبل أن يستوفى قيل لا أعلم يجوز غير هذا من أن تكون الدار التي ملك منفعتها صدقوة اليه

(باب الاختلاف في المنفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله قال بعض الناس لا مؤلفه فيجعل سهمهم وسهم سبيل الله في الكراع والسلاح في ثغور المسلمين وقال بعضهم ان السبيل من مر يقاسم في البلد الذي به الصدقات وقال أيضا حيث كانت الحاجة أكثر فهي واسعة كانه يذهب الى أنه فوضى بينهم يقسمونه على العدد والحاجة لان لكل أهل صنف منهم سهمان ومن أحببنا من قال اذا تماسك أهل الصدقة وأجذب آخرون نقلت الى المجدين اذا كانوا يخاف عليهم الموت كانه يذهب الى أن هذا مال من مال الله عز وجل قسمه لاهل السهمان لمعنى صلاح عباد الله على اجتهاد الامام وأحسبه يقول وتنقل سهمان أهل الصدقات الى أهل التي ان جهدوا وضاق التي وينقل التي الى أهل الصدقات ان جهدوا وضاق الصدقات على معنى ارادة صلاح عباد الله (قال الشافعي) وانما قلت بخلاف هذا القول

فيستوفي المنفعة في المسدة التي شرطت له وأولى الناس أن يقول به هذا من زعم أن الجائحة موضوعة وقد دفع البائع الثمرة الى المشتري ولو شاء المشتري أن يقطعها كلها فقطعها فلما كان المشتري اذا تركها الى أن يرجو أن تكون خيرا له فتلف رجوع بحصة ما تلف كان في الدار التي لا يقدر على قبض منفعتها الا في مدة تأتي عليها أولى أن يجعل الثمن للكرى حالا كما يجعله للثمرة الا أن يسترطه الى أجل فان قال قائل من قال هذا قيل له عطاء بن أبي رباح وغيره من المكيين فان قال فما جعلت على من قال من المشرقيين اذا تشارطا فهو على شرطه ما وان لم يتشارطا فكلما امر عليه يوم له حصه من الكراء كان عليه أن يدفع كراه يومه قيل له من قال هذا الزمه في أصل قوله أن يجير الدين بالدين اذا لم يقل كما قلنا ان الكراء يلزم بدفع الدار لانه لا يوجد في هذا أبدا دفع غيره وقال المنفعة تأتي يوما بعد يوم فلا تجعل دفع الدار يكون في حكم دفع المنفعة قيل فالمنفعة دين لم يأت المال دين لم يأت وهذا الدين بالدين وسواء كانت أرض نبل أو غيرها وأرض مطر (قال) واذا تشارك الرجل المسلم من الذي أرض عشر أو خراج فعليه فيما أخرجت من الزرع الصدقة فان قال قائل فما الجدة في هذا قيل لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة من قوم كانوا يملكون أرضهم من المسلمين وهذه أرض من زرعهم من المسلمين فانما زرع ما لا يملك من الأرض وما كان أصله فينا أو غنيمه فان الله جل ذكره خاطب المؤمنين بأن قال لنبية صلى الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها ونطههم بأن قال وأواجه يوم حصاده فلما كان الزرع مالا من مال المسلم والحصاد حصدا مسلم تجب فيه الزكاة وجب عليه ما كان لا يملك رقعة الأرض فان قال فهل من شيء توخيه غير هذا قيل نعم الرجل يتكاري من الرجل الأرض أو يخجها اياها فيكون عليه في زرعها الصدقة كما يكون عليه لو زرع أرض نفسه فان قال فهذه المالك معروف قيل فكذلك يتكاري في الأرض الموقوفة على أبناء السبيل وغيرهم ممن لا يعرف بعينه وانما يعرف بصفته فيكون عليه في زرعها الصدقة فان قال هذا هكذا ولكن أصل هذه لمسلم أو لمسلمين وأصل تلك لمسلمين قيل لو كانت لمسلمين ما حل لنا الا بطيب نفسه ولكنهم لما كانت عنوة أو صلحا كانت مالا للمسلمين كما تنعم أموالهم من الذهب والفضة فيكون علينا فيها الصدقة كما يكون علينا فيما ورثنا من آباءنا لان ملكهم قد انقطع عنهم فصار لنا وكذلك الأرض فان قال قائل فمضى لقوم غير معروفين قيل هي لقوم معروفين بالصفة من المسلمين وان لم يكونوا معروفين بأعيانهم كما تكون الأرض الموقوفة لقوم موصوفين فان قال فانخرج يؤخذ منها قبل لولا أن الخراج كراء ككراء الأرض الموقوفة وكراء الأرض الرجل حرم على المسلم أن يؤدى خراجا وعلى الآخذ منه أن يأخذ منها خراجا ولكنه انما هو كراء ألا ترى أن الرجل يكتري الأرض بالشئ الكثير فلا يحسب عليه ولاه فيخفف عنه من صدقتها شئ لما أدى من كرائها (قال الشافعي) فاذا ابتاع الرجل من الرجل عبدا فصادقا على البيع والقبض واختلفا في الثمن والعبد قائم تحالفا وورادا فان كان العبد تالفا تحالفا وورادا فبعضه العبد واذا كان قائما وهما يتصادقان في البيع ويختلفان في الثمن رد العبد بعينه فكل ما كان على انسان أن يرد به بعينه ففات رده بغيره لان القيمة تقوم مقام العين اذا فاتت العين فاذا كان هذا في كل شئ فما أخرج هذا من تلك الاشياء لا يجوز أن يفرق بين المجتمع في المعنى لا يجبر يلزم وهكذا في الدور والأرضين اذا اختلفا قبل أن يسكن أو يزرع تحالفا وورادا فاذا اختلفا بعد الزرع والسكن تحالفا وورادا فبعضه الكراء وان سكن بعضا رقبته ما سكن وفسخ الكراء فيما لم يسكن وان تكارى أرضا لزرع فزرعها وبقى له سببه أو أكثر تحالفا ونفاسا فيما بقي ورد كراء مثلها فيما زرع قال واذا اكترى الرجل من الرجل الدابة بعشرة تصادقا على الكراء ومبلغه واختلفا في الموضع الذي تكارى اليه فقال المكترى اكتريتها الى المدينة بعشرة وقال المكري اكترتها بعشرة الى أية فان لم يكن ركب الدابة تحالفا وورادا وان كان ركبها تحالفا وكان لرب الدابة كراء مثلها الى الموضع الذي ركبها اليه وفسخ

لان الله جل وعز جه
 المال قسمين أحدهم
 في قسم الصدقات التي
 هي طهارة فسماعا
 الله لتمامه أصناف
 ووكدها وجاءت سنة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بأن تؤخذ من
 أغناسهم قدر على فقرائهم
 لا فقراء غيرهم ولا غيرهم
 فقراء فلا يجوز فيها غنى
 والله أعلم أن يكون فيها
 غير ما قلت من أن
 لا تنقل عن قوم وفهمهم
 من يستحقها ولا يخرج
 سهم ذي سهم منهم إلى
 غيره وهو يستحقه
 وكف يجوز أن يسمى
 الله تعالى أصنافا فيكونون
 موجودين معافى عطى
 أحدهم سهم وسهم غيره
 ولو جاز هذا عندى جاز
 أن يجعل في سهم واحد
 جميع سهام سبعة ما فرض
 لهم ويعطى واحد
 مالم يفرض له والذي
 يخالفنا يقول لو أوصى
 بثلاثة لفقراء بنى فلان
 وعارضى بنى فلان رجل
 آخر وبنى سليل بنى
 فلان رجل آخر أن
 كل صنف من هؤلاء
 يعطون من ثلثه وأن
 ليس لوصى ولا وال
 أن يعطى الثلث منها
 (١) قوله إذا كان بعض
 ما بقى كذا بالاصل ولا
 يخفى استقامة الكلام
 بدون بعض ان لم
 يخرق فاعين البعض
 فخر كسبه

الكراء في ذلك الموضع لان كلهم ممدع ومدعى عليه لان الكراء بيع من البيوع وهذا مثل معنى قولنا
 في البيوع واذا استأجر الرجل من الرجل الارض ليزرعها فقرفت كلها قبل الزرع رجوع بالاجارة لان
 النفع لم تسلم له وهى مثل الدار تهدم قبل السكنى فان غرق بعضها فهذا نقص دخل عليه فيما كثرى
 وله الخيار بين حبسها بالكراء أو ردها لانه لم يسلم له ما كثرى كما كثرى كما يكون له في الدار لو تهدم بعضها
 أن يحبس ما بقى بحصته من الكراء كان تهدم نصفها فأراد أن يقبض في نصفها الباقي بنصف الكراء فذلك
 لانه نقص دخل عليه فرضى بالنقص وإن شاء أن يخرج ويبيع الكراء كان ذلك له إذا كان (١) بعض ما بقى
 من الدار والارض ليس مثل ما ذهب (قال الشافعى) وكذلك لو اشترى مائة أربط طعما فلم يستوفها حتى
 تلف نصفها في يدى البائع كان له ان شاء أن يأخذ النصف بنصف الثمن (قال الربيع) الطعام عندى
 خلاف الدار تهدم بعضها لان الطعام شئ واحد والدار لا يكون بعضها مثل بعض سواء مثل الطعام (قال
 الشافعى) وأصل هذا أن ينظر الى البيعة فإذا وقعت على شئ يقبض ويحجز أن يقبض بعضه دون بعض
 فتلغ بعضه قلت فيه هكذا وإن وقعت على شئ لا يقبض مثل عبد اشترى به فلم يقبضه حتى حدث به
 عيب كنت فيه بالخيار بين أخذه بجميع الثمن أو رده لانه لم يسلم لك تقبضه غير مغيب فان قال قائل ما فرق
 بين هذين قيل لا يكون العبد يتقبض من العيب ولا العيب يتقبض من العبد فقد يكون المسكن متبعضا
 من المسكن من الدار والارض وكذلك إذا تكاثر الرجل من الرجل الارض عشرين مائة دينار لم يحجز
 حتى يسمى لكل سنة شيئا معلوما وإذا اكترى الرجل من الرجل أرضه أو داره فقال اكترىها منك كل
 سنة دينار أو كثر ولم يسم السنة التى يكترىها ولا السنة التى يتقطع بها الكراء فالكراء فاسد لا يجوز الا على
 امر يعرفه المكترى والمكترى كما لا يجوز البيوع الا على ما يعرف وهذا كلام يحتمل أن يكون الكراء فيه
 ينقض الى مائة سنة أو كثر أو أقل ويحتمل أن يكون سنة ويحتمل أقل من سنة فكان هذا كراء مجحولا
 يقبضه قبل السكنى فان فات فيه السكنى جهلنا فيه على المكترى أجر مثله كان اكترى ما وقع به الكراء
 أو أقل إذا بطلنا أصل العقد فيه وصيرناه قيمة لم يجعل الباطل دليلا على الحق (قال الشافعى) فإذا زرع
 الرجل أرض رجل فادعى أن رب الارض كراء أو أعارها ما بها أو هدرت الارض فالقول قول رب الارض
 مع عينه ويقطع الزارع زرع وعلى الزارع كراء مثل أرضه الى يوم يقطع زرع (قال الشافعى) وسواء كان
 ذلك فى امان الزرع أو فى غير امانه إذا كان زارع الارض المدعى للكراء حبسا عن مالكها فأنما أحكم عليه
 حكم الغاصب وإذا تكاثر الرجل من الرجل أرضا فزارع لغيره لا يستطيع اخراجه منها الى أن يحصده
 فالكراء مفسوخ لا يجوز حتى يكون المكترى يرى الارض لاحال دونها من الزرع ويقبضها لاحال دونها
 من الزارعين لا يتاحجه بيعا من البيوع فلا يجوز أن يبيع لرجل عينا لا يقدر المبتاع على قبضه احيى تجب
 له ويدفع الثمن ولا أن يجعل على المبتاع والمكترى الثمن ولعل المكترى أن يتلف قبل أن يقبضه ولا يجوز أن
 نقول له الثمن دين الى أن يقبض فذلك دين بدني (قال الشافعى) ولا بأس بالسلف فى الارض والدار قبل
 أن يكترى بها ويقبضها ولكن يكترى الارض والدار ويقبضها كما كانت لاحال بينهم او متى حدث على
 واحد منهما حادث يمنع من منفعة رجع المكترى بحصته من الكراء من يوم حدث الحادث وهكذا العبد
 وجميع الاشارات وليس هذا بيع وسلف انما البيع والسلف أن تنعقد العقدة على إيجاب بيع وسلف بين
 المتبايعين فيكون الثمن غير معلوم من قبل أن للبيع حصته من السلف فى أصل غنائه لا تعرف لان السلف
 غير معلوم (قال الشافعى) وكل ما جاز لك أن تشتريه على الانفراد جاز لك أن تكترى به على الانفراد والكراء
 بيع من البيوع وكل مالم يجز لك أن تشتريه على الانفراد لم يجز لك أن تكترى به على الانفراد ولو أن رجلا
 اكترى من رجل أرضا بيضاء ليزرعها شجرا قائما على أنه الشجر وأرضه كان فى الشجر ثم بالغ وأغرض

أولم يكن فيه كان هذا كراء ما إذا كان يكون بعبارة (قال الربيع) يريد أن لصاحب الأرض البيضاء
 الشجر وأرض الشجر (قال الشافعي) ولو تكاثر الأرض بالثمرة دون الأرض والشجر فإن كانت الثمرة
 قد حل بيعها جاز الكراء بها وإن كانت لم يحل بيعها لم يحل الكراء بها قال الله تبارك وتعالى ولا تأكلوا
 أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال عز وجل ذلك بأنهم قالوا إنما البيع
 مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فكانت الآياتان مطلقتين على إحلال البيع كله إلا أن تكون دلالة من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أو في إجماع المسلمين الذين لا يمكن أن يجوهلوا معنى ما أراد الله تخص نحر يم
 بيع دون بيع فنصير إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيه لأنه المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله خاصة
 وعاما ووجدنا الدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم تحريم شئين أحدهما التفاضل في النقود والآخر النسبة
 كلها وذلك أنه يحرم الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل يدا بيد وكذلك الفضة وكذلك أصناف من الطعام الحنطة
 والشعير والتمر والمخ فخرم في هذا كله معنيين التفاضل في الجنس الواحد وأباح التفاضل في الجنس
 المختلفين وحرم فيه كله النسبة فقلنا الذهب والورق هكذا لأن نصه في الخبر وقلنا كل ما كان ما كولا
 ومشر ويا هكذا لأنه في معنى مانص في الخبر وما سوى هذا فقلنا أصلا الآيتين من إحلال الله البيع حلال
 كله بالتفاضل في بعضه على بعض يدا بيد ونسبة فكانت لنا بهذا دلالة مع ما وصفتنا منها أن النبي صلى الله
 عليه وسلم ابتاع عبد عبد بن وأجاز ذلك على بن أبي طالب وابن المسيب وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم ولولم
 يكن فيه هذا الخبر ما جاز فيه الألفاظ القول على هذا المعنى أو قول ثان وهو أن يقال إذا كان الشئان من
 صنف واحد فلا يجوز إلا أن يكونا سواءا وعينا بعين ومثلا بمثل كما يكون الذهب بالذهب وإذا اختلفا
 فلا بأس بالتفاضل يدا بيد ولا خيرة فيه نسبة كما يكون الذهب بالورق والتمر بالحنطة ثم لم يجز أن يباع بعير
 بعير يدا بيد من قبل أنهما من صنف واحد وإن اختلفت رحلتها ونحوها وإذا لم يجز يدا بيد كانت
 النسبة أولى أن لا تجوز فإن قال قائل فديختلفان في الرحلة وكذلك التمر فديختلف في الحلاوة والجودة حتى
 يكون المدين البردي خير من المدين من غير ولا يجوز إلا مثلا بمثل يدا بيد لأنهم ما تفران يجمعان معا على
 صاحبهما في الصدقة لأنهما جنس وكذلك البعيران جنس يجمعان على صاحبهما في الصدقة وكذلك الذهب
 منه ما يكون المتعالي عن ثلاثين درهما لجودته ومنه ما يكون المتعالي بشئ أقل منه بكثير لتفاضلهما ولا يجوز
 وإن تفاضلا أن يباعا مثلا بمثل يدا بيد ويجمعان على صاحبهما في الصدقة فاما أن تجرى الأشياء كلها
 قياسا عليه وأما أن يفرق بينهما وينسب كما قلنا وبالدلائل التي وصفنا وبأن المسلمين أجمعوا على أن الذهب
 والورق يسلمان فيما سواهما بخلاف ما سواهما فاما أن يتحكم المحكم فيقول مرة في شئ من الجنس
 لا يجوز الفضل في بعضه على بعض قياسا على هذا ثم يقول مرة أخرى ليس هو من هذا فإن كان هذا جازا
 لأحد جاز لكل امرئ أن يقول ما خطر على قلبه وإن لم يكن من أهل العلم لأن الخاطر لا يعدو أن يوافق أثره
 أو يخالفه أو قياسا أو يخالفه فإذا جاز لأحد الأخذ بالآثر وتركه الأخذ بقياس وتركه لم يكن ههنا معنى إلا
 أن يقول امرؤ بما شاء وهذا محرم على الناس (قال الشافعي) الإجارة كما وصفت بيع من البيوع فلا بأس
 أن تستأجر العبد سنة بخمسة دنانير فتقبل الدنانير أو تكون إلى سنة أو سنتين أو عشرين فلا بأس أن كانت
 عليه خمسة دنانير حاله أن تؤجر بها عبد الله من رب الدنانير إذا قبض العبد وليس من هذا شئ ينادين
 الحكم من المستأجر أن يدفع إلى المستأجر له نقدا غير أن صاحبه يستوفى الإجارة في مدة تأتي ولولا أن الحكم
 فيه هكذا جازت الإجارة بدين أدا من قبل أن هذا دين بدين ولا عرف لها وجهها تجوز فيه وذلك أني ان قلت
 لا تجب الإجارة إلا باستيفاء المستأجر من المنفعة ما يكون له حصصه من الثمن كانت الإجارة متعقدة والمنفعة
 دين فكان هذا دين بدين ولو قلت يجوز أن تستأجر من عبدك بعشرة دنانير شهرا فإذا مضى الشهر دفعت

دون صنف وإن كان
 أحوج وأفقر من
 صنف لأن كلاً ذوق
 بما يسمى له وإذا كان
 هذا عندنا وعند قائل
 هذا القول فيما أعطى
 لا تميزون أن لا يجوز أن
 يعطى الأعلى ما أعطوا
 فعمد الله أولى أن
 لا يجوز أن يعطى إلا
 على ما أعطى (قال)
 وإذا قسم الله التي وست
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن أربعة أخماسه
 لمن أوجف على الغنمة
 للفارس ثلاثة أسهم
 وللراجل سهم ولم يعلم
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فضل ذا غناء على
 من دونه ولم يفضل
 المسلمون الفارس أعظم
 الناس غناء على جبان
 في القسم ويف جاز
 لمخالفنا في قسم الصدقات
 وقد قسمها الله تعالى
 أبين القسم فيعطى
 بعضا دون بعض وينقلها
 عن أهلها المحتاجين
 إليهم إلى غيرهم لأن كانوا
 أحوج منهم أو
 يشركهم معهم أو
 ينقلها عن صنف منهم
 إلى صنف غيره (أرأيت)
 لو قال قائل أقوم أهل
 غزو كشير أوجفوا

البك العشرة كانت العشرة دينا وكانت المنفعة دينافكان هذا دينا بدين ولو قلت أدفع اليك عشرة وأقبض العبد بخمسة دني شبرا كان هذا أسلفا في شيء غير موصوف وسلفا غير مضمون على صاحبه وكان هذا في هذه المعاني كلها ابطال الاجارات وقد أجازها الله تعالى وأجازتها السنة وأجازها السلمون وقد كتبنا تثبيت اجازتها في كتاب الاجارات ولولا أن ما قلت كما قلت ان دفع المستأجر من دار وعبد الى المستأجر دفع العين التي فيها المنفعة فيجوز في الاجارة التقيد والتأخير لان هذا قد سبق وقد سبق من ما حاربت الاجارات بحال أبدا فان قال قائل فهي لا يقدر على المنفعة فيها الا في مدة تأتي فلا قد علمنا أن الاجارات منذ كانت هكذا فان حكمها حكم الطعام يبتاع كباقي فشرع في كله فلا تأخذ منه فانما أبدا لا بعد بادي وذلك أنه لا يمكن فيه غير هذا وكذلك السكنى والخدمة لا يمكن فيها أبدا غير هذا فاما من قال بمن أجاز الاجارات يجوز أن يستأجر العبد شهرا بدينار أو شهرين أو ثلاثة ثم قال ولا يجوز أن يكون لي عليك دينار فاستأجره منك به لان هذا دين بدين فالذي أجاز هو الدين بالدين اذ كانت الاجارة دين بالاشل والذي أبطل هو الذي ينبغي أن يحجز من قبل أنه يجوز لي أن يكون لي عليك دينار فأخسبه منك دراهم ويكون كسوته عليك كقبضك اياه من بدى ولا يجوز أن يعطيك دراهم بد دينار مؤجل ويرغم هنافي الصرف أنه نقد ويرغم في الاحاطة أنه دين فلا بد أن يكون الحكم أنه نقد فيها جميعا أو دين فيها جميعا فان جاز هذا جاز لغيره أن يجعله نقدا حجب نفسه دينا وفيها حيث جعله نقدا (قال الشافعي) البيوع الصحيحة صنفان بيع عين براهها المشتري والبائع وبيع صفة مضمونة على البائع وبيع ثالث وهو الرجل يبيع السلعة بعينها غائبة عن البائع والمشتري غير مضمونة على البائع ان سلت السلعة حتى براهها المشتري كان فيها بالخيار باعها اياها على صفة وكانت على تلك الصفة التي باعها اياها وبخلافه لتلك الصفة لان بيع الصفات التي تلزم المشتري ما كان مضمونا على صاحبه ولا يتم البيع في هذا حتى يرى المشتري السلعة فبرضاها وبغيرها فان بعد البيع من مقامهما الذي رآها فيه فيثبت به البيع ويجب عليه الثمن كما يجب عليه الثمن في سلعة حاضرة اشتراها حتى يتفرقا بعد البيع عن راض فليزهما ولا يجوز أن تباع هذه السلعة بعينها الى أجل من الا حال قرر بسبب ولا بعيد من قبل أنه انما يلزم بالاجل ويجوز فيما حل صاحبه وأخذه بمشترية وزم به بكل وجه فاما ببيع لم يلزم فلا يجوز أن يكون الى أجل وكيف يكون على المشتري دين الى أجل ولم يتم له بيع ولم يره ولم يرضه فان تلوع فنقد فيه على أنه ان رضى كان نقد الثمن وان سخط رجع بالثمن لم يكن بهذا بأس وليس هذا من بيع وسلف ولأن أسلفك في الطعام الى أجل فآخذ منك بعد مجيء الاجل بعض طعام وبعض رأس مال فان ذهب ذهاب الى أن هذين أو أحدهما أو ما كان في مثل معناهما أو معنى واحد منهما من بيع وسلف فليس هذا من ذلك بسبيل ألا ترى أن معقولا لا لاشك فيه في الحديث اذا كان اثنتان عن بيع وسلف فاثنتان هي أن يجعلا ونهيه أن يجعلا معقول وذلك أن الاثنتان لا تحل الا معلومة فاذا اشتريت شيئا بعشرة على أن أسلفك عشرة أو تسلفني عشرة فهذا بيع وسلف لان الصفة جعلتهما معلوم السلف غير معلوم للسلف فله حصته من الثمن غير معلومة ألا ترى بأن لا بأس بأن أسلفك على حدة وأسلفك على حدة اثنتان التي أن يكونا بالشرط مجموعين في صفقة فاما اذا أعطيتك عشرة دنانير على مائة فرق الى أجل فقلت فأتاني عليك المائة فان أخذتها كلها فهي مالي وان أخذت بعضها فهي بعض مالي وأقول فيما بقي منها باءد اشترى لم يكن على ولم يكن في أصل عقد البيع فيجزم به البيع واذا جاز أن أقبل منها كلها فيكون هذا احداثا قاله لم تكن على جاز هذا في بعضها (قال الربيع) قال الشافعي البيع بيمان لاثنتان لهما أحدهما ببيع عين براهها البائع والمشتري عند تباعها وبيع مضمون بصفة معلومة وكل معلوم وأجل معلوم والموضع الذي يقبض فيه (قال الربيع) وقد كان الشافعي يحجز بيع السلعة بعينها غائبة بصفة ثم قال لا يجوز من قبل أنها قد تلف فلا يكون يتم البيع فيها فلما كانت مرة

قد لم يقيم البيع ومرة تعطب فلا يتم البيع كان هذا مفسونا

(كراء الدواب)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال وإذا تكاثر رجل دابة من مكة إلى مفر كرها إلى المدينة فعليه الكراء الذي تراضوا عليه إلى مفر فان سلمت الدابة فعليه كراء مثلها إلى المدينة وان عطبت الدابة فعليه الكراء إلى مفر وقيمة الدابة وان نقصت بعيب دخلها من ركوبه فأنقصها من الدبر والعور وما أشبه ذلك وردّها وأخذ قيمة ما نقصها كما يأخذ قيمتها لو هلكت وإذا رجعت إلى صاحبها أخذ ما نقصها وكراء مثلها إلى حيث تعدى وإذا هلكت الدابة فلم يتعد المكي إلى البلد الذي تكاثرها إليه ولم يتعد بأن يحمل عليها ما ليس له ولا أن يركبها ركباً بالزكوة الدواب فلا ضمان عليه وإن كان الكراء ذاهباً وإياباً فاعلم عليه في الذهاب نصف الكراء إلا أن يكون الذهاب والجيشة يختلفان فيقسم الكراء على قدر اختلافهما بقول أهل العلم باختلافهما ولو تعدى عليها بعد ما بلغت المكان الذي تكاثرها إليه ميلاً أو أقل ثم ردها فعطبت في الموضع الذي اكترها إليه ضمن لا يخرج من الضمان الذي تعدى الأبدانها سائلة إلى ربهما

(الاجارات)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال قائل ليس كراء البيوت ولا الأرضين ولا الظاهر بل لازم ولا جائز وذلك أنه عليه التملك والبيع ولما رأينا البيوع تقع على أعيان حاضرة ترى وأعيان غائبة موصوفة مضمونة والكراء ليس بعين حاضر ولا غائب يرى أبداً ورأينا من أجازها قال إذا انهدم المنزل أو هلك العبد انتقض الكراء والاجارة فيهما وانما التملك ما انقطع ملك صاحبه عنه إلى من ملكه إياه وهو إذا ملك مستأجره منفعته فالاجارة ليست هكذا ملك العبد لملكه ومنفعته ليستأجره إلى المدة التي تشترط وخدمة العبد مجهولة أيضاً مختلفة بقدر نشاطه وبذله وكسبه وضعفه وكذلك الركوب مختلف فيها أمور تفسدها وهي عندنا بيع والبيع كما وصفنا ومن أجازها فقد يحكم فيها بحكم البيع لأنها تملك ويخالف بينها وبين البيع في أنها تملك وليست بمحاطبها فان قال أشبهها بالبيع فليحكم لها بحكمه وان قال هي بيع فقد أجاز فيها ما لا يجيزه في البيع (قال الشافعي) وهذا القول جهل بمن قاله والاجارات أصول في أنفسها بيوع على وجهها وهذا كله جائز قال الله تبارك وتعالى فان أرضعن لكم فآتهن أجورهن فأجاز الاجارة على الرضاع والرضاع يختلف لكثرة رضاع المولود وقتله وكثرة اللبن وقتله ولكن لما لم يوجد فيه إلا هذا حازت الاجارة عليه وإذا جازت عليه حازت على مثله وما هو في مثل معناه وأسرى أن يكون أمين منه وقد ذكر الله عز وجل الاجارة في كتابه وعمل بها بعض أنبيائه قال الله عز وجل قالت احدهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين قال إني أريد أن أتكلم أحدي ابني هاتين على أن تأجرني ثمان حجج الآية (قال الشافعي) قد ذكر الله عز وجل أن نبياً من أنبيائه آجر نفسه حججاً مسماة ملكه بها بضع امرأة فسد على تجوز الاجارة وعلى أنه لا بأس بها على الحجج ان كان على الحجج استأجره وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجوز الاجارة بكل حال وقد قيل استأجره على أن يرعى له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قضت بها السنة وعمل بها غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف أهل العلم ببلدنا علمناه في اجازتها وعوام فقهاء الأمصار (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض فقال أبا ذهاب والورق قال أما بالذهب والورق فلا بأس به (قال الشافعي) فراجع سمع النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

بصدقات والبرقان بن بدر فلهما وإن جازها فقد تكون فضلاً عن أهلها ويحتمل أن يكون بالمدينة أقرب الناس بهم نسبا ودارهم يحتاج إلى السعة من مضر وطى من اليمن ويحتمل أن يكون من حولهم ارتدوا فلم يكن لهم فيها حق ويحتمل أن يؤتى بها أبو بكر رضي الله عنه ثم ردها إلى غير أهل المدينة وليس في ذلك خبر عن أبي بكر نصير إليه فان قيل فإنه بلغنا أن عمر رضي الله عنه كان يؤتي بنعم من الصدقة في المدينة صدقات النخل والزروع والناض والماشية وللمدينة ساكن من المهاجرين والانصار وحلفاء لهم وأشجع وجهينة ومزينة بها وباطرافها وغيرهم من قبائل العرب فعيال ساكن المدينة بالمدينة وعيال عشائرهم وجيرانهم وقد يكون عيال ساكن أطرافها بها وعيال جيرانهم وعشائرهم فيؤثرون بها وتكون جمعاً لا مل السهمان كما تكون المياه

والقري مجعلاهل

السهمان من العرب
ولعلمهم استغنوا فقلها
الى اقرب الناس بهم
وكافوا بالمدينة (فان
قبل) فان عمر رضى الله
عنه كان يحمل على ابل
كثيرة الى الشام والعراق
فانما هي والله أعلم من
نعم الجزية لانه انما
يحمل على ما يحتمل من
الابل وأكثر فراض
الابل لا تحمل أحدا
وقد كان يبعث الى عمر
بنعم الجزية فيبعث
فيبتاعها ابلا حلة
فيحمل عليها (وقال)
بعض الناس مثل قولنا
في أن ما أخذ من مسلم
فسيبيله سبيل الصدقات
وقالوا والر كاز سبيل
الصدقات ورووا ما روينا
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي
الر كاز الخمس وقال
المعادن من الر كاز وكل ما
أصيب من دفين الجاهلية
من شئ فهو ر كاز ثم عاد
لما سدد فيه فأبطله
فزع أنه اذا وجد ر كازا
فواسع له فيما بينه وبين
الله تعالى أن يكتمه وللواي
أن رده عليه بعد
ما يأخذه منه أو يدعه له
فقد أبطل بهذا القول

(١) قوله التي فيه كال
الشرط كذا بالأصل
ولعل الصواب التي
فيه كالمشرط الى المدة
التي الخ وتأمل كتبه

وهو أعلم معنى ما سمع وانما حكى رافع النهى عن كرائها بالثلث والرابع وذلك كانت تكري وقد يكون
سالم سمع عن رافع بالخبر حلة فرأى أنه حدث به عن الكراء بالذهب والورق فلم يالكراء بالذهب والورق باسا
لانه لا يعلم أن الارض تكري بالذهب والورق وقد بينه غير مالك عن رافع أنه على كراء الارض ببعض ما يخرج
منها (أخبرنا) مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سأله عن استكراء الارض بالذهب والورق
فقال لا بأس به (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه شبيب أنه أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن
سالم عن أبيه مثله أخبرنا مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف تكاري أرضا فلم تزل يسده حتى هلك قال
ابنه فما كنت أراها إلا أنماها من طول ما مكنت يسده حتى ذكرها عند موته فأمر بابقضه شئ بقي عليه
من كرائها من ذهب أو ورق (قال الشافعي) والاجارات صنف من البيوع لان البيوع كلها انما هي تملك
من كل واحد منها صاحبها على المستأجر المنفعة التي في العبد والبيت والدابة الى المدة التي اشترط
حتى يكون أحق بالمنفعة التي ملك من مالها ويملكها مالك الدابة والبيت العوض الذي أخذ منها وهذا
البيع نفسه فان قال قائل قد تختلف البيوع في أنها تغير أعيانها وأنها غير عين الى مدة (قال الشافعي)
فهي منفعة معقولة من عين معروفة فهي كالعين (قال الشافعي) والبيوع قد تجتمع في معنى أنها ملك وتختلف
في أحكامها ولا يمنعها اختلافها في عامة أحكامها وأنه يضيّق في بعضها الأمر ويتسع في غير من أن تكون
كلها بيوعا يحلها ما يحل البيع ويحرمها ما يحرم البيع في الجملة ثم تختلف بعد في معان أخر فلا يبطل
صنف منها خالف صنف في بعض أمور بخلافه صاحبه وان كانا قد يتفقان في معنى غير المعنى الذي اختلفا فيه
فالبيوع لا تحل الارض من البائع والمشتري وعن معلوم وعندنا لا تجب الابان بتفرق البائع والمشتري من
مقامهما أو أن يخرج أحدهما صاحبه بعد البيع فيجوز إجازة البيع ثم تختلف البيوع فيكون منها المتصارفان
لا يحل لهما أن يتباعا ذهابا بذهب وان تفاضلت الذهب الامثلا بمثل يدا بيد وزنا وزن ثم يكونان ان
تصارفان ذهابا بورق فلا بأس بالفضل في أحدهما على الآخر يدا بيد فان تفرق المتصارفان الأولان أو هذان
قبل أن يتقابضا انتقض البيع بينهما ويكون المتبايعان السلعة سوى الصرف يتبايعان الثوب بالنقد
وبقبض الثوب المشتري ولا يدفع الثمن الا بعد حين فلا يفسد البيع ويكون السلف في الشئ المضمون الى
أجل يعمل الثمن ويكون المشتري غير حال على صاحبه الا أنه يكون مضونا ويضيّق فيما كان يكون غير هذا
من البيوع التي حازت في هذا مع اختلاف البيوع في غير هذا وكل ما يقع عليه جملة اسم البيع ولا يحل
الابتراض منهما ما في حكمهما في هذا واحد في سواء مختلف (قال الشافعي) وقبض الاجارات الذي يجب
به على المستأجر دفع الثمن كما يجب دفع الثمن اذا دفعت السلعة المشتراة بعينها أن يدفع الشئ الذي فيه المنفعة
ان كان عبد المستأجر دفع العبد وان كان بعير دفع البعير وان كان مسكنا دفع المسكن حتى يستوفي المنفعة
التي فيه كمال (١) الشرط الى المدة التي اشترط وذلك أنه لا يوجد له دفع الا هكذا فان قال قائل هذا دفع
ما لا يعرف فهذا من علم أهل الجاهلة الذين أبطلوا الاجارات (قال الشافعي) والمنفعة من عين معروفة قائمة
الى مدة كدفع العين وان كانت المنفعة غير عين ترى فهي معقولة من عين وليس دفع المنفعة بدفع الشئ الذي به
المنفعة وان كانت المنفعة غير عين ترى حين دفعت فأولى أن يفسد البيع من ملك المنفعة وان كانت غير عين
واذا صح أن يملكها من السلعة والمسكن وهي غير عين ولا مضمونة فلم تفسد كما زعم من أفسدها لانها وان
كانت غير عين فهي كالعين بانها من عين فكأنه شئ انتفعوا به من عين معروفة وأجازها المسلمون له فدفعه اذا
دفع كالا يستطاع غيره أولى أن يقوم مقام الدفع من الاعيان والدفع أخف من ملك العقدة لان العقدة تفسد
فيبطل الدفع والدفع يفسد ولا تفسد العقدة فاذا جاز أن يكون ملك المنفعة معروفة وان كان غير عينه من
عين فيصح ويلزم كما يصح ملك الاعيان جاز أن يكون الدفع للعين التي فيها المنفعة يقوم مقام دفع الاعيان اذا
دفعت العين التي فيها المنفعة فهو كدفع العين اذا كان هذا الدفع الذي لا يستطاع فيها غيره أبدا (قال الشافعي)

السنة في أخذه وحق
الله في قسمه لمن جعله
الله له ولو جاز ذلك جازي
جميع ما أوجب الله لمن
جعله له (قال) فانا
روينا عن الشعبي أن
رجلا وجسد أربعة
أو خمسة آلاف درهم
فقال على رضى الله عنه
لا قضين فيها قضاء ديننا
أما أربعة أجناس فلان
ونحن المسلمين ثم قال
والنفس مردود عليك
(قال الشافعي) رحمه
الله فهذا الحديث
ينقض بعضه بعضا إذا
زعم أن عليا قال
والنفس للمسلمين فكيف
يجوز أن يرى المسلمين في
مال رجل شيئا ثم يرد
عليه أو يدعه وهذا
عن علي مستكر وقد
روا عن علي رضى الله
عنه باسناد موصول أنه
قال أربعة أجناس لك
واقسم النفس في فقراء
أهل هذا الحديث
أشبهه بحديث على
رضي الله عنه لعل عليا
علمه أمينا وعلم في أهله
فقراء من أهل السهمان
فأمره أن يقسمه فيهم
(قال الشافعي) رحمه
الله وهم يخالفون
مارووا عن الشعبي من

فقال قولنا في اجازة الاجارات بعض الناس ردها واحتج فيها بالانار وزعم أن ما احتج به فيها حجة
على من خالفنا في ردها لا يخرج منها ثم عاد لما ثبت منها فقال فيها أقاويل ككأنه عمد نقص بعض
ما ثبت منها وتوهم من ما ندد فقال الاجارات جائزة وقال اذا استأجر الرجل من الرجل عبدا أو منزلا لم
يكن للمستأجر أن يأخذ المؤاجر بالاجارة وانما يجبله من الاجارة بقدر ما خدم العبد أو سكن المسكن كأنه
تكرارى يتبادلان درهم في كل شهر فمال يسكن لم يجب عليه شيء ثم اذا سكن وما فقد وجب عليه درهم
ثم هكذا على هذا الحساب (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول الخبر واجاع الفقهاء بالاجارة
الاجارة ثابت عندنا وعندنا والاجارة مالا من المستأجر للمنفعة ومن المؤجر للعوض الذي بالمنفعة والبيع
انما هي تحويل المالك من شيء للملك غيره وذلك الاجارة فقال منهم قائل ليست الاجارة يبيع قلنا وكيف
زعمت أنها ليست يبيع وهي تملك شيء بملك غيره قال ألا ترى أن لها اسما غير البيع قلنا قد يكون
للبيع اسم آخر يختلف تعرف دون البيع والبيع تجمعها مثل الصرف والسلم يعرفان بلا اسم يبيع وهما
من البيع عندنا وعندنا قال فكيف يقع البيع مغبيا لعله لا يتم قلنا أوليس قد نفع نحن وأنت
البيع على المغيب الى المدة البعيدة في السلم ونوقعها أيضا على الرطب بكميل والرطب قد يفسد ثم تخبر أنت
المشتري اذا لم يقبض حتى ينفذ في رده الى رأس ماله وأن يترك الى رطب قابل فاما آخر ماله عن غلة سنة الى
سنة أخرى وأما رجوع الرأس ماله بعد حبه وقد كان يملك به رطبا بكميل معلوم فلم يقبض ماملك كما ملك
ولم يكن في يده رأس ماله قال هذا كله مضمون قلنا أولست قد جعلته مضمونا ثم صرت الى أن تحكم
له في المضمون بأحد حكمين تخبره أنت في أن يرد رأس المال وتبطل ما وجبه وضمن الرطب بعد ما انتفع
به المسلم اليه ولم ينتفع المسلم وأما أن يؤخر ماله عن غلة سنة بلا طيب من نفسه الى سنة أخرى فقال هذا كله كما
قلت ولكن لا أجده فيه قلت فاذا كان قولك لا أجده فيه حجة فكيف لم تجعل لنا الذي هو أوضح
وأبين ونحن لا نجد فيه غيره حجة قال وما ذلك قلنا زعمنا أن البيع يجوز ويحصل ثمنه مقبوضا وأن القبض
مختلف فنه ما يقبض باليد ومنه ما يدفع اليه المفتاح وذلك في الدور ومنه ما يحل المالك بينه وبين المشتري
وهو لا يعلق عليه ولا يقبضه بسده وذلك مثل الأرض المحدودة ومنه ما هو مشاع في الأرض لا يدرى
أشترها هو أم غير بها غير أنه شريك في كلها ومنه ما هو مشاع في العبد لا ينفصل أبدا وكل هذا يقال له دفع
يقبض به الثمن ويجب دفعه ويتم به البيع وهو قبض مختلف وذلك أنه لا يوجد فيه مع اختلافه غير هذا فلو
قال لك مشتري نصف العبد البيع يتم مقبوضا والقبض ما يكون منفصلا معر وأوليس يكون في نصف
العبد قبض فأننا نقض البيع قلت القبض يختلف فاذا لم يسكن دون نصف العبد حائل وسلمه اليك فهذا
القبض الذي لا يستطيع غيره في هذا ومن دفع الدفع الذي لا يستطيع غيره فقد وجبه له الثمن بالمنفعة التي
في العبد بالاجارة لا يستطيع دفعها إلا بأن يسلم العبد أو المسكن فاذا دفعت كما لا يستطيع غيره فلم لا يجب
ما تملك به المنفعة ما بين هذا الفرق وقبض الاجارة انما هو دفع الذي فيه الاجارة وسلامته فاذا دفع الدار وسلمت
فله سكنها الى المدة واذا دفع العبد وسلم فله خدمته الى مدته شرطه وخدمته حركة يخدمها العبد وليست
في الدار حركة يخدمها انما منفعتها فيها محلته اياها ولا يستطيع أبدا في دفع ماملك المستأجر غير تسليم ما فيه
المنفعة اليه وسلامته ما فيه المنفعة حتى تتم المنفعة الى مدتها فان قال قائل فهذا ليس كدفع الاعيان
الاعيان يدفع برى وهذا يدفع لا يرى قيل وما يختلف دفع الاعيان فيه فتكون عين أشترها بعينها عندك
وتصلي فاذا رأيتها كنت بالخيار وقد كانت عند تبايعنا مضمونة كالمسلم مضمونا ويكون السلم بالصفة
بغير عينه ويجب ثمنه وانما هو صفة لا عين فاذا أراد المسلم نقض البيع أو السلم اليه لم يكن ذلك لواحد
منهما وان جاء به المسلم اليه فقال المسلم لا أرى قلت له ليس ذلك اذا جاء على الصفة التي شرطت لم يكن لك
خيار قال بلى قد فعل هذا كله ولكن الاجارات مغبية قلنا مغبية معقولة كالمسلم مغيب موصوف قال

هو وان كان موصوفاً بغير عينه بصير الى أن يكون عينا قلت يكون عينا وهو لم يرد فلا يكون فيها خيار كما يكون في الاعيان التي لم تر قال فهي على الصفة قلنا ولم يلحق ما اشترى ولم ير من غير السلم وقد وصف كما وصف السلم اذا جاء على الصفة يلزم كما يلزم السلم قال البيوع قد تختلف قلنا فترك تحيزها مع اختلافها النفس وتريد أن لا تحيزها مع اختلافها قال اني وان أجزتها فهي صائرة عينا قلنا الصفة في السلم قبل يكون الشراء مغيبة موصوف بها شيء لم يلحق بعد من ثياب وطعام قال ولكنها تقع على عين فتعرف قلنا فالاجارة في عين قائم تكون في ذلك العين قائمة تعرف فان زعمت أن الاجارة انحاضت منفعة والمنفعة مغيبة وقد تختلف فلم أجزتها ولم تقل فيها قول من ردها وعبت من ردها ونسبته الى الجهالة قال لانه ترك السنة واجماع الفقهاء وليس في السنة ولا اجماع الفقهاء الا التسليم ولا تضربه الامثال ولا تدخل عليه المقاييس قلنا فاذا اجمع الفقهاء على اجازتها وصيروها ملكاً منتفعة معقولة وان كانت لا تكون شيئاً كاللازول والابوزن ولا ينزع وأجازوها مغيبة وأوجبوها كأوجبوا وغيرهما من البيوع ثم صرت الى عيب قولنا فيها وانت تحيزها وقولنا قول مستقيم على السنة والاثر وصرت تخج بحجة من أبطلها فاذا قيل لك ان كانت في هذا حجة فأبطلها وان لم يكن فيه حجة فلا تخج به قلت لا أبطلها لان السنة واجماع الفقهاء فان قال قائل فدفع حجة من أعطاني ابطلها وأجزها كما أجازها الفقهاء فقد أجازوها واذا أجازوها فلا يجوز عندنا أن يكونوا أجازوها الاعلى أنها عليك منتفعة معقولة وما كان عليك فقد وجب عنه والأصرت الى تخج من أبطلها فان قال لك قائل فكيف صيرت هذا قبضاً والقبض ما يصير في يد صاحبه الذي قبضه ويقطع عنه ملك الذي دفعه قيل له ان الدفع من المالك لمن ملكه يختلف ألا ترى أن رجلاً لو ابتاع بيوعاً ودفع اليه اثمانهم حاكمه الى القاضي قضى عليه بدفعها فان كان عبداً أو نوياً وشيئاً واحداً سلمه اليه وان كان شيئاً تجرأ بعينه فكان طعاماً في بيت استوجبه كله بكيل على كل مدبرهم قال كله فكان يقبضه شيئاً بعد شيء لا جلفاً كقبضه الواحد فبقضى عليه يدفع كل نصف من هذا كما استطاع قبضه فكذلك قضى عليه يدفع الاجزاء كما استطاع ولا استطاع فيها أكثر من تسليم الذي فيه المنفعة الى الذي ملك فيه المنفعة والمنفعة قيم معروفة كما التمر في الدار المشاعة معروف بحساب وفي غيره فان قال قائل فان الذي فيه المنفعة يسلم ثم يندم المنزل أو يموت العبد فسكون أوجب عليه دفع ماله وهومائة ثم لا يستوفي بالمائة الاحق بعضها ويكون المؤجر قد انتفع بالثمن قلنا بذلك رضي المستاجر قال مارضي الابان يستوفي قلنا ان قدر على الاستيفاء فذلك له وان لم يقدر أخذ ماله قال وأي شيء يشبه هذا من البيوع قلنا ما وصفنا من السلم أدفع لهذا مالاً درهم في رطب فضي الرطب ولم يوف منه شيئاً فيعود الى أن يقول لي خذ رأس مالك وقد انتفع به المسلم اليك المال أو آخر مالك بعد محله سنة بلارضاملك الى سنة أخرى فاذا قلت قد انتفع بمالي فان أخذه فقد أخذ منصف مالي بلا عوض أخذه وان أخره سنة فقد انتفع بمالي سنة بلا طيب نفسي ولا عوض أعطيته منه فاقبل الا هذا فان قلت لك وصدقي المسلم اليه بأنه تعيب مني حتى مضى الرطب قلت لا أجدي شيئاً أعدي عليه لانك رضيت أمانته قلت مارضيت الا بالاستيفاء وقد كان يقدر على أن يوفني قلت وقد فات الرطب الذي يوفيك منه قيل فالمستاجر لا عين انما استأجره وهو يعلم ان العين اذا ذهبت ذهب المنفعة فكيف عجب فيه وهو يعلم ولم تنصب في المسلم اليه الذي ضمن لصاحبه الرطب كيلا معلوماً بسنة من غير شيء يعينه المسلم فكان أولى أن تعيبه فيه من المستاجر وهو يقول في الرجل يبتاع الشيء من الرجل يبتاع المتاع يعينه به غائب عن المتاعين ويدفع المشتري الى المشتري منه الثمن وافيا هل أن يسلم البائع للمشتري ما اشترى به وأن يده له ويدفع اليه ثمنه ثم هلك الشيء المتباع فعقول يرجع المشتري بالثمن ولقد انتفع به رب السلعة ولم يأمره رب المال عوضاً فيقول للمشتري أنت رضيتم بذلك ولقد كانت السلعة لو هكت فلما لم تتم انقض البيع ورضيت بتسامها ويقول أيضاً الرجل يتكسر المرأة بعد خطبتها ويذهب فلم يدخل بها وتخطبها اياديه وقد

زرع وورق فالحجة عليه
الاكهي عليه والله
سبحانه وتعالى أعلم

(مختصر في النكاح)
الجماع من كآب
النكاح وما جاء في أمر
النبي صلى الله عليه وسلم
وأزواجه

(قال الشافعي) رحمه
الله ان الله تبارك
وتعالى لما خص به
رسوله صلى الله عليه
وسلم من وجبه وأبان
بينه وبين خلقه بما
فرض عليهم من طاعته
افترض عليه أشياء
خففها عن خلقه ليزيده
بها ان شاء الله فربة
وأباح له أشياء حظرها
على خلقه زيادة في
كرامته وتبيين الفضيلة
فمن ذلك أن كل من ملك
روجة فليس عليه
مخيرها وأمر عليه
الصلاة والسلام أن
يخير نساءه فاختارته
فقال تعالى لا يحل لك
النساء من بعد قالت
عائشة رضي الله عنها
مأمت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى أحل
له النساء قال كأنها
تعني اللاتي حظرن
عليه قال تعالى
وأمرأة مؤمنة ان

هو الذي يلزمها فاذا فعلت جبرته على دفع العبد اليها ويكون ملكها له صحيحا فان باعته أو وهبته أو أعتقت
أو دبرت أو كاتبته جازلانه لها ملك تام فان طلقها قبل يكون من هذا شيء رجوع بنصف العبد فكان شريكها
فيه فقد زعمت أن ملكها فيه تام كما يتم ملك من دفع العوض بالعبد ثم انتقض ملكها في نصفه فان قيل لك
كيف يتم ملكها ثم ينتقض قلت ليس في هذا قياس هو لم يدخل بها فلها نصف المهر اذا طلقها فان قيل
لك كيف ينتقض نصفه رأيت ذلك جهلا ممن يقولون قلت هذا مما لا يختلف فيه الفقهاء وترغم أيضا انه اذا
اشترى عبدا قد اس له فيه عيب كان ملكا صحيحا ان باع أو وهب أو أعتق فان لم يفعل فشاء حبسه بالعيب
حبسه وان لم يشأ حبسه وشاء نقض البيع وقد كان تاما نقضه وقد يبيع الرجل الشقص من الرجل فيكون
المشتري تام الملك لا سبيل للبائع عليه ولا على أخذه منه ويكون له أن يبيع ويهب ويصنع ما يصنع ذوالمال
في ماله فان كان له شفع فأراد أن يخرجه من يده بالثمن الذي اشتراه به وان كان كارها أخذته وقد يجعل نحن
وأنت ملكا تاما ويؤخذ به الثمن ثم ينتقض بأسباب بعد تمامه فكيف عبت هذا في الاجارة وان ما نقوله في
الاجارة اذا فات الشيء الذي فيه المنفعة فلم يكن الى الاستفهاء سبيل ويرد المستأجر ما بقي من حقه كما يرد
لو اشترى سفينة طعام كل قفيز بكذا فاستوفى عشرة أفرصة ثم استهلكها ثم هلك ما بقي من الطعام رددناه عما بقي
من المال وألزمناه عشرة بمحضهم من الثمن وأنت تنقض الملك والاعيان التي فيها الملك قائمة ثم لو عابك أحد
بهذا قلت هذا من أمر الناس فان كان في نقض الاجارة اذا كانت العين التي فيها المنفعة قد فاتت عيب فنقض
الملك والعين المملوكة فاقعة أعيب فان لم يكن فيه عيب فعليه فيه جهل (قال الشافعي) ثم قالوا فيها أيضا ان
دفع المستأجر الاجارة كلها الى المزرع قبل أن يسكن البيت أو يركب الدابة ثم أراد أن يرجع فمادفع لم يكن
ذلك فان كان دفع ما يجب عليه فهو ما قلنا وان كان دفع ما لا يجب عليه فلم يرجع به فهو لم يقطع
عنه ملكه الا بأمر يزعم أنه لا يجب عليه أن يدفعه ولا يحق عليه منه شيء الا أن يسكن أو يركب وهم يقولون
اذا انقضت الاجارة رده لانه انما دفعه باسم الاجارة لا واهبها فان كان دفعه بالاجارة والاجارة لا يلزم بها
دفع فينبغي أن يردده عليه متى شاء ثم قال فيه قول آخر أعجب من هذا قال ان تكرى دابة بعائة درهم فلم
يجب من المائة شيء فأراد أن يدفعها دائره بصرفها كان حلالا لا فيقيل له أن تعني به تحول الكراء الى الدائره
وتنقضه من الدراهم قال لا ولكنه يصارف بها بسعر يومه قلنا أو يحل الصرف في شيء لم يجب قال هو واجب
فلما قالوا يجب على صاحبه اذا لم يسم له أجل دفع مكانه كالأشترى رجل سلعة بعائة أو ضمن عن رجل مائة ولم
يسم أجل كان عليه أن يدفع المائة مكانه وهذا قولنا وقولك في الواجب كله اذا لم يسم له أجل فكيف قلت في
المستأجر الاجارة واجبة عليه وليس عليه أن يدفعها وله أن يصارف بها والاجارة الى غير أجل (قال الشافعي)
فان قال هي الى أجل معلوم وذلك أنه اذا استأجر عبدا سنة فكل يوم من السنة أجل معلوم ولكل يوم من
السنة أجرة معلومة والمائة درهم التي استأجرها العبد السنة لازمة على هذا الحساب قيل له فانه يقول فيه
ان مرض أحد عشر شهرا من السنة أو شهر من أولها أو وسطها فلم يقدر على الخدمة أليس ان قلت ينتظر
فاذا أصبح استخدمه فيما يستقبل فقد زعمت أن حصه الاحد عشر شهرا أو الشهر قد كانت في وقت لازم ثم
استأجر عنه أو كان واجبا ثم بطل فان جعلت له أن يستخدمه أحد عشر شهرا أو شهر من سنة أخرى فقد
جعلت أجل بعد أجل ونقلت عمل سنة في سنة أخرى وان قلت واجبة ان كانت فهذا الفساد الذي لا يشك
لان الاجارة تملك منفعة من عين معروف والمنفعة معروفة بتلك الدراهم مسماة فاذا كان التملك مغيا
لا يدري أي يكون أم لا يكون لانه قد يموت العبد ويأبى ويمرض فكيف يجوز أن تملك منفعة مغيبة بدراهم
معيبة مسماة هذا تملك الدين بالدين والملتزمون بنون عن بيع الدين بالدين والتملك بيع فان قلت عك
المنفعة ان كانت فهذا أفسد من قبل أن هذا مخاطرة يلزم أن تفسد الاجارة كما أفسد هامن عاب قوله قال

وهبت نفسها للنبي
الانية وقال تعالى يا نساء
النبي لستن كأحد من
النساء ان اتقين
فأباتهن بهن من نساء
العالمين وخصه بأن
جعل عليه الصلاة
والسلام أولى بالمؤمنين
من أنفسهم وأزواجه
أمهاتهم قال أمهاتهم
في معنى دون معنى
ذلك أنه لا يحل
نكاحهن بحال ولم
تحرر بنات لو كن لهن
لان النبي صلى الله عليه
وسلم قد تزوج بناته
وهن أخوات المؤمنين

﴿التغيب في النكاح
وغيره من الجامع ومن
كتاب النكاح جديد
وقديم ومن الاملاء على
مسائل مالك﴾

قال الشافعي رحمه الله
وأحب للرجل والمرأة
أن يستزوجا إذا تافت
أنفسهما إليه لان الله
تعالى أمر به ورضيه
وندى إليه وبلغنا أن
النبي صلى الله عليه
وسلم قال تناكحوا
تذكروا فإني أباهي بكم
الامح حق بالسقط وأنه
قال من أحب فطرتي
فليست بسنتي ومن سنتي
النكاح ويقال ان

فقد يلزمك في هذا شبه بما يلزم من فليس يلزم أن اذا زعمت أن الاجارة تحب بالقبض وأن المنفعة معلومة وأنه
لا قبض لها الا قبض الذي فيه المنفعة فإذا قبضت كان ذلك قبضا للمنفعة ان سلمت المنفعة وقد اجازوا منسبون
هذا كله كما جازوا البيوع على اختلافها وكما يحل بيع الطعام بضر بين أحد هما بصفة والاخر عين فلو
اشترت من طعام عين مائة ففقر كان صحيحا فان أخذت في اكتباله واستهلك ما كتلت منه وهلك بعض
المائة القفيز وجب على ما استهلكك بحصته من الثمن وبطل عني عن ما هلك فان قال فالخدمة ليست غنا
فهى معلومة من عين لا يوصل الى أخذها المستوفى الا بأخذ العين فأخذ العين بكالها التي هى أكثر من
المنفعة بوجب الثمن على شرط سلامة المنفعة لا تعدوا الاجارة أن تكون واجبة فعليه دفعها أو تكون غير
واجبة والصرف عندنا وعندك فيهما ربا (قال الشافعي) فإذا قيل له فان كانت أثمان الاجارات غير واجبة
فلا يحل له أن يأخذ بشئ لم يكن ولا يدري أ يكون أم لا يكون ثم يأخذ من جهة الصرف فيفسد من أنه غير
واجب لان الصرف فيما لم يجب ربا قال نعم ولكن الاجارة واجبة وثمنها واجب فلا يكون ربا فإذا قيل له وإذا
كان واجبا فليدفعه قال ليس بواجب وهم يروون عن عمر وأبن عمر أنه تكارى من رجل بالمدينة ثم صارفه
قبل أن يركب فان كان ثابتا عن عمر فهو موافق قولنا وخجة لنا عليهم قال وإذا تكارى الرجل الدار من
الرجل فالكرء لازم له لا ينسخ بموت المكترى ولا المكترى ولا يحال أبدامادمت الدار قائمة فإذا دفع الدار
الى المكترى كان الكراء لازما للمكترى كله الا أن يشترط عند عقدة الكراء أنه الى أجل معلوم فيكون اليه
كالبيوع وقال بعض الناس تفسخ الاجارات بموت أيهم مات ويفسخها بالعذر ثم ذكر أشياء يفسخها
بها فديكون مثلها ولا يفسخها به (قال الشافعي) فقيل لبعض من يقول هذا القول أقلت هذا بخير قال
روى عن شريح أنه قال اذا ألقى المفتاح برى فقيل له أ كذا تقول بقول شريح فشرى لا يرى الاجارة لازمة
ويرى أن لكل واحد منهما فسخها بلا موت ولا عذر قال هكذا قال شريح ولسنا نأخذ بقوله قيل فلم تخير
بما تخالف فيه وترغم أنه ليس بحجة قال فاعندنا فيه خبر ولكنه يقي أن تكارى رجل منزلا يسكنه
فيوت وولده لا يحتاجون اليه فيقال ان شتم فاسكنوه وهم أ يتام ويقع أن يموت المؤجر فيتحول ملك الدار
لغيره فتكون الدار لولده والميت لا يملك شيئا ويسكنها المستأجر بأمر الميت والميت لا أمر له حين مات فقيل
له أ يملكها الوارث الا يملك الميت قال لا قيل أ فيزيد الوارث أ بدا على أن يقوم الامقام الميت فيها قال لا قلنا
فالميت قبل موته كان يقدر على أن يفسخ هذه الاجارة عن داره ساعة واحدة قبل انقضاء مدتها عندك من
غير عذر قال لا قيل أ فيكون الوارث الذي انما ملك عن الميت الكل أو البعض أحسن حالا من المالك
قال فهل رأيت ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قلنا الذي وصفنا لك من أنه انما ملك ما كان
الميت يملك كاف لك منه ونحن نوجدك ملكا ينتقل ويملك على من انتقل اليه فيه شئ قال وأين قلنا
أ رأيت رجلا رهن رجلا دارا تسوى القابضات ثم مات الراهن أ ينسخ الرهن قال لا قلنا ولم وقد انتقل ملك
الدار فصار للوارث قال انما يملكها الوارث كما كان يملكها الميت والميت قد أوجب فيها حقما يمكن له فسخه
الا ببقاء الغريم حقه فالوارث أولى أن لا يفسخه قلنا فلا نسعمل نقبل مثل هذا من يحنج به عليك في الاجارة
وتحنج به في الرهن ولا بد من أن تكون تاركا للعق في رده في الاجارة أو في انفاذه في الرهن لان حالهما واحد قد
أوجب الميت في كليهما حقا عندنا وعندك فلا يفسخه بوجه حتى يستوفيه من أوجهه عندنا بحال وعندك
الامن عذر ثم تفسخه بعد الموت في الاجارة مما لا يكون عذرا في حياة المؤجر والعذر بأشئ ما وضعته أنت
لا اثر ولا معقولا وانت لا تفسخه بعذر ولا غير عذر في الرهن وما بينهما في هذا فرق كلاهما أوجب له فيه
ماله حقا جائزا عندنا وعندك فاما أن يشتمعا بكل حال واما أن يزل أحد أحدهما بشئ فيزول الآخر
أ رأيت لو قال لك قائل وضعت العذر تفسخه في الاجارة وأنا أبطله في الاجارة وأضعه في الرهن فافسخ به

الرجل ليرفع بدعاء
ولده من بعده (قال)
ومن لم تتق نفسه
الى ذلك فأحب الى أن
يتخلى لعبادة الله تعالى
(قال) وقد ذكر الله
تعالى القواعد من
النساء وذكر عبدا
أكرمه فقال سيدا
وحصورا والحضور
الذي لا يأتى النساء ولم
يسد بهن الى النكاح
فدل أن المندوب اليه
من يحتاج اليه (قال)
واذا أراد أن يستزوج
المسراة فليس له أن
ينظر اليها حاسرة وينظر
الى وجهها ونفها وهي
متغطية باذنها وبغير
اذنها قال الله تعالى
ولا يبدن زينتهن الا
ما ظهر منها إنا الوجه
والكفان

(باب ما على الاولياء
وانكاح الاب البكر
بغير اذنها ووجبه
النكاح والرجل يتزوج
أمنه ويجعل عتقها
صدقاها من جامع كتاب
النكاح وأحكام
الشرآن وكتاب النكاح
املاهي مسائل مائة
واختلاف الحنفية
والرسالة)

قال الشافعي رحمه الله

الرجل أن تكون الحجة عليه الآن يقال ما ثبت فيه حق مسلم وكان الحق حلالا لم يفسخه عذرو وقد تقدمه
الحق الواجب عند المسلمين (قال الشافعي) مع كثير من مثل هذا يقولونه من ذلك الرجل يوصى للرجل
برقبة ذاره ولا خرا أن ينزلها في كل سنة عشرة أيام ثم يموت الموصى له برقبة الدار فيملك وارثه الدار فان أراد
منع الموصى له بالنزول قيل ليس ذلك أنت الدار مالك ولهذا شرط في النزول ولا تملك عن أبيك الا ما كان
ملك ولا يكون لك فيها أكثر مما كان له (قال الشافعي) فاما قوله ان مات المستاجر فلا حاجة بالورثة الى
المسكن فلو قاله غيره أشبه أن يقول له است تعرف ما تقول (قال الشافعي) أرايت لو أن رجلا كان يريد
التجارة فاشترى دابة بألف وهو لا يملك الا ألفا فلما استوجبها مات وله ورثة أطفال والراحلة تسوى ألفا ومائة
فقال عنهم وصى أو كان فيهم مدرك محتاج كان أبو هؤلاء يعني بالراجل لتكسبه فيها هؤلاء لا يكتسبون
أو يعني بها الضرب من الجسارة وقد أصبح هؤلاء أيتاما وانافة الرجل في يده لم يخرج بعد من يده فافسخ البيع
ورد الدراهم لحاجة الأيتام ولا تنزعها من أيديهم ان لم يكن أبوهم دفعها أو كان هذا في حمام اشتراه أو ما أشبه
بمالة منفعة فيه أو مما فيه المنفعة البسيرة قال لا أفصح شيئا من هذا وأمضى عليهم ما فعل أبوهم في ماله
لأنه فعله وهو ملك فأملكهم عنه ما كان هو ملك في حياته ولا يكونون أحسن حالا من أبيهم في ما ملكوه عنه
(قال الشافعي) قيل وكذلك الكراء يشكراه وهو جلال جائز له فقد ملكوا ما ملك أبوهم من منفعة المسكن
فان شاؤوا سكنوا وان شاؤا أكرروا قال وزعم أن رجلا لو تكارى من الرجل ألف بعير على أن يسير من بغداد
ثمان عشرة الى مكة تخلف الجمال ابلة وعلقها بأثمانها أو أقل أو أكثر وخرج الحاج فلم يبق الا هو وترك
الجمال الكراء من غيره للشرط حتى فاته الحج كان له ذلك ولم يغرم شيئا فان قال لك الجمال قد غررتني
ومنعتني الكراء من غيرك وكلفتني مؤنة أنت على أمان ابلي وصدقه المكثري فلا يقضى له عليه بشئ ويجلس
بلا مؤنة عليه لأنه لم يأخذ منه شيئا وان كان قد غره وقال قائل هذا القول فان أراد الجمال أن يجلس وقال
بدلى أن أدع الحج وأنصرف الى غيره فليس ذلك له فاذا قيل له ولم لا يكون ذلك له قال من قبل أنه غره فعنه أن
يكثري من غيره وعقد له عقدة حلالا فليس له أن يفسخها (قال الشافعي) فلم لا يكون العمل على
التكاري أن يجلس وقد عقد له كمال عقدة حلالا وغره كما كان للتكاري أن يجلس وحالهما ويحتمل
واحدة لو كان يكون لاحدهما في العقدة مالمس لا خرا ينبغي أن يكون الكراء للتكاري ألزم بكل وجه من
قبل أن المؤنة على الجمال في العلف وحبس الابل وضمانها ومن قبل أن لا مؤنة على المكثري فمدا الى أحقهما
لوتفرق الحكم فيهما أن يلزمه فأبطل عنه وأحقهما أن يبطل عنه فالزمه قال ولا فرق بينهما من قبل أن العقدة
حلال لا تنفسخ الا باجتماعهما على فسخها (قال الشافعي) وسئل هبل وجد عقدة حلالا لا شرط فيها ولا
عيب يكون لاحد المتعاقدين فيها مالمس لا خرا فلا أعلمه ذكره فاقيل وما بال هذه العقدة من بين العقد لا خير
ولا قياس (قال الشافعي) واذا اختلف التكاري والمكثري في قوائمه وقولهم تحالفا وتراد قيل لهم في هذا
كيف تحكمون بحكم البيوع قال هو قليل وانما البيوع قليل قليل قليل لهم فحكموا له بحكم البيوع فيما أثبت
فيه حكم البيوع فيقولون ليس يبيع وهم لا يبتلون هذا من أحد فاذا قيل لبعضهم انتم لا تبصرون في هذه
الاقاويل الى خسر يكون بحجة زعمتم ولا قياس ولا معقول فكيف التمسوا قالوا قاله أصحابنا وقال لنا بعضهم
ما في الاجارة الا ما قلتم من أن تحكم لها بحكم البيوع ما كانت السلامة للنفقة فائمة أو تبطل ولا يجوز هال
ففيصل له فنصير الى أحد القولين فلا أعلمه سار اليه (قال) وان تكارى رجل من رجل دابة من مكة الى مصر
فتعقد في بها الى عسفان فان سلط الدابة كان عليه كراؤها الى مصر وكراؤها الى عسفان فان عطف الدابة لله
الكراء الى مصر وقيمة الدابة في كراها كانت عسفان حين تعقد في بها من الساعة التي تعقد في بها كان أو

تعالى فدل كتاب
الله عز وجل وسنة نبيه
عليه الصلاة والسلام
على أن حقا على
الاولياء أن يزوجوا
الحرائر البوائغ اذا
أردن النكاح ودعون
الى رضا قال الله تعالى
واذا طلقتم النساء فبلغن
أجلهن فلا تضربوهن
أن ينكحن أزواجهن
اذا راضوا بينهم بالمعروف
(قال) وهذه آية
آية في كتاب الله تعالى
دلالة على أن ليس
للرأة أن تزوج بغير ولي
(قال) وقال بعض
أهل العلم زلت في
معقل بن يسار رضى
الله عنه وذلك أنه زوج
أخته رجلا فطلقها
فانقضت عدها ثم
طلب نكاحها وطلبته
فقال زوجتك أختي
دون غيرك ثم طلقها لا
أنكحها أبدا فزات
هذه الآية وروى
عائشة رضى الله عنها
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال أعيأ امرأة
نكحت بغير إذن وليها
فنكاحها باطل فلانا
فإن مسها فلها المهر
عما استحل من فرجها
فإن استنجروا أو قال

بعدها ولا يكون عليه قيمته قبل التعدي اغني يكون عليه حين صار ضامنا في حال التعدي وقال بعضهم
لصاحب الدابة أن شاء الكراء بحساب وإن شاء يضمنه قيمة الدابة وإن سلبت وليس نقول بهذا قولنا هو الاول
لا يضمنها حتى تعطب (قال الشافعي) ومن أعطي مالا رجلا قراضا ونهاه عن سلعة يشتريها بعينها فاشتراها
فصاحب المال بالخيار أن أحب أن تكون السلعة قراضا على شرطها وإن شاء ضمن المقارض رأس ماله قال
الربيع وله قول آخر أنه إذا أمر به أن يشتري سلعة بعينها فتعدي فاشترى غيرها فإن كان عقد الشراء بالعين
بعينها فالشراء باطل وإن كان للشراء بغير العين فالشراء قد تم ولزم المشتري الثمن والربح له والنقصان عليه وهو
ضامن للمال لأنه لما اشترى بغير عين المال صار المال في ذمة المشتري وصار له الربح والخسارة عليه وهو ضامن
المال لصاحب المال (قال الشافعي) فإن أعطى رجل رجلا شيئا يشتري له شيئا بعينه فاشترى له ذلك الشيء
وغيره بما أعطاه أو أمره أن يشتري له شيء فاشترى شاتين أو عبدا فاشترى عبيدين ففيها قولان أحدهما أن
صاحب المال بالخيار في أخذ ما أمر به وما إذا دله بغير أمره أو أخذ ما أمر به بمحضته من الثمن والرجوع على
المشتري بما بقي من الثمن وتكون الزيادة التي اشترى للمشتري وكذلك إن اشترى بذلك الشيء وباعه وانما في ذلك
الربح للمال لأنه بماله ملك ذلك كله وباعه باع وفي ماله كان الفضل والقول الآخر أنه قدرضى أن يشتري له شيئا
بدينار فاشترى ما زاد معه شيئا فهو له فإن شاء أمسكه وإن شاء وهبه لأن من رضى شيئا بدينار فلم يتعد من زاده
معه غيره لأنه قد جاء بالذي رضى وزاده شيئا لا مؤنة عليه في ماله وهو معنى قول الشافعي وقال بعض الناس
في الدابة يسقط الكراء محبت تعدي لأنه ضامن وقال في المقارض إذا تعدي ضمن وكان له الفضل بالضمان
ولا أدري أقال يتصدق به أم لا (قال الشافعي) وقال في الذي اشترى ما أمر به بغيره وغيره معه لا حرم أمره
به بمحضته من الثمن ولا أمور ما بقي ولا يكون إلا حرم بماله لأنه اشترى بغير أمره (قال الشافعي) فجعل هذا
القول بابا من العلم بنته أصلا فاس عليه في الاجارات والبيوع والمقارضة شيئا كثيرا أحسبه لو جمع كان دفاتر
(قال الشافعي) فقبل لبعض من قال هذا القول قد زعمنا وزعمتم أن الأصل من العلم لا يكون أبدا الا من
كتاب الله تعالى أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعضهم
أو أمرا جفت عليه عوام الفقهاء في الامصار فهل قولكم هذا أو أحد من هذا قال لا قيل فإلى أي شيء ذهبتم
فيه قال قال شريح في بعضه قلنا قد ردنا نحن وأنتم هذا الكلام وأكثروا يزعمون أن شريح يحاجه على أحد
أن لم يقله الا شريح قال لا وقد تخالف شريح في كثير من أحكامه بآرائنا قلنا فإذا لم يكن شريح عندكم
حجة على الانفراد فيكون حجة على خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو على أحد من أصحابه قال لا وقال
مادلكم على أن الكراء والبيع والضمان قد يجمع فقلنا لم يكن فيه خبر كان معقولا فقلنا دلنا عليه الخبر
الثابت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله بن عمر والخبر عندكم الذي تثبتونه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان ما قالوا من أن من ضمن له دابة أو بيته أو شيء من ملكه لم يكن
له اجارة أو ماله لم يكن له من ربحه شيء كما لو أقدأ كروا خلافة (قال الشافعي) وهم يزعمون أن رجلا لو تشاركى
من رجل بيتا لم يكن له أن يعمل فيه ربح ولا قصارة ولا عمل الحدادين لأن هذا مضرب البناء فان عمل هذا فانهدم
البيت فهو ضامن لقيمة البيت وإن سلم البيت فله أجره ويزعمون أن من تشاركى في صافليس له أن يأتزربه
لأن القميص لا يلبس هكذا فان فعل فخرق ضمن قيمة القميص وإن سلم كان له أجره ويزعمون أنه لو تشاركى
قبة لنبسها فانبصها في شمس أو مطر فقد تعدي لا ضرار ذلك بها فان عطبت ضمن وإن سلبت فعليه أجرها مع
أشياء من هذا الضرب يكتبني بأقلامها حتى يستبدل على أنهم قد تركوا ما قالوا ودخلوا فيما عاوا بما مضى به
الاتار ومما فيه صلاح الناس (قال الشافعي) وأما ما قالوا الحيلة بسير قتل لإخفاف الله أن يعطى مالا
قراضا فيغيب به ويتعدي فيه فيأخذ فضله ويمنع رب المال ويتكاري دابة ميلا فيفسر عليها أشهر ابلا كراء

ولا مؤنة ان سلمت قال قائل منهم اننا نعلم ان قدر كنا قولنا حيث ائزنا الضمان والكراء ولكنا استحسننا قولنا قلنا ان كان قولك عندك حقا فلا ينبغي ان تدعه وان كان غير حق فلا ينبغي ان تقيم على شيء منه قال فما الاحاديث التي عليها اعتمدتم قلنا لهم اما احاديثكم فان سفيان بن عيينة اخبرنا عن شبيب بن غرقدة انه سمع الحنفي يحدون عن عروة بن أبي الجعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاه ديناراً اشتري به شاة أو أخصية فاشترى له شاتين فباع احدهما بدينار وأناه بشاة ودينار فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة فكان لو اشترى ترابا لم يبع فيه (قال الشافعي) وروى هذا الحديث غير سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة فوصله ورويه عن عروة بن أبي الجعد مثل هذه القصة أو معناها (قال الشافعي) فن قال له جميع ما اشترى له بالله بماله اشترى فهو ازيد مما ملوك له قال انما كان ما فعل عروة من ذلك ازيدا ونظرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي رسول الله صلى الله عليه وسلم بنظره واذا به واخترنا ان لا يضمنه وأن يملك ما ملك عروة بماله ودعاه في بيعه ورأى عروة بذلك محتسنا غير عاص ولو كان بمعصية نهاه ولم يقبلها ولم يملكها في الوجهين معا (قال الشافعي) ومن رضى أن يملك شاة بدينار فذلك بالدينارين كان به أرضى وان معنى ما تضمنه ان اراد مالك المال بانه انما اراد ملك واحدة ومملكه المشتري الثانية بلا امره ولكنه ان شاء ملكها على المشتري ولم يضمنه ومن قال همالة جميعا بلا خيار قال اذا جاز عليه أن يشتري شاة بدينار فأخذ اثنين فقد أخذوا واحدة تجوز بجميع الدينار فأوفاه واذا دله بدينار شاة لا مؤنة عليه في ماله في ملكها وهذا أشبه القولين بظاهر الحديث والله تعالى أعلم (قال الشافعي) والذي يخالفنا يقول في مثل هذه المسئلة هو مالك لشاة بنصف دينار والشاة الاخرى وعن ابن كان لها للمشتري لا يكون للأمر أن يملكها أبدا بالمائة الاول والمشتري ضامن لنصف دينار (أخبرنا) الحسن بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم خرجا في جيش إلى العراق فلما قفلا مر على عامل لعمر فرحب بهما وسهل وهما أمير البصرة وقال لو أقدر لك على أمر أنفعك به لفعلت ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن أبعثه إلى أمير المؤمنين فأسلفكهما فبتنا عان متاعا من متاع العراق ثم تبعنا به بالمدينة فنؤذيان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لك المخرج فقالا وددنا ففعل وكتب لهما إلى عمر أن يأخذ منهما المال فلما قدما المدينة باعاهما فربحا فلما دعا فعلى عمر قال لهما كل الجيش أسلفكهما فقالا لا فقال عمر قال انما أمير المؤمنين فأسلفكهما فإذا بالمال وربحه فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك هذا يا أمير المؤمنين لو هلك المال أو نقص لضمنه فقال أدياه فسكت عبد الله وراجع عبد الله فقال رجل من جلساء عمر يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا فأخذ عمر رأس المال ونصف برجه وأخذ عبد الله وعبيد الله نصف برج ذلك المال (قال الشافعي) ألا ترى إلى عمر يقول كل الجيش أسلفكهما كأنه والله أعلم يرى أن المال لا يحمل إليه مع رجل يسلفه فيمتاع به ويبيع الأوفى ذلك حبس المال بلا منفعة للمسلمين وكان عمر والله تعالى أعلم يرى أن المال يبعث به أو يرسل به مع ثقة يسرع به السير ويدفعه عند مقدمه لا حبس فيه ولا منفعة للرسول أو يدفع بالمصر الذي يجتاز إليه إلى ثقة يضمنه ويكتب كتابا بأن يدفع في المصر الذي فيه الخليفة بلا حبس أو يدفع قراضا فيكون فيه الحبس بلا ضرر على المسلمين ويكون فضل ان كان فيه حبس ان كان له فلما لم يكن المال المدفوع إلى عبد الله وعبيد الله واحدا من هذه الوجوه ولم يكن ملكا للوالي الذي دفعه اليهما في حين أمره فيما يملك اليه فيما يرى أن الربح والمال للمسلمين فقال عمر أدياه وربحه فلما راجعه عبيد الله وأشار عليه بـض جلسائه وبعض جلسائه عندئذ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعله قراضا رأى أن يفعل وكأته والله تعالى أعلم رأى أن الوالي القائم به الحاكم فيه حتى يصير إلى عمر ورأى أن له أن ينفذ ما صنع الرأى مما وافق الحكم فلما كان لودفعه الوالي قراضا كان على عمر أن ينفذ الحبس له والعوض

بالمنفعة

اختلفوا فالسلطان ولي من لا ولي له (قال) وفي ذلك دلالات منها أن الولي شر كافي بضعها لا يتم النكاح إلا به مالم يعضلها ولا نجسد لشر كه في بضعها معنى الأفضل نظره لحياطة الموضع أن ينالها من لا يكافئها نسبة وفي ذلك عار عليه وأن العقد بغير ولي باطل لا يجوز بأجزائه وأن الاصابة اذا كانت بشبهة ففيها المهر ودرئ الحد (قال) ولا ولاية لوصى لان عارها لا يلحقه وجعت الطريق رفقة فهم امرأته تيب فولت أمرها رجلا منهم فزوجها فجلد عمر ابن الخطاب رضى الله عنه الزنا كح والمنكح ورددنا كاحهما وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من غيرها والبكر تستأذن في نفسها واذا نها صماتها دلالة على الفرق بين الثيب والبكر في أمرين أحدهما أن اذن البكر الصبيحتى والتي تخالفها الكلام والآخرا أن أمرهما في ولاية أنفسهما مختلف

فولاية الثيب أنها أحق
 من الولي والولي ههنا
 الاب والله أعلم دون
 الأولياء ومثل هذا
 حديث خفساء وزجها
 أبوها وهي ثيب فكرهت
 ذلك فرد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نكاحه
 وفي تركه أن يقول
 لنفسه الآن تشائي أن
 تيجزي ما فعل أولك
 دلالة على أنها أجازته
 ما جاز والكره مخالفتها
 لاختلافهما في لفظ
 النبي صلى الله عليه
 وسلم ولو كانا سواء كان
 لفظ النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها أحق
 بأنفسهما وقالت عائشة
 رضي الله عنها تزوجني
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأنا ابنة سبع
 سنين ودخل بي وأنا ابنة
 تسع وهي لأمر لها
 وكذلك إذا بلغت
 ولو كانت أحق بنفسها
 أشبه أن لا يجوز ذلك
 عليها قبل بلوغها كما قلنا
 في المولود يقتل أبوه
 بحبس قاتله حتى يبلغ
 فيقتل أو يعفو قال
 والاستثمار للبكر على
 استطابة النفس قال
 الله تعالى لنبيه صلى الله
 عليه وسلم وشاورهم في

بالمصلحة للسلبين في فضله رد ما صنع الوالي إلى ما يجوز مما لو صنع لم يرد عليه ورد منه فضل الرجح الذي لم يره
 أن يعطيهما وأنفذ لهما نصف الرجح الذي كان له أن يعطيهما (قال الشافعي) قد كانا ضامنين للرجح وعلى
 الضمان أخذاه ولو هلك ضمناه ألا ترى أن عمر لم يرد على عبيد الله قوله لو هلك أو نقص كنهه ضامنين ولم
 يرد أحد من حضره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل عمر ولا أحد من أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لهما الرجح بالضممان بل جمع عليهمما الضمان وأخذ منهما بعض الرجح فقال قائل
 فلعل عمر استطاب أنفسهما قلنا أو ما في الحديث دلالة على أنه إذا حكم عليهما ألا ترى أن عبيد الله راجعه
 قال فلم يأخذ نصف الرجح ولم يأخذ كله قلنا حكم فيه بأن أجاز منه ما كان يجوز على الابتداء لأن الوالي
 لو دفعه إليهما على المعارضة جاز فلما رأى ومن حضره أن يأخذها المال غير تعد منهما وأنها أخذاه من
 واليه فكانا يريان والوالي أن ما صنع جاز فلم يزعم ومن حضره ما صنع يجوز لا بمعنى القراض أنفذ فيه
 القراض لأنه كان نافذ الوفاء والوالي ألا ورد فيه الفضل الذي جعله لهما على القراض ولم يره ينفذهما بلا
 منفعة للسلبين فيه (أخبرنا) عبد الوهاب عن داود بن أبي هند عن رباح بن عبيدة قال بعث رجل مع رجل
 من أهل البصرة بعشرة دنانير إلى رجل بالمدينة فابتاع بها المبعوث معه بعيرا ثم باعه بأحد عشر ديناراً فقال
 عبد الله بن عمر فقال لأحد عشر لصاحب المال ولو حدث بالبصرة حدث كنت له ضامناً (أخبرنا) الثقة
 من أصحابنا عن عبيد الله بن عمر مثل معناه (قال الشافعي) وابن عمر يرى على المشتري بالبضاعة لغيره
 الضمان ويرى الرجح لصاحب البضاعة ولا يجعل الرجح لمن ضمن إذا مضى معه تعدي في مال رجل بعينه
 والذي يخالفنا في هذا يجعل له الرجح ولا أدري أي أمره أن يتصدق به أم لا وليس معه خبر الاتوهم عن شريح
 وهم يزعمون أن الأقاليل التي تلمز ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رجل من أصحابه أو أجمع الناس
 عليه فلم يختلفوا وقولهم هذا ليس داخل في واحد من هذه الأشياء التي تلمز عندنا وعندهم

(كراء الابل والدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كراء الابل جائز للحامل والزامل والرواحل وغير ذلك من الجولة وكذلك
 كراء الدواب السروج والاكاف والجولة (قال الشافعي) ولا يجوز من ذلك شيء على شيء مغيب لا يجوز
 حتى يرى الراكب والراكب ونظرف المحمل والوطاء وكيف التظلل ان شرطه لان ذلك يختلف في ثبائنه أو
 تكون الجولة بوزن معلوم أو كيل معلوم أو نظروف ترى أو تكون اذا شرطت عرفت مثل غراة الحليمة وما
 أشبه هذا (قال الشافعي) فان قال أنكرارى منك محملاً أو مركباً أو زاملاً فهو مفسوخ ألا ترى أنهما اذا
 اختلفا لم يوقف على حد هذا وان شرط وزنا وقال المعلق أو أراه محملاً وقال ما يصلحه فالقياس في هذا كله أنه
 فاسد لان ذلك غير موقوف على حظه وان شرط وزنا وقال المعلق أو أراه محملاً فكذلك ومن الناس من قال
 أجزبه بقدر ما يراه الناس وسطاً (قال الشافعي) فعقده الكراء لا يجوز إلا بأمر معلوم كالأجور بالسوق
 الامعومة (قال الشافعي) وإذا أنكرارى رجل محملاً من المدينة إلى مكة فشرط سير معلوما فهو أصح وإن لم
 يشترط ذلك أحفظ أن المسير معلوم وأنه المراحل فيلزم ان المراحل لأنها الأنطب من سير الناس فان
 كان فاقط كيف لا يستعمل في هذا الكراء والسير يختلف قيل ليس للفساد ههنا موضع فان قال فبأي شيء
 فمستعمل في نقد البلد البلد نقد وضع وغلة تختلف فيبيع الرجل بالدرهم ولا يشترط نقدا بعينه ولا يقصد
 البيع فيكون له الأنطب من نقد البلد وكذلك يلزمهما الغالب من سير الناس (قال الشافعي) فان أراد
 أنكرارى محملاً في المراحل أو الجمل التفسير عنها أو مجاوزتها فليس ذلك لواحد منهما إلا رضاهما فان كان
 يملكه أياماً فادجال أن يقيم ثم يطوى بقدر ما أقام أو أراد أنكرارى فليس لواحد منهما وذلك أنه يدخل على
 أنكرارى التعب والتقصير وكذلك يدخل على الجمل (قال الشافعي) فان أنكرارى منه لعبده عقبة فأراد

أن يركب الليل دون النهار بالأميال أو النهار دون الليل أو أراد ذلك به الجبال فليس ذلك لواحد منهم ما يركب
على ما يعرف الناس العقبة ثم ينزل فيمنى ثم يسير ما يركب ثم يركب بقدر ما مشى ولا يتابع المشى فيفدحه
ولا الركوب فيفسر بالبعير قال وان تكارى ابلا بأعاسها ركها قال وان تكارى جولة ولم يذكر بأعيانها
ركب ما يحمله وان جله على بعير غليظ فان كان ذلك ضررا متفاحشا أمر أن يبدله وان كان شبيها بما يركب
الناس لم يجبر على إبداله (قال الشافعي) وان كان البعير يسقط أو يعثر فيخاف منه العنت على راحته أمر
بإبداله (قال الشافعي) وعليه أن يركب المرأة البعير بركاوتة لئلا يركبها لان ذلك ركوب النساء أما
الرجال فيركبون على الأغلب من ركوب الناس وعليه أن ينزله للصداوات وينظره حتى يصلح ما غير مجمل له
ولما لا بد له منه كالوضوء وليس عليه أن ينتظره لغير ما لا بد له منه قال وليس للجمال اذا كانت القرى هي
المنازل أن يتعداها ان أراد الجلال والمكثري ذلك في حرسه ينظر الى مسير الناس بقدر المرحلة التي يردان (قال
الشافعي) ولا خبر في أن يتكاري بعيرا بعينه الى أجل معلوم ولا يجوز أن يتكاري الا عند خروجه لان
المكثري ينتفع بما أخذ من المكثري ولا يلزم الجمال الضمان للعمولة ان مات البعير بعينه كما لا يجوز أن
يشترى شيئا غائبا بعينه الى أجل وانما يجوز الكراء على مضمون بعينه مثل السلم أو على شيء يقبض
المكثري فيه ما كثرى عنده كترائه كما يقبض المبيع (قال الشافعي) فان تكارى ابلا بأعيانها فركبها ثم
ماتت رد الجمال مما أخذ منه بحسب ما بقي ولم يضمن له الحولة وذلك بمنزلة المنزل يكتبه والعبد يستأجر وانما
تأزمه الحولة اذا شرطها عليه غير ابل بأعيانها كانت لازمة للجمال بكل حال والكراء لازم للمكثري والكراء
بكل حال لا يفسخ أبدا عوتهما ولا يوت واحد منهما هو في مال الجمال ان مات ومال المكثري ان مات
وتحمل وورثة الميت حولته أو ورثتها أو كما مثلها وورثة الجمال ان شأوا قاموا بالكراء أو الايعاى السلطان في
ماله واستأجر عليه من يوفى المكثري ما شرط له من الحولة (قال الشافعي) وان اختلفا في الرحلة رحل
لامكثري أو لا مستلقيا وان انكسر المحمل أو اقل أو ابدل بمحمله أو اظلامه وان اختلفا في الزاد الذي ينفد
بعضه فقال صاحب الزاد أبده بوزنه فالقياس أن يبدله حتى يستوفى بوزن قال ولو قال قائل ليس له أن
يسدل من قبل أنه معروف أن الزاد ينقص قليلا ولا يبدل مكانه كان مذهبا والله أعلم من مذهب الناس
(قال الشافعي) والدواب في هذا مثل الابل اذا اختلفا في المسير سار كما يسير الناس ان لم يكن بينهما شرط
لا متعاب ولا مقصرا كما يسير الاكثر من الناس ويعرف خلاف الضرر بالمكثري للداية والمكثري فان كانت
صعبة نظر فان كانت صعبة بها مشابهة صعوبة عوام الدواب أو تقار بها الزمت المكثري وان كان ذلك منها
مخوفا فان تكاراها بعينها لم يعلم تناقضا لكراء ان شاء المكثري وان تكارى مر كبا فعلى المكثري الدابة له
غيرها مما لا يبين دواب الناس (قال الشافعي) وعلف الدواب والابل على الجمال أو مالك الدواب فان تغيب
واحد منهما فعلق المكثري فهو متطوع الآن يرفع ذلك الى السلطان وينبغي للسلطان أن يوكل رجلا
من أهل الرفقة بأن يعلف ويحسب ذلك على رب الدابة والابل وان ضاق ذلك فلم يوجد أحد غير الراكب
فان قال قائل فأمرا الراكب أن يعلف لان من حقه الركوب والركوب لا يصلح الا بعلف ويحسب ذلك على
صاحب الدابة وهذا موضع ضرورة ولا يوجد فيه الا هذا لانه لا بد من العلف والاتلف الدابة ولم يستوف
المكثري الركوب كان مذهبا (قال الشافعي) وفي هذا أن المكثري يكون أمين نفسه وان رب الدابة ان قال
لم يعلفها الا بكذا وقال الامين علفتها بكذا الاكثر فان قبل قول رب الدابة في ماله سقط كثير من حق العالف
وان قبل قول المكثري العالف كان القول قوله فيما يلزم غيره وان نظر الى علف مثلها فصدق به فيه فقد
خرج مالك الدابة والمكثري من أن يكون القول قولهما وقد ترددت أسماهم هذا في الفقه فيذهب بعض
أصحابنا الى أن لقياس وان القياس ضعيف وقد ذكر في غير هذا الموضع ويقولون يقضى فيما بين الناس بأقرب

الامر لا على أن لا حدره
مارأى صلى الله عليه
وسلم ولكن لاستطابة
أنفسهم وليفتدي بسترته
فيهم وقد أمر نعيم أن
يؤامر أم بنته (قال
الزنى) رحمه الله وروى
الشافعي عن الحسن بن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا نكاح الا بولي
وشاهدى عدل ورواه
غير الشافعي عن
الحسن بن عمران بن
حصين عن النبي صلى
الله عليه وسلم (واخرج
الشافعي) باب عباس
أنه قال لا نكاح الا بولي
مرشد وشاهدى عدل
وأن ٤٠ رد نكاحا لم يشهد
عليه الا رجل وامرأة
فقال هذا نكاح السر
ولا أجزئه ولو تقدمت
فيه ربيحت وقال عمر
رضي الله عنه لا تنكح
المسرة الا باذن وليها أو
ذى الرأي من أهلها أو
السلطان (قال الشافعي)
والنساء محرمات الفروج
فلا يخالفن الا بما بين رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فبين ولما وشهودا وقرار
المسكوك بمسرة الثيب
وصحت البكر (قال)
والشهود على العدل
حتى يعلم الجرح يوم

ووقع للنكاح (قال)
ولو كانت صغيرة تيب
أصبحت بنكاح أو غيره
فلا تزوج إلا باذنهما
يزوج البكر بغير اذنهما
ولا يزوج الصغيرة إلا
أبوها أو جدها بعد
مبوت أبيها (قال)
ولو كان المولى عاميه
يحتاج إلى النكاح وزوجه
وليه فان أذن له فافوز
مهر مثلها والفضل
ولو أذن لغيره فزوج
كان لها الفضل متى
عتق وفي اذنه لغيره
اذن ما كسب المهر
والنفقة اذا وحيث
عليه وان كان مأذونا
(١) قوله فيكون كذا في
نسخة وفي نسخة
فيكون ثم ان هذه
العبارة من أولها إلى
آخرها محرفة في
الاصول التي يسبدا
فلتحذر على أصل صحيح
ان وجد كتيبه متصححه
(٢) هذه المسئلة ذكرته
في الاصول في آخر
الجنابات فنقلها السراج
هنا في نسخة لمناسبتها
للأجارات كالتب على
ذلك بقوله وترجم بعد
مسئلة الجنام والختان
والبطار مسئلة الرجل
يكثر الخ كتيبه متصححه

الأموال في العدل فيما يراه اذالم يجد فيه متقدما من حكم يتبعه (قال الشافعي) فيعيب هذا المذهب
بعض الناس ويقول لابد من القياس على متقدم الأحكام ثم يصير إلى أن يكثر القول بما عاب ويرد ما يشبه
هذا فيما يرى رده من كره الرأي فان جاز أن يحكم فيه بما يكون عدلا عند الناس فيما يرى الحاكم فهو
مذهب أصحابنا في بعض أقاليمهم وان لم يحجز فقد ترك أهل القياس القياس فيكون (١) والله أعلم فن
ذهب مذهب أصحابنا حبل الناس على أكثر معاملتهم وعلى الأقرب من صلاحهم وأنفذ الحكم على كل
أحد من المتنازعين بتدبير ما يحضره مما يسمع من قضيتهم بما يشبه الاغلب ومن ذهب مذهب القياس
أعاد الأمور إلى الأصول ثم قاسها عليها وحكم لها بأحكامها وهذا أيضا تفاحش
(مسئلة الرجل يكثر الدابة فيضربها قوت (٢)) (أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي واذا كثرت
الرجل من الرجل الدابة فيضربها أو يخسها بالجم أو كضها فانت سئل أهل العلم بالركوب فان كان فعل
من ذلك ما تفعل العامة فلا يكون فيه عندهم خوف تلف أو فعل بالبيكج والضرب مثل ما يفعله مثلهما عند
ما فعله فلا عدل ذلك خرق ولا شيء عليه وان كان فعل ذلك عند الحاجة اليه بموضع قد يكون مثله تلف أو فعله
في الموضع الذي لا يفعل في مثله ضمن في كل مال من قبل أن هذا تعدد المستعير هكذا ان كان صاحبه
لا يريد أن يضمنه فان أراد صاحبه أن يضمنه العارية فهو ضامن تعدد أو لم يتعد وأما الرأى فان من شأن
الرواضح الذي يعرف به اصلاحيهم للدواب الضرب على جلها من السبب والحل علمها من الضرب أكثر
ما يفعل الركب غيرهم فاذا فعل من ذلك ما يكون عند أهل العلم بالركوب باضة اصلاحا وتأذيها للدابة بلا اعتاف
بين لم يضمن ان عيت وان فعل خلاف هذا كان متعددا وضمن والمستعير الدابة هكذا كالمكثر في رتبها اذا
تعدى ضمن واذا لم يتعد لم يضمن (قال الربيع) قوله الذي نأخذ به في المستعير أنه يضمن تعدد أو لم يتعد
لحديث النبي صلى الله عليه وسلم العارية مضمونة مؤداة وهو آخر قوله (قال الشافعي) والراعى اذا فعل ما للرءاء
أن يفعله مما لا صلاح للماشية الا به وما يفعله أهل الماشية بما شئ أنفسهم على استصلاحها ومن اذا
رأوا من يفعله بما شئهم من يلى رعيتهما كان عندهم صلاحا لا تلف ولا خرقه ففعله الراعى لم يضمن وان
تلف فنه وان فعل ما يكون عندهم خرقه فتلف منه شيء ضمنه عندهم لا يضمن الأجير ومن ضمن الأجير
ضمنه في كل حال
(مسئلة الاجراء) (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال الاجراء كلهم سواء
فاذا تلف في أيديهم شيء من غير جناية عليهم فلا يجوز أن يمال فيه الا واحد من قولين أحدهما أن يكون
كل من أخذ الكراء على شيء كان له ضامنا حتى يؤديه على السلامة أو يضمنه أو ما نقصه ومن قال هذا
القول فينبغي أن يكون من جنته أن يقول الامين هو من دفع اليه راضيا بأمانته لا معطى أجرا على شيء
مما دفعت اليه واعطاني هذا الأجير تفرق بينه وبين الامين الذي أخذ ما استؤمن عليه بلا جعل أو يقول
قائل لا ضمان على الأجير بحال من قبيل أنه انما يضمن من تعدد فأخذ ما ليس له وأخذ الشيء على منفعة له
فيه اما بتسلط على اتلافه كما يأخذ سلفا فيكون ما لا من ماله فيكون ان شاء بنفقه ويرد مثله واما مستعير سلف
على الانتفاع بما أعير فيضمن لانه أخذ ذلك المنفعة لنفسه لا لمنفعة صاحبه فيه وهذا من معانقص على
السلف والمعير أو غير زيادته وللصانع والاجير من كان ليس في هذا الامنى فلا يضمن بحال الا ما جنت به كما
يضمن المودع ما جنت يده وليس في هذا سنة أعلمها ولا أثر يرفع عند أهل الحديث عن أحد من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم وقدرى فيه شيء عن عمر وعلى ليس ثبت عند أهل الحديث عنهما ولو ثبت عنهم الزم
من يشبهه أن يضمن الاجراء من كانوا فيضمن أجير الرجل وحده والاجير المشترك والاجير على الحفظ
والراعى وحمل المتاع والاجير على الشيء يصنع لانه عمران كان ضمن الصانع فليس في تعميته لهم معنى الا

أن يكون ضمنهم بانهم أخذوا أجرا على ما ضمنوا فكل من كان أخذ أجرا فهو في معناهم وإن كان على رضى الله عنه ضمن القصار والصائغ فكذلك كل صانع وكل من أخذ أجره وقد يقال للراعى صناعته الرعية وللعمال صناعته الحيل للناس ولكنه ثابت عن بعض التابعين ما قلت أولا من التضمن وأترك التضمن ومن ضمن الاجير بكل حال فمكان مع الاجير ما قلت مثل أن يستعمله الشئ على ظهره أو يستعمله الشئ في بيته أو غير بيته وهو حاضر لماله أو وكيل له بحفظه فتلف ماله بأى وجه ما تلف به إذا لم يكن عليه جان فلا ضمان على الصانع ولا على الاجير وكذلك ان جنى عليه غيره فلا ضمان عليه والضمان على الجاني ولو غاب عنه أو تركه يغيب عليه كان ضامنا له من أى وجه ما تلف وإن كان حاضرا معه فعلى فيه عملا فتلف بذلك العمل وقال الاجير هكذا يعمل هذا فلم أتعد بالمثل وقال المستأجر ليس هكذا يعمل وقد تعديت وبينهما بيعة ولا بيعة بينهما فان كانت البيعة سئل عدلان من أهل تلك الصناعة فان قالوا هكذا يعمل هذا فلا يضمن وإن قالوا هذا تعدى في عمل هذا ضمن كان التعدى ما كان قل أو كثر وإذا لم تكن بيعة كان القول قول الصانع مع عينه ثم لا ضمان عليه وإذا سمعنى أقول القول قول أحد فلست أقوله الا على معنى ما يعرف إذا ادعى الذى أجعل القول قوله ما يمكن بحال من الحالات جعلت القول قوله وإذا ادعى ما لا يمكن بحال من الحالات لم أجعل القول قوله ومن ضمن الصانع فيما يغيب عليه ففى جان على ما في يديه فأنتلفه فرب المال بالخيار فى تضمين الصانع لأنه كان غلبه أن يرد ماله على السلامة فان ضمنه رجع به الصانع على الجاني أو ضمن الجاني فان ضمنه لم يرجع به الجاني على الصانع وإذا ضمنه الصانع فأفلس به الصانع كان له أن يأخذ من الجاني وكان الجاني فى هذا الموضوع كالجمل وكذلك لو ضمنه الجاني فأفلس به الجاني رجع به على الصانع الا أن يكون أبرأ كل واحد منهما عند تضمين الآخر فلا يرجع به والصانع فى كل حال أن يرجع به على الجاني إذا أخذ من الصانع وليس للجاني أن يرجع به على الصانع إذا أخذ منه بحال قال وإذا تكارى الرجل من الرجل على الوزن المعلوم والتككيل المعلوم والبلد المعلوم فزاد الوزن أو الكيل أو نقصا وتصاد فاعلى أن رب المال والى الوزن والتككيل قلنا فى الزيادة والنقصان لاهل العلم بالصناعة هل يزدما بين الوزنين وينقص ما بينهما وبين الكيلين هكذا فى العلم تدخله آفة فان قالوا نعم قد يزدو وينقص قلنا فى النقصان لرب المال قد يمكن النقص عما زعم اهل العلم بلا جناية ولا آفة فلما كان النقص يكون ولا يكون قلنا ان شئت أحلفنا لك الحال ما خائف ولا تعدى بشئ أفسد متاعك ثم لا ضمان عليه وقلنا العمل فى الزيادة قلنا لرب المال فى النقصان اذا كانت الزيادة قد تكون لأمن حادث ولا زيادة ويكون النقصان وكانت ههنا زيادة فان لم تدعها فهى لرب المال ولا كراه لك فيها ولا يدعيها أو فينارب المال ماله تاما ولم نسلم لك الفضل الا بأن تحلف ما هو من مال رب المال وتأخذه وإن كان زيادة لا يز يدملكها أو فينارب المال ماله وقلنا الزيادة لا يدعيها رب المال فان كانت لك نخذها وإن لم تكن لك جعلناها كال فى يدك لا مدعى له وقلنا الورع أن لاتأكل ما ليس لك فان ادعاه رب المال ومصدقته كانت الزيادة له وعليه كراهتها وإن كنت أنت الكيل للطعام بأمر رب الطعام ولا أمين له معك قلنا لرب الطعام هو يقربان هذه الزيادة لك فان ادعيتها فهى لك وعليك فى المكيلة التى اكترت عليها ما سميت من الكراه وعليك البين ما رصيت أن يحصل لك الزيادة ثم هو ضامن لأن يعطيك مثل قبلك ببلدك الذى حصل منه لانه متعدد الا بأن ترضى أن تأخذ من موضعك فلا يحال بينك وبين عين مالك ولا كراه عليك بالعدوان وإن قلت رصيت بأن يحصل لك مكيلة بكذا معلوم وما زاد فحسابه فالكره فى المكيلة جاز وفى الزيادة فاسدو الطعام لك وله كراهتها فى كسبه فان كان نقصان لا ينقص مثله فالقول فيه كالقول فى المسئلة الاولى فمن رأى تضمين الجمال ضمن ما نقص عن المكيلة لا يرفع عنه شيئا ومن لم يرضه لم يضمنه وطرح عنه من الكراه بقدر النقصان

له فى التجارة أعطى مما فى يديه ولو ضمن لها السيد مهرها وهو ألف عن العبد لزمه فان باعها زوجها قبل الدخول بتلك الألف بعينها فالبيع باطل من قبيل أن عقد البيع والفسخ وقعا معا ولو باعها آياها بألف لا بعينها كان البيع جائزا وعليها الثمن والنكاح مقسوخ من قبلها وقبل السيد وله أن يسافر بعبد هو ينعىه من الخروج من بيته الى امرأته وفى مصره الا فى الحين الذى لا خدمته له فيه ولو قال له أمته أعتقنى على أن أتكحل وصداق عتق فاعتقها على ذلك فلها الخيار فى أن تنكح أو تدع ويرجع عليها بقيمتها فان نكحته ورضى بالقيمة التى عليها فلا بأس (قال المزني) ينبغي فى نكاح قوله أن لا يجبر هذا المهر حتى يعرف قيمة الأمة حين أعتقها ليكون المهر معلوما له لا يجبر المهر غير معلوم (قال المزني) سألت الشافعى رحمه الله عن حديث صفية

رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم
أعتقها وجعل عتقها
صداقها فقال النبي صلى
الله عليه وسلم في
النكاح أشياء ليست
لغيره

اجتماع الولاة وأولاهم
ونفرهم وتزوج
المغلوبين على عقولهم
والصبيان من الجامع
من كتاب ما يحرم الجمع
بينه من النكاح القديم
وانكاح أمة المأذون له
وغیر ذلك

(قال الشافعي) رجه
الله ولا ولاية لأحمد مع
الأب فإن مات فالجد
ثم أبو الجدة ثم أباي
الجد كذلك لأن كلهم
أب في الثبوت والبكر
سواء ولا ولاية بعدهم
لأحمد مع الأخوة ثم
الأقرب فالأقرب
من العصبية (قال
المرئي) واختلف قوله
في الأخوة (فقال)
في الجد يذم انفرد
في درجة فأم كان أولى

(١) وجد في هامش
بعض الاصول ما يسه
كان هذا الباب مكتوبا
في النكاح فنقلناه الى
هنا اه

هنا اء

﴿اختلاف الاجير والمستاجر (١)﴾ أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان في الكراء وتصادقا في العمل تحالفا وكان للعامل أجر مثله فيما عمل قال وإذا اختلفا في الصنعة فقال أمرت أن تصبغه أصفر أو تخيط قميصا فخطته قباء وقال الصانع بل عمت ما قلت لي تحالفا وكان على الصانع ما نقص الثوب ولا أجر له وإن زاد الصبغ فيه كان شريكا بما زاد الصبغ في الثوب وإن نقصت منه فلا ضمان عليه ولا أجر له (قال الربيع) الذي يأخذ به الشافعي في هذا أن القول قول رب الثوب وعلى الصانع ما نقص الثوب إن كان نقصه شيئا لأنه مقر بأخذ الثوب صحيحا ومدع على أنه أمره بقطعه أو صبغه كإلصافه فعليه البيعة بما قال فإن لم يكن بينه حلف رب الثوب ولزم الصانع ما نقصته الصنعة وإن كانت زادت الصنعة فيه شيئا كان الصانع شريكا بها إن كانت عينها قائمة فيه مثل الصبغ ولا يأخذ من الاجرة شيئا فإن لم تكن عين قائمة فلا شيء له (١)

(١) في اختلاف العراقيين (باب الاجير والاجارة) (قال الشافعي) رحمه الله واذا اختلف الاجير والمستاجر في الأجرة فان أبا حنيفة كان يقول القول قول المستاجر مع عينه اذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الاجير فيما بينه وبين أجرة مثله الا ان يكون الذي ادعى أقل فيعطيه اياه وان لم يكن عمل العمل تحالفا وترادا في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد اذا كان شيئا متقاربا قبلت قول المستاجر وأحلفته واذا تفاوت لم أقبل وجعلت للعامل أجر مثله اذا خالف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استأجر الرجل أجيرا فتنصا قفا على الاجارة واختلفا كم هي فان كان لم يعمل تحالفا وترادا الاجارة وان كان عمل تحالفا وترادا أجر مثله كان أكثر مما ادعى أو أقل مما أقربه المستاجر اذا بطلت العقدة وزعت أثمانه فسوخته لم يجز أن يستبدل بالمفسوخ على شيء وان استبدلت به كنت لم استعمل المفسوخ ولا الصحيح على شيء قال واذا استأجر الرجل بيتا ثم ريسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة الى مكان فجاوز ذلك المكان فان أبا حنيفة كان يقول الأجر قيماسي ولا أجر له فيما لم يسم لانه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يجتمع عليه الضمان والأجر وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجرة فيما سمي وفيما خالف ان سلم وان لم يسلم ذلك ضمن ولا تجعل عليه أجرا في الخلاف اذا ضمنه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة الى موضع فجاوز الى غيره فعليه لراء الموضع الذي تكارها اليه الكراء الذي تكارها به وعليه من حين تعدى الى ان يردا كراء مثلها من ذلك الموضع واذا عطبت لزمه الكراء الى الموضع الذي عطبت فيه وقبها وهذا مكتوب في كتاب الاجارات (قال) واذا تكارى الرجل دابة ليعمل عليها عشرة مخاتيم فعمل عليها أكثر من ذلك فعطبت الدابة لان أبا حنيفة كان يقول هو ضامن من قيمة الدابة بحسب ما زاد عليها وعليه الأجر تمام اذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قيمتها تمام ولا أجر عليه (قال الشافعي) واذا تكارى الرجل الدابة على أن يعمل عليها عشرة مكابيل مسماة فعمل عليها أحد عشر مكابلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كانه تكارها على أن يعمل عليها عشرة مكابيل فعمل عليها أحد عشر فيضمنه سهمان أحد عشر سهما ويجعل الاحد عشر كلها قبلها ثم يزعم أبو حنيفة أنه اذا كان تكارها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل قوله أن يجعل المائة والزائدة على المائة قبلها فيضمنه بقدر الزادة لانه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى بها حتى يردا ولو كان الكراء عمقلا ومديرا فاشتت في المائة الميل واذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها وقد حله بأجر فغرقت من يده أو من معالجته السفينة فان أبا حنيفة كان يقول هو ضامن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في الماء خاصة (قال الشافعي) واذا فعل من ذلك الفعل الذي يفعل بمثلها =

(أحياء الموات)

(أخبرنا الربيع) قال قال محمد بن إدريس الشافعي ولم أسمع هذا الكتاب منه وإنما أقرأه على معرفة أنه من كلامه قال ويلاد المسلمين شيثان عامر وموات العامر لأهله وكل ما صلح به العامر إن كان مرفقا لأهله من طريق وفناء ومسيل ماء أو غيره فهو كالعامر في أن لا يملكه على أهل العامر أحدا لا بأذنهم والموات شيثان موات قد كان عامر الأهل معروفين في الإسلام ثم ذهبت عمارته فصار مواتا لا عمارته فيه فذلك لأهله كالعامر لا يملكه أحد أبدا إلا عن أهله وكذلك مرفقه وطريقه وأقنته ومسائل مائه ومشاربه والموات الثاني ما لم يملكه أحد في الإسلام يعرف ولا عماره ملك في الجاهلية ولم يملك ذلك الموات الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيامواتنا فهو له والموات الذي للسلطان أن يقطعه من يعمره خاصة وأن يحمي منه

== في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن

(وفي أول اختلاف العراقيين) قال إذا أسلم الرجل إلى الخياط ثوبا خاطه فباعه فقال رب الثوب أمرتك بقميص وقال الخياط أمرتني بقميص فان باحنفة رجحه أنه كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ يعني بأبوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك ولو أن الثوب صانع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان باحنفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال إلا فيما جنت أيديهم بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وإن لم تجن أيديهم فيه وقال أبو يوسف هم ضامنون الآن يحيى شئ غالب (قال الشافعي) إذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجبر أمر يبيعه أو جمال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجراء شيئا أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الواحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجرا على شئ ضمنه ومن قال هذا فافسه على العارية تضمن وقال إنما ضمنت العارية لمنفعة فيها المستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له والعارية مأذون لك في الاستفاعة بها بلا عوض أخذ منك المعبر وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الاستفاعة وإنما منفعتك في شئ تعمله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدك تل تعطى الدابة بكرة فتنتفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن إن عطبت في يديك وقد ذهب إلى تضمن القصار شريح فضمن قصارا احترق بيته فقال تضمني وقد احترق بيتي فقال شريح رأيت لو احترق بيته كنت تترك له أجرتك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة بهذا عنه (قال الشافعي) ولا يجوز إذا ضمن الصانع الإهداء وأن يضمن كل من أخذ على شئ أجرا ولا يخلو ما أخذ عليه أجره من أن يكون مضمونا والمضمون ما يضمن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا ولا يضمن بحال كالأضمن القديم بحال وقد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ضمن الغسال والصباغ وقال لا يصلح الناس إلا بذلك أخبرنا بذلك إبراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله عنه قال ذلك وروى عن عمر تضمن بعض الصانع من وجه أضعف من هذا ولم تعلم واحدا منهم ما يثبت وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجراء من وجه ولا يثبت مثله (قال الشافعي) ونابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فاما ما جنت أيدي الأجراء الصانع فلا مسألة فيه فهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جنت يده ولأن الجناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصانع إلا ما جنت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الضائع اهـ

وقال في القديم هماموا (قال المزني) قد جعل الأخ للاب والأم في الصلاة على الميت أولى من الأخ للاب وجعله في الميراث أولى من الأخ للاب وجعله في كتاب الوصايا الذي وضعه بخطه لا أعلمه سمعته إذا أوصى لأقربهم به رجحا أنه أولى من الأخ للاب (قال المزني) وفيما بين قوله أنه أولى بانكاح الأخت من الأخ للاب (قال الشافعي) رجحه الله ولا يزوج المرأة ابنها إلا أن يكون عصبه لها (قال) ولا ولاية بعد النسب إلا للعق ثم أقرب الناس بعصبه معقها فإن استوت الولاء فزوجها بأذن مآذون أسنهم وأفضلهم كفوا جازوا كان غير كفول يثبت إلا باجتماعهم قبيل انكاحه فيكون حقها لهم تركوه (قال) وليس نكاح غير الكفو بهم فأرده بكل حال إنما هو تقصير عن المراجعة والولاية وليس نقص المهر نقصا في النسب والمهر لها دونهم فهي أولى به منهم ولا ولاية لأخذ

منهم ثم أولى منه فان
كان أولاهم بها مقفودا
أو غائبا بعيدة كانت
غيبة أم قريبة زوجها
السلطان بعد أن يرضى
الخطاب ويحضر
أقرب ولائها وأهل
الحرم من أهلها
ويقول هل تنقمن شيئا
فإن ذكره نظيره ولو
عضلها الولي زوجها
السلطان والعسل أن
تدعو إلى مثلها فيمتنع
(قال) ووكيل الولي
يقوم مقامه فان
زوجها غير كفؤ لم يجز
وولي الكافرة كافر ولا
يكون المسلم وليا لكافرة
لقطع الله الولاية بينهما
بالدين الأعلى وأما
صار ذلك له لان النكاح
له تزوج صلى الله عليه
وسلم أم حبيبة وولي
عقده نكاحها ابن
سعيد بن العاص وهو
مسلم وأبوسفيان حي
وكان وكيل النبي صلى
الله عليه وسلم عمرو
ابن أمية الضمري (قال
المنزني) ليس هذا حجة في
انكاح الامة وبشبهه أن
يكون أراد أن لا معنى
لكافر في مسلمة فكان
ابن سعيد ووكيله صلى
الله عليه وسلم مسلمين
(١) قوله وكل هؤلاء
أحياء الخ كذا بالاصل
وتأمله اهـ معجبه

ما رأى أن يحميمه عام المنافع المسلمين وسواء كل موات لا مال له ان كان إلى جنب قرية جامعة عامرة وفي
وادع امر بأهلها وبادية عامرة بأهلها وقرب منهم رعامر أو صحراء أو أين كان لا فرق بين ذلك قال وسواء من
أقطعه الخليفة أو الوالي أو جاهه هو بلا قطع من أحد مواتا لا مال له (١) وكل هؤلاء أحياء لا فرق بينهم

(ما يكون أحياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما يكون الأحياء ما عرفه الناس أحياء مثل الحياء ان كان مسكنها فان
بني بثل ما بني به مثله من بنيان حجر أو لبن أو مسدر يكون مثله بناء وهكذا ما أحياء إلا دمي من منزل له
أو لدواب من حظائر وغيره فأحياء ببناء حجر أو مسدر أو عمار لان هذه العبارة مثل هذا ولو جمع ترايا لحظائر
أو خندق لم يكن هذا أحياء وكذلك لو بني خياما من شعر أو جريد أو خشب لم يكن هذا أحياء غلثه
الارض بالأحياء وما كان هذا قائما لم يكن لاحد أن يزيله فاذا أزاله صاحبه لم يملكه ويملكه لغيره أن يزيله
وبعده وهذا كالفسطاط يضربه المسافر والمتجبع لقيث وكالحياض والمناخ وغيره ويكون الرجل الخبيث به
حتى يفارقه فاذا فارق لم يكن له فيه حق وهكذا الحظائر بالثول والخصاف وغيره وعجارة العراس والزروع
أن يغرس الرجل الارض فالعراس كالبناء اذا أتبته في الارض كان كالبناء بينه فاذا انقطع العراس كان
كأنه دام البناء وكان مال الكالارض ملكا لا يتحول عنه الامنة وبسببه وأقل عمارة الزرع الذي لا يظهر ما
لرجل عليه التي تملك بها الارض كالعك ما ينبت من العراس أن يحظر على الارض بما يحظر بمنزله من حجر
أو مسدر أو سعف أو تراب مجموع ويحرقها ويوزعها فاذا اجتمع هذا فقد أحياءها أحياء تكون به له وأقل
ما يكفيه من هذا أن يجمع ترايا يحيط بها وان لم يكن مرتفعاً أكثر من أن تبين به الارض مما حولها ويجمع
مع هذا حرثها وزرعها وهكذا ان يظهر عليه ماء سيل أو غيل مشترك أو ماء مطر لان الماء مشترك فان كان له
ماء خاص وذلك ماء عين أو نهر يحرقها يسبق بها أرضها فهذا أحياء لها وهكذا ان ساق الهام من نهر أو واد
أو غيل مشترك في ماء عين له أو خليج خاصة فسقاها به فقد أحياءها الأحياء الذي يملكها به (قال الشافعي)
ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان أحدهما يجوز أن يملكه من يحميمه وذلك مثل الارض تتخذ للزراع
والعراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه الا به وهذا انما تجلب منفعة بشئ
من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه وهذا اذا أحياء رجل بأمر أو غير أمر مملكه ولم يملك أبداً إلا أن
يخرجه من أحياء من يده والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه ليخلص بها لشيء يجعل فيه من غيره
وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والمخ وغير ذلك وأصل المعادن
صنفان ما كان ظاهراً كالمخ الذي يكون في الجبال يتنابه الناس فهذا الاصل لا أحد أن يقطعه أحد اجماع
والناس فيه شرع وهكذا النهر والماء الظاهر فالمسلمون في هذا كلهم شركاء وهذا كالنبات فيما لا يملكه
أحد كالماء فيما لا يملكه أحد فان قال قائل ما الدليل على ما وصفت قيل (أخبرنا) ابن عينة عن معمر
عن رجل من أهل مأرب عن أبيه أن الابيض بن جبال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعه ملح
مأرب فأراد أن يقطعه أو قال أقطعه اياه فقبل له أنه كالماء العذ قال فلا إذن (قال الشافعي) فمنعه
اقطاع مثل هذا فانما هذا حي وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجي الا الله ورسوله فان قال قائل
فكيف يكون حي قيل هو لا يحدث فيه شيئاً تكون المنفعة فيه من عمله ولا يطلب فيه شيئاً لا يدركه الا بالمؤنة
عليه انما يستدر له فيه شيئاً ظاهر اظهر الماء والكالا فاذا تجر ما خلق الله من هذا فقد حي لخاصة نفسه
فليس ذلك له ولكنه شريك فيه كشره في الماء والكالا الذي ليس في ملك أحد فان قال قائل فاقطع
الارض للبناء والعراس ليس حي قيل انه انما يقطع من الارض ما لا يضرب بالناس وما يستغني به وينتفع
به هو وغيره قال ولا يكون ذلك الا بما يحدثه هو فيه من ماله فتكون منفعة بما استحدث من ماله من بناء

ولم يكن لايها معنى في ولاية مسلة اذا كان كافرا (قال الشافعي) فان كان الولي سقيها أو وضعها غير علم بموضع الحظ أو سقيها مؤلما أو به علة تخرج من الولاية فهو كمن مات فاذا صلح صار وليا ولو قالت قد أدت في فلان فأى ولاي زوجي فهو جائز فمهم زوجها جاز وان تشاحوا أفرع بينهم السلطان ولو أدت لكل واحد أن يزوجهما لاقى رجل بعينه فزوجها كل واحد رجلا فقد قال صلى الله عليه وسلم اذا تكلم الوليان فالاول أحق فان لم تثبت الشهود أو هما أول فالنكاح مفسوخ ولا شيء لهما وان دخل بها أحدهما على هذا كان لهما مهر مثلها وهما يقران أنها لا تعلم مثل أن تكون غائبة عن النكاح ولو ادعى عليها أنها تعلم أحلفت ما تعلم وان أقرت لأحدهما لزمتها ولو زوجها الولي بأمرها من نفسه لم يجز كالأب يجوز أن يشتري من (١) قوله وحديث مبر

أحدثه أو غرس أو زرع لم يكن لأدعي وما احتقره ولم يكن وصل اليه أدعي الإباحته وقد أقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الدور والأرضين فدل على أن الحلي الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو أن يحمي الرجل الأرض لم تكن ملكا ولا لغيره بل مال ينفعه فيها ولا منفعة يستعدتها بها فيها لم تكن فيها فهذا معنى قطع ما ذون فيه لاجي مني عنه (قال الربيع) يريد الذي هو مأذون فيه الذي استحدث فيه بالنفقة من ماله وأما ما كان فيه منفعة بالنفقة على من جاءه فليس له أن يحميه (قال الشافعي) ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفط أو قار أو كبريت أو موميا أو حجارة طاهرة كوميافي غير ملك لأحد فليس لأحد أن يتجبر هادون غيره ولا سلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس لأن هذا كله ظاهر كالماء والكلا وهكذا أعضاء الأرض ليس للسلطان أن يقطعها لمن يتجبر هادون غيره لأن هذا طاهرة ولو أقطعها أرضا يعمرها فيها فعمرها كان ذلك لأنه حينئذ يحدث فيها ما وصفت بماله مما هو أنفع مما كان فيها ولو تجبر رجل لنفسه من هذا شيئا أو منعه له سلطان كان ظالما ولو أخذ في هذا الحال من هذا شيئا لم يكن عليه أن يرد إلا أنه يشترط فيه من منعه منه ولا أن يغرم لمن منعه شيئا منه وذلك أنه لما أخذ شيئا كان لأحد فيضمن له ما ألحقه منه وأن منع الرجل عما للرجل أن يأخذ من جهة الإباحة لا يلزمه غراما إلا أنه لم يمنع أن يعطى حطباً أو ينزل أرضاً لم يضمن له شيئا إنما يضمن ما تلف لرجل أو أخذ مما كان ملكه لرجل ولو أخذ على شيء من هذا بناء قبل له حقل بناءه ولا قيمة له فيما أحدث بقوله لأنه أحدث فيما ليس له بغير إذن فان كان أحدث البناء في عين لا يمنع منعه من حقل بناءه وقيل له لك بناءه ولا تمنع أحد من هذه المنفعة ولا يمنعك وأنت وهم فيها شرع ولو كان بقعة من الساحل أو الأرض يرى أنها تصلح للملح لا يوجد فيها الابصنة وذلك أن يحفر تراباً من أعلاها فيخشي ثم يسرب إليها ماء فيسد خلها فيظهر ملحها بذلك ويحفر عنها التراب فيظهر فيها في وقت من الاوقات ماء ثم يظهر فيها الملح كان للسلطان والله تعالى أعلم أن يقطعها والرجل أن يعمرها ثم تكون له كما تكون له الأرض بالزرع والبناء وذلك أن هذا أكثر عمارتها وان هذا شيء لا تأتي منفعة الابصنة وفي وقت ليس بذاك (١) وحديث معمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الملح فلما أخبر أنه دائم كالماء منعه ذلك وهذا كالارض يقطعها فيحفر فيها البئر لان المنفعة كانت محمولة دونها لا يعملها وقد يعمل فيها ثقل المنفعة وتكثر ويختلف ولا يتخلف (قال الشافعي) ثم تفرق القطائع فرفق فتكون بما وصفت مما اذا أقطع الرجل فأحياء ملكه من الارض بالبناء والغراس والزرع والأبار والملم وما أشبه هذا فاذا ملكه لم يملك أبداً الا عنه وهكذا اذا أحياء ولم يقطع له ان كل من أحياء ما أتى بقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحياء وعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عطاء كل أحد بعده من سلطان وغيره ثم يكون شيء يقطع المرفق يكون له الانتفاع به ومنعه من غيره ما أقام فيه أو وكيل له فاذا فارق لم يكن ملكا ولا يكون له أن يبيعه وذلك أنه اقطاع ارفاق لا تملك وذلك مثل المقاعد بالسواق التي هي طرق المسلمين كافة فمن قعد في موضع من البيع كان أحق به بقدر ما يصلح له ومتى قام عنه لم يكن له أن يمنع من غيره قال وهكذا القوم من العرب يحلون الموضع من الارض في أبينتهم من الشعر وغيره ثم يتبعون عنه لا تكون هذه عماره يملكه بها حيث نزلوا وكذلك لو بنوا خياما لان الخيام تحجب وتحوّل تحويل أبنية الشعر والفساطيط وهذا المقاعد بالسوق ليس بأحياء موات وفي اقطاع المعادن قولان أحدهما أنه يخالف لاقطاع الارض لأن من أقطع أرضا فيها معادن أو عملها ليس لأحد فسوا في ذلك كله وسواء كانت المعادن ذهباً أو فضة أو نحاساً أو حديداً أو شيئاً في معنى الذهب والفضة مما لا يخلص الاغنة ولم يكن ملكا لأحد فليس سلطان أن يقطعها من استقطعها بأياها من يقوم به وكانت هذه كالموات في أن له أن يقطعها بأياها ومخالفة الموات في أحد القولين وأن الموات اذا أحييت مرة ثبتت أحياءها وهذه اذا أحييت مرة ثم تركت

نفسه (قال) ويزوج
الاب أو الجدة الابنة
التي يؤيس من عقلها
لان لها فيه عفا وغنى
وربما كان شقا وسواء
كانت بكر أو ثيبا ويزوج
المغلوب على عقله أبوه
إذا كانت له إلى ذلك
حاجة وابنه الصغير فإن
كان مجنوناً أو مجنولاً
كان النكاح مردوداً
لانه لا حاجة به إليه
وليس لأب المغلوب على
عقله أن يتخالف عنه ولا
يضرب لامرأته أجل
العنف لانه ان كانت
ثيباً فالقول قوله أو
بكر لم يعمل أن يدفعها
عن نفسه بالقول أنها
تتمتع منه ولا يتخالف عن
المعتوه ولا يبرئ
زوجها من درهم من
مالها فان هربت
وامتنعت فلا نفقة لها
ولا إيلاء عليه فيها
وقيل له اتق الله فيها فإني
أطلق فان قدفها
أو انتفى من ولدها قيل
له ان أردت أن تنسني
ولدها قالت فاذا التعن
وقعت الفرقة ونفى عنه
الولد فان كذب نفسه
لحق به الولد ولم يعزر
وليس له أن يسزوج
ابنته الصبية عبداً ولا

دثر أحيائها وكانت في كل يوم مبتدأ الأحياء يطلبون ما فيها ما يطلب في المعادن فاقطعاه الموت ليحييه
يشتهه ملكاً ولا ينبغي أن يقطع المعادن الأعلى أن يكون له منفعة ما أحيائها وأحيائها أدامة العمل فيها
فأذا عطلها فليس له منعها من أحد عمل فيها ولا ينبغي أن يقطع منها ما لا يعمل ولا وقت في قدر ما يقطعها إلا
ما احتمل عمله قل منها ما عمل أو كثر والتعطيل للمعادن أن يقول قد عجزت عنها (قال الشافعي) فمن خالف بين
اقتطاع المعادن والأرضين للزرع انبني أن يكون من حجة أن يقول ان المعادن انما هي شئ يطلب فيه ذهب
أو فضة أو غير ذلك مما هو غائب عن الطالب مخلوق فيه ليست لادمين فيه صنعة انما يتسونه ويخلصونه
والتماسه وتخليصه ليس صنعة فيه فلا يكون لاحد أن يحتج به على أحد الا ما كان يعمل فيه فاما أن يمنع
المنفعة فيه غيره ولا يعمل هو فيه فليس له ولقد رأيت للسلطان أن لا يقطع معدنا الأعلى ما أصف من أن
يقول أقطع فلان معدن لئلا على أن يعمل فيها فارق الله أذى ما يجب عليه فيما يخرج منه وإذا عطلها
كان لمن يحبسها العمل فيها وليس له أن يبيعها له قال ومن حجة من فرق بين ملكها وبين ملك الأرض أن
يقول ليس له بيعها ولا يبيع الأرض لامعدن فيها قال ومن قال هذا قال ولو ملكه اياها السلطان وهو
يعلمها ملكا بكل حال لم يكن له الأعلى ما وصفت وكان هذا جورا من السلطان يرد وإن عملها هو بغير عطاء
من السلطان كانت له حتى يعطلها ومن قال هذا أشبه أن يحتج بأن الرجل يحفر البئر بالبادية فتكون له فإذا
أورد ما شئت لم يكن له منع فضل ما فيها وجعل عمله فيها غير أحيائها جعله مثل المنزل ينزله بالبادية فلا يكون
لاحد أن يحفره عنه وإذا خرج منه لم يمنع منه من ينزله وجعله غير مملوك وسواء في هذا معدن الذهب والفضة
وكل تبر وغيره مما يطلب بالعمل ولا يكون ظاهرا كظهور الماء والمخيط الظاهر وأما ما كان من هذا ظاهرا
من ذهب أو غيره فليس لاحد أن يقطعها ولا يمنعها وللناس أن يأخذوا منه ما قدروا عليه وكذلك الشذر يوجد
في الأرض ولو أن رجلا أقطع أرضا فأحياها بعمارة بناء أو زرع أو غيره فظهر فيها معدن كان ملكه ملك
الأرض وكان له منه كما يمنع أرضه في القولين معا والقول الثاني أن الرجل إذا أقطع المعدن فعمل فيه فقد
ملكه ملك الأرض وكذلك إذا عمل به بغير اقتطاع وما قلت في القولين معاني المعادن فانما أردت بها الأرض
القصر فتكون أرض معدن فعملها الرجل معدن وفي القول الأول يكون عمله فيها لا يملكه اياها الا الملك
الاستمتاع بمنع ما كان يعمل فيه فإذا عطله لم يمنع غيره وفي القول الثاني إذا عمل فيها فهو كاحياء الأرض يملكها
أبد ولا تملك الا عنه (قال) وكل معدن عمل جاهلياً ثم أراد رجل استقطاعه فبقي أقاويل منها أنه كالبر الجاهلية
والماء العذب فلا يمنع أحد العمل فيه ولا يكون أحد أولى به من أحد يعمل فيه فإذا استبقوا إليه فان وسعهم عملوا
معاون شاق أفرع بينهم أيهم يبدأ ثم يتبع الآخر فالأحر حتى يتواسوا فيه والثاني ان السلطان أن يقطع
على المعنى الأول يعمل فيه من أقطع ولا يملكه ملك الأرض فإذا تركه عمل فيه غيره والثالث يقطع قبله ملك
الأرض إذا أحدث فيه عمارة وكل ما وصفت من احياء الموت واقطاع المعادن وغيرها فانما أعني في عفو
بلاد العرب الذي عامره عشر وعفوه غير مملوك قال وكل ما ظهر عليه عنوة من بلاد الجهم فعامة كل من
ظهر عليه من المسلمين على خمسة أسهم لاهل الخمس سهم وأربعة لمن أوجف عليه فيقسم بينهم قسم الميراث
وما ملكوا بوجه من الوجوه وما كان في قسم أحد منهم من معدن فهو له كما يظهر المعدن في دار الرجل
فيكون له ويظهر بئر الماء فيكون له (قال الشافعي) وان كان فيها معدن ظاهر فوقع في قسم رجل بقيمة
فذلك كما يقع في قسمه العمارة بقيمة فتكون له وكل ما كان في بلاد العنوة مما عر مرة ترك فهو كالعامر
القائم العمارة وذلك ما ظهرت عليه الانهار وعمر بغير ذلك على نطف السماء وبالرشاء وكل ما كان لم يعرق
من بلادهم وكان موافقاً للموت من بلاد العرب لا يختلف في أنه ليس بملك لاحد دون أحد ومن أراد أن
يقطع منه أقطع من أوجف ولم يوجف هم سواء فيه لا تختلف حالاتهم فيما أحبوا وأرادوا من الاقطاع

قال وما كان من بلاد العجم صلحا فانظر مالكة فان كان المشركون مالكيه فهو لهم ليس لاحد ان يعمل فيه معدنا ولا غيره الا باذنهم وعليهم ماصولحو عليه قال وان كان المسلمون مالكيين شيئا منه بشئ ترك لهم فخمس ماصولح عليه المسلمون لاهل الخس وأربعة أخماسه لجماعة أهل التي من المسلمين حيث كانوا فيقدم لاهل الخس رقة الارض والدور وجماعة المسلمين أربعة أخماس فن وقع في ملكه شيء كان له وان صالحوا المسلمين على موات مع العامر فالموات لمولك كالعامر وما كان في حق امرئ من معدن فهو له وما كان في حق جماعة من معدن فينبئهم كما يكون بينهم ماسواه وان صالحوا المسلمين على أن لهم الارض ويكونون أحرارا ثم عاملهم المسلمون بعد فان الارض كلها صلح ونجسها لاهل الخس وأربعة أخماسها لجماعة المسلمين كما وصفت واذا وقع صلحهم على العامر ولم يذكروا العامر فقالوا لكم أرضنا فلهم من أرضهم ما وصفت من العامر والعامر ما فيه أثر غناراة وظهر عليه النهر أو عرفت عمارته بوجهه وما كان من الموات في بلادهم أن أرادوا قطاعة من صالح عليه أو لم يصلح أو عمره من صالح أو لم يصلح فسواء لائذ كان غير مولك كما كان غفو بلاد العرب غير مولك لهم ولو وقع الصلح على عامر هاومواتها كان الموات لها ولو كان ملك العامر كما يجوز بيع الموات من بلاد المسلمين اذا حازه رجل يجوز الصلح من المشركين اذا حازه ودون المسلمين فن عمل في معدن في أرض ملكها لو اخذوا جماعة فجميع ما خرج من المعدن لمن ملك الارض ولا شيء للعامل في عمله لانه متعبد بالعمل ومن عمل في معدن بينه وبين غيره أدى الى غيره نصيبه مما خرج من المعدن وكان متطوعا بالعمل لأجره فيه وان عمل بآذنه أو على أن له ما خرج من غلة فسواء أو لا كثر هذا أن يكون غلة لا يعرفها الواهب ولا الموهوب له ولم يقبض فالأذن في العمل والقائل اعلم ولك ما خرج من غلة سواء له ان يقر في أن يتم ذلك للعامل وكذلك أجبه أن يرجع في أخذ نصيبه مما خرج من غلة ويرجع عليه العامل بأجر مثله في قول من قال يرجع وليس هذا كالدابة يأذن له في ركوبها لانه قد عرف ما أعطاه وقبضه

(عمارة ماليس معمورا من الارض التي لا مال لها)

(قال الشافعي) كان يقال الحرم دار قر يش ويترب دار الأوس والخزرج وأرض كذا دار بني فلان على معنى أنهم ألزم الناس لها وان من نزلها بغيرهم انما ينزلها شبيها بالجناس وعلى معنى أن لهم مياهها التي لا تصلح مساكنها الا بها وليس ماسته العرب من هذا دار البني فلان بالموجب لهم أن يكون ملكا مثل ما بنوه أو زرعوه أو اختبروه لانه موات أحيا كلمة نزله مجتاز بن وفارقه وكما يحيى ما قارب ما عروا وانما يمكن كونهما أحيا ما أحيا ولا يمكن كون ما لم يحيا (قال الشافعي) وبين ما وصفت في السنة ثم الاثر منه ما وصفت قبل هذا الباب من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حي الا الله ورسوله ثم قول عمر رضي الله عنه انهم البلادهم ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله تعالى ما جيت عليهم من بلادهم شيئا أي انها تنسب اليهم اذا كانوا ألزم الناس لها وأمنعه (أخبرنا) مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا ما أنا فهو له وليس لعرق ظالم فيه حق (قال الشافعي) وجاع العرق الظالم كل ما حفر أو غرس أو بنى ظماني حق امرئ بغير خروجه منه (أخبرنا) سفيان عن طاوس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا ما أنا من الارض فهو له وعادى الارض لله ورسوله ثم هي لكم مني (قال الشافعي) ففي هذين الحديثين وغيرهما الدلالة على أن الموات ليس ملكا لاحد بعينه وأن من أحيا ما أنا من المسلمين فهو له وان الاحياء ليس هو بالنزول فيه وما أشبهه وأن الاحياء الذي يعرفه الناس هو العمارة بالحجر والدر والحفر لما بنى دون اضطراب الابنية وما أشبه ذلك ومن الدليل على ما وصفت أيضا أن ابن عينة أخبرنا عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الناس الدور

غير كفوف ولا مجنونا ولا مخبولا ولا مجذوما ولا أربص ولا مجبوا وليس له أن يكره أمته على واحد من هؤلاء بشكاح ولا يزوج أحد أحد من به احسد هذه العلل ولا من لا نطاق جاعها ولا أمة لانه من لا يخاف العنت وينكح أمة المرأة ولها باذنها وأمة العبد المأذون له في التجارة ممنوعة من السيد حتى يقضى دينان كان عليه ويحدث له حجرا ثم هي أمته ولو أراد السيد أن يزوجه دون العبد أو العبد دون السيد لم يكن ذلك لواحد منهما ولا ولاية للعبد بحال ولو اجتمعوا على تزويجها لم يجوز (وقال) في باب الخيار من قبل النسب لو ان نسب العبد لها أنه سر فنتكحه وقد أذن له سيده ثم علت أنه عبد أو ان نسب إلى نسب وجدونه وهي فسوقه فيها قولان أحدهما أن لها الخيار لانه منكوح بعينه وغرر بشئ وجدونه والثاني أن النكاح مفسوخ كالأؤذنت

فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تكب عنا بن أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ابتغنى الله إذا ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه (قال الشافعي) والمدنية بين لابتين تنسب الى أهلها من الأوس والخزرج ومن فيه من العرب والعجم فلما كانت المدينة صنفين أحدهما معمر بيناء وحفر وغراس وزرع والاخر خارج من ذلك فأقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج من ذلك من الصحراء استند للناس على أن الصحراء وان كانت منسوبة الى بني أعيانهم ليست ملكا لهم كملك ما أحيوا وبما بين ذلك أن مالكا أخبرنا عن ابن هشام عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال كان الناس يتخجلون على عهد عمر بن الخطاب فقال عمر من أحياء أرضا مواتا فهي له (أخبرنا) عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن علقمة بن نضلة أن أباسقيان بن حرب قام بفناء داره ففترب برجله وقال سناسم الأرض ان لها اسما زعم ابن فرقد الأسلي أن لا أعرف حتى من حقه في بياض المروة وله سوادها ولي ما بين كذا الى كذا فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال ليس لأحد الا ما أحاطت عليه جسد رانه ان احياه الموات ما يكون زرعاً وحفر أو يحاط بالحدودان وهو مثل ابطاله التعبير بغير ما يعبر به مثل ما يتحجر (قال الشافعي) واذا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من أحياء أرضا مواتا فهي له والموات ما لا ملك فيه لاحد فالصادون الناس فالسلطان أن يقطع من طلب مواتا فإذا أقطع كتب في كتابه ولم أقطعه حتى مسلم ولا ضرر عليه (قال الشافعي) وخالفنا في هذا بعض الناس فقال ليس لاحد أن يحصى مواتا الا باذن سلطان ويرجع صاحبه الى قولنا فقال وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم أثبت العطاء فان أحياء مواتا فهو له بعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس للسلطان أن يعطى انسانا ما لا يحل للانسان أن يأخذه من موات لا مال له أو حق لغيره يعرفه له والسلطان لا يحل له شيئا ولا يحرمه ولو أعطى السلطان أحد شيئا لا يحل له لم يكن له أخذه (أخبرنا) ابن عينة عن هشام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضا وأن عمر رضي الله عنه أقطع العقيق وقال ابن المستقطعون منذ اليوم أخبرناه مالك عن ربيعة (قال الشافعي) ومن أقطعه السلطان اليوم قطيعا أو تحجر أرضا فنعها من أحد يعمرها ولم يعمرها رأيت للسلطان والله أعلم أن يقول له هذه أرض كان المسلمون فيها سواء لا يعنهم منهم أحد وانما أعطينا كها أو تركنا وحوزها لانا رأينا العمارتها لغير ضرر بين على جماعة المسلمين منفعة لك وللمسلمين فيها يبالون من رفقها فان أحييتها والاخلينا من أراد احياءها من المسلمين فأحيها فان أراد اخلارأيت أن يؤجل (قال الشافعي) واذا كان هذا فكذا كان للسلطان أن لا يعطيه ولا يدعه يتحجر على المسلمين شيئا لا يعمره ولم يدعه أن يتحجر كثيرا بعلمه لا يقوى عليه وتركه وعمارته ما يقوى عليه (قال الشافعي) وان كانت أرضا يطلب غير واحد عمارتها فان كانت تنسب الى قوم فطلبها بعضهم وغيرهم كان أحب الى أن يعطيها من تنسب اليهم دون غيرهم ولو أعطاه الامام غيرهم لم أر بذلك بأسا ان كانت غير مملوكة لاحد ولو تشاخوا فيها فضاقت عن أن تسعهم رأيت أن يعطيها من طلبها أولا فان شرعوا معارأيت أن يعطيها أخلاقهم لان يعمرها فان استووا في ذلك رأيت أن يقرع بينهم فأيهم خرج منهم أعطاهم أو أعطاهم بغير قرعة لم أر عليه بأسا ان شاء الله وان اتسع الموضع أقطع من طلب منه فان بدأ بأحد فأقطعه ترك له حريما للطريق ومسيلا للاء ومغيضة وكل ما لا صلاح له أقطعه الابن

(من أحياء مواتا كان لغيرته)

قال الشافعي أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولاه يقال له هني على الحمي فقال له يا هني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة

نقص النسب عنهما
وجعله لها في العبد
فقياسه أن يجعله
الخيار بالقرور في نقص
النسب عنه كما جعله
في الأمة

(المرأة لا تلي عقدة
النكاح)

(قال الشافعي) رحمه
الله قال بعض الناس
زوجت عائشة ابنة عبد
الرحمن بن أبي بكر وهو
غائب بالشام فقال عبد
الرحمن أمشي يفتات
عليه في بناته (قال)
فهذا يدل على أنها
زوجتها بغير أمر قبل
فكيف يكون أن
عبد الرحمن وكل عائشة
لفضل نظرهما أن حدث
حدث أو رأت في
مغيبه لا يثبت خطا أن
تزوجها احتياطا ولم
يرأها تأمر بتزويجها
الابعد مؤامره ولكن
بوامي وتكتب اليه
فلما فعلت قال هذا وان
كنت قد فوضت اليك
فقد كان ينبغي أن
لا تفتني على وقد يجوز
أن يقول زوجي أي وكلي
من يزوج فوكلت قال
فليس لها هذا في الخبر قبل
لا ولكن لا يشبه غيره
لانها روت أن النسب

وأدخل ياب الصريفة والغنية وياي ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تملك ما شئتم ما يرجعان الى نخل
وزرع وان دب الصريفة والغنية ياتي بعياله فيقول يا أمير المؤمنين أفتأركهم أنا لا أملك فالسأوا الكلا أهرن
على من الدنانير والدراهم وياي الله اعلى ذلك انهم ليرون أني قد ظلمتهم انها لبلادهم فأتوا عليهم في الجاهلية
وأسلموا عليها في الاسلام ولولا المال الذي أجل عليه في سبيل الله ما جيت على المسلمين من بلادهم شيئا
فقال ولوثبت هذا عن عمر بن الخطاب ما روي عن عمر رضي الله عنه من أنه ليس
لاحد أن يتعجر

(من قال لا حي الا حي من الارض الموات وما يملك به الأرض وما لا يملك وكيف يكون الحي)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا شافعيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن الصعب بن
جثامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حي الا لله ورسوله (وحدثنا) غير واحد من أهل العلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم حي النقيع (قال الشافعي) كان الرجل العزيز من العرب اذا اتبع ببلد انحصأ وفي
بكل على جبل ان كان به أو نثران لم يكن جبل ثم استعوا ووقف له من سبغ منتهى صوته بالعواء فحيث
بلغ صوته جاءه من كل ناحية فيرعى مع العامة فيما واه ويمنع هذا من غير ما ضعفه ساعته وما أراد قرنه معها فيرعى
معها فيرى أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم لا حي الا لله ورسوله لا حي على هذا المعنى الخاص
وأن قوله لله كل حي وغيره ورسوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يحمي لصالح عامة المسلمين
لأنما يحمي له غير من خاصة نفسه وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لا يملك إلا ما لا غنا به وبعاله عنه ومصلحتهم حتى
يصير ما ملكه الله من خمس التمس مردودا في مصلحتهم وكذلك ماله اذا حبس فوق سنته مردودا في مصلحتهم
في الكراع والصلاح عدة في سبيل الله وأن ماله ونفسه كان مفرغا للطاعة لله تعالى فصلى الله عليه وسلم وجزاه
أفضل ما جزى به نبيان أمته (قال الشافعي) والحي ليس بأحياء موات فيكون لن أحياء بقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله يحتمل معنيين أحدهما أن لا يكون
لاحد أن يحمي للمسلمين غير ما جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب هذا المذهب قال يحمي
الوالي كما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم من البلاد لجماعة المسلمين على ما جاءه رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يكون لوال ان رأى صلاحا لعامة من حي أن يحمي بحال شئان من بلاد المسلمين والمعنى الثاني
أن قوله لا حي الا لله ورسوله يحتمل لا حي الا على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذهب
هذا المذهب قال الخليفة خاصة دون الولا أن يحمي على مثل ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
والذي عرفناه نصا ودلالة فيما حي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حي النقيع والتقيع بلد ليس بالواسع
الذي اذا حي ضاقت البلاد بأهل المواشي حوله حتى يدخل ذلك الضرر على مواشيهم وأنفسهم كانوا يجحدون
فمساواة من البلاد لضعفهم ومواشيهم وأن مواشيهم لا يحمي أوسع منه وأن النقيع يحكمهم فيه
وأنه لو ترك فكان أوسع عليهم لا يقع موقع ضررين عليهم لأنه قليل من كثير غير مجاوز القدر وفيه صلاح لعامة
المسلمين بأن تكون الخيل المعدة لسبيل الله وما فضل من سهمان أهل الصدقات وما فضل من النعم التي
تؤخذ من أهل الجزية ترمي فيه فأما الخيل فقوة لجميع المسلمين وأمانهم الجزية فقوة لاهل التي ومن
المسلمين ومسلكت سبل الخير أنها لاهل التي المحامين المجاهدين قال وأما الابل التي تفضل عن سهمان أهل
الصدقة فيعاديها على أهل سهمان الصدقة لا يبق مسلم الا دخل عليه من هذا صلاح في دينه ونفسه ومن
يلزمه أمره من قريب أو عامة من مستحق المسلمين فكان ما حي عن خاصتهم أعظم منفعة لعامة من أهل
دينهم وقوة على من خالف دين الله من عدوهم وحي القليل الذي حي عن عامة المسلمين وخواص قراياتهم

صلى الله عليه وسلم
جعل النكاح بغير ولي
باطلاً وكان يجوز لها أن
تزوج بكراً وأبوها
غائب دون اخوتها أو
السلطان (قال المزني
رحمه الله) معنى
تأويله فيماروت عائشة
عندي غلط وذلك أنه
لا يجوز عنده انكاح
المرأة ووكيلها مثلها
فكيف يعقل بأن
توكل وهي عنده
لا يجوز انكاحها ولو
قال أنه أمر من ينفذ
رأى عائشة فأمرته
فأنكم خرج كلامه
صحياً لان التوكيل
للابنة والاطاعة
لعائشة فيصح وجهه
الخبر على تأويل الذي
يجوز عندي لأن
الوكيل وكيل لعائشة
رضي الله عنها ولكنه
وكيل له فهذا تأويله

(الكلام الذي ينعقد
به النكاح والخطبة قبل
العقد من الجامع من
كتاب التعريض
بالخطبة ومن كتاب
ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أسمى الله تبارك
وتعالى النكاح في
كتابه فاسم من النكاح

الذين فرض الله لهم الحق في أموالهم ولم يحرم عنهم شيئاً لم يكره بحال (قال الشافعي) وقد سجي من سجي على
هذا المعنى وأمر أن يدخل الحى ماضية من ضعف عن النجعة من حول الحى ويمنع ماضية من قوى على النجعة
فيكون الحى مع قلة ضرره أهم منفعة من أكثر منه مما يحرم وقد سجي بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر
رضي الله عنه أرضاهم لعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاهدوا وأمر فيها بخوم وصفت من أنه ينبغي لمن سجي أن
يأمر به (أخبرنا) عبد العزيز بن محمد بن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر استعمل مولاه يقال هني على الحى
فقال له ياهني ضم جناحك للناس واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب
الغنيمة وأبى ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف فانهما ان تهلك ماضيتهم ايرجعان الى نخل وزرع وان رب الغنيمة
والصريعة يأتي بعيله فيقول يا أمير المؤمنين أفتاركمهم ألا أباك فالأب والكلأ أهون على من الدراهم
والدنانير وإيم الله لعلى ذلك أنهم يريدون أني قد ظلمتهم انها بلادهم فأتوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في
الاسلام ولولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على المسلمين من بلادهم شبراً (قال الشافعي)
في معنى قول عمر أنهم يريدون أني قد ظلمتهم انها بلادهم فأتوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الاسلام أنهم
يقولون ان منعت لاحد من أحد قتل عليها وأسلم أولى أن تمنع له وهذا كما قال لو كانت تمنع لخاصة فلما
كان لعامة لم يكن في هذا ان شاء الله مظلمة وقول عمر لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت على
المسلمين من بلادهم شبراً أني لم أجهل نفسي ولا خاصتي وانى جيتهم المال الذي أحل عليه في سبيل الله
وكانت من أكثر ما عنده مما يحتاج الى الحى فنسب الحى اليها لكثرتها وقد أدخل الحى خيلاً الغزاة في سبيل
الله فلم يكن ما جى ليحمل عليه أولى بما عنده من الحى مما تركه أهله ويحملون عليها في سبيل الله لان كلاً لعزير
الاسلام وأدخل فيها ابل الضوال لانها قليل لعوام من أهل البلدان وأدخل فيها ما فضل من سهمان أهل
الصدقة من ابل الصدقة وهم عوام من المسلمين يحتاجون الى ما يجعل لهم مع ادخاله من ضعف عن النجعة
من قل ماله وفي غمائل أموالهم عليهم غنى عن أن يدخلوا على أهل النية من المسلمين وكل هذا وجه عام النفع
للمسلمين (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي عن الثقة أحسبه محمد بن علي بن حسين أو غيره عن مولاه
لعثمان بن عفان رضي الله عنه قال بينا أنا مع عثمان في ماله بالعالية في يوم صائف اذ رأى رجلاً يسوق بكرين
وعلى الأرض مثل الفراش من الحر فقال ما على هذا الوأقام بالدينه حتى يبرد ثم يروح ثم دنا الرجل فقال انظر
من هذا فقلت أرى رجلاً مبرداً يسوق بكرين ثم دنا الرجل فقال انظر فنظرت فاذا عمر بن الخطاب فقلت
هذا أمير المؤمنين فقام عثمان فأخرج رأسه من الباب فاذا ملغ السموم فأعاد رأسه حتى حاذاه فقال
ما أخرجك هذه الساعة فقال بكران من ابل الصدقة تخلفا وقد مضى بابل الصدقة فأردت أن ألحقهما
بالحى وخشيت أن يضيعا فبأسألى الله عنهما فقال عثمان يا أمير المؤمنين هلم الى الماء والظل ونكفيك فقال
عدالى ظلك فقلت عندنا من يكفيك فقال عدلى ظلك فضى فقال عثمان من أحب أن ينظر الى القوي
الأمين فليستظر الى هذا فعاد الينا فألقى نفسه (قال الشافعي) في حكاية قول عمر لعثمان في البكرين اللذين
تخلفا وقول عثمان من أحب أن ينظر الى القوي الأمين فليستظر الى هذا (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب
يعنى بما حكاه عن عمر وعثمان (قال الشافعي) وان كان للخليفة مال يحمل عليه في سبيل الله من ابل
وخيل فلا بأس أن يدخلها الحى وان كان له منها مال لنفسه فلا يدخلها الحى فانه ان يفعل ظلم لانه منع منه
وأدخل لنفسه وهو من أهل القوة (قال الشافعي) وهكذا من كان له مال يحمل عليه في سبيل الله دون
الخليفة قال ومن سأل الوالى أن يقطع في الحى موضعاً يبره فان كان حى النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
الامتنع اياه وان عمراً بطل عمارته وكان كمن عمر فيما ليس له أن يعرفه ان كان حى أحدث بعده فكان يرى
الحى حقا كان له منه ذلك وان أراد العماره كان له منه العماره وان سبق فعمر لم يكن أن تبطل عمارته

والله تعالى أعلم ويحتمل اذا جعل الحى حقا وكان هو فى معنى ما حى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه حى لمثل ما جاءه أن يبطل عمارته وان أذن له الوالى بعمارة لم يكن له ابطال عمارته لان اذنه له اخراج له من الحى وقد يجوز أن يخرج ما أحدث جاءه من الحى ويحى غيره اذا كان غير ضرورى على من جاءه عليه وليس للوالى بحال أن يحى من الارض الأفلها وقد يوسع الحى حتى يقع موقعا وبين ضرره على من حى عليه وما أحدث من حى فرعاه أحد لم يكن عليه فى رعيته شئ أكثر من أن يمنع رعيته فاما غرم أو عقوبة فلا أعلمه عليه

(تسديد أن لا يحى أحد على أحد)

(قال الشافعى) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليعب به الكلاب منع الله فضل رحمته يوم القيامة (قال الشافعى) فى هذا الحديث ما دل على أنه ليس لأحد أن يمنع فضل مائه وانما يمنع فضل رجة الله معصية الله فلما كان منع فضل الماء معصية لم يكن لأحد منع فضل الماء وفى هذا الحديث دلالة على أن مالك الماء أولى أن يشربه ويسقى وانه انما يعطى فضله عما يحتاج اليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من منع فضل الماء ليعب به الكلاب منع الله فضل رحمته وفضل الماء الفضل عن حاجته مالك الماء (قال الشافعى) وهذا أوضح حديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الماء وأشبه معنى لان مالكه روى عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع البئر (قال الشافعى) فكان هذا جملة تدب المسلمون اليها فى الماء وحديث أبي هريرة رضى الله عنه أحجها وأبينها معنى (قال الشافعى) وكل ما به سادية يزيد فى عين أو بر أو غيل أو نهر بلغ مالكة منه حاجته لنفسه وما شئته وزرع ان كان له فليس له منع فضله عن حاجته من أحد يشرب أو يسقى ذاروخ خاصة دون الزرع وليس لغيره أن يسقى منه زرع ولا شجرة الا أن يتطوع بذلك مالك الماء واذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من منع فضل الماء ليعب به الكلاب منع الله فضل رحمته فى هذا دلالة اذا كان الكلاب شيئا من رجة الله أن رجة الله رزقه خلقه عامة للمسلمين وليس لواحد منهم أن يمنعها من أحد الا بمعنى ما وصفنا من السنة والاثار الذى فى معنى السنة وفى منع الماء ليعب به الكلاب الذى هو من رجة الله عام يحتمل معنيين أحدهما أن ما كان ذريعة الى منع ما أحل الله لم يحل وكذلك ما كان ذريعة الى الحلال ما حرم الله تعالى (قال الشافعى) فان كان هذا هكذا فى هذا ما يثبت أن الذرائع الى الحلال والحرام تشبه معانى الحلال والحرام ويحتمل أن يكون منع الماء انما يحرم لانه فى معنى تلف على ما لاغنى به النهوى الارواح والادميين وغيرهم فاذا منعوا فضل الماء منعوا فضل الكلاب والمعنى الاول أشبه والله أعلم فلو أن جماعة كان لهم مياه بادية فسقوا بها واستقوا وفضل منها شئ لجاء من لاما له يطلب أن يشرب أو يسقى الى واحد منهم دون واحد لم يحز لمن معه فضل من الماء وان قل منعها اياما كان فى عين أو بر أو نهر أو غيل لانه فضل ماء يزيد ويستخلف وان كان الماء فى سقاء أو جرة أو وعاء ما كان فهو مخالف للماء الذى يستخلف فلصاحبه منعوه وهو كقطع الماء الا أن يضطر اليه مسلم والضرورة أن يكون لا يجد غيره بشراء أو يجد بشراء ولا يجد ثمن فلا يسع عنده والله أعلم منعه لان فى منعه تلفا له وقد وجدت السنة توجب الضافة بالبادية والماء أعز فقدا وأقرب من أن يتلف من منعه وأخف مؤنة على من أخذ منه من الطعام فلا يرى من منع الماء فى هذه الحال الا أنما اذا كان معه فضل من ماء فى وعاء فاما من وجد غنى عن الماء بما به غير ماء صاحب الوعاء فأرجو أن لا يخرج من منعه

(انقطاع الوالى)

(قال الشافعى) رجه الله أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال لما قدم رسول الله

والتزويج ودلت السنة على أن الطلاق يقع بما يشبه الطلاق ولم نجد فى كتاب ولا سنة احلال نكاح الا بنكاح أو تزويج والهة رسول الله صلى الله عليه وسلم مجمع أن ينعقد بها النكاح بأن تنهب نفسها بلامهر وفى هذا دلالة على أنه لا يجوز النكاح الا باسم التزويج أو النكاح والفرج محرم قبل العقد فلا يحل أبدا الا بأن يقول الولي قد زوجتكها أو أنكحتكها ويقول الخاطب قد قبلت تزويجها أو نكاحها أو يقول الخاطب زوجنها ويقول الولي قد زوجتكها فلا يحتاج فى هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت ولو قال قد ملكتك نكاحها أو نكح ذلك فقبل لم يكن نكاحا واذا كانت الهة أو الصدقة تملك بها الابدان والحرمة لا تملك فكيف تجوز الهة فى النكاح فان قبيل معناها زوجتك قيل فقوله قد أحلتها لك أقرب الى زوجتكها وهو لا يجيزه (قال)

طلبه سوى الخطبة
جدا لله تعالى والثناء
عليه والصلاة على رسوله
عليه الصلاة والسلام
والوصية بتقوى الله ثم
يخطب وأحب للولي
أن يفعل مثل ذلك وأن
يقول ما قال ابن عمر
أنكحت على ما أمر الله
به من أمسك بعرف
أو تسريح بأحسن

ما يجعل من الحرائر
ولا يتسرى العبد وغير
ذلك من الجامع من
كل النكاح وكذا ابن
أبي ليلى والرجل يقتل
أمنه ولها زوج

(قال الشافعي) انتهى
الله تعالى بالحرائر إلى
أربع تحريرات لا يجمع
أحد غير النبي صلى الله
عليه وسلم بين أكثر من
أربع ولا ية تدل على
أنها على الأحرار بقوله
تعالى أو ما لم يكن
أيمانكم ومالك البين
لا يكرهون إلا الأحرار
الذين يملكون المال
والمسند لا يملك المال
(قال) فإذا فارق الأربع
تلا نائلا تزوج مكانهم
في عدتهن لأن الله تعالى

(١) قوله دلالة أن لمن
سأله الاقطاع كذا بالاصول
التي عندنا تأمل كتبه
معجمه (٢) قوله لمن
يحتاج إلى الحي الح كذا
بالاصول ولعل الصواب
فليس لمن يحتاج إلى
وحرر أم معجمه

صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور فقال حتى من بني زهرة يقال لهم بنو عبد بن زهرة تكب عنا ابن
أم عبد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينعق الله إذا ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم
حقه (قال الشافعي) في هذا الحديث دلائل منها أن حقاً على الوالي الاقطاع من سأل الله القطع من المسلمين
لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقدس أمة لا يؤخذ للضعيف فيهم حقه دلالة أن (١) لمن
سأله الاقطاع أن يؤخذ للضعيف فيهم حقه وغيره ودلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الناس بالمدينة
وذلك بين طهراني عمارة الانصار من المنازل والخل فلم يكن لهم بالعامر منع غير العامر ولو كان لهم لم يقطعه
الناس وفي هذا دلالة على أن ما قارب العامر وكان بين طهرانيه وما لم يقارب من الموات سواء في أنه لا مال له
له فعلى السلطان اقطاعه عن سأل من المسلمين (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير أرضاً وأن عمر بن الخطاب أقطع العقيق أججع وقال ابن
المستطعون قال الشافعي والعقيق قريب من المدينة وقوله أن المستطعون نقطعهم وإنما أقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عمر من أقطع ما لا يملكه أحد يعرف من الموات وفي قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أحيماوات فهو له دليل على أن من أحيماواتا كان له كما يكون له ان أقطعه واتباع في أن يملك من أحيما
الموات ما أحيماواتا فهو له دليل على أن يقطع الموات من يحبس لافرق بينهما ولا يجوز أن يقطع الموات من يحبس
ولا ماله وإذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيماواتا فهو له فقط رسول الله صلى الله عليه وسلم
عامته من أحيماواتا فمن أحيماواتا فبعضية رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيماواتا في الجملة أثبت من
عطية من بعده في النص والجملة وقد روي عن عمر مثل هذا المعنى لا يخالفه

(باب الركايز يوجب في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله الركايز في الجاهلية أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن
ابن عباس عن الصعب بن جثامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حي إلا الله ورسوله (قال الشافعي)
فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله لم يكن لاحد أن يزل بلداً غير معهود فبمع منه
شيثاً رعاء دون غيره وذلك أن البلاد لله عز وجل لا مال لها من الأديمين وإنما سلب الله الأديمين على منع
مالهم خاصة لا يمنع ماله من أحد بعينه وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي إلا الله ورسوله أن لا حي
إلا حي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاح المسلمين الذين هم شركاء في بلاد الله ليس أنه حي لنفسه دونهم
ولو لا الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرم من الأرض شيئاً لمن يحتاج إلى الحي من المسلمين
وليس لهم أن يحرموا شيئاً لأنفسهم دون غيرهم (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم
عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له يقال له هني على الحي (قال الشافعي) وقول عمر
أنهم يبرون أي قد ظلمهم يقول يذهب رأيهم أي حيث بلاد غير معهود لنعم الصدقة ولنعم التي هو أمرت
بإدخال أهل الحاجة إلى دون أهل القوة على الرعي في غير الحي إلى أي قد ظلمتهم (قال الشافعي) ولم
يظلمهم عمر رضي الله عنه وإن رأوا ذلك بل حي على معنى ما حي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل
الحاجة دون أهل القوي وجعل الحي حوزاً لهم خالصاً كما يكون ما عمر الرجل له حالصاً دون غيره وقد كان
مباحاً قبل عمارته فكذلك الحي لمن حي له من أهل الحاجة وقد كان مباحاً قبل يحيى قال ويان ذلك
في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت على المسلمين من بلادهم
شيراً أن لا يحرم المال على (٢) لمن يحتاج إلى الحي من المسلمين أن يحرموا ورأى إدخال الضعيف
حقه دون القوي فكل ما لم يعم من الأرض فلا يحال بينه وبين المسلمين أن يزلوا ويرعوا فيه حيث شأوا
الإماحي الوالي للصحة عوام المسلمين فجعله لما يحل عليه في سبيل الله من نعم الجزية وما يفضل من نعم

الصدقة فيعذر لمن يحتاج اليه من أهلها وما يصير اليه من ضوال المسلمين وما شبة أهل الضعف دون أهل القوة (قال الشافعي) وكل هذا عام المنفعة وتوجوه لان من حل في سبيل الله فذلك الجماعة المسلمين ومن أرسله أن يعطى من ماشية الصدقة فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وكذلك من ضعف من المسلمين فرعيت له ماشيته فذلك الجماعة ضعفاء المسلمين وأمر عمر رضي الله عنه أن لا يدخل نعم ابن عفان وابن عوف لقوتها في أمر الهماوانهم - الوهلك ماشيتهم ما لم يكونا من يصير كلا على المسلمين فكذلك يصنع بمن لا غنى غير الماشية

(الاحباس)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال جيع ما يعطى الناس من أموالهم ثلاثة وجوه ثم يشعب كل وجه منها والعطايا منها في الحياة ويعد الوفاة واحد فالوجهان من العطايا في الحياة فترد الأصل والفرع فأحد ما يتم بكلام المعطى والآخر يتم بأمر من بكلام المعطى وقبض المعطى أو قبض من يكون قبضه قبضا (قال الشافعي) والعطايا التي تتم بكلام المعطى دون أن يقبضها المعطى ما كان إذا خرج به لكلام من المعطى له جائزا على ما أعطى لم يكن للمعطى أن يملك ما خرج منه فيه الكلام بوجهه أبدا وهذه العطية الصدقات المحرمات الموقوفات على قوم بأعيانهم أو قوم موصوفين وما كان في معنى هذه العطايا مما سبل محبوبا على قوم موصوفين وان لم يتم ذلك محض ما فهو محرم باسم الحبس (قال الشافعي) فإذا أشهد الرجل على نفسه بعبية من هذه فهي جائز قلن أعطاهما قبضا ولم يقبضها ومتى قام عليه أخذها من يدي معطيا وليس لمعطيا حبسها عنه على حال بل يحجز على دفعها إليه وان استهلك منها شيئا بعد أخذها باعطائها ضمن ما استهلك كما يضمنه أجنبي لو استهلكه لأنه إذا خرج من ملكه فهو والاجنب فيما استهلك منه سواء ولومات من جعلت هذه الصدقة عليه قبل قبضها وقد أغلت غلته وأخذوا منه حصته من غلته لان الميت قد كان مالكا لما أعطى وان لم يقبضه كما يكون له غلة أرض لو غصبا أو كانت ودية في يدي غيره فجعلها ثم أقر بها وان لم يكن قبض ذلك ولومات المنصديق بها قبل أن يقبضها من تصدق بها عليه لم يكن لوأثرته منها شيء وكانت لمن تصدق بها عليه ولا يجوز أن يقال ترجع موروثه والموروث انما يورث ما كان ملكا للميت فإذا لم يكن للتصدق الميت أن يملك شيئا في حياته ولا مجال أبدا لم يحجز أن يملك الوارث عنه بعد وفاته ما لم يكن له أن يملك في حياته مجال أبدا قال وفي هذا المعنى العتق اذا تكلم الرجل بعتق من يجوز له عتقه ثم العتق ولم يحجز إلى أن يقبله العتق ولم يكن للعتق ملكه ولا غيره ملك رقب يكون له فيه بيع ولا هبة ولا ميراث مجال والوجه الثاني من العطايا في الحياة ما أخرجه المالك من يده ملكا تاما لغيره بهبته أو يبيعه ويورث عنه وهذا من العطايا يحل لمن أخرجه من يده أن يملكه بوجوه وذلك أن يورث من أعطاه أو برده عليه المعطى العتقة أو يهبها له أو يبيعه إياها وهذا مثل النحل والهبة والصدقة غير المحرمة ولا التي في معناها القليل وغيره وهذه العطية تتم بأمر من أهداها وقبضها بأمر من أعطاه والمحرمة والمسبلة تجوز بلا قبض قبل تقليد الهدى وأشعاره وسياقه وإيجابه بغير تقليد يكون على مالكه بلا عيب البيت ونحوه والصدقة فيه بما صنع منه ولم يقبضه من جعل له وليس كذلك ما تصدق به بغير حبس مما لا يتم الا قبض من أعطاه نفسه أو قبض غيره له من قبضه قبضا وهذا الوجه من العطايا المعطية أن ينعته من أعطاه إياها ما لم يقبضه ومتى رجع في عطيته قبل قبض من أعطاه فذلك له وان مات المعطى قبل قبض العطية فالمعطى بالخيار أن يحب أن يعطيا ورثته عطية تبدأ الاطعام موروثا عن المعطى لان المعطى لم يملكها فعل وذلك أحب إلى له وان شاء حبسها عنهم وان مات المعطى قبل قبضها المعطى فهي لورثته المعطى لان ملكها لم يتم للمعطى قال والعطية بعد الموت هي الوصية لمن أوصى له في حياته فقال اذا تم خلفا كان

أحصل لمن لا أمر له أربعا وقال بعض الناس لا ينكح أربعسا حتى تنقضي عنه الأربع لاني لا أجيز أن يجتمع ماؤه في خمس أو في اثنتين (قلت) فأنتم تزعمون بخلهم ولم يصبر أن عليهن العدة فلم يجتمع فيهن ماؤه فأباح له النكاح وقد فرق الله تعالى بين حكم الرجل والمرأة فجعل اليه المطلاق وعليها العدة فجعلته بعتد معهما ناقض في العدة (قال) وابن قلت ان جعلت عليه العدة كما جعلتها عليها أفيتنبأ ما تنحب المعتدة من الطيب والخروج من المنزل قال لا قلت فلا جعلته في العدة بعناها ولا فرق بمافرق الله تعالى به بينه وبينها وقد جعلهن الله منه أبعد من الاجنبيات لانهن لا يحلن له الا بعد نكاح زوج وطلاقه أو موته وعدة تكون بعده والاجنبيات يحلن له من ساعته قال ولو قتل لمولى أمته أو قتلت نفسها فلا مهر لها وان باعها حبث لا يقدر عليها فلا مهر لها حتى يدفعها

اليه وان طلب أن يتوثقها
معها بيتا لم يكن ذلك
على السيد (قال)
ولو وطئ رجل جارية
ابنه فأولدها كان عليه
مهرها وقيمتها (قال
الزني) قياس قوله أن
لا تكون ملكا لاسيه
ولا أم ولد بذلك وقد أجاز
أن يزوجه آمنه
فيولدها فإذا لم تكن له
بان يولدها من حلال أم
ولد بغيره فكيف يوطئ
حرام وليس بشريك فيها
فيكون في معنى من
أعتق شركا في أمة وهو
لا يجعلها أم ولد للشريك
إذا أحبلها وهو معسر
وهذا من ذلك أبعد
(قال) وأن لم يجعلها
فعلية عقرها وحرم
على الابن ولا قيعة له بان
حرم على وقد ترضع
امراة الرجل بلبنه
جاريته الصغيرة فحرم
عليه ولا قيعة له (قال
الشافعي) وقال الله
تعالى والذين هم
لفروجهم حافضون
الآية وفي ذلك دليل
أن الله تبارك وتعالى
أراد الأحرار لان العبد
لا يملكون وقال عليه
الصلاة والسلام من
باع عبدا وله مال فإله

فله أن يرجع في الوصية ما لم يمت فإذا مات ملك أهل الوصايا وضاياهم بلا قبض كان من المعطى ولا بعده
وليس الورثة أن يمنعوه الموصى لهم وهو لهم ملكا تاما قال وأصل ما ذهبنا اليه أن هذا موجود في السنة
والأثار وفيها فقرنا بينه اتباعا وقياسا

(الخلاص في الصدقات المحرمات)

(قال الشافعي) ربه الله فالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات وقال من تصدق بصدقة محرمة وسبها
فألصدقة باطل وهي ملك للتصدق في حياته ولو ارثه بعد موته قبضها من تصدق بها عليه أو لم يقبضها وقال في
بعض من يحفظ قول قائل هذا أن اردنا الصدقات الموقوفات بأموال قتلته وما هي فقال قال شريح جاء محمد
صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس فقلت له وتعرف الحبس التي جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها قال
لا أعرف حبسا الا الحبس بالتحريم فهل تعرف شيئا يقع عليه اسم الحبس غير هذا (قال الشافعي) فقلت له
أعرف الحبس التي جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها وهي غير ما ذهبت اليه وهي بيعة في كتاب الله عز
وجل قال اذكرها قلت قال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا جام فهذه الحبس
التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شر وطعهم فيها وأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم بابطال الله
اياها وهي أن الرجل كان يقول اذ انتجخل ابله ثم ألقه فأنتج منه هو حام أي قد حى ظهره فيحرم رثوبه
ويجعل ذلك شيئا بالعتق له ويقول في البحيرة والوصيلة على معنى يوافق بعض هذا ويقول لعبد ما أنت حر
سائبة لا يكون لي ولا لولي ولا على عتقك قال فهل قيل في السائبة غير هذا فقلت نعم قيل أنه أيضا في البهائم
فدسييتك (قال الشافعي) فلما كان العتق لا يقع على البهائم رد رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك البحيرة
والوصيلة والحام الى مالكه وأثبت العتق وجعل الولاء لمن أعتق السائبة وحكمه بمنزل حكم النسب ولم يحبس
أهل الجاهلية علمته دارا ولا أرضا تبررا بحبسها وانما حبس أهل الاسلام (قال الشافعي) فالصدقات يلزمها
اسم الحبس وليس لك أن تخرج مما رماه اسم الحبس شيئا الا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على
ما قلت وقلت أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر بن حفص العمري عن نافع عن عبد الله بن عمر بن
الخطاب ملك مائة سهم من خير اشترها فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم
أصب مثله قط وقد أردت أن أتقرب به الى الله عز وجل فقال حبس الاصل وسبل الثمرة (قال الشافعي)
وأخبرني عمر بن حبيب القاضي عن عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله
أي أصبت مالا من خير لم أصب مالا قط أعجب الي أو أعظم عندي منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
شئت حبست أصله وسببت ثمره فتصدق به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم حكى صدقته قال الشافعي
فقال ان كان هذا ثابتا فلا يجوز الا أن يكون الحبس التي أطلق غير الحبس التي أمر بحبسها قلت هذا عندنا
وعندك ثابت وعندنا أكثر من هذا وان كانت الخجة تقوم عندنا وعندك بأقل منه قال فكيف أجرت
الصدقات المحرمات وان لم يقبضها من تصدق بها عليه فقلت اتباعا وقياسا فقال وما الاتباع فقلت له
لما أل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماله فأمره أن يحبس أصل ماله وبسبل ثمره دل ذلك على اجازة
الحبس وعلى أن عمر كان يلبس صدقته وبسبل ثمرها بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لا يلبس غيره قال
فقال أفيستعمل قول النبي صلى الله عليه وسلم حبس أصلها وبسبل ثمرها اشترط ذلك قلت نعم والمعنى الاول
أظهرهما وعليه من الخبر دلالة أخرى قال وما هي قلت اذا كان عمر لا يعرف وجه الحبس أفيحله حبس
الاصل وبسبل الثمر وسع أن يعلمه أن يخرجها من يديه الى من يلبسها عليه ولم يحبسها عليه لانها لو كانت
لا تتم الا بان يخرجها الحبس من يديه الى من يلبسها دونه كان هذا أولى أن يعلمه لان الحبس لا يتم الا به ولكنه
عليه ما يتبره ولم يكن في اخراجها من يديه شيء يزيد فيها ولا في امساكها يلبسها هو شيء ينقص صدقته ولم يزل

عمر بن الخطاب المتصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يلى فيما بلغنا صدقة . حتى قبضه الله تبارك
وتعالى ولم يزل على بن أبي طالب رضى الله عنه يلى صدقته يبيع حتى اتى الله عز وجل ولم يزل فاطمة عليها
السلام تلى صدقتها حتى لقيت الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) أخبرنا بذلك أهل العلم من ولد فاطمة وعلى
وعمر ومواليهم ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والانصار لقد حكى لى عدد كثير من
أولادهم وأهلهم أنهم لم يزلوا يولون صدقاتهم حتى ماتوا بذلك العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه وأن
أكثر ما عندنا بالمدنية ومكة من الصدقات كلها وصفت لم يزل يتصدق بها المسلمون من السلف يولونها حتى ماتوا
وان نقل الحديث فيها كالتكليف وان كنا قد ذكرنا بعضه قبل هذا فاذا كنا انما أجزنا الصدقات وفيها العلل
التي أبطلها صاحبك بها من قول شريح جاء محمد باطلاق الحبس بأنه لا يجوز أن يكون مال مملوك يخرجه
مالكه من ملكه الى غير مالك له كله الا بالسنة وتابع الا تارة كيف اتبعناهم في اجازتها واجازتها أكثر
ونترك اتباعهم في أن يجوزها كما حوزها ولم يولوها أحد اذ قال فالخجة فيه من القياس قلته لما أجاز
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحبس الأصل أصل المالك وتسبل التزبدل ذلك على أنه أجاز أن يخرجه
مالك المال من ملكه بالشرط الى أن يصير المال محبوبا لا يكون للمالك بيعه ولا أن يرجع اليه بحال كما
لا يكون لمن سبل ثمره عليه بيع الأصل ولا ميراثه فكان هذا امالا لا يخالف كل مال سواء لان كل مال سواء
يخرج من ملكه الى مالك فمالك يملك بيعه وهبته ويجوز للمالك الذي أخرجه من ملكه أن يملكه بعد خروجه
من يديه ببيع وهبة وميراث وغير ذلك من وجوه الملك ويجامع المال المحبوس الموقوف العتق الذي أخرجه
مالك من ماله بشئ جعله الله الى غير ملك نفسه ولكن ملكه منفعة نفسه بلا ماله لرقبته كمالك
الحبس من جعل منفعة المالك لغير ملك منه لرقبة المالك وكان باخراجه الملك من يديه محررا على نفسه أن يملك
المال بوجه أبدا كما كان محررا أن يملك العبد بشئ أبدا فاجته ما في معنيين وان كان العبد مفارقه في أنه لا يملك
منفعة نفسه غير نفسه كما يملك منفعة المال مالك وذلك أن المال لا يكون مالكا انما يملك الادسيون فلو قال
قائل لما له أنت حر لم يكن حرا ولو قال أنت موقوف لم يكن موقوفا لانه لم يملك منفعة أحد احد وهو اذا قال
لعبده أنت حر فقد ملكه منفعة نفسه فقال قد قال فيها فقهاء المكيين وحكامهم قديما وحديثا وقد علمنا
أنهم يولون قولك وأبو يوسف حين أجاز الصدقات قال قولك في أنها تجوز وان ولها صاحبها حتى يموت
واحتج فيها بأنه انما أجازها لتابعها وان المتصدقين بها من السلف ولوها حتى ماتوا ولكم اذ قد ذهبنا فيها وبعض
البصريين الى أن الرجل ان لم يخرجهما من ملكه الى من يملك ادونه في حياته لم تصدق بها عليه كانت
منتقضة وأنزلها منزلة الهبات وتابعنا بعض المدنيين فيها وقالوا في الهبات (قال الشافعي) قللت
له قد حفظنا عن سلفنا ما وصفت وما أعرف عن أحد من التابعين أنه أبطل صدقة بأن لم يدفعها المتصدق بها
الى وال في حياته وما هذا الا شيء أحد منهم من لا يكون قوله حجة على أحد وما أدري بعلمه سمع قولكم
أو قول بعض البصريين فيه فاتبعه فقال وأنا أقوم بهذا القول عليك قلته هذا قول نخالفه فكيف
تقوم به قال أقوم به لمن قاله من أصحابنا وأصحابك فأقول ان أبا بكر الصديق رضى الله عنه نحل عائشة
جدا عشرة بن وسقافرض قبيل تقبضه فقال لها لو كنت خزنتيه وقبضته كان لك وانما هو اليوم مال
الوارث وان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال مال رجال ينحلون أبناءهم بخلاصة كونهما فان مات
أحدهم قال مال أبي محلته وان مات ابنه قال مالى ويبدى لانه لا ينحل له يجوزها الولد دون الوالد حتى
يكون ان مات أحق بها وأنه شكى الى عثمان بن عفان رضى الله عنه قول عمر فرأى أن الولد يجوز لولده
مادا موافقا فاقول ان الصدقات الموقوفة قياسا على هذا ولا أزعم ما زعمت من أنها موقوفة فقط له
أفرايت لواجته هي والصدقات في معنى واختلاف في معنيين أو أكثر الجمع بينهما أولى وتأويل أو التفريق
قال بل التفريق قلته أفرايت الهبات كلها والعمل والعطايا سوى الوقف لو عتلتن أعطيتهم ثم رد على

للبائع الآن بشرطه
المبتاع فبدل الكتاب
والسنة أن العبد لا يملك
مالا بحال وانما يضاف
اليه ماله كما يضاف الى
الفرس مرجحه والى
الراعي غنمه (فان قيل)
فقد روى عن ابن عمر
رضى الله عنه أن العبد
يتسرى (قيل) وقد
روى خلافه قال ابن
عمر رضى الله عنهما
لا يبط الرجل الا ولادة
ان شاء ابها وان شاء
وهبا وان شاء صنع بها
ما شاء قال ولا يحل أن
يتسرى العبد ولا من لم
تكمل فيه الحرية
بحال ولا يفسخ نكاح
حامل من زنا وأحب
أن تمسك حتى تضع
وقال رجل لابي صلى
الله عليه وسلم ان
امرأتى لا تريد لاس
قال طلقها قال انى
أحبها قال فامسكها
وضرب عمر بن الخطاب
رضى الله عنه رجلا
وامرأة في زنا وموس
أن يجمع بينهما فأبى
القلام

(نكاح العبد وملاحة
من الجامع من كتاب
قديم وكتاب جديد
وكتاب التعريض)

الذي أعطاهما أول مرة لهما منه أو رجعت إليه عبرات أو شراء أو غير ذلك من وجوه الملك أجل له أن يملكها قال
نعم قلت ولو غلبت لمن أعطى أحدها له بيعها وهبتها قال نعم قلت أفجد الوقف إذا تم لمن وقفه يرجع إلى مالكه
أبدان وجه من الوجوه أو يملكه من وقف عليه ملكا يكون له فيه بيعه وهبته وأن يكون موروثا عنه قال لا
قلت والوقف خارجة من ملك مالكها بكل حال ومملوكة المصلحة لمن وقفت عليه غير مملوكة الأصل قال نعم
قلت أفترى العطايا تنسب الوقف في معنى واحد من معانيها قال في أنها لا تجوز إلا مقبوضة قلت كذلك
قلت أنت فأراك جعلت قولك أصلا قال فسته على ما ذكرت وأن خالف بعض أحكامه قلت فكيف يجوز
أن يقاس الشيء بخلافه وهي مخالفة ما ذكرت من العطايا غيرها أو رأيت لوقائل أن ذلك تسلك
بالعطايا كلها مسلما واحدا فأزعم أن الرجل إذا وجب الهدى على نفسه بكلام أو ساقه أو قلده أو أشعره
كان له أن يبيعه ويهبه ويرجع لأنه لمساكين الحرم ولم يقبضوه له ذلك قال لا قلت وأنت تقول لو دفع رجل إلى
وال ما لا يحمل به في سبيل الله أو يتصدق به متطوعا لم يكن له أن يخرج من يدي الوالي بل يدفعه قال نعم قال
ما العطايا بوجه واحد قلت فعدت إلى ما دلت عليه السنة وجاءت الآثار بأجازته من الصدقات المحرمات فجعلته
قياسا على ما يخالفه وامتنع من أن تقدر عليه ما هو أقرب منه مما هو الأصل فيه تفرق بينه وبينه قال
وقلت لو قال لك فائل أنا أزعم أن الوصية لا تجوز إلا مقبوضة قال وكيف تكون الوصية مقبوضة قلت
بأن يدفعها الموصى إلى الموصى له ويجعلها له بعد موته فان مات جازت وإن لم يدفعها لم تجز كما عتق رجل
مما لئله فازلها النبي صلى الله عليه وسلم وصية وكما هب في المرض فيكون وصية قال ليس ذلك قلت
فإن قال لك ولم قال أقول لأن الوصايا بخلافه للعطايا في النسخة قلت فاذكر من قال لا تجوز بغير ما وصفتنا
من السلف قال ما حفظه عن السلف وما أعلم فيه اختلافا قلنا فبان لك أن المسلمين فرقوا بين العطايا قال
ما وجدوا بد من التفريق بينهما قلت والوصايا بالعطايا أشبه من الوقف بالعطايا فان للموصى أن يرجع
في وصيته بعد الشهاد عليها ويرجع في ماله إن مات من أوصى له بها وأردفها فكيف يثبت بين العطايا
والوصايا سواء وامتنع من المباشرة بين الوقف والعطايا سواء وأنت تفرق بين العطايا سواء فإينافته قول
في العمري هي لصاحبها لا ترجع إلى الذي أعطاه ولا تقول هذا في العارية ولا العطية غير العمري قال بالسنة
قلت وإذا جاءت السنة اتبعنا قال فذلك يلزمي قلت فقد وصفت لك في الوقف السنة والخبر العام عن
العصابة ولم تنده قلت له رأيت النخل والهبة والعطايا غير الوقف أصحابها أن يرجع فيها ما لم يقبضها من
جعلها قال نعم قلت فننقوت به فن قال قولك من أصحابنا يقول لا يرجع فيها وإن مات قبل يقبضها
من أعطى ما رجعت ميراثا يكون ذلك في الوقف فيسوي بين قوليه قال فهذا قول لا يستقيم ولا يجوز فيه إلا
واحد من قولين إما أن يكون كما قلت إذا تم بالوقف أو العطية تمت لمن جعلها له وجبر على إعطائها إياه وأما
أن يكون لا يتم إلا بالقبض مع العطايا فيكون له أن يرجع ما لم يتم قبض من أعطى ولا يجوز أبدا أن يكون
له حسبها إذا تكلم بالعطايا ولا يكون لوارثه ملكها عنه إذا لم ترجع في حياته إلى ملكه لم يرجع في وفاته إلى
ملكه فتكون مورثة عنه وهذا قول محال وكل ما وهبت لك في الرجوع فيه ما لم تقبضه أو بقبضك وهذا
مثل أن أقول قد بعثت عبدك بألف فان قلت قد رجعت قبل تختار أخذه كان لي الرجوع وهل أمر لا يتم إلا
بأمر من لم يجز أن يملك بواحد فقلت هذا كما قلت إن شاء الله ولكن رأيت ذهب إلى رد الصدقات قال
ما عدى فيها أكثر مما وصفت فهل لك فيها حاجة غير ما ذكرت مما زلت به عندنا أثبات الصدقات قال ما عدى
فيها أكثر مما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله قلت فمما وصفت أن صدقات المهاجرين والأنصار بالمدينة
معروفة قائمة وقد ورث المهاجرين والأنصار النساء الغرائب والأولاد وذو الدين والأهل لا مال لهم والحاجة
إلى بيعه ففهمهم الحكم في كل دهر إلى اليوم فكيف أنكرت إجازتها مع عموم العلم وأنت تقول لو أخرج رجل

(قال الشافعي) رحمه
الله وينكح العبدان
واحد في ذلك به بن
المطلب وعلى بن أبي
طالب رضي الله عنهما
وقال عمر يطلق
تطليقتين وتعتد الأمة
حيضتين والتي لا تحيض
شهرين أو شهر ونصفا
وقال ابن عمر إذا طلق
العبد امرأته اثنتين
حرمت عليه حتى تنكح
زوجا غيره وعدة الحرة
ثلاث حيض والأمة
حيضتان وسأل نفع
عثمان وزيد فقال
طلقت امرأة لي حرة
تطليقتين فقالا حرمت
عليك حرمت عليك
(قال الشافعي) وبهذا
كله أقول وإن تزوج
عبد بغير إذن سيده
فالنكاح فاسد وعليه
مهر مثلها إذا عتق فان
أذن له فنكح نكاحا
فاسدا فقهها قولان
أحدهما أنه كاذنه
بالتجارة فيعطى من مال
أن كان له والا فحق
والأنكر كالضمان عنه
فيلزمه أن يبيعه فيه
الآن يفديه

(باب ما يحرم وما يحل
من نكاح الحرث وروى
الامام والجمع بينهما وغير

بيتان من داره فبناه مسجدا وأذن فيه لمن صلى ولم يتكلم بوقفه كان وقفا للصليين ولم يكن له أن يعود في ملكه إذا
أذن للصليين فيه وفي قولك هذا أنه لم يخرج من ملكه ولو كان أذنه في الصلاة أخرج من ملكه كالإخراج
إلى غير ملك بعينه فكان مثل الحبس الذي يلزمك إطلافاً الحديث شريح فعدت إلى ما جاء به السنة من
الوقف في الأموال والدور وما أخرجه مالك من ملك نفسه فأبطلته بعله وأجزت المسجد بلا غير من أحد
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاوزت القصد فيه فأخرجته من ملك صاحبه ولم يخرج
صاحبه من ملكه إنما يخرج به بالكلام وأنت تعيب على المدنيين أن يقضوا بحسبارة عشرة وعشرين سنة إذا
حاز الرجل الدار والمخوز عليه حاضر برأيه بينهم أو يهدمها وهو يبيع المنازل لا يكلمه فيها وقلت الرضا
والمخوز لا يبطل الحق إنما يبطله القول ويجعل اذن صاحب المسجد وهو لم ينطق بوقفه وفقاً فترك عليه
وتعيب ما هو أقوى في الحق من قول المدنيين في الحيازة من قولك في المسجد وتقول هذا هو أواز كان
له رأي لو أذن في داره الحاج أن يزلوها سنة أو سنتين أن تكون صدقة عليهم قال لا وله منعهم متى شاء
من النزول فيها قلت فكيف لم تغل هذا في المسجد يخرج من الدار ولا يتكلم بوقفه فقال إن صاحبين
قد عابا قول صاحبهم وصارا إلى قولكم في إجازة الصدقات فقلت له ما زاد قولنا قوة ونزوعهما إليه ولا ضعفا
بفراقهما حين فارقا ولهما بالرجوع إليه أسعد وما علمتهما فأداحين رجعا إليه عليا كأنهما يجلان قال
ولكن قد يصح عندهما الشيء بعد أن لم يصح فقلت الله أعلم كيف كان رجوعهما ومقامهما والرجوع بكل
حال خير لهما إن شاء الله وقلت له أيجوز لهما أن يأتية الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر
منصوص فيقول به وإن عارضه معارض بخبر غير منصوص فيقول به ثم يأتي مثله فلا يقبله وبصرف أصلا
إلى أصل قال لا قلت فقد فعلت وصرفت الصدقات إلى الخلل وهما مقرران عندك وقلت له أيجوز أن
يأتيك الحديث عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقات بأمر يدل على أنهم تصدقوا بها
وولوها وهم لا يفعلون إلا الجائز عندهم ثم يقولون في الخلل عندهم إنما تكون بأن تكون مقبوضات فتقول
اجعلوا الصدقات مثله قال لا قلت فقد فعلت قال فلو كان هذا ما أثورا عندهم عرفه الجازيون فقلت
قد ذكرت بعض ما حضرنى من الأخبار على الدلالة عليه وأنه قول المكين ولا أعلم من متقدمي المدنيين
أحدا قال بخلافه (قال الشافعي) ووصفت لك أن أهل هذه الصدقات من آل علي وغيرهم قد ذكر وأما
وصفت من أن علي رضي الله عنه ومن تصدق لم يزل على صدقته وصدقاتهم فيه جارية ثم ثبت قائمة مشهورة
القسم والموضع إلى اليوم وهذا أقوى من خبر الخاصة فقال فيا تقول في الرجل يتصدق على ابنه أو ذى رحمه
أو أخيه بصدقة غير محرمة ولا في سبيل المحرمة بالتسبيل أن يكون له ما لم يقبضها المتصدق عليه أن يرجع
فيها قلت نعم قال وسبيلها سبيل الهبات والخل قلت نعم قال فأن هذا قلت معنى تصدقت عليك
متطوعا معني وهبت لك ونحو ذلك لأنه إنما هو شيء من مالي لم يلزمي أن أعطيك ولا غيرك أعطيتك متطوعا
وهو يقع عليه اسم صدقة ونحوه وصلة وامتناع ومعروف وغير ذلك من أسماء العطايا وليس يحرم على
لو أعطيتك فردته علي أن أملكه ولو مت أن أرثه كما يحرم على أن تصدق عليك بصدقة محرمة أن أملكها
عندك غير أن أو غيره وقلنا منها اسم صدقة بوجه أبدا قلت له نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عبد الله بن زيد الأنصاري ذكر الحديث (قال الشافعي) وأخبرنا
الثقة أوسمعت مروان بن معاوية عن عبد الله بن عطاء المديني عن ابن بريدة الأسدي عن أبيه أن رجلا سأل
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي تصدقت على أخي بعد واثما أنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
وجبت صدقتك وهو لك ميراثك قال فلم جعلت ما تصدق به غير واجب عليه علي أحد بعينه في معنى الهبات
فحصل لمن لا تحل له الصدقة الواجبة فهل من دليل على ما وصفت قلت نعم أخبرني محمد بن علي بن شافع

قال

ذلك من الجاسع من
كتاب ما يحرم الجمع بينه
ومن النكاح القديم
ومن الأملاء ومن
(الرضاع)

(قال الشافعي) رحمه
الله أصل ما يحرم به
النساء ضربان أحدهما
بأنساب والأخر بأنساب
من حدث نكاح أو رضاع
وما حرم من النسب حرم
من الرضاع وحرم الله
تعالى الجمع بين الاثنين
ونهى رسول الله صلى
عليه وسلم أن تنكح المرأة
على عمتها أو خالتها ونهى
عمر رضي الله عنه عن
الأم وأبنتها من ملك
البين وقال ابن عمر
وبدئت أن عمر كان في ذلك
أشدما هو ونهى عن
ذلك عائشة وقال عثمان
في جمع الاثنين أما أنا
فلا أحب أن أصنع
ذلك فقال رجل من
أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لو كان لي من
الأمر شيء ثم وجدت
رجلا يفعل ذلك لجعلته
نكالا قال الزهري
أراءه علي بن أبي طالب
(قال الشافعي) فإذا
تزوج امرأة ثم تزوج عليها
أختها أو عمتها أو خالتها
وإن بطلت فمكاحها

قال أخبرني عبد الله بن حسن بن حسين عن غير واحد من أهل بيته وأحسبه قال زيد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقت بماله على بنى هاشم وبني المطلب وأن عليا رضي الله عنه تصدق عليهم وأدخل معهم غيرهم (قال الشافعي) وأخرج إلى وإلى المدينة صدقة على بن أبي طالب رضي الله عنه وأخبرني أنه أخذها من آل أبي رافع وأنها كانت عندهم فأمر بها فقرئت على فاذنوها تصدق بها على رضي الله عنه على بنى هاشم وبني المطلب وسعى معهم غيرهم قال وبنو هاشم وبنو المطلب تحرم عليهم الصدقة المفروضة ولم يسم على ولا فاطمة منهم غنيا ولا فقيرا وفيهم غني (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه أنه كان يشرب من سقايات كان يصفها للناس بين مكة والمدينة فقلت أوقبل له فقال انما حرمت علينا الصدقة المفروضة (قال الشافعي) فقال أفحيز أن يتصدق الرجل على الهاشمي والمطلبي والغني منهم ومن غيرهم متطوعا فقلت نعم استدلالا بما وصفت وإن الصدقة تطوعا انما هي عطاء ولا بأس أن يعطى الغني تطوعا قال فهل تجذبه يجوز أن يعطى الغني فقلت ما للسئلة من هذا موضع وما بأس أن يعطى الغني قال فاذا كرفيه حجة قلت أخبرنا سفيان عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد عن حبيب بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال استعملني قال فهل تجزى الصدقة تطوعا على أحد فقلت لا إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذها ولا يأخذ الهدية وقد يجوز تركها إياها على ما رفعه الله وبأنه من خلقه تحريمها ويجوز له ذلك لأن معنى الصدقات من العطايا هبة لا يردونها ومعنى الهدية يراد ثوابها قال أفصح دليل على قبوله الهدية فقلت نعم أخبرني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فمر به خبز أو دمن من آدم البيت فقال ألم أرمه ثم قالوا ذلك شيء تصدق به على ربه فقال هو لها صدقة وهو لها هدية فقال ما الذي يجوز أن يكون صدقة محرمة قلت كل ما كان اليهود يسمونه بمجدود من الأرضين والدور معورده وغير معوردها والرقبي فقال أما الأرضون والدور فهي صدقات من مضي فأنكف أجزت الرقبى وأصحابنا لا يجيزون الصدقة بالرقبي إلا أن يكونوا في الأرض المتصدق بها فقلت له تصدق السلف بالدور والنخل ولعل في النخل زرعاً أقرأت أن قال قائل لأجير الصدقة بحمام ولا مقبرة لأنها مخالفة للدور وأراضي النخل والزرع هل الحجة عليه إلا يقال إذا كان السلف تصدقوا بدور وأراضي نخل وزرع فكان ذلك انما يعرف بالحدود وقد تغير وكذلك الموقرة يعرفان بحدودان تغيرا قال هذه حجة عليه قال فإذا كانوا يعرفون بعدد أعيانهم أم بعد ما في معرفة الشهود يسمي معنى الأرضين والنخل أو أكثر بانهم إذا عرفوا بأعيانهم كانوا كالأرض تعرف حدودها قال انهم لقريب مما وصفت قلت فكيف أبطلت الصدقة المحرمة فيهم قال قد يهلكون ويأبسون وتنقطع منفعتهم قلت فكل هذا يدخل الأرض والشجر قد تحرب الأرض بذها الماء وبأقربها السيل فذهب بها أو تهدم الدار ويذهب بها السيل فما كانت فاقعة فهي موقوفة ولا حنابة لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل قلت وكذلك العبد لا حنابة لنا في ذهابه ولا نقصه (قال الشافعي) وكل ما عرف بعينه وقطع عليه الشهود مثل الأبل والبقر والغنم أنه صدقة محرمة جازت الصدقة في الماشية قال وتم الصدقات المحرمات أن يتصدق بها مال الكفا على قوم معروفين بأعيانهم وأنسابهم وصفاتهم ويجمع في ذلك أن يقول المتصدق بها تصدقت بـأرى هذه على قوم أو رجل معروف بعينه يوم تصدق بها أو وصفته أو نسبته حتى يكون انما أخرجهما من ملكه لملكه منقضيها يوم أخرجهما يكون مع ذلك أن يقول صدقة لا تباع ولا توهب أو يقول لا تورث أو يقول غيره وروثاً أو يقول صدقة محرمة أو يقول صدقة مؤبدة فإذا كان واحداً من هذا فقد حرم الصدقة فلا تعود ميراثاً أبداً وإن قال صدقة محرمة على من لم يكن بعد بعينه ولا بد به ثم على بنى فلان أو قال صدقة محرمة على من كان

مفسوخ دخل أولم يدخل
ونكاح الأولى ثابت
وتحل كل واحدة منهما
على الانفراد وان نكحها
معاً فالنكاح مفسوخ
وان تزوج امرأة ثم
طلقه قبل أن يدخل
بها لم يحل له أمها لأنها
مبهمة وحلت له ابتها
لأنها من الراتب وان
دخل بها لم يحل له أمها
ولا ابنتها أبداً وان وطئ
أمته لم يحل له أمها ولا
ابنتها أبداً ولا بطنها
ولا غيرها ولا حالها حتى
تتغيرها فان وطئ
أختها أو ولد ذلك احتجب
ابنتي وطئ أخرى
وأحببت أن يحتجب الأولى
حتى يستبرأ الآخرة
فإذا اجتمع النكاح
وملك اليين في أختين
أو أمة وعنتها وأختها
فالنكاح ثابت لا يفسخ
ملك اليين كان قبل
أو بعد وحرم ملك اليين
لأن النكاح يثبت
حقه وقاله وعليه ولو
نكحها معاً انفسخ
نكاحهما ولو اشترى
معاً ثبت ملكهما ولا
ينكح أخت امرأته
ويشربها على امرأته
ولا يملك امرأته غيره
ويملك أمته غيره فهذا

باس أن يجمع الرجل بين المرأة وزوجة أبيها وبين امرأة الرجل وابنة امرأته إذا كانت من غيرها لانه لا نسب بينهما

(ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال من الجامع ومن البين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله الزنا لا يحرم الحلال وقاله ابن عباس (قال الشافعي) لأن الحرام عند الحلال فلا يقاس شيء على ضده قال في قائل يقول لو قلت امرأته ابنة بشهوة حرمت على زوجها أبدا لم قلت لا يحرم الحرام الحلال قلت من قبل أن الله تعالى أنما حرم أهليات نسائكم ونحوها بالنكاح فلم يحز أن يقاس الحرام بالحلال فقال أجد جاعلا وجامعا قلت جاعا حدث به وجامعا حدث به وأحدهما نعمة وجعله الله نكاحا وصهرا وأوجب

(١) قال السراج البلقي في نفسه مانعه وترجم يعني الربيع بعد ترجمة السائبة عقيب الخلاف في الذنور في غير طاعة الله الخلاف في الحبس الخ إذا كتب معصية

بعدى بعينه فالصدقة منقصة ولا يجوز أن يخرجها من ملكه إلا إلى مالك منفعته فيها يوم يخرجها إليه وإذا انقصت عادت في ذلك صاحبها كما كانت قبل تصديقها ولو تصدق بداره صدقة محرمة على رجل بعينه أو قوم بأعيانهم ولم يسلمها على من بعدهم كانت محرمة أبدا فإذا انقضى الرجل المتصدق بها عليه أو القوم المتصدق بها عليهم كانت هذه صدقة محرمة بحالها أبدا وردها على أقرب الناس بالرجل الذي تصدق بها يوم ترجع الصدقة أنما تصير غير راجعة موروثه بواحد مما وصفنا أو ما كان في معناه وانما فسختها إذا تصدق بها فكانت حين عقدت صدقة لا مالك لمنفعتها لانه لا يجوز أن يخرج من مالك إلى غير مالك منفعة لانها لا تملك منفعة نفسها كإهلاك العبد منفعته نفسه بالعتق ولا يزول عنها الملك إلا إلى مالك منفعته فيها فأما إذا لم يقل في صدقته محرمة أو بعض ما قلنا مما هو في معنى يخرجها من شرط المتصدق فالصدقة كالهبات تلك مما تملك به الاموال غير المحرمات وكالمرى أو غيرها من العطايا وسواء في الصدقات المحرمات يوم تصدق بها إلى مالك تلك منفعتها سلبت بعده أو لم تسلب أو فمت إليه أو إلى غير المتصدق أو لم تدفع كل ذلك يحرم بيعها بكل حال وسواء في الصدقات كل ما جازت فيه الصدقات المحرمات من أرض ودار وغيرهما وعلى ما شرط المتصدق لمن تصدق بها عليه من منفعتها فان شرط أن لبعضهم على بعض الأثرة بالتقدمة أو الزيادة من المنفعة فذلك على ما اشترط فان شرطها عليهم باسمائهم وأنسابهم فسواء كانوا أغنياء أو فقرا فان قال على الأوجح منهم فالأوجح كانت على ما شرط لا بعدى بها شرطه وان شرطها على جاعة رجال ونساء فخرج النساء منها إذا تزوجن ويرجمن إليها بالفرق وموت الأزواج كانت على ما شرط وكذلك ان شرط بأن يخرج الرجال منها بالغني ويدخلوا صغارا أو يخرجوا أغنياء ويدخلوا فقراء أو يخرجوا غنياء عن البلد الذي به الصدقة ويدخلوا حضورا كيفما شرط أن يكون ذلك كان إذا بقي لمنفعتهم مالك سوى من أخرجه منها

(١) (الخلاف في الحبس وهي الصدقات الموقوفات)

(قال الشافعي) رحمه الله وخالفنا بعض الناس في الصدقات الموقوفات فقال لا يجوز بحال قال وقال شريح جاء محمد صلى الله عليه وسلم باطلاق الحبس قال وقال شريح لأحبس عن فرائض الله تعالى (قال الشافعي) والحبس التي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم ما وصفنا من البيرة والوصيلة والحام والسائبة ان كانت من الإهائم فان قال قائل ما ل على ما وضعت قبل ما علمنا جاعلا حبس دارا على ولد ولا في سبيل الله ولا على مساكين وجبهم كانت ما وصفنا من البيرة والسائبة والوصيلة والحام فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم باطلاقها والله أعلم وكان ينافي كذب الله عز وجل الملاقها فان قال قائل فهو محتمل ما وضعت ويحتمل الملاق كل حبس فهل من خبر يدل على أن هذا الحبس في الدور والاموال خارجة من الحبس المطلقة قبل نعم أخبرنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال جاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مثله قط وقد أردت أن أدفنه إلى الله عز وجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس أصله وسبل ثمرته (قال الشافعي) وحجة الذي أبطل الصدقات الموقوفات أن شريح قال لأحبس عن فرائض الله تعالى إلى لجة فها عندنا ولا عنده لانه يقول قول شريح على الانفراد لا يكون حجة ولو كان حجة لم يكن في هذا حبس عن فرائض الله عز وجل فان قال وكيف قبل انما أجزا الصدقات الموقوفات إذا كان المتصدق بها معصيا فارغة من المال فان كان مريضا لم يخرجها إلا من الثلث إذا مات من مرضه ذلك وليس في واحدة من الحالين حبس عن فرائض الله تعالى فان قال قائل وإذا حبسها معصيا مات لم تورث عنه قيل فهو أخرجها وهو مالك للجميع ماله يصنع فيه ما يشاء ويجوز له أن يخرجها أكثر من هذا عندنا وعندك أرايت لو وهبها لأجنبي أو باعها إياها فأما لا يجوز أن قال نعم قيل فإذا قل ثم مات تورث عنه فان قال لا قيل فهذا أفر من فرائض الله تعالى فان قال لا لانه أعطى وهو مالك

وقبل وقوع فرائض الله تعالى قيل وهكذا الصدقة تصدق بها جميعا قبل وقوع فرائض الله تعالى وقولك
 لا حبس عن فرائض الله تعالى محال لانه فعليه قبل أن تكون فرائض الله في الميراث لان الفرائض انما
 تكون بعد موت المالك وفي المرض (قال الشافعي) هجعة الذي صار اليه من أبطال الصدقات أن قال
 انما في معنى البعيرة والوصيلة والحام لان سيدها أخرجها من ملكه الى غير ملك قيل له قد أخرجها الى
 مالك علك بمنفعها بامر جعله الله تعالى وشه رسوله صلى الله عليه وسلم والبعيرة والوصيلة والحام لم يخرج
 رقبته ولا منفعة الى مالك فهم امتباينان فكيف تقديس أحدهما بالآخر (قال الشافعي) والذي يقول
 هذا القول يزعم أن الرجل اذا تصدق ببعيره جاز ذلك ولم يعد في ملكه وكان صدقة موقوفة على من صلى
 فيه فاذا قيل له فهل أخرجها الى مالك علك منه ما كان مالكه علك قال لا ولكن ملك من صلى فيه الصلاة وجعله
 لله تبارك وتعالى فلو لم يكن عليه هجعة بخلاف السنة الاما أجاز في المسجد مما ليس فيه سنة وردت في الدور
 والارضين وفي الارضين سنة كان مجموعا فان قال قائل أجزا الارضين والدور لان في الارضين سنة والدور
 مثلها لانها أرضون تغل وأرد المساجد كان أولى أن يكون قوله مقبولا من رد الدور والارضين وأجاز
 المساجد ثم تجاوز في المساجد أن قال لو بنى رجل في داره مسجدا فأخرج بها وأذن للناس أن يصلوا فيه
 كان حبسا وقفا وهول يتكلم بوقفه ولا يحبس وجعل الله بالصلاة كالكلام بحسبه ووقفه (قال الشافعي)
 فعاب هذا القول عليه صاحباه واحتجوا عليه بما ذكرنا من كثرة من وقالوا هذا حمل صدقات المسلمين في القديم
 والحديث أشهر من أن يذنب أن يحبسها عالم وأجازوا الصدقات المحرمات في الدور والارضين على ما أجزاها
 عليه ثم اعتدل قول أبي يوسف فنفاها قال أحسن قول فقال يجوز الصدقات المحرمات اذا تكلم بها صاحبها
 قبضت أو لم تقبض وذلك أنا انما أجزاها اتباعا لمن كان قبلنا مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي
 الله عنهما وغيرهم وهم ولو اصدقاتهم حتى ماتوا فلا يجوز أن نخالفهم في أن لا نخبرها الا بمقبوضة وهم قد
 أجازوها غير مقبوضة بالكلام بها فتوافقهم في اجازتها (قال الشافعي) وما قال فيها أبو يوسف كما قال
 (قال الشافعي) أخبرني غير واحد من آل عمرو آل علي أن عمرو ولي صدقة حتى مات وجعلها بعدة الى
 حفصة وولي علي صدقة حتى مات ووليها بعدة الحسن بن علي رضي الله عنهما وأن فاطمة بنت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وليت صدقتها حتى ماتت وبلغني عن غير واحد من الانصار أنه ولي صدقة حتى مات (قال
 الشافعي) وفي أمر النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يسبل ثمر أرضه ويحبس أصلها
 دليل على أنه رأى ما صنع جازا فبهذا نزاه بلا قبض جازا ولم يأمره أن يخرج منه عمر من ملكه الي غيره اذا
 حبسه ولما صارت الصدقات مبدأة في الاسلام لا مثال لها قبله عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر فلم يكن
 فيما أمر به اذا حبس أصله وسبل ثمرتها أن يخرجها الى أحد يجوز زهادونه دلالة على أن الصدقة تتم
 بأن يحبس أصلها ويسبل ثمرتها دون وال يلها كما كان في أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأبا إسرائيل
 أن يصوم ويستظل ويجلس ويتكلم دلالة على أن لا كفارة عليه ولم يأمره في ذلك بكفارة (قال الشافعي)
 ونالفنا بعض الناس في الصدقات المحرمات فقال لا يجوز حتى يخرجها المتصدق بها الى من يجوز زها عليه
 والحة عليه ما وصفتنا وغيره من افتراق الصدقات الموقوفات وغيرها مما يحتاج فيه إلى أن لا يتم الاقبض

(وثيقة في الحبس) (١)

(أخبرنا الربيع) بن سليمان قال أخبرنا الشافعي أملاء قال هذا كتاب كتبه فلان بن فلان القلاني
 في محنته من بدنه وعقله وجوارحه وذل في شهر كذا من سنة كذا أني تصدقت بداري التي بالقسطاط من
 مصرية في موضع كذا أحد حدود جماعة هذه الدار ينهي الى كذا والثاني والثالث والرابع تصدقت بجمعة
 أرض هذه الدار وعمارتهما من الخشب والبناء والابواب وغير ذلك من عملتها وطرقها ومسائل ما لها

حقوقا وجعلك محرما به
 لام امرأتك ولا بنتها
 تسافرهم ما وجعل الزنا
 نعمة في الدنيا بالحد
 وفي الآخرة بالنار الا
 أن يعفوا أفتقن
 الحرام الذي هو نعمة
 على الحلال الذي هو
 نعمة وقلت له فلو قال لك
 قائل وجدت المطاعة
 ثلاثا تجل بجماع زوج
 فأحلها بالزنا لانه جماع
 كجماع كما حرمت به
 الحلال لانه جازع
 قال اذا خطبى لان الله
 تعالى أحلها باصاية
 زوج قبيل وكذلك
 ما حرم الله تعالى في كتابه
 بشكاح زوج واصابة
 زوج قال أفىكون
 شئ يحرمه الحلال ولا
 يحرمه الحرام فأقول
 به قلت نعم ينكح أربعة
 فيحرم عليه أن ينكح
 من النساء خمسة

(١) قال السراج البلقيني
 في نسخة هذه الوثيقة
 مذكورة عقب أبواب
 العتق ترجم عليها في
 وضع الصدقات اه

وارفاقها ومرتفعها وكل قليل وكثير هو فيها ومنها وكل حق هو لها داخل فيها وانما يرجع منها وحسبها صدقة بنسبة
مسبلة لوجه الله وطلب ثوابه لا مشيئة فيها ولا رجعة حسابا محرمة لا تباع ولا تورث ولا توهب حتى يرث الله
الارض ومن عليها وهو خير الوارثين واخرجنا من ملكي ودفعنا الى فلان بن فلان يلها بنفسه وغيره من
تصدق بها عليه على ما شرطت وسميت في كتابي هذا وشرطت في ان تصدق بها على ولدي لصلبي ذكرهم
وانشاهم من كان منهم حيا اليوم او حدث بعد اليوم وجعلتهم فيها سواء ذكرهم وانشاهم صغيرهم وكبيرهم
شرعا في سكنها وغلها لا يقدم واحد منهم على صاحبه ما لم تنزج بناتي فاذا تزوجت واحدة منهم وباتت
الى زوجها انقطع حقها مادامت عند زوج وصار بين الباقيين من اهل صدقي كما بقي من صدقي يكونون فيها
شرعا ما كانت عند زوج فاذا رجعت بموت زوج أو طلاق كانت على حقها من داري كما كانت عليه قبل أن
تنزج وكلما تزوجت واحدة من بناتي فهي على مثل هذا الشرط فخرج من صدقي فاكهة ويعود حقها
فيها مطلقا او يتاعن الا تخرج واحدة منهم من صدقي الا زوج وكل من مات من ولدي لصلبي ذكرهم
وانشاهم يرجع حقه على الباقيين معه من ولدي لصلبي فاذا انقرض ولدي لصلبي فلم يبق منهم واحد كانت هذه
الصدقة حسابا على ولد ولدي المذكور لصلبي وليس لولد البنات من غير ولدي شيء ثم كان ولد ولدي المذكور
من الاناث والذكر في صدقي هذه على مثل ما كان عليه ولدي لصلبي المذكور والاثني فيها سواء وتخرج المرأة
منهم من صدقي بالزوج وزود اليها موت الزوج وطلاقه وكل من حدث من ولدي المذكور من الاناث
والذكر كورفه وادخل في صدقي مع ولد ولدي وكل من مات منهم يرجع حقه على الباقيين معه حتى لا يبقى من ولد
ولدي أحد فاذا لم يبق من ولد ولدي لصلبي أحد كانت هذه الصدقة بمنزلة هذا الشرط على ولد ولدي المذكور
الذين الى عودتهم يخرج منها الامراء بالزوج وزود اليها بموته وفراقه ويدخل عليهم من حدث ابدا من
ولد ولدي ولا يدخل قرن من الى عودته من ولد ولدي ما تناسلوا على القرن الذين هم ابعد الى منهم ما بقي
من ذلك القرن أحد ولا يدخل عليهم أحد من ولد بناتي الذين الى عودته تناسلهم الا ان يكون من ولد بناتي
من هو من ولد ولدي المذكور الذين الى عودته لا يدخل مع القرن الذين عليهم صدقي ولادتي اياه من قبل
ابيه لانه قبل امه ثم هكذا صدقي ابدا على من بقي من ولدي الذين الى عودتي تناسلهم وان سفلوا أو
تناسلوا حتى يكون بيني وبينهم مائة أب وأكرم ما بقي أحد الى عودته تناسلهم فاذا انقرضوا كلهم فلم يبق منهم
أحد الى عودته تناسلهم فهذه الدار جسد صدقة لا تباع ولا توهب لوجه الله تعالى على ذوي رحي المحتاجين من
قبل أي وأمي يكونون فيها شرعا سواء ذكرهم وانشاهم والا قرب الى منهم والابعد مني فاذا انقرضوا ولم يبق
منهم أحد فهذه الدار جسد على موالى الذين انعمت عليهم وانعم عليهم ابائى بالاناقة لهم ولادهم ولاد
اولادهم ما تناسلوا ذكرهم وانشاهم صغيرهم وكبيرهم ومن بعد الى والى ابائى تناسلهم بالولاء ونسبه الى من صار
مولاي بولاية سواء فاذا انقرضوا فلم يبق منهم أحد فهذه الدار جسد صدقة لوجه الله تعالى على من عجزها
من غيرة المسلمين وابناء السبيل وعلى الفقراء والمساكين من حيران هذه الدار وغيرهم من اهل القسط
وابناء السبيل والمارة من كانوا حتى يرث الله الارض ومن عليها ويلي هذه الدار ابني فلان بن فلان الذي
ولته في حياتي وبعد موتي ما كان قويا على ولايتها ائتمنا عليها بما أوجب الله تعالى عليه من توفير غيلة ان
كانت لها والعدل في قسمه اوفى اسكان من أراد السكن من اهل صدقي بقدر حقه فان تغيرت حال فلان بن
فلان ابني بضعف عن ولايتها أو قلة أمانته فيم ولها من ولدي أفضلهم دينا وأمانته على الشروط التي شرطت
على ابني فلان ويلها ما قوي وأدى الامانة فاذا ضعف أو تغيرت أمانته فلا ولا له فيها وتنقل الولاية عنه
الى غيرهم من اهل القوة والامانة من ولدي ثم كل قرن صارت هذه الصدقة اليه ولها من ذلك القرن أفضلهم
قوة وأمانته ومن تغيرت حاله من ولها بضعف أو قلة أمانته نقلت ولايتها عنه الى أفضل من عليه صدقي قوة
وأمانته وهكذا كل قرن صارت صدقي هذه اليه يلها منه أفضلهم دينا وأمانته على مثل ما شرطت على ولدي ما بقي

أفصرم عليه - اذا زنى
بأربع نوى من النساء
قال لا يمنع الحرام مما
يمنعه الحلال (قال)
وقد تردف صبرم على
زوجها قلت نعم وعلى
جميع الخلق وأقلها
وأجمل مالها فيا
(قال) فقد أوجدت
الحرام يحرم الحلال
قلت أمانتي مثل ما
اختلفت فافهم من امر
النساء فلا (قال)
المرتضى رحمه الله ترك
ذلك لكثرة ولته ليس
بشيء

(نكاح حرائر اهل
الكتاب وامائهم واماء
المسلمين من الجامع
ومن كتب ما يحرم
الجمع بينه وغير
ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح
حرائرهم اليهود
والنصارى دون المجوس
والصابئون والسامرة
من اليهود والنصارى
الا أن يعلم أنهم

منهم أحد ثم من صارت اليه هذه الدار من قرابتي أو موالتي ولها بمن صارت اليه أفضل لهم دينا وأمانة ما كان في القرن الذي تصير اليهم هذه الصدقة ذوقوه وأمانة وإن حدث قرن ليس فيهم ذوقوه ولا أمانة ولي قاضي المسلمين صدقتي هذه من يحمل ولايتها بالقوة والأمانة من أقرب الناس إلى رحاما كان ذلك فيهم فإن لم يكن ذلك فيهم فن موالتي وموالي آباءتي الذين آمننا عليهم فإن لم يكن ذلك فيهم فرجل يختاره إلماكم من المسلمين فإن حدث من ولدي أو من ولد ولدي أو من موالتي رجل له قوة وأمانة نزعها إلماكم من يدي من ولده من قبله ووردها إلى من كان قويا وأميناً ممن سميت وعلى كل وال يليها أن يعمر ما وهى من هذه الدار ويصلح ما خاف فساد منها ويفتح فيها من الأبواب ويصلح منها ما فيه صلاح لها والمستزاد في غلتها وسكنها بما يجتمع من غلة هذه الدار فيفريق ما يبقى منه على من له هذه الغلة سواء بينهم على ما شربطت لهم وليس لوالى من ولاد المسلمين أن يخرجهم من يدي من وليته إياها ما كان قويا وأميناً عليها ولا من يدي أحد من القرن الذي تصير اليهم ما كان فيهم من يستوجب ولايتها بالقوة والأمانة ولا يولي غيرهم وهو يجد فيهم من يستوجب الولاية شهد على أقرار فلان بن فلان فلان بن فلان ومن شهد

(كتاب الهبة)

(وترجم في اختلاف مالک والشافعي باب القضاء في الهبات)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رحمه الله قال أخبرنا مالک عن داود بن الحصين عن أبي الغطفان ابن طريف المري عن مروان بن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلته ربحاً وعلى وجه صدقة فله لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد به الثواب فهو على هبته يرجع فيها لم يرض منها وقال مالک ان الهبة إذا تغيرت عند الموهوب للثواب بزيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها فقلت للشافعي فإنا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي فقد ذهب عمر في الهبة برادواها أن الواهب على هبته إن لم يرض منها أن الواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضاعها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبداً أو أمة فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له تقضه وإن زاد العبد المبيع أو الأمة المبيعة فكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما روينا عن عمر بن الخطاب

(وفي اختلاف العراقيين) (باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا وهبت المرأة زوجها هبة أو تصدقت أو تزكته من مهرها ثم قالت أكرهني وجاءت على ذلك بينة فإن أبا حنيفة كان يقول لا قبل بيمينها أو مضى عليها ما فعلت من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول لا قبل بيمينها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها أو من دين كان له عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كله وإذا وهب الرجل هبة وقبضها للموهوبة له وهي دار فبناها نساء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فاصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أبا حنيفة كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً الأثرى أنه قد حدث في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت ان ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً قرابت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس للواهب الذي ذكر أنه وهب للثواب ولم يشترط ذلك

يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون فيحرمون كالجسوس وإن كانوا يحامونهم عليه ويتأولون فيختلفون فلا يحرمون فإذا تكلم بها فهي كالمسئلة فيما لها وعليها إلا أنهم سما لايتوارثان والحديث قد فها التعزير ويجبرها على القس من الحبض والجنابة والتتلف بالاستعداد وأخذ الألفاظ ومنعها من الكنيسة والخروج إلى الأعياد كما يمنع المسئلة من أتيان المساجد ومنعها من شرب الخمر وأكل الخنزير إذا كان يتعذره ومن أكل ما يحل إذا تأذى بريجه وإن ارتدت إلى مجوسية أو إلى غير دين أهل الكتاب فإن رجعت إلى الإسلام أو إلى دين أهل الكتاب قبل انقضاء العدة فهم على النكاح وإن انقضت قبل أن ترجع فقد انقطعت العصمة

أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيرا أو نقصت كما لا يكون له إذا صدق المرأة جارية فزادت في يديهما ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فاما الدار فان الباني انما يبني ما عاكف فلا يكون له أن يطل ببناءه ولا يهدمه ويقال له ان أعطته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة بيني فيها صاحبا ولا يرجع بنصفها كالأوصد فهادار اقبضها الم يرجع بنصفها لانه مبدأ كترقيمة منه غير مبني ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوب له لانه حادث في ملكه بان منها كباينة الخراج والخدمة لها كمال ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية ان أراد ذلك وإذا وهب الرجل جاريته لابنه وابنه كبير وهو في عياله فان أبا خيفة كان يقول لا يجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه وان كان قد أدرك فهذه الهبة له جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فان كان الابن بالغ لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن كذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يجوز لولده ما كانوا أصغارا فهذا يدل على أنه لا يجوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) وهكذا كل هبة ونحلة ومصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم الا قبض المعطى وإذا وهب الرجل دارا لرجلين أو متاعا وذلك المتاع مما يقسم فقبضه جميعا فان أبا خيفة كان يقول لا يجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منها حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبهذا يأخذ وإذا وهب اثنين لواحد وقبض فهو جاز وقال أبو يوسف هما سوا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دارا لا تقسم أو طعاما أو ثيابا أو عبد الا ينقسم فقبضه جميعا الهبة والهبة حارة كما يجوز البيع وكذلك لو وهب اثنين دارا بينهما تقسم أولا ينقسم أو عبد الرجل وقبض جارت الهبة وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فان أبا خيفة كان يقول الهبة في هذا باطله ولا يجوز وهذا يأخذ ومن يحتج في ذلك أنه قال لا يجوز الهبة الا مقسومة معلومة مقبوضة بل نقول ان أبي بكر رضي الله عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين جدارا عشرين وسقما نحل له بالعائشة فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضته وانما هو مال الوارث فصار بين الورثة لانهم لم تكن قبضته وكان ابراهيم يقول لا يجوز الهبة الا مقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه الهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان دارا لرجل فقبضها فهو جاز في قول أبي خيفة ولا تفسد الهبة لانها كانت لثنين وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فقبض الهبة قاله هبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يد الموهوب له ولا وكيل معه فيها أو سلمها بها أو تجلى بينه وبينها حتى يكون لاحال دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم يكن قبضا في الهبة وإذا وهب الرجل لرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه بعد ذلك منها عوضا وقبضه الواهب فان أبا خيفة رحمه الله كان يقول ذلك جائز ولا تكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا بمنزلة الشراء (١) وبأخذ الشفع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل لرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوب له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فان قال وهبتها للثواب كان فيها شفعة وان قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب ان لم يشترط في الهبة فليس له الرجوع في شيء وهبه ولا الثواب منه (قال الربيع) وفيه قول آخر وإذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من قبل

لانه يصلح أن يشتدئ
نكاحها

(باب الاستطاعة
للزنا وغير الاستطاعة)

قال الله تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا أن
ينكح المحصنات
المؤمنات فما ملكت
أيمانكم من فتياتكم
المؤمنات وفي ذلك دليل
أنه أراد الاحرار لان الملك
لهم ولا يحل من الاماء الا
مسلة ولا تحل حتى
يجتمع شريطة أن لا يجد
طسول حرة ويخاف
العنت ان لم ينكحها
والعنت الزنا واحتج بان
جابر بن عبد الله قال
من وجد صدق امرأة
فلا يفرج أمة قال طاموس
لا يحل نكاح الحر الا أمة
وهو محدد صدق الحرية
وقال عمرو بن دينار لا يحل
نكاح الاماء اليوم لانه
يجسد طولا الى الحرية

(١) قوله وبأخذ الشفع
الخ لعل قبل ذلك سقطا
والاصل وكان ابن أبي
ليلى يقول هو بمنزلة الشراء
وبأخذ الشفع الخ
فتأمل وحركته معصية

أنه اشترط عوضا مجهولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو معنى قول الشافعي وإذا وهب الرجل الرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب فإن أبا حنيفة كان يقول الهبة في هذا باطل لا تجوز وبه يأخذ ولا يكون له وصية إلا أن يكون ذلك في ذكر وصية وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) وإذا وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوب له حتى مات الواهب لم يكن للموهوب له شيء وكانت الهبة للورثة الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تجوز الصدقة إلا بمقبوضة الأعشى عن إبراهيم قال الصدقة إذا علمت جازت والهبة لا تجوز إلا بمقبوضة وكان أبو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف (قال الشافعي) وليس الواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في العري من كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

(قال الربيع) سألت الشافعي عن أعرع عري له ولعقبه فقال لي الذي يعطاها لا يرجع إلى الذي أعطها فقلت ما ألتحق في ذلك قال السنة الثانية من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعار رجل أعرع عري له ولعقبه فأنها الذي يعطاها لا يرجع إلى الذي أعطها لأنه أعطى عطاء وقبض فيه الموارث (قال الشافعي) وبهذا أخذوا بأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل المدينة وقد روي هذا مع جابر بن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقلت للشافعي فأنما يخالف هذا فقال تخالفونه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت إن يختلف فيه أن مالكا قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً المشققي يال القاسم بن محمد عن العري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) ما أجابه القاسم في العري بشيء وما أخبره إلا أن الناس على شروطهم فان ذهب ذاهب إلى أن يقول العري من المال والشروط فيها ما ترقى بشرط الناس في أموالهم شروطا لا تجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والولاء البائع فيعتقه فهو حر والولاء للعق والشروط باطل فان قال السنة تدل على إبطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على إبطال الشرط في العري فلم أخذتم بالسنة مرة وتركتموها جميعاً أين قول القاسم رحمه الله لو كان قصده قصد العري فقال إنهم على شروطهم فيها لم يكن في هذا ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا إلا بخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فإذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله ناس بعده فديمكن فيهم أن لا يكونوا من عوام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بلغهم عنه شيء وأنهم أناس لا تعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من أهل العلم لا يجهلون للنبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجتمعون أبداً من جهة الرأي ولا يجتمعون إلا من جهة السنة فقل له قد أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم ابن محمد أن رجلاً كانت عنده ولدة تقوم فقال لاهلها شأركم بها فقرأى الناس أنها تطلقه وأنتم تزعمون أنها ثلاث وإذا قيل لكم لا تقولون قول القاسم والناس إنما تطلقه قلتم لا ندري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فقلتم لم يكن قول القاسم رأى الناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة أبعد ولئن كان حجة لهذا أخطأتم بخلافكم إياه رأيكم وأنا ألتفت عن ابن عوف

(قال الشافعي)
فان عقيد نكاح حرة
وأمة معاقل يثبت
نكاح الحرة وينسخ
نكاح الأمة وقيل
ينسخان معا وقال
في القديم نكاح الحرة
جائز وكذلك لو زوج
معها أخته من الرضاع
كانها لم تكن (قال
الربيع) رجه الله هذا
أقرب وأصح في أصل
قوله لان النكاح
يقوم بنفسه ولا يفسد
بغيره فهي في معنى من
تزوجها وقسطا معها
من خير بدنا قال نكاح
وحده ثابت والقسط
الحرة والمهر فاسدان ولو
تزوجها ثم أيسر لم
يفسده ما بعده
وحاجتي من لا يفسخ
نكاح أمة غير المسلمات
فقال لما أحل الله
بينهما ولا نفقة لها لأنها
مانعة له نفسها بالردة
وإن ارتدت من نصرانية
إلى يهودية أو من يهودية
إلى نصرانية لم تحرم

مالي نكاح الحسرة

المسئلة دل على نكاح
الامة قلت قد حرم الله
نه الى الميتة واستحق
احلالها لا مضطر فهل
يحل لغيره مضطر واستحق
من تحريم المشركات
احلال حرار اهل الكتاب
فهل يجوز حرار غير
اهل الكتاب فلا تحل
اماؤهم واماؤهم غير
حرارهم واشترط في اماء
المسلمين فلا يجوز له
الا بالنسبة وقلت لم
لا أحلت الأم كلريبة
وحرمها بالنسبة
كلريبة (قال) لان
الامهية والشرط في
الريبة (قلت)
فهكذا قلنا في التحريم
في المشركات والشرط
في التحليل في الحرار
واما المؤمنات (قال)
والعبد كالحرة في أن
لا يحل له نكاح أمة
كتاتبة وأي صنف حل
نكاح حرارهم حل
وطه اماتهم بالملك وما
حرم نكاح حرارهم
حرم وطه اماتهم بالملك
(١) قوله أضنت الخ قال
في النهاية هكذا روى
والصواب أضنت أي
كثرا ولادها اه فتأمل
كتبه

العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن
حيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر فقام رجل من أهل البادية فقال اني وهب لابني هذا ناقة
معيته وانها تنل تحت ابلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها
(أخبرنا) سفيان عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت (١) يعني كبرت واضطربت
(أخبرنا) الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سليمان بن يسار أن طارفا قضى
بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (أخبرنا) ابن عينة عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن جحر المدري عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل العمري للوارث (أخبرنا)
سفيان بن عينة عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تعروا ولا تزوجوا من أعرشيثا وأرقبه فهو سبيل الميراث (أخبرنا) سفيان عن أيوب عن ابن سيرين
قال حضرت شريحا قضى لأعني بالعمري فقال له الأعني يا أبا أمية سم قضيت لي فقال شريح لست أنا قضيت
لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أعرشيثا حياته فهو لورثته اذا مات
(قال الشافعي) فستر كون ما وصفت من العمري مع نبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه قول زيد
ابن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير وهكذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله
عليه وسلم اتوه في قوله القاسم وأتم تحديق في قول القاسم يعني في رجل قال لامة قوم شأنكم بها فرأى
الناس أنها تطلقه ثم تخالفونه بربكم وما روى القاسم عن الناس

(وفي بعض النسخ مما ينسب لادم (في العمري))

(قال الشافعي) وهو يروى عن ربيعة أن ترك حديث العمري أنه يخرج بأن الزمان قد طال وأن الرواية يمكن فيها
الغلط فاذا روى الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أعر عري له ولعقبه فهي للذي
يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لأنه أعطى وعطاء وقعت فيه الموارث (قال الشافعي) وقد أخبرنا سفيان
عن ابن جريح عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعرشيثا فهو له (قال الشافعي) وأخبرنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن جحر المدري عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال العمري للوارث (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي
ثابت قال كنا عند عبد الله بن عمر فقام أعرابي فقال له اني أعطيت بعض بني ناقة حياته قال عمرو في الحديث
وانها تنل تحت ابلا فقال ابن أبي نجيح في حديثه وانها أضنت واضطربت فقال له هي حياته وموته قال فاني
تصدقت بها عليه قال فذلك أبعدك منها (قال الشافعي) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن محمد بن
سيرين أن شريحا قضى بالعمري لأعني فقال سم قضيت لي يا أبا أمية فقال ما أنا قضيت لك ولكن قضى
لك محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعين سنة قضى من أعرشيثا حياته فهو له حياته وموته قال سفيان
وعبد الوهاب فهو لورثته اذا مات (قال الشافعي) فترك هذا وهو يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
جابر بن عبد الله من وجوه ثابتة وزيد بن ثابت ويقتى به جابر بالمدينة ويقتى به ابن عمرو يقتى به عوام أهل
البلدان لا أعلمهم يختلفون فيه بأن قال أخبرني يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً
يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم ما أدركت الناس الا على شروطهم في
أموالهم وفيما أعطوا قال الشافعي والقاسم رحمه الله لم يحجبه في العمري بشئ انما أخبره أنه انما أدرك
الناس على شروطهم ولم يقل له ان العمري من تلك الشروط التي أدرك الناس عليها ويجوز أن لا يكون
القاسم سمع الحديث ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله قال فاذا قيل لبعض من يذهب مذهبه لو كان القاسم
قال هذا في العمري أيضا فعارضك معارض بأن يقول أخاف أن يغلط على القاسم من روى هذا عنه اذا

ولا أكره نكاح نساء
أهل الحرب الاثلاث يفتن
عن دينه أو يسترق ولده

(باب التعريض
بالخطبة من الجامع من
كتاب التعريض بالخطبة
وغير ذلك)

(قال الشافعي) رحمه
الله كتاب الله تعالى
يدل على أن التعريض
في العدة جائز عاوم
عليه اسم التعريض وقد
ذكر (١) القسم بعضه
والتعريض كثير وهو
خلاف التصريح وهو
تعريض الرجل للمرأة
بما يدلها به على إرادته
خطبتها بغير تصريح
ونحوه بمثل ذلك
والقرآن كالدليل إذ
أباح التعريض
والتعريض عند أهل
العلم جائز سرًا وعلانية
على أن السر الذي نهى
عنه هو الجماع قال امرؤ
(١) قوله بالهامش وقد ذكر
القسم بعضه كذا بالأصل
الذي بيدنا ولعل لفظ
القسم محرف عن الام أو
عن الشافعي وحرره رحمه

كان الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كما وصفنا روى من وجوه يسندونه قال لا يجوز أن يتهم أهل
الحفظ بالغلط فقبل ولا يجوز أن يتهم من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال لا يجوز قلنا ما ثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم أولى أن يكون لازماً لأهل دين الله وأما قال القاسم أدركت الناس ولست أتعرف
الناس الذين حكى هذا عنهم فإن قال لا يجوز على مثل القاسم في علمه أن يقول أدركت الناس الا والناس الذين
أدركت أئمة يلزمه قوله م قبله فقد روى يحيى بن سعيد عن القاسم أن رجلاً كانت عنده وليلة لقوم
فقال لاهلها شأناكم فما فرأى الناس أنها تطليقة وهو يقضي رأي نفسه أنها ثلاث تطليقات فإن قال في هذه
لا أعرف الناس الذين روى القاسم هذا عنهم جازل فيه أن يقول لا أعرف الناس الذين روى هذا عنهم
في النمرط وإن كان يقول ان القاسم لا يقول الناس الا أئمة الذين يلزمه قوله لم فقد ترك قول القاسم رأي
نفسه وعاب على غيره اتباع السنة

(كتاب القطة الصغيرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في القطة مثل حديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء وقال
في ضالة الغنم إذا وجدت في موضع مهلكة فهي لك فكلها إذا جاء صاحبها فأغرمها له وقال في المال يعرفه
سنة ثم يأكله إن شاء فإن جاءه أحبه غرمه وقال يعرفها سنة ثم يأكلها موسراً كان أو معسراً إن شاء إلا أني
لا أرى له أن يخطبها بملكه ولا يأكلها حتى يشهد على عددها ووزنها ونظرها وعفاها ووكأنها فتي جاء صاحبها
غرمها له وإن مات كانت ديناً عليه في ماله ولا يكون عليه في الشاة يجرد لها بالملك تعرف أن أحب أن يأكلها
فهي له ومتى أتى صاحبها غرمها له وليس ذلك في ضالة الإبل ولا البقر لأنهم لا يدفعان عن أنفسهم
كان ذلك في ضالة الغنم والمال لأنهم لا يدفعان عن أنفسهم ولا يعبدان الشاة يأخذها من أرادها وتلف
لا تمتنع من السبع إلا أن يكون معها من يمنعها والبقر والبقر يدان الماعز تدان ويعبدان الشاة أكد
عمرها بالأراع فليس له أن يعرض لواحد منهم ما أو البقر قيساً على الإبل (قال الشافعي) وإن وجد رجل
شاة ضالة في الصحراء فأكلها ثم جاء صاحبها قال يغرمها خلاف مالك (قال الشافعي) ابن عمر له أن لا يكون
مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في القطة ولو لم يسمع أنه نفي أن يقول لا يأكلها كما قال ابن
عمر انبغي أن يقتله أن يأخذها وينبغي للعالم أن ينظر فإن كان لا يأخذها ثقة أمره بتعريضها وأشهد
شهوداً على عددها وعفاها ووكأنها وأمره أن يوقفها في يده إلى أن يأتي بها فأي أخذها وإن لم يكن ثقة
في ماله وأمانته أخرجهما من يده إلى من يعف عن الاموال يأتي بها وأمره بتعريضها لا يجوز لأحد ترك
لقطة وجدها إذا كان من أهل الامامة ولو وجدها فأخذها ثم أراد تركها لم يكن ذلك وهذا في كل ماسوى
الماشية فأما الماشية فإما تخرق بأنفسها فهي مخالفة لها وإذا وجد رجل فأراد بيعها رده على صاحبه فلا بأس
بأخذها وإن كان إنما يأخذها لئلا يفلت فلا هو وطام وإن كان للسلطان حتى ولم يكن على صاحب الضوال مؤنة
تأزمه في رقاب الضوال صنع كما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه تركها في الحرة حتى يأتي صاحبها وما
تناخت فهو له الكهاو يشهد على تناجها كما يشهد على الام حين يجدها ويوسم تناجها ويوسم أمهاتها وإن لم
يكن للسلطان حتى وكان يستأجر عليها فكانت الاجرة تعلق في رقابها غمراً رأيت أن يصنع كما صنع عثمان
ابن عفان الا في كل ما عرف أن صاحبه قريب بأن يعرف بغير رجل بعينه فحبسه أو يعرف وسم قوم بأعيانهم
الهم اليوم واليومين والثلاثة ونحو ذلك

(القطة الكبيرة)

(أحمد بن الربيع بن سليمان) قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا التقط الرجل القطة بمال أو روح له

ما يحمل ويحول فإذا التقط الرجل لقطة قلت أو كثرت عرفها سنة ويعرفها على أبواب المساجد والأسواق ومواضع العامة ويكون أكثر تعريفها في الجماعة التي أصابها فيعرف عفاصها ووكاهها وعددها ووزنها وخليتها ويكتب ويشهد عليه فإن جاء صاحبها أو ألقاه في له بعد سنة على أن صاحبها متى جاء غرمها وإن لم يأت فهي مال من ماله وإن جاء بعد السنة وقد استهلكها أو الملتقط حتى أوميت فهو عرى من العرماء يحايل الغرماء فإن جاء وسلعته قائمة بعينها فهي له دون الغرماء والورثة وأقرب الملتقط إذا عرف رجل العفاص والوكاه والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه لم يدع باطلا أن يعطيه ولا أجبره في الحكم الابينة تقوم عليها كما تقوم على الحقوق فإن ادعاهوا واحداً أو اثنين أو ثلاثة فسواء لا يجبر على دفعها اليهم الابينة بقيمتها عليه لأنه قد يصيب الصفة بان الملتقط وصفها ويصيب الصفة بان الملتقط عنه قد وصفها فليس لصاحبه الصفة بمعنى يستحق به أحد شيئاً في الحكم وإنما قوله اعرف عفاصها ووكاهها والله أعلم أن تؤدي عفاصها ووكاهها مع ما تؤدي منها ولتعليم إذا وضعتها في مالك أنها اللقطة دون مالك ويحتمل أن يكون يستدل على صدق المعترف وهذا الظاهر إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الابينة على المدعي فهذا مدعى أرايت لو أن عشرة أو أكثر وصفوها كلهم فأصابوا وصفتهم ألتنا أن نعطيهم إياها يكونون شركاء فيهم ولو كانوا ألفاً وألفين ونحن نعلم أن كلهم كاذب إلا واحداً بغير عينة وأهل الواحد يكون كاذبا ليس يستحق أحد بالصفة شيئاً ولا يحتاج إذا التقت أن تأتي به الإمام ولا فاضياً (قال الشافعي) فإذا أراد الملتقط أن يبرأ من ضمان اللقطة ويدفعها إلى من اعترفها فليفعل ذلك بأمر حاكم لأنه إن دفعها بغير أمر حاكم ثم جاء رجل فأقام عليه البينة ضمن قال وإذا كان في يدي رجل العبد لا يبق أو الضالة من الضوال بخا سيدة فقل اللقطة ليس عليه أن يدفعه الابينة بقيمتها فإذا دفعه ببينة يقيمها عنده كان الاحتياط له أن لا يدفعه إلا بأمر الحاكم لئلا يقيم عليه غيره بينة فيضمن لأنه إذا دفعه ببينة تقوم عنده فقد يمكن أن تكون البينة غير عادلة وقيم آخر بينة عادلة فيكون أولى وقد عرفت البينة ويدعي هو أنه دفعه ببينة فلا يقبل قوله غير أن الذي قبض منه إذا أقر له بضمته القاضى المستحق الآخر رجوع هذا على المستحق الأول لأن يكون أقر أنه فلا يرجع عليه وإذا أقام رجل شاهد على اللقطة أو ضالة حلف مع شاهده وأخذ ما أقام عليه بينة لأن هذا مال وإذا أقام الرجل بينة على عبد ووصفت البينة العبد وشهدوا أن هذه صفة عبده وأنه لم يبع ولم يهب وأول نعله باع ولا وهب وحلف رب العبد كتب الحاكم بینه إلى قاضى بالغير مكفة فوافقت الصفة صفة العبد الذي في يديه لم يكن للقاضى أن يدفعه إليه بالصفة ولا يقبل إلا أن يكون شهود يقدمون عليه فيشهدون عليه بعينه ولكن إن شاء الذي له عليه بينة أن يسأل القاضى أن يجعل هذا العبد ضالاً فيده فيمن يزني ويأمر من يشتره ثم يقبضه من الذي اشتراه (قال الشافعي) وإذا أقام عليه البينة بمكة بعينه أرى القاضى لئى يشتره من الثمن بإيراد رب العبد ويرد عليه الثمن إن كان قبضه منه وقد قبل يحتم في رقة هذا العبد ويضمنه الذي استحقه بالصفة فإن ثبت عليه الشهود فهو له ويقبض عنه الضمان وإن لم يثبت عليه الشهود ورد ذلك فيما بين ذلك كان له ضامناً وهذا يدخله أن يقلس الذي ضمن ويستحقه ربه فيكون القاضى أنقله ويدخله أن يستحقه ربه وهو غائب فإن قضى على الذي دفعه إليه باجازه في غيبته قضى عليه باجرماله بنفسه ولم يستأجر وإن أبطل عنه كان قد منع هذا حقه بغير استحقاق له ويدخله أن يكون جارية تارة لعلها أم ولد رجل فيضلي بينها وبين رجل يغيب عليها ولا يجوز فيه إلا القول الأول (قال الشافعي) وإذا اعترف الرجل الدابة في يدي رجل فأقام رجل عليها بينة أنها له قضى له القاضى بها فإن ادعى الذي هي في يديه أنه اشتراها من رجل غائب لم يحبس الدابة عن المقتضى له بها ولم يبعث بها إلى البلد الذي فيها البيع كان البلد قريبا

القبس
الآزعت بسباسة القوم
أنى
كبرت وأن لا يحسن
السر أمثالى
كذبت لقد أصبى عن
الموعرسة
وأمنع عرسى أن يزن
بها الخالى

(باب النهى أن يخطب
الرجل على خطبة أخيه)

(قال الشافعي) رحمه
الله أخبرنا مالك بن أنس
عن نافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يخطب أحدكم
على خطبة أخيه وقال
عليه الصلاة والسلام
لما طمعت بنت قيس إذا
حلت فاذنيتي قالت فلبس
حلت أخبرته أن
معوبة وأباجهم
خطباني فقال أما معوبة
فصعلوك لا مال له وأما
أباجهم فلا يضع عصاه
عن عاتقه أنكحني
أسامة فذلت خطبته
على خطبتهما أنها
خلاف الذي نهى عنه
أن يخطب على خطبة
أخيه إذا كانت قد

أذنت فيه فكان هذا فسادا عليه وفي الفساد ما يشبه الاضرار والله أعلم وفاطمة لم تكن أخبرته أنها أذنت في أحدهما
(باب نكاح المشرئ ومن أسلم وعنده أكثر من أربع من هذا ومن كتاب التعريض بالخطبة) (قال الشافعي) أخبرنا الثقة
أحسبه اسمعيل بن إبراهيم عن معمر بن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال أسلم غيلان بن سلة وعمر بن سودة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم أسكت أرباعا فارق سائرهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل يقال له الديلي أو ابن الديلي أسلم وعنده
أختان اختار بينهما فارق الأخرى وقال لنوفل بن معوية وعنده خمس فارق واحدة وأسكت أرباعا قال فمهدت إلى أقدمهن
ففارقها (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول ولا أبالي أكن في عقدة ٣٨٩ واحدة أو في عقد متفرقة إذا كان من

عسل من يجوز أن
يتسدى نكاحا
الاسلام ما لم تنقض
العدة قبل اجتماع
اسلامهما لأن أباسفان
وحكيم بن حزام أسلما
قبل ثم أسلت امرأتها
فاستقرت كل واحدة
منهما عند زوجها
بالنكاح الاول وأسلت
امرأة صفوان وامرأة
عكرمة ثم أسلما فاستقرتا
بالنكاح الاول وذلك
قبل انقضاء العدة (قال
الشافعي) فان أسلم
وقد نكح أمًا أو ابنتها
فدخل بها لم تحل له
واحدة منهما أبدا ولولم
يكن يستل بها قلنا أسكت
أبنتها ما شئت وفارق
الأخرى وقال في موضع
آخر عسل الابنة
وفارق الام (قال
المرئي) هذا أولى بقوله
عندي وكذا قال في

أو بعيدا ولا أعيد إلى مال رجل فأبعث به إلى البلد لعله يتلف قبل أن يبلغه بدعوى انسان لا أدري كذب
أم صدق ولو علمت أنه صدق ما كان لي أن أخبر بها من يدى مالكيها نظر الهذا أن لا يضيع حقه على
المغصب لا تخع الحقوق بالنون ولا تلكم ما وسواء كان الذي استحق الدابة مسافرا أو غير مسافر ولا يمنع منها
ولا تنزع من يديه إلا أن يطيب نفسها ولو أعطى قيمتها أضعافا لا لا تخبره على بيع سلعة (قال الشافعي)
وبأكل القطة الغنم والفقر ومن تحل له الصدقة ومن لا تحل له فتد امر النبي صلى الله عليه وسلم أبي بن
كعب وهو أيسر أهل المدينة أو كآيسرهم وجد صرة يها تخاون دينار أن يأكلها (أخبرنا) الدراوردي
عن شريك بن عبد الله بن أبي نجر عن عطاء بن يسار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه وجد دينار
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يعرقه فلم يعرقه فأمره أن
يأكله ثم جاء صاحبه فأمره أن يفرمه (قال الشافعي) وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه من تحرم عليه
الدابة لأنه من سلبية بني هاشم وقبر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الاذن بأكل القطة بعد تعريضها
مسنة على بن أبي طالب وأبي بن كعب وزيد بن خالد الجهني وعبد الله بن عمرو بن العاص وعياض بن حماد
المجاشعي رضي الله عنهم (قال الشافعي) والقليل من القطة والكثير سواء لا يجوز أكله إلا بعد سنة فأما أن
أمر الملتقط وان كان أمينا أن يتصدق بها فما أنصفت الملتقط ولا الملتقط عنه ان فعلت ان كانت القطة
مالا من مال الملتقط بحال فلم أمره أن يتصدق وألا أمره أن يتصدق به ولا يعيراته من أبيه وان أمرته بالصدقة
فكفي أضغته ما أمره بالتلافه وان كانت الصدقة مالا من مال الملتقط عنه فكيف أمر الملتقط بأن يتصدق
بمال غيره بغير إذن رب المال ثم لعل يجده رب المال مفلسا كون قد أتيت ماله ولو تصدق بها لملكتها
كان متعديا فكان لربها أن يأخذها بعينها فان نقصت في يدى المساكين أو تلفت رجع على الملتقط
ان شاء بالتلف والنقصان وان شاء أن يرجع بها على المساكين رجع بها ان شاء (قال الشافعي) وإذا التقط
العبد القطة فعلم السيد بالقطة فأقرها بده فالسيد ضامن لها في ماله في رقة العبد وغيره اذا استملكها العبد
قبل السنة أو بعد هادون مال السيد لان أخذه القطة عدوانا يأخذ القطة من له ذمة يرجع بها عليه
ومن له مال ملكه والعبد لاهل له ولا ذمة وكذلك ان كان مدبرا أو مكاتباً وأولدوا المدبر والمذبرة كلهم
في معنى العبد إلا أن أم الولد لا تباع ويكون في ذمتها ان لم يعلم السيد في مال المولى ان علم (قال الربيع)
وفي القول الثاني ان علم السيد أن عبده التقطها ولم يعلم فأقرها في يده فهي كالجناية في رقة العبد ولا
يلزم السيد في ماله شيء (قال الشافعي) والمسكاتب في القطة بمنزلة الحر لانه ملك ماله والعبد بعضه
حر وبعضه عبد يقضى بقدر رقه فيه وان التقط القطة في اليوم الذي يكون لنفسه فيه أقرت في يده وكانت

(٣٧ - الام ثالث) كتاب التعريض بالخطبة وقال أولا كانت الام أو آخر (قال الشافعي) ولو أسلم
وعنده أربع زوجات اما فان لم يكن معسرا يخاف العنت أو فيهن حرة انفسخ نكاح الاماء وان كان لا يجد ما يتزوج به حرة ويخاف
العنت ولا حرة فيهن اختاروا واحدة وانفسخ نكاح البواقي ولو أسلم بعضهم بعدة فسواء ينتظر اسلام البواقي فن اجتمع اسلامه واسلام الزوج
قبل مضي العدة كان له الخيار فممن ولو أسلم الاماء معسرة وعقن وتخلت حرة وقف نكاح الاماء فان أسلت الحسرة انفسخ نكاح
الاماء ولو اختار منهن واحدة ولم تسلم الحرة ثبتت ولو عقن قبل أن يسلم كن كن ابتدى نكاحه وهن حرائر (قال) ولو كان عبيد

عندها ما عودا محررا لمسلات أو كتابيات ولم يختزن فراقه أمسل انتنن ولوعتن قبل اسلامه فاختزن فراقه كان ذلك لهن لانه لهن بعد اسلامه وعددهن عند الحرا تر فيحصن من حين اختزن فراقه فان اجتمع اسلامه واسلامهن في العدة فعددهن عدد حرا تر من يوم اختزن فراقه والا فعددهن عدد حرا تر من يوم أسلم متقدم الاسلام منهما لان الفسخ من يومئذ وان لم يختزن فراقه ولا المقام معه فخيرن اذا اجتمع اسلامه واسلامهن معا وان لم يتقدم اسلامهن قبل اسلامه فاختزن فراقه أو المقام معه ثم أسلن خيرن حين يسلمن لانهن اختزن ولا خيار لهن ولو اجتمع اسلامهن واسلامه وهن اماء ثم أعتقن من ساعتين ثم اختزن فراقه لم يكن ذلك لهن اذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلامه مجتمع وكذلك لو كان ٢٩٠ حتمه وهن معا (قال المرتضى) رحمه الله ليس هذا عندى بشئ قد

ما لمن ماله لان ما كسب في ذلك اليوم في معاني كسب الاحرار وان التقطها في اليوم الذي هو فيه السيد أخذها السيد منه لان ما كسبه في ذلك اليوم السيد وقد قيل اذا التقطها في يوم نفسه أقر في يدى العبد بقدر ما عتق منه وأخذ السيد بقدر ما يرق منه واذا اختلفا فالقول قول العبد مع عينة لانها في يديه ولا يحل للرجل أن ينتفع من اللقطة بشئ حتى تضى سنة واذا باع الرجل الرجل اللقطة قبل السنة ثم جاء رباها كان له فسخ البيع وان باعها بعد السنة فالبيع جائز ويرجع رب اللقطة على البائع بالثمن أو قيمته ان شاء فأبى ما شاء كان له (قال الربيع) ليس له الا باع اذا كان باع عينا يتغابن الناس عنه له فان كان باع عا لا يتغابن الناس عنه له ما نقص عينا يتغابن الناس عنه (قال الشافعى) واذا كانت الضالة في يدى الوالى فباعها فالبيع جائز وليسيد الضالة ثمنها فان كانت الضالة عبد فزعم سيد العبد أنه أعتقه قبل البيع قبل قوله منع عينة ان شاء المشتري بعينه وفسخت البيع وجعلت حرا وردت المشتري بالثمن الذى أخذ منه (قال الربيع) وفيه قول آخر أنه لا يفسخ البيع الا بینه تقوم لان بيع الوالى كبيع صاحبه فلا يفسخ بيه الا بینه أنه أعتقه قبل بيعه لان رجلا لو باع عبدا ثم أقر أنه أعتقه قبل أن يبيعه لم يقبل قوله فيفسخ على المشتري بيه الا بینه تقوم على ذلك (قال الشافعى) واذا التقط الرجل الطعام الرطب الذى لا يبقى فأكله ثم جاء صاحبه غرم قيمته وله أن يأكله اذا خاف فسادا واذا التقط الرجل ما يبقى لم يكن له أكله الا بعد سنة مثل الخنطة والتمر وما أشبهه (قال الشافعى) والى كازدن الجاهلية فما وجد من مال الجاهلية على وجه الارض فهو لقطة من اللقط يصنع فيه ما يصنع فى اللقطة لان وجوده على ظهر الارض وفي مواضع اللقطة يدل على أنه ملك سقط من مالكه ولو تورع صاحبه فأدى نفسه كان أحب الي ولا يلزمه ذلك (قال الشافعى) واذا وجد الرجل ضالة الابل لم يكن له أخذها فان أخذها ثم أرسله احبب وجدها فلو كانت ضمن لصاحبها قيمتها والبقروا الجير والغالب في ذلك بمنزلة ضوال الابل وغيرها واذا أخذ ذلك السلطان الضوال فان كان لها حى يرعونها فبها بلامؤنة على رباها وعوها نيسه الى أن يأتي رباها وان لم يكن لها حى يرعونها ودفعوا أثمانها لاربائها ومن أخذ ضالة فأنفق عليها فهو متطوع بالنفقة لا يرجع على صاحبها بشئ وان أراد أن يرجع على صاحبها بما أنفق فليذهب الى الحاكم حتى يفرض لها نفقة ويؤكل غيره بأن يقبض لها تلك النفقة منه وينفق عليها ولا يكون للسلطان أن يأذن له أن ينفق عليها الا اليوم واليومين وما أشبه ذلك مما لا يقع من ثمنها موقعا فاذا جاوز ذلك أمر ببيعها ومن التقط لقطة فاللقطة مباحة فان هلك منه بلا تعد فيها فليس بضامن لها والى القول قوله مع عينة واذا التقطها ثم ردها في موضعها فضاعت فهو ضامن لها

قطع في كتابين بأن لها اختيار لو أصابها فاعتت الجاهل (وقال) في مبيع من آخران على السلطان أن يزوجها أكثر من مقامها فيكم بمسرها من أوقات الدنيا من حين أعتقت الى أن جاءت الى السلطان وقد بعد ذلك ويقرب الى أن يفهم عنها ما تقول ثم الى انقضاء أجل مقامها ذلك على قدر ما يرى فكيف يبطل خيار ابناء يعقن اذا أتى عليهن أقل أوقات الدنيا واسلامهن واسلام الربيع مجتمع (قال المرتضى) ولو كان كذلك لم يفسد اذا أعقن تحت عبد أن يختزن بحال لانهن لا يقدرن على حروفها بحروف وكل حرف منها في وقت غير وقت الآخر وفي ذلك ابطال الخيار

(قال الشافعى) ولو اجتمع اسلامه واسلام حرتين في العدة ثم عتق ثم أسلت اثنتين في العدة لم يكن له أن يسلن الا اثنتين من أى الأربع شاء لا يثبت له بعقد العبودية الا اثنتان وبذلك تمام أربع ان شاء ولو أسلم وأسلم معه أربع فقال قد فسخت نكاحهن شئت فان أراد طلاقها فما أراد وان أراد حله بلا طلاق لم يكن طلاقا وأحلف ولو كن نكحسا فأسلت واحدة في العدة فقال قد اخترت حبسها حتى قال ذلك لاربعة ثبت نكاحهن باختاره وفسخ نكاح البواقي ولو قال كلها أسلت واحدة منك فقد اخترت فسخ نكاحها لم يكن هذا شيئا الا أن يريد طلاقا فان اختار أمسل أربع فقد أنفسخ نكاح من زاد عليهن (قال المرتضى) رحمه الله (١) القياس

(١) قوله قال المرتضى القياس عندى الخ هذه العبارة ثبتت في بعض النسخ ونأملها مع ما قبلها كتبه معجحه

غضدي على قوله انه اذا أسلم وعنده أكثر من أربع وأسنان معه ففقد واحدة منهن أو طاهر أو آل كان ذلك المصير قوتاً لهم واختارها كان عليه فيها ما عليه في الزوجات وان فسخ نكاحها سقط عنه الظهار والابلاء وجلد بقذفها (قال الشافعي) رحمه الله ولو أسلم منه فقالت لا اختار حبس حتى يختار وأنفق عليهن من ماله لانه مانع لهن بعد فقهه تقدم ولا يطلق عليه السلطان كما يطلق على المولى فان امتنع مع الحبس عزز وحبس حتى يختار وان مات امرأته أن يعتد به الآخر من أربعة أشهر وعشرين ومن ثلاث حيفض ويوفى له من الميراث حتى يصطلح فيه ولو أسلم وعنده وثنية ثم تزوج أختها أو أربعمائة في عدتها فالتكاح مفسوخ (قال المزني) أشبهه بقوله ان النكاح موقوف كما جعل نكاح من لم تسلم موقوفاً فان أتت في العدة ٢٩١ علم أنهم لم تزل امرأته وان انقضت قبل

ان تسلم ثم أتت لامرأة له فيصح نكاح الأربع لانه عفا عن ولا امرأته له (قال الشافعي) ولو أسلمت قبله ثم أسلم في العدة أو لم يسلم حتى انقضت فلها نفقة العدة في الوجهين جميعاً لانها محبوسة عليه متى شاء أن يسلم كانا على النكاح ولو كان هو المسلم لم يكن لها نفقة في أيام كفرها لانها المانعة لنفسها منه ولو اختلفا فالقول قوله مع عينة ولو أسلم لم يسلم النكاح فلها نصف المهر ان كان حلالاً ونصف مهر مثلها ان كان حراماً ومتعة ان لم يكن فرض لها لان فسخ النكاح من قبله وان كانت هي أسلمت قبله فلا شيء لها من صداق ولا غيره لان الفسخ من قبلها (قال) ولو أسلم

وان رآها فلم يأخذها فليس بضمن لها وهكذا ان دفعها الى غيره فضاقت أضمنه من ذلك ما ضمن المستودع وأطرح عنه الضمان فيما أطرح عن المستودع (قال الشافعي) واذا حل الرجل دابة الرجل فوطئت ثم مضت أو فتح قفص الرجل عن طائر ثم خرج بعد لم يضمن لان الطائر والدابة أحدنا الذهب والذهب غير ذي الحل والقائم وهكذا الحيوان كله وما فيه روح وله عقل يقف فيه بنفسه ويذهب بنفسه فأما لا عقل له ولا روح فيه مما يضبطه الرباط مثل زق زيت وراوية ماء فلهما الرجل فتدق الزيت فهو ضمان ان يكون حل الزيت وهو مستند قائم فكان الحل لا يدفقه فثبت قائماً ثم سقط بعد فان طرحه انسان فطرحه ضمان لما ذهب منه وان لم يطرحه انسان لم يضمنه الحال الاول لان الزيت انما ذهب بالطرح دون الحل وان الحل قد كان ولا جناية فيه (قال الشافعي) ولا جعل لاحد جناية بق ولا ضالة الا أن يكون جعله فيه فيكون له ما جعل له وسواء في ذلك من يعرف بطلب الضوال ومن لا يعرف به ومن قال لا جنى ان جنتي بسمي الا بقى فلك عشرة دنائير ثم قال لا تخران جنتي بعدي الا بقى فلك عشرة دنائير ثم جأ به جميعاً فلك واحداً منهم ما نصف جعله لانه انما أخذ نصف ما جعل عليه كله كان صاحب العشرة قد سمع قوله لصاحب العشرة من أول سمعه وكذلك لو قال لثلاثة فقال لاسد هم ان جنتي به فلك كذا ولا تخرو ولا تخرو فجعل أجمعاً مختلفة ثم جأ به جميعاً فلك واحداً منهم ثلث جعله

(وفي اختلاف مالك والشافعي اللقطة)

(قال الربيع) سألت الشافعي رحمه الله عن وجد لقطة قال يعرفها سنة ثم رأها ان شاء موسراً كان أو معسراً فإذا جاء صاحبها ضمنه الله فقلت له وما اللقطة في ذلك فقال السنة الثابتة وروي هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبي من مياسير الناس يومئذ وقبل بعد (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن خالد الجهمي أنه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عفاصها ووكاهم عرقها سنة فان جاء صاحبها والافشأ نكحها (أخبرنا) مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدران أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكر ذلك لمرء من الخطباء فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فنشأ نكحها (قال الشافعي) فروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة أكل اللقطة ثم خالفتم ذلك فقلتم بكره أكل اللقطة للفقير والمساكين (أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطة فجاء الى عبد الله بن عمر فقال اتى وجددت لقطة فإذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال فرد قال

معافهما على النكاح وان قال أسلم أحدنا قبل صاحبه فالتكاح مفسوخ ولا نصف مهر حتى يعلم فان تداعيا فالقول قوله مع عينها لان العقد ثابت فلا يبطل نصف المهر الا بان تسلم قبله وان قالت أسلم أحدنا قبل الآخر وقال هو معافا فالقول قوله مع عينة ولا تصدق على فسخ النكاح وفيها قول آخر ان النكاح مفسوخ حتى يتصادقا (قال المزني) أشبهه بقوله أن لا يفسخ النكاح بقولها كالم يفسخ نصف المهر بقوله (قال المزني) وقد قال لو كان دخل بها فقالت انقضت عدتي قبل اسلامك وقال بل بعد فلا تصدق على فسخ ما ثبت له من النكاح (قال) ولو كانت عنده امرأة نكحها في الشهر بتمتع أو على خياري ففسخ نكاحها لانه لم ينكحها على الابدية

(باب الخلاف في امسالة الاوثر) (قال الشافعي) رحمه الله واحتجبت على من يبطل الاوثر بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا ينزله اليه بعد ما شئت من ايتهم ما شئت وفارق الاخرى وبما قاله من قبل بن عويبة وتخيرته لان قال كان الاوثر حراما ما خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت له احسن حاله ان يعقد ويذهبها أهل الاوثان قلت ويرى أنهم كأرايسكعون في العدة وبغير شهود قال أجل فانه وهذا كله فاسد في الاسلام قال أجل قلت فليامسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن انعقد كان عقوا فهو له كما حكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ولم يعقدوا بالاذن بقضيه وبقضا في لان الاسلام أدركه ثم رد ما حوذا ربه لان الاسلام أدركه من معه والعقد كلها لو اتت في الاسلام فاسدة فكيف نظرت الى فسادها مرة ٢٩٢ ولم تنظر أخرى فراجع بعض أصحابهم وقال محمد بن الحسن ما علمت أحدا

أخرج بأحسن مما احتجبت به ولقد خالف أحد أبيه منذ زمان وما ينبغي أن يدخل على حديث النبي صلى الله عليه وسلم القياس

(باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شرك إلى شرك من كتاب جامع الخطبة ومن كتاب المرتد من كتاب ما يحرم الجمع بينه)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ارتد أو أحدهما منها الوطء فإن انقضت العدة قبل اجتماع اسلامهما انسخ النكاح ولهما مهر مئتاها ان أصابها الردة فإن اجتمع اسلامهما قبل انقضاء العدة فهم على النكاح ولو هرب مرتدا ثم رجع بعد انقضاء

فعلت قال لا أمر لك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) وابن عمر لم يوقت التعريف وقتنا وأنتم تقولون في التعريف سنة وابن عمر كرهه للذي وجد اللقطة أكلها غنيا كان أو فقيرا وأتوا به فكذلك تقولون وابن عمر كرهه أخذها وابن عمر كرهه أن يتصدق بها وأتوا لا تكروهون له أخذه بابل نسبه بونه وتقولون لو تركها ضاعت

(وترجم في كتاب اختلاف على وابن مسعود رضي الله عنهما اللقطة)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي قال دخل على ابن فيس قال سمعت هزبلا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مختمة فقال عرفتها ولم أجده من يعرفها قال استمتع بها وهذا قولنا ذاع عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود بسنة السنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدى بنتها وقال اللهم عن صاحبها فإن كرهه فلي وعلى الغرم ثم قال وهكذا يفعل باله طعة خالفوا السنة في اللقطة التي لا تحية فيها وخالفوا حديث ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحصوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يتخالفونه فيما هو بعينه يقولون أن ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بها ولكنه يجب له حتى يأتي صاحبها متى جاء

(كتاب القبط)

(أخبرنا الربيع بن سليمان) قال سمعت الشافعي رحمه الله يقول في المنبذ وهو حر ولا لاله وأما برثته المسلمون باسمهم قد خولوا كل مال لا مال له ألا ترى أنهم يأخذون مال النصارى ولا وارث له ولو كانوا اعتقوه لم يأخذوا ماله وأولاء ولا كنهم خولوا مالا ماله من الاموال ولو ورثه المسلمون وجب على الامام أن لا يعطيه أحدا من المسلمين دون أحد وأن يكون أهل السوق والعرب من المسلمين فيه سواء ثم وجب عليه أن يجعل ولاه يوم ولدته أمه لجماعة الاحياء من المسلمين الرجال والنساء ثم يجعل ميراثه لورثته من كان جبا من المسلمين من الرجال دون النساء كما يورث الولاء ولكنه مال كله مضافا لماله ويرد على المسلمين يضعه الامام على الاجتهاد بشي

(وترجم في سيرة الاوزاعي الصبي يسبي ثم عوت)

سئل أبو حنيفة رحمه الله عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقع في سهم ثم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لانه لا يقرب بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى

العدة مسلما وادعى أنه أسلم قبلها فأفانكرت قال قول قوله امع عينا (قال) ولو لم يدخل بها فأردت فلا مهر لاله الفسخ من قبلها وان ارتد فلها نصف المهر لان الفسخ من قبله ولو كانت تحت نصرانية فتعصبت أو تردت فكما سلمت ترد (وقال) في كتاب المرتد حتى ترجع الى الذي حلت به من يهودية أو نصرانية ومن دان دين اليهود والنصارى من العرب أو الهجيم غير بني اسرائيل في فسخ النكاح وما حرّم منه أو يتحل كآهل الاوثان (وقال) في كتاب ما يحرم الجمع بينه من ارتد من يهودية أو نصرانية أو نصرانية الى يهودية حل نكاحها لأنهم الركاك من أهل الدين الذي خرجت اليه حل نكاحها (وقال) في كتاب الجزية لا يسكن من ارتد عن أصل دين آتاه لأنهم بدلو بغيره الاسلام فالفواحلهم عاذاً باخذ الجزية منهم عليه وأبج من طعاهم ونسأهم (باب طلاق الشرك) (قال الشافعي) رحمه الله

وإذا ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم كإباحة الشرك وأهل أهله عليه في الإسلام لم يجوز الله أن يثبت طلاقاً في الشرك ولا أن يثبت
يثبت بشبوت الشك - وبسقط بسقوطه فان أسلموا وقد طلقها في الشرك فلا مال لخل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو تزوجها غيره في الله لا
حسابه ولمسلم لولاها لانا (باب عقدة نكاح - أهل الدمة من الجامع من ثلاثة كتب) (قال الشافعي) ومن ماله وعنده نكاح
أهل الدمة وهو وهم كاهل الحرب فان نكح نفسه أو وثنية أو مجوسية أو تنكح وثني فمهرانية أو وثنية لم أفصح منه شي إذا سلموا (قال)
ولا تخل ذبيحة من ولده من وثني ونصرانية ولا من نصراني ووثنية ولا تخل نكاح ابنتهم لاسمها ليست كاتبة خالصة (وقال) في كتابه
ان كان أبوها نصرانياً حلت وان كان وثنيًا لم تخل لانها ترجع الى النسب وليس ٢٩٣ كالتصغير يسلم أحد أبوها ان الذي
لا ينكره انكره
وانكره لا ينكره الله
(قال) وانكحوا
وسب أن تنكحهم
الزوج الحائض أو الزانية
فإن لم يكن حكمه حكم
نكاحهم الأبوي وشبهه
مسلمين فلو لم يكن لها
قريب زوجها الحائض
لان تزويجه حكم عليها
فإذا نكحها كانت
النكاح فان كان مما
يجوز ابتداءه في
الإسلام أجزأه لان
عقده فمضى في الشرك
وكذلك ما قبضت من غيره

من أبيه صلى عليه وقال لو لم يكن معه أبوهم وخروج أبوهم مستأنساً لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو
يوسف اذا لم يسب معه أبوهم صار مسلماً ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه اذا دخل بامان وهو ينقض قول
الأوزاعي انه لا بأس أن يتباع السبي ويرد الى دار الحرب في مسألة قتل هذا القول في هذا ما قال أبو حنيفة اذا
كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالإسلام واذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم
(قال الشافعي) سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني قريظة وذرايعهم فباعهم من المشركين واشترى
أبو الشحيم اليهودي أهل يثع بحوز ولد هانم النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما بقي من السبايا أنثى ثلثا الى تهامة وثلثا الى نجد وثلثا الى طريق الشام فيبيعوا بالخيول والسلاح والابل
والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكونوا من أجل أن أهات الاطفال معهم ويحتمل أن
يكون في الاطفال من لا يملكه فذا سبوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يساعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع
آبائهم ولومات أمهاتهم وآبائهم قبل أن يبلغوا فيصقوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلي عليهم لانهم على دين
الأمهات والآباء اذا كان النساء بلغنا يبيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لا باقده حكمنا عليهم بأن
حكم الشرك فابت عليهم اذا تركنا الصلاة عليهم كحكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك اذا زعمهم حكم
الشرك كان لنا يبيعهم من المشركين وكذلك النساء البوائغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم
جارية بالغان أصعبه فغدى بهارجلين (١)

(وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب المنبوذ)

(أخبرنا) مالك عن ابن شهاب عن سنان بن أبي جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبذاً في زمان عمر بن
الخطاب فقامه الى عمر فقال مالك على أخذ هذه التهمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال عريبي
بأمر المؤمنين انه رجل صالح فقال كذلك قال نعم قال عمر اذهب فهو حر وولاءك وعلينا نفقته
قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا في المنبذ انه حر وان ولأه للبلدين فقلت الشافعي فيقول مالك يأخذ
(قال الشافعي) فقد تركتم ما روي عن عمر في المنبذ فان كنتم تركتموه لان النبي صلى الله عليه وسلم قال

(١) (قال) شيخنا شيخ الاسلام أيده الله تعالى لم يذكر الشافعي رضي الله عنه جوابه في العبي التي يسي
وحدوه وقد جوز في الخبر أنه يحتمل أن يكون في الاطفال من لا يملكه وهذا الاحتمال يقتضي أنه لم يجزم
الشافعي بأنه يبيع العبي اذا لم يكن معه أحد أبويه وهو وجه في المسئلة وليس بشاذ كما قال صاحب الروضة بل
كلام الشافعي يقتضيه اهـ

كتاب عشرة النساء (قال الشافعي) رحمه الله أمر الله تبارك وتعالى باعتزال المحض فاستدلنا بالسنة على ما أراء فقلنا نسند
ازارها في أسفلها وبأشرفها فرق ازارها حتى يطهرن حتى ينقطع الدم وترى الطهر فذا تطهرن يعني والله أعلم الطهارة التي تخل بها
الصلاة الغسل أو التيمم (قال) وفي تحرر عيال الذي المحض كالدلالة على تحرير الدر لان أداءه لا ينقطع وان وطئ في الدماء استغفر الله تعالى
ولا يعود وان كان له امرأة فلا بأس أن يأتين معا قبل أن يغتسل ولو توطأ كان أحب الي وأحب لو غسل فرجه قبل البان التي بعد ما ولو كن
حرار فخللته فكذلك (ابن النسي في أدبارهن من أحكام القرآن ومن كتاب عشرة النساء) (قال الشافعي) رحمه الله
ذهب بعض أصحابنا في إتيان النساء في أدبارهن الى أحلاله وآخرون الى تحررهم وروي عن جابر بن عبد الله من حديث ثابت أن اليهود

(باب إتيان الحائض
ودواء اثنتين قبل
التسل من هذا ومن

فهرست الجزء
الثالث من كتاب
الأُمّ .

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب اليسوع	٢٦	باب ما جاء في الصرف
٣	باب بيع الخيار	٢١	باب في بيع العروض
٤	وفي باب دعوى الولد قبل ترجحة اليدين مع الشاهد	٢٤	باب في بيع الغائب الى أجل
٥	باب الخلاف فيما يجبهه البيع	٢٥	باب تراخي المانع أصله
٩	باب بيع الكلاب وغيرها من الحيوان غير المأكول	٤٠	باب الوت الذي يخل فيه ببيع الثمار
٩	وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب متى يجب البيع	٤٥	وفي اختلاف مالك والشافعي في أنشاء البيع على البرنامج
١٠	باب الخلاف في غن الكلاب	٤٦	باب الخلاف في بيع الزرع قائما
١٢	باب الربا - باب الطعام بالطعام	٤٦	باب العرايا
١٣	باب بيع الفضولي وليس في التراجم الخ	٤٩	باب العربية
١٦	باب جماع تفريع الكيل والوزن بعضه ببعض	٤٩	باب الجائحة في الثمرة
١٦	وفي اختلاف الحديث في ترجحة بيع المكاتب	٥١	باب في الجائحة
١٧	باب تفريع الصنف من الماء كحل والمشروب عتله	٥٢	باب الثنبا
١٨	باب في التمر بالتمر	٥٣	باب صدقة التمر
١٨	باب ما في معنى التمر	٥٤	باب في المزابنة
١٨	باب اعتبار رؤية المبيع لجهة البيع وليس في التراجم	٥٦	باب وقت بيع الفاكهة
١٨	باب البيع على البرنامج	٥٧	باب ما ينبت من الزرع
١٩	باب ما يجمع التمر وما يخالطه	٥٨	باب ما اشترى مما يكون مأكوله داخله
٢٠	باب الماء كحل من صنفين شرب أحدهما بالآخر	٥٩	مسئلة بيع القمح في سنبله
٢١	باب الرطب بالتمر	٥٩	باب بيع القصب والقرط
٢١	باب ما جاء في بيع اللحم	٥٩	باب المصرة والرد بالعيب وليس في التراجم
٢٣	باب ما يكون رطبا أبدا	٦٠	باب حكم المبيع قبل القبض وبعده
٢٥	باب الآجال في الصرف	٦٥	باب التمس عن بيع الكراع والسلاح في الفتنة
		٦٥	باب السنة في الخيار
		٦٨	باب بيع الآجال
		٧٥	باب في أمور متفرقة في الأبواب والكتب
			تعلق بالبيع الخ
		٧٦	باب الشهادة في اليسوع

صفحة	صفحة
٩٨	باب السلف والمراد به السلم ٧٨
٩٨	وفي اختلاف العراقيين في باب الاختلاف ٧٨
٩٩	في العيب ٧٩
١٠١	وفي باب بيع الثمار قبل أن يحد وصلاحيها ٧٩
١٠٢	نصوص تنهق بالعلم بالمبيع الخ ٨٠
١٠٢	بيع النخس ٨٠
١٠٢	بيع الرجل على بيع أخيه ٨١
١٠٢	بيع الحاضر بالبادي ٨١
١٠٢	تلقى السلم ٨٢
١٠٣	باب المراجعة والتولية والاشتراك وليس ٨٢
١٠٤	في التراجع ٨٣
١٠٦	باب ما يجوز من السلف ٨٣
١٠٨	باب في الآجال في السلف والبيع ٨٤
١٠٩	باب جماع ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز ٨٩
١٠٩	والكيل ٨٩
١٠٩	باب السلف في الكيل ٩٠
١١٠	باب السلف في الخطة ٩٠
١١٠	باب السلف في الذرة ٩١
١١١	باب العلس ٩١
١١١	باب القطنية ٩١
١١١	باب السلف في الرطب والتمر ٩١
١١١	باب جماع السلف في الوزن ٩٢
١١٢	تفريع الوزن من العسل ٩٣
١١٢	السلف في السمن ٩٤
١١٢	السلف في الزيت ٩٤
١١٣	السلف في الزبد ٩٤
١١٤	السلف في اللبن ٩٤
١١٦	السلف في اللبن رطباً وبأساً ٩٥
١١٧	السلف في اللبن ٩٦
١١٧	الصوف والشعر ٩٦
١١٨	السلف في اللحم ٩٦
١١٨	صفة اللحم وما يجوز فيه وما لا يجوز ٩٧
١١٩	لحم الوحش ٩٧
٩٨	الحيتان
٩٨	الرؤس والاكارع
٩٩	باب السلف في العطر وزنا
١٠١	باب مناع الصيدلة
١٠٢	باب السلف في اللؤلؤ وغيره الخ
١٠٢	باب السلف في التبر غير الذهب والفضة
١٠٢	باب السلف في صمغ الشجر
١٠٢	باب الطين الارني الخ
١٠٣	باب بيع الحيوان والسلف فيه
١٠٤	باب صفات الحيوان اذا كانت ديناً
١٠٦	باب الاختلاف في أن يكون الحيوان
	نسيئة الخ
١٠٨	باب السلف في الثياب
١٠٩	باب السلف في الاهدب والجلود
١٠٩	باب السلف في القراطيس
١٠٩	باب السلف في الخشب ذرعاً
١١٠	باب السلم في الخشب وزناً
١١٠	باب السلف في الصوف
١١١	باب السلف في الكرسف
١١١	باب السلف في القز والكتان
١١١	باب السلف في الحجارة والارحسية وغيرها
	من الحجارة
١١٢	باب السلف في القصة والنورة
١١٢	باب السلف في العدد
١١٢	باب السلم في المأكول كالأوزنا
١١٣	باب بيع القصب والقراط
١١٤	باب السلف في الشيء المصلح لغيره
١١٦	باب السلف يخل فيأخذ بالسلف الخ
١١٧	باب صرف السلف الى غيره
١١٧	باب الخيار في السلف
١١٨	باب ما يجب للسلف على السلف من شرطه
١١٨	باب اختلاف المتبايعين بالسلف الخ
١١٩	باب ما يلزم في السلف مما يخالف الصفة

صفحة	صفحة
١٥٢ رهن الرجل الواحد الشئين	١١٩ باب ما يجوز فيه السلف وما لا يجوز
١٥٣ اذن الرجل للرجل في أن يرهن عنه مالا آذان	١١٩ باب اختلاف المسلف والمسلّف في السلم
١٥٤ الاذن بالاداء عن الراهن	١٢٠ باب السلف في السلعة بعينها حاضرة أو غائبة
١٥٥ الرسالة في الرهن	١٢١ باب امتناع ذى الحق من أخذ حقه
١٥٥ شرط ضمان الرهن	١٢١ باب السلف في الرطب فينقه
١٥٦ تداعى الراهن وورثته المرتهن	١٢٢ كتاب الرهن الكبير - اباحة الرهن
١٥٦ جناية العبد المرهون على سيده ومالك سيده عدا أو خطأ	١٢٢ وترجم في اختلاف العراقيين باب السلم
١٥٨ اقرار العبد المرهون بالجناية	١٢٣ باب ما يمتنه الرهن من القبض
١٥٨ جناية العبد المرهون على الاجنبيين	١٢٤ قبض الرهن وما يكون بعد قبضه مما يخرج من الرهن وما لا يخرج
١٦٠ الجناية على العبد المرهون فيما فيه قصاص	١٢٥ ما يكون قبض الرهن وما لا يكون الخ
١٦٢ الجناية على العبد المرهون فيما فيه العقل	١٢٦ ما يكون اخراج الرهن من يد المرتهن وما لا يكون
١٦٤ الرهن الصغير	١٢٩ جواز شرط الرهن
١٦٨ رهن المشاع	١٣٠ اختلاف المرهون والحق الذي يكون به الرهن
١٧٤ جناية الرهن	١٣٢ جماع ما يجوز رهنه
١٧٥ وترجم في اختلاف العراقيين باب الرهن	١٣٣ العيب في الرهن
١٧٦ التفليس	١٣٤ الرهن بجمع الشئين المختلفين من ثياب وأرض الخ
١٨٤ باب كيف ما يباع من مال المفلس	١٣٦ الزيادة في الرهن والشرط فيه
١٨٥ باب ما جاء فيما يجمع مما يباع من مال صاحب الدين	١٣٧ باب ما يفسد الرهن من الشرط
١٨٦ باب ما جاء في الهبة في مال المفلس	١٣٨ جماع ما يجوز أن يكون مرهونا وما لا يجوز
١٨٦ باب ما جاء في التأني بمال المفلس	١٤١ الرهن الفاسد
١٨٦ باب ما جاء في شراء الرجل وبيعه وعتقه واقراره	١٤٤ زيادة الرهن
١٨٧ باب ما جاء في هبة المفلس	١٤٧ ضمان الرهن
١٨٧ وفي اختلاف العراقيين في باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها	١٤٨ التعدي في الرهن
١٨٨ باب حلول دين الميت والدين عليه	١٤٩ بيع الرهن ومن يكون الرهن على يده
١٨٨ باب ما حل من دين المفلس وما لم يحل	١٥١ رهن الرجلين الشئ الواحد
١٨٩ باب ما جاء في حبس المفلس	١٥٢ رهن الشئ الواحد من رجلين
١٨٩ باب ما جاء في الخلاف في التفليس	١٥٢ رهن العبد بين الرجلين

صفحة	صفحة
٢١٦	١٩١
٢١٧	١٩٤
٢١٧	١٩٥
٢١٧	١٩٦
٢١٧	٢٠٣
٢١٧	٢٠٣
٢١٨	٢٠٣
٢١٨	٢٠٤
٢٢٩	٢٠٥
٢٣٠	٢٠٦
٢٣٠	٢٠٦
٢٣١	٢٠٧
٢٣١	٢٠٧
٢٣٢	٢٠٧
٢٣٣	٢٠٨
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٤	٢٠٩
٢٣٥	٢٠٩
٢٣٦	٢١٠
٢٣٧	٢١٠
٢٣٧	٢١١
٢٣٧	٢١١
٢٣٧	٢١٢
٢٣٧	٢١٢
٢٣٨	٢١٣
٢٣٩	٢١٣
٢٤٠	٢١٤
٢٤١	٢١٥
٢٥٠	
٢٥٠	

الصفحة	الصفحة
٢٨٠ الخلاف في الحس وهي الصدقات	١٥٩ نرا الا في التواب
الموتوفات	٢٦١ مسألة الردى في التوبة فيمنها
٢٨١ وثيقة في الحبس	فبرث
٢٨١ كتاب الهبة	٢٦١ مسألة اذ جراه
٢٨٣ وفي اختلاف العراء بين باب المسدفة والهبة	٢٦٣ اختلاف اذ جبر والمستاجر
٢٨٥ باب في امرى من آباء اختلاف مالك	٢٦٣ في اختلاف العراقيين باب اذ جبر واد جاره
والشافعي	٢٦٤ احياء الموات
٢٨٦ وفي بعض النسخ مما يسبب التام في	٢٦٤ وفي أول اختلاف العراقيين
العمرى	٢٦٥ ما يكون احياء
٢٨٧ كتاب النقطة الصغيرة	٢٦٨ عمارة ما ليس معمورا من الارض التي
٢٨٧ النقطة الكبيرة	لامالك لها
٢٩١ وفي اختلاف مالك والشافعي الخ	٢٦٩ من احياء مواتا كان لغيره
٢٩٢ وترجم في كتاب اختلاف علي وابن مسعود	٢٧٠ من قال لاحي الاحي من الارض الموات
النقطة	وما يملكه الارض وما لا يملك وكيف يكون
٢٩٢ كتاب التقيط	الحس
٢٩٢ وترجم في سيرة الازاعي الصبي بسبي ثم	٢٧٢ تشديد أن لا يحمى أحد على أحد « افطاع
عوت	الوالي
٢٩٣ وترجم في اختلاف مالك والشافعي باب	٢٧٣ باب الركاز يوجد في بلاد المسلمين
المسود	٢٧٤ الاحباس
٢٩٤ باب الجمالة وايس في التراجم	٢٧٥ الخلاف في الصدقات المحرمات

(تم)

(فهرست ما بهامش الجزء الثالث من مختصر المنزل)

صفحة	صفحة
باب ميراث ولد الملائنة ١٥٢	كتاب الوكالة ٢
باب ميراث المجوس ١٥٤	كتاب الاقرار باب الحقوق والمواهب ١٠
باب ذوى الارحام ١٥٥	والعارية
باب الحديق قاسم الاخوة ١٥٦	باب اقرار الوارث بوارث ٢٧
كتاب الوصايا ١٥٩	كتاب العارية ٣٢
الوصية للقرابة من ذوى الارحام ١٦٨	كتاب الغصب ٣٥
باب ما يكون رجوعا في الوصية ١٧٠	مختصر الشفعة الخ ٤٧
باب المرض الذى يجوز فيه العطية ولا يجوز ١٧١	مختصر القراض الخ ٦٠
باب الرمي ١٧٢	المساقاة الخ ٦٩
باب يجوز للوصى أن يصنعه في أموال اليتامى ١٧٤	كتاب الشرط في الرقيق يشترطهم المساقى ٧٣
كتاب الوديعة ١٧٥	مختصر من الجامع في الاجارة الخ ٧٩
مختصر من كتاب قسم النى وقسم الغنائم ١٧٩	باب كراء الابل وغيرها ٨٢
باب الانتفال ١٨٣	تفصيل الاجراء من الاجارة ٨٥
باب تفريق القسم ١٨٨	مختصر من الجامع من كتاب المزارعة الخ ٩١
باب تفريق الخمس ١٩٢	احياء الموات ١٠٢
تفريق ما أخذ من أربعة أخماس النى ١٩٩	باب ما يكون احياء ١٠٧
غير الموجف عليه	باب يجوز أن يقطع وما لا يجوز ١٠٨
باب يجوز جف عليه من الارضين بخمس ولا ٢١٣	باب تفريق القطائع وغيرها ١٠٩
ركاب	اقطاع المعادن وغيرها ١١٠
مختصر كتاب الصدقات ٢١٩	باب العرى ١٢٠
باب كيف تفريق قسم الصدقات ٢٣٣	باب عطية الرجل ولده ١٢١
باب مبسم الصدقة ٢٤٤	كتاب القطة ١٢٣
مختصر في النكاح الجامع الخ ٢٥٤	التقاط باب المنبذ يوجد معه الشئ الخ ١٣١
الترغيب في النكاح وغيرها الخ ٢٥٥	اختصار الفرائض ١٣٨
باب ما على الاولياء ونكاح الأب البكر الخ ٢٥٦	باب من لا يرث ١٣٨
اجتماع الولاية وأولاهم وتفرقهم الخ ٢٦٣	باب الموارث ١٣٩
المرأة لا تولى عقد النكاح ٢٧٠	باب أقرب العصبية ١٤٤
الكلام الذى ينقض به النكاح والخطبة ٢٧١	باب ميراث الجد ١٤٦
قبل العقد الخ	باب ميراث المرتد ١٥٠
باب محمل من الحرائر ولا ينسرى العبد الخ ٢٧٣	باب ميراث المشتركة ١٥١

صيفة	صيفة
٢٨٩ باب نكاح المشرك ومن أسلم وعنده أكثر من أربع الخ	٢٧٦ نكاح العبد وللاقه الخ
٢٩٢ باب الخلاف في أمسالك الاواخر	٢٧٧ باب ما يحرم وما يجبل من نكاح الحرائر والاماء والجمع بينهما الخ
٢٩٢ باب ارتداد أحد الزوجين أوهما ومن شرك الى شرك الخ	٢٨٠ ما جاء في الزنا لا يحرم الحلال الخ
٢٩٢ باب طلاق الشرك	٢٨٢ نكاح حرائر أهل الكتاب وامائهم واماء المسلمين الخ
٢٩٣ باب عدة نكاح أهل الذمة الخ	٢٨٤ باب الاستطاعة للحرائر وغير الاستطاعة
٢٩٣ باب اتيان الحائض ووطء اثنتين قبيل الفسل الخ	٢٨٧ باب التعريض بالخطبة الخ
٢٩٣ اتيان النساء في أدبارهن الخ	٢٨٨ باب النهي أن يختلط الرجل على خطبة أخيه
٢٩٤ الشغار وما دخل فيه الخ	

(٢)



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine

0227348